

AOS19

فتاوى عالمكبرى . فقه شافعية
جلد . دوم

١٠١ الباب الرابع في اليمين على الخروج

والايمان ولركوب وغير ذلك

١١٣ الباب الخامس في اليمين على الاكل

والشرب وغيرهما

١٣٦ الباب السادس في اليمين على الكلام

١٥٦ الباب السابع في اليمين في الطلاق والعتاق

١٥٨ الباب الثامن في اليمين في البيع والشراء

والتزويج وغير ذلك

١٦٥ فصل

١٦٩ الباب التاسع في اليمين في الحج

والصلوة والصوم

١٧٥ الباب العاشر في اليمين في لبس الثياب

والحلي وغير ذلك

١٨٥ الباب الحادي عشر في اليمين

في الضرب والقتل وغيره

١٨٩ الباب الثاني عشر في اليمين

في تقاضي الدرامم

١٩٥ مسائل مفردة

٢٠١ كتاب الحدود

٢٠١ الباب الاول في تفسيره شرماوركنه

ومطره وحكمه

٢٠٢ الباب الثاني في الزنا

٢٠٨ الباب الثالث في الوطئ الذي يوجب

كتاب العتاق

١ الباب الاول في تفسيره شرماوركنه

وحكمه وانواعه وشرطه وسببه والعاطه

وفي العتق بالملك وغيره

٩ فصل في العتق بالملك بحره

١١ الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه

٢٣ الباب الثالث في متوحد العبد

٣١ الباب الرابع في الحلف بالعتق

٤٢ الباب الخامس في العتق على جعل

٥٥ الباب السادس في التدبير

٦٦ الباب السابع في الاستيلاء

كتاب الايمان

١ الباب الاول في تفسيره شرماوركنه

وشرطها وحكمها وفي تحليف الظلمة وفيما

يقرب اليها غير ما ينوي المستحلف

٧٦ الباب الثاني فيما يكون يميناً

وما لا يكون يميناً

٨ فصل في تحليف الظلمة وفيما ينوي

الحال غير ما ينوي المستحلف

٨٦١ فصل في الكفارة

٩٥ وما ينصل بذلك مسائل النذر

٩٥ الباب الثالث في اليمين على الدخول

والسكنى وغيرهما

٢٠٨	الفصل الثالث في التنفيل	الحدود الذي لا يوجبه	
٢٢٠	الباب الخامس في استيلاء الكفار	٢١٢	الباب الرابع في الشهادة على الزنا
٢٢١	الباب السادس في المستامن		والرجوع منها
٢٢١	الفصل الاول في دخول المدام	٢٢٥	الباب الخامس في حد الشرب
	في دار الحرب با ما من	٢٢٧	الباب السادس في حد الذف والتعزير
٢٢٢	الفصل الثامن في دخول المحرمين	٢٢٦	فصل في التعزير
	في دار الاملا م	٢٢١	كتاب السرقة
٢٣٧	الفصل الثالث في هدية ملك اهل	٢٢١	الباب الاول في بيان الحرقة وما نظيره
	الحرب يبعثها الى امير جيش المسلمين	٢٢٨	الباب الثاني فيما يقطع به يوم لا يقطع فيه
٢٣٧	الباب السابع في العشر والحراج	٢٢٨	الفصل الاول في العظم
٢٣٦	الباب الثامن في الجزية	٢٥٣	الفصل الثاني في الحرز والاخذ منه
٢٥٠	فصل ان اراد اهل الذمة احداث البيع	٢٥٨	الفصل الثالث في كيفية القطع واثباته
	والكنائس او العجوس احداث بيت النار	٢٦٢	الباب الثالث فيما يحدث السارق في العرفة
٢٥٧	الباب التاسع في احكام المرتدين	٢٦٣	الباب الرابع في قطاع العريق
٢٦٢	موجبات الكفر انواع	٢٦٦	كتاب السير
٢٦٢	منها ما يتعلق بالايمان والاسلام	٢٦٦	الباب الاول في تفسيره شرعا وشرطه وحكمه
٢٦٣	ومنها ما يتعلق بذات الله تعالى	٢٧٣	الباب الثاني في كيفية لفتال
	وصفاته وغير ذلك	٢٧٨	الباب الثالث في الموادة والامان
٢٦٧	ومنها ما يتعلق بالانبياء عليهم السلو والاسلام		ومن يجوز امانه
٢٧١	ومنها ما يتعلق بالقرآن	٢٨٥	فصل في الامان
٢٧٢	ومنها ما يتعلق بالصلوة والصوم والزكاة	٢٩٠	الباب الرابع في الغنائم وقسمتها
٢٧٣	ومنها ما يتعلق بالعلم والاعلاء	٢٩٠	الفصل الاول في الغنائم
٢٧٦	ومنها ما يتعلق بالحلال والحرام	٢٩٥	ويبين على هذا الاصل مسائل
	الفسقة والفجار وغير ذلك	٢٠١	الفصل الثاني في كيفية القسمة

٣٧٧	ومنهما ما يتعلق بنوم القيمة وما فيها	٢١٨	الفصل الخامس في تصرف أحد
٣٧٨	ومنهما ما يتعلق بتلقين الكفر		المتفاوذين في مال المفوضة
	والأمر بالارتداد وتعليمه والتشبه بالكفار	٢٢٠	الفصل السادس في تصرف أحد المتفاوذين
	وغيره من الأقرار صريحا وكناية		في عقد صاحبه وفيما وجب بعقد صاحبه
٨٦	الباب العاشر في البغاة	٢٢٢	الفصل السابع في اختلاف المتفاوذين
٨٨	كتاب اللقيط	٢٢٦	الفصل الثامن في وجوب الضمان
٩٢	كتاب اللقطة		على المتفاوذين
٩٤	كتاب الأباق	٢٢٧	الباب الثالث في شركة العنان
٩٥	كتاب المفقود	٢٢٧	الفصل الأول في تفسيرها وشراؤها واحكامها
٩٦	كتاب الشركة	٢٢٧	الفصل الثاني في شرط الربح والوضعية
٩٦	الباب الأول في بيان أنواع الشركة		وهلاك المال
	واركانها وشراؤها واحكامها وما يتعلق بها	٢٣١	الفصل الثالث في تصرف شريك العنان
٩٧	الفصل الأول في بيان أنواع الشركة		في مال الشركة وفي عقد صاحبه وفيما وجب
٩٧	الفصل الثاني في الألفاظ التي		بعقد صاحبه وما يتصل بذلك
	تصح الشركة بها والتي لا تصح	٢٣٢	الباب الرابع في شركة الجوه وشركة الأعمال
٩٨	الفصل الثالث فيما يصلح ان يكون	٢٣٨	الباب الخامس في الشركة الفاسدة
	رأس المال وما لا يصلح	٢٣١	الباب السادس في المنقرات
١٠٣	الباب الثاني في المفاوضة	٢٥٢	كتاب الوقف
١١٣	الفصل الأول في تفسيرها وشراؤها	٢٥٢	الباب الأول في تعريفه وركنه ومببه وحكمه
١١٤	الفصل الثاني في احكام المفاوضة		وشراؤها وفي الألفاظ التي يتم بها الوقف
١١٥	الفصل الثالث فيما يلزم كل واحد من		وما لا يتم بها
	المتفاوذين بحكم الكفالة من صاحبه	٢٦٠	فصل في الألفاظ التي يتم بها الوقف
١١٦	الفصل الرابع فيما يبطل به المفاوضة		وما لا يتم بها
	وما لا يبطل به		

- ٢٦٢ الباب الثاني فيما يجوز وقفه وما
لا يجوز وفي وقف المشاع
٢٦٣ وما يتصل بذلك ما يدخل
من غير ذكره وما لا يدخل الابه
٢٦٤ فصل في وقف المشاع
٢٦٥ الباب الثالث في المصارف
٢٦٦ الفصل الاول فيه يكون مصرفا للوقف
٢٦٧ الفصل الثاني في الوقف على نفسه
و اولاده ونسله
٢٦٨ الفصل الثالث في الوقف على القرابة
وبيان معرفة القرابة
٢٨٣ الفصل الرابع في الوقف على فقراء قرابته
٢٨٤ الفصل الخامس في الوقف على جيرانه
٢٨٥ الفصل السادس في الوقف على اهل
البيت وال آل والجنس والعقب
٢٩٠ الفصل السابع في الوقف على الموالى
والمدبرين وامهات الاولاد
٢٩٣ الفصل الثامن فيما اذا وقف على الفقراء
فاحتاج هو وبعض اولاده او قرابته
٢٩٤ وما يتصل بهذا الفصل
٢٩٥ الباب الرابع فيما يتعلق بالشروط في الوقف
٥٠٣ الباب الخامس في ولاية الوقف
وتصرف الغنم في الاوقاف وفي كيفية
- قصة الغلة وفيما اذا قبل البعض دون
البعض او مات البعض والبعض حي
٥٢٢ الباب السادس في الدعوى والشهادة
٥٢٣ الفصل الاول في الدعوى
٥٢٤ الفصل الثاني في الشهادة
٥٣٢ الباب السابع في المسائل التي تتعلق بالطلاق
٥٣٣ الباب الثامن في الاقرار
٥٣٨ الباب التاسع في غصب الوقف
٥٣٩ الباب العاشر في وقف المريض
٥٤٠ الباب الحادي عشر في المسجد وما يتعلق به
٥٤٥ الفصل الاول فيما يصير به مسجد او في
احكامه واحكام ما فيه
٥٥٠ الفصل الثاني في الوقف على المسجد وتصرف
الغنم وغيره في مال الوقف عليه
٥٥٣ الباب الثاني عشر في الرباطات والمنابر
الخانات والحدائق والطرق والسقايات
والمسائل التي تعود الى الاشجار التي في المقبرة
واراضي الوقف وغير ذلك
٥٦٠ الباب الثالث عشر في الاوقاف التي يستغنى
عنها ويتصل به من صرف خلة الاوقاف الى
وجوه اخرى وفي وقف الكفا
٥٦١ الباب الرابع عشر في المنقرات

٦٢٢
 * رب يسر ولا تعسر فمسم الله الرحمن الرحيم ونعم بالخير *

كتاب العتاق

وفيه صبعة ابواب * الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وانواعه وشرطه وسببه والفاظه
 وفي العتق بالملك وغيره * أما تفسيره شرعا فهو انها قوة حكيمية تحدث في المحل من المالكية
 واهلية الولايات والشهادات هكذا في محيط المرخسي * حتى يصير به قادرا على التصرف
 في الاغيار وعلى دفع تصرف الاغيار في نفسه هكذا في التبيين * وأما ركنه فاللفظ الذي جعل لالة
 على العتق في الجملة او ما يقوم مقامه كذا في البدائع * واما حكمه فهو زوال الملك والرق
 من الرقيق في الدنيا وبيل المثوبة في الآخرة اذا عتق لوجه الله تعالى كذا في محيط المرخسي *
 وأما أنواعه فاربعة واجب ومندوب ومباح ومحظور اما الواجب فالاعتاق في كفارة القتل
 والظهار واليمين والانطار الا انه في باب القتل والظهار والانطار واجب مع التعيين عند القدرة عليه
 وفي باب اليمين واجب مع التخيير اما المندوب فالاعتاق لوجه الله تعالى من غير ايجاب
 واما المباح فهو الاعتاق من غير نية واما المحظور فهو الاعتاق لوجه الشيطان كذا في البحر الرائق *
 فمن اعتق عبده للشيطان او الصنم عتق الا انه يكفر هكذا في السراج الوهاج * وأما شرطه فهو
 ان يكون المعتق حرا بالغا ما فلا ملك اليمين هكذا في النهاية * التصبي والمجنون ليسا
 من الاهل ولهذا لو اضافاه الى تملك الحالة بان قالا اعتقته وانا صبي او مجنون وجنونه معهود
 لم يعتق وكذا اذا قال في حال صباه او جنونه اذا بلغت او انقضت فهو حر لم يعتق كذا في التبيين *
 الأصل انه اذا اضاف الاعتاق الى حال معلوم الكون وهو ليس من اهل الاعتاق فيها يصدق
 ولو قال اعتقته وانا مجنون ولم يعلم جنونه لا يصدق كذا في البدائع * والذي يجزى ويتيقن
 فهو في حال افاقته ما قل وفي حال جنونه مجنون كذا في البحر الرائق * وعتق المكره والسكران
 واقع كذا في الهداية * ومن شرط العتق ان لا يكون معتوقا ولا مدهوشا ولا مبرسا ولا مغميا عليه
 ولا نائما حتى لا يصح الاعتاق من هؤلاء * ولو قال رجل اعتقت مبدى وانا نائم كان القول قوله

ولو قال اعتقته قبل ان اخلق او قبل ان يخلق لا يعتق واما كونه طائعا فليس بشرط عندنا وكونه
 جادا ليس بشرط بالاجماع حتى يصح اعتاق الهازل وكذا كونه عامدا حتى يصح اعتاق الخاطي
 وكذا الخلو من شرط الخيار ليس بشرط في الاعتاق بعرض وبغير عرض اذا كان الخيار للمولى
 حتى يقع العتق ويبطل الشرط وان كان الخيار للعبد فخلوه من خياره شرط لصحته حتى
 لو رد العبد العقد في هذه الحالة بنفسه العقد وكذا اسلام المعتق ليس بشرط فيصح الاعتاق
 من الكافر الا ان اعتاق المرتد لا ينفذ في الحال في قول ابي حنيفة رحمه الله هو موقوف
 فاعتاق المرتدة نافذ بخلاف وكذا صحة المعتق فيصح اعتاق المريض مرض الموت الا
 ان الاعتاق من المريض يعتبر من الثلث وكذا التكلم باللمان ليس بشرط فيصح الاعتاق
 بالكتابة المثبته والاشارة المفهمة هكذا في البدائع * ولو قال العبد لمولاه وهو مريض احرانا
 فحرك رأسه اى نعم لا يعتق كذا في السراج الوهاج * رجل له عبدي يده قيل له اعتقت
 هذا العبد فامأبرأسه بنعم لا يعتق لانه قادر على العبارة كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يشترط
 ان يكون المأبرا به مملوكه حتى لو قال العاصب للما لك اعتق هذا العبد فاعتقه وهو لا يعلم
 انه عبده عتق ولا يرجع على العاصب بشيء وكذا لو قال البائع للمشتري اعتق هذا وشار
 الى المبيع فاعتقه المشتري ولم يعلم انه عبده صح اعتاقه ويجعل قبضا ويلزمه الثمن كما في الكشف
 الكبير كذا في البحر الرائق * قال ابو بكر لو قال لرجل قل كل عبدي احرار فقال وهو لا يحسن العربية
 عتق عبده قال الفقيه وصندي انهم لا يعتقون ولو قال له قل انت حر وهو لا يعلم بان هذا عتق عتق
 في القضاء ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الينابيع * ومن شرطه النية في احد
 نوى الاعتاق وهو الكناية دون الصريح كذا في البدائع * واما سببه المثبت له فقد يكون
 دمويا النحب وقد يكون نفس الملك في القريب وقد يكون الاقرار بحريته عند انسان حتى
 لو ملكه عتق وقد يكون بالدخول في دار الحرب بان كان الحرى اشرى عبدا مسلما
 قد دخل به الى دار الحرب ولم يشعر به عتق عند ابي حنيفة رحمه الله وكذا زوال يده عنه بان هرب
 من مولاه الحرى الى دار الاسلام كذا في فتح القدير * وان اسلم عبدا الحرى ولم يخرج اليها
 لا يعتق فان اسلم مولاه ثم ظهر المسلمون على دراهم فعبده يكون عبدا له ولو اسلم عبدا الحرى
 فباعه مولاه من مسلم في دار الحرب عتق العبد قبل ان يقبضه المشتري في قول ابي حنيفة رحمه الله

وكذا لوباه من ذمي ولو عاد الحربي إلى دار الحرب وخلف أم ولده أو مدبر ابنة في دار
الاسلام حكم بعقهما كذا في فتاوى قاضي خان * وأما الفاظه فثلاثة أنواع صريح وملحق به
وكناية فالصريح كلفظ الحرية والعتق والولاء وما اشتق منها وأنه لا يفتقر إلى النية ووصفه به
أو أخبر أو نادى كقوله لعبد أو أمته أنت حر أو معتق أو محررا وعتيق أو قد حررتك أو
اعتقك أو يا حر أو يا عتيق أو يا مولاي أو هذا مولاي ولو نوى بهذه الالفاظ غير العتق لا يصدق
قضاء كذا في الحاوي للقدسي * ولو نوى أنه كان حرا إن كان مصيبا يصدق ديانة لقضاء
وإن كان مولدا لا يصدق أصلا ولو قال أنت حر من هذا العمل أو قال أنت حر اليوم من هذا العمل
صدق في القضاء كذا في محيط السرخسي * رجل قال لعبد أنت حر البتة فمات العبد قبل
أن يقول البتة فإنه يموت عبدا كذا في فتاوى قاضي خان * رجل أشهد أن اسم عبده حر
ثم دماه يا حر لا يعتق كذا في الفتاوى الكبرى * وإن أراد به الإنشاء يعتق هكذا في الاختيار
شرح المختار * ولو دماه بالفارسية يا آزاد يعتق ولو سماه آزاد ثم دماه يا آزاد لم يعتق ولو دماه
بالعربية يا حر يعتق كذا في الفتاوى الكبرى * رجل بعث غلامه إلى بلدة وقال له إذا
استقبلك أحد فقل أنا حر فاستقبله رجل فقال العبد أنا حر إن كان المولى قال نعم حين بعثه
صميتك حر فإذا استقبلك أحد فقل أنا حر لا يعتق وإن لم يكن المولى قال له صميتك حر
وإنما قال له إذا استقبلك أحد فقل أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر يعتق قضاء ومالم يقل العبد
أنا حر لا يعتق كما لو قال لعبد قل أنا حر لا يعتق مالم يقل أنا حر ولو قال لغيره قل لفلاني أنك حر
أو قال إنه حر عتق للحال ولو قال للمأمور قل لفلاني أنت حر لا يعتق مالم يقل للمأمور له ذلك
هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو دماه عبده سالما فقال يا سالما فاجابه مرزوق فقال أنت حر
ولانية له متق الذي أجابه ولو قال عنيت سالما عتقا في القضاء وأما بينه وبين الله تعالى فإنما
يعتق الذي منه خاصة وأو قال يا سالما أنت حر فإن هو عبد آخر له أو لغيره عتق سالما كذا
في البدائع * رجل قال لغيره اليس هذا حر أو أشار إلى عبد نفسه متق في القضاء كذا في الطهبرية *
في فتاوى أبي الليث إذا قال لعبد أنت حر أو أمته أنت حر متق كذا في المحيط
والفتاوى الكبرى * ولو قال لعبد العتاق عليك يعتق كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال
متق على واجب لا يعتق كذا في فتاوى قاضي خان * قال لعبد متفك وأحب لا يعتق

كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال انت متق يعنى وان لم ينو كذا في محيط السرخسى * ان
 قال لعبده انت حر او لا لا يعنى اجماعا كذا في المراج الوهاج * واذا قال لعبده انت
 اعتق من فلان يعنى به عبدا آخر وعنى به انت اقدم في ملكي دين فيما بينه وبين الله
 تعالى ولم يدبر في القضاء ويعنى * ولو قال انت اعتق من هذا في ملكي او قال
 في السن لم يعنى اصلا وكذلك اذا قال انت متيق السن كذا في المحيط * ولو قال
 انت حر يعنى في الحسن لا يدبر في القضاء ولو قال انت متيق وقال منيت به في المالك
 لا يدبر في القضاء * رجل قال لعبده اعتقك الله متيق وان لم ينو هو المختار كذا في فتاوى
 قاضي خان * ولو قال انت حر السن او حر الحسن او حر الوجه جما لا وحنا لم يعنى
 ولو قال انت حر النفس في اخلافك لم يعنى كذا في محيط السرخسى * قال في الاجناس
 لو قال يا حر النفس متق في القضاء كذا في غاية البيان * في المنتقى رجل له عبد فدخل دمه
 بالقصاص فقال له قد امنتك ثم قال منيت العتق من الدم فانه في القضاء على الرق ويلزمه
 العفو باقراوه لانه عنه ولو لم يقل منيت العتق من القتل لم يلزمه العفو ولو قال امنتك لوجه الله
 من القصاص بالدم كان كذا في المحيط * رجل قال لعبده نسبك حر او قال اصلك حر ان لم
 انه سبى لا يعنى وان لم يعلم انه سبى فهو حر ولو قال ابواك حران لا يعنى لاحتمال انهما اعتق بعد
 ما ولدا * رجل له عبد ولعبده ابن فقال المولى ابك ابن حر متق الابن ولا يعنى الاب ولو قال
 ابنتك ابن حر متق الاب ولا يعنى الابن كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اضاف العتق الى جزء
 يعبر به من جميع البدن كتوله رأسك او رقبته او لسانك حر متق ولو اضافه الى جزء معين
 لا يعبر به من جميع البدن لم يعنى كذا في محيط السرخسى * ولو قال فرجك حر قال للعبد اولاده
 متق بخلاف الذكر في ظاهر الرواية * ولو قال لامته فرجك حر من الجماع من ابى يوسف رح
 انها تعتق في القضاء كذا في فتاوى قاضي خان * والاصح في الدبر والامت انه يعنى كذا
 في النهر الفائق * وقيل لا يعنى وهو الصحيح * ولو قال منعتك حر قيل يعتق كما في الرقبة وقيل
 لا يعنى فانه لم يستعمل ذكر العتق عبارة من البدن كما في الدبر كذا في محيط السرخسى * ولو قال
 رأسك رأس حر او وجهك وجه حر او بدنك بدن حر بالاضافة لا يعنى وكذا اذا قال له مثل رأس حر
 او مثله

او مثل وجه حر او مثل بدن حر بلا ضافة لا يعتق وان قال رأسك رأس حر او وجهك وجه حر او بدنك بدن حر بالتقوين متق وكذا اذا قال فرجك فرج حر بالتقوين متقت كذا في السراج الوهاج * ولو قال انت مثل الحر لم يعتق بلانية كذا في المجموع * وهكذا في الكافي * رجل قال عبدي اهل بلخ احرا او قال عبدي اهل بغداد احرا او لم ينو عبده وهو من اهل بغداد او قال كل عبد اهل بلخ حر او قال كل عبد اهل بغداد حر او قال كل عبد في الارض او قال كل عبد في الدنيا قال ابو يوسف رح لا يعتق عبده وقال محمد رح يعتق والفتوى على قول ابي يوسف رح * ولو قال كل عبد في هذه السكة حر وعبده فيها او قال كل عبد في المسجد الحرام مع حرفه على هذا الخلاف ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبده فيها متق عبده في قولهم ولو قال واد آدم كلهم احرا لا يعتق عبده في قولهم كذا في فتاوى فاسي خان * ولو قال لعبده ما انت الا حرة متق كذا في الهداية * ولو قال لامرأة حرة انت حرة مثل هذه واراد بقوله هذه امته فان امته تعتق ولو قال لم ارد العتاق لم يصدق في القضاء * قال لامته انت حرة مثل هذه لامة الغير تعتق كذا في التاتارخانية ناقلا من جامع الجوامع * رجل قال لامته انت مثل هذه لامرأة حرة لا تعتق امته الا ان ينوي العتق وكذا لو قال لحرة انت مثل هذه لامته لا تعتق امته الا ان ينوي العتق كذا في فتاوى قاضيخان * قال ابو يوسف رح رجل قال لثوب خاطبة مملوكة هذه خياطة حر او قال لداية مملوكة هذه دابة حر او قال لمشي عبده هذه مشية حر او لكلامه هذا كلام حر لم يعتق الا بالنية كذا في محيط السرخسي * رجل قال حر فقبل له ما عنيت فقال عبدي متق عبده كذا في فتاوى قاضيخان * المحقق بالصرح كقوله وهبت لك نفسك او وهبت نفسك منك او بعثت نفسك منك متق به قبل العبد او لا نوعين او لم ينو كذا في الحاوي للقدسي * وكذا لك اذا قال وهبت لك رقبتي فقال لا اريد متق كذا في المحيط * وهو الاسم هكذا في شرح ابي المكارم للنقاية * واذا قال بعثت نفسك بكذا فانه يتوقف على القبول كذا في فتح القدير * ولو قال تصدقت عليك بنفسك متق نوى العتق او لم ينو قبل العبد او لم يقبل ولو قال وهبت لك نفسك وقال عنيت به الاضرار من العتق في احدي الروايتين من ابي حنيفة رح لا يعتق ولو قال انت مولى فلان او قال انت صديق فلان متق قضاء ولو قال امتك فلان من ابي يوسف رح انه لا يعتق كذا في فتاوى قاضيخان * واما كنايات العتق فكذلك لا ملك لي ملكك ولا مبيع لي ملكك او قد خرجت من ملكي او خلعت مبيعك ان نوى

به الحرية عتق وان لم ينولم يعتق كذا في الحاربي للقدمي * وأذا قال لاسبيل لي عليك الاسبيل
 الولاء يعتق في القضاء ولا يصدق انه اراد به غير العتق ولو قال الاسبيل الموالاة دين في القضاء
 كذا في البدائع * رجل قال لعبد لا رقي لي عليك ان نوي العتق متق والا فلا هكذا في
فتاوى قاضيهان * قال اهلامه انت لله لا يعتق في قول الامام وان نبي هو المختار كذا
 في جواهر الاخلاطي * ولو قال جعلتك لله خالصا روي من ابي حنيفة رح لا يعتق وان نوي
 ومنهما انه يعتق كذا في فتح القدير * رجل قال لعبد في مرضه انت لوجه الله تعالى فهو باطل ولو قال
 جعلتك لله تعالى في صحته او في مرضه او في وصيته وقال لم انوالعتق او لم يقل شيئا حتى مات فانه يباع
 وان نوي العتق فهو حر كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال انت عبد الله لا يعتق بلا خلاف كذا في
الغبائية ولو قال لعبد او امته انا مبدك يعتق اذ نوي كذا في الوجيز المذكور في * روي من ابي يوسف
رح انه قال اذا قال لامته اطلقك يريد به العتق تعتق ولو قال طلقك يريد العتق لا تعتق مندنا
 كذا في البدائع * ولو قال لها فربك على حرام ونوي العتق لا تعتق ولو قال لعبد بالهجاء انت
 (ح ر) ان نوي العتق متق والا فلا ولو قال لعبد لاسلطان لي عليك او قال اذهب حيث شئت او قال
 توجه ابن شئت لا يعتق وان نوي ولو قال لامته انت طالق او انت بائن او بنت مني او حر متك
 او انت خلية او بريئة او اختاري فاختارت او قال اخرجي او امنبري ففعلت ذلك لا تعتق مندنا
 وان نوي العتق وكذا لو قال لست بامته لي او قال لاحق لي عليك لا تعتق وان نوي كذا في فتاوى
 قاضيهان * ولا تعتق بصريح الطلاق وكناياته وان نواه كذا في محيط السرخسي * ولو قال له امرك
بيدك او قال له اختر وقف على النية ولو قال له امر متك بيدك او جعلت متك بيدك او قال له
 اختر العتق او خيرتك في متك او في العتق لا يحتاج في ذلك كله الى النية لانه صريح لكن لا بد من
 اختيار العبد العتق ويعنى على المجلس كذا في البدائع * رجل ما تبته امراته في جارية له فقال
لامرأته امرها بيدك فاعتقها المرأة فان نوي المولى العتق متقت والا فلا فان هذا يكون على البيع
ولو قال لها امرك فيها جائز فهذا على العتق وغيره كذا في فتاوى قاضيهان * ان قال لامته
اعتق نفسك فقالت قد اخترت نفسي كان باطلا كذا في المبسوط * رجل قال لعبد ان فعل في نفسك
ما شئت فان اعتق نفسه قبل ان يقوم من مجلسه عتق ولو قام قبل ان يعتق نفسه لم يكن له
ان يعتق نفسه بعد قيامه من المجلس وله ان يهب نفسه وان يبيع نفسه وان يتصدق بنفسه على من يشاء

كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال لعبدك انت غير مملوك فهذا لا يكون عتقاً منه ولكن ليس له ان يدعيه وان مات لا يرثه بالولاء وان قال المملوك بعد ذلك اني مملكتك انصدته كان مملوكاً له روى ابراهيم من محمد رح كذا في المحيط * رجل قال لعبدك هذا ابني او قال لجارية هذه ابنتي ان كان المملوك يصلح ولداً له وهو مجهول النسب يثبت النسب ويعتق العبد سواء كان العبد امجماً جانياً او مولداً وان كان العبد يصلح ولداً له لكنه معروف النسب يعتق العبد في قولهم ولا يثبت النسب وان كان العبد لا يصلح ولداً له لا يثبت النسب ويعتق العبد في قول ابى حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيخان * وهو الصحيح كذا في الزاد * ولو قال لعبدك هذا ابني او قال لجارية هذه امي ومثلها يلد مثله متفق وان لم يكن له ابوان معروفان وصداقاً يثبت النسب منهما والا فلا قال بعض مشائخنا في ردوى البنوة ايضاً لا يثبت النسب الا بتصديق الغلام والصحيح انه لا يشترط تصديقه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لعبدك هذا ابني ومثله لا يلد لمثله متفق عند ابى حنيفة رح ومندهم لا يعتق كذا في الجوهرة النيرة * ولو قال لصبي صغير هذا جدى قيل هو على هذا الخلاف وقيل لا يعتق بالاجماع كذا في الهداية * ولو قال هذا عمى ذكر في بعض الروايات انه يعتق والصحيح انه لا يعتق كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال هذا عمى او خالى يعتق وهو المختار كذا في الغاية * ولو قال لفلانة هذه ابنتي او قال لجارية هذا ابني فانه لا يعتق ومن مشائخنا من قال هذه المسئلة على الخلاف ايضاً ومنهم من قال لا بل تلك المسئلة على الاتفاق وهو لا يظهر كذا في المحيط * وان قال هذا اخي او اخنتي لا يعتق في ظاهر الرواية وهي رواية الاصل الا بالنية كذا في غاية المروجى * ولو قال هذا اخي لابي او قال لامى يعتق عليه كذا في المحيط * ولو قال لعبدك غير هذا ابني من الزنا ثم اشتراه متفق عليه ولا يثبت نسبه كذا في السراج الوهاج * ولو قال لامته هذه خالتي او عمتي من زنا عمتك وكذا لو قال هذا ابني او اخي او اخنتي من زنا كذا في محيط السرخسى * ولو قال يا ابني او يا اخي لم يعتق وهو الصحيح كذا في الكافي وهو الظاهر الا ان بنوى ذكره في التحفة كذا في غاية المروجى * ولو قال لعبدك يا ابني او قال لامته يا بنبة لا يعتق وان بنوى كما لو قال يا ابن او قال يا بنبة ولم يصف الخ نفسه فانه لا يعتق وان بنوى كذا في فتاوى قاضيخان * في نوادر ابن رستم من محمد رح لو قال يا ابني يا جدى يا خالى يا عمى او قال لجارية يا ممتى يا خالتي يا اختى لا يعتق في جميع ذلك زاد في تحفة الفقهاء الا بالنية كذا

في النه، الفائق * حكى عن ابي العاصم الصغار انه سئل من رجل جاءت جاريته بسراج فوقفت بين يديه فقال لها المولى ما صنعت بالسراج ووجهك اضوء من السراج يا من انما بديك قال هذا كله لطف لا تعتق هذا اذا لم ينو العتق فان نوى من محمد رح فيه روايتان كذا في فتاوي فاضيل خان * اذا قال لعبد يا سيد او قال يا سيدي او قال لامته يا سيده او قال لها يا سيدي فان نوى العتق في هذه المسائل ثبت العتق بلا خلاف وان لم ينو العتق اختلف المشايخ رح فيه واختار الفقيه ابو الليث انه لا يعتق كذا في الذخيرة * اذا قال يا آزاد مرد او قال لها يا آزاد زن او قال لها يا كبريى من اوياك بانو فان نوى العتق في هذه المسائل ثبت العتق بلا خلاف وان لم ينو العتق اختلف المشايخ فيه واختار الفقيه ابو الليث رح انه لا يعتق ولو قال لعلامه يا زاد مرد بدون الالف لا يعتق وان نوى العتق هكذا حكى من الفقيه ابي بكر كذا في المحيط * قال لجاريته يا مولاي زاد لا تعتق كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال لعبد يا نعيم آزاد قالوا هذا بمنزلة ما لو قال لعبد نصفك حر * رجل قال لعبد تاو بنه بودى بعز اب تو اندر بودم اکنون كنيستي بعز اب تو اندر م قالوا هذا انرا منه بعته فيعتق في القضاء * رجل قال لعبد تو آزاد تر از منى ان نوى العتق متق والافلا * عبد قال لمولاه آزادى من يده اكن فقال المولى آزادى تو بهر كدم ولم ينو العتق لا يعتق كذا في فتاوى فاضيل خان * ولو قال له يا مالكي لا يعتق بلانية كذا في الكافي * رجل له عبد واحد فقال اعتقت عبدي يعتق كذا في محيط السرخسى * رجل قال لآخرانا مولاي ابيك اعتق ابوك ابي وامى لم يكن القائل عبدا للمقر له وكذا لو قال انامولى ابيك ولم يقل اعتقنى ابوك فانه يكون حرا ولو قال انامولى ابيك اعتقنى فهو مملوك اذا جحد الوارث اتفاق الاب الابن يأتي المغربينة * رجل اعتق عبده وله مال فماله لمولاه الا انوبامواري العبد اى ثوب شاء المولى كذا في فتاوى فاضيل خان * قال لثلاثة امبد له انتم احرار الافلانا وفلانا وفلانا متقوا جميعا كذا في الفتاوى الكبرى * رجل له خمسة امبد فقال عشرة من مماليكى الا واحدا احرار متقوا جميعا ولو قال مماليكى العشرة احرارا لو احد امتق اربعة كذا في فتاوى قاسى خان * ويستحب ان يعتق الرجل العبد والمرأة الامة ليتحقق مقابلة الاعضاء بالاعضاء كذا في الظهيرية * ويستحب للرجل اذا استخدم عبده سبع سنين ان يعتقه او يبيعه من غيره لعله يعتقه كذا في الثنا تاريخية

ناقلا من السنة ويستحب للمعتق ان يكتب للعبد كتابا ويشهد عليه شهودا وثقا وصيانة من التحايد والتنازع فيه كذا في محيط السرخسي والله اعلم بالصواب * فصل في العتق بالملك وضميره من ملك ذارحم محرم منه متق عليه صغيرا كان المالك او كبيرا صحيح العقل او مجنونا كذا في غاية البيان * وصفة ذي الرحم المحرم ان يكون قريبا حرم نكاحه ابدافا لرحم عبارة عن القرابة والمحرم عبارة عن حرمة النكاح فالمحرم بلا رحم نحو ان يملك زوجة ابنة او ابنة او بنت عمه وهي اخته رضا مالا يعتق وكذا الرحم بلا محرم كبنى الاصمام والاخوان لا يعتق كذا في الكافي * ولو ملك محرما له برضاع او مصاهرة لم يعتق عليه ولو ملك احدا لزوجين صاحبه لم يعتق عليه كذا في المبسوط * ولا ترق بين ما اذا كان المالك مسلما او كافرا في دار الاسلام وكذا لا فرق اذا كان المملوك مسلما او كافرا كذا في غاية البيان * فاذا ملك العربي ذارحم محرم منه في دار الحرب لم يعتق كذا في الجوهرة النيرة * ولو ملك العربي قريبا ودخل اليها بامان متق عليه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اشترى المملوك ولده لا يعتق كذا في الجوهرة النيرة * اشترى العبد المأذون ذارحم محرم من سيده وليس عليه دين محيط متق وان كان دين محيط لم يعتق منه كسيفة روح ولو اشترى المكاتب ابن مولاه لم يعتق في قولهم جميعا كذا في التاتارخانية ناقلا من السنة * ولو اشترى المكاتب من لا يملك بيعهم كالولد بن والمولود بن وضميرهم فاعتقهم مولاه متقوا كذا في المصبرات * الوكيل بشراء العبد لو اشترى قريبا لا يعتق كذا في السراجية * رجل اقر في مرسه لابنه بالف درهم وليس له وارث سواء ولم يدع مالا الامملوكا هو اخوال بن لا معو نيمة المملوك مثل الدين قال محمد راجعت المملوك لان الاقرار في المرض وصية فاذا ملك اخاء متق عليه ولو كان الاقرار في الصحة لا يعتق لانه لم يملك المملوك لاحاطة الدين بالتركة وبهذا تبين ان دين الوارث في التركة يمنع ملك الوارث في التركة كذا في الطهريه * واذا اشترى امه وهي حليى من ابنته والا مة لغير الاب جاز الشراء ومتق مافي بطنها ولا تعتق الامه ولا يجوز بيعها قبل ان تضع ولده ان يبيعها اذا وضعت كذا في البدائع * ان اتق حاملا متق حملها ولو اتق الحمل خاصة متق ودنها ولو اتق الحمل على مال صحيح ولا يجب المال وانما يعرف قيام الحمل وقت العتق اذا جاءت به لا قل من مئة اشهر منه كذا في الهداية * فلو جاءت به لسنه اشهر فصاعدا من وقت العتق لا يعتق الا ان يكون حملها توامين جاءت باولهما لاقل من مئة اشهر

ثم جاءت بالثاني لئلا يشهر او اكثر وتكون هذه الامة معتدة من طلاق او وفات
مولدت لاقل من سنتين من وقت الفراق وان كان لاكثر من سنة اشهر من وقت الاعتاق
ح فيعتق كذا في فتح القدير * ولد الامة من مولاه حر وولدها من زوجها مملوك لسيدها بخلاف
ولد المغرور ولد الحرة حر على كل حال لان جانيها راجع فيتبعها في وصف الحرية كما يتبعها في
الملوكية والمروقية والتدبير وامومية الولد والكتابة كذا في الهداية * اذا قال لامته الحامل
انت حرة وقد خرج منها بعض الولد ان كان الخارج اقل يعتق وان كان الخارج اكثر لا يعتق
وذكر هشام والمعلى من ابى يوسف رح في من قال لامته الحبلى وقد خرج منها نصف
بدن الولد انت حرة قال ان كان الخارج النصف سوى الرأس فهو مملوك وان كان الخارج
النصف من جانب الرأس ومناه ان يكون الخارج من البدن مع الرأس نصفاً فالولد حر كذا في
المحيط في المنتقى لو قال لامته اكبر ولدي بطنك فهو حر فولدت ولدين في بطن فاولهما خروجا اكبرهما
وهو حر ولو قال لامته العلقه والمضغة التي في بطنك حر يعتق ما في بطنها كذا في محيط السرخسى *
رجل اعتق جارية انسان فاجاز المولى اعاقه بعد ما ولدت لا يعتق الولد ولو قال لامته كل مملوك
لى فبورك حر لا يعتق حملها * رجل قال لامته الحامل في صحتها انت حرة او ما في بطنك فولدت من
الغد فلا مميئاً استبان خلقه متعت الجارية في قياس قول ابى حنيفة رح ولولم تلبس حتى ضرب انسان
بطنها فالقت من الغد جنيناً مميئاً استبان خلقه فهو بالخيار ان اعتق الام يعتق الجنين بعقها وان
لم تكن حاملاً متعت الجارية كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لامته الحامل انت حرة او ما في بطنك
فمات المولى قبل البيان فضرب انسان بطنها فالقت جنيناً مميئاً قد استبان خلقه قال في الجنين غرة حرة
وعتق نصف الامة وتعمى في نصف قيمتها ولا معاقبة على الجنين كذا في محيط السرخسى * ولو اعتق
الحرى عبده الحرى في دار الحرب لا ينفذ اعاقه في قول ابى حنيفة رح خلافا لصاحبيه ولو اعتق
عبده المسلم في دار الحرب صح اعاقه في قولهم جميعاً ويكون الولاء للحرى * اذامات الحرى او قتل
او اسر لا يعتق مكاتبه ويكون بدل الكتابة لورثته اذامات المولى * رجل دخل دار الهند ثم خرج الى دار
الاسلام ومعه هندي يقول انا عبده ثم اسلم الهندي قالوا ان خرج الهندي من دار الحرب مع المسلم
غير مكره يكون حراً او قول الهندي انا مبدك يكون بالطلاوان اخرجته مكرها كان عبداً له
كذا في فتاوى قاضيخان * الحرى لو مرض عبده المسلم على البيع يعتق وان لم يبعه قال بعض

مما نحن هنا هو الصحيح كذا في شرح المجمع والله أعلم بالصواب * الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه من اعتق بعض عبده سواء كان ذلك البعض معيناً كرهك حرّاً ولا كبضك أو جزء منك أو شقص غير أنه يؤمر بالبيان لم يعتق كله عند الإمام وقال لا يعتق كله ويعني فيما بقي من قيمته لولاه منده كذا في النهر الفائق * والصحيح قول أبي حنيفة رح هكذا في المضمرات * وإما سهمك حرّاً لعدس منده وكذا الشيء كذا في العنابة * وعنتق البعض كالمكاتب في توقف عنتق كله على أداء البدل وكونه أحق بمكسبه ولا يد ولا استعظام وكون الرق كاملاً هكذا في النهر الفائق * ولا يرث ولا يورث ولا يجوز شهادته ولا يتزوج إلا اثنتين كذا في التاتارخانية * ولا يجوز له التزوج إلا بأذن المولى ولا يهب ولا يتصدق إلا الشيء اليسير ولا ينكف ولا يقرض إلا أنه إذا عجز لا يرد إلى الرق كذا في غاية البيان * ويجب إزالة الملك من الباقي بالاستعفاء أو الاعتاق وإذا زال كل ملكه يعتق حينئذ كله كذا في الكافي * وإذا كان العبد بين شريكين فاعتق أحدهما نصيبه متق فإن كان موسراً فشريكه بالخيار إن شاء اعتق وإن شاء ضمن شريكه وإن شاء استسعى العبد كذا في الهداية * وإذا اعتق أحد الشريكين نصيبه من العبد لم يكن للآخر أن يبيع نصيبه ولا يهبه ولا يمهره لأنه صار بمنزلة المكاتب كذا في المبسوط للإمام الرضوي * وفي التحفة للشريك فيه خمس خيارات إن كان المعتق موسراً إن شاء اعتق نصيبه وإن شاء دبره وإن شاء كاتبه وإن شاء استعفاه وإن شاء ضمن شريكه المعتق غير أنه إذا دبره يصير نصيبه مدبراً ويجب عليه السعاية للحال فاعتق ولا يجوز له أن يؤخر عتقه إلى ما بعد الموت كذا في غاية الروجى * وإن كان معسراً فكذلك إلا أنه لا يضمن كذا في خزانة المفتين * وليس للشريك الساكت خيار الترك على حاله كذا في البدائع * واختياره أن يقول اخترت أن أضمنك أو يقول أعطني حتى أما إذا اختاره بالقلب فذاك ليس بشيء كذا في النهاية * والأول بينهما في الاعتاق والكتابة والتدبير والسعاية من شريكه وفي التضمين الولاء كله للمعتق كذا في محيط الرضوي * ولا يرجع المنعوى على المعتق بما أدى بالاجماع كذا في الجوهرة النيرة * وإذا ضمن الذي اعتق فالمعتق بالخيار إن شاء اعتق ما بقي وإن شاء دبره وإن شاء كاتبه وإن شاء استسعى كذا في البدائع * وإن أبرأ الشريك من الضمان فله أن يرجع على العبد والولاء للمعتق وبطل استعفاء الساكت على العبد كذا في العنابة * ولو أبرأ الساكت نصيبه من المعتق أو وهب على عوض فالقياس أنه يجوز كالتضمين

وفي الا متحمان لا كذا في النهاية * واذا اختار الساكت ضمان المعتق اذا كان المعتق موصرا ثم اراد ان يرجع من ذلك ويستعفى العبد فله ذلك ما لم يقبل المعتق الضمان او يحكم به الحاكم وهذه رواية ابن سامة من محمد ربح * ذكر في الاصل اذا اختار التضمين لم يكن له اختيار السعاية من شهر تفصيل * ولو اختار استسعاء العبد لم يكن له اختيار التضمين بعد ذلك ورضى العبد بالسعاية او لم يرض با اتفاق الروايات كذا في المحيط * الا اذا مات العبد كذا في العناية * واختيار في هذا عند السلطان وغيره سواء كذا في المبسوط للشمس الا ثمة السرخسي * ولو ان المعتق رجع على العبد بما لزمه من الضمان ثم احوال الساكت عليه ووكله بقبض السعاية منه اقتضاء من حقه كان جائزا والولاء كله للمعتق وان لم يختص بشيء حتى جرحه كان الارش عليه للعبد ولا يكون حبايته اختيارا منه للسعاية وكذلك لو اغتصب منه مالا فيه وفاء بنصف قيمته او ارضه العبد او بائعه كان ذلك عليه للعبد كذا في المبسوط للشمس الا ثمة السرخسي * والمعتبر في اليسار كونه مالا مقدار قيمة نصيب شريكه عند الشيكائي وهو الصحيح كذا في جواهر الا خلاطي * وذكر في العيون والمختار ان الموصري زمان العتق من يملك ما يساوي نصف المعتق سوى المنزل والخدام ومتاع البيت وثياب الجسد كذا في الكافي * ولو كان بين اثنين مبدان قيمة احدهما الف وقيمة الآخر الفان اعتقهما احدهما نصيبه وعند المعتق الف درهم فهو معسر رواه ابن رستم من محمد ربح * ولو كان عنده اقل من الف ضمن اقلها قيمة ولو كان بين اثنين فلام قيمته الف وبينه وبين الآخر فلام قيمته خمسمائة اعتقها وله خمس مائة فهو معسر ولو كان له اقل من خمسمائة فهو موصر فاحب خمس المائة كذا في الظهيرية * ويعتبر قيمة العبد في الضمان والسعاية يوم الا عتاق حتى لو علمت قيمته يوم اعتقه ثم ازدادت او انقصت او كان بامته فولدت لم يلتفت الى ذلك كذا في البدائع * ولو كان في يوم الا عتاق صحيبا ثم عصى يجب نصف قيمته صحيبا ولو كان عصى يوم العتق فانه على بياض عينه يجب نصف قيمته عصى كذا في فتح القدير * وكذلك يعتبر بهار المعتق وعساره يوم الا عتاق حتى لو اعتق وهو موصر ثم اعسر لا يبطل حق التضمين ولو اعتق وهو معسر ثم اعسر لا يثبت لشريكه حق التضمين ولو اختلفا في قيمة العبد يوم العتق فان كان العبد قائما يقوم العبد للحال وان كان العبد هالكا فالقول قول المعتق وان اتفقا على ان الامتاق مابق على الاختلاف فالقول قول المعتق سواء

موا كان العبد قائما او هالكا وان اختلفا في الوقت والقيمة فقال المعتق اعتقته يوم كذا وقيمته مائة وقال الساكت اعتقته للحال وقيمته مائتان يحكم بالعتق للحال وكذلك على هذا التفصيل لو اختلف الساكت والعبد في قيمته كذا في محيط الرخسى * والجواب فيما اذا وقع الاختلاف بين ورثة الساكت والمعتق في قيمة العبد نظير الجواب فيما اذا وقع الاختلاف بين الساكت والمعتق في قيمة العبد كذا في المحيط * ولو اختلفا في اليسار والامسار فان كانا اختلفا في حال الاتفاق فالقول قول المعتق والبينة بينة الاخر كذا في البدائع * وان اختلفا في يسار المعتق ومساره واعتق متقدم على الخصومة ان كانت مدة يختلف فيها اليسار والامسار فالقول قول المعتق وان كانت لا يختلف يعتبر للحال فان علم يسار المعتق للحال فلا معنى للاختلاف وان لم يعلم فالقول للمعتق كذا في محيط الرخسى * معتق البعض اذا كوتب فان كان كاتبه على الدراهم او الدنانير فان كانت المكاتبه على قدر قيمته جازت وان كاتبه على اقل من قيمته يجوز ايضا وان كان كاتبه على اكثر من قيمته فان كانت الزيادة مما يتغابن الناس في مثلها جازت ايضا وان كانت مما لا يتغابن الناس في مثلها بطرح منه الفضل وان كانت المكاتبه على العروض جازت بالقليل والكثير وان كانت على الحيوان جازت كذا في البدائع * وان كاتبه على مروض ومجزر من الكتابة سقط منه ما التزم من العروض ويجبر على السعاية في نصف القيمة كما كان قبل الكتابة ولا يكون له ان يضم الشريك شيئا كذا في المبسوط * ولو كان شريك المعتق في العبد صبيا او مجنونا له اب او جدا ووصى فوليه او وصيه بالخيار ان شاء ضمن المعتق وان شاء استسمى العبد وان شاء كاتبه وليس له ان يعتق او يدبر وكذلك لو كان الشريك مكانا او مأذونا عليه دين انه يتخير بين الضمان والسعاية والمكاتبه الا انها لا يملكن الاتفاق وان لم يكن على العبد دين فالحياء للمولى فان اختار الشريك السعاية ففي الصبي والمجنون الولاء لهما وفي المكاتب والمأذون الولاء للمولى كذا في البدائع * وان لم يكن للصبي اب ولا وصى الاب وله وصى الام وكان العبد موراثة الصغير من الام لم يذكر محمد رح هذا الفصل في الكتاب وقدحكي من الحاكم ابي محمد رح انه قال سألت استا ذى الفقيه ابا بكر ابلخي رح من ذلك فقال اذا كان له وصى ام وليس له وصى غيره فله ان يضم المعتق وله استعفاء العبد ايضا وان كان الاستعفاء في معنى الكتابة * وليس لوصى الام ان يكتب كذا في المحيط * وان لم يكن

للصغير والمجنون ولي ولا وصى فان كان هناك حاكم نصب الحاكم من يختار لهما
اصلاح الامور من التضمين والاستعلاء والمكاتبه وان لم يكن هناك حاكم وقف الامر حتى يبلغ
الصبي ويفيق المجنون فيستوفيان حقوقهما من الخيارات الخمس كذا في البدائع * واذ مات
العبد قبل ان يختار الساكت شيئاً والمعتق موثقاً فارد تضمين المعتق فله ذلك في المشهور
من ابي حنيفة رح وذكر شيخ الاسلام في شرحه اذا مات العبد وترك كسباً اكتبه بعد العتق
فلما كت تضمين المعتق بلا خلاف وهل له ان يأخذ السعاية من كسب العبد اختلف المشايخ فيه
عامة المشايخ على انه ليس له ذلك واليه اشار محمد رح في الاصل * هذا اذا مات العبد
قبل ان يختار الساكت شيئاً والمعتق موثقاً اذا كان المعتق معسراً وباقي المسئلة بحالها
فلما كت ان يأخذ السعاية من كسب العبد ان ترك العبد كسباً اكتبه بعد العتق بلا خلاف
وان لم يترك العبد كسباً اكتبه بعد العتق بقيت السعاية يدبنا على العبد الى ان يظهر له مال
او يتبرع منه متبرع باداء ما عليه او يبرئه الساكت كذا في المحيط * واذ ضمن المعتق برجع المعتق
بما ضمنه في تركه العبد ان كان له تركه وان لم تكن فهو دين عليه كذا في البدائع * وان كان العبد
ترك مالا فداكتسب بعضه قبل العتق وبعضه بعد العتق فما اكتب قبل العتق بين المولين
نصفين وما اكتب بعد العتق فهو تركه العبد فيرجع فيه الساكت او المعتق اذا ضمن وما بقى فهو
ميراث للمعتق وان اختلفا فيه فقال احدهما هذا مما اكتبه قبل العتق وهو بيننا وقال الاخر اكتبه
بعده فهو بمنزلة ماله اكتبه بعده ومن ادعى فيه تاريخاً سابقاً لا يصدق الا بحجة كذا في المبسوط *
اذا مات الساكت فلورثته ان يختاروا الاعناق او لضمان او السعاية كذا في محيط السرخسي *
فان ضمنوا للمعتق فالولاء كله للمعتق وان اختاروا الاعناق او الاستعلاء فالولاء في هذا النصيب
للكور من اولاد الميت دون الاناث. وان اختار بعضهم السعاية وبعضهم الضمان فلكل واحد منهم
ما اختار من ذلك * وروى الحسن من ابي حنيفة رح انه ليس لهم ذلك الا ان يجتمعوا على
التضمين او الاستعلاء وهذا هو الاصح كذا في المبسوط * وان مات المعتق فان كان الاعناق
في حال صحته يؤخذ نصف قيمة العبد من تركته بلا خلاف وان كان في حال مرضه لم يضمن
شيئاً حتى يؤخذ من تركته وهذا قول ابي حنيفة رح كذا في البدائع * ويسمى العبد للمولى عند
ابي حنيفة رح هكذا في المحيط * واذا كان العبد بين اثنين اعتق احدهما نصيبه فاراد الساكت

ان يضمن شريكه نصف نصيبه ويعتسعى العبد في النصف الآخر هل له ذلك قال الفقيه ابراهيم
لا رواية في هذه المسئلة تلقا نل ان يقول له ذلك ولقا نل ان يقول ليس له ذلك كذا ذكره في
الزيادات في كتاب الغصب كذا في الظهيرية * في المتنق من ابي يوسف رح مبددين رجلين
اعتقه احدهما وهو معسر حتى وجبت السعاية على العبد فابى ان يسعى فهو بمنزلة حر عليه
دين الى ان يقضيه والحكم في حق هذا انه ان كان ممن يعقل ويعمل بيديه اوله عمل معروف
انه يؤجر من رجل ويؤخذ اجره ويقضى منه دينه وفيه ايضا عبد صغير بين رجلين فاعتقه احدهما
وهو معسر فاراد الاخر ان يؤجره فان كان العبد يعقل ورعى بذلك جاز عليه وكان الاجر للذي
لم يعتق نصا صام من حقه هكذا في الذخيرة * ولو اعتق احدهما نصيبه بان صاحبه فلا ضمان عليه
وانما الاستعلاء في ظاهر الرواية كذا في البحر الرائق * المضارب بالنصف اذا اشترى برأس
المال وهي الف عشرين قيمة كل الف فاعتقه مضارب المال متقا ومن نصيب المضارب موصرا
كان او معسرا كذا في الكافي * قال ابو يوسف رح في مبددين بين رجلين قال احدهما احدهما
حر وهو غير ثم استغنى ثم اختار ايقاع العتق على احدهما ضمن نصف قيمته بعد العتق وكذلك
لومات قبل ان يختار وقد استغنى قبل الموت ضمن ربع قيمة كل واحد منهما وقال محمد رح
يعتبر القيمة يوم تكلم بالعتق كذا في الايضاح * واذا كان العبد بين جماعة اعتق احدهم نصيبه
واختار بعض الساكنين السعاية في نصيبه وبعضهم الامتاق وبعضهم الضمان فلكل واحد ما اختار
في نصيبه مند ابي حنيفة رح كذا في المحيط * وقال ابو حنيفة رح في مبد بين ثلثة اعتق احدهم
نصيبه ثم اعتق الاخر بعده فللساكت ان يضمن المعتق الاول ان كان موصرا وان شاء اعتق او دبر
او كاتب او استمعى وليس له ان يضمن المعتق الثاني وان كان موصرا فان اختار تضمين الاول
فللال ان يعتق وان شاء دبر وان شاء كاتب وان شاء استمعى وليس له ان يضمن المعتق الثاني
كذا في البدائع * وان اعتق احدهم وكاتب الاخر ودبر الثالث معاليس لواحد الرجوع واذا
دبر احدهم اولاهم اعتق الثاني ثم كاتب الاخر ثبت للمدبر الرجوع على المعتق بقيمة نصيبه
ولا يرجع المكاتب على احدهما فان دبر ثم كاتب ثم اعتق فحكم المدبر والمعتق ما ذكرنا وما
المكاتب ان مجز العبد يرجع على المعتق بقيمة نصيبه وان كاتب اولاهم دبر ثم اعتق فان لم يعجز العبد
عتق عليه ولا ضمان عليه وان مجز يرجع على المدبر بثلث قيمته لا على المعتق كذا في محيط الرضى *

وان كان العبد بين ثلثة نفر فدبره احدثهم ثم امتته الثاني وهما موصران منداني حنيقة رح تدبير المدبر يقتصر على نصيبه والاعتاق من الثاني صحيح ثم الساكت ان يضمن المدبر ثلث قيمته وليس له ان يضمن المعتق وان شاء استسعى العبد في ثلث قيمته وان شاء امتته واذا ضمن المدبر فللمدبر ان يرجع بذلك على العبد فيسعى له فيه كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي * اذا كان المدبر معسرا فللساكت الاستسعاء دون التضمين ثم الساكت اذا اختار تضمين المدبر كان ثلثا الولاء للمدبر والثلث للمعتق وان اختار سعاية العبد كل الولاء بينهما اثنان كذا في غاية البيان * وللمدبر ايضا ان يضمن الذي اعتق ثلثا قيمته مدبر او ليس له ان يضمن المعتق ما ادعى الى الساكت من قيمة نصيبه ويكون الولاء بين المدبر والمعتق اثنان لثلاثة للمدبر وثلثة للمعتق كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي * وان شاء المدبر اعتق نصيبه الذي دبره وان شاء استسعى العبد فان اختار الضمان كان للمعتق ان يستسعى العبد كذا في البدائع * اما اذا كان المعتق معسرا فللمدبر استسعاء العبد دون التضمين كذا في غاية البيان * ولو ضمن الساكت المدبر نصيبه ثم امتته كان للمدبر ان يضمن المعتق ثلثي قيمته ثلثة مدبر او ثلثة قنا كذا في النهاية ناقلا من التمر تاشي * وقيمة المدبر ثلثا قيمته لو كان قنا وقبل نصفها لو كان قنا واليه مال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كذا في الكافي * اذا كان العبد بين ثلثة رهط فاعتق احدثهم نصيبه ودبر الآخر وكاتب الآخر ولا يعلم ايهم اول فنقول على قول ابي حنيقة رح صدق المعتق في نصيبه نافذ ولا ضمان على احدث وتدبير المدبر في نصيبه ايضا نافذ وهو صحيح ان شاء استسعى العبد في ثلث قيمته مدبر او يرجع على المعتق بسدس قيمته ويستسعى العبد في سدس قيمته استحسانا فاما المكاتب فان مضى العبد على كتابته يؤدى اليه مال الكتابة والولاء بينهم اثنان وان عجز كان للمكاتب ان يضمن المعتق والمدبر قيمة نصيبه نصفين اذا كانا موصرين ويرجعان على العبد بما ضمنوا ويكون ولاؤه بينهما نصفين كذا في المبسوط * وان شاء امتته وان شاء استسعاء كذا في الينابيع * وان كان العبد بين خمسة رهط فاعتق احدثهم ودبر الآخر وكاتب الثالث نصيبه وباع الرابع نصيبه وقبض الثمن وتزوج الخامس على نصيبه ولم يعلم ايهم اول فنقول على قول ابي حنيقة رح حكم العتق والتدبير على ما بينا في الفصل الاول الا ان التضمين والاستسعاء هناك في الثلث وهناك في الخمس فاما في البيع فان تصادفانه

كان بعد العتق والتدبير أو قال البائع كان قبل العتق والعبد في يده وقال المشتري كان بعده فالبيع باطل وإن تصادقا أنه كان قبل العتق والتدبير فالمشتري بالخيار إن شاء نقض البيع وإن شاء أمضاه واعتق نصيبه أو امتصعاه فيكون ولاؤه له وإن شاء ضمن المعتق والمدبر قيمة نصيبه إن كانا مومرين وبرجعان به على العبد وأما المرأة فإن تصادقا أن الزوج كان بعد العتق والتدبير فالتكاح صحيح ولها خمس قيمته على الزوج وإن تصادقا على أن الزوج كان قبل العتق والتدبير فلها الخيار إن شاءت تركت المسمى وضمنت الزوج خمس قيمته وإن شاءت أجازت واعتقت وامتنعت العبد في خمس قيمته ولا خمس له وإن شاءت صنت المعتق والمدبر خمس قيمته نصفين ثم لا تصدق هي بالزيادة إن كانت بخلاف المشتري فاما نصيب المكاتب فهو على ما ذكرنا إن أدى البديل إليه متق من قبله وإن هجر كان له أن يضم المعتق والمدبر قيمة نصيبه نصفين إذا كانا مومرين ولو كان في العبد شرك سادس وهب نصيبه لابن له صغير لا يعلم قبل العتق كان أو بعده فالقول فيه قول الأب فإن قال الهبة بعد العتق فهو باطل وإن قال الهبة قبل العتق فالهبة جائزة ثم يقوم الأب في نصيب الابن مقام الابن لو كان بالغا في التضمين أو الاستعلاء وليس له حق الاعتاق فإن كان المعتق والمدبر مومرين ضمنهما سدس قيمته للابن بينهما نصفين وإن شاء امتنع العبد في سدس قيمته للابن كذا في المبسوط لشمس الأئمة المرخسي * هشام بن محمد روى إذا كان المملوك بين ثلاثة لأحدهم نصفه ولآخر ثلثه ولآخر سدسه فاعتق صاحب النصف والثلث ضمنا نصيب صاحب السدس نصفين ولصاحب النصف نصف الولاء بنصيبه ونصف سدس الولاء بما ضمن ولصاحب الثلث ثلث الولاء بنصيبه ونصف سدس الولاء بما ضمن كذا في المبسوط المرخسي * ولو ملك رجل ابنه مع رجل آخر بالشراء أو الهبة أو الصدقة أو الوصية أو المهر أو الارث متق نصيب الأب ولا فرق في ذلك بين أن يعلم الآخر أنه ابن شريكه أو لم يعلم ولم يضمن الأب نصيب شريكه كذا في العيني شرح الكنتز * مومرا كان الأب أو معمر كذا في التاتارخانية فإلا من الينا بيع * ولشريكه أن يعتق نصيبه إن شاء أو يمتنع العبد في قيمة نصيبه وليس له غير ذلك هذا عند أبي حنيفة روى وقال يضمن الأب في غير الارث إن كان مومرا وإن كان معمر امتنع الابن في نصيبه كذا في العيني شرح الكنتز * وأجمعوا على أنه لو رثاه لأضمن وكذا في كل قريب معتق كذا في تنقيح القدير * وإن بدأ الأجنبي فاشتري نصفه ثم اشتري الأب نصفه الآخر وهو مومر فالأجنبي

بالختيار ان شاء ضمن الاب وان شاء امتنعى الابن في نصف قيمته وهذا عند ابي حنيفة رح
 كذا في الهداية * وان شاء امتنعه كذا في غاية البيان * ولو باع رجل نصف عبده او وهبه من
 قريبه لم يضمن من عتق عليه لشريكه علم شريكه بذلك او لم يعلم وسعى العبد في نصيبه عند
 ابي حنيفة رح كذا في محيط الرخصى * اجمع اصحابنا على ان احد الشريكين لو باع نصيبه
 من قريب العبد كان لشريكه ان يضمن المشتري اذا كان موسرا وليس له تضمين البائع كذا
 في غاية السروجسى * وسعى العبد ان كان معسرا بالاجماع كذا في الينابيع * اخوان ورتنا
 عبدا من ابيهما فقال احدهما هو اخي لا بى وجدنا الاخر لم يضمن المقر وسعى العبد في نصيبه
 وان قال هو اخي لا ملى وليس اخوه معروفا لانه ضمن نصيبه كذا في محيط الرخصى *
 واذا اتفق امة بينه وبين آخر ثم ولدت فللشريك ان يضمن المعتق قيمة نصيبه يوم اتفق ولا يضمنه
 شيئا من قيمة الولد كذا في المبسوط * ولو اتفق احد شريكي الامة ما في بطنها فولدت توأما ميتا
 لاضمان عليه ولو ولدت توأما حيا يضمن كذا في البحر الرائق * واذا اتفق احد الشريكين الجارية
 وهي حامل ثم اتفق الاخر ما في بطنها ثم اراد ان يضمن شريكه نصف قيمة الام لم يكن له
 ذلك وهو اختيار منة للسعاية ولو اتفقا جميعا ما في بطنها ثم اتفق احدهما الام وهو موسر كان لصاحبه
 ان يضمنه نصف قيمتها ان شاء والحبل نقصان في بنات آدم فانما يضمنه نصف قيمتها حاملا
 كذا في المبسوط * ولو ملك احد الشريكين عتق العبد المشترك بينهما بفعل فلان فدا بان قال
 ان دخل زيد الدار فانت حر وعكس الاخر بان قال ان لم يدخل زيد الدار فانت حر
 ومضى الغد ولم يدر اذ دخل زيد الدار ام لا متق نصف العبد وسعى العبد في نصف قيمته للشريكين وهذا
 عند ابي حنيفة رح سواء كانا موسرين او معسرين او احدهما موسرا والاخر معسرا وكذا عند
 ابي يوسف رح ان كانا معسرين كذا في العيني شرح الكنز * قال ابو يوسف رح في عديدين بين
 وجلبين قال احدهما لاحد العبدين انت حر ان لم يدخل فلان هذه الدار اليوم وقال الاخر للعبه
 الاخر ان دخل فلان هذه الدار اليوم فانت حر فمضى اليوم وتصادقا انهما لا يعلمان دخل اولم يدخل
 فان هذين العبدين يعتق كل واحد منهما رابعة ويسعى في ثلثة ارباع قيمته بين الموليين نصفين
 وقال محمد رح قياس قول ابي حنيفة رح ان يسعى كل واحد في جميع قيمته بينهما نصفين كذا في
 البدائع * اذا قال احد الشريكين للعبدان دخلت الدار اليوم فانت حر وقال الاخر ان لم تدخل فانت حر

فمضى اليوم ولا يدري ادخل ام لا متق نصفه ويسمى في النصف بينهما عند ابي حنيفة رح
 موسرين كانا او معسرين كذا في محيط المرخمى * ولو ان مبدا بين رجلين حلف احدهما
 بعته انه قد دخل الدار وحلف الآخر انه لم يدخل فقد متق نصف العبد ويسمى العبد في نصف قيمته
 بينهما موسرين كانا او معسرين في قول ابي حنيفة رح كذا في الايضاح * مبدئين رجلين قال احدهما
 لصاحبه ان كنت اشتريت منك نصيبك امس فهو حر وقال الآخر ان لم اكن بعثك نصيبى امس
 فهو حر فان العبد يعتق لان كل واحد يزعم ان صاحبه حانت نفيقال لمدى البيع اقم البينة فان
 اقام قضى بالبيع والتمن وعق العبد على المشتري بغير رعاية وان لم يكن له بينة واراد ان يحلف
 المشتري فله ذلك فان نكل المشتري فكذلك وان حلف لا يترك رقيقا ثم عند ابي حنيفة رح
 يسعى العبد في نصف قيمته المنكر سواء كانا موسرين او معسرين او كان المدعى للبيع موسرا
 او معسرا وعندهما ان كانا معسرين او كان المدعى للبيع معسرا فكذلك وان كانا موسرين
 او كان المدعى للبيع موسرا لا يسمى واما مدعى البيع فقد ذكر في رواية ابي حفص ان العبد
 لا يسمى له سواء كانا موسرين او معسرين او احدهما موسرا والآخر معسرا عندهم وهو
 الصحيح ثم اذا حلف منكرا لشرائه كان له ان يحلف البائع اذا كان موسرا فان نكل ازمه وان
 حلف كان الجواب في الرعاية على ما ذكرنا وليس للقاضي ان يحلفه الا يطلب منكرا لشرائه واذا
 قال البائع ان كنت بعثك نصيبى من هذا العبد فهو حر وقال المشتري ان لم تكن بعثني نصيبك
 فهو حر يؤمر مدعى الشراء باقامة البينة فان اقام فالعبد رقيق وان لم يكن له بينة حكى من الفقيه
 ابي اسحق انه لا يجبر على الحلف لكن لو حلف لا يمنعه واذ حلف المدعى عليه لم ينبت البيع
 فيسمى العبد في كل القيمة بينهما عند ابي حنيفة رح موسرين كانا او معسرين وعندهما
 ان كانا معسرين يسعى لهما وان كانا موسرين او مدعى الشراء يسعى في نصف قيمته لمدعى
 الشراء وان قال احدهما اشتريت نصيبك ان لم اكن اشتريته فهو حر والآخر ما بعث نصيبى
 منك وانما اشتريت منك نصيبك ان كنت بعته فهو حراً مرهما القاضي بالبينة فان اقاما البينة
 ظهر ان كل واحد منهما باء في يمينه وبقي العبد رقيقا بينهما وان اقام احدهما البينة فالعبد كله رقيق له
 وان لم يقيما البينة لا يحلفهما القاضي لكن لو حلف جاز ان نكلا بقى العبد رقيقا بينهما كما لو اقاما
 البينة وابهما نكل لزمه دعوى صاحبه فيقضى بالعبد للذى حلف ونكلا جديعا يخرج العبد

عن السعاية بالعنق كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري • وفي الجامع الكبير ان احدا الشريكين اذا قال لصاحبه ان ضربت العبد الذي بيننا فهو حر فضر به حتى متق على الحالف نصيبه يضمن الحالف ان كان موصرا نصيب الضارب كذا في فاية البيان • عبد بينهما قال احدهما لصاحبه ان ضربته فهو حر وقال الآخر ان لم اضربه اليوم فهو حر فضر به فان الحالف الاول يضمن الضارب كذا في التمر تاشي • واذا قال كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر فملك مملو ما مع غيره لا يعتق فان اشترى نصيب شريكه متق وان باع نصيبه اولاهم اشترى نصيب شريكه لم يعتق ولو قال لمملوك بعينه انا املكك فالت حر فاشترى نصفه ثم باع ثم اشترى النصف الباقي متق كذا في المبسوط • ذكر ابن صاعقة عن ابي يوسف رح في عبد بين رجلين زعم احدهما ان صاحبه امتقه منذ سنة وانه هو امتقه اليوم وقال شريكه لم امتقه وقد امتقت انت اليوم فاضمن لي نصف القيمة يعتك فلا ضمان على الذي زعم ان صاحبه امتقه منذ سنة وكذا لو قال انا امتقته امس وامتقه صاحبي منذ سنة وان لم يقر باعناق نفسه لكن قامت عليه بينة انه امتقه امس فهو باس لشريكه كذا في البدائع • ولو قال امتقه شريكي منذ شهر وانا منذ يومين لم يضمن لانه لم يقر على نفسه بال ضمان كذا في الظهيرية • امه بين اثنين زعم احدهما انها لم لصاحبه وانكر ذلك صاحبه فهي موقوفة يوما وتخدم للمنكر يوما ولا سعاية عليها للمنكر ولا سبيل للمقر عليها كذا في الكافي • ونصف ولائها ونصف كسبها للمنكر ونصفه موقوف ونفقتها في كسبها فان لم يكن فنصفه على المنكر ولا يضمن للمقر ولومات المنكر متقت عند ابي حنيفة رح لزعم المقر وتسعى في نصيب المنكر لو وثقه ولو اقر كل واحد على صاحبه بال امتيلاد وصاحبه ينكر فانها توفى ولا سبيل لواحد منهما على صاحبه ولا على الامه فان مات احدهما متقت ولاؤها موقوف كذا في التمر تاشي • ولو قال اعتقت هذا العبد انا وانت او كمكة او قال اعتقنا فان صدقه متق منهما وان كذبه فمن الاول كذا في التاتار خانية نا قلا من جامع الجوامع • واذا شهد احد الشريكين على الآخر باعناق بان كان العبد بين رجلين فشهد احدهما على صاحبه يجوز اقراره على نفعه ولم يجز على صاحبه ولا يعتق نصيب الغا هد ولا يضمن لصاحبه ويسعى العبد في قيمته بينهما موصرين كانا او موصرين في قول ابي حنيفة رح فان امتق كل واحد منهما بعد ذلك نصيبه قبل الامتناع جاز في قول ابي حنيفة رح لان نصيب المنكر على ملكه

على ملكه وكذلك نصيب الشاهد منه لان الاضاق يتجزى فاذا اعتناق جازعتهما والولاء بينهما وكذلك ان استعفى وادى الععاية فالولاء لهما كذا في الهدائع * واذا وجبت السعاية لهما لو شهد احدهما على صاحبه انه استوفى السعاية من العبد لا قبل شهادته وكذلك اذا استوفى احدهما نصيبه من السعاية ثم شهد على صاحبه باستيفاء نصيبه لا قبل كذا في المحيط * ولو شهد احد الشريكين مع الآخر على شريكه باستيفاء الععاية لم يجز شهادته مندابي حنيقة رح وكذلك لو شهد له عليه بغصب او جراحة او شيء يجب له عليه مال فشهاده مردودة كذا في المبسوط * وان شهد كلا واحد منهما على صاحبه وانكرا لاخر يحلف كلا واحد منهما على دعوى صاحبه واذا تحالفا سعى العبد لكلا واحد منهما في نصف قيمته في قول ابى حنيفة رح ولا ترق مندابي حنيقة رح بين حال اليسار والامسار كذا في البدائع * وهو الصحيح كذا في المضمرات * والولاء لهما كذا في الهداية * ولو اتمرنا انهما اعتقا معا او على التعاقب وجب ان لا يضم كل للآخر ان كانا موسرين ولا يستعفى العبد ولو اعترف احدهما وانكرا لاخر فان المنكر يجب ان يحلف كذا في فتح القدير * واذا كان العبد بين ثلثة نعر شهد اثنان منهم على صاحبه انه اعتق نصيبه وانكرا المشهود عليه فالعبد يعمى بينهم الا لا واذا استوفى احدهم شيئا من السعاية كان للآخرين ان يأخذوا منه ثلثي ما اخذ كذا في المحيط * ولو كان الشركاء ثلثة فشهد كل اثنين انه اعتق لم تقبل كذا في فتح القدير * واذا شهد احد الشركاء على احد شريكه انه اعتق نصيبه وشهد الشريك الاخر على الشاهد الاول انه اعتق نصيبه فالقاضي لا يقضى على واحد منهما بالعنق كذا في المحيط * وان شهد اثنان منهم على الاخر انه استوفى منه حصته لم يجز شهادتهما وكذلك ان شهد انه استوفى المال كله بوكالة منهما لم يجز شهادتهما عليه وبرئ العبد من حصتهما ويصرف المشهود عليه حصته من العبد ولا يشتركة في ذلك الشاهدان كذا في المبسوط * امة بين رجلين شهد رجلان على احدهما بعينه انه اعتقا وكذبه الامة وادعت على الاخر العنق وجحد الاخر وحلف مند القاضى انه ما اعتقا فانها تعتق بشهادة الشهود وان لم يوجد منها الدموى كذا في الذخيرة * واذا كانت امة بين رجلين فشهدا بنا احدهما على الشريك انه اعتقا فشهادتهما باطلة ولو شهدا على ابيهما انه اعتقا جاز ذلك فان كان الاب وسرا ثم ماتت الحامدة وتركتم ما لا وقد ولدت بعد العنق ولدا فاراد الشريك ان يستعفى الولد فليس له ذلك كذا في

حيوة الام لم يكن له سبيل على استعلاء الولد فكذلك بعد موتها اذا خلفت ما لا ولكن له ان يضمن الشريك كما كان يضمنه في حيوتها ثم يرجع الشريك بما يضمن في تركتها كما كان يرجع عليها لو كانت حية فما بقي فهو ميراث للابن وان لم تدع ما لا يرجع بذلك على الابن واذا لم تمت واختر الشريك ان يحتسبها فهي بمنزلة المكاتب في تلك السمة كذا في المبسوط * واذا كان العبد بين رجلين شهدا هذان على احدهما انه اقرانه اعتق وهو موصرفا لقاضي يقضى بعقده وكان لشريكه ان يضمنه كذا في المحيط * ويرجع به على الفلام والولاء له وان كان جاحدا للعتق كذا في المبسوط * ولو شهدوا عليه انه اقرانه حر الاصل فالقاضي يقضى بحريته ولا ولاء له عليه وليس للشريك ان يضمنه ولو شهدوا على اقراره ان الذي باعه قد كان اعتقه قبل ان يبيعه حتى من مال المشهود عليه كذا في المحيط * وولاؤه موقوف لان كل واحد منهما ينفيه من نفسه فان البائع يقول انا ما اعتقه وانما اعتق باقرا والمشتري فله وولاؤه والمشتري يقول بل اعتقه البائع فالولاء له فلماذا توقف وولاؤه على ان يرجع احدهما الى تصديق صاحبه فيكون الولاء له وان شهدوا على اقراره بان البائع كان دبره او كانت امه واقران البائع كان استولدها قبل البيع فانه يخرج كل واحد منهما من ملكه ولا يرجع على البائع بالثمن ولا يعتقان حتى يموت البائع فاذا مات متعا اذا كان المدير يخرج من ثلث مال البائع والجناية عليهما كالجناية على مملوكين قبل موت البائع وتوقف جنايتهما في قول ابي حنيفة رح كذا في المبسوط * اذا اقر احد الشريكين ان صاحبه اقر عليه يعتق نأذا فانه يحرم عليه استرقاق العبد كذا في محيط السرخسي * اذا كان العبد بين ثلاثة غاب احدهم فشهدا حاضران على الغائب انه اعتق حصته من هذا العبد فانه يحال بين العبد وبين الحاضرين واذا حضر الغائب يقال للعبد اعد البيعة واذا اعاد البيعة عليه يقضى بعقده نصيبه كذا في المحيط * واذا شهد شاهدان على احد الشريكين ان شريكه الغائب اعتق نصيبه من هذا العبد صدابي حنيفة رح لا تقبل هذه الشهادة كذا في الظهيرية * ولكن يحال بينه وبين هذا الحاضر ان يمتعه ويوقف حتى يقدم الغائب استحسانا واذا حضر الغائب فلا بد من اعادة البيعة عليه للحكم بعقده فان كانا غائبين فقامت البيعة على احدهما بعينه انه حتى العبد لم تقبل هذه الشهادة الا بحصصته تقع من قبل قد ف او جناية او وجه من الوجوه نعم تقبل البيعة اذا قامت على ان المولى يعتقه او ان احدهما اعتقه واستوفى

الآخر السعاية منه كذا في المسوط * اذا كان العبد بين ثلثة نفراد من ادهم انه اعتق نصيبه على كذا وقال العبد اعتقني بغير شيء وشهد الشريك انه اعتقه على كذا انشهارت بما جازة وكذلك ان شهد ابو الشريك او ابناءهما بذلك واذا اعتق بعض الشركاء العبد في يد ادهما و اوال اكتسبها ولا يدري من متى اكتسبها واختلف فيه الشركاء والعبد قال العتاق * اكتسبها قبل العتق وقال العبد اكتسبها بعد العتق فالقول قوله كذا في المحيط والمعاظم بالصواب * الباب الثالث في منق احد العبدین * العتق اذا اضيف الى المجهول صح وثبت للمولى اختيار التعيين سواء قال احدكما حرا وقال هذا حرا وهذا او مسمى فقال سالم حرا وبيع كذا في الايضاح * ولو قال هذا حرا ولا هذا فكلوه احد كما حر كذا في خزائن المفتين * واذا خاصم العبدان الى الحاكم اجبره على البيان كذا في محيط الرخصى * وان لم يخاصما واختار ايقام العتق على ادهما وقع عليه حين اختيارهما قبل ذلك بمنزلة العبد من مادام خيار المولى باقيا وهذا على اصل ابي حنيفة و ابي يوسف رح هكذا في المراج الوهاج * وللمولى ان يستخذمهما قبل الاختيار وله ان يستغلبهما ويستكسبهما وتكون الفلحة والكسب للمولى ولو جنى عليهما قبل الاختيار فان كانت الجنابة من المولى فان كانت على ماديون النفس بان قطع يدي العبدین فلا شيء عليه سواء قطعهما معا او على التعاقب وان كانت جنابة على النفس فان قتلها على التعاقب فالاول مبدو والثاني حر فاذا قتله قتل حرا فعليه الدية وتكون لورثته ولا يكون للمولى من ذلك شيء وان قتلها معا بضربة واحدة فعليه نصف دية كل واحد منهما لورثته وان كانت الجنابة من الاجنبى فان كانت في ماديون النفس بان قطع انسان يدي العبدین فعليه ارش العبد واذلك نصف قيمة كل واحد منهما لكن يكون ارشهما للمولى سواء قطعهما معا او على التعاقب وان كانت في النفس فالقاتل لا يحلوا اما ان كان واحدا واما ان كان اثنين فان كان واحدا فان قتلها معا فعلى القاتل نصف قيمة كل واحد منهما ويكون للمولى وعليه نصف دية كل واحد منهما وتكون لورثتهما وان قتلها على التعاقب يجب على القاتل قيمة الاول للمولى ودية الثاني لورثته وان كان القاتل اثنين فقتل كل واحد منهما جلا فان وقع قتل كل واحد منهما معا فعلى كل واحد من القاتلين القيمة نصفها للورثة ونصفها للمولى وان وقع قتل كل واحد منهما على التعاقب فعلى قاتل الاول القيمة للمولى وعلى قاتل الثاني الدية للورثة كذا في البدائع * ولو قال لامتبه احدكم امرأة فولدت كلوا واحدة منهما ولدا او ولدت اهدا فانه يعتق ولدتني

اختار المولى ايقاع العتق عليها ولو ماتت الامتان معا او قتلتا معا خیر المولى في ان يوقع العتق على امي الودين شاء ولا يرث الابن المعتق شيأ يرده ان الابن الذي مینه المعتق بعد قتل الامتين معا لا يرث من بدل الام شيأ كذا في الظهيرية * فان مات احدا لولدين حال حيوة الامتين لم يلتفت الى ذلك بخلاف ما اذا مات احدا لولدين بعد موت الامتين كذا في المحيط * ولو وطئت الامتان بشبهة قبل اختيار المولى يجب عقرا متين ويكون للمولى كذا في البدائع * ولو جنت احدتهما جنابة قبل ان يختار المولى ثم اختار ايقاع العتق عليها بعد علمه بالجنابة كان مختارا للجنابة وان مات المولى قبل البيان متق من كل واحدة منهما نصفها وسعت كل واحدة منهما في نصف قيمتها لورثة المولى وكان على المولى قيمة التي جنت في ماله كما لو اعتق الجانية قبل ان يعلم بالجنابة كذا في البسوط * ولو باهما صفقة واحدة بطل البيع فيهما كذا في الايضاح * ولو باهما من رجل صفقة واحدة ولمهما اليه فاعتقهما المشتري اجبرا للبائع على البيان فذا امين البائع العتق في احدهما تعين الملك الفاسد في الآخر ومتق الآخر على المشتري بالقيمة فاذا مات البائع قبل البيان يقال للورثة بينوا فان ابينوا متق الآخر على المشتري بالقيمة ولا يشيع العتق فيهما كذا في المحيط * فان لم يعق المشتري حتى مات البائع لم ينقسم العتق فيهما حتى يفسخ الفاضى البيع فاذا فسخه انقسم ومتق من كل واحد منهما نصفه ولو وهبهما قبل الاختيار او صدق بهما او تزوج عليهما يجبر فيختار العتق في ايها شاء ويحوز الهبة والصدقة والا مهار في الآخر وان مات المولى قبل ان يعين العتق في احدهما بطلت الهبة والصدقة فيهما وبطل امهاره كذا في البدائع * ولو اسرها اهل الحرب كان للمولى ان يوقع العتق على احدهما ويكون الآخر لاهل الحرب فان لم يعين المولى حتى مات بطل ملك اهل الحرب فيهما لان الحرية قد شاعت فيهما ولو اشترى رجل من اهل الحرب فللمولى ان يوقع العتق على ايها شاء ويأخذ الآخر بحسنه من الثمن فان اشترى رجل احدهما من اهل الحرب فاختر المولى متقه متق وبطل الشراء فان اخذه بالثمن الذي اشترى متق الآخر ولو اسرها اهل الحرب احدهما لم يعق كذا في الظهيرية * وان اشترى المولى احدهما من الكافر فالآخر حر كذا في خزائن المفتين * وجل قال في مسنده لحدكما حر ثم مرض مرض الموت فصرف ذلك الى احدهما متق ذلك من جميع

من جميع المال وان كان قيمته اكثر من الثلث كذا في شرح الطحاوي * البيان انواع ثلثة نص ودلالة وضرورة * أما النص فنصون يقول المولى لاحد هما عينا اياك منيت اونويت او اردت بذلك اللفظ الذي ذكرت او اخترت او تكون چرا باللفظ الذي قلت او بذلك اللفظ الذي قلت او بذلك الاتفاق او امتنكت بالعتق السابق وغير ذاك من الاغلاط فلو قال انت خرا وامتنتك ولم يقل بذلك اللفظ او بالعتق السابق فان اراد به متقا مستأ نفا متقا جميعا هذا بالاتفاق المستأنف وذلك باللفظ السابق وان قال منيت به الذي لزمى بقولى احدثكما حر يصدق في القضاة ويصل قوله امتنكت على اختيار العتق اى اخترت متنك * وأما الدلالة فهو ان يخرج المولى احدهما من ملكه بالبيع او يرهن احدهما او يؤجر او يكتب او يدبر او يستولد بان كانت امته كذا في البدائع * وأذا باع احدهما او باع بشرط الخيار لنفسه او للمشتري او باع ببيع او امدوا لم يعلم او سلم او ساوم او اوصى به او زوج احدهما او حلف على احدهما بالحرية ان فعل شيئا فهذا كله اختيار للعتق في الآخر كذا في المحيط * لو قال لا متيه احدكما حره ثم جاء مع احدهما ولم تعلق لم تعلق الاخرى عند ابى حنيفة ر ح اما لو ملقت متقت الاخرى اتفاقا كذا في فتح القدير * وحل وطؤهما على مذهبه الا انه لا يفتى به هكذا في الهداية * ولو قال لامتيه احدكما حره فاستخدم احدهما لم يكن اختيارا في قولهم جميعا كذا في الظهيرية * أما الضرورة فنصون يموت احد العبدین قبل الاختيار فيعتق الآخر وكذا اذا قتل احدهما سواء قتله المولى او اجنبى فميران القتل ان كان من المولى فلا شيء عليه وان كان من الاجنبى فعليه قيمة العبد المقتول للمولى واذا اختار المولى المقتول لا يرتفع العتق من السعى ولكن قيمة المقتول تكون لورثته فان قطعت يد احدهما لا يعتق الآخر سواء كان القطع من المولى او من اجنبى فان قطع اجنبى يد احدهما لم يهن المولى العتق فان بينه في غير المجنى عليه فلا رش للمولى بلا شبهة وان بينه في المجنى عليه ذكر القدورى في شرحه ان الارش للمولى ايضا والشيء للمجنى عليه من الارش وذكر القاضى في شرح مختصر الطحاوي ان الارش يكون للمجنى عليه وهكذا ذكر القاضى فيما اذا قطع المولى ثم بين العتق انه ان بينه في المجنى عليه يجب ارش الاحرار

* هذه العبارة لم توجد في بعض النسخ المحاصرة *

ويكون للعبد وان بينه في غير المجنى عليه فلا شيء على المولى كذا في البدائع * روى ابن صمامة من محمد بن ابراهيم قال احدثني ابي ابي احدثني هاتين ام ولدتي ماتت احدهما لم ينعمن القائم للصرة والا مبتلا كذا في الابيضاح * ولو قال عبيدي حر وليس له الا عبد واحد متق فان قال لي عبد آخر واياه منيت لم يصدق في القضاء الابينة تقوم على ان له عبداً آخر ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى مزرع كذا في البدائع * ولو قال احد عبيدي حراً او احد عبيدي حر وليس له الا عبد واحد متق ذلك العبد كذا في المبسوط * ولو قال لعبد يه احد كما حر فقبل له ابهما نويت فقال لم امن هذا متق الاخر فان قال بعد ذلك لم امن هذا متق الاول ايضا كذا في الاختيار شرح المختار * ولو كان لرجل ثلثة اعبد فقال هذا حر او هذا وهذا متق الثالث ويؤمر بالبيان في الاولين ولو قال هذا حر وهذا او هذا متق الاول ويؤمر بالبيان في الاخرين ولو اختلط حر بعبد كرجل له عبد فاختلط به حر ثم كوا احد منهما يقول انا حر والمولى يقول احدكما عبيدي كان لكوا احد منهما ان يحلفه بالله تعالى ما لم يعلم انه حر فان حلف لاحدهما ونكل للآخر فالذي نكل لغيره دون الآخر وان نكل لهما فهما حران وان حلف لهما فقد اختلف الامر فالقاضي يقضي بالاحتياط ويعتق من كل واحد منهما نصفه بغير شيء ونصفه بنصف القيمة وكذلك لو كانوا ثلثة يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويعمى في ثلثي قيمته وكذلك لو كانوا عشرة فهو على هذا الاعتبار كذا في البدائع * واذا جمع بين عبده وبين ما لا يقع عليه العتق كالبهيمة والاساط وقال عبيدي حراً وهذا او قال احدكما حر متق عبده عند ابي حنيفة رح كذا في المحيط * نوى اولم ينوكذا في البدائع * ولو قال لعبد وعبد غيره احدكما حر لم يعتق عبده اجماعاً ما الا بالنية وكذا اذا جمع بين امة حرة وامة مبتنة فقال انت حرة وهذه او احدكما حرة لم تعتق امة ولو جمع بين عبده وحر فقال احدكما حر لا يعتق عبده الا بالنية كذا في المراج الوهاج * في فتاوى اهل مصر قد رح اذا قال امة وعبد من رقبتي حران ولم يبين حتى مات وله عبدان وامة متعت الامة ومن كل واحد من العبدین نصفه ويعمى كل واحد في نصفه ولو كان له ثلثة اعبد وامة متعت الامة ومن كل واحد من العبيد ثلثه ويعمى كل واحد منهم في ثلثه ولو كان له ثلثة اعبد وثلث اماء متق من كل واحد من العبيد والاماء الثلث ويعمى في الباقي ولو كان له ثلثة اعبد واثان متق من كل امة نصفها ومعت في النصف ومتق من كل عبد ثلثه ومعت

في الثلثين وعلى هذا القياس يخرج جنس هذه المسائل كذا في المحيط * وأذا قال لعبد به احد كما حر لا ينوي احد هما بعينه ثم مات قبل البيان يعق من كل واحد نصفه ويسمى كل واحد منهما نصف قيمته كذا في البدائع * ولا يقوم الوارث مقامه في البيان كذا في محيط العرخسي * رجل له ثلثة ابد دخل عليه اثنان فقال احد كما حر ثم خرج احدهما ودخل عليه الثالث فقال احد كما حر فمادام حيا يؤمر بالبيان فان منى بالكلام الاول الثابت متق الثابت وبطل الكلام الثاني وان منى بالكلام الاول الخارج متق الخارج بالكلام الاول ويؤمر ببيان الكلام الثاني هذا اذا بدأ بالكلام الاول فان بدأ بالكلام الثاني وقال عنيت به الثابت متق الخارج بالكلام الاول ولا يبطل الايجاب الاول وان قال عنيت بالكلام الثاني الداخل متق الداخل ويؤمر ببيان الكلام الاول وان لم يبين المولى شيئا ومات احدهم فالموت به ان اضافا مات الخارج يعق الثابت بالايجاب الاول وبطل الايجاب الثاني وان مات الثابت يعق الخارج بالايجاب الاول والدخل بالايجاب الثاني وان مات الداخل خبر في الايجاب الاول فان منى به الخارج يعق الثابت بالايجاب الثاني وان منى به الثابت بطل الايجاب الثاني وان لم يمت واحد منهم ولكن مات المولى قبل البيان شاع العتق بينهم على اعتبار الاحوال فيعتق من الخارج نصفه ومن الداخل نصفه ومن الثابت ثلثة ارباعه وان كان القول منه في المرض فان كان له مال يخرج قدر العتق من الثلث وذلك رقة وثلثة ارباع رقة هذا في حنيفة وابي يوسف رح او لم يخرج ولكن اجازت الورثة فالجواب كما ذكرنا وان لم يكن له مال سوى العبيد ولم يجز الوزنة قسم الثلث بينهم كما وصفنا وبيانه ان يقال حق الخارج في النصف وحق الثابت في ثلثة الارباع وحق الداخل في النصف اضافة يحتاج الى مخرج له نصف وربع واقله اربعة فحق الخارج في سهمين وحق الثابت في ثلثة وحق الداخل في سهمين فبلغت سهام العتق سبعة فيجعل ثلث المال سبعة واذا صار ثلث المال سبعة صار ثلثا المال اربعة مشروهي سهم السعاية وصار جميع المال احدا وعشرين وماله ثلثة ابد فيصير كل عبد سبعة فيعتق من الخارج مهمان ويسمى في خمسة ويعتق من الداخل مهمان ويسمى في خمسة ويعتق من الثابت ثلثة ويسمى في اربعة فبلغت مهام الوصا يا سبعة ومهام السعاية اربعة عشر فامتقام الثلث والثلثان كذا في الكافي * رجل له ثلثة ابد الم وبزيع ومبارك وقال في صحته سالم

حرا و مال و بزيع حران او مال و بزيع و مبارك احرا و خير فان اوقع على سالم عتق و حده
وان اوقع على بزيع عتق سالم معه وان اوقع على مبارك عتقوا و كذا لو قال اخترت
الكلام الاول او الثاني او الثالث وان لم يبين حتى مات لا يغير الوارث فنقول عتق كل سالم
ونصف بزيع و ثلث مبارك لان احوال للاصابة حالة واحدة و احوال الحرمان احوال
وان كان القول في المرض ان كان له مال غيرهم حتى يخرج رقبة و خمسة اسداس رقبة من ثلثة
فكذلك الجواب وان لم يكن له مال غيرهم و اجازت الورثة فكذلك وان لم يحجزوا صبروا بقدر
حقوقهم في الثلث و طريقه ان يجعل ثلث مال الميت على ستة ابحاثنا الى النصف و الثلث فيضرب
سالم في كل ستة و بزيع في نصفه ثلثة و مبارك في ثلثة اثنان فيصير احد عشر فيجعل ثلث المال
احد عشر و ثلثا المال ضعف ذلك الاثنان و عشرون فيصير جميع المال ثلثة و ثلثين و مائة و ثلثة اعبد
فصار كل عبيد احد عشر يعتق من سالم ستة و بمعنى في خمسة و من بزيع ثلثة و بمعنى في ثمانية
و من مبارك مهران و بمعنى في تحفة فبلغ سهام الوصايا احد عشر و سهام السعاية ضعف ذلك
اثنان و عشرون فاستقام الثلث و الثلثان * و لو قال سالم حرا و بزيع و مال حران او مبارك
و سالم حران يغير و قيل له اوقع على ايهم شئت فعلى ايهم اوقع عتق من ثنا و له ذلك الايجاب
وان مات قبل البيان عتق كل سالم و ثلث كل واحد من الآخرين و ان كان القول في المرض
و يخرج رقبة و ثلثا رقبة من ثلث ماله او لم يخرج و اجازت الورثة فكذلك وان لم يحجزوا و صاروا
بموقوفهم في الثلث فحق سالم في كل الرقبة و حق بزيع في ثلثة و كذا حق مبارك و اقل حساب
له ثلث ثلثة فصار حق سالم في ثلثة و حق كل واحد منهما في سهم فبلغ سهام العتق خمسة فهمي
ثلث المال و المال كله خمسة مشرك رقبة خمسة يعتق من سالم ثلثة و بمعنى في سهمين و من بزيع
سهم و بمعنى في اربعة و كذا مبارك فبلغ سهام العتق خمسة و سهام السعاية عشرة هكذا في شرح
الجامع الكبير للمصيرى * و لو قال سالم حرا و بزيع و سالم او مبارك و سالم قدر الخبر معادا
بعد اسم او هو بزيع و مبارك و كانت اجابات مختلفة و كلمة اوفى الاجابات المختلفة يوجب
التفسير فمال يعتق على كل حال و كل واحد من بزيع و مبارك يعتق في حال و لا يعتق في حالين
فعتق سالم و ثلث الآخرين و قيل سالم ثانيا مبتدأ و اخر المعطوف عليه فيعتق هو به و الآخرين
بالتعيين

با لتعيين لكن جواز العتق قبل العطف يمنع العتق به ولو قال سالم حر او سالم وبزيع او سالم
ومبارك عتقوا لان اولفت لانقاذ الاسم والخبر لكنه كالمسكوت لا يمنع العطف ومنهم من قال
ان المذكور هنا قولهما اما عنده فلا يعتق بزيع ومبارك والاصح الاول ولو قال لسالم وبزيع
اهدكما حر او سالم عتق ثلثة ارباع سالم وربيع بزيع ولو قال سالم حر او بزيع او سالم عتق نصفهما
لان الثالث من الاول فلما كذا في شرح لبعض الجامع الكبير * وجعل له اربعة مبيد سالم وبزيع
وفرقد ومبارك وقيمتهم على السواء فقال في صحته سالم وبزيع حران او بزيع وفرقد حران
او فرقد ومبارك حران صح الاجابات الثلث فيصير المولى فاي الاجاب اختار يعتق من تناوله
ذلك الاجاب وبطل الباقى وان مات قبل البيان عتق من سالم ثلثه ويسمى في ثلثيه وكذلك
مبارك واما بزيع يعتق في حالين لانه داخل تحت الاجاب بين الاول والثاني فيعتق ثلثاه ويسمى
في ثلثه وكذلك فرقد لانه داخل تحت الاجاب الثاني والثالث واحوال الاصابة احوال
في رواية هذا الكتاب * وان كان القول في المرض وخرجوا من الثلث اولم يخرجوا واجازت
الورثة فكذلك الجواب واما اذالم يخرجوا ولم يجز الورثة قسم الثلث على قدر سهامهم فعق سالم
في سهم وكذلك حق مبارك وحق بزيع وفرقد كل واحد منهما في سهمين ولو قال لثلثة ابيد قيمتهم
على السواء سالم حر او بزيع حر وبزيع ومبارك حران يصير فاي اجاب اختار عتق من تناوله ذلك
الاجاب وان مات قبل البيان عتق من سالم ثلثه وكذلك مبارك ويعتق من بزيع ثلثاه وان لم يكن له
مال سواهم ولم يجز الورثة قسم الثلث على قدر سهامهم ولو قال لثنتين سالم حر او بزيع حر او هما
حران ومات قبل البيان عتق من كل واحد ثلثة ارباعه وان لم يكن له مال مواهما فالثلث بينهما نصفان
ولو قال لثلثة منهم سالم حر او بزيع حر او مبارك وبزيع وسالم حر او بزيع فاي اجاب اختار
عتق من تناوله ذلك الاجاب وان مات قبل البيان عتق من مبارك ثلثه وعتق من سالم وبزيع
من كل واحد ثلثاه وان لم يكن له مال آخر سواهم ولم يجز الورثة قسم الثلث على قدر سهامهم كذا في
شرح الزيارات للعتابي * ولو كان له هذان فقال سالم حر او سالم وبزيع حران ثم مات من غير بيان
عتق كل سالم ونصف بزيع وان كان القول في المرض ولا مال له غيرهما صرنا في الثلث بقدر حقهما وحق
سالم في كل الرتبة وحق بزيع في نصفه نصار حق سالم في سهمين وحق بزيع في سهم نصار ثلثه فهو
ثلث المال وجميع المال تسعة كل رتبة اربعة ونصف عتق من سالم سهمان ويسمى في سهمين ونصف

ومن يزيح سهم ويسمى في ثلثة ونصف كذا في شرح الجامع الكبير للصيرى * وان قال لثلثة ابدانت حر او ا حد كما لغيره او ا حد كم ومات قبل البيان متق اربعة تساع الاول وتسعان ونصف من الآخرين وان قال انت حر او ا حد كما هو منهما او ا حد كم متق خمسة تساع الاول ونصف تسعة وتسعا الثاني ونصف تسعة وتسع الثالث وان قال انت حر او انت لغيره او ا حد كم متق اربعة تسام كل وتسع الثالث كذا في الكافي * وان قال انت يا سالم حر وانت يا يزيح حر او انت يا مبارك حر يعير فان جمع بين سالم ويزيح وقال ا حد كما عبد خرج ا حدهما من البيين وبقي العتق ا ثرا بين مبارك وبين ا حدهما يبين في ايها شاء وان مات قبل البيان متق من مبارك نصفه والنصف الآخر بين سالم ويزيح لكل واحد الربع لاستوائهما وذكر في الجامع ان قوله ا حد كما عبد او ان لم يقل ا حد كما عبد ولكن قال ا حد كما مدبر صار ا حدهما مدبر او العتق البات يكون ا ثرا بين ا حدهما وبين مبارك فان مات قبل البيان متق نصف مبارك ويسمى في نصف قيمته ومن سالم ويزيح من كل واحد الربع بالايجاب البات وصار نصف كل واحد موهرا ايضا ويعتبر من الثلث وان كان له مال آخر يخرج رتبة من الثلث متق من كل واحد ثلثة اربعة الربع بالعتق البات والنصف بالتدبير ويسمى كل واحد في ربه وان لم يكن له مال آخر كان الثلث بينهما نصفين ومال الميت عند الموت رقتان ثلثه ثلثا الرتبة بينهما لكل واحد الثلث فيحتاج الى حساب له ثلث ورربع واثله اثنا عشر جعلنا كل عبد اثنى عشر متق من مبارك نصفه ستة بالايجاب البات ويسمى في نصف قيمته وهو ستة ومن سالم ويزيح من كل الربع بالايجاب البات ثلثة والثلث بالتدبير اربعة ويسمى كل واحد في خمسة فبلغ سهام الوصا يا ثمانية ومهام السعاية ستة مشرفا ستقام التعريج فان جمع بين سالم ويزيح فقال اخترت ان يكون ا حد كما عبد ثم جمع بين يزيح ومبارك فقال اخترت ان يكون ا حد كما عبد ومات بطل اختياره الاول فكان العتق دائرا بين سالم وا حدهما فاصاب ما لمانصفه والنصف الآخر بينهما كذا في شرح الزيارات للعتابي * وان قال لا ربعة ا حد كم حر ثم قال لسالم ويزيح ا حد كما عبد ثم قال ليزيح وفرقد ا حد كما عبد ثم قال لفرقد ومبارك ا حد كما عبد ومات قبل البيان فا اختيار الاخير نا سح لما قبله وخرج من فرقد ومبارك ا حدهما من البيين ودار العتق بين سالم ويزيح واحد الآخرين فعتق ثلث سالم وثلث يزيح وصدس فرقد وصدس مبارك وصار كل عبد ستة واولا في صحتة لا مرأته

ومبذره انت طالق او هو حر وهي غير مدخول بها ومات بلا بيان منقح نصف العبد وسعى في نصف قيمته ولها كل المهر والارثه وهذا من ادبي حنيفه روح كذا في الكافي * ولو قال لسالم وزبيع احدكما حرا وسالم حر يقال له اوقع فان اختار الا يجاب الاول يؤمر بالبيان ثانيا فان مات قبل البيان منقح ثلثه ارباعه وسالم وزبيع وان مات قبل البيان ولا مال له غيرهما صر بابعثهما في الثلث وحق احدهما في ثلثه الارباع وحق الآخر في الربع فاجعل كل ربع سهمهما مصارحق احدهما في ثلثه وحق الآخر في سهم فيصير اربعة فهو ثلث المال وجميع المال اثنا عشر كل رقبه سنه فعتق من سالم ثلثه ويسعى في ثلثه ومن بزيع سهم ويسعى في خمسة كذا في شرح الجامع الكبير للصميري * وان اصاب صيغه الا متاق الى احدهما بعينه ثم نسيه فلا خلاف في ان احدهما حر قبل البيان * والاحكام المتعلقة به ضربان ضرب يتعلق به في حال حيوة المولى وضرب يتعلق به بعد موته ما الاول فنقول اذا اتفق احدى جاريته بعينها ثم نسيها او اتفق احدى جواريه العشر بعينها ثم نسي المعتقة فانه يمنع من وطئهن واستخدامهن ولا يجوز ان يطأ واحدة منهن بالتحرى والسيلة في ان يباح له وطؤهن ان يعقد عليهن عقد النكاح فتسلك له الحرة منهن بالنكاح والرقبة يملك اليمين ولو خاسم البدان المولى الى القاضي وطلب منه ابيان امره القاضي بالبيان ولو امتنع حبسه ليبين كذا ذكرنا لكرخي * ولو ادعى كل واحد منهما انه هو الحرة ولا بينة له وجهدا للمولى وطلب ايمته استخلفه القاضي اكلوا احد منهما بالله عز وجل ما اصنعت ثم ان نكل لهما متقا وان حلف لهما يؤمر بالبيان * وذكرنا القاضي في شرح مختصر الطحاوي ان المولى لا يجبر على البيان في الجها لظارئة اذا لم يذكر ثم البيان في هذه الجها لة بومان نص ودلالة ضرورة اما النص فهو ان يقول المولى لاحدهما ميذا هذا الذي كنت اعتقته وسميت واما الدلالة والضرورة فهي ان يفعل او يقول ما يدل على البيان نعمان يتصرف في احدهما تصرفا لا صحة له بدون الملك من البعع والهبة والصدقة والوصية والاتاق والا جارة والرهين والكتابة والتدبير والا متيلا اذا كانتا جاريتين وان كن مشرفوطي احدتهن تعينت الموطوء للرق وتعينت الباقيات لكون المعتقة فيهن دلالة او ضرورة فتعين بالبيان نصا ودلالة كذا لو وطئ الثانية والثالثة الى التاسعة فتعين الباقية وهي العاشرة للعتق والاحسن ان لا يطأ واحدة منهن فلوانه وطئ فصحه ما ذكرنا ولو ماتت واحدة منهن قبل البيان فالاحسن ان لا يطأ الباقيات قبل البيان

فلوانه وطئهن قبل البيان جاز ولو كانا اثنتين فماتت واحدة منهن لا تتعين الباقية للعتق وتوقف
تعيينها للعتق على البيان نصا ودلالة ولو قال المولى هذا مملوكي وأشار الى احدهما فتعين الآخر
للعنق دلالة او ضرورة ولو كانوا عشرة فبا مهم صفقة واحدة يفتح البيع في الكل ولو باهم
على الانفراد جاز البيع في التسعة وتعين العاشر للعتق * عشرة نفر لكل واحد منهم جارية فاعتق
واحد منهم جارية ولا يعرف العین فلكل واحد منهم ان يبطأ جاريته وان يتصرف فيها تصرف الملاك
ولو دخل الكل في ملك احدهم صار كل الكل كن في ملكه فاعتق واحدة منهن ثم جهلها واما
الثنائي فهوان المولى اذا مات قبل البيان يعتق من كل واحد منهما نصفه مجانا بخير شيء
ونصفه بالقيمة ويسمى كل واحد منهما في نصف قيمته للورثة كذا في البدائع * رجل امتق العبد الذي
هو قديم الصبغة تكلموا فيه واختار ان يكون مصبته سنة كذا في التنجيس والمزيد في باب التدبير *
ولو قال انت حرة او حملك فمات المولى بعد الولادة فالولد حر ومتق نصف الام كذا في
خزانة المفتين * قال لامته ان كان اول ولد تلدينه غلاما فانت حرة فولدت غلاما وجارية
ولم يدرا بهما اول مع تصادقهما به متق نصف الام ونصف الجارية والغلام عبد وان ادعت الام
ان الغلام اول والبنت صغيرة فانكر المولى ذلك وقال البنت هي الاولى فالولد للمولى
مع يمينته ويحلف على علمه فان حلف لم تعتق واحدة منهما الا ان تقيم الام البينة بعد ذلك
على انها ولدت الغلام اول وان نكل منعت الام والبنت وان وجد التصديق باولية الغلام تعتق
الام والبنت ورق الغلام وان وجد التصديق باولية البنت لم يعتق احد وان ادعت الام
اولية الغلام ولم تدع البنت شأ وهي كبيرة يصف المولى فان حلف لم يثبت شيء وان نكل
منعت الام دون البنت وان ادعت البنت وهي كبيرة اولية الغلام دون الام تعتق البنت
دون الام هكذا في الكافي * ولو قال لها ان كان اول ولد تلدينه غلاما فهو حر ولو كانت جارية
فانت حرة فولدت غلامين وجاريتين فان علم ان الغلام اول ما ولدت فهو حر والباقيون ارقاء
وان علم ان الجارية اول ما ولدت فهي مملوكة والباقيون مع الام احرار وان لم يعلم ايهم
اول يعتق من الام نصفها ويعتق ثلثة ارباع كل واحد من الغلامين ويسمى في ربع قيمته ويعتق
من كل واحد من الجاريتين ربعا وتسمى كل واحدة في ثلثة ارباع القيمة وان تصادق الام والمولى
على ان

علمي ان هذا الغلام اول متناقضات قاضيه والباقيون ارفاء وان اختلفا فيه فالقول قول المولى مع بيمينه وانما يستحلف على العلم بالله ما تعلم انها ولدت الجارية اولا * واذا قال له ان كان حملك غلاما فانت حرة فان كان جارية فهي حرة فكان حملها غلاما وجارية لم يعتق احد وكذا لك قوله ان كان ما في بطنك ولو قال في الكلامين ان كان في بطنك متناقض الجارية والغلام واذا قال ان كان اول ولد تلدينه غلاما فانت حرة وان كانت جارية فهي حرة فولدتها جميعا فان علم ان الغلام اول متناقض هي مع ابنتها والغلام رقيق وان علم ان ولدت الجارية او لا اعتقت الجارية والام مع الغلام رقيقان وان لم يعلم واتفق الام والمولى على شيء فكذلك وان قال لا تدري فالغلام رقيق والابنة حرة ويعتق نصف الام كذا في المبسوط * وان ادعت الام سبق الغلام فالقول للمولى مع اليمين كذا في التمرناشي * ولو قال لامته ان ولدت غلاما ثم جارية فانت حرة وان ولدت جارية ثم غلاما فالغلام حرة فولدت غلاما وجارية فان كان الغلام اول متناقض الام والغلام والجارية وقيدان وان كانت الجارية اولي متناقض الغلام والام والجارية رقيقان وان لم يعلم ايها الاول واتفقا على انهما لا يعلمان ذلك فالجارية رقيقة واما الغلام والام فانه يعتق من كل واحد منهما نصفه ويسعى في نصف قيمته وان اختلفا فالقول قول المولى مع بيمينه على علمه هذا اذا ولدت غلاما وجارية فاما اذا ولدت غلامين وجاريتين والمسئلة بحالها فان ولدت غلامين ثم جاريتين متناقض الام وعتقت الجارية الثانية بعقها وبقي الغلامان والجارية الاولى ارفاء وان ولدت غلاما ثم جاريتين ثم غلاما متناقض الام والجارية الثانية والغلام الثاني يعتق الام وان ولدت غلاما ثم جارية ثم غلاما ثم جارية متناقض الام والغلام الثاني والجارية الثانية يعتق الام وبقي الغلام الاول والجارية الاولى ارفاء وان ولدت جاريتين ثم غلامين متناقض الغلام الاول لاغير وبقي من سواه رقيقا وكذا لك اذا ولدت جارية ثم غلامين ثم جارية متناقض الغلام الاول لاغير وكذا لك اذا ولدت جارية ثم غلاما ثم جارية ثم غلاما متناقض الغلام الاول لاغير وان لم يعلم فان اتفقا على انه لم يعلم الاول يعتق من الاولاد كل واحد ربه واما الام فيعتق منها نصفها وتسعى في نصف قيمتها وان اختلفوا فالقول قول المولى مع بيمينه على علمه كذا في البدائع * ولو قال اول ولد تلدينه فهو حرة فولدت ميتا ثم حيا متناقض الحي ولو قال فانت حرة مع ذلك متناقض بالميتة كذا في خزائن المغنين * واذا قال لرجل لامتين له ما في بطن احدكما حرة فله ان يوقع العتق على ايها شاء فان سرب

بطن احدهما رجل فالتت جنبنا ميتا لاقل من ستة اشهر منذ تكلم بالعتق فهو رقيق وينعم الآخر
 للعتق ولو ضرب رجلان كلوا حد منهما بطن احد بهما والتت كلوا حدة جنبنا لاقل من ستة اشهر
 منذ تكلم بالعتق كان في كل واحد منهما مثل ما في جنين الامه كذا في المصيط * ولو قال ثلث امام مالي
 بطن هذه حروصا في بطن هذه او ما في بطن هذه متق ما في بطن الاولى وهو مخير في الباقين كذا في
 الظهيرية * ولو قال ان كان ما في بطن جاريتي فلما فاعتقوه وان كانت جارية فاعتقوها ثم مات وكان
 في بطنها غلام وجارية على الرصى ان يعتقهما من ثلثه وان قال ان يكن اول ولد تلدينه فلما فالتت
 حرة وان كان جارية ثم فلما فاعتقها حران فولدت فلما جاريتمين لا يعلم ابهما اول متق نصف الام و
 نصف الغلام ايضا ويعتق من كل واحد منهما الجاريتمين ربهما وتسمى في ثلثة ارباع قيمتها قال ابو عصمة
 رح وهذا ضابط بل الصحيح انه يعتق من كل واحد منهما ثلثة ارباعهما وتسمى في الربع ومن اصحابنا
 رح من تكلف لتصحيح جواب الكتاب وقال احدى الجاريتمين مقصود بها العتق في حالة فلا يعتب مع
 هذا اجاب التبعة فيهما واداسقط احتيا والتبعة فاخذ بهما تعتق في حال دون حال فيعتق نصفهما ثم
 هذا النصف بينهما ولكن هذا يكون مخالفا في التحرير للمسائل المتقدمة والاصح ما فانه ابو عصمة كذا
 في المبسوط * وذا شهد رجلان على رجل انه اعتق احد عبديه فاشهادة باطله من دأبي حنيفة رح ولو
 شهدا انه اعتق احدى امتيه لا تقبل عند ابي حنيفة رح وان لم يكن الدعي شرا فيه وهذا كله
 اذا شهدا في صحته انه اعتق احد عبديه واما اذا شهدا انه اعتق احد عبديه في مرض موته او شهدا
 على تدبيره في صحته او في مرضه واداء الشهادة في مرض موته او بعد الوفاة تقبل استحسانا
 ولو شهدا بعد موته انه قال في صحته احد كما حر قد بيل لا تقبل وقيل تقبل كذا في الهداية *
 والاصح انه تقبل كذا في الكافي * ولو شهدا انه اعتق احدهما بعينه الا اناسيناه لم تقبل ولو شهدا
 ان احدهما من الرجلين اعتق عبده لم تقبل كذا في التمرقاشي * ولو شهدا انه اعتق عبده سالما
 ولا يعرفون سالما وله مبد واحد اسمه سالم متق ولو كان له مبدان كل واحد اسمه سالم والمرئي
 لم يحد لم يعتق واحد منهما في قول ابي حنيفة رح كذا في فتح القدير * ولو شهدا بعنقه وحكم بشهادتهما
 ثم رجعا منه فضمنها قيمته ثم شهد آخر ان المرئي كان اعتقه بعد شهادتهما لم يسقط منهما الضمان

اتفقوا ان شهدا انه امتقه قبل شهادتهما لم تقبل ايضا ولم يرجعا بما ضلنا عند ابى حنيفة رح
 كذا في الكافي * في الجامع اذا قال الرجل لعبدين له اذا جاء فداكهما حر ثم مات احدهما
 اليوم او امتقه او بامه او وهبه وقبضه الموهوب له ثم جاء الغد يعتق الثاني فان قال المولى قبل
 مجيء الغد اخترت ان يقع العتق اذا جاء فداك مولى هذا العبد بعينه كان باطلا * وفي الجامع
 ايضا اذا قال الرجل لعبدين له اذا جاء فداكهما حر ثم باع احدهما ثم اشتريه قبل مجيء الغد
 ثم جاء الغد متقا احدهما والبيان اليه ولو باع احدهما ثم اشتريه قبل مجيء الغد ثم باع الآخر ولم يشتريه
 حتى جاء الغد متقا الذي في ملكه عند مجيء الغد ولا يبطل اليمين في البيع ولو باع نصف احدهما
 ثم جاء الغد متقا الكامل ولو باع نصف كل واحد منهما ثم جاء الغد متقا احدهما والبيان اليه
 كذا في المحيط * رجل له اربعة ابناء سودان وابيضان فتال هذا الابيضان حران او هذا
 الاسودان وكذا لو اضافهم الى الوقت بان قال هذا الابيضان حران او هذا الاسودان
 اذا جاء فداك احدا الابيضين او بامه ثم جاء فداك متقا الاسودان ولا خيار له ولومات
 احدا الابيضين واحد الاسودين ثبت له الخيار ولومات الابيضان متقا الاسودان كذا في
 شرح الجامع الكبير للصبيري * ولو قال هذا حر فداكمتة او قال هذا هذا حر متقا الثاني ولو قال هذا حر
 هذا ان دخل الدار متقا الاول في الحال والثاني مند الشرط كذا في الظهيرية * ولو قال
 احدكما حر اذا جاء فداك احدكما حر فداكمتة او لومات احدهما او بامه ثم جاء فداكمتة الباقي
 وكذا لو باع بعض احدهما كذا في خزائن المفتين * ولو جمع بين مبدعين وحر فقال اثنان منكم حران
 يصرف احدهما الى الحر والآخر الى العبد فيعتق احد العبدين لا غير كانه يقال احد العبدين حر
 فيؤمر بالبيان فان مات قبل البيان متقا من كل واحد منهما نصفه كذا في شرح الطحاوى *
 الباب الرابع في العتاق بالعنق * رجل قال اذا دخلت الدار فكل مملوك لى يومئذ فهو حر
 وليس له مملوك فاشترى مملوكا ثم دخل متقا ولو كان في ملكه يوم حلف مبد فبقى على ملكه
 حتى دخل متقا سواء دخلها اليل او نهار او لولم يتل يومئذ لا يعتق الذي ملكه بعد اليمين كذا
 في الكافي * ولو قال لعبد ان دخلت الدار فانت حر بامه قبل دخول الدار يبطل اليمين
 ولو لم يدخل حتى اشتريه ثانيا فدخل الدار متقا لان اليمين لا يبطل بزوال الملك كذا
 في البدائع * روى خالد بن صبيح عن ابى يوسف رح في رجل قال كلما دخلت هذه الدار

فعبدي حر وله مبيد فدخلها أربع مرات وجب عليه لكل دخلة عتق يوقعه على ابهم شاء واحداً بعد واحد كذا في المحيط * ولو قال لامته ان دخلت الدار فانت حرة فاعتقها ثم ارتدت ولحنت بدار الحرب نصبت وملكها ودخلت الدار لم تعتق عندنا كذا في الينابيع * قال لعبد ان دخلت الدار اليوم فانت حر فقال بعد مضي اليوم دخلت فانكر المولى قال قول المولى وإذا قال ادخل الدار فانت حر فهو بمنزلة قوله اذا دخلت الدار فانت حر كذا في السراجية * ولو قال لعبد ان دخلت هاتين الدارين فانت حرة فانه قبل دخول الدارين فدخل احدهن الدارين ثم اشترى فدخل الدار الاخرى عتق عندنا * ولو قال لعبد ان دخلت الدار فانت حرة ان كلمت فلانا يعتبر قيام الملك عند الدخول ايضا كذا في البدائع * قال محمد رح في الاصل اذا قال اول مبد يدخل على فهو حر فادخل عليه مبد ميت ثم حى عتق العسى ولم يذكر فيه خلافا منهم من قال هذا قول ابي حنيفة رح ومنهم من قال هذا قولهم وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الكبير للحميري في باب الحلف بعتق ما في البطن * وان ادخل عليه مبدان حيان جميعا معالم بعتق واحد منهما فان ادخل بعدهما مبد آخر لم يعتق كذا في المبسوط * ولو قال لعبد انت حر ان دخلت الدار لابل فلان لعبد له آخر لا يعتق الثاني الا بعد دخول الدار كذا في شرح الجامع الكبير للحميري في باب الحنث الذي يقع به الطلاق على الاولى ثم الاخرى * لو قال كل امرأة لي تدخل هذه الدار فهي طالق ومبد من مبيدي حر فدخلت امرأتان طلقنا ولا يعتق الا مبد واحد واليه خيار التعيين ولو قال كلما دخلت امرأة لي الدار فهي طالق ومبد من مبيدي حر فدخلت امرأتان او واحدة مرتين طلقنا وعتق مبدان * رجل له جوار ولهن اولاد وله مبيد فقال كل جارية لي تدخل هذه الدار فهي حرة وابنها ومبد من مبيدي حر فدخلن متعتن واولادهن ومبد واحد * واحد ثم لا يعتق لكل جارية الاولد واحد ولو كان العبيد ازاوا جالاماء فقال كل جارية لي تدخل هذه الدار فهي حرة وزوجها وولدها فدخلن متعتن وازواجهن واولادهن ولو قال كلما دخلت جارية لي هذه الدار فهي زوجها ولها ومبد من مبيدي حر فدخلن متعتن وازواجهن واولادهن وعتق بعد ذلك جارية مبد * وفي شرح الكرخي لو قال كلما دخلت هذه الدار وكلمت فلانا او تكلمت مع فلان فعبد من مبيدي حر فدخل الدار

فدخل الدار ثلاث وكلم مرة لا يعنى الا وا حد كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث في اليمين ما يقع على مرة او مرتين * وان قال لعبد انت حران دخلت هذه الدار او هذه الدار فايهما دخل متق ولو قال هذه الدار وهذه الدار لم يعنى حتى يدخلهما جميعا وان قال انت حر اليوم ان دخلت هذه الدار لا يعنى حتى يدخل الدار كذا في الحاوي للدمسي * ولو قال كل مملوك اشتريته اذا دخلت الدار فحر فهذا على ما يشتري بعد الدخول كذا في الايضاح * رجل قال ان دخلت هذه الدار فعبدى حران كلمت فلانا ما مرأتى طالق فان دخل الدار او لا متق عبده ولم ينتظر كلام فلان وان كلم فلانا او لا طلقت امرأته ولم ينتظر الدخول فاذا نزل احدهما بطل الآخر ولو وجد الشرطان معا نزل احدهما والتعيين اليه كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري * رجل له جاريثان فقال ان دخلت واحدة منكما هذه الدار فهي حرة فباع واحدة منهما فدخلت الدار ثم دخلت التي بقيت عنده لم تعنى وان دخلت التي عنده قبل المبيعة منع كذا في الظهيرية * رجل قال ان دخلت الدار فاي امرأته طالق وعبد حران كلمت فلانا فايهما يمينان ايها وجد شرطه نزل جزاؤه ولو ذكر في آخره ان شاء الله فلا استثناء عليهما وكذا اذا علق بشيئة فلان ينصرف الى اليمينين ايضا فان قال فلان لا شاء بطلت اليمينان وكذا ان لم يشأ احدهما وان شاء في المجلس صح اليمينان فبعد ذلك ان دخل الدار طلقت المرأة وان كلم متق العبد * رجل قال ان دخلت الدار فاي امرأتى طالق وعبدى حر لم يقع شيء الا بدخول الدار فاذا دخل وقعا وكذا لو قدم الجزء بان قال امرأته طالق وعبد حران دخلت الدار او وسط الشرط بان قال امرأته طالق ان دخلت الدار وعبد حر ولو قال ان دخلت الدار فاي امرأته طالق وعليه المشى الى بيت الله وعبد حران كلمت فلانا ولا نية له فالمشى والطلاق على الدخول والعتاق على كلام فلان * ولو قال امرأته طالق ان دخلت الدار وعبد حران كلمت فلانا كان يمينان واحدة والاستثناء عليهما وكذا لو قال ان شاء فلان * رجل قال ان دخلت الدار ان كلمت فلانا او اذا كلمت او متى كلمت فلانا او اذا قدم فلان فعبدى حر ولا نية له فاليمين على دخول الدار او بعد كلام فلان وبعد قدوم فلان فان دخل ثم كلم لا يعنى وان كلم ثم دخل يعنى ولو قدم الجزء على الشرطين فقال عبدى حران دخلت الدار ان كلمت فلانا يشترط ان يكون الدخول بعد الكلام هكذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث

في اليمين التي يكون فيها الوقت بعد الوقت * ولو نوى في قوله ان دخلت الدار ان كلمت فلانا فانت حرة ان يكون الدخول مقدما ويكون هو شرطاً للانعقاد والكلام مؤخرًا صحت بيته وكذا في صورة تقديم الجزاء ان نوى ان يكون الكلام آخرًا صحت بيته الا اذا كان فيما نوى نفع له بان يكون فيه تعقيب له فيرد نيته قضاء للتهمة * واذا قال في دارين ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار الاخرى فانت حرة يكون شرط الحث دخول الاخرى اولاً فلدخول الاولى قبل الاخرى لم يحث ولو دخلها بعد دخول الاخرى حث ولو قال في دار واحدة ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار ودخلها مرة حث سواء كان الجزاء مقدماً او مؤخرًا كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * واذا وسط الجزاء بان قال بان دخلت الدار فعبدى حرة ان كلمت فلانا فعبدى حرة اذا قدم فلان فاليمين على ان يفعل الفعل الاول ثم يكون الفعل الثاني كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * ولو قال كل مملوك لي ذكر فهو حر وله جارية حامل فولدت ذكر الم يعتق وان ولدته لافل من سنة اشهر من وقت اليمين كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي بيان * رجل قال كل مملوك املكه فيما استنبل فهو حر الا اوسطهم فاشترى عبداً متقاً ساعه ملكه فان اشترى آخر لا يعتق فان لم يشترحنى مات متق فان اشترى ثالثاً لا يعتق واحدهنهما كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * فاذا ملك عبداً رابعاً يعتق العبد الثاني وكذا يعتق الرابع حين يملك ثامناً وهلم جرا على هذا القياس كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * والحاصل انه اذا اشترى من العبيد مدداً هو زوج فكل من وقع في النصف الاول يعتق في الحال لانه لا ينصoran بصيرا ووسط وكل من وقع في النصف الثاني فعكسهم موقوف حتى لو اشترى منه ابداً واحداً بعدوا احد متق الثلاثة الاول وحكم بالثمن موقوف فان اشترى آخر لا يعتق الرابع لان ما تأخر منه مثل ما تقدم فيكون مستثنى فان مات وقد ملك من العبيد ستة متقوا ولو ملك وترا متقوا الا الاوسط ولم يذكر انهم يعتقون من وقت الشراء او قبيل الموت وكان الفقيه ابو جعفر يذكر من الشيخ ابي بكر بن ابي سعيد رح ان علي قياس قول ابي يوسف ومحمد رح يعتق قبيل الموت بالافضل وصداى حنيفة رح يعتق من وقت الشراء وقال بعضهم الاصح ان هناك يعتق مقصوراً عندهم لان شرط خروجه من الاستثناء انتفاء صفة الوساطة وانما ينعدم ذلك بشراء ما بعده فيقتصر الحكم عليه ولو ملك عبداً ثم عبداً ثم عبداً معاً متقوا ولو قال كل عبداً اشترى فهو حر

الا اولهم فاشترى عبدا لا يعتق وما صواب يعتق كيف ما اشترى ولو اشترى اولاهم بين معا مئعا ولو قال الا آخرهم فاشترى عبدا اعتق واواشترى عبدا آخر لا يعتق ولو اشترى آخر مئعا الثاني وعلى هذا القياس ولو اشترى عبدا انتم مبدئين متقوا كذا في شرح الجامع الكبير للمصمري *
ولو قال كل مملوك املكه فهو حر وله مملوك فاشترى مملوكا متق من كان في ملكه ولا يعتق من يملكه بعد اليمين الا اذا انى فيعتق كلاهما ولا يصدق في صرف العتق مما كان في ملكه وقت اليمين كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيضان * ولو قال كل مملوك املكه الساعة فهو عتق ما كان في ملكه ولا يعتق ما استناد من ساعته فان منى به الساعة الزمانية التي يذكرها المنجمون يصدق في ادخال ما يستفيدة بعد الكلام ولا يصدق في صرف العتق مما كان في ملكه كذا في فتاوى قاضيضان * وان قال كل مملوك املكه رأس الشهر فهو حر فكل مملوك جاءه رأس الشهر وهو ملكه في ليلة رأس الشهر ويومها فهو حر في قول محمد رح وقال ابو يوسف رح هو عتق ما يستفيدة في تلك الليلة ويومها كذا في المحيط * ولو قال كل مملوك املكه فدا فهو حر ولم ينو شيئا قال محمد رح يعتق من كان في ملكه للحال ومن ملكه الى الغد وغدا وقال ابو يوسف رح يعتق ما يستفيدة في الغد لا غير ولو قال كل مملوك املكه يوم الجمعة فهو حر يعتق من يملكه يوم الجمعة في قول ابي يوسف رح ولو قال كل مملوك لى فهو حر يوم الجمعة يدخل فيه من كان في ملكه للحال ويعتق يوم الجمعة ولو قال كل مملوك املكه فهو حر اذا جاء غدا فهو عتق ما كان في ملكه للحال في قولهم ولو قال كل مملوك املكه الى ثلثين سنة فهو حر اذا دخل فيه ما يستفيدة في الثلثين من حين حلف ولا يدخل فيه من كان في ملكه وقت الحلف وعلى هذا اذا قال الى سنة او سنة ابدا والى ان اموت يدخل ما يستفيدة في تلك المدة دون ما كان في ملكه ولو قال اردت بهقولي سنة من يبقى في ملكي سنة لا يدين في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في فتاوى قاضيضان * ولو قال كل مملوك املكه حر بعد غدا وقال كل مملوك لى فهو حر بعد غدا وله مملوك فاشترى آخر فالذى كان عنده وقت اليمين من نهر والغر ليس بمدير فان مات متقا من التلث كذا في الهداية * هذا اذا لم يكن له نية واما اذا نوى فيتناول الكل لانه نوى التشديد

على نفسه فيصدق كذا في التبیین * رجل قال كل مبدأ شتریه فهو حر الى منة فاشترى
عبد الا يعتق حتى يأتي عليه سنة من وقت الشراء كذا في فتاوى قاضيهان * وان قال لعبد انت
حر اليوم او فدا الا يعتق مالم يجرى الغد الا اذا نوى مولاه العتق عليه اليوم بقوله انت حر اليوم
او فدا يعتق اليوم ولو قال انت حر اليوم فدا يعتق اليوم ولو قال انت حر فدا اليوم يعتق فدا
كذا في التاخر خاتمة * ولو قال تصبح فدا حرا او تصبح فدا تشرب الماء حر ايعتق فدا وان لم يشرب
وكذا تقوم حرا او تقع حرا يعتق للحال ولو قال انت حر امس وانما ملكه اليوم متق وكذا قوله
انت حر قبل ان اشترى نك متق ولو قال كلما مضى يوم فاحد كما حر فمضى يومان متنا كذا
في العتابة * ولو قال مبدأ حرا لم يكن فلان دخل هذه الدار امس وامرأته طالق ان كان دخل
ولا يدري انه دخل ام لا وقع العتق والطلاق لانه في اليمين الاولى اقرب دخول الدار واكد
باليمين فيكون اقراره بالطلاق وفي الثانية انكر الدخول واكد بها فيكون اقرا بالعتق
كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب اليمين تنقض صداقتها * ولو قال لعبد انت
حر قبل موت فلان وفلان بشرف مات احدهما لتنام شهر من وقت هذه المقالة متق العبد
كذا في المحيط * رجل قال لعبد انت حر قبل الفطرو الاصحى شهر يعتق في اول رمضان
كذا في فتاوى قاضيهان * في الجامع اذا قال العبد الما نون او المكاتب كل مملوك املكه فيما
يستقبل فهو حر فملك مملوكا بعد ما متق لا يعتق عند ابي حنيفة رح وعندهما يعتق وعلى
هذا الخلاف اذا قال كل مملوك اشتریه فهو حر فاشترى مملوكا بعد ما متق واجمعوا على انه
ان قال اذا اعتقت نكل مملوك املكه فهو حر وقال اذا اعتقت نكل مملوك اشتریه فهو
حر فملك مملوكا بعد العتق او اشترى مملوكا بعد العتق املكه يعتق واجمعوا على انه اذا قال كل مملوك
لي فهو حر وقال كل مملوك املكه فهو حر فملك مملوكا بعد العتق انه لا يعتق كذا في المحيط *
وان قال العربي كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر فخرج اليها واسلم واشترى عبد الم يعتق
عند ابي حنيفة رح ولو قال ان اسلمت نكل مملوك املكه فهو حر ثم اسلم واشترى مملوكا متق
بالاجماع كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب العتق في ملك العبد والمكاتب * ولو قال
رجل لحر اذا ملكتك فانت حرة فارتدت واسلمت ثم مبيت فاشترى اهل العتق عند ابي حنيفة رح
وان قال

وان قال اذا ارتدت وصبيت فاشترى بك فانت حرة مكان ذلك منعت اجماعا كذا في المراج
الرواج * ولو قال انت حران شئت تعلق بمشيئته في المجلس وان قال ان شاء فلان تعلق بمشيئته
في المجلس ان كان حاضرا او بمجلس علمه ان كان غائبا كذا في الينا بيع * ولو قال انت حران ام يشأ
فلان فان ذل فلان شئت في مجلس علمه لا يعتق وان قال لا اشاء يعتق لكنه لا يقوله لا اشاء
لان له ان يشاء في المجلس بل بطلان المجاس باعرا عنه واشتغاله بشئ آخر كذا في البدائع *
ولو ملق بمشيئته نفسه فقال انت حران شئت فان لم يشأ في صرة لا يعتق ولا يقتصر على المجلس
ولو قال ان لم اشأ فان قال شئت لا بيع وان قال لا اشاء لا يقع ايضا لان له ان يشاء بعد ذلك
حتى يموت كذا في المراج الرواج * فاذا مات تحقق العدم فيعتق قبل موته بلا فصل ويعتبر
من نلت المال كذا في البدائع * ولو قال لامة من امانت حررة وفلانة ان شئت فقلت
قد شئت منق نفسي لا تعتق قال مصدح في الجامع اذا قال الرجل لغيره من شئت منعتك من
مبيدي فاعتقه فشاء المحاطب منعتهم جميعا متفوا جميعا الا واحد منهم عند ابي حنيفة ررح
والخيار الى المولى وعندهما يمتقون جميعا هكذا ذكر المسئلة في رواية ابي سليمان وذكرفي رواية
ابي حفص فاعتقهم المأمور جميعا متفوا الا واحد منهم عند ابي حنيفة ررح والصحيح رواية
ابي حفص ررح لان المعلق بمشيئته المأمور الا عناق دون العتق وعلى هذا الاختلاف اذا قال من
شئت منعتك من مبيدي فهو حر فشاء منعتهم جميعا متفوا عند ابي حنيفة ررح يعتق الكل
الا واحدا منهم واجمعوا على انه لو قال من شاء منعتك من مبيدي فاعتقه فاعتقهم جميعا متفوا
جميعا ولو قال لا متين لانا نتما حر تان ان شئتما فشاءت احد بهما فهو باطل ولو قال لهما ابتكما
شاءت العتق فهي حرة فشاءت اجمعا متفوا ولو شاءت احد بهما منعت التي شاءت ولو شاءت ا
فقال المولى اردت احد بهما صدق دبا نقلا فشاء كذا في المحيط * رجل قال لغيره جعلت
عتق عبدى اليك فليس له ان ينهيه وهو اليه في مجلته وكذلك اذا قال اعتق اى عبدى
هذين شئت قال وكذلك العناق يجعل ولو قال لرجل في صحنه او مرض اذا مت فاعتق
عبدى هذا ان شئت او قال اذا مت فامر عبدى هذا في العتق بيدك او قال جعلت
عتق عبدى هذا بيدك بعد موتى فلم يقبل الذي جعل اليه ذلك في مجلته حتى قام
منه كان له ان يعتقه بعد ذلك من ثلثه وكذلك لو قال عبدى هذا حر بعد موتى

ان شئت كان حراً بعد موته ان شاء ذلك الذي جعل اليه بعد الموت فان نام من مجلسه بعد موت المولى ببل ان يقول شيئاً ثم قال بعد ذلك قد شئت وجبت الوصية ولا يعتق العبد حتى يعتقه الورثة او الوصي او القاضي ولو نهاه منه قبل موته جاز به في الذخيرة *
ولو قال اذا جاء غد فانت حر ان شئت كانت المشيئة اليه بعد طلوع الفجر من الغد كذا في فتاوى قاضيهان * فان شاء في الحال لا يعتق مالم يشأ في الغد ولو قال انت حر ان شئت غدا فالمشيئة اليه في الحال فاذا شاء في الحال متق غدا كذا في البدائع * في الاصل اذا قال لعبد انت حر منما شئت او اذا شئت او كلما شئت فقال العبد لا شاء ثم باعه ثم اشتراه ثم شاء العتق فهو حر ولو قال له انت حر حيث شئت فقام من ذلك المجلس بطل العتق ولو قال له انت حر كيف شئت فعلى قول ابي حنيفة رح يعتق من غير مشيئة كذا في المحيط والله اعلم بالصواب *
الباب الخامس في العتق على جعل * حر وعبد على مال فقبل متق مثل ان يقول انت حر على الف درهم او بالف درهم او على ان تعطيني الف او على ان تؤدي الي الف او على ان يعطيني بالف او على ان لي عليك الف او على الف تؤد بها الي او قال بعث نفسك منك على كذا او وهبت لك نفسك على ان تعومني كذا وما شرط دين عليه حتى يصح الكفالة له به وكما يصح به الكفالة جاز ان يستبدل به ما شاء بدايد ولا خير فيه نسبتة ولا بد من القبول فان كان حاضراً اعتبر مجلس الايجاب وان كان غائباً اعتبر مجلس علمه ولا بد ان يقبل في الكل * فلو قال لعبد انت حر بالف وقال قبلت فانه لا يجوز عند ابي حنيفة رح ويعتق كله بجميع المال كذا في البصر الرائق * ولاؤه يكون للمولى كذا في البدائع * ولزومه الوسيط في تسمية الحيوان والثوب بعد بيان جنسهما من الفرس والحصان والثوب الهروي فلو اتاه بالقيمة اجبر المولى على القبول كما في المشهور * ولو لم يسم الجنس بان قال على ثوب او حيوان او دابة فقبل متق ولزومه قيمة نفعه ولو ادعى اليه العبد والعرض فاستحق ان كان بغير مينة في العقد فعلى العبد مثله وان كان معيناً بان قال اعتقتك على هذا العبد او الثوب او بعثك نفسك بهذه الجارية فقبل وعتق وسلمه فاستحق رجوعه على العبد بقيمة نفعه عند ابي حنيفة وابي يوسف رح ولو اختلفا في المال حسنه او مقدره بان قال المولى اعتقتك على عبد وقال العبد على كونه حنة او على الف وقال العبد على ما به فالقول للعبد مع يمينه وكذا لو بكر اصله للمالي كان القول لغو البينة

هيئة المولى كذا في فتح القدير * ولو قال المولى امتعتك امس بالف درهم فلم يقبل فقال العبد قبلت فالقول قول المولى مع مميته كذا في البدائع * ولو قال لمرأه امتعني على الف فاعتق نصفه يعتق نصفه بغير عى * ولو قال امتعني بالف فاعتق نصفه يعتق نصفه بمحممة الا اذا اجاز الآخر رح * بعد بين رجلين قال احدهما انت حر بالف فقبل متق نصفه بمحممة الا اذا اجاز الآخر فيجب الالف بينهما عند ابي حنيفة رح * ولو قال امتعت نصيبى بالف فقبل العبد لزمه لالف للمعتق لا يشاكره الساكت ولو قال احدهما اذا دبت الى الف افانت حرة فاكسب وادى عتق نصيبه ولا خزان بشاركه فيه لانه اكتسب في حالة رقه ثم لا يرجع للمعتق على العبد لانه مأمور له بشرطه ولو قال اذا دبت الى الف افانصيبى حرة يرجع المعتق على العبد بما اخذه منه الشريك كذا في محيط السرخسى * ولو قال لعبده انت حر على الف درهم فقبل ان يقبل قال انت حر بما تنة دينار فقال قبلت بالمالين متق ويلزمه المالا لان جميعا هذا اذا قال قبلت بالمالين او قال قبلت على الالبهام ولو قال قبلت احدا للمالين الدراهم او ا لدنانير لا يعتق كذا في شرح الطحاوى * ولو قال لعبده انت حرة الى الف درهم فاعبد حرة من غير عى * كذا في الظهيرية * واذا قال لعبده اد الى الف درهم وانت حر ذكره بالبولفانه لا يعتق مالم يؤد الالف ولو قال اد الى الف درهم فانت حر ذكره بالفاء فانه يعتق في الحال كذا في الذخيرة * ولو قال اد الى الف فانت حر يعتق للحال ادى اولم يؤد كذا في البدائع * ولو قال انت حر وعليك الف درهم متق في الحال ولم يلزمه الالف قبل اولم يقبل عند ابي حنيفة رح وقالان قبل متق ولزمه الالف وان لم يقبل لم يعتق كذا في الينا بيع * ولو قال لعبده امتق منى عبدا وانت حر اولم يقل منى او قال اذا امتعت منى عبدا فانت حرة صرح فيمنصرف الى الوسط وصار العبد مأمورا في التجارة فلو امتق عبدا رده او مرتفع لا يجوز ان امتق عبدا وسطا متقا بلاسعاية ان تاله في صحته وان قاله في مرضه ولا مال له فبهرهما قسم الثلث بينهما على قدرهما منها فان كانت قيمة المأمور ممتين دينارا وقيمة الوسط اربعين دينارا امتق لثلاث المأمور بلاسعاية لانه بعض فلا يكون وصية وتبى ثلثه بالعموض وكان مال الميت بجميع البدل وثلث المأمور فمطلته ستين دينارا فثلثه وهو مشرون دينار ا يقسم بينهما على قدر حقهما ثلثه للمأمورون لك ستون وثلثان فيعتق بلاسعاية ويعمى في ثلثة مشرون ثلث ومتق من البدل ثلثة مشرون ثلثة ويعمى في الباقي وهو ستة وعشرون وثلثان

فبلغ سهام الوصية عشرة من وسهام العناية اربعين فاستقام الثلث والثلثان ولو كانت قيمة البدل
 مثل قيمة سهام المأمور او اكثر عتق كل المأمور بلا ساية والبدل يعتق من الثلث وان قال اعتق
 مني عبدا بعد موتي وانت حر فهذا وما تقدم سواء الا انه اذا اعتق عبدا وسطا فعننا لا يعتق المأمور
 الا باعتاق الوارث او الوصي او القاضي وفيما تقدم يعتق المأمور من غير اعتاق اذا اعتق منه
 عبدا وسطا فان قالت الورثة للعبد المأمور بعد الموت اعتق عبدا والا بعناك لم يكن لهم ذلك
 لكن القاضي يؤجله ثلثة ايام او اكثر بحسب رأيه كذا في الكافي * فان اعتق المأمور عبدا وسطا
 في المدة التي امهله القاضي اعتقه والارده الى الورثة وامره ببيعته وقضى بابطال وصيته
 ولو كان المولى قال لورثته اذا اعتق مني عبدا بعد موتي فاعتقوه فهذا وما لو قال لعبده
 اعتق مني عبدا بعد موتي فانت حر سواء كذا في المحيط * ابن حماسة من محمد رح لو قال لعبده
 قد بعنتك نفسك وهذه الالف التي في يدك بالف درهم قال هو حر وياخذ المولى ما في يد العبد
 وليس عليه شيء آخر وكذلك لو قال لعبده بعني نفسي وهذه الالف بمائة درهم اخذ المولى
 جميع الالف وعتق العبد بغير شيء ولو قال لعبده بعنتك نفسك وهذه المائة الدينار بالف درهم
 فقبله العبد وقيمة العبد بثمن المائة الدينار سواء خمسمائة منها باللعبد وخمسمائة بالدينار
 فان نقد العبد الالف قبل ان يفترقا كانت الدنيا لير للعبد وعتق وان افترقا قبل ان يقبضها بطل
 من الالف حصصة الدينار فكانت الدنيا لير للمولى والخمسمائة التي عتق بها دين على العبد *
 هشام من محمد رح لو قال العبد لمولاه بعني نفسي وقال قد فعلت عتق وصعني في قيمته كذا
 في محيط المرخسي * ولو اعتق عبده بمال على اجنبي وقبل الاجنبي ذلك لا يلزمه المال
 كذا في المبسوط في باب عتق ما في البطن * وان قال الرجل لغيره اعتق عبدك من نفسك
 بالالف عتق فانه لا يلزم الا امر المال وان ادعى كان له استرداده كذا في الذخيرة * ومن
 اعتق عبده على خمر او خنزير يعتق بالقبول ويلزمه قيمة المحمي فان اسلم احدهما قبل
 قبض الخمر فعندهما على العبد قيمته وعند محمد رح قيمة الخمر كذا في محيط المرخسي *
 ولو قال اذا ادبت الى الفاننت حرا واذا ما ادبت او متي ادبت فهو صحيح ولا يقتصر على المجلس
 ولو قال ابن ادبت الى الفاننت حر يقتصر على المجلس ويضرب العبد ما دونه في هذه الوجوه كلها
 وان ادعى

واذا أدى المال حتى ثم ينظر ان كان ذلك من مال اكتسبه قبل هذا الكلام فهو حر والمال كله لمولاه
وعليه الف اخرى في ذمته وان كان من مال اكتسبه بعد ذلك حتى والكسب كله الى حين
ما حتى لمولاه وليس عليه شيء من الالف كذا في التنايع * وللمولى بهتة قبل الاداء ولو أدى البعض
يجبر المولى على القبول الا انه لا يمتنع ما لم يؤد الكل فان ابرأه المولى من البعض او من الكل
لا يبرأ ولا يمتنع كذا في السراج الرواح * العبد اذا احضر المال بصحت يتمكن المولى من قبضه
وخلى بينه وبين المال اجبره الحاكم ونزله قابضاً لذلك وحكم بعتق العبد قبض او لا كذا في النبيين *
ولو قال لاجنبى اذا ادبت الى الفاقب عدى هذا حرف جاء الاجنبى بالالف ووضعها بين يديه
لا يجبر المولى على القبول ولا يمتنع العبد ولو حلف المولى انه لم يقبض من فلان الف لا يصح
كذا في فتاوى قاضيخان * وان قال لعبد ان ادبت الى الفاقنت حرف قال العبد للمولى
خذ منى مكانها مائة دينار فاخذها المولى لا يمتنع الا ان يقول للعبد عند طلبه ذلك ان ادبت الى
هذا فانت حر فحينئذ يمتنع باليمين الثانية كما لو قال له ان ادبت الى الف درهم فانت حر ثم قال له
ان ادبت الى خمسمائة فانت حر ادى اليه خمسمائة يعتق باليمين الثانية كذا في المحيط *
ولو مات المولى فهو رقيق يورث منه مع اكماه او العبد فمات تركه لمولاه ولا يورث منه منه كذا
في النهر الفائق * ولو قال ان ادبت الى الفاقنت حر ثم باعه ثم اشتريه اورد عليه عيب
او خيار روية او شرط ثم اتى بالف لا يجبر المولى على القبول ولو قبل يمتنع كذا في شرح الزيارات
للعنابى * وان قال لعبد ان ادبت الى الفاقنت حر فاستقضى العبد من رجل الفاقنتها
الى مولاه حتى العهد ورجع فريم العبد على المولى فياخذ منه الالف كذا في الذخيرة *
ولو قال لعبد ان ادبت الى كذا من العروض فانت حر فادبها اليه حتى الا انه ان كان ذلك
شيأ يصلح ان يكون مضافاً الكتابية يجبر المولى على قبوله بمنزلة الالف وان كان لا يصلح مضافاً
في الكتابية لا يجبر على قبوله ولكن ان قبله يعتق كذا في البسوط * ولو قال ان ادبت الى ثوبا
فانت حر او قال ان ادبت الى درهم فانت حر فأتى بثوب او بثلاثة دراهم او اكثر لا يجبر
على القبول ولو قبل المودى حتى لوجود الشرط كذا في الكافي * ولو قال ان اقدم فلان فادبت
الى الفاقنت حر فقدم فلان فادى اليه الف لا يجبر على القبول ثم ينظر ان كان المودى من مال اكتسبه
قبل التقدم حتى العبد ولكن يرجع المولى عليه بالف آخر كذا في شرح الزيارات للعنابى *

وإذا قال له إذا دبت إلى عبدا فانت حر ولم يضيف العبد إلى قيمته ولا إلى جنس فهو جائز وإذا وجد القبول ثبت العبد ديناً في الذمة فإن أتى العبد بعد ذلك بعبد وسط يجبر المولى على القبول وكذلك إن أتى العبد بما هو رافع يجبر على القبول وإن أدى بعبد ردي لا يجبر على القبول ولكن إن قبل يعتق ولو جاء العبد بقيمة عبداً وسط لا يجبر المولى على القبول وإن أرضى بها وقبلها لا يعتق ولو قال له إذا دبت إلى عبداً وسطاً أو قال إذا دبت كرحنطة وسط فانت حر فجاء بعبداً مرتفع أو بكثر مرتفع لا يجبر المولى على القبول وإذا قبل لا يعتق كذا في المحيط * ولو قال إذا دبت إلى في كيس أبيض فانت حر فأدى إليه في غير كيس أبيض لم يعتق كذا في السراجية * ولو قال لأمته إذا دبت إلى الفاكه شهر مائة فانت حر فقبلت ذلك فليس هذا بمكاتبه وله أن يبيعها ما لم تود وإن كسرت شهرها لم توداً له ثم أدت له في غير ذلك لم تعتق كذا ذكر في رواية أبي حفص والدليل على أن الصحيح هذه الرواية إذا قال لها إذا دبت إلى الفاكه في هذا الشهر فانت حر فلم تودها في ذلك الشهر وأدتها في غيره لم تعتق كذا في البدائع * وإن قال امتنكت علي ما في هذا الصندوق من الدراهم فقبل العبد متق وعليه القيمة كذا في السراجية * ولو قال أخدمني وولدي سنة ثم أنت حر وإذا أخذتني وإياه سنة فانت حر فعات المولى قبل مضي السنة لم يعتق به وكذلك إن مات الولد فعدت شرط العتق بموته فلا يعتق بعد ذلك كذا في المبسوط * وإن قال لعبده أنت حر ما إن تخدمني أربع سنين فقبل متق وعليه أن يخدمه أربع سنين فإن مات المولى قبل الخدمة بطلت الخدمة وعلى العبد قيمة نفسه عند أبي حنيفة وأبي يوسف ورح وإن كان قد خدمه سنة ثم مات فعندهما عليه ثلاثة أرباع قيمة نفسه وكذا لو مات العبد وترك مالا يقضي في ماله بقيمة نفسه لمولاه عندهما كذا في السراج الوهاج * ولو قال إن خدمتني سنة فانت حر فخدمه أقل من سنة أو أطاه مالا هو ضخمته لم يعتق ولو قال إن خدمتني وأولادي سنة فمات بعض أولاده لم يعتق كذا في غاية المرجعي * وإذا قال لأمته عند وصية إذا خدمت ابني وابنتي حتى استغنيا فانت حر فإن كانا صغيرين تخدمهما حتى يدركا وإن أدرك أحدهما دون الآخر تخدمهما جميعاً فإن كانا كبيرين تخدم البنت حتى تزوج والابن حتى يحصل للابن ثمن جارية وإذا زوجت الابنة وبقي الابن تخدمهما جميعاً وإن مات أحدهما وهما كبيران أو صغيران بطلت الوصية كذا في المحيط *

وَإِذَا قَالَ لَامْتُهُ إِذَا أَدَيْتَ إِلَى الْغَائِنَةِ حُرَّةً فَوَلَدَتْ وَلَدًا ثُمَّ أَدَتْ لَمْ يَعْتَقْ وَلَدُهَا مَعَهَا وَإِنْ أَدَتْ الْإِلْفَ مِنْ مَالٍ مَوْلَاهَا عَتَقَتْ لَوْ جُودَ الشَّرْطُ وَالْمَوْلَى أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهَا بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ الْمَوْلَى مَرِيضًا حِينَ قَالَ لَهَا إِذَا أَدَيْتَ إِلَى الْغَائِنَةِ حُرَّةً فَكَتَبْتَ وَأَدَتْ ثُمَّ مَاتَ الْمَوْلَى مِنْ مَرَضِهِ فَأَنْهَا يَعْتَقُ مِنْ ثَلَاثَةِ فِي الْقِيَاسِ وَفِي الْأَسْتَحْصَانِ يَعْتَقُ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ وَإِذَا قَالَ مَنَى أَدَيْتَ إِلَى الْغَائِنَةِ حُرَّةً فَمَاتَ الْمَوْلَى قَبْلَ الْإِدَاءِ بَطُلَ هَذَا الْقَوْلُ كَذَا فِي الْمَحْصُوطِ * رَجُلٌ قَالَ لَأَخْرَأَنَّكَ أَمْتَكَ هَذِهِ عَلَى أَلْفٍ دَرَاهِمٍ عَلَى أَنْ تَزَوِّجَنِيهَا فَأَمْتَعَهَا فَأَبَتْ أَنْ تَزَوِّجَهَا فَالْعَتَقُ وَقَعَ مِنْ الْمَالِكِ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْآخَرِ وَلَوْ قَالَ أَمْتَكَ مَنَى عَلَى أَلْفٍ دَرَاهِمٍ وَالْمَسْئَلَةُ بِمَا لَهَا قَسَمَ الْأَلْفَ عَلَى قِيَمَتِهَا وَمِثْلُهَا فَمَا أَصَابَ قِيَمَتَهَا فَعَلِيَ الْآخَرُ وَمَا أَصَابَ مِثْلُهَا بَطُلَ مِنْهُ فَلَوْ زَوَّجَتْ نَفْسَهَا مِنْهُ فَمَا أَصَابَ قِيَمَتَهَا سَقَطَ فِي الزَّوْجَةِ الْأُولَى وَهِيَ لِلْمَوْلَى فِي الزَّوْجَةِ الثَّانِيَةِ وَمَا أَصَابَ مِثْلُهَا كَانَ مَهْرًا لَهَا فِي الزَّوْجَةِ كَذَا فِي الْكَافِي * وَلَوْ أَمْتَقَ أُمٌّ وَلَدَهُ عَلَى أَنْ تَزَوِّجَ نَفْسَهَا مِنْهُ فَقَبِلَتْ عَتَقَتْ فَإِنْ أَبَتْ أَنْ تَزَوِّجَ نَفْسَهَا مِنْهُ لَأَسْعَاةَ عَلَيْهَا وَلَوْ أَمْتَقَ أُمُّهُ عَلَى أَنْ تَزَوِّجَ نَفْسَهَا مِنْهُ فَأَبَتْ أَنْ تَزَوِّجَ نَفْسَهَا مِنْهُ كَانَ عَلَيْهَا السَّعَاةُ فِي قِيَمَتِهَا كَذَا فِي فَتَاوِي قَاضِي عَيْنٍ * أَمْرَأَةٌ قَالَتْ لِعَبْدِي أَمْتَقْنِي عَلَى أَلْفٍ عَلَى أَنْ تَزَوِّجَنِي عَلَى مِثْلِهِ قَبْلَ ذَلِكَ ثُمَّ أَيْبَى أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فَعَلِيهِ الْأَلْفُ فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَكْثَرَ مِنَ الْأَلْفِ سَعَى فِي تَمَامِ الْقِيَمَةِ وَإِنْ قَالَتْ أَمْتَقْنِي عَلَى أَنْ تَزَوِّجَنِي وَتَمَهَّرَنِي أَلْفًا قَبْلَ أَنْ يَأْيِسَ ذَلِكَ عَتَقَ وَعَلَيْهِ أَنْ يَسْعَى فِي قِيَمَتِهِ وَلَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى مَانَةٍ وَرَضِيَ بِذَلِكَ فَلَا سَعَاةَ عَلَيْهِ وَلَوْ دَعَاهَا الْعَبْدُ عَلَى أَنْ يَتَزَوَّجَهَا عَلَى أَلْفٍ فَأَبَتْ الْمَرْأَةُ فَلَا سَعَاةَ عَلَيْهِ كَذَا فِي مَسْبُوطِ الرَّخْصِيِّ *

وَإِذَا قَالَ لِعَبْدِي لَهُ إِذَا أَدَيْتَ إِلَى الْغَائِنَةِ أَلْفَ دَرَاهِمٍ فَأَنْتَ حُرٌّ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا أَوْ هُمَا وَلَوْ أَدَاهَا أَحَدُهُمَا مِنْ هُنْدٍ نَفْسَهُ بَانَ قَالَ خُمُسُ مَانَةٍ عَنِي وَخُمُسُ مَانَةٍ أَتَبَرَّجَ بِهَا مِنْ صَاحِبِي لَا يَعْتَقَانِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ خُمُسُ مَانَةٍ مِنْ مَنَدِي وَخُمُسُ مَانَةٍ يَمُوتُ بِهَا صَاحِبِي فَحِينَئِذٍ يَعْتَقَانِ وَلَوْ أَدَاهَا أَجْنَبِي لَمْ يَعْتَقَا إِلَّا أَنْ يَقُولَ أَوْ دَى الْأَلْفَ يَعْتَقِيهَا أَوْ قَالَ عَلَى أَنْ يَمُوتَ أَحَدُهُمَا حُرٌّ فَإِنْ قَبِلَ عَتَقَا وَكَانَ لِلْمَوْدِيِّ أَنْ يَأْخُذَ بِالْمَالِ مِنَ الْمَوْلَى كَذَا فِي الْمَحْصُوطِ * مَنْ قَالَ لِعَبْدِيهِ أَحَدُكُمَا حُرٌّ بِأَلْفٍ دَرَاهِمٍ لَا يَعْتَقُ وَاحِدُهُمَا حَتَّى يَقْبَلَ فِي الْمَجْلِسِ فَإِنْ لَمْ يَقْبَلَا حَتَّى قَامَا مِنَ الْمَجْلِسِ بَطُلَ وَإِنْ قَبِلَ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يَقْبَلِ الْآخَرُ لَا يَعْتَقُ فَإِنْ قَبِلَا وَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَبِلْتُ بِخُمُسِ مَانَةٍ دَرَاهِمٍ لَا يَعْتَقُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَإِنْ قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَبِلْتُ بِالْأَلْفِ أَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا قَبِلْتُ بِالْفِ دَرَاهِمٍ يَقَالُ لِلْمَوْلَى بَيْنَ فَإِذَا أَوْفَعَ الْعَتَقُ

على احدهما متق ولزمه الالف وان مات قبل البيان انقضت تلك الرقبة بينهما نصفان فيعتق من كل واحد نصفه بحسماً ^١ ويسمى في نصف قيمته كذا في شرح الطحاوي * رجل قال لعبدية اهدكما حر بالف فقلنا قلنا ثم قال اهدكما حر بحسماً ^٢ فقبلا صم الا يجاب الاول وبطل الثاني واذا صم الكلام الاول فما دام حياً يرجع في بيانه اليه فان مات قبل البيان شام العتق فيهما وشاع المال تبع الشيوخ العتق فيعتق نصف كل واحد بحسماً ^٣ ويسمى كل واحد في نصف قيمته وان قال اهدكما حر بالف درهم فلم يقبل احسنى قال اهدكما حر بمائة دينار ثم قبلا صم الا يجابان واذا صحا فاذ قبلا انصرف قبولهما الى الكلامين وخبر المولى ان شاء واقع العتق صلبهما بالمالين وان شاء اوقع العتق على احدهما بالمالين وان مات قبل البيان متق ثلثة ارباع كل واحد بنصف المالين وسمى كل واحد منهما في ربع قيمته كذا في الكافي * ولو قال لعبد له بعينه انت حر على الف درهم فقبل ان يقبل جمع بين عبد له آخرو بينه فقال اهدكما حر بمائة دينار فقال قبلا يخبر المولى فان شاء صرف اللفظين الى المعين وعتق بالمالين جميعا وان شاء صرف احدى اللفظين الى الآخر وعتق المعين بالف درهم وغير المعين بمائة دينار فان مات قبل البيان متق المعين كله واما غير المعين فانه يعتق نصفه بنصف المائة هذا اذا عرف المعين من غير المعين فان لم يعرف وقال كل واحد منهما انا المعين يعتق من كل واحد منهما ثلثة ارباعه بنصف المالين وهو نصف الالف ونصف المائة الدينار وسمى في ربع قيمته ولو قال لعبدية اهدكما حر على الف والآخر على خمسمائة فان قلنا جميعا او قال كل واحد منهما قبلت انا بالمالين او قال كل واحد منهما قبلت اكثر المالين متق جميعا فيلزم كل واحد منهما خمسمائة ولو قبل احدهما باقل المالين والاخر باكثر المالين متق الذي قبل العتق باكثر المالين فيلزمه خمسمائة كذا في البدائع * ولو قبل كل واحد باقل المالين لا يعتقان كذا في شرح الطحاوي * ان قال اهدكما حر بالف درهم والاخر بالعين فقال احدهما قبلت مطلقا او قال قبلت بالعين متق وان قال قبلت بالالف لا يعتق وان كان الجان مختلفين جنعا بان قال اهدكما حر بالف درهم والاخر بمائة دينار فقال احدهما قبلت العتق بالف درهم لا يعتق وان قال قبلت مطلقا او قال قبلت بالانجابين متق ويخبر العبد في التزام ايهما شاء كذا في شرح الزيارات للعتابي * ولو قال اهدكما حر بالف والاخر بغير شيء فان قبلا جميعا متق ولا شيء

متقا ولا شيء عليهما وان قبل احدهما بالف ولم يقبل الآخر يقال للمولى اصرف اللفظ الذي هو اعتاق بغير بدل الى احدهما فان صرفته الى غير القابل متق غير القابل بغير شيء ومتق القابل بالف وان صرفته الى القابل متق القابل بغير شيء ويعتق الاخر بالايجاب الذي هو ببدل اذا قبل في المجلس وكذا لو لم يقبل واحد منهما حتى صرف الايجاب الذي هو بغير بدل الى احدهما يعتق هو ويعتق الاخران قبل البديل في المجلس والا فلا وان مات المولى قبل البيان متق القابل كله وعليه خمس مائة ومتق نصف الذي لم يقبل وبمعنى في نصف قيمته كذا في البدائع *
ولو قال احدكم حر بالف والاخر بمائة دينار فقبلا متقا ولا شيء عليهما وان قال احدكم حر بغير شيء احدكم حر بالف دينار فقبلا متق احدهما مجانا وخيار التعيين اليه وبطل الايجاب الثاني وكذا لو قال احدكم حر بالف فقبلا ثم قال احدكم حر بغير شيء صح الاول وخير فيه وبطل الثاني وان قال احدكم حر بالف احدكم بغير شيء فقبلا متقا ولا شيء عليهما لان من عليه البديل مبهور كذا في الكافي * ولو قال لعبدك ما ميمون انت حر بما رك على الف فالمال على الاخير ولو قال يا مبارك قد كاتبك على الف يا ميمون كان على الاول لانه تم الكلام قبل ان يدعوا الاخر * رجل له ثلثة مبد فقال احدكم حر على ما ندرهم والاخر على ما نثنين والاخر على ثلث مائة فقبلوا ذلك في المائة ومات قبل البيان وكان ذلك في الصفة متقا وصحى كل واحد منهم في ثلثي قيمته وفي ثلث المائة ولو قبلوا ذلك في المائة معنى كل واحد منهم في ثلثي قيمته وثلث المائة وثلثي لو قبلوا في ثلث مائة فلا غير متق من كل واحد ثلثه وصحى في ثلثي قيمته وفي مائة درهم ولو قال لاحد العبدين انت حر على حصتك من الالف اذا قممت عليك وعلى قيمة الاخر فقبل يعتق وعليه جميع قيمته عندهما وعند محمد ربح لا يجاوز الالف كذا في مسيطر العرخصي * ولو قال انت حر بعد موتى بالف فالتقبل بعد موته وان قبل بعد موت المولى لم يعتق في الاصح الا باعتاق الوصي او الوارث او العاصي عند امتناع الوارث والولاء للميت ولو اعتقه الوارث من كفارة الميت لا يصح من الكفارة بل من الميت كذا في النهر الفائق * ثم الوصي يملك منه تحفيقا وتعليقا حتى انه لو قال انت حر اذ دخلت الدار فانه لا يعتق والوارث يملك منه تحفيقا وتعليقا حتى انه لو مله بدخول الدار متق بدخولها كذا في غاية البيان * ولو قال اذ امت فانت حر على الف وكذا اذا اديت الى الغائب موتي فانت حر فادى الى وارثه متق الاعتاق كذا في التمر تاشي *

ولو قال لعبد ح مائة حجة بعد موتي وانت حر ولا مال له سواء يحج منه حجة وسطائهم بعنته الورثة ويسمى في ثلثي قيمته فان اوصى الميت مع هذا الرجل بثلاث ماله قسم الثلث بين العبد والموصى له على اربعة ثلثة ارباعه منها للعبد ويسمى للموصى له في ربع ثلث رقبته وللورثة في ثلثي رقبته كذا في محيط الحرخي * وان قال لعبد ادفع الى وصيي بعد موتي قيمة حجة يحج بها عني وانت حر انصرف الى قيمة الحجة الوسط وان ادنى قيمة الحجة الوسط وجب اعتاقه ولا يتوقف تنفيذ العتق على اداء الحج وان اعتق ينظر ان كان قيمة الوسط مثل قيمته او اكثر فلا سعاية عليه ثم الوصي يحج من الميت بثلاث المودى من حيث يبلغ وان كان اوصى لرجل بثلاث ماله مع ذلك فنلتا قيمة الحجة للورثة والثلث يقسم بين الموصى له بالثلث ومن الحجة ارباعا فنلتا ارباعا للحجة وربع الثلث للموصى له فان كان قيمة الحجة الوسط مثل ثلثي قيمة العبد صار ثلث العبد وصية للعبد ايضا فينقسم الثلث بين العبد وبين الموصى له بالثلث والحجة ارباعا سهم للعبد وسهم للموصى له وسهمان للحجة يحج بذلك من حيث يبلغ كذا في شرح الزيادات للعتابي * ان قال لعبد ادفع الى وصيي قيمة حجة فاذا دفعتها اليه وحج بها عني فانت حر فهذا لا ينفذ العتق الا بعد الحج ولو اتى بقيمة حجة وسط لا يجبر الوصي على القبول فاذا ادنى وحج وجب تنفيذ العتق وان اعتق سمى في ثلثي قيمته للورثة قلت قيمة الحج او كثرت ولا يأخذ الورثة شيئا مما اداه العبد الى الوصي ولا يستسمعون العبد قبل الحج وان اوصى مع ذلك لرجل بثلاث ماله يحج الوصي بكل ما ادنى العبد ثم يعتق العبد ويسمى للورثة في ثلثي قيمته ويسمى للموصى له في ربع الثلث كذا في الكافي * ولو قال لعبد ح مائة حجة وانت حر فمات المولى في شوال فارد العبد ان يخرج الى الحج فللورثة ان يمنعوه في هذه السنة بل يؤخر الحج الى السنة الغالبة فيؤتى حقهم في ثلثي الخدمة ثم يحج بثلاثة حتى لو مات المولى قبل وقت الذهاب للحج باربعة اشهر ومسافة الحج في الذهاب والرجوع شهران يخدم الورثة اربعة اشهر وصرف الى نفسه شهرين للحج ليستقيم الثلث والثلثان فاذا مات المولى في شوال فقالت الورثة للعبد اخرج والابناك فلم يخرج لا تبطل وصيته الابرضاء وان قال المولى ح مائة في هذه السنة وانت حر فمات المولى في شوال فللورثة ان يمنعوه في هذه السنة لحقهم في ثلثي الخدمة فاذا منعوه بطلت وصيته لفوات شرط العتق وهو اداء الحج في هذه السنة ولو قال لعبد ح مائة حجة بعد موتي بخمسين سنين وانت حر

فانه يعدم الورثة الى ان تجي تلك السنة فاذا جاء تلك السنة يخرج ويحج فاذا حج يجب امتاؤه ويسعى للورثة في ثلثي قيمته وان قال اد الى الفاحج بها فانت حر يتعلق العتق باداء الالف دون الحج بخلاف قوله اذا اديت الى الفاحج بها فانت حر لا يعتق مالم يحج كذا في شرح الزبادات للعتابي * مثل الفقيه ابو جعفر عن الرجل قال لبعده صم مني يوما وانت حر او قال صل مني ركعتين وانت حر قال متق البعد صام او لم يصم صلى او لم يصل كذا في النخبة * واو قال لورثته ان اد مني اليكم مبدى فلان بعد موتى كره فهو حرا وقال فاستقوه فاني بالردى وقبل الوارث لا يعتق ولو ادى الوسط لا يعتق الا باعتاق الورثة او الوصى او القاضي كذا في الكافي والله اعلم بالصواب * الباب السادس في التدبير * التدبير على نوعين مطلق ومقيّد فالطلق ما ملق متقه بموته من غير انضمام شيء آخر اليه كذا في الينابيع * وله الفاظ قد يكون بصريح اللفظ مثل ان يقول انت مدبر او د برتك وقد يكون بلفظ التعرّب والاصتاق نحو ان يقول انت حر بعد موتى او حررتك بعد موتى او انت معتق او متيق بعد موتى وقد يكون بلفظ اليمين بان يقول ان مت فانت حر او يقول اذا مت او متني مت او متما مت او ان حدث لي حدث او متني حدث لي وكذا اذا ذكر في هذه الالفاظ مكان الموت الوفاة او الهلاك وقد يكون بلفظ الوصية وهو ان يوصي لبعده بنفسه او برقبته او بعنقه او بوصية يستحق من جعلها رقبه او بعضها نحو ان يقول او صيتك بنفسك او رقبته او بعنقك او كل ما يعبر به من جميع البدن وكذا لو قال او صيت لك بثلاث مالى كذا في البدائع * ولو اوصى لبعده بهم من ماله متق بموته ولو اوصى له بجزم من ماله لم يعتق كذا في السراج الوهاج * ولو قال لبعده انت مدبر بعد موتى يصير مدبر الحال وكذلك لو قال اعتقتك فانت حر بعد موتى او من د بر موتى او انت حر في موتى او مع موتى كذا في محيط المرخسي * وحكم المطلق اذا كان حيا لا يجوز بيعه ولا هبته ولا تزوج عليه ولا التصديق به ولا رهنه وله امتاؤه او كفايته كذا في السراج الوهاج * فان باه وقضى القاضي بجواز بيعه نفذ قضاؤه ويكون نفعاً للتدبير حتى لو ما د اليه بما من الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق كذا في الظهيرية * وللمولى ان يستعدهم ويؤجرهم وان كانت امه وطفها وله ان يزوجه كذا في الكافي * واكسا به ومهر المدبرة وارثها للمولى كذا في الينابيع * فان مات المولى متق المدبر من ثلث ماله حتى لو لم يكن له مال غيره سعى في ثلثيه كذا في الكافي * واذا كان على المولى دين مستغرق

لرقبة المدبر بمعنى في جميع قيمته لغرماء المولى كذا في غاية البيان * وولاد المدبر لده برة ولا ينتقل منه وان متق من جهة غيره صورته المدبرة اذا كانت بين اثنين جاءت بولد فادماه احدهما ثبت نمبه وفرم شريكه والولاد بينهما وكذا المدبر بين شريكين اتقته احدهما وهو وصرف ضمن متق ولم يتغير الولاد كذا في الايضاح * اما المقيد فهو ان يعلق متق عبده بموته موصوفا بصفة او بموته وشرط آخر نحو ان يقول ان مت من مرضي هذا او من مغري هذا فانك حر وانعزلك مما يحتمل ان يكون موته على تلك الصفة ويحتمل ان لا يكون وكذا اذا ذكر مع موته شرطا آخر يحتمل الوجود والعدم فهو مدبر مقيد كذا في البدائع * وحكمه اذا مات على تلك الصفة كما في المطلق وفي السبوة للمولى ان يتصرف فيه بجميع التصرفات من البيع والتملك وغيرهما كذا في السراج الوداج * وروى الحسن عن ابي حنيفة رح اذا قال ان مت ودفنت او غسلت او كفنت فانت حر فليس بمدبر وان مات وهو في ملكه استحب له ان يعتق من الثلث كذا في الينابيع * ومن المقيد ان يقول ان مت الى سنة او الى عشر سنين كذا في الهداية * ولو وقته بوقت لا يعيش مثله اليه بان قال ان مت الى ما بقى سنة فانت حر ومثله لا يعيش الى ما بقى سنة فهو مدبر مطلق عند الحسن بن زياد وهو المختار هكذا في التبیین واذا قال لعبده انت حر يوم اموت ولم ينو النحر كان مدبرا مطلقا وان نوى النحر دون الليل كان مدبرا مقيدا كذا في الظهيرية * وان قال انت حر قبل موتي بشهر فمضى شهر فمات يعتق بالاجماع لكن من الثلث هذا ي بكر الا مكاف وقال ابو القاسم من جميع المال وهو قول ابي حنيفة رح قال ابو الليث وهو الصحيح كذا في الغنيمة * وان مات قبل مضي الشهر لا يعتق كذا في شرح الطحاوي * ولو قال انت حر بعد موتي بهوم لا يكون مدبرا وله ان يبيعه ولو مات المولى وهو في ملكه يعتق من الثلث اذا مضى يوم بعد موته ولا يعتق الا بما تاق الوارث كذا في فتاوي قاضيخان * ويؤمر الورثة باعتاقه استحصانا هكذا في النهذيب * ولو قال انت حر بعد موتي وموت فلان او قال بعد موت فلان وموتي فهذا لا يكون مدبرا مطلقا في الحال فان مات فلان او لا والغلام في ملك المولى الا ان يصير مدبرا مطلقا وان مات المولى قبل موت فلان لا يصير مدبرا وكان للورثة ان يبيعوه كذا في المحيط * ولو قال انت حر الساعة بعد موتي يعتق بعد الموت كذا في الظهيرية * رجل قال لعبده لا سبيل لاحد

فليك بعد موتي قالوا يصير مدبراً وكذا في تماري ناضيجان * روى الحسن من أبي يوسف رح
لوقال انت مدبر من فلان فهو مدبر من نفسه كذا في محيط السرخسي * ولوقال اوصيت
برقيقك لك فقال لا اقبل فهو مدبر وليس ردة بشي كذا في خزائن المغنين * رجل قال لعبد
له اهد كما حر بعد موتي وله وصية مائة ثم مات متعاولهما وصية مائة درهم بينهما ولوقال لكل واحد
منكما مائة درهم بطلت احدي المائتين لان احدهما عبد فلا يصح الوصية له كذا في الظهيرية *
ولوقال ان ملكتك فانت مدبر فملك بعضه لم يصير مدبراً كذا في العنابية * ولوقال لامة لا يملكها
اذا اشتريتك فانت حرة بعد موتي اوقال ان اشتريتك وميت فانت حرة فاشترتها تصير مدبرة
فان امتعها ثم ارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سبيت فاشترى بها لم تكن مدبرة حتى لو مات
لا تعتق كذا في شرح الجامع الكبير للصيرى * ولوقال لامة ان ملكتك فانت حرة بعد موتي
فولدت ثم اشترى بها تصير الام مدبرة دون الوالد ولوقال المولى ولدت قبل التدبير وقالت بل
بعده فالقول للمولى مع يمينته على علمه والبينة لها ولوقال لامتين ان ملكتكما فانتما حرتان بعد
موتي بهرين فملك احدهما وولدت عنده ثم ملك الاخرى فتقتا من دبره وولد الاول
رقيق كذا في محيط السرخسي * ولوقال انت حر بعد كلامك فلا نا وبعد موتي فكلم فلا نا كان
مدبراً وكذا قوله اذا كلمت فلا نا فانت حر بعد موتي فكلمة صار مدبراً كذا في البدائع *
رجل قال لعبد انت حر بعد موتي ان لم تشرب الخمر فاقام اشهراً بعد موت المولى و
لم يشرب الخمر ثم شرب الخمر قبل ان يعتق بطل منه فان رفع الامر الى القاضي بعد موت
المولى قبل ان يشرب الخمر فامضى فيه يعتق ثم شرب الخمر بعد ذلك لم يرد الى الرق كذا
في الظهيرية * قال محمد رح في الاصل اذا قال انت حر بعد موتي ان شئت السامة فشاء العبد
من ماله فهو حر من الثلث بعد موت المولى فان نوى بالمشيئة بعد الموت فليس للعبد مشيئة حتى
يموت المولى فان مات فشاء عند موته حقق من الثلث بغير تدبير كذا في البنا بيع * وكان الشيخ
ابوبكر الرازي يقول الصحيح انه لا يعتق الا باعتاق من الورثة او الوصي وبه جزم الحاكم
في مختصره كذا في النهر الفائق * ثم في ظاهر الجواب يعتبر المشيئة بعد موت المولى في المجلس
كذا في غاية السروجي * ولوقال لعبد انت حر ان شئت بعد موتي فمات المولى وقام العبد
من مجلسه الذي علم فيه يموت المولى او اخذ في عمل آخر فان ذلك لا يبطل شيئاً مما جعله اليه

كذا في البدائع * وإذا قال لغیره دبر عیدی فاستغنى الأمر ولا يصح وإذا جعل الرجل امرءه
 إلى صبي فقال دبره أن شئت فدبره فهو جائز سواء كان الصبي يعقل أو لا يعقل كذا في المحيط *
 قال لرجلين دبراً عیدی فدبره أحدهما جاز ولو جعل امرءه في التدبير اليهما بأن قال جعلته
 امرءه الحكما في التدبير فدبره أحدهما لا يجوز كذا في فتح القدير * رجل قال في مرضه متعوا مني
 فلا تأبدا بعد موتي إن شاء الله تعالى أو قال هو حر بعد موتي إن شاء الله تعالى في الاستحسان
 يصح الاستثناء في قوله هو حر إن شاء الله تعالى لا يصح في الأمر بالاعتاق كذا في فتاوى قاضيهان *
 ذكر في الزبادات ومن دبر عبده على ألف فقبل فهو مدبر ولا شيء عليه كذا في محيط السرخسي *
 مدبر بين رجلين دبر أحدهما فعلى قول أبي حنيفة ربح يقتصر التدبير على نصيب المدبر وللشريك
 العاكت في نصيبه خيارات خمسة إن كان المدبر موسراً إن شاء دبر نصيبه كما دبر وكان
 مدبر بينهما فإمات أحدهما عتق نصيبه من الثلث ويسمى في نصف قيمته للثاني إلا إذا مات
 الآخر قبل أخذ السعاية بطلت السعاية وإن شاء اعتق فإذا اعتق صح منقه وللمدبر أن يرجع
 على المعتق بنصف القيمة مدبراً أو الولاء بينهما وللمعتق أن يرجع على العبد بما ضمن وإن شاء
 المدبر اعتق وإن شاء استسمى العبد * وإن شاء استسما فعتق إذا أدى ذلك النصف وللمدبر
 أن يرجع على المبدئ بنصفه فإذا أدى عتق كله وإن مات المدبر قبل أن يأخذ السعاية بطلت السعاية
 وعتق ذلك النصف من ثلث ما له وإن شاء تركه كذلك فإذا مات يكون نصيبه موروثة منه
 للورثة فيكون الخيار للورثة في العتق أو السعاية ونحوه وإن مات المدبر عتق ذلك النصف من
 الثلث ولغير المدبر أن يستسمى العبد في نصف قيمته والولاء بينهما وإن شاء ضمن المدبر قيمة
 نصيبه إذا كان موسراً أو الولاء كله للمدبر وللمدبر أن يرجع بما ضمن على المبدئ أو أن يرجع حتى مات عتق
 نصيبه من ثلث المال وسعى للنصف الآخر كاملاً للورثة وخيارات أربعة إن كان المدبر معسراً وليس
 له حق تضمين المدبر كذا في التاتارخانية * مدبر بين شريكين دبراً فلهما عتق كل واحد دبر ترك أو قال
 كل واحد نصيب منك مدبراً أو قال كل واحد إذا مات فانت حراً أو قال كل واحد إذا مات فانت حر بعد موتي
 أو قال كل واحد أنت حر بعد موتي وخرج الكلام منهما معاصراً ومدبراً لهما كذا في شرح الطحاوي * فإذا
 مات أحدهما عتق نصيبه من الثلث والآخر بالخيار إن شاء اعتق وإن شاء كاتب وإن شاء امتنع
 وليس له أن يتركه على حاله فإذا مات الباقي منهما قبل أخذ السعاية بطلت السعاية وعتق إن كان

يخرج من الثالث وان قال اذا متنا فانت حرا وانت حر بعد موتنا وخرج كلاهما معالا بصير
مدبرا الا اذا مات احدهما يصير نصيب الباقي منهما مدبرا او صار نصيب الميت ميراثا لورثته
ولهم الخيارات ان شاؤوا اعتقوا وان شاؤوا ادبروا وان شاؤوا كاتبوا وان اشاءوا استعصوا وان شاؤوا
ضمنوا الشريك ان كان مؤمرا واذا مات الاخره تق نصيبه من الثلث * مدبرة بين رجلين
جاءت بولد ولم يدع احدهما فهو مدبر بينهما كما في فان ما احدهما في الاستحسان يثبت
نسبه وصار نصف التجارية ام ولدته ونصفها مدبرة على حالها للشريك وبغرم المدعي نصف العقر
لشريكه ونصف قيمة الولد مدبرا ولا يضمن نصف قيمة الام فان مات المدعي او اطلق نصيبه
بغير شيء ولا يضمن للمساكت شيئا وتسعى في نصيب الاخر في قولهم جميعا فان مات الاخر قبل
ان يأخذ السعاية متق كلها ان خرجت من ثلث ماله وبطلت السعاية عنها في قياس ابي حنيفة
وان مات الذي لم يدع او اطلق نصيبه من الثلث ولا تسعى في نصيب الاخر في قول ابي حنيفة
كذا في البدائع * ولو لم يمت واحد منهما حتى ولدت ولدا آخر فاداه الثاني ثبت النسب
اخصا لا ولا يضمن لشريكه شيئا من الولد عند ابي حنيفة ورح لانه ولد للشريك ولدوا ولد ام الولد
لا قيمة له عند ابي حنيفة ورح ويضمن نصف العقروان ادعى الاول الثاني ايضا يضمن نصف
قيمتها مدبرا وعليه نصف العقر بالوطي الثاني كذا في محيط السرْحى * المدبرة بين رجلين
ان جاءت بولدان عياها جميعا ما يثبت نسبه منهما جميعا وصارت التجارية ام ولد لهما وبطل
التدبير كذا في البدائع * رجل كتب في كتاب الوصية ان عبدا فلا نحر بعد موته ولم يسمع منه
احد ثم مات وجحدت الورثة لما وجد في كتاب الوصية فهو مملوك لانهم انكروا اعتاقه وان
ادعى العبد علم الورثة فالقول قول الورثة مع ايمانهم على ملهم كذا في الفتاوى الكبرى * اذا
دبر الرجل ما في بطن جاريته فهو جائز فان ولدت بعد ذلك لقل من ستة اشهر فهو مدبر وان
ولدت لاكثر من ذلك لا يكون مدبرا كذا في الظهيرية * دبر ما في بطن امته لا يبيها ولا يبيها
ولا يبيها حتى تضع حملها كذا في محيط السرْحى * ولو ولدت ولدين احدهما لقل من ستة
اشهر والثاني لاكثر منه بيوم فهما مدبران كذا في الينابيع * ولو دبر ما في بطن امته ثم كاتب الامه
يجوز فان وضعت بعد هذا القول ولدا لقل من ستة اشهر فهو مدبر مقصود بالتدبير
من جهة المولى ومكاتب تبعا لام فان ادت الام بدل الكتابة الى المولى متقا بالكتابة

وان لم تؤد حتى مات المولى عتق الولد بالتدبير وتبقى الام مكاتبه على حالها وان لم يمت المولى لكن ماتت الام معى الولد فيمات على الام على نجوم الام فان مات المولى بعد ذلك فان كان الولد يخرج من ثلث ماله يعتق بحكم التدبير ويبرأ من بدل الكتابة وان كان لا يخرج من ثلث ماله يعتق بقدر ما يخرج من ثلث ماله بغير سعاية بجهة التدبير ويلزم السعاية في الباقي من رقبته بجهة التدبير وبعد هذا يظهر ان شاء مضمي في الكتابة وان شاء مضمي في السعاية بجهة التدبير وان كان بدل الكتابة أكثر وهذا قول ابي حنيفة فروح واذا كانت الامتة بين اثنين دبر احدهما ما في بطنها فهو جاز فان وادت بعد هذا لا قل من ستة اشهر صار نصيبه مدبرا عند ابي حنيفة روح ويكون للماكت في نصيبه خيارات خمسة ان كان المدبر موصرا وان حانت بالولد لاكثر من ستة اشهر لا يصير نصيبه مدبرا واذا كانت الامتة بين اثنين قال احد هما ما في بطنك حر بعد موتي وقال الآخر للامتة انت حرة بعد موتى فولدت بعد هذه المفاة لا قل من ستة اشهر فالولد كله يصير مدبرا بينهما ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه في الولد واما في الام فللذي لم يدبر الام في نصيبه خيارات خمسة عند ابي حنيفة روح ان كان المدبر موصرا وان ولدت لاكثر من ستة اشهر من وقت هذه المفاة فعند ابي حنيفة روح يصير نصف الجارية مدبرة للذي دبرها ويصير نصف الولد مدبرا تبعا للجارية فان اختار الساكت بعد ذلك تضمين المدبر قيمة نصيبه من الجارية فلا ضمان له على المدبر بسبب الولد وان اختار الساكت استعفاء الجارية في نصف قيمتها ليس له ان يستعفى الولد بعد ذلك وان صار نصف الولد مدبرا لانه صار مدبرا تبعا واذا كان تبعا في التدبير يكون تبعا في المعايه ايضا كذا في المحيط * ولو ان جارية بين رجلين وهي حامل فدبر احدهما ما في بطنها وامتق الآخر الام فالذي دبر له ان يضمن المعتق نصف قيمة الام وليس للمدبر تضمين الحمل كذا في المنا بيع * تدبير الصبي عبده لا يصح ويستوى فيه التنجيز والتعليق ببلوفه حتى اذا قال الصبي لعبده اذا دركت فانت حر بعد موتى لا يصح وكذلك المجنون والعموه والغالب لا يصح تدبيرهما ويصح تدبير السكران وكذلك المكره على التدبير اذا دبر يصح تدبيره والمكاتب اذا دبر مملوكا من كسبه لا يصح وكذا العبد المأذون له في التجاره اذا دبر لا يصح تدبيره كذا في المحيط * رجل دبر عبده ثم ذهب عقله والتدبير على حاله اهللاف ما اذا اوصى برقبته لانسان ثم جن ثم مات حيث

حيث يبطل الوصية ^{بأنه} خزانة المغنين * تدبر الذمي عبدة ثم اصلم يعتق بالاعمال فان
جاء الرقبة قبل الفراق من المعايعة متق وبطلت المعايعة فلو صالحه المولى من غير حكم على
اكثر من قيمته ومجزى مقتضى العلم في حق الفضل ويسمى في مقدار قيمته * حرى دخل دارنا
بأمان فدبر عبده ثم امر العربي يعتق المدبر ولودبر عبده في دار العرب وخرج ابنا فاسلم العبد
يجبر على بيعه * أردنا لعبد المدبر وحق بدار العرب او امره اهل العرب ثم اخذه المسلمون
فاسلم رده على مولاه ويكون مدبر اكذا في مسيطر الرضى * من قال لعبد انت حر او مدبر
فانه مؤمرا ببيان فان قال منيت به الحرية فيعتق وان قال منيت التدبير صار مدبرا وان مات
قبل البيان والقول في الصفة فانه يعتق بصفه مجانا من جميع المال ونصفه بالتدبير ان خرج متق
وان لم يكن له مال غيره متق النصف مجانا ويسمى في ثلثي النصف وهو ثلث الكل ولو كان عبدين
فقال احكما مدبرا وحر مات قبل البيان ولا مال له غيرهما والقول في الصفة متق ربع كل واحد منهما
مجانا من جميع المال وربع كل واحد بالتدبير من الثلث ويسمى كل واحد في نصف قيمته على كل حال
ولو قال انتما حران او مدبران والمثله بما هاتق نصف كل واحد بالعتق البات ونصف كل واحد بالتدبير
هذا اذا كان القول في الصفة وان كان القول في الرضى يعتبر ذلك من الثلث كذا في شرح الطحاوى
ولو قال في مسعته لعبده ومدبره احكما مدبرا والاخر حر ولا مال له غيرهما ومات قبل البيان
عتق لقن من كل المال والمدبر من الثلث ولو عكس فقال احدا كاهرا والاخر مدبر فكد لك
هنا ابى يوسف رح لانه اخبار تقدم او تاخر ومنه محمد رح يعتق نصف كل واحد من كل المال
والنصف بالتدبير من الثلث وكذا لو قال احكما حرا والاخر المدبر يعتق لقن والمدبر مدبر بما له
وهذا قولهم كذا في الكافي * ولو قال لمدبرين له احدا كاهرا فخرج من عنده فرد من هذين المدبرين
ودخل عليه مد فقال للمدبر ^{الناصب} للعبد الدا خل احكما مدبر متق المدبر الذي خرج
بعد قوله احكما حر والعبد الفضل على حاله لا يعتق شيء منه وبقي المدبر الثالث مدبر وان قال
لمدبرين ولقن له في مسعته احكم مدبرا والآخر الباقيين حرا ومات قبل البيان كان للقن نصف
العتق البات فيعتق من العبد نصفه ويسمى في النصف الباقي ونصف العتق بين المدبرين فيعتق
من كل واحد منهما ربعه من جميع المال بالعتق البات وثلاثة ارباع من الثلث بالتدبير وكذا
له حكم المسئلة باء قدمه ^{المدبر} وقال احكم حر واحد الاخرين مدبر يكون نصف العتق البات

للقن ونصفه للمدبرين لكل واحد ربع وهي رواية الزيادات وذكر الامام قاضيخان الصحيح ما ذكره في الزيادات كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * ولوقال احدكم مدبرو الباقين حران متق القن ونصف كل مدبرها لا متاق ولوقدم العتق فقال احدكم حرروا الباقين مدبران متق ثلث كل واحد بالامتاق ولوقال المدبرونين احدكم مدبرو الباقين حران متق القنان من كل المال والاول خبر ولوقال احدكم حرروا الباقين مدبران متق ثلث كل واحد بالامتاق وثلثا كل واحد منهم من الثلث بالتدبير وكذا لو كانوا عبيدا فقال احدكم حرروا الباقين مدبران متق ثلث كل واحد من كل المال والباقي بالتدبير ولو عكس فقال احدكم مدبرو الباقين حران متق من كل واحد ثلثا من كل المال وما بقي من الثلث كذا في الكافي * ولوقال لثلاثة عبيد احدكم مدبران ثلثان منكم حران او مدبران ومات قبل البيان وكان القول منه في حالة الصحة متق من كل واحد ثلثه لايجاب البات وبقي ثلثا المدبر مدبر اكما كان وصار ربع كل واحد من العبدين مدبرا ايضا بالتدبير فان كان له مال يخرج رتبة وسدس من الثلث متق المدبر المعروف كله ومتق من كل واحد من العبدين ثلثة اسداس ونصف سدس الثلث بالعتق البات والربع بالتدبير وان لم يكن له مال قم الثلث على قدرها مهم وحق المدبر المعروف في الثلثين وحق العبدين في النصف واقل حساب له ثلث ونصف ستة وحق المدبر المعروف في اربعة وحق العبد في ثلثة فبلغ سهام الوصية سبعة وهو ثلث المال والكل احد وعشرون وصار ثلثا كل عبد سبعة لان الباقي بعد العتق البات من كل عبد ثلثا واذا صار ثلثا لعبد سبعة فكان العبدان ثام عشرة ونصفا فانكسر فضعفنا فصا كل مبدا احد وعشرين فنقول متق من المدبر المعروف بالايجاب البات الثلث سبعة ومتق منه بالتدبير بعد التضعيف ثمانية ويسمى في ستة وهو قدر سبعة ومتق من كل واحد من العبدين بالعتق البات الثلث سبعة وبالتدبير بعد التضعيف من كل واحد ثلثة ويسمى كل واحد في احد عشر وهو قدر ثلثة اسباعه وثلثي سبعة فبلغ سهام الوصايا اربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التصريح فان مات المولى قبل البيان ثم مات واحد من العبيد ينظر ان مات المدبر المعروف صار محتوفيا وصيته ثمانية وقوى ما عليه من السعاية ستة فيكون التوى في الورثة على الموصي لهم على الشركة وانما يكون هكذا ان لو قسم الباقي على المهام التي كانت قبل التوى فنقول حق الورثة في ثمانية وعشرين وحق العبد في

في ستة فجملة اربعة وثلثون نصار لثلاث رقبة من العبدین الباقيين سبعة عشر متق من كل واحد بالتدبير ثلثة ويسمى كل واحد في اربعة عشر وقد صار المدبر المعروف مستوفيا وصيته ثمانية فبلغ سهام الوصايا اربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام الثلث والثلثان فان لم يموت المدبر ولكن مات احد العبدین صار مستوفيا وصيته ثلثة وتوى ما عليه من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر حق الورثة ثمانية وعشرين وعلى قدر حق المدبر ثمانية وعشرين فيكون ثلثة فبلغ سهام العبد الباقي ثلثة فبلغ من المدبر والعبد الباقي تسعة عشر ونصفا متق من المدبر ثمانية ويسمى في احد عشر ونصف ومتق من العبد الباقي ثلثة ويسمى في ستة عشر ونصف والعبد صار مستوفيا وصيته ثلثة فبلغ سهام الوصايا اربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التخرج فان مات العبدان وبقي المدبر صار مستوفيين وصيتهما ستة وتوى ما عليهما من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر سهام الورثة ثمانية وعشرين وعلى قدر حق المدبر ثمانية فيكون الجملة ستة وثلثين نصار لثلاث رقبة المدبر ستة وثلثين متق منه ثمانية ويسمى في ثمانية وعشرين والعبدان الميتان صار مستوفيين وصيتهما ستة فبلغ سهام الوصايا اربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التخرج فان لم يموت المولى حتى مات احد العبدین ثم مات المولى بعده فنقول اذا مات المدبر قبل موت المولى زالت مزاحمته في العتق البات وبقي العتق البات بين العبدین فاذا مات المولى شاع فيهما ومتق من كل واحد نصفه بالانجاب البات وصار ربع كل واحد مدبرا بالتدبير فان كان له مال يخرج نصف الرقبة من الثلث متق من كل واحد ثلثة ارباعه النصف بالعتق البات والربع بالتدبير ويسمى كل واحد في ربع قيمته وان لم يكن له مال قسم الثلث بينهما نصفين وماله عند الموت رقبة واحدة فثلثة ثلث الرقبة بينهما متق من كل واحد ثلثة النصف بالعتق البات والسدس بالتدبير ويسمى كل واحد في ثلث قيمته وان لم يموت المدبر ولكن مات احد العبدین ثم مات المولى زالت مزاحمته وصار العتق البات بين العبد الباقي وبين المدبر متق من كل واحد نصفه بالعتق البات وصار نصف كل واحد مدبرا وان كان له مال يخرج رقبة واحدة من الثلث متقا وان لم يكن قسم الثلث بينهما نصفين متق من كل واحد ثلثة ويسمى كل واحد في ثلث قيمته على ما مر وان قال اثنان منكم هرل او مدبر ان وكان العول في المرض فهنا يعتبر كلاهما

من الثلث وقسم الثلث على قدر سهامهم فحق المدبر المعروف في جميع الرتبة وذلك مع
 وحق العبد بن يحكم التدبير في النصف ثلثة وبحكم العتق البات في الثلثين اربعة فبلغ سهام
 وصية العبد بن سبعة وسهام وصية المدبر ستة فبلغ سهام الوصية ثلثة عشر وثلث المال والكل تسعة
 وثلثون وصار كل عبد ثلثة عشر فنقول متق من المدبر ستة ويسمى في سبعة ومتق من العبد بن
 سبعة من كل واحد ثلثة ونصف ويسمى كل واحد في تسعة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلثة عشر وسهام
 السعاية ستة وعشرين فاستقام التوزيع وان مات المدبر بعد موت المولى توى ما عليه من السعاية
 فيكون التوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر سهام العبد بن سبعة وعلى قدر سهام
 الورثة ستة وعشرين فيكون الجملة ثلثة وثلثين وصار كل عبد ستة عشر ونصف ومتق من كل واحد
 ثلثة ونصف ويسمى كل واحد في ثلثة عشر وقد صار المدبر مستوفيا وصيته ستة فبلغ سهام الوصية
 ثلثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التوزيع فان مات احد العبد بن توى ما عليه
 من السعاية والتوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين
 وعلى حق العبد الباقي ثلثة ونصف وحق المدبر ستة فيكون الجملة خمسة وثلثين ونصف فصار
 كل عبد سبعة عشر وثلثة ارباع سهم متق من المدبر ستة ويسمى في احد عشر وثلثة ارباع سهم ومتق
 من العبد الباقي ثلثة ونصف ويسمى في اربعة عشر وربع سهم وقد صار العبد الميت مستوفيا
 وصيته ثلثة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التوزيع وان مات
 العبدان وبقي المدبر توى ما عليهما من السعاية فيقسم الباقي على قدر سهام الورثة ستة وعشرين
 وعلى سهام المدبر ستة فيكون الجملة اثنين وثلثين متق من المدبر ستة ويسمى في ستة وعشرين
 والعبدان اليان صارا مستوفيين وصيتهما سبعة فبلغ سهام الوصية ثلثة عشر وسهام السعاية
 ستة وعشرين فاستقام التوزيع فان مات المدبر مع احد العبد بن توى ما عليهما من السعاية
 فيقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين وعلى قدر حق العبد الباقي ثلثة ونصف فيكون
 الجملة تسعة وعشرين ونصف متق منه ثلثة ونصف ويسمى في ستة وعشرين والمدبر والعبد الميت
 استوفيا وصيتهما تسعة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التوزيع
 فان مات المدبر قبل موت المولى زالت مزاحمتة في الايجاب البات وصار متق رتبة ونصف
 بين العبد بن

بين العبدین فان كان له مال يخرج ربة ونصف متق من كل واحد ثلثا فأربعة ويعمى في ربة
وان لم يكن له مال آخر صار ثلث المال وهو ثلثا ربة بينهما يعتق من كل واحد ثلثه ويسمى كل واحد
في ثلثه فان مات احد العبدین قبل موت المولى زالت مزاحمته وبقي الايجاب البات
بين العبد الباقي وبين المدبر لکلوا احد النصف وصار نصف العبد الباقي مدبرا ايضا فان كان
له مال يخرج جان من الثلث متقا بغير عى وان لم يكن له مال كان ثلث المال وهو ثلثا ربة
بينهما على ما ذكرنا وان قال في صحته انتم احرار او انتم مدبرون ومات قبل البیان نقوله
انتم احرار صحيح في حق الكل وقوله او انتم مدبرون وقع لغوا في حق المدبر المعروف صحبا
في حق العبدین كانه قال او هذا العبدان مدبران فثبت بالايجاب البات متق ربة ونصف
بينهم لکلوا احد نصف ويثبت بالايجاب الثانى تدبير ربة بين العبدین صار نصف كل واحد
مدبرا ونصف المدبر المعروف مدبرا فان كان له مال يخرج ربة ونصف من الثلث متقوا
وان لم يكن قسم ثلث ما له وماله عند الموت ربة ونصف فثلثوه ونصف ربة بينهم لكل واحد
السدس متق من كل واحد ثلثا النصف بالايجاب البات والصدس بالتدبير ويعمى كل واحد
في ثلثه وان كان الايجاب في المرض متقوا من الثلث على نحو ما ذكرنا وكذلك اذا قال كل واحد
منكم حرا او انتم مدبرون فهو بمنزلة قوله انتم احرار او انتم مدبرون وكذلك اذا قال انتم احرار
او هذا وهذا وهذا مدبرون فهو كقوله او انتم مدبرون وان لم يكن فيه مدبر فقال انتم احرار
او هذا وهذا وهذا مدبرون صح الايجابان فيثبت نصف ما يقتضيه كل كلام فتق نصف كل واحد
بالايجاب البات وصار نصف كل واحد مدبرا ايضا بالتدبير والتدبير يعتبر من الثلث وان كان
الايجاب في المرض متقوا من الثلث على نحو ما ذكرنا وان كان فيهم مدبر فقال انتم احرار او احدكم
مدبر فهو باطل لان قوله احدكم مدبر وقع لغوا بقى الكلام الاخر ايجابا في حال دون حال
فلا يكون اعتنا فبالشك وان قال كل واحد منكم حرا ومدبر فالكلامان بطلا في حق المدبر وصحا
في العبدین لانه امر دكلوا احد في الايجاب كانه قال لکلوا احد انت حرا ومدبر فيبطل في
حق المدبر ويصح في العبدین ثبت نصف ما يقتضيه كل كلام ليعتق من كل واحد من العبدین
نصفه بالايجاب البات وصار نصف كل واحد مدبرا بالتدبير والتدبير يعتبر من الثلث وان كان
القول في المرض متقوا من الثلث على ما مر وان قال انتم احرار او هذا مدبر للمدبر المعروف

وهذا وهذا ومات قبل البيان صاروا مدبرين لان المتلزم احدا لا يجابهن وقد قام دالة اختياره
التدبير وهو مطلق الثاني والثالث على التدبير لان العطف يقتضى المشاركة بين المعطوف
والمعطوف عليه في الوصف المذكور ولا يثبت المشاركة في صفة التدبير الا على اعتبار اختياره
ايجاب التدبير في المعطوف عليه وان لم يكن فيهم مدبر فقال انتم احرار او هذا مدبر وهذا
وهذا صاروا مدبرين وكذلك لو قال انتم احرار او هذا مدبر وهذا بطل الايجاب الاول وصار
العبد الذي تناوله التدبير والذي عطف عليه مدبرين وبقي الثالث قنالا ذكرنا ولو قال انتم احرار
وهذان مدبران وليس فيهم مدبر صرح الايجابان فثبت بالايجاب الاول مقربة ونصف
بينهم وثبت بالايجاب الثاني تدبير رقية بين اللذين اضاف التدبير اليهما وانه يعتبر من الثلث
كذا في شرح الزبادات للعتابي * ولو قال لعبيده انتم احرار او هذا وهذان مدبران ثبت ثلث
كل ايجاب عند مامة المشايخ رح فثبت بالكلام الاول مقربة بين الكل وبالكلام الثاني
ثلث العتق للمفرد نصاره ثلثا رقية وبالكلام الثالث تدبير ثلثي رقية للأخرين فصارت ثلث كل واحد
مدبرا ايضا كذا في الكافي * فان كان له مال يخرج ثلثا رقية من الثلث متق من كل واحد ثلثان ويسمى
في ثلثه وان لم يكن صار ثلث ماله عند الموت بينهما نصفين وماله عند الموت رقية وثلثا رقية
فثلثه خمسة اتساع رقية بينهما كل واحد تسعة ونصف فعتق من كل واحد منهما با لعتق البات ثلثة
اتساع وبالتدبير تسعة ونصف ويسمى كل واحد منهما في ثلثة اتساع ونصف وسعاية المفرد
في ثلثه فبلغ سهام الوصا با خمسة وسهام السعاية عشرة واستقام التحريم كذا في شرح الزبادات
للعنابي والله اعلم بالصواب * الباب السابع في الاستيلاء * اذا اولدت الامة من مولاهما
فقد صارت ام ولد له سواء كان الولد حيا او ميتا او سقطا قد استبان خلقه او بعض خلقه اذا اقر به
فهو بمنزلة الولد الحى الكامل العلق في كون الامة ام ولد له واما اذا لم يحنن شيء من خلقه
بان القت مضغ او ملقة او طنة فادماه المولى فانها لا تكون ام ولد كذا في الصراج الوهاج *
ولا يجوز بيع ام الولد وكذلك كل تصرف يوجب بطلان حق الحرية الثابت بالاستيلاء
لا يجوز كالهبه والصدقة والوصية والرهن ومالا يوجب بطلان هذا الحق فهو جائز لا اجارة
ولا استئجار ولا استكباب ولا استغلال والاستمتاع والوطئ * والاجرة والكمب والغلة
والعقروا المهر للمولى كذا في البدائع * ولو قسى العاصي بجواز بيعها لا ينفذ قضاءه

بل يتوقف على قضاء فاض آخر أمضاء وإبطا لا كذا في الذخيرة * وللمولى أن يزوجه ولا ينبغي
 أن يزوجه حتى يعتز بها بحقيقة كذا في البدائع * وأن يزوجه قبل الاستبراء فولدت لفل
 من مئة أشهر فهو من المولى والنكاح فاسد وإن ولدت لأكثر من مئة أشهر فالنسب ثابت
 من الزوج فإن أمه المولى متق بالفرار ونسبه ثابت من الزوج كذا في المبوط * وأن يزوجه
 فماتت بولد فهو في حكم أمه لا يجوز للميد بيعه ولا هبته ولا رهنه ولا يسمي لاحد ويعتق بموته
 من كل المال وله استجدامه وإجاريته إلا أنه إذا كان جارية لا يستمتع بها وهذه إجماعية فإن كان النكاح
 فاسدا فإنه يلحق بالصحيح في حق الأحكام كذا في فتح القدير * زوج أمه من مبدء فولدت
 فأمه المولى لا يثبت النسب إلا من العبد ويعتق بالفرار وبالحرية وتصير الجارية أم ولد وإذا
 مات مولى أم الولد متعت مواء زوجها مولاها من رجل أولم يزوجه لكن متعها يعتبر من
 جميع المال مواء خرجت من الثلث أولم تخرج لم يلزم السعاية عليها لا لغريم ولا لوارث كذا
 في غاية البيان * ويستوي فيه الموت الحقيقى والحكمى بالردة واللعوق بدار الحرب
 وكذا الحربى المستأمن إذا اشتري جارية في دار الإسلام واستولد هانم رجعت إلى دار الحرب
 فاسترق الحربى متعت الجارية كذا في البدائع * وإذا ماتت بموته يكون ما في يدها من المال
 للمولى إلا إذا أوصى لها به كذا في البحر الرائق ناقلا من فتاوى قاضي خان * متق أم الولد يتكرر
 بتكرار الملك كعتق المحارم وتفصيله أم الولد إذا اعتقها مولاها وارتدت ولحققت بدار الحرب
 ثم سببت واشتري المولى فإنها تعود أم ولد وكذا لو ماك ذات رحم محرم وصنعت عليه
 ثم ارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سببت فاشتريها متعت وكذلك ثانيا وثالثا وكذلك أم الولد
 كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا سلمت أم ولد النصراني فعرض الإسلام على مولاها فابن
 فإنها يفرجها القاسمي من ولايته بأن يقدر قيمتها فينجمها عليها وتصير مكاتبه إلا أنه لا ترد إلى الرق
 ولو سمحت نفسها فإن أسلم مند العرض فهي على حالها بالاتفاق بخلاف ما لو أسلم بعدها
 وإذا مات مولاها النصراني متعت وصنعت منها السعاية كذا في فتح القدير * وإذا قضى القاضي
 عليها بالقيمة ثم ماتت ولها ولد ولدت في السعاية سعى الولد فيما عليها كذا في محيط المرعى *
 الجارية إذا ولدت ولدا من غير المولى بنكاح لو وطئ بشبهة ثم ملكها يثبت نسب ولدها منه
 وتصير أم ولد كذا في فتاوى قاضيخان * ثم عندنا تصير أم ولد لمن وقت ملكها لا من وقت العلوق

كذا في النهر الفائق * ولو استولدها بملك اليمين فاستعقت ثم ملكها تصيرام ولد له عندنا كذا في الكافي * واذا استولدها بالزنا ثم ملكها في الاستعسان لا تصيرام ولد له وهو قول عامنا الثلثة كذا في الذخيرة * ويعتق الولد ويجوز له بيع الام هكذا في الاختيار شرح المختار * ولو قال تزوجت بهذه الجارية وولدت مني ولا يعلم ذلك الا بقوله وانكر ذلك المولى الذي هي له فاذا ملكها الذي اقر بهذا فانها تصيرام ولد له عند علمائنا الثلثة واذا اقر في صحته من امته عدولت منه فانها تصيرام ولد له عند علمائنا الثلثة ويكون متبعا من جميع المال سواء كان معها ولدا ولم يكن كذا في الذخيرة * ولو قال لامته في مرضه ولدت مني فان كان هناك ولدا وحبل يعتق من جميع المال والا فمن الثلث كذا في محيط الرخسي * جارية حبلين اقرمولاها ان حملها منه فانها تكون ام ولد له وكذلك اذا قال ان كانت حبلين فهو مني فولدت ولدا او اسقطت سقطا استبان خلقة او بعض خلقة واقر بها فانها تصيرام ولد له اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر فاذا انكر المولى الولادة فشهدت عليها امرأة جاز ذلك وثبت النسب وتصير الجارية ام ولد له كذا في الظهيرية * فان جاءت به لسته اشهر فصاها لم يلزمه ولم تصير الجارية ام ولد له كذا في البدائع * ولو قال حمل هذه الجارية مني او قال ما في بطنها من ولد فهو مني ثم قال بعد ذلك كان ربحا ولم يكن ولدا فصدقته الامه في ذلك او كذبت كانت ام ولد له ولو قال ما في بطنها مني ولم يقل من حمل او ولد ثم قال كان ربحا فصدقته الامه لم تكن ام ولد له كذا في فتاوى فاضيلان * وان كذبت وادعت انه كان حملا وقد اسقطت سقطا مستبين الخلق فالقول قولها وهي ام ولد له كذا في محيط الرخسي * رجل اقران امته حبلين منه ثم جاءت بولد لاكثر من سنتين وشهدت امرأة على الولادة وقالت الامه هذا الولد ذلك الحبل وجهه المولى ان يكون هذا ذلك الحبل فالامه ام ولده ولا يثبت نسبه منه وان اقر المولى انه ذلك الحبل وانه منه وقد جاءت بعد ذلك بعشر سنين فهو ابنه وقوله من ذلك الحبل باطل ولو شهد عليه شاهدان في امته فشهدا صدها انه قال قد ولدت مني وشهد الآخر انه قال هي حبلين مني فهو ام ولد له فقد اجمعا عليه وكذلك لو شهد احدهما انه اقرانها ولدت غلاما وشهد الآخر انها ولدت جارية كذا في المحيط * رجل قال لجارية يمتان كان في بطنك غلام فهو مني

وان كان جارية فامس منى ثبت نسب الولد منه فلا ما كان اوجارته ولو قال ان كان في بطنك ولد فهو منى الى سنتين فولدت لاقل من ستة اشهر ثبت نسب الولد منه وان ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يثبت والتوقيت ما طل كذا في فتاوى قاضيهان * واذا اشترى امه لها ثلثة اولاد فادعى احد هم فان كانوا ولدا في بطن واحد ثبت نسبهم جميعا منه وان كانوا في بطون مختلفة لم يثبت الا نسب الذي ادعاه والباقيان رقيقان ويبيعهما ان شاء ولو ولدوا في ملكه بان ولدت امه وجل ثلثة اولاد في بطون مختلفة فان ادعى الاصغر فانه يثبت نسب الاصغر منه وله ان يبيع الآخرين بالاتفاق وان ادعى الاكبر يثبت نسب الاكبر منه والاولى والاصغر بمنزلة الام ليس له ان يبيعهما ولا يثبت نسبهما منه كذا في المبسوط * رجل له جارية وطشها وعزل عنها فابنت زمانا ثم ماتت وولدت لسته اشهر منذ غابت قالوا ان ذهبت الى من كان متبعا بها وكان اكبر رأيه انها فحرت فهو في سعة من نفى الولد وان لم يظهر منها فحوروا كبر رأيه انها غيبة لا ينبغي له ان ينفي هذا الولد وينبغي ان يشهد انها ام ولد له كيلا يسترق ولده بعد موته كذا في فتاوى قاضيهان * واذا وطئ امه ولم يعزل عنها وحصل منها فجات بولد لم يحل له فيما بينه وبين الله تعالى ان يبيعه ويجب ان يعترف به وان عزل عنها ولم يحصلها جاز له ان ينفيه عند ابي حنيفة رح كذا في السراج الوهاج * وان صارت ام الولد محرمة على المولى على التأنيد بان وطئها ابن المولى او ابوه او وطئ المولى امها او ابنتها فجات بولد لاكثر من ستة اشهر لم يثبت نسب الولد الذي اتت به بعد التحريم من غير موته وان ادعى يثبت النسب لان الحرمة لا تنزل الملك كذا في البدائع * ولو ان امه فرت رجلا من نفسها فزمت انها حرة فتزوجها وولدت له ولد اثم استحقها رجل فانه يقضى له بها وبقيمة الولد والعقر على الواطئ ثم اذا متت رجع عليها الاب بقيمة الولد فان اشترى ابوالولد نصفها من مولاه صارت ام ولد له وبضمن نصف قيمتها مولاه كذا في المبسوط * رجل اشترى امه وهي ام ولد الغير من رجل اجنبي ولا علم له بها فلما ولدته منه ولد اثم استحقها مولاه وقضى له بها فعلى ابي الولد وهو المشتري قيمة الولد لمولى ام الولد بسبب العرو وكذا في الظهيرية * ان قال لفلان له لا يولد مثله لثله هذا ابني متفق عليه عند ابي حنيفة رح وهل تصير امه ام ولد الاصم انه اقرار بمومية الولد كذا في السراج الوهاج * استولد موطوء الاب يثبت نسبته منه كذا

في القنية * وأن أوطى الاب جارية ابنه فجاءت بولد فادماه ثمت نعبه منه وصارت ام ولد له سواء صدقه الابن او كذبه ادعى الاب شبهة ولم يدع كذا في المراج الوهاج * وعليه قيمتها لا مقرها ولا قيمة ولدها كذا في الكافي * وشرط صحة هذا الاستيلاء ان تكون الجارية في ملك الابن من وقت العلوق الى وقت الدخول وان يكون الاب صاحب ولاية من ذلك الوقت الى الدخول ايضا فلو باع الابن الجارية ثم ماتت اليه بشراء اوردت ولدت لائل من ستة اشهر مذ بها فادماه الاب لم يصح دعوته الا ان يصدقه الابن كما اذا ادعى الاجنبى ذلك وصدقه وكذا لو كان الاب كافرا ثم اسلم او عبدا فعنق او مجنونا فافاق فجاءت بولد لائل من ستة اشهر من الاسلام والعنق والافاق الى الدخول فادماه لا يصح لعدم الولاية الا ان يصدقه كذا في فتح القدير * فان صدقه الابن ثبتت نعبه منه ولا يملك الجارية ويعتق الولد على الابن بزعمه انه ملك اخاه كذا في التبيين * وأما المعتوه لو ادماه عند افاقته وقد جاءت به لائل من ستة اشهر من افاقته نفى القياس لا يصح لعدم ولايته عند العلوق وفي الاستحسان يصح لان المعتوه لا يبطل الحق والولاية به لعجز من العمل كذا في فتح القدير * ولو ان الابن زوجها من الاب فولدت منه لم تصرام ولد ولا قيمة عليه وعليه المهر وولدها حر كذا في الاختيار شرح المختار * ولو كانت الجارية مديرة او ام ولد الابن بحيث لا تنتقل الى الاب بالقيمة فدعوته باطلة كذا في الكافية * أبو الأب اذا وطئ جارية ابن ابنته فادعى ولدها لا يثبت النسب اذا كان الاب حيا لان ولاية الجسد منقطعة مع وجود الاب فان مات الاب فادعى بعد ذلك ثبت النسب وكذا اذا كان الاب حيا ولا ولاية له مثل ان يكون عبدا او كافرا او مجنونا فالولاية للجسد فيصم دعوته فان ماتت ولاية الاب بان اسلم او اعتق او افاق قبل الدخول لم تقبل دعوى الجسد بعد ذلك ولو كان الاب مرتدا فعند ابى حنيفة رجع دعوته موقوفة فلان اسلم الاب لم تصح دعوى الجسد وان مات على الردة او لحق وقضى لمحاقه تصح ولو باع المولى الجارية وهي حامل ثم ماتت اليه بشراء او بالرد بعيب او بغير شرط او فساد في البيع ولدت لائل من ستة اشهر مذ بها لم تصح دعوى الجسد ولا دعوى الاب الا اذا صدقه الابن فحينئذ يثبت النسب وصارت الجارية ام ولد له بالقيمة ويعتق الولد سمحنا هكذا في غاية البيان * ولو وطئ حارية امرأته او جارية والده او جده فولدت وادماه لا يثبت النسب ويد راعته الحد فان قال اهلها المولى لا يثبت النسب

الا ان يصدقه المولى في الاحلال وفي ان الولد منه فان صدقه في الامرين جميعا يثبت النسب والا فلا وان كذبه المولى ثم ملك الجارية يوما من الدهر يثبت النسب كذا في فتاوى قاضيجان *
 واذا وطئ المولى جارية مكاتبه فجاءت بولد فاداه فان صدقه المكاتب يثبت نسب الولد منه وعليه مقرها وقيمة ولدا ولا تصير الجارية ام ولد له وان كذبه المكاتب في النسب لم يثبت كذا في الهداية * ولو ماك المولى يوما ولد جارية المكاتب الذي اداه وكان لم يثبت نسبه عند الدهوة بسبب تكذيب المكاتب يثبت نسبه عند ملكه اياه وذكر في المبسوط اذا ملك المولى الجارية في صورة التصديق يوما من الدهر صارت ام ولد له كذا في النهاية * واذا كاتب الرجل امته فجاءت بولد ليس له نسب معروف فاداه المولى يثبت نسبه منه صدقته ام كذبته وسواء جاءت بولد لسته اشهر ام لاكثر او اقل فان نسب الولد يثبت على كل حال اذا اداه وعق الولد ولا ضمان عليه فيه ثم ان جاءت بالولد لاكثر من ستة اشهر فعليه العقر والمكاتبه بالخيار ان شاءت مضت على كتابتها وان شاءت هجرت كذا في البدائع * وذكر في المأذون ان العبد المأذون اذا اشترى جارية فولدت فان هي الولد يثبت نسبه ولو كان محجورا لم يصح الا ان يدعي بشبهة كذا في العنابية * ولو اشترى جارية فولدت منه مع ابنته لها من غيره تصير الجارية ام ولد له وليس له ان يبيعها وله ان يبيع البنت فان زوج الجارية رجلا فولدت بنتا من الزوج ليس له ان يبيع هذه البنت فان اعتقهن ثم اشترىهن بعد العبي والارتداد عنهما كما كن في قول ابي يوسف رح يحرم عليه بيع الام والبنت الثانية ولا يحرم بيع البنت الاولى وقال محمد رح يحرم بيع الام ولا يحرم بيع البننتين كذا في الظهيرية * ولو ان الجارية بين اثنين ملكت في ملكهما فجاءت بولد فاداه احدهما ثبت نسبه منه وصارت الجارية كلها ام ولد له بالضمان وهو نصف قيمة الجارية ويسوى في هذا الضمان البسار والاصمار ويغرم نصف العقر لشريكه ولا يف من من قيمة الولد شيئا وان ادعيا جميعا فهو ابنتها والجارية ام ولد لهما تخدم لهذا يوما ولذا في يوم ولا يضمن واحد منهما من قيمة الام لصاحبه شيئا ويضمن كل واحد منهما نصف العقر فيكون قصاصا كذا في البدائع * ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل ويرثان منه ميراث اب واحد كذا في الهداية *
 وان اعتقا احدهما او مات متق كلها في قولهم ولا سعاية عليها ولا ضمان على المعتق في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيجان * امة بين اثنين لاحدهما عشرها واخر تسعة اعشارها

جاءت بولد فاد مياه معا فانه ابنتهما ابن هذا كله وابن ذاك كله فان مات وورثاه نصفين وان جنين
مقل موا فلهما نصفين وان جنت الامة فعلى صاحب العشر عشر موجب الجنابة وعلى الآخر
تسعة اعشار موجبها وكذا اولادها لهما كذا في الظهيرية * ولو كانت الجارية بين ثلثة او اربعة
او خمسة فاد موه جنيعا يثبت نسبة منهم وتصير الجارية ام واد لهم في قول ابي حنيفة رح
وان كانت الانصاء مختلفة بان كان لاحدهم الحدم ولاخر الرابع ولاخر الثالث وما بقي
لاخر يثبت نسبة منهم ويصير نصيب كل واحد منهم من الجارية ام ولد له ولا يتعدى الى نصيب
صاحبه حتى يكون الحدمة والكسب والغلة على قدر انصبا ثم كذا في البدائع * امة بين رجلين
جاءت بولدين في بطن واحد فاد من احدهما الاكبر والاخر الاصغر هما ولدا مدهى الاكبر وان كانا
من بطنين فلا كهر لدميه وصارت الجارية ام ولد له ويضمن نصف قيمتها ونصف مقرها لشريكه
ولا يضمن من قيمة الولد شيئا لانه ملق حرا ويثبت نسب الولد الا صغيرا لمن يدهى استحسانا
ويضمن جميع قيمة الولد للاول كذا في العنابية * واذا كانت الامة بين رجلين نقل احدهما
ان كان ما في بطنها غلاما فهو منى وان كانت جارية فليمت منى وقال الاخر ان كان ما في بطنها
جارية فهي منى وان كان غلاما فليس منى فهذا على وجهين الاول ان يخرج الكلامان منهما
معا في هذا الوجه ما ولدت من ولد في ذلك البطن فهو لهما جميعا سواء ولدت جارية او غلاما
فان سبق احدهما بمقالته ثم ولدت غلاما او جارية لاقل من ستة اشهر من وقت المقاتلين
جميعا فهو ولد للذي سبق بهذه المقاتلة غلاما كان او جارية وان جاءت بالولد لسته اشهر من
وقت المقاتلة الاولى ولا قل من ستة اشهر من وقت المقاتلة الثانية فهو ولد الثاني وان جاءت
به لسته اشهر من وقت المقاتلتين لم يثبت نسب من واحد منهما الا ان يجدد الدموى كذا
في المحيط * ولدت جارية مشتركة بين الشريكين لسته اشهر مدملكاها فاد من احدا الشريكين الام
واد من الشريك الآخر الولد ويولد لكل واحد مثل الذي ادماه وخرج الكلامان معا مدموه
الولدا ولي لانها سبق على مدموه الام تقديرا لانها مدموه استيلاء ومدموه الام مدموه تحرير
ومدموه الاستيلاء تحندود مدموه التحرير تقتصر وعلى مدموى الولد نصف قيمة الام ونصف مقرها
ولا يبرأ مدموى الولد من ضمان نصيب الشريك بزعمه حيث كان في زعمه انها ابنته وان ولدت
لاقل

لاقل من ستة اشهر مذ ملكها صحت د موة كل من الشريكين لعدم المرجح لان د موة كل منها د موة تحرير فلم يكن لاحد بهما سبق على الاخرى وثبت نسب الولد من مدعى الولد وثبت نسب الجارية من مدعيها ثم مدعى الولد لا يعرف لغيره شيأ في الولد بالاتفاق ولا غرم على مدعى الجارية في ام الولد عند انى حنيقة روح لانه بد موة الجارية صار كانه اصق ام ولد الشريك ورق ام الولد غير متعوم عند ولا مقر على مدعى الولد ولو ولدت ستة اشهر مذ ملكها بنتا وولدت بنتها اخرى فادى كل واحد من الشريكين بنتا صحت الدورتان وعلى مدعى الاولى نصف قيمة الجارية المشتركة وهى ام الاولى وجدة الثانية الا اذا اقتلت الجدة قبل الد موة واخذت القيمة من القاتل فان مدعى الاولى لا يضمن حينئذ لشريكه شيأ من قيمة الجدة ولا يجب عليه قيمة الاولى التى ادعاها ايضا عندا بى حنيقة روح وللأولى العقر على مدعى الثانية بتماما مع وان ولدت لاقل من ستة اشهر مذ ملكها بنتا ثم ولدت هذه البنت بنتا اخرى والمسئلة بها لها فالد موة البنت الثانية ولا تصح د موة البنت لانه اسبق للاستناد لان د موة الثانية د موة استيلاء ود موة الاولى د موة تحرير لان ملوقها لم يكن في ملكه ما يعرف مدعى الثانية لمدعى الاولى نصف قيمة الاولى ونصف عقرها ولا غرم على مدعى الاولى في الجدة ان كانت ميمتة للشريك كما يفرم في المسئلة الاولى كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب د موى احد الشريكين * امة بين رجلين ولدت من آخر فقال المستولد زوجته انى وصدقه احدهما وقال الآخر بعنا كها ننصفها ام ولد موقوفة ولا نخدم لاحد ونصفها رقيق للمقر بالتزويج ولا يصل للمستولد وطؤها لان المقر بالنكاح والمستولد قد تصادفا على النكاح في النصف وذلك لا يفيد الحل ويعتق نصف الولد حصمة المقر بالبيع ويحصى الولد في نصفه الآخر وليس للمقر بالنكاح تضمين المستولد ولا تضمين المقر بالبيع وعلى الواطئ العقر لهما فبأخذ المقر بالبيع نصفه ثمنا وبأخذ المقر بالنكاح نصفه مهر او يقال للمقر بالبيع حذو من الوجه الذى تدعيه فان مات المستولد صعت الجارية في نصف قيمتها للمقر بالنكاح ولو قال المولى ان بعنا كها والمستولد لا يضمن قيمتها ويضمن العقر لهما ولو كانت الجارية مجهولة لا يعرف مولاهما فقال المستولد زوجته انى وقال بعنا كها فهى ام ولد وابنها حر ويلزمه القيمة ولا يضمن قيمة الولد وهل يضمن العقر لهما لم يذكره في الكتاب واختلف المشائخ فيه قيل يضمن وقيل لا يضمن فان ادعى الواطئ الهبة وهما

ادعيا البيع وهي مجهولة او قالوا فغصبها فقال صدقتما فهي ام ولد وعليه قيمتها لهما جميعا وان
صدقتهم الامة صدقت في حقها حتى ردت رقيقة لهما ولواد من المستولد الشراء والمولى التزويج
يثبت النسب ولا يعتق الولد وهذا اذا علم انها للمقروان لم يعتق الولد كذا في محيط السرخسي *
امة بين رجلين فجاءت بولدين في بطن واحد احدهما حى والاخر ميت فادعى احدهما الميت
ونفى الحى لزمه الحى ولا يمكن نفيه بعد ذلك وكذلك لو ادعى كل واحد منهما الميت او ادعى
كل واحد منهما الولد لمن يثبت النسب منهما جميعا كذا في المبسوط * وان كانت الجارية بين رجل
وابنه وجده فجاءت بولد واحد هو كاهم فالجد اولى كذا في الظهيرية * ولو كانت الجارية
مشتركة بين الاب والابن فادعيا معا فالاب اولى استصانا ويضمن نصف قيمتها ونصف مقرها
ويضمن الابن نصف مقرها فيلتقيان قصاصا كذا في السراج الوهاج * واذا كان احد الشريكين
مسلم والاخر ذميا فادعيا معا فالمسلم اولى هذا اذا لم يعلم الذمى قبيل الدماء اما اذا
اعلم الذمى ثم ولدت الامة فادعيا معا يثبت نسبه منهما لا ستواء حالهما ولو كان الذمى بين
ذمى ومرتد فالولد للمرئد وضم كواحد لصاحبه نصف العكر كذا في فاية البيان * ولو كانت
بين كتابى ومجوسى فالكتابى اولى ولو كانت بين يهودى ومكاتبى فالمكاتب اولى ولو كانت
بين يهودى ومسلم وبين هر كافر فالهر اولى ولو سبق احدهما في الدماء فالسابق اولى كاتنا من كان
كذا في السراج الوهاج * من محمد روح في رجلين اشترى زوجة احدهما فجاءت بولد بعد شهر
يثبت النسب من الزوج ولا يضمن قيمة الولد ولو اشترى اخوان امة حاملًا فجاءت بولد
فادعيا احدهما فعليه نصف قيمة الولد ولا يعتق على العم بالقرابة لان الدماء قد تعددت
فيضاف الحكم الى الدماء دون القرابة كذا في الظهيرية * واذا ولدت الامة من الرجل ثم اشترىها
هو آخر فهي ام ولده ويضمن لصاحبه نصف قيمتها موصرا كان او معصرا وكذلك ان ورثها
فان ورثا منها الولد وكان الشريك ذارحم محرم من الولد متى عليهما جميعا وان كان الشريك
اجنبيا متى نصيب الاب وسعى للشريك في نصيبه وكذلك ان اشترى او وهب لهما عند ابى حنيفة
روح عرف الاجنبى ان شريكه ابوه اولم يعرف * امة رجلين قد ولدت من زوج فاشترى الزوج
حصه احدهما من الام والولد وهو موصر فهو ضامن لنصيب شريكه من الام وشريكه في الولد
بالخيار ان شاء ضمنه وان شاء استعاه وان شاء اتفق في قول ابى حنيفة روح كذا في المبسوط *

أمة بين رجلين قال في مستهملهاى ام ولد احدنا ثم مات احدهما يؤمر الحى بالبيان دون الورثة فان قال هى ام ولدى فهى ام ولده وضمن نصف قيمتها ولم يغرم من العتق شيئا لانه ما اقر بوطئها بعد ملكها فلعله استولدها بنكاح قبل ملكها وان قال هى ام ولد الميت عنقت صدقته الورثة اولا ولا مائة للحى وكذا الورثة وان كان ذلك فى المرض وقالت الورثة هناك لم تجمع فان قالوا عنى ابونا نفسه ولكن لا نصدقته فللحى نصف قيمتها فى التركة وهى تعتق من الثلث كذا فى الكفاي * وان ولدت الجارية فى ملكها واقر كل واحد منهما انه ولد احدهما ثم مات احدهما فالولد حر والبيان الى الحى فان قال هو ولدى ينبت النصب وتصير الجارية ام ولده ويضمن نصف قيمة الام ونصف العقر للشريك ومواء فى هذه الصفة والمرض فان قال فى الصفة هو ولد شريكى لم ينبت نسب الولد من واحد منهما وعق الولد بلاشئ وكذا لك عنقت الام بلاشئ وان كان القول منهما فى مرض الشريك الميت فان قالت الورثة هى ام ولد الحى متعا ولا سعاية ولا ضمان وان قالوا اقرباونا انه ولده ولكن نحن لانصدقته فالجارية والولد حران وعلى الورثة نصف قيمتها ونصف عقرها للحى فى التركة ولا مائة عليها لاحد وينبت نسب الولد من الميت استحسانا كذا فى محيط المرخمى *

كتاب الايمان

وفيه اثنا عشر بابا * الباب الاول فى تفسيرها شرعا وركنها وشرطها وحكمها وفي تحليل الظلمة وثبما ينوى الحالف غير ما ينوى المحتلف اما تفسيرها شرعا فاليمين فى الشريعة عبارة عن مقدورى به عزم الحالف على الفعل او الترك كذا فى الكفاي * وهى نوعان يمين بالله تعالى او صفته ويمين بغيره وهى تعليق الجزاء بالشرط كذا فى الكفاي * اما اليمين بغير الله فنوعان احدهما اليمين بالآباء والابناء او الملائكة والصوم والصلوة وسائر الشرائع والكعبة والحرم وزمزم ونحو ذلك ولا يجوز الحلف بشئ من ذلك * والثانى الشرط والجزاء وهذا النوع ينقسم على قسمين يمين بالقرب ويمين بغير القرب اما اليمين بالقرب فهوان يقول ان فعلت كذا فعلى صوم او صلوة او حجة او عمرة او بدنة او هدى او متق رتبة او صدقة او نحو ذلك واما اليمين بغير القرب فهى الحلف

كتاب الايمان (٧٢) في تفسيرها شرما وركتها وشرطها وفيها

بإطلاق والعناق هكذا في البدائع * وأما ركن اليمين بالله فذكر اسم الله وصفته وأما ركن اليمين بغيره فذكر شرط صالح وجزاء صالح كذا في الكافي * والشرط الصالح ما يكون معدوما على خطر الوجود والجزاء الصالح ما يكون متيقنا الوجود وغالب الوجود عند وجود الشرط وذلك بان يكون مضادا الى الملك او الى سببه وان يكون الجزاء مما يختلف بعرضي لو لم يكن كذلك لا يكون يمينا كالوكالة والاذن في التجارة فانه اذا قال ان فعلت كذا فقد وكلتك او اذنت لك في التجارة لا يكون يمينا كذا ذكره الامام خواهرزاده هكذا في شرح تلخيص الجاه مع الكبير * وما شرائطها في اليمين بالله تعالى ففي الحالف ان يكون موقفا لا يصح يمين المجنون والصبي وان كان موقفا ومنها ان يكون معلوما لا يصح يمين الكافر حتى لو حلف الكافر على يمين ثم امام فصنت لا كفارة عليه عندنا كذا في البدائع * ويبطل اليمين بالردة فلما سلم بعدها لا يلزمه حكمه كذا في الاختيار شرح المختار * وأما الحرقة فليست بشرط فتصح يمين المملوك الا انه لا يجب عليه للمال الكفارة بما للمال لانه لا ملك له وانما يجب عليه التكفير بالصوم والمولى ان يمنعه من الصوم وكذا كل صوم وجب لمباشرة سبب الوجوب من العبد كالصوم المنذور به ولو اعتق قبل ان يصوم يجب عليه التكفير بما للمال وكذا الطواغيت ليست بشرط عندنا فتصح من المكره وكذا الجحد والعمد فتصح من المخاطي والهازل عندنا * وأما الذي يرجع الى المحلوف عليه فهو ان يكون متصور الوجود حقيقة عند السلف وهو شرط انعقاد اليمين فلا تنعقد على ما هو مستحيل الوجود حقيقة ولا تبقى اذا صار بحال يستحيل وجوده وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما ما كونه متصور الوجود عادة بعد ان كان لا يستحيل وجوده حقيقة قال اصحابنا الثلاثة ليس بشرط حتى تنعقد على ما يستحيل وجوده عادة بعد ان كان لا يستحيل وجوده حقيقة واماني نفس الركن فعله من الاستثناء نحو ان يقول ان شاء الله او الا ان يشاء الله او ما شاء الله او الا ان يدولي غير هذا او الا ان ارى او الا ان احب غير هذا او قال ان امانني الله او يصر الله او قال بمعونة الله او تمجيره ونحو ذلك فان قال شيئا من ذلك موصولا لم تنعقد اليمين وان كان مفصلا انعقدت وأما في اليمين بغير الله ففي الحالف كل ما هو شرط جواز الطلاق والعناق فهو شرط انعقاد اليمين بهما وما لا فلا وفي المحلوف عليه ان يكون امرا في المستقبل فلا يكون التعليق بامر كائن يمينابل تنجيها حتى لو قال لامرأته انت طالق ان كان السماء فوقنا يقع الطلاق في الحال وفي المحلوف

وفي المحلوف بطلاقة وحقه قيام الملك او الاضافة الى الملك او سبب الملك وفي نفس الركن ما ذكر في اليمين بالله تعالى ولو قال ان اماننى الله او بمعونة الله واراد به الاستثناء يكون مستثنيا فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء * ومنها ان لا يدخل بين الشرط والجزاء حائل فاذا دخل لم يكن يمينا وتعليقاً بل تنجيزاً هكذا في البدائع * اليمين بالله ثلثة انواع شمس وهو المحلوف على اثبات شيء او نفي شيء الماضي والحال يتعمد الكذب فيه فهذه اليمين بانتم فيها صاحبها وعليه فيها الاستغفار والتوبة دون الكفارة ولو هو ان يحلف على امر في الماضي او في الحال وهو يظن انه كما قال والامر بحالنه بان يقول والله قد فعلت كذا وهو ما فعل وهو يظن انه فعل او ما فعلت كذا وقد فعل وهو يظن انه ما فعل او رأى شخصاً من بعيد فقال والله انه لزيد فظنه زيد او هو عمر او طائراً فقال والله انه لغراب فظنه غراباً وهو حذافه هذه اليمين نرجوان لا يؤخذ بها صاحبها واليمين في الماضي اذا كان لا من قصد لاحكام له في الدنيا والآخرة مندنا ومنعقدة وهو ان يحلف على امر في المستقبل ان يفعل او لا يفعله وحكمها لزوم الكفارة عند الحنث كذا في الكافي * والمنعقدة في وجوب الحفظ اربعة انواع نوع منها يجب اتمام البر فيها وهو ان يعقد على فعل طاعة امر به او امتناع من معصية وذلك فرض عليه قبل اليمين وباليمين يزداد وكادة ونوع لا يجوز حفظها وهو ان يحلف على ترك طاعة او فعل معصية ونوع يتغير فيه بين البر والحنث والبر والحنث خير من البر فينتدب فيه الى الحنث ونوع يستوى فيه البر والحنث في الاباحة فينتخير بينهما وحفظ اليمين الاولى كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي * واما المحلوف بالطلاق والعتاق وما اشبه ذلك فما يكون على امر في المستقبل فهو كاليمين المعقودة وما يكون على امر في الماضي فلا يتحقق الغرور والغش ولكن اذا كان يعلم خلاف ذلك او لا يعلم فالطلاق واقع وكذلك المحلوف بنذر لان هذا التحقيق وتنجيز كذا في الايضاح * لو قال ان لم يكن هذا فلا نافع لي حجة ولم يكن وكان لا يشك انه نذر لان لزمه ذلك كذا في الخلاصة * ومن فعل المحلوف عليه عامداً او باسباباً او مكرها فهو سواء وكذا من فعله وهو مغمى عليه او مجنون كذا في السراج الوهاج * ولا يصح يمين النائم كذا في الاختيار شرح المختار * اليمين بالله تعالى لا تكرر ولكن تقيله الاولى من تكميله واليمين بفعل الله مكروهة عند البعض ومندامة العلماء لا تكرر لانه لا يحصل بها الوثيقة في العهد خصوصاً في زماننا كذا في الكافي * الباب الثاني فيما يكون يمينا وما لا يكون يمينا

اليمين بالله تعالى او باسم آخر من اسماء الله كالرحمن والرحيم وجميع اسماء الله تعالى في ذلك سواء تعارف الناس الحلف به اولم يتعارفوا هو الظاهر من مذهب اصحابنا وهو الصحيح او بصفة من صفاته التي يحلف بها عرفا كعزة الله وجلاله وكبريائه وهو اختيار مشايخ ما وراء النهر كذا في الكافي * والاصح ان المعتبر في ذكر الصفات هو العرف كذا في شرح النقاية للبرجندى * لَوْ قَالَ ورهبى او ورب العرش او ورب العالمين كان حالفا كذا في البدائع * لَا خَلْفَ انه لَوْ قَالَ والعق لا افعل كذا انه يمين كذا في المبسوط * لَوْ قَالَ بالحق لا افعل كذا يكون يمينا ولَوْ قَالَ حقا لا افعل كذا فالصحيح انه ان اراد به اسم الله تعالى يكون يمينا ولَوْ قَالَ بحق الله لا افعل كذا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيهان * لَوْ قَالَ وحق الله لا يكون يمينا عندناى حنيفة ومحمد رح وهو احدى الروايتين عن ابي يوسف رح وهو الصحيح وحرمة الله قال شمس الاثمة الصلواتى هذا بمنزلة قوله وحق الله كذا في الخلاصة * لَوْ قَالَ ومظنة الله او قال وملكوته وقدرته ونوى اليمين اولم ينو يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيهان * لَوْ قَالَ وجبروت الله فهو يمين كذا في السراج الوهاج * لَوْ قَالَ وقوة الله وارادته ومشيتته ومحبته وكلامه يكون حالفا كذا في البدائع * لَوْ قَالَ وامانة الله يكون يمينا وذكر الطحاوي انه لا يكون يمينا وهو رواية عن ابي يوسف رح ولَوْ قَالَ وعهد الله او قال وذمة الله يكون يمينا ولَوْ قَالَ اشهد ان لا افعل كذا او اشهد بالله او قال احلف او احلف بالله او قسم او اقسم بالله او اعزم او اعزم بالله او قال عليه عهدا وعليه عهد الله ان لا افعل كذا او قال عليه ذمة الله ان لا افعل كذا يكون يمينا وكذا لَوْ قَالَ عليه يمين او يمين الله او قال لعمر الله او قال عليه نذرا او قال عليه نذر الله ان لا افعل كذا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيهان * بِسْمِ اللَّهِ لا افعل كذا في المختار انه لا يكون يمينا الا اذا نوى كذا في الفتاوى الغانية * لَوْ قَالَ وبسم الله يكون يمينا كذا في الخلاصة * لَوْ قَالَ وايم الله لا افعل كذا يكون يمينا وكذا ايم الله وايم الله بكسر الهمزة ومن الله ومن الله ومن الله وبميم واحدة في الاصريات الثلث كذا في الظهيرية * لَوْ قَالَ وميثاقه يكون يمينا كذا في الكافي * وكذلك اذا قال على يمين الله وكذلك اذا قال على ميثاقه كذا في الايضاح * لَوْ قَالَ الطالب والمالب لا افعل كذا فهو يمين وهو متعارف اهل بغداد كذا في المحيط * لَوْ قَالَ بالله لا افعل كذا او مكن الهاء او نصبها او رفعها يكون يمينا ولَوْ قَالَ الله لا افعلن كذا ومكن الهاء او نصبها لا يكون يمينا لانعدام حروف القسم الا

ان يعرفها بالكفر فيكون يمينان الكسر يقتضي سبق حرف الحافض وهو حرف القسم ولو قال
 بله لا افعل كذا قالوا لا يكون يمينان لانه لم يذكر اسم الله الا اذا امر بها بالكفر وقصد اليمين
 كذا في فتاوى قاضيخان * وقوله الله الله يمين كذا في العتبية * ولو قال لله يكون يميناً *
 في الاجناس اذا قال والله ان دخلت الدار كان يميناً كذا في المحيط * ولو قال انا شر من الجوس
 ان فعلت كذا فهو يمين وكذا لو قال انا شريك اليهود او شريك الكفار ان فعلت كذا
 كذا في الخلاصة * روى من مصدر ح انه اذا قال اذا آليت كذا وهزمت لا افعل كذا فهو
 يمين كذا في الالمصاح * في التهر يد قال مصدر ح حلف لا يحلف فقوله ان قمت او قعدت
 فانت طالق يمين كذا في الخلاصة * من حلف بغير الله لم يكن حالفاً لنبى عليه السلام
 والكعبة كذا في الهداية * والبراءة منه يمين كذا في الاختيار شرح المختار * قال مصدر ح
 في الاصل لو قال والقرآن لا يكون يميناً ذكره مطلقاً والمعنى فيه وهو ان الحلف به ليس
 بمتعارف فصا ركتوله وعلم الله وتدقيل هذا في زمانهم ما في زماننا يكون يميناً به تأخذ
 ونأمر ونعتقد ونعتمد وقال محمد بن المغاتل الرازي لو حلف بالقرآن يكون يميناً به تأخذ جمهور
 مشايخنا ر ح كذا في المضمرات * ولو قال انا بريء من النبي والقرآن فانه يكون يميناً كذا
 في الكافي * سئل عبد الكريم بن محمد من قال انا بريء من الشفاعة ان فعلت كذا قال يكون
 يميناً وقال غيره لا يكون يميناً وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولو قال ان فعلت كذا فانا بريء
 من القرآن او القبلة او الصلوة او الصوم رمضان فالحل يمين هو المختار * وكذا البراءة من الكذب
 الاربعة وكذا كل ما يكون البراءة منه كفرا كذا في الخلاصة * ولو قال انا بريء من الضحى
 لا يكون يميناً ولو قال انا بريء مما في الصحف يكون يميناً كذا في الكافي * ولو رفع كتاب الفقه
 او دفتر الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وقال انا بريء مما فيه ان فعلت كذا
 ففعل كان عليه الكفارة كما لو قال انا بريء من بسم الله الرحمن الرحيم كذا في فتاوى قاضيخان *
 ولو قال انا بريء من المغلظة ومما في المغلظة ليس بيمين الا اذا عرف ان فيها بسم الله الرحمن الرحيم
 وعنى به البراءة منها كذا في الخلاصة * ولو قال انا بريء من المؤمنين قالوا يكون يميناً كذا
 في فتاوى قاضيخان * ولو قال انا بريء من هذا الثلثين يوماً يعنى شهر رمضان ان فعلت كذا
 ان نوى البراءة من فرضيتها يكون يميناً كما لو قال انا بريء من اليمان ان فعلت كذا وان

نوى البراءة من اجورها لا يكون يمينا لانه غيب وان لم يكن له نية لا يكون يمينا في الحكم
 لكان الشك في الاحتياط يكفر وان قال ان فعلت كذا فانا بريء من حنثي التي حنثت فهذا
 لا يكون يمينا بخلاف ما اذا قال ان فعلت كذا فانا بريء من القرآن الذي تعلمت حيث
 يكون يمينا ولو قال انا بريء من الحجة ومن الصلوة كان يمينا كذا في المصيط * ولو قال انا بريء
 من صومي وصلوتي او مما صليت وصمت لا يكون يمينا كذا في العنابة * ولو قال ان فعل
 كذا فهو يهودي او نصراني او مجوسي او بريء من الاسلام وكافرا ويعبد من دون الله
 او يعبد الصليب ونحو ذلك مما يكون اعتقاده كفرا فهو يمين متحسنا كذا في البدائع *
 حتى لو فعل ذلك الفعل يلزمه الكفارة وهل يصير كافرا اختلف المشائخ فيه قال شمس الائمة
 المرخصي رح والمختار للفتوى انه ان كان عنده انه يكفر متني اتى بهذا الشرط ومع هذا اتى
 بصير كافرا لرساء بالكفر وكفارته ان يقول لا اله الا الله محمد رسول الله وان كان عنده انه
 اذا اتى بهذا الشرط لا يصير كافرا لا يكفر وهذا اذا حلف بهذه الالفاظ على امر في المستقبل اما
 اذا حلف بهذه الالفاظ على امر في الماضي بان قال هو يهودي او نصراني او مجوسي ان كان
 فعل كذا امس وهو يعلم انه قد كان فعل لا شك انها لا يلزمه الكفارة عندنا لانه يمين غموس
 وهل يصير كافرا اختلف المشائخ فيه قال شمس الائمة المرخصي رح والمختار للفتوى انه
 ان كان عنده ان هذا يمين ولا يكفر متني حلف به لا يكفر وان كان عنده انه يكفر متني حلف به يكفر
 لرساء بالكفر واما اذا قال يعلم الله انه قد فعل كذا وهو يعلم انه لم يفعل او قال يعلم الله انه
 لم يفعل كذا وقد علم انه فعل اختلف المشائخ فيه ما منهم على انه يصير كافرا كذا في الذخيرة *
 ولو قال بصفة الله لا فعل كذا لا يكون يمينا ولو قال وعلم الله لا فعل كذا عندنا لا يكون يمينا ولو قال
 ورحمة الله لا فعل كذا لا يكون يمينا في قول ابي حنيفة ومحمد رح * ولو قال وعذاب الله
 او مضطه او غضبه او قال ورساء الله وتوا به او قال وعبادة الله لا يكون يمينا كذا في فتاوى
 قاضيهان * ولو قال شهدا لانه لا اله الا هو الله لا يكون يمينا كذا في الخلاصة * فان قال ووجه الله
 على قول ابي حنيفة ومحمد رح لا يكون يمينا قال ابو شجاع في حكاية من ابي حنيفة رح هو
 من ايمان الغفلة يعنى الجهلة الذين يذكرونه بمعنى الجارح وهو ذليل على انه لم يجعله يمينا
 كذا في المبسوط

كذا في المبسوط * ولو قال عليه لعنة الله ان فعل كذا او قال عليه مذهب الله او قال امانة الله ان فعل كذا لا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيخان * وان قال ان فعلت كذا فعلى غضب الله او سخط الله فليس بحلف كذا في الهداية * واذ قال سلطان الله لا تفعل كذا فالصحيح من الجواب في هذا الفصل انه اذا اراد بالسلطان القدرة فهو يمين كقولهم وقدرة الله كذا في المبسوط * ولو قال ودين الله لا يكون يمينا وكذا اذا قال وطاعته وشريعته وحلف بعرضه وحدوده لم يكن حالفا وكذا اذا قال وبيت الله او بالحجر الاسود او بالمسعى او بالحرم او بالصفاء او بالمروة او بالمنبر او بالقبر او بالروضة او بالصلوة او بالصيام او بالحج لم يكن حالفا في جميع ذلك وكذا اذا قال وحمد الله وعبادة الله فليس بيمين وكذا لو حلف السموات والارض والشمس والقمر والنجوم لم يكن حالفا كذا في السراج الوهاج * ولو قال يعق الرسول او يعق الايمان او يعق القرآن او يعق المساجد او يعق الصوم او يعق الصلوة لا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال يعق محمد عليه السلام لا يكون يمينا لكن حقه عظيم كذا في الخلاصة * ولو قال مذهب الله بالنار او حرم عليه الجنة ان فعل كذا انشئ من هذا الا يكون يمينا كذا في المبسوط * ولو قال لا اله الا الله لا فعل كذا فليس بيمين الا ان ينوي يمينا وكذلك سبعان الله اكبر لا فعل كذا كذا في السراج الوهاج * ولو قال عصيت الله ان فعلت كذا وعصيته في كل ما افترض على فليس بيمين كذا في الايضاح * ولو قال ان فعلت كذا فانا زان او سارق او شارب خمر او اكل ربوا فليس بحالف هكذا في الكافي * من ابن سلام انه قال لو قال ان فعلت كذا فهو يعد الزنا على نفسه كما يعد النصارى ان يكون يمينا كذا في الظهيرية * ولو قال عبده حران حلف بطلاق امرأته ثم قال لامرأته انت طالق ان شئت لم يعنى عبده وليس هذا بيمين وكذلك اذا حلفت حيضة لم يعنى عبده كذا في المبسوط * ولو قال ان فعلت كذا فلا اله في السماء هو يمين ولا يكره كذا في العتابة * ولو قال الله كذب ان فعلت كذا يكون يمينا ولو قال الله تعالى كذب ان فعلت كذا يكون يمينا ولو قال ان فعلت كذا فاشهدوا على بالنصرانية يكون يمينا ولو قال ما فعلت من صوم وصلوة لم يكن حقا ان فعلت كذا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال اللهم انا عبدك اشهدك واشهد ملائكتك ان لا افعل كذا ثم فعل لا كفارة ويستغفر الله كذا في الخلاصة * رجل قال لا خير والله الا حياء الى ضيائك فقال

رجل الحالف ولا تجيء إلى ضيافته أيضا قال نعم يصير الحالف في حق الثاني بقوله نعم حتى لو ذهب إلى ضيافة الأول أو إلى ضيافة الثاني حنت في يمينه كذا في المحيط * تحریم الحلال يمين كذا في الخلاصة * فمن حرم على نفسه شيئا مما يملكه لم يصير محرما الا اذا فعل ما حرم منه قليلا او كثيرا حنت ووجبت الكفارة كذا في الهداية * ان كان في يده دراهم فقال هذه الدراهم حرام على منظر ان اشترى بها شيئا يحنث من يمينه وان وهبها او تصدق بها لا يحنث في يمينه * وفي البقالى لو حرم طعاما او نحوه فهو يمين على ما تناوله المعتاد كذا في المأكل ولبس في اللبس الا ان معنى غيره قال وكذلك سائر التصرفات في الاشياء قال ولا يعتبر استيعاب الطعام بالاكل ولو قال لا يسل لي ان فعل كذا فان نوى تحريره عليه فهو يمين ولو قال هذا الثوب على حرام ان لبسته فلبسته ولم ينزعه حنت في يمينه * امرأة قالت لزوجها انت على حرام او قالت حرمتك على نفسي فهذا يمين حتى لو طأوته في الجماع كان عليها الكفارة وكذلك لو اكرهها على الجماع بلزمها الكفارة وقال هو يأكل الميتة ان فعل كذا الا يكون يمينا وكذلك اذا قال هو يستحل الميتة او يستحل الخمر والعنزير لا يكون يمينا وكان يجب ان يكون يمينا لان استعمال الحرام كفر والحاصل ان كل شيء هو حرام حرمة مؤبدا بحيث لا يسقط حرمة حال من الاحوال كالكفر وشيء ذاك فاستحلاله معلقا بالشرط يكون يمينا وكل شيء هو حرام بحيث يسقط حرمة حال كالميتة والخمر واشياء ذاك فاستحلاله معلقا بالشرط لا يكون يمينا كذا في المحيط * ولو قال كل حل على حرام فهو على الطعام والشراب الا ان ينوى غير ذاك والقياس ان يحنث كما فرغ ولا يتناول المرأة الا بالنية واذا نواها كان ايلاء ولا يخرج من اليمين الطعام والشراب وهذا كله جواب ظاهر الرواية والفتوى على انه ينفع به الطلاق بلانية لغلبة لاستعمال في ارادة الطلاق وكذا في قوله حلال بردي حرام او حلال الله او حلال المسلمين وان قال لم انو الطلاق لم يصدق قضاء وفي قوله هرجه بدست راست كيرم بردي حرام قيل يجعل طلاقا بلانية وهو اختيار معاني سمرقند وقال بعض مشائخنا حرام لم يتضح لي عرف الناس في هذا فالصحيح ان تعيد الجواب وتقول ان نوى الطلاق يكون طلاقا وامام من غير دلالة فلا احتياط ان يتوقف المرأ فيه ولا يخالف المتقدمين ولو قال هرجه بدست چپ كيرم بردي حرام لا يكون طلاقا الا بالنية ولو قال هرجه بدست كيرم قيل لا يكون طلاقا الا بالنية وقيل لا يشترط النية * ولو قال حلال الله على حرام وله امرأتان ينفع الطلاق على واحدة

والله لبيان في الاظهر كذا في الكافي * سئل ابو بكر ممن قال هذه الضمير على حرام ثم شربها قال في هذا خلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى قال احدهما يحسن وقال الآخر لا يحسن والمختار للفتوى انه ان اراد به التحريم يجب الكفارة وان اراد الاخبار ولم يكن له نية لا تجب الكفارة كذا اختاره الصدر الشهيد كذا في الظهيرية * اليمين بالله مما يحتمل التعليق نحو ان يقول اذا جاء غد لوالله لا ادخل هذه الدار ويحتمل التاقية ايضا كاليمين بغير الله نحو ان يقول غدا والله لا ادخل هذه الدار الى سنة ينتهي اليمين بمضي السنة * رجل قال لغيره والله لا اكلك يوما يوما فهو كقوله والله لا اكلك يوما يمين ينتهي اليمين بمضي يومين كذا في فتاوى قاضيهان * ويدخل فيهما الليلة المتخللة كذا في المحيط * ولو قال والله لا اكلك يوما ويومين فهو كقوله لا اكلك ثلثة ايام ولو قال والله لا اكل ما لنا اليوم ولا غدا ولا بعد غد كان له ان يكلمه في الليالي لا نها ايمان ثلث ولو قال والله لا اكل ما لنا اليوم وغدا وبعد غد لا يكلمه في الليالي لا نها يمين واحدة بمنزلة قوله لا اكله ثلثة ايام ويدخل فيها لليالي كذا في البسوط * اذا قال الرجل والله والرحمن لا افعل كان يمينين حتى اذا حنث بان فعل ذلك الفعل كان عليه كفارتان في ظاهر الرواية * والاصل في جنس هذه المسائل ان الحالف بالله اذا ذكر اسمين وبنى عليهما السلف فان كان الاسم الثاني نعتا للاسم الاول ولم يذكر بينهما حرف العطف كان يمينا واحدة باتفاق الروايات كلها كما في قوله والله الرحمن لا افعل كذا وان كان الاسم الثاني يصلح نعتا للاسم الاول وذكر بينهما حرف العطف كانا يمينين في ظاهر الرواية بيانه في قوله والله والرحمن لا افعل كذا كذا في المحيط * واكثر المشائخ على ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيهان * **واذا كان الاسم الثاني لا يصلح نعتا للاول فان ذكر بينهما حرف العطف كما في قوله والله والله لا افعل كذا كانا يمينين في ظاهر الرواية وهو الصحيح وان لم يذكر بينهما حرف العطف كانت يمينا واحدة باتفاق الروايات كذا اذكر شيخ الاسلام كذا في المحيط * وان نوى به يمينين فيكون يمينين ويصير قوله لله ابتداء يمين يحذف حرف القسم وانه قسم صحيح كذا في البدائع * ولو قال والله والرحمن لا افعل كذا ففعل عليه الكفارتان في قولهم كذا في فتاوى قاضيهان * اذا حلف الرجل على امر لا يفعله ابدا ثم حلف في ذلك المجلس او مجلس آخر لا يفعله ابدا ثم فعله كانت عليه كفارة يمينين وهذا اذا نوى يمينا اخرى او نوى التغليب او لم يكن له نية واذا نوى بالكلام الثاني**

اليمين الاولى عليه كفارة واحدة * وروى من ابي يوسف رح من ابي حنيفة رح قال هذا اذا كان
 يمينه بحجة او حرة او صوم او صدقة فاما اذا كانت يمينه بالله فلا يصح يمينه عليه كفارتان قال
 ابو يوسف رح هذا احسن ما سمعناه منه واذا كان احدى اليمينين بحجة والاخرى بالله فعليه
 كفارة واحدة كذا في المبسوط * في التوازل رجل قال لا خروا لله الا كلمة يوم ما والله لا كلمة شهرا
 والله لا كلمة سنة ان كلمة بعد مائة فعليه ثلثة ايمان وان كلمة بعد الف فعليه يمينان وان كلمة
 بعد الف شهر فعليه يمين واحدة وان كلمة بعد سنة فلا شيء عليه كذا في الخلاصة * ولو قال انا بريء
 من الله تعالى ان كنت فعلت امس وقد كلن فعل وهو يعلم به اختلف المشايخ فيه المختار للفتوى
 انه ان كان في زعمه انه كفر يكفر ولو قال ان كنت فعلت امس فانه بريء من القرآن وقد كلن فعل
 وعلم به فالجواب المختار فيه كالجواب فيما ان قال فهو بريء من الله هكذا في المبسوط * ولو قال ان
 فعلت كذا فهو بريء من الله ورسوله وحنت فهو يمين واحدة يلزمه كفارة واحدة ولو قال
 ان فعلت كذا فهو بريء من الله تعالى وبري من رسوله فهما يمينان ان حنت يلزمه كفارتان
 ولو قال ان فعلت كذا فهو بريء من الله تعالى وبري من رسوله والله ورسوله بريان منه ففعل
 يلزمه اربع كفارات ومن محمد رح لو قال هو يهودي ان فعل كذا او هو نصراني ان فعل كذا
 فهما يمينان ولو قال هو يهودي هو نصراني ان فعل كذا فهو يمين واحدة كذا في فتاوى قاضيخان *
 ولو قال ان فعلت كذا فانا بريء من الكتب الاربعة فهو يمين واحدة وكذلك اذا قال ان فعلت
 كذا فانا بريء من القرآن والزبور والتوراة والانجيل فحنت يلزمه كفارة واحدة لانها يمين واحدة
 ولو قال انا بريء من القرآن وبري من الزبور وبري من التوراة وبري من الانجيل فهو اربعة ايمان
 اذا حنت يلزمه اربع كفارات كذا في المبسوط * ولو قال انا بريء مما في المصحف فهو يمين واحدة وكذا
 لو قال هو بريء من كل آية في المصحف فهو يمين واحدة كذا في فتاوى قاضيخان *
 مثل شمس الاسلام ممن قال والله اكره ان يكره قال اختار استاذي انه لا يكون يميناً
 ثم رجع وقال يكون يميناً كذا في الخلاصة * رجل قال سوگند خورم که این کار کنم قال بعضهم
 لا يكون يميناً وقال بعضهم يكون يميناً ولو قال سوگند می خورم که این کار کنم يكون يميناً
 لان هذا الكلام بذكر للتصديق دون الوجد كقول الرجل گواهی میدهم ولو قال سوگند خورم
 بطلاق

بطلاق که این کار کنیم یا بکون یمینا لانه وعد و تخويف و لو قال سوگند خور می بکون یمینا بمنزلة قوله سوگند می خورم کذا فی فتاوی قاضیهان * و لو قال مرا سوگند بطلاق است که شراب نخورم نفوب طلفت امرأته و اذا لم یکن حلف ولكن قال قلت ذلک لدفع تعرضهم لایصدق قضاء کذا فی الکافی * و ان قال سوگند خورده ام ان کن صادقان یمینا و ان کن کاذبا فلاشی عملیه کذا فی المحیط * و لو قال بر من سوگند است که این کار نکنم فهو اخبار ان اقتصر علی هذا فهو اقرار بالیمین و ان زاد علی هذا فقال بر من سوگند است بطلاق یلزمه ذلک فان قال قلت ذلک کذا بعدا لتعرض الجلاء و غیر ذلک لا یصدق قضاء و لو قال بالله العظیم که بزرگتر از بالله العظیم نیست که این کار نکنم بکون یمینا كما قال بالله العظیم الا عظم وهذه الزیادات تكون للتأكيد فلا یصیر فاصلا کذا فی فتاوی قاضیهان * فی الفتاوی لو قال سوگند می خورم بطلاق لم یستطیع ان النیس لم یعارفوه یمینا بالطلاق * و فی التجرید و لو قال مرا سوگند خانه است تطلق امرأته و لم یشرط فیہ نية المرأة و هو الاصح * فی الفتاوی و لو قال بالله که بزرگتر از من نمی نیست او بزرگتر از من سوگند نیست او بزرگترین نمی است که افعلا و لا افعلا یمین و قوله از من بزرگتر لایجعل فاصلا * و فی مجموع النوازل مثل شیخ الاسلام ممن يقول ما حلفت ان لا افعلا بل حلفت ان هذا اعظم الایمان و انه لا اعظم من هذه الیمین علی قال لا یصدق لانه وصل به نفی الفعل و ما ذکر من الاقتصار علی الکلام الاول خلاف الظاهر کذا فی الخلاصة * و لو قال مصحفی خدا هست و می سوخته اگر این کار کند یا بکون یمینا و لو قال براسید می بخدا دارم یا سیدم اگر این کار کنم بکون یمینا و لو قال مسلمانی نکرده ام خدای را اگر این کار کنم ففعل قال الفقیه ابواللیث ان اراد بذلك ان الذی فعل من العبادات لم یکن حقا بکون یمینا و الا فلا و لو قال بر مرد مسلمانی کرده ام بکاران دادم اگر این کار کنیم ففعل لا یصیر کافرا و لا یلزمه الکفارة * و لو قال واسه که هان سخن بگویم نه بکردار و نه در روز قیومین واحدة تنتهی بمعنی الیومین کذا فی فتاوی قاضیهان * و لو قال حرام است یا تو سخن گفتن بکون یمینا کذا فی الظهیریة * مثل الشیخ العاضی الامام علی بن حسین الصفدی ممن قال مد ر قسم که چنین نکنم و لم یثبث ان یكون یمینا کذا فی الخلاصة * رجل قال بد ر قسم خدای را که هان کار نکنم بکون یمینا كما لو قال نذرت ان لا افعلا کذا و لو قال خدای را دینم ببرد ر قسم که هان کار نکنم

لا يكون يمينا لان قوله يمينه راجع الى قسم لا يكون يمينا فاذا تعطل بين ذكر الله تعالى وبهى الشيط
 ما لا يكون يمينا يصير فاصلا فلا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيهان * مثل نجم الدين ممن قال
 اگر طاق کار کند از مغ به تراست فقال هو يمين موجبة للكفارة اذا حنث فيها ولو قال از سي مه
 و شعت آيه قرآن برادر است اگر اين کار نهند فهو يميني واحدة ولو قال اگر دى اين کار کند
 و براغ خوانيت و جهود خوانيت و سنگ سار گنيت ثم فعل لا يلزمه شىء ولو قال هر چه رفغان مفي کرده اند
 و جهودان جهودى کرده اند در کردن دى که اين کار نکرده است و قد فعل ذلك لا يلزمه شىء ولو قال
 اگر دى اين کار کند کا فر بروى شرف دارد لا يكون يمينا كذا فى الظهيرية * ولو قال از هزار مغ
 و تر ساجد ترم ان فعلت كذا فهو يمين كذا فى المحيط * امرأة قالت لزوجها اترك اللعب بالشطرنج
 فقال نعم فقالت انما كنت طالق ان كنت تلعب بالشطرنج فقال الزوج ان كنت اللعب بالشطرنج
 فقالت ايش هذا انفال الزوج بهان که تو ميگوئى ثم لعب بعد ذلك لا يقع الطلاق كذا فى الخلاصة *
 مثل نجم الدين عمر النعمنى ممن قال هر چه دست راست گرفت بروى فراخ که طاق کار کند
 و کرد لا يحنث لان العرف فى قوله هر چه دست راست گيرد ولا عرف فى قوله هر چه دست راست
 گرفت كذا فى الظهيرية * واذا قال به قسم يانه که از خريد تو که يارى تو درم فقد قيل انه يكون
 يمينا اذا نوى اليمين والاصح انه يمين بدون النية كذا فى الذخيرة * فصل
 فى تحليف الظلمة و فيما ينوى الحالف غير ما ينوى المستحلف * ذكر فى فتاوى اهل سمرقند
 سلطان اخذ رجلا فعلفه بايزد فقال الرجل مثل ذلك ثم قال که روز آيد ياعنى فقال الرجل
 مثل ذلك فلم يأت هذا الرجل يوم الجمعة لا يلزمه شىء لانه لما قال بايزد وسكت ولم يقل قل
 بايزد ان لم افعل كذا لم ينقض اليمين ذكر من ابراهيم التضمي انه قال اليمين على نية الحالف
 اذا كان مطلوما وان كان طالما فعلى نية المستحلف و به اخذ اصحابنا مثال الاول اذا اكره الرجل
 على بيع عين فى يده فحلف المكره بالله انه دفع هذا الشىء الى فلان معنى به بائعه حتى يقع
 هند المكره ان ما فى يده ملك غيره فلا يكرهه على بيعه يكون كما نوى ولا يكون ما حلف
 يمين فموس للاحقيقة ولا معنى ومثال الثانى اذا ادعى مينا فى يدى رجل انى اشتريت
 منك هذا العين بكذا وانكر الذئى فى يده الشراء وازاد المدعى ان يحلف المدعى عليه بالله
 ماوجب عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى فحلف المدعى عليه على هذا الوجه ويعنى

التسليم في هذا المدعى بالهبة والصدقة لا بالبيع نهذا وإن كان صادقا فيما حلف ولم يكن ما حلف يمين فموس حقيقة لأنه نوى ما يحتمله لفظ فهو يمين فموس معنى لأنه قطع بهذه اليمين حق امرء مسلم فلا يعتبر نيته * قال الشيخ الإمام الزاهد شيخ الإسلام المعروف بمجاهد زاده وهذا الذي ذكرنا في اليمين بالله فاما اذا استحلف بالطلاق أو العتاق وهو طالم أو مظلوم فنوى خلاف الظاهر بان نوى الطلاق من الوثاق أو نوى العتاق من ممل كذا أو نوى الاخبار فيه كاذبا فإنه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى حتى لا يقع الطلاق ولا العتاق فيما بينه وبين الله تعالى الا انه ان كان مظلوما لا يأثم اثم الفموس واذ كان ظالما يأثم اثم الفموس وإن كان ما نوى صادقا حقيقة قال القدوري في كتابه ما نقل عن ابراهيم ان اليمين على نية المستحلف ان كان الحالف ظالما فهو صحيح في الاستحلف على الماضي لان الواجب باليمين كافر بالاثم ومنى كان ظالما فهو آثم في يمينه وإن نوى ما يحتمله لفظ لأنه يوصل بهذه اليمين إلى ظلم غيره وهذا المعنى لا يتأتى في اليمين على امر في المستقبل فيعتبر غيبة الحالف على كل حال كذا في المحيط في العتاق ورجل مر على رجل فاراد الرجل ان يقوم فقال المارة اسمك خميرى فقام لا يلزم المارشى * في نوادر ابن سامة عن ابي يوسف رح قال لغيره دخلت دار فلان اسم فقال نعم فقال له السائل والله لقد دخلتها فقال نعم فهذا الحالف وكذا لو قال والله ما دخلت فقال نعم * روى بشر عن ابي يوسف رح قال الآخر ان كلمت فلانا فعبدك حر فقال الآخر لا باذنك فهو مجيب ان كلم بغيره انه يثبت كذا في الخلاصة * رجل قال لا خروا لله لتفعلن كذا وكذا ولم ينو استحلاف المحاطب ولا مباحرة اليمين على نفسه فلا شيء على واحد منهما اذا لم يفعل المحاطب ذلك وإن نوى القائل الحلف بذلك يكون حالفا وكذا لو قال بالله لتفعلن كذا وكذا ولو قال والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينو شيئا فهو الحالف وإن اراد الاستحلاف فهو استحلاف ولا شيء على واحد منهما كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال لا خروا لله لتفعلن كذا والله لتفعلن كذا فقال الآخر نعم ان اراد المبتدئ الحلف و اراد المجيب الحلف فيكون كل واحد منهما حالفا وإن نوى المبتدئ الاستحلاف ونوى المجيب الحلف فالمجيب حالف وإن لم ينو كل واحد شيئا ففي قوله الله الحالف هو المجيب وفي قوله والله مع الواو الحالف هو المبتدئ وإن اراد المبتدئ ان يكون مستحلفا

واراد المجيب ان لا يكون عليه يمين ويكون قوله نعم على ميعا د من غير يمين فهو كما نوعي ولا يمين على واحد منهما كذا في الخلاصة * وهكذا في الوجيز ومصحط المرحومي * وتوكل الرجل لغيره فسمعت لتفعلن كذا او قال اقصمت بالله او قال اشهد بالله او قال احلف بالله لتفعلن كذا وقال في جميع ذلك اقصمت عليك او اشهد عليك اولم يقل عليك فالحالف في هذه الفصول الثلاثة هو المبتدئ ولا يمين على المجيب وان نوبا جميعا ان يكون المجيب هو الحالف الا ان يكون المبتدئ اراد الاستفهام بقوله احلف ونحو ذلك فان اراد ذلك فلا يكون يمينا على المبتدئ * رجل قال لآخر عليك عهد الله ان فعلت كذا فقال لآخر نعم فلا شيء على القائل وان نوعي به اليمين ويكون هذا على اختلاف المجيب * رجل قال لامرأته انك فعلت كذا وكذا فقلت لم افعل فقال ان كنت فعلت فانت طالق فقالت المرأة ان كنت فعلت فانا طالق قالوا ان اراد به يمين المرأة لا تطلق المرأة * جماعة من الفساق اجتمعوا وكان يصنع بعضهم بعضا فقال واحد منهم من صنع بعد هذا صاحبه فامرأته طالق فلنا فقال واحد منهم بالفارسية بعد ذلك هل انصفه رجل بعد قوله هلا ثم صنع هو صاحبه قالوا لا تطلق امرأة الغافل هلا لان هذا كلام فاسد ليس بيمين * رجل قال على المشي الى بيت الله تعالى وكل مملوك لي حروكل امرأة لي طالق ان دخلت هذه الدار فقال رجل آخر وهي مثل ما جعلت على نفسك ان دخلت هذه الدار فدخل الثاني الدار يلزمه المشي الى بيت الله ولا يقع الطلاق والعناق كذا في فتاوى قاضيهان * رجل حلفه اموان السلطان ان لا يعمل فدا عملا ما لم يأت فلان فاصبح الحالف ولبس خفيه فدخل على ميت وحول رأسه من مكانه قبل ان يأتى فلان قال محمد بن مسلمة ارجو ان لا يحسن فيمينه تكون على غير هذا العمل * رجل خرج مع الامير في السفر فعلفه الاميران لا يرجع الا باذنه فسقط ثوبه او كسبه فرجع لذلك لا يحسن لان يمينه لم تقع على هذا الرجوع * رجل سمع يصيح للناس بالسعيايات والحبائيات فحلف وقال ان سمعت احدا في الزيادة على عشرة دراهم فامرأته طالق فسمي امرأته في الزيادة على عشرة ذكرا الشيخ الامام نجم الدين النعماني رحمه الله لا تطلق امرأته كذا في الظهيرية * السلطان اذا قال لرجل قال فان اميره تزويك تست فانكر محلفه بالطلاق ليس عندك مال فلان فحلف وكان عند الحالف اموال بعثتها

بعثتها امرأة فلان الامير اليه والذى جاء بالمال زعم ان المال مال امرأة فلان ويجوز ان يكون مثل تلك الاموال لتلك المرأة ثم زعمت امرأة الامير ان المال كان مال زوجها لا تطلق امرأة الحالف بذلك حتى يقر الحالف بذلك ويقضى القاضي باليمين بعد دعوى صحيحة يصير الحالف ها هنا * رجل جلب عشرين شاة من بلد الى بلد وادخل جملة الغنم في بلده غير انه اظهر عشرة في حانوته فحلفه امير العظيمة انه ما جاء الا بعشرة وما ترك خارج البلد شيئاً فحلف ونوى ما جاء الا بعشرة اى في السوق وماترك شيئاً في الخارج اى خارج السوق قالوا لا يحسنث في يمينه لانه نوى ما يحتمل لنظه لكن لا يصدق قضاء * رجل مات وظف وارثا ودينها على رجل فخاصم الوارث الغريم في الدين فحلف الغريم انه ليس للمدعى عليه شيء قالوا ان كان لا يعلم الغريم بموت المورث نرجوان لا يكون ها هنا وان علم بموت المورث فالحصم انه يحسنث في يمينه * رجل قال لغيره كم اكلت من تمرى فقال اكلت خمسة وحلف وقد كان اكل من تمره عشرة لا يكون ها هنا وكان ذا ولو كانت يمينه بطلاق او عتاق لا يقع شيء وكذا لو قيل لرجل بمكم اشتريت هذا العبد فقال بمائة وقد كان اشتريه بمائتين لا يكون كان ذا ولو حلف على ذلك بطلاق او عتاق لا يلزمه شيء وهو نظير ما قال في الجأ مع اذا حلف ان لا يشتري هذا الثوب بعشرة فاشترى بائتين عشر حنث في يمينه * رجل هرب في دار رجل فحلف صاحب الدار بانه لا يدري اين هو واراد بانه لا يدري في اى مكان هو من داره لا يحسنث في يمينه * السلطان اذا حلف رجلا بانه لا يعلم بامر كذا فحلف ثم عذرا بانه كان علم بذلك الا انه نسى وقت اليمين قالوا نرجوان لا يكون ها هنا لانه ما كان عالما وقت اليمين * رجل حلف بطلاق امرأته انه ليس في منزله الليلة مرفقة وقد كان في منزله مرفقة قالوا ان كانت المرفقة قليلة بحيث لو علم بذلك لا يقول عندنا مرفقة لا يحسنث في يمينه * وان كانت كثيرة الا انها فاسدة بحيث لا يتناولها احد لا يحسنث ايضا في يمينه لانه لا يراد باليمين هذه المرفقة وان كان بحال ياكلها البعض دون البعض حنث في يمينه * رجل زرع ارض امرأته فظن انتم قال حلال بروى حرام اگر از ظا ايرين نازوى در آيد ثم ان امرأته رفعت من ذلك القطن على رأسها لنذهب الى العلاج ودخلت البيت والقطن على رأسها ثم خرجت حنث الحالف كذا في فتاوى فاضلهم * رجل طلبه السلطان لياخذه بنهمة فاخذ رجلا واراد استحلته بانك لا تعلم من غرمانه واقربائه لياخذه

منهم شيئاً بغير حق وفيه ضرر كثير بالمسلمين لا يسهل ان يحلف وهو يعلم ولكن الحيلة ان يذكر اسم الرجل الذي يطلبه السلطان وينوي غيره وهذا صحيح عند الحنفية وان لم يصح في ظاهر الروايات فان كان الحالف مظلوماً يقتل بقول الحنفية * وفي طلاق الفتاوى رجل ادعى على انثى ما لا يحلفه القاضي ما له عليك كذا بعد ما انكر يحلف واشار بامبعه في كفه الى رجل آخر انه ليس له عليه شيء صدق ديانة لا قضاء كذا في الخلاصة في الفصل الخامس والعشرين من كتاب الايمان * فصل في الكفارة * وهي احد ثلثة اشياء ان قدر متق رقية يجزي فيها ما يجزي في الظهار او كسوة مشرة مساكين لكل واحد ثوب فما زاد وادناه ما يجوز فيه الصلوة او اطعامهم والاطعام فيها كالاطعام في كفارة الظهار هكذا في الحواشي للقدس * ومن ابنى حنيفة وابى يوسف رح ان ادنى الكسوة ما يستمرامة بدنه حتى لا يجوز السراويل وهو الصحيح كذا في الهداية * فان لم يقدر على احد هذه الاشياء الثلثة صام ثلثة ايام متتابعات وهذه كفارة المعسر والاولى كفارة الموسر وحدا ليسا في كفارة اليمين ان يكون له فضل على كفائه مقدار ما يكفر من يمينه وهذا اذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه اما اذا كان في ملكه عين المنصوص عليه وهو ان يكون في ملكه عبد او كسوة او طعام مشرة لا يجوز ان يصوم سواء كان عليه دين او لم يكن وما اذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه فحينئذ يعتبر العسار واليسار كذا في السراج الوهاج * ثم اعتبار الفقر والغنى عند ارادة التكفير ولو كان موسراً عند الحنث ثم عسراً عند التكفير اجزاء الصوم عندنا وبكمه لا يجزيه كذا في فتح القدير * والكفائف منزل يسكنه وثياب يلبسه ويستر عورته وقوت يومه كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان له مال غائب او له دين على الناس ولا يجد ما يعتق ولا ما يكوم ولا ما يطعم اجزاء الصوم هكذا ذكر محمد رح * قالوا تاويله في مسئلة الدين اذا كان الدين على معسر لا يقدر على الاداء ما اذا كان على ملي يقدر على الاداء وان تقاضاه قدر عليه لم يجزه الصوم كذا روى ابن صامة عن محمد رح وكذا قالوا في المرأة اذا لزمها الكفارة ولا مال لها ولها على الزوج المهر وزوجها قادر على الاداء اذا اخذته بذلك لم يجزها الصوم ولو كان له مال وعليه ديون كثيرة مثل ماله او اكثر جاز الصوم بعد ما يقضى دينه من ذلك المال هكذا ذكر محمد رح في الاصل وهو ظاهر فاما قبل قضاء الدين

هل يجزيه الصوم مختلف المشايخ كذا في المحيط * والاصح انه يجزيه التكفير بالصوم كذا في المبسوط * اذا اعطى كل مسكين نصف ثوب او اعطى ثوباً مشرة مساكين من كفارة يمينته لم يجزه من الكسوة فاذا لم يجزه من الكسوة هل يجزيه من الطعام اذا كان يبلغ قيمته قيمة طعام مشرة مساكين ذكر شيخ الاسلام المعروف بجواهر رآه ان في ظاهر رواية اصحابنا يجزيه نوى ان يكون بدلا من الطعام اوله ينوكذا في الظهيرية * القلنموة والخف من الكسوة لا يجوز ويجوز من الطعام وفي الثوب يعتبر حال القابض ان كان يصلح للقابض يجوز والا فلا وقال بعض مشايخنا ان كل يصلح لوسط الناس يجوز قال شمس الائمة السرخسي وهذا شبه بالصواب كذا في الخلاصة * ان اعطى كل واحد منهم مائة فاذا كان تبلغ قيمتها اورداء اجزاء والا لم يجزه من الكسوة ولكن يجزيه من الطعام اذا كانت قيمته تساوي قيمة الطعام كذا في المبسوط * ولو اعطى مشرة مساكين ثوباً واحداً بينهم كثير القيمة يصيب كل مسكين منهم اكثر من قيمة ثوب لم يجزه ثوبه من الكسوة واجزاء في الطعام اذا الكسوة منصوص عليها فلا يكون بدلا من نفسها ويصلح بدلا من غيرها كما لو اعطى كل مسكين ربع صاع من حنطة وذلك كما ويصاها من تمر لا يجوز من الطعام وان كان من حنطة تساوي ثوباً يجزي من الكسوة كذا في البدائع * من عليه كفارة اليمين اذا اعطى ثوباً خلفاً من كفارة اليمين قالوا لا يجزيه من القيمة لكن ينظر ان كان بحال يمكن الانتفاع به في نصف مدة الجهد بدلا يجوز ان علم انه ينتفع بالجهد ستة اشهر وبهذا الثوب اربعة اشهر اكثر مدة الجهد بدلا يجوز كذا في فتاوي قاضيهان * ولو اعطى مسكيناً واحداً عشرة اثواب في مرة واحدة لم يجز كما في الطعام وان اعطاه في كل يوم ثوباً حتى استكمل عشرة اثواب في عشرة ايام اجزاء كما في الطعام وان اعطى مساكين مائة اوداة قيمة تبلغ عشرة اثواب اجزاء من الكسوة باعتبار القيمة كما لو ادى الدراهم وان لم تبلغ قيمته عشرة اثواب وبلغت قيمة الطعام اجزاء من الطعام ولو اقام رجل البيعة عليه انه ملكه واخذ عليه استقبال التكفير ولو كما من رجل بامرء مشرة مساكين اجزئ عنه وان لم يعط عنه ثمناً ولو كما هم بغير امرء ورضى به لم يجز عنه ولو اعطى من كفارة ايمانه في اكلان الموتى او في بناء مسجد او في قضاء دين ميت او في حق رقبة لم يجز عنه وان اعطى منها ابن العليل منقطعاً به اجزاء * ولو كانت عليه يمينان فكما مشرة مساكين ثوبين منهما اجزاء من يمين واحدة في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح واذا كما مسكيناً

من كفارة يمينة ثم مات المسكين فورثه هذا منه واشترته في حيوته او وهبه له لم يفسد ذلك عليه
 كذا في المبسوط * وان اختار الطعام فهو على نوعين طعام تملك وطعام اباحة طعام التملك
 ان يعطى مشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من حنطة او دقيق او صويق او صاعا من شعير
 كما في صدقة الفطر فان اعطى مشرة مساكين كل مسكين مائة امانا ما د عليهم مدا مجاز
 وان لم يعدا متقبل الطعام وكذا الرجل اذا وصى ان يطعم منه مشرة مساكين كفارة
 ليمينه ففدى الوصى مشرة مساكين فمات المسكين قبل ان يعطيهم يلزمه الاستقبال ولا يضمن
 الوصى * رجل اعطى كفارة يمينة مسكينا او احدا خمسة اصوع لم يجز الا اذا اعطى مسكينا واحدا
 في مشرة ايام فيقوم عدد الايام مقام عدد المساكين وان اعطى مسكينا حنطة ومسكينا شعير اجاز
 في ظاهر الرواية * ولو اطعم خمسة مساكين وكسا خمسة مساكين فان كان الطعام طعام تملك
 جاز ويكون الاغلى منهما بدلا من الارخص ايهما كان اغلى وان كان الطعام طعام الاباحة
 ان كان الطعام ارخص جاز وان كان اغلى لا يجوز لان في الكسوة تملك ولو ليس في الاباحة تملك
 فاذا كان الطعام ارخص جاز ان يجعل الكسوة بدلا من الطعام بخلاف ما اذا كان على العكس
 وان اختار التكفير بطعام الاباحة يجوز مندناو طعام الاباحة اكلتان مشبعتان غداء وعشاء
 او فداء ان او عشاء ان او عشاء وسحور والمعتصب ان يكون غداء وعشاء بخبز وادام
 ويعتبر الاشباع دون مقدار الطعام ولو قدم ثلثة ارغفة بين يدي مشرة مساكين فاكلوا وشبعوا جاز
 يروى ذلك من ابي حنيفة رح فان كان واحدا من العشرة شبعنا اختلفوا فيه قال بعضهم ان اكل
 من ذلك مقدار ما اكل غيره جاز وقال بعضهم لا يجوز لان الواجب اشباع العشرة وان فداهم
 وعشاءهم وفيهم مني فطيم لم يجز وعليه ان يطعم مسكينا آخر مكانه كذا في فتاوى قاضيخان *
 فان اطعمهم بغير ادام ان كان من خبز الحنطة اجزاء وان كان من غيره فلا بد من الادام
 فان اطعمهم خبزا وتمرا او صويقا وتمرا او صويقا لا غير اجزاء اذا كان ذلك من طعام
 اهلكه وان اطعم مسكينا واحدا عشرة ايام فداء وعشاء اجزاء وان لم يأكل الا رقيقا واحدا
 في كل يوم اكلة ولو فدى مشرة وعشى مشرة فغيرهم لم يجز وكذا اذا فدى مسكينا وعشى
 آخر مشرة ايام لم يجز ولو فرق حصص المسكين على مسكينين لا يجوز ولو فدى مسكينا واعطاه

قيمة العشاء فلو ما اودراهم اجزاء وكذا اذا فعل ذلك في عشرة مساكين ففداهم واعطاهم
عشاء هم فلو ما اودراهم فانه يجوز ولو فدى عشرة في يوم ثم اعطاهم مدا من حنطة اجزاء
قال هشام بن محمد رح لو فدى مسكينا مشرين بوما وعشاء في رمضان مشرين ليلة اجزاء
ولو صام من كفارة يمينه وفي ملكه طعام او مبدق نسيه ثم تذكر بعد ذلك لم يجزه الصوم بالاجماع
كذا في السراج الوهاج * ولو اطعم خمسة مساكين ثم افتقر كان عليه ان يحتقبل الصيام كذا
في المبسوط * اذا اعطى كفارة اليمين عشرة مساكين كل مسكين مدا ثم استغنىوا ثم افتقروا ثم
اعاد عليهم مدا من ابي يوسف رح لا يجوز ذلك كما لو ادى الى مكاتب مدا ثم رد في
الرق ثم كوتب ثانيا ثم اعطاه مدا لا يجوز ذلك كذا في فتاوى قاضي بجان * ولو اعطى الرجل
عشرة مساكين كل مسكين الف من من الحنطة من كفارة الايمان لا يجوز الا من كفارة واحدة
هنا ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في الخلاصة * من عليه كفارة اليمين اذا وضع خمسة
اصوع من طعام من يدي عشرة مساكين فاستلبوها وانتهبوا اجزاء من مسكين واحد
لا خير كذا في الظهيرية * لا يجوز صرف الكفارة الى من لا يجوز دفع الزكاة اليه كالو الدين
والمولودين وغيرهم الا انه يجوز صرفها الى فقراء اهل الذمة بخلاف الزكاة هذا عند ابي حنيفة
ومحمد رح ولا يجوز صرفها الى فقراء اهل الحرب بالاجماع كذا في السراج الوهاج *
لا يجزى الصوم في هذا في ايام التشريق كذا في المبسوط * الحائض في يمينه اذا كان معصرا فصام
يومين ومريض في اليوم الثالث فافطر لزمه الاستيناف وكذلك المرأة اذا حاضت في الايام الثلاثة
كذا في الظهيرية * ان وجبت عليه كفارات ايمان متفرقة فاعتق رقبا بعد دهن لا ينوي لكل
يمين رقبة بعينها او نوى في كل رقبة منهم اجزاء استعسنا وكذلك لو اعتق من احدهن واطعم من
الاخرى وكما من الثلاثة لان كل نوع من هذه الانواع يتادى به الكفارة مطلقا فيكون
الحكم في كلهما سواء كفارة الملوك بالصوم مالم يعتق ولا يجزى ان يعتق عنه مولا او يطعم او يكسو كذا في
المبسوط * ولو كفر بالمال باذن السيد لم يجز كذا في السراجية * والمكاتب والمدهر وام الولد في هذا بمنزلة
الرقن والمنعمن في قول ابي حنيفة رح كذلك لانه بمنزلة المكاتب * اذا صام المكفر يومين ثم وجد
في اليوم الثالث ما يطعم ويكسو لم يجز الصوم وعليه الكفارة بالاطعام او الكسوة وان صام للمعسر
يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يعتق فعليه التكفير بالمال والاو لى ان ينم صوم يومه وان افطر

فلا قضاء كذا في المبسوط لشمس الائمة المرحضى * المرأة اذا كانت معسرة فلزوجه ما منعها من الصوم كذا في الجوهرية النيرة * وان صام العبد من كفارة يمينته فعتق قبل ان يفرغ منه واصاب ما لا لم يجزه الصوم ولو صام رجل سنة ايام من يمينين اجزاء وان لم ينو ثلثة ايام لكل واحد وان كان عنده طعام احدى الكفارتين فصام لاحدهما ثم اطعم للآخرى لم يجزه الصوم وعليه ان يعيد الصوم بعد التكفير بالطعام * ولا يجوز صوم احد من احدى او ميت في كفارة او غيرها كذا في المبسوط لشمس الائمة المرحضى * ولو ان رجلا وجب عليه كفارة يمين فلم يجد ما يعتق ولا ما يكسو ولا ما يطعم مشرة مساكين وهو شيخ كبير لا يقدر على الصوم ولا مطعم له فيه فاردوا ان يطعموا عنه من صوم كل يوم مسكينا او مات فاورصى ان يقضي ذلك منه لم يجز ان يطعموا عنه ولا يجزيه الا ان يطعم عشرة مساكين وان لم يوص واحبوا ان يكفروا عنه لم يجزهم اقل من اطعام عشرة مساكين او كسوتهم ولا يجوز لهم ان يعتقوا عنه كذا في السراج الوهاج * رجل اعتق رقبة من كفارة يمين ينوى ذلك بقلبه ولم يتكلم بلسانه وتكلم بالعتق اجزاء كذا في المبسوط * رجل حلف ان لا يفعل كذا ففسي انه كيف حلف بالله او بالطلاق او بالصوم قالوا لا شيء عليه الا ان يتذكر كذا في فتاوي قاضيها * مثل محمد بن شعاع من رجل يقول كنت حلفت بالطلاق ولا ادرى اكنيت مدركا حاله اليمين او غير مدرك قال لا حنث عليه ما لم يعلم انه مدرك انذاك رجل قذف امرأة رجل فقال الزوج هي طالق ثلثا لم يتبين زناها اليوم فمضى اليوم ولم يتبين يقع الطلاق والتبين انما يكون باربعة شهود او باقرارها * رجل اخذ ثوب امرأته وذهب به الى الصباغ ليصبغه فقالت امرأته انما ذهبت به لتبغضه فغضب الزوج وقال ان صبغته فانت طالق ثم صبغ الصباغ بعد ذلك لا يحنث كذا في الظهيرية في المقطعات * ومن مات او قتل وعليه كفارة يمين لا تسقط وكفارة الظهار كذلك حكى من الفقيه ابي بكر البلخي رح هكذا قال الفقيه ابو الليث رح كفارة الظهار تسقط بخلاف كفارة اليمين كذا في المحيط * ان قدم الكفارة عن الحنث لم يجزه ثم لا يتردد من المسكين لو قومه صدقة كذا في الهداية * وما يتصل بذلك مماثل النذر * من نذر نذرا مطلقا فعليه الوفاء به كذا في الهداية * ولو جعل عليه حجة او عمرا او صوما او صلوة او صدقة او ما شبه ذلك مما هو طاعة ان فعل كذا ففعل لزمه ذلك الذي جعله على نفسه ولم يجب كفارة اليمين فيه في ظاهر الرواية عنه نا * وقد روي من محمد رح قال ان ملق النذر بشرط لم يذكر نكوله ان شفى الله مريضى

اوردا غائبى لا يخرج منه بالكفارة كذا في المبسوط * ويلزمه من مسمى كذا في فتاوى قاضيهان *
وان اطلق بشرط لا يريد كونه كدخول الدار ونحوه بتغيير بين الكفارة وبين من ما التزمه وروي
ان ابا حنيفة رح رجع الى التحجير ايضا * وبهذا كان يفتى اسمعيل الزاهد قال رضى الله عنه
وهو اختياري ايضا كذا في المبسوط * وهذا التفصيل هو الصحيح كذا في الهداية * واذا قال لله
على ان اصلي لزمته ركعتان وكذا ان قال اصلي صلوة او قال نصف ركعة فان قال ثلث ركعات
لزمته اربع كذا في الحاوى للقدس * نذر صلوة بغير وضوء لا يلزمه شيء ولو نذر ان يصلي بغير قراءة
او مريانا يلزمه الصلوة ولو نذر ان يصلي الظهر ثمان ركعات او قال ان رزقني الله ما تنى درهم
فعلى زكوتها مشرة لم يلزمه الا الظهر والا خمسة دراهم كذا في محيط الرخصي * اختلف اصحابنا رح
فيمن نذر وضوءا او صلوة في موضع بعينه فقال ابا حنيفة ومحمد رح له ان يصوم ويصلي في اى
موضع شاء كذا في السراج الوهاج * ومن اوجب على نفسه صلوة في غد فصلى اليوم اجزاء عند
ابى حنيفة وابى يوسف رح وان اوجب ان يتصدق غذا بدرهم فتصدق بها اليوم اجزاء في
قولهم كذا في الحاوى للقدس * التزم بالنذر باكثر مما يملك ازمه ما يملك في المختار كمن قال
ان فعلت كذا فعليه الف صدقة وليس له الا مائة كذا في الوجيز للكردي * وان كان عنده مروض
او خادم يساوى مائة فانه يبيع ويتصدق وان كان يساوى عشرة يتصدق بعشرة وان لم يكن
عنده شيء فلا شيء عليه كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال لله على ان اهدى هذه الشاة وهى
مملوكة الغير لا يصح النذر ولا يلزمه شيء وان منى اليمين ينعد يمينا ويلزمه الكفارة بالحنث
ولو قال والله لا هدين هذه الشاة ينقد يمينا هكذا في المحيط * وكذا لو قال لا هدين هذه الشاة والمسئلة
بما لها يلزمه هكذا في الوجيز للكردي * وان نذر بما هو معصية لا يصح فان فعله يلزمه الكفارة *
ولو نذر ذبيح ولده يلزمه الشاة استسنا ولو نذر بلفظ القتل لا يصح ولو نذر ذبيح العبد عند محمد رح
يصح وعندهما لا يصح وفي ذبيح الوالد والوالدة من ابى حنيفة رح روايتان والاصح انه لا يصح
النذر كذا في محيط الرخصي * وان نذر بذبيح ابن ابنة فغية راويتان من ابى حنيفة رح
في احدى الروايتين لا يلزمه شيء وهو الاظهر * واذا حلف بالنذر فان نوى شيئا من حرم او مكرة
فعليه ما نوى وان لم يكن له نية فعليه كفارة يمين وان حلف على معصية بالنذر فعليه كفارة يمين
ان حلف بالنذر وهو نوري صيا ما ولم ينو مودا فعليه صيام ثلثة ايام اذا حنث وكذلك

فيما يكون بمينا ومالا يكون * في الكفارة

اذ انوى صدقة ولم ينو عدد افعليه اطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع من الحنطة
 كذا في المبسوط * رجل قال هزار درهم ازال من بهر ویشان واده وهو يريد ان يقول
 ان فعلت كذا افا محك انسان فمه قالوا يتصدق احتياطا وان كان ذلك طلاقا او متافا لا يقع
 شيء * رجل قال ان كفلت كفالة بمال او نفق فلله مالي ان اتصدق بفلس ثم كفل بمال او نفق
 يلزمه ان يتصدق بفلس * رجل قال مالي صدقة على فقراء مكة ان فعلت كذا فعنت وتصدق
 على فقراء بلخ او بلدة اخرى جاز ويخرج من النذر * رجل قال ان هجرت من هذا الغم الذي
 انا فيه فعلى ان اتصدق بعشرة دراهم خبز اتصدق بعين الخبز او بثمانه بجزيه * رجل قال
 ان زوجت ابنتي الف درهم من مالي صدقة لكل مسكين درهم فزوج ابنته ودفع الف جملة
 الى مسكين واحد جاز * رجل قال ان برئت من مرضى هذا نصبت شاة فبر الا يلزمه شيء
 الا ان يقول ان برئت فلله على ان اذبح شاة * رجل قال ان اتجرت برأس مالي وهى الف
 درهم فزقتى الله تعالى فيها ربها اخرج حاجا لله تعالى فاجتروا ولم يفضل له كثير شيء قالوا
 بهذا النذر لا يلزمه شيء * رجل قال ان فعلت كذا فلله على ان اضيف جماعة فرائضى
 فعنت لا يلزمه شيء * ولو قال لله على ان اطعم كذا او كذا يلزمه ذلك * رجل قال مالي
 هبة في المساكين لا يصح ذلك الا ان ينوي الصدقة كذا في تناوى فاضيعان * ان رزقنى الله تعالى
 امرأة موافقة فلله علي صوم كل خميس قالوا فالموافقة هى القائمة الراضية بما ينفق عليها البازلة
 ما يريد منها من التمتع كذا في الوجيز للكرورى * قد ران يتصدق بدينار على اغنياء ينبغي
 ان لا يصح وقيل ينبغي ان يصح اذا انوى ابن السبيل كذا في جواهر الاخلاطى * اذا حمل الرجل
 لله على نفقة طعام مساكين فهو على مائوى من عدد المساكين وكيل الطعام وان لم يكن
 له نية فعليه اطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع من حنطة كذا في المبسوط * ولو قال لله
 على اطعام مسكين في الاستحسان يلزمه نصف من حنطة او صاع من تمر او شعير ولو قال لله
 على ان اطعم عشرة مساكين ولم يحسم مقدارا لطعام فاطعم خمسة ام يجز ولو قال لله على
 ان اطعم هذا المسكين هذا الطعام فاطعم هذا الطعام مسكينا آخر اجزاه ولو قال لله على ان اطعم
 هذا المسكين شيئا ولم يعين ذلك فلا بد ان يطعم ذلك المسكين ولو قال لله على طعام عشرة مساكين
 وهو لا ينوى

وهو لا ينوي مشرة وانما ينوي ان يعطى واحد اما يكتفى مشرة اجزاه ولو قال لله على اطعام العشرة لم يجز الا ان يصرف الى مشرة هذه الجملة في المنتقى كذا في المحيط * نذر بالتصدق على الف مسكين فتصدق على مسكين بالقدر الذي الزم يخرج من العهدة كذا في التائار خانية نافلا من الحججة * ولو نذر بهذا الدرهم فتصدق بغيره من نذره جاز كذا في فتح القدير * ولو قال لله على ان اعتق هذه الرقبة وهو يملكها فعليه ان يفنى بذلك ولو لم يف بانه لم يكن لا يجبره القاضي كذا في الخلاصة * في المنتقى اذا قال لله على متق نسمة فاعتق رقبة ممياء لم يجز ولو قال والله ان اعتق نسمة فاعتق ممياء بر في يمينه كذا في المحيط * ولو قال لله على ان اذبح جزورا او تصدق بلحمه فذبح مكانه سبع شياه جاز كذا في الخلاصة * مثل هذا العزيز بن احمد الحلواني من رجل قال ان صليت ركعة فله على ان اتصدق بدرهم وان صليت ركعتين فله على ان اتصدق بدرهمين وان صليت ثلث ركعات فله على ان اتصدق بثلاثة دراهم وان صليت اربع ركعات فله على ان اتصدق باربعة دراهم فصل في اربع ركعات قال يلزمه مشرة دراهم كذا في اليتيمة * ذكر ميسى بن ابان في نوادره وان سماعة في الوصايا من محمد بن رحيم بن نذر بعتق عبده بعينه وباه فان قدر على شرائه عليه ان يشتريه ويعتقه فان فاته ولم يقدر على شرائه فليس عليه شيء ويستغفر الله ولا يجزيه ان يتصدق ب قيمته او بثمنه قال في الجامع اذا قال الرجل ان كان ما في يدي دراهم الالثة فجميع ما في يدي صدقة في المساكين فاذا في يده خمسة دراهم او اربعة لا يلزمه ان يتصدق بشيء ولو كان ستة فصاعدا لزمه ان يتصدق بجميع ما في يده ولو قال ان كان ما في يدي من الدراهم الالثة فجميع ما في يدي صدقة في المساكين فاذا في يده خمسة دراهم او اربعة لزمه ان يتصدق بجميع ما في يده ولو قال ان كان ما في يدي من الدراهم الالثة فجميع ما في يدي صدقة في المساكين فاذا في يده خمسة دراهم او اربعة لا يلزمه ان يتصدق بشيء ولو قال ان كان ما في يدي اكثر من ثلثة دراهم فهي في المساكين صدقة فاذا في يده خمسة دراهم او اربعة لزمه ان يتصدق بجميع ما في يده كذا في المحيط * ولو قال كل بزرأ بذرة او رميته في البحر فهو صدقة فان كان الذي بذره مملوك يوم حلف صح النذر ويتصدق بمثله او بقيمته بخلاف كل ثوب احرقه لان بالاحراق لا يبقى ولو قال ان اجرت عبدي هذا فاجره صدقة فاكل الاجر يتصدق بمثله والسبلة ان يبيعه ثم يؤاجره بامر المشتري فيحصل اليمن ثم يشتريه ويؤاجره لا يلزمه شيء وكذا لو قالت ان لبست هذا الثوب او هذا الجلبى

في بيتك او ما دمت عندك فهذه هدى فالحياة ان تبته ثم تلبسه فينحل اليمين ثم ترجع في الهبة كذا في العنابية * قال ابو يوسف رح في رجل قال ان بعث هدى هذا فقيمتها صدقة في المساكين فباعه ووجد المشتري بالعبداً وبها وكان ذلك قبل ان يتقاضا فريه فليس على البائع ان يتصدق به ولو كان تقاضا ثم رد العبد بذلك والتمس دراهم او دنانير كان عليه ان يتصدق بمثله وان كان التمس عرضاً فان كان الرد بحكم لم يتصدق بشيء وان كان بغير حكم يتصدق بقيمته ولو كان المشتري قد قبض العبد الا انه لم يعلم التمس حتى رد العبد به لم يجب بقضاء فليس على البائع ان يتصدق بشيء من اى جنس كان التمس وان كان رده بغير قضاء يتصدق بمثله ولو كان البائع قبض التمس والتمس عرض ولم يعلم العبد الى المشتري حتى هلك العبد في يده رد التمس على المشتري ولم يتصدق بشيء وان كان التمس دراهم او دنانير تصدق بمثلها ولو استحق العبد بل القبض او بعده رد التمس بعينه من اى جنس كان وليس عليه ان يتصدق بشيء منها ولو نذر عنق هذا العبد من كفارة فكفراً لا طعام بطل النذر وكذلك لو نذر ان يهدى هذه البديهة من جزاء الصيد الذي عليه ثم صام او اطعم او نذر ان يكسو بهذه الاثواب من كفارته فاطعمهم بطل النذر وان كان الطعام لا يبلغ قيمتها تصدق بالفضل كذا في المحيط * ولو قال ان يعتك بهذه الدراهم وبهذا الكرهما صدقة فباعه بهما تصدق بالكر اذا قبض ولا يتصدق بالدراهم لان البيع ليس سبب ملك هذه الدراهم الا اذا كانت الدراهم في يد البائع فملكها بلفظ البيع فيلزمه التصديق ولو قال ان اشتريت بهذه الدراهم او وهبتك هذه الدراهم فاشتري بها او وهبها وهى في يده يلزمه التصديق بها او بمثلها ان سلمها لانها كانت في ملكه وقت الحنث حتى لو كانت في يد البائع وقت الشراء او في يد الموهوب له وقت الهبة لا يلزمه شيء كذا في العنابية * ولو مقلد يمينه على الشراء بان قال ان اشتريت هذا العبد بهذا الكر وبهذه الالف فهما صدقة في المساكين فاشتري بهما لزمه التصديق بالالف ولم يلزمه التصديق بالكر وفي المنتقى اذا اراد الرجل ان يشتري عبداً من رجل بالالف درهم فدفع الف درهم الى صاحب العبد ثم حلف وقال ان اشتريت هذا العبد بهذه الالف الدرهم واثار الى الالف المدفوعة فهذه الالف في المساكين صدقة وقال صاحب العبدان بعث هذا العبد بهذه الالف فهى في المساكين صدقة واثار الى تلك الالف ثم ان صاحب العبد باع العبد بتلك الالف فعلى البائع ان يتصدق بها

مدون المشتري كذا في المحيط والله اعلم بالصواب * الباب الثالث في اليمين
على الدخول والمكثي وغيرهما * الاصل ان الالفاظ المستعملة في الايمان مبنية على العرف
 عندنا كذا في الكافي * ولو حلف لا يدخل بيتا فدخل مسجدا او بيعة او كنيسة او بيت نارا ودخل الكعبة
 او حاما او دهلزا او طلة باب داو لا يحنت وقيل الجواب المذكور في مسئلة الدهليز في دهلز يكون خارج
 باب الدار فان كان داخل البيت ويمكن فيه البيوتحة يحنت والصحيح ما اطلق في الكتاب
 لان الدهليز لا ييات فيه مادة سواء كان خارج الباب او داخله كذا في البدائع * وان دخل
 صفة يحنت وقيل هذا اذا كانت الصفة ذات حوائط اربعة وهكذا كانت صفاتهم وقيل الجواب
 يجري على اطلاقه وهو الصحيح كذا في الهداية * ولو حلف لا يدخل هذا المسجد فانهدم
 فبنى دارا ثم انهدم فبنى مسجدا فدخل لم يحنت بخلاف ما لو حلف لا يدخل هذا المسجد
 فدخل بعد ما انهدم او بعد ما بنى مسجدا آخر حنت كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري *
 ولو حلف لا يدخل دارا جارة هذه فزيد في الدار المحلوف عليها من دار اخرى فدخل الزيادة
 حنت وقيل لا يحنت ولو كان قال دارا حنت بالاجمال ولو حلف لا يدخل مسجدا فزيد
 فيه فدخل تلك الزيادة حنت كذا في العنابة * رجل حلف لا يدخل هذا المسجد فزيد فيه
 طائفة من دار بجانب المسجد فدخل الزيادة لا يحنت ولو حلف لا يدخل مسجد بنى فلان
 والمسئلة بجعلها يحنت وكذا لو حلف لا يدخل هذه الدار فزيد فيها فدخل الزيادة لا يحنت
 وان قال دار فلان فدخل الزيادة حنت كذا في فتاوى قاضي خان والظهرية * حلف
 لا يدخل مسجدا فقام على سطحه المحتار ان لا يحنت بالقيام عليه اذا كان العالف محببا
 وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى * ولو حلف لا يدخل هذه الدار فخربت ثم بنيت اخرى فدخلها يحنت
 وان جعلت مسجدا او حاما او بستانا او بنى بيتا فدخله لم يحنت وكذا اذا دخلها بعد انهدم الصمام
 واشباهه كذا في الهداية * ولو حلف لا يدخل دارا فدخل بعد الهدم لا يحنت وان جعلت مسجدا
 او حاما او بستانا فدخله لم يحنت وكذلك لو كانت دار صغيرة فجعلها بيتا واحدا وشرع بابا الى الطريق
 او الى دار اخرى او جعلت دارا اخرى بعد ما جعلها بستانا او صارت بصرا او نهرا لا يحنت
 كذا في محيط السرخسى * ولو حلف لا يدخل هذا البيت او بيتا فدخله ولا بناء فيه لا يحنت ولو بنى

بين آخر دخله لا يحسن ايضا في المعين وفي غير المعين يحسن ولو انهم دم السقف وحيطانة قائمة فدخله
يحسن في المعين ولا يحسن في المنكر كذا في البدائع * رجل حلف ان لا يدخل هذه الدار فدخلها راكبا
او ماشيا او محمولا بامر حنث كذا في الظهيرية * وان كانت الدابة قد نفلت وهو راكبا
لا يحسب حنثا مما كهل فدخلت الدار فانه لا يحسن كذا في المحيط * وان احتمله غيره فادخله بغير
امره لم يحسن سواء كان راصيا بذلك بقلبه او ساخطا وسواء كان قادرا على الامتناع او لم يكن قادرا
عليه مند عامة مشائخنا روح وهو الصحيح وسواء ادخله من بابها او من غيره كذا في البدائع *
ولو حلف لا يدخل هذه الدار فقام على حائط من حيطانها حنث في يمينه وكذا لو قام على سطح الدار
وقيل هذا في عزهم اما في مرفئ الصعود على المطمح والحائط لا يسمى دخولا فلا يحسن فيه والصحيح
جواب الكتاب كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيهان * ولو حلف ان لا يدخل هذه الدار فنزل
من مطمحها او صعد شجرة او فصاها في الدار فقام على فصوصها لم يحنث في الدار حنث وكذا
لو قام على حائط منها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الحائط مشتركا بينه وبين
جاره لا يكون حائنا وهذا اذا كانت اليمين بالمرية وان كانت بالغارسية فارتقى شجرة
افصاها في الدار وقام على حائط منها او صعد السطح لا يحسن في يمينه وهو المختار لان هذا لا يعد دخولا
في العجم كذا في فتاوى قاضيهان * العلوانا لم يكن طريقه في سفله وانما كان في دار اخرى تحت
سفله فهو من الدار التي طريقه فيها كذا في المحيط * وان وقف في طاق الباب بحيث اذا
افلق الباب يبقى خارجا لم يحسن كذا في الكافي * ولو قام على كنيف على شارع او طلة شامة
ان كان مفتوح الكنيف او الطلة في الدار كان حائنا وان قام على اسكفة بابها تحت الطاق ان كانت
الاسكفة بحيث لو افلق الباب كانت الاسكفة خارجة لا يكون حائنا وان كانت داخله كان حائنا
ولو ادخل احدى رجله لا يكون حائنا قيل هذا اذا كان الداخل والخارج متماويين فان كان
داخل الدار منهبطه فادخل احدى رجله كان حائنا لان اكثره يصير دخلا وقال الشيخ
الامام شمس الائمة السرخسي الصحيح انه لا يكون حائنا كذا في فتاوى قاضيهان * هذا اذا
كان يدخل قائما اما اذا كان مستلقيا على ظهره او بطنه لوجنبه فتدحرج حتى صار بعض بدنه
داخل الدار ان صار الا يكثر داخل الدار يصير دخلا وان كان ساقا خارج الدار هكذا
روى من

زوى من محمد رح ولو ادخل رأسه ولم يدخل قدميه لا يحسنت وكذلك لو تناول شيئاً بيده كذا
 في المحيط * ولو ادخل رأسه واحدى قدميه حسنت ولو جاء الى بابها وهو يشتد في المشي اى
 بعد وفانتمروا نزلق فوق في الدار اختلقوا فيه الصحيح ان لا يحسنت وان دفعت الريم واوقته
 في الدار اختلقوا فيه الصحيح انه لا يحسنت ان كان لا يستطيع الامتناع وان ادخله انسان مكرها
 فخرج منها ثم دخل بعد ذلك محسنا او اختلقوا فيه الفتوى على انه يحسنت كذا في الظهيرية *
 ولو حلف لا يدخل هذه الدار الا محسنا قال ابن ماجة مروى عن ابي يوسف رح ان كان دخل
 وهو لا يريد الجلوس فانه لا يحسنت وان دخل يعود مريضا ومن شئت الجلوس عنده حسنت فان دخل
 لا يريد الجلوس ثم بدا له بعد ما دخل فجلس لا يحسنت وذكر في الاصل لا يدخل هذه الدار الا
 عابر سبيل فدخلها ليقعد فيها او ليعود مريضا فيها او ليطعم فيها ولم يكن له نية حين حلف فانه
 يحسنت ولكن ان دخلها محسنا ثم بدا له ليقعد فيها لم يحسنت لان عابر السبيل هو المجتاز فاذا دخلها
 بغير اجتياز حسنت قال الا ان ينوى لا يدخلها يريد النزول فيها فان نوى ذلك فانه يسمع كذا
 في البدائع * اذا حلف لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير الباب لم يحسنت وان نقب
 بابا آخر فدخله حسنت ولو عمن ذلك الباب في اليمين لم يحسنت في غيره وهذا ظاهر ولو لم يعينه
 ولكن نوى ذلك لا بد من في القضاء كذا في المحيط * ولو حلف لا يدخل هذه الدار او دار فلان وحفر
 مردا باتحت تلك الدار فدخله او دخل القناة لا يحسنت ولو كانت القناة موضعا مكشوف في الدار
 ان كان الا انكشاف كثير بحيث يستغنى اهل الدار منها فاذا بلغ ذلك اوضع حسنت وان كان
 يسيرا لا ينتفع به اهل الدار اما هو لضوء القناة لا يحسنت كذا في الخلاصة * ولو قال الرجل عبده
 ان دخل هذه الدار الا ان ينسى فكذلك اندخلها ناسيا ثم دخلها اكرالا يحسنت ولو قال ان دخل
 هذه الدار الا ناسيا فكذلك اندخلها اكرالا يحسنت كذا في البدائع * ولو حلف لا يدخل هذه الدار
 وهو فيها فمكث فيها اياما لم يحسنت حتى يخرج ثم يدخل استصما ناكثا في الكافي * قال ابن ماجة
 عن محمد رح في رجل قال مبدى حران دخلت هذه الدار دخلة الا ان يأمرنى فلان فامرته فلان مرة
 واحدة فانه لا يحسنت ان دخل هذه الدخلة ولا بعدها وقد صطبت اليمين ولو قال ان دخلت هذه الدار
 دخلة الا ان يأمرنى بها فلان فامرته فدخل ثم دخل بعد ذلك بغير اذنه فانه لا يحسنت ولا بد منها
 من الامر في كل مرة كذا في البدائع * في شرح الكرخى روى ابن ماجة عن ابي يوسف رح

فی رجل قال لا خروا لله لا بدخل دارک هذه احدى الیوم فهدا علی غیر رب الدار ان دخل رب الدار لا یحنت وان دخل غیره حنت وان دخلها العالف حنت ایضا کذا فی شرح الجامع الکبیر للخصیری فی باب الحنت فی الیمین ما یمکن علی العالف وما یمکن علی غیره * ولو حلف لا یطأ هذه الدار بقدمه فدخلها را کبا یحنت ولو حلف لا یضع قدمه فی هذه الدار فدخلها را کبا حنت فان کان نوبی ان لا یضع قدمه ما شیا فهو علی ما نوبی حقيقة وكذلك اذا دخلها ما شیا و علیه حداء اولاً حداء علیه کذا فی البدائع * اذا قاتل ان وضعت قدمی دار فلان فکذا فوضع احدى رجلیه فی دار فلان لا یحنت علی ما هو ظاهر الروایة کذا فی المحیط * رجل حلف ان لا یدخل محلة کذا فدخل دارها یا بان احد هما مفتوح فی تلك المحلة والاخر مفتوح فی محلة اخرى حنت فی یمینه * رجل حلف ان لا یدخل بلخ فهو علی المصدر و القری ولو حلف لا یدخل مدینة بلخ فالیسین علی المدینة ورضها لان الرض بعد من المدینة وان اراد العالف المدینة خاصة فهو علی ما نوبی ولو حلف لا یدخل قرية کذا فدخل ارأسی القرية لا یحنت و یمکن الیمین علی عمراتها وکذا لو حلف لا یدخل بلدة کذا یمکن الیمین علی العمران لان البلاد اسم لما هو داخل الرض * ولو حلف ان لا یدخل بغداد فمن ای الجانبین دخل حنت ولو حلف ان لا یدخل مدینة السلام لا یحنت ما لم یدخل من ناحية الکوفة لان اسم بغداد یتناول الجانبین ومدینة السلام لا * ولو حلف لا یدخل الری ذکر شمس الائمة السرخسی رح فی شرح الاجارات ان الری فی ظاهر الروایة یتناول المدینة والنواحي قال محمد رح اما سمرقند وازجند اسم للمدینة خاصة والسند وقرضا تقو فارس اسم لامصار والقری * رجل حلف ان لا یدخل الفرات فركب سفینة فی الفرات او کان علی الفرات جمر فمر علی الجمر لا یحنت ما لم یدخل الماء کذا فی فتاوی قاضی خان * ولو حلف لا یدخل البصرة فدخل شیاً من قراها یحنت * ان حلف لا یدخل بغداد فمر بها فی سفینة قال محمد رح یحنت وقال ابو یوسف رح لا یحنت وعلیه الفتوی کذا فی محیط السرخسی * ولو حلف لا یدخل کورة کذا او رمتا ق کذا فدخل فی ارضها حنت وقد نیل بان الکورة اسم للعمران ایضا وهو لا ظهر واختلف المشائخ رح فی اخبار و الفتوی علی انه اسم للعمران واما ما شام اسم للولاية وکذا اخر ما ان وكذلك الارمنیة حتی لو حلف علی واحد من هذه المواضع لا یدخلها فدخل قرية من قراها یحنت وکذا لک

فركعتان فهو اسم للولاية كذا في المحيط * اذا حلف لا يدخل في هذه السكة قد دخل دار في تلك السكة من طريق السطح ولم يخرج الى السكة قال الفقيه ابو بكر الاسكاف هذا الى عدم الحنث اقرب وقال الفقيه ابو الليث هذا الى الحنث اقرب وفي الولو الجية عليه الفتوى وفي الظهيرية والصحيح انه لا يحنث اذا لم يخرج الى السكة كذا في التاتارخانية * ولو حلف لا يدخل سكة فلان قد دخل مسجد في تلك السكة ولم يدخل السكة لا يحنث وهو المختار كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يدخل دار فلان ولم ينوشأ قد دخل دار يسكنها فلان باجارة او باعارة ذكر الناطقي انه يحنث في يمينه وان دخل دارا مملوكة لفلان وفلان لا يسكنها حنث ايضا وكذا لو حلف لا يدخل بيتا لفلان قد دخل بيتا وفلان فيه ما كن باعارة او باجارة كان حانثا كذا في فتاوى قاضيهان * اذا حلف لا يدخل دار فلان قد دخل داره قد أجرها لغيره قال محمد بن حمرح يحنث فان قال لا ادخل حانوتا لفلان قد دخل حانوتا له قد أجره فان كان فلان ممن له حانوت يسكنه فانه لا يحنث بدخول هذا الحانوت وان كان المحلوف عليه لا يعرف يسكني حانوت يحنث لانا نعلم انه اراد اضافة الملك لا اضافة السكنى * وان حلف لا يدخل دار فلان قد دخل دار ابن فلان وبين آخر فان كان فلان فيها ساكنا حنث وان لم يكن ساكنا لا يحنث كذا في البدائع * ولو حلف لا يدخل بيت فلان ولا ياتيه قد دخل صحن داره لا يحنث حتى يدخل البيت قالوا هذا على عرف ديارهم فاما في عرف ديارنا الدار والبيت واحد فاذا دخل صحن الدار يحنث وعليه الفتوى * رجل جالس في بيت من المنزل فحلف ان لا يدخل هذا البيت فاليمين على ذلك البيت الذي كل جالس فيه لان ما وراء ذلك يسمى منزلا ودارا هذا ان كانت اليمين بالعربية اما اذا كانت بالفارسية فاليمين على ذلك المنزل وتلك الدار فان قال عنيت ذلك البيت الذي كنت جالسا فيه صدق ديانة لا قضاء لان في الفارسية خانه اسم لكل وللبيت اسم خاص كقوله تاجنا وكاشانه ورساني هذا اذا لم يشر الى بيت بعينه فان اشار الى بيت فالعبارة للاشارة * رجل حلف لا يدخل دارا يشترها فلان فاشترى فلان دارا وبها من الحالف قد دخل الحالف لا يحنث ولو اشترى فلان دارا فوهبها من الحالف قد دخل الحالف يحنث لان حكم الشراء الاول مرفوع بالشراء الثاني ولا يرتفع اليه كذا في فتاوى قاضيهان * حلف لا يدخل دار فلان وله دار يسكنها ودار غلة قد دخل دار الغلة لا يحنث اذا لم يدل الدليل على دار الغلة وغيرها كذا في محيط الرخمي * لو حلف لا يدخل دار

فلان هذه فباع فلان الدار فدخل الحالف لا يحنث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رح كذا في الخلاصة •
 امرأة حلفت ان لا يدخل زوجها دارها فباعت دارها فدخل الزوج ان كانت نوت ان
 لا يدخل دار تمكنها المرأة لا يبطل اليمين بالبيع وان لم يكن لها نية فاليمين على دار مملوكة
 لها فاذا باعت لا يبقى اليمين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رح • ولو حلف لا يدخل دار
 فلان فباع فلان نصف الدار وهو فيها فدخل الحالف كمن حانثا وان تحول فلان من الدار لا يحنث
 في قولهما وكذا لو حلف ان لا يدخل دار فلان فباع فلان داره وتحول منها لا يحنث في قولهما
 وكذا لو حلف ان لا يدخل دار امرأة فباعته من رجل فاستأجرها الحالف من
 المشتري ان كانت اليمين لمعنى من المرأة لا يحنث وان كانت الكراهة لاجل الدار حنث
 رجل حلف لا يدخل دار فلان الا يخرى شغلت به فمزلت بهم بلبنة من قتل او هدم او حرق
 او موت فدخل الحالف لا يحنث كذا في فتاوى قاضي خان • اذا حلف لا يدخل دار فلان
 فاستأجر المحلوف عليه دار الاتخاذ الوليمة فيه فدخل الحالف لا يحنث الا ان ينتقل المعبر من تلك الدار
 ويحلها الى المستعير والمستعير نقل متاعه اليها فاذا دخلها الحالف حينئذ يحنث في يمينه كذا
 في المصيط • قال ابن رستم قال محمد رح في رجل حلف لا يدخل دار رجل بعينه مثل دار عمرو بن
 حريث وغيرها من الدور المشهورة باربابها فدخل الرجل وقد كان بها عمرو بن حريث
 لو غيره ممن سمعت قبل اليمين اليه ثم دخلها الحالف بعد ذلك حنث وان كانت اليمين على دار
 من هذه الدورات التي لمحت لها نسبة تعرف بها لم يحنث في يمينه كذا في البدائع • رجل حلف
 لا يدخل دار فلان وفلان يسكن مع ابنته في الدار بالغلة والاب هو الذي استأجر الدار يحنث
 قايما على ما اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار امرأة فلان وفلان ساكن فيها ان لم يكن
 فلان دار اخرى تنسب اليه سوى هذه الدار حنث وكذا لو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا
 لزوج فلان فهو ما كنه فيها ان لم يكن للزوجة دار اخرى يحنث وان كان لها دار اخرى لا يحنث
 كذا في الخلاصة • في النواذر من أبي يوسف رح اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل حائنا
 مشرعا من دار فلان الى الطريق الاظم وليس للحائنا نوت باب في الدار يحنث في يمينه رجل
 حلف ان لا يدخل الحمام ان يمرر شئ فدخل الحمام لا لاجل ذلك بل ليمسح على الحمامي
 ثم غسل

ثم فسل رأسقى الحمام لا يحنث ومن بعض المشائخ إذا حلف الرجل ان لا يدخل الحمام فدخل
 بيت السلم لا يحنث في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان * رجل له دار فيها بستان حلف رجل
 ان لا يدخل هذه الدار فدخل بستانها وباب البستان الى بيوت هذه الدار ليس للبستان طريق
 آخر على الدار والبستان حائط واحد يحيط بهما قال محمد ربح لا يحنث الحالف بدخول
 البستان سواء كان البستان اصغر من الدار او اكبر وان كان في وسط الدار وحول البستان
 بيوت الدار حنث الحالف بدخول البستان ومن ابي يوسف ربح فيه روايتان في رواية كما
 قال محمد ربح وفي رواية يحنث وان لم يكن البستان في وسط الدار كذا في الظهيرية * لو قال
 ان ادخلت فلانا بيتي فامرأتى طالق فهو على ان يدخل بامرءه ولو قال ان تركت فلانا فامرأتى
 طالق فهو على الدخول بعلم الحالف فمتى علم ولم يمنع فقد ترك حتى دخل وان قال لو دخل
 فهو على الدخول امر الحالف به ولم يأمر علم به ولم يعلم كذا في محيط السرخسى * ولو قال
 ان دخل دارى هذه احد فعبده حر والدار له او لغيره فدخلها ولم يحنث ولو قال ان دخل
 هذه الدار احد يحنث اذا دخل هو سواء كانت الدار له او لغيره * رجل قال لا تمنع فلانا من دخول
 دارى فمنعه مرة برئى يمينه فاذا رآه مرة ثانية ولم يمنعه لاشئ عليه كذا في البصائر الرائق *
 رجل حلف ان لا يدخل هذه الدار فاشترى صاحب الدار بجنب الدار بيتا وفتح باب البيت
 الى هذه الدار وجعل طريقه فيها ومد الباب الذى كان للبيت قبل ذلك فدخل الحالف هذا
 البيت من غير ان يدخل هذه الدار قال محمد ربح يكون حائلا لان البيت صار من الدار *
 رجل قال لغيره ان يدخل محمد بن عبد الله هذه الدار فامرأة محمد بن عبد الله الذى يدخل الدار
 طالق فقال محمد بن عبد الله اشهدوا على بذلك فدخل الدار قالوا يلزمه الطلاق * رجل قال والله
 لا ادخل هذه الدار وهذه الحجرة ثم خرج من الدار ثم دخل الدار ولم يدخل الحجرة فانه
 لا يحنث حتى يدخل الحجرة ويكون اليمين عليهما جميعا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو
 حلف لا يدخل دار فلان وهما في سفر قال هذا في القسطا والحجيمة والقبة وفي كل منزل ينزلان
 الا ان يعني واحدا من هذه الثلاثة يصدق بانة لا قضا كذا في محيط السرخسى * ولو حلف
 لا يدخل في هذا القسطا وهو مضروب في موضع فقلع وسرب في موضع آخر ودخل فيه
 حنث وكذا القبة من العيدان وكذلك درج من عيدان او منبر لان الاسم بهذه الاشياء لا يزول

بمنزلها من مكان الى مكان كذا في البدائع * ولو حلف لا يدخل هذا الخبا فبالعبارة للعبدان وللبدن وقد قيل العبارة للعبدان وقيل العبارة للبدن فعلى القول الثاني اذا استبدل البدن والعبدان على حالها قد خلت بعتن ولو كان على العكس لا يحنث وعلى القول الثالث اذا استبدل البدن والعبدان على حالها لا يحنث ولو كان على العكس يحنث والا ول اصح كذا في المحيط * ولو حلف ان لا يدخل على فلان بيتا قد دخل بيتا وفلان فيه ولم ينوال دخول عليه لا يحنث * رجلان حلف كل واحد منهما ان لا يدخل على صاحبه قد خلا في المنزل مما لا يحنثان كذا في فتاوى قاضيخان * اذا حلف لا يدخل على فلان فقد ذكر شيخ الاسلام في شرحه ان الدخول على فلان متى اطلق يراد به في العرف الدخول على فلان لاجل الزيارة والتعظيم له في مكان ينزل فيه يعني مكانا يجلس فيه لدخول الزائرين عليه والى هذا اشار القدرى في كتابه فانه قال لو دخل عليه في مسجد او طلة او دهلج لم يحنث وكذلك لو دخل عليه في مسطاب او خيمة الا ان يكون من اهل البادية والمغرب في ذلك العادة فاما في عرفنا اذا دخل عليه في المسجد يحنث في يمينه ولو دخل ولم يقصده بالدخول او لم يعلم انه فيه لم يحنث وفي القدرى اذا دخل على قوم وهو فيهم ولم يقصده لم يحنث فيما بينه وبين الله تعالى الا انه لا يصدق في القضاء وفيه ايضا الدخول عليه ان يقصده بالدخول سواء كان بيته او بيت غيره ولو حلف لا يدخل على فلان في هذه الدار قد دخل الدار وفلان في بيت منها لا يحنث وان كان في صحن الدار حنث لا تغل لا يكون داخل عليه الا اذا شاهده وكذا لك اذا حلف لا يدخل على فلان في هذه القرية لم يحنث الا اذا دخل بيته كذا في المحيط * رجل حلف لا يدخل على فلان قد دخل عليه بعد الموت لم يحنث كذا في السراجية * رجل قال كلما دخلت واحدة من هاتين الدارين فوالله لا اضر بك قد خلهما ثم ضرب بها لم يحنث الا مرة ولو قال فعلى يميني ان ضربتك قد خلهما او واحدة مرتين ثم ضرب بلزمه بكل دخلة كفارة * رجل قال لا امر آتة كلما دخلت هذه الدار فوالله لا اضر بك قد خلهما فهو مؤل فان جاء معها بعد الدخول حنث وبطلت اليمين حتى لو دخل الدار ثانيا لا يكون مؤل حتى لو جاء معها ثانيا لا يلزمه كفارة اخرى * ولو مضت اربعة اشهر من الدخلة الثانية لا تبين فان لم يجامعها حتى يدخلها ثانيا فهو مؤل فاذا مضت اربعة اشهر من الدخلة الاولى بانتهى واذا مضت اربعة اشهر من الدخلة الثانية وهي في العدة بانتهى او مضت اربعة اخرى ولو قال فعلى يميني ان اقربك

فدخلها دخلتين فهو مؤل بالاثنتين فان جامعها بعد كل دخلة فعليه كفارتان وان تركها حتى مضت اربعة اشهر من الدخلة الاولى بانتهى فاذا مضت اربعة اشهر من الدخلة الثانية وهي في العدة بانتهى باخرى ولو قال كلما دخلت هذه الدار فانت طالق ثلثا ان قربتك فدخلها دخلتين فهو مؤل بكل دخلة في حق البر فان قربها في المدة طلقت ثلثا وان لم يقربها حتى مضت اربعة اشهر بانتهى بتطبيقه واذا مضت اربعة اشهر من الدخلة الثانية بانتهى باخرى لكن لا يلزمه اكثر من ثلث وكذلك لو قال كلما دخلت هذه الدار فله على متق هذا العبد ان قربتك او قال فهذا العبد حر ان قربتك فدخلها دخلتين فهو مؤل بكل دخلة وان قربها حنت في يمين واحدة وكذا لك لو قال لامرأته انت طالق ثلثا ان قربتك ثم قال لها بعد ذلك بيوم انت طالق ثلثا ان قربتك فهو ابلاء ان في حق البر وان قربها حنت في يمين واحدة فيقع الثلث ولو قال كلما دخلت هذه الدار فان قربتك فعلى حجة او فعلى يمين او على نذر فدخلها دخلتين وقربها بعد كل دخلة فعليه يمينان او حجتان وكذا الواهر القربان من الحجة ولو قال كلما دخلت هذه الدار فقربتك فعلى حجة فدخل ثم قرب لزمه حجتان ولو دخل الدار مرارا او قربها مرة لم يلزمه الا ايلاء واحد ولو قال كلما دخلت هذه الدار لم اقربك والله فهذا وقوله لا اقربك سواء لا يحنت الامر واحدة ولو قال والله لا اقربك كلما دخلت هذه الدار فهذا وقوله كلما دخلت هذه الدار فوالله لا اقربك سواء ولو قال ان قربتك فانت طالق كلما دخلت هذه الدار فليس بمؤل وكلما دخلت الدار بعد ما قربها طلقت بتطبيقه هكذا في شرح الجامع الكبير * ولو جعل كلمة اوبين نغيبين بان قال والله لا ادخل هذه الدار او لا ادخل هذه الدار الاخرى فدخل احد الدارين حنت وان لم يدخلها حتى مات لم يحنت ولو جعل كلمة اوبين اثباتين بان قال والله لا ادخل هذه الدار او لا ادخل هذه الدار الاخرى فدخل احدهما برقي يمينته وان لم يدخلها حتى مات حنت ولو ادخل اوبين نفى واثبات بان قال والله لا ادخل هذه الدار ابدا او لا ادخل هذه الدار الاخرى اليوم ان دخل الدار الثانية برقي يمينين الاثبات وسقط يمين النفي وان فاته دخول الدارين جميعا حنت في يمين الاثبات وسقط يمين النفي وان دخل الدار الاولى حنت في يمين النفي وسقط يمين الاثبات وبمحمل اليمين في هذه المسائل يحسنه مرة واحدة حتى لو باشر شرط الحنت ثانيا لم ينكر وعليه الحنت وكذا الجواب في الحلف الذي بدأ فيه بالاثبات بان قال لا ادخل هذه الدار او لا ادخل

هذه ابدأ الا انه يبر في يمين الانبات بدخول الاولى اليوم ويحنت في يمين النفي بدخول الثانية
 هكذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب اليمين فيها التخيير * ولو قال والله لا ادخل هذه الدار
 او ادخل هذه الدار الاخرى فان دخل الاولى قبل ان يدخل الاخرى حنت وان دخل الاخرى
 او لامسها اليمين فان منى التخيير ذكر في الاصل انه على ما نوى فكلت اليمين منعقدة في احدهما
 واما في الاولى بالنفي واما في الثانية بالانبات هذا قول عامة المشائخ رح واليه ذهب ابو عبد الله
 الزعفراني وهو الاصح * ولو قال والله لا ادخل هذه الدار او ادخل احدى الدارين الاخرين
 ولا نية له فان دخل احدى الدارين الاخرين او لا يبر في يمينه وسقط اليمين وان
 دخل الاولى قبل ان يدخل احدى الاخرين حنت كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري
 في باب اليمين من الايمان التي يقع فيها التخيير والتي لا يقع * ولو قال لا تركن دخول هذه اليوم او
 لا ادخل هذه فدا فترك دخول الاولى اليوم هو وبطلت الاخرى ولو حلف لا ادخل هذه فان لم ادخل
 هذه يعني الاولى دخلت هذه الاخرى فالاستثناء باطل هكذا في العتابة * حلف لا يدخل
 هذه الدار ما دام فلان فيها فخرج فلان بالله ثم ما يدخل الحالف لم يحنت وكذلك لو قال
 ما دام على هذا الثوب او ما كان على هذا الثوب او لا ادخل هذه الدار وانت ساكنها فخرج منها
 ثم ما دلبها او زعم الثوب ثم لبسه ثم دخل حنت كذا في محيط السرخسي * اذا حلف لا يسكن
 هذه الدار فان لم يكن فيها ساكنا فالسكنى فيها ان يسكنها بنفسه وينقل اليها من متاعه ما يتأنت به
 ويستعمله في منزله فاذا فعل ذلك فهو ساكن وحانت في يمينه كذا في البدائع * رجل حلف
 ان لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك اهله ومتاعه فيها ان كان الحالف في مبال غيره
 كالا بن الكبير يسكن في دار الاب والامراة تسكن في دار زوجها ونحوهما لا يحنت في يمينه
 وان لم يكن الحالف في مبال غيره لا يبر الا ان يدخل في النقلة من ماله لان الدوام على السكنى
 سكنى ثم مند ابى حنيفة رح يشترط للمر نقل الاهل وكل المتاع حتى لو بقي فيها وتدا ومكنة
 كان حانتا وعلى قول ابي يوسف رح اذا نقل الاهل واكثر المتاع بر في يمينه والفتوى
 على قوله وعلى قول محمد رح اذا نقل الاهل وما يقوم به الكد خدائية صارها كذا
 في فتاوى قاضي خان * قالوا هذا احسن وبالناس ارفق وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق *
 اتفقوا

اتفقوا على ان نقل الاهل والعذم شرط للبرقان نقل الكل الى الحكة او الى المسجد ولم يصلح
 الدار الى غيره احتلوا فيه الصحيح انه يكون حائنا ما لم يتخذ محكنا آخروا من مله الدار
 الى غيره بان أجرد اء المملوكة او كان ساكنيا في الدار باجارة او اءارة فرد ها على مالها
 ولم يتخذ منزلا آخر لا يكون حائنا * رجل حلف ان لا يسكن هذه الدار فاراد نقل الاهل
 والمتاع فابت المرأة ان تخرج كان عليه ان يجتهد في اخراجها فاذا صارت غالبة ومجز من
 اخراجها فخرج الحالف ومكن دارا اخرى لا يحنث في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان *
 لا يسكن هذه الدار فاراد الخروج فوجد الباب مغلقا بحيث لا يمكنه الفتح او قعد ومنع من الخروج
 منهم من قال يحنث في الوجه الاول وفي الثاني لا والمختار انه لا يحنث فيهما كذا في الفياضة *
 واذا نذر على الخروج بطرح بعض الحائط لا يحنث وليس عليه ذلك كذا في فتاوى قاضي خان *
 واذا قال اكر من اين شرب ما يشرب فكذا فاصابه حمي وصار محال لا يمكنه الخروج حتى
 يصبح يحنث لانه يمكنه ان يستأجر من ينقله من البلد والمقيد لا يمكنه ذلك لان الذي قيده بمنعه
 حتى لو لم يمنعه كان المقيد كالمريض وهو الصحيح كذا في المحيط * من ارى يوصف روحا لامرأته
 ان سكنت هذه الدار فانت كذا او كان باب الدار مغلقا ولدار حائطه مغلقة حتى يفتح
 باب الدار وليس لها ان تنتثر الدار قال الفقيه روح وبه نأخذ كذا في الفياضة * ان كان في طلب
 مسكن آخر فترك امتعته فيها لا يحنث في الصحيح لان طلب المنزل من عمل النقل وصار
 مدة الطلب مستثنى بحكم العرف اذا لم يفرط في الطلب كذا في شرح مجمع البحرين * رجل
 حلف ان لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل بطلب دار اخرى لينقل اليها الاهل والمتاع
 فلم يجد دارا اخرى ابا ما ويمكنه ان يضع المتاع خارج الدار لا يكون حائنا وكذا لو خرج
 واشتغل بطلب دابة لينقل عليها المتاع فلم يجد او كانت اليمين في جوف الليل ولم يمكنه الخروج
 حتى الصباح او كانت الامتعة كثيرة فخرج وهو ينقل الامتعة بنفسه ويمكنه ان يستكرى الدواب
 فلم يعتكر لا يحنث في جميع ذلك هذا اذا نقل الامتعة بنفسه كما ينقل الناس فان نقل لا كما
 ينقل الناس يكون حائنا فالواحد ان كانت اليمين بالعربية فان حلف بالفارسية وقال من بهن خانه
 اندر نياشم فخرج بنفسه على قصد ان لا يعود لا يحنث في يمينه وان خرج على قصد ان يعود يكون
 حائنا كذا في فتاوى قاضي خان * اذا قال لامرأته ان سكنت هذه الدار فانت طالق وكانت اليمين

بأنليل فانها معذورة ولو قال ذلك في حق نفسه لم يكن معذورا لانه لا يخاف بالليل حتى
لو تحقق الخوف في حقه ايضا من جهة اللصوص او ما اشبه ذلك كان معذورا كذا في الذخيرة *
اذا حلف لا يسكن هذه الدار وهو ما كنها فشق عليه نقل المتاع فانه يبيع المتاع من يثق به
ويخرج بنفسه واهله ثم يشتري المتاع منه في وقت يتيسر عليه التحويل كذا في السراجية
في كتاب الحبل * واما ان رجل ما كنا مع رجل في دار فحلف احدهما لا يماكن صاحبه
فان اخذ في النقلة وهي ممكنة في الحال والاحث فان وهب الحالف متاعه للمخوف عليه
او اودعه اياه او اعاره اياه ثم خرج في طلب منزل فلم يجد منزلا اياهما ولم يأت الدار التي فيها
صاحبه قال مصدرح ان كان قد وهب المتاع وقبضه منه او اودعه اياه او اعاره وخرج من ساعته
لا يريد اعود اليه فليس بماكن له كذا في السراج الوهاج * حلف ان لا يسكن هذا المصروف فخرج
بنفسه وترك اهله ومتاعه فيه لا يحسن وان كانت اليمين على سكنى القرية نهى بمنزلة المصروف
وهو الصحيح والسكة والمحلة بمنزلة الدار ولو حلف وقال اني لا يسكن ما بين يدي باشم فخرج باهله ومتاعه
ثم هاد وسكن كان حائنا وكذلك كل فعل يمتد لا يبطل اليمين فيه بالبركنا في خزائن المفتين *
قالوا هذا اذا عاد للسكنى والقرار واما اذا عاد للزيارة او ليسكن اياها لينقل متاعه للسكنى
والقرار لا يحسن في يمينه واذا عاد للسكنى والقرار يكتفى بسكنى ساعته للحث ولا يشترط الدوام
عليه كذا في المحيط * ولو قال اني لا يسكن ما بين يدي باشم فامراته كذا فسكنها الا يوما من
بقية السنة او حلف ان لا يسكن هذه الدار شهرا فسكن ساعته لا يحسن ما لم يسكن كل الشهر كذا
في خزائن المفتين * حلف ان لا يماكن فلانا فنزل الحالف وهو مسافر منزل فلان فسكن يوما
او يومين لا يحسن ولا يكون مكاكنا فلانا حتى يقيم معه في منزله خمسة مشربو ما كذا
في فتاوى قاضيهان * حلف ان لا يسكن الكوفة فمر بها مسافرا ونوى الإقامة بها اربعة مشربو ما
لا يحسن وان نوى خمسة مشربو ما كان حائنا ولو حلف لا يماكن فلانا فدخل فلان دار الحالف
فصبا فاقام الحالف معه حنث علم بذلك الحالف او لم يعلم وان خرج الحالف باهله واخذ
في النقلة حين نزل الفاصب لم يحسن كذا في خزائن المفتين * ولو سافر الحالف فسكن مع اهل
الحالف قال ابو حنيفة رح يحسن وقال ابو يوسف رح لا يحسن وعليه الفتوى * وفي المنتقى
لو خرج المخوف عليه على معيرة ثلث او اكثر وسكن الحالف مع اهل المخوف عليه لا يحسن

في قول أبي يوسف رح وإن كان أقل من ذلك حنث كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يسكن فلانا بالكونة فهو على المساكنة في دارها لكونه حتى لو سكن الحالف في داره والحلف عليه في دار أخرى لا يحنث إلا إذا نوى أن لا يسكن هو والحلف عليه بالكونة فمخ على ما نوى وكذلك إذا حلف لا يسكن فلانا في هذه القرية فهو على أن لا يسكنه في تلك القرية في دار واحدة وكذلك إذا حلف لا يسكنه بعرسان وكذلك إذا حلف لا يسكنه في الدنيا ولو حلف لا يسكنه فما كنه في سفينة مع كل واحد اهله ومثاقمه واتخذها منزله لا يحنث في يمينه وهذا مما كنه في حق الملاحين وكذلك أهل البادية إذا جمعتهم خيمة واحدة فإن تفرقت الخيام لا يحنث وإن تعاربت كذا في الذخيرة * وإذا حلف أن لا يسكن فلانا بما كنه في مرصعة دار أو بيت أو غرفة حنث كذا في البدائع * وإذا حلف أن لا يسكن فلانا ولم ينو شيئا فساكنه في دار كل واحد منهما في مقصورة على جدة لا يحنث وإنما يتحقق المساكنة إذا سكنا بيتا واحدا أو في دار كل واحد منهما في بيت منها بمناخة وأهله وثقله أن كان له أهل أو ما إذا كان في الدار ما صير لكل مقصورة ممكن على جدة فلا يحنث وإن نوى بالمساكنة أن لا يسكن هذه في مقصورة حنث ومن أبي يوسف رح هذا إذا كانت الدار كبيرة نحو دار الوليد بكوفة ودار روح ببغداد لأن هذه الدار بمنزلة المحلة فاما إذا لم يكن بهذه الصفة يحنث من غير نية سواء كانت الدار مشتملة على البيوت أو على المقاصير ولو حلف لا يسكن فلانا فساكنه في مقصورة واحدة أو في بيت واحد من غير أهل ومثاقم لا يحنث عندنا ولو حلف لا يسكن فلانا في دار أو سمى دارا بعينها فاقسماها أو ضربا بينهما حائط أو فتح كل واحد منهما لنفسه بابا ثم سكن الحالف في طائفة وأخرى طائفة حنث الحالف ولو حلف أن لا يسكن فلانا في دار ولم يسم دارا بعينها ولم ينو فساكنه في دار قد قسمت وصرب بينهما حائط لا يحنث كذا في فتاوى قاضيهان * حلف لا يسكنه ولم يسم دارا قال أبو يوسف رح فإن ساكنه في حانوت في السوق يملأ فيه عملا أو يبيعان تجارة فانه لا يحنث وإنما اليمين على المنازل التي إليها المأوى وفيها الأهل والعيال إلا أن ينوبها أو يكون بينهما كلام قبل اليمين يدل عليها فمكرين اليمين على ما تقدم من كلامهما وصاحبهما فإن جعل العرق ماواة وقيل أنه يمكن السوق فإن كان هناك دالة تدل على أن غار أدبا ليمين ترك المساكنة في السوق حملت اليمين على ذلك وإن لم يكن هناك دالة فقال نويت المساكنة في العرق أيضا فقد شد على نفسه هكذا في البدائع *

ولو حلف ان لا يسكن دارا بعينها نهى عن ذلك ونهيت بناء آخر فسكنها يحنث وهذا بخلاف ما لو حلف لا يسكن بيتا مبنيا فهدم حتى ترك صحراء ثم بنى بيتا آخر في ذلك الموضع فسكنه لم يحنث ولو حلف لا يدخل هذه الدار بعينها فعملت بها لنا فدخل لم يحنث وإذا حلف لا يسكن دار فلان او دارا فلان ولم يحم دارا بعينها ولم ينوها فسكن دارا له قد بها بعد يمينه لم يحنث وما اذا سكن دارا كانت مملوكة فلان من وقت اليمين الى وقت سكنى فهو حائث بالاتفاق وان كان سكن دارا اشتريها فلان بعد يمينه حنث في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وان حلف لا يسكن دارا فلان فسكن دارا يمينه بين آخر لم يحنث قل نصيب الآخر او كثر كذا في المبسوط * ولو حلف لا يسكن دار فلان هذه بامها فلان فسكنها الحالف ان كان نوى باليمين هين الدار فانه يحنث وان كان نوى باليمين الاضافة لا يحنث وان لم يكن له نية قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله لا يحنث كذا في الذخيرة * وإذا حلف الرجل لا يسكن دارا اشتريها فلان فاشترى فلان دارا لغيره فسكن الحالف فيها يحنث فان كان قال نويت دارا اشتريها فلان لنفسه فان كانت اليمين بالله تعالى فهو مصدق وان كانت اليمين بطلاق وعناق لا يصدق في القضاء كذا في المحيط * ان حلف لا يسكن بيتا ولا نية له فسكن بيتا من شعرا وسطا او خيمة لم يحنث اذا كان من اهل الامصار وحنث اذا كان من اهل البادية كذا في المبسوط * وإذا حلف لا يبيت مع فلان او لا يبيت في مكان كذا فالبيت بالليل حتى يكون فيه اكثر من نصف الليل وان كان اقل لم يحنث وسواء نام في الموضع اولم ينم كذا في البدائع * ولو حلف لا يبيت الليلة في هذا المنزل فخرج بنفسه وبات خارجا للمنزل واهله ومناحه في المنزل لا يحنث وهذه اليمين تكون على نفسه لا على المتاع * ولو حلف لا يبيت الليلة على سطح البيت وعلى البيت غرفة فارض الغرفة سطح البيت يحنث ان بات عليه ولو حلف لا يبيت على سطح فبات على هذا لا يحنث ولو قال والله لا ابيت في منزل فلان فبات فهو باطل الا ان ينوى الليلة لجا ئية ولو قال لا اكون غدا في منزل فلان فهو على مائة من الغد كذا في الطهريّة * اذا حلف لا ياتي مع فلان او لا ياتي في مكان او دار او بيت فلا واء الكون ما كافي المكان ومع فلان في مكان قليلا كان وكثيرا قليلا كان وانها زار وهو قول ابي يوسف رحمهما الله وقول محمد رحمهما الله ان يكون نوى اكثر من ذلك يوما او اكثر فيكون على ما نوى *

وروى ابن رستم من محمد بن روح في رجل قال ان اواني وياك بيت ابدا انه على طرفه ميم
في قول ابي يوسف روح الآخرو قولنا الا ان يكون نوى اكثر من ذلك يوما واكثر وقال ابن
صمامة من ابي يوسف روح اذا حلف لا يؤدى فلا نا وقد كان المحلف عليه في مبال الحالف
ومنزله لا يحسن الا ان يعيد المحلف عليه مثل ما كان عليه وان لم يكن المحلف عليه في مبال
الحالف ومنزله فهذا على نية الحالف ان نوى ان لا يعوله فهو كما نوى وكذا اذا نوى ان
لا يدخل عليه بيته فاذا دخل المحلف عليه بغير ان نه فرأه فسكت لم يحسن كذا في البدائع *
وجل خرج في سفر ومعه آخر وهو يريد موضعاً قد سماه فحلف ان لا يصيب هذا في غير هذا السفر
فلما سار بعض الطريق بدأ لهما فعاد الى مكان آخر سوى السفر الذي اراده قال ابو يوسف روح
لا يحسن في يمينه لانه على السفر الاول * رجل حلف ان لا يمشى اليوم الا ميلاً فخرج من منزله
ومشى ميلاً ثم انصرف الى منزله قال محمد بن حنث في يمينه لانه مشى ميلين * رجل قال
والله لا اصاحب فلانا فان كان الحالف يمشى في قطار والمحلف عليه في قطار قال محمد بن
لا يكون مصاحباً وان كان في قطار واحد فهو مصاحب وان كان احدهما في اوله والآخر في آخره
وكذلك اذا كان في سفينة هذا في باب وهذا في باب والكل واحد منهما طعام على حدة لان دخولهما
وخرجهما واحد ولو قال والله لا ارافق فلانا قال ابو يوسف روح ان كان طعامهما واحداً
في مكان وهم يمشون في جماعة كانت مرافقة وان كانت في سفينة وطعامهما ليس بمجتمع لا يكلان
على خوان واحد لم يكن مرافقة وقال محمد بن حنث ان لا يرفقه فخرجاً في سفر فان كانا
في محمل او كان كرىهما واحد او قطارهما واحد فهو مرافق وان كان كرىهما مختلفاً لم يكن مرافقاً
وان كان مبرهما واحداً كذا في تناوين قاضي خان * الباب الرابع في اليمين على الخروج
والاثيان والركوب وفي ذلك * من حلف لا يخرج من المسجد او الدار او البيت او غير ذلك
فامرأته فاحمله فخرجه حنث كما لو ركب دابة فخرجت به فانه يحسن كذا في فتح القدير *
حلف لا يخرج فحمل مكرها او اخرج لم يحسن وكذا هذا في يمين الدخول كذا في التمر تاشي *
وان اخرج مكرها لم تنحل اليمين حتى لو خرج بعد ذلك بنفسه لا يحسن اختلافوا فيه والصحيح
انه لا تنحل فيحسب بالخروج بعد ذلك وان حمله غيره بغير امره فآخره هو قادر على الامتناع
ولم يمنع ورعى بقلبه اختلافوا فيه والصحيح انه لا يحسن كذا في شرح الجامع الصغير لغاضيها *

ولو اكره علي ان يخرج او بدخل برجله ففعل حنث كذا في التمرنا شي * ولو حلف لا يخرج
لا يحنث الا بالخروج الى السكة كذا في الخلاصة * رحل حلف ان لا يخرج من داره فخرج
من باب داره ثم رجع حنث وان كان منزله في دار فخرج من منزله ثم رجع قبل ان يخرج
من باب الدار لا يحنث كذا في فتاوى قاضيجان * ولو حلف لا يخرج من داره الا الى جنازة
فخرج منها يريد الجنازة ثم اتى حاجة اخرى لم يحنث كذا في الكافي * ولو حلف لا يخرج من
الري الى الكوفة فخرج من الري يريد مكة وطريقه على الكوفة قال محمد ربح ان كان نوى
حين خرج من الري ان يمر بالكوفة فهو حانث وان كان نوى ان لا يمر بها ثم بدأ له بعد ما خرج
وصار الى الموضع الذي يقصر فيه الصلوة فمر بالكوفة لا يحنث وان كان بيته حين حلف
ان لا يخرج الى الكوفة خاصة ثم بدأ لعلى الحج فخرج من الري ونوى ان يمر بالكوفة لم يحنث
غيبا بينه وبين الله تعالى ولو حلف لا يخرج من الدار الى المسجد فخرج يريد المسجد ثم بدأ له
بعد ذلك الى غير المسجد لا يحنث كذا في المحيط * قال القدوري الخروج من الدار المسكونة ان
يخرج بنفسه ومتاعه وهما له والخروج من البلدة والقرية ان يخرج ببدنه خاصة زاد في المنتقى
اذا خرج ببدنه فقد بذر اراد سفرا اولم يرد كذا في النخبة * ولو قال والله لا اخرج وهو في بيت
من الدار فخرج الى صحن الدار لم يحنث الا ان بنوى فان بنوى الخروج الى مكة او خروجا
من البلد لم يصدق قضاء ولادبانه كذا في البحر الرائق * ولو حلف لا يخرج من بيته معنى هذا
البيت الذي هو فيه فخرج الى صحن الدار حنث قال المتأخرون من مشائخنا هذا الجواب بناء
على مرفهم فاما في مرفنا فصحن الدار يسمى بيتا فلا يحنث ما لم يخرج الى السكة وعليه الفتوى
واذا حلف لا يخرج من هذه الدار فاخرج احدى رجله من الدار لا يحنث في يمينه هكذا ذكر
محمد ربح المسئلة في الاصل * وبعض مشائخنا قالوا اذا كان خارج الدار اسفل يحنث في يمينه
بعضهم قالوا اذا كان الاعتماد على الرجل الخارج يحنث وان لم يكن خارج الدار اسفل الا ان
ظاهر الرواية من اصحابنا لا يحنث على كل حال وبه اخذ شمس الاثمة السرخسي وشمس
لعلوا في هذا اذا كان يخرج قائما بالقدم واما اذا كان قاهدا فخرج قد ميه وبذنه
لا يحنث في يمينه الا اذا قام على قد ميه فحنث واما اذا كان مستلقيا على ظهره او
على جنبه فتدبر حتى صار بعض بدنه خارج الدار ان صار الاكثر خارج الدار يصير

خارجا وان كان ما قافي الدار * اذا حلف لا يخرج من هذه الدار وفي الدار شجرة اغصانها خارج الدار فارتقى تلك الشجرة حتى توسط الطريق وصار يحال لوسط سق في الطريق لا يحسن سواء كان الصالح من بلاد العرب او كان من بلاد النعم كذا في المحيط * وان حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار فخرجت من اى موضع خرجت امام باب الدار وامام فوق العائط وامام نقيب نقيب يحسن في يمينه واما اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار من اى باب خرج حنث سواء خرج من باب قديم او من باب حديث احده بعد ذلك وان خرج من فوق العائط او من نقيب نقيب لا يحسن في يمينه هكذا ذكر بعض مشائخنا في شرح ايمان الاصل * وذكر في الحيل اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار فخرج من السطح الى دار بعض الجيران او فتح بابا آخر لهذه الدار وخرج من ذلك الباب لا يحسن في يمينه قال ابو نصر الدوسي الصحيح انه يحسن لان الكل باب هذه الدار * وان حلف لا يخرج من هذه الدار من هذا الباب فخرج من باب آخر غير الباب الذى مینه ذكر في ايمان الاصل انه لا يحسن وفي فتاوى اهل سمرقند اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار وهو بنوى باب الخشب فوق الباب ثم خرج من ذلك الموضع لا يحسن ولو لم يرد باب الخشب يحسن كذا في الذخيرة * ولو حلف عليها لا يخرج من المنزل الا في كذا فخرجت كذا لك مزة فيه ثم خرجت في غيره حنث فان كان صنى لا يخرج هذه المرأة الا في كذا فخرجت فيه ثم خرجت في غيره لم يحسن * وان حلف عليها ان لا يخرج مع فلان من المنزل فخرجت مع غيره او خرجت وحدها ثم لحقها فلان لم يحسن وان حلف عليها ان لا يخرج من الدار فدخلت بيتا او كنيفا في ملوها شارعا الى الطريق الا عظم لم يكن هذا خروجا من الدار كذا في المبسوط * ولو حلف لا يخرج الى مكة او لا يذهب الى مكة فخرج يريد هاتم رجع حنث ويشترط للحنث ان يجاوز ممرانات مصره على نية الخروج الى مكة حتى لو رجع قبل ان يجاوز ممرانات مصره لا يحسن وان كان على هذه النية كذا في الكافي * ولو حلف لا يخرج الى مكة ماشيا فخرج من ممران مصره ماشيا ثم ركب حنث ولو خرج راكبا ثم نزل ومشى لا يحسن كذا في الخلاصة * ولو حلف ليا تين مكة ولم ياتها حتى مات حنث في آخر جزء من اجز اعينته * حلف ليا تينه فذا ان استطاع فلم يمنع منه مانع من مرض او سلطان او ما رضى آخر فلم يأت حنث كذا في الكافي * ولو حلف لا يأتى بغداد ماشيا فركب حتى دبر منها فدخلها

ما شيا يحنت كذا في الخلاصة * في المتن في اذا حلف الرجل ان لا تأتي امرأته عرس فلان
 فذهبت قبل العرس وكانت ثمه حتى مضى العرس لا يحنت ولو حلف لا يأتي فلانا فهذا على
 ان يأتي منزله واحا نوته لقيه اولم يلقوا وان اتى مسجده لم يحنت * وفي المتن في رجل لازم رجلا
 وحلف الملتزم لا يأتيه فدا فاتا الموضع الذي لزمه فيه لا يبر حتى يأتي منزله فان كان لزمه
 في منزله فصل لا يأتيه فدا وتحول الطالب من منزله الى منزل آخر فاتي الحالف المنزل الذي
 كان فيه الطالب فلم يجده لا يبر حتى يأتي المنزل الذي تحول اليه ولو قال ان لم آت كذا فدا
 في موضع كذا فعبدى حرفاته فلم يجده فقد بر بخلاف ما لو قال ان لم اوافك فدا في موضع كذا
 فعبدى حرفاتي الحالف في ذلك الموضع فلم يجده حيث يحنت وفيه ايضا اذا حلف ليعودن
 فلانا اولي زورنه فاتي با به فلم يؤذن له فرجع ولم يصل اليه لا يحنت في يمينه وان اتى با به
 ولم يصتاذن قال يحنت في يمينه ما لم يصنع من ذلك ما يصنع العائد والزائر كذا في المحيط
 ولو حلف ان لا يزوره حيا ولا ميتا ان يشيع جنازته حنت وان اتى قبره لا يحنت الا ان ينوي
 ولو حلف لا اذهب الى اللبلة من ههنا حتى الفاه فتوا روى منه فبات عند با به لم يحنت وكذا
 لو حلف ان لم احمّل هذا اليه فحمل اليه ولم يجده كذا في العنابة * واذا حلف لا يركب دابة
 فركب فرما او حمارا او بغلا يحنت في يمينه ولو ركب بعير لا يحنت في يمينه استحسانا فان نوى
 جميع ذلك فهو على ما عني وان عني نوما من الانواع بان نوى الخيل وحده او الحمار وحده دين
 فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء لانه نوي التخصيص من اللفظ العام ولو قال لا اركب
 فيمينه على ما يركبه الناس من الفرس والبعل لوركب ظهرا نسان بعد اليمين لا يحنت
 وفي تناوي ابي الليث لو قال لا اركب ونوى الخيل او الحمار لا يدين فيما بينه وبين الله تعالى
 كذا في المحيط * ولو حلف لا يركب فرما فركب برذ ونا لا يحنت وكذا لو حلف ان لا يركب
 برذ ونا فركب فرما لان الفرس اسم للعربي والبرذون للعجمي وهذا اذا كانت اليمين
 بالعربية فان حلف بالفارسية اسب برنشيه حنت على كل حال كذا في تناوي فاضيلان * ان
 حلف لا يركب الخيل فركب برذ ونا او فرسا حنت كذا في البدائع * ان حلف ان لا يركب
 دابة فحمل عليها مكرها لم يحنت كذا في غاية البيان * ولو حلف لا يركب دابة فركب دابة بسرج
 او اكاف

او اكاف او ركب مربانا يحنت كذا في المحيط * حلف لا يركب مركبا فركب سفينة في الغناوى
 حنت رواه هشام وقال الحسن في المحرر لا يحنت وعليه الفتوى كذا في الغناوى الغيبة *
 ولطف متور لا يتناول الابل الا اذا كان في موضع يركب الابل ايضا كذا في الوجيز للكردي *
 ولو حلف لا يركب هذا المرح فزاد شيئا او نقص فركب حنت ولو بدل الحناء لا يحنت والمعتبر
 في المرح هو الحناء كذا في الخلاصة * اذا حلف ليركب هذه الدابة اليوم فاونق وحبس
 ولم يقد ر على ركوبها اليوم حنت كذا في فتاوى قاضيهان * حلف لا يركب هذه الدابة
 وهو راكبها فدام عليها حنت * حلف لا يركب دابة فلان هذه فباع فلان دابته تلك فركبها
 لم يحنت حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة بين فلان وغيره لا يحنت حلف لا يركب
 دواب فلان فركب ثلثا منها حنت كذا في السراجية * من حلف لا يركب دابة
 فلان فركب دابة مبدما دون له مديون او غير مديون لم يحنت عندا بنى حنيقة رح
 الا انه اذا كان عليه دين مستغرق لا يحنت وان نوى وان كان الدين غير مستغرق اولم يكن
 عليه دين لا يحنت مالم ينو كذا في الهداية * حلف لا يركب سفينة الى بداد فركبها حتى صار
 غراسخ ثم خرج لم يحنت كذا في الحاوي * في مجموع التوازل رجل قال كلما ركبت دابة فلله
 على ان تصدق بها فركب دابة يلزمه التصديق بها فان تصدق بها ثم اشترى فركب مرة
 اخرى لزم التصديق بها مرة اخرى ثم ونه كذا في الخلاصة * ولو قال ان ذهبت الى قرية
 كذا فمر بغيرها لم يحنت كذا في العتابة * ولو قال له رجل اجلس فتغد عدي فقال ان
 تغديت فعدي حر فخرج الى منزله فتغدى لم يحنت بخلاف ما اذا قال ان تغديت اليوم
 كذا في الهداية * ولو حلف لا يمشى على الارض فمشى عليها بنعل او خف يحنت ولو مشى
 على ساط لم يحنت ولو مشى على ظهرا جارا فنيا او متنعلا يحنت كذا في الخلاصة * الباب
الخامس في اليمين على الاكل والشرب وغيرهما الاكل هو اتصال ما يستعمل المضغ بفيه الى جوفه
هشمة او لم بهشمة مضغه او لم بمضغه كالخبز واللحم والفاكهة ونحوها * والشرب اتصال ما لا يستعمل المضغ
 من المائعات الى الجوف كالماء والنيب واللبن والعمل المحروس والسويق المحروس وغير ذلك فان
 وجد ذلك يحنت والا فلا اذا كان يسمى ذلك اكل او شربا في المعروف والعادة فيحنت كذا
 في البدائع * والذوق معرفة الشيء بفيه من غير ادخال مينه في حلقه كذا في الكافي * لو حلف

كتاب الايمان . . . (١١٠) في اليمين على الاكل والشرب وغيرها

محمد بن الفضل رح وهذا اذا كان بحال لا يسمى بطيخا * ولو حلف لا يأكل هذه الحبة فاكلها بعدما تبطحخت اختلفوا فيه والصحيح انه لا يكون حائثا * حلف ان لا يأكل من هذه المبطحة فاكل منها حبة او بطيخا كان حائثا كما لو حلف ان لا يأكل من هذه الشجرة فاكل مما يخرج منها كذا في فتاوى قاضيهان * ولو لم يكن للشجرة ثمرة ينصرف اليمين الى ثمنها كذا في التبيين * ولو حلف لا يأكل من هذه الشجرة فاخذ فصنا من اغصانها ووصله بشجرة اخرى فادرك ذلك الفصن وثمره فاكل من ذلك الثمر اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يحث وقال بعضهم لا يحث والمسئلة في السير الكبير * ولو حلف لا يأكل من هذه الشجرة فوصل بها فصن شجرة اخرى بان حلف على شجرة التفاح فوصل بها فصن شجرة الكمثرى ينظر ان سمي الشجرة باسم ثمرها مع الاشارة اليها في اليمين بان قال لا يأكل من هذه الشجرة التفاح لا يحث وان اقتصر على الاشارة وتسمية الشجرة ولم يتعرض لثمرها بان قال لا يأكل من هذه الشجرة وباقى المسئلة بحالها يحث وعلى قياس ما تقدم يجب ان يكون فيه اختلاف المشايخ كذا في الظهيرية * حلف لا يأكل هذا الطلع فصار يمر او البسر فصار رطبا او الرطب فصار تمرا او العنب فصار زبيبا او عصيرا او اللبن فصار شيرازا او زبدا او سمن او اظلا او مصلا فاكله لم يحث كذا في التمر تاشي * اذا حلف لا يأكل لحم هذا الحمل فصار كبشا فاكله حث كذا في الجوهرة النبوة * رجل حلف ان لا يأكل هذا اللبن ففعله جبن او كلة لا يحث في يمينه الا ان ينوي اكل ما يتخذ منه كذا في فتاوى قاضيهان * والاصل في جنس هذه المسائل انه اذا عقد اليمين على عين موصوفة بصفة فان كانت الصفة داهية الى اليمين يقيد اليمين ببقائها والا فلا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيهان * حلف لا يأكل من زهر هذه الشجرة فاكل بعدها ما صار لوزا او مشمشا لم يحث كذا في محيط الرخسى * ولو حلف لا يأكل جوزا فاكل منه رطبا او يابسا حث وكذلك اللوز والفتق والتين واشباه ذلك وان حلف لا يأكل خبيصا فاكل منه يابسا ورطبا حث كذا في المبسوط * ولو حلف لا يأكل رطبا ولا يسرا او لا يأكل رطبا او يسرا فاكل مذنبا حث في يمينه وهذه المسئلة على اربعة اوجه اذا حلف لا يأكل يسرا فاكل يسرا مذنبا وهو الذي مامته بمروفيه شيء من الرطب حث في يمينه في قولهم وكذا كذا اذا حلف لا يأكل رطبا فاكل رطبا مذنبا وهو الذي مامته رطب وفيه شيء من البسر حث في قولهم ولو حلف لا يأكل يسرا فاكل رطبا فيه شيء من البسر يحث

في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما اللعولايحنت في قول ابي يوسف رح والرابعة اذا حلف لا يأكل رطباً
فاكل بهراً فيمضي من الرطب حنت عندهما والحاصل ان الغلبة اذا كانت للمعقود عليه حنت
عند الكل وان كانت الغلبة لغير المعقود عليه يحنت عندهما هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان*
ولو اكل البحر المذنب او الرطب المذنب جزء فجزء منفردا بان ميز الرطب المذنب اجزاء فاكل كل
جزء منهما منفردا يحنت بالاتفاق كذا في التاتارخانية* ولو حلف لا يأكل مسللاً فاكل شهدا يحنت
ولو حلف لا يأكل شهدا فاكل مسللاً لا يحنت كذا في التاتارخانية* ولو حلف على البقل فهو على الرطاب
كلها من المحضرات وان اكل يابسا من ذلك لا يحنت ولو اكل بصلاً لا يحنت الا ان ينويه كذا
في التاتارخانية ناقلاً من الصحبة* مثل شيخ الاسلام ابو بكر محمد بن الفضل ممن حلف لا يأكل منبا
فاكل حنثاً اهل يحنت ام لا قال يحنت وان حلف لا يأكل حنثاً فاكل منبالم يحنت والحنث المحصر
هكذا في الظهيرية* ولو حلف لا يأكل من هذه الشاة ينصرف الى اللحم دون ما يخرج منها
وكذا في كل ما كول كذا في الخلاصة* ولو قال مما يخرج من هذه الشاة او من نزلها حنت
في اللبن والمخيض والزبد دون السمن والشيراز كذا في العنابية* وكذا لو قال لا يأكل من نزل
هذه البقرة فاكل من مخيضها الذي يقال له بالفارسية دوغ نوده يحنت لانه من نزلها ولو اكل
من مرقته يتعد من مخيضها يقال له بالفارسية دوغ آبه لا يحنت لانه صار شيئاً آخر كذا
في الخلاصة* ولو حلف لا يأكل دهنها يحنت باكل دهن الكراع* ولو حلف لا يأكل من حلوهذا الكرم
وحامضه فاكل من بهره وعنبه يحنت* ولو حلف لا يأكل من هذا المسلوخ فاذبيت الية
هذا المسلوخ حتى صار دهنها فاكل لا يحنت كذا في الخلاصة* ولو حلف لا يأكل من السمسم
فاكل من دهنها لا يكون حانثاً وكذا لو حلف لا يأكل من هذه الدجاجة فاكل من بيضها او فرخها
لا يكون حانثاً وكذا لو حلف لا يأكل من هذه البيضة فاكل من فرخها لا يكون حانثاً كذا في
فتاوى قاضي خان* وان حلف لا يأكل لحماً فاكل لحم اكل من جميع الحيوانات فيؤسب السمك
حنث سواء اكل طيبخاً او مشروباً او قديداً او سواء كان حلالاً او حراماً كالجملة ومتروك التسمية
ونبيحة الجوصى وصيد المحرم فاما بالسمك وما يعيش في الماء لا يحنت وان نوى السمك يحنت
هكذا في الاختيار شرح المختار* قالوا لو كان الحالف خوارزمياً فاكل السمك يحنت لانهم
يسمون

يضمنونه لهما كذا في محيط المرضي * وان اكل لحم خنزير او لحم انحان يحنت والصحيح انه لا يحنت
 بلحم الخنزير والدمى لان اكله ليس بمتعارف ومبنى الايمان على العرف وذكر الزاهد العتاسي
 انه لا يحنت وعليه الفتوى كذا في الكفاية * ولا يحنت باكل النبي وبه قال ابو بكر الاسكاف
 وهو الاظهر وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي * ولو اكل ما يكون في الحشوم من الكرش
 والكبد والطحال يحنت في يمينه وهذا بناء على مرف اهل الكوفة فان هذه الاشياء مرفهم كانت
 تباع مع اللحم وتستعمل استعمال اللحم فاما في مرفنا لا يحنت في يمينه كذا في المحيط * وعليه الفتوى
 كذا في جواهر الاخلاط * ولو اكل الرأس والاكارع يحنت ولا يحنت باكل الشحم والايفة
 الا اذا نوى في اللحم بخلاف شحم الظهر حنت به بلانية كذا في فتح القدير * ولو اكل السمرة التي
 في وسط الايفة حنت كذا في الخلاصة * حلف لا ياكل لحم شاة فاكل لحم منز يحنت وقال الفقيه
 ابو الليث لا يحنت مصريا كان العالف او قرويا وعليه الفتوى كذا في فتح القدير * قال محمد رح
 في الجامع اذا حلف الرجل لا ياكل لحم دجاج فاكل لحم الديك يحنت في يمينه * الاصل في جنس
 هذه المسائل ان اليمين متى اضيفت الى اسم جنس يدخل تحت اليمين الذكر والانثى
 من ذلك الجنس ومتى اضيفت الى اسم ذكر على الخصوص لا يدخل تحت اليمين الانثى
 وكذلك اذا اضيفت الى اسم انثى على الخصوص لا يدخل تحت اليمين الذكر وكون الاسم
 خاصا للانثى لا يعرف بعلامة الهاء لا محالة لان ذلك مشترك لانه قد يكون للتا نيث وقد يكون
 للافراد وانما يعتبر فيه الوضع وانه يتلقى من قبل النقل فلو حلف لا ياكل لحم دجاجة فاكل
 لحم الديك لا يحنت وكذلك اذا حلف لا ياكل لحم ديك فاكل لحم دجاجة لا يحنت قال واذا حلف
 لا ياكل لحم جمل او حلف لا ياكل لحم بعير او حلف لا ياكل لحم ابل او حلف لا ياكل لحم جزور دخل
 تحت اليمين الذكر والانثى وكذلك يدخل تحت اليمين البختي والعربي ولو حلف لا ياكل
 لحم بختي فاكل لحم عربي او حلف لا ياكل لحم عربي فاكل لحم بختي لا يحنت في يمينه
 ولو حلف لا ياكل لحم ناقة فاكل لحم الذكور من العرب او البخت لا يحنت ولو حلف لا ياكل لحم بقر
 فاكل لحم الانثى منه او لحم الذكر يحنت في يمينه وكذلك اذا حلف لا ياكل لحم بقرة فاكل لحم ثور
 يحنت لان البقرة اسم جنس والتاء فيها للافراد ولو حلف لا ياكل لحم ثور فاكل لحم انثى
 لا يحنت ولو حلف لا ياكل لحم بقر فاكل لحم جاموس لا يحنت في يمينه هكذا ذكر محمد رح

في الجامع * وفي العاوي انه يحنث بخلاف ما لو حلف لا يأكل لحم جاموس فاكل لحم البقر حيث لا يحنث والجاموس اسم نوع والصحيح ما ذكر في الجامع مع كذا في المحيط * قال رض وينبغي ان لا يحنث في الفصلين لان الناس يفرقون بينهما كذا في فتاوي قاضي خان * ولو حلف لا يأكل من هذا اللحم شيئا فاكل من موقته لا يحنث ان لم يكن له نية الموقعة كذا في الخلاصة * رجل حلف ان لا يأكل من اللحم الذي يجيء به فلان فجاء فلان بلحم نشواء ووضع تحته خبزاً وجعله جوداً با فاكل الحالف من الجود وب الذي اصابه دم اللحم كان حائثاً كذا في فتاوي قاضي خان * ولو قال كلما اكلت لحماً فعد من عبيدي حرفاً كل لحماً لزمه بكل لقمة متق مبد كذا في الطهريّة * ولو حلف لا يأكل شحماً فاكل شحم البطن حنث وان اكل شحم الظهر وهو الذي خالطه لحم لم يحنث عند ابي حنيفة رح وهو الصحيح كذا في الكافي * ولو مزّل شحم الظهر واكله لا رواية في هذا من ابي حنيفة رح ولغائل ان يقول عنده لا يحنث وفي الخلاصة الثانية هذا اذا حلف بالعربية وان حلف بالفارسية فاكل شحم الظهر قالوا لا يحنث لان اسم به لا يتناول شحم الظهر كذا في التاتارخانية * ولو حلف لا يأكل شحماً فاكل الية لم يحنث لان الية غير اللحم والشحم اسماً ومعنى ومرغاً هكذا في الكافي * ولو حلف لا يأكل طعاماً فان ذلك يقع على ما يؤكل على سبيل الادام مع العجز ولا يتبع على الهاليج والمعمون كذا في البدائع * ولو حلف لا يأكل هذا الطعام ان لم يوقته بوقت فهلك ذلك الطعام واكله غيره او مات الحالف حنث في يمينه وان وقته بوقت فقال لا يأكل هذا الطعام اليوم فمات الحالف قبل مضي اليوم لا يحنث والاجماع وان هلك ذلك الطعام قبل مضي اليوم لا يحنث قبل مضي اليوم بالاجماع حتى لا يلزمه الكفارة ولو جعلها لا يجوز وان مضي اليوم اختلفوا فيه قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يلزمه الكفارة كذا في فتاوي قاضي خان * ولو حلف لا يأكل طعاماً بنوى طعاماً يمينه او حلف لا يأكل لحماً بنوى لحماً يمينه فاكل غير ذلك لم يحنث كذا في المبسوط * روى من ابي يوسف رح في من حلف لا يأكل طعاماً فاضطر الى ميتة فاكل منها لم يحنث وقال الكرخي وهو عندي قول محمد رح وروى ابن رستم من محمد رح انه يحنث كذا في البدائع * ولو حلف لا يأكل الطعام فاكل منه شيئاً يميناً حنث وكذلك لو حلف لا يشرب الماء فان شرب الماء كله او الطعام لم يحنث بهذا كذا في المبسوط *

الاصل ان كل شيء باكل الرجل في مجلس او يشربه في شربة فاحلف على جميعه ولا يحنت
 باكل بعضه لان المقصود الامتناع من كله وكل شيء لا يطاق اكله في مجلس ولا شربه في شربة
 يحنت باكل بعضه لان المراد باليمين الامتناع من اصله لامن جميعه لان ما يمنع فعلى الغالب
 لا يقصد باليمين * حلف لا ياكل ثمر هذا البستان او ثمر هاتين النخلتين او من هذين الرقيفين
 او من لبن هاتين الشاتين او من هذا الغنم فاكل بعضه يحنت ولو حلف لا ياكل ممن هذه الحايبة
 فاكل بعضه حنت ولو حلف لا ياكل هذه البيضة لا يحنت حتى ياكل كلها وكذلك لو حلف لا ياكل
 هذا الطعام فان كان يقدر على اكل كله دفعة واحدة لا يحنت حتى ياكل كله وان لم يقدر حنت
 باكل بعضه وفي رواية ان كان الشيء يمكنه ان ياكله في جميع مرة لا يحنت ما لم ياكل كله والاول
 اصح وهو المختار لمشايعنا ومن محمد رج لو حلف لا ياكل لحم هذا الحيز ورفه على بعضه
 لانه لا يمكنه استيعا به دفعة كذا في محيط العرضي * اذا حلف لا ياكل هذه الرمانة فاكلها الاحبة
 او حبتين حنت استحصانا وان ترك اكثر من ذلك ما لم يجز العرف ان يتركه الاكل لا يحنت
 وكذلك لو حلف لا ياكل هذا الشير فاكله الاحبة او حبتين يتركهما فانه يحنت في يمينه كذا
 في المحيط * لا ياكل هذا الرقيق فاكل الا قليلا منه يحنت الا اذا نوى الكل وهل يصدق
 قضاء فيه روايتان كذا في الوجيز للكردي * ولو قال ان اكلت هذا الرقيث فامرأته طالق
 ثم قال ان لم آكله نعبده حرفا لحيلة في ذلك حتى لا يعتق عبده ولا تطلق امرأته ان ياكل
 النصف ويترك النصف كذا في المحيط * ولو حلف لياكلن هذا الرقيق فاكله الاكسرة كان
 بارا الا ان ينوي ان لا يترك شيئا من الرقيث كذا في فتاوى قاضي خان * والصحيح في
 قوله هذا الرقيق عليه حرام ان لا يحنت باكل البعض * قال ليمره والله لا آكل من طعامك
 فان اكلت منه فهو على حرام فاكل لعمه حنت في اليمين الاولى فان هاد فاكل حنت في اليمين
 الثانية ايضا ويلزمه كفارتان كذا في الوجيز للكردي * ولو قال لعبدتي ابكها اكل هذا
 الرقيق اليوم فهو حرفا كلاه لم يعتقا ولو كان بحال لا يطيق احدهما اكله فاكلاه متقا بدلالة
 الحال كذا في شرح الجامع الكبير للصبري في باب اليمين التي تقع على الواحدا على
 الجماعة * ولو قال لامرأتيه ان اكلتما هذين الرقيفين فعدى حرفا كالت واحدة
 منهما رقيقا متقا للعبد وكذلك لو اكلت احدهما الرقيفين الاشياء اكلت الباقي الاخرى

يحسنت كذا في محيط المرحضى * ذكر في الاصل اذا قال لسانه ايتكن اكلت من هذا الطعام فهي طالق فاكلن جميعا طلقن ولو قال ايتكن اكلت هذا الطعام ولم يقل من الطعام فاكلن ينظر ان كان الطعام كثيرا بحيث لا يقدر الواحد على اكله طلقن وان كان الطعام قليلا بحيث لا يقدر الواحد على اكله لا يقع الطلاق عليهن اذا اكلن كذا في المحيط في الفصل السابع * ان حلف طائعا او مكرها ان لا ياكل شيئا ساء فاكروه حتى اكله حنث وكذلك ان اكله وهو مغمى عليه او مجنوننا وان اوجرا وصب في حلقه مكرها وقد حلف لا يشربه لا يحسنت ولكن لو شرب منه بعد هذا حنث كذا في المبسوط * حلف ان لا ياكل ملحاً فاكل طعاما ان لم يكن ملحاً لا يكون حائثا وهو المختار وان كان ملحاً كان حائثا كما لو حلف ان لا ياكل الفلفل فاكل طعاما فيه فلفل ان كان يوجد طعمه كان حائثا والا فلا وقال الفقيه ابو الليث رح لا يحسنت ما لم ياكل من الملح مع الخبز او مع شيء آخر وعليه الفتوى فان كان في يمينه ما يدل على انه اراد به الطعام المالح فهو على ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * مثل شيخ الاسلام الزاهد رح ممن حلف لا ياكل لحما وحلف الاخر لا ياكل بصل ولا آخرا لا ياكل فلفلا فاتخذ محشوا جعل فيه هذه الاشياء اكلها فاكلها العالفون كلهم لم يحسنت احد الا صاحب الفلفل لان الفلفل لا يؤكل الا هكذا فانصرفت يمينه اليه ولو حلف لا ياكل من طعام امرأته فادخلت عليه الطعام فقالت له داربحور فاكل لا يحسنت لانه صار ملكا له ولو لم يقل داربحور وباتى المسئلة بحالها يحسنت * رجل له فاليز امرؤا ان يحفظ هذا الفاليز فاباح له ان ياكل منه ما يشاء فحلف هذا الحافظ بطلاق امرأته ان لا ياكل من فاليزه اي فاليز نفسه وليس له فاليز ملك ولا مستاجر ولا مستعار فاكل من هذا الفاليز الذي امر به يحفظه لا تطلق امرأته الا اذا كان يضاف اليه الفاليز مرافا ما بدون ذلك فلا يحسنت كذا في الظهيرية * اذا حلف لا ياكل تمرأى نوع من التمر اكله يحسنت ولو اكل جميعا يحسنت لان الحمض اسم لتمر يلقى في اللبن حتى ينتفخ فيؤكل وكذلك اذا اكل مصيدة اتخذت من التمر يحسنت كذا في النخبة * ولو حلف لا ياكل هذه التمرة فاختلط بتمر فاكل ذلك التمر كله يحسنت كذا في المبسوط * ولو حلف لا ياكل تمر اولانية له فاكل فيها لا يحسنت وكذا اذا اكل بمر مطبوخا او رطبا لان ذلك لا يحمى تمر في العرف الا ان ينوى ذلك كذا في البدائع * حلف لا ياكل من هذا الدقيق فاكل من خبزة او اتخذ خبيصا او خبزا لفظا نفى

اصحت كذا في جواهر الاخلاطى * وان اكل من الدقيق او عجينته لم يذكر في الكتاب والصحيح انه لا يصحت كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * وان شئى اكل الدقيق بعينه لم يصحت باكل الحبز كذا في الكافي * واذا حلف لا ياكل من هذه الحنطة وهو ينوى ان لا ياكل حبوبا صحت نيته حتى لو اكل من حبوبها لا يصحت وان نوى ان لا ياكل مما يتخذ منها صحت نيته ايضا حتى لا يصحت باكل عينها وان لم يكن له نية فاكل من خبزها لم يصحت عند ابى حنيفة رح وعندهما يصحت ولو اكل من عينها حنث عندا بى حنيفة رح كذا في الذخيرة * وان اكل من موبها لا يصحت عندا بى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله وهو الظاهر من قول محمد رح كذا في فتاوى قاضيهان * ولو حلف لا ياكل من هذه الحنطة فزرعها واكل من غلتها لم يصحت كذا في الجوهر النيرة * واذا حلف لا ياكل خبزا ولا نية له فهذا على خبز الحنطة والشعير وعلى ما يتعارف الناس في ذلك البلد انما هذا الحبز منه حتى لو تصور موضع لا ياكل اهل مخبز الشعير لا يصحت باكل خبز الشعير ايضا ولو اكل خبز الارز فان كان من اهل بلد خبزهم ذلك ينصرف يمينته اليه وما لا كذا في المحيط * حلف لا ياكل خبزا فاكل فرصا يقال له بالفارسية كير او جوزنجا او ميرفا رصيته لو قال محمد بن مسلمة لا يصحت في الجوز الثلاثة والمختار ما ناله الفقيه ابو الليث رح ان في الجوزينج لا يصحت لانه لا يسمى خبزا مطلقا وصا ركا يقال بالفارسية نان زرد آله اما في العرص والمير يصحت لان العرص خبز مطلق والمير خبز وزيد كذا في الفتاوى الكبرى * وان اكل خبز القطائف لا يصحت الا اذا نواه كذا في الهداية * اذا حلف لا ياكل خبز فلانة فالخابزة هي التي تضرب الحبز في التنور دون التي تعجنه وتهبته للمرب فان اكل من خبز التي ضربته حنث والا فلا كذا في الظهيرية * رجل حلف ان لا ياكل خبزا فان كل نريد لا يصحت في يمينته وكذا لو اكل لاشعة لا يصحت في يمينته * رجل حلف ان لا ياكل مرة فاكل موبوس آب اولطة لا يكون حانثا لو حلف ان لا ياكل هذا الحبز فاكل بعدما فتنت لا يصحت كذا في فتاوى قاضيهان * ولو اكل العصيدة او التماج لا يصحت ولو حلف لا ياكل خبزا فاكل موبوسا يقال بالفارسية منبره قال محمد رح ينبغي ان يصحت كذا في الصلاة * مثل الضمدي رح ممن حلف لا ياكل خبزا وتم اكل احدهما فقال لا يصحت مالهما كذا في البتية * ولو حلف لا ياكل الشواء ولا نية له يقع على اللحم خاصة دون الباذلجان والحز المشوى الا ان ينوى كل ما يغوى من بيض وغيره فيعمل نيته كذا في الكافي *

ان حلف ان لا يأكل رأساً فان نوى الرؤوس كلها من السمك والغنم وغيرهما فاي ذلك
اكل حنث وان لم يكن له نية فهو على الغنم والبقر خاصة في قول ابي حنيفة روح وقال ابو يوسف ومحمد
روح اليمين اليوم على رؤوس الغنم خاصة كذا في البدائع * وهذا اختلاف مصر وزمان لان العرف
في زمنه فيهما وفي زمنهما في الغنم خاصة وفي زماننا يقتضي على حسب العادة كذا في الهداية *
ولا يدخل في اليمين رؤوس الجراد والسمك والعصا غير بالاجماع وكذا رؤوس الابل لا تدخل
بالاجماع ولو حلف لا يأكل بيضا ولا نية له فهو على بيض الطير ككاه الآوز والدجاج وغيره
ولا يحث في بيض السمك الا ان ينويه كذا في الحراج الوهاج * حلف ان لا يأكل طبعها ان نوى
جميع المطبوخات فهو على مائون وان لم ينو شيئا فهو على اللحم المطبوخ استصا ناً قالوهذا
اذ طبخ اللحم بالماء ما العلية اليابسة لا تسمى طبعها وان طبخ اللحم بالماء فاكل المرقعة مع العجيز
ولم يأكل اللحم كان حائثا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف لا يأكل من طبع فلانة فحنثت له
قدراً طبعها غير عالم يحث واذا قال اكره ديك كرم كرهه توخو ر م فكذا فسحنت قدراً طبعها
غيره لا يحث لان قوله كرم كرهه توبراد به عرفاً نحو تو كذا في المحيط * ولو حلف لا يأكل السلواء
فالاصل في هذا ان السلواء عندهم كل حلولى من جنسه حامض وما كان من جنسه حامض
فليس بسلواء والرجوع فيه الى العرف فحنث باكل الخبيص والعسل والسكر والناطف والرب
والتمروا شاة ذلك وكذا روى المعلى من محمد روح اذا اكل تيناً رطباً او يابساً لانه ليس
من جنسها حامض فيخلص معنى السلواء فيه ولو اكل منها حلوا او بطيخاً حلوا او رماناً حلوا او اجاصاً
حلوا لم يحث لان من جنسه ما ليس بسلوفلم يخلص معنى السلواء فيه وكذا الزبيب ليس
من حلولا من جنسه ما هو حامض وكذا الوحلف لا يأكل حلواء فهو مثل السلواء ولو حلف
لا يأكل حبة فاي حب اكل من محرم او غيره مما يأكله الناس ما لا يحث فان عني شيئاً من
ذلك بعينه او معاه حنث فيه ولم يحث في غيره ولا يحث اذا ابتلع لؤلؤة كذا في البدائع *
في الفتاوى رجل حلف لا يأكل حراماً ما اشتري بدرهم فصبه طعاماً فاكله لا يحث وهو آثم
ولو اكل حراماً او لعباً فصبه يحث ولو باع الخبز واللحم بزيوت فاكله لم يحث ولو اكل لحم
كلب او فرداً وحداً قال اصد بن عمرو روح لا يحث وقال نصير بن ناخذ وقال الحسن كاه
حرام وقال الفقيه ابو الليث ما كان فيه اختلاف العلماء لا يكون حراماً مطلقاً قال صاحب الكتاب

ما احسن ما قال ابو الليث ولو اضطر فاكل الحرام او الميتة اختلف المشايخ فيه والمختار انه يحسن
لان الحرمة باقية الا ان الائم موضوع وفي فوائد شمس الائمة الحلواني لو اكل من الكرم الذي دفع
معاملة وهو قد حلف لا ياكل حراما لم يحسن كذا في الخلاصة * ان فصب حنطة فطبخها ان اعطاه
مثلا قبل ان يأكل لا يحسن في يمينه وان اكلها قبل اداء الضمان قبل قضاء القاضي عليه حنث
في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف لا ياكل هذا العنب او هذه الرمانة فجعل يمينه
ويرمي بثقله ويتلع ماء لم يحسن لان هذا لا يسمى اكلا فانما يسمى مصا ولو مصر ماء العنب
او ماء الرمانة ولم يشربه واكل قشرة وحصرمه حنث في يمينه ولو مضغه وابتلعه كذا لك يصير
اكلا بابتلاع القشرة والحصرم لا بابتلاع الماء * وفي العيون قال اذا حلف لا ياكل هذا العنب
ولا كذا ورمى بقشرة وحصرمه وابتلع ماء لم يحسن ولو رمى بقشرة وابتلع ماء وحبه حنث
وملل الصدر الشهيد في واقعاته فقال لان العنب اسم لهذه الاشياء الثلاثة ففي الوجه الاول
اكل الاقل فلا يكون اكلا للعنب وفي الوجه الثاني اكل الاكثر ولا كذا حكم الكل كذا
في المحيط * ولو حلف لا ياكل فاكهة فاكل منها او رمانا او رطباً لم يحسن مندأى حنيفة رح
وقال ابو يوسف ومحمد رح يحسن هكذا في الهداية * قال الفقيه ابو الليث بقولهما نأخذ للفتوى
لانه اظهر ثم الخلاف اذا لم ينوشأ وما اذا نواها حسنت بالاتفاق كذا في شرح النفاية للشيع
ابى المكارم * والتمين والشمش والتفاح والخوخ والفستق والاجاص والعناب والكمثرى والسفرجل
فاكهة اجماعا رطبها وبها ونبيها ونضيجها لا العيار والقنار والجوز والاجماع والتوت فاكهة
وعدا الامام القدوري البطيخ من الفواكه ولم يعد الامام الحلواني منها قال الامام المسم
والباقلين ليسا من الثمار والاصل ان كل ما بعد فاكهة عرفا ويؤكل تفكهها فهو فاكهة وما لا فلا
كذا في الرجيز للكردي * واللوز والجوز فاكهة ذكره في الاصل من جملة الفواكه اليابسة
قالوا هذا في مرتبهم فاما في مرتبنا لا يعد ذلك من جملة الفواكه اليابسة وقال محمد رح بسر السكر
والسر الاحمر فاكهة كذا في محيط العرفى * والزبيب والتمر وحب الرمان اذا يبس لا يكون فاكهة
كذا في فتاوى قاضي خان * وهذا بالاجماع هكذا في البدائع * من محمد رح اذا حلف
لا ياكل من فاكهة العام فان كان في ايام الفاكهة الرطبة فهو على الرطب ولا حسنت باكل اليابس
وان كانت اليمين في غير وقت الرطب فهو على اليابس امتصاصا وبه اخذ الشيخ الامام

ابوبكر محمد بن الفضل رح كذا في فتاوى قاضيهمان * من حلف لا يأكل فكل شيء اصطبح به فهو ادام كالخجل والزيت والفصل واللبن والزبد والسمن والمرق والمخ والم يصبغ الخبز ماله جرم كجرم الخبز وهو بحيث يؤكل وحده ليس بادام كاللحم والبيض والتمر والزبيب وهذا التفصيل مند ابى حنيفة وابى يوسف رح وقال محمد رح فما يؤكل مع الخبز غالباً فهو ادام وهو رواه عن ابى يوسف رح كذا في فتح القدير * ويقول محمد رح اخذ الفقيه ابو الليث قال في الاختيار وهو المختار معللاً بالعرف * وفي السبط وهو الاظهر قال القلانسي في تهذيبه ومليه الفتوى كذا في النهر الفائق * والاصل ان ما يصبغ به كالخجل وما ذكرنا ادام بالاجماع وما يؤكل وحده غالباً كالطين والغنم والتمر والزبيب وامثالها ليس اداماً بالاجماع على ما هو الصحيح في البطين والغنم اما بقول فليست بادام بالاتفاق كذا في فتح القدير * وهذا الخلاف فيما اذا لم يكن له نية فان نوى فعلى ما نوى اجماً ما كذا في التبيين * والغاية ليست بادام اجماً ما كذا في المراج الوهاج * واذا حلف لا يأكل من كسب فلان مورث الحلف عليه شيئاً واكله الحالف لا يحنث ولو اشترى شيئاً او وهب له شيء او تصدق عليه بشيء وقبل فأكله الحالف حنث في يمينه ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فاشترى شيئاً الحالف من الحلف عليه مما كتبه الحلف عليه او وهب الحلف عليه ذلك من الحالف واكله لا يحنث * ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فاكتهب الحلف عليه ما لا يورثه رجل فأكله الحالف حنث في يمينه وكذلك لو ورثه الحالف فاكل يحنث بخلاف ما لو انتقل الى غيره بغير الميراث بشرى او وصية لا يحنث كذا في الذخيرة ولو حلف لا يأكل من ميراث فلان شيئاً فمات فلان فاكل من ميراثه حنث فان مات وارثه فاورث ذلك الميراث فاكل منه الحالف لا يحنث كذا في البدائع ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فوصى له انسان فاكل الحالف يحنث ولو وهب الحلف عليه طعاماً للحالف وقبضه ثم اكل لم يحنث وكذا الووصى له والمهر من كسب المرأة وكذا ارض الجراحات كذا في الخلاصة * رجل معه درهم فحلف ان لا يأكلها فاشترى بها دنانير او فلوساً ثم اشترى بعد ذلك بالدنانير او الفلوس طعاماً فأكله قال محمد رح يكون حانثاً في يمينه وان حلف لا يأكل هذه الدراهم او الدنانير فاشترى بها عرضاً ثم باع العرض بطعام فأكله لا يكون حانثاً وكذا لو اشترى بالدرهم شعيراً

ماه وعند المزارع او عند المشتري منه يحنث وان اشترى منه
 لا يحنث كذا في الوجيز للكردي * اذا حلف لا ياكل من ما
 شيء من ملكه الى ملك غيره واكلم الحالف لا يحنث كذا في
 اشترى فلان او مما يشترى فاشترى المحلوف عليه لنفسه اول
 باعه المحلوف عليه من غيره بامر المشتري له ثم اكل منه ا
 واذا حلف الرجل لا ياكل لحما اشتره فلان فاشترى فلان س
 كذا في المحيط * رجل حلف لا ياكل طعام فلان هذا باع فلان
 لم يحنث مندهما وعند محمد رح يحنث هكذا في شرح الز
 من طعام يصنعه فلان او من خبز يحبزه فلان ثم صنعه و
 لا ياكل من طعام فلان وفلان باع الطعام فاشترى منه واكل
 فاهداه له فاكله لم يحنث في قياس قول ابي حنيفة وابي ي
 ارضه فاكل من ثمن الغلة حنث واذا نوى اكل نفس ما ي
 وبين الله تعالى كذا في الذخيرة * رجل حلف ان لا ياكل من
 منه الطعام او وهبه فلان من غيره فاشترى الحالف من ذ
 في فتاوى قاضي خان * في الاصل لو حلف لا ياكل من طعام
 له فلان مع غيره حنث الا اذا نوى شراء وحدة كذا في الجلاء
 فلان فاكل من طعام مشترك بينه وبين غيره يحنث وكذا

فاكل من خبز مشترك بينه وبين غيره بخلاف ما لو حلف لا يأكل من رغيف فلان فاكل من رغيف بينه وبين آخر لا يحنث لان بعض الرغيف لا يسمى رغيفا وبعض الخبز يسمى خبزاً اذا حلف لا يأكل من مال ابنه وكان بينه وبين الاب الحالف حب من خل فاكل منه يحنث لانه اكل من مال الابن كذا في المحيط * ولو حلف لا يأكل طعام فلان فاكل من طعام مشترك بين فلان وبين الحالف لا يحنث كذا في الظهيرية * وجس حلف ان لا يأكل شيئاً من اشياء والده فتناول في بيت والده كسرة خبز ملقاة قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يحنث في يمينه وقال القاضي الامام ابو علي النسفي يكون حائثاً في يمينه وقال الفقيه ابو بكر البلخي ان كانت الكسرة بحال يتصدق على الفقير بمنزلها كان حائثاً والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان * حلف لا يأكل طعام فلان فانه يقع على الطعام الموجود والذي سيحدث كذا في المراجعة * ولو حلف لا يأكل من رمان اشتره فلان فاشترى فلان مع غيره فاكل حنث ولو قال من رمانه اشترى فلان لم يحنث ولو حلف لا يأكل من ثمن غزل فلانة فاشترى غزل فلانة او وهبته لها او اكل ثمنه لا يحنث ولو باصت بنفسها فدفع ثمن الثمن اليه فاكل منه حنث ولو وهبت الثمن لابنها او لاجنبى ثم وهبه لزوجها فاشترى به شيئاً لا يحنث كذا في محيط السرخسي * ولو حلف لا يأكل من طيبخ فلان فطبخ هو و آخر فاكل الحالف منه يحنث لان كل جزء منه يسمى طيبخاً وكذلك من خبز فلان فخبزه هو و آخر ولو قال من قدر طيبخها فلان فاكل ما طبخها لم يحنث لان كل جزء من القدر لا يسمى قدراً كذا في الاختيار شرح المختار * حلف بالفارسية لا يأكل من يمز فلان فتناول من ماء جمد الحلو ف عليه لا يحنث لان او هام الناس لا يسبق الى هذا الا يرى انه لو اكل من قشر طيبخه او من كسرة خبزه بالفارسية ناهى ربه وجد على باب داره لم يحنث كذا في الفتاوى الكبرى * حلف ان لا يأكل شيئاً مما حمل فلان يعني آو رده فلان فاكل من جمد حمله فلان قالوا يكون حائثاً كذا في فتاوى قاضيهان * ولو حلف لا يأكل من مال خنته شيئاً فدفع اليه مجيئاً من مجيئ خنته فجعل في مجيئ آخر فخبزه واكل لا يحنث وكذا لو حلف لا يشرب من شرابه او لا يأكل من ملحه فاخذ ماء وملحاً وجعلهما في العجين لا يحنث كذا في الخلاصة * لا يأكل من خبز خنته ثم اقر العجن وخلف لا مراثة النفقة فاكل منه ان كان العجن اقرز لها النفقة لا يحنث وان لم يقرز فقال كل من طعامي ما يكتفي فاكل منه يحنث كذا في الوجيز للكردي * ولو حلف لا يأكل من مال ابنة

فمات الأب فورثه الصالح وأكل لا يحنث الصالح وهو لصحيح كذا في فتاوى قاضي خان *
 ولوزاد بعد موته يحنث كذا في الوجيز للكردي * إذا حلفت المرأة أن لا تأكل من أطعمة ابنها
 وقد كان الابن يمض إليها من الأطعمة قبل اليمين فأكلت ذلك لا يئزمها الحنث قيل هذا إذا
 لم يكن لها به فدانوت ذلك الطعام الذي بعته قبل اليمين يحنث بها كله لأنها نوت الإضافه
 باعتبار ما قد كان كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يأكل مع فلان طعاماً فأكلك هذا من أناه وهذا
 من أناه آخر لا يكون هاتنا ما لم يأكل من أناه واحد كذا في فتاوى قاضيخان * إذا حلف
 لا يأكل من مال فلان فتنهذوا فارسيته سيم بر اكنه و پيرى فريدند و غورند لا يحنث في يمينه
 لأنه في العرف يعمى أكل مال نفسه هكذا ذكر في فتاوى أبي الليث رح كذا في الكافي *
 رجل حلف أن لا يأكل من شيء فلان فجعل نفل فلان في قدر طبخت امرأته وأكل الصالح
 قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رح حنث في يمينه إلا أن يكون بينهما سبب يدل
 على غير هذا * حلف أن لا يأكل من كرم فلان شيئاً هذه السنه فالواقع يمينه على اثنين مشهوراً
 قال مولانا رضى ويبنى أن يكون على بقية السنه التي هو بها كذا في فتاوى قاضي خان *
 رجل قال والله لا أكل مما يجي به فلان يعنى ما يجي به من طعام أو لحم أو غير ذلك مما يؤكل
 فدفع الصالح إلى المحلوف عليه لحماً يطبخه فطبخه والقى فيه قطعة من كرش بقوتهم فالقدر
 به فأكلك الصالح من المرق قال محمد رح لاراه يحنث إذالقى فيه من اللحم ما لا يطبخ وحده
 ويتخذ منه مرقه لقلته وإن كان مثل ذلك يطبخ ويكون له مرقه فانه يحنث وقد قال محمد رح
 فيمن قال لا أكل مما يجي به فلان فجاء فلان بلحم فشهوا وجعل تحتهم أرز الصالح فأكلك الصالح
 من جودابه حنث وكذا لك أوجه المحلوف عليه بحمص فطبخه فأكلك الصالح من مرقه وفيه
 طعام الحمص حنث وكذلك لو جاء برطب فسال منه رب فأكلك منه أوجاء بزيتون فمصرف فأكلك من زيتته
 حنث كذا في البدائع * أن حلف لا يأكل طعاماً ما من طعام فلان فأكلك من خله أو ريته أو
 ملحه أو اخذ منه شيئاً فأكله بطعام نفسه حنث وإن اخذ من نبيذه أو مائه فأكلك به خبزاً لم يحنث
 كذا في الجوهرة النيرة * وإذا حلف على حنطة لا يأكلها فأكلكها مع غيرها من الحبوب أو حلف على شعير
 فأكلك مع غيره من الحبوب أن أكل حنطة حنث فإن كانت الغلبة للمحلوف عليه يحنث وإن كانت
 الغاية لغير المحلوف عليه لا يحنث وإن كانا سواء فالقياس أن يحنث وفي الاستصحاب لا يحنث

وان اكل حبة حبث حنث على كل حال كذا في الذخيرة * واذا حلف لا ياكل طعاما او حلف لا يشرب الا باذن فلان فان له بهذا على شربة او لقمة كذا في المحيط في الفصل السابع والعشرين في المتفرقات * اذا حلف لا ياكل طعاما ولا يشرب فذاق من ذلك ولم يدخله حلقه لم يحنث ومتى قد يمينه على فعل فاذن بما هو دونه لم يحنث وان اتى بما هو فوقه حنث كذا في المبسوط * اذا حلف لا يذوق طعاما او شرابا فادخله في فيه حنث فان قال اردت بقولي لا ذوقه لا آكله اولا اشربه دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يد بين في القضاء كذا في البدائع * وان قال لا اذوق طعاما ولا شرابا فذاق احدهما حنث وكذلك لو قال لا اكل كذا ولا كذا وكذا كذا لو ادخل حرف او بينهما كذا في المبسوط * ولو قال والله لا اذوق طعاما وشرابا فذاق احدهما لا يحنث قال ابو القاسم الصفار يحنث في يمينه وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ينوي في ذلك فان لم ينو شيا لا يحنث باحدهما وعليه الفتوى * رجل حلف ان لا يذوق الخمر فاكل خبزا من خمر قال الشداد رح لا يحنث في يمينه كما لو حلف ان لا يذوق الزيت فاكل خبزا من زيت لا يحنث ولو حلف ان لا يذوق في منزل فلان طعاما ولا شرابا فذاق فيه شيا فادخله فيه ولم يصل الى جوفه كان حائتا وهو على الذوق وان كان قال له رجل تفعد مندي اليوم فحلف ان لا يذوق في منزله طعاما ولا شرابا فان هذا يكون على الاكل لا على الذوق كذا في فتاوى قاضيهان * حلف ان لا يذوق الماء فتمضمض للصلوة لا يحنث كذا في الخلاصة * اذا حلف لا يذوق هذه الخمر فصارت خلا فشرب منه لم يحنث فان نوى ما يكون من ذلك حنث هكذا في الجوهرة النيرة * اذا حلف لا يندى فالتفداء الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء من صلوة الظهر الى نصف الليل كذا في الهداية * حلف ان لا يتغدى اليوم فاكل بعد نصف النهار لا يكون حائتا كذا في فتاوى قاضيهان * قال الشيخ جدي هذا في من فهم اصابي من فتاوى وقت العشاء من بعد صلوة العصر ثم الغداء والعشاء مباركة من الاكل الذي يقصد به الشبع في العادة في كل بلد في غالب ما دأبوا به عند غداه انعقدت عليه اليمين والا فلا ولهذا قالوا في اهل المصر ان حلفوا على ترك الغداء فشرّبوا اللبن لم يحنثوا ولو حلف البدوي لا يتغدى فشرّب اللبن حنث قال ابو الحسن اذا حلف لا يتغدى فاكل غير الحبز من تمر

من تموا وازوا فاكهة او غير ذلك حتى شبع لم يحنت ولم يكن ذلك غداء وكذلك
لواكل لحما بغير خبز لم يحنت وغداء كل بلد ما يتعارفونه وبشرط في الغداء ان يكون اكثر
من نصف الشبع حتى لو قال لامته ان لم تتعش الليلة فعبدى حرفا كنت لقمة او لقمتين
فليس هذا بعشاء ولا يبر حتى تأكل اكثر من نصف شعبها كذا في السراج الوهاج * حلف
في رمضان ان لا يتعشى الليلة فاكل بعد انتصاف الليلة لا يحنت كذا في الوجيز للكردي *
لو حلف ان لا يتسمر فمحنت بالاكل من نصف الليل الى الفجر كذا في شرح مجمع البحرين *
المساء مسا وان احدهما ما بعد الزوال والاخر ما بعد غروب الشمس فايهما نوى صحنت نيته
وعلى هذا لو حلف بعد الزوال لا يفعل كذا حتى يمسى ولا نية له فهو على غيبة الشمس
لانه لا يمكن حمل اليمين على المساء الاول فيصل على المساء الثاني وهو ما بعد الغروب
كذا في فتح القدير * ذكر المولى عن محمد رح قوله لياتينه ضحوة فهو من وقت طلوع الشمس
من الساعة التي تحمل فيها الصلوة الى نصف النهار كذا في محيط المرعى * قال محمد رح
ولو حلف لا يصبح فالتصبيح مبدى ما بين طلوع الشمس وبين ارتفاع الضحى الا كبر فاذ
ارتفع الضحى الاكبر ذهب وقت التصبيح كذا في البدائع * ليعديته اليوم بالف او ان لم احتق
عبد اشتره بالف او ان لم تغزالي اليوم فطنا بالف فاشترى ما يماوى دهرها بالف فغدا
او اعتقه او غزله بر كذا في الوجيز للكردي * ولو قال ان تغديت برغيفين فمبدى حرف تغديت
اليوم برغيف والغد برغيف القياس ان يحنت عملا بطلاق اللفظ كما في المعين بان قال ان تغديت
بهذين الرغيفين وهناك ان تغدى اليوم باحد الرغيفين والغد بالرغيف الاخر يحنت في يمينه
وفي الاستحسان لا يحنت في يمينه وان نوى التفرق في هذا كان كما نوى ولو قال ان اكلت رغيفين
او ان اكلت هذين الرغيفين فعبدى حرفا كلهما معا او متفرقا حنت في يمينه قياسا واستحسانا
كذا في المحيط باب اليمين ما يقع على البدن وما يقع على الجماعة * ولو عتد اليمين على الغداء
واستثنى منه البزير ما يؤكل تبعا للحبز ولا يؤكل مقصودا كالخبز والزيت والملح يصبر مستثنى
باستثنائه وان كان يؤكل مقصودا ولا يؤكل تبعا مادة كالخبض والارز يحنت ولا يصبر مستثنى
وان كان يؤكل مقصودا ولا يؤكل تبعا للحبز مادة كالحمك واللبن قال ابو يوسف رح يصبر
مستثنى تبعا للحبز ولا يحنت وقال محمد رح لا يصبر مستثنى ويحنت اذا مر فهاذا * قال محمد رح

كتاب الايمان (١٣٠) في اليمين على الاكل والشرب وغيرهما

اذا قال الرجل ان اكلت اليوم الارغيفان بعدد حر فاكل رغيفا ثم اكل بعده فاكهة او تموا او خبيصا لو ارزا يصحنت فان قال صليت الاستثناء من الخبر صدق ديانة لا قضاء ثم يصحنت باكل الفاكهة والتمر سواء اكلها بعد الرغيف او معه وهكذا لو قال ان تغديت الابرغيف فتغدي برغيف ثم اكل فاكهة او تمر احصنت وهكذا ان اكل خبيصا قال مشائخنا انما يصحنت باكل هذه الاشياء بعد الرغيف اذا اكل هذه الاشياء في نورا كل الرغيف اما اذا اكلها وحدها بعد انقطاع نور الرغيف لا يصحنت لانه لا يسمي متغديا بها ولا يتعارف اكلها تغديا فان نوى الخبر خاصة صدق ديانة لا قضاء كذا في شرح الجامع الكبير للعصمى في باب الصنت في اليمين التي تكون من ذلك الصنف ومن غيره * فان كان قبل ذلك كلام يعتدل به على يمينه بان قيل له انك تأكل اليوم رغيفين فقال مبدء حر ان اكل اليوم الارغيفان فهو علي الرغيف خاصة حتى لو اكل الرغيف وبأكل بعده تمر الا يصحنت في يمينه ويتهدي يمينه بالارغفة ولو قال ان اكلت اليوم اكثر من رغيف فعدي حر فهذا على الخبر حتى لو اكل بعد الرغيف تمرا او فاكهة لا يصحنت وصار تعديه يمينه ان اكلت اليوم من جنس الرغيف اكثر من رغيف فعدي حر ولو قال هكذا اكل يمينه على الخبر خاصة فهنا كذلك والذي ذكرنا في قوله الارغيفان كذا في قوله خير رغيف وسوى رغيف كذا في المحيط في باب الاستثناء * رجل قال ان لبست او اكلت او شربت فامرأتى طالق وقال صليت طعاما دون طعام لم يصح ق في القضاء ولا في غيره وهو الصحيح وظاهر الرواية ولو قال ان لبست ثوبا او اكلت طعاما وقال صليت به طعاما دون طعام او ثوبا دون ثوب دين ثوبا بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء كذا في شرح الجامع الصغير لفاضيان * اذا حلف لا يشرب من داء وفلان فاكل منها شيئا قال الصمد الهندي رح في واحصاته المحصنة وعندى انه لا يصحنت الا ان ينوى جميع المأكولات والمشروبات كذا في المحيط * قال بالفارسية ازمانه فلان بسم بحر ثورم بتناول الماكول والمشروب كفا في فتاوى قاضى حلى * ان حلف لا يشرب مع فلان شرابا فخرجه في مجلس واحد من شراب واحد حنث وان كان الا ناء الذي يشرى به فيه مستقلا وهكذا لو شرب السائل من شراب وشرب الآخر من شراب غيره وقد ضمهما مجلس واحد فان نوى شرابا واحدا او من اداء واحد يصدق قضاء كذا في البائع * رجل حلف ان لا يشرب في شيئا فلان اكثر من مرة فشربه في ناره مرة وفي بهتانه مرة قالوا ان كانت الضيافة

واحدة كان حائنا * رجل حلف ان لا يشرب ماء فشرب ماء القلية لا يكون حائنا كذا
 في فتاوى قاضي خان * رجل حلف لا يشرب لبن بقره فلان فماتت بقرته ولها عجولة فكبرت
 فشرب من لبنها لا يحسن كذا في الخلاصة * حلف لا يشرب الماء ولا نية له يحسن باي قدر
 شرب وان يوشى الكل صح ولا يحسن ابدا كذا في المحيط * اذا حلف لا يشرب شرابا ولا نية له فاشرب
 شرابا شر به من ماء او غيره يحسن هكذا ذكر في ايمان الاصل وفي حبل الاصل اذا حلف
 لا يشرب الشراب ولا نية له فهو على الضم كذا في الذخيرة * قال الشيخ الامام السرخسي
 هذا بالعربية فاما بالفارسية فيقع على الضم قال رضى الله تعالى عنه المختار للفتوى ما قاله
 في السيل كذا في الخلاصة * ولو قال لا اشرب اليوم يحسن بكل شيء شر به حتى الحبل والسمن
 كذا في الوجيز للكردي * ولو حلف لا يشرب لبنا فصب الماء في اللبن فلا يصل في هذه المسئلة
 واجتاها ان الحالف اذا عقد يمينه على مائع فخلط ذلك المائع بمائع آخر من خلاف جنسه
 ان كانت الغلبة للمخلوف عليه يحسن وان كانت الغلبة لغير المخلوف عليه لا يحسن وان كانا سواء
 فالقياس ان يحسن وفي الاستحسان لا يحسن وقمر ابو يوسف رح الغلبة فقال ان يستبين
 لون المخلوف عليه ويوجد طعمه وقال محمد رح يعتبر الغلبة من حيث الاجزاء هذا اذا
 اختلط الجنس بغير الجنس اما اذا اختلط الجنس بالجنس كاللبن يخلط باللبن آخر فعند ابي يوسف
 رح هذا الاول سواء يعني يعتبر الغالب غير ان الغلبة من حيث اللون والطعم لم يمكن اعتبارها
 ههنا فيعتبر بالقدر وعند محمد رح يحسن ههنا بكل حال فالواحد الاختلاف فيما يمتزج ويخلط
 اماما لا يمتزج ولا يخلط كالدهن ولكن الحلف بالدهن يحسن بالاتفاق وفي القدوري اذا حلف
 على قدر من ماء زمزم لا يشرب منه شيئا فصب في ماء آخر حتى صار مشهورا وشرب منه يحسن
 عند محمد رح ولو صب في بقر او حوض فشرب منه لا يحسن هكذا في الظهيرية * ولو حلف ان
 لا يشرب من هذا الماء العذب فصب في ماء مالح فغلب المالح فشر به لا يحسن وكذا لو حلف
 على المالح فصب في العذب كذا في فتاوى قاضي خان * رجل حلف لا يشرب مفعرا
 فمزجها بغير جنسها كالبيكى والاخسة وشرب يعتبر ذلك بالعالم كذا في الخلاصة * حلف
 لا يشرب البهيد فامتنان انه يقع على المحر من ماء العنب نيا كان او مطبوخا كذا
 في الوجيز للكردي * اذا حلف سكي نخورم فالصحيح ان امم ميكي يقع على السكر

من ماء العنب لا غير نيا كان او وطبوخا كذا في المحيط * وفي الحبانة عليه القترى كذا
 في التافار حبانة * ولو قال ي تمور م د م ست بكم م وحلف عليه فاخذ بيده ونقل الى مكان
 آخر ان لم ينو عند اليمين الشرب يحث في الصحيح كذا في الوجيز للكردي *
 اما اسم الحمرو فارسمته في الصحيح ان هذا على النى من ماء العنب لا غير * واذ اقال
 مستكره تمور م فقد قيل ان يمينه لا تقع على المتخذ من الحبوب والصحيح انه يعتبر فيه العرف
 ان كان في العرف يسمى الشراب المتخذ من هذه الاشياء مستكره يحث في يمينه وما لا فلا
 اذا حلف لا يشرب نبذ زبيب فشررب نبذ كشمش يحث في يمينه اذا حلف لا يشرب شرابا يسكر منه
 فصب شرابا يسكر منه في شراب لا يسكر منه فشررب منه ذكر في فتاوى اهل سمرقند ان
 هذا المخلوط ان كان بخال لو شرب منه الكثير يسكر منه يحث وان اقلد يمينه على شرب ما
 لا يشرب ويخرج منه ما يشرب غيبته على شرب ما يخرج منه بيانه فيما ذكر في المنتقى اذا
 حلف لا يشرب من هذا التمر فشررب من غيبته يحث في يمينه وهذا هو الاصل في تعريض
 - جنس هذه المله لل كذا في المحيط * رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يشرب المسكر فصب في حلقه
 - ودخل في جوفه الوان دخل جوفه بغير فعله لا يكون حائثا فان شرب بعد ذلك كان حائثا ولو صب
 في فيه فامسكه ثم شربه بعد ذلك حث كذا في فتاوى قاضيجان * حلف لا يشرب من قدح فلان
 فصب الماء الحالف من قدح فلان على يده وشرب لم يحث كذا في الذخيرة * حلف لا يشرب
 من ماء فلان وكان الحالف يجلس في حانوت المحلوف عليه فاشترى الحالف كوزا ووضعه
 في حانوت المحلوف عليه لئلا فاستقن اجيرا المحلوف عليه الماء من الفهر في ذلك الكوز ووضعه
 في حانوت المحلوف عليه لئلا فلما اصبح الحالف دعا بالكوز وشرب الماء فان كان الحالف
 اشترى الكوز لهذا احتيا لانه كذا يحث ارجوان لا يحث لانه حينئذ يصير الاجير
 حائثا لى فيصير شرابا ماء نفسه كذا في الخلاصة * رجل حلف ان لا يشرب الخمر
 في هذه القرية فشررب الخمر في كرومها او ضياعها قالوا ان شرب في ممران القرية او كروم متصلة
 بالقرية حث والا فلا كذا في الظهيرية * قال ان شربت وقامرت فعدى كذا يحث باحدهما
 وينتهى اليمين وفي قوله والله ان شرابا بكم م د م فكم يحث بفعل احدهما ولو قال
 ناكل سرخ

تأكل سرخ نه بينه شراب نخور ، ينصرف الى وقت الورد الاحمر اذا لم ينو حقيقة الرؤية
 حلف لا يشرب من هاتين الشائتين فشرّب من احدهما حنث كذا في السراجية * رجل
 حلف بطلاق امرأته ان لا يشرب الخمر مادام ببهارا فخرج الى قصر الجوس ثم عاد وشرب
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان نوى بقوله مادام ببهارا اقامة السكنى وكان
 السكنى ببهارا كان حائنا وان نوى اقامته بدنة فاذا خرج الى قصر الجوس لا يبقى اليمين وان
 لم يكن له نية فخرج بنفسه كفاه كذا في فتاوى قاضيهان * رجل قال ان شربت المسكر تصير امرأته
 مطلقة ويصير عبدى حوا فشرّب المسكر بعد ذلك طلقت امرأته وعق عبده ولا يصدق انه لم يرد به
 الطلاق والعناق وانما اراد دفع اصحابه من نفسه * حلف ان لا يشرب المسكر ثلث اشهر فالت له
 امرأته اربعة اشهر فقال الزوج اربعة اشهر غير فقد قيل يصير المدة اربعة اشهر وقيل لا يصير المدة
 اربعة اشهر وهذا بناء على ان الحلف اذا مطلق على يمينه بعد مكره ما يشدد على نفسه انه
 يلتحق بيمينه عند ابي يوسف رح واذا مطلق على يمينه بعد مكره ما يوسع على نفسه لا يلتحق بيمينه
 ثم اختلف المشايخ رح في هذه الصورة ان في ذكر المدة الثانية تشديد عليه او توسع عليه فقيل تشدد
 من حيث انه يقع الطلاق بالشرب في الشهر الرابع وهو الاصح كذا في المحيط والذخيرة * قال
 محمد رح في الجامع الكبير اذا حلف لا يشرب من الفرات ابد فشرّب منه اغترافا ومن اناء
 لا يحنث في يمينه عند ابي حنيفة رح حتى يكرع في الفرات كرما وعندهما يحنث وعندهما اذا
 شرب كرما هل يحنث لم يذكر هذه المسئلة في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يحنث
 وبعضهم قالوا يحنث في يمينه وهذا اذا لم يكن له نية وان نوى الكرم صحت نيته على قولهما في
 القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى وان نوى الاعتراف صحت نيته عند ابي حنيفة رح فيما بينه
 وبين ربه تعالى لكن لا يصدقه القاضي هذا اذا شرب من الفرات كرما او اغترافا فاما اذا شرب
 من نهر آخر ياخذ الماء من الفرات كرما او اغترافا فلا يحنث في يمينه عندهم جميعا في ظاهر الرواية
 كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يشرب من ماء الفرات فشرّب من نهرها خذ من الفرات
 كرما او اغترافا او من الفرات كرما او اغترافا يحنث عندهم كذا في شرح الجامع الكبير
 للمصيرى * ولو حلف لا يشرب ماء من دجلة ولانية له فشرّب منها با ناء لم يحنث حتى يضع
 يده في الدجلة ولو حلف لا يشرب من ماء المطر فمال ماء المطر في الدجلة لم يحنث بهربه

فان شرب من ماء واد سال من المطر لم يكن فيه ماء مثل ذلك او شرب من ماء مطر مستنفع في قاع حنت كذا في السراج الوهاج * ولو حلف لا يشرب من نهر يجري ذاك النهر الى دجلة فاخذ من دجلة من ذلك الماء فشربه لم يحنت كذا في البحر الرائق * ولو حلف لا يشرب ماء فرا تا او من ماء فرات فشرب ماء هذا من دجلة او من نحوها كان حانتا كذا في ذوى قاضيهان * ولو قال ايكم شرب ماء هذا النهر فهو حر فشربه معتقاً ولو قال ايكم يشرب ماء هذا الكوز وكان الماء بحال يمكن شربه لواحد دفعة او دفتين فشربو جميعاً لم يعتقوا كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري * ولو حلف لا يشرب من هذا الكوز فصب الماء الذي فيه في كوز آخر فشرب منه لا يحنت * والاجماع ولو قال من ماء هذا الكوز فصب في كوز آخر فشرب حنت بالاجماع وكذا لو قال من هذا الحب او من ماء هذا الحب فنقل الى حب آخر ولو قال لا يشرب من ماء هذا الحب فشرب منه بازاء حنت اجماعاً كذا في فتح القدير * ولو حلف لا يشرب من هذا الا ناء فهو على الشرع بعينه كذا في الاختيار شرح المختار * من قال ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز ا ليوم فامرأته طالق وليس في الكوز ماء لم يحنت فان كان فيه ماء فاهريق قبل الليل لم يحنت وهذا من ادبى حنيفة ومحمد رح سراء علم وقت الحلف ان فيه ماء اولم يعلم وقال ابو يوسف رح حنت في ذلك كله اذا مضى اليوم وعلى هذا الخلاف اذا كان اليمين بالله تعالى كذا في فتح القدير * ولا فرق في الوقت بين ان يكون اليوم او الشهر او الجمعة كذا في البحر الرائق * ولو كان اليمين مطلقة ففي الوجه الاول لا يحنت عندهما رح وعند ابى يوسف رح يحنت في الحال وفي الوجه الثاني يحنت في قولهم جميعاً كذا في الهداية * اذا قال ان لم اشرب ماء في هذا الكوز او ما في هذا الكوز الاخر من الماء اليوم فامرأتي طالق فاهريق احدهما بقي اليمين على الاخر في قولهم واذا بقي اليمين عندهم فان شرب الماء الذي في الكوز الباقي قبل الليل برعندهم وان لم يشرب قبل الليل حنت عندهم ولو كان احد الكوزين لا ماء فيه فيمينه في قياس قول ابى حنيفة ومحمد رح على الكوز الذي فيه الماء وقال ابو يوسف رح يمينه عليهما يريد به على احدهما فان شرب الماء برقي يمينه ولو لم يشرب حنت عندهم كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الالاء * في العائمة ان حلف ان لا يشرب من هذا الحب فان كان مملوا فهذا يقع على الكرم لا فيرصد ابى حنيفة رح وعندهما على الكرم والاغتراف جميعاً وان كان غير مملو فعلى الاغتراف بالاجماع

ولو حلف لا يشرب من هذه البئر ومن ماء هذه البئر فهو على الافتراء حتى لو استعفى منها
فشرب حنث كذا في السراج الوهاج * وأن تكلف في هذه الصور وكرم من أسفل البئر أو من
أسفل الحطب فالصحيح انه لا يحنث * رجل حلف لا يشرب من من وسط الدجلة فشرب من موضع
لا يقع عليه اسم الشط وذلك مقدار الثلث أو الربع كان بأرضه من حلف لا يشرب خمر أو لا مثلاً
ولا كذا ولا كذا من الأثرية فشرب واحداً منها قال يحنث كذا في التاتار خانية * ولو حلف لا يشرب
من هذا الماء فانجمد فأكله لا يحنث وإن ذاب فشرب حنث كذا في الخلاصة * حلف لا يشرب
بغير إذن فلان فاعطاه فلان بيده وناوله ولم يأذن له باللعان وشرب ينبغي أن يحنث لأنه ليس
بأذن ولو قال لرجل إن لم اذهب بك الليلة إلى منزل فلان ولم اسفك خمرأته كذا فذهب به
إلى منزل فلان ولم يسقه الخمر حنث ومثل الشيخ الإمام نجم الدين رح ممن قال أنا اتخذ أهنا ب
هذا الكرم خمرأني هذا الخريف وأشربها مع أصحابي ولا اذهب بها إلى منزلي وإن ذهبت
بها إلى منزلي فامرأته كذا فاتخذ الأتباع كلها خمرأ وشرب بعضها مع أصحابه هناك وحمل
غيره بغير أمره بقيتها إلى بيته قال إن كان مراده أن لا يحمل كلها إلى بيته بنفسه لا يحنث
بحمل البعض بنفسه ولا بحمل غيره بغير أمره وإن كان مراده أن يشرب الكل هناك ولا يترك
شيئاً للحمل إلى بيته يحنث وإن لم يكن له نية فكذلك يحنث * رجل موب على شرب الخمر
فحلف أن لا يشرب مما يخرج من هذا الكرم فهو على شرب الخمر اعتبار المعاني كلام الناس
كذا في الظهيرية * رجل حلف أن لا يشرب عصيراً فعصر حبة عنب أو منقوداً في حلقه لا يكون
حائناً ولو فصره في كفة ثم حساه كان حائناً ولو قال لا يدخل العصير في حلقى كان حائناً في الوجهين
قال مولانا رضى الله عنه وهذا في عرفهم لم في مرثنة ينبغي أن لا يكون حائناً لأن ماء العنب
لا يسمى عصيراً في أول ما يعصر * رجل قال لامرأته وفي هذا قدح من ماء إن شربت هذا الماء
أو وضعته أو صبيته أو عطيت به انسأ فانك طالق قالوا ترسل فيه ثوباً ونظناً حتى ينشف الماء قال
مولانا رضى الله عنه وهذا إذا قال في يمينه أو شيئاً منه وإن لم يقل أو شيئاً منه فشربت البعض وصبت البعض
لا يكون حائناً كذا في تناوي قاضي خان * إذا عقد يمينه على شرب مشروب بعينه وهو يقدر على شربه
بدفعة واحدة لم يحنث بشرب بعضه وإن كان لا يقدر على شربه بدفعة واحدة فيمينه على شرب
بعضه كذا في المحيط * حلف لا يشرب دواءً فشرب لبناً أو معلاً لم يحنث كذا في المراجعة * قال

في المنتهى والحاصل انه ينظر في هذا الى تسمية الناس بكل شيء بسميه الناس دواء اذا نظروا اليه بيمينه تقع عليه وما لا يسميه الناس دواء لا تقع عليه وان دعاوى به الحالف كذا في المحيط * في فصل الاكل * حلف بالله لا مسم السما ولا طيرن في الهواء ولا حولن هذا الحجر ذهباً فلما فرغ حنث وهو آثم ايضا لان حلف بما لا يقدر على فعله فالبان كان معرماً للائم للتهنك كذا في التمر ناشى * اما اذا وقت اليمين فقال لا مسمدن السماء فدا لم يحنث حتى يمضي ذلك الوقت حتى لو مات قبله لا كفارة عليه اذا لحنث كذا في فتح القدير * الباب الحادس في اليمين على الكلام * لو حلف لا يكلم فلانا فهو على المستقبل مفصولاً من يمينه حتى لو قال ان كلمتك فعبدة حر فاذ هب من هندی موصولاً او قال يا فلان موصولاً لم يحنث كذا في العنابية * قال ان كلمتك فانت طالق فاذ هبى او فقومى لا يحنث بقوله فاذ هبى او فقومى لانه متصل باليمين وهذا لان قوله لا يكلمه او ان كلمتك يقع على الكلام المقصود باليمين وهو ما يتألف بعد تمام الكلام الاول وقوله فاذ هبى او فقومى وان كان كلاماً حقيقة فليس بمقصود باليمين فلا يحنث به وكذا اذا قال واذ هبى فان اراد به كلاماً مستأنفاً يصدق وان اراد بقوله فاذ هبى الطلاق فانها تطلق بقوله فاذ هبى ونفع عليها تطليقة اخرى باليمين لانه لما نوى به الطلاق فقد صار كلاماً مبدءاً فبحنث كذا في البدائع * ولو قال اذهب حنث ولو قال عقيب اليمين وانت طالق حنث ولا يحنث بالكتابة والرسالة والاشارة وكذا اذا سلم من الصلوة وفلان على جنبه كذا في العنابية * ولو حلف لا يكلم الا باذن فاذ له ولم يعلم بالاذن حتى كلمه حنث كذا في الكافي * ولو حلف لا يكلم ولا نية له فصلحى وقرأ فيها او صبح او هلل لم يحنث استحساناً واما اذا قرأ خارج الصلوة وصبح وهلل يحنث في يمينه عند علمائنا وح كذا في المحيط * قال الفقيه ابو الليث ان مقد يمينته بالفارسية لا يحنث بالقراءة والتسبيح خارج الصلوة ايضا للعرف فانه يسمى قارئاً ومحبلاً لا متكلماً عليه الفتوى كذا في الكافي * لو حلف ان لا يكلم وكبر في الصلوة او دعا لا يحنث وان كبر او دعا خارج الصلوة حنث ان كانت اليمين بالعربية وان كانت بالفارسية لا يحنث في الصلوة ولا في غيرها هكذا في فتاوى قاضيهان * اذا حلف لا يكلم فلانا فانتذى الحالف بالمحلف عليه فيها المحلف عليه نعم له الحالف لم يحنث كذا في المحيط * ولو اتم الحالف قوماً فيهم المحلف عليه سلم في آخر الصلوة لا يحنث بالتسليم الاولى ولا بالثانية هو المختار

هو المختار هذا اذا كان الحالف اماما فان كان الحالف مؤمنا فالو لا يحنت في قول ابي حنيفة
وانبي يوسف رح ولو كان المحلوف عليه اماما ما والحالف مقدر بانه فتم على الامام لا يحنت
في يمينه * ولو علمه القرآن في غير الصلوة حنت في مرفهم كذا في فتاوى قاضي خان *
حلف لا يكلم فلانا فقرأ عليه كتابا فكتبه قال ان قصد الاملاء عليه فاني اخاف عليه الحنت كذا
في الساري * ولو حلف لا يكلم فلانا فناده الحالف من بعيد فان كان يحنت لا يسمع صوته لا يحنت
وان كان البعيد بحيث يسمع صوته يحنت وكذا لو كان المحلوف عليه دائما فناده الحالف فان ابتذله
حنت وان لم يوظفه ذكر شيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح الصحيح انه لا يحنت كذا
في شرح الجامع الصغير لقا ضيخان * وهو الذي عليه مشا تشارح وهو المختار كذا في النهر الفائق *
ولو مر الحالف على جماعة فيهم المحلوف عليه فسلم الحالف عليهم حنت وان لم يسمع المحلوف
عليه كذا في فتاوى قاضي خان * فان نوى القوم دونه لم يحنت فيما بينه وبين الله تعالى
ولا يدين في القضاء كذا في البدائع * ولو سلم على قوم فلان فيهم حنت وان لم يعلم ولو استثناه
بان قال السلام عليكم الا على فلان لم يحنت ولو قال الا على واحد وهما صدق كذا
في العناينة * حلف لا يكلم فلانا ففرع فلان الباب فقال الحالف كبت اوقال كبت اين او قال
كبت ان قال بعضهم لا يحنت الا ان يقول كهم تو هو المختار كذا في فتاوى قاضي خان *
اذ احلف لا يكلم فلانا ثم ان المحلوف عليه ناداه فقال لبيك اوقال لي يحنت في يمينه كذا
في المحيط * في التجريد لو قال من هذا بعد ما دق الباب يحنت ولو قال له انه شدي فقال
نوب است او نعم او آري يحنت هكذا في الخلاصة * في العتاوى حلف لا يكلم فلانا فتاوى
فلان رجلا آخر فقال الحالف لبيك يحنت * وكذا لو قال بالفارسية لي بغير كما هو معروف العامة
كذلك في النونية * في مجموع النوازل اذ احلف لا ينكح نساء نساء وهوى ككل الطعام
فقال لها حنت في يمينه كذا في المحيط * حلف لا يكلم امرأة فدخل لها ولبس فيها غيرها
فقال من وضع هذا اياي هذا حنت وان كان غيرها فيها لا لو قال ليت شعري من فعل كذا
لم يحنت وان لم يكن في الفارسية كذا في الخلاصة * من حلف لا يكلم فلانا وكلم بعبارة
لم يعرفه فلان يلزمه الحنت كذا في المحيط * شتم المحلوف عليه امانا فانادى الحالف ان يمنعه
فلما قال الحالف مك تذكر يمينه فسكت لا يحنت لان هذا العذر غير مفهوم فلا يصح كون كلامه

شتم المحلوف عليه بالاحالف فقال الحالف لابل انت حنت كذا في فتاوى قاضيهان *
 قالوا ائمن حلف لا يكلم فلانا فكلم غيره وهو يقصد ان يسمعه لم يحنت كذا في خزائن المفتين *
 حلف لا يكلم فلانا فكلم مع الجدة او قال باحاط كذا وكذا لا يحنت وان كان غرضه اصاح فلان
 وبه يفتى كذا في الفتاوى الصغرى * قال محمد رح رجل قال امرأته طالق ان تزوجت النساء
 او اشترت العبيد او كلمت الرجال او الناس فتزوج امرأة او كلم رجلا او اشترى عبدا يحنت
 ولو قال لا اكلم المحاكين او الفقراء فكلم واحدا منهم يحنت ولو نوى جميع الرجال او النساء
 يصدق ولا يحنت ابدا ولو قال ان تزوجت نساء او اشترت عبيدا او كلمت رجلا لا يحنت الا بشراء
 ثلثة ابد و لحوه ولو نوى جنس العبيد والنساء يصدق ويحنت بشراء عبد واحد كذا
 في شرح الجامع الكبير للخصيري * وله تبة ما زاد على الثلث ويكون له نية المثنى كذا
 في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنت بالبعض والجملة * ولو حلف لا يكلم بنى آدم
 فكلم واحدا منهم يحنت وان معنى به الكل لا يحنت ابدا ويكون مصداقهما بينه وبين الله تعالى
 وفي القضاء ايضا كذا في البدائع * قال لا اكلم مبد فلان هذا بناء فلان مبد فكلم الحالف لا يحنت
 في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح هكذا في شرح الجامع الصغير لثا ضيحا * ولو حلف
 لا يكلم مبد فلان فان نوى عبدا بعينه فهذا وقوله مبد فلان هذا سواء وان لم يكن له نية فان تكلم
 مع مبد فلان كان موجودا وقت اليمين وقت الحنت حنت بالاجماع وان كلم مع مبد كان
 موجودا وقت اليمين دون الحنت لا يحنت في قولهم جميعا وان كان موجودا وقت الحنت دون
 وقت اليمين حنت في قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في شرح الطحاوي * قال ابو بكر حلف
 ان لا يكلم مبد فلان تكلم عبدا لمضاربة فيه ربح او لا يحنت اجماعا هكذا في الحاوي *
 رجل حلف ان لا يكلم صديق فلان او زوجة فلان او ابن فلان او نصحهم مما يضاف لايحكم الملك
 فتزوج فلان بعد اليمين او ولد له ولد بعد اليمين فكلم الحالف لا يحنت كذا في فتاوى قاضيهان *
 وذكر في الجامع الصغير من حلف لا يكلم امرأة فلان وليس فلان امرأة ثم تزوج امرأة
 فكلمها الحالف حنت هذا في حنيفة وابي يوسف رح خلافا لمحمد رح وفي الصحبة الفتوى
 على قولهما كذا في التاتارخانية * وان كلم امرأة فلان بعد يمينة او كلم رجلا فلان بعد يمينة
 بعد يمينة لا يحنت الحالف في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وان كان الحالف قال في يمينة

زوجة فلان هذه او صديق فلان هذا انكم بعد زوال الزوجية والصدقة حنت في قولهم حلف لا يكلم عبيد فلان فهو على الثالثة فيما ذكره في طاهر الرواية اذا كلف ثلثا من عبده العشرة حنت وان كلف اثنين منهم لا يحنت ولا بد من الجمع كذا في فتاوى قاضي خان * ولو تورى الجميع صدق وهو الصحيح كذا في العنابية في فصل الماكول والمشروب * ولو حلف لا يكلم زوجات فلان اولا يكلم اصدقاء فلان لا يحنت في يمينه مالم يتكلم الكل مما سمى كذا في المحيط * ولو حلف لا يكلم اخوة فلان او بنى فلان لا يحنت مالم يكلم الكل كذا في فتاوى قاضي خان * قال لا اكلم اخوة فلان والاخ واحد فان كان يعلم يحنت اذا كلف ذلك الواحد وان كان لا يعلم لا يحنت كذا في الفتاوى الكبرى * رجل حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فكله بعد ما باع الطيلسان حنت با لاجماع وان كلف مشغرى الطيلسان لا يحنت كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * ولو قال ان كلمت فلانا فعلى من الايمان ما شاء فلان انكلم فلانا وشاء الرجل ان يلزمه من الايمان ذنبه او اقل او اكثر لم يلزمه ذلك كذا في المحيط * ولو حلف لا يعوم حوم فلان بالغارسية بگردى نكروم هذا بمنزلة قوله لا اكلم فلانا كذا في الخلاصة * روى عن محمد رح لوقال ان كلمت فلانا بوجرا وهذا فكله قال هو صحيح في ايقامه على ايها شاء ولو قال ان كلمت فلانا نكل عبدا ملكه او امة املاكها فكله قال هو عليها يعتق كل عبد يملكه وكل امة يملكها ولو قال ان كلمت فلانا فعلى حجة او صرة فهو صحيح كذا في المحيط * رجل حلف ان لا يكلم صهرته فدخل على امرأته وشاجرها وقالت له الصهرة ما لك لا تفعل هكذا فقال الزوج غورشي آرم وخورشي آرم ثم قال لم ارد به جواب الصهرة وانما عنيت امرأتى قال هو يصدق والصحيح انه لا يصدق قضاء كذا في الظهيرية * ولو قال ان كلمت ابى فجميع ما ملكه صدقة فالهيلة ان يبيع جميع املاكه ممن يثق به بنوب ملفوف بحرقه ثم يكلم اياه لا يلزمه شيء ثم رد البيع بخيار الرؤية كذا في الخلاصة * روى بشر بن مهران ابى يوسف رح رجل قال لآخر ان كلمت فلانا فعبدك حر فقال الآخر الابانك غيب هذا يحنت ان كلم بغير اذنه كذا في التا تاريخية * ولو حلف لا يكلم فلانا فجاء فلان يطوف باللسم فقال الحالف بالسم يحنت ولو مضى فلان فقال الحالف له يرحمك الله يحنت كذا في الخلاصة * ولو مر الحالف في الحوق فقال يوست والحلف عليه هناك لا يحنت كذا في الوجيز للكردي * ولو قال كلما كلمت واحدا من هذين الرجلين فواحدة من نسائي طالق فكلهما بكلام واحد وقعت الطلقتان

يوقعهما عليهما أو على واحد كذا في الكافي * رجل قال لامرأته ان تكلمت بطلائك فعبدني حرم
قال لها ان شئت فانت طالق فقالت لا شاء قال بعضهم يعتق عبده كذا في فتاوى فاضيل خان * وكذا
لو قال ان تكلمت بالفرق ثم قال ان الشوك لظلم مطبوع وقال الحسن بن علي في جميع نكاحه ما نوى
فان قال لم ينوشياً فلا راحة ان قال الفقيه ابو الليث القول الاول حسب ما في بعضهم اختاروا قول الحسن
كذا في التاتارخانية * مثل اسد بن عمرو ومن قال لامرأته ان تكلمت بطلائك فعبدني حرم قال انت
زانية ان شاء الله تعالى يحسنه هكذا في الخلاصة في الفصل الثالث في اليمين بالطلاق * ولو قال
ثالثا لامرأته قبل الطول ان كلمتك فانت طالق حنث للعالم الاول بالعالم الثاني
ويستعد الحلف الثاني منه وتعمل اليمين بالثالثة بلاجزاء ولا ينعقد الثالث ولو لم يحلف بالثالثة
حتى تزوجها لم يكلمها طلقت باليمين الثالثة عندنا كذا في الكافي * قال لامرأته ان كلمت
فلانا وفلانا فانت طالق فكلمت احدهما دون الاخر فان نوى ان لا يحسن ما لم تكلمهما جميعا
او لم ينوشياً لم يحسن فان كان نوى ان كلمت احدهما يحسن فان كان في موضع كان العرف
في ارادة الانفراد دون الجمع كان ذلك نية من الحلف حلف لا يكلم فلانا وفلانا فان لم يكن
له نية او نوى ان لا يحسن الا بكلامهما لم يحسن بكلام واحد منهما وان نوى ان يحسن بكلام
احد هما فهو على ما نوى وقال ابو القاسم الصفا اذا لم ينوشياً فكذلك يحسن بكلام احدهما
لكن المختار انه لا يحسن كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال لا اكلم هذين الرجلين او قال
بالغاورية ما بين دوتين منكم لم يحسن بكلام احدهما فان نوى ان يحسن بكلام احدهما
قالوا لا يصح نيته قال رض ويبنى ان تصم لان الشئ يدكروا اذ به الواحد فاذا نوى ذلك
وفيه تعليق على نفسه يصح كذا في فتاوى قاضي خان * وهكذا في الخلاصة * ولو قال كلام
هؤلاء القوم او كلام اهل بغداد على حرام وكلم انسانا حنث وهذا مخالف لما قلنا في قوله
والله لا اكلم هذين الرجلين او قال بالغاورية ما بين دوتين منكم لم يحسن فان نية قلنا لا يحسن
بالإتفاق وهو الذي اشتهر له للفتوى كذا هنا كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل التاسع *
قال كلام فلان وفلان على حرام فكلم احدهما يحسن وقيل لا يحسن الا ان ينوى الكلام مع
كل منهما هو المختار للفتوى كذا في جواهر الخلاصة * ولو حلف لا يكلم فلانا او فلانا
فكلم احدهما

فكلم احدهما حنث وكذا لو قال فلانا ولا فلانا كذا في الخلاصة * لو قال والله لا اكلم فلانا او فلانا ولا حنث بكلام الاول والاخرين ولو قال والله لا اكلم فلانا ولا فلانا او فلا حنث بكلام الاولين والاخرين ولو كالم الاول وحده او الثاني وحده لم يحنث كذا في الكافي * رجل قال ان خرجت من هذه الدار حتى اكلم الذي هو فيها فامرأته طالق وليس في الدار رجل فخرج لا يحنث في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضي خان في فصل اليمين الموقفة * قال كلما كلمت واحدة منكم فواحدة منكم مواها حرة ثم كلم الاربع في الصفة فمات قبل البيان متقن كذا في الكافي * قال لامرأته اكرامين سنن بالله كوني فانت طالق ثم ان المرأة ان سنن بالله كفت وليكن بهارتى كآن بالله نذرت طلقت امرأته كمن حلف لا يكلم فلانا فكلم بعبارة لم يعرفها فلان فهناك يلزمه الحنث كذا هنا كذا في المحيط * في الصفة ولو حلف ان لا يكلم شيئا وكلم بعض الجمادات والحيوانات التي لا ينطق بها لا يحنث ولو كالم الاخرى والصم يحنث ولو كالم الاطفال ان كانوا يفهمون يحنث وان كانوا لا يفهمون لا يحنث كذا في التاتارخانية * مثل شمس الاسلام الا ورجندي ممن حلف لا يكلم احدا فجاها كافر يريد الاسلام قال بين صفة الاسلام والذي يصير الكافر به محلما ولا يكلمه فلا يحنث في يمينه كذا في المحيط * رجل رأى امرأته تكلم اجنبيا فغاطه ذلك فقال لها ان كلمت بعد هذا رجلا اجنبيا فانت طالق فكلمت بعد هذا تلميذ الزوجها ليس من محارمها او رجلا يسكن في دارهما بينهما معرفة الا انه لا صرمية بينهما او كلمت رجلا من ذوى ارحامها وليس من محارمها تطلق كذا في الظهيرية * اذا حلف لا يكلم رجلا وكلم رجلا وقال منيت غيره لا يحنث بخلاف ما اذا حلف لا يكلم الرجل كذا في المحيط * اذا حلف لا يكلم هذا الشاب فكلمه بعد ما صار شيخا يحنث كذا في الحاوى * اذا حلف الرجل لا يكلم صبيا فكلم صبيا لا يحنث في يمينه كذا في المحيط * ولو حلف لا يكلم رجلا فكلم صبيا يحنث كذا في الظهيرية * ان كلم امرأته بعد حركم صبية لم يحنث ولو قال ان تزوجت امرأة فتزوج صبية حنث لان الصبا ما نع من هجران الكلام فلا تتراد الصبية في اليمين المعقودة على الكلام مادة ولا كذلك الزوج كذا في البصائر الرائق * اذا حلف الرجل لا يكلم صبيا او لا يكلم غلاما او لا يكلم شابا او لا يكلم كهلا فنقول في الشرع الغلام اسم لمن لم يبلغ فاذا بلغ صار شابا وتسمى ومن ابي يوسف رح ان الشاب من خمسة عشر الى ثنتين ما لم يقلب عليه الشيط

والكهل من ثلثين الى خمسين والشيخ مازاد على خمسين فاما ما دون خمسة عشر ليس بشاب
وما دون ثلثين ليس بكهل وما دون خمسين ليس بشيخ وثم ما بين ذلك يعتبر الشوط في الشعر *
وفي التدوير من ابي يوسف رح ان الشاب من خمسة عشر الى خمسين الا ان يغلب عليه الشوط
قبل ذلك والكهل من ثلثين الى آخر عمره والشيخ مازاد على خمسين فعلى هذه الرواية جعل
ابو يوسف رح الكهل والشيخ سواء فيما زاد على الخمسين وفي وصايا النوازل قال ابو يوسف رح
من كان ابن ثلثين فهو كهل ومنه من كان ابن ثلث وثلثين فصا هذا فهو كهل فاذا بلغ خمسين
فهو شيخ وفي نوادر ابن سامة الكهل من ثلثين الى اربعين والشيخ من زاد على الخمسين
وان لم يشب وان زاد على الاربعين وشبهه اكثر فهو شيخ فان كان السواد اكثر فليس بشيخ
ومن محمد رح الغلام من كان له اقل من خمسة عشر سنة والشاب والفتى من بلغ خمسة عشر
سنة وفوق ذلك والكهل اذا بلغ اربعين وزاد عليه الى ستين الا ان يكون الشيب قد غلب عليه
فيكون شيخا وان لم يبلغ الخمسين الا انه لا يكون كهلا حتى يبلغ اربعين ولا شيئا حتى يجاوز
الاربعين واذا حلف لا يكلم يتاهى من بنى فلان او حلف لا يكلم اراسل بنى فلان او حلف
لا يكلم ثيب بنى فلان او حلف لا يكلم اياص بنى فلان فنقول البيهقي اسم لمن مات ابو وهو صغير
لم يبلغ بعد ما بعد البلوغ لا يسمى يتيما هكذا ذكر محمد رح في الكتاب وقوله حجة في اللغات
واما الامة فهي اسم لامرأة بالغة فقيرة محتاجة فارهاز وجها دخل بها زوجها اولم يدخل
فهذا الاسم لا ينطلق الا على المرأة ولا ينطلق الا على البالغة التي فارهاز وجها ولا ينطلق الا على الفقيرة
المحتاجة هكذا ذكر محمد رح في الكتاب وقوله في اللغات حجة والايام اسم لكل امرأة
جو معت بتكاح جارتها او فاحدا وفجورا وقد فارهاز زوجها فنية كانت او فقيرة صغيرة كانت
او كبيرة هكذا ذكر محمد رح في الكتاب والشيخ اسم لكل امرأة جو معت بحلال او حرام لها زوج
او ليس لها زوج صغيرة كانت او بالغة فنية كانت او فقيرة هكذا ذكر محمد رح كذا في الذخيرة
في الفصل السابع والعشرين في معرفة صفات الانعام * ولوقال ان كلمتك الا ان تكلمني
او الى ان تكلمني او حتى تكلمني فعلمنا معا حثت العالف في قول محمد رح ولا يحث
في قول ابي يوسف رح وكذا في فتاوى قاضيها * ولوقال الى مكة فحلف لا يكلم معه حتى يرجع
من مكة فرجعا من الطريق فكله حثت وهو على الرجوع بعد اتيان الا ان يكون بينهما

مواثقة اوشى وكذا في العتابة * ولو قال رجل لصاحبه مبدع حوران ابتداءك بكلام او تزوج
فالتقيا بسلم كل واحد على صاحبه معا او تزوجا معا لم يحسب كذا في الكافي * وسقط اليمين
من الحالف بهذا الكلام حتى لا يحسب ابتداء بحكم هذه اليمين لوقوع الياس من كلامه بصفة
البدائية لان كل كلام يوجد من الحالف بعد هذا فانما يوجد بعد كلام الحالف عليه * اذا قال لامرأته
ان ابتداءك بكلام فانت طالق وقالت المرأة له ان ابتداءك بكلام فجاريتي حرة
ثم ان الزوج كلمها بعد ذلك لا يحسب في يمينه ولا يحسب في يمينها لانها ما ابتدأت بالكلام
وان كانت اليمين منهما معا فينبغي ان يكلم كل واحد منهما صاحبه معا ولا يحسب واحد منهما
وكذلك اذا قال لغيره ان كلمتك قبل ان تكلمني فعبدى حر والتقيا بسلم كل واحد منهما
على صاحبه وخرج الكلامان معا لا يحسب في يمينه كذا في المحيط * جماعة كانوا يتعدون
في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فامرأته طالق ثم تكلم الحالف طلفت امرأته كذا
في فتاوى قاضيهان * في العتابة ولو قال من كلم غلام مبدع الله فكذا واسم الحالف مبدع الله واللام
غلامه كلمه حسنت كذا في الخلاصة * رجل قال والله لا اكلم فلانا استغفر الله ان شاء الله قال ابو يوسف رح
يكون مستنيا ولا يحسب ديانة كذا في فتاوى قاضيهان * قال محمد رح قال رجل والله لا اكلم احدا
الا ملانا او فلانا فله ان يكلمهما واحدهما كذا في شرح الجامع الكبير للقصيري
في باب اليمين التي يكون الامتناء فيها على جميع ما استثنى او على بعضه * ولو قال لا اكلم احدا
الا رجلا بصريا او رجلا كوفيا فكلما كوفيا او رجلا بصريا او كليهما لا يحسب في يمينه
وكذلك لو كلم رجال الكوفة او رجال البصرة او جميع رجال الكوفة والبصرة لا يحسب
في يمينه وكذلك لو قال والله لا اكلم احدا من الناس الا احدهذين الرجلين فالمستثنى احدهما
فان كلم احدهما لا يحسب وان كلمهما يحسب وكذلك اذا قال لا اكلم احدا من الناس الا واحدا
من هذين الرجلين ولو قال لا اكلم احدا ابتداء الا احدا الرجلين كوفيا او بصريا او قال لا اكلم احدا
ابتداء الا واحدا من هذين الرجلين كوفيا وبصريا فكلما احدهما او كليهما جميعا لا يحسب في يمينه
كذا في المحيط في الفصل التاسع عشر في اليمين التي تكرر بالامتناء * ولو قال والله لا اكلم احدا الا رجلا
واحدا من اهل الكوفة فكل رجلين من اهل الكوفة لا يحسب ولو قال الا رجلا من اهل الكوفة فكل
الكل لا يحسب كذا في شرح الجامع الكبير للقصيري في باب اليمين التي يكون الامتناء فيها

على جميع ما استثنى أو على بعضه * زيد مصر واد هي انصب ولدجارية بينهم وقضى القاضي لها ما بالنسب فقال رجل ان كلمت ابن زيد فامرأته طالق وقال رجل آخر ان كلمت ابن مصر فعبده حر فكلمنا هذا الابن حنتا جميعا كذا في فتاوى قاضيخان * مثل نعيم الدين ممن قال ان كلمت فلانا فهو شريك الكفارة فيما قالو على الله ميالا يليق به فكلمه ماذا يجب عليه قال كفارة اليمين كذا في الظهيرية في فصل ما يكون يمينا بالعربية * ولو حلف لا يكلم فلانا فاخبره المحلوف عليه بخبره فقال الحمد لله او يخبر بمصره فقال اما الله لا يحسن هكذا في التاتارخانية نافلا من الملتقط * ولو قال اجارنا الله وياك يحسن كذا في الخلاصة * ولو قال ان كلمتك فدخل الدار على حرام وكلام فلان ثم دخل وكلم الآخر حنت يمين ولو قال وكلام فلان حرام حنت يمينين كذا في التاتارخانية نافلا من جمع الهوامع * ولو قال لا مرأته ان كلمت فلانة فانت طالق ثم ان المرأة المحلوف بطلاقها غفلت يوما ثيابها فالت لها فلانة ما نهى وهي تعلم انها فلانة اولم تعلم فالت غوب است او قالت آرى فهذا كله كلام فنتطلق كذا في الظهيرية * الاصل ان الكلام والسدس والخطاب على انما نهية كذا في العناية * قال في الجامع اذا قال الرجل لغيره ان اخبرتنى ان فلانا قدم فامرأتى طالق او قال فعبدي حروفا خبره بذلك كاذبا حنت في يمينه وحق العبد وهذا بخلاف ما لو قال ان اخبرتنى بقدم فلان فاخبره بذلك كاذبا حيث لا يعتق عبده ولو قال لغيره ان اخبرتنى ان امرأتى في الدار فكذا فاخبره بذلك كاذبا يحسن ولو قال ان اخبرتنى بمكان امرأتى في الدار لا يحسن في يمينه ولو قال ان بشرتنى ان فلانا قد قدم او قال ان بشرتنى بقدم فلان فبشرة بذلك كاذبا لا يحسن في يمينه ولو قال ان اعلمتنى ان فلانا قد قدم او قال ان اعلمتنى بقدم فلان فكذا فاخبره بذلك كاذبا لا يحسن وان اخبره بذلك صادقا ولكن بعد ما علم له انى به لا يحسن ايضا بخلاف ما لو قال ان اخبرتنى فاخبره به بعد ما علم الحالف فانه يحسن في يمينه وان ضنى بقوله اعلمتنى اخبرتنى حنت الحالف وان كان الاخبار بعدما حصل العلم للحالف بما اخبر به وينبغي ان يصح نيته ديانا تقوضا * ولو قال له ان كتبت الى فلانا قد قدم فكذا فكتب اليه بذلك كاذبا يحسن وصل الكتاب اليه اولم يصل ولو قال ان كتبت الى بقدم فلان فكذا فكتب اليه كاذبا لا يحسن ولو كتب اليه في هذه الصورة ان فلانا قد قدم وقد كان فلان قدم قبل الكتابة

قبل الكتابة إلا أن الكتاب لم يعلم بذلك خست الحالف في يمينه قال في الزيادات إذا حلف الرجل لا يظهر صر فلان لفلان أبداً فآخره بكتاب كتب إليه أو بكلامه أو سأله فلان أكل صر فلان كذا فإشار برأسه أي نعم خست في يمينه وكذلك لو حلف لا يغشى صر فلان إلى فلان أو حلف لا يعلم فلاناً بصر فلان أو بمكان فلان أو حلف ليكن صر أو ليخفينه أو ليبرهنه أو حلف لا يدل على فلان ففعله شيئاً من ذلك خست في يمينه وإن منى في هذه الوجوه كلها إلا أخباراً بالكلام أو الكتابة والرسم أو من الإشارة ذكر في الكتاب أنه يدين ولم يرد على هذا ولا شك أنه يدين فهما بينه وبين الله تعالى وهل يصدق في القضاء وعامة المعانيخ على أنه لا يصدق ثم إذا حلف بهذه الأشياء وطلب الصلوة والمخرج من ذلك فالصلوة يقال أيا نذكر أيا كن وأشياء من الصر مما ليس بمكان فلان ولا بصره فقل لا إذا أنكلمنا بصره أو مكانه فاسكت فإذا فعل ذلك واستدلوا على صره ومكانه لا يثبت في يمينه وإذا حلف لا يستعمل فلانة فأوماً إليها بعد منه فقد استعملها والاستخدام بالأشارة متعارف خصوصاً من الملوك والأبواب ويحتوي أن خدمته فلانة أو لم يخدمها وإذا حلف لا يخبر فلاناً بصر فلان أو بمكانه ففعل ذلك بكتاب أو رسالة خست في يمينه وكذلك لو حلف لا يبشر فلاناً بكذا ففعل ذلك بكتاب أو رسالة خست في يمينه ولو قيل له أكان الأمر كذا فلان في موضع كذا فأوماً برأسه أي نعم فهذا ليس بأخبار ولا بشارة فلا يثبت في يمينه وإن منى بالأخبار أو بالبشارة بالإشارة بالرأس وغير ذلك صدق ديانته وقضاء وإذا حلف لا يقر فلاناً بمال فقبل له الفلان عليك كذا وكذا فإشار برأسه أي نعم لا يثبت في يمينه إذا حلف أن لا يتكلم بصر فلان لا يثبت بالكتاب والرسم أو الإشارة ولو قيل له أكان صر فلان كذا أو قيل له أفلان بمكان كذا فقال نعم يثبت في يمينه والجواب في قوله لا يحدث بصر فلان نظير الجواب في قوله لا يتكلم بصر فلان ولو حلف على هذه الأيمان كلها ثم خرم الحالف نصار بحيث لا يقدر على التكلم كانت يمينه على الإشارة والكتاب إلا في خصلة واحدة أنه إذا حلف لا يتكلم بصر فلان أو حلف لا يحدث بصر فلان لم يثبت بالأشارة والكتاب وإن كانت الإشارة والكتاب بعد الصرخ وكل ما ذكرنا أنه يثبت بالأشارة إذا قال أشرت وأنا لا أريد الذي حلفت عليه فإن كان جواباً بشيء سئل عنه لم يصدق في القضاء ويصدق فيما يمينه وبين الله تعالى وإن قال لا أقول لفلان كذا لم يذكر محمد ربح هذه المسئلة في الجامع ولا في الزيادات وروي عنه في النوادر أنه مثل الخبر والبشارة حتى يثبت بالكتاب والرسم أو لو حلف لا يدور

فلانا قد ما به بكتاب اورشليم حنت في ظاهر الرواية وروى عن محمد بن حنفية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الانبياء
 بمنزلة الاخيار يصل بالكتاب والروحون وكذلك المذكور في كتابنا بالكتاب والروحون والروحون والروحون
 عبيدي بغيرني بكتابنا هو حنفية وروى عن محمد بن حنفية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الانبياء
 الطيبة احد هم رسولان اضاف الرسول الى امرهم حقيق ولوا بغيره الرسول ولم يضاف اليه
 المعبد لم يفتق فكذلك في المصطلح ولوقال ان انصرت تني ان هذا المصطلح هو احد الرجل
 امرأته خبره حنت لوجود الشرط ووقال ان علمتني او غيرتني لم يفتق كذا في التفسيرانية
 ولو حلف لا يكتب الى فلان فلعنه غيره فكذلك في روى حنبل عن محمد بن حنفية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 هل روى الرشيد من دفاقات ان كان ساطنا فلعنه بالكتاب والروحون هو كليب فانه يصنع كذا
 في البدائع * حلف لا يقرأ سورة من القرآن ننظر فيها حتى اتي الى آخرها لا يصح بالانفاق
 كذا في الفتاوى الكبرى * ولو حلف لا يقرأ كتاب فلان فنظر في كتابه وهو يفتق ما فيه لا يصح
 في قول أبي يوسف رح لعدم القراءة عليه الفتوى ولو حلف ان لا يقرأ كتاب فلان فنقرأ اسطر
 من كتاب فلان حنت وفي نصف السطر لا يحنت كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف لا يقرأ سورة
 فترك منها حرفا حنت ولو ترك آية طويلة لم يحنت كذا في البدائع * واذا حلف لا يتمثل بشعر فتمثل
 بنصف البيت لا يحنت وان كان نصف البيت بشعر آخر لا يحنت وعن محمد بن حنفية في رجل
 فارسي حلف لا يقرأ سورة الحمد بالعربية فقرأها بالعربي لا يحنت ولو كان رجلا فصيحاً حنت وفي المنتقى
 اذا حلف لا يقرأ كتاباً فهذا على كليب يمين في بياض او غير ذلك وان نوى كتاب للناس في القراءات دين
 فيما بينه وبين الله تعالى ولم يمين في القضاء كذا في المحيط * رجل حلف ان لا يقرأ القرآن اليوم
 فقرأ في الصلوة او في غيرها حنت وكذا لو حلف ان لا يركع ولا يسجد ففعل في الصلوة او في
 غير الصلوة حنت وان قرأ الحالف بحم الله الرحمن الرحيم ان نوى ما في سورة النمل حنت
 وان لم ينو ما في سورة النمل او نوى غيرها لا يحنت لان الناس يقرؤون بحم الله الرحمن الرحيم
 للمحرك لا للقراءة فقرأها على وجه القراءة جائز كذا في فتاوى قاضي خان * وان حلف على
 هذا الوجه بالجملة ان يملأ الفراغ بالجماعة ولا يحنت في يمينه فلان فاتهتم كعبه ونفسه
 حنت والبرأة اذا حلفت على ذلك تقتدى بزوجها او بغيره من مملوكها كذا في المحيط
 وان اراد التوفي غير مضان ينبغي ان يقتدى بمن يتركها لا يحنت كذا في فتاوى قاضي خان *

ولو حلف باليمين القوي فحلف الفاسق على قضاء النماء والدعاء لا يحسن كذا في الطهريّة * ولو قال
ان فوات كل مودة من القرآن فعلى ان اتصدق بدرهم خال مصدر هذا على جميع القرآن
كذا في فتاوى القاضي خان * ولو قال على يميني ان شئت فقال شئت لزمه هذا امثل قوله على
يميني ان كلمت فلانا كذا في المحيط * نعم الدين ومن حلفه اقراراً امرأته بطلاقها كبره
جوز نه تبي ودر آيه * يجوز ان يمسك كسبى فحلف على ان لك ثم قال لها نيا وانذرتوچه كود
هل تطلق بهذا امرأتك فقال لا هكذا هي الطهريّة * رجل قال لامرأته اگر خانه قلن رودم جداي
سخن گويم فاعتكدا فلم يدعها الى بيته ولكن كلمه في موضع آخر لا يحسن في يمينه
ولو قال اگر خانه نروم و با دى سخن گويم فاننت طالق وبقي المسئلة بما لها حسن في
يمينه وطلعت امرأته هكذا حكى فتوى شمس الائمة السلواي وفتوى ركن الاسلام
على السعدى رح كذا في المحيط * رجل حلف فقال لا آمر اخي امراد اگر دريا
كارى فرابم فكذا غبت معنا الى اخيه على يد رجل فقال قل لاخى حتى يبينها نظران قال
الرجل لاخى قال اخوك بعها او يا مرك اخوك يحسن رجل قال لامرأته اگر از گوی که
من با توچه کرده است فاننت طالق فنكلمت على وجه لا يسمع لا تطلق ولو قال اگر گوی
با من امردنه تطلق كذا فى الخلاصة * ولو حلف الرجل بطلاق امرأته كه من ميست توها كنم
كنتم ام وقد كان قال مع امرأته قد كان فلان يشرب الخمر ويبيعها ويفعل اصلاً لا طائل تحتها
الا انه الآن تاب واناب تطلق امرأته كذا فى الطهريّة والله اعلم * لو حلف لا يكلم شهرا يقع
على ثلثين يوماً بليلتها ولو حلف لا يكلم الشهر يقع على بقية الشهر كذا فى السراج الوهاج *
ولو حلف لا يكلمه السنة يقع على بقية السنة كذا فى البدائع * حلف لا يكلمه شهر اغفر من حصى
حلف وكذا لو قال ان تركت كلامه شهر افانه يتناول شهراً من حين حلف كذا فى الصافي *
ولو قال لا اكلم اشهر يقع على ثلثة أشهر عند ابى حنيفة رح كذا فى شرح الطحاوى ولو حلف
لا يكلمه اشهر فهو على عشرة اشهر عند ابى حنيفة رح وكذا الجواب عنده فى الجمع والنسب
كذا فى الهداية * ولو حلف لا اكلمك سنين فهو على ثلاث سنين فى قولهم جميعاً كذا فى البدائع *
ومن حلف لا يكلمه حيناً او زماناً او اشهر او الزمان فهو على سنة أشهر فى النفى وكذا فى الانبات
نحو لا صوم من حيناً او الحين او الزمان او زماناً كل هذا اذا لم ينو مقداً ومعيماً من الزمان فان نوى

مقدار اصدق وكذا لك الدهر عند ابي يوسف ومحمد ربح يعنى المنكر ينصرف الى ستة اشهر
 لذا لم يكن له نية في مقدار من الزمان فان كانت عمل بها اتقا فاقال ابوحنيفة ربح الدهر
 لا ادري ما هو وهذا الاختلاف في المنكر هو الصحيح كذا في فتح القدير * واما المعروف بالالف واللام
 يراد به الابد بالجماع كذا في التبيين * ولو حلف لا يكلم الحائنين او الا زمنة فهو ملحق بمشروبات
 ستة اشهر عند ابوحنيفة ربح وذلك متون شهرا كذا في السراج الوهاج * ولو قال دهو ارفع على ثلث
 مرات ستة اشهر على قول ابي يوسف ومحمد ربح هكذا في شرح الطحاوى * ولو حلف لا يكلمه العمور
 يقع على جميع عموره عند عدم النية ولو قال عمرا فعند ابي يوسف ربح في رواية على ستة اشهر كالصين
 وهو الاظهر ولو حلف لا يكلمه حقا يقع على ثمانين سنة كذا في السراج الوهاج * في الاصل اول الشهر قبل
 ان يمضى نصفه ومن ابي يوسف ربح انه قال لو قال لا اكلم فلانا آخر يوم من اول الشهر واول يوم من
 آخر الشهر يتناول الحامس عشر والحادس عشر كذا في الخلاصة * ومن ابن مقاتل عمن حلف لا يكلم
 امه ثلث سنين والحلف بالطلاق قال ينبغي ان يرسل اليها ويطلب منها ان ترضى منه فتجعله
 في حل كذا في الطحاوى * في فتاوى النسفي لو قال ان كلمت فلانا من كسالى ربح من كسالى ربح الهاء
 لا يلزم شيء ان كلمه ولو قال بكسالى بدون الهاء يلزمه كذا في الخلاصة * في التجريد من مصدر ربح
 فيمن قال لا اكلم اليوم سنة او شهرا فعليه ان يدم الكلام في ذلك اليوم كلما دار في الشهر او السنة كذا
 في التاتارخانية * رجل حلف ان لا يكلم فلانا ما منا هذا فله من حين حلف الى اخره محرم
 لا على سنة كاملة من حين حلف كذا في فتاوى قاضي خان * في مجموع النوازل اذا قال لامرأته
 ان كلمتك الى سنة فانت طالق اذ هي باعدوة الله طلفت كذا في المحيط في المنتقى لو قال والله لا اكلمك
 شهرا بعد شهر فهو بمؤلة قوله شهرين وكذلك اذا قال والله لا اكلمك سنة بعد سنة فهو بمؤلة قوله
 سنتين ولو قال والله لا اكلمك شهرا بعد هذا الشهر فله ان يكلمه في هذا الشهر كذا في ذخيرة *
 في الجماع اذا قال والله لا اكلمك في اليوم الذي يقدم فيه فلان وكلمه في اوله وقدم فلان في آخر
 ذلك اليوم حنث في يمينه ولو قدم فلان في اول اليوم وكلمه في آخر ذلك اليوم فعامة المشائخ
 على انه لا يحنث كذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال لا اكلم فلانا
 في الشهر اذى قبل قدوم فلان فكلمه في اول الشهر وقدم فلان لتمام الشهر حنث في يمينه
 ولو قال

ولو قال والله لا أكلمك شهرا قبل ندم فلا يصح وكلمة بعد اليمين ثم قدم فلا يصح وكلمة بعد النذر لا يصح
 في يمينه كذابي المصيط * ولو قال والله لا أكلمك شهرا الا يوما او غير يوم فانه في غير يوم وان
 لم يكن له نية فله ان يتحرقى اى يوم شاء لانه استثنى يوما منك ولو قال الا نعتبان يوم فهذا
 على تسع مئتين يوما لان نقصان العي لا يكون الا من آخره كذا في شرح الجامع الكبير
 للصيرى في باب الاستثناء من اليمين الذى يقع على الواحد او على الجماعة في آخر ايمان
 القدورى اذا حلف لا يكلم فلا نا ولا نافذه السنة الا يوما فان جمع كلامه على يوم لم يحسن ولو كلف
 اجد هاني يوم والاخرى يوم حنث ولو كلف احدهما ثم كلمه هاني يوم لم يحسن ولو استثنى يوما
 معرنا فكلم احدهما فهو الاخرى الغلظ يحسن ولو حلف لا يكلمها شهرا الا يوما فان نوى يوما
 بعينه فهو على ما نوى وان لم يكن له نية فهو على اى يوم شاء كذا في المصيط * ولو قال يوم اكلم
 فلا ناما نت طالق فهو على الليل والنهار حتى لو كلف ليلا او نهارا حنث فان نوى النهار خاصة يصدق
 قضاء كذا في الكافي * وان قال ليلة اكلم فلا نا اوليلة يقدم فلا نا فانت طالق بكلمة نهارا او ندم نهارا
 لا تطلق لان الليلة في اللغة اسم لحوادث الليل ولا صرف هنا يصرف اللفظ من مقتضاه لفة حتى
 لو ذكر اللىالى حملت على الوقت المطلق لانهم تعارفوا استمعوا لها في الوقت المطلق كذا في البدائع *
 ولو قال ان كلمت فلا ناما نت طالق الا ان يقدم فلا نا او حتى يقدم فلا نا والا لا نا فان فلا نا
 فكلمة قبل القدم او قبل الاذن حنث ولو كلمه بعد القدم او الاذن لا يحسن وكذا لو قال انت
 طالق ان كلمت فلا نا الا ان يقدم فلا نا وان مات فلا نا سقط اليمين مند ابى حنيفة ومحمد
 كذا في الكافي * ولو حلف لا يكلم رجلا يوما بعينه كان يمينه على ذلك اليوم لاييلة معه كذا
 في شرح الطحاوى * ان حلف لا يكلمه الايام فهو على عشرة ايام مند ابى حنيفة رح هكذا
 في الهداية * ولو حلف لا يكلمه اياما ذكر في الجامع انه على ثلثة ايام ولم يذكر فيه الخلاف
 وهو الصحيح ولو حلف لا يكلمه اياما كثيرة فهو على عشرة ايام في قول ابى حنيفة رح
 كذا في البدائع * ولو قال كل يوم اكلمك فعلى كذا وكلمه في يومين حنث في يومين ولو قال
 كل يومين حنث مرة كذا في التاتارخانية * ولو حلف لا يكلم فلا نا ايامه هذه نال ابو يوسف رح
 هو على ثلثة ايام ولو قال لا اكلمه ايامه فهو على العمر كذا في تاجي فاضيلان * ولو قال
 لا اكلمك اليوم عشرة ايام وهو في يوم للجهت فهذا على سبنتين لانه لا يدور في عشرة ايام اكثر

من ميث وأخذوا هذه لك لو قال لا اكلمك يوم السبت يومين كان على سبتين لأن السبت لا يكون يومين ولا يحدو سبتان في يومين فعلم أن المراد به مرتان وكذلك لو قال لا اكلمك يوم السبت ثلاثة أيام كان كلها يوم السبت لما بينا كذا في شرح الجامع الكبير للصبري في باب الحنث في اليمين ما يقع على اليمين ما يقع على الساعة * ولو قال لا اكلمه يوما سنة أو سنة يومان أو نوى يوما بعينه فعلى ذلك اليوم في جميع السنة وإن لم ينو شيئا فعلى يوم في كل جمعة حتى لو كلمه جمعة حنث كذا في العتابة * ولو قال لا اكلمك يوما ما أو لا اكلمك يوم السبت يوما فله أن يجعله أي يوم شاء كذا في البدائع * ولو حلف لا يكلم فلانا إلى عشرة أيام كان اليوم العاشر أخلا في اليمين كذا في فتاوى فاضلهم * ولو قال لا اكلمه اليوم أو غد انكلمه اليوم أو غد احنث ولو قال لا تركن كلامه اليوم أو غدا فترك كلامه اليوم هو وبطل اليمين في الغد كذا في العتابة * ولو قال والله لا اكلمه اليوم ولا غدا فاليمين على بقية اليوم وعلى غد ولا يدخل الليلة التي بينهما في اليمين كذا في البدائع * لا يكلمه اليوم وغدا وبعد غد هذا على كلام واحد لا كان أو نهارا ولو قال في اليوم وفي غد وفي بعد غد لا يحنث حتى يكلم كل يوم ساء ولو كلمه ليلا لا يحنث في يمينه كذا في الوجيز للكردي * من مخرج يمين قال لا اكلم فلانا يوما بين يومين ولا نية له هذا بمنزله قوله والله لا اكلم يوما كذا في المحيط * ولو قال في الليل لا اكلمه يوما فمن ذلك الوقت إلى أن تغيب الشمس كذا في العتابة * ولو كلمه بعد اليمين قبل طلوع الفجر والصحيح أنه يحنث كذا في المحيط * ولو قال في أنها رلا اكلمه ليلة فمن حين حلف إلى أن يطلع الفجر كذا في العتابة * ولو حلف في بعض أنها رلا يكلمه يوما فاليمين على بقية اليوم واللييلة المتقبلة إلى مثل تلك الساعة التي حلف فيها من الغد وكذا إذا حلف ليلا لا يكلمه ليلة فاليمين من تلك الساعة إلى أن يجي مثلها من الليلة المتقبلة فبدخل النهار الذي بينهما في ذلك كذا في البدائع * ولو قال والله لا اكلمك يوما يوما هذا وما لو قال لا اكلمك يومين سواء يدخل فيهما الليلة المتخللة ولو قال لا اكلمك يوما يوما ينقض اليمين بمضي اليوم الثالث ولو قال لا اكلمك يوما ولا يومين فهذا على يومين أن كلمه في اليوم الثالث لم يحنث * وفي المنتقى أنا قال في نهف الليل أو يومه والله لا اكلمك ليلتين يترك كلامه إلى تلك الساعة من بعد الغد وإذا حلف لا يكلم فلانا لثنتين يوما وكان الحلف ليلتين يترك كلامه من تلك الساعة إلى أن تغيب

الصحف من اليوم الثلثين كذا في المحيط * ولوقال في بعض اليوم والله لا أكلمه اليوم فهو على باقي اليوم ولو حلف ليلا أن لا يكلمه هذا اليوم فإنه يحسن بالكلام في تلك الليلة إلى أن تغيب الشمس من الدكد في فتاوى قاضي خان * ولو حلف نهارا لا يكلم هذه الليلة لم يدخل ما بقي من اليوم في يمينه إنما الحلف على الليل خاصة ذكر في المنتقى إذا قال في أول الليل لا أكلم اليوم ولأنه له فهذا باطل ولوقال ذلك في آخر الليل فهو على اليوم المستقبل * إذا حلف وقال والله لا أكلم فلانا أحد يومين أو قال لأخرج من أحد يومين أو أحد اليومين أو أحد أيامي فهذا على أقل من عشرة أيام يدخل في ذلك الليل والنهار حتى لو كلفه وأخرج قبل مضي العشرة ليلا أو نهارا بر في يمينه وإن لم يكلمه أولم يخرج حتى مضي العشرة يحسن في يمينه ولو قال أحد يومين هذا بين هذا على يومه ذلك وعلى الدكد في المحيط * ولو حلف لا أكلمه ثلاثة أيام إلا هذا اليوم وما خلا هذا اليوم فهو على يومين بعد * ولو غير هذا اليوم أو مواء فهو على ثلاثة بعد * كذا في العناينة * في العيون إذا حلف لا يكلم فلانا ما دام في هذه الدار فخرج بمتاعه وإناؤه ثم عاد وكلم لا يحسن كذا في المحيط في الفصل الرابع في اليمين إذا جعل لها غاية * وكذا لو قال ما كن فيها فلان كذا في الإيضاح * ولو قال لا أكلمك ما دمت ببغداد فخرج بنفسه لا يبقى اليمين كذا في فتاوى قاضي خان * في القدوري إذا قال والله لا أكلم فلانا ما دام عليه هذا الثوب أو ما كان عليه أو ما زال عليه فنزعه ثم لبسه وكلمه لا يحسن ولو قال لا أكلم فلانا وعليه هذا الثوب فنزعه ثم لبسه وكلمه حنث كذا في المحيط في الفصل الرابع في اليمين إذا جعل لها غاية * ولو قال لامرأته والله لا أكلمك ما دام أبواك حيين فكلمها بعد ما مات أحدهما لا يحسن كذا في فتاوى قاضي خان * من أبي يوسف ربح يمين قال لرجل قائم والله لا أكلم هذا الرجل ينوي ما دام قائما ولم يتكلم بالقيام كانت نيته باطلا ولو حلف لا يكلم هذا القائم يعني ما دام قائما دين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط في الفصل الخامس في الرجل يحلف وينوي التحصيص * إذا حلف ليكلمته إلا بدغيره على أن لا يمنع من كلامه إذا التقيا ولو حلف لا يكلمه إلا بد فان كلمه حنث وإن عني به أن لا يكلمه كلام الأبدان يدين في القضاء كذا في الإيضاح * في فتاوى أبي الليث إذا حلف الرجل لا يكلم فلانا إلى قدوم الحاج فقدم وأخذه منهم انتهت اليمين وكذلك لو حلف لا يكلم فلانا إلى انحصار فحصد واحد من أهل بلده انتهت اليمين

وان احلف لا يكلم فلانا تبارف فيخه فان نوى حقيقة وقوم النالج لا يكلمه مالم يقع النالج حقيقة جلى الارض ويشترط الوقوع في البلد الذى السالف فيه لاني بلداً خرحنى لو كان السالف في بلد لا يقع النالج هناك كملت اليمين باقية ابداً وحقيقة وقوم النالج ان يحتاج الى كسبه ولا يعتبر ما طار في اليهود وما لا يستبين على الارض الا على رأس حائط او حشيش وان نوى وقت وقوم النالج لا يكلمه مالم يدخل وقته وهو اول الشهر الذى يقال له بالفارسية آذر وان لم يكن له نية لم يذكر هذا الوجه في هذه المسئلة وانما ذكرته في مسئلة اخرى وقال يمينته على وقت الوقوع واذا حلف لا يكلم فلانا الى الموسم قال مسدد رح يكلمه اذا اصبح يوم النحر وقال ابو يوسف رح يكلمه اذا زالت الشمس يوم معرفة كذا في المحيط في الفصل الرابع في اليمين اذا جعل لها غاية * ذكر في ايمان الواقعات لا يكلم فلانا الى الصيف او الى الشتاء تكلموا في معرفة الصيف والشتاء والمختار انه ان كان السالف في بلد لهم حساب يعرفون الصيف والشتاء بحساب محترم ينصرف اليه والافول الشتاء ما يحتاج الناس الى لبس الحشو والفروو آخر ذلك ما يستغنى الناس فيه عنهما والفصل بين الشتاء والصيف اذا استقل ثياب الشتاء واستخفت ثياب الصيف فاذا الربيع من آخر لشتاء الى اول الصيف والحرى من آخر الصيف الى اول الشتاء لان معرفة هذا الامر للناس ولو ذكر نوروز بالفارسية فهو على نهر وز المسلمون كذا في الفتاوى الكبرى * ليلة القدر تقع على السابع والعشرين من رمضان ان ما ميا وان ما رفا لا اختلافهم فعند الامام يتقدم ويتأخرون مندهما لاؤمرة الخلاف فيمن حلف لا يكلمه حتى يمضي ليلة القدر وقد مضى يوم من رمضان لا يكلمه حتى يمضي كل ال رمضان الثانى ومندهما يكلمه اذا مضى يوم من ال رمضان الثانى وان حلف قبل رمضان يكلمه بعد انقضاء رمضان والفتوى على قول الامام كذا في الوجيز للكردي * ان كلمت فلانا فكل مملوك املكه يوم الجمعة او يوم الخميس حر فهو على ما يملكه في اليومين جميعا كذا في المحيط في الفصل الخامس في اليمان التى يقع فيها التعبير والتى لا يقع فيها التعبير * ولو قال لا يكلمه جمعة ولا نية له فهو على ايام الجمعة ولو قال على جمعيتين فهو على ايام الجمعيتين ولو قال ثلث جمع فعليه ان يستكمل احد عشر من يوم من يوم حلف وان نوى الجمع خاصة لا يمين في القضاء كذا في فتاوى قاضيهان * اذا قال

إذا قال والله لا أكلمك الجمعة فله أن يكلمه في غير يوم الجمعة كما لو قال لا أكلمك الاخمسة أو الاحاد أو الاثنين هذا إذا لم يكن له نية وان نوى أيام الجمعة يعني الا سبوع فهو على ما نوى كذا في المحيط في الفصل العشرين في الاوقات * ذكر في الجامع إذا قال والله لا أكلمك الجمعة فله أن يكلمه في غير يوم الجمعة لأن يوم الجمعة اسم ليوم مخصوص فصاركما لو قال لا أكلمك يوم الجمعة وكذا لو قال جمعا له أن يكلمه في غير يوم الجمعة ثم إذا قال والله لا أكلمك جمعا فهو على ثلث جمع كذا في البدائع * ولو حلف لا يكلم فلانا إلى كذا ان نوي شيئا من الاوقات من الواحدة إلى العشرة من الساعات أو من الايام أو من الشهور أو من السنين فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف إلى يوم واحد ولو قال لا أكلمك إلى كذا كذا ان نوى شيئا من الساعات أو من الشهور فهو على أحد عشر ما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف إلى يوم وليلة ولو قال لا أكلمك إلى كذا أو كذا ان نوى شيئا مما ذكرنا ينصرف إلى أحد وعشرين من ذلك وان لم ينو شيئا ينصرف إلى يوم وليلة كذا في فتاوى فاضيل خان في الفصل التاسع عشر في الأيمان التي تكون للامتناع * إذا حلف لا يكلم فلانا أبدا أو لم يقل أبدا فهو على الا بدعي أي وقت كلمة حنت وان نوى شيئا دون شيء بان نوى يوما أو يومين أو ثلثا أو نوى بلدا أو منزلا وما أشبه ذلك لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الذخيرة * إذا حلف لا يكلم فلانا أبدا وكلمه بعد ما مات لا يحنت في يمينه كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين * ولو قال لا أكلمك مليا أو طويلا ان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على شهر ويوم كذا في فتاوى فاضيل خان * ولو قال لا أكلمك قريبا فهو على أقل من شهر ويوم في قول أبي حنيفة رح ولم يحك من غيره بهلا فله وان نوى أكثر من شهر ذكر في أيمان الأصل من أبي حنيفة رح أنه يدين في القضاء ولو قال إلى بعيد فهو على أكثر من شهر في قول أبي حنيفة رح وقال أبو يوسف رح في النوار المنسوب إلى المولى إذا قال مرعبا فهو على شهر فهو يوم إذا لم يكن له نية وإن كانت له نية فهو على ما نواه ولو قال عاجلا فهو على أقل من شهر ولو قال آجلا فهو على شهر فصاعدا ولو قال بضعة مشريوما فهو على ثلاثة مشروفي جامع الجوامع وان نوى أكثر إلى تسعة عشر صدق كذا في التارخانية * أن قال لا أكلم مولاك وله موليان عليا وعليا وسفلا لانية له حنت أيهما كلمه كذا لك لو قال لا أكلم جدك وله جدان من قبل أبيه وأمه كذا في المبسوط * في المنتقى لو قال لأخر

لا اكلمك قريبا من مئة لا بكلمة مئة اشهر ويوما هكذا في المصاحفة * رجل قال لا خير يا فلان والله لا اكلمك عشرة ايام والله لا اكلمك مئة ايام والله لا اكلمك ثمانية ايام فقد حنث مرتين وعليه اليمين الثالثة ان كلمه في الثمانية الايام حنث ايضا وان قال والله لا اكلمك ثمانية ايام والله لا اكلمك تسعة ايام والله لا اكلمك عشرة ايام فقد حنث مرتين وعليه اليمين الثالثة ان كلمه في العشرة الايام حنث ايضا كذا في المبسوط * قال محمد بن رجل قال كلما تكلمت فلانا يوما فلله على ان اتصدق بدرهم كلما تكلمت فلانا يوما فلله على ان اتصدق بدرهمين كلما تكلمت فلانا ثلاثة ايام فلله على ان اتصدق بثلاثة دراهم كلما تكلمت فلانا اربعة ايام فلله على ان اتصدق باربعة دراهم كلما تكلمت فلانا خمسة ايام فلله على ان اتصدق بخمسة دراهم ثم كلمه في اليوم الرابع والخامس يلزمه التصديق بثلثين درهما ولو كلمه في اليوم الاول او في يوم من الايام مرتين يلزمه ثلثون درهما او قال في كل يوم اكلم فيه فلانا فلله على ان اتصدق بدرهم كل يومين اكلم فيهما فلا نافلة على ان اتصدق بدرهمين حتى قال ذلك الى خمسة ايام ثم كلمه في اليوم الرابع والخامس فعليه اثنان ومفرون درهما لانه من خمسة ايمان وجعل جزاء اليمين الاولى ان تصديق بدرهم وجزاء اليمين الثانية التصديق بدرهمين وضرب لكل يمين مدة وصمت الفقهاء كل مدة تدور اربعة اليمين الاولى يوم ويدور ويتجدد في كل يوم ودور اليمين الثانية يومان فيتجدد في كل يومين ودور اليمين الثالثة ثلاثة ايام ودور اليمين الرابعة ايام ودور اليمين الخامسة خمسة ايام ولا يحسن في كل دور الامرة واحدة لانه قد بكلمة كل وانها لا تجب التكرار اذ التكرار قضية موم الفعل لا قضية موم الوقت فكل يوم وجد بعد اليمين فهو جميع مدة اليمين الاولى وبعض مدة سائر الايمان فلذا كلمه في اليوم الرابع والخامس اليمين الاولى وهو يمتنع مدة الدور الثاني من اليمين الثالثة وهو يمتنع اليوم الاول من الدور الثاني فليمن الثالثة وهو يمتنع مدة الدور الاول من اليمين الرابعة وهو يمتنع اليوم الرابع من الدور الاول واليمين الخامسة ممتنع في هذه الايام اولا والفرط الواحد يصح عطف الايمان فحنث في الايمان كلها يلزمه باليمين الاولى بدرهم وبالثانية درهما وبالثالثة ثلثة وبالرابعة اربعة وبخمس خمسة وخمس عشرة فلذا اكلمه في اليوم الخامس حنث في اليمين الاولى والثالثة والرابعة ولا يحسن في الثالثة والخامسة لان اليوم الخامس من الدور الخامس اليمين الاولى ولم يحسن في هذا الدور

فبعثت واليوم الاول من الدور الثالث لليمين الثانية ولم يبعث فيه واليوم الاول من الدور الثاني لليمين الرابعة ولم يبعث فيه فبعث فيلزمه مائة اخرى فيصير اثنين وعشرين ولا يبعث في الثالثة والخامسة لانه اليوم الثاني من الدور الثاني لليمين الثالثة وقد بعث فيه وتمة الدور الاول لليمين الخامسة وقد بعث فيه فلا يبعث ثانياً بالاصل من تجديد الدور ومدة الاثر على الكلام في المرة الاولى حتى لو كلمه بعده هذه الايمان في اى يوم كلمه في مائة يلزمه خمسة عشر درهما وانما انره في الكلام في المرة الثانية حتى لو كلمه في اليوم الاول والثاني يلزمه بالكلام الاول خمسة عشر درهما والثاني درهم لاخير لانه لم يتجدد الدور لليمين الاول ولو كلمه في اليوم الاول والثالث ولم يكلمه في اليوم الثاني او كلمه في اليوم الثاني والثالث يلزمه بالاول خمسة عشر ولم يلزمه بالتاني الثلاثة دراهم لانه لم يتجدد الدور لليمين الاول والثانية هذا اذا لم يخاطبه اما اذا خاطبه بان قال كلما كلمتك يوما فله على ان اتصدق بدرهم كلما كلمتك يوما فله على ان اتصدق بدرهمين الى خمسة يلزمه مشرون درهما لان الجزاء في اليمين الاولى ان اتصدق بدرهم وشرطه الكلام معه وباليمين الثانية كلم معه فيلزمه جزاءه وهو درهم وبقيت اليمين منعقدة بها لانه لم يبعث بكلمة كلما وانعقدت اليمين الثانية فاذا خاطبه باليمين الثالثة وجد شرط انحلال اليمينين فيلزمه بالاولى درهم وبالثانية درهما وبقيت اليمينان منعقدتين وانعقدت الثالثة فلما خاطبه باليمين الرابعة وجد شرط انحلال الايمان فانسلت الايمان كلها فيلزمه بالاولى درهم وبالثانية درهما وبالثالثة ثلثة وبقيت الايمان منعقدة بها فلما وانعقدت الرابعة فلما خاطبه باليمين الخامسة انحلت الايمان كلها فيلزمه بالاولى درهم وبالثانية درهما وبالثالثة ثلثة وبالرابعة اربعة وجملته مشرون ولا يبعث في اليمين الخامسة لعدم الشرط وهو الكلام حتى لو كلمه بعد اليمين الخامسة بعثت في الايمان كلها فيلزمه خمسة وثلثون درهما ولو قال كل يوم اكلمك فيه فله على ان اتصدق بدرهم هكذا الى خمسة ايام وسكت فعليه عشرة دراهم ولو كلمه في اليوم الثاني يلزمه مائة اخرى ولو كلمه في اليوم الثالث يلزمه ثلثة دراهم ولو كلمه في اليوم الرابع يلزمه اربعة دراهم ولو كلمه في اليوم الخامس وجب عليه مائة دراهم ولو كلمه في اليوم الاول بعد الايمان يلزمه خمسة دراهم باليمين الخامسة لا غير كذا في هرح الجامع الكبير للعصيري في باب من الايمان التي يوجب بها الرجل على نفسه الصدقة والله تعالى اعلم بالصواب *

الباب السابع في اليمين في الطلاق والعتاق * لو قال اول عبد اشترته فهو حر فالاول الواحد المنفرد الذي ليس قبله غيره فاذا اشترى بعد يمينه عبدا عتق ولو اشترى عبدا ونصف عبد عتق العبد الكامل واو اشترى عبدين لم يعتق واحد منهما وما يشترى بعدهما لا يعتق ايضا ولو قال آخر عبد اشترته فهو حر فالآخر اسم لمنفرد تأخر عن غيره في الزمان وانما يثبت هذا الاسم بموت السا لى فاذا اشترى مبيدات مات السالف عتق الآخر واختلفوا في وقت العتق قال ابو حنيفة رح يثبت العتق مستندا الى حين الشراء حتى انه يعتبر من جميع من المالك اذا كان الفراءى في الصحة ولو قال اوسط عبد اشترته فهو حر فالوسط اسم للفرد المتدخل بين العددين المتساويين وهذا انما يعرف ايضا بموت السالف فنقول اذا مات السا لى فان كان الذين اشتراهم شفعاء لم يكن فيهم الاوسط وان كانوا خمسا او ميعا او ما اشبه ذلك كان الاوسط الفرد المتدخل بين الشفعين وكل من حصل منهم في النصف الاول خرج من ان يكون اوسط كذا في الايضاح * ولو قال اول عبد املكه او قال اول عبد اشترته وحده فهو حر فملك مبيدين ثم عبدا عتق الثالث ولو قال اول عبد املكه واحد لا يعتق الثالث الا اذا عتق وحده كذا في الكافي * ولو قال اول عبد اشترته بالذنا نير فهو حر فاشترى عبدا بالدرهم او بالعمود ثم اشترى عبدا بالذنا نير فانه يعتق وكذلك لو قال اول عبد اشترته اسود فهو حر فاشترى مبيدا بفضاء ثم اسود فانه يعتق كذا في البصر الرائق * ولو قال كل عبد بشرنى بولادة ثلاثة فهو حر فبشرة ثلاثة متفرقين عتق الاول بخلاف ما اذا بشروه معا حيث يعتق الجميع قال الساكم الشهيد وان قال عتيت واحد الم يدين في القضاء واما بينه وبين الله عز وجل فمعه ان يختار منهم واحدا فيمضى عتقه ويمسك البقية كذا في غاية البيان * ولو قال ان دخلت الدار فامرأت طالق وعتق ولحقى ولا يطلق او لا يعتق ثم قال ان دخلت الدار فامرأت طالق في اليمين الثانية وطلعت وعتق ولحقى ولا يطلق او لا يعتق ثم قال ان دخلت الدار فامرأت طالق وعبد حر ودخل حنت في اليمينين ولو قال لامرأت طالقى نفسك او قال لعبد عتق نفسك او وكل رجلا بذلك ثم حلف ان لا يطلق او لا يعتق ثم فعل العبد والمرأة والوكيل حنت ولو قال انت طالق ان شئت وانت حر ان شئت ثم حلف ان لا يطلق او لا يعتق فساءت المرأة والعبد لا يصح كذا في الكافي في المتفرقات * من حلف لا يتزوج او لا يطلق او لا يعتق فوكل بذلك حنت ولو قال عتيت ان لا تكلم

ان لا تكلم به لم يمين في القضاء خاصة كذا في الهداية * ولو قال عبده حر ان دخلت هذه الدار فقال الآخر على مثل ذلك ان دخلت هذه الدار فدخل الثاني لم يعتق عبده ولو قال الاول لله على متق بيمينه ان دخلت فقال الثاني فعلى مثل ذلك ان دخلت لزم الاول والثاني كذا في الايضاح * ولو قال عبده حر ان كان في البيت الارجل فاذا في البيت رجل وصبي او رجل وامرأة حنت ولو كان رجل ودابة او متاع لم يعتق ولو قال ان كان في البيت الاشاة فاذا فيه دابة غير الدابة حنت ولو قال ان كان في البيت الاثوب حنت بانسان ودابة وآنية كذا في الكافي في المتفرقات * من قال كل مملوك لي حر يعتق امهات اولاده ومدهروه وعبيده ويدخل الاماء والذكور ولونوى الذكور فقط صدق ديانة لا قضاء ولونوى المودودون غيرهم لا يصدق قضاء ولا ديانة ولونوى النساء وحدهن لا يصدق ديانة ولا قضاء ولو قال لم انوا المدبرين في رواية يصدق ديانة لا قضاء وفي رواية لا يصدق قضاء ولا ديانة كذا في فتح القدير * ويدخل تحت عبده الرهن والوديعة والاقبى والمغصوب والمسلم والكافر لا يدخل فيه المكاتب الا ان يعينه وان منى المكاتبين عتقوا وكذا لا يدخل فيه العبد الذي اعتق بغيره ويدخل عبده المأمون مواءه كل عليه دين او لم يكن وامام عبده الممانون اذا لم يكن عليه دين فهل يدخلون قال ابو حنيفة وابو يوسف رح ان نواهم عتقوا ولا يدخل فيه مملوك بينه وبين اجنبي كذا قال ابو يوسف رح لان بعض المملوك لا يسمى مملوكا حقيقة وان نواه متق استصاناً وهل يدخل فيه الحمل ان كانت امه في ملكه يدخل ويعتق بعتقها وان كان في ملكه الحمل دون الامه بان كان موصى له بالحمل لم يعتق كذا في البدائع في كتاب العناق * رجل حلف ان لا يكاتب عبده فحلفا بغيره بغير امره فجاز الحالف حنت في يمينه كما يحنت بالتوكيل * رجل حلف ان لا يعتق عبده فادى العبد مكاتبته فعنت فان كانت الكتابة بعد اليمين حنت الحالف وان كانت قبل اليمين لا يعتق كذا في فتاوى قاضي خان في فصل اليمين على التزويج * من قال ان تحررت جارية فبى حرة فتمسرى جارية كانت في ملكه عتقت وان اشترى جارية فتمسرها لم تعتق كذا في الهداية * ولو قال ان تحررت امه فانت طالق او مبدى حر فتمسرى من في ملكه او من اشترى به بعد التعليق فانها تطلق ويعتق العبد ولو قال لا ايمان تحررت بك فمبدى حر فاشترى بها فتمسرى بها متق عبده الذي كان في ملكه وقت الحلف ولا يعتق من اشترى بعد كذا

... كتاب اليمين . . . (١٥٨) في اليمين في البيع والشراء والغزو فلهذا

في البحر الرائق * وإذا قال لامته إذا باعك فلان فانت حرة فباعها من فلان ثم اشترى بها منه لم تعتق
لان الشرط بيع فلان اياها وبيع فلان من الحالف سبب لزوال ملكه فانما وقوم الملك للحالف
بشرائه لا يبيع فلان وان قال ان وهبك فلان لي فانت حرة فهوها وهو فاض لها اعتقت وكذا كنت
قوله اذا باعك فلان مني فانت حرة كذا في المبوط * رجل قال لغيره ان بعنت اليك فلم تأتني
فعبدي حر فبعث اليه فاته ثم بعث اليه ثانيا فلم يأته حنت ولا يبطل اليمين بالبر حتى
بعثت مرة فحينئذ يبطل اليمين وكذا لو قال ان بعنت الي فلم آتكم ولو قال ان اتيتني
فلم آتكم او قال ان زرتني فلم ازركم فهو على الابد * رجل قال لامرأته ان لم تطلعي نفسك
فعبدي حر قال ابو يوسف وجوه على المجلس وهو اذن لها في الطلاق اذا طلقت نفسها في المجلس
طلقت وكذا لو قال لغيره ان لم تبع عبدي هذا فعبدي الاخر هذا حر فهو اذن لعفي البيع وهو على الابد
ولو قال ان دخلت الكوفة ولم اتزوج فعبدي حر فهو على ان يتزوج قبل الدخول وان قال
فلم اتزوج فهو على ان يتزوج حين يدخل ولو قال ثم لم اتزوج فهو على الابد بعد الدخول * رجل
قيل له تزوج فلانة فقال ان تزوجت ابدا فعبدي حر فتزوج غير فلانة حنت * رجل قال ان تركت
ان امس السماء فعبدي حر لا حنت رجل قال عبدي حر ان لم امس السماء حنت من ماله كذا
في فتاوى قاضيهان في فصل فيما يكون اليمين على الغر او على الابد والله اعلم بالصواب *
الباب الثامن في اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك * ولو حلف لا يشتري او لا يبيع او لا يؤجر
فكل من فعل ذلك لم يحسب الا ان ينوي ان لا يأمر غيره فحينئذ شدد الامر على نفسه بنيته او يكون
الحالف من لا يباشر هذه العقود بنفسه فحينئذ يحسب بالتفويض فان كان يباشر تارة ويفوض
الاخرى يعتبر الغالب كذا في الكافي * ولو حلف لا يبيع ولا يشتري يحسب بالفاسد قبل القبض وبالنهي
فيه الخيار للبائع والمشتري وبالبيع بطريق الفضولي وبالبهية بشرط العرض عند التقاضى ولا يحسب
بالبيع الباطل وبيع المدبر وام الولد والمكاتب وكذا بالاقالة بعد البيع اما لو تبايعا بلفظ الاقالة
ابتداء يحسب ولا يحسب بالرد بالعيب بالتراضي ولا يحسب بدون قبول المشتري كذا في العنابية *
من حلف لا يبيع فباع الفضولي ماله فاجاز لا يحسب الا ان يكون ممن لا يتولى البيع بنفسه
كذا في الفتاوى الصغرى * ولو حلف لا يشتري فاشترى شيئا من الفضولي او الصحر يحسب كذا
في شرح تلخيص الجامع الكبير * مثل ابو بكر ممن حلف ان يبيع عبده فمرق منه قال لا يحسب

عالم يستيقن بموته كذا في الخلاصة * قال محمد رحم في الجامع الصغير إذا قال إن لم أبع هذا العبد فكذا فاشتق العبد أو دبر وحنث في يمينه ولو كانت هذه المقالة للحجارة وباني المسئلة بحالها فالصحيح أنه يحنث كذا في التاتارخانية * قال لأمته إن لم أبعك فانت حرة فاستولدها متعت في قول أبي حنيفة رحم كذا في الخلاصة * حلف لا يبيع هذا العبد ولا يهبه قال نصير يهب نصفه ويبيع نصفه فلا يحنث مثل الفصح الإمام الرازي رحم ممن حلف لبيعه جاريتته ولا يوقت حتى ولدت منه فقال لا يحنث المولى استحصانا ومثل أبو نصر الديلمي ممن قال لجاريتته إن لم أبعك إلى شهر فانت حرة ثم ظهر بها حمل منه قال يصل لهن يطأها بعد الشهر إذا جاءت بالولد لقل من ستة أشهر وعلى قول أبي يوسف رحم حنث ولا يصل لهن يطأها بعد الشهر وإذا جاءت به لا يكثر من ستة أشهر لا يصل لهن إن يطأ بعد الشهر أجماعا كذا في العاوي * رجل قال والله لا يبيعن أم ولد فلان أو قال والله لا يبيعن هذا الرجل الحر قال أبو حنيفة رحم هو على البيع الفاسد وإن بيعهما يما فامدا بر في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان * لو أن رجلا قال إن بعث هذا المملوك كنت في يومه موهرا فقال زيد قد اجزت ذلك أو رضيت ثم اشتري لم يعتق ولو قال إن اشتري زيد يحنث هذا العبد فهو حر قال زيد نعم ثم اشتريه متق عليه العبد كذا في الإيضاح * روى هشام عن أبي يوسف رحم في رجل قال والله لا أبيعك هذا الثوب بعشرة حتى تزيدني فباعه بتسعة لا يحنث في القياس وفي الاستحسان يحنث وبالقياس أخذ كذا في البدائع * ولو حلف لا يبيعه بعشرة إلا بأكثرا أو بزيادة فباعه بأحد عشر لا يحنث ولو بأحد عشرة يحنث وكذا لو بأحد تسعة ولو بأحد تسعة ودينار في القياس يحنث وفي الاستحسان لا يحنث ولو قال المشتري عبده حر إن اشتريته بعشرة حتى ينقصة إن اشتريته بعشرة يحنث وإن اشتريته بأحد عشر يحنث أيضا وإن اشتريته بتسعة لم يحنث وإن اشتريته بتسعة ودينار لم يحنث قبل هذا جواب القياس أما على جواب الاستحسان يحنث ولو قال عبده حر إن اشتريته بمائة إلا بالقل أو بالنقص فاشترته بعشرة أو بأكثر يحنث وإن اشتريته بتسعة ودينارا وبتسعة وثوب فالقياس إن لا يحنث وفي الاستحسان يحنث ولو قال البائع لا أبيعك بعشرة حتى تزيدني فباعه بتسعة ودينار قيمته خمسة لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للصيرفي في باب الحنث في اليمين في التماوم في الزيادة والنقصان * ورجل حلف أن لا يبيع داره فاعطى امرأته في صداقها حنث قال الصدر الشهيد هذا إذا تزوجها

بالدراهم ثم اعطاها الدار هوضا من تلك الدراهم اما اذا تزوجها على الدار لم يحسن هكذا في الصلاة « حلف لا يبيع هذا الفرس فاخذ رجل ذلك الفرس واعطاه بدله ورضي صاحب الفرس بذلك لا يحسن وعليه الفتوى كذا في جواهر الاطلا « اقترى بالتعاطى ثم حلف انه ما اشتره انجاب الامام علم الهدى لما تردي انه لا يحسن واختاره طهیر الدين وكذا لو باع بالتعاطى ثم حلف انه لم يبع لا يحسن وكذا روى من الامام الثاني وقال الامام الفضلي لا يصل لمن علم انه كان بالتعاطى ان يشهد على البيع بل يشهد على التعاطى كذا في الوجيز للكردي « الأصل ان من عقده يمينه على فعل في محل وذكر الامام بنظر ان ذكر الامام مقرنا بمحل الفعل فيمينه على فعل ما حلف عليه في ملك المحلوف عليه حتى اذا فعل الحالف ذلك الفعل في ملك المحلوف عليه حنث سواء فعل بامر او بغير امر وسواء كان الفعل مما يجري فيه الوكالة ولا يجري وان ذكر الامام مقرنا بالتعاطى ان كان فعلا يجري فيه الوكالة لقوله حقوق يرجع الوكيل فيه بمده ما لحقه من الحقوق على الموكل كالبيع ونحوه فيمينه على الوكالة والا مزحتي اذا فعل ذلك الفعل في محله بامر المحلوف عليه يحسن سواء كان محل الفعل ملك المحلوف عليه او ملك غيره وان كان فعلا لا يجري فيه الوكالة اصلا كالاكل والشرب او يجري فيه الوكالة الا انه ليس فيه حقوق يرجع الوكيل بها على الموكل كالضرب ونحوه فيمينه على فعل ما حلف عليه في ملك المحلوف عليه حتى لو فعل ذلك الفعل في ملك المحلوف عليه يحسن في يمينه فعل بامر او بغير امر ولو فعل ذلك الفعل في ملك غير المحلوف عليه لا يحسن وان فعل ذلك الفعل بامر المحلوف عليه قال ممدوح اذا قال الرجل لغيره ان بعث لك ثوبا فبدي حرولا نيتك تدفع المحلوف عليه ثوبا الى رجل وامره ان يدفعه الى الحالف ليبعه فجاء المتوسط بالتوب الى الحالف وقال بع هذا الثوب لفلان يعني المحلوف عليه وقال بع هذا الثوب ولم يقل لفلان الا ان الحالف يعلم ان رسول المحلوف عليه ببيع يحسن في يمينه ولو قال المتوسط هذا الثوب لي او قال بعه ولم يعلم الحالف انه رسول المحلوف عليه ببيع لا يحسن واما اذا قال ان بعث ثوبالك وباقي المختلفة صالحا لم يحسن على كل حال سواء قال للمتوسط بعه لفلان او قال بعه لي او قال بعه ولم يزد عليه اذا كان التوب مملوكا للمحلوف عليه فان نوى في الفصل الاول ان يبيع ثوبا وهو ملك المحلوف عليه ونوى

ونوى في الفصل الثاني ان يبيع بما مر المحلوف عليه فهو على ما نوى فيما يمتنع بين الله تعالى
 الا ان في الفصل الاول يصدق العاضى وفي الفصل الثاني لا يصدق كذا في الذخيرة
 في الفصل التاسع عشر * في المتنقن ابن جماعة من محدثي حلف لا يبيع لفلان ثوباً ثم يبيع العالف
 ثوباً للمحلوف عليه ما جاز المحلوف عليه البيع يحسن ولو باعه العالف لنفسه لا للمحلوف عليه
 لا يحسن كذا في شرح الجامع الكبير للصيرى في باب الحنث فيما يفعله الرجل لصاحبه
 اوله * ولو حلف لا يبيع لك شيئاً من متاعك فباع ومادة فيها مصروف المحلوف عليه لم يحسن
 كذا في العنابة * اذا ماوم الرجل رجلاً بعد فاراد البائع الفاؤه المشتري بمسماً به
 فقال البائع هو حر ان حطت منك من الالف شيئاً ثم قال بعد ذلك بعك بمسماً به فقبل
 المشتري البيع او لم يقبل حنث البائع وعتق العبد ولو كان البائع قال عند المسامحة
 ان حطت من ثمنه شيئاً فهو حر وباقى المسئلة بما لا يعتق العبد ولو حط من ثمنه شيئاً بعد ذلك
 اسلت اليمين ولكن لا يعتق العبد لانه زائل من ملكه حتى لو كان المعلق طلاق امرأته او عتق
 عبد آخر فطلق المرأه او عتق العبد وكذلك لو وهب له بعض الثمن في هذه الصور قبل الثمن او بعده
 حنث في يمينته ولو حط عنه جميع الثمن او وهب منه جميع الثمن لا يحسن ولو ابرأه من بعض الثمن
 ان كان قبل قبض الثمن حنث في يمينته وان كان بعد قبض الثمن لا يحسن في يمينته كذا في المحيط * قال
 محدثي رجل ماوم رجلاً ثوباً فابى البائع ان ينقصه من اثني عشر فقال المشتري عبده حر ان اشترته
 باثني عشر فاشترته بثلاثة عشر او باثني عشر ودينار او باثني عشر وثوب حنث في يمينته ولو اشترته
 باحد عشر ودينار او باحد عشر وثوب لم يحسن ولو قال البائع عبده حر ان باعه بعشرة فباعه
 باحد عشر او بعشرة ودينار او بنصفه ودينار لا يحسن كذا في شرح الجامع الكبير للصيرى
 في باب الحنث في اليمين في المسامحة في الزيادة والنقصان * باع شيئاً بدراهم ثم حلف انه
 لا يأخذ منه فاخذ بها حنث كذا في الوجيز للكردي في الشراء * ولو حلف لا ابيع
 هذا من احد فباعه من اثنين حنث كذا في العنابة * حلف لا يشتري ثوباً ولا ثياباً فاشترى
 كساء خز او طيلساناً او غرواً او ثياباً يحسن ولو اشترى مسحاً او عقالاً او قلنسوة او طنفسة لا يحسن
 وكذا لو اشترى خرقه لا تماوى نصف ثوب ولو بلغ النصف او اكثر منه يحسن ولو اشترى
 قدر ما يجوز به الصلوة يحسن كذا في الوجيز للكردي * حلف لا يشتري لها ثوباً فاشترى العصار

لا يحنث كذا في جواهر الاخلاط * ولو حلف لا يشتري كنانا فهو في مرفنا ثوب الكتان
 كذا في فتاوى قاضي خان * رجل حلف ان لا يشتري من فلان شيئا فاملأ الحالف اليه
 في ثوب حنث كذا في الظهيرية * رجل حلف ان لا يشتري لامته ثوبا جديدا فالجديد
 في العرف ما لا يكون غميلا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف لا يشتري طعاما
 فاشترى حنطة حنث في قول علماء نزارح كذا في الحادي * ولو حلف لا يشتري بهدا
 الدراهم غبزا لا يحنث ما لم يدفع هذه الدراهم الى الغباز او لائم يقول ادفع بهذه الدراهم
 غبزا ولو قال قبل الدفع الى الغباز لا يحنث * وفي الجامع يحنث اذا اضاف العقد
 الى الدراهم قبل الدفع او بعده كذا في الوجيز للكردي * ولو حلف ان لا يشتري شعيرا
 فاشترى حنطة فيها حبات شعير لا يحنث كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف لا يشتري آجرا
 او خشبا او قصبا فاشترى دارا لم يحنث ولو حلف لا يشتري ثمر رجل فاشترى ارضا فيها نخل
 وفي النخل ثمرة وشرط المشتري الثمرة يحنث وكذا لو حلف لا يشتري بقل فاشترى ارضا فيها بقل
 واشترط المشتري البقل يحنث لدخول البقل في البيع مقصود الاتباع ولو حلف لا يشتري لحما
 فاشترى شاة حية لا يحنث وكذا لو حلف لا يشتري زيتا فاشترى زيتونا وعلى هذا قالوا فيمن حلف
 لا يشتري قصبا ولا خوصا فاشترى بوريا او زنبيلامن خوص لم يحنث وكذا لو حلف لا يشتري جدبا
 فاشترى شاة حاملا لا يجدي او حلف لا يشتري مملوكا صغيرا فاشترى امه حاملا كذا في البدائع *
 ولو حلف لا يشتري شعيرا فاشترى ارضا فيها شجر لا يحنث كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يشتري
 حائطا فاشترى دارا مبنية كان حائطا مستصانا * رجل حلف ان لا يشتري نضلا فاشترى حائطا فيه
 نخل يحنث ولو حلف لا يشتري صوف فاشترى شاة على ظهرها صوف لا يكون حائطا وكذا لو اشترى لها
 بصوف مجزور في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الصوف لا يحنث بشرائه اهاب
 عليه صوف ومن محمد رح يحنث بالاهاب كذا في العتابة * ولو حلف لا يشتري لبنا فاشترى شاة
 في ضرعها لبن لا يكون حائطا وكذا لو اشترى لها يلبس من جنسه في ظاهر الرواية هذا وبيع الشاة باللحم
 سواء في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح يجوز على كل حال ولا يكون حائطا في بمين ان لا يشتري
 لبنا ولو حلف لا يشتري اليه فاشترى شاة مذبوحة كان حائطا كذا في فتاوى قاضي خان * والاصل
 ان الحلو عليه ان ادخل في القرى بغير الحلو عليه لا يقع به الحنث وان دخل مقصود

كتاب الإيمان . . . (١٦٣) في ليمين في البيع والشراء والخروج وغير ذلك

يقع كذا في الدخيرة * ولو حلف لا يشتري لهما فاشترى رأسا لا يحنث كذا في الخلاصة *
ولو حلف لا يشتري رأسا فهذا على رأس البعير والغنم مندأبى حنيفة رح ومندهما على رأس الغنم
وهذا اختلاف مصر وزمان وإذا حلف لا يشتري شيئا فاشترى شحم البطن يحنث ولو اشترى
شحم الظهر هو الشحم الذي يحاط اللحم لم يدكر محمد رح هذه المسئلة في الأصل
وذكر شمس الأئمة المرحوم أنه لا يحنث كذا في المحيط * رجل قال والله لا يشتري بهذه الدراهم
الاسما فاشترى ببعضها لهما وببعضها غير لهما لا يكون حانثا حتى يشتري بكلها غير لهما ولو قال
والله لا اشتري هذه الدراهم غير لهما فاشترى ببعضها غير لهما في القياس لا يكون حانثا
وفي الاستحسان يكون حانثا ولو حلف لا يشتري صوفاً أو شعراً فهو على غير المعمول ولا يحنث
بشراء المسح والبولاق كذا في فتاوى قاضي خان * أن حلف لا يشتري دهنًا فهو على دهن
جرت مادة الناس أن يدنووا به فإن كان مما ليس في العادة أن يدهنوه مثل الزيت والبنز
ودهن الفروم ودهن الأكارع لم يحنث ولو اشترى زيتاً مطبوخاً ولا نية له حين حلف يحنث كذا
في البدائع * ولو حلف أن لا يشتري بنفسها أو خطيباً ذكر في الكتاب أنه على الدهن دون الورق
فالواقي مرئنا لا يحنث بشراء دهن البنفسج كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف لا يشتري لفلان
فاشترى لآينه الصغرى ولعبه المأذون بامرء لم يحنث كذا في العنابية * حلف ليشترين له
هذا الشيء فاشترى له ثم أنه دفع ذلك الشيء إلى البائع برقي يمينه كذا في الوجيز للكردي *
إذا قال الرجل إن اشتريت فلاناً فهو حر فاشترى لغيره هل ينحل يمينه لم يذكر محمد رح هذه المسئلة
في شيء من الكتب * وحكى من الفقيه أبي بكر البلخي أنه قال لفلان إن يقول لا تنحل يمينه
وهو الأشبه كذا في الدخيرة * ولو حلف لا يشتري مبد فلان فأجر داره من فلان بعده لا يحنث
كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يشتري هذا العبد ولا يأمراً له يشتري له هذا العبد فلان الصالح
يشتري مبد آخر فبأن ذلك في التجارة فيشتري المأذون العبد المحلوف عليه ثم يحجر عليه
فيصير العبد له ولا يحنث لعدم شرط الحنث كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يشتري امرأة
فاشترى جارية صغيرة لا يحنث كذا في الظهيرية * رجل نظر إلى عشرة جوار وقال إن اشتريت
جارية من هذه الجوارى فهي حرة فاشترى جارية لغيره منهم ثم اشترى لنفسه لا تمتنع
ولو اشترى حاريتين صفقة واحدة أو لهما لثمنه والآخرى لغيره لم تمتنع واحدة منهما

كذا في الظهيرية في فصل التعليقات من كتاب العناق * في المنتقى حلف لا يشتري مجارية فاشترى
 مجهوزا ورضيعا حنت ولو حلف لا يشتري فلما من السند فهو على ذلك الجنس ولو قال
 من خراسان فاشترى خراسانيا بغير خراسان لا يحنت حتى يشتريه من خراسان كذا في الخلاصة *
 اشترى ثلث دواب بمائة وخمسة دراهم ثم حلف انه اشترى واحدا بمائة وثلثين يحنت * نبالون
 شاء بينهما حلف احدهما انه لا يملك اربعين يحنت ويلزمه الزكوة * ولو اشترى عبدا حلف انه
 لا يملك اربعين لا يحنت ولا يلزمه الزكوة كذا في الوجيز للكردي * في المنتقى اذا اراد الرجل
 ان يشتري عبدا من رجل بالف دراهم فنفق الف درهم الى صاحب العبد ثم حلف فقال ان
 اشتريت هذا العبد بهذه الف درهم و اشار الى الف مدفوعة فهذه الف في المالكين صدقة
 فقال صاحب العبد ان بعث هذا العبد بهذه الف نفق في المالكين صدقة و اشار الى تلك الف
 ايضا ثم ان صاحب العبد باع العبد بتلك الف فعلى البائع ان يتصدق بها دون المشتري كذا
 في التاتارخانية * ولو قال ان ملكت عبدا فهو حر فاشترى نصف عبدا ثم اشترى النصف
 الباقي لم يعتق هذا النصف عليه ولو قال ان اشتريت عبدا والمثلة بحالها عتق النصف وهذا في
 غير الممين واما في الممين لو قال ان ملكت هذا العبد فهو كالشراء عتق عليه هذا النصف وكذا في
 الدراهم لو قال ان ملكت مائتي درهم فله في ان اتصدق بها فملك مائة درهم ثم ملك مائة
 اخرى لم يجب التصديق وفي الممين يجب وفي مثلة الشراء لو قال عتبت به الجملة لم يصدق
 فيها * وصدق ديانة كذا في الخلاصة * قال لرجلين ان اشترينما او ملكتما عبدا فبعدم مبيدي حر
 فملكا عبدا بينهما واشترى احدهما وباع من الآخر يحنت * ان كنت ملكت الاخمين درهما
 ولا يملك الا عشرة دراهم لم يحنت وان ملك خمسين درهما وعشرة دنانير او سائمة او شيئا للتجارة
 حنت وان ملك مع الخمسين مرضا للتجارة او رقيقا او دارا لم يحنت لان مراد في العرف انه
 لا يملك من المال الا خمسين ومطلق اسم المال ينصرف الى مال الزكوة كذا في الوجيز للكردي *
 رجل حلف ان لا يشتري الذهب او الفضة يدخل فيه الثبر والمصوغ والدراهم والدنانير في
 قول أبي يوسف رح وقال محمد رح لا يدخل فيه الدراهم والدنانير ولو اشترى خاتم فضة حنت
 وكذا لو اشترى ميفامصلى بفضة ولا يشبه الذهب والفضة ما هو اما اذا كان الذهب والفضة
 في ميف

في يمينها ومنطقة نقد اشتروها مع النصف ان كان النصف ذهباً ونقطة وان كان الفضة منطقة او نقد ذلك
لا يكون حائناً * رجل حلف ان لا يشتري حديد يفسد فيه الماحول وغير الماحول والعلاج
في قول أبي يوسف رخ وقال مسدد رخ من حلف فيها يفسد ما يفسد بائنه حداثاً ولا يفسد في
كالنصف والعين والبينة والدروع ولا يفسد خبث الابرة والمحال قالوا في حرف دينار لا يفسد في
الماسير والا فقال * والفسخ والشبه بمنزلة الحديد * اذا حلف لا يشتري صغراً يفسد فيه الماحول
وغیرہ والفوس في قول أبي يوسف رخ وقال مسدد رخ لا يفسد فيه الفوس ولو حلف ان لا يشتري
حديداً فاشترى باباً بعدد اقل مما فيه ذكر في النوادر انه لا يجوز وان اشترى به أكثر مما فيه جاء البيع
ويكون حائناً في يمينه * رجل حلف ان لا يشتري فضاء فاشترى خاتماً يفسد من كان حائناً وان كان ثمنه
اقل من ثمن الحلقة * رجل حلف ان لا يشتري يا فتنة فاشترى خاتماً ففسد بافتنة كان حائناً
ولو حلف ان لا يشتري زجاجاً فاشترى خاتماً ففسد من زجاج ان كان الفضة لا يزيد على ثمن
الحلقة لا يكون حائناً وان كان يزيد عليه كان حائناً كذا في فتاوى القاضي خان * ولو حلف لا يشتري
باباً من الساج فاشترى باباً من الباب من الساج حثت كذا في الخلاصة * فصل ولو حلف
ان لا يتزوج هذه المرأة فزوجهها نكاحاً فاسداً ما يفسد شهراً وفي مدة فبره او نحو ذلك فانه لا يفسد
كذا في التزواج لوهاج * قال مسدد حران كان تزوج امرأة وقد فعل ذلك على وجه الجواز
او الفساد حثت وهذا استحسنان فان نوى نكاحاً صحيحاً في الماضي صدق بانه وقضاء وان كان
فيه تفتيق وان نوى الفاسد في المستقبل صدق قضاء وان نوى الجواز لان فيه تعديلاً ويحتمل
بالجواز بها مكل في شرح الجامع الكبير للحميري * ولو تزوج الخالف فصولي فان كان
مقدراً فصولي قبل اليمين فاجاز الخالف بعد اليمين بالقول او الفعل لا يفسد وان كان
مقدراً فصولي بعد اليمين لم يفسد عالم به فاذ اجاز ان اجاز بالقول حثت هو المختار وان اجاز
بالفعل كمزق مهر او ما اشبه ذلك روى ابن جماعة من مسدد رخ انه لا يفسد وعليه
أكثر المشائخ رخ وعليه الفتوى ولو زوجه الفصولي نكاحاً فاسداً بعد اليمين فاجاز الخالف
بالقول او الفعل لا يفسد ولا تنحل اليمين حتى لو تزوج بعد ذلك نكاحاً جازاً يفسد في يمينه
وكذا لو حلف الخالف رجلاً بالنكاح فزوجه الخالف بالانكاح فاسداً لا يفسد الا لو حلف
لو حلف ان لا يتزوج امرأة فأكبر على النكاح فزوجه حثت في يمينه هكذا في فتاوى فاضليان *

في نوادر هشام بن محمد ر ح فممن حلف بطلاق امرأته فلما إن لا يزوج بنتا له صغيرا فزوجه رجل
والاب حاضر ما كت وقبل الزوج ثم اجاز الاب لا يحنث وكذا لو حلف على امته * وفي التعرید
من محمد ر ح فممن تزوج امرأة بغیر اذنها ثم حلف لا یتزوجها فرضیت لم یحنث وللراأ اذا حلفت
ان لا تزوج نفسها فزوجه رجل بامرأه او بغیر امرأه انا جازت او كانت بکرا فزوجه الولی
فمکتت فهي حائنة وهذه الروایة مخالفة للروایة المتقدمة کذا فی الخلاصة * ولو حلفت البکر
ان لا تأذن أحدنا حتى یزوجها فزوجه رجل وبلغها الخبر فمکتت فلا روية فی هذا الفصل من
محمد ر ح وانما الروایة فی الرجل لو حلف لا یأذن لعبد فی التجارة فراه یبیع ویشتري فمکت
فهو حائث ومن ابی یوسف ر ح انه لا یحنث فی المثلثین کذا فی المحیط * وفي مجموع النوازل
لو حلفت لا تأذن فی تزویجها وهي بکر فزوجه ابوها فمکتت تم النکاح ولا یحنث کذا فی الخلاصة *
ولو قال لا یتخ من الرضا مة او لامرأة لا یحل له نکاحها ابد او قد علم بذلك ان تزوجتک
فعمدی حرمت تزوجه حنث کذا فی الجامع الکبیر * ولو حلف لا یتزوج فجن فزوجه ابوه
لا یحنث * وفي التعرید من محمد ر ح لو حلف لا یتزوج نصار معتوها فزوجه ابوه یحنث
کذا فی الخلاصة * حلف لا یتزوج النساء فزوجه امرأة یحنث کذا فی محیط المرخمی *
ولو حلف ان لا یتزوج امرأة کان لها زوج وطلق امرأته تطلیقة یائنة ثم تزوجه
قال محمد ر ح لا یحنث فی یمینه لان یمینه تنصرف الی غیرها کذا فی الظهیرة * حلف
لا یتزوج الا علی اربعة دراهم فزوجه علیها فاکمل القامی عشرة لا یحنث وكذا لو زاد
بعد العقد فی مهرها کذا فی الوجیز للکردری * ولو حلف لا یتزوج بالزبادة علی دینار
فتزوج بالفضة اکثر من حیث القیمة بان یتزوج بمائة نقره لا یحنث کذا فی الخلاصة *
حلف لا یتزوج بنت فلان فولدت له بنت اخری فزوجه لم یحنث ولو حلف لا یتزوج بنتا
من بنات فلان او بنتا لفلان فانه یحنث فی قول ابی حنیفة ر ح کذا فی محیط المرخمی فی
باب السلف علی ما یضیفه الی ملک فلان * فی القتاوی رجل قال والله لا اتزوج من اهل
هذه الدار او من بنات فلان ولیس فی الدار اهل ثم مکنها قوم ثم تزوج منها او ولدت لفلان
بنت فزوجه لم یحنث لکن هذا قول محمد ر ح والمختار انه یحنث وهو قولهما * ولو حلف
لا یتزوج من اهل الکوفة فزوجه امرأة لم تکن ولدت یوم حلف یحنث عند الكل

ولو حلف لا يتزوج من نزا د فلان فتزوج بنت بنته حنت ولو قال من اهل بيت فلان لا يحنت الا اذا تزوج بنت ابنه كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يتزوج من نساء اهل الكوفة والبصرة فتزوج امرأة كانت ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة وتوطنت بها يحنت في قول ابي حنيفة رح لانه كان يقول هذا على المولود وهو المختار لان المنبر في ذلك الولادة كذا في محيط السرخسي * من حلف ان لا يتزوج امرأة بالكوفة فتزوج امرأة بالكوفة بغير رضاها فبلغها الضرب وهي بالبصرة فاجازت نكاحها حنت في يمينه وان كان تمام النكاح بالاجازة والاجازة وجدت في البصرة كذا في المحيط * ولو حلف لا يتزوج امرأة على وجه الارض ونوى امرأة بعينها دين فيما بينه وبين الله مزوجا لا في القضاء وان نوى كوفية او بصرية لا يدين اصلا وكذا لو نوى امرأة مراء او صباء ولو نوى مربية او حبشية دين فيما بينه وبين الله مزوجا كذا في الظهيرية * من حلف ان لا يتزوج امرأة تزوجه المولى كرها منه لا يحنت ولو اكرهه المولى عليه وتزوج بنفسه يحنت وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاص * ولو حلف الرجل ان لا يزوج عبده فزوجه غيره فاجاز المولى بالقول حنت كذا في فتاوى قاضي خان * رجل حلف لا يتزوج من مرافان اشهد شاهدين فهو مروان اشهد ثلثة فهو علانية كذا في محيط السرخسي * لو حلف لا يؤجر هذه الدار وقد اجرها قبل الحلف وتركها وتقاضى اجرها كل شهر لا يحنت ولو اسأله اجر شهر لم يحكنها بعد يحنت اذا اعطاه الاجر ولو كانت معدة للغة فتركها عليها لا يحنت مثل نجم الدين رح ممن حلف لا يتجرع فلان فجاء فلان بعبد اليه واسأله ليعلمه حرقة كذا قال لا يحنت كذا في الخلاصة * رجل حلف ان لا يصلح فلانا من حق يد فيه فوكل الحالف رجلا فصالح الوكيل يحنت عند محمد مدح لانه لا مودة في الصلح ومن ابي يوسف رح فيه روايتان وفي الصلح من دم العمدي يحنت الحالف يصلح الوكيل ولو حلف لا يعاصم فلانا فوكل بمحصره ووكيلا لا يحنت كذا في فتاوى قاضي خان * مثل شمس الاسلام الا وزجندى ممن وهب من آخر شباني حالة السكر وحلف ان لا يرجع في هذه الهبة ولا يأخذ منه ثم ان الموهب له وهب ذلك الشئ من آخر فاخذ الوهب الحالف منه قال لا يحنت في يمينه كذا في المحيط * ولو حلف لا يهب فلان هبة فلو وهب ولم يقبل او قبل ولم يقبض حنت عندنا وكذا لو وهب هبة غير معروفة حنت عندنا وكذا الواهبة او نسله او بعث بها اليه مع رصولة او امر غيره حنى وهب

حنث الحالف ولا يحنث بالصدقة في يمين الهبة عندنا ولو حلف لا يهب فامار لا يحنث ولو حلف ان لا يتصدق او لا يعرض فلانا فتصدق او اقرض ولم يقبل فلان حنث في يمينه ولو حلف لا يحتقرض واستقرض ولم يقرضه حنث في يمينه ولو حلف ان لا يهب عبداً فلان فوهبه غيره بغير امره فاجاز الحالف حنث في يمينه كما يحنث اذا وكل غيره بالهبة ولو حلف لا يهب فلان فوهبه على عوض حنث في يمينه رجل حلف ان لا يكتب عبداً فكاتبه غيره بغير امره فاجاز الحالف حنث في يمينه كما يحنث بالتوكيل كذا في فتاوى قاضيهما * **الفقار** على اذا حلف لا يستعير من فلان شيئاً فاردته على اذ ابتلاه يحنث كذا في محيط الرخصي في فصل حلف لا يهب عبداً * ولو حلف لا يعمل مع فلان في قصارة فعمل مع شريك فلان حنث ولو عمل مع عبداً المأذون لا يحنث ولو حلف لا يشارك فلانا في هذه البلدة ثم خرجا منها ومقداً عقد شركة ثم دخلا وملا فيها ان كان الحالف نوي في يمينه ان لا يعقد عقد الشركة في البلدة لا يحنث وان نوى ان لا يعمل بشركة فلان حنث وان دفع احدهما الى صاحبه ما لا مضار به فهذا والاول صواب ولو حلف ان لا يشارك فلانا فشاركه بمال ابنه الصغير لا يحنث ولو حلف لا يشارك فلانا ثم ان الحالف دفع الى رجل مالا بصاغة وامره ان يعمل فيه برأيه فشارك المدفوع اليه المال الرجل الذي حلف وجب المال ان لا يشاركه يحنث الحالف * **رجل** قال لاخته ان شاركتك فحلل الله على حرام ثم بدأ لهما ان يشاركا فافا لوان كان للحالف ابن كبير ينبغي ان يدفع الحالف ماله الى ابنه مضاربة ويجعل لابنه شيئاً يميز من الربح ويأخذ لابنه ان يعمل فيه برأيه ثم ان الابن يشارك معناه ان فعل الابن ذلك كان الابن ماسرطه الاب والفاضل على ذلك الى النصف يكون للاب ولا يحنث ولو كان مكلن الابن اجنبى فالجواب كذلك كذا في الطهريه * **ولو حلف** لا يأتى خذ من فلان ثوباً هروياً فخذ منه جراباً هروياً فيه ثوب هروي قد دسه فيه وهو لا يعلم حدث قضاء * **وكذا** لو حلف لا يأتى خذ منه درهما فاعطاه فلوما في كيس ودس فيها درهما فقبضها الحالف ولا يعلم حنث حنث كذا في التعلات في الفصل التاسع عشر * **ولو قبض** الحالف منه قبضاً ثقيلاً فيدبره ولم يعلم به لا يحنث وكذا لو اخذ ثوباً فيه درهم مصرورة ولم يعلم به الحالف لا يحنث ولو حلف لا يأتى خذ من فلان درهماً لا يحنث في جميع تلك حكم بالدرهم ان لم يعلم

أو لم يعلم ولو حلف أن لا يأخذ منه درهما وديعة وأخذ درهما فيما قلنا فهو بمنزلة الهبة وكذا الصدقة كذا في فتاوى القاضي خان * وإذا حلف لا يكفل بكفالة فكفل بنفس حر أو عبدا وبثوب أو دابة أو بدرج في بيع فهو حائث كذا في المبسوط لعدم الائتمة الحر حسي * ولو حلف لا يكفل من أمان بشيء فكفل بنفس رجل لم يحث لأن صلة من لا تستعمل الألف الكفالة بالمال كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يكفل له فكفل لغيره والدرهم أصلها له لم يحث وكذلك لو كفل لعبده وإن كفل لفلان وأصل الدرهم لغيره حث وإن حلف لا يكفل عنه فضمن منه حث وإن كان حثي بأمر الكفالة أن لا يكفل ولكن ضمن دين فيما بين يميني التمتع إلى لأنه نوى حقيقة لفظه ولكنه نوى الفضل بين الضمان والكفالة وهذا خلاف الظاهر فلا يصدق في القضاء ولو حلف لا يكفل من فلان وأحال فلان عليه بمال له عليه لم يحث إذا لم يكن للمحتمل له دين على المحيل ولو كان للمحتمل له دين على المحيل فإنه يقبل الكفالة صار كئيبا فيحث وكذا لك إن ضمنته له ولو كان للمحتمل له على المحيل مال ولم يكن للمحيل مال على المحتال عليه حث كذا في المبسوط * ولو حلف لا يضمن لفلان شيئا فضمن له بنفس أو مال فهو حائث وكذلك لو كفل له أو قبل البعوضة ولو اشتري شيئا بأمره فهذا ليس بضمن ولو ضمن لعبده أو لوكيله أو لمضاربه أو لشريك له مفاوض أو مئان لم يحث ولو ضمن الرجل فمات المضمون له فورئذ المحلوف عليه لم يحث ولو حلف لا يضمن لأحد شيئا فضمن لآدمان ما أدركه من درك في دار اشتراها أو بعد اشتريه حث ولو ضمن لرجل غائب لم يحاطبه منه أحد لم يحث عندهما خلافا لأبي يوسف رح ولو حاطبه عنه محاطب حث في قولهم جميعا وكذلك العبد المستجور عليه يحلف أن لا يضمن فضمن شيئا لا باذن مولاه فهو حائث كذا في الظهيرية والله أعلم بالصواب * الباب التاسع في اليمين في الحج والصلوة والصوم * إذا حلف لا يصح فهو على الصحيح دون الفاسد وإذا حلف لا يصح أو لا يصح حجة فحرم بالحج لم يحث حتى ينفق بعرفة وروا ابن جماعة عن محمد رح وروى بشر من أبي يوسف رح أنه لا يحث حتى يطرف أكثر طواف الزيارة ولو حلف لا يعتمر أو لا يعتمر عمرة لم يحث حتى يحرم بالعمرة ويطرف بأشواط رواه بشر من أبي يوسف رح كذا في المحيط * المنتقى ابن جماعة عن محمد رح رجل قال والله لا أخح حتى اعتمر وأحرم بعمرته وحجة ثم مضى فيها حتى قصها فإنه لا يحث لأنه قد اعتمر قبل الحج فتصدق شرط البر هكذا

في محيط المرمى * ولو قال لعبد ان لم احج في هذه المعفانته حرثتم قال حججت وشهدت لعبدان
على انه ضعى العام بالكوفة لم يقبل الفداء ولا يمتنع كذا في التبيين * ولو قال على
المشي الى مدينة النبي عليه الصلوة والسلام او الى المسجد الاقصى لا يلزمه شيء ولو قال
على المشي الى بيت الله بنوى مسجد بيت المقدس او مسجدا آخر لا يلزمه شيء ولو قال
على احرام ان فعلت كذا فحنت يلزمه حجة او مرة في قولهم ولو قال انا احرم او انا محرم
او اهدى او امشى الى بيت الله ان فعلت كذا فهو على ثلاثة وجوه ان نوى الاجاب اولم ينو شيئاً
يلزمه ما ذكر وان نوى العدة لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضيخان * اذا حلف لا يصلي فصلين
صلوة فادباً بان صلى بغير طهارة مثلاً لا يحنت في يمينه استسماً ولو نوى الفاسدة صدق ديانته
وقضاء ولو كان مقد يمينه على الماضي بان قال ان كنت صليت فهذا على الجائزوا لغا سد جميعاً
وان نوى الجائز في الماضي خاصة صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء كذا في الذخيرة *
ولو حلف لا يصلي فقام وقرأ أو ركع لم يحنت وان سجد مع ذلك ثم قطع حنت كذا في الهداية *
ثم ان سجد ارح لم يذكر انه متى يحنت واختلف المشائخ رح فيه قال بعضهم يحنت برفع الرأس منها
كذا في التبيين * ولو حلف لا يصلي صلوة لا يحنت حتى يصلي ركعتين كذا في البدائع * ولو حلف
لا يصلي صلوة فصلين ركعتين ولم يقعد قدر التشهد ان مقد يمينه على النفل لا يحنت في يمينه وان عقد
يمينه على الغرض وهي من ذوات المثني فكذلك وان مقد يمينه على الغرض وهي من ذوات الاربعة
يحنت في يمينه وهو الاظهر والاشبه ولو حلف لا يصلي فقام وركع وسجد ولم يقرأ فقد قيل لا يحنت وقد
قيل يحنت ولو حلف لا يصلي الظهر لم يحنت حتى يتشهد بعد الاربعة وكذلك ان حلف لا يصلي الفجر
لم يحنت حتى يتشهد بعد الركعتين وكذلك ان حلف لا يصلي المغرب لم يحنت حتى يتشهد
بعد الثلث كذا في المحيط * ولو قال عبده حر ان ادرك الظهر مع الامام فادركه في التشهد
ودخل معه حنت ولو حلف لا يصلي الجمعة مع الامام فادرك معه ركعة فصلها معتم سلم الامام
بواتم هو الثانية لا يحنت ولو افتتح الصلوة مع الامام ثم نام او احدث فذهب يتوضأ فجاء
وقد سلم الامام فاتبعه في الصلوة حنت وان لم يوجد اداء الصلوة مقارناً لان كلمة مع هنا لا يراد بها
حقيقة القران بل كونه تاباً له مقتدياً ولو نوى حقيقة المقارنة صدق فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء
كذا في البدائع * ولا يصدق قضاء فيما اذا نوى المتابعة لا على سبيل المقارنة كذا في المحيط *

في التوازل لو حلف ان لا يصعد او حلف ان لا يركع ففعل ذلك في الصلوة او في غير الصلوة فانه
يحنث وفي فتاوى آهو حلف لا يصلي اليوم الجماعة فاقترى بواحد او ايام واحد فحنث
وان كان المأموم مصيبا كذا في التاتارخانية * رجل حلف ان لا يؤم احدا فافتتح الصلوة لنفسه
ونوى ان لا يؤم احدا فجهل قوم واقترى عليه حنث قضاء لاديانته اذا ركع ومجد وكذا الوصل
هذا الحالف بالناس يوم الجمعة ونوى ان يصلي الجمعة بنفسه جازت الجمعة لقوله استخما نا
وحنث قضاء لاديانته ولو شهد في غير الجمعة قبل ان يدخل في الصلوة انه يصلي لنفسه المستثناة
بحالهم يحنث ديانته وقضاء ولو افتتح الصلوة ثم احدث فقدم رجلا حنث كذا في الخلاصة *
ولو ام الناس في صلوة الجنائز وسجدة التلاوة لا يحنث لان يمينه تنصرف الى الصلوة المطلقة
وهي المكتوبة او النافلة و صلوة الجنائز ليست بصلوة مطلقة ولو حلف ان لا يؤم فلانا لرجل
بعينه فصلى ونوى ان يؤم الناس فصلى ذلك الرجل مع الناس خلفه حنث الحالف
وان لم يعلم به كذا في فتاوى قاضي خان * لا يصلي خلف فلان فقام بجنبه وصلّى يحنث وان
نوى حقيقة الحلف لا يصدق قضاء والله الاصل معك فصليا خلف امام يحنث الا اذا نوى
ان يصلي معه بحيث لا يكون معهما ثالث كذا في الوجيز للكردي * حلف ليصلين
هذا اليوم الصلوة الخمس بالجماعة ويجامع امرأته ولا يقتل فيه فصلى الفجر والظهر والعصر
بجماعة ثم جامع امرأته ثم افترق بعد غروب الشمس فصلى المغرب والعشاء بجماعة لا يحنث
لان غسله وقع ليلا لا نهارا كذا في الفتاوى الكبرى * في مجموع النوازل حلف لا يصلي
باهل هذا المسجد ما دام فلان حيا يصلي فيه فمرض فلان ثلثة ايام ولم يصل فيه او كان مسجعا
ولم يصل فيه ثلثة ايام فانهلم يحنث الحالف اذا صلى بهم كذا في الخلاصة * حلف لا يصلي
في هذا المسجد فز فيه فصلى في موضع الزيادة لا يحنث ولو حلف لا يصلي في مسجد بني فلان
خز فيه فصلى في موضع الزيادة لا يحنث كذا في الذخيرة * ما أخرت صلوة من وقتها وقد كان
فلم حتى خرج وقت الصلوة ثم قضاها فالصحيح انه ان كان نام قبل دخول الوقت وانتبه بعد
خروجه لا يحنث وان كان نام بعد دخول الوقت يحنث كذا في الوجيز للكردي *
حلف لا ينام حتى يصلي كذا كذا ركعة فنام جالسا لم يحنث كذا في المراجعة * ولو قال لعبدة
ابن صليت فانت حر فقال صليت وانكر المولى لا يمتنع كذا في محيط المرخمى * اذا حلف

أن لا يتوضأ من الرفاف ثم يال ثم توما أو يال ثم رفع وتوضأ فالوضوء منهما جميعا ويحسث
في يمينه كذا في المحيط * للتنقي ولوحلف والله لا اغتسل من امرأة هـ من جنابة واصاب هـ
ثم امرأة أخرى أو على العكس حسث لان اليمين وقعت على الجماع ولو نوى حقيقة الاغتسال
فكذلك الجوارح لان الاغتسال وقع منها كذا في الفتاوى الكبرى * المرأة اذا حلفت ان لا تغتسل
من جنابة أو من حيض فاصابها زوجها وحاضت فما غتسلت فهو اغتسال منها وتحسث في يمينها
كذا في الظهيرية في الفصل الثالث في مسائل الوضوء والغسل * ولو حلف لا يغسل فلانا أو حلف
لا يغسل رأس فلان فغسله بعد الموت يحسث كذا في المحيط * ولو حلف لا يغتسل من السحرام فهذا على
الجماع حتى لو جامعها ولم يغتسل أو تيمم يحسث ولو بانقها فانزل ما غتسل لا يحسث كذا في الخلاصة *
حلف لا يقرب امرأة فاستلغى على قفاه فحاش وتوقفت حاجتها منه ذكر في حدود النوازل
انه يحسث حتى لو كانا اجنبيين يجب عليهما السد وعليه الفتوى فان كانا ثاملا لا يحسث كذا
في محيط السرخسي في باب السلف على الوطئ * حلف لا يجامع ثلاثة أو لا يقبلها فهذا على العبرة
دون المات كذا في السراجية * ولو قال ان جامعتك أو باضعتك فهو على الجماع في الفرج
ولو قال ان اتيتك فكذا ينوي بان نوى الجماع أو الزيارة فهو على ما نوى فان نوى به الزيارة
فوطئها حسث بخلاف ما اذا نوى الجماع فزارها فانه لم يحسث وان لم يكن له لية حكى
من الحاكم بن نصير بن مهوريه انه قال ان اتاها للزيارة ولم يجامعها لا يحسث وان جامعها
مع ذلك يحسث اذا قال ان اصبحت فكذا لا يقع على الجماع الا بالنية وان لم يكن له نية فهو
على قياس ما حكى من الحاكم كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * ولو حلف لا يصوم اليوم
أو يوما أو صوما فاصبح صائما ثم اطرو لم يحسث ولو حلف لا يصوم ثم فعل ما وصفنا حسث كذا
في الجامع الكبير * قال محمد روح رجل قال لله على ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان
فقدم فلان في يوم قد اكل فيه الحالف او قدم بعد الزوال فلا شيء عليه ولو قال والله
لا صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان قبل الزوال والاكل فان صام فيه لا يلزمه الكفارة
وان لم يصم يلزمه الكفارة وان قدم بعد الزوال او قبله بعد الاكل يلزمه الكفارة ايضا للحال
كذا في شرح الجامع الكبير للمصوري في باب الحسث في الوقت الذي يكون فيه الفعل الذي
يحلف عليه

يخلف عليه * ولو قال بعد ما اكل او بعد ما زالت الشمس والله لا صوم من هذا اليوم يكون باراً بالامساك بقية اليوم وكذا لو اضاف اليمين بالصوم الى الليل قال والله لا صوم من هذه الليلة يكون باراً بمجرد الامساك كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث في وقت قبل الفعل المحلوف عليه * واذا حلف الرجل ليصوم من حيننا فان نوى شيئاً فهو على ما نوى وان لم يكن له نية فهو على ستة اشهر وما رتد يرا المحثلة ليصوم من ستة اشهر وكذا لك اذا ذكرنا ليمين مع اللام وكذلك اذا قال صمت حيناً او ان صمت اربعين ولا نية له فهو على ستة اشهر ولا حنث الا بصوم ستة اشهر كما لو قال ان صمت ستة اشهر ولا يتعين الوقت الذي يلي اليمين ولو قال ان صمت زماناً او الزمان فان نوى شيئاً فهو كما نوى هكذا ذكر في الجامع الصغير وسوى بين اليمين والزمان وذكر في الجامع الكبير انه ان نوى شهرين فصامدا الى ستة اشهر فهو على ما نوى والصحيح ما ذكر في الجامع الكبير فقد اجمع اهل اللغة ان الزمان من شهرين الى ستة اشهر وان لم يكن له نية فهو على ستة اشهر واذا قال صم افهومثل اليمين والزمان ذكره القدوري كذا في المحيط في الفصل العشرين في الاوقات * ولو قال لله على صوم العمرو لانية له يقع على الابد كذا في غاية البيان * ولو قال ان صمت الابد وان صمت الدهر فكذا فحنثه يكون بصوم جميع عمره بان لا يفطر يوماً فان افطر يوماً برقي يمينه فان لم يفطر حتى مات حنث في آخر جزء من اجزاء حياته فلو كان الاجزاء العنق يمتد من الثلث ولو قال ان صمت ابداً بدون اللام فالحنث بصوم مائة كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب اليمين على الابد والمائة * ولو قال ان صمت دهر افعبدى حرفان نوى شيئاً فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً قال ابو حنيفة رح لا ادري ما الدهر وعند هذا اذا صام ستة اشهر في عمره مجتمعا او متفرقا حنث في يمينه وان لم يصم ستة اشهر حتى مات لم يحنث ولو قال ان صمت ازمئة او دهوراً او احبانا فهو على ثلاثة منها وهي ثمانية عشر شهراً الا ان في الصوم بشرط الاستيعاب كذا في شرح الجامع الكبير للصبري في باب الحنث في اليمين ما يقع على الابد وما يقع على المائة * واذا قال ان صمت الشهر لاصمت ما لم يصم جميع الشهر كذا في المحيط * ولو قال ان لم اصم شهراً فاعبدى حرفاً ليمين على صوم شهر متفرق او متتابع ولا يتعين الشهر الذي يليه فان مات قبل ان يصوم شهراً حنث ولو قال ان تركت الصوم شهراً ينصرف الى الشهر الذي

بله فلان صام يوما او ما قبله من الشهر لم يحسنه ما لم يترك الصوم في جميع ذلك الشهر
 كذا في شرح الجامع الكبير للصبري في باب الحنث في اليمين ما يقع على الابد وما يقع
 على السامه * ولو قال ان توكت صوم شهر او قال ان صمت شهرا انصرف الى جميع العمر
 كذا في البصائر المرافقة * رجل قال لعبد صم حنى يوما وانت حر او قال خل عني ركعتين
 وانت حر حتى العبد صام اوله يصم صلي اوله يصل ولو قال حج عني حجة وانت حر لا يعتق
 حتى يحج والفرق بينهما ان النيات تجري في الصوم وهي لا تجري في الصوم والصلوة كذا
 في الظهيرية * ولو حلف لا يصوم شهر رمضان بالكوفة فحلفه يقع على صوم شهر رمضان كاملا
 بالكوفة حتى لو صام يوما فيها وخرج منها او كان بالكوفة فحلفه يقع على صوم شهر رمضان كاملا
 لا يفطر بالكوفة فحلفه يقع على كونه بالكوفة يوم عيد الفطر فيصمت به وان لم يأكل شيئا
 من المعلومات ولم يشرب كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث في الصيام *
 ولم يذكر في الكتاب اذا نوى من الليل ان يصوم يوم الفطر ولم يأكل هل يحسنه واختلف
 المشايخ رح فيه والصحيح انه يحسنه لانه لما كان المراد من الانطار الدخول في يوم الفطر
 وقد وجد فيجب ان يحسنه كذا في شرح الجامع الكبير للصبري في باب الحنث في المأكل
 والصيام والفطر ورؤية الهلال والاضحى والنكاح والطلاق * ولو حلف لا يفطر عند فلان
 فحلفه يقع على حقيقة الانطار عند حنى لو شرب الصائم في بيته ثم اكل العشاء عند فلان
 لم يحسنه ولو حلف لا يرى هلال رمضان بالكوفة فحلفه يقع على كونه في الكوفة وقت رؤية الهلال
 حتى يحسنه به وان لم ير الهلال بالبصر الا ان يطلق اللفظ في مستلتي الانطار ورؤية الهلال بان
 حلف لا يفطر ولا يرى هلال رمضان من غير الامانة فان حلفه يقع على حقيقة الانطار وحقيقة الرؤية
 بالبصر او الا ان ينوي الحقيقة في المستلتي بان ينوي بقوله لا يفطر بالصكوة حقيقة الخروج
 من الصوم بشي من المفطرات وبقوله لا يرى الهلال بالكوفة رؤيته بالبصر فيصدق فيهما الا
 ان الفرق انه لو نوى الحقيقة في رؤية الهلال يصدق قضاء وديانة بخلاف الفطر فانه ان نوى الحقيقة
 يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق القاضى كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في
 باب الحنث في الصيام * ولو كان بالكوفة حين اهل الهلال لكن لا يعلم به هل يحسنه قال بعضهم
 يحسنه وقال بعضهم لا يحسنه ولو قال عبده حر ان ضحى العام بالكوفة وكان فيه ليوم الاضحى ولم يصم

لم يحسن ولو بوى الكنفوة بالكوفة في ذلك الوقت فهو على ما نوى كذا في شرح الجامع الكبير
 للمصيرى في باب الحنث في المأكنة والصيام والفطر والاضحى والنكاح والطلاق * انتهت
 بالتعلمان فصل لا يأتي حراما لا يحسن بالقلة والمص بشهو ويحسن بالجمام فيمادون الفرج
 ولن لا يطأ بها الفتوى على انه يحسن لا يزنى فلا يحسن كذا في الوجيز للكردرى * في ايمان القدورى
 انه احلف لا يطأ امرأة وطلعا حراما فوطى امرأته الحائض او وطئها وهو مطاها منهن لم يحسن الا
 ان ينوى ذلك ولو حلف المرأة بهن العباة كذا به كرام كدرستم وحنت انهن لم تحرم الزنا
 انما الله مزوجل هو الذى حرم الزنا وقد كانت فعلت ذلك لم تحسن وان كان الحالف رجلا
 وحلف بالله مزوجل نكذ لك الجواب وان كان حلف بالطلاق والعناق صدق ديانة لانشاء
 ولو حلف لا يرتكب حراما فهذا على الزنا فان كان الحالف خصيا او مجبوا فهو على القلة الحرام
 وما اشبهها كذا في الطهيرة في الفصل الثامن في الوقام والاعمال المحرمة * الباب العاشر
 في اليمين في لبس الثياب والاعلى وغير ذلك * من قال لامرأته ان لبست من غزل لك فهو هدى
 فعزلت من فطن مملوك له وقت الحلف فلبسه فهو هدى اتفاقا اذا لم يكن في ملكه فطن او كان لو كان
 فلم تعزل منه بل عزلت من فطن اشتراه بعد الحلف فلبسه فهو محقة الكتاب فعند ابي حنيفة رح
 هو هدى كذا في فتح القدير * ومعنى الهدى التصديق به بمكة كذا في الهداية * واذا حلف لا يلبس
 من غزل فلانة ولا نية له فلبس ثوبا لم يحسن من غزل فلانة يحسن في يمينته فان كان نوى من الغزل
 لا يحسن فلبس الثوب ولو لبس من الغزل لا يحسن الا ان يعينه كذا في الحميم * ولو حلف
 ان لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا من غزلها ومن غزل غيرها لا يكون حائثا وان كان غزل
 غيرها جزء من مائة جزء وسواء كان غزلها مع غزلها او كان غزل كل واحدة منهما في طرف وهذا
 كما لو حلف ان لا يلبس ثوب فلان فلبس ثوبا بين فلان وبين غيره فلا يكون حائثا ولو حلف ان
 لا يلبس من نسيج فلان فلبس ثوبا بنسجه فلان مع غيره كان حائثا ولو حلف ثوبا لمن نسيج فلان فلبس ثوبا
 بنسجه فلان مع غيره ان كان ثوبا بنسجه واحد فنسجه اثنان لا يكون حائثا ولو كان ثوبا بنسجه الا اثنان
 فلبس كل حائثا ولو حلف ان لا يلبس من لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزل فلانة وغزل غيرها
 كان حائثا وان كان غزل فلانة مع غزلها او كان غزلها مع غزلها او كان غزلها مع غزلها او كان غزلها مع غزلها
 فلان فنسجه فلانة فان كان فلان يعمل بيده لم يحسن وان كان لا يعمل حنث كذا في الايضاح *

حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلان فلبس ثوبا من غزل وقطن كان في ملكه وقت اليمين يحسن
وكذلك ان لم يكن في ملكه مند ابى حنيفه ربح كذا في مصيطة الحرمي * ولو حلف ان لا يلبس
من غزل فلانة فلبس ثوبا خيط بغزل فلانة لا يكون حائنا وكذا لو لبس ثوبا يمينه ملكه من غزلها ولو لبس
تكة من غزلها حسنت في قول ابى يوسف رح ولا يحسن في قول محمد رح وملكه الفتوى ولو كانت
العروة او الزرة من غزلها لا يكون حائنا في يمين اللبس ولو كانت اللبنة من غزلها لا يكون حائنا وكذا
الزبيق عند البعض والرقعة التي يقال لها بالفارسية سبله اذا كان من غزلها وروى عن محمد رح انه
يكون حائنا واذا كان حائنا في الرقعة كان حائنا في اللبنة والزبيق ايضا وكذا الرقعة التي تكون على الجيب
ولو اخذ الحالف خرقعة من غزلها قدر شبرين ووضع على مؤخره لا يكون حائنا ولو لبس من غزلها
قلنسوة او شبكة يقال لها بالفارسية كاهر كان حائنا وكذا الجورب كذا في فتاوى قاضي خان *
اذا حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فقطع بعضه فلبسه فان بلغ ما قطع ازارا او رداء حسنت
ولا فلا وان قطعه سراويل فلبسه حسنت وكذا المرأة اذا حلفت لا تلبس ثوبا فلبست خمارا او مقنعة
لم تحسن اذا كان لم يبلغ مقدار الازار وان كان يبلغ ذلك حسنت وان لم يستبره العورة وكذلك
ان لبس الحالف صمامة لم يحسن الا ان يلف فيكون قدر ازار او رداء او يقطع من مثله قميص
او سراويل فحسنت كذا في الايضاح * وان لم يقل ثوبا فتعم بغزلها كان حائنا ولو حلف ان
لا يلبس ثوبا من غزلها فلما بلغ الثوب الحره ولم يدخل يديه في كمينه ورجلاه بعد فحسنت اللفاف
كان حائنا ولو حلف ان لا يلبس الحر او ويل او الخفين فادخل احدهما رجله في الحر او ويل او لبس
احد من خفيه لا يكون حائنا ولو حلف ان لا يلبس هذا الثوب فالقى عليه وهو قائم ثم رجع
وهو قائم قال البعض رح لا يكون حائنا قال الفقيه ابو الليث هو العباس بن زيد ناخذ وان القى عليه
وهو قائم فلما انتبه الفاء من نفسه لا يكون حائنا وان تركه حتى استبر عليه كان حائنا ولو القى
عليه وهو متبته حسنت علم بذلك او لم يعلم كذا قال ابو نصر هكذا في فتاوى قاضي خان *
ولو قال لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فتعم ثوب من غزلها وغزل غيرها الا ان غزل غيرها
في آخر الثوب او في اوله فقطع غزلها من ذلك ولبس القطعة التي من غزلها المحلوف بها
فان كانت تبلغ ازارا او رداء حسنت وان كانت لا تبلغ ذلك لا يحسن وان قطعه سراويل فلبسه يحسن
وان لبس

وان لبس ذلك التوب قبل ان يقطع منه مائمه من غزل غيرها لا يحسن كذا في المحيط * ولحلف لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس كساء من غزلها حنث وان كان من الصوف كذا في محيط الحرصى *
 واما حلف لا يلبس ثوبا يمينته على كل ملبوس يستر العورة ويجوز الصلوة فيه حتى لو لبس ممحا او باطا او طنفسة لا يحسن ولو لبس كساء غزا وطيلما نأى حنث لانه مما يلبس وكذا لو لبس فروا يحسن ولو لبس فلنسوة لا يحسن هكذا في المحيط * وكذا العجلد والبصير والخف والجورب مركذا في التا تاريخانية * ولو سمى ثوبا يمينته ولبس منه طائفة اكثر من نصفه حنث كذا في البحرط *
 حلف لا يلبس مراويل فلبس ثياب رجل طويل وهو عليه سراويل وهو على تقطيع سراويل الا انه لا يحسن وكذلك لو حلف لا يلبس ثيابا يلبس مراويل رجل قصير وهو عليه ثياب ثلثه حنث كذا في محيط الحرصى * في الخلاصة ما لا يصلح لستر العورة لا يسمى ثوبا كذا في التا تاريخانية *
 اذا حلف لا يلبس قميصا فلبس قميصا ليس له كمان ولم يكن له نية حين حلف فانه يحسن كذا في المحيط * في الملتقط اذا حلف لا يلبس فلبس مكرها لا يحسن فان قدر على نزع فلم ينزعه فهو لا يلبس كذا في التا تاريخانية * ولو حلف لا يلبس قميصا فعلى ما يلبس القميص هادى وغيره الاكثر بعد ان خرج رأسه من الجيب كذا في المتأبئة * اذا حلف لا يلبس سراويل او قميصا او رداء فاتزر بالسراويل والقميص او الرداء لم يحسن وكذا اذا اعتم بشئ من ذلك ولو حلف ان لا يلبس هذا القميص او هذا الرداء او هذا السراويل فعلى اى حال لبس ذلك حنث وان اتزر بالرداء او ارتدى بالقميص او اضمحل فلف القميص على رأسه وكذا لو حلف لا يلبس هذه العمامة فالفها على مائمه حلف لا يلبس قميصين فلبس قميصا ثم نزع ثم لبس آخر لا يحسن حتى يلبسها معا ولو قال والله لا لبس هذين القميصين فلبس احد هاتين نزعته ولبس الآخر حنث لان اليمين ههنا وقعت على ميم فاعتبر فيه الاسم دون اللبس المعتاد كذا في البدائع * حلف لا يكوم فلانا فاعاره كموه او كفته بعد موته لم يحسن الا اذا اراد به لاعتد دون التملك * حلف لا يلبس هذا الثوب حتى ياذن له فلان فمات فلان معط اليمين ولو قال الا ان ياذن له فلان فاذن له مرة انتهت اليمين كذا في المراجعة * رجل حلف ان لا يلبس من غزل امرأته فلبس ثيابا طهرته من غزلها وبطانته من غزل غيرها كان حانثا كذا في فتاوى قاضيهان * وان حلف لا يكبو ثوبا فامطاه دراهم فاشتري بها ثوبا لم يحسن فلوارحل اليه بثوب كسوة حنث فان نوى ان يعطيه

ولامتنعة الاصنعة جادة ولو حلف ان لا يلبس هذه الجبة وهي معشورة فنزع حشوها
وجعل لها حشوا آخر ولبس كان حاشا وكذا لو كانت الجبة مبطنة فنزع بطانتها
وجعل لها بطانة اخرى ولبس كان حاشا لان اسم الجبة لا يزول عنها بنزع الحشوة والبطانة
رجل حلف ان لا ينام على هذا الفراش فاخرج منه الحشوة ونام عليه قالوا لا يكون حاشا
لان الفراش الذي ينام عليه لا يكون بدون الحشوة ولو اخرج ما فيه من الصوف او القطن
ونام على ذلك الصوف والحلوج لا يحسب في يمينه لان مجرد الحشوة يسمى فراشا كذا
في فتاوى قاضي خان * امرأ احلنت ان لا تلبس هذه المنقعة فاتخذ منها علم للفراشة ثم نقض ورد
عليها انتقضت يحسب كذا في خزائن المفتين * قال في البها مع واد احلنت المرأة لا تلبس هذه المنقعة
فخطب جانبها ما جعلت درعا وجعلت لها اجبيبا وكبس فلبستها لا تحسب في يمينها ولو قطعت الحياطة
ونزع منها الكمان والجيب حتى عادت ملصقة فلبستها حسبت في يمينها لان عاد الاسم لا بسبب
جديد قائم بالعين وهذا بخلاف ما لو قطعت المنقعة وخطبت قميصا ثم نقضت الحياطة والتركيب
وخطب بعضها ببعض حتى عادت ملصقة ولبستها لا تحسب في يمينها * في القدوري حلف على
شقة خربعها لا يلبسها انتقضت وغزلت وجعلت شقة اخرى فلبسها لم يحسب اذا حلف لا يجلس
على هذا البساط فحيط جانباه وجعل خراجا يجلس عليه لا يحسب في يمينه فان نقضت الحياطة
حتى عاد بساطا فجلس عليه حسبت في يمينه ولو كان قطع البساط وجعل خربعين ثم فتقهما وبخاط القطع
وجعلهما بساطا ثانيا ثم جلس لم يحسب ولو نال اسم قال مشا اختار ح هذا اذا كانا لخرجان
فحيث لو فتق كل واحد منهما لا يسمى بساطا على الافراد ما اذا كانا كل واحد منهما يسمى
بساطا فبدا فتقهما وبخاط احدهما بالآخر وجلس عليه يحسب في يمينه كذا في المعرطة * ولو حلف
لا يجلس على الارض لا يحسب الا ان يجلس عليها وليس بين يمينها غير ثيابها فان كان بينه
وبين الارض جصير او بوريا او بساطا وكرمى لم يحسب ولو حلف لا يجلس على هذا الفراش
او هذا الجصير او هذا البساط فجعل عليه مناه ثم جلس لم يحسب كذا في البدائع * حلف لا ينام
على هذا الفراش فجعل فوقه فراشا آخر نام عليه لا يحسب كذا في البصر والواق * واجمعوا
على انه لو حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه قراما ومجسما حسبت ولو حلف لا يجلس
على هذا الحزير او على هذا الدكان او لا ينام على هذا المطع فجعل فوقه مصليا او فراشا او بساطا

ثم جلس في حنت فلو جعل فوق الحبر صويرا لوني فوق البكوة وكذا فوق السلم ساجدا آخر
 لم يحنت كذا في البدائع * من حلف لا يلبس حليا فليس خاتم ذهب يحنت ولوليس بقدر لؤلؤ
 غير مرصع يحنت عند أبي يوسف ومحمد رج وحند أبي حنيفة رج لا يحنت ومنه كان
 فيه ترصيع يحنت اتفاقا على الخلاف إذ ليس مقتدر برجدا وزمرد غير مرصع وقولهما أقرب
 إلى معرفة بهنرنا فيفتي بقولهما لا يلبس الحلى به على الأفراد معتاد ولوليس خليا لا أود ملوجا
 أو مورا يحنت مواء كان من ذهب أو فضة كذا في الصكافي * ولو حلفت المرأة أن لا تلبس
 حليا فليحنت خاتم فضة لا يحنت وهذا هو ظاهر الرواية وقالوا هذا إذا كان مصوغا على هيئة
 خاتم الرجال أما إذا كان مصوغا على هيئة خاتم النساء ماله نص تحنت وهو لا يصح كذا
 في المصيط * وتاج الملك ليس بحلى وتاج النساء حلى والقلب والقلادة حلى كذا في التمر تاشي *
 حلفت المرأة لا تلبس المكعب فليحنت اللالك فقد قيل إن معنى اللالك في العرف والعادة
 مكعبا يلزمها الحنت والأفلاك كذا في المصيط * رجل حلف أن لا يلبس حليا فليس ميفا محلى أو منطقة
 مفقضة لا يكون حائنا وهو على حلى النساء كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف لا يلبس
 درعا ولا نية له فليس درع حديدا ويرع امرأة حنت فإن نوعي أحدهما لا يحنت بالآخر كذا
 في مصيط المرعضى * إذ حلف لا يلبس ملحا فنقلد ميفا أو تنكب قوما أو تروما لم يحنت قالوا
 إذا كانت اليمين بالغارمية بأن قال سلاح في يوشم يحنت في هذه الأشياء فلوليس درعا من حديد
 يحنت كذا في المصيط * الأصل في اللباس أن اسم الثوب لا يتناول مادون الأزار والملاح الدرع
 والصف والفوس دون المكعب وحديد غير مصنوع كذا في العنا بية والله أعلم بالصواب *
 الباب السادس عشر في اليمين في الحرب والقتل وغيره * لو حلف أن لا يضرب رجلا فضر به
 بعد ما مات لا يحنت كذا في شرح المصاوي * رجل حلف أن لا يضرب عبدا فامر غيره فضر به
 لما مورحنت وإن نوى العالف أن لا يلبس ذلك بنفعه دين في القباء ولا يحنت ولو حلف
 على يبر لا يضربه فامر غيره لما مورحنت إلا أن يكون العالف قاضيا أو سلطانا كذا
 في التجميعية ولو حلف لا يضرب ولده فامر غيره حتى يضربه لم يحنت الأب كذا في المصيط *
 وإذا حلف الرجل لا يضربن مائة موط ولا نية له فضر به مائة موط فيجوز فإنه يبر في يمينه
 قالوا هذا

لويبول او حتى يئكي او حتى يعلنيث فما لم يوجد حقيقة هذه الاشياء ولا يبرهن هذا صحت
السر حتى * ولو قال لا ضربته بالسيف حتى يموت ولا يبرهن حتى يموت كذا في الخلاصة *
وانا قال والله لا ضربتك بالسيف ولا نية له تضربه بعرض السيف برمي يمينه وان كانت نيته
على اعداء فهو على الضرب بها الجدة وان مره في غمده ولا نية له لم يبري يمينه وان قطع السيف
غمده وخرج السدة وجرح المختلف عليه برمي يمينه واذا حلف لا يضرب فلانا بالفا من تضربه
بمقبض الفأس من غرسته * ستر لا يثبت كذا في الذخيرة * ولو قال لا اسرك بالسوط او بالسيف
تضربه بسوط او بسيف وقال نويت حيا للسوط هو هذا يد بين في الغناء لانه نوي بما استعمله كلامه
والا مريته وبه وبه كذا في صيط السرخي * في المنتقى من محمد رح انا قال لفلانة ان
لم اضربك ما نة سوط فقلت حرمتك الملام قبل ان يضربه ذلك مات حرا وانه اذا قال والله
لا تضرب من فلانا خمسين اليوم وهو عني سوطا بعينه تضربه بعينه ومضى الوقت قال باي شيء
ضربه فقد خرج من اليمين ونبت باطله كذا في الصيط * ولو حلف على الضرب بالسوط تضرب
وقد لفته في ثوب لا يبر لا يضربه بتصل هذه الشفرة او يزج هذا الرمح فنزع النصل والزج وجعل
آخرو تضربه لا يثبت * لا اس سره فعلق ثم نبت آخر فسمعت اول الاس منه فثبت آخر حنت
كذا في الوجيز للكردي * ولو قال ان ضربتك الابد ا و ابد او الدهر فعل ذلك ساعة يثبت *
ولو قال ان لم اضربك شهر افعدى حر فكذا على ترك هذا الفعل بوصف لا اعتداد من حين
حلف الى ان يمضي الشهر فان فعل ساعة من الشهر لم يثبت وان تركه شهر من حين حلف
ثبت هكذا في شرح الجامع الكبير المنصفي * ولو قال لا امر ان لم اضربك اليوم فالت طالق
واراد ان يضربها فالت ان من مضوك مضوي فعدى حر تضربها الرجل بحش من غير
ان يضع يدها لم يثبت * ولو قالت ان ضربتني عدي حرا لعل في ذلك ان تبيع المرأة
مجدها من تنق بدم يضربها الموانع تضربا خفيفا في اليوم فبهر الزوج ويصل يمين المرأة لا
على جزاء عكة ابي الطهيرة * وان قال يدي لم اضرب ولداك اليوم على الارض حتى ينشق
صفيين وبان في ضربها لا صح انه لا يثبت كذا في المنابع * رجل قال لعمري ان مت
لم اضربك فكل من ملك في شرف مات ولم تضربه لم يثبت ولو قال ان لم اضربك حتى اموت او فيما
بل الضرب حنت في آخر جزء من اجزاء حيوته ولو قال لعبد ان لم تضربك حتى اموت او فيما

يبنى ويمن ان اموت فلم يضربه حتى مات لا يمتنع بالمعد * رجل اراد ان يضرب ولده فحلف
ان لا يمنعه احد من ضربه فمنعه ايمان بعد ما ضربه خفية او خشيتين وهو يريد ان يضربه
اكثر من ذلك قالوا حنث في يمينه لان مراده ان لا يمنعه احد حتى يضربه الى ان يطيب
قلبه فاذا منعه من ذلك حنث في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان * والاصل ان حنث للفاية
فحصل عليها ما امكن بان يكون ما قبلها قابلا للامتداد ويكون مدخولها مقصودا
ومؤثرا في انهاء المحلوف عليه فان تعذر تحمل معنى لام الحجب ان امكن بان يكون العقد
على فعلين احدهما من جهته والاخر من جهة غيره ليصلح احدهما جزءا للآخر فان تعذر
تحمل معنى العطف ومن حكم الغاية ان يشترط وجودها للبر فان اقلع من الفعل قبل الغاية
يحنث * ومن حكم لام الحجب ان يشترط وجود ما يصلح سببا لوجود المسبب ومن حكم العطف
ان يشترط وجودهما للبر كذا في المحيط * ولو قال رجل لغير فلانا بما صنعت حتى
يضربك فعبدى حرا فاضربه ولم يضربه بروكذ الوقال ان لم آت ك حتى تغدبنى لو ان
لم اضربك حتى تضربنى فأتاه ولم يغده او ضربه فلم يضربه برو ان قال ان لم الازمه حتى
يقضينى حلى او ان لم اضربه حتى يدخل الليل او حتى يصبح او حتى يشفع زيد او حتى
ينها نى او حتى يشتكى يدى فشرط البر الملازمة والضرب الى وقت وجود الغاية فاذا لم يوجد
بان ترك الملازمة قبل الغناء او ترك الضرب قبل وجود هذه الاشياء حنث لان حنث هنا للغاية
لان الملازمة مما امتد وكذا الضرب بطريق التكرار ولو نوى الجزاء صدق دينانه لا لغناء لانه
نوى المجاز ولو كان الضمان من واحد بان قال ان لم آت ك اليوم حتى تنفدى عندك او حتى
اضربك او قال ان لم تأتني اليوم حتى تنفدى عندى فعبدى حرا فشرط البر وجودهما حتى
اذا اتاه فلم تنفدى عندى من بعد الاتراح فقد برو ان لم تنفد اصلا حنث لمتعذر العمل على
الفاية كذا في الكافي * ولو قال لامرأته كلما ضربتك فأتني فغضبها بكف فوعدت الا صاب
فتمتره لا تطلق الا واحدة وان ضربها بيده جميعا فأتني فغضبها بكف فوعدت الا صاب
قال لعبد ان اتيك فلم اضربك فامرأته فأتني فغضبها بكف فوعدت الا صاب
لا يصلح اليه لاحت كذا في الفتاوى الكبرى * ان رايت غلاما لا يمر به فامرأته على ظهر بيته
والعبد والضرب في أى وقت شاء الا اذا حنث به الفور كذا في المحيط في مسائل الروية * ولو قال

ان رأيتك فلم اضربك فراءه والسالف مريض لا يقدر على الضرب حنث كذا في الظهيرية *
 ولو شاحرت امرأته لاجل الجارية فقال ان وضعت يدي على رأسها فاضرب يده علي رأبها
 في الغضب لم يحنث كذا في العتابية * اذا حلف ليضرب من غلامه في كل حق وباطل ولا نية
 له فمضى هذا ان يضرب كلما شكى اليه بحق او باطل ولا يحمل الضرب في هذا على حال
 وجود الشكاية ولو نوى السال فهو على ما نوى ولو شكى بضربه ثم شكى اليه في ذلك الشيء
 مرة اخرى فليس عليه ان يضربه للشكاية الثانية كذا في المصيط * رجل حلف ليضرب فلانا الف
 مرة فهذا على ان يضربه مرارا كثيرة او حلف ليقتل فلانا الف مرة فهو على شدة القتل كذا
 في فتاوى قاضي خان * حلف ليضرب فلانا او ليكلم فلانا وفلان ميت فان كان لا يعلم بموته
 فلا يحنث مندابه حنيفة ومحمد رح وان كان يعلم بموته ينعقد يمينه ويحنث من ماضيه بالاجماع
 كذا في المصيط * رجل قال لغيره ان ضربتني ولم اضربك فهذا على ان يضرب السالف
 قبل المخلوف عليه فان نوى بعدة فهو على الفور كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قال الرجل
 لغيره اى عبيدى ضربته يا فلان فهو حر فضر بهم جميعا لا يعتق الا واحد منهم ولو قال اى عبيدى
 ضربك يا فلان فهو حر فضر به جميعا متقوا ثم في المسئلة الاولى اذا كان يعتق واحدا من العبيد
 ينظر ان كان الضرب بصفة التعاقب يعتق الاول وان كان بدفعة واحدة يعتق واحد منهم كان
 اختيار التعيين للمولى * اذا قال كل عبيدى ضربته فهو حر فضر بالكل منق الكل ولو ضرب البعض
 منق البعض كذا في المصيط في الفصل السابع والعشرين في المنفرقات * ولو قال من ضربته من عبيدى
 فهو حر فضر بهم جميعا متقوا جميعا عندهما والا واحدا مندابه حنيفة رح كذا في شرح تلخيص الجامع
 الكبير في فصل اليمين تقع على الواحد * لو قال ان ضرب هذا العبد احد امرأته طالق فاليمين على
 السالف وغيره ولو قال ان ضرب رأسى هذا احد فاليمين على غير السالف * رجل اراد ضرب انسان
 فقال رجل ان ضربته عبيدى حر فترك ضربه ثم ضرب به بعد ذلك لم يحنث وانما يقع هذا على الفور كذا
 في المراجعة * قال محمد رح اذا قال الرجل لعبيده ان ضربتكما الا يوما واحدا او الا في يوم
 واحد او الا يوما واحدا ضربتكم فيه او الا يوما او الا في يوم فله ان يضربهما في اى يوم شاء
 مجتمعا او منفردا فان ضرب احدهما يوم الخميس والاخر يوم الجمعة لم يحنث حتى تقرب الخميس
 من يوم الجمعة

من يوم الجمعة لأنه ضربهما في يوم الاستثناء لأن يوم الاستثناء يوم يجتمع ضربهما فيه فإن لم تغرب الشمس حتى ما د غروب الليل لم يحسب فإن ضربهما بعد ذلك في يوم واحد أو في يومين أو ضرب الذي ضربه يوم الجمعة حنت مائة ضربه لأنه ضربهما في غير يوم الاستثناء حسبت ضرب الأول يوم الخميس والثاني يوم السبت فوجد ضربهما في غير يوم الاستثناء وأما إذا ضربهما في يوم واحد فلا تستثنى يوم واحد يضربهما فيه وقد ضربهما في يوم واحد بمعنى المستثنى بقى ما وراءه غير المستثنى ولو لم يضرب بعد ذلك إلا الذي ضربه يوم الخميس لا يحسب لأنه تكرار نصف الشرط ولو لم يضرب بعد ذلك إلا الذي ضربه يوم الخميس وحده لا يحسب ولو قال إن ضربتكم ألاثي يوم أضربكم فيه أو الأيوما أضربكم فيه أو الأيوما أضربكم فيه فكل يوم يجتمع فيه ضربهما فذلك اليوم مستثنى ولا يحسب فإن ضربهما في يومين متفرقين يحسب حين تغيب الشمس من اليوم الثاني فإن ما د غروب الأول في اليوم الثاني لم يحسب لأنه صار يوم الاستثناء وإن ضرب الذي ضربه أخيراً يحسب حين تغرب الشمس كذا في الجامع الكبير للحمصري *
ولو قال إن لم أقتل فلانا فامرأته طالق وفلان ميت وهو عالم به بنعقد يمينه لتصور البر ثم يحسب للرجال للعجز مائة كمسئلة صعود السماء وإن لم يمكن حالاً بموته لا يحسب عند أبي حنيفة ومحمد رحم كذا في مسئلة الكوز إلا أنه لا فرق في تلك المسئلة بين أن يعلم أن الكوز لاصاً فيه ولا يعلم في الصحيح كذا في الكافي * حلف ليقتل فلانا غداً فمات اليوم لم يحسب هكذا في التبیین *
ولو قال إن قتل فلانا أو مسسته فتعبد غيره فأصابه حنت كذا في محيط السرخسي * ولو قال لغيره إن قتلتك يوم الجمعة فعبدى حر فضر به بعد اليمين يوم الخميس ومات يوم الجمعة يحسب في يمينه ولو ضرب يوم الجمعة ومات يوم السبت لا يحسب ولو كان ضربه قبل اليمين بأن كان ضربه يوم الأربعاء ثم حلف يوم الخميس وقال إن قتلتك يوم الجمعة فعبدى حر فمات المضروب يوم الجمعة لا يحسب في يمينه كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يقتل فلانا بالكوفة فضر به بالسواد وماتها لكوفة حنت ويعتبر فيه مكان الموت وزمانه لا مكان الجرح وزمانه كذا في فتاوى قاضي خان * إذا قال لغيره إن شمتك في المسجد فعبدى حر فشمته والشان في المسجد والمفتوم خارج المسجد يحسب ولو كان في العكس لا يحسب كذا في شرح الجامع الكبير للحمصري في باب الحنت في التهمة * إذا قال لغيره إن قتلتك

في المسجد اوان شجعتك في المسجد اوان ضربتك في المسجد فعبدى حر غنله او شجبه او ضربته او القاتل
والضارب والشاح في المسجد والمفتول والمضروب والمشجوع خارج المسجد لا يحنت في يمينه
ولو كان على العكس يحنت في يمينه كذا في المصط * ولو حلف لا يرمى حجر او رمى الى غيره فغفر منه
فاصابه لم يحنت ولو رمى اليه ولم يصبه حنت الا اذا نوى الاصابة كذا في العتايقة * واذا قال
لعيره ان رميت اليك في المسجد فعبدى حر يعتبر المكان في حق العالف ولو قال ان رميتك
في المسجد فعبدى حر يعتبر المكان في حق المظوف عليه كذا في الذخيرة * واذا قال ان
لم احبس فلا نافدا مر يا ناجئا فامرته طالق فحسمه مر يا ناجئا في الد نجا آخره اطعمه
حنت كذا في الفتاوى الكبرى * وهكذا في الخلاصة * واذا حلف لا يعذب فلانا فحسمه لم يحنت
الا ان ينوي ذلك هكذا ذكر في الفتاوى * وهذا لان العبد يعذب فلا يدخل تحت
اليمين وفي الفتاوى ايضا اذا نجا امرأته الى الفراش فابت فقال انك تغد بني فقال ان
غدتك فانت طالق ثم جاءت الى الفراش فجا معها على حكره منها فقد مذ بها
فتطلق وان كانت طالعة لا تطلق كذا في الذخيرة * رجل قال لا مرأته ان لم اضربك او قال
ان لم اسوك فانت طالق ثلثا فاب منها اشهر الم يتفق عليها وتزوج عليها فقال لها اهلها قد
اساءك زوجك واضربك فقالت ما اساءني ما اضربني بالعول قول المرأة ولا حنت عليه
ولو قال ان ضربتك او قال ان اسأت اليك فانت طالق ففعل ذلك فاصدا اضراها حنت كذا
في مصط الحر مخي في فصل رجل حلف لا يغد * اگر مرا سرزنش کنی نکذا يحنت بالامنة
مشافهة اگر مرا بر سر زنی منصرف الى المتقذا احتملت القرينة ولا تطلق الضرب على الرأس *
لا يؤذى امرأته فاصابت النجاسة ثوبه فقال اغسله فابت فقال زهره ورا ان بشوى قيل
لا يحنت وقال القاضي يحنت ويغفر كذا في الوجيز للكردي * وفي القدوري من ابيي ومخرج
اذا قال لا مرأته انت طالق او والله امرين العادم اليوم تضربه في يومه فغفر في يمينه ولم يقع
الطلاق فان مضى اليوم قبل الضرب حنت فتعير بين ان يوقع الطلاق او يلزم نفسه اليمين ولو قال
في ذلك اليوم اخترت ان ارفع الطلاق لزمه بطلت اليمين ولو قال في ذلك اخترت التزام اليمين
وابطل الطلاق فان اطلق لا يبطل ولو مات العادم قبل الضرب فهو معير بين الطلاق

والكفارة ولو كان الرجل حراً لم يجز له أن يبيع نفسه أو الطلاق وقضائهما قبل أن يبين فلا يقع الطلاق ولها الميراث قال وهذا التصريح من حيث التدين يعني فيما ذكرات الحانم ولا يجبره القاضي على ذلك لأنه لما كان محبوا من الكفارة والطلاق واستدعا لا يفسل في الحكم لم ينزله القاضي ذلك حتى لو كان مكان الكفارة طلاق امرأة أخرى مجبره القاضي حتى يبين لأن الواقع طلاق لا معالة وأنه يفسل في الحكم كذا في المصطلح في الفصل الخامس * رجل قال لغيره إن شئت كنت عبده حرمت قال له لا بارك الله فيك لا يفتق ولو قال ولانك ولا تملك ولا مالك يعني وهذا شتم كذا في الظهيرية * رجل حلف لا ينهم امرأة بشيء ثم قال لها ادعك كزوجك كره لا يصح كذا في العلامة * رجل حلف أن لا يذف فلا قال له يا ابن الزانية حنت في يمينه هو المختار للفتوى لأن في زماننا وديارنا يعد هذا قذفاً له وإن حلف أن لا يذف أو لا يشتم أخداً فقد فمينا أو شتم ميتاً حنت كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف أنني غير منه والمخالف لص أو شرب و ذلك أهل الصلاح والعلم عند الناس حنت في القضاء كذا في العتائية * رجل دمن ماله في منزله ثم طلب فلم يجد فحلف أنه ذهب ماله ثم وجده بعد ذلك إن لم يكن اخذنا من ذلك المال ثم صاده يكون حانثاً إلا أن ينوي بذلك أنه طلبه فلم يجده كذا في فتاوى قاضي خان في مسائل الأخذ والحرقة * ولو حلف أنه لم يهرق شيئاً ساء ولم يره وقد كان راعي ذلك الشيء قبل ذلك فاختار أنه لا يصح كذا في الفتاوى الكبرى * أكلوا وكيلا حلف أن لا يهرق وهو يحصل العنب والفواكه المشتركة بينه وبين صاحب الكرم إلى بينه قالوا إن كان ما يحصل الأكل والوكيل للأكل لا يكون مرفقاً وأما ما يكون من العيوب إذا اخذ شيئاً لم يفرد به لا لألفظ فهو مرفق وأما غير الأكل والوكيل إذا اخذ شيئاً على وجه العفة فهو مرفق وأما الأكل والوكيل إذا اخذ شيئاً لوراً لهما صاحبه لا يمينه بل يمين به فالجواب كذا لك وإن لم يكن ينبغي أن يصح كذا في الظهيرية * رجل قال فومعه من خان فقال إن كان سب من يرد به فوالله لا أسكن ههنا قالوا يرجع إلى الحاكم أن نوبى بقوله إنما نأثم السجرة أو الحان أو البلدة فهو على ما نوبى وإن لم ينو شيئاً ينصرف يمينه إلى الحان * امرأة لها ابن يسكن مع أجنبي فقال له لزوجه إن لم يأت ابنك غداً يبقنا ونمكن معنا فمتن أظفيتها شيئاً قليلاً من مالي فانت كذا فجاء الابن فمكن معها صنة ثم غاب فقال المرأة إنني كنت

اعطيت ابني شيئا من مالك ونسنت في ممينك ان كذبها الزوج كان القول بقوله وان صدقها الزوج فان كانت اعطته قبل ان يهيء الابن ويمكن معها طلقت كذا في فتاوى قاضي خان * رجل ادعى على آخر انه مرقق نوبه فاخذ المدمى عليه نوب المدمى وقال امرأته طالق كمن بانه نوبه واشترى ام فقد قيل لا تطلق امرأته ان لم يكن مرقق نوبه وقد قيل تطلق نساء اعتبارا للصورة والاول اظهر * رجل مرقق من رجل نوبائهم ان المارق دفع دراهم الى المرقق منه فبعده المرقق منه وحلف قال الفقيه ابو القاسم الصفار ان كل النوب قد ذهب من يد المارق فلا شك ان المرقق منه لا يحنث وان كان قائما فلا قول بانه حانث قالوا اذا كان النوب قائما فلا شك انه حانث وان كان قد ذهب من يد المارق فغيا ذكر من الجواب نوع اشكال * رجل حلف وقال مرقق فلان نيايى او قال خرق فلان نيايى وفلان ماسرق الا نوبها واحدا وما خرق الا نوبها واحدا قال لا يحنث في يمينه وقيل يحنث والاول اظهر كذا في المحيط * مكران صحابا فقال لصاحبه كل في جيبى خمسة واربعون درهما فاخذ تموها منى فانكروا وحلف وقال اگر امروز در جيب من چهل و پنج درهم نبوده است چهل غطرينى و پنج * لى فامرأته كذا وقد كان في جيبه في ذلك اليوم اربعون مدية وخمسة فطارفة فاضاب في الاجمال واخطأ في التفصيل قالوا ان وصل التفغير حنث وان فصل التفغير لا يحنث وان كان في جيبه فطارفة ومدليات لو سمت قيمة المدليات الى الفطارفة يصير اربعين غطرينيا فجمع وقال اگر در جيب من چهل غطرينى نبوده است چهل و پنج غطرينى و پنج * لى فصدق في المبلغ واخطأ في التفصيل قالوا ان ضمن من الفطارفة كان حانثا اصاب التفغير واخطأ وصل او فصل كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف ان لا يفسب فلانا شيئا ثم دخل الحالف على المحلوف عليه ليلان مرقق متاعه ولم يعلم المحلوف عليه اوجاهه الحالف في الصبراء ومرقق رداه من تحت رأسه ولم يعلم المحلوف عليه او طرعه دراهم في كفه او دخل عليه ليلان كباره ومربه واخرج صاعا من ذهب به فانه لا يكون فاجبا بل يكون ما رافق فيه كذا في خزائن المفتين * واذا حلف لا يعرق منه وكابره حنث ولو حلف لا يفسب منه ولا يعرق منه فقطع الطريق عليه حنث في المفسب دون المرفة كذا في المحيط * قال لا خير من دهر ال توفيا نكرد ام وقد كان حانث

خانت امرأته باجازه ورضاه لا يحسن قال ما عا^١ اگر پیش ازین کس را زان یا ن از ده درم
زیاده کنم فامرأته طالق زن خود را زان یا ن زیادت کرد فالصحيح انها تطلق كذا في الوجيز للكدري
والله اعلم بالصواب * الباب الثاني مشرق في اليمين في تقاضى الدراهم * اذا حلف لياخذ
من فلان حقه او قال ليقبض فاخذ بنفسه او اخذ وكيله فقد بر في يمينه وان منى ان يباشر ذلك
بنفسه صدق ديانة وقضاء وكذلك لو اخذها من وكيل المطلوب فقد بر في يمينه وكذلك
لو اخذها من رجل كفل بالمال بامر المدين او من رجل احاله المدين عليه فقد بر في يمينه كذا
في الذخيرة * ولو قبض من رجل بغير امر المطلوب او كانت الكفالة والحوالة بغير امره حث
في يمينه قالوا اذا اشترى بدينه عبد ابعا فاسد او قبضه فان كان في يمينه وفاء بالحق فهو
قايض لدينه ولا يحسن وان لم يكن فيه وفاء حث ولو غصب الخالف مالا يمثل دينه بروكنا
لو استهلك له دنائره او مروه فاكذا في البدائع * ولو حلف الطالب ليقبض ولم يوثق فابراه
من المال او وهبه حث في يمينه ولو وثق في ذلك وقتا فابراه قبل الوقت سقطت اليمين
ولم يحسن اذا جاء ذلك الوقت في قول ابى حنيفة ومحمد رحم^٢ ولو قبض الدين فوجده زيوفا او
نهرجه فهو قبض ويبر في يمينه سواء وقع الخلف على القبض او على الدفع فاما اذا كان متوقفا
فليس هذا بقبض لسنه ولو اخذ ثوبا مكان حقه ثم وجد به عيبا فرد^٣ او استحق كان قد بر في
يمينه كذا في الايضاح * فاذا حلف الرجل ليقبض ما له على غريمه فاحال الطالب رجلا
ليس له على الطالب شيء على غريمه وقبض ذلك الرجل حث في يمينه لانه وكيل الطالب
في القبض وان كانت الحوالة قبل اليمين فقبض المحتال عليه بعد اليمين لا يحسن وعلى هذا
اذا وكل رجلا يقبض الدين من المدين ثم حلف ان لا يقبض ماله عليه فقبض الوكيل بعد
اليمين لا يحسن في يمينه وقد قيل ينبغي ان يحسن في يمينه كذا في المحيط * قال في الاصل
اذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي ما عليه فلزمه ثم ان الغريم فرمته لا يحسن ولو كان
حلف ان لا يفارق غريمه وباقي المصلحة بها لا يحسن واذا حلف لا يفارق غريمه حتى
يستوفي ما عليه ففقد مقعدا عليه حيث برأه حتى لا يفوته ويحفظه فليس بمفارق له وان
حال بينهما شرة او مود من اعمدة المسجد فليس بمفارق له وكذلك اذا جلس
احدهما خارج المسجد والاخر داخل المسجد والباب مفتوح بحيث يراه فليس بمفارق

واذا توارى منه بحائط المسجد والاخر داخل فهو مفارق وكذلك اذا كان بينهما باب مغلق والمفتاح بيد السالف والسالف خارج الباب فاعد على هذا الباب هذه الجملة من المنتهى وفي الحيل اذا نام الطالب او غفل من المطلوب او غفله الانسان بالكلام فهرب المطلوب لا يحسب في يمينه ولو لم ينم ولم يغفل منه فذهب ولم يذهب معه الطالب ولم يمنعه مع الامكن يحسب في يمينه وفيه ايضا لو منعه من الملازمة حتى يفر المطلوب لا يحسب في يمينه واذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي منه فاخذ به وهنا او كفيلا حنت اذا اهلك الرهن قبل الافتراق وقيمته مثل الدين او اكثر فحينئذ لا يحسب كذا في الذخيرة * رجل جاء الى باب مديونه وحلف ان لا يذهب من هذا الموضع حتى يأخذ حقه من هذا فجاء المديون ونجاه من ذلك الموضع ثم ذهب بنفسه قبل ان يأخذ حقه فقد قيل يحسب وقد قيل ان نجاه بحيث وقع في مكان آخر من غير ان يكون منه اختطاء بالاقدام ثم ذهب بنفسه لا يحسب كذا في الظهيرية في المقطعات * ولو حلف المديون ليعطين فلانا حقه فامر غريمه بالاداء او احواله وقبض برقي يمينه وان قضى منه منبرع لا يبرو ان منى ان يكون ذلك بنفسه صدق د ياقه وقضاء ولو حلف المطلوب ان لا يعطيه فاعطاه على احد هذه الوجوه حنت وان منى ان لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء كذا في الذخيرة * رجل قال لاخر والله لا اعطيك مالك حتى يقضى على فاض فوكل وكبلا خاصمه الى القاضي نقضى على وكيل السالف فهو قضاء على السالف ولا يحسب بعد ذلك * رجل قال لغريمه والله لا افارق حتى استوفي منك حتى ثم انه اشترى من مديونه عبدا بذلك الدين قبل ان يفارقه ولم يقبض الدين حتى فارقه قال محمد رح على قول من لا يجعله حائنا انا وهب الدين منه قبل المفارقة وقبل المديون ثم فارقه لا يحسب وهو قول ابي حنيفة رح وعلى قول من يجعله حائنا في الهبة وهو قول ابي يوسف رح بكون حائنا هذا اذا فارقه قبل ان يقبض المبيع وان لم يفارقه حتى مات العبد عند البائع ثم فارقه حنت ولو باعه المديون عبدا مغفرا بذلك الدين ثم فارقه السالف بعد ما قبض العبد ثم ان مولى العبد استسقه ولم يجز المبيع لا يحسب السالف ولو باعه المديون عبدا على انه بالخيار فيه وقبضه السالف ثم فارقه حنت ولو كان الدين على امرأة فحلف لا يفارقه حتى يستوفي حقه منها ففروجه السالف على ما كان له من الدين ماها فهو استيفاء بما عليها من الدين

ولو باع المديون بما عليه مائة أو مائة فأذا هو مديون ومكاتب أو أم ولد له أو كان المديون
وام الولد لغير المديون ثم فارق الطالب بعد ما قبضه لا يحسن الحالف ولو وهب الطالب الألف
من الغريم قبلها منه أو أحال الطالب رجلاه عليه مال بماله على مديونه أو أحال المطلوب الطالب
على رجل وأبرأ الطالب المطلوب الأول لا يحسن الحالف في هذا كله كذا في فتاوى قاضيها *
إذا حلف لا يحبس من حقه شيئاً ولا نية له ينبغي له أن يعطيه مائة حلف يريد به أن يشتغل
بالأطعام حتى لو لم يشتغل به كما فرغ من اليمين حنث في يمينه طلب منه أو لم يطلب
وإن نوى الحبس بعد الطلب أو غيره من المدة كان كمانوي وإن حاصبه وأعطاه كل شيء
كان له لديه وأقر بذلك الطالب ثم لقيه بعد أيام وقال قد بقي لي عندك كذا وكذا من قبل كذا
وكذا فتذكر المطلوب وقد كانا جميعاً نحياء لم يحسن أن أعطاه ما متئذ كذا في الظهيرية *
لو حلف أن لا يحبس إذا حل أجل فانه لا يؤخر إذا حل فإن نوى عمره فكمانوي كذا في العتابة *
حلف ليعطينه في أول الشهر مائة في النصف الأول بر والحنث ولو حلف ليعطينه دينه رأس الشهر
أو إذا اهل الهلال فله ليلة الهلال ويومه كله ولو حلف ليعطينه حقه في أول الشهر وآخره يقضى
في اليوم الخامس عشر أو السادس مشروحاً ليعطينه حقه صلاة الظهر فاعتبر وقت الظهر كله
حلف ليعطينه حقه إذا صلى الظهر فله وقت الظهر كله حلف ليعطينه رأس الشهر فله كله
لو أبرأه أو مات الطالب سقط اليمين عند أبي حنيفة ومحمد رحم فان مات المطلوب لا يحسن
بالإجماع وكذلك إذا قال ليعطينه فلاناً ماله وفلان مات قبله ولا يعلم لا يحسن وإن كان يعلم يحسن
وعند أبي يوسف رحم يحسن علم أو لم يعلم كذا في محيط الرخمي * ولو حلف ليعطينه دين فلان
إذا صلى الأولى فله وقت الظهر إلى آخره كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال
عند طلوع الشمس أو حين تطلع الشمس فله من حين تطلع إلى أن تبيض ولو قال وقت الضحوة
عمن حين تبيض إلى أن تزول كذا في المحيط * حلف غريمه أن لا يذهب من البلد حتى
يقضى دينه أو ماله فذهب قبل قضاء الدين كله يحسن كما لو حلف أن لا يقضى دينه أو ماله
فقضاه الأقل لا يحسن كذا في الوجيز للكردي * ولو قال والله لا أقبس مالي عليك اليوم
فنزح الحالف أمة المطلوب على ذلك المال في اليوم ودخل بها لم يحسن وكذا لو شج المطلوب
شجة موصفة بها فحاص وصالحه على خمس مائة كانت فصاحاً ولا يحسن كذا في محيط الرخمي *

قال مسند روح إذا قال الرجل لغريمه وأعطيه مائة درهم أن لا يخطبها منك اليوم درهمان درهم
فبعدي حر فأخذ منه خمسين ولم يأخذ الباقي حتى غابت الشمس لم يحسب وكذا لو قبض المائة
دفع واحدة فإن أخذ منه في أول النهار خمسين وفي آخره خمسين حسبت فإن وجد
في الدرهم المقبوضة زيفاً أو نهرجة ما حسبت على حاله لا يرفع سواء ردوا متبدل أو لم يرد
ولم يتبدل أو رد ولم يتبدل وكذا لو وجد ما محتصة ولو كانت متوقفة أو رصاً صاورداً واستبدل
في الظهور حسبت حين استبدل وإن لم يستبدل لم يحسب ولو قال عبده حران أخذت منها اليوم
درهماً فأخذ في ذلك اليوم خمسين حسبت حين أخذها وهذا الاستحسان فإن لم يأخذ شيئاً
في ذلك اليوم لم يحسب ولو لم يوقت بأن قال عبده حران قبضت منها درهماً دون درهم
فقبض خمسين حسبت حين قبضها ولو قال إن قبضتها درهماً دون درهم فوزن له خمسين
فدفعها فاعلم وزن له خمسين في ذلك المجلس ففي الاستحسان وهو قول لما ثلثا الثلثة روح
لا يحسب ما دام في عمل الوزن فإن اشتغل بعمل آخر قبل أن يزن الباقي يحسب ولو قال
والله لا أخذ ما لي عليك الاضربة أو دفعة فوزن له درهماً درهماً ويعطيه بعد أن يفرق في وزنها
لم يحسب وإن أخذ بعمل غير الوزن في ذلك المجلس حسبت كذا في شرح الجامع الكبير للصيرى *
ولو قال إن قبضت مالي على فلان شيئاً دون شيء فهو في المساكين صدقة بمعنى ماله على فلان
فقبض منه خمسة فوهبها الرجل ثم قبض الدرهم الباقي يلزمه التصديق بالدرهم الباقي وكذا
إذا قال إن لم أقبض مالي عليك ولو قال إن لم أقبض الدرهم أني لي عليك فقبض بها دنائير
أو رصاً لم يحسب ويمس مثل ما وهب ويتصدق بالاعسان كذا في الظهيرية * ولو قال
إن لم أقبض منك دراهم قضاء بمالي عليك فكذا فقبض بها رصاً أو دنائير حسبت في يمينه هكذا
في المصيط * ولو قال إن لم أقرن مالي عليك فقبض شيئاً من خلاف حنسه مما يوزن
أو محلاً يوزن لا يكون بارالانه إذا قيده بالوزن سقط اعتبار عموم اللفظ فينصرف إلى الخاص المحصور
فهو قبض يمين الحق وكذا لو قال إن لم أقبض مالي عليك في كيس فقبضه مكن الدراهم ودنانير
أو رصاً لم يحسب ما ذكرنا أنه لما بطل عموم اللفظ ينصرف إلى قبض يمين الحق فإن نوى بالوزن
الاستيفاء دين قيمة يمينه وبين الله تعالى ولا يصديق قضاء كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيها *

لذا قال ان لم يقبض منك دراهم قضاء بمالي عليك فكذلك ان المطلوب استعرض من الطالب
دراهما وقضاه ثم استعرض منه ثانيا وقضاه ثم وثم حتى صار مستوفيا منه دراهم كلها بالدرهم الواحد
حنت ولو استعرض منه ثلاثة دراهم فقضاها اياه ثم استعرضها مرة اخرى ثم وثم حتى اوفى ماله
كله بثلاثة دراهم فقد برى يمينه ولو حلف ليتزنى ما عليه فاعطاه اياه غير موزونة حنت ولو اتزنى
وكيل الطالب برى يمينه وكذلك لو حلف المطلوب ليتزنى ماله عليه فاتزنى وكيله برى يمينه وكذلك
لو حلف الطالب والمطلوب على ما قلنا ثم وكل كل واحد منهما بما دخل تحت اليمين كان فعل وكيل
كل واحد منهما كفعله بنفسه وكذلك لو كان التوكيل من كل واحد منهما قبل اليمين ثم فعل الوكيلان
وذلك بعد اليمين فقد خرج كل واحد منهما من يمينه لان التوكيل من كل واحد فعل مستدام فاستدامته
من كل واحد منهما بعد اليمين بمنزلة انشأته بعد اليمين هذه الجملة في آخر الجامع وهذه المسئلة تؤيد
قول من يقول فيما اذا وكل الطالب رجلا ليقبض دينه ثم حلف ان لا يقبضه قبضه الوكيل بعد اليمين
ينبغي ان يحنت الحالف في يمينه كذا في المحيط * مديون قال لصاحب دينه والله لا قبض دينك
الى يوم الخميس فلم يقض حتى طلع الفجر من يوم الخميس حنت في يمينه لانه جعل
يوم الخميس غاية لا تمحل تحت الحروب له الغاية اذا لم تكن غاية اخراج ولو قال لا قبض
دينك الى خمسة ايام لا يحنت مالم تغرب الشمس من اليوم الخامس كذا في فتاوى فاضيلان *
ولو حلف لا يقبض دينه من غريمه اليوم فاشترى الطالب من الغريم شيئا بيومه وقبض للمبيع اليوم
حنت وان قبض المبيع ضد الايحنت ولو اشترى منه شيئا بعد اليمين في يومه شراء فاسد او قبضه
فان كانت قيمته مثل الدين او اكثر حنت وان كانت قيمته اقل من الدين لا يحنت وان استهلك شيئا
من ماله اليوم فان كان المستهلك من ذوات الامثال لا يحنت وان كان من ذوات القيم فان كانت قيمته
مثل الدين او اكثر حنت لكن بشرط ان يغصب ولا يتم بمهلكه فان استهلكه ولم يقصده بان احرقه
لا يحنت كذا في الظهيرية * مديون قال لرب الدين ان لم اقمك مالك فذا فمدي حرق فاب
رب الدين قالوا هذا يدفع الدين الى القاضي فاذا دفع لا يحنت ويبرأ من الدين وهو المختار
وان كان في موضع لم يكن هناك حنت هكذا في فتاوى فاضيلان * ولو كان رب الدين حاضرا
لكنته لم يقبل ان يضعه بين يديه بحيث لو اراد ان يقبض يصل يده اليه لا يحنت وبرى وكذا
لو حلف لا يقبض المضمون ففعل الفاسب هكذا وبرى ولا يحنت كذا في الخلاصة * في المنتقى

ابن ماجة قال سمعت ابا يوسف يرح يقول في رجل قال ائتمروا لله لا ائتمروا حتى تعطيني
حقى اليوم ونيتي ان لا يترك لزومه حتى يعطيه حقه فمضى اليوم ولم يفرقه ولم يعطه حقه
لا يحسن وان فرقه بعد مضى اليوم يحسن وكذلك اذا قال لا ائتمروا حتى اقدمك الى السلطان
اليوم او حتى يحصلك السلطان منى فمضى اليوم ولم يفرقه ولم يقدمه الى السلطان ولم يحصله
السلطان فهو صواب لا يحسن الا يتركه لو قدم اليوم فقال لا ائتمروا حتى تعطيني حتى
ومضى اليوم ولم يفرقه ولم يعطه حقه لم يحسن وان فرقه بعد مضى اليوم لا يحسن كذا في المحيط
في الفصل الرابع اذا حلف لا يتقاضى فلا نافلز معلوم يتقاضاه لا يحسن كذا في الطهريه * لو حلف
رب الدين فقال ان لم آخذ مالي عليك قد افلس انى طالق وحلف المدينون ايضا ان لا يعطى خدا
فاخذ منه جبراملا يحسن فان لم يمكنه بجره الى باب القاضى فاذا خاصمه بر منعه في يمينه *
ولو حلف المدينون ليوفى فمضى حقه يوم كذا ولما اخذن بيده ولا ينصرف بغير ان نفجاء الحالف
وتقضى الدين في ذلك اليوم الا انه لم يأخذ بيده وانصرف بغير ان به لم يحسن المدينون ولو قال
لا ادع مالي عليك وحلف عليه وقدمه الى القاضى فحبسه او حلفه بر في يمينه كذا في الخلاصة *
وكذلك لو لم يقدمه الى القاضى ولا زمه الى الليل بر كذا في محيط المرضي * ان حلف ليعطينه
مع حل المال ومن دحلته او حين يحل المال او حيث يحل ولا نية له بهذا يعطيه سامة يحل
فان اخره اكثر من ذلك حنت كذا في المبوط * ليقضينه يوم كذا فاداه قبل اليوم ووجه
له او ابراه منه وجاء الوقت وليس عليه شيء لم يحسن عندا يبي حنيفه ومحمد ربح ولو مات
الدائن وقضاه الى ورثته او وصيه بر في يمينه الا فهو حانت كذا في الوجيز للكردي * رجل
حلف بطلاق امرأتين ان يعطيهما كل يوم درهما فربما يدفع اليها عند الغروب وربما يدفع اليها
عند العشاء قال اذا لم يحل يوم وليقة من دفع درهم بر في يمينه كذا في البصرا لرائق * حلف
لا يؤخر من فلان الحق الذي عليه شهرا فسكت عن تقاضيه حتى مضى الشهر لا يحسن لانه
لم يؤخر كذا في الفتاوى الصبريين * في تناوى المنفى لو حلف مديونه كذا من رد نهوش
ولم يؤخره قتا اذا طلبه وهو عالم بالطلب ولم يظهر له حنت ولو دخل لصوق مستغيا لا يحسن
ولو طلبه وهو لم يعلم فلم يظهر لا يحسن ولو كان يهرب الذين اثنين خلفاه هكذا وتقضى دين
احدهما لم يبق اليمين في حقه كذا في الخلاصة * مثل الزوج جدي من قال لصاحب الدين

ان لم اقص حنك يوم العيد فكذلك انما يوم العيد الا ان قاضي هذه البلدة لم يجعله ميذا ولم يصل فيه صلوة العيد ليل منده وقاضي بلدة اخرى جعله ميذا او صلى فيه قال اذا حكم قاضي بلدة بكونه ميذا لم يملك اهل بلدة اخرى اذا لم يختلف المطالع كما في الحكم بالرحمانية كذا في المصيط * وان حلف ليعطينه كل شهر درهمين او لا ينفقه وقد حلف في اول الشهر بهذا الشهر بدخل في مميته وينبغي ان يعطيه فيه درهمين قبل ان يخرج وكذلك لو حلف في آخر الشهر وكذلك لو قال في كل شهر وكذا لك لو كان المال عليه نهوما مندا انصلاخ كل شهر فعلى ليعطينه النهوم في كل شهر كان لذلك الشهر الذي حل فيه النهوم فمضى اعطاء في آخر ذلك الشهر فقد بر في مميته كذا في المبسوط * رجل حلف ليعطين في قضاء ما عليه غلان فانه يبيع ما كان القاضي يبيع عليه اذا رفع الامراه كذا في الظهيرية * مما قل متفرقة من حلف فقال عبده حرا ان كان يملك الامانة درهم فكان يملك دونها لم يحنث وكذا اذا كان يملك ما قدره لا غير لم يحنث ايضا ولم يعتق عبده وان كان يملك زيادة على المائة من الدراهم حنث وان لم يكن له مائة درهم وكان له دنبر حنث وكذا لو كان له عبد للتجارة او عرض للتجارة او موثم من جنس ما يجب فيه الزكاة يحنث في مميته مواء كان نصا باكاملا او لم يكن ولو ملك عبدا للمعد معاو ما ليس من جنس الزكاة كالنور والعقار والعروض غير التجارة لا يحنث كذا في الحراج الوهاج * ورجل مات وخلف وارثا ولم يمت دين على رجل فجاء وارث الميت فهاضم الفريم فعلى الفريم ان ليس له على شيء ان لم يعلم بموت المورث ارجوا ان لا يحنث وان لم يعلم بموت المورث هو المختار كذا في الخلاصة * في الاصل اذا حلف ان لا مال له وله دين على رجل مفلس او على من لم يحنث وكذلك لو فسخ ماله رجل واستهلكه او فربه او جده وهو قائم بعينه ولو كان الفاضل مقر او المصوب قائم بعينه فقد اخذت المشائخ روح يمولوكان يعود دعة مندا نمان والمودع مقر به حنث ولو كان عنده ذهب او نسيئة قليل او كثير حنث وكذلك اذا كان منده مال التجارة ومال العائمة وان كان له مرض وحيوان غير المائنة لم يحنث استحصانا كذا في المصيط * لو حلف لا يسلح رجلا في حق يديه او كل رجلا فصلا لم يحنث وكذلك لو حلف لا يخاصمه فوكل بمصومه لم يحنث ولو قال والله لا اسالهم فلانا فامرو غيره فصلا لم يحنث في القضاء فان الصلح لا مائدة فيه كذا في مصيط السرخسي في باب الصلح على العمل لغيره بامر او بغير امره * لا ينقض هذه الالف فمضى به دينه لا يحنث

لانه ليس بانفاق مرفا وثيل يحسث وان نواه حسث وفاقا لانه عليه لكن لا يصديق في الصرف كذا في الوجيز للكردي * حلف لا يستدين فتزوج امرأة لا يحسث وان اخذ الدرهم في سلم يحسث كذا في الخلاصة في الفصل الثاني * اذا حلف لا يفعل كذا اتركه ابدا كذا في الهداية * وان حلف لا يفعل كذا ابرر بالفعل مرة واحدة سواء كان مكرها فيه او ناصيا اصيلا او وكيفا من غيره فاذا لم يفعل لا يحكم برفوع الحسث حتى يقع اليأس من الفعل وذلك بموت السالف قبل الفعل فيجب عليه ان يوصي بالكفارة او بغوت محل الفعل كما لو حلف ليضرب زيد او لياكل هذا الرغيف فمات زيد واكل الرغيف قبل ان يفتنه هذا اذا كانت اليمين مطلقا ولو كانت مقيدة مثل لا اكله في هذا اليوم سقطت لغوات محل الفعل قبل معنى الوقت مندهما خلافا لما يوصى رح كذا في فتح القدير * حلف لا يفعل حراما لم يحسث بالنكاح الفاسد وكذا ابو طي البهيمه الا اذا دلت الدلالة بان كان السالف من جهال الرما تيق ممن يمشى خلف الدواب والبهيمه كذا في السراجيه * حلف لا يوصي بوصيه فهو ب في مرض الموت لا يحسث وكذا لو اشترى اياه في مرضه فعنق عليه ولو حلف ليهبه اليوم ما ثمة درهم فهو به بما ثمة على آخره امره بقبضها برولومات الواهب قبل قبض الموهوب له لا يتمكن من قبضه لانها صارت ملكا للورثة كذا في فتح القدير * حلف ان يطعمه فيما يأمر به وينهاه منه فنهاه بعد ذلك من جماع امرأته فجامع لم يحسث ان لم يكن هناك مسبب يدل عليه حلف لا يخدم فلانا فعاط له قميصا باجر لم يحسث وان خاطه بلا اجر ساقف الحسث كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال كل مال لي هدى فقال آخره على مثل ذلك لزم الثاني ان يهدى جميع ما له سواء كان اقل من مال الاول او مثله او اكثر الا ان يعنى به مثل قدره فيلزمه ذلك القدر ولو قال كل مال املكه الى منته فهو هدى فقال الاخر مثل ذلك لم يلزمه شيء كذا في الايضاح * اذا حلف الرجل لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه بوجهه دون اسمه لم يحسث هكذا ذكر المسئلة في الاصل قال الا اذا نوى معرفة وجهه فان معنى ذلك فقد شدد الامر على نفسه واقلظ يحتمله وهكذا اذا كان للمطوف عليه اسم فان لم يكن اسم له بان ولمن رجل فرأى الولد جاره ولكن لم يسم بعد فعلى الجار انه لا يعرف هذا الولد فهو حائث لانه يعرف وجهه وليس له اسم خاص ليعتبر معرفته كذا في المحيط والمهبريه * لو حلف لا يفعل ما دام

صادم فلان في هذه البتة فخرج ففعل ثم رجع فلان ففعله ثانيا لا يثبت كذا في فتح القدير * حلف
لا يعمل يوم الجمعة وكان منده كبراس واراد به القميص فعمله الى خياط وامره ان يعطيه لا يثبت
مكتبة في الفتاوى الكبرى في الفصل الثاني عشر * في مجموع النوازل رجل اهدى الى رجل
شيأ فقال المهدي اليه ان لم اعطك هذا القباء بهذا الهدية فكذا ومضى زمان ثم اعطاه
هشرا دراهم فصالحا من ذلك يثبت وقال القاضي الامام لا يثبت عادم القباء باقيا والحاوي
حيا لو اعطى القباء بعد ذلك بر في يمينه كذا في الخلاصة * ان حلف لا يكتب بهذا العلم فكسر
ثم ابراء مرة اخرى فكذب به لم يثبت وكذا ان حلف لا يقطع بهذا السكين فكسره ثم اعاده كذا
في الحاوي * حلف لا ينظر الى وجه فلانة فنظر اليها في الثقاب قال محمد ربح لا يثبت ما لم يكن
الاكثر من الوجه مكشورا حلف لا ينظر الى فلان فرأى من خلف سترا وزجاجة يستبين وجهه
من خلفها يثبت بخلاف ما لو نظر في مرآة فرأى وجهه حيث لا يثبت كذا في الفتاوى الكبرى
في الفصل الثاني عشر * رجل قال ان رأيت فلانا فلم اضربه فرأه من قدر ميل او اكثر قال
محمد ربح لا يثبت لانه لم يره * رجل قال لغيره ان لقينك فلم اصلم عليك ينفي ان يكون السلام
ماعة يلقيه فان لم يفعل حث وكذا لو قال ان استعرت دابتك فلم تعرنى ينفي ان يكون
مع الفعل فان نوى فيرد ذلك لا يدين في القضاء كذا في فتاوى قاضي خان في فصل اليمين
على الفور * في المنتقى اذا حلف لا ينظر الى فلان فنظر الى يده او رجله او رأسه قال محمد ربح
ان نظر الى رجله او يده فلم يره وانما الرؤية على الوجه والرأس او على البدن فان رأى على
رأسه فلم يره قال محمد ربح ان رآه وهو لا يعرفه فقد رآه وان رآه مسجوبا بثوب يستبين منه
الرأس والحمد حتى يصفه الثوب فقد رآه وان لم يستبين منه جسده ولا رأسه فلم يره وان نظر
الى ظهره فقد رآه وان نظرا الى صدره وبطنه فقد رآه وان رأى اكثر بطنه وصدره فقد رآه
وان رأى منه شيأ قليلا اقل من النصف فلم يره وان حلف على امرأة ان لا يراها ورأها جالسة
او قائمة منتقبة فقد رآها الا ان ينوى ان يكون على وجهها فيدين فيها بمنه وبين الله تعالى
ولا يدين في القضاء الا ان يكون قبل ذلك كلام يدل عليه فيدين فيه ولو قال ان رأيت فلانا
فمهدى حره فرآه ميتا لم يثبت وقد غطى وجهه قال محمد ربح لا يثبت لان الرؤية على الحيوة
ولمات جميعا والرؤية بعد الموت كالرؤية في حال السيرة كذا في المصيط * رجل قال لغير

ان رأيت فلانا فلم املك فعبدي حر فراء مع هذا الرجل فانه لا يحسن في قول اليمين
ومحمد رح ولا يعنى عبده ولو قال ان رأيت فلانا فلم آتك به فعبدي حر والمصلحة بها لا يعنى
كذا في فتاوى قاضي خان * هشام من محمد رح لو قال والله لا اشهد فلانا في الحيا والمات قال
اما الحيا فان لا يشهد في فرح او حزن واما المات فان لا يشهد جنازته وموته * رجل قال ان
لم اكن رأيت فلانا على حرام فامرأته طالق فراء قد خلا باجنبية قال ابو يوسف رح يحسن لان
ذلك ليس بحرام بل هو مكروه كذا في الظهيرية * رجل قال برار درهم ازال من يد ريشان واده
وهو يريد ان يقول ان فعلت كذا فامسك انسان معه قالوا يتصدق احتياطا وان كان ذلك طلاقا
او مائة فلا يقع شيء كذا في فتاوى قاضي خان في فصل اليمين بالصوم والصدقة * في فوايد
شمس الاسلام رجل دفع ثوبه الى قصاروا نكرا لقصار فحلف الرجل ان لم اكن دفعت
اليك فكذا او قد دفع الى ابنته او تلميذه قال ان كان الابن او التلميذ في ماله لا يحسن الا
ان اذني الدرع اليه حين كذا في الخلاصة في فصل قضاء الدين * رجل حلف بطلاق امرأته
ان لا يدع فلانا يمر على هذه القنطرة فمنعه بالقول يكون بارا * رجل قال لابنته ان تركك تعمل
مع فلان فامرأته كذا فان كان الابن باله الا يعذر على منعه بالفعل فمنعه بالقول يكون بارا وان كان
الابن صغيرا كان شرط براه المنع بالقول والفعل جميعا * رجل ادعى ارضا في يد صهره وقال
ان تركت هذه الدعوى حتى اخذها فامرأته كذا قالوا ان خاصتها في كل شهر مرة ولم يترك
الخصومة شهر اكمل لا يكون حائلا ولو قال والله لا ادهم يخرج من الكورة فخرج وهو لا يعلم
بذلك لا يحسن وان رآه يخرج فتركه حنث وان لازمه فلم يعذر عليه حتى ذهب لا يحسن
كذا في فتاوى قاضي خان * اذا حلف فقال ان كانت هذه الجملة حنطة فامرأته كذا فاذا
هي حنطة وتم لم يحسن وهذا قول ابي يوسف ومحمد رح ولو قال ان كانت هذه الجملة
الا حنطة فكذا وكانت حنطة وتم را حنث وان كان الكل حنطة لم يحسن في قول ابي يوسف رح
وقال محمد رح لا يحسن في الفصلين كذا في الايضاح * وكذلك لو قال ان كانت الجملة
سوى حنطة او غير حنطة فهو مثل قوله الا حنطة كذا في البدائع * في المنتقى ابراهيم من
محمد رح فيمن قال ان لم اسافر طويلا ففلانة حرة قال ان كانت نية على ثلثة ايام فصاها
فهو على ما نوى وان لم يكن له نية فهو على سفر شهر كذا في المحيط * في فتاوى ما وراء النهر

مثل ابن نصر الدبوى ممن حلف ونسي أنه حلف بالله أو بالصبام أو بالطلاق قال حلفه بالطلاق
 إلا أن يذكره كذا في التارخانية * ولو حلف الرجل على خادم كان يخدمه أن لا يستخدمه
 هذه المسئلة على وجهين الأول أن يكون الخادم مملوكا للعالم وأنه مشتمل على نصول أربعة
 أحدها أن يطلب منه الخدمة بعد اليمين نصا وصرا يحاiban قال اخذ منى ففى هذا الوجه يحنت
 وأنه ظاهر * والفصل الثانى أن يخدمه بعد اليمين بغير امره وتركه حتى خدمه وتلكان يخدمه
 قبل اليمين بأمره وفي هذا الوجه يحنت أيضا * والفصل الثالث أن يخدمه بغير امره وتلكان
 يخدمه بغير امره وفي هذا الوجه يحنت أيضا * الفصل الرابع أن يخدمه بعد اليمين بغير امره وكان
 لا يخدمه قبل اليمين أصلا وفي هذا الوجه يحنت أيضا الوجه الثانى إذا كان الخادم مملوكا لغيره
 وأنه يشتمل على نصول أربعة أيضا على نص ما بينا يحنت فى الفصلين الأولين ولا يحنت فى
 الفصلين الآخرين ولو حلف لا يستخدم خادما لفلان فمأله امره أو شراها أو مأذلك إليها
 ولم يكن له نية حين حلف حنت أن فعل خادم فلا ن ذلك أو لم يفعل فإن كان نوى فى يمينه
 أن يستخدمه فيخدمه دين فيما بينه وبين الله تعالى دون القضاء ولو حلف لا يخدمه خادم فلا ن
 فجلس العالم مع فلان على ما كذا يطمعون وذلك الخادم يقوم عليهم فى طعامهم وشراهم
 حنت والخدمة على كل شيء من أعمال داخل البيت وأما كل شيء من أعمال خارج البيت
 كالبيع والعراء فذلك يعد تجارة ولا يخدمه واسم الخادم يطبق على الغلام والجارية والصغير
 الذى يقدر على الخدمة والكبير كذا فى الظهيرية * حلف أن لا يكون من أكره فلا ن وهو من
 أكره أو قال لا يكون مزارعا لفلان وأرضه فى يده وفلان غائب لا يمكن نقض ما بينهما
 من ما مته حنت لأن شرط الحنت كونه من أكره فلا ن وقد وجد وليس بمعذور فيه ولو خرج
 إلى رب الأرض منافقة لا يحنت وإن كان رب الأرض خارج المصر لأن هذا القدر مستثنى
 من اليمين نصا بمنزلة ما لو حلف لا يمكن هذه الدار فلم يجد المفتاح ليخرج إلا بعد ساعة
 لا يحنت مادام فى طلب المفتاح كذا هنا وإن اشتغل بعمل آخر فغير طلب صاحب الأرض ليرد
 الأرض عليه حنت وفى المسئلة التى تقدمت غير طلب المفتاح يحنت لأن هذا العمل غير
 معتمنى من اليمين ولو منعه إنسان من الخروج إلى صاحب الأرض أو كان فى المصر فمنعه
 من طلبه إنسان لا يحنت لأن شرط الحنت كونه مزارعا لفلان وذلك لا يتحقق مع المنع

على سامر حتى لو قال ان لم اترك مزارعة فلان يحب ان يكون المصلحة على القولين كما مررت
في مسئلة السكنى كذا في الفتاوى الكبرى * مثل يجم الدين من محترف حلف على آيات
حرفته ان لا يعمل بها فقال اگر دست بر اينها نهم نكذ انفسها لا للعمل هل يصحت قال لا كذا
في الخلاصة * رجل قال بالفارسية اگر من هرگز كشت كنم في هذه القرية فامرأتها طلق
فان زرع بذر البطيخ او العطن يصحت وان بقي زرع اخر معه غيره او كرب او حصدا لا يصحت
ولو دفع الى غيره مزارعة او استأجر اجيرا فزرع اجيره لا يصحت اذا كان ذلك الرجل
ممن يلى ذلك بنفسه لانه غير زارع فان نوى ان لا يامر غيره حث لا تنوى ما يستعمل لفظه
وفيه تغليب فان زرع غلاما او اجيره له وقد كان يأمره قبل ذلك يصحت الا ان يعنى نفسه كذا
في الفتاوى الكبرى * ولو قال رب الارض والمزارع اگر اين كشت مرا بار آيد فامرأتها
طالق فباع نصيبه او اقراض او حطب يصحت ولو استهلكه رجل نقصه المالك واخذ فانفق
في حاجته لا يصحت كذا في الخلاصة * ولو قال ان كفلت لفلان ببدلية او بنصف بدلية فامرأته
كذا ثم كفل بعشرة دراهم غطريفة لا يصحت ولو حلف ان لا يعمل لفلان وهو خرافا شترى
من صاحب الدكان آلات الخف وخرزيم باعه من المحلوف عليه لا يصحت كذا في خزائن المفتين *
مثل شيخ الاسلام من رجل له مستغلات حلف بطلاق امرأته كراين مستغلا را بفله به فاجرت
امرأته المستغلات وقبضت الاجرة وانفقها او اعطت زوجها لا يصحت فان كان الزوج قال
للمستأجرين اقموا في هذه المنازل فهذا الفصل لم ينقل من شيخ الاسلام وقيل ينبغي ان يكون هذا
اجارة ويصحت في يمينه وكذا اذا اتفقا مني منهم اجرة شهر لم يكتوا فيها هذا منه اجارة ويصحت في يمينه
وان اتفقا مني اجرة شهر قد يكتوا فيها هذا ليس باجارة ولا يصحت في يمينه كذا في المحيط * ولو حلف
لا يمس الذهب والفضة لمس المضروب حث كذا في محيط المرخصي * ولو حلف لا يمس
خشباً لمس ما في الشجرة لا يصحت بخلاف قوله لا يمس جذعا او مود او لو حلف لا يمس شعرا
فيمس محالا لا يصحت لا يمس صوفاً لمس ليد لا يصحت كذا في خزائن المفتين * ولو حلف
لا يمس وتداً لمس حبلا لا يصحت كذا في المحيط * اذا حلف لا يمشى على الارض نمشي
على الارض بحف او نعل يصحت ولو مشى على بساط يمشى على الارض لم يصحت كذا
في الظهيرية

في الظهيرة في الفصل السادس في الجلوس * ان حلف على نعل لا يلبسها فقطع شرابها وشركتها
بغيره ثم لبسها حنث هكذا في خزائنة المفتين * لو قال ان مس رأسي هذا احد اولاد يضيف
الى نعمه فقال ان مس هذا الرأس احد فكذا نعمه الحالف لا يحنث قال مسدود في الرقيات
لو حلف لا يمسه اليوم شعر افعس رأسه لا يحنث ولو ممس رأس غيره يحنث كذا في الخلاصة
قبيل الفصل العاشر من كتاب الايمان * ولو حلف لا يقامر دست مارييت واد يحنث واكر
مما يرى نمود لا يحنث على المختار كذا في خزائنة المفتين * ولو حلف لا يحلم الشفعة نسكت
ولم يعاصم حتى بطلت شفيعته لا يحنث وان وكل وكيل بالتحليم حنث كذا في الظهيرة
في فصل اليمين على العقود التي ليست لها حقوق * رجل يمتا جرا جرا يعملون له فحلف
اجبر ان لا يعمل معه ثم بدأ له ان يعمل قال يشتري ذلك الشيء الذي يعمل فيه ثم يبيعه
اذا فرغ من العمل وكذا لو قال النساج اكر باس كسي بغيرم و بها ثم الى سنة وحلف عليه
فلما اشترى الغزل ثم نسج ثم وهب منه لا يحنث ولو نسج الخمار من غير ان يشتري الغزل
لا يحنث لانه اخضع باسم على حدة وفي فتاوى النسخى رجل حلف من يشس كذا في فان كنهم
و د كيسي وى كنهم ليكن اكر كاري فرما به كنهم فحلف عليه فنصب الموكل غيره على ما عين الحالف
ثم امره الموكل بان يعمل له ففعل يحنث كذا في الخلاصة في الفصل الثالث والعشرين *
لو قال ان صمرت في هذا البيت عمارة فامرأته طالق فحرب حائط بيته وبين جارة في هذا البيت
فبنى الحائط وقصده عمارة بيت الجار كان حائطا في بيته كذا في خزائنة المفتين في العقود التي
ليس بها حقوق * مثل شيخ الاسلام الازجندي ممن قال ان لم اخرب بيت فلان فدا عبدي حر
فقد ومنع حتى لم يخرب بيت فلان فدا قال فيه اخلاف المشايخ رحمهم الله والمختار
للفتوى الست كذا في الذخيرة *

كتاب الحدود

وفيه ستة ابواب * الباب الاول في تفسيره شرما وركنه وشرطه وحكمه * والحد
في الشريعة العقوبة المقدرة حق الله تعالى حتى لا يحمى القصاص حدا لما انه حق العبد
ولا التعزير لعدم التدبير كذا في الهداية * وركنه اقامة الامام او نائبه في الاقامة وشرطه كون
من يقام عليه صحيح العقل سليم البدن وكونه من اهل الاعتبار والانتذار حتى لا يعام على المجنون

والسكران والمرضى ومعيى الخلقة الا بعد العسة والافانة كذا في محيط الرضى
وحكمه الاصلى الانجاز مما ينظر به العباد وصيانة دار الاسلام من الفساد والطهارة من الذنب
ليتم بحكم اصى لافامة الحد لانها تحصل بالتوبة لا باقامة الحد ولهذا يقام الحد على الكافر
ولا طهارة كذا في التبيين • الباب الثانى فى الزنا • وهو قضاء الرجل شهوته محرما
فى قبل المرأة الحالى من المكين وشبهتهما وشبهة الاشتباه او تمكين المرأة لمثل هذا الفعل
هكذا فى النهاية حتى ان وطىء المجنون والصبي العاقل لا يكون زنا لان فعلهما لا يوصف
بالحرمة كذا فى محيط الرضى • وكذا اذا وطىء الرجل جارية ابنه او جارية مكاتبه او جارية
عبده المذروع المدهون او الجارية من المغنم بعد الاحراز فى دار الاسلام فى حق الفارس
لا يكون زنا لشبهة ملك اليمين وكذا اذا وطىء امرأة تزوجها بغير شهود او امرأة تزوجها بغير اذن
مولاه او وطىء عبدا امرأة تزوجها بغير اذن مولاه او وطىء الرجل امرأة تزوجها على حره لشبهة
ملك النكاح وكذا اذا وطىء الابن جارية امه على انها تحمل له لشبهة الاشتباه هكذا فى النهاية •
وركنه الثقاء المختانين وموارة العشفة لان بذلك تنعقد الابلاج والوطىء بشرطه العلم بالتحريم
حتى لو لم يعلم بالحرمة لم يجب الحد للشبهة كذا فى محيط الرضى • وينبئ الزنا عند الحاكم
فأما بشهادة اربعة يشهدون عليه بلفظ الزنا بلفظ الوطىء والجماع كذا فى التبيين • اذا شهد اربعة
على رجل بالزنا فى مجلس واحد فالقاضى يسألهم عن الزنا ما هو واين زنى فاذا بينوا
ما هو زنى حقيقه وقالوا رأينا ان دخل كالميل فى المكحلة لآل يسألهم عن كيفية الزنا ثم اذا
بينوا كيفية الزنا يسألهم عن الوقت ثم اذا بينوا وقتا لا يصير المهر به منقاد ما يسألهم
عن المهر بها ثم يسألهم عن المكان ثم اذا بينوا المكان والمقاضى يعرفهم بالعدالة يسأل
المشهد عليه من احصانه فان قال انا محصن او يشهد الشهود على احصانه ان انكر
ما له الحاكم من الاحصان فاذا وصفه على الوجه رجحه وان لم يصفه وقد ثبت احصانه
بالبينة مال الشهود من الاحصان فاذا وصغوه على الوجه يجب رجحه وان قال انا غير محصن
ولم يشهد الشهود على احصانه جاهد وان لم يعرفهم لقاضى بالعدالة حسب المشهد عليه المالى
لى يظهر عند القم كذا فى المحيط • الأربعة اذا شهدوا عليه بالزنا فخلوا من كيفة وساميته وقالوا
لانزيد لك على هذا لم تقبل ههنا منهم ولكن لا عد عليهم لنكاحك منهم فان نكاحك عد الشهود

مانع من وجوب الحد كما لو شهد عليه اربعة من النساء وكذلك ان وصف بعضهم دون بعض فلا يعام عليه الحد ولا على الشهود ايضا كذا في البصير * وينبت الزنا باقراره كذا في البصير الرائي * ولا يعتبر اقراره عند غير القاضي ممن لا ولاية له في اقامة الحدود ولو كان اربع مرات حتى لا تقبل الشهادة عليه لذلك كذا في التبيين * ولا بد ان يكون الاقرار صريحا ولا يظهر كذبه فلا يسد الاخر من لواقر بكتابة او اشارة وكذا لا تقبل الشهادة عليه لاحتمال ان يدعى شبهة كذا في النهر الفائق * ولو اقرانه زنى بغيره او هي اقرت باخر من لا حد على كل واحد منهما كذا في شرح القدير * وكذا لو اقر فظهر مجبو باو اقرت فظهرت وتقاء بان تضبر النساء بانها رتقاء قبل الحد ولا بداهان لا يكذب الاخر حتى لو اقر بالزنا فكذبته او هي فكذبها لاحد عليهما عند الامام كذا في النهر الفائق * ولا بد ان يكون الاقرار في حالة الصحو حتى لو اقر في حالة السكر لا يحد كذا في البصير الرائي * والاكره يمنع صحة الاقرار وبوجوب شبهة في حق المرأة كذا في خزائن المفتين * والاقرار ان يقر بالبالغ العاقل على نفسه بالزنا اربع مرات في اربعة مجالس المقر كذا في الهداية * وقال بعضهم يعتبر مجالس القاضي والاول اصح كذا في السراج الوهاج * وهو الصحيح كذا في شرح الطحاوى * واختلاف مجالس المقر بالزنا شرط عندنا كذا في الشمني * فان اقرار اربع مرات في مجلس واحد فهو بمنزلة اقرار واحد كذا في الجوهرة النيرة * ولو اقر كل يوم مرة او كل شهر مرة فانه يحد كذا في الظهيرية * والاختلاف بان يردد القاضي كلما اقر فيذهب حتى يغيب عن بصر القاضي ثم يجيء فيقر كذا في الكافي * وينبغي للامام ان يزجر المقر من الاقرار ويظهر الكرامة ويا مرتبته كذا في المحيط * فاذا اقرار اربع مرات نظر في حاله ان عرف انه صحيح العقل وانه ممن يجوز اقراره بحال من الزنا بما هو وكيف هو ومن زنى واين زنى لاحتمال الشبهة في ذلك كذا في محيط المرخمى * قيل لا يسأله من الزمان لان تقادم العهد يمنع الشهادة دون الاقرار والاصح انه يسأله لاحتمال انه زنى في صباه فاذا بين ذلك وظهر زناه سأل من الاحصان فاذا قال انه محصن سأل من الاحصان ما هو فان وصفه بفرائض حكم برجمه كذا في التبيين * وان قال المقر لست بمحصن وشهد عليه الشهود بالاحصان رجم الامام كذا في المحيط * وتنب تقيته لعلك قبلت او لمحت او طئت بشبهة وقال في الاصل لعلك تزوجتها او طئت بها بشبهة والمقصود ان يلقيه ما يكون دارنا كائنا ما كان

كتاب الحدود في الزنا * (٢٠٢) في كيفية الحدود وأقامته

كذا في البحر الرائق * وإن شهد أربعة على رجل بالزنا فامرأه حد منه ممدوح وعند أبي يوسف
 رح لا حد وهو لا يصح كذا في الكافي * هذا إذا كان الاقرار بعد القضاء إما إذا كان قبل القضاء
 فيسقط الحد اتفاقاً هكذا في فتح القدير * أربعة شهدوا على رجل بالزنا فقرأ للرجل بعد شهادتهم
 ثم انكروا لم يتراربع مرات لاحد عليه كذا في فتاوى قاضيهان * إذا شهد عليه أربعة بالزنا
 ونفى بذلك عليه ثم اقرار بما اقيم عليه الحد هكذا في الحاوي للقاضي * ولو رجع يصح رجوعه
 وبه اخذ الطحاوي كذا في الفياضة * ولو اقر بالزنا بعد الشهادة لا يحد ولا للشهود وإن كانوا اقل
 من اربع كذا في العناية * وإن رجع المقر من اقراره قبل اقامة الحد او في وسطه قبل رجوعه
 خلى سبيله كذا في الهداية * والمرأة والرجل في قبول الرجوع سواء كذا في الحراج الوهاج *
 وكذا في ظهور الزنا عند القاضي بالبينة والاقراء كذا في فتح القدير * أو عرق رجل ولم يرجع لم يتعرض له
 ولو ثبت على الزنا ورجع من الاحصان قبل منه ولم يرجع وجلد كذا في الايضاح * وإذا ثبت
 حد الزنا على رجل بشهادة الشهود وهو محسن أو غير محسن فكما اقيم عليه بعضه هرب بطلبه الشرط
 فاختاره في موره اقيم عليه بقية الحد كذا في المبسوط * وإن كان بعد ايام سقط كذا في العناية *
 والذمي والعبد في الاقرار بالزنا كالحر المسلم ما ذونا كان او مسجوراً كذا في المبسوط * ولا يشترط
 حضرة المولى في الاقرار ويشترط في الشهادة لأن له طعن الشهود كذا في خزائن المفتين * وإن
 اقر الخصم بالزنا وشهدت عليه الشهود حد وكذا العيين كذا في فتاوى قاضي خان * الأعمى
 إذا اقر بالزنا حد ولو اقرانه زنى بمجنونة أو صبية يجامع مثلها فعليه الحد ولو اقرت أنها زنت
 بمجنون أو صبي فلا حد عليها كذا في الايضاح * وإذا اقرانه زنى بامرأة لا يعرفها حد وكذا إذا
 اقرانه زنى بفلانة وهي غائبة يحد استحساناً كذا في فتح القدير * قال محمد رح في الجامع الصغير
 رجل اقر اربع مرات انه زنى بفلانة وفلانة تقول تزوجني او اقرت المرأة بالزنا بفلان اربع مرات
 وفلان يقول تزوجتها فلا حد على واحد منهما وعليه المهر كذا في المحيط * ولم القاضي ليس بحجة
 في الحدود باجماع الصحابة وإن كان القياس يقتضي اعتبار كذا في الكافي * فصل في كيفية الحدود
 وأقامته * إذا وجب الحد وكان الزاني محصناً رجمه بالعجارة حتى يموت ويجرجه الى ارض
 فضاء كذا في الهداية * واحصان الرجم ان يكون حراً ما قلا با لفا مسلماً قد تزوج امرأة حرة
 نكاحاً صحيحاً

كما حاصصها ويدخل بها وهما على صفة الاحصان كذا في الكافي * فلا يكون محصنا بالخلوة الموجبة للمهر والعدة ولا يكون محصنا بالجماع في النكاح الفاسد ولا بالجماع في النكاح الصحيح اذا كان قائما ان تزوجك فانت طالق لانها تطلق بنفس العقد فجماعه ايها بعد ذلك يكون زنا الا انه لا يجب به الصد لشبهة اختلاف العلماء وكذا ان تزوج المسلم مسلمة بغير شهود تدخل بها هكذا في المبسوط * والمعتبر في الدخول الايلاج في القبل على وجه يوجب الغسل وشرط صفة الاحصان فمهما عند الدخول حتى ان المملوكين اذا كان بينهما وطؤ بنكاح صحيح في حالة الرق ثم متقالم يكونا محصنين وكذا الكافران وكذا الحر اذا تزوج امة او صغيرة او مجنوننة ووطنها وكذا المسلم اذا تزوج كتابية ووطنها وكذا لو كان الزوج موصوفا بأحدى هذه الصفات وهي حرة عاقلة بالغة مسلمة بان اعلنت قبل ان يطأها الزوج ثم وطئها الزوج الكافر قبل ان يفرك بينهما فانها لا تكون محصنة بهذا لدخول كذا في الكافي * ولو دخل بها بعد الاسلام والعنق والا ناقة يصير محصنا ولا يشترط العفة من الزنا في هذا الاحصان كذا في المبسوط للامام الرضائي * ولو كانت تحت حرة مسلمة وهما محصنان فارتدا معا والعيان بالله بطل احصانها فاذا اسلما لا يعود احصانها حتى يدخل بها بعد الاسلام كذا في فتح القدير * واذا ارتد بعد وجوب الصد ثم اسلم بجلد ولا يبرجم وكذا الاجلد اذا كان الواجب هو الجلد كذا في العنانية * وتوزال الاحصان بعد ثبوته بالجنون والعنة يعود محصنا اذا افاق وعند أبي يوسف رج لا يعود حتى يدخل بامرأته بعد الافاقة كذا في البصر الرائق * ويثبت الاحصان بالاقرار او بشهادة رجلين او رجل وامرأتين كذا في خزائن المفتين * وان انكر الدخول بعد وجود سائر الشرائط فاذا جاءت امرأته بولد في مدة يتصور ان يكون منه جعل واطنا شرعا هكذا في التبيين * الشهادة على الاحصان كالشهادة على المال ينبت بالشهادة على الشهادة كذا في الايضاح * الزاني لو كان هبدا مسلما لم يفسد ضمانه انه امنت قبل الزنا وقد استجمع سائر شرائط الاحصان لا تقبل شهادتهما كذا في الكافي * امرأة الرجل اذا اقرت انها امة هذا الرجل فزنى الرجل يبرجم وان اقرت بالرق قبل ان يدخل بها ثم زنى الرجل لا يبرجم استصنا * رجل تزوج امرأة بغير ولي قد دخل بها قال ابو يوسف رج لا يكون بذلك محصنين لان هذا النكاح غير صحيح قطعا لاختلاف العلماء والاخبار فيه كذا في محيط الرضائي * وينهى للقاضي ان يحال الشهود من الاحصان ما هو

فان قالوا فيما وصفوا تزوج امرأة حرة ودخل بها فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رح
يكتفى بقولهم دخل بها خلافا لمحمد رح واجمعوا على انه لا يكتفى بقولهم معها ولحبا واجمعوا
على انه يكتفى بقولهم جا معها وباضعها وفي الباقي انه يكتفى بقولهم اغتسل منها
كذا في المحيط * ولو قالوا اتاها وقر بها لا يكتفى بذلك كذا في المبسوط * وفي المنتقى
ابراهيم من محمد رح لو خلا رجل بامرأته ثم طلقها فقال الزوج وطئتها وقالت المرأة لم يطأني
فان الزوج يكون محصنا باقراره والمرأة لا تكون محصنة لانكارها وكذا لك لو دخل بها وطلقها
وقال هي حرة مسلمة وقالت المرأة كنت نصرانية كذا في المحيط * وان اتى امرأة في دبرها
لا يكون محصنا كذا في المضمرات * ويستحب للامام ان يأمر جماعة المسلمين ان يحضروا
لاتامة الرجم كذا في الشمي * وينبغي للناس ان يصفوا عند الرجم كصفوف الصلوة وكما رجم
قوم تأخروا وتقدم غيرهم فرجموا هكذا في البصر الرائق والخراج الوهاج * ولا بأس اكل
من يرمى ان يعتمد بقتله الا اذا كان ذارهم محرم منه فانه لا يستحب له ان يعتمد بقتله كذا
في فتاوى قاضي خان * اذاوجب الرجم بالهبة يجب البداية من اليهود ثم من الامام
ثم من الناس حتى لو امتنع اليهود من الابتداء سقط الحد من المشهود عليه ولا يعد ولهم لان
امتناعهم ليس صريحا في رجوعهم كذا في فتح القدير * وكذا اذا امتنع واحد منهم كذا في التبيين *
وموت اليهود او احدهم سقط وكذا اذا اغابوا او غاب احد هم في طاهر الرواية * وكذا يسقط الحد
باقتراض ما يخرج من اهلية الشهادة كما لو ارتد احدهم او عصى او فرس او فسق او فسد
ولا فرق في ذلك بين كونه قبل القضاء او بعده قبل اقامة الحد ولو كان بعضهم مقطوع الابد
او مريضا لا يستطيع الرمي وحضر وایرمی القاضي ولو قطعت بعد الشهادة امتنعت الاقامة كذا
في فتح القدير * قال ابو يوسف رح آخر اموتهم وغيبتهم لا يبطل الحدوبه نأخذ كذا في السويع
للقدسي * اذا كان المشهود عليه غير محسن فقد قال الحاكم الشهيد في الكافي اقيم عليه الحد
في الموت والغيبة ويبطل فيما صاها هكذا في غاية البيان * واجمعوا على ان في سائر الحدود
هوئي الرجم لا يجب البداية لامن الشهود ولا من الامام كذا في النخبة * القاضي اذا
امر الناس برجم الزاني ومعه ان يرجعوا وان لم يرجعوا لم يباثوا اداء الشهادة وروى ابن جماعة من محمد رح
انه قال هذا اذا كان القاضي قتيها عدلا اما اذا كان قتيها غير عدل او كان عدلا غير قتيها لا يثبتهم

ان يزوجوه حتى ينووا اداء الشهادة كذا في الظهيرية • وان كان مقررا ابتداء الامام ثم الناس
ويقتل ويكفر ويصلي عليه وان كان غير محصن فحدته مائة جلدة ان كان حرا وان كان عبدا جلدة
خمس مائة بالامام يضربه بسوط لا عقدة عليه مائة متوطا بين الجرح المبرج وغير المؤلم
ولا يجوز التعدي من حد قدره الشرع كذا في الكافي • وينبغي ان يعيم الحد من عقل وينظر
كذا في الايضاح • الرجل والمرأة في ذلك سواء فان كان كل منهما محصنا رجم أولا فعلى
كل الجلدا واحدهما محصنا فعلى المحصن الرجم وعلى الآخر الجلدة وكذلك في ظهور الزنا
عند القاضي بالبينة او الاقرار كذا في فتح القدير • ويجرد الرجل في الحد والتعزير ويضرب
في ازار واحد وكذا في حد الشرب في ظاهر الرواية ولا يجرد في حد القذف ولكن ينزع منه العترة
والفرو كذا في فتاوى قاضي خان • ولا تجرد المرأة الا من الفرو والشوك كذا في الاختيار
شرح المختار • فان لم يكن عليها غير ذلك لا ينزع كذا في العناية • وتضرب جالسة وان حفر لها
في الرجم جازوا ن تركه لا يضركذا في الاختيار شرح المختار • لكن السفرا حسن ويصغر الى الصدر
ولا يصغر للرجل وهذا هو ظاهر الرواية كذا في غاية البيان • ويضرب الرجل قائما في جميع الحدود
كذا في الاختيار شرح المختار • ولا يمد في شيء من الحدود ولا يمسك ولا يربط لكنه يترك قائما الا
ان يعجزهم فيشد كذا في محيط السرخسي • قد قيل المدان يلقي على الارض ويمد كما يفعل
في زماننا وقيل ان يمد السوط فيرفعه الضارب فوق رأسه وقيل ان يمد بعد الضرب وذلك كله
لا يفعل لانه زيادة على المستحق كذا في الهداية • ويضرب متفرقا على جميع اعضاءه ما خلا الفرج
والوجه والرأس كذا في العناية • ولا يجمع بين جلد ورجم في المحصن ولا بين جلد ونفي
في البكر وان رأى الامام في ذلك مصلحة غرب بقدر ما يرى وذلك تعزير ومياسة لاحد
ولا يختص بالزنا بل يجوز في كل جنائية والرأي فيه الى الامام كذا في الكافي • وفقر التفريق
وهكذا في التبيين • والمرضى اذا وجب عليه الحد ان كان الحد رجما يقام عليه للحال وان كان
جلدا الا يقام عليه حتى يتمائل اي يبرأ ويصح الا اذا اكل مريضا وقع اليأس من برئته فيقام
عليه كذا في الظهيرية • ولو كان المريض لا يرجي زواله كالشل او كان خذا اجا ضعيف الخلق
فعندنا يضرب بعنكل فيه مائة شمراخ فيضربه دفعة ولا بد من وصول كل شمراخ الى بدنه ولذا

قيل لا بد حينئذ ان تكون مبعوضة كذا في فتح القدير * والنساء في اقامة العدد عليها بمنزلة المبرضة
 والمجانص بمنزلة الصبيحة حتى لا ينتظر خروجها من الحيض كذا في الظهيرية * العمل
 اذا زنت لا تعد حالة الحمل مرء كان حدها جلد او رجما لكن تبس العمل ان كانت
 ثبت زناها بلبيغة الى ان تلد ثم اذا ولدت ينظر ان كانت مصنة ترجم حين تضع ولدها وهذا
 ظاهر الرواية وان كانت غير مصنة تركت حتى تخرج من نفاسها ثم يقام عليها الحد كذا
 في غاية البيان * وان ثبت العد بها لافرا لا تبس لكن يقال لها اذا وضعت فارجمي فاذا وضعت
 ورجمت فانها يقام الرجم عليها اذا كان للولدن يقوم بارضا معوان لم يكن ينظر الى ان ينظم
 ولدها كذا في الظهيرية * ولو اطالت في التأخير وتقول لم اضع بعد او شهدوا على امرأ بالزنا
 فقالت انا حبلى ترى النساء ولا يقبل قولها فان قلن هي حامل اجلها حولين فان لم تلد رجمها
 كذا في فتح القدير * اذا شهدوا عليها بالزنا فادعت انها مذنبة او رتقاء فنظرت اليها النساء
 فقلن هي كذلك يدرا عنها العدد ولا حد على الشهود ايهاوا كذا لك المجهوب ويقبل في العذر اد
 والرتقاء والاشياء التي يعمل فيها بقول النساء قول امرأ واحدة قال في الفتاوى الولوالجية
 والمثنى احوط كذا في غاية البيان * ولا يقيم المولى العدد على عبدة الا بان الامام كذا في الهداية *
 ولا يقام العدد في الحر الشديد والبرد الشديد كذا في التاتارخانية * وكذا لا يقام القطع عند
 شدة الحر والبرد كذا في العراج الوهاج * رجل اتى بفاحشة ثم تاب واناب الى الله تعالى
 فانه لا يعلم القاصى بفاحشته كذا في الظهيرية * الباب الثالث في الوطى الذى يوجب
 العدد والذى لا يوجب * الوطى الموجب للعدد هو الزنا كذا في الكافي * فان تحصن حراما
 بحجب العدد وان تمكنت فيه الشبهة لا يجب العدد كذا في فتاوى قاضيهان * والشبهة
 ما يشبه الثابت وليس بثابت وهي انواع شبهة في الفعل وتحصى شبهة اشتباه وهي ان يظن غير
 دليل الحمل دليلا وهو يتحقق في حق من اشتبه عليه دون من لم يشبه عليه ولا بد من الظن
 ليتحقق الاشتباه فان ادعى ان يظن انها حلال له لم يحسم وان لم يدع حد * وشبهة في الحمل
 وتسمى شبهة حصرية وذال القيام دليل الحمل في الحمل واستتبع حمله لما نع فتعبر شبهة في
 حق الكل ولا يتوقف بوثقها على ظن الجاني ودواء الحمل فالحد يسقط بالنوعين والمنسب
 يثبت

يثبت في الثاني ان ادعى الولد ولا يثبت في الاول وان ادعى ويوجب مهر المثل في النوع الاول
وشبهة في العقد فان العقد انما وجد حلالا كان او حراما متفقاً على تحريمه او مختلفاً فيه فلم يواطى
انه محرم او لم يعلم لا بعد عند ابى حنيفة روج وعندهما اذا انكح نكاحا مجمعا على تحريمه فليس ذلك
بشبهة ويصدقان فلم بالتحريم والا لا كذا في الكافي * قال الامام الاصمعياني الاصل انه منى ادعى
شبهة واقام البينة عليها سقط الحد فبمجرد الدوى يسقط ايضا الا ان لا كراه لا يسقط الحد
حتى يقيم البينة على الاكراه كذا في البصر الرائق * والشبهة في الفعل في وطى المطلقة لثلاث في العدة
ولو طلقها لثلاث راجعاً ثم وطئها بعد مضي المدة بعد اجماعا وام الولد اذا اعتقها سيدها
والمختلعة والمطلقة على مال في العدة بمنزلة المطلقة لثلاث في العدة لثبوت الحرمة اجماعا ووطى
امه ابوه وامه كذا في الكافي * وكذا وطى جارية جده وجدته وان عليا هكذا في فتح القدير *
وفي وطى امه زوجته وصيده وفي وطى المهرثة في حق المرتبة في رواية كتاب الحدود كذا
في الكافي * وهو المختار كذا في التبيين * والمستعبر للرهن في هذا بمنزلة المرتبة كذا في فتح القدير *
وان ادعى احدهما الطعن ولم يدم الآخر ذلك لم يصد حتى يقرأ انهما علمتا بالحرمة كذا في الكافي *
ولو كان احدهما غائبا فقال الحاضر علمت انها على حرام حد الحاضر كذا في فتاوى قاضي خان *
وان وطى امه اخيه او عمه وقال طنت انها تحل لي حد وكذا في سائر المحارم سوى الولاد
كذا في الكافي * وكذا اذا وطى جارية ذات محرم من ابرأته كذا في السراج الوهاج *
ولو وطى الجارية المستعارة يلزمه السدوان قال طنت انها تحل لي كذا في محيط المرحومي * وكذا
لو وطى الجارية المحتارة للخدمة وجارية الودعة هكذا في السراج الوهاج * والشبهة في المحل
في وطى امه ولده وولد لده كذا في الكافي * موا كان ولده حيا او ميتا هكذا في العنابية * ثم ان
حبلت وولدت يثبت النجب من الاب ولا يجب العقر وان لم تحبل فعلى الاب العقر
ولا يثبت الملك له فيها والجد كالاب لكن لا يثبت نجبه عند قيام الاب وفي وطى المعتدة
بالكنائيات ووطى الامه المبيمة في حق البائع قبل التسليم كذا في الكافي * وكذا في وطى جارية
مكاتبه وعبد المأذون له وعليه دين يحيط بماله وربيته ووطى الجارية المهورية قبل التسليم
في حق الزوج ووطى الجارية المشتركة بينه وبين غيره هكذا في التبيين * اذا اتفق احد
الفرسين الجارية فان ضمن لشريكه ثم وطئها لا يحد وان وطئها الشريك يحد وان سمعت

فان وطئها للمنفق بعد وان وطئها الشريف الآخر لا يحد كذا في خزانة المفتين * وكذلك الجورات
 فيما اذا كان جميع الامة لموقفة ائمتهم فصلاهم وطئهم بذلك لاجل طبعه في قولهم جميعا كذا
 في المصيط * واذا ائمتهم واهل بيته وهو يطأها ثم نزحها في ذلك المجلس لا يحد كذا في خزانة المفتين *
 لو ارادت المرأة والعميل بالولد وحرمت عليه او حرست بهما مع امها او ابنتها لو ببطاوعة
 ابن الزوج ثم جاء بها وقال طمست ابها على حرام لم يحد عليه وكذا لو تزوج غصبا في مودة
 او تزوج العاصفة في نكاح الاربع او تزوج بقتل امرأته لو با مباحها معها وكان طمست ابها على
 حرام او تزوجها متعة لا يجب الحد في هذه الوجوه وان قال طمست ابها على حرام مكن
 في فتاوى قاضي خان * ولو وطئ رجل من الفانمين جارية من الغنم قيل القصة بعد
 ان خرجت الفانم الجدار الا حلام فلا حد عليه ولو قال طمست ابها حرام وكذلك ان كان في
 دار الحرب ايضا كذا في السراج الوهاج * والشبهة في المعنى في وطئ * محرمة تزوجها مائة
 لاجل ما يحد ابى حنيفة ربح ولكن يرجع عقوبة ان علم بذلك وعندنا يحد ان علم بالحرم
 وان لم يعلم فلا حد عليه كذا في الكافي * وبه اخذ الفقيه ابوالمثرت رح وعلية الفقيه كذا في المصيربات *
 قال الاسمعياني والصحيح قول ابى حنيفة ربح كذا في النهر الفائق * ومنكوحه الغير ومعدته
 ومطلقة الثلث بعد التزوج كالحرم وان كان النكاح مختلفا فيه كالنكاح المشهود او بلا ولي
 فلا حد عليه اتفاقا لتسكن الشبهة عند الكل وكذا اذا تزوج امقاما من حرة او تزوج مجوسية
 او امة بلا اذن مبيها او تزوج العبد بلا اذن سيده فلا حد عليه اتفاقا كذا في الكافي * اذا كان الوطئ
 بملك النكاح او بملك يمين او بالحرمه بما رضى اسره لا يوجب الحد نحو السائس
 والنساء * والصائمه والمحرمة والوطوءة بمسبحة والنفي طاهر منها او اكل منها وكذلك الامة المملوكة
 اذا كانت محرمة طبعه بحسب الرضاخ او الصهرية او با متبر ان خلت محرم منها في نكاحها وهي
 مجوسية او مرتدة فلا حد عليه وان علم بالحرمه كذا في المصيط * احتلج امرأته ليزني بها ولو نيطأها
 او قتل خدي هذه الذراهم لا طأفك او قتل مكنتي بكذا ففعلت لم يحد وزان في النظم ولها
 مهر مثلها و يوجعان عقوبة ويصمان حتى يتوبوا فلا يحد ان كما لو اخطأ حلالا بغير شرط
 بطلاقها قال خدي هذه الذراهم لا تمتنع بك لان المتعة كانت مسببة الا بامانة في الايام
 بعين شبهة كذا في التمرقاشي * ولو قال الامير بكذا كذا لا يرضى بك ثم يجب التحريم كذا

في الكافي * جارية الرجل اذا جنت جناية معدها ثم زنى بها ولى الجناية لاحد عليه عند الكل وان كانت الجناية خطأ فزنى بها ولى الجناية كالى الجناية قال ابو حنيفة ربح عليه الحد اختار مولاهم الذم لو الفداء وقال صاحبنا ان اختا والدنم لاحد عليه وان اختا الفداء عليه الحد * اذا قبل الرجل الأجنبية عن شهوة او نظر الى فرجها بغيره ثم تزوجها بها او ابتنها فدخل بها لاحد عليه ولو قال علمت انها على حرام في قول ابي حنيفة ربح ولا يبطل احصائها بهذا الوطى حتى يحد ثاثة كذا في فتاوى قاضي خان * اذا قبل الرجل ام امرأته او ابنتها او قبلت المرأة ابن زوجها او اباه حتى حرمت عليه ثم ان زوجها وطئها لاحد عليه وان قال علمت انها على حرام كذا في التناظر خانية * في الأصل لا يؤخذ الاخرس بعد الزنا ولا بهي من الصدود وان اقر به باعارة او كتابة او شهدت به القهود عليه والذى يحسن ويفيق اذا زنى في حال افاقة اخذ بالحد فان قال زيمت في حال جنوني لاحد كالبائع اذا قال زنى وانما صبي كذا في المصنف * من زنى في دار العرب او في دار البهي ثم خرج اليها لايقيم عليه الحد كذا في الهداية * لو دخلت مريفة دارا لربب فزنى رجل منهم لم يحد وكذا امير العسكر لا يعجز الحدود والقصاص كذا في الكافي * وان كان الخليفة قد فزا بنفسه او امير مصر كان يقيم الحد على اخيه فزا بحدده يقيم الحدود والقصاص في دار العرب وهذا اذا زنى بالعسكر فاما اذا الحق باهل العرب فاعلى لك لا يقام عليه الحد قالوا وانما يقيم هذا الامير الحد في معسكره اذا كان يأتى على الذم يقيم عليه الحد ان لا يرتد ولا يلحق بالكنار وما اذا كان يحاف عليه الا رتداد والاصل انه لا يقيم عليه الحد حتى ينفصل من دار العرب ويصير في دار الاسلام كذا في الطهريه * الذمى اذا زنى بعربية ممسأ منه يجب الحد على الذمى بالاجماع كذا في الغيبة * وكذا لو زنى بها مسلم يحد كذا في فتاوى قاضيخان * لاحد على المسما من المحتا منه متداني حنيفة ومحمد ربح الاحد القذف ولو مكنت مسلمة او زمية من محض من فتداني حنيفة ربح تعد المملوكة والدمية ومنه محمد ربح لاحد على واحد ومنه ابي يوسف ربح حدوا جميعا كذا في الغيبة * الذمى اذا زنى ثم اعلم ان ثبت له كذا عليه باعارة او شهادة المسلمين لا يدرا منه الحد وان ثبت بعهادة اهل الذمة فاعلم لا يقام عليه الحد كذا في البصير الرائق * ان زنى مسيح بمجنونة او صديرة يباح معها مثلها حد الرجل خاصة وهذا بالاجماع كذا في الهداية * وكذا اذا زنى بناثة يجب عليه الحد كذا

في محيط الحرمى * اذ انزى صبي او مجنون بامرأة عاقلة وهي مطاوعة فلاحد على الصبي
والمجنون بلا خلاف وهل تعد المرأة فعلى قول ملما تخرج لالتحدوا و انزى بصبيبة فلاحد عليهما
وعليه المهر ولو انزال صبي بذلك لا يلزم معنى باقراره ولو زنى صبي بامرأة بالغة فذهب مذهبها
وهي مكروه فانه يضمن المهر بخلاف ما اذا كانت مطاوعة واما الصبيبة اذا دعت صبيها الى نفسها
فذهب مذهبها فعليه المهر والامة اذا دعت صبيها فزنى بها ضمن المهر كذا فى الذخيرة *
ولو مكنت نفسها من النائم لا يجب عليهما الحد كذا فى محيط الحرمى * من اكرهه السلطان
حتى زنى فلاحد عليه وكان ابو حنيفة رح اول يقول بعد ثم رجع فقال ولا يعدوان اكرهه
غير السلطان قال ابو يوسف ومحمد رح لا يعد كذا فى فتح القدير وعليه الفتوى كذا فى المرجعية *
المرأة لو اكرهت فمكنت لم تعد بالاجماع ومعنى المكروه ان تكون مكروهة الى وقت الايلاج
اما لو اكرهت حتى اضطجعت ثم مكنت قبل الايلاج كانت مطاوعة كذا فى خزانة الفتاوى *
لو زنى مكروهة بمطاوعة تعد بالمطاوعة عند ابى حنيفة رح كذا فى فتح القدير * ثم الاصل ان الحد منى
سقط من احد الزانيين للشبهة سقط من الآخر للسرقة كما اذا دعى احدهما النكاح والآخر ينكر
ومنى سقط لقصور الفعل فان كان القصور من جهتها سقط الحد عنها ولم يسقط من الرجل كما
ان كانت صغيرة لاجماع مثلها او مجنونة او مكروهة او نائمة وان كان القصور من جهته سقطت عنهما جميعا
كذا فى السراج الوهاج * اذ اوطى الرجل ام ولد ابنة فقال ملست انها على حرام لاحد عليه
ولو تزوج الرجل بامرأة ابية بعد موت الاب فولدت منه قال الفقيه ابو بكر البلخى ان اقرب الوطى
اربع مرات فى محال مختلفة حدا جميعا ولا يثبت نسب الولد وقال الفقيه ابو الليث هذا قول
ابى يوسف ومحمد رح وبه نأخذ * رجل زنى بامرأة ميتة اختلفوا فيه قال اهل المدينة حد
وقال اهل البصرة بعز ولا يعد وقال الفقيه ابو الليث رح وبه نأخذ رجل زنى بجارية مملوكة
وقتلها بالجماع ذكر فى الاصل ان عليه قيمتها ولم يذكر فيه خلافا فذكر ابو يوسف رح فى الامالى
عن ابى حنيفة رح عليه القيمة والحد ايضا وقال ابو يوسف رح عليه القيمة واحده عليه وهو الصحيح
كذا فى فتاوى قاضى خان * ولو زنى بالحره فقتلها به يجب الحد مع الدية بالاجماع كذا
فى التبيين * ولو زنى رجل بغيره ثم قتلها خطأ حتى وجبت الدية يجب الحد لانها وجبا بسببين
مختلفين

مختلفين كذا في الظهيرة * أن وطني اجنبية فيما دون الفرج لا يعد لعدم الزنى ويعزر ولو وطني امرأ في دبرها ولا يطغلام لم يعد عند أبي حنيفة رح ويعزر ويودع في السجن حتى يتوب وعندهما يعد حد الزنا فيجلدان لم يكن مسحونا ويرحم إن كان مسحونا ولو فعل هذا بعده أو أمته أو زوجته بنكاح صحيح أو فامد لا يعد إجماعا كذا في الكلبي * ولو امتدأ للواطئة قتله إلا أمام مسحونا كان أو غير مسحون كذا في فتح القدير * لأحد علي واطني البهيمه عندنا كذا في الكافي * ومن زفت إليه غير امرأته وقالت النماء نهار وجنتك فوطئها لأحد عليه وعليه المهر لان الانسان لا يميز بين امرأته وبين غيرها في اول الوهلة إلا بالاختبار وخبر الواحد يكفي في امور الدين وفي المعاملات ولهذا اذا جاءت جارية وقالت بعثني مولاي اليك هدية يعمل وطؤها اعتمادا على قولها وثبت نسب الولدان جاءت به المزفوفة ويجب عليها العدة ولا يعد فأنه كذا في غابة البيان * رجل وجد علي فراشه في ليلة مظلمة امرأة وله امرأة قد يمتع فجاء مع النتي وجدها في فراشه وقال ظننت انها امرأتى فالوا لا يقبل قوله وعليه الحد كذا في فتاوى قاضيهان * قال أبو حنيفة رح لو ان رجلا وجد في بيته امرأة فوطئها وقال ظننتها امرأتى فعليه الحد ولو كان أعمى كذا في السراج الوهاج * ولو ان الأعمى دعا امرأة فاجابته غيرها فجاء معها قال محمد رح عليه الحد ولو اجابته فقالت انا فلانة فعني امرأته فجاء معها لا يعد ولو كان بصيرا لا يصدق علي ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * رجل أحل جاريته لغيره فوطئها ذلك الغير لأحد عليه كذا في مسيطر المرحومي * السكران اذا زنى يعد اذا أصحاه كذا في السراجية * اذا كان البيع فامدا فوطئها المشتري قبل القبض أو بعده لأحد عليه ولو باع جارية علي أنه بالخيار ووطئها المشتري أو كان الخيار للمشتري فوطئها البائع فانه لا يعد علم بالسرمة ولم يعلم كذا في فتاوى قاضيهان * قال محمد رح في الاصل اذا غصب جارية وزنى بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه مندهم جميعا ولو زنى بها ثم غصبها وضمن قيمتها فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رح لا يسقط الحد كذا في المسيط * رجل استلقى علي فداء فجاءت امرأة وقعدت عليه حتى قضت حاجتها وجب عليها الحد كذا في الظهيرة * اذا زنى بامته ثم اشتراها ذكر في ظاهر الرواية انه يعد مندهم جميعا وكذلك اذا زنى بمرأة ثم تزوجها كذا في كرميخ الاسلام في شرح كتاب الحدود * واذا زنى بامرأة ثم قال فشتريتها لأحد عليه مواد كانت حرة أو أمته واذا زنى بامته ثم قال فشتريتها وصاحبها فيها بالخيار

وقال مولاها كذب لم ابعها قال لاحد عليه وكذلك لو قال اشتريتها بوصف الى اجل كذا في المحيط * والحرّة اذا زنت بعد ثم اشترتها فانما بعد ان جميعا كذا في فتاوى قاضي خان * زنى بامة ثم ادعى انها اشترها فاصدا او وهبها لوكذب به صاحبها او شهد الشهود انها اقرب الزنا ثم ادعى من عند القاضي هبة او بيعا رضى منه لحد كذا في محيط السرخسي * ولو زنى بكبيرة فافضاها فان كانت مطاوعة له من غير دعوى شبهة فعليه الحد ولا شيء عليه في الانضاء لرضاءها به ولا مهر لها لو جوب الحد وان كانت مع دعوى شبهة فلا حد عليه ولا شيء عليه في الانضاء ويجب العقر وان كانت مكروهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد دونها ولا مهر لها ثم ينظر في الانضاء فان لم تستمك بولها فعليه الدية الكاملة وان كانت تستمك بولها حد وضمن ثلث الدية وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليهما ثم ان كان البول يستمك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في طاهر الروايات وان لم يستمك فعليه الدية كاملة ولا يجب المهر عند ابى حنيفة وابى يوسف رح وان كانت صغيرة بجامع مثلها كالكبيرة فيمادكرنا الا في حق سقوط الارش برضاها وان كانت صغيرة لا بجامع مثلها فان كانت تستمك بولها لزمه ثلث الدية والمهر كاملا ولا حد عليهما وان كانت لا تستمك ضمن الدية ولا يضمن المهر عند ابى حنيفة وابى يوسف رح كذا في التبيين * لو اذنب بصراة بالوطي لا يجب الحد بخلاف ولو كفر فعذبا بالوطي يجب الحد ونصف القيمة وان كانت حرة يجب الحد والدية بخلاف هكذا في العناية * كل شيء صنعته الامام الذي ليس غوثة امام ما يجب به الحد كالزنا والمرفق والغرب والعذف لا يؤخذ به الا الغصاص والمال فانه اذا قتل انسانا او تلف مال انسان يؤخذ به وان احتاج الى المنعة فالمسلمون منعة فيقدر على امتيغائه فاذا جوب كذا في الكافي * الباب الرابع في الشهادة على الزنا والرجوع منها * ولا تقبل الشهادة على الزنا الا شهادة اربعة احرار مسلمين كذا في شرح الطحاوي * ان شهد على الزنا قل من اربعة بان شهد واحدا واثنان او ثلثة لا تبطل الشهادة ويحد الشاهد حد العذف عند ملأئنا رح واذا حضر اربع مجلس القاضي ليشهد واعلى رجل بالزنا فشهد واحدا واثنان او ثلثة وامتنع الهاتمي فان اذنى شهد يحد حد العذف عند ملأئنا رح كذا في المحيط * ولو شهد ثلثة منهم على الزنا والرابع قال رأيتهما في الحاف واحد فانه لا يحد لمشهود عليه ويحد الشهود الثلاثة حد العذف والشاهد الرابع لا حد عليه الا اذا كان

قال في الابتداء اشهد انه قد زنى بها ثم نمر الزنا على ما ذكرنا حينئذ بعد كذا في شرح الطحاوى *
 واتحاد المجلس شرط لصحة الشهادة عندنا حتى لو شهدوا متفرقين لا تقبل شهادتهم ويعدون
 حد القذف كذا في الكافي * ومن محمد ر ح اذا كانوا فعروا في موضع الشهود فقام واحد
 بعد واحد وشهد بالشهادة جائزة وان كانوا خارجين من المسجد فدخل واحد وشهد
 وخرج ثم دخل آخر وشهد اذا دخل واحد بعد واحد وشهد لا يقبل شهادتهم كذا في
 فتاوى قاضي خان * اذا شهد شاهدان على رجل بالزنا وشهد آخران على اقرار الرجل
 بالزنا لا حد على المشهد عليه ولا على الشهود وان شهد ثلثة بالزنا وشهد الرابع على الاقرار
 بالزنا فعلى الثلثة الحد كذا في الطهريه * وان شهدوا انه زنى بامرأة لا يعرفونها لم يعد
 كذا في الهداية * فلو قال المشهد عليه المرأة التي رايتوها معي ليست زوجتي ولا امتي
 لم يعد ايضا لان الشهادة وقعت غير موجبة للحد وهذا اللفظ منه ليس اقرارا كذا في شرح القدر *
 اربعة شهدوا على رجل انه زنى بامرأة لا تعرفونها قالوا بقلنا لا يعد الرجل ولا الشهود *
 اربعة شهدوا على رجل انه زنى بهذه المرأة فشهد اثنان منهم انه زنى بها بالبصرة وشهد اثنان
 منهم انه زنى بها بالكوفة لا حد على الرجل ولا على المرأة في قولهم ولا يعد الشهود عندنا
 استحسانا ولو شهدا اربعة على رجل انه زنى بهذه المرأة فشهد اثنان منهم انه زنى بهذه المرأة
 في هذا البيت من الدار وشهد آخران منهم انه زنى بها في هذا البيت الاخر من الدار
 لا تقبل شهادتهم ولو شهدا اربعة على رجل بالزنا فشهد اثنان منهم انه زنى بها يوم الجمعة
 وشهد آخران منهم انه زنى بها يوم السبت او شهد اثنان منهم انه زنى بها في ملو هذه الدار
 وشهد آخران انه زنى بها في حفل هذه الدار او شهد اثنان منهم انه زنى بها في دار فلان هذا
 وشهد آخران انه زنى بها في دار هذا الرجل الاخر فانه لا حد على المشهد عليه في هذه المسائل
 ولا على الشهود عندنا كذا في فتاوى قاضي خان * اذا شهد اربعة انه زنى بها بالبصرة وقت
 طلوع الشمس في اليوم الفلاني من الشهر الفلاني من السنة الفلانية واربعة على انه زنى بها
 بالكوفة في الوقت المذكور بعينه فلا حد عليهما كذا في النهر الفائق * ولو شهد اثنان انه زنى بها
 في زاوية هذا البيت وشهد آخران انه زنى بها في زاوية اخرى منه حد الرجل والمرأة استحسانا
 وهذا لانه يستل ان يكون ابتداء الزنا في زاوية وانتهاءه في اخرى وهذا اذا كان البيت صغيرا

بحيث يحتمل ما قلنا إما إذا كان كبيراً فلا مانع من أن يشهد أربعة على رجل بالزنا فعند كل واحد منهم أنه زنى بفلانة تقبل شهادتهم وتصل شهادة كل واحد منهم على الزنا الذي شهد به صاحبه فكانا في الكافي * ولو شهد شاهدان أنه زنى بها في ساعة من النهار وشهد آخران أنه زنى بها في ساعة أخرى فإنه لا تقبل هذه الشهادة قالوا وهذا إذا شهد الآخران على ساعة أخرى لا يمكن التوفيق بينهما بأن شهدا أنان أنه زنى بها في ساعة من يوم الخميس وشهد آخران أنه زنى بها في ساعة من يوم الجمعة أو شهد الآخران على ساعة أخرى من يوم الخميس بحيث لا يمتد الزنا إلى تلك الساعة أما إذا ذكر الآخران ساعة يمتد الزنا إلى تلك الساعة تقبل الشهادة * قال محمد رح في الأصل أربعة شهدوا على رجل بالزنا فشهدا أنان أنه استكرها وشهدا أنان أنها طاروته قال أبو حنيفة رح إذا رأتهم العدد جميعاً يعني الرجل والمرأة والشهود ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى بهذه المرأة شهد ثلاثة أنها طاروته وشهد الرابع أنه استكرها فعلى قول أبي حنيفة رح لا يقام العدد على أحدهم هكذا في المبسوط * ولو شهد ثلاثة على الاستكراه وواحد على الطاروة فلا حد على واحد منهما أبي حنيفة رح كذا في مسيطر الرضوى * وإذا شهد أربعة على رجل بالزنا واختلفوا في المرأة الزنى بها أو في المكان أو في الوقت بطلت شهادتهم ولكن لا حد على الشهود من دنا كذا في المبسوط * وأن اختلفوا في الثوب الذي كان عليه أو عليها حين الزنا أو في لونه أو في طول المزني بها أو قصرها أو في سمتها أو هزالها لم يضر لانهم اختلفوا فيما لا يستأجرون إلى ذكره وكذا لو شهدا أنان أنه زنى ببهاء وآخران أنه زنى بسمراء لأن اللونين يتشابهان فلم يكن اختلافاً في الشهادة بخلاف الأبيض والأسود شهدا أنان أنه زنى ببشبة وآخران بضرا سانية أو أنان بكوفية وآخران ببصرية أو أنان بصرة وآخران بامة أو أنان ببالفة وآخران هالتى لم تبلغ لم تقبل كذا في التمرتاشي * وإذا شهد أربعة أنه زنى يوم النحر بمكة بفلانة وشهد أربعة أنه قتل يوم النحر بالكونة فلان لم يقبل واحد من الشاهدين ولا حد على شهود الزنا لأن حصر العدد الغريعيين وشهدوا تحكم الحاكم بشهادتهم ثم شهد الآخرون تشهداً الآخرين باطله ولا يقام العدد على شهود الزنا وإن كانوا هم الفريق الثاني كذا في المبسوط * أن شهدوا على رجل أن زنى بفلانة وهي غائبة فإنه يحد كذا في فتح القدير * أن شهد أربعة على امرأة بالزنا فأنظر

بالزنا فنظرت اليها النساء فعلن هي بكر لاحد عليهما ولا على الشهود كذا في الكافي * وكذا اذا قلن هي رتقاء او قرناء كذا في فتح القدير * وان شهدوا على رجل بالزنا وهو محبوب فانه لا يصد ولا يصد الشهود ايضا كذا في التبيين * اربعة شهدوا على رجل بالزنا فوجدوه محبوبا بعد الرجم للمدبة على الشهود واحد وان كانت امرأة فنظرت اليها النساء بعد الرجم فعلن هذا راء او رتقاء فلا ضمان على الشهود ولا حد عليهم * اربعة شهدوا بزوج رجل فشهد اربعة على الشهود انهم هم الذين زنوا بها لا يقبل شهادة احد منهم ولا ينام الحمد على احد للشبهة عند ابي حنيفة رح وعندهما يصد الشهود الاولون للثبوت زناهم بحجة وهي شهادة اربعة عدول نصاروا فسقة ولو قال الفريق الثاني انهم زنوا بها وسكتوا يجب عليهم الحد لانهم شهدوا بزنا آخر لا بالزنا الذي شهد به الفريق الاول كذا في مسيطر المرحومي * ولو شهد اربعة على رجل بالزنا وامرأة وشهد اربعة آخرون على الشهود بانهم هم الذين زنوا بها وشهد ايضا اربعة آخرون على الشهود الثاني بانهم هم الذين زنوا بها لا حد على الكل عند ابي حنيفة رح وعندهما يصد الرجل والمرأة والفريق الاوسط من الشهود حد الزنا كذا في التبيين * ولو لم يشهد الشهود بعضهم على بعض بالزنا ولكن شهد بعضهم على بعض بانهم معدودون في قذف والمثلة بما لها يصد الرجل والمرأة بالشهادة الاولى كذا في مسيطر المرحومي * ولو شهدوا على الزنا والشهود صبيد او كفار او معدودون في القذف او عريان فانه لا يجب على المشهود عليه الحد ويجب على الشهود حد القذف كذا في شرح الطحاوي * وان شهد اربعة على رجل بالزنا واحد منهم صبيد او معدود في قذف فانهم يصدون ولا يصد المشهود عليه كذا في الهداية * ولو ائتمن المعبودا مادوا احدوا ثانيا وكذا العبيد اذا شهدوا وحدهم او ائتمنوا واخذوا احدوا ثانيا بخلاف الكفار شهدوا على مسلم ثم اجادوا ومن مجدد رح لو ضرب بعض الحد فوجد احد منهم مبدأ فشهد اربعة اخرى لا يحد لان ذلك الحد قد بطل كذا في العتابة * ولو كان احد الشهود الاربعة مكاتبا او صيبا او اعمى حدوا جميعا بموئى الصبي فان علم ذلك بعد ان اقيم الرجم على المشهود عليه لم يحدوا والدية في بيت الليل وان كان الحد جلد اضربوا الحدان طلبا للمشهود عليهما ارش الضرب فهو مدر في قول ابي حنيفة رح كذا في الايضاح * معتق البعض ان مكاتب عند ابي حنيفة رح ولا شهادة للمكاتب كذا في المبسوط * ان شهدوا

وهم فيما يات او ظهر انهم فساق لم يجدوا كذا في الكافي * ولما دعي الشهود عليه ابن ابيد الشهود
 جدد فالقول له حتى يثبت انه حرك كذا في التا تاريخانية * رجل قد فرجلا بالزنا ثم شهد القاذف
 مع ثلثة نفر انه زان ينظر ان كان العذوف قدمه الى القاضي ثم شهد لم تقبل وان كان لم يقدمه
 قبلت شهادته كذا في مصبط المرحسي * قال مصدري في الجامع الصغير اربعة شهدوا على رجل
 بالزنا وهو غير محصن وضربه الامام ثم طهر ان الشهود كانوا عبيدا او كفلا او معدودين في ذف
 وقد مات من الجلداء وجرحته الساط قال ابو حنيفة راح لمان على القاضي ولا في بيت المال
 كذا في المحيط * اذا حد بشهادة شهود جلد نجر حوا بعداومات منه لعدم احتما له اياه ثم طهر ان
 بعض الشهود عدا او معدود في ذف او كانوا منهم معدون بالا اتفاق قال ابو حنيفة راح لشي
 عليهم ولا على بيت المال كذا في فتح القدير * اربعة شهدوا على الرجل بالزنا وهو محصن او شهدوا
 عليه بالزنا والا حصان فرجعه الامام ثم وجدا حد الشهود عبيدا او مكاتب او معدودا في
 ذف فديته على القاضي ويرجع القاضي بذلك في مال بيت المال بالاجماع ولو طهر ان
 الشهود فساق فلا ضمان على القاضي * اربعة شهدوا على رجل بالزنا فزكاهم نفر وقالوا انهم
 احرار مسلمون مدول ثم طهر انهم عبيدا او كفار او معدودون في الذف ان بقي المزكون على
 تزكيتهم ولم يرجعوا منها ولكن قالوا اخطانا فلا ضمان عليهم مندهم جميعا ويجب الضمان
 في بيت المال مندهم جميعا فاما اذا رجعوا من التزكية وقالوا كنا من عبيدا او كفارا او معدودين
 في الذف الا انا نعتدنا التزكية مع هذا اختلفوا فيه قال ابو حنيفة راح يجب الضمان على المزكين
 ولا يجب في بيت المال وقال ابو يوسف ومصدق لا ضمان على المزكين ويجب في بيت المال
 وهذا اذا طهر ان الشهود عبيدا وكفارا ومعدودون في الذف فاما اذا اظهر انهم عتقوا ورجعوا
 من التعديل وقالوا عرفناهم نسقة الا لا نعتدنا التعديل فانهم يضمنون وهذا اذا قال المزكون هم
 احرار مسلمون عدول فاما اذا قالوا مدول لا غير ثم طهر ان الشهود عبيدا لا ضمان عليهم
 كذا في المحيط * ولا تفرق بينهما اذا شهدوا بلفظ الشهادة فقالوا نشهد انهم احرار واخبروا
 بان قالوا هم احرار كذا في النهاية * لا ضمان على الشهود ولا معدون بعد الذف كذا في الكافي *
 اربعة شهدوا على رجل بالزنا ثم اقرروا عند القاضي انهم شهدوا لباطل فعليهم الجبد فان لم يجد
 القاضي حتى شهد اربعة غيرهم على ذلك الرجل بالزنا جازت شهادتهم واقيم الحد

على المشهود عليه بفهادتهم ويدراً من الطريق الاول حد القذف كذا في المبسوط * اذا رجع
 اليهود بعد الجرح بالجلد او الموت بالجلد لا يضمنون عند ابي حنيفة ربح اصلاً لا ضمان الارش
 ولا ضمان النفس ومندهما يضمنون ارش الجراحة ان لم يمت المحدث والدية ان مات
 كذا في غاية البيان * اربعة شهد واعلى غير محسن فجلده القاضى فهرحه الجلد ثم رجع
 احدهم لا يضمن الراجع ارش الجراحة وكذا ان مات من الجلد لا ضمان على احد عند
 ابي حنيفة ربح على الراجع ولا على بيت المال ومندهما يضمن الراجع كذا في المراج
 الوهاج * ولو كان حد الجلد بشهادتهم ثم رجع واحد منهم حد الراجع وحده بالاجماع
 كذا في التبيين * اذا ضرب وبقي موطر رجع واحد من اليهود ضربوا جميعاً حد
 القذف ويدراً من المشهود عليه ما بقي من السد ولو رجمه الناس والشهود فلم يمت حتى
 رجع بعضهم حد اليهود حد القذف كذا في فتاوى قاضى خان * ان شهد اربعة على
 شهادة اربعة على رجل بالزنا لم يحد فان جاء الاصول وشهد واعلى ذلك الزنا بهينه
 لم يحد ايضا ولا يحد الفروع والاصول كذا في الكافي * وكذا لا تقبل شهادة غيرهم كذا
 في خزائن المفتين * ان شهد اربعة على رجل بالزنا بفلانة واربعة اخرى شهد واعلى زناه بامرأه
 اخرى فرجم فراجع الفريقان ضمنوا دية لاجمعا وحد والقذف عند ابي حنيفة واهى يوسف ربح
 كذا في الكافي * لو شهد اربعة بالزنا والاحصان ثم رجع واحد ان رجع قبل القضاء حد الراجع
 في قولهم حد القذف وحد الباقيون عندنا وان رجع بعد القضاء قبل الامضاء حد الراجع في قولهم
 وحد الباقيون عند ابي حنيفة واهى يوسف ربح الاخر وان رجع بعد القضاء والامضاء حد الراجع
 ولا حد على الباقيين في قولهم وعلى الراجع ربع الدية في ماله في منه واحد في قولهم كذا
 في فتاوى قاضى خان * وكذا كلما رجع واحد وحد وغرم ربع الدية كذا في الكافي ولو رجعوا
 جميعاً بعد القضاء والامضاء حد واجمعا عندنا والدية في اموالهم كذا في فتاوى قاضى خان *
 ولو قذف رجل هذا المرجوم لا يحد القاذف لما ذكرنا ان رجوع القاذف بعد القضاء لا يعمل
 في حق غيره كذا في المبسوط * شهدوا بالعتق والزنا فرجم ثم رجعوا ضمنوا القيمة للمولى والدية
 للورثة وحد وكذا في التاتارخانية * ولو رجعوا من العتق لم يضمنوا شيئاً لأن شهود الاحصان
 لا يضمنون بالرجوع كذا في خزائن المفتين * ان كان الشهود خمسة ثم رجع واحد مضى السد

هذا المشهود عليه بها من يفي كذا في الاصلح * ان شهد خمسة على رجل بالزنا والاحصاء
فرجم ثم رجع واحد فلا شيء عليه فان رجع آخر فمر بربع الدية ومعدن جميعا كذا في المبسوط *
وكذا رجع واحد بعدهما فمر بربع الدية وان رجع الخمسة معا فمرموا اخماسا كذا في الحاوي
للقدسسي * في المتن في خمسة شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محصن فجلده اثم اقامى الحد
ثم وجد احد الخمسة مسدودا في القذف او عبدا ثم رجع الشهود الاربعة بعد هؤلاء الشهود
ولا بعد الذي وجد عبدا او مسدودا في القذف لانه فانفرد وقد شهد على اربعة اربعة بالزنا
وهو وفيه ايضا شهد اربعة ارجال واربع نسوة على رجل بالزنا وهو غير محصن وضرب الحد ثم رجعوا
جميعا ضرب الرجال ولم تضرب النساء فلورجعوا قبل ان يضرب الحد الرجال والنساء جميعا
كذا في المحيط * ولورجم بشهادة ستة فرجع اثنان فلا شيء عليهما فلورجع ثالث فمرموا ربع الدية
ويحد الراجعون في قول ابي حنيفة وابي يوسف رج فلوشهد الراجعون على رقب احد الباقيين
يجب ربع آخر من الدية في بيت المال فان رجع اثنان من الستة وشهد على رقب اثنين من الباقيين
جازو ربع الدية على الراجعين وربع في بيت المال ولوشهد على رقب ثلثة لم يجوز لورجم
بشهادة ثمانية نفر زنا واحد او كل اربعة بزنا على حدة ثم رجع اربعة منهم فلا ضمان ولا حد
فان رجع الحما من مرموا ربع الدية بينهم ويحدون في قولهما كذا في خزائن المفتين والعتابية *
ولورجمه القاسي بثلثة او برجل وامرأتين فان قال طئنت انه يجوز فعلى بيت المال وان قال
طئنت انه لا يجوز فعليه ولورجمه بالاقرار مولا يضمن بكل حال كذا في العتابية * ان قال الشهود
للرجل والمرأة في غير مجلس القاسي شهدا تكما زانيا وقد مرجعا الى القاسي وشهدوا به
عليهما وقالانهم قد قالوا لنا انه لقا لقبل ان يرفعونا اليك ولنا بذلك بينة لم تقبل شهدتهما
على ذلك ولم يحط شهدتهم به وحد الرجل والمرأة كذا في المبسوط * قال محمد بن
في الجامع الصغير رجل شهد عليه اربعة من بنيه او اخوته او بنى ميه بالزنا وهو محصن والشهود
مدبول فغضى القاسي عليه بالرجم فانه ما مر للشهود ان اراد وجمه ان يبدوا ليرمي
فان رجع هؤلاء الاولاد انهم فلم يصيبوا مقتله ورجم الناس بعد ذلك واصابوا مقتله ثم رجع واحد
من الشهود من شهادته غرم الراجع ربع الدية ويكون ذلك في ما هو يكون ذلك في ثلث سنين
ويكون

وهو يكون ذلك بين ورثة المجرم وبين هذا الرجوع فخرج من هذا الرجوع مستوي يفرم الباقي ان كان شبيهه
 لا يفرم ربع الدية بما لو افضا يفرم الرجوع مع الدية اذا قال له الذين لم يرجعوا ان ايانا زنى
 كما فيه ناولنا ذلك ولم تروا شهدته بباطل وكن الصان واجبا في هذه الحالة بتلاقى الشك
 واما انه قال له الباقيون رأيت معنا زنا الاب وكذب في الرجوع لا يفرم الرجوع ويجنبه
 حد الغذف على هذا الرجوع متدعيا ثلثة الا ان الذين عهدوا معه ينكرون وجوب
 حد الغذف على ابنه الرجوع فلا يكون لهم ان يعاصروا في ذلك فبذلك ينظر ان كان للمجرم
 والد الوجد او ولد آخر غير الشهود كان له ان يعاصم الرجوع في السدوان لم يكن للمجرم
 ولد آخر ولا والد ولا جدو كان لبعض اليهود ولد ينظر ان كان ذلك ولدا لراجع لم يكن له
 ان يعاصم اياه في السدوان كان الولد ولد واحد من الذين لم يرجعوا كان له حق استيفاء السد
 من الرابع هذا الذي ذكرنا اذا كان الشهود رجما للشهود عليه ولم يقتلوه فاما اذا رجموه وقتلوه
 ثم رجع واحد منهم من شهادته ولا وارث للميت غيرهؤلاء الشهود فاستأثرت على ثلثة اوجه
 اما ان قال الباقيون للراجع كذبت في رجوعك وصدقت في شهادتك او قلوا كان الاب زانيا
 ولكنك لم تزنا او لا ندري انك رأيت زنا ام لا وقد شهدت بالباطل او قالوا لم يزن الاب
 وقد كذبت في قولك انه وان نفى الزنا الاول لم يفرم الرجوع شيئا من دية الاب ولا يحرم من
 الميراث وفي الوجه الثاني غرم الرجوع ربع الدية ويحرم من الميراث ولا حد عليه وان اقر على
 نفسه بعد الغذف الا ان الباقيين صدقوه من الغذف والسق لهم لا يعدوهم حتى لو كان سواهم
 ممن ذكرنا قبل هذا لا تنفي السد منه ولا يفرم الباقيون شيئا من الدية ولا بعد الغذف الباقيون
 على الشهادة وفي الوجه الثالث يفرمون جميعا ويحرمون من الميراث ويكون له دية
 الاقرب الناس من القتل بعدهم وسدوا حد الغذف رجل لثلاثين وله من احدتهم خمس
 بنين فعهد ان يمتهم على اخيه انه زنى بها مرأاة ابيهم فهذا لا يخلو ان كان دخل بها هو ام
 لم يدخل بها وان كانت ام هؤلاء اليهودية او كانت ميتة وامان صدقت الاب وكذبهم وامان شهدوا
 انها طهرته في الزنا او شهدوا انها كانت مكرهة من قبل الاخ للشهود عليه بالزنا فاما اذا شهدوا
 له بخاها هم زنى بها وهي مطاوعة له وكان ذلك قبل الدخول بها فان كانت ام اليهودية
 الاقرب وهذه الشهادة صدقتهم الاب في ذلك لو كذبهم جحدت الام ثم ادعت فان كانت الام ميتة

في كل المصنف يسمى ذلك لا تقبل الشهادة وان كان الاب يصدق بالحق فليقبل وان كان قد دخل بها
ايهم فان كانت مطاوعة كانت عليهم حجة فيبطلونهم لا تقبل ادمى الاب و كذلك جسد صحت الام
لم جسد فان كانت امهم فصانت فان ادمى الاب لا تقبل هذه الشهادة وان جسد قبل و هذا
كأنه يظنهم وان لم يظنهم بها حتى طاعة فاما اذا شهدوا انها كانت مكرهة فان كانت لهم حجة
قبلت الشهادة في كل حال ادمى الاب ذلك ام جسد دخل بها الاب ثم لم يدخل بها فان كانت
امهم حجة فان ادمى الاب قبلت شهادتهم وان جسد لا تقبل جسدت الام ذلك ام لا كانت
وفي كل موضع تقبل شهادتهم بتمام حد الزنا على الاعايش والشهود عليه وعلى المرأة ان كانت
مطاعة كذا في المحيط اذا شهد اربعة نصارى على نصرايين بلزنا نفصى القاضي
بشهادتهم ثم اسلم الرجل او المرأة قال يبطلها احد عنهما جميعا فان اسلم الشهود بعد ذلك
لم ينفع اعادوا الشهادة ولم يعدوها وان كانوا شهدوا على رجلين وامرأتين فلما
حكم الحاكم بذلك اسلم احد الرجلين او احد الامرأتين دري من الذي اسلم ومن صاحبه
ولا يدعوا من الاخرين كذا في المحيط قال محمد روح اذا جاء المشهود عليه بالزنا بشاهدين
يعقدان على شاهد من الذين شهدوا عليه بالزنا انه مسدود في القذف فالقاضي يمال الشاهدين
من حده وذلك لان اقامة حد القذف ان حصلت من السلطان او نائبه يبطل شهادته وان حصلت
من واحد من الرعايا بغير اذن الامام فانه لا يبطل شهادته فلا بد من السؤال من الذي حده
وان فالاحد قاضي كورة كذا وسورة نعال المشهود عليه بعد القذف انا اقيم البيعة على اقرار
ذلك القاضي انه لم يعد لي ولم يوت واحدة من البينتين وقتا فابن القاضي يلقى بكونه
مسدودا في القذف ولا يمنع القاضي من القضاء بكونه مسدودا في القذف بسبب البيعة لا قرار
فان كان الشهود قد قروا في خبره وقتا بان هددوا بان قاضي بلد كذا حده حد القذف فاستمع
وهم يمين واربعاً فملا فاقام المشهود عليه البيعة على ذلك القاضي قد ما شاء من خض وخض وضمين
ولو قضاه لو اقام البيعة انه قد كان مخالفا لمرض كذا سنة سبع وخمسين ولزعماء فان القاضي
يعضى بكونه مسدودا في القذف ولا يثبت على البيعة الا ان يكون امرا مشهورا من ذلك فسيبته
القاضي بكونه مسدودا في القذف بان كان موثقا القاضي قبل الوقت الذي شهد فيه اليهود
والغلاة لجدده يستفيضا طاهرهما يمين النامي علته ان حلفهم وكبيرتو على حالهم ولا يخلو ولا يخلو

كثير القاضى في ارض كذا في الوقت الفنى تهذه للشهود بالقامة السعد فيه طاعوا مستغنيا نرى
كل صبيرو كسرو كل ما لم و بها هل تبينه لا يطعن يكون القاعد سعد و اى تذوق ويقضى
على المشهود عليه بعد الزنا كذا فى المحيط * اذ ادعى المشهود عليه بالزنا ان هذا المشهود
محمود فى القذف وان عنده بينة بذلك امهلهما يستعويين ان يعزم عن مجامعتهم فبر ان يحلفى عنه
فان جاءه بالبينة والا قام عليه السعد فان اقران شهوده ليسوا بحضور فى المصرو سألته ان يؤظه
لها ما لم يؤجله وان لم يدع المشهود عليه شياً ولكن اقام رجل البينة على بعض الشهود انه قد نه
فانه يصحبه ويسأل عن شهود القذف فاذا زكوا او زكى شهود الزنا يدعى بعد القذف ودرجى
ونه حد الزنا وكذلك ليؤذف رجل من شهود الزنا رجلاً من المسلمين بين يدي القاضى فان
حضر المذوف وطالبه بعده اقيم عليه حد القذف وسقط حد الزنا وان لم يأت المذوف ليطالبه
بعده بتمام حد الزنا واذا اقيم حد الزنا ثم جاء المذوف وطلب حده بعد له ايضا وكذلك لو كان
مكان الرامى ارق او كانت الشهادة بشىء آخر من حقوق العباد كذا فى المبسوط * وانه شهد اربعة
على رجل بالزنا فقتله رجل عدداً وضطاً بعد الشهادة قبل التعديل بحسب القودى العمول والدينى الجطاء
على ما قتله وكذا اذا قتله بعد التزكية قبل القضاء بالرجم كذا فى الكافي * وكما يجب ضمان نفسه
فى هذا بين الفصلين يجب ضمان اطرافه حتى لو قطع الحان يده او نفاً مينة ضمنه كذا فى المحيط
وان قسى برجمه فقتله رجل عدداً او خطأ لاشىء عليه كذا فى الكافي * وكما لا يجب ضمان نفسه
فى هذا الفصل لا يجب ضمان اطرافه ولو رجع الشهود من شهادتهم بعدما قتله فى هذه الضرورة
فلا شىء على القاتل كذا فى المحيط * وان قتله عدداً بعد القضاء ثم وجد الشهود جريداً او كفاً او
لو سعد ودينى فى القذف فالتقى من ان يجب القصاص وفى الاستسكان يجب الدية فى ماله
فى ثلث ضمنين فان كان هذا الرجل قتله وجما ثم وجد وامبيدا غلدية فى بيت المال لانه فعل ما فعل
وامر الامم على ما لا يقتله بالسوف لانه لم يمثل امر الامم كذا فى الكافي * ان شهد بالشهود
على رجل فقالوا شهد انه وطئ هذه المرأة ولم يقولوا زنى بها بحسبهاهم باطله وكذلك لو شهدوا
انه جاء معها او باضعة ولا حد على المشهود كذا فى المبسوط * اذا شهدوا على رجل بالزنا
وقالوا تعدداً بالبر فجلت حياهم بهم كذا فى الهداية * ولو قالوا تعدداً بالنظر لئلا نذ لا تقبل اجزاء
كذلك فى قس القدير * اربعة شهدوا على رجل بالزنا فاراد الامام ان يحده فاقترعوا عليه

من الشهود على بعضهم بضامه المتخوف ان يظلم منه في الغف ان يطل شهادته فلم يطالب
قال يجوز شهادتهم على الزنا بعد المشهود عليه كذا في المصنوع * اربعة شهداء على رجل بالزنا
وشهد رجلان عليه بالاحصان فنفى القاضي بالرجم ورجم ثم وجد شاهدا الاحصان مبدعين
او رجعا من شهادتهما وقد جرحته السجادة الا انه لم يمت بعد فالقياس ان يقام عليه صانة جلده
وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحم وفي الاستحسان يدرك منه الجلد وما بقي من الرجم ولا يضمن الشاهدان
شيئا من جراحته ولا يكون في بيت المال ايضا * اربعة شهداء على رجل بالزنا ولم يشهد عليه
بلا احصان احد فامر القاضي بجلده ثم شهد شاهدان عليه بالاحصان بعد اكمال الجلد فالقياس
على الاول في هذا ان يرجم وفي الاستحسان ان لا يرجم وملنا وانا اخذوا بالاستحسان
في هذه المسئلة وبالقياس في الاول وهذا الذي ذكرنا اذا اكمل الجلد فماذا لم يكمل
حتى شهد شاهدان عليه بالاحصان لا يمتنع من اقامة الرجم كذا في المصنوع * ولو شهد اربعة
على رجل بالزنا فادعى الشبهة بان قال ظننتها امرأتى او جاريتى لا يستطع منه السدوان قال
هي امرأتى او جاريتى فلا حد عليه ولا على المشهود كذا في الصراج الوهاج * ولو شهد واانه
زنى باعزاء فقال كنت اشتريتها شراء فاصدا او بشرط الخيار للبائع او ادعى حبة او صدقة او قال
تزوجتها وقال المشهود انرا له لملك له فيها دري منه الحد للشبهة وكذا روي في السرا اذا قال
اشتريتها دري الحد وكذا الرقال المشهود امتتها وزنى بها وهو ينكر العتق كذا في المتابعة *
اذا شهد الشهود على رجل وامرأة فادعت المرأة انه اكرهاها ولم يشهد الشهود بذلك ولكن شهدوا
انها طامته وعليها الحد كذا في المصنوع * شهدوا بعد متقدم موى حد الغذف لم يعد كذا في الكنز
وان شهدوا بغير متقدم لم ينفوا فيه قال بعضهم حد الشهود حد الغذف وقال بعضهم لا يحدون
كذا في فتاوى فاضل خان * ولا بد ان يكون المتقدم بغير مخرجات كان به كمر من لو بعد صمانية
او خوف طريق قبله نحو حد كذا في التبروا لفاق * ثم التقدّم حكما يمنع قبول الفهامة
في الابتداء يمنع الا اقامة بعد القباة متداخلة لو حارب بعدها ضرب بعض الحد ثم اخذ بعد
متقدم الزمان لا يقام عليه الحد اختلوا في هذا التقدّم من مسددا في غيره بشهر وهورا ية
من ابي حنيفة وابي يوسف رحم وهو الاصح كذا في الهداية * والتقدم جدد بشهر بلا تفاق
في غيره

في شرب الخمر اما غيبه فكذلك عند محمد روح وعندهما بقدر زوال الرائحة فكذا في فتح القدير * وان اقرب السد للقتل من حد الا في العرب كذا في شرح الوقاية * ومن اقرب الزنا بامرأة بعينها او بغيرهينها اربع مرات ثم حضرت المرأة فلا يحلوا ما ان تحضر قبل اقامة السد على الرجل او بعد الاقامة ان كان بعد الاقامة واقرت بمنزل ما اقرا الرجل تعد ايضا وان انكرت وادعت على الرجل حد القذف لا تعد الرجل لاحاطة علمنا ان لا يجب عليه حدان وقد اقمنا عليه احدهما فلا يقام عليه الاخر وان كان قبل اقامة السد فان انكرت المرأة الزنا وادعت النكاح يسقط السد منها ويجب العقر على الرجل وان لم تدع النكاح وانكرت وادعت على الرجل حد القذف يسقط السد من الرجل مند ابني حنيفة روح وكذلك لو كانت المرأة هي المعرة والرجل فائت بمحكم الرجل كمحكم المرأة كذا في شرح الطحاوي * وان جاءت المرأة بعد ما حد الرجل فادعت النكاح وطلبت المرأة المهر لم يكن لها المهر كذا في المبسوط * المنتقى رجل اقرب بالزنا وهو محصن فامر القاضي برجمه فذبحوا به ليرجموه فخرج مما اقربه فقتله رجل لاشيء عليه ما لم يبطل القاضي عنه الرجم فان ابطال منه الرجم ثم قتل رجل قتل به كذا في محيط السرخسي * ذكر في الاصل من ابني حنيفة روح فيمن اقرب الزنا وادعت المرأة الاستكراه قال سعد الرجل ولا تعد المرأة كذا في الايضاح * الذي اسلم في دار الحرب اذا اقرا انه كان زني في دار الحرب قبل ان يسلم فلا حد عليه كذا في المحيط * واذا دخل المسلم دار الحرب بامان وزنى هناك بمحلمة او ذمية ثم خرج الى دار الاسلام فاقربه لم يعد وهذا عندنا كذا في المبسوط * اذا قال العبد بعد ما متق زنيته وانا عبد لزمه حد العبد ويقام السد على العبد اذا اقربا لزنا وبغيره مما يوجب السد وان كان مولا فائتبا وكذلك القطع والقصاص كذا في المحيط * ولو اقربا لزنا مرتين وشهد بالزنا شاهدان لا يعد كذا في التمرashi * الباب الخامس في حد الشرب * من شرب الخمر فاخذوا ريعها موجودا او جاء به مكران فشهد الشهود عليه بذلك فعليه الحد وكذلك اذا اقروا ريعها موجودا معه شرب من الخمر قليلا كان او كثيرا وان اقربا بعد ذلك ريعها لم يعد هذا عند ابني حنيفة وابي يوسف روح وكذا اذا شهدوا عليه بعد ما ذهب ريعها والسكر لم يعد عندهما ايضا فان اخذه الشهود وريعتها موجودة معهما ومكران فذهبوا من مصر الى مصر بية الامام ناطق ذلك قبل ان ينتهبوا به حد اجماعا كذا في العراج الوهاج * لا يعد المكران باقراوه

على نفسه كذا في الهداية * اختلفوا في معرفة السكران قال ابو حنيفة نخرج من لا يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة وقال صاحبها اذا اختلف كلامه فصار غالب كلامه الهذيان فهو مكران والفتوى على قولهما وانما شهد الشهود عند القاضي بفرب الحمير على رجل يسألهم القاضي من الحمير ما هي ثم يسألهم كيف شرب لاحتمال انه كان مكرهائهم يسألهم متى شرب لاحتمال التقدم ثم يسألهم انه ابن شرب لاحتمال انه شرب في دار العرب كذا في فتاوى قاضي خان * فاذا بينوا ذلك حصة القاضي حتى يسأل من العداثة ولا يقضى بظاهرا العداثة * والمشهود عليه بشر به الا بدان يكون ما فلا بالغا مسلما ناطقا فلا حد على صبي ولا مجنون ولا كافرو في العمانية ولا يحد الاخر من مواء شهد الشهود عليه او اشار باشارة معهودة يكون ذلك اقرارا منه في المعاملات ويحد الامم كذا في البصر الرائق * ولو شرب في دار الاسلام وقال ما علمت انها حرام حد كذا في الصراجية * ولو قال المشهود عليه بشرب الحمير طنتها لبنا او قال لا اعلم انها خمرة لا يقبل ذلك وان قال طنتها نبيذ اقبل منه كذا في البصر الرائق * ثبت الشرب بشهادة شاهدين به وبالاقرار مرة واحدة ولا يقبل فيه شهادة النساء مع الرجل كذا في الهداية * ولو شهد الشهود على المكران لا يقام عليه الحد حتى يصحوا اذا افاق يقام عليه الحد مواء ذهبت رائحة الخمر منه او لم تذهب * الحليم اذا تقيأ الخمر فانه لا يحد لجواز انه شرب مكرها ولا يحد المسلم لوجود ربح الخمر منه حتى يشهد الشهود عليه بشرها او يقر ولو شهد احدهما انه شربها والاخر انه فاهه لا يحد وكذلك لو شهد احدهما انه شربها وشهد الاخر باقراره والربح توجد منه لكنهما اختلفا في الوقت وكذلك لو شهد احدهما انه شربها وشهد الاخر باقراره بشرها وكذلك لو شهد احدهما انه سكر من الخمر وشهد الاخر انه سكر من السكر كذا في الظهيرية * اذا سكر من النبيج اختلفوا في وجوب الحد عليه والصحيح انه لا يحد السكران مما سوى الخمر من الاشربة المتخذة من التمر والعنب والزيت بعد * النى من ماء العنب اذا غلا واشتد ولم يقذف بالزبد فشره انسان وسكر لا يحد في قول ابي حنيفة نخرج وحكمة حكم العصير منه واما المتخذ من الحبوب والفواكه كالحنطة والشعير والذرة والاجاص ونحوها ما دام حلوا محل شربه كذا في فتاوى قاضي خان * من سكر من النبيذ حد ولا يحد المكران حتى يعلم انه سكر من النبيذ وشربه طوما كذا في الهداية * من شرب ردى الخمر لم يحد حتى يسكر

ومن شرب المنصف أو الثلث وسكره ولو سكر من نبيذ العمل والزر والجمعة وليس الرماك لم يحد
 كذا في الحراجية * فإن خلط الخمر بشيء من المائعات مثل الماء واللبس والدهن وغير ذلك
 وشرب إن كان الخمر غالباً وشرب منها فطرة حدوا إن كانت مخلوطة لا يحل شربها ولا يحد ما لم يسكر
 كذا في فتاوى قاضيخان * وحداً لمسكر والخمر ولو شرب قطرة ثمانون موطاً كذا في الكنز *
 ويفرق على بدنه كما في الزنا ويجتنب فيه الوجه والرأس كما في الزنا ويجرد في المشهور وإن كان
 مبدأ فحدّه أربعون موطاً ومن أقرب غرب الخمر والمسكر ثم رجع لم يحد كذا في السراج الوهاج *
 لا حد على الذمى في شيء من إلا شربوا إذا أتى الإمام برجل شرب خمر أو شهد به عليه شاهدان
 فقال إنما أكرهت عليها أقيم عليه الحد ولا يلتفت إلى ما قال فرق بين هذا وبين ما إذا أدى
 المشهود عليه بالزنا أنه نكحها فإنه لا يحد لأن هناك ينكر ما هو السبب الموجب للحد لأن
 الفعل يخرج من أن يكون زناً بالنكاح وهنا يحدز لا كراه لا ينعدم السبب وهو حقيقة شرب
 الخمر إنما هذا غير مستط فلا يثبت الإيمنة بقيمها على ذلك كذا في الطهيرية * باب السادس في
حد الغذف والتعزير * الغذف في الشرع الرمي بالزنا إذا قذف الرجل رجلاً مخصناً أو امرأة
 مخصنة بصريح الزنا بان قال زينت أو يازاني وطالب المغضوف بالحد حدة الحاكم ثمانين موطاً
 إن كان القاذف حراً وإن كان مبدأ حده أربعين موطاً كذا في فتح القدير * ولا ينزع منه الثياب
 غير الغزو والسحشو ويفرق على بدنه كما في الزنا كذا في شرح النقاية للشيخ أبي الكارم * ويثبت بأقراره
 مرة واحدة وبشهادة رجلين كما في مائت الحقوق كذا في الاختيار شرح المختار * ولا يثبت بشهادة
 النساء مع الرجال ولا بالشهادة على الشهادة ولا بكتاب القاضي إلى القاضي كذا في فتاوى قاضيخان *
 وإن أقرباً للغذف ثم رجع لم يقبل رجوعه كذا في الكافي * إنما يجب الحد على القاذف بشرط
 أن يكون المغضوف مخصناً وشرائطه خمسة وهو أن يكون حراً بالغاً مائلاً معلماً عقياً لم يكن وطئ
 امرأة بالزنا أو بالشبهة أو نكاح فاسد في موطاً كذا في شرح الطحاوى * فيبطل إحصائه بكل وطئ
 حرام في غير الملك صغيرة كانت الموطوءة أو كبيرة أو أمة استحققت أو معتدة عن ثلث أو بائن أو وطئ
 أمة ثم أدعى شراءها أو نكاحها أو وطئ أمة مشتركة أو امرأة مكروهة أو مرفوعة أو زنى في كفره
 أو في دار الحرب أو في جنونه أو وطئ أمة المحرمة على التأنيد برضاع هكذا في خزائن المفتين *
 وهو الصحيح هكذا في التبیین * ولو اشتري أمة وطئها ابوة أو وطئها أمها أو وطئها فقد نه انسان

فلا حد على القاذف بالأجماع ولو اشترى امرأة لمساها وتنتهبها بشهوة أو نظر إلى فرجها
أو ينتهبها بشهوة أو نظر أبوه أو ابنته إلى فرجها بشهوة أو وطئها قال أبو حنيفة فرج لا يزول احصائه وحد
قذفه قال أبو يوسف ومحمد يزوج احصائه ولا يحد فلا حد له وكذلك على هذا الصلح إذا
تزوج امرأة بهذه الصفة ووطئها كذا في الظهيرة • ولو قذف رجلا التي أمته وهي مبيوعة
أو مزروقة أو مستترأة شراء لمساها أو امرأتها وهي حائض أو موطئها من غير أن يزوجها وهو عاقل
بصومها أو مكاتبته عليه الحد كذا في فتح القدير • في المستقبح تزوج خامسة بعد الأربع ووطئها
فلا حد على قاذفها ولو وطئ المحرم جارية المرتدة حد قذفها وفيه أيضا لو وطئ أمته في عدة من زوج
لها غاني أحد قاذفه كذا في المحيط • إذا تزوج امرأة على حرة أو تزوج اختها أو امرأة منهن في
عقد فالوطئ بحكم هذه العقود القاسية يسقط الاحصان وكذلك إذا تزوج امرأة فوطئها
ثم علم أنها كانت محرمة بالمصاهرة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد يحد كذا في المبسوط • رجل
وطئ جارية ابنته فاحبلها أو لم يحبلها فإنه يحد قاذفه قال أبو يوسف ربح كل من درأت الحد
عنه وجعلت عليه المهر وأثبت نسب الولد منه غاني أحد قاذفه وكذلك لو تزوج امرأة رجل
بغير إذن فهو دخل بها غاني أحد قاذفه كذا في الظهيرة • إذا تزوج امرأة بغير شهود أو امرأة
وهو يعلم أن لها زوجا أو في عدة من زوج أو ذات رحم محرمة منه وهو يعلم فوطئها فلا حد على
قاذفه وإن اتى شيئا من ذلك بغير علم قال أبو يوسف يحد قاذفه كذا في الجوهرية النيرة •
الذمي إذا تزوج امرأة مستحلّة في دينه ككنكاح ذات رحم محرمة منه ثم علم قذفه أن كان
قد دخل بها بعد الإسلام فلا حد على قاذفه وإن كان قد دخل حصل في حالة الكفر
فكذلك على قولهما وعند أبي حنيفة يحد يحد على قاذفه كذا في شرح الطحاوي •
أن ملكا اختين فوطئهما حد قاذفه كذا في المبسوط • إذا قذف امرأة أو قد حدثت من الزنا
فلا حد على قاذفها أو يكون معها حلافة الزنا وهو أن يكون القامى لهما من بينهما وقطع
النسب من الأب والعق والنسب بها أو جاءت امرأة ومعهما ولد لا يعرف له أب فلا حد
على قاذفها فإن قذف الولد يجب الحد على قاذفه ولو لم يكن من بغير الولد أو كان مع الولد إلا
أنه لم يقطع النسب أو قطع نسبه إلا أن الزوج ما دوا كذب نفسه والحق النسب بالأب فعذف
رجل المرأة

رجل المرأة فإنه يجب الحد على قاذفها كذا في شرح الطحاوي * **أما قال لامرأته يازانية** فقلت لأجل أنت حدثت المرأة ولا لعان بينهما ولو قال لأجنبية يازانية فقلت زنيته بك لا يحد الرجل وتحد المرأة ولو قال لامرأته يازانية فقلت المرأة زنيته بك فلا حد ولا لعان وكذا لك لا حد على المرأة ولو قالت المرأة لأزواجها بعد زنيته بك ثم قذفها الزوج بعد ذلك لم يكن على واحد منهما حد كذا في المحيط * **ولو قال زني بك زوجك قبل أن ينزوجه فهو قاذف ولو قال زني بك بأصبعة لم يكن عليه حد كذا في التاتارخانية** * **ولو قال أشهد أنك زان** وقال الآخر وأنا شاهد أيضا لا حد على الثامى إلا أن يقول أنا أشهد بما شهدت به كذا في المتأنيبة * **قال** لرجلين أحد كذا زان فقبل له هذا لأحدهما بعينه فقال لا لأحد عليه ولو قال لرجل يازاني فقال له غيره صدقت حد المجتدى دون المصدق ولو قال صدقت هو كما قلت فهو قاذف أيضا كذا في فتاوى قاضيخان * **وكذا لو قال هو كما قلت حد الثاني أيضا كذا في محيط المحيط** * **ولو قال** يا ابن القصة يا خيلة فلان يادى يا ابن الدعة لأحد وكذا لو قال جامعك فلان حراما أو نجر بك فلان أو قال فلان يقول أنك زان أو أنت تزني أو ما رأيت زانيا خيرا منك أو أنت ازني التامس أو أنت ازني مني أو أنت ازني من الزناة أو زنيته فيما دون الفرج أو زني فخذك أو رجلك أو يا لوطي أو عملت ممل قوم لوط أو لظمت أو زنيته وأنت مكروه أو بأئمة أو مجنونة لأحد وكذا لا يجب بالتحريض وبقذف الآخرس والرتقاء وفي دار الحرب وعسكر أهل البنى ولا يجب الحد بقذف الصبي والمجنون جنونا مطبقا كان يمين ويقيم يجب وكذا لا يجب بقذف المجهوب وأما بقذف العصى والعنين يجب كذا في خزانة المفتين * **ولو قال يا ولد الزنا أو قال يا ابن الزنا** وأمه مسخنة حد لانه قذفها بالزنا كذا في التمرناشي * **أما قذف غلاما مرافقا لأحد في الغلام البلوغ بالحن أو الاحتلام لم يحد القاذف بقوله كذا في المحيط** * **ولو قال لرجل يازانية لانه لا يجب الحد عليه** هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف روح كذا في شرح الطحاوي * **وهو الاستئصال هكذا** في المحيط * **ولو قال لامرأة يازاني بغير إلهاء غانه يجب الحد على القاذف بالإجماع** ولو قال لرجل زنايت يجب الحد على القاذف كذا في شرح الطحاوي * **من قال لعمر أو زنايت في الجبل** وقال منعت صعود الجبل أو حالته الغضب لا يحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف روح كذا في فتح القدير * **ولو لم يمت به الصعود يجب الحد أجماعا كذا في التبيين** * **ولو قال زنايت**

على الجبل لم يحد بالاجماع كذا في المضمرات • ولو قال زنايت على الجبل في حالة الغضب
فيل لا يحد وقيل يحد وهو الا وجه كذا في فتح القدير • ولو قال زنييت في الجبل يحد بالاتفاق
كذا في شرح الطحاوي • ولو قال يا زاني يا لهمة ذكر في الاصل انه اذا قال منيت الصعود
على شيء لا يصدق ويحد من غير ذكر خلاف كذا في المحيط • ابراهيم من محمد رح رجل
دعا بها ريته فاجابته امرأة حرة وهو لا يراها فقال يا زانية ثم قال طنتها امنى قال نعه
ولا تصدقه كذا في محيط الرضوي • ولو قال لغيره زنييت وفلان معك بكون فاننا لهما
ولو قال منيت وفلان معك شاهد لا يصدق كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال يا ابن الزانية
وهذا معها فهو قاذف للثاني وكذلك اذا قال للثاني وانك معها كذا في المحيط • ولو قال
يا ابن الزانية وفلان معها فهو قذف لامة ولفلان ولو قال وفلان معك لم يكن قذفا ولو قال زنييت
وهذا معك اولم يقل معك فهو قذف لهما كذا في خزائن المغتني • ابن سماعة من ابي يوسف رح
اذا قال لغيره يا ابن الزانية وهذا معك قال ذلك بكلام واحد فهو ليس بقاذف للثاني ولو قال
لرجل يا زاني وهذا معك كان قاذفا لهما روى من ابي يوسف رح اذا قال لغيره يا ابن الزانية
وهذا ولم يقل معك فهو قاذف للثاني كذا في المحيط • من قذف الزاني بالزنا فلا حد عليه سواء
قدنه بذلك الزنا بعينه او بزا آخر كذا في المبسوط • ولو قال زنييت باحدى هاتين او هاتين يحد
كذا في العناية • رجل قال لغيره قل لفلان يا زاني فان قال الرسول للمرسل اليه ان فلانا
يقول لك يا زاني لا حد على احد لا على الرسول ولا على المرسل ولو ان الرسول لم يخبره
من المرسل ولكن قال للمرسل اليه يا زاني حد الرسول كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال
لرجل يا ابن امه الحماء لا يحد ولو قال لعربي يا بنطي اولست بعربي لا يحد كذا في الكافي •
رجل قال لغيره لست انت من بني فلان لقبيلة لاحد عليه رجل قال لمسلم لست انت لابيك وابواه
كافران لا يحد • رجل قال لغيره لست لا بيبك وابواه معلمان وقد متقا لا حد على المرئي
وان متق العبد بعد ذلك كذا في فتاوى قاضي خان • ان قال لست لامك فليس بقاذف وكذا
اذا قال لست لا بوبك لم يكن قاذفا وان قال لست لا بيبك وامه حرة وابوه مبدل لامة الحد
لاحد وان كانت امه وابوه حر لم يحد ويعزروا ولو قال لغيره لست لا بيبك اولست يا ابن فلان
في غضب حد كذا في الكنز • وان قال لست يا ابن فلان يعني جده لا يحد كذا في الكافي •

نصب رجلا الى غير ابيه في غير فضبه لم يحد فان كان في غضب حد ولونبه الى جده لم يحد لان الحد اب وكذا النوبة الى عمه او خاله او زوج امه لانهم يسمون اباء مجازا كذا في التمر تاشي * ولو قال لست من ولادة فلان فهذا ليس بقذف اذ قال لغيره لست لاب لم يلدك ابوك فهذا كله قذف لأمه وكذا لك اذ قال لست للرسدة كذا في الظهيرية * ولو قال لا خرجك زان فلاحد عليه كذا في الايضاح * ولو قال يا اخا الزاني فهو قذف لاخته فان كان له اخ واحد فالحصومة له ولو قل يا اخا الزاني فقال لابل انت محمد الثاني والحصومة مع الاول لاختي الثاني كذا في العتابة * ولو قال يا ابن الزانين وكانت امه الدنيا مسلمة فعليه الحد ولا يبالى ان كانت الجدة مسلمة ام لا وان كانت الجدة مسلمة والام كافرة فلاحد عليه لان الاضافة الى الولادة انما يتناول الاقرب فالاقرب ولو قال يا ابن الف زانية يحد كذا في المراج الوهاج * ولو قال لرجل يا ابن الزاني والزانية يكون قذ فالابيه وامه ان كانا حيين كان طلب الحد لهما وان كانا ميتين فطلب الحد يكون له كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال لامرأة اجنبية زينت ببعير او بشراو بحمار لاحد عليه ولو قال زينت بناقه او ببقرة او بشوب او بد رهم فعليه الحد ولو قال لرجل زينت ببعير او بناقة او ما اشبه ذلك لاحد عليه فان قال بامة او دار او ثوب فعليه الحد كذا في الظهيرية * قال محمد رح في رجل قال لغيره انت تزني لاحد عليه لان هذا الاستتبال ولو قال انت تزني واضرب انا فلاحد عليه لان هذا يذكر على طريق الاستفهام والتعبير ومعناه كيف يجوز ان يعاقب غير الفاعل كذا في الايضاح * ولو قال زينت قبل ان تعلقى او قال قبل ان تولدى فلاحد عليه كذا في المحيط * اذ اذف امرأة زنت في نصرانيتها او رجلا في نصرانيتها فانه لا يحد والمراد قذفها بعد الاسلام بزنا كان في نصرانيتها بان قال زينت وانت كافرة وكذا لو قال لمعتق زني وهو عبد زينت وانت مبد لا يحد كما لو قال قذ فتك بالزنا وانت كاتبة او امه فلاحد عليه كذا في فتح القدير * ان قال لرجل يا ابن الاقطع او يا ابن المقعد او يا ابن العجم وابوه ليس كذلك فليس عليه الحد وكذلك لو قال يا ابن الازرق او يا ابن الاشقر او الاسود وابوه ليس كذلك ولو قال يا ابن الصدي او يا ابن العشي لا يكون قاذفا له ولو قال لعربي يا عبد او يا مولاي لاحد عليه وكذلك لو قال لعربي يا مدني او مولاي

فهذا دعوى الرق والولاء عليه فليس من القذف في شيء قال بايهودى او يا نصرانى
 او يا مجوسى او يا ابن اليهودى لاحد عليه ولكنه يعز كذا فى المبسوط * ولو قال يا ابن الحائك
 لاحد عليه كذا فى تمح القدير * انا قال لست بعربى او يا ابن الضباط او يا ابن الامور وابوه ليس
 كذلك لم يكن قذفا ولو قال لست بابن آدم او لست الانسان او لست الرجل او ما انت بانسان
 لم يكن قذفا وان قال لست حلالا فهو قذف كذا فى الجوهر النيرة * ولو قال يا ابن الاصفر وابوه ليس
 كذلك لا يعد كذا فى شرح الطحاوى * قيل فلان الميت كان صالحا لم يشرب ولم يزن فقال آخر
 فعل كذا وفعل هذا كله لا يكون قذفا ولو قال انه فعل كذا فهو قذف كذا فى الوجيز للكردري * فى الآثار
 من ابى حنيفة روى ان اقال لميرة يا بغل فعليه الحد لانه بلفظ عمان يا زنى وفي مختصر للجصاص
 من ابراهيم النخعي انه قال لا مرأته اى ربهى يجب الحد وعلى هذا اذا قال لها اى سياره
 او قال اى غراو قال اى جلب او ما شاكل ذلك يجب الحد لان هذه العبارات كلها منبئة عن
 كونها زانية مرافها كذا ان كرى الاصل كذا فى الذخيرة * ولو قذف رجلا فقال يا ابن الزانية
 ثم ادعى القاذف ان ام المقتوف امة او نصرانية او مقتوف يقول هى حرة مسلمة فالقول
 قول القاذف وعلى المقتوف البيينة وكذلك لو قذف فى نفسه ثم ادعى القاذف ان المقتوف
 مبد فالقول قول القاذف ولا يكتفى بعريه الاصل وكذلك لو قال القاذف انا مبد وعلى
 حد العبد وقال المقتوف انت حر فالقول قول القاذف كذا فى الايضاح * ان وطى جارية
 ابنته او احدا بويه او اخته ثم ادعى ان مولاها بها منه ولم يكن له بيينة فلا حد على فاذنه
 وكذلك ان اتهم شاهد واحد اعلى المراء كذا فى المبسوط * ولو قذف رجلا ولم يكن للمقتوف
 بيينة على انه قذفه واراد استخلافه بالله ما تدنه فان الحاكم لا يستلفه عندنا كذا فى الجوهر النيرة *
 اذا ادعى على انسان قذفا فان كان ذلك باقرار القاذف او ببيينة قامت عليه يقال له اقم البيينة
 على صحة ذنبك والا اتهم عليه التحذ قال واذا ضرب بعض الجدم اقام القاذف البيينة على صدقه
 صحت بيئته واذا سمعت البيينة سقط بعض الجلدات ولا يبطل شهادته ولا يلزمه صمة الفسق كذا
 فى الايضاح * قال مسدد روى ان ادعى رجل على رجل انه قذفه وجاء بشاهدين يشهدان
 ابن هذا قذف هذا فالقاضى يحل من الشاهدين من القذف ما هو كيف هو فان قال لا تشهد انه
 قال له

قال له يا زاني قبل شهادتهما بعد القاذف ان كانا هادئين وان كان القاضي لا يعرف الشهود بالعدالة حبس القاذف حتى يتعرف من عدالة الشاهدين والد القاهي الانزجار من تعاطي ما يعتد به الانمان مسطور دينه فان شهد احدهما انه قال يا زاني يوم الجمعة وشهدا الاخر انه قال يا زاني يوم الخميس قال ابو حنيفة رح يقبل هذه الشهادة وبعد القاذف وقال لا يقبل كذا في الطهيرية * وماتله ابو حنيفة رح اول كذا في المحيط * ولو شهد رجلان على رجل بالقذف واختلفا في المكان الذي قذف فيه وجب الحد عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح لا يجب ولو شهد احدهما انه قذفه يوم الخميس وشهد الاخر انه اقراه تذنه يوم الخميس فلا حد عليه في قولهم كذا في فتاوى الكرخي * ولو اختلفوا في اللغة التي وقع القذف بها في العربية والفارسية وغيرهما بطلت شهادتهم كذا في فتح القدير * ولو ان جماعة قالوا رأينا فلانا يزني بفلانة فيما دون الفرج لاحد على احد على المذنوف ولا على الجماعة ولو ان الجماعة قالوا رأينا فلانا يزني بفلانة وقطعوا الكلام ثم قالوا فيما دون الفرج كان عليهم حد القذف كذا في فتاوى قاضيهان * ولو ادعى قذفا على احد واقام على ذلك شاهدا واحدا فالقاضي لا يحد القاذف وهل يجب ينظر ان كان الشاهد فاسقا لا يجب وان كان عدلا وقال في شاهد آخر في المصر القياس ان لا يجب وفي الاستسكان يجب يومين او ثلثة ايام واذا ادعى ان له شاهدا اخر خارج المصر فكذلك لا يجب وهذا اذا كان المكان الذي فيه الشاهد بعيدا من المصر بحيث لا يمكنه الاحضار في مدة ثلثة ايام واذا كان قريبا بحيث يمكنه الاحضار في مدة ثلثة ايام فانه يجب كذا في الطهيرية * في تجنيس الناصري اذا ادعى القاذف ان المذنوف زان وان له البينة اجل لاقامة البينة فان اقام والا حد فان لم يجد احدا يبعث الى الشهود بعثه مع شرط يحفظونه فان لم يجد الشهود حد وان اقام بعد ذلك قبلت شهادتهم كذا في التاتارخانية * ولو قذف رجلا فهاء باربعة فحقت انه كما قال يدرك الحد من القاذف ومن المذنوف ومن الشهود كذا في الطهيرية في اللقطات * اذا كان المذنوف حيا فلا خصومة لاحد سواء حاضرا كان او غائبا ولو مات المذنوف قبل ان يطالب او بعد ما طالب او اقيم عليه بعض الحد وبطل الحد وبطل ما بقي منه وان كان موطا واحد كذا في فتاوى الكرخي * وان رجع العايب فعدمه الى الحاكم وضرب القاذف بعض الحد ثم غاب لم ينم الا وهو حاضر لان المطالبة شرط في كله كذا في غاية البيان * قذف ميتا محصنا

فلو ولد بين والموالد بين ملوا او مغلوا ان يهاصموا سواء فيه الوارث وغيره كالكارو والقافل
والرقيق والاعرب والاعد وان ترك بعضهم فللباقين ان يهاصموا كذا في التمرقاشي *
ولا يطالب بعد القذف للميت الا ان يقع القذف في نحيبه بقذفه كذا في الهداية * وولد الابن
وولد البنت سواء في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضى خان * ولا يثبت لابي الام ولام الام
كذا في المحيط * اما الاخوة والاخوات والامام والعامت والاخوال والحالات ليس لهم
حق الخصومة كذا في شرح الطحاوى * وليس للولد ان يطالب بعد القذف اذا كان القاذف
اباه وجداه وان علا ولامه ولا جدته كذا في الايضاح * وان قذف اباه وامه او اخاه وامه
فعليه الحد * رجل قال لابنته يا ابن الزانية وامه ميتة ولها ابن من غيره فجاء يطلب الحد
بضرب القاذف الحد وكذلك ان كان للميت المقذوف ابنان فصدق احدهما كان للآخر
ان يأخذ بالحد وان لم يكن للمقذوف الابن واحد فصدق في القذف ثم اراد ان يأخذ بالحد
ليس له ذلك كذا في المبسوط * قال محمد رح في الجمع الصغير رجل له مبدولة ام حرة
مسلمة وقد ماتت فعذف المولى ام العبد فليس للعبد ان يأخذ المولى بسدها كذا في المحيط *
ولو ان رجلين استبأ فقال احدهما اما انا ليس بزان ولا امي بزانية قال لاحد في هذا ولو قال
من قال كذا وكذا فهو ابن الزانية فقال رجل انا قلت فلأحد على المبتدئ كذا في فتاوى الكرخي *
ولو قال لعبد يا زاني فقال لا بل انت بعد العبدون الحرة ولو كانا حريين بعد ان جميعا كذا
في خزانة المفتين * ولو قذف اجنبى اجنبية محصنة واقيم عليه الحد ثم قذفها غيره بقام عليه الحد
ايضا كذا في المحيط * ابن سامة عن محمد رح في الرقيات اربعة شهداء على رجل انه زنى
بفلانة بنت فلان الفلانية امرأة معروفة سموها ووصفوا الزنا وانتبهت المرأة ثابا فخرج الرجل
ثم ان رجلا قذف تلك المرأة الغائبة فجاء صمته الى القاضي الذى قضى على الرجل بالرجم
قال القياس ان بعد قاذفها لكنى استحسن ان لا احد قاذفها كذا في الطهيرية * في جمع الجوامع
وان خاصمت الى قاض آخر بعد الا ان اقام الشاهد على قضاء الاول كذا في التاتارخانية *
من قذف غير مرة او زنى غير مرة او شرب غير مرة فعد مرة فهو لذ لك كله كذا في الكافي *
ولو قذف جماعة بكلمة واحدة او قذف كل واحد منهم بكلام على حدة او في ايام متفرقة
فهاصموا ضرب لهم حد واحد وكذا اذا خاصم بعضهم دون بعض فعد فالحد يكون لهم جميعا

وكذا اذا حضر واحد منهم فلما على القاذف حد واحد لاخير فان حضر بعد ذلك من لم يحاصم في قذفه بطل الحد في حقه ولم يحد له مرة اخرى لوحد القاذف وتبرغ من حده ثم قذف رجلا آخر فانه يحد للثاني حدا آخر وانما يسقط حد القذف ما قبله ولا يسقط ما بعده كذا في المراج الوهاج *
لو ضرب للزنا او للشرب بعض الحد فهرب ثم زنى او شرب ثانيا حدا مستأنفا ولو كان ذلك في القذف بنظرمان حضر الاول الى القامى بنتم الاول ولاشئ للثاني وان حضر الثاني وحده يعجل جلد امستأنفا للثاني وبطل الاول وان اجتمعت على واحد اجناس مختلفة بان قذف وزنى وسرق وشرب بquam عليه الكل ولا يوالي بينها خيفة الهلاك بل ينتظر حتى يبرأ من الاول فيبدأ بعد القذف او لان فيه حق العبد ثم الامام بالختيار ان شاء بدأ بعد الزنا وان شاء بالقطع ويؤخر حدا العرب ولو كان مع هذا اجرا حة توجب القصاص بدأ بالقصاص ثم حدا القذف ثم الاقوى فالاقوى كذا في التبيين * لو قال كلكم زان الا واحد اعلان اصل القذف كان موجبا لكل واحد منهم ان يدمى مالم يعين المستثنى كذا في الفتاوى الكبرى * عبد قذف حرافة عتق نقذف آخر فاجتمعوا ضرب ثمانين ولو جاء الاول فاضرب اربعين ثم جاء به الآخر نسم له اثمانين ولو قذف آخر قبل ان ياتي به الثاني الثمانون يكون لهما ولا يضرب الثمانين مستأنفا لان ما بقى تمام حد الاحرار فجاز ان يدخل فيه الاحرار كذا في فتم القدير * اذا حد المسلم في قذف سقطت شهادته على النايب من دنا وان تاب لا يقبل الا في العبادات كذا في شرح الطحاوى *
اذا حد الكافر في قذف فلم يجز شهادته على اهل الذمة فان اعلم قبلت شهادته عليهم وعلى المسلمين وان ضرب سوطا في قذف ثم اسلم ثم ضرب ما بقى جازت شهادته ومن ابى يوسف رح انه ترد شهادته والاقل تابع للاكثر والاول اصح كذا في الهداية * ان قذف في حالة الكفر بعد في حالة الاسلام بطلت شهادته على التأبيد ولوحد العبد حد القذف ثم اعتق وتاب لا يقبل شهادته على التأبيد ولو قذف حالة الرق ثم اعتق فانه يقام عليه حد العبيد كذا في شرح الطحاوى *
ولو ضرب المسلم بعض الحد ثم هرب قبل تمامه ففي طاهر الرواية تقبل شهادته مالم يضرب جميعه كذا في المراج الوهاج * في المبسوط الصحيح من المذهب عندنا انه اذا قام اربعة من الشهود على صدقه بعد الحد يقبل شهادته كذا في فتم القدير * اذا زنى المعتذوف قبل ان يقام الحد على القاذف او وطئ وطئ احراما غير مملوك فقد سقط الحد من القاذف وكذا لك اذا ارتدا لمعتذوف

وان اسلم بعد ذلك بلاحق على القاذف وكذا ان كان معتوها ذهب العقل كذا في المجموع *
 ويسقط الحد من القاذف في تصديق المذنوب او بان يقيم أربعة على زنا المذنوب سواء اقامها قبل الحد
 او في خلافه على احدى الروايات كذا في السراج الوهاج * ولا يقبل منه اقل من أربعة شهود
 فان جاء بهم شاهد واحد على المذنوب بزنا متقدم درأت منه الحد استصحابا وان جاء بثلاثة فشهدوا
 عليه وقال القاذف ان اربعة لم ينفست الي كلامه ويقام عليه وعلى الثلاثة الحد وان شهد رجلان
 او رجل وامرأتان على اقراء المذنوب بالزنا بدرأ الحد من القاذف سوى الثلاثة كذا في المجموع *
 انما مات المكاتب وترك وفاء وادبت مكاتبته وحكم بعقوبة في آخر جزء من اجزاء حيوته
 وقسم الباقي بين ورثته الاحرار ثم قذفه رجل لا يحد كذا في المحيط * من دخل الزنا بان
 من اجل الحرب فغذف رجلا مسلما يجب الحد عليه وهو قول ابي حنيفة رجا الغر وهو قولهما كذا
 في شرح الطحاوي * حد القذف يفارق حد الزنا فان حد القذف لا يحبط بالتقدم وحد الزنا والشرب يسقط
 ولا يقام حد القذف الا بطلب المذنوب ولا يقبل البينة عليه الا بعد الدعوى ولا يسقط هذا الحد
 بعد العفو والبراء بعد بؤته وكذا اذا اعفى قبل الرفع الى القاضي وكذا لو صالح من القذف
 على مال يكون باطلا يرد المال عليه وله ان يطالبه بالحد بعد ذلك عندنا كذا في فتاوى قاضيهان *
 وقيمة القاضي بعلمه اذا علم في ايام قصاصه وكذا لو قذفه بفسقة القاضي حده وان علمه القاضي
 قبل ان يحتضن ثم ولي القضاء ليس له ان يقيمة حتى يشهد بمصدقه كذا في فتح القدير *
 ولو ترك المذنوب للطالبة فذلك حصن وكذا لك من ضمن من الحكم اذا رفعه اليه ان يقول
 للدمي قبل ان يثبت عرض من هذا كذا في الريحاح * ويجوز التوكيل بانثابت الحدود
 من الغائب في قول ابي حنيفة ومحمد رجا والا جماع على انه لا يصح باستيفاء الحد كذا
 في فتح القدير * فصل في التعزير وهو تأديب بدون الحد ويجب في جنايته فليست موجبة للحد
 كذا في النهاية * وينتقم الى ما هو حق الله وحق العبد والاول يجب على الامام ولا يهل لتركه الا فيما
 ان اعلم انه انزجر انما مل قبل ذلك ويتفرع عليه انه يجوز اثباته بمدع شهد به فيكون مدعا
 شاهدا ان احكام معه آخر كذا في النهار الفائق * قالوا لكل مسلم اقامة التعزير حال
 مباشرة المعصية ولما بعد المباشرة فليس ذلك لغير الحاكم قال في الغنية راجع غيره على فلاحشة
 موجبة

موجبة للتعزير فغير اذن المعتصم للمعتصم ان يعزير المغزول من بعد الفراغ منها كذا في البحر الرائق * مثل الهندواني رح من رجل وجد مع امرأته رجلا اضل له قتله قال ان كان تعلم انه ينزجر من الزنا بالصباح والغرب ببلاد الفلاح لا يصل وان علم انه لا ينزجر الا بالقتل حل له القتل وان طامته المرأة حل له قتلها ايها كذا في النهاية * المكابر بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة والامونة والمعاصي يباح قتل الكل ويثاب قتلهم كذا في النهر الفائق * وهكذا في التعزير في الجنتين * وللمولى ان يمزج عبدا واستعند امارة لا تذب والحاجة اليه كذا في محيط السرخسي * والتعزير الذي يجب بها للعبد بالغذف وسره فانه لتوقفه على الدعوى لا يقيم الا الحاكم الا ان يحكم فيه كذا في فتح القدير * تجري فيه الابراء والعفو والشهادة على الشهاد واليمين كسائر حقوقه هكذا في فتاوى قاضي خان * ويثبت التعزير بشهادة رجلين او رجل وامرأتين لانه من جنس حقوق العباد كذا في التبيين * وهكذا في الكافي والمحيطين * رجل ادمى قبل انسان شتمه فاحشده اودمى انه ضربه وقال لي بيته حاضرة في المصر وطلب منه كفيل بنفسه فانه يؤخذ منه كفيل بنفسه الى ثلثا يام وان اقام على ذلك شاهدين او رجلا وامرأتين او شاهدين على شهادة رجلين يؤخذ منه كفيل بنفسه حتى يسأل من الشهود فاذا عدل الشهود يضرب كذا في فتاوى قاضي خان * التعزير قد يكون بالعص و قد يكون بالصنع وتعزير الاذن وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالغرب وقد يكون بنظر القاضي اليه بنظر مأمون كذا في النهاية * وصناديق يوسف رح يجوز التعزير للسلطان باخذ المال ومندهما وباقى الائمة الثلاثة لا يجوز كذا في فتح القدير * ومعنى التعزير باخذ المال على القول به اسناك شيء من ماله منه مدة لينزجر ثم يعيده الحاكم اليه لان يأخذه الحاكم لنفسه وليست المال كما يتوهمه الظلمة اذ لا يجوز لاحد من المسلمين اخذ مال احد بغير موجب شرعي كذا في البحر الرائق * في الثاني التعزير على مراتب تعزير اشرف الاشراف وهم العلماء والعلمية بالا ملام وهوان يقول له القاضي بليني انك تفعل كذا فينزجر به وتعزير الاشراف وهم الامراء والذواتين بالا ملام والجر الى باب القاضي والخصومة في ذلك وتعزير الاوساط وهم السوقة بالا ملام والجر والعص وتعزير الاخسة بهذا كله وبالضرب كذا في النهاية * واكثره تسعة وثلاثون موطا واقفه ثلث جلدات وذكر مشائخنا ان ادناه على ما يراه الامام يقدر بقدر ما يعلم انه ينزجر به

كذا في الهداية * وينبغي ان ينظر القاضي في سببه فان كان من جنس ما يجب به الحد ولم يجب به فعارض يبلغ التعزير أقصى غايته ومثاله اذا قال لامرأة النير اولام ولد الغير يازانية يجب عليه أقصى غايات التعزير لان الحد لا يجب هنا لعدم احصان المذنب وهذا من جنس ما يجب به الحد وان كان من جنس ما لا يجب به الحد نحو ان يقول لغيره يا خبيث حتى وجب التعزير فالتعزير مغشوف الى الامام كذا في المحيط * ومع حسنة بعد الضرب اذا كان له مصلحة كذا في العيني شرح الكنتز * وتقدیر مدة الحبس راجع الى الحاكم كذا في البحر الرائق * اشدا لضرب التعزير ثم حد الزنا ثم حد الشرب ثم حد القذف ومن حد او هز رفات بسبب ذلك قد مدد بخلاف الزوج اذا مرز وجته ترك الزينة او الاجابة اذا ماها الى فراشه او لاجل ترك الصلوة او الخروج من البيت فماتت ضمن كذا في النهر الفائق * ويضرب في التعزير قائما عليه ثيابه وينزع منه السهم والفرو ولا يمدني التعزير ويقرق الضرب على الامضاء الا الرأس والفرج في قول ابي حنيفة ومحمد ع كذا في فتاوى قاضي خان * هكذا ذكر في حدود الاصل وذكر في اشرية الاصل يضرب التعزير في موضع واحد وليس في المصلحة اختلاف رواية وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فهو موع الاول اذا بلغ التعزير اقصاه وموضوع الثاني اذا لم يبلغ كذا في التبيين * الاصل في وجوب التعزير ان كل من ارتكب منكرا او ادعى مسلما بغير حق بقوله او بفعله يجب التعزير الا اذا كان الكذب ظاهرا في قوله كما اذا قال يا كلب او يا خنزير او نحوه فانه لا يجب التعزير كذا في شرح الطحاوي * وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان * وقبل ان كان المسبوب من الاشراف كالقهاء والعلماء يعزروا وان كان من العامة لا يعزروا وهذا حسن كذا في الهداية * من قذف مسلما بيا فاسقا وهو ليس بفاسق او بيا ابن فاسق يا كافرا يهودي يا نصراني يا ابن النصراني يا خبيث يا سارق وهو ليس بمسارق يا فاجريا منافقا بالوطي يامن يعمل عمل قوم لوط يامن يلعب بالصبيان يا آكل الربوا يا شارب الخمر يا ديوث يا مضنت يا خائن يا ابن ثعبان زنديق يا قوطبان يا مأوى الزواني يا مأوى المصرع مزرو لو قال يا تيس يا حية يا ذئب يا خجام يا بقاء يا مؤجريا ولد الحرام يا عياريا ناكسا يا منكوسا يا مسخرة يا كشعانا يا ضمكت يا موصس يا ابن الموصس يا ابن الا سودا وبه ليس كذلك يا رمتاني وهو ليس كذلك يا متعللا يعز كذا في الكافي * ولو قال يا ابن الفاجرة يا ابن القاسنة فعليه التعزير

لأنه الحق نوع الشين به كذا في غاية البيان * ولو قال لقاسي يا فاسق أو لغارب يا شارب أو لظالم
يا ظالم لا يجب فيه شيء كذا في العناية * ولو قال لرجل صالح ذي المروة يا لص يا صورك يا كافر
مركز في غاية البيان * أن قال يا يده مزركد في الواقعات * وأن قال يا معلمه مزركد في
الجهرة النبوة * ولو قال لأخرياء ناز يعزركذا في المراجعة * ولو قال لصالح يا صفيه مزر
هكذا في التمرناشي * رجل قال لصالح يا معفوج يا ابن قريظان ذكر الناطقي أنه عليه التعزير
ولو قال يا فرد يا قواد يا قاصر في هذا كله لا يجب التعزير كذا في فتاوى قاضيخان * قال الصدر الشهيد
يجب التعزير في قوله يا قاصر كذا في الخلاصة * ولو قال يا معفوج فانه يعزرو ولا يجب الحد
في قول أبي يوسف ومحمد رحم حتى يضيف إلى السبيل وعلى قول أبي حنيفة لا يكون قاذفا
بحال وعليه التعزير لأننا الحق به الشين والمعفوج المصروب في الدبر كذا في الطهيري * ولو قال
يا مد أو قال يا لاشيء أو قال يا ستور لاشيء عليه ولو قال يا قدر يجب فيه التعزير كذا في الفتاوى
الكبرى * إذا أخطر رجل في حادثة فتوى العلماء وجاء إلى خصمه فقال الخصم أنا لا أمل به
أو قال ليس كما افتواوه جاحل ذكر أهل العلم بالتفسير وجب عليه التعزير وإذا أذنب بالتعريض
وجب التعزير كذا في الحاوي للقدس * الأولى لأنما نفعما إذا قيل له ما يوجب الحد
والتعزير أن لا يجيبه قالوا ولو قال يا خبيث الأحسن أن يكفي عنه ولو رفع إلى القاضي ليؤدبه
يعزروا جواب مع هذا فقال بل أنت لا بأس كذا في البحر الرائق * من أصح ما راجع فيمن
اعتاد الفسق بأنواع الفساد يهدم عليه بيته كذا في المراجعة * قال فخر الإسلام إن اعتاد مرة
أبواب المجاهد يجب أن يعزروها لغ فيه ويحبس حتى يتوب كذا في البحر الرائق * من
موجبات التعزير كتابة الصكوك والخطوط بالتزوير ومنها المازحة في أحكام الشريعة ومما
يوجب التعزير ما ذكر ابن رستم فيمن قطع نذوب برنوز أو حلق شعر جاريته ومنها لو أكره السلطان
رجلا على قتل مسلم غير حق وواحدة بقتله أن لم يقتله فقتله فالتقصاص على السلطان والتعزير
على القاتل هذا أبي حنيفة ومحمد رحم ومنها إذا أكره الرجل غيره فزنى يجب على الذي
أكره التعزير ومن موجبات التعزير الزهد البارد كذا في التاتارخانية * إذا أتى بهيمة
أو وطئ بشبهة أو ظلم مسلما أو رفع مديته في السوق من رأسه مزر كذا في المراجعة * إذا وجد
شهود التعزير عبدا أو كافرا بعد ما عزر فمات أو جرحته السياط أو رجع الشهود لأضمان

هند ابى حنيفة رح خلاها لهدا كذا في مصبط السرخسى • فى القنينة قال لعينا ساق ثم اراد ان يثبت
بالبينة فسقه ليدفع التعزير من نفسه لا يسمع بينته ولو اراد نبات فسقه ضمنا لا يصح فيه الخصومة
كجرح الشهود اذا قال رشوته بكذا فعليه ردة تقبل البينة كذا هذا وهذا اذا شهدوا على فسقه
ولم يبهنوا واما اذا بينوه بما يتضمن اثبات حق الله تعالى والعبدان بها تقبل كما اذا قال له
يا فاسق فلعلك ارفع الى القاضي ادعى انه رآه يقبل اجنبية او عا نقبا او خلا بها ونحو ذلك ثم
اقام رجلين شهدا انهما رآها فعل ذلك فلا شك في قبولها وسقوط التعزير من القائل كذا في البحر
المروئى • اذا ادعى شخص على شخص بدعوى توجب التكفير ومجز المدمى من اثبات ما ادعاه
لا يثبت عليه شىء اصلا اذا صدر الكلام على وجه الدعوى مند حكم الشرع اما اذا صدر منه
على وجه السب او الاقتصاص فانه يعزر على ما يليق به كذا في النهر الفائق ناقلا من المراجعة •
حنفى ارتحل الى مذهب الشافعى رح يعزر كذا في جواهر الاخلاطى • ضرب غيره بهير حق
وضربه المضروب ايضا انهما يعزران ويبدأ باقامة التعزير بالبادي منهما كذا في البحر الرائق •
يعزر من شهد شرب الشاربين والمجتمعون على شبه الشرب وان لم يشربوا ومن معه وكذا يعزر
يعزرو بحبس والمسلم يبيع العمراوياً كل الربوا يعزرو بحبس وكذا الغنى والمخنت والنائسة
يعزرون ويحبسون حتى يهدنوا توبة كذا في النهر الفائق • فى الخانية المقيم اذا انظر في رمضان
متعمدا يعزرو بحبس بعد ذلك اذا كان يخاف منه مودة الى الانظار ثانيا كذا فى التاتارخانية •
رجل قبل حرة اجنبية او امة او صانقها او مصها بشهوة يعزرو وكذا اللوا معهما فيمادون الفرج فانه يعزر
كذا فى فتاوى قاضى خان • ولو مكنت المرأة فردا من نفسها كان حكمها كاتيان الرجل البهيمه كذا
فى الجوهرة النيرة فى باب حد الزنا • من يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس بحبس ويخادق السجين
الى ان يظهر التوبة كذا فى فتاوى قاضى خان • سئل على بن احمد عن كان له دعوى على رجل
فلم يجده فوقع اهل مشيرته فى ايدى الظلمة بغير حق وبغير كفالة فتبذروهم واحبسواهم فى السجن
وضربوهم ضربا شديدا وفصبا منهم اميا ناكثا بغير حق فلوانهم صححوها هذه الامور عند القاضي
هل يجب التعزير على هذا الموضع فقال نعم يعزرو كذا فى التاتارخانية ناقلا من اليتيمة • رجل
خدع امرأة رجلا او ابنته وهى صغيرة واخرجها وزوجها من رجل قال محمد رح احبس بهذا ابدا
حتى يروها

مقتضى يرد ما اويست كذا في الفتاوى الكبرى * رجل سقى ابنا صغيرا خبيرا يعزر كذا في
 السراجانية * الاستمناء حرام وفيه التميز ولو لم يكن امرأته او امته من العيب بذكره فانزل فانه
 مكروه ولا شيء عليه كذا في السراج الوهاج * قال ابو نصر الدبوسي فيمن قطع يد عبده او قتله
 ان عليه التعزر كذا في الحاوي في الفصل الثالث في الجنائيات * مبد يطلب البيع من مولاه
 وهو مقرانه يحسن حسبه يعزر لانه متعنت كذا في الفتاوى الكبرى *

كتاب السرقة

وفيه اربعة ابواب * الباب الاول في بيان السرقة وما يظهره * وهي في الشرع اخذ العاقل البالغ
 نصبا محررا او ما قيمته نصاب ملكا للغير لاشبهة له فيه على وجه الخفية كذا في الاختيار وشرح المختار *
 ثم ان كانت السرقة نهارا اعتبرت الخفية ابتداء وان كانت ليلا اعتبرت ابتداء فقط كذا
 في النهر الفائق * حتى لو نعب البيت على سبيل الخفية والاستمرار ليلانم اخذ المال على سبيل المغالبة
 والمكابرة جهارا من المالك بان استيقظ المالك ودخل عليه بالملاح وقاتل معهما منه من اخذ المال
 فانه يقطع اما لو كابره نهارا بان نعب البيت على سبيل الخفية ودخل البيت ثم اخذ المال مكابرة
 ومغالبة لا يقطع كذا في مسيط المرحمى * اقل النصاب في السرقة عشرة دراهم مضروبة بوزن
 مبعة جياذ كذا في العنانية * فاذا سرق تبرا وزنه عشرة دراهم او متا ما قيمته عشرة دراهم غير
 مضروبة فانه لا قطع فيه على الصحيح ولو سرق نصف دينار قيمته النصاب قطع عندنا ولو سرق
 دينارا قيمته اقل من النصاب لا يقطع كذا في البحر الرائق * ولو سرق عشرة مفسوشة والفضة غالبية
 لا يقطع في ظاهر الرواية وهو الاصح كذا في العنانية * ولو سرق زبوا او نهرجة او منوبة فلا قطع
 الا ان تكون كثيرة تبلغ قيمتها نصابا من الجياذ كذا في البحر الرائق * واذا وجب تقويم المروق
 عشرة دراهم يقوم بامر النقود ام بنقد البلد الذي يروج بين الناس في الغالب روى ابو يوسف
 عن ابي حنيفة رح انه يقوم بعشرة دراهم بنقد البلد الذي يروج بين الناس في الغالب وروى
 الحسن عن ابي حنيفة رح انه يقوم بعشرة دراهم بامر النقود حتى لا ينجب القطع بالشك كذا في
 المحيط * وهو المختار عند البعض كذا في خزائن المفتين * ولا يقطع بتقويم الواحد ولا عند اختلاف المتولين
 كذا في المحيط * وينبت القيمة بقول رجلين مدلين لهما معرفة بالقيم كذا في التبيين * وانما يعتبر
 كمال النصاب في حق السارق ولذا لك اذا سرق عشرة دراهم من عشرة انفس من كل

نفس درهمين من بيت واحد يقطع كذا في المصيط * وبشرط ان يكون السرز واحدا ولو سرق
نصبا با من منزلين مختلفين فلا قطع والبيوت من دار واحدة بمنزلة بيت واحد حتى لو سرق
من عشرة أنفس في دار كل واحد في بيت على جدار من كل واحد منهم درهما قطع بخلاف
ما اذا كانت الدار عظيمة وفيها حجر كذا في البصر الرائق * ولا بد ان يخرج مرة واحدة ولو
اخرج بعضهم ثم دخل واخرج باقية لا يقطع كذا في النهر الفائق * ولا بد ان يخرج طاهرا
حتى لو ابتلع دينا راقى السرز وخرج لا يقطع ولا ينتظر ان يتغوطه بل يضمن مثله كذا في
البصر الرائق في السرقة * يقطع الردء والمبا شرقي طاهر الرواية كذا في الظهيرية * ولو كانوا جمعا
والسارق بعضهم عظموا ان اصاب لكل منهم نصاب وهذا انصح ما هو اخرجوا معه من
السرز او بعده في غوره او خرج هو بعدهم في غورهم ولو كان فيهم صغير او مجنون او عتوه او
ذو رحم مصر من المروق منه لم يقطع احد كذا في النهر الفائق * ولو سرق رجل من رجل عشرة
دراهم ثم مات المروق منه غورته عشرة نفر كان لهم ان يقطعوا السارق في سرقة فان غاب بعضهم
لم يقطع السارق حتى يحضر واجمعا ولو وكل رجلا لطلب كل حق له فاخذ سارقا قد اقر بمسقة
عشرة دراهم من موكله له ان يطالب بما اقربه من المال ولا يقطع ولو حضر الموكل بعد القضاء
للوكيل عليه بالعشرة لم يقطع كذا في مصيط السرخسي * العبد والحر سواء في القطع كذا في
الهداية * السرقة انما تظهر باحد الامرين اما بالبيئة او بالافرار فان كان ظهورها بالاقرار
فالقاضي يسأله من صاحبة السرقة فان بين ذلك فالقاضي يسأله عن المروق فان المروق
اذا لم يكن مالا لا يجب القطع بسرقة فان بين جنس المال يسأله من ماله المال وهذا اذا
كان المروق غائبا عن مجلس القضاء فان كان حاضرا في مجلس القضاء وجب عليه المروق منه
فاقر السارق فالقاضي لا يحتاج الى السؤال عن المروق ومن مقداره ولكن ينظر الى المروق
فان امكن ايجاب القطع بسرقة لوجبه ومالا فلا ثم يسأله كيف سرق ثم يسأله من المكان ولا يسأله
عن الوقت وان احتمل تقادم العهد ثم يسأله عن المروق منه فاذا بين ذلك الآن يقضي القاضي
عليه بالقطع ويكتفى بالاقرار مرة واحدة عند ابي حنيفة ومحمد رح كذا في المصيط * ويستحب
للامام ان يلحق حتى لا يقربا لسرقة كذا في الظهيرية * وينبغي ان يلحق الملعن الرجوع احتمالا
للدردء واذا رجع عن الاقرار صح في القطع ولا يصح في المال كذا في الاختيار ن شرح المختار *

ولو اقر فقال سرفت من هذا مائة درهم ثم قال وهمت انما سرفت من الآخر لا يقطع لواحد منهما
 ويعد المال الى الاول ويضمن مثله للثاني كذا في محيط الحرصى * ولو اقر بسرقة ثم رجع
 ثم اقر ببعض المال فلا يقطع كذا في الغناية * في القدوري اذا اقر فقال سرفت هذه الدراهم
 ولا ادري لمن هي او قال لا اعرف صاحبها لم يقطع كذا في الدخيرة * قال محمد رح
 في الجامع الصغير رجلان اقرا بسرقة مائة درهم ثم قال احد هما هو مالي لا يقطع واحد منهما
 ويستوى ان قال احد هما هذه المائة قبل القضاء بالقطع او بعد القضاء قبل الاستيفاء نص
 محمد رح في الاصل وهذا لان للاستيفاء في باب الحدود شبهة بالقضاء ولو اقر احد هما فقال
 سرفت انا وفلان من فلان هذا الثوب الذي في ايديهما ذكر محمد رح هذه المسئلة في الاصل
 وجعلها على وجهين اما ان صدقه آخر وفي هذا الوجه يقطع بالاجماع وان كذبه الآخر
 فهو على وجهين الاول ان يقول لم اسرق انا والثوب ثوبنا وفي هذا الوجه لا يقطع على واحد منهما
 بالاجماع واما ان يقول لم اسرق ولا اعرف الثوب وفي هذا الوجه اختلفوا قال ابو حنيفة
 ومحمد رح يقطع المعروء المنكر لا يقطع اجماعا كذا في المحيط * ولو صدقه فلان ثم رجع سقط
 بالاتفاق القطع من المعروء كذا في الغناية * ولو قال احدهما سرفت هذا الثوب من فلان فقال الآخر
 كذبت لم نعرفه ولكنه لفلان قطع المعروء لم يقطع المنكر عند ابي حنيفة رح ولو ادعى رجل
 على رجل سرفت فانكر يختلفان الى ان يختلف لم يقطع ويضمن المال ولو اقر ذلك اقرارا
 ثم رجع من اقراره وانكر لم يقطع ويضمن المال كذا في الحراج الوهاج * ولو اقر بالعروة فقال الآخر
 بل سرفت انا وبه يقطع من صدقه المسروق منه فان صدق الاول ثم الثاني فلا قطع ولا ضمان
 لان تصديق الثاني هذا تكذيب لذلك كذا في الغناية * فان قال المسروق منه بعد ما صدق الاول
 لم يسرقها الاول وسرقها الثاني لا يقطع واحد منهما ولا يقضى بالمال على الاول ويقضى به
 على الثاني كذا في محيط الحرصى * ولو صدق الاول ثم اقر الثاني فصدقه ضمن الثاني
 ولو اقر بسرقة ما دعى المالك الغصب وعلى العكس فلا قطع ويضمن كذا في الغناية * ولو قال
 لا وسكت ثم قال بل غصبته مني لا يقضى بالمال واذا اقر انه سرق مع هذا الصبي او مع الاخر
 لا يقطع كذا في محيط الحرصى * ولو اقر اربعة بسرقة فرجع اثنان فلا قطع وكذا لو اقر اثنان
 فوجه احدهما هكذا في الغناية * من اقر انه سرق هذا الثوب من فلان فاقرا المسروق منه بنصف

ذلك الثوب للمارق فقال نصف الثوب لك وفكر السارق ذلك لم يقطع كذا في المحيط *
 وإذا قال السارق سرقت من فلان وأودعته إلى هذا الذي بيده أو وهبته منه أو غصب مني
 وكذبه أو لا يقطع ولم يصدق عليه كذا في العتابة * ولو أقر أنه سرق هو وفلان من فلان ألف درهم
 قطع المهر من أبي حنيفة رح في الآخر وهو قولهما ولا ينظر حضور شريكه كذا في الطهيرية *
 في نوادر يعرف عن أبي يوسف رح إذا قال سرقت ثمعة دراهم لأبل عشرة لا قطع عليه في
 قياس قول أبي حنيفة رح كذا في المحيط في المتفرقات * المنتقى رجل قال سرقت من مال
 فلان مائة درهم لأبل عشرة الدنانير يقطع في العشرة الدنانير ويضمن مائة درهم يريد به إذا
 ادعى المقر له المائتين فهذا قول أبي حنيفة رح وإن قال سرقت مائة لأبل مائتين قطع ولم يضمن
 يريد به إذا ادعى المقر له المائتين كذا في محيط المرخمي * ولو قال سرقت مائتين بل مائة
 لم يقطع ويضمن المائتين لأنه أقر بعرقه مائتين ورجع عنها فوجب الضمان ولم يجب القطع
 ولم يصح الإقرار بالمائة أن لا يدميها المروق منه ولوانه صدقه في الرجوع إلى المائة لأضمان كذا
 في فتح القدير * إذا قال سرقت من هذا عشرة دراهم لأبل سرقت من هذا عشرة قال أبو حنيفة رح
 أصحته للأول عشرة واقطعه للثاني وقال أبو يوسف رح لا يقطع حتى أقر للثاني مرة أخرى
 ثم رجع إلى قول أبي حنيفة رح كذا في محيط المرخمي * في المنتقى لو قال سرقت من هذا عشرة
 دراهم لأبل سرقتها من هذا قال أصحته لكل واحد منهما عشرة ولا يقطع كذا في الطهيرية * ولو قال
 سرقت هذا الثوب منه وهو يماوى مائة ثم قال لا ولكن سرقت هذا الآخر لم يقطع في قول
 أبي حنيفة رح في الأول ويقطع في الثاني كذا في محيط المرخمي * لا يصح إقرار الصبي
 والصبيبة بالعرق فإن احتملوا وحبل أو كانت امرأة فحبلت أو حاضت ثم أقرت صح الإقرار
 كذا في المحيط * إذا أقر بالسرقة طائعا ثم قال المتاع مناعي أو قال استودعته أو قال أخذته وهنا
 بدى لي * فيه دري منه القطع كما لو ثبت العرق عليه بالبينة وإذا قضى القاضي على السارق
 بالقطع ببينة أو بأقرار ثم قال المروق منه هذا منعه لم يعرفه مني لما كنت استودعته أو قال
 شهدتني بزيور أو أقر هو بل بطل أو ما أشبه ذلك سقط عنه القطع كذا في المحيط * إذا أقر
 بالسرقة مكرها فأقره بطل ومن المتأخرين من أفتى بصحته كذا في الطهيرية * المدعى عليه
 بالعرق إذا

بالمرتبة اذا انكر المرتبة حكى من الغيبة ابي بصير الامام ان الامام يعمل فيه باكثر رايه فان كان اكبر رايه انه مارق وان المال عنده مذهب ويجوز له ذلك وعامة المشايخ خرج على ان الامام ان يعزله كما لو رآه الامام يمشي مع السراق كلها في الذخيرة * ادعى على آخر مرتبة كان على المدمى البينة وعلى المدمى عليه اليمين والضرب خلاف الفرع ولا يقتضى به لان مقتضى المفتي يجب ان يطابق الفرع * ادعى على آخر مرتبة مقدمه الى السلطان وطلب من السلطان ان يسره حتى يقر بالمرتبة فضرب مرة او مرتين ثم اميد الى السجن من غير ان يعذب بخلاف السجوس فمصدقون من التعذيب فمقتضى فمات وقد ائتمن هذا المجلس غرامة والمرتبة ظهرت على يد غيره كان لو رثته ان يأخذوا صاحب المرتبة بدية ابيهم وبالعامة التي ادعى الى السلطان لان الكل حصل بتسببه وهو متعدي في هذا التمييز كذا في الفتاوى الكبرى * اذا اقر بالمرتبة ثم هرب لا يتبع وان كان في غوره بخلاف ما اذا شهد عليه الشهود بالمرتبة ثم هرب فانه يتبع في غوره ويقطع كذا في المحيط * اذا قال الرجل انا مارق هذا الثوب فتون القاف ونصب الباء لا يقطع ولو قال انا مارق هذا الثوب بالامانة يقطع كذا في الظهيرية * قال محمد بن حمران هدد لرجل في يديه عشرة دراهم اقرانه مرقها من هذا الرجل فان كان العبد مأذونا له في التجارة او مكاتب او بمرتبة مسهلكة او بمرتبة قائمة يصح اقراره في حق القطع والمال فيقطع يد العبد ويرد المروق على المروق منه ان كان المروق قائما وان كان العبد مسجورا عليه فان اقر بمرتبة مسهلكة صح اقراره في حق القطع وان اقر بمرتبة مال قائم بعينه في يده فان صدقه المولى يقطع ويرد المال على المروق متعوا ان كذبه المولى في المال وقال المال ما لي فعلى قول ابي حنيفة رج يصح في حق القطع والمال جميعا فيقطع العبد ويرد المال على المروق منه هكذا في الذخيرة * وان كان ظهور المرتبة بالشهادة فانه يشترط شهادة رجلين عدلين ولا يكتفى بشهادة النساء فانفردن لافي حق القطع ولا في حق المال وامأشهادة النساء مع الرجال فهي مقبولة في حق المال عندنا غير مقبولة في حق القطع وهكذا الشهادة على الشهادة تقبل على المال ولا تقبل على القطع واذا شهد رجلان عدلان بذلك غالقا ضي يقبل الشهادة على المال والقطع جميعا ويسأل الشاهدين من ماهية المرتبة ثم يسألهما عن المروق من جنسه وعن مقداره اذا لم يكن حاضرا في المجلس فما اذا كان حاضرا في المجلس لا يسأل لهما عن المروق

بجنا وقد امكن ينظر الى المرقه على نحو ما قلنا في فصل الاقرار ثم يسألانها كيف مرقق وبما لهما
 من المكان والوقت والمسروق منه ايضا فاذ ابينا جملة ذلك ومعرف القاضي الشهود بالعدالة فنعين
 عليه بالقطع وان لم يعرف الشهود بالعدالة فانه لا يقضى بالقطع مالم يتعرف من حال الشهود
 بالسؤال من المزكى ويحبس السارق الى ان يظهر عدالة الشهود فان عدلت الشهود بعدما حبس
 المشهود عليه ان كان المسروق منه حاضرا يقضى القاضي بالقطع وان كان غائبا لا يقضى بالقطع
 فان كان حاضرا فنقض عليه بالقطع ثم غاب قبل استيفاء القطع لم يذكر محمد رح هذا الفصل في
 الكتاب وقد اختلف الشائخ رح فيه بعضهم قالوا يجب ان يكون لابي حنيفه رح فيه قولان على قوله
 الاول لا يحترق القطع وعلى قوله الآخر يستوفى ومنهم من قال غيبة المسروق منه تمنع الاستيفاء
 على قوله الاول والاخر جميعا واذ اشهد شاهدان على سرقه ثم فا بعد ما ظهرت عدالتهما او ما تا
 قبل القضاء او بعد القضاء قبل الامضاء ففي الوجهين جميعا القاضي لا يقضى ولا يمضى في قول
 ابي حنيفه رح الاول وفي قوله الآخر يقضى ويمضى واما اذا عفا او صفا او ارتدا او ذهب
 مقلوبهما فان كان ذلك قبل القضاء منع القضاء وان حدث هذه العوارض بعد القضاء قبل الامضاء فانه
 منع الامضاء واذ اشهد شاهدان على رجلين انهما سرقا من فلان وبيننا السرقه واحد المشهود عليهما
 غائب لم يوجد ولم يقدر عليه فعلى قول ابي حنيفه رح الآخر وهو قول ابي يوسف ومحمد رح
 يقطع لهما فان جاء العائب فقدمه رب المال الى القاضي فالقاضي يأمره باعادة البينة هكذا
 في المحيط * ولو امر الامام بقطع سارق فعفا المسروق منه كان مفوه باطلا كذا في الايضاح * واذ
 شهد كافران على كافرو ومسلم بمرقه لا يقطع الكافر كما لا يقطع المسلم واذ اشهد شاهدان على رجل
 انه سرق بقره واختلفا في لونها فقال احدهما بيضاء وقال الآخر سوداء فبات الشهاده عند
 ابي حنيفه رح خلا فالحما قال الكرخي هذا الاختلاف في لونين يتشابهان كالحمرة والصفرة واما
 ما لا يتشابهان كالسواد والبياض لا تقبل الشهادة اجماعا والصحيح ان الكل على الخلاف ولو شهد
 احدهما انه سرق نور او شهد الآخر انه سرق بقره لا تقبل الشهادة اجماعا ولو شهدا انه سرق ثوبا
 وقال احدهما انه مروي وقال الآخر انه مروي ذكر في نسخ ابي سليمان انه على الخلاف وذكر
 في نسخ ابي حفص انه لا تقبل الشهادة اجماعا واذ قال المشهود عليه بالمرقه هذا متامى كبت
 استود منه فحصدني او اشترى منه او اقزلى بهذا دري السد منه في جميع ذلك كذا في المحيط *

وإذا شهد اثنان انه مرق هذا المال هذا الرجل وشهد آخران انه سرق هذا هذا الآخر والمرق منه يدعى العرق على الاول فانه لا يقطع الاول كذا في محيط المرحمى * وإذا شهد الشهود على مبد ما دون له بعرقه عشرة دراهم أو أكثر والعبد بمسح فان كان مولاه حاضرا قطع عندهم جميعا وهل يضمن ان كان استهلكها الا يضمن وان كانت قائمة وزها على المرحوق منه وان كان المولى غائبا لا يقطع العبد عند ابي حنيفة ومحمد رحم ويضمن العرقه وان كان الشهود شهدوا بعرقه من عشرة دراهم نفى القاضى بالمال ولا يقضى بالقطع سواء كان المولى حاضرا او غائبا وان كان الشهود شهدوا على اقرار الماذون بعرقه عشرة دراهم فالقاضى يقضى بالمال ولا يقضى بالقطع في قول ابي حنيفة ومحمد رحم ولو شهدوا على مبد مسجور عليه بعرقه عشرة او أكثر فان كان غائبا فالقاضى لا يقضى عليه بشيء لا بالقطع ولا بالمال عند ابي حنيفة ومحمد رحم وان كان الشهود شهدوا على اقرار العبد المسجور بالعرقه فالقاضى لا يقبل هذه البيئته اصلا سواء كان المولى حاضرا او غائبا حتى لا يقطع العبد ولا يؤخذ المولى ببيئته لاجل المال ولكن يؤخذ العبد به بعد العتق كذا في الذخيرة في فصل المتفرقات * اللص اذا دخل دار رجل واخذ الناع واخرجه فله ان يقتله وفي نوا در ابن سماعة قال محمد رحم اللص اذا كان ينقب البيت فرأه صاحب البيت صاح به فان ذهب والا فله قتله وقال محمد رحم في نوا در ابن رستم اذا رآه ينقب بيته فقتله يفرم دينه فقال ابو حنيفة رحم يسهه قتله ولا يفرم دينه ذكر في المجرى وفي نوا در ابن سماعة من محمد رحم في اللص اذا دخل دار رجل فعلم به صاحب الدار وعلم انه لا يقدر ان يأخذه بيده له قتله سواء دخل عليه مكابرة او غير مكابرة وهو يريد ان يسرق ما له فقتله فلا قود عليه ولا دية كذا في محيط المرحمى * في فتاوى اهل مصر قند مارق حفر جدار رجل ولم ينفذ الحفرة حتى ملأ صاحب البيت فلقى عليه حجرا فقتله فعلى ماله الدية وعليه الكفارة كذا في الذخيرة * وفي فتاوى ابي الليث رجل اطلع على حائط رجل وعلى الحائط ملاء فحاف صاحب الحائط انه ان صاح به يأخذ الملاء ويذهب هل يصل له ان يرميه قال يسمعه ذلك اذا كان الملاء تماوى عشرة دراهم فصاعدا قال الغيبة ابو الليث اصحابنا لم يقدروا هذا التقدير بل اطلقوا ان له ان يرميه

* كذا في جميع النسخ العاصرة والظاهر في نوا در ابن رستم قال محمد رحم *

وفي جنابات الجامع الصغير رجل دخل على رجل ليلا فسرقة ثم اخرج السرقة من الدار فاتبه الرجل وقتله فلا شيء عليه قالوا اراؤا بهذا اذا كان لا يتصور على استرداد السرقة الا بالقتل والا كانت الحالة هذه يباح القتل ولا ضمان على القاتل وفي المنتقى اذا كان مع رجل رفيع فاراد رجل ان يأخذ منه وسعة ان يقاتل بالسيف اذا كان يملك على نفسه الجوع وكذا لك الماء لشربة كذا في المحيط * نص معروف بالسرقة وجده رجل يذهب في غواتحه غير مشغول بالسرقة لانهوز له ان يقتله ولكنه يأخذه وبأنى به الى الامام حتى يستتبه بالحبس كذا في الظهيرية * السارق اذا صاح به رب المال فهرب لا يسل لصاحب المال ان يتبعه ويضربه الا اذا ذهب بماله فم يسل له ان يتبعه ويضربه بالسلح حتى يلقى ماله كذا في المحيط * يستحب للمدعى ان يدمى بلفظ الاخذ دون السرقة وكذا مستحب للشهود ان يشهدوا بلفظ الاخذ دون السرقة او يقولوا هذا المال للطالب دأ للسداد مدعى انه سرق منه كذا فقال كرهتم من المال ولا يقطع ولو اقر بعد ذلك بالسرقة ايضا كذا في الرراجية * قال أبو حنيفة رح فبمن ادعى على آخر سرقة وابكر المدعى عليه يستطاف وان بكل يقضى عليه بالمال دون القطع كذا في الظهيرية * وكذا لو رجع من الافرار وكذا في الشهادة بعد حرم لا يقطع وضمن كذا في العنابية * شهدنا فقطع ثم قال بل آخر لا يقطع وسمنا الدية الاول ولشهد آخران على رجوعهما لا قبل ويقطع * شهدوا على اقاربه وهو ما كت او منكر لا يقطع شهدا بعة فرجع اثنان وشهدا على آخر لا يقطعان ويقضى بالمال على الاول كذا في التنا تاريخانية * الباب الثاني فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه * وفيه ثلثة نصول * الفصل الاول في القطع * لا قطع فيما يوجد فيها مباح في دار الاسلام كالخشب والحشيش والقصب والمك والزرنج والمغرة والنورة ويدخل في السمك المالح والطري كذا في الهداية * ويقطع بالماج والقنا والابنوس والصندل وبالقصوص الحضر والياقوت والزهرجد كذا في الكافي * ويقطع في الجواهر كلها كذا في الغيبة * فاما الذهب والفضة والؤلؤ والغبرور فخرج عن حد روى هشام بن محمد رح انه اذا سرقها على الصورة التي توجد مباحة وهو المختلط بالسمر والتراب لا يجب القطع وفي ظاهر الرواية يجب القطع على كل حال وان جعل من الخشب الذي لا قطع فيه بالانكر ما لو سرقوا يجب القطع بسرقة وفي الحشيش والقصب

والقصب والبردي كما لم يوجب القطع قبل العمل لم يوجب بعد العمل حتى لو اتخذ منها
حصير ومرق لا يقطع كذا في المصيط . وإذا غلبت الصنعة على الأصل في الحصر كما في الحصر
البدادية والجرجانية فالو يقطع ايما كذا في الكافي . وإنما يقطع في الابواب اذا كانت في
المرزوقا كانت خفيفة لا ينقل حملها على الواحد لانه لا يرفع في مرقفة الثقيل من الابواب وان كانت
مركبة على الباب لا يقطع فيها كذا في التبيين . ولا يقطع فيما يمتارح الى الفساد كاللبن والسم والفواكه
الرطبة كذا في الهداية . أما الفاكهة اليابسة التي تبقى في ايدي الناس كالجوز واللوز فانه يقطع فيها
اذا كانت ممرزة ولا قطع في الفاكهة على الشجر والزرع الذي لم يحصد وان اقطعت الفاكهة بعد
استحكامها وحصدت السنطة وجعلت في حصيرة وعليها باب مفلق قطع فيها كذا في الحراج
الوهاج . ولا ترق في مدم القطع باللحم بين كونه مملوحا قديدا او غيره كذا في فتح القدير . اذا سرق
من آخر طعاما او السنة سنة فسط لا يجب القطع بمرقته سواء كان طعاما يمتارح اليه الفساد او لا يمتارح
وسواء كان ممرزا او لم يكن وان كانت السنة سنة خصب ان كان طعاما يمتارح اليه الفساد
فكذلك الجواب وان كان طعاما لا يمتارح اليه الفساد هو ممرز قطع قال مشايعنارح والجواب
في التمار على هذا التفصيل ايضا ان كانت السنة سنة فسط لا يجب القطع في مرقفة التمار سواء كان
تمرا يمتارح اليه الفساد او لا يمتارح وسواء كان الثمر على رأس الشجر او كان ممرزا وان كانت السنة
سنة خصب ان كان تمرا يمتارح اليه الفساد لا يجب القطع سواء كان ممرزا او لم يكن
وان كان تمرا لا يمتارح اليه الفساد هو ممرز ففيه القطع كذا في الذخيرة . ويقطع في الصوب
كلها والادهان والطيب والعود والبك وكذا اذا مرققنا او كنانا او صوفا قطع وكذا
اذا سرق حنطة او شعيرا او دقيقا او صوبقا او سمنا او تمرا او زببا او زيتا فانه يعطى وكذا يقطع
في الامنة الملبوسة والمفروشة وجميع الاواني من الحديد والصفر والرصاص والخشب والادم
والقرطيس والسكاكين والمقاريض والموازين والارسان ولا قطع في السجارة كذا في الحراج الوهاج .
ولا يقطع في الرخام ولا في القدر ومن السجارة والملمح كذا في التبيين . وقال ابو حنيفة راح
لا يقطع في الفروع معمولة كانت او غير معمولة ولو مرقق نخلة باصلها او شجرة باصلها من البستان
وهي تعاوى هشة لا قطع فيها كذا في الحراج الوهاج . وعلى العمل والعمل يقطع اما فا كذا
في شرح مجمع البحرين . مرقق باغ من باجر اهل العدل بينهم لا يقطع كذا في التافارخانية .

ويقطع في المكر اجما ما كذا في الهداية * روى عن محمد بن روح انه لا يقطع في العاج ما لم يعمل منه شيء وقال اصحابنا روح يجب ان لا يقطع في معمول العاج وغير معمول لانه مختلف في كونه مالا وقالوا يجب ان يكون هذا الجواب في العاج الذي هو من مطام الجبال ولا يقطع في غير معموله لانه يوجد مباحا ويقطع في معموله لان الصنعة تغلب عليه نصار كالخشب اذا عمل كذا في الايضاح * وظاهر الرواية في الزجاج انه لا يقطع كذا في قبح القدير * ولا قطع في سرة الصيد وحشا كان او غير وحشى سواء كان صيدا البر او صيدا البحر كذا في التاتارخانية في فصل شرائط القطع * ولا قطع في العناء ولا في البقول والريحان الرطب ولا قطع في التين والماء والنوى ولا في جلود السباع المذبوحة الا ان يجعل بساطا او مصلى ولا في الالباء وقدر فيه طعام كذا في العتائية * ولا قطع في سرة الحمور والخنزير من الذمي ولا قطع في البازي والصقور وما ثرا الطيور ولا في الوحوش ولا في الكلب والفهد ولا في الدجاج والبط والحمائم كذا في التمر ناشى * والاشربة على ثلاثة مراتب حلال كاللقاق ونحوه ففيه القطع وشراب نقيع التمر والزبيب والصحيح ان فيه القطع والحمور لا يجب فيه القطع ويقطع في الدبس ولا قطع في الطنبور والدف والمزمار وكل شيء للملاهي كذا في السراج الوهاج * لا قطع في الطبل والبربط هذا اذا كان طبل لهو واما اذا كان طبل الغزاة فقد اختلف المشائخ روح في وجوب القطع بحرقة اذا كان يساوي عشرة واختر الصدر الشهيد روح انه لا يجب القطع كذا في المحيط * وهو الاصم * وفي الولوالجية وهو المختار كذا في النهر الفائق * ولا يقطع في الثريد والعبز كذا في السراج الوهاج * في نواد را بى بوصف روح لا قطع في الرب والجلاب كذا في المعنى شرح الكنز * ولو سرق ذمي من ذمي خمر لم يقطع كذا في الايضاح * ولا في سرة الشطرنج وان كان من ذهب والنرد كذلك كذا في المحيط * ولا قطع في سرة المصحف وان كان عليه حلية تساوي الف درهم وكذا لا قطع في كتب الفقه والنحو واللغة والشعر كذا في السراج الوهاج * ولو سرق الجلد والاوراق قبل الكتابة يقطع كذا في محيط السرخسى * ويقطع في سرة قدغاة الحماص كذا في المحيط * المراد بذلك قدغاة مضمي حماصها واما اذا لم يمش لم يقطع اما قدغاة التجار ففيها القطع لان المقصود الورق كذا في السراج الوهاج * ولا قطع في نصب النشاب ولو تحذنه نشابا ثم سرقه قطع كذا في الذخيرة * لا قطع في صليب الذهب والفضة وكذا الصنم من الذهب والفضة واما الدراهم التي عليها التماثيل فانها يقطع فيها لانه ليست معدة للعبادة

كذا في الجوهره النبوه * ويقطع في الزعفران والورس والعنبر والرمسه والكتم كذا في العنايهه * ولا يقطع لمبدكبير اي حمير يعبر من نفسه ولو نائما او مجنونا او احميا لانه ليس مرقه بل لما مضى لوصد اع كذا في النهر الفائق * ويقطع في مرقه العبد الصغير الذي ليس بمميز ولا يعبر من نفسه بالاجماع كذا في فتح القدير * في المنتقى ان اصرق عبدا صغيرا قيمته خمسه دراهم وفي اذنه لؤلؤة تمارى خمسه دراهم قطعه كذا في المحيط * من كان له على فريده عشرة دراهم تهرق من بيته مثلها ان كان دينه حالا لم يقطع وان كان مؤجلا فلا قياس ان يقطع وفي الامتحان لا يقطع ولا يفرق بهن ان يكون الذي اخذه بقدر ماله لو اكر او اقل وان مرق منه مروضاتساوى عشرة قطع وما ان قال اخذته وهنا يعفى او قضاء بحقى وصرح بذلك دري منه العبد بالاجماع وان اخذ صنفا من الدراهم اجود من حقه او ارد لم يقطع كذا في المراج الوهاج * وان مرق من خلاف جنس حقه نقد لا يقطع في الصحيح كذا في التبيين * وان سرق حليا من فضة وعليه دراهم او حليا من ذهب وعليه دنانير فانه يقطع وان كان المتاع او الحلى قد استهلكه السارق فوجب عليه قيمته وهو مثل الذي عليه من الدين فانه يقطع ايضا كذا في المراج الوهاج * ولو مرق المكاتب او العبد من فريم المولى قطع الا ان يكون المولى وكلهما بالقبض فحينئذ لا يجب القطع ولو مرق من فريم ابنه او فريم ولده الكبير او فريم مكاتبه قطع ولو مرق من فريم ابنه الصغير لا يقطع كذا في غايه البيان * لو سرق من فريم عبده المأذون عليه دين قطع وان لم يكن على العبد دين فالملك فيه لانه لا يقطع فيه اذا كان من جنس حقه كذا في الايضاح * ان وقعت الحرقه على شيئين احدهما ما يجب القطع فيه والاخر ما لا يجب فيه الاصل ان ما هو المقصود بالحرقه ان كان ما يجب فيه القطع ويبلغ نصابا يقطع بالاجماع وان كان ما هو المقصود بالحرقه ما لا يقطع فيه لا يقطع وان كان معه فريم مما يقطع فيه ويبلغ نصابا وهذا قول ابى حنيفه ومحمد رج كذا في المحيط * ولو مرق اناه نصفه قيمته مائة فنيه نبذ او طعام لا يعنى اولين لا يقطع وانما ينظر الى ما في الاناء ولا قطع على مارق الصبى السروان كان عليه حليه وهذا قولهما رج وقال ابو يوسف رج يقطع ان كان عليه حليه وهو نصاب والاعلاف في الصبى الذي لا يمشى ولا يتكلم كبل يكون في يد نفسه اما اذا كان يتكلم ويمشى فلا قطع على مارقه بالاجماع وان كان عليه حليه كبيره كذا في المراج الوهاج * في المنتقى ان اصرق كلبا في منقه طوق قيمته مائه درهم لم انقطعه وان مرق حمارا قيمته تسعه

وعليه اكل قيمته درهم قطع وان سرق كوز افيه يحمل قيمة الكوز تسعة دراهم وقيمة العمل درهم
 قطع وفي الاصل اذا سرق خابية من خمر والطرف يساوى عشرة لا يقطع قال شمس الائمة الرخصي
 رح في شرحه اذا شرب الخمر في السرز ثم اخرج الطرف والمظرف مما يقطع في مرقته قطع كذا
 في الذخيرة * سرق قمقمه وفيها ماء يساوى عشرة لا يقطع ولو شرب الماء الذي في الاناء في الدار
 ثم اخرجه فارغا قطع كذا في الفيا تية * قال في القدوري اذا سرق منديل افيه صرة دراهم
 فعليه القطع يريد به المنديل الذي يشد فيه الدراهم مادة كذا في المحيط * ولو سرق ثوبا لا يساوى
 عشرة دراهم ووجد في جيبه عشرة دراهم مضروبة ولم يعلم بهالم اقطعه وان كان يعلم بها فعليه القطع
 ولو سرق جرابا فيه مال او جوارق فيه مال او كيسا فيه مال قطع كذا في المبسوط * ولو سرق نسطا طا
 ان كان منصوبا لا يقطع وان كان ملفوا يقطع كذا في السراج الوهاج * لا يقطع على خائن ولا خائنة
 ولا منتهب ولا مختلس ولا قطع على النباش هذا عند ابى حنيفة ومحمد رح كذا في الهداية *
 ولو سرق من الثغر دراهم او دينار او شيئا غير الكفن لم يقطع بالاجماع كذا في السراج الوهاج *
 يختلف مشايخنا رح فيما ان كان القبر في بيت مقفل والاصح انه لا يقطع سواء نبش الكفن
 او سرق مالا آخر من ذلك البيت وكذا اذا سرق الكفن من تابوت في العاقلة لا يقطع
 في الاصح كذا في الكافي * ولو سرق ما اختاره من بدالبائع في مدة الخيار فلا قطع عليه
 ولو ادعى له شيء عمرته قبل موت الموصى قطع وان صرقة بعد موت الموصى وقبل القبول
 لم يقطع كذا في السراج الوهاج * ولا يقطع على من سرق من الغنائم ولا على من سرق من
 بيت مال المسلمين حرا كان او عبدا كذا في النهاية * ولا يقطع في مال للحارق فيه شركة كذا في التبيين *
 وان اقطعت يد السارق وورد المتاع على صاحبه ثم صرقة مرة اخرى لم يقطع صديا استباننا كذا
 في المبسوط * وكذا لو صرقة منه سارق آخر لم يكن له ولا لرب المال ان يقطع السارق الثاني
 كذا في محيط الرخصي * الاصل انه اذا لم يتبدل العين وكان بها له لا يقطع ثانيا عندنا
 وان تبدل منه قطع كما ان كان ثلثا نصا وثلثا لا لو كان فضلا نصا وثلثا فانه يقطع بالاجماع كذا
 في شروح الطحاوي * ولو سرق مائة فقطعت يده فيها وردت الى مالكها ثم سرق مائتا لم يقطع
 وان صرقتها مع مائة اخرى يقطع رجلاه سواء كانتا معلومتين او متبعتين كذا في الظهيرية *

إذا سرق ذهاباً أو غشياً فقطع فيها ورد العين على صاحبها فبطل الحرز في منه كنية أو كانت آنية
فصربها وردهم ثم عاد فسرهم لا يقطع عند أبي حنيفة روح وقال يقطع كذا في هونغ الطيباوى *
في كفاية البیهقي سرق ثوباً فضا طه ثم رده فبطل فمروق المنقوص لا يقطع كذا في النهر الفائق *
ولو سرق بغيراً وطلع فيها ثم ردها على المالك فولدت في يد المالك ولداً ثم سرق الولد قطع ولو طلع
في عين ورد العين على المالك وباعه المالك من السلن ثم اشتراه فعاد العارق وورقه ثانياً
لم يذكر مصدر هذه الحئلة في الكتب وقد اختلف المشائخ رح فيها فالعراقيون من مشائخنا
يقولون لا يقطع ومشائخ ما وراء النهر يقولون يقطع كذا في الطهيري * وكذا إذا باعه من العارق
ثم اشتراه منه هكذا في النهر الفائق * أفرز كوا ماله ليؤدي الى الفقراء فمرفها غنى أو فقير
قطع لبقائه على ملكه هو المختار كذا في الغبائية * ولا يقطع العارق من مال العربي للسنان من
هندنا استسما * رجل من اهل العدل اغار في مسكر اهل البقي ليلاً فسرقت من رجل منهم
مالاً فجاء به الى الامام العدل قال لا تقطعه لان لاهل العدل ان يأخذ وأمال اهل البقي على اى وجه
يقدر على ذلك ويمسكه الى ان يتوبوا أو يموتوا فيرد على ورثتهم فتمسك الشبهة في اخذه
بهذا الطريق وكذلك لو اغار رجل من اهل البقي في مسكر اهل العدل لم يقطع ايضاً لان
اهل البقي يستحلون اموال اهل العدل وتا ويلهم وان كان فاسداً فاذا انضم اليه المنفعة كان
بمنزلة تاويل صحيح ولو ان رجلاً من اهل دار العدل سرق مالا من آخر وهو ممن يبعد عليه
بالكفر ويستحل ماله ودمه فطعته لان التاويل ههنا تجرد من المنفعة ولا معتبر بالتاويل بدون المنفعة
ولهذا لا يسقط ضمان به فكذلك القطع وهذا لانه تحت حكم اهل العدل فيتمكن اصنام اهل العدل
من استيفاء القطع منه بخلاف الذي هو في مسكر اهل البقي فان يد الامام العدل لا تصل اليه
كذا في المبسوط * الفصل الثاني في الحرز والاخذ منه * الحرز على مربيين حرز لمنين فيه
كالبيوت والدور ويصح هذا حرزاً بالكل وكذا لك الغساطيط والكويتية والمجيم كل هذه الاشياء
تكون حرزاً وان لم يكن فيها حافظ سواء سرق من ذلك وهو مفتوح الباب اولاً باب له لان البناء
يقصد به الاحراز لانه لا يجب القطع الا بالافراج بخلاف الحرز بالحائط حيث يجب القطع فيه
بمجرد الاخذ * وحرز بالحائط كمن جلس في الطريق او في الصعراء او في المسجد وعند مناهة
فهو محرز به هذا اذا كان الحائط قريباً منه واما اذا بعد فليس بالحائط وحد القرب ان يكون بحيث يراه

ويحفظه ولا يرق بين أن يكون الحائط منقطاً أو نائماً أو متاعاً أو منته أو منته هو الصحيح كذا في السراج الوهاج * لو جمع متاع في صبراء ولم يتم على متاعه والتمائم منه فسرق منه بقطع إذا نام حيث يبراه ويحفظه كذا في مصيبي الخرخي * قال متاعنا روح كل شيء معتبر بصره مثله كما إذا سرق الدابة من الاصطبل أو الغاة من الطيرة فاته بقطع وإذا سرق الدراهم أو الصلي من هذه المواقف لا يقطع وفي الخرخي ما كان حرزاً لنوع فهو حرز لكل نوع حتى جعلوا شريعة البقال وقوا صرا التمر حرزاً للدراهم والدنانير والؤلؤ قال وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج * قال شمس الأمانة الخرخي هذا هو المذهب عندنا كذا في الطهريه * وفي الحرز ما كان لا يعتبر إلا حرزاً لحائطه هو الصحيح كذا في الهداية * إذا سرق من الحائط لبلا قطع وبالنهار لا وأما ما اعتاده الناس من دخول الحمام بعض الليل فهو كالتنهار كذا في الاختيار شرح المحنار * من أبي حنيفة روح أن سرق ثوباً من تحت رجل في الحمام يقطع كما لو سرق من المسجد متاعاً وصاحبه عنده ومنده لا يقطع وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى كذا في الكافي * ما كان حرزاً بالابنية فأن له في دخوله فسرق هذا المأذون في الدخول شيئاً لم يقطع ولم يكن حرزاً في حقه وإن كان ثم حائط أو كان صاحب المنزل نائماً عليه وما كان من هذه الابنية يدخل بلا إذن مني شاء ولا يمنع فهذا والفناء في البر يوافق واحد يصير حرزاً لحائط وذلك كما أجود الطرق كذا في الإيضاح * أن شق الحائط فسرق منه أو أدخل يده في صندوق فآخذ المال قطع كذا في التبيين * ولو سرق الأبل من الطريق مع حملها لا يقطع سواء كان صاحبها عليها أو لا لأن هذا مال ظاهري صهرز وكذا لو سرق الجوالق بعينها لم يقطع ولو شق الجوالق فخرج ما فيها إن كان صاحبها هناك قطع والأفلا فإن كانت الجوالق موضوعة على الأرض فسرق الجوالق مع المتاع إن كان صاحبها هناك بحيث يكون حائطه قطع سواء كان نائماً أو يقطن كذا في السراج الوهاج * إذا سرق من النظار بغير الإبطع ويستوى أن يكون معه سائق أو فائد يسوقه أو يقوده أو لم يكن فلم يجعل القطار صهرز بالسائق والفائد وإن كانا حائطين له لأن المال إنما يصير صهرزاً بالحائط إذا كان قصده الحفظ وأما إذا كان قصده شيئاً آخر والحائط يحصل بطريق التبعية فلا حتى لو كان مع القطار من يتبعه للحفظ يقطع كذا في الذخيرة * وإذا خذ السارق في الحرز قبل أن يخرج منه وقد حمله أو لم يصله فلا قطع عليه ولو رمى إلى صاحب له خارج الحرز فآخذ المرمى إليه فلا قطع على واحد منهما

كتاب السرقه (٢٠٠) فيما يقطع فيه ومالا في السرز ولاخذ منه

ولو ناول صاحبه من وراء البدار ولم يخرج هوبه قال ابو حنيفه ربح لا قطع على واحد منهما قال
ابو يوسف ومحمد ربح يقطع الداخل ولا يقطع الخارج اذا كان لم يدخل يده الى السرز ولو كان
الخارج ادخل يده في السرز فاخذ ما من الداخل فلا قطع على واحد منهما في قول ابى حنيفه ربح
وقال ابو يوسف ربح قطعهما كذا في فتاوى الكرخي * ولو وضع الداخل المال عند النقب ثم خرج
واخذه لم يذكر محمد ربح والصحيح ان لا يقطع ولو كان في الدار نهر جازع رمى المتاع في النهر ثم
خرج واخذه ان خرج بقوة الماء لا يقطع وان خرج بتمريكه الماء قطع ذكره الامام النعماني
ولكن ذكر في المبسوط في اخراج الماء بقوة جريه الاصح انه يلزمه ان يقطع كذا في النهاية * وان الفاء
في الطريق ثم خرج فاخذه هذا على وجهين ان رمى به في الطريق بحيث يراه ثم خرج فاخذه قطع
وان رمى به بحيث لا يراه فلا قطع عليه وان خرج واخذه واذا حمل على حمار وماقه فاخرجه
ينقطع بذلك كذا في السراج الوهاج * من سرق سرقه فلم يخرجها من الدار لم يقطع وهذا اذا كانت
الدار صغيرة بحيث لا يستغني اهل البيوت عن الانتفاع بصحن الدار وان كانت كبيرة وفيها
مقاصير اى حجر ومنازل وفي كل مقصورة مكان ويستغني اهل المنازل عنها لا انتفاع بصحن
الدار وانما ينتفعون به انتفاع السكة فسرق رجل من مقصورة واخرجها الى ضمن الدار
قطع ولو سرق بعض اهل المقاصير من مقصورة شيأ يقطع كذا في الكافي * ولو نقب البيت ثم خرج
ولم يأخذ شيأ ثم جاء في ليلة اخرى فدخل واخذ شيأ ان كان صاحب البيت قد علم بالنقب
ولم يسده او كان النقب ظاهرا براه الطارقون وبقي كذلك فلا قطع عليه الا قطع كذا في
السراج الوهاج * سارق دخل مع حمار منزلا فجمع الثياب وحملها ثم خرج من المنزل وذهب
الى منزل له فخرج الحمار بعد ذلك ونجا الى منزله لم يقطع وكذا لو ملق على طائر غيا وترك في
المنزل فطار الى منزله بعد ذلك فاخذ منه كذا في الفتاوى المراجعية * ولو سرق مالا من حرز
فدخل آخر السرز وحمل السارق والمال معه قطع الحمول خاصة ولو اخرج تصايا من حرز
دفعتم نصابا ان تغفل بينهما اطلع المالك فاصح النقب واغلق الباب فلا يخرج لانا في
سرقه اخرى ولا يجب ان يقطع اذا كان المخرج في كل دفعة دون النصاب وان لم يخل
ذلك قطع كذا في السراج الوهاج * ولو سرق من السطح ما يساوى نصابا يقطع رجل
نقب حائطه بغير ان المال لك ثم غاب فدخل مارق البيت وسرق شيأ المختار انه

كتاب الحركة (٢٠٦) فيما يقطع فيه ومالا في العرزالاخذ منه

لا يضمن الناقب ما مرق السارق كذا في الخلاصة * ولو سرق ثوبا بط في السكة لا يقطع وهكذا
وسرق ثوبا بط على خص الى السكة وان بسط على الحائط الى الدار او على الحص الى
السلم قطع كذا في الظهيرة * ومن نكب البيت وادخل يده فيه فاخذ شيئا لم يقطع وهذا
منها ببسيفة ومسدح ومن اصحابنا من قال في هذه المسئلة هذا محمول على البيت الكبير
الذي يمكن الدخول فيه من النقب اما اذا كان صغيرا لا يمكن دخوله من النقب فادخل يده
فيه واخذ المال قطع اجما وان ادخل يده في صندوق الصبر في اوفي كم غيره فاخذ المال قطع
كذا في المراج الوهاج * جماعة نزولوا خانا او بيتا سرق بعضهم من بعض متاوصا صاحب المتاع
بمقتضاه او موتعت راسه لم يقطع كذا في السراجية * واذا طرصرة خارجة من الكم واخذ الدراهم
لم يقطع وابي امدخل يده في الكم فطرها قطع ولو حل الرباط يقطع في الوجه الاول وفي الوجه الثاني
لا يقطع كذا في الكافي * في المتنقى الحسن من ابي حنيفة رح قال في الفشاش وهو الذي يهيء
لفلق البيت ما يفتحه به اذا نش نهارا وليس في البيت ولا في الدار احد واخذ المتاع لا يقطع
وان كان فيها احب من اهلها فاخذ المتاع وهو لا يعلم قطع وكذلك اذا فش با في السوق لم يقطع
والقفاف لا يقطع وهو الذي يعطى الدراهم لينظر اليها فباخذ منها وصاحبه لا يعلم في العاوي اذا كان
باب الدار مردودا غير مغلق فدخلها السارق خفية واخذ المتاع خفية قطع ولو كان باب الدار
مفتوحا فدخل نهارا وسرق لا يقطع ولو دخل ليلا من باب الدار وكان الباب مفتوحا مردودا
بعد ما صلى الناس العتمة وسرق خفيا او مكابرة ومعه سلاح او لا وصاحب الدار يعلم به او لا
قطع ولو دخل اللص دارا من مابين العشاء والعتمة والناس يذهبون ويجيئون فهو بمنزلة
النهار واذا كان صاحب الدار يعلم بدخول اللص ولا يعلم ان فيها صاحب الدار او يعلم به اللص
وصاحب الدار لا يعلم قطع ولو لم يعلم لا يقطع ولو لم يعلم قطع ولو كان ثمانا ليلا حتى سرق متاعه قطع
ولو كان يومه نهارا فنقب بيته سرا واخذ متاعه مغالبة لا يقطع والقيام ان لا يقطع في الفصائل لكننا
استثنينا في الفصل الاول وقلنا بوجوب القطع كذا في المحيط * ولو اخرج شاة من السر زنتبها
اخرى ولم تكن الا ولي نصا فلا قطع عليه كذا في السراج الوهاج * واذا سرق شاة او بقرة او فرسا
من الحرمي لا يقطع هكذا ذكره محمد رح قال شيخ الاسلام الا ان يكون عليها راع يصفها
وفي الباقي

وفي الباقي أنه لا يقطع في اللواشي في الرمي وإن كان معها الرامي لأن الرامي ينصب لاجل الرمي لا لاجل السقط فلا يصير محرراً بالرأى فإن كان معها سوى الرامي من يقطعها يجب القطع عليه الفتوى وإن كانت الغنم تأوى إلى بيت بالليل قد بنى لها عليها باب يعلق فكمرو ودخل فسرقت منه شاة قطع وفي الباقي وقيل لا يعتبر الفلق إذا كان الباب مردوداً إلا أن يكون منفرداً في الصحراء كذا في الذخيرة * اتخذ حظيرة من حجارة وحك وجعل فيها الأغنام وهو قائم عندها يقطع ما رقاها قال محمد بن حمران إذا جمع الغنم في حظيرة أو في غير حظيرة وعليها حائط أو ليس عليها حائط بعد أن جمعها في موضع قطع ما رقاها كذا في الحاشي * وعامة المشائخ رحى إلى أنه إذا جمعها في مكان أحد لفظها فسرقت رجل منها فعلقه القطع سواء كان معها حائط أو لم يكن كذا في المحيط * وهو الصحيح هكذا في الذخيرة * من سرق من أبيه وإن عليه أولاده وإن سفل أو ذى رحم محرّم منه كالخ والاخت والعمة والحال والأمة والحالة لا يقطع ولو سرق من بيت ذى الرحم المحرم من غير أن يقطع ولو سرق مال ذى الرحم المحرم من بيت غيره يقطع كذا في فتح القدير * ولو سرق من أمه أو اخته رماها ما يقطع كذا في الكافي * وإذا سرق أحد الزوجين من الآخر لم يقطع وكذلك إذا سرق أحد الزوجين من حرز خاص للآخر لا يمكن فيه كذا في غاية البيان * ولو سرق المرأة من زوجها أو سرق هو منها لم يقطعها ولم يدخل بها فبانت بغير عدة لا يقطع واحد منهما ولو سرق من امرأته المبتوتة أو المحتملة أن كانت في العدة لم يقطع سواء كان طلقاً أو طلقين أو ثلثاً وكذا إذا سرقته هي من بيت زوجها وهي في العدة فلا يقطع عليها كذا في السراج الوهاج * لو آبأها بعد السرقه وانقضت مدتها لم يرفع إلا ماله إلى العامى لا يقطع كذا في التبيين * إذا سرق من أجنبية أو سرقته من أجنبي ثم تزوجها قبل الفرجة إلى الإمام ثم ترافعا إلا ماله إلى الإمام وأتراسا رقيقاً فإلى عامى لا يقطع كذا في الذخيرة * وإن تزوجها بعد القضاء لم يقطع عند أبي حنيفة ومحمد رحم كذا في السراج الوهاج * إذا سرق من امرأة قد حرمت عليه بتقريب أمها أو ابنتها قطعت كذا في المحيط * ولو سرق من بيت الأمهات أو الأخوات لم يقطع عند أبي حنيفة رحم وعند ما يقطع والخلاف فيما إذا كان البيت للعتق أم لا إذا كان للبنات لا يقطع اتفاقاً وكذا في مسئلة الصهر إذا كان البيت للزوجة لا يقطع إجماعاً كذا في الجوهر النيرة * العتق زوج كل ذى رحم محرّم منه كزوج البنت والاخت وكل ذى محرّم من العتق

والصبر من حرم عليه بالاصح كالمراة وابنتها وكامراة الاب وكل ذي رحم محرم من اولادها
 كذا في المصيط * ولو سرق العبد من مولاه لا يقطع وكذلك لو سرق من ابي مولاه او امه او نوى
 رحم محرم منه او من امراة مولاه وكل ما لا يقطع المولى بالحرقة منه فعبد بمنزلة كذا في
 مصيط العرخصي * ولا فرق بين ان يكون العبد مدبرا او مكاتباً او مأذونا او ام ولد سرق
 من مولاه كذا في المراج الوهاج * وكذلك المولى اذا سرق من مال مكاتبه او عبده المأذون
 ويقطع بالحرقة من العبد لانه بمنزلة المودع فيما في يده ويقطع السارق من المودع كذا في
 مصيط العرخصي * ولا قطع على السيف اذا سرق ممن اضافه كذا في الهداية * ولا قطع على
 خادم القوم اذا سرق متاعهم ولا على اجبر سرق من موضع اذن له في دخوله واذا آجروا
 على رجل فسرق المؤجر من المتأجر او المتأجر من المؤجر وكلوا حد منهما في منزل على حدة
 قطع السارق منهما عند ابي حنيفة رح وعندهما اذا سرق المؤجر من المتأجر فلا قطع وان
 سرق المتأجر من المؤجر قطع بالاجماع اذا كان في بيت مفرد كذا في المراج الوهاج *
 الفصل الثالث في كيفية القطع واثباته * يقطع يمين السارق من الزند ويصمم ويمن الزيت
 وكلفة الصمم على السارق عندنا كذا في البصر الرائق * فان سرق ثانيا قطع رجله اليسرى وان
 سرق ثالثا لم يقطع وخذل في السجن حتى يتوب هذا استصمان ويعزرا ايضا ذكر المشايخ رح
 كذا في الهداية * وللأمام ان يقتله سياسة لعميه في الارض بالفساد كذا في العراجية * وان كان
 السارق اشل اليد اليسرى او اقطع ومقطوع الرجل اليمنى لم يقطع وكذا اذا كانت
 رجله اليمنى شلاء وكذلك ان كانت ابهامه اليسرى مقطوعة او شلاء او الاصبعان منها
 سوى الابهام وان كانت اصبع واحدة سوى الابهام مقطوعة او شلاء قطع كذا في الهداية *
 ولو كانت يده اليمنى شلاء او ناقصة الاصبع يقطع في ظاهر الرواية كذا في التبيين * واذا
 كان للسارق كفان في معصم واحد قال بعضهم تقطعان جميعا وقال بعضهم ان تميزت
 الاصلية وامكن الاتصاف على قطعها لم يقطع الزائدة وان لم يمكن قطعتهما وهذا هو المختار
 فان كان يخطش باحدتهما قطعت الباطنة كذا في الجوهرية النيرة * وان كانت رجله اليمنى
 مقطوعة الاثناعشر فان كان يستطيع القيام والمشي عليها قطعت يده وان كان لا يستطيع ان يمشي
 عليها لم يقطع كذا في البحر * من وجب عليه القطع في الحرقة فلم يقطع حتى قطع فاع يمينه

فان كان قبل العصمة فممن فاطمة القصاص في العمد ولا رش في العطاء او يقطع رجله اليسرى في السرقة وان كان بعد العصمة قبل القصاص فكذلك الجنائب الا انه لا يقطع رجله اليسرى ولو كان بعد القصاص فلا ضمان على القاطع وناب قطع من السرقة حتى لا يجنب الضمان على الخارق فيما استهلك من مال السرقة كذا في شرح الطحاوي * وان لم يقطع يده اليمنى ولكن قطع يده اليسرى لا يقطع يده اليمنى بسبب السرقة كيلا يؤدي الى تفويت جنس منفعة البطش وللم يقطع يده اليسرى ولكن قطع رجله اليمنى مقطوعه القطع بسبب السرقة فان لم يقطع رجله اليمنى ولكن قطع رجله اليسرى قطع يده اليمنى كذا في المحيط اذ اقال الحاكم للجلاد انقطع يمين هذا في هرقة سرقها فقطع يساره ممدافلاشي عليه مندابي حنيف قرح ولكن يؤدب كذا في فتح القدير * والخلاف فيما اذا قطع يساره ممد او لو قطع خطاه لا يضمن اجبا ما سواه اخطا في الاجتهاد بان اجتهد وقال اليد مطلق في النص فقطع اليسرى او في هرقة اليمين واليما هو الصحيح كذا في المصنف * ولو قل له انقطع يده فافقطع اليما لا يضمن بالاتفاق ولو ان السارق اخرج يساره وقال هذه يميني فقطعها لا يضمن ولو كان عالما بانها يساره بالاتفاق كذا في فتح القدير * ولو قطع غير الجلاد يساره لا يضمن ايضا هو الصحيح كذا في الهداية * وان حكم عليه بالقطع فقطع رجل يده اليمنى من غير اذن الامام فلا شيء عليه لكن الامام يؤدبه على ذلك كذا في المبسوط * وان قطع الجلاد رجله اليمنى ضمن الجلاد دينها وضمن السارق السرقة وان قطع رجله اليسرى ضمن الجلاد دينها وقطعت من السارق يده اليمنى وان قطع يده جميعا صارت اليمنى بالسرقة وضمن الجلاد للسارق يده اليسرى كذا في المحيط * ولو قطع يده ورجليه ضمن اليسرى والرجلين ولو كانت يمين السارق معدومة قطعت رجله اليسرى كذا في العنابة * واذا حكم عليه بالقطع بشهود في السرقة ثم انفلتت او لم يكن حكم عليه حتى انفلتت فاخذ بعد زمان لم يقطع وان اتبعته الشريعة ما خذوه من ماله قطعت يده كذا في المبسوط * ولو سرق من رجلين لم يقطع يمينيهما كذا في العنابة * رجل سرق من جوز جانبات فرفع الى قاضي بلخ فانه يقطع يمين غلب رجل على جوز جانبات من اهل البقي من غير تقليد من جهنم والى خراسان لم يكن لقاضي يلزم ان يقيم وهو ظيما لو سرق في خوارزم فرفع الى قاضي بخارا كذا في المحيط * واذا ثبت السرقة

في البرد الشديد والحر الشديد الفضي يتعريف عليه الموت ان قطع يدين حتى يكشف العروق والجلود
واذا كان لا يتعريف عليه الموت ان قطع لم يؤخذ به يمس الى غنورا العروق والجلود فمات
في السجن ضمان المروق ومن في تركته كذا في المبيط ولا يقطع السارق الا ان يحضر المروق منه
فيطالب بالسرقة وقال ابو يوسف رح اقلعه والصحيح ظاهر الرواية كذا في زاد الفقهاء *
ولا مرق بين الشهادة والاقرار عندنا وكذا ان غلب عندنا القطع مطلقا كذا في الهداية * وللمستودع
والغائب صاحب الربوا والمستعير والمستأجر والمضارب والمستبضع والغائب على صوم الشراء
والمرتبه وكل من له يدخا لمولى المالك كالأب والوصي ان يقطعوا السارق منهم ويقطع
بخصوصه المالك في السرقة من هؤلاء الا ان الواهب انما يقطع بخصوصه حال قيام الرهن
بعد قضاء الدين كذا في الكافي * ان قطع سارق بسرقة فسرق منه لم يكن له ولا الرب السرقة
ان يقطع السارق الثاني وللأول ولاية الخصومة في الاسترداد في رواية ولو سرق الثاني
قبل ان يقطع الأول او بعد ما ردى الصد بشبهة يقطع بخصوصه الأول كذا في الهداية *
في نواذرهم قال سالت محمدا رح من رجل سرق من رجل الف درهم ثم ان رجلا آخر له
على هذا المروق منه الف درهم فصب الف الف المروق من السارق قال ادرا القطع
من السارق الأول كذا في المحيط * من سرق سرقة ورد ما على المالك قبل الارتجاع
الى الحاكم لم يقطع فان رده بعد سماع البينة والقضاء يقطع وقبل القضاء يقطع انصافا ولو رده
على ولده او ذى رحمه ان لم يكن في ماله المروق منه يقطع وان كان في ماله لا يقطع وكذا
لو رد على امرأته او عبده او اجير مشاهرة او صانعة ولو رد على والده او جده او والدته او جدته
ولي سوا في ماله لا يقطع ولو رد على ماله يقطع ولو رد على مكتبة لا يقطع لانه عبده ولو سرق
من مكتبة ورده الى سيده لا يقطع ولو سرق من العيال ورد الى من يعولهم لا يقطع كذا في الكافي *
ان اقصى على رجل بالقطع في سرقة فوجها له المالك وسلمها اليه او باعها منه لا يقطع كذا
في نواذرهم من سرق من رجل ومن الفاضل يقطع القطع كذا في المتابعة * ويعتبران يكون
قيمة السرقة مشقة درهم وكذا لشيء يبيع القطع ولو كانت قيمة يوم السرقة عشرة دراهم
وانقص بعد ذلك كان على نقصان القيمة نقصان الدين يقطع وان كان نقصان القيمة لنقصان الحر
لا يقطع

في المهرج (٢٦١) فيما يقطع فيه وما لا في كغبة القطع واثباته

لا يقطع في ظاهر الرواية كذا في الحديث * اذا اقر العبد بمرقة مشقة درهم ان كان ماله وناياته يصح
اقراره ويقطع به والمال يرد الى المروق منه ان كان قاعا وان كان هالكا لا ضمان عليه سواء صدقة
مولاه او كذبه كذا في المزاج الوهاج * وان كان مسمورا او ماله قائم ان صدقه مولاه يقطع
ويرد المال الى المروق منه وان كذبه مولاه فقال المراهم مالي فعند ابى حنيفة رح القطع
والرد الى المروق منه وان كان ماله هالكا صح اقراره بالصدق في قول اصحابنا جميعا ولا ضمان
عليه سواء صدقه مولاه او كذبه وهذا اذا كان العبد كبيرا وقت الاقرار اما اذا كان صغيرا فلا قطع عليه
اصلا لكنه اذا كان ماله وناياته يرد الى المروق منه ان كان قاعا وان كان هالكا يضمن
وان كان مسمورا فان صدقه مولاه يرد الى المروق منه ان كان قائما اما اذا كان
هالكا فلا ضمان عليه لا في الحال ولا بعد الفسخ كذا في غاية البيان * ولا اقرار العبد بمرقة مشقة
لم يقطع ثم ينظر ان كان ماله وناياته يرد الى المروق منه وان كان هالكا يضمن صغيرا
كان او كبيرا وان كان مسمورا ان صدقه مولاه فكذلك وان كذبه فالمال للمولى ويضمن العبد
بعد الفسخ ان كان كبيرا وقت الاقرار وان كان صغيرا لا ضمان عليه كذا في المزاج الوهاج *
اذا قطع الحارق والعين قائمتي يده ردت على صاحبا لبقائها على ملكه كذا في الهداية *
وان كانت هالكة لم يضمنها وكذا ايضا اذا كانت مستهلكة في المشهور لانه لا يجمع بين الضمان
والقطع عندنا كذا في المزاج الوهاج * وهذا اذا كان بعد القطع وان كان الهلاك والا متهلاك
قبل قطع يده ان قال المالك انا اضمنه لا يقطع عندنا وان قال انا اختار القطع يقطع ولا ضمان عندنا
هكذا في الحديث * ولو قطعت يمين الحارق ثم استهلكه غيره كان للمروق منه ان يضمن المستهلك
فيتمتعوا لو اودعه السارق عند غيره فهلك في يده لا يضمن المودع كذا في المزاج الوهاج *
وانما ملك السارق المروق من رجل يبيع او هبة او ما شبه ذلك وكان ذلك قبل القطع وبعده
فتملكه باطل ويروى المروق على المروق منه ويرجع المشتري على السارق بالثمن الذي
دفعه اليه وان كان هلك في يده لم يضمنه ولا يضمن له ولا يضمن له ولا يضمن له ولا يضمن له ولا يضمن له
هكذا روى من ابى يوسف روى وان كان المشتري بالواو هوب له استهلكه فلما لك ان يضمنه
ثم يرجع المشتري على السارق بالثمن الذي دفعه ولا يرجع عليه بالقيمة كذا في المسألة * ولو فسخ
المشتري من السارق فملك في يده الناصب بعد القطع فلا ضمان للمشتري ولا ضمان للمالك فيها

والا لا يصلح للمعروق منه عليها كذا في الهداية * وعلى هذا الخلاف اذا اخذت حيا او آتية كذا في النيس * ولو سرق جديدا او ناسا ما لم يصلح او ما اشبه ذلك فليس له ان يكون بعد الصنعة يبيع * والاعلى الاختلاف وان كان يباع منه ما يكون للمارق بالاجماع ولو سرق ثوبا قطعته وغاطه بكون له بعد القطع والضم بالاجماع كذا في الهداية * ولكن لا يصلح له ان يتخمس به بعد ما يضمن فيها منه وبين الله تعالى كذا في التمرناشي * اذا قطعت يد المارق وقد قطع الثوب قبضا ولم يسلط يده على المعروق منه كذا في البحر * ومن سرق ثوبا نصيفه احمر فقطع يده لم يؤخذ منه الثوب ولم يضمن ثبته الثوب وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف كذا في الكافي * ولو صيفه بعد القطع يده كذا في البحر الرابع * وهكذا في الاختيار شرح المختار * فان صبغ السارق اسود ثم قطع ثم صبغه اسود يؤخذ منه عند ابي حنيفة ومحمد راجع وعند ابي يوسف راجع هذا والاول سواء كذا في فتح القدير * وفي نوادر ابن مائة من محمد راجع اذا قطع المارق وقد صبغ الثوب حتى لم يكن لصاحب الثوب ان ياخذ الثوب او غاطه بصبغ انتهى للمارق ان يبيع الثوب ياخذ من ثمنه ما زاد الصبيغ فيه ويتصدقه بالفعل وكذا لك يبيع القبيص وياخذ منه قيمة خبره ويتصدق بالفعل وكذلك الصنعة ياخذ منها مقدار نفقته عليها كذا في المحيطة فان كان للمعروق دراهم فسبكها او صافها قلها كان للمعروق منه ان ياخذها فان كانت المرفة صغرا فعمله قيمته لو حديد فعمله دراهم ياخذها وكذا كل شيء من العروق غيرها اذا كان قد غيبر من حاله فان كان التفسير بالنقصان فالمعروق منه ان ياخذها وان كانت المرفة شاة فبذلت اخذها جميعا المعروق منه كذا في البحر * ولو سرق حنطة فغطها بكون للمارق بعد القطع ولو سرق صويقا فلتة يضمن او يعمل فهو مثل الاختلاف في الصبيغ كذا في شرح الطحاوي * اذا اجتمع في يده قطع في المرفة والقصاص بدوي بالقصاص وضمن المرفة فان قصص بالقصاص فعاقبته صاحبه او صالحه قطعت بدوي المرفة وان لم يمسها حتى يضمن زمان وهذا يراضى فيه على الصالح ثم يمسها بدوي المرفة في المرفة انتظام العهد وان كان القصص في الرجل البحرى بدوي بالقصاص ثم يمسها حتى يضمن المرفة بدوي المرفة وكذلك كان بالقصاص في شق رأيه كذا في البحر * والاعلى الرابع في علاج الطريق * اعلم ان لطاع الطريق الذين لهم احكام في المعروقة في المال احدها ان يكون لهم شوك ومنه بحيث لم يكن للمارة اللادغة في المعروق

ويقطعوا عليهم الطريق سواء كان با سلاح أو با قطعنا الكبير ولو العجرا وغيرها والثانية ان يكون
خارج الامصار بعدد منها وفي التتابع لا يكون بين المرحومين واليهين والمصريين ولا بين المدعيين
ويكون بينهم وبين المغير ميموا ثلثتا يام وليلها هكذا في ظاهر الرواية ومن ابي موسى والشيخ
ان كان بينهم وبين اصراقل من مسيرة صغير لو قطعوا الطريق في الامصار لا يجري عليهم حكم
قطاع الطريق وعليه الفتوى والثالثة ان يكون فلك في حارة السلام والواحدة ان يوجد جميع
ما شرط في المسرفة الصغرى ويشترط ان يكون القطع كلهم اجاب في حق اصحاب
الاموال من اهل وجوب القطع والتعاضد ان يظفروهم الامام قبل التوبة ورد الا موال
الى اربابها كذا في التاتارخانية * اذ اخرج جماعة مجتمعي او واحد بقدر على لا متنازع
قصدوا قطع الطريق فاخذوا قبل ان يراخفوا لا يقتلوا انما حبسهم الامام حتى يتوبوا
بعد ما يعزرون وان اخذوا مالا معصوما بان يكون مال معلم او ذمي والمأخوذ اذ انعم
على جماعتهم اصاب كل واحد منهم عشرة دراهم نصا معا او ما يبلغ قيمته ذلك قطع الامام ايدهم
وارجلهم من خلاف ولو قطعوا الطريق على المستائمين لم يحد وان قتلوا ولم يأخذوا ولا قتلهم
حد احتسب لو مفا لا ولياء منهم لم يلفت الى مفروهم وان قتلوا واخذوا المال ان شاء الامام
قطع ايديهم وارجلهم من خلاف ثم قتلهم وصلبهم وان شاء قتلهم من غير قطع وان شاء صلبهم
وان اراد الصلب ففي ظاهر الرواية يصلب حيوا ويصم بطنه برمي ليموت ومن الطحاوي رح
لا يصلب حيابل يقتل ثم يصلب والاول اصح وبه قال الكرخي والصحيح انه يترك مصلوبا
ثلاثة ايام ثم يعلى بينه وبين اهله لينزلوهم ويدفنوهم كذا في الصكافي * واذا قتل فاطع الطريق
او قطع فليس عليه ضمان المال كذا في الصبيط * وكذا لا يضمن ما قتل وما جرح كذا في التبيين *
ان باشر القتل واحد منهم يجري الحد على الكل كذا في الاختيار شرح المختار * ان لم يقتل الفاطع
ولم يأخذ مالا او جرح اقتص منه مائة الف درهم واخذ الارش مائة الف والارش وذلك الى الاولياء
كقولي الهداية * وان اخذوا المال وجرحوا قطعوا من خلاف ويطلق حكم الجراحات
سواء كانت بحد او خطأ كذا في السراج الراجح * وان اخذ بعد ما تاب ويقتل ميمدا
فان شاع الاولياء قتلوه وان شاءوا عفا عنه ويجب الضمان اذا هلك في يده او امتهلكه كقولي الهداية *
ان يأخذوا

ان اخذوا قبل التوبة وقد قتلوا وجرحوا ممدداً ولكن ما اخذوه من الاموال شيء تائه ولا يصيب
كل واحد منهم نصيب فالامر في انقصاص بين النفس وغيرها الى الاولياء ان عاؤا احنفوا
ولم يلقوا غفراً كذا في النهاية * اذا اخذ المال ولم يصنع شيئاً غيره فان جاء تائباً فعلى ان يؤخذ عليه
ان يرد ما اخذ وضمانه ان هلك كذا في المراجعة * ولذا قطع الطريق واخذ المال ثم ترك ذلك
وقتل في اهله زماناً لم يقم الامام عليه الهدا متحصناً كذا في المبسوط * وان كان من القطاع صبي
او مجنون او نوزحهم معرهم من المظنوع عليه سقط الحد من الباقين كذا في الكافي * وكذا
اذا كان فيهم اخرس هكذا في المبسوط * واذا قطع الطريق على قافلة عظيمة فيهم مسلمون ومنامنون
اقسم عليهم الحد الا ان يكون القتل واخذ المال وقع على اهل الحروب خاصة فيسند لا يجب الحد
كما لو لم يكن معهم غيرهم كذا في النهاية * واذا قطع بعض العافلة الطريق على البعض لم يجب الحد
هكذا في الهداية * روى ابراهيم بن محمد رح في قوم قطعوا الطريق وقتلوا ثم ولوا وذهبا واهل
يتبعونهم قال ان كان فيهم ولي القتل فاتبعهم فلهم ان يتبعوهم وما لا فلا وان اخذ وامتما
لرجل فلهم ان يتبعوهم وان لم يتبعهم صاحب المتاع وان كان المتاع منهلك ليس لهم ان يتبعوه لانه
صار ديناً عليهم كذا في المبسوط * فان كان فيهم عبد فالحكم فيه كالحكم في الرجاء الاحرار والمرأة
كذلك في ظاهرها رواية هكذا في المبسوط * ولوا شترك النساء والرجال في قطع الطريق
لا قطع عليهم في ظاهرها رواية كذا في خزانة المفتين ولو كان منهم امرأة فقتلت واخذت المال
دون الرجال لم تقتل المرأة وقتل الرجال هو المختار * مشرئمة قطع الطريق وقتل
واخذت المال قتلن وضمن المال كذا في المرا جية * بنبت قطع الطريق بالاقرار مرة واحدة
وبقبل رجوع القاطع كما في المرقعة الصغرى فيسقط الحد ويؤخذ بالمال ان كان اقربهم معها البينة بشهادة
اثنين على سمانية القطع والاقرار ولو شهد بهما بالمعينة والاخر على اقرارهم به لا تقبل ولا تقبل الشهادة
بالقطع على ابي الشاهد وان علا وبنه وان سفل ولو غالا قطعوا ملينوا على اصحابنا واخذوا مالنا
لا يقبل ولو شهدوا انهم قطعوا على رجل من عرض الناس ولا يولي يعرف ولا يعرف لا يقسم
الحد عليهم الا بمحض من انحصر ولو قطعوا في دار العرب على تجار مستانين او في دار المسلمين
على موضع غلب عليه اهل البغي ثم اتى بهم الى الاسلام لا يضمن عليهم الحد ولو ردوا الى نفس
عربى تضمنتهم المال تضمنهم وسلم الى اولياء القود نصيب لحدوم على الديات ثم رجعوا

نعد زمان الى فاض آخر لم يعم عليهم العدو اذ انقضى الغاضى عليهم بالقتل وجسمهم لذلك
غذ هب اجنبى فقتلهم لاشى عليه وكذا لو قطع يده كذا في فتح القدير * واذنا قتله وجل
في حبس الا امام قبل ان يثبت عليهم شىء ثم قامت البيضة بما صنع فعلى قاتله القود الا ان يكون
القاتل هوولى المقتول الذى قتله هذا في قطع الطريق فح لا يلزمه شىء كذا في المبسوط * لو ان
لصومنا اخذوا متاع قوم فاستغاثوا بعموم وخرجوا في طلبهم ان كان ارباب المتاع معهم حل
قتالهم وكذا اذا غابوا والخارجون يعرفون مكانهم ويقدرّون على رد المتاع عليهم وان كانوا
لا يعرفون مكانهم ولا يقدرّون على الرد عليهم لا يجوز لهم ان يقاتلوه ولو اقتتلوا مع قاطع فقتلوه
لا شىء عليهم لانهم قتلوه لاجل مالهم فان فر منهم الى موضع لو تركوه لا يقدر على قطع
الطريق عليهم فقتلوه كان عليهم الدية لانهم قتلوه لاجل مالهم ولو فر رجل من القطاع فلعقوه
وقد القى نفسه الى مكان لا يقدر معه على قطع الطريق فقتلوه كان عليهم الدية لان قتلهم اياه
لا لاجل الخوف على الاموال ويجوز للرجل ان يقاتل دون ماله وان لم يبلغ بصا باو يقتل
من يقاتله عليه كذا في فتح القدير * من خنق رجلا حتى قتله فالدية على ما قتله عندا بى حقيقه فرح
وان خنق في المصر غير مرة قتل مياسة كذا في الكافي *

كتاب السير

وهو مشتمل على عشرة ابواب * الباب الاول في تفسيره شرعا وشرطه وحكمه * اما تفسيره
فالجهاد هو الداء الى الدين الحق والقتال مع من امتنع وتمرد عن القبول اما بالنفس او بالمال
واما شرط اباخته شيان احدهما امتناع العدو من قبول ما هو اليه من الدين الحق وعدم
الامان والعهد بيننا وبينهم والثاني ان يرجوا الشوكة والقوة لاهل الاسلام باجتهاد او باجتهاد
من يعتقدي اجتهاده ورأيه وان كان لا يرجوا القوة والشوكة للمسلمين في القتال فاننا لا نصل له
القتال لانيه من القاء نفسه في التهلكة واما حكمه فمحموط الواجب من دمه في الدنيا ونيل
الثواب والمعاد في الآخرة كما في العبادات كذا في محيط المرخصي * قال بعضهم الجهاد قبل النفي
تطوع وبعد النفي بغير فرض مبن وعامة المشائخ رحمهم الله قالوا الجهاد فرض على كل حال غير انه
قبل النفي فرض كفاية وبعد النفي فرض مبن هو الصحيح * ومعنى النفي ان يغبر اهل مدينة
او العدو وقد جاء يريد انفسكم ونذر يكتموا ما لكم فاننا اخبروا على هذا الوجه افترض على كل

من قدر على الجهاد من اهل تلك البلدة ان يخرج للجهاد وقبل هذا الخبر كانوا في سعة من ان لا يخرجوا ثم بعد مجيء النفي العام لا يفرض الجهاد على جميع اهل الاسلام شرقا و غربا فرض عين وان بلغهم النفي وانما يفرض فرض عين على من كان يقرب من العدو وهم يقربون على الجهاد واما على من وراءهم من يبعد من العدو فانه يفرض فرض كفاية لا فرض عين حتى يصح تركه فاذا احتج اليهم بان مجز من كان يقرب من العدو من المقاومة مع العدو او قتلوا ولم يجاهدوا فانه يفرض على من يليهم فرض عين ثم ونم الحق ان يفرض على جميع اهل الارض شرقا وغربا على هذا الترتيب ثم يستوى ان يكون المستنفر مدلا و فاسقا يقبل خبره في ذلك وكذا منادى السلطان يقبل خبره مدلا كان و فاسقا قال ابو الحسن الكرخي في مختصره ولا ينبغي ان يحلن نفر من ثغور المسلمين ممن يقاوم العدو في قتالهم وان ضعف اهل ثغر من الثغور من المقاومة مع العدو وخيف عليهم فعلى من وراءهم من المسلمين ان ينغروا اليهم الاقرب فالاقرب وان يمددوهم بالكرام والسلاح ليكون الجهاد ابدا قائما كذا في المحيط * قتال الكفار الذين لم يسلموا و هم من مشركي العرب اولم يسلموا ولم يعطوا الجزية من غيرهم واجب وان لم يبدؤا كذا في فتح القدير * ويجب على كل رجل ما قل صحيح حرقاته وكذا في الاختيار شرح المختار * ولا يجب على صبي ولا عبد ولا امرأة ولا ممي ولا مقعد ولا اقطع كذا في الهداية * واذ اراد الرجل ان يخرج للجهاد وله اب او ام فلا ينبغي له ان يخرج الا باذنه الا من النفي العام وان كان له ابوان واذن له احدهما في الخروج ولم ياذن له الآخر فليس له ان يخرج لحق الآخر فاذا كره الوالدان واحدهما الخروج لا باح له الخروج سواء كان يحاف عليهم الضيعة بان كانا معمرين وكان نفقتهما عليه ولا يحاف عليهما الضيعة وهذا الذي ذكرنا ان كان ابواه مسلمين فاذا كان ابواه كافرين واحدهما كرها خروجه الى الجهاد او كره الكافر فعليه ان يتصرف في ذلك فان وقع تعريضه على انهما انما كرها خروجه مما يلحقهما من التعجيل والمشفة لاجل ما يحافان عليه من القتل لا يخرجون ولو وقع تعريضه على انهما كرها خروجه كراهة ان يقاتل مع اهل ملته واهل دمه قلنا ان يخرج من غير رضاها الا ان يحافه الضيعة عليهما فحينئذ لا يخرج ولم يذكر في الكتاب ما اذا تعرض ولم يقع تعريضه على شيء مما يلحق به في ذلك ولم يخرج احد الظنين على الآخر قالوا وينبغي ان لا يخرج وان كرها خروجه لكرهه

ماله مع أهل دينه ولا جمل الخوف والمشتقة عليه أيضا لا يخرج ولو كان له أبوان فأما
 في الخروج وله جدان وجدتان فمكرها خروجه فليخرج ولا يلتفت إلى كراهة الجد والجد
 وإن كان له أبوان ميتين وله أبوان الأم لا يخرج إلا بذنهما وإن كان له أبوان وأبوان
 وأم الأب وأم الأم فلا ذن إلى أبي الأب وأم الأم هذا إذا أراد الخروج للجهاد وإن
 أراد الخروج للتجارة إلى أرض العدو وأمان فمكرها خروجه فإن كان أمير الأيعاف عليه منه
 وكانوا موافقون بالمهديين فذلك ولو لم يكن ذلك منفعة فلا بأس بأن يعصيهما وإن كان يخرج
 في تجار أرض العدو مع مسكر من مسكر المحملين فمكرها ذلك أبوا وأبوا أحدهما فإن كان
 ذلك المسكر مظلما لا يعاف عليهم من العدو بها كبر الراي فلا بأس بأن يخرج وإن كان يعاف
 على أهل العدو وبغالب الراي لا يخرج وكذلك إن كانت سرية أو جريئة خيل
 لا يخرج إلا بذنهما لأن الغالب هو الهلاك هذا الذي ذكرنا في الوالد بين والأجداد والجندات
 وأما من سواهم من ذى الرحم كبنته وبنته وأخواته وأخواتها لا تخرج وكل ذى رحم
 مسرور منهم إذا أكرهوا خروجه للجهاد وكان يشق ذلك عليهم فإن كان يعاف عليهم الضيعة
 بأن كان نفقتهم عليه بأن لم يكن لهم مال وكانوا صغارا أو صغارا أو كبرا أو لا زوج
 لهم أو كانوا كبارا أو منى لا حرفة لهم فإنه لا يخرج بغير إذنهم وإن كان لا يعاف عليهم الضيعة
 بأن لم يكن نفقتهم عليه بأن كان لهم مال أو لم يكن لهم مال إلا أنهم كبارا أو صغارا أو كبرا أو لا زوج
 أو زوجا كان له أن يخرج بغير إذنهم وأما مرأته فإن كان يعاف عليها الضيعة فإنه لا يخرج
 إلا بأذنها وإن كان لا يعاف عليها الضيعة يخرج من غير إذنها وإن كان يشق عليها ذلك كذا
 في الذخيرة * المرأة إذا منعت ابنها من الجهاد فإن كان قلبها لا يحتمل ضرر الفراق ويتضرر
 بالاطلاق كان لها أن تمنعه من الجهاد ولأنهم عليها كذا في فتاوى قاضي خان * قال مسدوح
 لا يصحبتا إن تقابل النساء المحلمات مع الرجال إلا أن يعطرا المسلمون إلى ذلك فإن
 اضطر المسلمون إلى ذلك بأن جاء الضرر وكان في خروجهم حاجة وعسرة فلا بأس
 بخروجهم فكتال ولهن أن يخرجن في هذه الحالة من غير إذن آبائهن وأزواجهن
 وليس لهم منعهن عن الخروج ويأمنون بالمنع من الخروج وكذا إذا لم يعطرا المسلمون
 إلى خروجهن *

الى خروجهم ولكن يمكن القتال من بعيد من حيث الرمي فلا بأس بذلك ولا تخرج الشواب
لداواة الجرحى وصفي الماء والطبخ والحبز لاجل الغزاة واما العجائز اللاتي دخلن في السن
فلا بأس بان يخرجن في الصوائف ونحوها من الجنود العظام ويداوين المرضي والجرحى
ويصفيهن الماء ويغيزن ويطبهن ولكن لا يقاتلن والجواب في الصبي المراهق الذي لم يبلغ
اذا طاق القتال كالجواب في البالغ قبل مجيء النفي لا يخرج بغير اذنه ولا يأثم الاب باذنه
وان كان يعلم انه ربما يقتل في ذلك كالبالغ كذا في المحيط * واذا اراد المديون ان يذرو
وصاحب الدين غائب فان كان عنده وفاء بما عليه من الدين فلا بأس بان يغزرو ويوصي
الحارجل ليقضي دينه من تركته ان حدث به حدث وان لم يكن عنده وفاء بالدين فالجواب
ان يقوم فيتمصل بعضاء دينه فان خزا مع ذلك بغير اذن رب الدين فذلك مكروه فليجزي له
صاحب الدين في الغزو ولم يبرئ من المال فالمستحب ايضا له ان يتمصل بعضاء الدين وان
خزا به في هذه الحالة لم يكن به بأس وكذلك لو كان الدين مؤجلا وهو يعلم بطريق الظاهر انه يرجع
قبل ان يحل الاجل كذا في الذخيرة * وان كان حال غريمه على رجل آخر فان كان للمصيل
على المحتال عليه مثل ذلك المال فلا بأس بان يغزو وان لم يكن للمصيل على المحتال عليه مثل
ذلك فالمستحب ان لا يخرج فان اذن له في الخروج والمحتال عليه ولم ياذن له المحتال له فلا بأس
بان يخرج وان كان لم يحل غريمه ولكن ضمن عنه لغريمه رجل المال بغير امره على
ان ابرأ غريمه المديون فلا بأس بان يغزو ولا يستأمر واحدا منهما ولو كان كفل عنه بالدين
كفيل بامرء وليس يشترط براءته فليس يخرج حتى يستأمر الاصيل والكفيل وان كانت
الكفالة بغير امره فعليه ان يستأمر الطالب وليس له ان يستأمر الكفيل وكذلك الكفالة بالنفس ان كان
كفل بنفسه بامرء فلمس ينبغى له ان يغزو الا بامر الكفيل وان كفل بغير امره فلا بأس بان يخرج
ولا يستأمر الكفيل وان كان المديون مغلسا وهو لا يقدرون ان يتمحل لدينه الا بالخروج في التجارة
مع الغزاة في دار الحرب فلا بأس بان يخرج ولا يستأمر صاحبه فان قال اخرج للقتال لعلى اصيب
ما اقتضى به ديني من النفل او السهام لم يعجبني ان يخرج الا بآذن صاحب الدين وهذا كله
اذا لم يكن النفي ماماما اذا كان النفي مامالا فلا بأس للمدوين بان يخرج سواء كان عنده وفاء
اولم يكن ان له صاحب الدين في ذلك او منعه منه فاذا انتهى الى الموضع الذي استقر اليه المحملون

فان كان امرائهم على المسلمين متغلبا قل وان كان اموالهم متغلبا على المسلمين متغلبا ينبغي له
 ان يقتل الابناء ن غريمه كذا في المحيط * ما لم يمس في البلدة احدا فقه متغلبين له ان يمزولوا
 يدخل عليهم من الغيا متغلبا في العراجية * وان كان عند الرجل ودائع رباها غيبان او صبي
 الى رجل ان يدفع الدائع الى رباها كان له ان يخرج الى الجهاد كذا في فتاوى قاضيخان *
 ولا ينبغي للعبان يخرج بغوا من مولا له يكن النفر عاما كذا في مصيعة المرحومي * اذا وقع النفر
 من قبل اهل الروم فعلى كل من يقدر على القتال ان يخرج للفرز واذ املكه الزاد والراحلة
 ولا يجوز التحالف الابعذر بين كذا في فتاوى قاضي خان * اذا دخل المفركون ارض المسلمين
 فاخذوا الاموال وصبوا الذراري والنساء فعلم المسلمون بذلك وكان عليهم عليهم قوة كان عليهم
 ان يتبعوهم حتى يستنفذوا ذلك من اديهم ماداموا في دار الاسلام واذ دخلوا ارض العرب فكل ذلك
 في حق النساء والذراري ما لم يبلغوا اذالك حصونهم وحرزهم ولو كان لما خذ هو المال ومعه
 ان لا يتبعوهم بعدما دخلوا دار العرب واذ ابلغوا حرزهم وما منهم من دار العرب فاقام المسلمون
 لبقا تلوه لذلك فذلك فضل اخذوا به وان تركوا ولم يتبعوهم رجوت ان يكونوا في سعة من
 ذلك وذراري اهل الذمة واموالهم في ذلك بمنزلة ذراري المسلمين واموالهم ثم انما يفترض
 على كل من قدر من المسلمين اتباهم اذا اطمعوا ذراكم قبل ان يبلغوا حصونهم وما منهم
 واما اذا كان اكبر رايهم انهم لا يدركونهم كانوا في سعة من ان يقوموا فلا يتبعوهم كذا في المحيط *
 قال مسند جرح قال ابو حنيفة جرح بكره الجعائل مادام للمسلمين قوة فاذا لم يكن فلا بأس بان يقوى
 بعضهم بعضا فاذا وقعت الحاجة الى تجهيز الجيش فان كان للمسلمين قوة القتال بان كان في بيت المال
 مال فلا ينبغي للامام ان يحكم على ارباب الاموال باخذ شي من مالهم من غير طيب انفسهم
 فما اذا اراد ارباب الاموال اعطاء الجعل بطيب انفسهم فذلك لا يكون مكروها بل يكون حسنا
 مرفوعة سواء كان في بيت المال مال اولم يكن وان لم يكن لهم قوة القتال بان لم يكن في بيت المال
 مال فلا بأس بان يحكم الامام على ارباب الاموال بقدر ما يقوى به الذين يخرجون
 للجهاد ثم من كان قادرا على الجهاد بنفسه وماله فعليه ان يجاهد بنفسه وماله ومن عجز عن الخروج
 بنفسه وله مال ينبغي ان يبعث غيره من نفسه بماله فيصير احدهما مجاهدا بنفسه والاخر بماله
 ومن قدر على الخروج بنفسه الا انه لا مال له غايه كان في بيت المال مال فالامام يعطى كفايته

تضمن بيت المال فاذا اعطاء الامام تدركنا يتعلم لا ينبغي له ان يأخذ من غيره وجعلنا وان لم يكن في بيت المال مال او كان الا اعتلا بغيره الا ما فعله ان يأخذ الجعل من غيره هكذا في الذخيرة * وانا دفع الرجل الى غيره وجعلنا للغزو عنه فان قال له صاحب الجعل حين دفع الجعل اليه اغز بهذا المال مني فلا يكون له ان يصرفه في غير الغزو وحتى لا يقضي به دين نفسه ولا يترك نفقه لاهله وان قال له حين دفع اليه هذا لك اغز به كان للمدفع اليه ان يصرفه الى غير الغزو وكما كان له ان يصرفه الى الغزو وذكر هذا شيخ الاسلام في شرح العبر الكبير وشمس الائمة العرخصي في شرح العبر الصغير وذكر شيخ الاسلام في شرح السير الصغير ان المدفوع اليه ان يترك بعض الجعل لنفقه ماله على كل حال لا نهلا ينهيا له الخروج للجهاد الا بهذا فكان من اعمال الجهاد معنى واذا دفع الرجل الى غيره وجعلنا للغزو عنه ثم مرض المدفوع اليه مريض من مرض او غيره ولم يخرج بنفسه فاراد ان يدفع الى غيره اقل مما اخذ ليغزو به فان كان مراده ان لا يمك الفضل لنفسه بل يرد على بيت المال فلا بأس به وان كان مراده ان يمك الفضل لنفسه فان كان صاحب الجعل قال للمدفع اليه اغز بهذا المال مني فليس له ان يمك الفضل لنفسه وان كان قال له هذا المال لك اغز به كان له ان يمك الفضل الا يرى ان له ان يمك جميع المال لنفسه في هذا الوجه ولا يغزو به واذا شرط مسلم لمسلم جعلنا ليقول كافر حر بيا فقتله فلا بأس بذلك قال محمد راجح واجب للشارط ان يفي بما شرط ولكن لا يجبر عليه ومن مشائخنا راجح من قال ما ذكر في الكتاب قول محمد راجح خاصة ما على قول ابي حنيفة وابي يوسف راجح فلا يجوز هذا الشرط ومنهم من قال هذا يجوز بالاحكام كذا في المحيط * ولو استاجر امير العسكر اجيرا باكثر من اجر المثل بمالا يتعلمه ابن الناس فيه فعمل الاجير وانقضت المدة فالزيادة باطلة ولو قال امير العسكر اوالا فاضى انى استاجرته وانا اعلم انه لا ينبغي فالاجر كله في ماله ولو قال امير العسكر لمسلم او ذمى ان تقتل ذلك الفارس فلك ما نة درهم فقتله لاشيء له ولو كانوا قتلى فقال الامير من قطع رؤسهم فله اجر عشرة دراهم جاز وحمل رؤس الكفار الى دار الاسلام مكروه كذا في المصبرات * على الامام ان يحسن نفور المسلمين ويعين جيوشا على باب الثغور ليمنعوا الكفار من الوقوف في بلاد المسلمين ويظهرهم كلها في خزائن المقتنين * واذا بعث جيشا ينبغي ان يدعو مره عليهم امير او نفا يؤمر عليهم من يكون صالحا لذلك بان يكون حسن التدبير في امر العرب وربما مشفق عليهم سخي

شجاعا واذا امر عليهم بهذه الصفة فينبغي ان يوصيه بهم كذا في المبسوط * وبعد ما اجتمع
 شرائط الامارة في انسان فللامام ان يؤمره قرشيا كان او عربيا او بطلياس من الموالي
 كذا في المحيط * ويجوز ان يولى الامام الفاسق اذا كان له تدبير في امر الحرب كذا
 في الغناية * قال محمد راجح واذا امر الامير بالعكر بشيء كان على العسكر ان يطيعوه في
 ذلك الا ان يكون المأمور به معصية يبين ثم هذه المسئلة على ثلاثة اوجه اما ان علم اهل
 العسكر انهم ينتفعون بما امرهم به يبين بان امرهم ان لا يقتلوا في الحال مثلا وعلما
 انهم ينتفعون بترك القتال في الحال بان علموا يبين انهم لا يطيقون اهل الحرب وعلما
 ان لهم مددا يلحقهم في الثاني متى كانت الحالة هذه كان ترك القتال في هذه الحالة
 منتفعا به في حق اهل العسكر يبين فيطيعونه فيه وان علموا انهم يتضررون بترك القتال في
 الحال يبين بان علموا ان اهل الحرب لا يطيقونهم في الحال وصح ان يلحقهم مدد يتقون به
 قتال المسلمين لا يطيعونه فيه وان شكوا في ذلك لا يعلمون انهم ينتفعون به او يتضررون به
 واستوى الطرفان فعليه ان يطيعوه وكذلك اذا امرهم بالقتال مع العدو ان علموا انهم ينتفعون به
 يبين او شكوا فيه واستوى الطرفان اطاعوه في ذلك وان علموا انهم لا ينتفعون به يبين
 بان يتضررون لا يطيعونه في ذلك وان كان الناس مختلفين منهم من يقول فيه الهلكة ومنهم
 من يقول فيه النجاة وشكوا في ذلك ولم يخرج احد الظنين على الآخر كان عليهم اطاعته
 واذا امر الامير اهل العسكر بشيء فعصا في ذلك واحد من اهل العسكر لا مبر لا يؤد به في
 اول الوهلة ولكن ينصحه حتى لا يعود الى مثل ذلك ابلاء للعدو فان عصاه بعد ذلك اذ به
 الا ان يبين في ذلك مذكرا فينبغي على سبيله ولكن يحلف بالله تعالى لقد فعلت هذا بعذر لانه
 يدمى ما يمنع وجوب التعزير عليه ولا يعرف ذلك الا بقوله فلا يصدق الا بيمين واذا جعل الامام
 الساقطة على قوم معينين واليمينه كذلك والميمرة كذلك فشد العدو على الساقطة فلا لباس لاهل الميمنة
 والميمرة ان يعينهم اذا خافوا عليهم وهذا اذا كان لا يعمل ذلك بمراكزهم فاما اذا كان يعمل
 ذلك بمراكزهم فلا ينبغي لهم ان يعينوا اهل الساقطة وان امرهم الامير ان لا يبرحوا مراكزهم
 ونهى ان يعين بعضهم بعضا فلا ينبغي لهم ان يعينوا اهل الساقطة وان امنوا من ناحيتهم وخافوا
 على

على اهل الساقه واذا نهى الامام اهل العسكر من الخروج للعلانية ينبغي لهم ان يخرجوا * اهل المنعة وغيرهم في ذلك على الصواب الا انه ينبغي للامام اذا تهاجم من الخروج ان يبعث قوما من الجيش للعلانية ويؤمر عليهم اميرا يمثلون للجيش فلو ان الامام لم يبعث احدا واصاب الجيش ضرورة من العلف وخافوا على انفسهم وعلى ظهورهم ولم يجدوا ما يشترون فلا باس بان يخرجوا وان كان فيه مصيبان الامير واذا قاتل الامير لا يخرج من احد الى العلف الا تحت لواء فلان فينبغي لهم ان يراوا شرطه ولا يخرجون الا تحت لوائه وكذلك لو قاتل الامير من اراد الخروج للعلف فيخرج تحت لواء فلان فلا ينبغي لهم ان يخرجوا الا تحت لواء فلان كذا في المحيط * يجوز القتال في الاشهر الحرم والنهي من القتال فيها ممنوع وان كان عدد المسلمين نصف عدد المشركين لا يصلح لهم الفرار وهذا اذا كان معهم اسلحة وامان من اسلحة له فلا باس بان يفر من معه السلاح وكذا لا باس بان يفر ممن يرمى اذا لم يكن معه آلة الرمي وعلى هذا لا باس بان يفر الواحد من الثلث كذا في محيط الرخصي * واذا كان عددهم اتنى عشر قالوا اكثر لا يصلح لهم الفرار ان كان عدد الكفار اضعاف عددهم وهذا اذا كانت كلمتهم واحدة فاذا تفرقت كلمتهم يعتبر الواحد بالانثنين وفي زماننا يعتبر الطاقة ومن فر من موضع يقصده اهل الحصن بالمنجنيق واشباهه ومن موضع يرمى بالسهام والسجارة فلا باس به كذا في المحيط * قال محمد ربح ولا باس للامام ان يبعث الرجل الواحد او الاثنين او الثلاثة سرية اذا كان يطبق ذلك كذا في الذخيرة * ومن توابع الجهاد الرباط وهو الاقامة في مكان يتوقع هجوم العدو فيه لقصد دفعه واختلاف في محله فانه لا يتحقق في كل مكان والمختار ان يكون في موضع لا يكون وراءه اسلام وجزم به في التجنيس كذا في البحر الرائق * الباب الثاني في كيفية القتال * ينبغي للامام ان اراد الدخول في دار الحرب ان يعرض العسكر ليعرف عددهم فاسمهم وراجلهم فيكتب اسمهم كذا في شرح الطحاوي * واذا دخل المسلمون دار الحرب فها صروا مدينة او حصنا دبرهم الى الاسلام فان اجابوا كفوا عن قتالهم وان امتنعوا دبرهم الى اداء الجزية كذا في الهداية * فان قبلوا منهم ما لنا وعليهم ما علينا كذا في الكنز * وهذا في حق من يقبل منه الجزية واما من لا يقبل منه فلا تدبرهم الى اداء الجزية كذا في التبيين * الكفار اصناف صنف لا يجوز اخذ الجزية منهم ولا اطعام الدمة لهم وهم المشركون من العرب ممن لا كتاب لهم فاذا ظهرنا عليهم لا يقبل

من رجالهم الا السيف او السلام ونأوهم وصبيانهم في * وصنف يجوز اخذ الجزية منهم
بالاجماع وهم من اهل الكتاب من اليهود والنصارى من العرب وغيره وكذا لك يجوز
اخذ الجزية من المجوس بالاجماع عربيا كان او غير عربي وصنف اختلفوا في جواز اخذ الجزية
منهم وهم قوم من المشركين غير العرب وغير اهل الكتاب والمجوس يجوز اخذ الجزية منهم
مندا هكذا في المحيط * ولا يجوز ان يقاتل من لا يبلغه الدعوة الى الاسلام الا ان يدعوه كذا
في الهداية * ولو قاتلوه بغير دعوة كانوا آمنين في ذلك لكنهم لا يضمنون شيئا مما اتلفوا
من الدماء والاموال كما في النساء والولد ان منهم كذا في المبسوط * ويستحب ان يدعوا
من باهته الدعوة بمالفة في الانذار ولا يجب ذلك كذا في الهداية * وانما يستحب الدعوة
دعوة لئلا يجهلوا طين احداهما ان لا يكون في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين اما ان كان
في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين بان علموا انهم لو قدموا الدعوة يستعدون للقتال او يستأثرون
بصلة او يتحصنون لاستحب تقديم الدعوة والشرط الثاني ان يطمع فيهم ما يدعون اليه اما ان كان
لا يطمع فيهم ما يدعون لا يشتغلون بالدعوة كذا في المحيط * ولا بأس ان يبيعوا عليهم ليلا
اونهارا بغير دعوة وهذا في الارض بلغتهم الدعوة كذا في محيط السرخي * فان ابوا عن الاسلام
والجزية استعانوا بالله تعالى عليهم وها ربهم كذا في الاختيار شرح المختار * ونصبوا
عليهم الحجاب وحرقهم وارسلوا عليهم الماء وقطعوا شجرهم وفسدوا زرعهم كذا في الهداية *
ولا بأس بان يجهروا حصونهم ويفرقونها ويحربون البنين وكان الحسن بن زيا يقول
هذا اذا علم انه ليس في ذلك الحصن امير مسلم واما ان لم يعلم ذلك فلا يصل التحريق والتفريق
ولكننا نقول لومنعناهم من ذلك بتعذر عليهم قتال المشركين والظهور عليهم والحصون قلما يخلو
من اسير ولكنهم يقصدون المشركين بذلك كذا في المحيط * ولا بأس برميهم وان كان فيهم
معلم اسيرا وتاجر وان قتروا بصبيان المسلمين او بالاماري لم يكنوا من ربيهم ويقصدون
بالرعي الكفار وما صابوه منهم لادية عليهم ولا كفارة ولا بأس باخراج النساء والمصاحف
مع المسلمين ان كان مسكر مطيما يؤمن عليه ويكره اخراجه في ذلك في مربة لا يؤمن عليها
ولو دخل مسلم عليهم بامن لا بأس بان يحمل معه المصحف ان كانوا قوم ما يؤمنون بالعهد كذا
في الهداية * وان كان المعسكر مطيما فلا بأس باخراج العجايز للخدمة واما الشواب منهم

مغرم من في البيت اسلم والا ولي ان لا تخرج النساء اصلا خوفا من الفتن وان لم يكن لهم
 بد من الخراج للمباضة فالامادون الحرائر كذا في التبيين * قوم من الصلحاء يريدون الغزو
 ومعهم قوم من اهل الفماد يخرجون الى الغزو ومعهم مزا ميرانا يمكن للصلحاء الخروج
 بدونهم لا يخرجون معهم وان لم يكن الخروج الاممهم يخرجون معهم كذا في فتاوى قاضيهان *
 وينبغي للمسلمين ان لا يغدروا ولا يغلوا ولا يمتثلوا كذا في الهداية * لا يقتلوا المرأة ولا صبيا ولا مجنونا
 ولا شيخا فانيا ولا امسى ولا معتدا الا ان يكون احد هؤلاء ممن له رأى في الحرب او تكون المرأة
 ملكة وكذا لك اذا اكل ملكهم صبيا صغيرا واحضروه معهم الوقعة وكان في قتله تفريق جمعهم
 فلا بأس بقتله كذا في الجوهرة النيرة * واذا كانت المرأة ذات مال نحت الناس على القتال
 يمالها تقتل هكذا في المحيط * وكذا يقتل من قاتل من هؤلاء غير ان الصبي والمجنون يقتلان ماداما
 يعا تلان وغيرهما لا بأس بقتله بعد الاسروا ن كان يحسن ويفيق فهو في حال انا قته كالصحيح كذا
 في الهداية * ولا يقتل مقطوم اليد والرجل من خلاف ولا مقطوم اليد اليمنى خاصة اذا كانوا
 لا يقاتلون بمال ولا رأى هكذا في المحيط * ولا يقتل يابس الشق فان قاتل لا بأس بقتله
 كذا الاممى والمقعد والشيخ الفاني اذا حضروا وحرضوا على القتال ومن قتل واحدا من هؤلاء
 فليس عليه شيء هكذا في فتاوى قاضى خان * اما قطع اليد اليسرى او قطع احدى الرجلين
 فهو ممن يقاتل فيقتل وكذا الاخرس والا صم هكذا في المحيط * واما آصبي والمعنوة فاما ما
 يحرضان فلا بأس بقتلهما وبعد ما صار الى ايدى المسلمين لا ينبغي ان يقتلوهما وان كانا قتلا
 غير واحد وكذا في فتاوى قاضيهان * لا بأس بان يقتل الرجل من المسلمين كل ذي رحم محرم
 من المشركين ببنته ابه الا الوالد والوالدة والاجداد من قبل الرجال او النساء والجدات وهذا
 اذا لم يضطروا الوالد الى ذلك فاما اذا اضطروا الى ذلك فلا بأس بقتله اذا لم يمكنه الهرب منه
 واذا طفر الابن بابيه في الصف لا ينبغي ان يقصده بالقتل ولا ينبغي ان يمكنه من الرجوع
 حتى لا يعود جريشا على المسلمين ولكنه يلجئه الى موضع ويستمك به حتى يحبس فيه فيقتله
 كذا في المحيط * ولا يقتل الراهب في صومعته الا ان يحاط الناس كذا في فتاوى قاضيهان *
 فان كان بالمسلمين قوة على حمل من لا يقتل واخراجهم الى دار الاسلام لا ينبغي لهم ان يتركوا
 في دارا لعرب امرأة ولا صبيا ولا معنوة ولا امسى ولا مقعد ولا مقطوم اليد والرجل من خلاف

ولا مقطوع اليد اليمنى لانهم يؤمنون انهم تركهم دون في المسلمين واما الشيخ الثاني الذي
لا يلزم فان شاء اخرجه وان شاء تركه وكذا لك الرهبان واصحاب الصوامع اذا كانوا ممن
لا يصيبون النساء وكذلك اليهود التي لا يرجو ولها كما في البحر الرائق نا فلان البدائع
قال القدوري في كتابه الكفار على نوعين منهم من يجحد الباري عز وجل ومنهم من يقويه الا انه
ينكر وحدانيته كعبدة الاوثان فمن انكره اذا اقر به يحكم باسلامه ومن اقر وجحد وحدانيته اذا اقر
بوحده نهيان قال (لا اله الا الله) يحكم باسلامه ومن اقر بوحدة الله تعالى وجحد رسالة محمد عليه
السلام فاذا اقر برسالته صلى الله عليه وسلم يحكم باسلامه كذا في المصبط * التوتني والذي لا يقر
بوحدة الله تعالى لو قال الله لا يصير مسلما ولو قال انا مسلم يصير مسلما فان قال اردت به اني
على الحق لم يكن مسلما واليهودي او النصراني اذا قال (لا اله الا الله) لا يصير مسلما ما لم يقل (محمد
رسول الله) قالوا واليهود والنصارى اليوم بين ظهرا نبي المسلمين اذا قال واحد منهم (اشهد ان لا اله
الا الله وان محمدا رسول الله) لا يحكم باسلامه حتى يتبرأ من دينه ان كان نصرانيا يقول انا بريء
من النصرانية وان كان يهوديا يقول انا بريء من اليهودية ومع ذلك يقول دخلت في دين الاسلام
ولو قال اليهودي او النصراني انا مسلم او قال اسلمت لا يحكم باسلامه لانهم يقولون المسلم من
كان منقادا للحق مستعلما ونصن على الحق فاذا قال انا مسلم بمال عنه ان قال اردت به ترك دين
النصرانية او اليهودية والدخول في دين الاسلام يكون مسلما حتى لو رجع بعد ذلك يقتل فان قال
اردت به اني مستسلم وانا على الحق لم يكن مسلما فان لم يسأل عنه حتى صلى بجماعة مع
المسلمين كان مسلما وان مات قبل ان يسأل وقبل ان يصلي بجماعة فليس بمسلم ولو قال اليهودي
والنصراني (لا اله الا الله) تبرأت من اليهودية ولم يقل مع ذلك دخلت في الاسلام لا يحكم باسلامه
حتى لو مات لا يصلي عليه فان قال مع ذلك دخلت في الاسلام فحينئذ يحكم باسلامه هكذا
في يابوتى فاضيهان * قال ابو يوسف رح اذا كان شاهدا في الكتابي برسالته محمد عليه السلام
جوا بما كان دخولا في الاسلام وعن بعض مشايخنا رح اذا قيل للنصراني اسلمد رسول الله
بحق قال نعم انه لا يصير مسلما وهو الصميم وكذلك اذا قيل له اسلمد رسول الله بحق الى الرب
والعجم نقل نعم لا يصير مسلما وقمت في زماننا انه قيل للنصراني ادين الاسلام حق فقل نعم
فقط

اوردت التعداد ثلثا يقتلني لم يبلغني الى قوله ولو كان حق قال (لا اله الا الله) كف عنه فافلتى
 ولحق بالمركبين ثم ما دى قاتل حصل عليه الرجل فلما رجع قال (لا اله الا الله) فان كان له نية
 بلحا لها فلا باس بان يقتله وان تغرقت الفنة فليس له ان يقتله ولكنه يؤد به على ما صنع
 وان كان هذا الرجل ممن يقول (لا اله الا الله) ولكن لا يقرب ماله محمد عليه السلام وباقي المسئلة
 بحالها فلا بأس بان يقتله وان تكلم بهذه الكلمة وان قال (اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده
 ورسوله) فله ان يكف عنه فاذا اكره على الاسلام فاسلم صريح الاسلام استمعنا وفي نوادر ابن رستم
 انها اسلام السكران اسلام كذا في المحيط * واذا قال الوثني (اشهد ان محمدا رسول الله) يكون مسلما
 وكذا لو قال انا على دين محمد صلى الله عليه وسلم او انا على الحنفية او على الاسلام يحكم باسلامه
 ولو مات يصلي عليه كما فرقن كما فرأ آخر الاسلام لم يكن مسلما وكذا اذا علمه القرآن وكذا اذا
 قرأ القرآن كذا في غناوى فاضحيان * الباب الثالث في المودة والامان ومن يجوز امانه * اذا
 رأى الامام ان يصلح اهل العرب او فرقيهم وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا باس وان رأى
 الامام مواد اهل العرب وان يأخذ على ذلك مالا فلا باس به لكن هذا اذا كان بالمسلمين حاجة
 اما اذا لم تكن لا يجوز والمأخوذ من المال يصرف مصارفا لجزية اذا لم ينزلوا باحتهم بل
 ارسلوا رولا اما اذا احاط الجيش بهم ثم اخذوا المال فهو غنيمة يجمعها ويقسم الباقي بينهم
 كذا في الهداية * ولو رآه فريق من المسلمين بغير اذن الامام فالمواد ع جائزة على جماعة
 المسلمين لانها امان وامان الواحد كما ان الجماعة كذا في العراج الوهاج * ولو ان مسلما زاع
 اهل العرب سنة على الف دينار جازت مواد سنة فان لم يعلم الامام ذلك حتى مضت
 مواد سنة اخذ المال وجعله في بيت المال وان علم بمواد سنة قبل مضى السنة فانه ينظر ان كان
 المصلحة في امساها او اخذ المال فان رأى المصلحة في ابطالها رد المال اليهم ثم نبد اليهم
 وقتا لهم فان مضى نصف السنة يرد كله استمعنا كذا في محيط الرخصى * ولو قال المسلم وادعيتكم
 فالى * ثم نبد الامام اليهم بعد ما مضت من السنة بعضها وبقي البعض كان للامير المال بحساب
 ما مضى من السنة ورد بحساب ما بقى هكذا في المحيط * فان كان وادعيتهم ثلث سنين كل سنة بالف
 درهم وبعض المال كلهم اراد الامام ففرض المودة بعد مضى السنة فانه يرد عليهم الثلثين لانه فرق
 العقود بتفريق التسمية بخلاف الاول لان هناك العقد واحد في السنة والمال مذکور بحرف على

وهو حرف الشرط كذا في صيغة الجزعي * ونحو الجوارح ما كثر من مفرد منقح على ما مر ادلا على
 من الصلحة كذا في الاختيار شرح المختار * ولو حيا بهو العدم والمسلمين وطلبوا الجوارح في مال
 يدعوه المسلمون اليهم لا يفعل الا ما لا اذا اخاف الهلاك كذا في الهداية ونحوه اطلبوا
 الا ما م المواد مع منين معلومة على ان يؤدى الى المسلمين كل منة شيئا معلوما على ان
 لا جرى عليهم احكام الاسلام في بلادهم لم يفعل ذلك الا ان يكون غير المسلمين فان كان
 ذلك غير المسلمين ووقع الصلح على ان يؤدى اليهم كل منة ما تراه في هذا على وجهين
 اما ان صالحوا على مائة رأس بغير اعيانهم او باعيانهم فان كان الصلح على ما تقرأ بغير اعيانهم
 فان كانت المائة للشرطة من انفعهم واولادهم لم يجز ذلك وان كانت المائة للشرطة من
 ابرغائهم جاز وان كان الصلح على ما تقرأ بغير اعيانهم من انفعهم واولادهم بان قالوا اولى السنة
 آمنوا على ان هؤلاء لكم ولصالحكم ثلث منين مستعجلة على ان تعطيك مائة رأس من رقيقنا
 فهو جائز كذا في المحيط * وان شرطوا في المواد مع ان يرد عليهم من جاء فاصلا منهم بطل
 الشرط ولم يجب الوفاء به كذا في الكافي * ولو صالحهم الا ما ثم رأى نقض الصلح اصلى نبذا اليهم
 وقتلهم ويكون النبذ على الوجه الذي كان الا ما فان كان منشرا يجب ان يكون النبذ كذلك
 وان كان غير منشرا بان آمنهم واحد من المسلمين مرا بكتفى بنذ في لك الواحد ثم بعد النبذ
 لا يجوز قتالهم حتى يمضى عليهم زمان يتمكن فيه ملكهم من انفاذ العجز الى اطراف مملكته
 وان كانوا اخرجوا من حصونهم وتفرقوا في البلاد وفي صاكر المسلمين او خبروا حصونهم بحبيب
 الا ما ان فحتى يعودوا اليهم وبعمر واحصونهم مثل ما كانت توفيا من القدر وهذا اذا
 صالحهم مدة فرائى نفسه قبل مضي المدة وما اذا مضت المدة يبطل الصلح بمضيها فلا يندب اليهم
 كذا في التبيين * ولا ينبغي للمسلمين ان يغيروا عليهم ولا على اطراف بلادهم ما دام الصلح
 باقيا كذا في المراج الوهاج * وان بدءوا بهيئة قاتلهم ولم يندب اليهم ان كان ذلك
 باتفاقهم كذا في الهداية * ولو خرج من دار المواد مع جماعة فلا منعة لهم وقطعوا الطريق
 في دار الاسلام فليس هذا نقض العهد وان خرج قوم لهم منعة بغير امر ملكهم ولا امر اهل مملكته
 فالملك واهل مملكته على مواد منهم وهؤلاء الذين قطعوا الطريق لا باهل قتلهم واسترقاقهم
 وان كانوا اخرجوا بان ملكهم فهذا نقض العهد في حق الكل كذا في غناوى الكرخي *

وانما كانت الموادة من اهل البلد فلهذا يخرج منهم رجل الى بلد الحرب آخر من يستأجرهم موادة
 لغزو المسلمين ذلك البلد فلهذا واذ لك الرجل فهو آمن لا سبيل عليه ولا على ماله ولا غنم قومه
 وحيث معنى اهل البلد الذين وان مناهم وحيث علوا من البلاد فهم آمنون وان غزا المسلمون
 فاما غير دار الموادة فيمن استروا منها رجلا من للواد ممن كان امير في الدار التي غزاها المسلمون
 كان قيا كذا في الفراج الوهاج * واهل الذمة اذا انقضوا العهد كالمغركين في الموادة ويجوز اخذ
 المال منهم لانه يجوز تركهم بالحزبة هكذا في الاختيار شرح المختار * وبصالح المرتدين الذين
 يطالبون وصارت دارهم دار الحرب عند العوف لو خيرا بلا اخذ مال منهم وان اخذ المال منهم
 لم يرد لان مالهم غني للمسلمين اذا ظهر وبخلاف ما لو اخذ من اهل البغي حيث يرد عليه
 بعد وضع الحرب او زارها لانه ليس قيا الا قبله لانه امانة لهم كذا في النهر الفائق * وهكذا في
 فتح القدير * صفة الاوقاف من العرب كالمتردين في الموادة لانه لا يقبل منهم الا الاسلام او العيف
 ويكره لامير الجيش او قائد من قواد المسلمين ان يقبل هدية اهل الحرب فيخص بها بل
 يبيعها قيا للمسلمين ويكره بيع السلاح والكراع من اهل الحرب وتجهيزه اليهم قبل الموادة
 وبمدها وكذلك السديد وكل ما هو اصل في آلات العرب ولا يكره ان خال ذلك على اهل الذمة
 كذا في الاختيار شرح المختار * ولو جاء حربي بسيف فاشترى مكانه قوما او رمحا او ترما لم يترك
 ان يفرج به كذا في المبسوط * وان باعه بدراهم ثم اشترى غيره يمنع مطلقا كذا في التبيين *
 طلب ملك منهم الذمة على ان يترك ان يحكم في اهل مملكته ما شاء من قتل او ظلم لا يصح
 في الاسلام لانها لا تملك الى ذلك ولو كان له ارض فيها قوم من اهل مملكته فهم مبيدة ويبيع منهم
 ما شاء فصالح وصار ذمة فهم مبيدة كما كانوا يبيعهم ان شاء كذا في فتح القدير * فان ظفر عليهم مدوهم
 ثم استنقذهم لمسلمون من ايدي اولئك فانهم يردون الى هذا الملك بغير شيء قبل القسمة
 والقيمة بعد القسمة بمنزلة سائر اموال اهل الذمة وعلى هذا لو سلم الملك واهل ارضه او اصله
 اهل ارض مدونه فهم مبيدة كما كانوا كذا في المبسوط * فصل في الامان * اذا آمن رجل
 حر او امراة حر او جماعة او اهل حصن او مدينة صح ما بهم ولم يكن لاحد من المسلمين
 قتالهم الا ان يكون في ذلك مفسدة فينبذ اليهم كما اذا آمن الامام بنفسه ثم رأى المصلح في النبذ
 ولو حاضر

ولو حاصر الامام حصنًا وأمن وأخذ من الجيش وغيره مفعة بنيد الامانة وود به الامام كذا في الهداية * ويطلق الامان ذمى الا اذا امره أمير المؤمنين بؤ منهم فيجوز امانهم كل ابي التبيين * ويصح امان المصحاتب ولا يجوز امان الميمل المتاجر في دار الحرب ولا امان الميمل الا في دار الحرب ولا امان الذي اسلم في دار الحرب هكذا في فتاوى قاضي خان * العبد اذا آمن ابن كان ماذونًا في القتال من جهة المولى يصح امانه بالاخلاف وان كان مسمورًا من القتال فعلى قول ابي حنيفة رح لا يصح امانه وعلى قول محمد رح يصح امانه ابي يوسف رح مضطرب بعض مشائخنا رح قالوا هذا الخلاف في العبد المسمور اذا لم يجهن النفي امانا اذا جاء النفي يصح امانه بالاخلاف وبعضهم قالوا الكل على الخلاف هكذا في المصباح * والجواب في الامة كالجواب في العبد ان كانت تقابل بانن المولى فامانها صحيح وان كانت لا تقابل فعند ابي حنيفة رح لا يصح امانها كذا في النخيرة * ان آمن الصبي وهو لا يعقل لا يصح كالجنون وان كان يفعل الاسلام ويصفه وهو مسمور من القتال لا يصح مند ابي حنيفة رح ويصح عند محمد رح وان كان ماذونًا في القتال فالاصح انه يصح بالائتاق بين اصحابنا هكذا في فتح القدير * وسقط العقل الذي يفعل الاسلام ويصفه بمنزلة الصبي الذي يفعل كذا في التبيين * وان كبر الفلام وبلغ وهو لا يصف الاسلام ولا يعقل ومنه فامانه لا يصح لانه بمنزلة المرتد وكذلك الجارية حرة كانت او امة كذا في المحيط * ان آمن رجل من المسلمين فلما من المشركين فافار عليه قوم آخرون من المسلمين فقتلوا الرجال واصابوا النساء والاصوال واقتسموا ذلك وولد لهم منهم الاولاد ثم مللوا بالامان فعلى القائلين دية من قتلوا وقرء النماء والا موال الى اهلها ويغرموا للنساء احد قتهن بما اصابوا من فروجهن والاولاد احرار بغير قيمة مسلمون تبعًا لآبائهم لا سبيل عليهم لكن انما قرء النماء بعد مضي ثلث جعفر بغير ضمان الاعتناء يوضع على يدي عدل والعدل امرأ مجوزة ثقة لا الرجل هكذا في المحيط فقال محمد رح واذ انادى المسلمون اهل الحرب بالامان فهم آمنون جميعًا اذا سمعوا صوتهم بالامان ياتي لسلن كانوا غافلين وهم يستوى في ذلك ان مرفو فو فموا بالامان او لم يعرفوا ولم يفهموا عنه الامان بان تاذن وهم بالعزيرة وهم ووم لا يضمنون العزيرة وتاذن وهم بالنبطية وهم قوم لا يعرفون النبطية وامثال ذلك لثوان لم يسمعوا صوتهم بالامان فلا امان لهم ويحل قتلهم وسبيهم

ولو بادوهم من موضع يجمعون الان العلم فدا جاب بانهم لم يجمعوا بان كانوا امانا او مشغولين
 بالحرب فذلك امان واراد بانعلم غالب الراى لاحقيقة العلم وصاح الكل للامن ليس بشروط
 لتبوت الامان في حق الكل بل صامح الاكثر يكتفى ويقوم ذلك مقام صامح الكل واذا قالوا للحربي
 لا تخف او قالوا لعائت آمن او قالوا له لا بأس عليك عهد اكله ما ن ولو قالوا لك امان الله كلن
 امانا وكذلك انما قالوا لك عهد الله اولك ذمة الله او قالوا تعال تسمع كلام الله او قالوا اجرناك
 ولوان الاخير قال لجماعة من اهل الحرب معينين وهم في الحصن محصورون اخرجوا الينا
 نوليكم على الصلح وانتم آمنون اولم يقل وانتم آمنون فخرجوا فهم آمنون ولو قال لهم اخرجوا
 الينا ولم يزد على هذا فخرجوا فلا امان ولو قال لهم انزلوا الينا كان امانا ولو قال اخرجوا الينا
 فبيعونا واشتروا منا كان امانا ولوان رجلا من المسلمين اشار الى رجل من المشركين وهم في حصن
 او منعة ان تعال او اشار الى اهل الحصن ان افتحوا الحصن ففتحوا واشار الى السماء فظن المشركون
 ان ذلك امان ففعلوا ذلك الذي امر به الرجل وقد كان هذا الذي صنع الرجال معروفا
 بين المسلمين وبين اهل الحرب من اهل تلك الدار انهم اذا صنعوا كان امانا او لم يكن ذلك
 معروفا فهو ما ن جا نوا اذا اشار الى العدو باصبعه باشارة يفهم منه الدعاء الى نفسه والامر
 بالمجيء اليه ويقول بلسانه مع ذلك ان جئت قتلتك فجاء فهو آمن هذا اذا فهم الكافر الاشارة
 وصرها امانا ولم يسمع قول المشير ان جئت قتلتك او سمع ولكن لم يفهمه فاما اذا سمع وفهمه
 لم يكن ذلك امانا وعلى هذا اذا قال المسلم للكافر تعال حتى اقتلك فسمع الكافر اول الكلام وفهمه
 ولم يسمع آخر الكلام او سمعه الا انه لم يفهمه كان امانا ولو سمع آخر الكلام وفهمه لا يكون امانا
 وعلى هذا اذا قال المسلمون له تعال ان كنت تريد القتال تعال ان كنت رجلا فسمع اول الكلام
 وفهمه ولم يسمع آخر الكلام او سمع آخر الكلام ولم يفهمه فجاءه كان امانا ولو سمع اول الكلام
 واطهره وفهمه فجاءه لا يكون امانا وعلى هذا اذا قال له تعال حتى ترى ما اصنع بك
 هكذا في الذخيرة والمحيط * ولوان جماعة من الكفار قالوا للمسلمين آمنونا على ذرارينا
 فآمنوهم على ذلك فهم آمنون واولادهم واولادنا ولاهم وان مغلوا من اولاد الرجال ولا يدخل
 اولاد البنات فكذا ذكره في السير الكبير كذا في الظهيرية * اذا قال آمنوني على اولادي
 فآمنوه على ذلك فهو آمن واولاده الصلبة واولاده من قبل الرجال واما اولاد البنات

فلا يدخلون ولو قال آمنوني على اولاد اولادى ذكر شيخ الاسلام والقاضي الامام ركن الاسلام على الحنفى ان هذه المسئلة على الروايتين وذكر شمس الائمة العرخى ان في هذه الصورة بنو البنات يدخلون رواية ولو قال آمنوني على آبائى ولعاب وامد خلانى الامان وان لم يكن اب وام واما له جد وجدة فلا امان لهما قال محمد راج فان كان لهما منهم الذى يتكلمون به ان الجد والدكما ان ابن الابن ابى فالجد بمنزلة ابن الابن يصل فى الامان كذا فى المحيط * ولو قالوا آمنونا على ابنائنا ولهم بنون وهنات فهم آمنون فان لم يكن لهم ذكروا بنات لهم بنات خاصة فمن فى جميعا وان قالوا آمنونا على بناتنا واخواتنا فهذه على الاثبات دون آفة كور كذا فى الظهيرية * ولو قال آمنوني على اخوتى واخواتى دخل الكل فى الامان ولو كان له اخوات لا ذكر معهم يدخل فى الامان كذا فى المحيط * ولو قالوا آمنونا على ابنائنا ولهم ابناؤهم وابناء ابناؤهم فان لم يكن لهم ابناؤهم ولكن لهم ابناؤهم فهم آمنون ايضا وان قالوا آمنونا على ابائنا وليس لهم اباء ولهم اجداد فليس يدخل الاجداد فى ذلك وكذلك لو قالوا آمنونا على امهاتنا وليس لهم امهات لكن لهم جدات فانهم لا يدخلون فى الامان ولو قال آمنوني على موالى وليس له الا المولىات ولا ذكر فليس منهم امهات معه استحصانا كذا فى الظهيرية * اذا قال واحد من اهل الحصن للامير وهو فى الحصن آمنوني على منامى فآمنوه فهو آمن ومثامه سالم ولا يدخل فى المتاع دراحم ولا ذنا نير ولا ذهب ولا فضة ولا حللى ولا جواهر ولا كراع ولا سلاح ويدخل ما سوى ذلك من الثياب والفرش وجميع مناع البيت فى البيوت تدخل تحت اسم المتاع وهو استحصان كذا فى المحيط * ان قال آمنوني مع عشرة فاعشرة سواء والحجرا فى تعيين العشرة الى الامام ولو قال آمنوني فى عشرة من اهل بيتى او فى عشرة من اهل حصنى فالامان لعمدة هؤلاء ولو قال آمنوني فى عشرة من اخوانى فهو آمن وعشرة هؤلاء من اخوانه وكذلك لو قال فى عشرة من ولدى ولو قال آمنوا عشرة من اخوانى انا فيهم او عشرة من ولدى انا فيهم فالامان لعشرة هؤلاء ولو قال عشرة من اهل بيتى انا فيهم او عشرة من اهل حصنى انا فيهم فالامان لعشرة هؤلاء * ولو قال آمنوني فى موالى وله موال امتقوه وموال اعتقهم فالامان لا يتناول الفريقين وانما يتناول الامان احد الفريقين ويكون الامان على مانواه المستامن فان قال مانويت شيئا فهم جميعا آمنون

استحصانا وان خاف من المعلوم حصنا فاشرف عليهم رأس الحصن فقال آمنوني على عشرة
من اهل الحصن متى ان اتعده لكم فقالوا لك ذلك نفخ الحصن فهو آمن وعشرة معه ثم الخيار
في تعيين العشرة الى رأس الحصن ولو قال اعدوا لي الامان على اهل حصني متى ان تدخلوا
فتصلوا فيه فعقدوا له الامان على ذلك فليس لهم قليل ولا كثير من النفوس والامن الاموال كذا
في خزائن المغنم اذا استأمن الرجل من اهل الحرب الى اهل الاسلام فخرج معه بامرته
وقال هذه امرأتي وخرج معه باطفال صغار وقال هؤلاء اولادي ولم يكن ذكرهم في امانه وانما
قال آمنوني حتى اخرج اليكم او الى دار الاسلام او الى مسكنكم في دار الحرب فان العياش
في هذا ان يكون الكل نيا غيره ولكن هذا قبيح فنجعلهم آمنين بامانة وعلى هذا القياس
والاستحسان اذا كان معه مبي كثير فقال هؤلاء رقبتي وصدوقه في ذلك او كانوا صغار الايبرون
من انفسهم حتى لا يحتاج في ذلك الى تصديقهم فانه يصدق في ذلك مع يمينه استحسانا والقياس
ان يكون جميع ذلك نيا وكذلك الدواب والاجراء الذين معه على هذا القياس والاستحسان
وان كان معه رجال فقال هؤلاء اولادي وصدوقه في ذلك فهم في قياما واستحصانا وان كل
صغار وهم يعبرون من انفسهم فقال هؤلاء اولادي وصدوقه في ذلك فالقياس ان يكونوا نيا
وفي الاستحسان ان لا يصيروا نيا وان كذبوا فهم في المسلمين ولو كان معه نساء قد بلغت
فقال هؤلاء بناتي فصدقته بالقياس ان يكن نيا وفي الاستحسان امنات وصار الاصل في جنس
هذه الامثلة ان كل من يستأمن لنفسه في الغالب بنفسه لا يجعل تابعا لغيره في الامان
وكل من لا يستأمن لنفسه في الغالب بنفسه يجعل تابعا لغيره في الامان فعلى هذا امانة
وجدته واخواته وصماته وخالاته وكل ذات رحم منه من النساء يدخلن في امان المستأمن تبعا
للمستأمن فاما ابوه وجدته واخوه لا يدخل في امان المستأمن قال وكل من كان آمنا بامان
من المستأمن فعلم انه كما قال اوادهي ذلك وصدقته الذي خرج معه فهو سواء وهو آمن بامانة
وان كذبه كان نيا وان كذبوا ولائم صدوقه كان نيا وان صدوقه اولائم كذبته فربيقة واولاده
الصغار الذين يعبرون من انفسهم آمنون فاما الجيرة والمرأة الكبيرة بتدقيقه اول مرة
ما اقرا على تفجها بالرق فان المستأمن لم يدع عليهما الرق بقوا احوا وان كذبوا
بعد ذلك

بعد ذلك فقد اقرأوا على انفسهم بالرق والعري اذا اقرأ على نفسه بالرق يصح اقراره بالرق
 ذكر في محصلة المصور اذا احتا من علي ان ينزل الى المسلمين انه يدخل في الامان لباية
 وصلاحة الذي لبسه ومركبه وما خرج به معه من ورق او دنانير نفقته في حقونه استمع من ذلك
 وما عدا ذلك فيء ثم انما يدخل في الامان من صلاحه وثيا به صلاح مثله وثياب مثله حتى
 لو تنكب بقمي او تقلد بغيره او ظاهر بين الاقبيّة او العمام حتى جعلها كالكاره علي رأسه فان
 الزيادة لا يكون له كذا في المحيط * اذا ارسل امير العسكر رمولا الى امير حصن في حاجة له
 فذهب الرمول وهو معلم فلما بلغ الرسالة قال انه ارسل على لساني اليك الامان لك ولاهل
 مملكتك فافتح الباب واتاه بكتاب زوره وافتعله على لعان الامير او قال ذلك قولاً وحضر المقاتلة
 فاض من المسلمين فلما فتح الباب دخل المسلمون وجعلوا يسبون فقال امير الحصن ان رمولكم
 اخبرنا ان اميركم آمننا وشهدا ولك المسلمون على مقاتله فالقوم آمنون يرد عليهم ما اخذ منهم
 وان كان الذي اتاهم بهذه الرسالة رجلا ليس برمول ولكنه اقتل من تلقاء نفسه كئافيه
 اما منهم ودخل به اليهم وقال ذلك لهم قولاً وقال اني رمول الامير ورمول المسلمين فهم
 فيء وللإمام ان يقبل مقالهم كذا في الطهيريّة * لو ان رسول الامير حين بلغ رسالة الامير حاجة
 فقال ان فلانا لقائد قد آمنكم وارسلني بذلك وان المسلمين الي باب الامير آمنوك واني كنت
 آمنتم قبل ان ادخل عليكم واديتكم وشهد على هذه المقاتلة قوم من المسلمين فهم فيء اجمعون
 اذا كان ما اخبر به كذبا ولو ارسله رجل من المسلمين في حاجة فقصي حاجته ثم اخبرهم
 ان من ارسله آمنهم فهو باطل كذا في محيط السرخسي * الامام او واحد من المسلمين اذا امر الذي
 ان يؤمنهم فان قال له آمنهم فقال له الذي آمنتم او قال ان فلانا آمنكم فهو موافق وصاروا
 آمنين وان قال له قل ان فلانا آمنكم فقال لهم الذي آمننا آمنكم فهم آمنون وان قال لهم
 قد آمنتمكم فهو باطل هكذا في الذخيرة * ولو حاصر المسلمون حصنا فقال اميرهم لاهل
 الحصن متي آمنتمكم فامني باطل او فلا امان لكم او قد نبذت اليكم ثم آمنهم فامانه باطل
 ولو امر الامير مناد يا فتادى في العسكر من آمن منكم اهل الحصن فامانه باطل ثم آمنهم مسلم
 فامانه جائز ولو امر بان ينادي اهل الحصن او كتب وارسل اليهم ان آمنكم واحد من المسلمين
 فلا تعتمدوا بما نه فان امانه باطل ثم آمنهم رجل فنزلوا على امانه فهم فيء ولو قال لهم لا امان

لكم ان آمنكم رجل معلّم حتى او منكم انا ثم اتاهم معلّم وقال اني رسول الامير اليكم فقد آمنكم
 فنزلوا على ذلك فهم آمنون وان كان الرجل كاذباً في ذلك ولو قال لهم الامير لا مبان لكم ان
 آمنكم معلّم اذا تاكم برسالته مني حتى او منكم بنفي والمثله بعالها فهم فيء وان كان الامير
 ارسل اليهم رسولاً ليبلغهم ففعل فهم آمنون ولو قال لهم اذا آمنتمكم فاماني باطل ثم آمنهم كان
 ذلك اماناً صحيحاً كذا في محيط العرضي * اذا حاصر المسلمون حصناً او مدينة من اهل الحرب
 طلبوا من المسلمين ان ينزلوهم على حكم الله تعالى فلا ينفي لهم ان ينزلوهم على ذلك كذا في
 المحيط * فان انزلوهم على حكم الله تعالى مع انه ليس لهم ذلك فلا ممان يعرض الاسلام
 عليهم فان اسلموا كانوا احراراً يستلم لهم اموالهم ونساءهم وذرايرهم ويصبردارهم دار
 الاسلام ويكون في ارضهم العشر فان ابوا الاسلام جعلهم ذمة وجعل عليهم الجزية وولى
 اراضيهم الخراج ولا يعتقون ولا يقتلون ولا يردون الى ما منهم ولو نزلوا على حكم واحد
 من المسلمين بعينه جاز فان حكم ذلك الرجل فيهم يقتل او مبي او ان يصبروا ذمة جاز
 بذلك الحكم وان حكم بالرد لا يجوز فان مات فلان او قتل قبل ان يحكم صاروا كما نزلوا
 على حكم الله تعالى فان اخرج نفسه من الحكومة يخرج فان حكم فلان بالرد ثم حكم بالقتل
 لا يصح استحساناً كذا في محيط العرضي * ان كان الحكم رجلاً مسلماً الا فلا يجوز شهادته
 لنفسه ولا نه محدودي في ذمة فحكمه جاز ان حكم عليهم بقتل او مبي او غير ذلك كذا
 في المحيط * وفي النوازل لو نزلوا على حكم محدود في الفذ فاماني لا يجوز كذا في التاتلر
 حانية * وان حكموا ابداً او صبياً حراً قد قتل لم يجر حكمه فان نزلوا مع ذلك على حكمه
 يجعل ذمة حكم لو نزلوا على حكم الله تعالى وان حكموا ذمة فحكم بقتلهم ومبي ذرايرهم
 او غير ذلك جاز هكذا ذكر محمد ربح في الحبر الكبير فان اسلموا قبل ان يحكموا الذمة عليهم
 بشيء لم يجر حكمه عليهم بذلك يقتل او مبي او غيره ولكن يجعلهم الامام في هذه الصورة
 احراراً لا سبيل عليهم ولو حكموا امرأة جاز حكمها في جميع ما حكمت الا ان تحكم بقتل هكذا
 ذكر في الزيادات ولا يصلح للحكومة امير من المسلمين في ايديهم وكذلك تاجر من المسلمين
 معهم في دارهم وكذلك رجل منهم اسلم وهو في دارهم وكذلك رجل منهم هو في محكم المسلمين
 في الحبر الكبير اذا شرطوا ان ينزلوا على حكم فلان على انه ان حكم بينهم بشيء فقد مضى الحكم

فان لم يحكم بينهم بشي ردوا الى ما منهم او شرطوا اننا نزل على حكم فلان على انه ان حكم
 فينا ان يبلغونا الى ما مننا امضيتم ذلك فلا ينبغي للمسلمين ان ينزلوهم على هذا الشرط
 واذا انزلوهم على هذا الشرط فلا ينبغي للحكم ان يحكم بدهم الى ما منهم ومع هذا لو انزلوهم
 على هذا الشرط وحكم الحاكم بالرد الى ما منهم امضينا حكمه ونردهم الى ما منهم وفي نوادر
 ابن سماعة من محمد بن ابي العسكرا اذا آمن قوم من اهل حصن على ان يكونوا عبيدا لفلان ورضوا
 بذلك ونزلوا عليهم في ملن فنههم من المسلمين ولم يكونوا عبيدا لفلان وان سألوا الا مان على
 ان يعرض عليهم الامان فان قبلوا والارد والى ما منهم فعلى الامام ذلك ولو نزلوا على ان يعرض
 عليهم الاسلام فعرض فابوا فلهم اللحاق بحصنهم وليس للمسلمين قتلهم وصبي نسائهم وذراريهم
 ولورضوا باءه الخراج لزمهم ولا يخلون بعد ذلك وان خرج بعضهم على ان يحكم فيهم
 فلان فافتتحت القلعة بعد انقضاء لهم منها وقتل من في القلعة فمن نزل فعلى ما نزل فان كانوا
 شرطوا ردهم الى الحصن ان لم يرضوا وقد هد مت القلعة ردوا الى ادنى موضع با منون
 فيه فان كان اهل الحصن قد اجمعوا على نزول هؤلاء بهذا الصلح لم يقتل المسلمون اهل القلعة
 فان نعلوا فلا شيء عليهم وقد اسأروا واذا انزلوا على ان يحكم الوالي بنفعه فيهم فهو كرجل
 من اهل العسكرو لو نزلوا على حكم الله وحكم فلان فهذا وما لو نزلوا على حكم الله صواب ولو نزلوا
 على حكم فلان وفلان فمات احدهما لم يحز حكم الآخر بعد ذلك قال في المنتقى الا ان يرضى الفريق
 بحكمه قال ثم وكذا ان اختلفا في الحكم وهما حيان الا ان يرضى الفريقان بحكم
 احدهما ولو حكم احد الحكمين بقتل المقاتلة وصبي ذراريهم وحكم الآخر بصبي الكل فانهم
 لا يقتلون ويكفونون في الرجال والنساء جميعا ولو حكم جميعا بقتل مقاتليهم وصبي نسائهم وذراريهم
 كان الامام فيهم بالخيار ان شاء قتل المقاتلة وصبي ذراريهم وان شاء جعل الكل فبا واذا
 نزلوا على حكم رجل ولم يعموه فذلك الى الامام بتخييرا ففضلهم وان اسلموا بعد التسليم
 قبل امضاء المحكم فهم احرار وان صبرهم الحكم خمة قبل الاسلام فالارض لهم خراجية
 وان حكم الحاكم بقتل قواد منهم مخاف مذرهم وصبي الباقي من الرجال والنساء
 فهو جائز وان حكم بقتل الرجال وصبي النساء والذراري فقتل الرجال وصبي النساء
 والذراري فالارض في ان شاء الامام خمسمها وقسم اربعة الاخماس بين الفانمين وان شاء

تركها على حالها في يد الوالي ودجالها من يجرها ويؤذي خراجها كما يعمل في جعل
ارض اهل الذمة وان مات الحكم بعد نزولهم قبل الحكم ودوا الى ما منهم ما خلا المسلمين
فان الاحرار منهم ينزحون مغانا والعبيد بالقيمة وكذلك كل رجل ذمتنا جدهم وكذلك ان اسلم منهم
في ايديهم اذا استعانوا بالمسلمين ثم في كل موضع وجب رد هم فانما يريدون الى الموضع الذي
خرجوا منه اليها ولا يريدون الى ما احسن منه ولا الى جيش اكثر منهم كذا في المحيط
قال مجاهد اذ قال المسلمون لرجل من اهل العصب ان دللتنا على كذا وكذا فانت آمن
او قاتلوا امناك فلم يد لهم فالامام بالخير ان شاء قتله وان شاء سباه ولو قال له امناك
على ان تد لنا على كذا وكذا ولم يزيدنا على هذا فلم يد لهم لم يذكر محمد رح هذا الفصل
في الكتاب والجواب فيه انه على امانته لا يصل للامام قتله ولا امره واذا دخل مكر من المسلمين
دار الحرب غمروا بعض حصونهم او مدائنهم ولم يكن للمسلمين بهم طاعة وادوا ان يغفروا
الى غيرهم فقال لهم اهل المدينة اعطونا على ان لا تشربوا من ماء نهرنا هذا حتى ترتحلوا عنا
على ان لا تقاتلنا ولا تتبعكم اذا ارتحلتم فان كان في الاعطاء منفعة للمسلمين اعطوهم
وبعد ما اعطوهم لا ينبغي لهم ان يشربوا وان يشربوا واهم ان اكل ذلك يضري ما ثم يبقين
او كل لا يدري انه يضريهم وان احتاج المسلمون الى الماء فينبغي ان ينبذوا اليهم ويعلموهم بالنبذ
وان كان ذلك لا يضري ما ثم يبقين بان كان الماء كثيرا للمسلمين ان يشربوا ويسقوا واهم
من غير ان ينبذوا اليهم والجواب في الكلاء نظير الجواب في الماء وان قالوا اعطونا على ان
لا تعرضوا بشيء من زروعنا واشجارنا وانما نافع اعطوهم على ذلك ثم احتاج المسلمون اليها فليس
ينبغي لهم ان يتعرضوا لها ما لم ينبذوا اليهم ويعلموهم بالنبذ اضر ذلك بهم ولم يضروا ان قالوا
اعطونا على ان لا تعرضوا زروعنا وكلاءنا فاعطيناهم على ذلك فان علينا ان نفى به فلا نغرق
زروعهم وكلاءهم ولا باس بان ناكل من ذلك ونعطي دوا بنا وبمثله لو قال اعطونا على ان
لا تاكلوا زروعنا وكلاءنا فاعطيناهم على ذلك فاعطاهم لا ينبغي لنا ان ناكل من ذلك وان نعطي دوا بنا
وان نغرق ذلك والاصل في جنس هذه المسائل ان الامان على الشيء امان من مثله وما فوقه
سرر او لا يكون اما ما دونه ضرر او لهذا ان قالوا اعطونا على ان لا تعرضوا زروعنا فلا ينبغي لنا
ان نغرقها

ان نفرها كذا في الذخيرة * ولي قال لهم اهل الله ينقذوا عطونا على ان لا تمروا في هذا الطريق
على ان لا تقتل منكم احدا ولا تأمره فان كان الا عطاه خيرا للمسلمين فلا بأس بان يعطوا ذلك
وياخذوا في طريق وان كان الطريق الآخر بعد وافتق على المسلمين وان اراد المسلمون بعد ذلك
ان يمروا في ذلك الطريق ولا يمرروا في طريق آخر وليس لهم ذلك حتى ينذروا اليهم ويعلموهم
بالنذ ولا يقتل المسلمون احدا منهم ولا يأمرون ويكثرون الايمان من المرو في الطريق الذي عينوه
اما ما من القتل والا مروا شرطوا علينا ان لا نعرب قراهم فلا بأس بان نأخذ ما وجدنا
في قراهم من مناع او غير ذلك مما ليس ببناء والا مان من التعريب لا يكون اما ما من
اخذ المناع والطعام وان شرطوا ان لا نقتل امارهم اذا اصابتهم فلا بأس بان نأمرهم
ولو شرطوا علينا ان لا نأمر منهم فلا ينبغي لنا ان نقتلهم ولا ان نأمرهم كذا في المحيط *
ولو قال آمنوا حتى نتفتح لكم الحصن فقد خلون على ان تعرضوا علينا الا سلام نسلم ثم
ابوا ان يعلموا فهم آمنون وعلى المسلمين ان يخرجوا من حصنهم ثم ينذرون اليهم فان شرط
المسلمون عليهم ان ابينم الا سلام فلا امان بيننا وبينكم ورموا بذلك المسئلة بها فلا بأس
با مترقاتهم وقتل مقاتلهم ان ابوا الا سلام وان اسلم بعضهم واي البعض فمن اسلم فهو حر
ومن ابى فهو عبي فان جعله الامام فياً بعدما عرض عليه الاسلام فليبي ثم اسلم لم يقتله ولكن
يجعله فياً فان عرض الاسلام عليه قابي ولم يصح عليه بانه عبي حتى اسلم فهو حر استمعنا
وان قال حين اراد النزول آمنوبي على ان تعرضوا على الاسلام فان اسلمت الى ثلثة ايام
والا فلا امان لي ثم عرضوا عليه الاسلام فله مهلة ثلثة ايام وليا ليها من حين عرضوا عليه الاسلام
فان مضت المدة قبل الاسلام كان فياً من غير حكم الحاكم وان قال اسلمت الى ثلثة والا كنت
عبد لكم او قال ذلك جميع اهل الحصن فهم ذمة للمسلمين كما التزموا بالشرط واو قال انت آمن
على ان تنزل فتسلم فهو آمن بعد النزول قبل ان يحلم فيجب تبليغه ما منه لي لم يحلم وكذا لك
لو قال انت آمن على ان تنزل قطعنا مائة دينار وقبل ذلك ونزل ثم لم يبي ان يعطيه لان هذا الايمان
معلق بشرط اداء الدنانير وفي الاول معلق بشرط القبول فاذا نزل وقيل كان آمناً وكانت الدنانير
عليه فان ابى ان يعطيه حبس ليؤديه ولا يكون فياً لاجل الايمان الثابت له فتمت اعطى الدنانير
ويجب تحلية سبيله حتى يتحقق بسلامته ولا يسقط عنه الا بالاسلام او بعد الذمة وكذلك لو اسلم لهم

على ان يعطهم راساً عليهم وخطاً قيمته وان قال للمسلمين آمنوني على ان انزل اليكم فاعطيكم
مائة دينار فان لم اعطكم فلا امان لي لو قال ان نزلت اليكم فاعطيكم مائة دينار فانا آمن ثم نزل
تطلبوه فابى ان يعطيكم يكون فياً قيساً ولا يكون فياً استعسانا حتى يرفع الى الامام فياً مراً ولا دافان ان
يعله فياً ولو قال رجل من المحصورين آمنوني حتى انزل اليكم على ان ادلكم على مائة رأس
من الحبى في موضع فاعطوه على ذلك فلما نزل اتى بهم ذلك الموضع فاذا ليس فيه احد فقال قد كانوا هنا
فذهبوا ولا تدري اين ذهبوا يود الى مائة ولو قال اسير في ايدينا آمنوني على ان ادلكم
على مائة رأس والمثلة بآلها تم لم يدهم فلا مام ان يقتله وان قال المحصور على ان لم ادلكم
كنت لكم فياً او رقيقاً ثم لم يف بالشرط فهو في للمسلمين ولا يعمل لهم قتله وان قال آمنوني
على ان انزل فادلكم على قرية فيها مائة رأس فقد اصابها المسلمون او علموا بها قبل دلالة
ولم يصيبوها فليس هذه بدلالة ويكون فياً ولو لم يدهم على الطريق فصاروا فيه حتى عرفوا مكانها
قبل ان ينتهي اليها او وصف لهم مكانا ولم يذهب معهم فذهبوا بصفتهم حتى اصابوا فهذه دلالة
وكذلك لو قال آمنوني على ان ادلكم على طريق باهله ولده فان لم افعل فلا مام فلما نزل
وجد المسلمين قد اصابوا بطريق فقال هذا هو الذي اردت ان ادلكم عليه فليس هذا بشيء
فان قال على ان ادلكم بطريق هذا الحصن وانه قد نزل هادياً من الحصن فلما نزل وجد المسلمين
قد اصابوا بذلك الطريق فهو آمن وعلى هذا لو التزم ان يدهم على حصن او مدينة او على
هذا الحصن وهذه المدينة كذا في محيط الرخسى * الباب الرابع في الغنائم وقسمتها *
وفيه ثلثة فصول * الفصل الاول في الغنائم * الغنمة اسم لمال مأخوذ من الكفرة بالقهر
والغلبة والحرب قائمة والفيء ما اخذ منهم من غير قتال كالخراج والجزية وفي الغنمة خمس
ونون الفىء كذا في غاية البيان * وما يؤخذ منهم هدية او مرفقة او خلسة او هبة فليس بغنمة
فهو للخصم خاصة كذا في خزائن المغنين * قال محمد بن روح واذا سلم اهل مدينة من مدائن
اهل الحرب قبل ظهور المسلمين عليهم كانوا احراراً لا مبيع عليهم ولا على اولادهم ونساءهم
ولا على اموالهم ويوضع على اراضيهم العشرون الخراج وكذلك اذا صاروا ذمة قبل الظهور
عليهم الا ان هنا على اراضيهم الخراج ويوضع على رؤسهم الجزية ايضا وان ظهر المسلمون عليهم
ثم اسلموا غلاماً لهم فبهم بالخيار ان شاء قسم رقابهم واموالهم بين الغانمين واذا اراد القسمة

بعد ما أسلموا رفع الخمس أولا وجعله لليتامى والمساكين وابتداء السبيل وقسم أربعة أخماس
 بين الفاتمين خمسة الغنائم ويضع على الأرض العشرون إن شاء من عليهم يعلم لهم رقابهم وذرايعهم
 وأموالهم ويضع على أراضيتهم العشرون إن شاء وظن الحراج وإن ظهروا المسلمون عليهم فلم يسلّموا
 فالأمام بالخيار إن شاء امتزقهم وقسمهم وأموالهم بين الفاتمين فإذا أراد القسمة أخذ الخمس
 من جميع ذلك فيجعل في موضع الخمس وقسم الباقي بين الفاتمين ويضع على الأرض العشرون
 وإن شاء قتل الرجال وقسم النساء والأموال والذراير بين الفاتمين ملحقين نحو ما قلنا وإن شاء
 من عليهم برقابهم ونسائهم وذرايعهم وأموالهم ووضع على رؤسهم الجزية وظن أراضيتهم الحراج
 كذا في المحيط * ويستوى فيه الماء العشري نحو ماء السماء والعيون والأبوار والخرابي
 نحو ماء الأنهار التي حفرتها الأعمام كذا في غاية البيان * وإن من عليهم برقابهم وأراضيتهم
 وقسم النساء والذراير ومائر الأموال بين المسلمين فهو جائز ولكنه مكروه إلا إذا ترك
 في أيديهم من الأموال ما يمكنهم الزراعة به وكذلك إذا من عليهم برقابهم ونسائهم وذرايعهم
 وأراضيتهم وقسم مائر الأموال بين الفاتمين فهو جائز ولكنه مكروه فإن ترك في أيديهم
 ما يمكنهم الزراعة به يجوز من غير كراهة وإن من عليهم برقابهم خاصة وقسم الأراضيتهم
 بين المسلمين مع مائر الأموال لم يجز وكذلك إذا لم يكن لهم الأراضيتهم فإذا كان يمن عليهم
 برقابهم لم يجز كذا في المحيط * وإن شاء قسم الكل وترك الأراضيتهم وجعلها بمنزلة الوقف على المقاتلة
 وإن شاء نفل إليها قوما آخرين من أهل الذمة وجعلها خراجية خراج مقاسمة أو معا طعة
 فينصرف خراجها إلى المقاتلة كذا في التاتارخانية نافلة من شرح الطحاوي * وإذا انقض
 أهل الذمة المهدي وخليوا على دأهم أو على دأر من ديار المسلمين وصارت البلاد دار حرب
 بالاتفاق ثم ظهر عليهم المسلمون وبنت الخيام عليهم للأمام فإن شاء من عليهم برقابهم
 وأراضيتهم ونسائهم وذرايعهم وأموالهم ووضع على أراضيتهم الحراج وإن شاء وضع
 العشرون في الحقيقة خراج ولهذا يصرف هذا العشر منصرف الحراج وإن شاء جعل
 عليها العشر مضاعفا كما فعل ممرض بنى تغلب وإن قتل الزوجات وقسم النساء والذراير
 والأموال وبقيت الأراضيتهم بلا ملك فنقل إليها قوما من المسلمين ليكنوا رداء للمسلمين
 وجعل الأراضيتهم لهم ليؤدوا المؤونة منها جائز ولكن يفعل برضاء أولئك الذين يريدون الأمان

بقلم اليه وان نقل اليها قوما من المسلمين وصارت الاراضي مملوكة لهم جعل عليها العشر من ثمنها
وان شاء جعل عليها العير والخراج ولين قوما من المسلمين او تدوا وقلوا على ديارهم او على دار
من ديار المسلمين وصاروا قوما من ديار حرب بالانفاق في ثمن طهر عليهم المسلمون فانه لا يقبل
من رجالهم الا ما يشاء ولا الا سلام فان ابوا ان يسلوا قتلوا او قسم نساؤهم وذراريهم ويحبرون
على الاملاك ويحصدت الاموال والاراضي بين الفانمين ايضا ووضع على الاراضي العشر وان
رأى الإمام ان يقتل الرجال ويقسم النساء والذراري بين الفانمين دون الاراضي ورأى
في ذلك خير للمسلمين فعلم ذلك فان رأى بعد ذلك ان ينقل الى الاراضي قوم من اهل الذمة
ويؤدوا العير من انفسهم وعن الاراضي فعل ذلك فاذا فعل ذلك صارت الاراضي مملوكة
لهم يتوارثونها ويؤدون العير منها فقد ذكر ههنا نقل اهل الذمة لانه لا يستقيم الغبط بقتل
المريد بين ولا كذلك ما تقدم فان اسلم المرتدون بعد ما ظهر عليهم الامام كانوا حرا والامبيل
عليهم واحا نساؤهم وذراريهم واموالهم فالامام فيها بالخير وان شاء قسمها بين الفانمين وجعل
على الاراضي العشر وان شاء من عليهم بالنساء والذراري والاموال والاراضي ووضع على
اراضيهم العير ان شاء وان شاء وضع عليها العشر وان رأى الامام ان يجعل ما كان من اراضيهم
جسريا على حاله وما كان خراجيا على حاله فله ذلك واذا اراد الامام ان يجعل اهل العرب
والناقصين العهد اهل ذمة يؤدون العير وقد اصاب منهم ما لا في العرب قبل ان يظهر عليهم
فانه لا يرد عليهم ذلك ولا يفعل ذلك الا بعذر والعذر ان لا يقدروا على مارة الاراضي
وزراعتها الا بذلك المال فاما ما بقي في ايديهم فان احتاجوا اليها لمارة الاراضي وزراعتها
لم يأخذوا الامام منهم وان امتنعوا عنها فله ان يأخذ منهم وقسمها بين الفانمين ولكن الا على
ان يتركها في ايديهم تاليفا لهم حتى يقفوا على محاسن الاسلام فيسلموا وكذلك ما اخذ من
نساؤهم وذراريهم قبل الظهور عليهم لا يرد وما بقي في ايديهم بعد الظهور عليهم لا يؤخذ منهم
اذا غلب عليهم بل من بلاد اهل العرب وقسمها واهلها بين الفانمين ثم اراد ان يمين عليهم
رفقهم وانفسهم فليس له ذلك وكذلك انما من بها عليهم ثم اراد ان يمينهم فليس له ذلك
في الغبط والامم الذين في الاسرى ان شاء قتلهم وان شاء استبرقهم الاسرى في العرب والمرتدين
والذين شاء

وان شاء تركهم احراراً وانه للمسلمين الا مفرقني العرب والبربر وليس يعني يعلم منهم
الا الاشراف في كذا في النبيين ولا يجوز ان يرد قتل اهل العرب ولا يجوز مغارة اعدائهم
يا سارنا فند ابى حنيفه زح كذا في الكافي ومكذا في التتوي والتصح قول ابى حنيفه فرج كذا في
الازاد قال محمد فرج في السير الكبير لا بأس بان يغادى اعداء المسلمين باعداء الكافرين النبيين
في ايدي المسلمين من الرجال والنساء هذا قول ابى يوسف ومحمد فرج وهو اظهر الروايتين
عن ابى حنيفه فرج كذا في البسيط وبها قال العامة هكذا في النهر الثاني ثم في المغاداة بشرط
وفاء اهل العسكر لان فيه ابطال حقهم من العين ولو ابي اهل العسكر ذلك لهما بعدا الرجال
ليس للا ميران يغاد بهم وفي الرجال ان كان قبل القصة فله ان يغاد بهم وبعد القصة ليس له
في ذلك الا برضا والاحاء ومول ملصقهم يطلب المغاداة بالامارة في مكان فاخته واعلى
المسلمين بهذا بان يؤمنهم على ما ياتون به من الاسارى حتى يفرغوا من امر الغداة وان
ثم يتفق رجوعا امن معهم من اعداء المسلمين فانه ينبغي ان يوفوا بعدهم وان يغاد بهم كما
شرطوا لهم شرطوا ما لا اوضحه في ذلك لانهم ان لم يتفق بينهم التواخي بالمغاداة والاحاء
الا انصرفوا باعداء المسلمين وللمسلمين عليهم قوة فانه لا يسعهم ان يدعوا مودع حتى يردوا
الى بلادهم ومحق عليهم ترك الوفاء بهذا الشرط ونزع الامراء من ايديهم من غير ان يتجرعوا
لهم بمضى سوى ذلك كذا في البسيط اما المغاداة بمال فاخته من اهل العرب فلم يجوز في
المشهور من المذاهب ولو اسلم لا سير في ايدينا لا فاهى بمسقط امير في ايديهم الا انما طاعت
نفسه به وهو مأمور على اسلامه ولا يجوز لمن على الاحارى وحوال يطلقهم مجازا كذا في الكافي
قال محمد فرج في الصبيان من المشركين اذا سبوا او معهم الآباء والامهات فلا ينبغي بالمغاداة بهم
واما اذا سبى الصبي وحده واخرج الى دار الاسلام فانه لا يجوز المغاداة به بعد ذلك وكذلك
ان يعمدوا الفدية في دار العرب فغير صحيح فيهم رجل او بيعت الفدية فيهم جاز الصبي مسكونه
بالغلام فيما بين تعين ملكه فبه بالقصة او العرا كذا في البسيط قال محمد فرج في العيل والملاح
اذا اخذنا منهم فطلبوا مغاداة بالمال لم يجز ان يفعل ذلك وان طلبوا ان يعطونا رجلا
معه فطلبوا من اعدائهم او رجلا من اعدائهم لم يجز لنا ذلك ويجوز ان يعطونا رجلا
اذا لم يكن المسلمون الذين في دار العرب بالكواهم والانداد غير وما لم يكن له حرة في ارض العرب

كالثياب وغيرها ولا يفا دون بالصلاح ولا بالخيال كذا في السراج الوهاج * قال محمد ربح
 في العبر الكبير ان اسراحر من المعلمين او من اهل الذمة فقال لمسلم اذمي مستأمن منهم
 اقتدلي من اهل العرب او اشترني منهم ففعل ذلك واخرجه الى دار الاسلام فهو حر لا سبيل
 عليه والمال الذي فداه به المأمور من له على الامر يرجع عليه بجميع ما ادى في فداه الى
 مقدار الدية فان كان فداه باكثر من الدية فانما يرجع على المأمور بالدية دون الزيادة
 وقيل ينبغي في قياس قول ابي حنيفة ربح ان يرجع بجميع ما ادى قل او اكثر والا صح ان هذا
 قولهم جميعا وعلى هذا لو كان المأمور قال اقتدلي منهم بالف درهم فلم يتمكن المأمور من ذلك
 خشي زاد فانما يرجع عليه بالالف خاصة كذا في التفسير * ولو كان المأمور قال للمأمر اقتدني
 منهم بما رأيت او بما شئت او امرك جائز فيما تفديني به فانه يرجع عليه بما فدى به قل او اكثر
 فان كان المأمور عبدا او امرا فامر مستأمن منهم ان يشتريه او يفديه منهم ففعل ذلك بمثل قيمته
 لو اقل او اكثر فهو جائز وهو مبدل لهذا المشتري ولو قال العبد اشترني لنفسي فان اشتراه بقيمته
 او بفن يحميه واخبرهم ان يشتريه لنفسي فالعبد حر لا سبيل عليه ثم للمأمر ان يرجع به فداه
 على العبد كذا في المحيط * ولو ان مكاتباً مر رجلاً ان يفديه فداه فانه يرجع عليه بما فداه
 فان هجر المكاتب فهو دين في رقبته ولو ان المكاتب امره بان يفديه بخمسة آلاف درهم بقيمته الى
 درهم جازي في قول ابي حنيفة ربح ولا يجوز في قولهما الا بقدر الف ما لم يعتق ولو امره المأمر
 ان يفديه فانه لا يجوز على مولاه ويلزمه اذا اعتق ولو ان اجنبياً مر رجلاً بان يشتري اسيراً
 في دار الحرب فان قال له اشتره لي او قال اشتره من مالي فان المأمور يرجع على الامر
 فان لم يقل من مالي ولا لي فانه لا يرجع الا ان يكون خليطاً كذا في الظهيرية * وفي الفتاوى
 اذا وكل المأمور رجلاً بان يفديه فقال الوكيل لرجل آخر اشتره لي جاز وكذا لو قال اشتره لي
 بمالي وكان له ان يرجع على الامر ولو قال الوكيل الاول للثاني اشتره وام يقل اي ولا بما لي
 ففعل الوكيل الثاني صار متظوماً حتى لا يرجع الثاني على احد ولا رجوع الاول على الامر
 كذا في المحيط * قوم من المسلمين جمعوا مالا ودفعوه الى رجل ليدخل دار العرب ويشترى
 اسارى المعلمين منهم فان هذا المأمور يسأل التجار في دار العرب فكل من اخبره جراسير
 في ايديهم يشتريه المأمور به ولا يجاوز قيمة الحر لو كان عبداً في ذلك الموضع وانما يشتري

بقدر قيمته أو بفين يبيع ولزاد الماموران يشتري اميرا فقال له الامير اشترى ما اشتراه المامور
 بلال المدفوع اليه يضمن المامور ذلك المان ويرجع به على الاسير ولو ان هذا المامور
 يشره الاسير قال للاسير بعد ما قال له الامير اشترى بكذا اشترى بك بالمال المدفوع الى حصة
 فلشراه كان مشريا لاصحاب الاموال كذا في التائاريخانية * ولو ان رجلا امر رجلا ان يشتري
 حرا من دار الحرب بعينه بمال سواه فاشتراه لم يكن له على الصرافى اشتراه من ذلك شيء
 وكان للماموران يرجع على الذى امره ان كان ضمن له الثمن او قال اشترى لى فان كان قال
 له اشتره لنفسه واحتسب منه لم يرجع عليه بشيء كذا في المحيط * رجل دخل دار الحرب وعنده
 من المال ما يمكنه شراء اسير واحد فشره الجاهل افضل من شراء العالم كذا في السراجية * و اذا
 اراد الامام العود ومعه مواش ولم يقدر على نقلها الى دار الاسلام لايقرها ولا يتركها بل يدبها
 ويحرقها ويحرق الاسلحة ايضا وما لا يحترق منهما كالحديد يدفن في موضع لا يقف عليه الكفار
 كذا في الكافي * ويكسر كل شيء من آنيةهم واثاثهم بحيث لا ينتفع به بعد الكسر ويراق جميع المائعات
 والادهان على وجه لا ينتفعون به فيفعل هذا كله مغايطة لهم واما الحصى اذا لم يقدروا على نقلهم فانه
 يقتل الرجال منهم اذا لم يسلّموا ويترك النساء والصبيان والشيوخ في ارض خبيثة ليهلكوا جوعا
 ومطشالان تغلب متعذر للنهي ولا وجه الى ابقائهم ولهذا اذا وجد المسلمون حمية او عربيه
 في دار الحرب فانهم يقطعون ذنب العقر ويكسرون انياب الحمية ولا يقتلونهم قطعا لضرر
 المسلمين ما داموا فيها وبقاء لنسلهما كذا في العراج الوهاج * الغنائم لا تملك قبل الاحراز
 بدار الاسلام كذا في محيط المرحضى * ويتبين على هذا الاصل مسائل منها ان واحد من الغانمين
 لو طوى امة من السبي فولدت فادما ولا يثبت النسب ويجب العقر وتقسيم الاموال ولدوا لعقريين
 الغانمين ومنها اذا مات واحد قبل الاحراز بالدار لا يورث نصيبه ومنها ما لو اُتلف واحد من
 الغزاة شيئا من الغنيمة لا يضمن عندنا ومنها ما لو قسم الامام الغنيمة لا من اجتهاد ولا لحاجة الغزاة
 لا يصح عندنا كذا في العيين * هذا اذا كان غير متصل بدار الاسلام وان كان متصلا بدار الاسلام ففتحها
 واجرى عليها حكم الاسلام فلا بأس بالقسمة كذا في شرح الطحاوى * و اذا قسم في دار الحرب
 مجتهدا او قسم احاجة الغانمين فصحيحة ومن مات بعد اخراج الغنيمة الى دار الاسلام فنصيبه
 لو رثته كذا في الهداية * و اذا اعقهم مدد في دار الحرب شاركهم فيها وانما ينقطع شركهم

والأحرار بدار الإسلام وبالفنعة في دار الحرب أو ببيع الإمام الغنيمة فيها ولو فتح العسكر بلدا
من دار الحرب واستظهر وأعليه ثم لعقهم مدد لم يفارقوه لم لأنه صار من بلاد الإسلام وليس
للموئبة سهم إلا أن يفارقوا ويقتربوا له عند القتال فارسا أو راجلا كذا في الاختيار شرح المختار *
وكذا من أسلم في دار الحرب ولحق بالعسكر المرتد إذا تاب ولحق بالعسكر والتاجر الذي
دخل بامان إذا لحق بالعسكر إذا قاتلوا استحقوا أو فلا شيء لهم كذا في فتح القدير * الرد *
والقاتل في العسكر مراء كذا في الهداية * أن كان الأجير مع العسكر قال * همدوح إن ترك خدمته
طناحه وقاتل استحق السهم وإن لم يترك الخدمة فلا شيء له والأصل أن من دخل للقتال
استحق السهم قاتل أو لم يقاتل ومن دخل لغير القتال لم يستحق إلا أن يقاتل وهو من أهل القتال
ومن دخل مقاتلا مع العسكر فقاتل أو لم يقاتل لم يرض وأخيره فله سهمه إن كان فارسا ففارص
أو راجلا فراجل ومن دخل مقاتلا ثم امر ثم تخلص قبل إخراج الغنيمة فله سهمه كذا
في السراج الوهاج * إذا احتاج الإمام إلى حمل الغنيمة وفي الغنيمة دواب فانه يحمل الغنيمة
عليها وينقلها إلى دار الإسلام وإن لم يكن في الغنيمة دواب ولكن مع الإمام فضل حمولة
من مال بيت المال فانه يعمل عليها وإن لم يكن مع الإمام فضل حمولة إلا أن مع كل واحد
من المانعين فضل حمولة إن طابت أنفسهم يعمل ذلك عليها باجروا ما إذا لم تطب أنفسهم
بهذا لا يكرههم على ذلك باجره كذا في السير الصغير * وذكر في السير الكبير أنه لا يكرههم
على ذلك باجر المثل وإن لم يكن مع كل واحد منهم فضل حمولة ولكن مع البعض منهم فضل حمولة
إن طابت نفس المالك بأن يعمل عليه باجر جاز ذلك وإن لم تطب على رواية السير الصغير
لا يكرهه وعلى رواية السير الكبير يكرهه على ذلك كذا في المحيط * لا بأس بأن يعلق العسكر
في دار الحرب ويأكلون ما وجدوه من الطعام وهذا كالعجوز واللحم وما يستعمل قية كالسمن
والسبل والزيت والحل ويدهنوا بالدهن المأكول مثل السمن والزيت والحل ولا بأس
أن يدهن به ويوقع به دابته وما لا يؤكل من الدابة مثل البنفسج والخبرج وهو من الورد
وما أشبهها فليس له أن يدهن وكل شيء لا يؤكل ولا يشرب فانه لا ينبغي لأحد من الجيش
أن يتنفع بشيء منه قل أو كثر ولو دخل التجار مع العسكر لا يردون القتال لم يجرؤهم أن يأكلوا شيئا
من الطعام

من الطعام ولا يعلقوا وبهم الا بالتمس فان اكل شيئاً من ذلك او ملئ غلامان عليه
وان كان بقي منه شيء في يده اخذه منه اما العسكر فلا بأس ان يطعموا عبيد هم ان دخلوا
معهم ليعينهم على مفردهم وكذا لك نفاقهم وصبيانهم واما الاجير للمعدة فلا بأس
وان ادخلت النساء لمداداة المرضى والجرحى اكلن وطفن واطعنن وقيهن كذا
في السراج الوهاج * ولا فرق في الطعام بين ان يكون مهبأ لاكل وبين ان لا يكون حتى
يجوز لهم ذبح المواشي من البقر والغنم والجزور ويردون جلودها في الفئيمة وكذا اكل السبوب
والسكرو والفواكه الرطبة واليابسة وكل شيء هو ما كوز عادة وهذا الاطلاق في حق من له سهم
في الفئيمة او يرمي منها غنيا كان او فقيراً ولا يطعم الاجير ولا التاجر الا ان يكون خبز الحنطة
او طبخ اللحم فلا بأس به حينئذ كذا في التبيين * اذا اخذ العسكر العلف لاجل دوابهم والطعام
لماكلهم والسبب للاستعمال والدهن للادهان والصلاح للقتال فلا يجوز ان يبيعوا شيئاً من ذلك
ولا يجوز تمولهم وهو صيانة ذلك وادخاره الى وقت الحاجة فان باعوا رءوس الثمن الى الفئيمة
كذا في غاية البيان * وان اصابوا سمماً او بصلاً او بقل او غللاً او غير ذلك من الاشياء التي
تؤكل عادة للتميش فلا بأس بالتناول منه ولا يجوز ان يتناول شيئاً من الادوية والطيب وهذا كله
ان لم ينههم الامام من الانتفاع بما كوز او المشروب واما اذا نهاهم من ذلك فلا يباح
لهم الانتفاع به وان احتاجوا الى الوقود اما للطبخ او للاصطلاح ليلودا صابهم فلا بأس بان يوقدوا
ما وجدوا من خشبهم وقصبهم ان اكل معدة للوقود فان كان غير معدة لذلك بل هو معدة لتخاذ
القصاص والانداح وله قيمة لا يباح استعماله ولا بأس بان يعلف الدابة الحنطة ان اكل لا يجد الشعر
وان وجد في دار الحرب صابونا وحرصاً محرزاً فليس له ان يتنفع به الا عند الضرورة
وان كان العرض ثابتاً في ارض العدو فاخذ من ذلك شيئاً ان كان للماخوذ قيمة لا يباح الانتفاع
الا عند الضرورة وان لم يكن له قيمة جاز الانتفاع من غير ضرورة ولو ان رجلاً من اهل العسكر
استاجر رجلاً ليمتلف له فذهب الرجل الى بعض المطاعم وراقه بالعلف ثم قال له بدأ الى ان
اعطيك هذا ولكني آخذ نفسي وارود عليك بجررك واهي المستاجر الا ان يأخذه متعة
فان افرأ اجورانه جاء به على الاجارة فاجبر على دفعه الى المستاجر ان كانا محتاجين
للبه او غنيين منه وان كان الاجير محتاجاً الى ذلك والمستاجر شيئاً منه فله ان يمتعه منه

ولكن لا يجوز له عليه ولو كان المثلثا جزا متاجره ليجوز له حبسه أو المسئلة بها لها فلم يستأجر
 أن يأخذ منه وإن كان هو ضا منه نزل لا جبر محتاجا إليه إذا أقر أنه أخذ منه كذا في الظهيرية *
 وإن أصابوا شعرا في أرض العدو وأخذوا منه خشبا فإن كان له قيمة في ذلك المكان ليس لهم
 أن ينتفعوا إلا بالقيمة المأخوذة من الطعام أو الاصطلاء به لبرئ أصابهم وإن لم يكن له قيمة في ذلك المكان
 لكن أحد من المنتفعين صار له قيمة بسبب تلك الصنعة فلا بأس بالاستفاد به وإن خرجوا به
 إلى دار الإسلام وإرادوا المصنوع من الغنائم أن يكون لغير المصنوع من ذلك قيمة في ذلك المكان الذي
 أرادوا المصنوع منه فالإمام فيه بالخيار أن شاء أخذ المصنوع منهم وأعطاهم قيمة ما زادوا الصنعة فيه
 ونزول المصنوع إلى الغنيمة وإن شاء باع وقسم الثمن على قيمته معمولا وغير معمولا فما أصاب
 حصة العمل يعطى العامل وما أصاب غير المعمول يرد في الغنيمة ولا ينقطع حق الغانمين بما أخذوا
 من الصنعة وإن لم يكن له قيمة في دار الإسلام ولأبي دار الحرب سلم لهم كذا في المصيط * إذا أصاب
 ونزل من الجند في دار طعاما كثيرا فتغنى من بعضه وأراد حمله إلى منزله آخر وطلب ذلك منه
 بعض المحاربين من أهل الفسكرة لأخذ ذلك فإن كان يعلم أنه لا يصيب في ذلك المنزل طعاما
 غلابا من أن يمنعه من هذا الطالب ويحتص به مع نفسه إلى منزله آخر ولا يجل له منعه
 فإن أخذ الطالب منه مع حاجة الأول إلى ذلك فخاصمة الأول إلى الإمام قبل أن يأكل
 وقد صرف الإمام حاجة الأول إلى ذلك رده الإمام عليه وإن كان الثاني محتاجا إليه
 دون الأول لم يسترد منه الإمام وأما إذا كانا غنيين منه فالإمام يأخذ من الثاني ولا يمنعه
 إلى الأول بل يدفعه إلى غيرهما وهذا الحكم الذي ذكرناه يكون في كل ما يكون المصنوع فيه
 هرا سواء كان النزول في الرباطات والجلوس في المساجد لانقطاع الصلوة والنزول بمنى
 وتحرير فوات اللحم حتى إذا أخذ موضعاً من المسجد فهو الحق به وإذا بسط الإنسان حصيرا لم يسلطه
 بامر غيره فهو مال له يسلطه الأمر بنفسه سواء وإن كان بسطه غير أمره كان للذي بسطه يعطى
 ذلك الشيء من شاء وكذلك إذا ضرب ونزل قسطا في مكان بمنى وعمرات وتكن
 ذلك المكان ينزل فيه غيره قبل ذلك وكل من عرف بذلك فالذي يرد إلى ذلك المنزل الحق به
 وليس للأخر أن ينزله منه فإن أخذ من ذلك موضعاً وأما فوق ما يحتاج إليه فله أن يأخذ منه
 ما حقه ولا يحظر عليها بمنزله معه ولو طلب ذلك منه رجلان كثروا أحدهما احتاج

إلى أن يتناول فيه فأنما الذي يدور إليه في حق من أعطيه أحدهما دون الآخر كان له ذلك
 ولو بددوا إليه أحدهما فنزلهما وإذا الذي كان في يده في الابتداء وهو صنف على أن يوزعه
 وينزله محتاجا آخر لم يكن له ذلك فإن قال إنما كنت أخذت هذا الآخر بما مر ولا ينبغي استحقاق
 على ذلك وبعد الصنف له في يده وهذا هو الحكم في الطعام والعلف إذ إذا أخذت يعلفها بما مره
 ولو كان رجلين من أهل المعسكر أصاب أحدهما شعير أو الآخر نصيبا فلهما لا وكل واحد منهما محتاج
 إلى ما اعتري فكل واحد منهما أن يتناول ما اشترى من صاحبه وليس هذا بيع بينهما لأن كل واحد
 منهما أن يصيب من العلف مقدار حاجته إلا أن قيام حاجة صاحبه بهيمة بين الأصناف منه
 بغير رضا فيشترى كل واحد منهما صاحبه بهذه المبادعة ثم يتناول بأصل الأربعة جفراة الأغنياء
 على المائدة يمنع كل واحد من الأغنياء من مديده إلى ما بين يدي غيره بغير رضا فيبعد
 وجود الرضا من صاحبه يتناول كل واحد منهما على ملك المضيف باختيار الإباحة منه وإن كان
 كل واحد منهما محتاجا إلى ما أعطاه صاحبه وصاحبه يحتاج إلى ذلك أيضا فإن أراد أحدهما
 نقض ما صنع ليس لذلك وإن كان البائع محتاجا إلى ما أعطاه والمشتري يستغنى عنه فلا يبيع
 أن يأخذ ما أعطى ويرد ما أخذ فإن حين قصد البائع الاسترداد من صاحبه أعطاه صاحبه رجلا
 آخر محتاجا إليه لم يكن أن يأخذ ذلك في الظهيرة ولتوبعا وجهاضيان أو محتاجين إلى أحدهما
 غني والآخر محتاج فلم يتفاهد أحدهما ترك ذلك فله أن يتركه ولو أقرض أحدهما
 صاحبه شيئا على أن يعطيه مثله فإن كان كل واحد منهما غنيا من ذلك أو محتاجا إليه فليس على
 المستغرض شيء إذا استهلكه فإن لم يستهلكه بعد فالعرض أحق به إذا أراد استرداده وإن كان الأخذ
 محتاجا إليه والمعطي غنيا منه فليس له أن يأخذه منه وإن كانا غنيين منه حين أقرضه ثم احتاجا
 إليه قبل الاستهلاك فالمعطي أحق به وإن احتاج إليه الأخذ أو لائم احتاج إليه المعطي أو لم يحتج
 إليه فلا سبيل له إلى الأخذ وإن اشترى أحدهما حنطة من صاحبه مما هو غنيمة يدرأهم من مال
 المشتري فدفع إليه إجماع ويبقى الحنطة فهو أحق بهما من غير أن يبيعها إليها محتاجا وإن أراد أحدهما
 نقض البيع والحنطة فلهة يبيعها فله ذلك فيرد المشتري الحنطة ويأخذ براحته إن كانا غنيين
 عنها أو كان البائع محتاجا إليها والمشتري غنيا وإن كان المشتري هو المحتاج إليها فعلى البائع
 أن يرد عليه الثمن والحنطة مائة للمشتري فإن كان المشتري قد استهلكها فعلى البائع رد الثمن عليه

فإنه لا ينعقد إلا بالعلم والرضا والحرية والبراءة من العيوب والاختصاص بالزوج
والإختصاص بها والطلب المقتضى من الإمام غير ما إذا كان من غير إمام أو من غير
سلطة فمستحبين بموافقة الفتنة وكذلك إذا لم يكن مع الإمام خبره أو خبره غير
ثابت فمستحبين حتى يتكفى كل واحد في جعل نفسه كذا في الآخر وإذا خرج من ذلك
عن دار الحرب لم يجوزوا يملكون الغائبين ولا يملكون من قبلهم بل يملكون
وهو في الغيبة إذا لم يقم وبعد الفتنة تصدق به إن كان غيباً فتنفع به إن كان غيباً وإن
اختلف بعد ذلك لا حوازيه يستألى المقيم أن لم يقم وإن غيبته بالفتنة فمستحب لا شيء
على الغيب كذا في الكافي فمستحب إمام من أهل الحرب في دار الحرب آخره لا شيء وهو أولاده
الصغار بهذا إذا أسلم قبل أن يأخذ المحلوسون وإن أسلم بعد فهو كذا لو لم يسمعوا أخذ
أولاده الصغار وما لم يولد لم يولد من أبيه أسلم آخره لا شيء كذا في الكافي
منه وأولاده من مسلم أب من يورث ولده الكبير ويورث ويورث ويورث وأولاده
فصل في بدعي أو يورث ويورث فبأولئك إذا كان في يده مسلم أو يورث من يورث
ولو كان مسلماً أو يورث من يورث دار الحرب بآمان فأصاب بالآثم ظهر المحلوسون على أبيه وحكمه حكم
من أسلم في دارهم في جميع ما ذكرنا إلا في حق مال في يد حربي في رواية أبي بصير
رواية أبي حمزة يكون نياً وقالوا رواية أبي حمزة إن أسلم في دار الحرب فظهر المسلمون
وأما إذا أجازوا عليهم لم يظهروا فكذلك الحكم مستحب من يورث من يورث من يورث من يورث
ماله نياً إلا نفسه وأولاده الصغار وطعم من أسلم في دار الحرب ونفخ في النكاح
ذكره في السيرة هكذا في التبيين والله أعلم بالصواب • الفصل الثاني في النكاح
يقوم الألف الغيبة يخرج النكاح ويقسم الأربعة الألف من النكاح في النكاح
والألف منهم من يورث من يورث وقالوا في النكاح ثلثتهم كذا في الكافي
ويحل من النكاح في الأربعة • قال الإمام أبي حمزة في النكاح والألف منهم
والألف من النكاح في النكاح • قال الإمام أبي حمزة في النكاح والألف منهم
والألف من النكاح في النكاح • قال الإمام أبي حمزة في النكاح والألف منهم

تسكن في القري والمدن (٢٠٤) في الشام ومصر واليمن والحبشة
فيقول ملكه فاستمعوا له من يدها ليلئلا ينفذ فيهم من زاحل في الشام واليمن والحبشة
فليس فيها أصيب قبل له من أد العرق منور في الشام والحبشة بمصر واليمن والحبشة
فاحدهما قتل والآخر بطل فبما البطل بالقرى ودخل في دار الحرب ثم وجد في دار الحرب
منها ورده على بالغة واسترد منه ما كان له في دار الحرب في الشام والحبشة
ومشى في القرى فاون فيما أصيب قبل أن يتراءى البطل في دار الحرب بعد ما رآه في دار الحرب
ولقد قيل لعمري في دار السلام من رجل بدين له عليه ثم دخل في دار الحرب ثم رآه في دار الحرب
ودخل في دار الحرب من جمع نفسه ليقابل عليه فقتل في دار الحرب ثم رآه في دار الحرب
منه العرق فأن الرافض في دار الحرب من الشام والحبشة بمصر واليمن والحبشة
يكون راجع في القناهم كلها ولو باع فمره في دار الحرب ثم اشتريه مرة أخرى فمره في دار الحرب
احتسابا ولو قتل رجل من المسلمين في دار الحرب ثم اشتريه مرة أخرى فمره في دار الحرب
واخذها علم يشترها فمره آخر فمهم له معهم القرضان فيما أصيب من الشام والحبشة بمصر والحبشة
في دار الحرب مكرها لا يطل عنهم فمره وإذا باع العازي فمره في دار الحرب ثم اشتريه مرة أخرى فمره
بما هم ثم اشترا فمره آخر أو استأجره أصيب من الشام والحبشة بمصر والحبشة
ولا يفهم العتاج والمعتار منهم العتري به لاف ما ألفا اشتري فمره آخر في دار الحرب
ولو باع فمره ثم ذهب له فمره آخر وسلم اليه كان فمره في دار الحرب ثم اشتريه مرة أخرى فمره
مثل المشتري وإذا كان الأول بليلا أو أمارا فمرد من دار الحرب ثم اشتريه مرة أخرى فمره
مقام الأول وإذا كان الأول باع وأما الثاني فمرد من دار الحرب ثم اشتريه مرة أخرى فمره
فالثاني فمره مقام الأول وإن كان الأول بليلا أو أمارا فمرد من دار الحرب ثم اشتريه مرة أخرى فمره
وإن كان الأول بليلا أو أمارا فمرد من دار الحرب ثم اشتريه مرة أخرى فمره
استأجره فمره ما استأجره الأول فمره بليلا أو أمارا فمرد من دار الحرب ثم اشتريه مرة أخرى فمره
مستأجره فمره ما استأجره الأول فمره بليلا أو أمارا فمرد من دار الحرب ثم اشتريه مرة أخرى فمره
لحقا فمره في دار الحرب ثم اشتريه مرة أخرى فمره بليلا أو أمارا فمرد من دار الحرب ثم اشتريه مرة أخرى فمره
مرد من دار الحرب ثم اشتريه مرة أخرى فمره بليلا أو أمارا فمرد من دار الحرب ثم اشتريه مرة أخرى فمره
بليلا أو أمارا فمرد من دار الحرب ثم اشتريه مرة أخرى فمره بليلا أو أمارا فمرد من دار الحرب ثم اشتريه مرة أخرى فمره

[illegible]

[illegible]

اتوا امير الجند وقالوا ان منازلنا بعيدة ولا نقدر على المقام فاعطنا حقنا من الغنيمة على العجز والظن بذلك وانت في حل فاعطاهم ومضوا ثم اعطى الباقين حصتهم بقدر ذلك فازدادت انصاء الباقين على انصاء الذين مضوا لا يتصدق به ولكن يمسكه حولا ويخبر به المسلمين ولا يصير ذلك للامام يقولهم وانت في حل فلوان الامير تصدق بذلك ثم جاء اصحابه كان لهم ان يضمنوا الامير ذلك من ماله ولا يرجع في مال بيت المال ولا في الخمس بذلك وكذلك الجواب في الامام اذا تصدق بالفضل بان غزا الامام الاظم بنفسه ثم جاء اصحاب الفضل كايدهم ان يضمنوا الامام ذلك ويكون ذلك في ماله ولا يرجع به على احد كما لو كان المتصدق اميرا عسكريا ان يكون الامام رأي ان يحتقر ذلك للمساكين ويقسمه فيما بينهم لحاجتهم الى ذلك حتى اذا جاء مستحقوه ولم يجزوا صدقته فانه يعطيهم مثل ذلك من اموال الفقراء والمساكين قالوا وهنا نلت نغرا الامام الاكبر و امير الجند وصاحب المقاصم وهو الذي فوض اليه امر قسمة الغنيمة فصاحب المقاصم لا يملك التصديق بالفضل و امير الجند له ان يتصدق بالفضل وليس له ان يحتقر في بيت مال الفقراء والمساكين والامام الاظم له ان يتصدق وله ان يحتقر في بيت مال المسلمين * ولو ان جندا عظيما صابوا غنائم واخرجوها الى دار الاسلام فلم يقسم حتى تفرق الناس وذهبوا الى منازلهم ولا يعرف منازلهم وبقي البعض منهم اعطى الامام الباقين انصاءهم ويمسك حصته الغيب فاذا مضى منقر ولم يجي له طالب تصديقها ولو فل رجل شيئا من الغنائم ولم يأت به الا بعد ما قسمت الغنائم وتفرق اهلها فللا امام ان يصدقته فيما قال وياخذ منه ويحسمه ويصرف الخمس الى الفقراء ويمسك الباقي حتى يجي مستحقوه ان لم يطعم في مجي مستحقها تصدق بها وان شاء كذبه فيها قال واخذ منه خمس ما جاء به وترك اربعة الا خمس عليه ولو لم يات الغال بذلك الى الامام ولكنه تاب يمسه الى ان يطعم مجي مستحقوه اذا انقطع طعمه في ذلك تصدق به ان شاء بشرط الضمان اذا حضر المحتق ولم يجز صدقته ولكن الاحسين ان يدفع ذلك الى الامام كذا في المحيط *

الفصل الثالث في التنفيل * ويستحب التنفيل للامام و امير العسكريان نفيل الامام او امير العسكريين عمل له شيئا من الغنيمة التي وقعت في ايدي الغانمين لا يجوز واما يجوز التنفيل بما كان

جما كان قبل الاصابة واذا نفل الامام فقال من اصاب شيئا فهو له فاصاب واخذ منهم شيئا في دار الحرب كان له خاصة لا يجب فيه الخمس ولا يشاركه فيه في ذلك وان مات في دار الحرب فما اصاب يكون ميراثا منه كذا في فتاوى قاضيهان * ولا ينبغي للامام ان ينفل بكل المأخوذ بان يقول للعسكر كل ما اصبتم فهو لكم فان دخل الامام دار الحرب مع الجيش وبعث سرية ونفل لهم ما اصابوا جازوا ان بعث سرية من دار الاسلام لا ينبغي ان ينفل السرية ما اصابوا ولا ينفل بعد احرار الغنيمة بدار الاسلام الا من الخمس كذا في الكافي * ولو نفل بعد الاصابة قبل القسمة لبعض من كان له هناء او بلاء على وجه الاجتهاد منه بان يحول رأيه الى ذلك ثم رجع الى امام لا يرى التنفيل بعد الاصابة لا يكون له ان ينقص ما صنع الاول قال محمد بن حمر ولا يستحق القاتل سلب المقتول بنفس القتل ما لم ينفل الامام قبل القتل يقول من قتل قتيلا فله سلبه وهذا مذهب علماء نزارح وكما يجوز التنفيل بعد رفع الخمس بان بعث الامام سرية وقال لهم ما اصبتم فلکم الثلث بعد الخمس او قال فلکم الربع بعد الخمس ثم انتم شركاء الجيش فيما بقي يجوز مطلقا بان بعث الامام سرية وقال لهم ما اصبتم من شيء فلکم الثلث او قال فلکم الربع ثم انتم شركاء الجيش فيما بقي وان كان فيه ابطال حق الفقراء في الخمس وبعد هذا ينظر ان كان نفلهم ثلثا او ربعا مطلقا اصطفاهم الثلث او الربع من جملة الغنيمة اولان ثم يرفع الخمس من الباقي ثم يقسم الباقي بين جميع العسكر على سهام الغنيمة الحريية من جملتهم وان نفلهم الربع او الثلث بعد الخمس رفع الخمس اولاً من جملة الغنيمة ثم اعطى الحريرة نفلهم مما بقي ثم قسم الباقي بين جميع العسكر على سهام الغنيمة قال محمد بن حمر اذا قال الامام لاهل العسكر جميع ما اصبتم فهو لكم نفلا بالحرية بعد الخمس فهذا باطل كذا في المحيط * اذا لم يجعل السلب للقاتل فهو من جملة الغنيمة القاتل وفيه سواء والساب مركبه وما على القاتل من ثيابه وصلاحه وما على مركبه من الحرج والآلة وما معه على الدابة من ماله في حقيقته او على وسطه لا عبدة وما معه ودايته وما عليها وما في بيته كذا في الكافي * ولو قال الامير من قتل قتيلا فله فرصة فنقل رجل رجلا مع فلاحة ففرسه قائم بجنبه بين الصفيين يكون فرصة للقاتل لان مقصود الامام قتل من كان مشككاً من القتال فاروا هذا متمكن بخلاف ما اذا لم يكن بجنبه كذا في التبيين * ثم حكم التنفيل قطع حق الباقيين فاما الملك فاما اثبت بعد الاحراز بدارنا كسائر الغنائم ثم لو قال الامام من اصاب امة فهي له فاصاب بها مسلماً واستبأها

وهي في دار الحرب لم يجز له وطؤها وبيعها مند ابى حنيفة و ابى يوسف رح كذا في الكافي * ولا ينبغي للامام ان ينفل يوم الهزيمة ويوم الفتح وكذلك لا ينبغي له ان ينفل قبل الهزيمة والفتح مطلقا من غير استثناء يوم الهزيمة والفتح بان يقول من قتل قتيلًا فله سلبه من اخذ اسيرا فهو له ولكن يقول من قتل قتيلًا قبل الفتح والهزيمة فله سلبه ومع هذا يطلق التنفيل قبل الفتح والهزيمة اطلاقا يبقى التنفيل يوم الفتح والهزيمة حتى ان من قتل قتيلًا يوم الهزيمة ويوم الفتح كان له سلبه كذا في المحيط * قال محمد رح اذا قال الامام من قتل قتيلًا فله سلبه فجرح الكافر رجل و قتله آخر فان كان الاول جرحه جرحا لا يعيش من مثله ولم يبق للمجروح قوة في قتل او عون بيد او مشورة بكلام كان سلبه الاول وان كان الاول قد جرحه جرحا يعيش من مثله ويعين معه بيده وكلام فالسلب للثاني ثم الامام ان نفل السلب بعد الخمس بان قال من قتل قتيلًا فله سلبه بعد الخمس بخمس السلب وان نفل السلب مطلقا بان قال من قتل قتيلًا فله سلبه لا بخمس السلب هذا هو المذهب لعلمائنا رح كذا في المحيط * ولو قال الامير للعسكر في دار الحرب وقتلوا العدو من قتل قتيلًا فله سلبه ثم قتل الامير فله سلبه استحسنا ولو قال من قتلته انا فلي سلبه فانه لا يستحق السلب ولو قال من قتل منكم قتيلًا فله سلبه فقتل الامير رجلا فلا شيء له ولو قال ان قتلته فلي سلبه ثم لم يقتل قتيلًا حتى قال من قتل منكم قتيلًا فله سلبه ثم قتل الامير قتيلًا فله سلبه لو قال الامير للقوم ان قتل رجل منكم قتيلًا فله سلبه فقتل رجلا من قتيلًا فلهما سلبه استحسنا وكذا لو قال من قتل قتيلًا فله سلبه وان قتله الثلاثة فلا شيء لهم استحسنا ولو قال من قتل قتيلًا فله سلبه فضرب مسلم مشركا فرماه من الغرس فجرحه الضارب الى عسكر المسلمين واخذ سلبه فعاش اياما ثم مات قبل قسمة الغنيمة فللضارب سلبه وان مات بعد القسمة في دار الاسلام فلا شيء له ولو اخذ المشركون المجروح حين ضربه المحلوم واخذ الضارب سلبه ثم اختلف الضارب والغانمون فقال الضارب مات قبل القسمة وقال الغانمون مات بعد القسمة فالقول قول الغانمين ولا يقبل عليهم بينة الضارب الا بينة معلوم ولو احتمل رجل من المسلمين رجلا من المشركين من فرسه فجاء به الى الصف او الى العسكر فذبحه فلا شيء له ويكره ذلك الا اذا كان بعد ما اتى الصف بقاتل معه فقلنا بانه يستحق السلب كذا في محيط المرحضى * ان كان الامير قال ان قتل رجل منكم وحده قتيلًا فله سلبه فقتل رجلا من قتيلًا لا يستحقان سلبه وفي نوادر ابن سنان

عن ابي يوسف ر ح اذا قال الامير لمسلم ان قتلت هذا الكافر فلنك سلبه فقتل هو ورجل آخر من المسلمين فاسلب كله له ولا شيء الاخر منه في المتن في اذا قال الامام لعشرة من المسلمين ان قتلتم هذه العشرة خاصة او قال لعشرة من المسلمين ان احببتم اهل قرية كذا فلنك كذا شيء بغير عينة فشركم غيرهم بغير ان الامام كانوا شركاء في الغنيمة قال ولا يشبه هذا الشيء بعينه كذا في المحيط * لو قال الامير لرجل منهم ان قتلتي قتيلاً فلنك سلبه فقتل رجلين كان له سلب الاول خاصة ولو قال لجميع اهل العسكر ان قتل رجل منكم قتيلاً فله سلبه فقتل رجل منهم عشرة استحق اسلابهم جميعاً وهذا استحسان ولو قال لرجل بعينه ان قتلتي قتيلاً فلنك سلبه فقتل قتيلين معانله سلب احدهما والنجيا والى القاتل لا الى الامام كذا في الظهيرية * وكذا لك لو قال ان اصبت اسيراً فهو لك فاصاب اسيرين على التعاقب فالاول له فان اصابهما معاً فاختار اليه ولو خرج عشرة من المشركين للقتال والمبارزة فقال الامير لعشرة من المسلمين ابرزوا اليهم ان قتلتموهم فلنكم اسلابهم فبرزوا اليهم فقتل كل رجل منهم رجلاً كان لكل رجل سلب قتيله استحسننا فان قتل تسعة من المشركين وهرب الماشر مستحقون اسلابهم استحسننا كذا في محيط السرخسي * ولو قال الامير من قتل قتيلاً فله سلبه فقتله منى ممن كان يقتل مع المسلمين قتيلاً يستحق سلبه وكذا لك لو قتل رجل من التجار قتيلاً سواء كان يقتل قبل هذا الا لا يقتل وكذا لك لو قتلت امرأة مسلمة او ذميمة قتيلاً وكذا لك لو قتل عبداً كان يقتل مع هؤلاء او لا يقتل حتى الآن فان هؤلاء مستحقون الاسلاب ولو كان الامير قال من قتل قتيلاً فله سلبه فسمع ذلك بعض الناس دون البعض ثم رجل قتل قتيلاً فله سلبه وان لم يسمع مقالة الامام ولو ان الامام بعث سرية وقال في اهل عسكرة قد جعلت لهذه السرية نفل الربع ولم يسمع ذلك احد من اهل السرية ففي الاستحسان لهم النفل ولو قال الامير من اصاب اسيراً فهو له فاصاب رجل اسيرين او ثلثة بهم له ولو قال الامير من جاء منكم بشيء فله منه طائفة فجاء رجل بنياب او رؤس فذلك الى الامير يعطيه من ذلك قدر ما يرى ولو قال الامير من قتل قتيلاً فله سلبه فقتل اجيراً من المشركين لم يكن مقاتلاً معهم او تاجراً معهم او عبداً كان مع مولاة يخدمه او رجلاً ارتد والعيان بالله ولحق بدار الحرب او ذمياً نقض العهد ولحق بهم فله سلبهم ولو قتل امرأة ان كانت تقتل فله سلبها وان كانت لا تقتل فلا سلب له وان قتل صبياً لم يبلغ الحلم فليس له سلبه وان قتل مريضاً

أوجرحا منهم فله سلبه سواء كان يستطيع القتال أو لا يستطيع وإن قتل شيئا فانيا لايتوهم منه قتال
 بنفسه ولا برأيه ولا يرجي له نسل لم يكن له سلبه كذا في الظهيرية * ولو قال الأمير من قتل بطريقا
 من البطارقة فله سلبه فقتل رجل رجلا من غير البطارقة لا يستحق سلبه ولو قال من قتل شيئا فله سلبه
 فقتل شاة يستحق ولو قال من قتل شاة فقتل شيئا لا يستحق ولو قال من جاء بأسير فله كذا فجاه
 بوصيف فلا شيء له لأن الأسير اسم للبالغ من الذكور والصيف اسم للصغير فقد خالف في الجنس
 ولو قال من جاء بوصيف فجاه بأسير أو بضيع فلا شيء له لأنه خالف الجنس ولو قال من قتل صعلوكا
 من صعلاتك المشركين فله سلبه فقتل بطريقا لا يستحق سلبه لأن سلب البطريق أكثر قيمة
 من سلب الصعلوك ولو قال من جاء بالف درهم فجاه بالف دينار لا شيء له لأنه خالف في الجنس
 كذا في محيط الرخمي * إذا دخل العسكر دار الحرب فقبل أن يلبثوا قتالا قال الأمير
 من قتل قتيلا فله سلبه فهذا على كل قتيل يقتل في دار الحرب في غزوتهم ذلك حتى يرجعوا
 إلى دار السلام فإن اقتتلوا يومهم ذلك فلم يهزم بعضهم بعضا ثم غزوا من الغد فقتل رجل
 من المسلمين رجلا من المشركين استحق سلبه لأن الحرب الأولى باق فكل التنفيل باقيا
 وإن انهزموا والمسلمون في طلبهم فحكم ذلك التنفيل باق وكذا إذا دخل المنهزمون
 حصونهم والمسلمون على أثرهم لم يرجعوا بعد فتح حصونهم وأقام عليهم المسلمون يقاتلونهم فحكم
 ذلك التنفيل باق وإن انهزموا فلم يتبعهم المسلمون ولم يطلبوهم حتى لحقوا بمدائنهم وحصونهم
 ثم مر المسلمون ببعض تلك المدائن وحاصروهم فقتل رجل من المسلمين رجلا من المنهزمين
 لا يستحق سلبه وكذلك لو كان المسلمون على أثرهم فحاصروهم بحصن آخر وفيها قوم ممنوعون
 سوى ذلك القوم الذين يغفونهم فقتل رجل من المسلمين رجلا من المشركين لم يكن له سلبه
 كذا في المحيط * ولو أن بطريقا قتل فقال من جاء برأس ذلك البطريق فله كذا إن كان ذلك البطريق
 ورأسه في موضع لا يقدر عليه الابتغال وخوف فله النفل وإن كان في موضع يقدر من غير قتال أو خوف
 فلا شيء له ولو قال لقوم بأعيانهم من جاء منكم به غله كذا فهي إجارة فأمدة كذا في محيط الرخمي *
 إذا قال الأمير للمسلمين إذا اصطفوا للقتال من جاء برأس فله خمس مائة درهم من الغنيمة وهذا على
 رؤس الرجال دون الصبي فمن جاء برأس رجل فله خمسمائة درهم وما لا فلا وهذا بخلاف
 ما لو سكر العرب

ما لو تمكن العرب وانهزم المشركون وتفرقوا فقتل الامير من جاء برأس فله كذا فهذا على المبي دون رؤس الرجال وان جاء رجل برأس رجل وقال انا قتلتها واخذت رأسه وقال رجل آخر انا قتلتها وهذا اخذ رأسه فالذي جاء بالرأس احق بالخصم مائة وكان الثول قوله في قتله مع اليمين وعلى الآخر البينة فلان انما الآخر بينة من المسلمين على انه قتله قضينا بالخصم مائة له ولو جاء رجل برأس فقال واحد من المسلمين هذا رأس رجل من العدو وقدمات وهذا جزر رأسه وقال الذي جاء بالرأس قتله فالقول قول الذي جاء بالرأس ولكن يختلف هذا اذا علم ان الرأس رأس مشرك وان وقع الشك فيه فلم يدرا انه رأس مسلم او رأس مشرك نظر الى السيماء فان كان عليه سيماء المشركين كان له النفل بان كان مشرقة قصة وان كان عليه سيماء المسلمين بان كان محضوب الوجه فلا نفل له وان اشكل عليهم فلم يدرا انه رأس مسلم او رأس مشرك فلا نفل له * ولو جاء برأس يزعم انه قتله ورجل آخر معه يزعم انه هو الذي قتله وطلب الحار ج يمين صاحب اليد فنكل فلا نفل لواحد منهما قياسا وفي الاستحسان النفل للحار ج * ولو جاء رجلان برأس يزعمان انهما قتلاه والرأس في ايديهما قسمت النفل بينهما وكذلك ان اكانوا ثلثة او اكثر كذا في المحيط * ولو قال الامير من دخل من باب هذه المدينة او هذا الحصن او هذه المطمورة فله الف درهم فاتمهم قوم من المسلمين فدخلوا فاذ الها باب آخر منفاق غير ذلك الباب فلهم النفل ويستحق كل واحد ألفا بخلاف قوله من دخل فله الربع من العنيفة فدخل عشرة فلهم الربع الواحد ولو دخله واحد ثم واحد فانهم يشتركون جميعا في النفل حتى يلتجئ العدو ولو قال الامير من دخل الباب فله بطريق المطمورة فدخل جماعة فلهم البطريق لا غير بخلاف ما لو قال فله بطريق فدخل قوم فلكل واحد منهم بطريق آخر غير الذي لصاحبه فان وجد في الحصن ثلثة بطريق فلهم اولئك ولا شيء لهم مواهم بخلاف ما لو قال من دخل فله جارية يعني فله قيمة جارية فانه يعطى لكل واحد قيمة جارية وسط وكذلك لو قال من دخل فله جارية من جواربهم فان ايس فيه الاجاريان كان لهم ما وجد فيه لا غير ولو قال من دخل فله الف درهم فدخل

وفي المنقول منه بخلاف ما لو قال من دخل فله جارية فاذا ليس في الحصن الاجاريان او ثلثة لكل واحد قيمة جارية وسط لان قوله جارية يعني فله قيمة جارية وسط

مقالة من ناحية الباب وطائفة ينزلون من فوق المطح ادلاهم غيرهم باذنهم ففتحوا المطمورة
عقلهم بفهم وهذا اذا انتهوا الى مكان يمكنهم المقاتلة مع اهل الحصن فان كانوا في موضع
لا يمكنهم المقاتلة بان كانوا امتد لهم من رأس الحائط ذراعا او ذراعين فلا نفل لهم ولودلوهم
حتى توسطوا بهم الحصن انقطعت الحبال فوقعوا في الحصن فلهم النفل ولو قال من دخل منكم
اولا فله ثلثة اروس ومن دخل ثانيا فله رأسان ومن دخل ثالثا فله رأس فدخل واحد ثم واحد
فلكل واحد حصاه وكتبك لو قال من دخل منكم فله ثلثة اروس وللثاني رأسان وللثالث
ثلثة اروس ولودخلوا ثلثة معا بطل النفل للاول والثاني ولهم جميعا نفل الثالث وان دخل اثنان
اول مرة بطل نفل الاول ونفل الثاني يكون بينهما ولو قال لرجل ان دخلت اولا لمت
المطعمك وان دخلت ثانيا فلنك رأسان فدخل اولا فلا شيء له قياسا وفي الاستحسان له النفل المشروط
ولولم يتقدم منه هذه المقالة فلا شيء له ولو قال الامير لثلاثة باعيانهم من دخل منكم باب هذا
الحصن اولا فله ثلثة اروس وللثاني رأسان وللثالث رأس فدخل رجل من الثلث في الحصن
ومعه قوم من المسلمين فله ثلثة اروس لانه اضاف هذه الصيغة اليهم فقال منكم وكان مراده
الاول منهم الا ترى لو قال من دخل اولا من الناس فدخل رجل ومعه من البهائم او قال من دخل
من الرجال فدخل رجل ومعه نساء فانه يستحق فكذلك اذا بطلت ولو قال من دخل منكم ايها الثلاثة هذا
الحصن قبل الناس فله كذا فدخل مع رجل من الثلاثة او من غيرهم من المسلمين او الكفار فلا شيء
له ولو قال من دخل هذا الحصن اولا من المسلمين فله ثلثة اروس فدخل ذمي ثم مسلم فانه يستحق
النفل بخلاف قوله من دخل هذا الحصن اولا من الناس فدخل ذمي ثم مسلم فلا شيء له ولو قال
الامير كل من دخل منكم هذا الحصن اولا فله رأس فدخل خمسة معا فلكل واحد منهم رأس بخلاف ما
اذا قال من دخل اواني رجل دخل لان هذه كلمة فرد ولو قال من دخل منكم خاسما فله رأس فدخل
خمسة معا استحق كل واحد نفل الخامس كذا في محيط السرخسي * ولو قال من اصاب ذهباه
او قال من اصاب فضة فهي له اصاب رجل سيفا محلي بذهب او فضة كانت الحلية له بعد ذلك
ينظر ان لم يكن في نزع الحلية ضرر فاحش ينزع الحلية من السيف ويعطي صاحب النفل
وان كان في نزعها ضرر فاحش ينظر الى قيمة السيف والى قيمة الحلية فان كان قيمة الحلية اكثر يجبر
صاحب النفل ان شاء اعطى قيمة السيف واخذ السيف مع الحلية وان كان قيمة السيف اكثر

يغير الامام ان شاء اطلق صاحب النفل قيمة الحلية مصوغا من خلاص جنمها وجعل السيف
مع الحلية في العنينة وان شاء ترك الحلية عليه وان لم يأخذوا احد منهما يباع السيف ويقسم
النمن على قيمة النصل والجفن فما اصاب قيمة الحلية فهو لصاحب النفل والباقي في العنينة
ولم يذكر في الكتاب ما اذا كان قيمتها على السواء قالوا ينبغي ان يكون الخيار للامام كذا في
المحيط * ولو اصاب مرجا مفضضا او لجا مامفضضا او مصصفا يكتب فيه كتابهم فله الفضة دون
الاصل وكذلك لو وجد على ذهب او فضة مفصصا بقصص او خا تم فضة او ذهب كان الصلي
وزمت منه القصص كله وجعلت في العنينة ولو اصاب ابوا با فيها عصا صرغضة او حديد
لوزمت هذه الحما مير لهلك الابواب حتى لا تكون ابوا فلا شيء له * وكذلك العرج اذا
نزلت منه الحما مير او كان عليه ضيقا وضيقا لوزمت هلك العرج فلا شيء له * ولو اصاب
اسيرا من المشركين قد ضبت اسنانه بالذهب لم يكن له الذهب بخلاف ما لو اتخذ انفا
من الذهب كان له الانف ولو قال من اصاب حليا فهو له فاصاب رجل تاج الملك لم يكن له
ذلك بخلاف ما لو كان من تيجان النساء فله ذلك ولو اصاب لؤلؤا او باقوتا وزهر داليس
فيه ذهب فلا شيء له من ادبى حنيفة روح وصندهما له ذلك ولو قال من اصاب حديد اغبره
ومن اصاب غير ذلك فله نصفه فله الحديد والتبر والانه والسلاح وغير ذلك وما جفن الصنف
والسكين فله نصفه لانه غير الحديد * ولو قال من اصاب ذهب او فضة فهو له فاصاب ثوبا من جوا
بالذهب فان كان الذهب سدى الثوب فلا شيء له كذا في محيط الجرحى * اذا قال لا مير
لاهل العسكر من اصاب منكم ذبا فله منه كذا دخل تحت التنزيل الدراهم المبروبة والصلي
من الذهب والتبر كذا اذا قال من اصاب فضة دخل تحت التنزيل الدراهم المبروبة والتبر
من الفضة والصلي كذا في المحيط * ولو قال من اصاب قرا فهو له فاصاب رجل قبا او جبة مصبوغة
بقز فلا شيء له ولو قال من اصاب ثوب قز فهو له فاصاب رجل جبة بطانتها ثوب قز وظهراتها ثوب
غله ثوب قز والثوب الآخر خزيمة يباع ويقسم ولو قال من اصاب جبة حرير فهي له فاصاب جبة
بطانتها حرير او ظهراتها حرير فان كانت ظهراتها حرير كانت له كلها وان كانت البطانة حريرا فلا شيء له
منها ولو قال من اصاب جبة خز فهي له فاصاب جبة ظهراتها خز وبطانتها ممورا قز فلا شيء له منها
لان الحية تضاف الى السمور والعكس لا الى الخز ولو قال من اصاب ثوب خز فهو له فاصاب

نجبت خبزها منها مورو أو فنك لم يكن له إلا الطهارة ولو قال من أصاب ثوب فنك فهو له فاصاب
 جبة خبز بها منها فنك كان له البطا فلا ان البطانة تسمى ثوبا ولو قال من أصاب هذه الجبة الخبز
 فهي له فاصا بهارجل فإذا هي مبطنة بغير الخبز من الفنك كان الكل له ولو قال من أصاب منكم
 قباء خبز أو قباء مروي أو فاصاب من ذلك الصنف قباء محشوا بطانة فخير خزاو خير مروي كانت
 له الطهارة خاصة ولو قال من جاء بجزرة فهو له فجاء بجزرة أو بقرعة أو نور فلا شيء له ولو قال من
 جاء بجزرة أو بقرعة فهو له فجاء بجزرة أو بقرعة فجاء بقرعة فهو له فجاء بقرعة فجاء بقرعة
 فلا شيء له ولو قال من جاء بكبش فهو له فجاء بقرعة فهو له فجاء بقرعة فهو له فجاء بقرعة
 ولو قال من أصاب هذا فنك على ثياب القطن والكتان هكذا ذكر محمد روح في السير الكبير
 قالوا هذا بناء على عرف الكوفة فان في عرف أهل الكوفة اسم البزيع على ثوب القطن
 والكتان وبها تسمى بزاز أو في عرف دارنا البز لا يقع على القطن والكتان وبها تسمى لا يسمى
 بزاز أو ناما يسمى كربا ميا انما يقع هذا الاسم على ثياب الأبرص وبها تسمى بزاز أو نام
 الثوب يتناول الدياج والبزويون وهو العندس والقز والكساء وما أشبه ذلك ولا يتناول
 البساط والسم والستر ولا تدخل تحت هذا الاسم القلنموة والعمامة * واسم المناع يطلق على
 الثياب والقميص والفرش والستور فأى شيء من ذلك أصابه المنفل له فهو له ولو أصاب
 أو أنى أو باريق أو لعاقم أو قدورا من صفرا ونحاس فلا شيء له من ذلك * ولو أن أميرا
 على معسكر المسلمين أراد أن يدخل دار الحرب ورأى دروع المسلمين قليلة وهم يحتاجون إليها
 في قتالهم فقال من دخل بدروع فله من النفل في الغنيمة كذا أو قال فله سهم من الغنيمة كسهم
 في الغنيمة فلا بأس بذلك وكذلك إذا قال من دخل بدروعين فله كذا فلا بأس به ولو قال من
 دخل بثلاثة دروع فله ثلثمائة ومن دخل بأربعة دروع فله أربعمائة جاز من ذلك نفل
 درعين ولم يجز ما زاد على ذلك قال محمد روح وإن أمكن لبس الثلاثة والقتال معها وكان
 في ذلك زيادة منفعة للمسلمين جاز أن نفل فيها أيضا ولو قال إلا مير من دخل بفارس فله
 كذا إلا يجوز هذا التنفيل بخلاف ما إذا قال من دخل بدروع فله كذا وفي النواذر
 ذكر الرماح والأتراش وأجاب بجواز التنفيل فيها وكذلك إذا قال إلا مير لأصحاب الخيل
 من دخل

من دخل منكم بتجفاف على فرسه فله نفل كذا فهو جائز ولو قال من دخل بتجفاف فبين فله نفل كذا فاعلم بان هذه المسئلة ذكرت في بعض النسخ وذكر فيها قد دخل رجل بتجفاف بين نفسه ورواه جاز التنفيل عليهما وذكر في بعض النسخ قد دخل رجل بتجفاف بين من غير ذكر الفرسين وانجاب بجواز التنفيل فيهما ايضا وكل ذلك صحيح ولو قال من دخل منكم بثلاثة تجاف فله كذا جاز نفل تجافين ولا يجوز اكثر من ذلك قال شيخ الاسلام الا ان يكون في ثلثة تجاف منفعة للمنفل له والمسلمين ثم يجوز التنفيل عليه كما في ثلثة دروع كذا في المحيط • لو نظر الامير الى رجل على سور الحصن يقا تل المسلمين فقال من صعد السطح فاخذه فهو له وخمساً به درهم فصعد رجل واخذه كان له ما اخذه وخمساً به ولو سقط هذا الرجل من السور الى الارض حين قال الامير هذا خارج الحصن واخذه رجل من المسلمين فقتله فلا شيء له من النفل ولو رماه رجل من المسلمين فطرحه من السور فله نفل ولو صعد اليه رجل وقد سقط من كان على السور داخل الحصن فقتله فله نفل ولو نظر الى رجل على السور فقال من اخذه فهو له فسقط الرجل من على السور الى خارج الحصن واخذه فانه ينظر ان كان في موضع يمنع من العلمين يكون له وان كان في موضع لا يمنع فبه لا يكون له ولو قال الامير من صعد الحصن ونزل عليهم فله كذا فصعد رجل السور ولا يقدر على النزول عليهم فلا شيء له ولو نظر الامير الى ثلثة فقال من دخل من هذه الثلثة فله كذا قد دخل من ثلثة اخرى ينظر ان كانت الاخرى مثل هذه في الصعوبة الثمينة للمسلمين فله نفل وان كانت دون هذه في الشدة والصعوبة فلا شيء له ولو قال الامير من دننا على عشرة من الرقيق فله رأس فذهب المسلمون بصفة رجل وشارته ولم يذهب الدال معهم فوجدوا الرقيق فلا شيء للدال بخلاف ما لو قال الامير لا سراة من اهل الحرب من دننا منكم على عشرة من الرؤس فهو حر ولهم واحد على عشرة ولم يذهب معهم فذهبوا على صفتهم دلالة فوجدوا عشرة من الرؤس فهو حر الا انه لا يترك ان يرجع الى دار الحرب الا ان يقول لا مير اذا دلتكم فانحروا وتد هوني الى بلادى فانه يحل سبيله اذا وجد منه الدلالة ولو قال الامير ادلكم على عشرة من المعاتلة وانحر فقال الامام نعم فذهب فدلهم فانه لا يعقل ولو قال الامام لهم اعطونا مائة رأس على انكم آمنون في حصونكم فاعطوهم تعين فللامام ان يقتلهم لكن يرد ما اخذه منهم ولو اسلم الرقاب او بعضهم يرد عليهم قيمة الرقاب ولو قال اعطنا مائة من الاسراة

الذين من ذلك من المسلمين فاعطوه تسعين يقاتلهم ولا يرد عليهم شيئا ولو قال الامير لامراء
من دنائكم عشرة من المقاتلة فهو حر فذهب امير منهم وذهب على عشرة ممتنعين في حصن
فلا يعتق فان دلهم على قوم غير ممتنعين الا انهم هربوا من المسلمين ينظرون هربوا قبل ان يقر بوا
منهم لم يوجد لدلالة الممكنة من القهروا تغلبة والظهور وان هربوا بعد ما قربوا منهم يعتق
ولو قال لامراء من دنائكم حصن كذا ومغارة كذا او معسكر الملك فهو حر فذهبهم احد منهم فلم يظفروا
فلا سير حر ولو اصاب الامير غنائم فاقبل الى دار الاسلام فقال من دنائكم على الطريق فله راس
فذهب رجل من المسلمين بكلام وصفت ولم يذهب فلا شيء له وان ذهب معهم فذهبهم على الطريق
فله اجر مثله لا يحاوز به السبي ولو قال من دنائكم على الطريق فله اهلكه ولده فذهبهم فهم في الامر
على حالهم ولو قال فله نفسه واهلكه ولده وما يدرهم من الغنيمة فذهبهم فله جميع ذلك ولو قال
من دنائكم على طريق حصن كذا فهو حر ولذلك الحصن طرق فذهبهم على طريق ابغدها يعتق اذا
كانوا يملكون ذلك وان كانوا يملكون ذلك ان طريق لا يعتق ولو قال من دنائكم على طريق
كذا من حصن كذا فهو حر فذهبهم امير على طريق آخر ينظرون كان المدلول مثل المنصوص في
السعة والرافعة فانه يعتق وان كان اشق من المنصوص فلا يعتق كذا في محيط السرخسي * امير
العسكر في دار الحرب اذا نفل وقال لاهل المعسكر من اصاب شيئا من كراع او متاع او سلاح
او ما شبه ذلك فله من ذلك الربع فكل من له حظ في الغنيمة من سهم او رضيع دخل تحت
التنفيل ومن لاحظ له في الغنيمة لا يدخل تحت التنفيل * والنساء والصبيان والعبيد واهل الذمة
لهم حظ في الغنيمة فيستحقون النفل كذا في المحيط * واذا حض الامام الاحرار بالغيث المحلوسين
فهم لاشيء لهؤلاء كذا في محيط السرخسي * والتجار من اهل المستحق الغنيمة فيستحقون النفل
والعربي الا من اذا قاتل بغير اذن الامام فلا حظ له من الغنيمة فلا يستحق النفل وان كان يقاتل
بذن الامام فله حظ من الغنيمة حتى يرضخ له فيستحق النفل كذا في المحيط * ولو قال من قتل
منكم قتيل فله سلبه فاسلم قوم من اهل الحرب فقتل رجل منهم مشركا او قتل رجل من اهل
مروق المعسكر مشركا فلا شيء له قيا ساوله سلبه استحسانا ولو قتل من قتل قتيل فله سلبه فدخل
معسكر آخر من ارض الاسلام فقتل رجل منهم قتيلا كان له سلبه اذا كان الا ول اميرا
على المعسكرين جميعا * الاصل ان كل من كان قتله مباحا في الجملة يستحق السلب بقتله في التنفيل

وكل سلب لولا التنفيل فيه يستحق بالغنيمة يصح فيه التنفيل وما لا يستحق بالغنيمة لا يصح فيه التنفيل ولو قال من قتل منكم قتيلاً فله سلبه فقتل أجيراً من أهل الحرب ثم يقاتل أو تاجر في معركتهم أو الذمي الذي نقض العهد وخرج إليهم أو مريضاً منهم لا يستطيع القتال فله سلبه لأن قتل هؤلاء مباح ولو قتل امرأة أو صبياً أو شيئاً له إلا أن يكرهنا مقاتلين وإن قتل شيخاً أو نياً فلا شيء له ولو قتل مسلم مع الكفرة المسلمين فقتله رجل مسلم فنقل له ثم يكن له سلبه لأن المسلم وما في يده لا يغنم وإن كان السلب مما أماره المشركون فقتله إنسان فله سلبه ولو كان السلب ما رية عند المشرك لصبي أو امرأة فهو كالذي للبالغ من أهل الحرب فإن أمار المسلم أو الذمي سلاحه من الحربى فقاتل المسلمون فقتله مسلم ينظر أن كان المعلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر إليها فله سلبه للقاتل عند أبي حنيفة رح خلافاً لما ينادى على أن ماله يغنم عنده وعند هؤلاء لا يغنم وإن كان المعلم من دار الإسلام فإنه لا يغنم ماله وإن كان المسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر إليها فله سلبه عند المشرك سلاحه فصبأ فقاتل به فقتله مسلم ليس له سلبه ولو دخل المسلم دار الحرب بأمان فآخذ مشرك سلاحه فصبأ فقاتل فقتله مسلم فله ماله ولو رمى مسلم مشركاً في صفهم فآخذ المشركون سلبه ثم انهزموا فوجد السلب في الغنيمة فإنه يكون في الغنيمة ولا شيء للقاتل ولو انهزموا ولا يدري أنهم هل آخذوا سلبه أم لا فإنه ينظر أن وجد السلب قد نزعه فهو في دونه ولو لم ينزعه شيئاً من نفس المقتول يكون للقاتل وكذلك لو جره المشركون حين قتل وسلبه عليه لم ينزع وهو يربو فله سلبه للقاتل ولو وجد على دابة بعد ما سار العسكر مرحلة أو مرحلتين لا يدري أن كان في يد أحد أم لم يكن فهو للقاتل قياساً ولا يكون له استحساناً ولو أن المشركين أخذوا دابته فحملوا عليها القتيل وعليها سلاحه فهو للقاتل ولو حملوا على الدابة القتيل وسلاحه وسلاحهم وامتنعهم فهذا يكون قياساً إلا أن يكون شيئاً بغيره أو دابة أو نحوها فيكون للقاتل ولو أخذت الوردة الدابة فحملوا عليها القتيل وسلاحه فهذا يكون قياساً وكذلك الوصي بمنزلة الوارث ولو قال الأمير من قتل قتيلاً فله فريسه فقتل رجلاً مشركاً على برزوخ فإنه يستحق سلبه ولو كان على حمار أو بغل أو جمل لا يستحق السلب ولو قال من قتل قتيلاً فله برزوخ فقتل رجلاً على فرس لا يستحق فريسه لأنه لا يستحق الارتفاع بتنفيل الأوضع ولو قال من قتل قتيلاً فله دابته فقتل رجلاً على حمار أو بغل أو فرس فله ذلك ولو كان على بعير لا يستحقه ولو قال من قتل قتيلاً على حمار فهو له فقتل رجلاً على أتان كان له

وكذلك البعير بخلاف ما لو قال من قتل قتيلا على اثنان فقتل رجلا على حمار ذكر لا شيء له لان اسم الاثنى لا يتناول الذكور وكذلك البعير والناقة بخلاف البغل والبغلة فان كل واحد منهما اسم جنس فيتناول الذكر والاثنى جميعا كذا في محيط المرخمي *

الباب الخامس في استيلاء الكفار * اذا غلب كفار الترك على كفار الروم فسيبهم واخذوا اموالهم ملكوها فان غلبنا على الترك حل لنا ما نجد مما اخذوه وان كان بيننا وبين الروم مودة ولو كان بيننا وبين كل من الطائفتين مودة فاقتلوا فغلبت احد بهما كان لنا ان نشترى المغنوم من مال الطائفة الاخرى من الغالبين وفي الخلاصة والاحراز بدار الحرب شرطا اما بدارهم فلا ولو كان بيننا وبين كل من الطائفتين مودة واقتلوا في دارنا لان شترى من الغالبين شيئا واما لو اقتلت طائفتان في بلدة واحدة يجوز شراء المسلم المستأمن من الغالبين نفسا او ما لا كذا في فتح القدير *

ولو استولى اهل الحرب على اموالنا وحرزوها بدارهم ملكوها عندنا فان ظهر المسلمون عليهم بعد ذلك فوجده المالك القديم قبل القسمة اخذه بغير شيء وان وجده بعد القسمة في يد من وقع في سهمه ان كان من ذوات القيم اخذه بقيمة ان شاء وان كان مثليا لا يأخذه بعد القسمة كذا في فتاوى قاضي خان * ابن مالك من ابى يوصى من ابى حنيفة رج في الماسور اذا وقع في سهم رجل فجاءه مولا اخذه بقيمة يوم اخذه هذا الذي وقع في سهمه لايوم ياخذه المولى كذا في المحيط * هذا اذا غلب الكفار على اموال المسلمين وحرزوها بدارهم اما اذا لم يحرزوها حتى غلبهم المسلمون عليها واخذوها ثم جاء صاحبها فانه يأخذ بغير شيء لانهم لم يملكوها قبل الاحراز وكذا لو قسموها في دار الاسلام فان قسمتهم لا يجوز فاذا غلبهم المسلمون كان ذلك المال لصاحبه بغير شيء واذا اشترى المسلم عبدا من دار الحرب قد اسره العدو فجاءه المولى فله ان يأخذه بالثمن او يدع فان مات المولى قبل ان يأخذه فجاء وارثه يطالب باخذه فعن ابى يوسف رج ليس له ان يأخذه وقال محمد رج له ان يأخذه كذا في السراج الرواح *

ابن مسامة من ابى يوسف رج ولو باع رجل عبدا ثم اسره العدو ويعنى قبل التسليم ثم مات البائع ثم اشترى مسلم وجاء به فلوارث البائع ان يأخذه بالثمن ويأخذه المشتري الاول منه بالثمنين جميعا ولو للاحق المشتري فيه لم يكن لوارث البائع عليه سبيل كذا في المحيط * لو اشترى ما اخذه

فأخذ العدو منهم تأجروا وخرجهم إلى دار الاسلام أخذ المالك القديم بثمنه الذي اشترى به التاجر من العدو وان اشتره بعرض أخذ بقيمة العرض ولو كان البيع فاسدا يأخذ بقيمة نفسه وكذا لو وهبه العدو لمسلم يأخذ بقيمة كذا في التبيين * وكذلك حكم المثلي اذا كان موهبا بالواحد لأخذ المالك القديم لعدم الفائدة وكذا لا يأخذ المالك القديم ايضا اذا كان ما أخذ الكفار منا وحرصوه بدارهم مشترى بمثله قدر او وصفا الا اذا اشترى باقل قدر او بارأ منه ثم يكون للمالك القديم أخذه بمثل ما اشترى لوجود الفائدة كذا في غاية البيان * مسلم قال لعبدية احدكم احرو لم يمين حتى امرا ثم طهرنا عليهما واحرزنا بدارنا رد إلى المولى ولو بين العتق في احدهما بعد ما احرز اهدا والحرب صم يانه وملك الكفار الآخرون احرز العدو واحدهما تعين الآخر للعتق كذا في الكافي * فان امروا عبد افاشتره رجل فاخرجه إلى دار الاسلام ففقتت عينه واخذار شها فان المولى يأخذ بالثمن الذي أخذ به من العدو ولا يأخذ الارش ولا يحط شئ من الثمن وان امروا عبد افاشتره رجل بالف درهم فاصروه ثانيا واخذ خلوه في دار الحرب فاشتره رجل آخر بالف درهم فليس للمولى الاول ان يأخذ من الثاني والمشتري الاول ان يأخذ من الثاني بالثمن ثم يأخذ المالك القديم بالفين ان شاء وكذا اذا كان المصور منه الثاني خائبا ليس للاول ان يأخذ اعتبارا بحال حضرته كذا في الهداية * وان ابى المشتري الاول لأخذ المالك القديم كذا في الكافي * ولو اشتره المشتري الاول من التاجر الثاني لبس للمالك القديم ان يأخذ لان حق الاخذ ثبت للمالك القديم في ضمن مود ملك المشتري الاول ولم يعد ملكه القديم وانما ملكه بالشراء الجدد منه كذا في التبيين * لو اشترى رجل من العدو عبدا واخرجه فلم يحضر صاحبه حتى باعه الذي اشتره من رجل آخر ثم جاء صاحبه فله ان يأخذ من الثاني بالثمن الثاني ولا سبيل له على الاول وانما يأخذ من الاول اذا كان العبد باقيا على ملكه ولم يحدث فيه ما يمنع من تملكه فان اراد صاحب العبد ان ينقض البيع الثاني ويأخذ بالثمن الاول من المشتري لم يكن له ذلك عند ابى حنيفة وابى يوسف رح كذا في المراج الوهاج * قال في السير الصغير وللمالك القديم ان ينقض اجارة الممتلك من الحربي وليس له ان ينقض رهنة كذا في المحيط * لو وهب المشتري الاول لرجل أخذه مولا بقيمة ولا ينقض الهبة وكذا لو جنى العبد فدفعه المشتري الاول إلى ولي الجنابة أخذ المالك القديم

من ولي الجناية بالقيمة وكذا ان جنين المشتري الاول ممدافصاله على هذا العبد وان كانت الجناية خطأ اخذ بالاراش وان وهبه العدو من مسلم قد فقه عينه رجل فدفعه الموهوب له الى الفاتح واخذ قيمته اخذ المالك القديم من الفاتح بقيمته اعمى صدابى حنيقة رح وتلا ياخذ بقيمته بصبر اوهى القيمة التي دفعها ولو كانت امة وولدت فقتله رجل فلا سبيل للمالك القديم في قيمة الولد ولكن ياخذها بقيمتها يوم القبض او يدع ولو ماتت الام او قتلت ياخذ المالك الولد بحصته يقسم القيمة على الام يوم الهبة والقبض وعلى الولد يوم الاخذ ما اصاب الواد اخذ به ولو اشترى عبدا بالف حال ولم يقبضه حتى امر فاشترى رجل بخمسمائة اخذه البائع بخمسمائة فاذا اخذه اخذ المشتري منه بالثلثين اى بالف وخمسمائة وان ابنى البائع اخذه المشتري بخمسمائة ان شاء ولو كان بامه بالف نسيه فالمشتري احق بالاسترداد وان ابنى قيل للبائع خذ بخمسمائة وسلم لك فان اشترى العبد الماسور من العدو ورجل بالف فاسر فاشترى آخر بخمسمائة فحضر المالك القديم والمشتري الآخر فلناضى يعلم بشراء الاول اولا يعلم فضى للمالك القديم بالاخذ من المشتري لا ينفذ فيرد العبد على المشتري الآخر حتى ياخذ المشتري الاول منه ثم ياخذ منه المالك القديم بالثلثين ان شاء فلواخذ المالك القديم من المشتري الآخر بلا قضاء او اشتراه منه ثم حضر المشتري الاول ياخذ من المالك القديم بالف ثم ياخذ المالك القديم منه بالثلثين وكذا لو وهبه من المولى اخذ المشتري الاول منه بالقيمة لانه كالاجنبى ثم اخذ المولى منه بالثلثين والقيمة ولو امر العبد الرهن من يدا المرتهن فاشترى رجل بالف وحضر الراهن والمرتهن فتحق الاخذ للمرتهن وهو متطوع كما لو جنى وفداء فان ابنى المرتهن اخذه الراهن بالثلثين وان اخذ مقط دين المرتهن والفداء عليهما نصفان ان كانت قيمة الرهن الغبن والدين الفاو بقى وهنا كما كان فان ابنى المرتهن ان يغدى فداء الراهن اخذ المرتهن العبد نكل ونا ب نصف الدين وان ابنى الراهن ان يغديه وفداء المرتهن فهو رهن بحاله وهو متطوع في حصة الراهن فان كان الراهن فائبا وفداء المرتهن رجع على الراهن بنصف الفداء صدابى حنيقة رح ولم يكن منبرها وصداهما متطوع ولو كان مثليا لا ياخذ ان لم يفد كذا في الكافي * الكفار ان استولوا على العبد الجانى واحرزوه بالدار ثم ظهر عليه المسلمون واخرجوه الى دارا لاسلام وتركه المالك القديم ولم ياخذ واراد ولي الجناية ان ياخذ وكان ذلك بعد القسمة لم يكن له ذلك

لان الثابت لولي الجنانية مجرد الحق فلا يجوز نقض الملك به كذا في المحيط * وان وقع الماسوز في سهم رجل ولم يحضر مولاه حتى امتنعه هذا الرجل او دبره جاز فان كانت امة فزوجها وولدت من الزوج فله ان يأخذها وولدها ولا يكون له ان يفعن النكاح وان كان اخذ مقرها او ارض جنابة وجنى عليها لم يكن للمولى على ذلك مبيع كذا في المبسوط قال محمد رح رجل له كرم فارسي جيدا اخذه الكفار واحرزوه بدراهم ثم دخل مجمل واشترى منهم بكري ثمرد قل فلرسي فاخرجه الى دار الاسلام ثم حضر المالك القديم فليس له ان يأخذه هكذا ذكر في الزيادات وذكر في السير الكبير انه يأخذه بكري ثمرد قل لان المشتري من العدو يملك الكرامة سور بشرى صحيح لان الربوا لا يجري بين المسلم والحربي في دار الحرب فنبت له حق الاخذ بما قام على المشتري كما لو اشترته بدراهم ووجه ما ذكر في الزيادات ان المشتري من العدو يملك الكرامة سور بشرى فاسد لانه تعالى حرم الربوا مطلقا والمشتري بشرى فاسد مضمون بالقيمة والقيمة ههنا المثل فلا يفيد اخذه والمحققون من مشايخنا قالوا ما ذكر في السير قولهما وما ذكر في الزيادات قول ابى يوسف رح لان منعه الربوا لا يجري بين المسلم والحربي في دار الحرب ولو كان اشتراه بكر دقل مثل كيله يدايد واخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم ان يأخذه على الروايات كلها ولو كان المشتري اشترى هذا الكر منهم بحمر او خنزير واخرجه الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم ان يأخذه باتفاق الروايات ولو كان المشتري من العدو وميا كان له ان يأخذه بقيمة الحمر والخنزير ولو كان المشتري من العدو واشترى هذا الكر بكر مثله ثم اخرجه الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم ان يأخذه على الروايات كلها فان كان اشتراه بكر مثله نسفة ثم اخرجه الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم ان يأخذه ولو اخذ المشركون الف درهم نقد بيت المال لرجل واحرزوها بدراهم فدخل مسلم دارهم واشتراها بالف درهم غلة تفرقوا من قبض ثم اخرجها الى دار الاسلام كان للمالك القديم ان يأخذها على الروايات كلها بمثل الغلة التي نقدها وان اشترها بالدنانير واخرجها الى دار الاسلام كان للمالك القديم ان يأخذها بدنانير مثله وكذلك لو ان هذا المسلم باع منهم الف درهم غلة بالف درهم نقد بيت المال فنقدوه الالف المحرزة واخرجها الى دار الاسلام كان للمالك القديم ان يأخذها ولو احرز العدو وكر المسلم ثم دخل مسلم دارهم بما ان واسلم اليهم مائة درهم

في كرخطة سلما معصيا علما حل الاجل فوضه الكرا الذي احرزوه بداوهم فقبض واخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم ان ياخذ بمائة والبايع المعلم من اهل الحرب عرضا بالف درهم فقد بيعت المال ففقدوا الالف المحرزة مكان تلك الالف قبضها واخرجها الى دار الاسلام ليس للمالك القديم ان ياخذها ولو احرز كرا المعلم ثم دخل معلم دارهم با مائة و باع منهم عرضا بكم بخطة في الذمة فوضه الكرا المحرزة ففقدوا واخرجه الى دار الاسلام لا يكون للمالك القديم ان ياخذ ولو احرز كرا المعلم قد دخل معلم دارهم واقرعهم كرا فوضه ذلك الكرا الذي احرزوه فاخرجه الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم عليه سبيل مواء كان المسترض من المحرزة او دونه او اوجد منه هكذا في الصيغ * ولو اخذ العدو من مسلم عشرة اثواب قد دخل معلم و باع من العدو مائة بمائة اثواب موصوفة الى اجل ففضاه الاثواب المحرزة للمالك اخذه بقيمة المتاع ولو اشترى الكرا المحرزة مسلمان من العدو واقتحمه واستهلك احدهما نصيبه اخذ للمالك النصف الباقي بنصف الثمن ولو كان ثيابا والمسئلة بحالها اخذ النصف الباقي بربع الثمن ونصف قيمة الثياب وان كان الماخر ذابرق فضة قيمته الف درهم ووزنه خمسمائة ما اشترى مسلم من العدو باكثر من وزنه او باقل اخذه المالك القديم بقيمته بالغة ما بلغت من خلاف جنسه هكذا في الكافي * وان كان اشترا بمثل وزنه دراهم يدايد واخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم ان ياخذ بقدر تلك الدراهم على الروايات كلها ولو كان اشترا بمثل وزنه دراهم ولكن الى اجل فاخرجه الى دار الاسلام فهذا وما لو اشترا باكثر من وزنه او باقل من وزنه مواء وان كان اشترى هذا الا بريق منهم بخمر او خنزير اخذه المالك القديم بقيمته من خلاف جنسه على الروايات كلها ولو كان الذي اشترا بالخمر والنخيزو رجلا من اهل الذمة واخرجه الى دار الاسلام اخذه للمالك القديم بقيمة الخمر والنخيزو ذكر في السير الكبير في مباد امره المشركون اشترا معلم منهم بالف درهم ورطل من خمر واخرجه الى دار الاسلام اخذه المولى بالالف وتما قيمته يريد به انه ياخذ بكل قيمته انما كانت قيمته اكثر من الالف ولو كانت قيمة العبد اقل من الالف او الالف اخذه بالالف في الفصيلين جميعا ان شاء لا يمتص من الالف ولا يزداد عليها بسبب ذكر الخمر ولو اشترا المعلم بالف درهم

سهالف درهم وميته اودم اخذه المالك القديم بالف درهم ولا يزاد على الالف مكان الميتة وان كانت قيمة العبد اكثر من الالف واذا غصب الرجل من رجل عبد او اصابه المهر كونه من يد الغاصب واحرزوه بدراهم ثم ان للمسلمين اصابوه ثم وجد الغاصب منه في يد الغاصب قبل ان يقوم احد به بغير شيء ولا ضمان على الغاصب ولو وجد بعد القصة في يد بعض الغاصبين ذكر ان الغاصب منه بالخيار ان شاء اخذ العبد بقيمته من الذي وقع في سهمه يوم يأخذ منه وان شاء لم يأخذ وضمن الغاصب قيمته يوم قصه فان دفع قيمته يوم الاخذ الى الذي وقع في سهمه واخذ العبد فانه يرجع على الغاصب بالالف من قيمة العبد يوم الغصب ومن يوم الاخذ فان كان قيمة العبد يوم النصب الف درهم وقيمته يوم الاخذ الف درهم فاخذ العبد الف درهم من الذي وقع في سهمه فانه يرجع على الغاصب بقيمته يوم النصب وذلك الف درهم اذا كان قيمته يوم الغصب الف درهم ثم تراجع المهر حتى صارت قيمة العبد خمسمائة فانه يرجع على الغاصب خمسمائة هذا اذا اختار الغاصب منه اخذ العبد من يد من وقع في سهمه بالقيمة وان شاء لم يأخذ العبد وضمن الغاصب قيمته يوم قصه منه فان ضمن الغاصب الجواب في الغاصب بعد هذا كالجواب في حق الغاصب منه فان وجد الغاصب العبد في يد الغاصب قبل القصة اخذ بغير شيء وان وجد بعد القصة اخذ بالقيمة وكذلك لو لم يظهر عليه المسلمون ولكن رجلا من المسلمين اشتراه من اهل العرب واخرجه الى دار الاسلام فان كان حوله لم يضمن الغاصب قيمته يوم الغصب فالغاصب منه بالخيار ان شاء اخذ العبد الثمن الذي اشتراه المشتري وان شاء لم يأخذ وضمن الغاصب قيمته يوم الغصب فان اخذه بالثمن من المشتري من العبد فانه يرجع على الغاصب بالالف من قيمته يوم الغصب وبالاقل من الثمن الذي اخذ العبد من المشتري وان ترك العبد ولم يأخذ من المشتري من الثمن الذي اخذ منه العبد فانه يرجع على العبد ويقوم الغاصب مقام صاحب العبد ان شاء اخذ العبد من المشتري بالثمن وان شاء ترك فان دفع الغاصب الثمن الى المشتري واخذ منه العبد فانه يرجع القيمة الى الذي وقع في سهمه واخذ منه العبد فان اراد صاحب العبد ان يرده عليه القيمة ويأخذ منه العبد هل له ذلك فهذا على وجهين ان اخذ صاحب العبد القيمة بزمه بان اختلفا في مقدار قيمة العبد فقال الغاصب قيمة العبد يوم النصب كان الف درهم وصاحب العبد يقل كل قيمته الف درهم فانما هو على العبد البينة

على ما اراد من القيمة واخذ من الفاسب الفنى درهم او استولى الفاسب بان لم يكن له بينة
على ما اراد من فكل الفاسب من اليمين فاخذ منه الفنى درهم او اصطلاحا وراضيا على الفنى درهم
كما بد عليه المفصوب منه نفى الفصول الثلاثة لا يتخير المفصوب منه بين ان يرد القيمة على الفاسب
واخذ العبد منه وبين ان يترك العبد عليه وان كان اخذ القيمة بزعم الفاسب بان لم يكن له بينة
واستولى الفاسب فكل فاعلم منه الفنى درهم كما قاله الفاسب ثم وجد العبد فانه يتخير ان شاء
رد القيمة التى اخذ من الفاسب على الفاسب واخذ عبده وان شاء ترك العبد ثم ذكر محمد ر ح
في الكتاب ان صاحب العبد متى اخذ القيمة بزعم الفاسب ثم وجد العبد في يد المشتري او في
يد الذى وقع في مهمه وكان قيمة العبد كما قاله صاحب العبد الفنى درهم يتخير ولم يذكر ان كان
وجد قيمة العبد مثل ما قاله الفاسب او اقل هل يتخير حكمي من الفقيه ابي جعفر الهندواني انه كان
يقول في رواية يتخير وفي رواية لا يتخير ثم في الموضع الذى ثبتت له الخيار اذا قال صاحب العبد
انا مسك القيمة او ارجع بما فضل على قيمته يوم الفصب الى تمام قيمته يوم ظهر العبد لا يكون
له ذلك انا لرد القيمة واخذ العبد او صا ك القيمة كذا في المحيط * العين الحرزة لو كانت
في يد مستاجر او مستعير او مستودع هل له المخاصمة والاسترداد ام لا قالوا للمستاجر ان يحاصم
في المغنوم ويأخذه قبل القسمة بغير شيء وكذا للمستعير والمستودع فاذا اخذه المستاجر عاد العبد
الى الاجارة وسقط منه الاجارة في مدة امره كذا في البحر الرائق * وان جحد المسلمون ان يكون
الماسور اجارة عند احتاج الى اقامة البينة على انه كان اجارة في يده واذا قبل الحاكم البينة
ورده عليه ثم حضر اذ جرفا نكر الاجارة فيعود كرا نة كان في يده وديعة او عارية فالقول قول
صاحب العبد فاما اذا وجد بعد القسمة كان لغان يحاصم الذى وقع في مهمه ايضا فان انكر الذى
وقع في مهمه ان الماسور كان اجارة عند و اقام المستاجر البينة على الاجارة يقبل بينته على اثبات
الاجارة ويكون خصما في اثباتها ثم هو بالخيار ان شاء اخذ بالقيمة وان شاء تركه ولو كان
مكان المستاجر مستعيرا او مستودعا وقد وجد بعد القسمة فانه لا ينتصب خصما للذى وقع في مهمه
حتى لو اقام البينة على ان الماسور كان في يده وديعة او عارية فانه لا يسمع بينته ولا يكون لهما
بعد القسمة ان يأخذ الماسور من الذى وقع في مهمه بالقيمة وكان بمنزلة الاجنبى بعد القسمة
فكذا في المحيط * وللوصى ان ياخذ الماسور لليتيم بالثمن من مشريه ولا ياخذ لنفسه قالوا

وهذا ان اكل الثمن الذي اشتراه من العربي مثل قيمته كذا في محيط السرخسي * في المنتقى
عبد لمسلم امرة العدو وحرزوه ودارهم فدخل مسلم واشترى واخرجه الى دار الاسلام فتزوج
على رقبته امرأة ثم حضر المولى الاول اخذ ان شاء بقيمته واخرتزوج امرأة بغير مهر ثم صا لها
على ان يسلم اليها هذا العبد بالمهر الذي وجب لها قبل مولى العبد ان شئت فخذ
بمهر مثلها اودع ولو ادعى رجل د موى قبل المشتري في د اقول لم يمس له موى فصاحه
من د موى على هذا العبد اخذه المولى بقيمة العبد فان اختلفا في مقدار الد موى فالقول
قول المصالح * عبد مسلم امرة العدو وحرزوه ودارهم ثم املت منهم واخذ مالا من اموالهم وخرج
هاربا الى دار الاسلام فاخذه مسلم ثم جاء مولاه لم يأخذه منه الا بالقيمة في قول محمد بن حمران ومافي يده
من المال فهو لمن اخذه ولا سبيل للمولى عليه واما في قياس قول ابي حنيفة رح فان المولى
يأخذ العبد بغير شيء لانه لما دخل دار الاسلام صار في جماعة المسلمين ياخذه الامام ويرفع خمسة
ويقسم اربعة اخماسه بين المسلمين رجح محمد رح عن قوله وقال اذا اخذه فهو ضمنية اخذه
واخمس اذا لم يحضر المولى وجعل اربعة اخماس العبد والمال الذي معه للخلفاء ان جاء مولاه
بعد ذلك اخذه بالقيمة وان جاء مولاه قبل ان يحبس اخذه بغير شيء * عبد مسلم صبا اهل الجورج
فاغتله سيده ثم غلب عليه المسلمون اخذه مولاه بغير شيء وذلك العنق باطل ولو اخطاه
بعد ما اخرجته المسلمون قبل ان يقتلوه جاز عتقه * حرابي دخل دار الاسلام بامان وعرق
من رجل منهم طعاما او متاعا ودخل به ارض الحرب فاشترى منه مسلم واخرجه الى دار الاسلام
اخذه صاحبه بغير شيء ولان العربي كان ضامنا له قبل ان يخرج من دار الاسلام فلا يكون
محرزا له باذخاله دار الحرب ولو ادعى مسلم عند هذا المستامن مالا ذهب بها الى دار الحرب
فهو محرز بها وان اسلم عليها او صار منة نهي له لانه لم يكن ضامنا في دار الاسلام * حرابي دخل امانا بامان
ومعه عبد قد كان اخذه من المسلمين واخرزه بدار الحرب فاشترى رجل منهم لا يكون
للمالك الاول ان يشتريه من هذا المشتري بالثمن * بشرى الوليد من ابي يوسف رح
في الاملاء الامة للامورة اذا اشتراها من اهل الحرب مسلم او وقعت في منة فاحذها منه مولاه
بحكم حاكم اتبعها ما كان في متقها من الدين والجناية قبل الحبي ودها يعيب قديم ان وجد على
المائع الاول ورجع بنقصان عيبها عليه ان كان حدث بها عيب يمنع من الرد ولا سبيل له على المشتري

من اهل الحرب ولا على الذي وقعت في مهمه وان كان حدث عيب في يد اهل الحرب او في يد المشتري منهم او في يد الذي وقعت في مهمه ردها عليه بذلك فان ماتت عنده او حدث بها عيب لم يرجع بنقصان العيب وان كان اخذها منه بغير حكم اتبعها الثمن ولا تبعها الجنابة ولا ردها على بائنها الا اولها بالعيب القديم ويوردها على الذي اخذها منه بالعيب القديم والحديث وان ماتت في يوم يرجع بنقصان العيب عليه ولو امتنعها مستحق من يد الذي اخذها بالقيمة وان كان اخذها بالحكم ردها على من اخذها منه ثم اخذها كذا المستحق عنه بالقيمة او بالثمن وان كان اخذها بغير احكم اخذها المستحق ببينة بما اخذها به ويرجع في الوجهين جميعا على بائعه في الاصل .
 ان كان اشتراها وان كان امتنعها الذي اخذها اول مرة بالثمن او ولدت منه ولد فان كان اخذها بقطعة لقاضي فان القاضي يبطل متهمة اذا استحقها هذا المستحق ويرد الولد رقيقا في القياس ولكنني استحسن ان يأخذ بالقيمة * ولو ان عبيدين اسرها اهل الحرب فاشترى بها رجل بثلثين واحدا للمولى ان يأخذ احدهما بالحصنة ويترك الآخر * ابن جماعة من محمد روح رجل امر المشركون عبده فامر المولى رجلا ان يشتري العبد له بالف درهم فاشتراه الرجل لنفسه فهو للأمر وكذلك لو امره ان يشتريه له فاستوبه لنفسيه فهو للمولى وكذلك لو امره ان يشتريه لمولاه فاشتراه المأمور منهم وهو مسلم فحرمه لمولاه وهو حبه منهم له كذا في المحيط * ولو ان المالك علم باخراج مملوكه من دار الحرب فلم يطلب شهر الا يسقط حكمه من محمد روح انه يسقط وان مات المولى الماسور منه بعد اخراج المشتري كان لورثته ان يأخذوه على قول محمد روح وليس لبعض الورثة ان يأخذوه ومن ابى يوسف روح ليس للورثة ان يأخذوا * لو اسر الحر بي عبدا مسلما لمسلم فاحززه بدار الحرب فامتنقه او دبره او كاتبه او كانت جارية فاستولدها ثم ظهر المملوك عليهم متقولا جميعا كذا في فتاوى قاضيهان * ابن جماعة من ابى يوسف روح مبدل لمسلم اسره العبد وفاشترا رجل منهم ثم اسروا ثانيا فوهبه للمشتري الذي اسره منه بلجولاه ان يأخذ من هذا بالقيمة والثمن جميعا * بشرى نوادره من ابى يوسف روح رجل فصب عبدا فامسره العدو فوجد القاصب العبد في يدي رجل قد اشتراه منهم فلا سبيل له عليه حتى يحضر المولى * وفي الاملاء من محمد روح اذا امر المشركون عبدا الصغير ثم وقع في مهم رجل فسلم له بوه فكبر الصغير قال هو على حقه في العبد كذا في المحيط * لا يملك علينا اهل الحرب بالغلبة احرارنا

بالعبية احرارنا ومخبرتنا وانها انت اولادنا ومكاتبنا ونملك عليهم جميع ذلك كذا في الكافي
اذا كان الماسور مدبرا ومكاتبنا اوام ولد لمسلم فان المالك القديم يأخذ به غير شيء وبهذه القسمة
ويعوض الامام من وقعت في سهمه قيمته من بيت المال كذا في المبسوط * وان اشتراه رجل منهم
فلمولاه ان يأخذه منه بغير شيء ولو كان الماسور حرا فاشتراه رجل منهم واخرجه الى دارنا
لا شيء للمشتري على الحر الا ان يكون الحر امرا بذلك فيكون الثمن دينا عليه * واذا ابقى
عبد تسلم فدخل اليهم فاخذوه لم يملكوه عند ابى حنيفة روح ولو كان مكلن العبد مكاتب او مدبر
اوام ولد او مستسحق فانهم لا يملكونه بالاجماع واذا لم يثبت لهم المالك في العبد الا بى عند ابى حنيفة روح
ياخذ المالك القديم بغير شيء وهو باكان او مشتري او مضمون او قبل القسمة وبهذا الا ان بعد القسمة
يودى موصى من بيت المال وليس له على المالك جعل الا بى وقد قالوا في العبد ان ابقى وفي يده مال
للمولى ان اهل الحرب يملكون ما في يده ولا يملكونه فان بدل اليهم بعير فاخذوه ملكوه وان اشتراه رجل
ودخل به دار الاسلام فصاحبه يأخذه بالثمن ان شاء وان ابقى عبد اليهم وذهب معه بفرس ومناج
فاخذ المشركون ذلك كله واشتري رجل ذلك كله واخرجه الى دار الاسلام فان المولى يأخذ
العبد بغير شيء والفرس والمناج بالثمن وهذا عند ابى حنيفة روح كذا في السراج الوهاج *
اذا اسلم عبد العربي ثم خرج الىنا وظهر على الدار فهو حرو وكذا اذا خرج غيبه نعم الى
عسكر المسلمين فهم احرار كذا في الهامة * دخل العربي اليها باسان فاشترى عبدا مسلما فدخل به
دار الحرب فانه يعتق عليه منه ابى حنيفة روح ومندهما لا يعتق ومن ابى يوسف روح مثل قول ابى حنيفة
روح وعلى هذا الخلاف اذا كان العبد ذميا واذا اسلم عبد العربي في دار الحرب فهو عبده على
حاله في قولهم جميعا فان باعه العربي من مسلم او عربي عتق عند ابى حنيفة فخرج ومندهما لا يعتق
ولو اسلم حربى في دار الحرب وله رقيق هناك فخرج الى دارنا مسلما ثم تبعه بعد ذلك عبده
مساما فهو عبده لمولاه وكذا اذا خرج كافر اكد في السراج الوهاج * اذا اجلم اهل الحرب على
مال اخذوه من اموال المسلمين او صاروا ذمة فهو لهم ولا تسبيل للمسلمين عليهم وكذلك
لو خرج البنا ومعه ذلك المال فانه لا يتعرض له فيه كذا في المبسوط * لو ان المسلمين اسروا اسرا
من اهل الحرب فلم يقسموا ولم يخرجوهم الى دار الاسلام حتى فرجوا من ايديهم الى ما منهم
او ظهر المفركون عليهم وردهم الى ما منهم ثم ان قوما آخرين من المسلمين ظهروا

على اوثك السبي بايمانهم فاخذوهم واخرجوهم الى دار الاسلام وقسموا فيما بينهم اولم يقسموا ثم
اختصم الفريقان عند القاضي فالفريق الآخر احق بالامراء فلوان الفريق الاول لم يخرجوهم
الى دار الاسلام ولكن اقتسموا في دار الحرب وباقي المسئلة بها فالفريق الاول احق بهم
فان وجدوها في يد الفريق الآخر قبل القسمة اخذوها بغير شيء وان وجدوها بعد القسمة اخذوها
بالقيمة ان شاءوا كما في ما تاملوا كلهم وكذلك لو ان الفريق الاول اخرجوهم الى دار الاسلام
واقتسموا فيما بينهم ثم هربوا او ردوا الى دار الحرب وباقي المسئلة بها فالفريق الاول احق بهم
فاما اذا اخرجوهم الى دار الاسلام ولم يقتسموا حتى هربوا او ردوا الى دار الحرب وبقي المسئلة
بها لها ان حضر الفريق الاول بعد ما اقتسم الفريق الآخر فالفريق الآخر احق بهم هكذا ذكر
المسئلة في الزيادات واما اذا حضر الفريق الاول قبل ان يقتسم الفريق الآخر فغيره وابتان
في رواية الفريق الاول احق وفي رواية الفريق الآخر احق ولو ان الفريق الاول اخرجوهم
بدار الاسلام ولم يقسموا ثم ظهر عليهم المشركون واخذوهم فلم يخرجوهم بدار الحرب حتى ظهر
عليهم قوم آخرون من المسلمين واخذوهم من ايديهم في دار الاسلام فانهم يردون على الفريق
الاول اقتسم الفريق الثاني فيما بينهم اولم يقتسموا قال في الكتاب الا ان يكون الذي قسم
بين الفريق الثاني اما ما يرى حاصنه المشركون تملكوها حرا فان كان الفريق الثاني اولها بهم
كذلك المحيط * اعلم ان دار الحرب تصير دار الاسلام بشرط واحد وهو اظهار حكم الاسلام فيها
قال محمد بن حرق الزيات انما تصير دار الاسلام دار الحرب عند ابي حنيفة بشرط ثلث
احدها اجراء احكام الكفار على سبيل الاشتباه وان لا يحكم فيها بحكم الاسلام والثاني
ان تكون متصلة بدار الحرب لا يتخلل بينهما بلدة من بلاد الاسلام والثالث ان لا يبقى فيها
عوم ولا ذمي آمنان بانه الاول الذي كان ثابتا قبل استيلاء الكفار للمسلم باملا منو للذمي
بعقد الذمة وصورة المسئلة على ثلاثة اوجه اما ان يفلب اهل الحرب على دار من دورنا او ارتد
اهل مصر وقلبوها جروا احكام الكفر او نقض اهل الذمة العهد وتغلبوا على دارهم ففي كل
من هذه الصور لا تصير دار حرب الا بثلث شرائط وقال ابو يوسف ومحمد بن حنبل بشرط واحد
لا غير وهو اظهار احكام الكفر وهو القياس ثم هذه الدار اذا ردت دار الحرب باجتماع
الشرائط الثلثة لم يختصها الامام ثم جاء اهلها قبل القسمة اخذوها بغير شيء وبعد القسمة

بالقيمة ولو افتتحها الامام عادت الى الحكم الاول الخراجي يصير خراجا والعشري يصير
 مشريا الا اذا كان الامام وضع عليها الخراج قبل ذلك فانها لا تعود مشرية هكذا في المراج الوهاج *
 الباب السادس في المستامن * وفيه ثلثة فصول * الفصل الاول في دخول المسلم في دار الحرب
 بامان * اذا دخل دار الحرب بامان مسلم تاجر يحرم عليه ان يتعرض لشيء من اموالهم
 ودمائهم الا اذا غدر بهم ملكهم باخذ الاموال والعصباء وغيره يعلمه ولم ينه منه فيباح
 له التعرض حينئذ كالاسير والتلصص فيجوز له اخذ اموالهم وقتل نفوسهم وليس له ان يعتبهم
 فروعهم فان الفرج لا يحل الا بالملك ولا ملك قبل الاحراز بالدار الا اذا وجد امرأته المأمورة
 او ام ولد او مدبرته ولم يطأهن اهل الحرب فهن باقيات على ملكه غير ان اهل الحرب
 ان وطئنهن يكون شبهة في حقهن فيجب عليهن العدة فلا يجوز له ان يطأهن حتى تنقضي مدتهن
 بخلاف امته المأمورة حيث لا يجوز له ان يطأها وان لم يطأها الحربي لانهم ملكوها ولهذا
 لا يجوز له ان يتعرض لها بشيء ان دخل دارهم بامان ولم ينقض الامان ويجوز له التعرض لزوجته
 وام ولد ومدبرته كذا في التبيين * فان غدر التاجر فاخذ شيئا واخرجه ملكه ملكا خبيثا
 فهو مر بالنسبة اليه فان ادان هذا التاجر حربي اى باعه بالدين او ادان هو حريبا او غصب
 احدهما صاحبه ثم خرج اليها واستامن الحربي في دارنا او ادان حربي حريبا او غصب احدهما
 صاحبه وخرجا مستامنين الى دار الاسلام لم يقض لو احدهما على صاحبه بشيء ولو خرجا
 مسلمين قضى للدائن على صاحبه بالدين واما العصب فلا يتعرض له بشيء في الفصول كلها
 الا انه امر المسلم الذي دخل عليهم بامان اذا غصب شيئا من مال احدهم ثم خرجا مسلمين
 ان يرد عليه ديانة ولم يقض عليه * وانما دخل مسلمان دار الحرب بامان فقتل احدهما صاحبه
 عمدا او خطأ فعلى القتلى الدية في ماله وعليه الكفارة في الخطاء واما القود فلا يجب في ظاهر الرواية
 وان كانا اسيرين فقتل احدهما صاحبه او قتل مسلم تاجرا اسيرا فلا شيء على القاتل الا الكفارة
 في الخطاء عند ابن حنيفة رح كذا في الكافي * قال محمد رح لابس بلن يحمل المسلم الى اهل الحرب
 ما شاء الا الكراع والسلاح والسبي وان لا يحمل اليهم شيئا احب الى قال الشيخ الامام
 شمس الاثمة المرحوم في شرح العبر الكبير المراد من الكراع الخيل والبغال والحمير والابل
 والثيران التي يحمل عليها المتاع والمراد من السلاح ما يكون معد للقتال ويستعمل في الحرب

مراء يستعمل مع ذلك في غير الحرب اولا يستعمل واجناس السلاح ما كبر منه وما صغر حتى
الابرة والمحلة في كراهة الصلح اليهم على السواء وكذلك الحديد الذي يصنع منه السلاح
بكرة حملة اليهم وكذلك الحرير والديباغ والقزا الذي غير معمول فان كان حريرا من ابريسم
او ثيابا رافا فان القز فلا بأس بادخالها اليهم ولا بأس بادخال الصفرو الشبه اليهم وكذلك
الرصاص لان هذا لا يستعمل للسلاح في الغالب وان كانوا يجعلون اعظم سلاحهم من ذلك
لم يحل ادخال شيء من ذلك اليهم ولا يصل ادخال النمر والحي والمذبح معها الجنحة اليهم
لان الغالب انه يدخل لريش النشاب والنبل وكذلك العقاب اذا كان يجعل من ريشها ذلك
ايضا فان كانت انما تدخل للصيد فلا بأس بادخالهما والحكم في البازي والصقور كذلك وانما
اراد المسلم ان يدخل دار الحرب بامان للتجارة ومعه فرسه وسلاحه وهو لا يريد بيعه معهم
لم يمنع ذلك منه ولكن هذا اذا كان يعلم ان اهل الحرب لا يتعرون له في ذلك وكذلك
سائر الدواب ولكن لو اتهم على شيء من ذلك يستخلف بالله ما يدخله للبيع ولا يبيعه حتى
يخرج من الامن ضرورة فان حلف على ذلك فقد انقضت هذه التهمة بيمينه فترك ليدخله
دار الحرب فان ابى ان يحلف لم يترك ليدخل شيئا من ذلك دارهم وكذلك اذا اراد
حمل الامتعة اليهم في البهر في السفينة وان دخل بغلام او غلامين يخدمه لم يمنع من ذلك
لحاجته اليه وانما يمنع من ذلك ما يريد للتجارة فيه فان اتهم استخلف فاما الذمي اذا اراد الدخول
اليهم بامان فانه يمنع ان يدخل فرسا معه او برذونا او سلاحا الا ان يكون معروفا بعد اتهم
مامونا على ذلك فحينئذ حاله كحال المسلم ولا يمنع من ان يدخل بتجارته على البغال والحمير
والعجلة والبعير ويستخلف ايضا على ما يدخله اليهم من البغال والسفن والرقيق ان لا يريد بيعهم
البيع ولا يبيعه حتى يخرجهم الا من ضرورة التحريم المستأمن اذا اراد الرجوع الى
دار الحرب بشيء مما ذكرنا فانه يمنع من ذلك قال الا ان يكون مكاريا سفنا او دواب
من محلم او ذمي فيح لا يمنع منه وانما كان اهل الحرب بحال اذا دخل عليهم التاجر بشيء من هذه
لم يدموه بخروج به واكنهم يعطونه ثمنه فانه يمنع المحلم والذمي من ادخال الخيل والسلاح
والرقيق اليهم ولا يمنع من ادخال البغال والحمير والثور والبعير وكذلك لا يمنع من ادخال
سفينة

كتاب السير (٢٢٢) في المختار من دخول العلم دار الحرب بامان

صفينة واحدة يركبها ويكون فيها متاعه فان اراد ادخال اخرى منع من ذلك وهذا كله استحسان ولا يمكن من ان يدخل اليهم خادما في هذه الحالة مسلما كان او كافرا ولودخل الحربي اليها ما من ومعه كراع وملاح ورقيق لم يمنع من ان يرجع بما جاء به الى داره فان باع ذلك كله بدراهم ثم اشترى بها كراها او ملاحا او رقيقا مثل ما كان له او افضل مما كان له او شرا مما كان له فانه لا يترك ليدخل شيئا من ذاك دار الحرب وكذا لو اشترى ما باه بعينه او استقال المشتري اليه فاقاله قبل القبض او بعده او رد المشتري عليه بخيار روية او بخيار اشترطه المشتري لنفسه وان كان الحربي شرط الخيار لنفسه ثم نقض البيع بحكم خياره فله ان يعود به الى داره كذا في المحيط * ولو جاء الحربي بسيف فاشترى مكانه قوما او رمحا او ترسا لم يترك ان يخرج به وكذا لو استبدل بسيفه سيفا خيرا منه وان كان هذا السيف مثل الاول او شر منه لم يمنع بان يدخل به كذا في المبسوط * الاصل في جنس هذا انه متى استبدل بسلاحه صلاحا من غير جنسه لم يمكن من ان يرجع به ويجبر على بيعه سواء كان خيرا مما اخرجته من ملكه او شر منه وان كان ما استبدل به من جنس ما ادخله فان كان مثله او شر منه لم يمنع من ان يرجع به وان كان خيرا منه منع من ذلك وان استبدل به مثله ثم تقايلا البيع فله ان يعود بما رجع اليه الى داره وان استبدل به شر منه او خيرا منه ثم تقايلا البيع فيه لم يكن له ان يخرج به الى داره في الوجهين وحكم الاستبدال بالكرام مثل حكم الاستبدال بالسلاح في جميع ما ذكرنا وان استبدل بحماره انا او بفرسه الذكر فرما انني منع من ادخاله دار الحرب وان كان دون ما ادخله في القيمة وان استبدل بفله الذكر بفله انني مثله او دونه لم يمنع وان استبدل بما دونه فعلا منع وان استبدل بفرسه بدونا او ببرونه فرما منع وان استبدل بفرسه الا انني فرما انني دونها في الجري ولكنها اثبت منها وارجى للنسل منع واجبر على بيعه الا ان يعلم انه مثل ما اعطى في جميع وجوه الانتفاع او دونه فاما الرقيق فمما استبدلهم بجنس آخر او بجنس ما عنده او دونه او افضل منه فانه يمنع ويجبر على بيعه ولو ان مستامنين من الروم دخلا دارا بامان ومع احدهما رقيق ومع الآخر ملاح فنبذ لا الرقيق بالسلاح او باع كلوا حد متاعه من صاحبه بدراهم لم يمنع كلوا حد منهما ان يدخل دار الحرب ما حصله لنفسه ولو ان حربيا من الروم دخل اليها بامان بكرام او سلاح او رقيق فاراد

كتاب السير (٢٢٢) في المحتامن * في دخول العربي دار الاسلام

ان يدخل ذلك ارض الترك او اهل يلم او غيره من اعداء المسلمين لبيعة منهم منع من ذلك وكذلك اذا اراد ان يدخل ذلك الى دار حرب هم مواد للمسلمين وان اراد ان يدخل ذلك ارضا اهلها ذمة للمسلمين لم يمنع من ذلك ولو كان احد المستامين فينا من الروم والآخر من الترك ومع ادهما رقيق ومع الآخر كراع او صلاح فتبادلا واشترى كل واحد منهما متاع صاحبه بدرهم لم يترك واحد منهما يخرج ما اشترى الى داره وان كانا تبادلان سلاحا بصلاح من صنعة مثله فلكل واحد منهما ان يدخل ما اخذ داره وان كانا تبادلان سلاحا بصلاح فللذي اخذ اخصهما ان يدخل دار الحرب وليس للذي اخذ افضلها ذلك ولكنه يجبر على بيعه بمنزلة ما لو كانت هذه المبادلة بين المحتامن والمسلم وكذلك في حكم الرد بخيار الرؤية وخيار الشرط والرد بالعيب بخلاف ما اذا تبادلان رقيقا بغير ما سواه او ادهما افضل من الآخر فان هناك لا يجعل المبادلة بينهما بمنزلة المبادلة بين المحتامن والمسلم او المعاهد عند تحقق المعاودة لا يمنع كل واحد منهما من ان يدخل داره ما صار له وان كانا تبادلان افضل من الآخر لم يمنع الذي اخذ اخصهما ومنع الذي اخذ افضلها من ذلك ولو كانا تبادلان لاصد ابامة لم يكن لكل واحد منهما ان يدخل ما اخذ داره لان اختلاف الذكورة والانثوية اختلاف جنس كذا في المحيط * الفصل الثاني في دخول العربي في دار الاسلام * اذا دخل العربي دار الاسلام بامان لا يمكن ان يقيم فيها سنة ويقول له الامام ان اقامت سنة كاملة وضعت عليك الجزية ثم ان رجع الى وطنه بعد مائة او مائة سنة له الامام ذلك له قبل تمام السنة فلا سبيل عليه فان مكث سنة فهو ذمي وتعتبر المدة من وقت التقدم عليه لا من وقت دخوله دار الاسلام وللامام ان يقدر له اقل من ذلك اذا رأى كالمشهور والشهرين فان اقامها بعد ذلك صار ذميا ثم اذا صار ذميا بمضى المدة المضروبة له استأنف عليه الجزية لحول بعده الا ان يكون شرط عليه انه ان مكث سنة اخذ هامة فباخذها منه حينئذ كما تمت السنة كذا في التبيين * ثم لا يترك بعده ان يرجع الى دار الحرب كذا في الكفاية * فان دخل العربي دارا باسان واشترى ارض خراج فاذا وضع عليه الخراج صار ذميا وكذا لو اشترى مشربة فانها تستمر مشربة على قول محمد بن رح وعلى قول ابى حنيفة رح تعير خراجية فيؤخذ منه جزية سنة مستقبلة من وقت وضع الخراج وينتبت احكام الذمي في حقه من منع الخروج الى دار الحرب وجريان القصاص بينه

وبين المسلم وضمان المسلم قيمة خمره وخنزيره اذا تلفه وجوب الدية اذا قتل خطأ وجوب كف الاذن منه فتحرم غيبته كما تحرم غيبة المسلم والمراد بوضع الخراج الزامه عليه واخذه منه عند حلول وقته ومنذ باشر السبب وهو زراعتها او تعطيلها مع التمكن منها اذا كانت في ملكه كذا في فتح القدير * أما بمجرّد الشراء فلا يصيد ميا في ظاهرها الرواية قال محمد ربح فان باعها قبل ان يجب خراجها لم يكن بشرائه ميا ولو استاجر ارض خراج فزرعها لم يكن ذميا فان كانت ارض خراجها المقاسمة فزرعها ببذر العربي فاخذ الامام خراجها مما اخرجت وحكم بذلك عليه دون صاحب الارض جعله الامام ذميا ووضع عليه خراج راسه فان اشترى المستامن ارض المقاسمة فأجرها على مسلم فاخذ الامام الخراج من المستاجر ورأى ان ذلك على الزرع لم يصير المستامن ذميا ولو زرع العربي ارضا اشترى ارضا من ارض خراج فزرعها فاصاب زرعها آفة فذهبت به لم يكن في الارض خراج تلك السنة ولم يصير العربي ذميا وان وجب في ارض المستامن الخراج في اقل من سنة اشهر من يوم ملكها صار ذميا حين وجب في ارضه الخراج ويجب عليه خراج راسه يؤخذ منه بعد سنة مستقبلة من يوم وجب في ارضه واذا دخلت حربية الينا بامان ونزجت ذميا او مسلما صارت ذمية ولو دخل العربي دارنا بامان فتزوج ذمية لا يصير ذميا بتزويجها كذا في السراج الوهاج * فان رجع العربي المستامن الى دار الحرب وترك وديعة عند مسلم او ذمى او ديننا عليه حل دعه بالعود الى دار الحرب وما كان في ايدي المسلمين او الذميين من ماله فهو باق على ما كان عليه حرام تناول فان اسرا وظهر عليهم فقتل سقط دينه وصارت وديعة فيا ولو كان له رهن فعند ابي يوسف ربح ياخذه المرتين بدينه وقال محمد ربح بياح ويوفى بثمنه الدين والغاسل لبيت المال كذا في النبيين * وان قتل ولم يظهر على الدار فالقرض والوديعة لورثته وكذلك اذا مات وما وجب المسلمين عليه من اموال اهل الحرب بغير قتال يصرف في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج قالوا هو مثل الاراضي التي اجلوا اهلها عنها والجزية ولا خمس في ذلك كذا في الهداية * ولو مات المستامن في دار الاسلام من ماله وورثته في دار الحرب وقف ماله لورثته فان ائتموا بالابد ان يقيموا البيعة على ذلك فياخذوا فان اقاموا بيعة من اهل الذمة قبلت استحسانا فاذا قالوا لا نعلم له وارثا غيرهم دفع اليهم المال واخذ منهم كفيلا لما يظهر في المال من ذلك ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت انه كذا في فتح القدير * انا بعث العربي مبدا تلجرا له الى دار الاسلام يا مان

فاسلم العبد هنا بيع وكان ثمنه للحربى كذا في المبسوط* واذا دخل الحربى دارنا بامان وله امرأة
 في دار الحرب واولاده صغار وكبار ومال اودع بعضه زميا وبعضه حربيا وبعضه مسلما فاسلم هنائم ظهر
 على الدار فذلك كله نهي* وكذا لك ما في بطنها لو كانت حاملا كذا في الهداية* ولوسى الصبي في هذه
 المسئلة وصار في دار الاسلام فهو مسلم تبعا لايه تم هوى* على حاله وكونه مسلما لاينا في الرق كذا في
 التبيين* وان اسلم في دار الحرب ثم جاء فظهر على الدار فاولاده الصغار احرار مسلمون باسلام ابيهم
 تبعا وكل مال اودع مسلما او ذميا فهو له وما سوى ذلك نهي كذا في الكافي* اذا اسلم الحربى
 في دار الحرب فقتله مسلم عمدا او خطأ وله ورثة مسلمون هنا لك فلا شيء عليه الا الكفارة في الخطاء
 كذا في الهداية* من قتل مسلما خطأ ولا شيء له او قتل حربيا دخل دار الاسلام بامان فاسلم
 فالدية على ما قتله للامام وعليه الكفارة وان كان قتل المسلم الذي لا وارث له والمستامن الذي
 اسلم ولم يسلم معه وارث قصدا ولا تبعا بان لم يكن معه ولد صغير دخل به الينا عمدا فان شاء الامام
 قتله وان شاء اخذ الدية منه بطريق الصلح لا الجبر واما ان يغفون ليس له ذلك ولو كان المقتول
 لقيطا فقتله المنتقط او غيره خطأ فلا اشكال في وجوب الدية لبيت المال على ما تلة الفانل والكفارة
 عليه ولو كان القتل عمدا فان شاء الامام قتله وان شاء صاحبه على الدية وهذا عند ابي حنيفة
 ومحمد رح كذا في فتح القدير* الاصل ان الدار دليلا على كون من فيها من اهلها والسجاء
 اقوى من المكان والبيئة اقوى من الكل اذا اسرت سرية فوما وجاؤ ابيهم فادوا هو انهم من
 اهل الاسلام او من اهل الذمة وانهم اخذونا في دار الاسلام وقالت السرية هم من اهل
 الحرب اخذناهم في دار الحرب فالقول للامارى وان قالوا اخذونا في دار الحرب ولكن
 نحن من اهل الاسلام او الذمة ودخلنا دار الحرب محتامين للتجارة او الزيارة او كذا اسراء
 في ايديهم لا يقبل قولهم ويحترقون الا اذا وجد فيهم علامات الاسلام كالختان والحضاب
 وقص الشارب وقراءة القرآن والفقه وادوا اسلاما في دفع عنهم الاسروكذا اذا وجدت
 هذه العلامات في صبي في دارهم بعد الظهور ولا يقبل شهادة بعض السرية عليهم لانها شهادة
 لنفهم وتقبل شهادة التجار لعدم الشركة وذكر في المير الكبير تقبل واختلاف الجواب لاختلاف
 الوضع فالوضع به في جند عظيم كانت شركة مامة ولا تمنع القبال كشهادة الفقيرين
 لبيت المال

لبيت المال والوضع هنا في الحرية وهذه عريكة خاصة فمنعت القبول * ولا شهادة لاهل الازمة لهم لانها شهادة على المسلمين كذا في الكافي * الفصل الثالث في هدية ملك اهل الحرب يبعثها الى امير جيش المسلمين * قال محمد راج ما يبعثه ملك العدو من الهدية الى امير جيش المسلمين او الى الامام الاكبر وهو مع الجيش فانه لا بأس بقبولها ويصير فداً للمسلمين وكذلك اذا اهدى ملكهم الى قائد من قواد المسلمين له منعة ولو كان اهدى الى واحد من كبار المسلمين ليس له منعة يختص هو بها وفي المنتقى لو ان جند ادخلوا دار الحرب فاهدى اهل الحرب رجلاً من الجند او قائداً من هداياهم فهو غنيمة الا ان نفل كل رجل ما اهدى اليه قال محمد راج وكذلك كل ما مل من مال الخليفة اذا بعته الخليفة على صل فاهدى اليه شيء فينبغي للخليفة ان يأخذ ذلك من العامل ويجعله في بيت مال المسلمين ان كان المهدي اهدى اليه بطيب نعمة وان كان المهدي مكرهاً في الاهداء ينبغي ان يرد الهدية على المهدي ان قدر عليه وان لم يقدر عليه يضعها في بيت المال ويكتب عليه قصته وكل حكمه حكم اللقطة ولو ان مسكراً من المسلمين دخلوا دار الحرب فاهدى اميرهم الى ملك العدو هدية فلا بأس به فان اهدى اليه ملك العدو وبعد ذلك هدية نظراً فيما اهدى ملك العدو فان كان قيمة ما اهدى ملك العدو مثل قيمة هدية امير الجيش او اكثر بحيث يتغابن الناس في مثله كان للامير خاصة وان كان قيمة هدية ملك العدو اكثر من قيمة هدية الامير بحيث لا يتغابن الناس في مثله فالزيادة على هدية الامير تكون غنيمة وكذلك لو ان امير النعمان اهدى الى ملك العدو هدية واهدى ملك العدو اليه هدية اضعاف ذلك يسلم للامير قدر هديته من هدية ملك العدو والفضل يوضع في بيت المال ولو ان المسلمين حاصروا حصناً من حصن اهل الحرب او مدينة من مدائنهم بهم امير الجيش متاهاً او غير ذلك فانه ينظر الى الثمن الذي اخطوه فان كان مثل قيمة ما باع او اكثر بحيث يتغابن الناس في مثله يسلم ذلك للامير وان كان الثمن اكثر من قيمة ما باع بحيث لا يتغابن الناس في مثله فالفضل على قيمة متاهة يكون غنيمة وهل يكره المبايعة معهم والحمد لله ذكر محمد راج انه يكره * جميع الاشياء في ذلك على السواء كذا في المحيط * الباب السابع في العشر والخراج * الاراضى نوعان مشربة وخرابية فارض العرب كلها مشربة وهي ارض تهامة وحجاز ومكة واليمن وطائف والعمان والبحرين قال محمد راج ارض العرب من مذياب الى مكة ومدن ابيي الى اقصى

هجر باليمن بمهرة * وسواد العراق فما سقى منها من انهار الا عاجم خراجية وحد السواد طولا
 من تخوم المرسى الى ارض مبادان وحده مرصا من منقطع الجبل من ارض حلوان الى
 اقصى ارض القادسية المتصل بعذيب من ارض العرب وما سوى ذلك كل بلدة فتحت منوة
 ولم يسلم اهلها ومن عليهم فهي خراجية ان كان يصل اليها ماء الخراج وكل بلدة فتحت
 صلاحا وقبلوا الجزية فهي ارض خراج وكل بلدة فتحت منوة وقسمها الامام بين الغانمين
 فهي مشرية وكل بلدة فتحت منوة واسلم اهلها قبل ان يحكم الامام فيهم بشيء كان الامام
 فيه بالختيار ان شاء قسمها بين الغانمين ويكون مشرية وان شاء من عليهم وبعد المن كان الامام
 بالختيار ان شاء وضع العشر وان شاء وضع الخراج ان كانت تسقى بماء الخراج كذا
 في فتاوى قاضي خان * كل ارض اسلم عليها اهلها طوما فانها تكون مشرية وكذلك كل
 ارض من اراضي العرب اذا فتحت منوة وقهر اهلها من مبداء الا وثان فاسلموا بعد الفتح
 وترك الامام الاراضي عليهم فهي مشرية وكذلك كل بلدة من بلاد العجم اذا فتحها الامام
 قهرا ومنوة وتردد بين ان يمن عليهم برقابهم واراضهم ويضع على الاراضي الخراج وبين
 ان يقسمها بين الغانمين ويضع على الاراضي العشر فقال جعلت الاراضي مشرية ثم بداه
 فمن عليهم برقابهم واراضهم فان الاراضي تبقى مشرية هكذا ذكر محمد ربح في النوادر والكرخي
 في كتابه وكذلك ارض الخراج اذا انقطع منها ماء الخراج وصارت تسقى بماء العشر
 فهو مشرية كذا في المحيط * من احبب ارضا مواتا فان كانت من حيز ارض الخراج
 فهي خراجية وان كانت من حيز ارض العشر فهي مشرية وهذا اذا كان المحبب لها مسلما
 اما اذا كان ذميا فعليه الخراج وان كانت من حيز ارض العشر والصيرة عندنا مشرية باجماع
 الصحابة رضي الله تعالى عنهم كذا في المراج الوهاج * خراج الارض نوعان خراج
 معاسمة وهو ان يكون الواجب شيئا من الخارج نحو الخمس والصدقة وما شئت ذلك
 وخراج وظيفة وهو ان يكون الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالتنكس من الانتفاع بالارض
 كذا في فتاوى قاضي خان * وخراج المقاسمة يتعلق بالخارج لا بالتنكس من الزراعة حتى اذا
 مطل الارض مع التنكس لا يجب كالعشر كذا في التاثير خاتمة نائلا من الظهيرية * اما خراج
 الوظيفة فقال محمد ربح في ارض الخراج على كل جريب يصلح للزراعة فعيز ودرهم وعلو

جرب الربطة خمسة دراهم وعلى جرب الكرم عشرة دراهم كذا في المحيط * وما مر من ذلك من الاصناف كالزفران والقطن والبستان وغيرها يوضع عليها بمصعب الطاقة ونهاية الطاقة ان يبلغ الواجب نصف الحراج والبستان كل ارض يحوطها حائط وفيها بخل متفرقة وامناج واشجار يمكن زراعتها ما بين الاشجار فان كانت الاشجار ملتفة لا يمكن زراعتها فبها كرم كذا في الكافي * والجرب اسم لستين دراهم في ستين دراهم بذراع الملك وبذراع الملك مبع قبضات يزيد على ذراع العامة بقبضة هذه الجملة لفظ كتاب العشر والحراج قال شيخ الاسلام المعروف بحواهر زاده قال محمد روح الجرب اسم لستين دراهم في ستين دراهم حكاية من جربهم في اراضيهم وليس بتقدير لازم في الاراضي كلها بل جرب الاراضي يختلف باختلاف البلدان فيعتبر في كل بلدة متعارف اهلها واراد بالقفيز الصاع فهي ثمانية ارطال بالمعرائي وهو اربعة امناء وهذا قول ابي حنيفة ومحمد روح وهو قول ابي يوسف روح الاول وهذا القفيز يكون من الحنطة هكذا ذكر في موضع من كتاب العشر والحراج وذكر في موضع آخر منه وقال ويكون هذا القفيز مما يزرع في تلك الارض وهو الصحيح وينبغي ان يقال هذا القفيز زيادة حفتين ونكلموا في تفسير قوله زيادة حفتين قال بعضهم تفسيره ان يضع الكيال كفيه على جانبي القفيز عند الكيل من الصبره ويمسك ما يقع في كفيه من الطعام ويصيب القفيز مع ما في حفتيه في جوالق الهاء وبعضهم قالوا معناه ان يملأ الكيال القفيز ثم يمسح اعلى القفيز حتى ينصب ما في املاه من الحبات ثم يصيب القفيز في جوالق العاشر ثم يملأ حفتيه من الصبره ويرميها في جوالق الهاء شرب زيادة على القفيز ثم هذا المقدار لا يجب في كل سنة الامرة واحدة زرع المالك مرة واحدة او مرارا بخلاف خراج المقاسمة والعشر لان هناك الواجب جزء الحراج فيتكرر بنكره ثم ما ذكرنا في مقدار الحراج فذلك ان اكلت الاراضي تطبق ذلك فاما اذا كانت الاراضي لا تطبق ذلك بان قل ربعها فانه ينقص منه الى ما تطبق فالنقصان من وظيفة ممرضى الله تعالى منه اذا كانت الاراضي لا تطبق تلك الوظيفة جائزا لاجماع واما الزيادة على تلك الوظيفة اذا كانت الاراضي تطبق الزيادة بان كنز ربعها هل تجوز نفى الاراضي التي صدر التوظيف فيها من ممرضى الله تعالى عنه لا تجوز بالاجماع وكذلك في الاراضي التي صدر التوظيف فيها من امام بمثل وظيفة ممرض

لا تجوز الزيادة بالاجماع وان اطاعت الزيادة وكذلك لو ان هذا الامام او طف على اراض مثل
وظيفة ممرض ثم اراد ان يزيد على تلك الوظيفة ليس له ذلك وان كانت الاراضى تطبق
الزيادة وكذلك لو اراد ان يحولها الى وظيفة اخرى بان كانت وظيفة الاولى دراهم
فاراد ان يحولها الى المعاسة او كانت مقاسمة فاراد ان يحولها الى الدراهم ليس له ذلك
فان زاد عليهم على تلك الوظيفة او حولها الى وظيفة اخرى وحكم بذلك عليهم وكان من
رأيه ذلك ثم ولى بعده وال يرى خلاف ذلك فان كل الاول صنع ما صنع بطيب انفسهم امضى
الثاني ما فعله الاول وان كان الاول صنع بغير طيب انفسهم فان كانت الاراضى فتحت منوة
ثم من الامام بها عليهم امضى الثاني ما صنع الاول وان فتح الاراضى بالصالح قبل ان يظهر
الامام عليهم وباقي المسئلة بحالها فالثاني ينقص فعل الاول واما الاراضى التي يريد
الامام توظيف الخراج عليها ابتداء اذا زاد على وظيفة ممرضى الله تعالى منه على قول محمد رح
واحدى الروايتين من ابي يوسف رح يجوز وعلى قول ابى حنيفة رح واحدى الروايتين من
ابى يوسف رح لا يجوز وهو الصحيح واما اخراج المعاسة فالتقدير فيه مفوض الى الامام ولكن لا يزداد
على نصف الخراج * كل من ملك ارض الخراج يؤخذ منه الخراج كافر كان او مسلما صغيرا كان
او كبيرا كان او مكاتب او عبدا مانوا رجلا كان او امرأة كذا في المحيط * يجب العشر والخراج
في ارض الوقف كذا في الوجيز للكردرى * ارض خراجها وظيفة فتصحبها فاصب فان كل الفاصب
جا حدا ولا بينة للمالك ان لم يزرعها الفاصب فلا خراج على احد وان زرعها الفاصب ولم
ينقصها الزراعة فالخراج على الفاصب وان كان الفاصب مقرا بالفسب او كان للمالك بينة
ولم تنقصها الزراعة فالخراج على رب الارض وان نقصتها الزراعة عند ابى حنيفة رح الخراج
على رب الارض قل النقصان او كثر كانه آجرها من الفاصب بضمان النقصان وفي بيع الوفاء
اد اقبض المشتري فالمشتري بمنزلة الفاصب وان آجر ارضه الخراجية او امارها كان الخراج
على رب الارض كما لو دفعها مزراعة الا اذا كان كرم او رطابا او شجرا ملتقا ولو آجر ارض
العشرية كان العشر على رب الارض في قول ابى حنيفة رح وقال صاحباه على المستاجر وان
امار ارضه العشرية فزرعها المستعير من ابى حنيفة رح فيه روايتان وان استاجرا واستعار
ارضا تصلح

أرضاً تصلح للزراعة فعرس المستاجر والمستعير فيها كما أو جعل فيها رطاباً كان العراج على المستاجر
والمستعير في قول الشيخين ومحمد بن حنبل وان غصب أرضاً مشربة فزرعها لم تنقصها الزراعة فلا عسر
على رب الأرض وان نقصت الزراعة كان العسر على رب الأرض كأنه أجبرها بالنقصان كذا في
فتاوى قاضيهان * رجل له أرض خراج بها من رجل وهي فارغة فان بقي من السنة مقدار
ما يقدر المشتري على زراعتها يجب الخراج على المشتري زرع أولم يزرع وان لم يبق من السنة
مقدار ذلك فالخراج على البائع وتكلموا ان المعتبر في ذلك زرع الحنطة والشعيرام أي زرع ما كان
وان المعتبر مدة يدرك الزرع فيها امدء يبلغ فيها الزرع مبلغاً يكون قيمته ضعف الخراج وفي
ذلك كله كلام والفتوى على انه مقدار بثلاثة اشهر ان بقي واجب على المشتري والاعلى البائع كذا
في الفتاوى الكبرى * ولو اشترى أرض خراج ولم يكن في يد المشتري مقدار ما يتمكن فيه من
الزراعة فاخذ السلطان الخراج من المشتري لم يكن للمشتري ان يرجع على البائع كذا في فتاوى
قاضيهان * وإذا أخذ من الأكارو الأرض في يده ولم يقدر على الامتناع برجع على المالك وفي
ظاهر الرواية لا يرجع وهو الصحيح هكذا في الوجيز للكردي * أن كان للأرض ريعان جريفي
وربمي وسلم احدهما للبائع والآخر للمشتري او يتمكن كل واحد منهما من تحصيل احدهما يعين
لنفسه فالخراج عليهما هكذا ذكر صدر الاسلام في شرح كتاب العشر والعراج كذا في المحيط * رجل
باع أرضاً خراجية فباعها المشتري من غيره بعد شهر ثم باعها الثاني من غيره كذلك حتى مضت
السنة ولم يكن في ملك احدهم ثلثة اشهر لا خراج على احد فالوا الصحيح في هذا ان ينظر
ان المشتري الآخر ان بقيت في يده ثلثة اشهر كان الخراج عليه * رجل باع أرضاً فيها زرع لم يبلغ
فيها مع الزرع كان خراجها على المشتري على كل حال وان باعها بعد ما انعقد الحصب وبلغ
الزرم ذكر الغني أبو الليث ان هذا بمنزلة ما لو باع أرضاً فارغاً وباع معها حنطة محصورة هذا
الذي ذكرنا اذا كانوا يأخذون الخراج في آخر السنة فان كانوا يأخذون الخراج في اول السنة
على سبيل التعجيل فذلك محض ظلم لا يجب على البائع ولا على المشتري رجل له قرية في
أرض خراج له فيها بيوت ومنازل يستغلها ولا يستغلها لا يجيب فيها شيء وكذا الرجل اذا
كان له دار خلع في مصر من اهل مصر جعلها بستاناً وغرس فيها نخلوا خرجها من
منزل ليس فيها شيء لان ما بقي من الأرض تبع للدار وان جعل كل الدار بستاناً فان كان

في ارض العشر ففيها العشر وان كان في ارض الخراج ففيها الخراج كذا في فتاوى قاضي خان * رجل اشترى ارضا خراجية وبنى فيها دارا فعليه الخراج وان لم يبق منه مكان من الزرعة كذا في المحيط * السلطان اذا جعل الخراج لصاحب الارض فتركه عليه جاز في قول ابي يوسف روح خلا فالحمد روح الفتوى على قول ابي يوسف روح اذا كان صاحب الارض من اهل الخراج وعلى هذا التصريح للعشاء والفتاه * السلطان اذا لم يطلب الخراج ممن عليه كان على صاحب الارض ان يتصدق به وان كان يتصدق بعد الطلب لا يخرج من العهدة كذا في فتاوى قاضي خان * العالم اذا ترك الخراج على الزارع بدون علم السلطان يحل ولو مصرفا كذا في الوجيز للكردي * قال محمد روح السلطان اذا جعل العشر لصاحب الارض لا يجوز وهذا بخلاف وذكر شيخ الاسلام ان السلطان اذا ترك العشر على صاحب الارض فهو على وجهين الاول ان يترك اغلا منه بان نعى ففى هذا الوجه كان على من عليه العشر ان يصرف قدر العشر الى الفقير والثاني ان يتركه قصدا مع علمه به وانه على وجهين ايضا ان كان من عليه العشر غنيا كان له ذلك جائزة من السلطان وبمن السلطان مثل ذلك من مال بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة وان كان من عليه العشر فقيرا محتاجا الى العشر فترك ذلك عليه جائز وكان صدقة عليه فيجوز كما لو اخذ منه ثم صرفه اليه كذا في الذخيرة * قال محمد روح في الجامع الصغير رجل له ارض خراج مملها فعليه الخراج كذا في المحيط * وهذا اذا كان الخراج موطفا اما اذا كان خراج مقدسة لا يجب شي كذا في الخراج الوهاج * قالوا من انتقل الى اخس الامرين من فير مذر فعليه خراج الا على كمن له ارض الزعفران فتركها وزرع الصبوب فعليه خراج الزعفران وكذا لو كان له كرم فقطع وزرع الصبوب فعليه خراج الكرم وهذا شيء يعلم ولا يفتى به كلابط مع الظلمة في اموال الناس كذا في الكافي * من اسلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج على حاله ويجوز ان يشتري الملم ارض الخراج من الذمى ويؤخذ منه الخراج كذا في الهداية * ولا يجمع العشر والخراج في ارض واحدة سواء كانت الارض مشربة او خراجية ولوا اشترى ارض مشرا وارض خراج للتجارة ففيها العشر والخراج دون زكاة التجارة كذا في المحيط * الذمى اذا اشترى ارضا مشربة قال ابو حنيفة وزفر روح يؤخذ منه الخراج كذا في الزاد * لو ان قوما من اهل الخراج مجزوا من مارة الاراضى واستغلا لها ولم يكن عندهم ما يؤدونه به الخراج لم يكن للامان ان ياخذ

الاراضى منهم ويدفعها الى غيرهم على سبيل التملك كذا في الذخيرة * قال في كتاب العشر
والخراج لو ان ارضا من الاراضى الخراجية موزعها صاحبها ومطلها وتركها كان للامام
ان يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدى خراجها قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح
والصحيح من الجواب في هذه المسئلة ان يواجر الامام الاراضى اولا ويأخذ الاجر ويرفع منه
قدرا للخراج وبمسك الباقي لرب الارض وهكذا ذكر محمد رح في الزيادات فان كان
لا يجد من يستأجرها يدفعها مزارعة بالثلث او الربع على قدر ما يوجد مثل تلك الارض مزارعة
فيها خذ الخراج من نصيب صاحب الارض وبمسك الباقي على رب الارض وان كان لا يجد
من يأخذها مزارعة يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدى الخراج عنها وطريق الجواز احد الشئيين
اما انا منهم مقام المالك في الزراعة واطاء الخراج او الاجارة بقدر الخراج ويكون المأخوذ
منهم خروجا في حق الامام واجرة في حقهم قال وان لم يجد الامام من يعمل فيها بالخراج
يبيعها ويرفع الخراج من ثمنها ويحفظ الباقي على رب الارض قيل ما ذكر ان الامام يبيع
الاراضى قول ابي يوسف ومحمد رح واما على قول ابي حنيفة رح ينبغي ان لا يبيعها لان في بيع
ماله جبرا عليه وابو حنيفة رح لا يرى السجى على الحر وقيل هذا قول الكل وهو الصحيح لان
ابا حنيفة رح يرى السجى في موضع يعود نفعه الى العامة وذكر في بعض الكتب في هذه المسئلة
ان الامام يشتري ثيرا نا وأداة الزراعة ويدفعها الى انسان ليؤزرها فاذا حصل الغلة يأخذ منها
قدرا للخراج وما انفق عليها ويحفظ الباقي على رب الارض وقال ابو يوسف رح يقرض الامام
صاحب الارض من مال بيت المال مقدار ما يشتري به الثيران والأداة فيأخذ ثقة ويكتب
عليه بذلك كتابا ليزرع فاذا ظهرت الغلة اخذ منها الخراج ومقدار ما قرض يكون دينا
على صاحب الارض قال وان لم يكن في بيت المال شيء يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدى
خراجها ثم اذا كان رب الارض عاجزا عن الزراعة وصنع الامام بالارض ما ذكرنا ثم ماتت
قدرته وامكانه من العمل والزراعة يعتردها الامام ممن هي في يده ويردها على صاحبها
الا في البيع خاصة كذا في المحيط * واذا هرب اهل الخراج وتركوا اراضيهم ذكر الحسن
من ابي حنيفة رح ان الامام بالخيار ان شاء مدها من بيت المال ويكون ثمنها للمسلمين
وان شاء دفعها الى غيرهم مقاطعة ويكون ما اخذه منهم ثمن بيت المال ومن ابي يوسف رح

اذا مات اهل الخراج دنع الامام اراضيهم مزارعة وان شاء آجرها ووضع اجرتها في بيت المال وان هربوا آجرها واخذ منها مقدار الخراج وحفظ ما بقى لاهلها فاذا رجعوا رد اليهم ولا يوجرها ما لم يمض السنة التي هربوا فيها كذا في المراج الوهاج . نقل اهل الفقه عن اراضيهم التي ارض اخرى صم بنذر لا بد منه والعدوان لا يكون لهم شوكه وقوة فيجذف عليهم من اهل الحرب ويخاف علينا منهم بل ان يعبروهم بمورات المسلمين واهم قيمت اراضيهم او منلها مصاحبة من ارض اخرى وطلبهم خراج هذه الارض التي انتقلوا اليها وفي رواية عليهم خراج النقول عنها والاول اصم وارضهم خراجية فلو توطنها مسلم عليه خراجها كذا في الكافي . قرية فيها اراضي مات اربابها او غاب ومجزا اهل القرية من خراجها ما لوان والتعلم الى السلطان فان السلطان يفعل ما قلنا فان اود السلطان ان يأخذها لنفسه يبيعها من غيره ثم اشترى من المشتري قوم اشترى اصبعة فيها كروم وارضى فان اشترى لخدم الكروم والآخر الاراضي فارادوا نعمة الخراج قالوا ان كان خراج الكروم معلوما وخراج الاراضي كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء وان لم يكن خراج الكروم معلوما وكان خراج اصبعة جملة فان علم ان الكروم كانت كروما في الاصل لا يعرف الاكرما والاراضي كذلك ينظر الى خراج الكروم والاراضي فاذا صرف ذلك بقسم جملة خراج اصبعة عليهم على قدر حصصها قرية خراج ارضها على التفاوت وطلب من كان خراج ارضه اكثر التسوية بينه وبين غيره قالوا ان كان لا يعلم ان الخراج في الانداء كان على التساوي ام على التفاوت يترك على ما كان قبل ذلك كذا في فتاوى فاضلهم . في الفتاوى اذا جعل الرجال ارضه الخراجية مقبرة او خانا للغة او مسكنا للفقراء سقط الخراج . خراج الاراضي اذا اتوا الى اهل المسلم منتين فعند ابي يوسف ومحمد وح يؤخذ بجمع ما مضى وعند ابي حنيفة رح لا يؤخذ الا بخراج السنة التي هو فيها هكذا ذكره شيخ الاسلام رح في شرح السير الصغير وذكر صدر الاسلام رح في كتاب العشر والخارج من ابي حنيفة رح رواه بين قال صدر الاسلام والصحيح انه يؤخذ كذا في المحيط لا خراج ان غلب على ارضه الماء وانقطع او منع من الزرع كذا في النهر الغاليق . ذكر محمد رح في النوادر اذا فرق ارض الخراج ثم نصب الماء منها في وقت معدد على زراعتها نانيا قبل دخول السنة الثانية فلم يزرعها عليه الخراج وان نصب الماء عنها في وقت

منها في وقت لا يقدر على زراعتها ثانيا قبل دخول السنة الثانية لا يجب الخراج هكذا في المحيط
 أنا اصطلم الزرع آفة مما وية لا يمكن الاحتراز منها كالغرق والحرق وشدة البرد وما أشبه ذلك
 فلا خراج وأما إذا كانت آفة غير مساوية ويمكن الاحتراز منها كالحقنة والحباع والانهام ونحو
 ذلك لا يسقط الخراج وهو الأصح وذكر شيخ الإسلام أن هلاك الخارج قبل الحصاد يسقط الخراج وهلاكه
 بعد الحصاد لا يسقط هكذا في المراج الوهاج * وفي أرض العشر إذا هلك الخارج قبل الحصاد يسقط
 وإن هلك بعد الحصاد ما كان من نصيب رب الأرض يسقط وما كان من نصيب الأكار يبقى في ذمة
 رب الأرض وخراج المقاسة بمنزلة العشر لأن الواجب شيء من الخارج وإنما يفارق العشر في المصروف
 وهذا إذا هلك كل الخارج فإن هلك الأكثر وبقي البعض ينظر إلى ما بقي إن بقي مقدار ما يبلغ
 قفيزين ودرهمين يجب ففيز ودرهم ولا يسقط الخراج وإن بقي أقل من ذلك يجب نصف الخارج
 كذا في فتاوى قاضيخان * قال مشائخنا رح والصواب في هذا أن ينظر أولا إلى ما اتفق هذا الرجل
 في هذه الأرض ثم ينظر إلى الخارج فيستحب ما اتفق أولا من الخارج فإن فضل منه شيء أخذ منه
 على نحو ما بينا كذا في المراج الوهاج والمحيط * وإنما يسقط الخراج بهلاك الخارج إذا لم يبق
 من السنة مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة فإن بقي لا يسقط الخراج ويجعل كان الأول لم يكن
 وكذا الكرم إذا ذهب ثماره بآفة أن ذهب البعض وبقي البعض إذا بقي ما يبلغ مشرين درهما أو أكثر
 يجب عليه مشرة دراهم وإن كان لا يبلغ مشرين درهما يجب مقدار نصف ما بقي وكذا الرطاب كذا
 في فتاوى قاضيخان * الحمود من صنيع الأكار أن المزارع إذا اصطلم زروعه آفة في مهندهم
 كانوا يضمّنون له البذور والنفقة من الحزاة ويقولون المزارع شريكنا في الربح فكيف لا نشاركه
 في الخسران والسلطان المسلم بهذا الخلق أولى كذا في الوجيز للكردي * وجل فرس
 في أرض الخارج كرم ما لم ينمر الأشجار وإذا بلغ الكرم وأنمر كان قيمة الثمر يبلغ
 مشرين درهما أو أكثر كان عليه مشرة دراهم وإن كان أقل من مشرين درهما كان عليه
 مقدار نصف الخارج فإن كان نصف الخارج لا يبلغ قفيز ودرهما لا ينقص من قفيز ودرهم
 لأنه كان متمكنا من زراعة الأرض وإن كان في أرضه أجمة فيها صيد كثير ليس عليه الخراج
 وإن كان في أرضه قصب أو طرفاء أو صنوبر أو خلاف أو شجر لا ينمر ينظر إن أمكنه أن يقطع ذلك

ويجعلها مزرعة فلم يفعل ذلك كان عليه الخراج وان كان لا يقدر على اصلاح ذلك لا يجب عليه
الخراج وان كان في ارض الخراج ارض يخرج منها ملح كثير او قليل فذلك ان قدر ان يجعلها
مزرعة ويصل اليها ماء الخراج كان عليه الخراج وان كان لا يصل اليها ماء الخراج او كان
في الجبل ولم يصل اليها الماء لا يجب الخراج وان كان في ارض الخراج قطعة ارض مبيحة
لا تصلح المزارعة او لا يصل اليها الماء ان امكنه اصلاحها فلم يصلح كان عليه خراجها وان كان
لا يمكن فلا خراج عليه كذا في فتاوى قاضي خان * او ان وجوب الخراج عند ابي حنيفة رح
ابن السنة ولكن بشرط بقاء الارض النامية في يده سنة اما حقيقة او اعتبارا كذا في الذخيرة
في كتاب العشر والخراج * وينبئ للوالي ان يولي الخراج رجلا يفرق بالناس ويعدل عليهم
في خراجهم وان ياخذهم بالخراج كلما خرجت غلة فياخذهم بقدر ذلك حتى يستوفى تمام
الخراج في آخر الغلة واراد بهذا ان يوضع الخراج على قدر الغلة حتى ان الارض اذا كان
يترك فيها غلة الربيع وغلة الخريف فعند حصول غلة الربيع ينظر المتولى ان هذه الارض كم
تغل غلة الخريف بطريق الحرز والظن فان وقع عنده انها تغل مثل غلة الربيع فانه ينصف الخراج
فياخذ نصف الخراج من غلة الربيع ويؤخر النصف الى غلة الخريف وكذلك يفعل في البقول
ينظر ان كان مما يجز خمس مرات ياخذ من كل مرة خمس الخراج وان كان مما يجز اربع مرات
ياخذ من كل مرة ربع الخراج وعلى هذا القياس فانهم كذا في المحيط * من عليه الخراج
لو العشر اذ مات يؤخذ ذلك من تركته ويؤخذ الخراج عند بلوغ الغلة على اختلاف البلدان
ولا يعمل لصاحب الاراضي ان ياكل الغلة حتى يؤدي الخراج كذا في فتاوى قاضي خان *
ولا ياكل من طعام العشر حتى يؤدي العشر وان اكل صمن والسلطان حبس غلة ارض الخراج
حتى ياخذ الخراج كذا في الظهيرية * ذكر محمد رح في نوايه اذا جعل خراج ارضه لسنة
او سنتين فانه يجوز وفي المنتقى رجل جعل خراج ارضه ثم قرنت الارض في تلك السنة
قال يرد عليه ما ادعى من خراجه فان زرعها في السنة الثانية حسب له ومن محمد رح في رجل
اعطى خراج ارضه لسنتين ثم غلب عليها الماء وصارت زجلة قال يرد عليه اذا كان قائما بمبته
وان كان قد دفعه فلا شيء عليه يريد به اذا صرفه الى المغاتلة فلا شيء عليه كذا في المحيط *
الكتاب الثاني من في الجزية * وهي اسم لما يؤخذ من اهل الذمة كذا في النهاية * انما يجب

على الحر البالغ من اهل القتال العاقل المحترف وإن لم يضمن حرثته كذا في المراجعة *
وهي على ضربين جزية توضع عليهم بصلح وتراض فينتقد ويحصب ما يقع عليه الاتفاق كذا
في الكافي * فلا يزد عليها ولا ينقص منها كذا في النهر الثاني * وجزية يندى الامام وضعها
اذا ضلب على الكفار واقرهم على املاهم كذا في الكافي * فهذه مقدرة بقدر معلوم واذا شاوروا
او اجبوا او رضوا او لم يرضوا فيضع على الفنى في كل سنة ثمانية واربعين درهما بوزن سبعة ياخذ
في كل شهر اربعة دراهم وعلى وسط السال اربعة وعشرين درهما في كل شهر درهمين
وعلى الفقير المعتمل اثنى عشر درهما في كل شهر درهما كذا في فتح القدير والهداية والكافي * نكلموا
في معنى المعتمل والصحيح من معناه الذي يقدر على العمل وان لم يضمن حرثته وتكلم العلماء
في معرفة الفنى والفقير والوسط قال الشيخ الامام ابو جعفر رح يعتبر في كل بلدة مرفعا من عدة
الناس في بلد هم فقير او وسطا او غنيا فهو كذلك وهو الاصح كذا في المحيط * وقال الكرخى الفقير
هو الذى يملك ما تنى درهم او اقل والوسط هو الذى يملك فوق المائتين الى عشرة آلاف درهم
والكثر هو الذى يملك فوق عشرة آلاف قال رضى الله عنه والاعتماد في هذا على قول الكرخى
كذا في فتاوى قاضيهان * ولا بد ان يكون المعتمل صحيحا ويكتفى بصحته في اكثر السنة كذا في
الهداية * ذكر في الايضاح ولو مرض الدمي السنة كلها فلم يقدر ان يعمل وهو موزر لا يجب عليه
الجزية وكذا ان مرض نصف السنة او اكثر ما لو ترك العمل مع القدرة عليه كان للمعتمل كذا في النهاية *
الجزية تجب مندبا في ابتداء الحول وهي على اهل الكتاب سواء كانوا من العرب او من العجم
والمجوس ومدة الاوثان من العجم كذا في الكافي * ثم ان اخذ خراج الرأس من آخر السنة قبل
ان يتحول وقدرى من ابي يوسف رح انتم تؤخذ منه في كل شهرين بقسط ومن محمد رح انه تؤخذ شهرا
فشهرا او الاسح هو الاول كذا في المبحوط * اليهود يدخل فيهم العامرة والنصارى يدخل فيهم الفرنج
والارمن وان ظهر على اهل الكتاب والمجوس ومدة الاوثان من العجم قبل وضع الجزية فهم
ونماؤهم وصبيانهم نى كذا في فتح القدير * واما الصابئون قال ابو حنيفة رح تؤخذ منهم الجزية
والملاح صابئون لا تؤخذوا ما لم يبيضه هل يؤخذ منهم الجزية قالوا ينظر ان كانوا احد يثابهم مرتدون
لا يؤخذ منهم الجزية بقوم يقتلون وان كانوا قديما يؤخذ منهم الجزية واما الزنادقة فاعخذ الجزية منهم
بخلاف فتاوى قاضيهان * ولا توضع عليهم مدة الاوثان من العرب ولا المرتدين وان ظهر عليهم

ففساؤهم وصبيانهم من لم يسلم من رجالهم قتل ولا جزية على امرأة ولا صبي ولا من
ولا امسى وكذا للفلوج والشيخ الكهبر ولا على فقير غير معتدل كذا في الهداية * ولا جزية على معنون
ولا متعدد كذا في الاختيار شرح المختار * ولا تؤخذ من المعنوة كذا في المحيط * لا تجب على المقطوع
ايديهم وارجلهم هكذا في التاتارخانية * ولا تؤخذ من الملوك والمكاتب والمدبر وام الولد
ولا ابوى عنهم هو اليهم ولا تؤخذ من الرهبان الذين لا يحاطون الناس كذا في الهداية * قال
الولوا الجني في فتاواه وتوضع على نصارى نجران على رؤسهم واراضيهم في كل سنة الفاحلة
كل حلة خمسون درهما الف في صفر والف في رجب يقسم ذلك على رؤسهم واراضيهم فما اصاب
ارؤس يكون جزية وما اصاب الاراضي يكون خراجا وهذا الذي ذكره الولوا الجني
هو الصحيح لموافقة الحديث الا قوله كل حلة خمسون درهما قال ابو يوسف رح في كتاب الخراج
وهذه الحلة المسماة هي الفاحلة على اراضيهم وعلى جزيتهم تقسم على رؤس الرجال الذين
لم يسلموا وعلى كل ارض من اراضي نجران وان كان بعضهم قد باع ارضه او بعضها من معلم
لنومي او تغلى والراء والصبي في ذلك هو في اراضيهم واما جزيتهم منهم فليس على النماء
والصبيان كذا في غاية البيان * قد بين ابو يوسف رح في كتاب الخراج الحلة فقال كل حلة اوقية
يعنى قيمتها كذلك يقول الولوا الجني كل حلة خمسون درهما ليس بصحيح لان الاوقية اربعون
درهما كذا في النهر الباقى ناقلا من فتم القدير * قال مشائخنا رح لومات جميع رجالهم واسلموا
لا يسط شي من الفى حلة ويؤخذ الكل من اراضيهم كذا في العاوى للقديس * من اسلم
منهم سقط منه جزية رأسه ووضع ذلك على من لم يسلم ومولى النجراني مثل مولى اهل الذمة
يوضع على رأسه الجزية كذا في التاتارخانية ناقلا من الولوا الجني * اسئلة ازارورداء هذا
هو المختار ولا يسمى حلة حتى يكون ثوبين كذا في الكفاية * في الحجة نصراني يكتسب
فلا يفضل منه لا يؤخذ منه خراج رأسه كذا في التاتارخانية * ويؤخذ الجزية على مولى المسلم اذا كان
نصرانيا كذا في الهداية * والقرشي اذا اذنت مبد الكافر يؤخذ منه الجزية كذا في الكافي * اذا
احتلم اهل الذمة في اول السنة قبل ان يوسع الجزية وهو موسر وسع عليه الجزية
ويؤخذ منه الجزية لتلك السنة وان احتلم بعد ما وضعت الجزية على الرجال لا تؤخذ عليه حتى
تمضي هذه السنة

تمضي هذه السنة * وان ائتمن العبدولة مال فان ائتمن قبل ان توضع الجزية توضع عليه الجزية
لهذه السنة وان ائتمن بعد ما وضعت الجزية على الرجال لا توضع عليه الجزية حتى تمضي هذه
السنة والهربى اذا صار ذميا قبل ان توضع الجزية على الرجال توضع عليه الجزية
لهذه السنة وان صار ذميا بعد ما وضعت الجزية على الرجال لا يوضع عليه الجزية حتى تمضي
هذه السنة والمصاب اذا افاق لا يوضع عليه الجزية ما لم يمض هذه السنة افاق بعد الوضع او قبله
والفقير الذى لا يجد شياً ان اصاب غنيا او وسط الحال ان اصاب غنيا أكثر او خذ منه جزية الا ضياء
صواء صار غنيا بعد الوضع او قبله وان اصاب من عليه الجزية او اسلم وقد بقى عليه الجزية لم يؤخذ
ذلك الباقي عندنا وكذا اذا صلى او صار مفعدا او زمنا او شيعا كبيرا لا يستطيع ان يعمل او صار
فقير لا يقدر على شىء وبقى عليه من جزية رأسه سقط ذلك الباقي كذا في فتاوى قاضيهان *
في الثانية الذمى اذا كان غنيا في بعض السنة فقيرا في البعض قالوا ان كان غنيا في اكثر السنة يؤخذ
منه جزية الا ضياء وان كان على العكس يؤخذ منه جزية الفقراء ولو كان غنيا في النصف فقيرا في النصف
يؤخذ منه جزية وسط الحال كذا في التناظر خانية * ولو برا المريض قبل وضع الامام الجزية وضع
عليه وبعد وضع الجزية لا توضع عليه * ويجوز تعجيل الجزية لسنتين واكثر فلو جهل لسنتين
ثم اسلم رد خراج سنة واحدة ولا يرد خراج السنة الا ولّى اذا مات او اسلم بعدد خولها هكذا في
الاحتيال وشرح المختار * هذه المسئلة على قول من قال بجوب الجزية في اول الاحول وهكذا نص
في الجامع الصغير وعليه الفتوى هكذا في الفتاوى الكبرى * ان توالى المنوي على الذمى
ولم يؤخذ منه الجزية حتى اسلم لا يطالب بالجزية عندنا فلن لم يسلم الذمى بل استقر على الفقر
قال ابو حنيفة رح لا يطالب بجزية السنين الماضية وجزية السنة التى هو فيها ايضا حتى تمضى
هذه السنة كذا في فتاوى قاضى خان * جارية بين نجراني ونبطى جاءت بولد فاد مياه
ثم كبر فعليه نصف خراج النبطى ونصف خراج اهل نجران كذا في السراجية * ولو حدث
بين النجرانى والنبطى ولد ذكر من جارية بينهما واد مياه جميعا معانمات الابوان وكروالود
ذكر في السير ان صاحب القلبي اولا يؤخذ منه جزية اهل نجران وان مات النجراني اولا
يؤخذ منه جزية بنى تلب وان ماتا معا يؤخذ النصف من هذا والنصف من ذلك كذا
في تارخي قاضى خان * ولربعت الجزية على يد ظلامه او نائبة لا يمكن من ذلك في اصح الروايات

بل يكلف ان يحضر بها بنفمة فيعطى واقفا والقباض منه فامدوق رواية يأخذ بتلبيته وبهذه
ويقول له اعط الجزية يا ذى كذا فى التبيين * ويكون يد المؤدى اسفل ويد القابض اعلى
كذا فى التاتارخانية * للامام الخيار ان شاء جمع بين الاراضى والجماعم فجعل لهما
خراجا واحدا من الدراهم والدنانير او الكيل او الوزنى او الثياب وان شاء افرد
كل واحد منهما فان جمع ينقسم على الجماعم والاراضى بقدر حال الجماعم وعدد هم
وبقدر الاراضى بالعدل والانصاف فما اصاب الجماعم فهو جزية توضع على الرؤس بترتيب
وما اصاب الاراضى يكون خراجا يوضع على الاراضى بقدر ريعها على ترتيب مرفان
قلت الجماعم بالاسلام او الموت ينقص منها وينقل ذلك الى الاراضى ان احتملت وكذا
ان هلكت الجماعم كلها ان حصنها الى الاراضى ان اطاعت وان لم تطق يطرح ذلك وان
كثرت الجماعم بعد ذلك ردت الى الجماعم حصنها وان قل ريع الاراضى نقصت
حصنها وحولت الى الجماعم ان اطاعت ثم يرد اذا عادت الى الكمال وان لم يحتمل سقط
ثم يعود يعود الاحتمال وان هلكت الاراضى بان فرقت او نزلت وبقيت الجماعم لا يحول
حصة الاراضى الى الجماعم وان فرق كل واحد منهما فسمي للجماعم حصة معلومة
والاراضى كذلك لا يحتمل احدهما ما على آخر بل يطرح قدر ما لا يحتمل الى ان يحتمل
ولو صالح الامام على ان ياخذ كل المال من اراضيه دون جماعهم او من جماعهم دون
اراضيه لا يصح ويقسم المال على الجماعم والاراضى بترتيب مر كذا فى الكافي * ولو اسلم
اهل هذه الدار التي صالحهم الامام على مال معلوم يؤدونه من رؤسهم وارضيه منط منهم
خراج الرؤس دون الاراضى كذا فى التاتارخانية والله اعلم بالصواب * **فصل**
ان اراد اهل الذمة احداث البيع والكنائس او المجوس احداث بيت النار ان ارادوا ذلك
في امصار المسلمين وفيما كان من فناء المصر منعوا من ذلك عند الكل ولو ارادوا احداث ذلك
في المواد والقرى اختلفت الروايات فيه ولاختلافها اختلف المشايخ رح فيه قال مشايخ بلخ رح
يمنعون من ذلك الا في قرية غالب مكانها اهل الذمة وقال مشايخ بخارا منهم الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل رح لا يمنع قال شمس الائمة المرخمى الاصم بخدي انهم يمنعون
من ذلك في السواد كذا فى فتاوى قاضى خان * وفي ارض العرب بمنعون من ذلك في امصارها

وقراها كذا في الهداية * وكما لا يجوز أحداث البيعة والكنيسة لا يجوز أحداث الصومعة ايضا
 ليعبد واحد منهم فيها على وجه الحلول بخلاف ما اذا عين موضعاً من البيت للصلاة وصلى فيه
 حيث لا يمنع منه كذا في غاية البيان * قال مشاخصارح لا يهدم الكنائس والبيع القديمة
 في السواد والعراق واما في الامصار ذكر محمد ربح في الاجازات انها لا تهدم وذكر في كتاب العشر
 والخارج انها تهدم في امصار المسلمين وقال شمس الائمة العر حقي ربح الاصم حندي رواية
 الاحارث كذا في فتاوى قاضي خان * قال التاطقي في واقعاته قال محمد ربح خنيس يبنى ان يترك
 في ارض العرب كنيسة ولا بيعة ولا بيت ناركذا في غاية البيان * فان انها هتت بيعة وكنيسة
 من كنائسهم القديمة فلم ان يبنوها في ذلك الموضع كما كان وان قالوا نحن نصلها من هذا الموضع
 الى موضع آخر لم يكن لهم ذلك بل يبنونها في ذلك الموضع على قدر البناء الاول ويمنع من الهداية
 على البناء الاول كذا في فتاوى قاضي خان * المراد من القديمة ما كانت قبل فتح الاسام بلدهم
 ومصالحهم على اقرارهم على بلدهم وعلى دينهم ولا يشترط ان يكون في زمن الصلابة رضى الله
 عنهم والتابعين لا محالة كذا في غاية البيان * اذ اكل لهم كنيسة في قرية بنى اهلها فيها ابنية كثيرة
 وصارت من جملة الامصار امر وابهدم الكنيسة على رواية كتاب العشر وعلى عامة الروايات
 لا يؤمرون بذلك وهكذا اذا كانت لهم كنيسة بقرب من المصروفوها ابنية حتى اتصل
 الموضع بالمصروفوا كحطة من محال المصروفوا الصريح ما ذكر في عامة الروايات كذا في التاليف الخانية *
 ولوطب قوم من اهل الحرب الصلح على ان يصيروا ذمة لهم على ان المسلمين ان اخذوا مصرا
 في اراضيهم لم يمنعوهم من ان يهدنوا بيعة او كنيسة ومن ان يظهر افيه بيع المصروفوا الخنازير
 فلا ينبغي للمسلمين ان يصلحواهم على ذلك ولو صلحواهم على ذلك كان لهم ان يتنقضوا الصلح
 كذا في الذخيرة * ولوان قوما من اهل الحرب صلحوا على ان يكونوا ذمة على ان يهدنوا بيعة او كنيسة
 على ان يشترط عليهم المسلمون ان يقاتلهم في منازلهم ومدائنهم وامصارهم وقراهم وفيها
 الكنائس والبيع وبيوت النيران وفيها بيع الحمرو الخنازير ولا نية وترويح الامهات والبنات
 والاحوات ولا نية وبيع الميتة وذبايح الجبوس ولا نية فما كان مقتراً او محدودة فقد صار مصراً
 للمسلمين بجميع فيه الجمع ويقام الحدود فان اهل الذمة يمنعون من اظهار ذلك كله وليس لهم
 ان يهدنوا فيه كنيسة ولا بيعة ولا بيت تا ولم يكن ولا يبيعوا في ذلك خمر ولا خنزير ولا ميتة

ولا ذبيحة مجوسى بلانية وليس لهم ان يظهر في تلك الامهات ولا سالون وات المحارم ملائمة
 وليس لهم الاخصلة واحدة الكنائس والبيع وببوت النيران التي كانت قبل ان يكون ذلك
 الموضع مبنيا فانهما كانتا على ما كانوا يصنعون قبل ان يكون مصر للمسلمين ولا يخرجون
 صليبا تم خراجها من كنائسهم فان انهدمت كنيسة من كنائسهم هذه او بيت النار افاقدوا كما
 كان اولواين في الجوزة الى موضع آخر من المصر فليس لهم ذلك ولوان اما ما ظهر على قوم
 من اهل الجوزة فربما ان يجعلهم ذمة ويجرى عليهم وعلى اراضيهم العراج ولا يقسمها
 بين النعمانيين كما فعل مصر رضى الله تعالى عنه بل كل المواد بكوفة فذلك جائز فان فعل ذلك
 جبارا واذمة ولا يمنعون من ديننا كنيسة ولا بيعة ولا بيت دار ولا بيع خمر ولا خنزير ولا اظفار جميع
 ما وصفت لك في قولهم كذا في العراج الواج «وان اقم الامام بلدة من بلاد اهل الشرك
 قهر او حنوا ثم ما لهم على ان يجعلهم ذمة ولكن فيها كنائس وبيع قديمة او بيوت نار او كانت
 قوية من قراهم كذلك ثم صار ذلك الموضع مصر من امصار المسلمين يجمع فيه الجمع
 ويقام فيه الحدون فان الامام يمنعه من الصلوة في تلك الكنائس والبيع ويأمرهم ان يجعلوها
 مسكنات فيسكنونها ولا ينبغي له ان يهدمها ولوان قوما من اهل العرب صالحوا ان يصير واذمة
 على ان يحدوني قراهم وامصارهم بعد ما صاروا ذمة كنائس وببوت النيران ثم ان ذلك
 الموضع صار مصر لى امصار المسلمين لم يكن للمسلمين ان يهدموا شيئا من ذلك وهذا الجواب
 جواب عامة الروايات ما على رواية كتاب العشر والمسلمين ان يهدموا ذلك
 وكذلك لو ان مصر من امصارهم صار مصر للمسلمين يجمع فيه الجمع ويقام فيه الحدون
 ثم ان المسلمين انتقلوا عنه وظلوه ولم يبق فيه المسلمون الا بغير سبب مثل الفحمة ونحوها فلو احدث
 فيه اهل الذمة كنائس لم يهدموا للمسلمين فرجعوا الى مصرهم فصار يقام فيه الجمع ولا عباد ويقام
 فيه الحد وذلك لم يهدم تعليم ما احدثوا من الكنائس قال ركن الاسلام على المغدى رح
 وكذا لك الجواب لو احدثوا الكنيسة بعد ما صار من امصار المسلمين فلم يهدمها المسلمون
 حتى يظفروا بها ثم فاداه المسلمون حتى صاروا نصرا فانه لا يهدم تلك الكنائس وكل مصر
 نصرة المسلمون وكان فيه قبل ان يصير وكنائس وبيع فازاد المسلمون متعتهم من الصلوة فيها
 فقالوا

فقالوا نحن قوم من اهل الذمة صالحنا الاطام على بلادنا فليس لكم مصنام من الصلوة فيه الكنائس
وقال المسلمون لا بل لا بد لكم منوة ثم جعلنا لكم من الصلوة في الكنائس ما تشاءون الى
اما مهم وقد بطلنا من الامر ولا بد من كنفكم من الامر في الا ابتداء فان الاطام ينشأ على ذلك
ان عند الفقهاء واصحاب الاخبار ان اخبروا الفقهاء بصلوة يهودي على يد اهل الذمة عند الفقهاء
انراو كانت الآثار مختلفة فان الامام يجعلها مسلما ويجعل في القول يقول اهلها مع ايها منهم وان جاء
انراو انهم اهل صلح وجاء انراو انهم اخذوا منوة وقهر اهل القول يقول اهل الذمة ولو شهد قوم على شهادة
قوم انهم صولحو او شهد قوم على شهادة قوم انهم اخذوا منوة فثبت على الشهادة على انهم اخذوا منوة
اولى ولو جاء انهم اخذوا منوة وجامت شهادة على شهادة انهم صولحو فثبت على الشهادة الحق
ولكن يشترط ان يكون شهود الاصل والفرع من المسلمين ولو جاء انراو انهم صولحو او جازت شهادة
على شهادة انهم اخذوا منوة لخصنا الشهادة ايضا ويمتنع ان يكون الشهود من الملحطين لوم من اهل الذمة
كذا في النضرة وينبغي ان لا يترك احد من اهل الذمة يشبهه بالمسلم في ملبسه ولا في ركوبه ولا في
وهيئته ويمتنع من ركوب الفرس الا اذا وقعت الحاجة اليه ذلك كذا في الصلح والضرورة
بان استعان بهم الامام في السارية والذب من المعلمين فليزولوا في مجامع المسلمين فان لم يست
الضرورة امروا بانحياز مروج كهية الا كف كذا في الكافي ولا يمتنع من ركوب
البغل ولا من ركوب الحمير ولكن يمتنع من ان يفتنعوا مروج المسلم وينبغي ان يكون
على قربوس مرجهم مثل الرمانة قال الشيخ الامام الفقيه ابو جعفر راجد ان يكون
قربوس مرجهم مثل مقدم الاكاف وهو مثل الرمانة وقال بعض مشايخنا راجد ان يكون
مروجهم كسروج المسلم وعلى مقدمها شئ كالرمانة والاول اصح ويمتنع من لبس الرداء
والسما ثم والدرامة التي يلبسها علماء الدين وينبغي ان يلبسوا قلنا نحن بمسيرة وكذلك
يمتنع ان يكون شراك نعاله كشراك نعالنا وفي دارنا لا يلبس الرجال النعال وانما يلبسون الكعب
فيجب ان يكون مرجهم على خلاف ما كبنا وينبغي ان تكون من غير نعال ولا تكون مزينة
وينبغي ان يكون من غير نعال ينهض بل ان كان من غير نعال ينهض على وسطه وينبغي
ان يكون ذلك من اللطخة او البصوف ولا يكون من البرزخيم وينبغي ان يكون خفيطا
ولا يكون رقيقا بحيث لا يقع البصر عليه الا وان يدق النظر قال شيخ الاسلام راجد وينبغي ان يمتنع

على وسطه مقداً ولا يجعل له حلفه يشده كما بهند المسلم المنطقه ولكن يعلمون على اليمين
والشمال ولا يتركون ان يلبسوا خلفاً فامزينة وينبى ان يكون خفافهم خشنة فامدة اللون وكذا
لا يتركون ان يلبسوا اقبية مؤنثة وقمصاً مزينة بل يلبسون اقبية خشنة من كرايس ازاراتها طويلة
وذيلها قصيرة وكذلك يلبسون قمصاً خشنة من كرايس جنوبيهم على صدورهم كما يكون
للنساء وهذا كله اذا وقع الظهور عليهم فاما اذا وقع معهم الصلح على بعض هذه الاشياء فانهم
يكونون على ذلك ثم اختلف المشايخ رح بعد هذا ان المخالفة بيننا وبينهم شرط بعلامة واحدة
او بعلامتين او بالثلاث وكان الحاكم الامام ابو محمد رح يقول ان صلحهم الامام واطاعهم
الذمة بعلامة واحدة لا يزداد عليها واما اذا فتح بلدة فبر او منوة كان للامام ان يلزمهم العلامات
وهو الصحيح كذا في المحيط * ويجب ان يتميز نساء المسلمين حال المشي في الطرق
والعلامات فيجعل في احناقهن طوق الحديد ويحالف ازارهن ازار المسلمين ويكون على صدورهم
علامات يتميز بها من دور المسلمين لئلا يلقى عليها العائل فيدولهم بالمفردة فالحاصل انه يجب
تمييزهم بما يشعر بذلهم وصغارهم وقهرهم بما يتعارفه اهل كل بلدة وزمان كذا في الاختيار
شرح المختار * ذمى سأل مسلمان طريق البيعة لا ينبغي للمسلم ان يدله على ذلك لانه امانة على
المعصية * مسلم له ام ذمية او اب ذمي ليس للمسلم ان يقوده الى البيعة وله ان يقوده من
البيعة الى منزله كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يحملون السلاح ويضيق عليهم الطريق ولا يبدأ
بالسلام ويرد عليهم بقوله وعلبكم فقط كذا في فتح القدير * وعبيد اهل الذمة لا يؤخذون
بالكسبيات هو المختار كذا في الفتاوى الكبرى * وليس للنصراني ان يضرب في منزله بالنافوس
في مصر المسلمين ولا ان يجمع نية بهم اما له ان يصلي فيه ولا ان يعرجوا الصليب او غير ذلك
من كنايتهم ولزور فعواصمهم بقراءة الزبور والانجيل ان كان غيبه اظهار الشرك منعوا من ذلك
وان لم يقع بذلك اظهار الشرك لا يمنع ويمنعون من قراءة ذلك في اسواق المسلمين وكذا
من بيع الخمر والخنزير ومن اظهار الخمر والخنزير في المصر وما كان في قنات المصر ولا بأس
بها خراج الصليب وجوزب النافوس اذا جاوزوا اقية المصر وفي كل قرية او موضع ليس من
انصار المسلمين فانهم لا يمنعون من ذلك وان كان فيها عدد من المسلمين يسكنون فيها
كذا قال محمد رح في الميز وقال كثير من ائمة بلخ انما قال محمد رح ذلك في قراهم بالكونة

فان ثمة هامة من يحكنها اهل الذمة والروافض اما في ديارنا يمنعون من ذلك في القرى
كما يمنعون منه في الامصار ومشائخنا راجع قالوا لا يمنعون من اظهار ذلك بوجوهنا في القرى
على كل حال كذا في فتاوى قاضي بعلبك في تبيين خواهر زاده فان اظهروا في مصر من امصار
المسلمين او في قرية من قرى المسلمين شيئا لم يصالحوا عليه مثل الزنا والفواحش والمزامير
والطبول والغناء واللبس والنوح واللعب باللعام منعوا منه كما يمنع المسلم منه وفي
التجريد ولا ينبغي للمسلمين ان ينزلوا عليهم في منزلهم ولا يأخذون شيئا من دورهم وارضيتهم
الا بتملك من قبلهم كذا في التائنا رخصة وان اخذ المسلمون مصر في ارض موات
لا يملكها احد فان كان بقرب ذلك قرى لاهل الذمة فعظم المصر حتى بلغ تلك القرى
وجاوزها فقد صارت من جملة المصر لاحاطة المصر بجوانبها فلن كان لهم في تلك القرى بيع
وكتائس قد يمة تركت على جالها وان ارادوا ان يحد ثوابي شيء من تلك القرى ببيعة
او كنيسة او بيت فار بعد ما صارت مصر للمسلمين منعوا من ذلك قال وكل مصر من امصار
المسلمين بجمع فيه الجمع ويقام فيه الحدود فليس ينبغي لمسلم ولا كافر ان يدخل فيه خمر او لا خنزيرا
ظاهر فان ادخل فيه مسلم خمر او خنزير او قال انما صرت مجتازا او انما اراد ان يدخل في الخمر
او قال ليس هذا لي وانما هي لغيري ولم يعبر لمن هي فانه ينظر ان كان رجلا متدينا لا يهتم على
ذلك خلى سبيله وامره ان يخلل الخمر وان كان رجلا منهم بتناول ذلك اهرب خمره وذبح
خنزيره فاحرق بالنار وان رأى الامام ان يؤذبه باسواط ويحبسه حتى يظهر توبته فعل وان
انصرف على احدهما اما الضرب او الحبس فله ذلك ولا ينبغي له ان يعرق الزق الذي فيه الخمر
ولا ان يكسر الاناء الذي فيه الخمر فان عرق الزق او كسر الاناء فهو ماضى اليه كان من رأى
الامام ان يفعل ذلك مقوية على صاحبه او امر غيره ان يفعل فلا ضمان فان اخذ الامام الزق
والدابة التي عليها الخمر وباع ذلك كله فالباع باطل وان كان الذي ادخل الخمر مصر من
امصار المسلمين رجلا من اهل الذمة كان جاهلا لا يعلم انه لا ينبغي له ان يفعل ذلك وان كان
واخبره ان كان عادابه ومعنى قوله ان كان جاهلا ان لا يعلم انه لا ينبغي له ان يفعل ذلك وان كان
جاهلا فالامام لا يريق خمره ولا يذبح خنزيره ولكن ان رأى ان يؤذبه بالضرب او الحبس
فعل ذلك وان اتلف مسلم فعليه الضمان الا ان يكون ما يرى ان يفعل ذلك به على

وجه العقوبة ففعل او امر انما نأبه فم لا ضمان عليه وان مر رجل من اهل الذمة بحملته في مفينة
في مثل دجلة او الفرات فمر بذلك في وسط بعد ان اوهم اننا وواسط لا يمنع من ذلك وكذلك
لو اراد المرور بالجسر في طريق الا مصار ولا ممر لهم غيره لك فانهم لا يمنعون منه وينبغي للامام
ان يبعث معهم اميناً حتى لا يتعرض احد من المسلمين لهم وحتى لا يدخلوا ذلك في مساكن المسلمين
المنهممين بشرب ذلك * وكل قرية من قرى اهل الذمة او مصر من امصارها ظهر واقبها شيئاً
من الفسق ميالهم بصالحها عليه نحو الزنا وغيرة من الفواحش التي يحرمونها في دينهم فانهم
يمنعون من ذلك كما يمنع المسلمون وكذلك يمنعون من الحكولاهم لا يحتلونها انما يستحلون
اصل الشرب وكذلك يمنعون من اطهار بيع الزا اميروا الظنور للهو وغير ذلك كما منع منه
المسلم ومن كسر شيئاً من ذلك فلا ضمان كمالو كسر لمسلم وهذا على قولهما فاما على قول ابى حنيفة فرج
يضمن الكافر قيمته لا للهو كمالو كسره لمسلم كخذ الى الذخيرة في الفصل الثامن عشر في بيان
احكام اهل الذمة واهل الشرك * مسلم له امرأه ذمية ليس له ان يمنعها من شرب الخمر
لانها حلال عندها وله ان يمنعها من ادخال الخمر في المنزل وليس له ان يجبرها على الفسل
من الجنابة لان ذلك ليس بواجب عليها كذا في فتاوى فاضيلان * قال في كتاب العشر
والخراج ولا يترك واحد منهم حتى يشتري داراً او منزلاً في مصر من امصار المسلمين وكذلك
لا يترك واحد منهم حتى يسكن في مصر من امصار المسلمين وبهذه الرواية اخذ الحسن بن زياد
وعلى رواية ما ملة الكتب يمكنون من المقام في دار الاسلام الا ان يكون مصراً من امصار
العرب نحو ارض الحجاز فانهم لا يمكنون من المقام فيها كذا في المحيط * وكان الشيخ الامام
شمس الائمة الحلبي يقول هذا اذا قلوا بحيث لا يتعطل بحبيب سكانهم ولا يتقلل بعض جماعات
المسلمين واما اذا اكثروا بحيث يتعطل بحبيب سكانهم او يتقلل بمنع من السكنى فيما بين
الناس ويؤمرون بان يسكنوا ناحية ليس للمسلمين فيها جماعة وهو محفوظ من ابيوسف فرج
في الامالي وان اشتروا دوا في مصر من هذه الامصار فارادوا ان يتخذوا داراً منها كنيسة
او بيعة او بيتاً ياربعتمون في ذلك لصلواتهم منعه من ذلك وان استاجر وامر رجل من المسلمين
داراً او بيتاً شيئاً من ذلك كره للمسلم ان يؤجره وان آجرهم داراً او منزلاً لينزلوا فيها فاطهروا
فيها ما ذكرنا

فيها ما ذكرنا يمنهم صاحب الدور وغيره من ذلك ولا ينفع فقد الاجارة كذا في الذخيرة *
ومن امتنع من اداء الجزية او قتل معلما او زني بمسلمة او سب النبي صلى الله عليه وسلم
لم ينقض مهادته ولو امتنع من قبولها نقض مهادته ولا ينقض المهاد الا ان يلحق بدار الحرب او يفلو
على موضع قرية او حصن فيساروننا واذا انتقض مهادته فحكمه حكم المرتد معنا في حكمه
باللحاق بموته واذا قاب يقبل توبته ويعود ذمته ولا يبطل امان ذريته بنقض مهادته وتبين منه
زوجته الذمية التي خلفها في دار الاسلام اجاما ويعمم ماله بين ورثته وكذا في حكم ما حمله
من ماله الى دار الحرب بعدا لنقض ولو ظهر على الذاريكون فيا لامة المسلمين ولو لحق
بدار الحرب ثم عاد الى دار الاسلام واخذ من ماله وادخله دار الحرب ثم ظهر على الدار فالورثة
احق به قبل القسمة مهابا وبعد القسمة بالقيمة ولو امر يسترق بخلاف المرتد اذا لحق ثم ظهر
على الدار فامر بالاسترق بل يقتل اذا لم يعلم وكذا يجوز وضع الجزية عليه اذا ما بعد نقضه
وقبلها بخلاف المرتد كذا في منه القدير * الباب التاسع في احكام المرتدين * المرتد مرافا هو الراجع
من دين الاسلام كذا في النهر الفائق * وركن الرد اجراء كلمة الكفر على اللسان بعد
وجود الايمان * وشرائط صحتها العقل فلا يصح ردة المجنون ولا الصبي الذي لا يعقل وامامن
جنونه ينقطع فان ارتد حال الجنون لم يصح وان ارتد حال افاقته صحته وكذا لا يصح ردة السكران
الذاهب العقل والبلوغ ليس بشرط لصحتها وكذا الذكورة ليست بشرط لصحتها ومنها الطمع
فلا يصح ردة المكره عليها كذا في البحر الرائق نافلا من البدائع * والصبي الذي يعقل
هو الذي يعرف ان الاسلام مبب النجاة ويميزا للحبيث من الطيب والحلوم من المركذا
في السراج الوهاج * وقدر في فتاوى قارئ الهداية عقله بان يبلغ سبع سنين كذا في
النهر الفائق * من اصابه برسام او اطعم شيئا فذهب عقله فهذه غارت لم يكن ذلك ارتدادا
وكذا لو كان معتوها او موصوما او مغلوبا على عقله بوجه من الوجوه فهو على هذا كذا في
السراج الوهاج * اذا ارتد المحلم من الاسلام والعيان بالله مرض عليه الاسلام فان كانت له
شبهة ابد ما كشفت الا ان العرض على ما قالوا غير واجب بل مستحب كذا في فتح القدير *
ويحبس ثلثة ايام فان اسلم والا قتل هذا اذا استعمل فاما اذا لم يستعمل قتل من ماله
ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد كذا في السراج الوهاج * واسلامه ان يأتي بكلمة الشهادة

وتبرأ من الاديان كلها سوى الاسلام وان تبرأ عما انتقل اليه كفى كذا في المحيط * نقل الناطقي
في الاجناس من كتاب الازداد للحسن فان تاب المرتد وعاد الى الاسلام ثم عاد الى الكفر
حتى فعل ذلك ثلث مرات وفي كل مرة طلب من الامام التأجيل فانه يؤجله الامام بثلاثة ايام
فان عاد الى الكفر او ابعث ثم طلب التأجيل فانه لا يؤجله فان اسلم والاقتل وقال الكرخي
في مختصره فان رجع ايضا من الاسلام فاقى به الامام بعد ثلثة امتنا به ايضا فان لم يتب قتله
ولا يؤجله وان هوات به ربه ضربا وجيعا ولا يبلغ به الحد ثم يحبس ولا يخرج من السجن حتى
يرى عليه خشوع التوبة ويرى من حاله حال ائمان قد اخلص فاذا فعل ذلك خلى سبيله
فان عاد بعد ما خلى سبيله فعل به مثل ذلك ابدا مادام يرجع الى الاسلام ولا يقتل الا ان يابى
ان يسلم قال ابو الحسن الكرخي وهذا قول اصحابنا جميعا ان المرتد يستتاب ابدا كذا
في غاية البيان * فان قتله قتل قبل مرض الاسلام عليه او قطع مضوا منه كره ذلك كراهة تنزيه
هكذا في فتح القدير * فلا ضمان عليه لكنه اذا فعل بغيا ذن الامام ادب على ما صنع كذا
في غاية البيان * واذا ارتد الصبي وهو عقل فارتداده ارتداد صنادي حنيفة ومحمد رح يجبر
على الاسلام ولا يقتل كذا في السراج الوهاج * وكذا اذا ارتد الصبي المراهق هكذا في
محيط السرحى * ولا تقتل المرتدة بل تحبس حتى تسلم وتضرب في كل ثلثة ايام مائة
في الحمل على الاسلام ولو قتلتها قاتل لا يجب عليه شيء للشبهة والامة يجبرها مولاها لما فيه
من الجمع بين الاثنين بان يجعل منزل المولى سجنالها ويفوض التأديب اليه مع توفير
حقه في الاستخدام وقال في الاصل دفعت اليه اذا احتاج اليها والصحيح انها تدفع اليه احتاج
اولم يستج طلب اولم يطلب كذا في التبيين * ولا يطأها المولى * والصغيرة العاقلة كالبالغة والخنثى
المشكك كالمرأة هكذا في النهر الفائق * ولا تحترق الحرة المرتدة مادامت في دار الاسلام
فان لحقت بدار الحرب ثم تسرق اذا سبيت ومن ابى حنيفة رح في النوادر تسرق في
دار الاسلام ايضا قبل ولو اتى بهذه الرواية لا بأس في من كانت ذات زوج وينبغي ان يحترقها
الزوج من الاجام او يبيعها الامام له اذا كان مصرفا فيملكها وحينئذ يتولى هو حبسها وضربها
على الاسلام هكذا في فتح القدير * بشرين الوليد من ابى يوسف رح اذا جحد المرتد الردة
واقرب بالتوحيد وبمعرفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبدن الاسلام فهذا منه توبة كذا

في المحيط * ويؤزل ملك المرتد من ماله بردته زوالا موقوتا فان اسلم ماله ملكه وان مات او قتل على رده ورث كسب اسلامه وارثه المسلم بعد قضاء دين اسلامه وكسب رده ثم يم بعد قضاء دين رده وهذا عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يزول ملكه ثم اختلفت الروايات من ابي حنيفة رح فيمن يرث المرتد روى محمد بنه انه يعتبر كونه وارثا عند موت المرتد او قتله او القضاء بلحاظه وهي الاصح وتورثه امرأته المسلمة اذا مات او قتل او عصى عليه بالحق وهي في العدة لانه صار قاربا بالردة اذ الرد بمنزلة المرض والمردة لا يرثها زوجها الا ان تكون مريضة فيرثها ويرثها اثارها جميع ماله حتى المكسب في ردها كذا في التبيين * وان لحق بدار الحرب مرتدا او حكم الحاكم بلحاظه متق مذبذبا وامهات اولاد موحلت ويؤنه المؤجلة ونقل ما اكتسبه في حالة الاسلام التي ورثته المسلمين با اتفاق لما ثاا لثلاثة واما ما اوصى به في حال اسلامه فالذكر في ظاهر الرواية من الميموط وغيره انها تبطل مطلقا من غير فرق بين ما هو قرية او غير قرية ومن غير ذكر خلاف كذا في فتح القدير * المرتد ما دام متوددا في دار الاسلام فالقاضي لا يقضى بشئ من هذه الاحكام كذا في المحيط * وتصرف المرتد في رده على اربعة اوجه منها ما ينفذ في قولهم نحو قبول الهبة والاستيلاء والاداءات جارية بولدها على الضرب فيست مسب الولد منه ويرث ذلك الولد مع ورثته وتصير الجارية ام ولد له وينفذ منه تسليم الشفعة والعتق على عدده المأذون ومنها ما هو باطل بالاتفاق نحو النكاح * لا يجوز له ان يتزوج بغيره مسلمة ولا مرتدة ولا ذمية لاحرة ولا مملوكة ويحرم ذبيحته وصبيته بالكلب والبارى والرهى ومنها ما هو موقوف عند الكل وهو المفاوضة فانه اذا غلوض مسلما يتوقف في توليه ام اسلم نفذت المفاوضة وان مات او قتل على رده او لحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاظه بطلت المفاوضة وتصير عتانا من الاصل عند ابي يوسف ومحمد رح وهذا ايضا في ربح لا تبطل اصلا ومنها ما اختلفوا في توقيفه البيع والشراء والاجارة والامتناع والتدبير والكتابة والرصبة وقبض الديون عند ابي حنيفة رح هذه التصرفات موقوفة ان اسلم نفذت وان مات او قتل او قتل او قتل بلحاظه بدار الحرب تبطل وتصرف الكاتب في رده نائذا في قولهم كذا في فتاوى فاضيل * واذا باع الرجل عبده المرتد وامته المرتدة فالبيع جائز كذا في الميموط * المرتد اذا ما نائبا الى دار الاسلام ان كان مودعا قبل حكم القاضي بالحق بطل حكم الرد في ماله

فصار كانه لم يزل مسلما ولا يعتق عليه شيء من امهات الاولاد والمدرسين ومن كان بعد الحكم
فكل ما وجد في يدورثته اخذ وما ازاله الوارث من ملكه هو اذ كان بحسب ما لحقه الفسخ
كالبيع والهبة او بحسب لا يلحقه الفسخ كالاقتاق والتدبير والاستيلاء فذلك كله ماض لا سبيل
للمرتد عليه ولا ضمان على الوارث ايضا كذا في غاية البيان * اذا وطئ المرتد جارية نصرانية
كانت له في جارية الاسلام نجاة بولد لا يحترق من سنة اشهر منذ ارتد فادماه في ام ولده
والولد حري وهو ابنه كذا في الهداية * فان مات او قتل المرتد لم يرثه ولده وان كانت الامة مسلمة
ورثه الابن مات على الردة او لحق * مرتد لسق بماله بدار العرب ثم ظهر على ذلك المال
فهو في ولاسبيل لورثته عليه وان كان لسق بدار العرب ثم رجع وذهب بماله وادخله دار العرب
ثم ظهر على ذلك المال فانه يرث على ورثته الا انه يغير شيء قبل القسمة وبالقسمة بعد القسمة
وان لسق المرتد بدار العرب وله بعد نقضه به لايته فكاتبه ابنه ثم جاء المرتد مسلما فالكاتب
على حالها والمكاتبه والولاء للذي جاء مسلما كذا في الكافي * بخلاف ما اذا رجع بعد ما عتق
المكاتب فليس الولاء فيه للابن كذا في النهاية * قال محمد روح الجاني مع الصغير مرتد قتل
زجلا خطأ ولحق بدار العرب ومات او قتل على الردة او فوحي في دار الاسلام فالدية في ماله
فندهم فان لم يكن له الاكسب الاسلام او كسب الردة تستوفي الدية منه وان كان له كسب الاسلام
وكسب الردة فعلى قولهما يستوفى الدية من الكسبين او ما على قول ابي حنيفة روح تستوفى
من كسب الاسلام او لا فان فضل منها شيء يستوفى الفضل من كسب الردة كذا في المحيط *
هذا اذا قتل او مات قبل ان يعلم او اذا علم ثم مات او لم يموت يكون في الكسبين جميعا
بالاتفاق كذا في التبیین * وما انتسب المرتد من شيء او اعسده ضمان ذلك في ماله
فندهم جميعا هذا اذا ثبت الغصب واختلف المال بالماينة اما اذا ثبت باقرار المرتد
فعند ابي يوسف ومحمد روح يستوفى ذلك من الكسبين وعتد ابي حنيفة روح يستوفى ذلك
من كسب الردة هكذا ذكر شيخ الاسلام وهذا ان كان الجاني هو المرتد اما اذا جنى على المرتد بان
قطعت يده او رجلاه بعد الردة عمدا فذكر محمد روح في الاصل ان الجاني لا يضمن سواء مات المرتد
من ذلك القطع على الردة او مات مسلما هذا اذا قطعت يده وهو مرتد فاما اذا قطعت يده وهو مسلم
والقاطع

والقاطع مسلم ايضا قطع يده عمدا او خطأ ثم ارتد المقتطوعة يده ومات على الردة من ذلك القطع فان على الجاني دية اليد خطأ كان القاطع او عمدا ولا يضمن ضمان النفس فان كان النطق عمدا يجب الدية في مال القاطع وان كان خطأ يجب الدية على ما قلته هذا اذا مات على الردة من ذلك القطع فاما اذا اسلم ومات مسلما من ذلك القطع فان كان لم يلحق بدار الحرب او لحق الا انه مات مسلما قبل القضاء بالحرقه بدار الحرب ففي الاستحسان يجب دية النفس على الكمال عمدا كان او خطأ الا انه ان كان خطأ يجب على العاقلة وان كان عمدا يجب في ماله ولا يجب القصاص في العمد وبه اخذ ابو حنيفة وابو يوسف وزح كذا في المحيط * اما اذا لحق بدار الحرب وقضى به القاضي ثم مات مسلما ومات من ذلك القطع فعلى القاطع نصف الدية كذا في غايه البيان * اذا ارتد القاطع والمقتطوعة يده بقى على الاسلام وقتل القاطع بسبب الردة ثم مات المقتطوعة يده فذكر في الاصل انه ان كان القاتل عمدا غلاشي له وان كان خطأ فان برأ فعلى عاقلة ضمان اليد ولحق مات فعلى ما قلته دية النفس * مدبرة او ام ولدان ارتدت ولحق بدار الحرب فمات مولها في دار الاسلام ثم اخذت اسيرا فهي في عتاق ماله واسترق على ملك المولى فانها ترد عليه كذا في المحيط * اذا ارتدوا لمكاتب ولحق بدار الحرب واكتسب مالا فاخذ بما له واما ابن يعلم فقتل فانه يوفى مولا مكاتبته وما بقى فلورثته كذا في الهداية * وان لم يف ما تركه لمكاتبته فما ترك لمولا كذا في الكافي * عمدا ارتد مع مولا ولحقا بدار الحرب فمات المولى هنا لك واسر العبد فهو في ويقتل ان لم يعلم ولو ارتد للعبد واخذ مال مولا فذهب به الى دار الحرب ثم اخذ مع ذلك المال لم يكن نيا ويؤخذ على مولا * قوم ارتدوا من الاسلام وحاربوا المسلمين وغلبوا على مدينة من مدائنهم في عرض الحرب وهم نساء وهم وذرايعهم ثم طهر المسلمون عليهم فانه يقتل رجالهم وتسمى نساءهم وذرايعهم كذا في المبسوط * زوحان ارتدوا ولحقا بدار الحرب فحبلت المرتدة بدار الحرب ولدت ولدا ولدت لولدها ولد فظهر عليهم فالولدان في يجبر الولد الاول على الاسلام ولا يجبر ولد الولد على الاسلام ولو حبلت في دارنا فالجواب كذلك كذا في الكافي * في النوا درانهما اذا ارتدوا ولحقا بولد صغير لهما دار الحرب فولد لذلك الولد بعد ما كبر ثم طهر المسلمون على ولد الولد فهو يجبر على الاسلام في قول ابي حنيفة ومحمد وزح كذا في المحيط * الذي كان اسلامه تبعا لابويه اذا بلغ مرتدا ففي القياس

يقتل وفي الاستحسان لا يقتل * اسلم في صغره ثم بلغ مرتدًا ضلّ النياض يقتل وفي الاستحسان لا يقتل مرتدًا * والمكره على الاسلام اذا ارتد لا يقتل استحسانا وفي كل ذلك يجبر على الاسلام ولو قتله قاتل قبل ان يستلم لا يلزمه شيء واللقيط في دار الاسلام محكوم باسلامه ولو بلغ كافرا اجبر على الاسلام ولا يقتل كذا في فتح البدر * موجبات الكفر انواع منها ما يتعلق بالايمان والاسلام اذا قال الرجل لا ادرى اصحيح ايماني ام لا فهذا خطأ عظيم الا اذا اراد به نفي الشك * من شك في ايمانه وقال انا مؤمن ان شاء الله فهو كافر الا اذا اول فقال لا ادرى اخرج من الدنيا مؤمنا فم لا يكفر ومن قال بخلق القرآن فهو كافر وكذا من قال بخلق الايمان فهو كافر ومن استغنى ان الايمان والكفر واحد فهو كافر ومن لا يرعى بالايمان فهو كافر كذا في الذخيرة * ومن يرعى بكفر نفسه فقد كفر ومن يرعى بكفر غيره فقد اختلف المشايخ رح في كتاب التفسير في كلمات الكفر ان رضى بكفر غيره لم يعذب على الخلود لا يكفر وان رضى بفكره لم يعذب في الله ما لا يليق بصفاة يكفر وعليه الفتوى كذا في التاثيرا حانية * من قال لا ادرى صفة الاسلام فهو كافر وذكر شمس الائمة الحلواني رح هذه المسئلة وبالف فيها قتال هذا رجل ليس له دين ولا صلوة ولا صيام ولا طاعة ولا نكاح ولا ولادة اولاد الزنا وقال في الجامع مسلم تزوج نصرانية صغيرة ولها ابوان نصرانيان وكبرت وهي لا تعقل دينها من الايمان ولا تصفه وهي غير معتوقة فانها تبين من زوجها معنى قول محمد رح لا تعقل دينها من الايمان لا تعرفه بقلبها ومعنى قوله لا تصفه لا تعبر باللسان وكذلك الصغيرة المسلمة اذا بلغت ما قلته وهي لا تعقل الاسلام ولا تصفه وهي غير معتوقة بان من زوجها وفي فتاوى النسفي سئل عن امرأة قيل لها توحيدين ام اني فقالت لا ان ارادت انها لا تحفظ التوحيد الذي يقوله الصبيان في المكنت لا يضرها وان ارادت انها لا تعرف وحدانية الله تعالى فليست بشؤمنة ولم يصح نكاحها ومن حماد بن ابي حنيفة رح ان من مات ولم يعرف ان له خالفا وان لله مزوجا دارا في هذه الدار وان الظلم حرام فانه لم يؤمن كذا في المحيط * رجل يصص ويقول مسلمانا شكرا باكره يكفر رجل قال لا ادرى مسلم ام فقال له لست برتر من مسلمانا تو يكفر كذا في الخلاصة * نصراني اسلم عنات ابوه فقال لست اتي لم اسلم الى هذا الوقت حتى اخذت مال الاب يكفر كذا في الفصول العمادية * نصراني اتى مسلما فقال امض على الاسلام حتى اسلم عندك فقال

فقال ردیهما بک کین لانه ان مطیعه لا یکفر علی الاصح کذا فی خزائن المفتین * رجالان بینهما
 خصومة فقال یجذبهما لصاحبهما من ذی یزید و یسیر یزید و یسیر ای بک کن قال اکثرهم لا یمکن
 کفر اذ فی فتاوی قاضی خانی **قال صاحب الجاهل المجهول** وهو الصمیم مندنا فی الحانیه
 وعلیه الفتوی **کنوا فی البنا تاریخانیه** * **ولو قال** شو و یزید ای بک کن قال بعضهم یمکن
 کفر او الیه جلال الشیخ الامام ابو یکر محمد بن الفضل **وقال الشیخ الامام والا حوط** تجدید النکاح
 کذا فی فتاوی قاضی خان **یکفر بها ثبات المکان** لله تعالی فلو قال ان ذی ایسی مکان خالی نیست
 یکفر و لو قال الله تعالی فی السماء فان تصدیه حکایه ما جاء به طاهر الاخبار لا یکفر وان اراد به المکان
 یکفر وان لم یکن له نیه یکفر مند اکثر وهو الاصح وعلیه الفتوی ویکفر بقوله الله تعالی جلس
 للانصاف او قام له بوصفه الله تعالی بالفرق والتست کذا فی البحر الرائق * **ولو قال** مرأسا
 خدای است در زمین **یکفر کذا فی فتاوی قاضی خان** * **اذا قال** خدای و میگرد
 از آسمان او قال می بیند او قال از عرش فهذا کفر مند اکثرهم الا ان یعول بالعربیه یطلع
 و لو قال خدای از بر عرش بداند فهذا الیس بکفر و لو قال از زیر عرش میداند فهذا کفر
 و لو قال اری الله تعالی فی الجنة فهذا کفر و لو قال من الجنة فهو الیس بکفر کذا فی المحيط *
قال ابو حفص روح من نسب الله تعالی الی الجور فقد کفر کذا فی الفصول العبادیه * **رجل قال**
یارب این ستم پسند قال بعضهم یکفر و الاصح انه لا یکفر و لو قال **خدای عز وجل** یوم القيمة انتصف
 جناحه تو بر من کردی الاصح انه لا یکفر و لو قال لو انصف الله عز وجل یوم القيمة انتصف
 منک یکفر ما لو قال اذا مکان لولا یکفر کذا فی الظهیریة * **ولو قال** ان قضی الله تعالی یوم القيمة
 بالحق والعدل اخذتک بسعی فهذا کفر کذا فی المحيط * **قبله** هذا مکان لا اله فیہ ولا رسول
 فقال یراد بهذا الکلام انه مکان لا یعمل فیہ بامر الله و رسوله قبل له لو کان هذا فی مکان اهله
 زهاد مطیعون قال ان کان یعمل فیہ بامر الله و امر رسوله فانکر کونه دینا کالصلوات الخمس
 فانه یکفر کذا فی البتیمه * **لو قال** حسین یظلم ظالم یارب از وی این ستم میدیر اگر تو به بری
 من نه برم فهذا کفر کانه قال ان رضیت فان لا ارضی کذا فی الخلاصة * **رجل قال** یزید ای
 روزی بر من فراخ کن یا باز رگانی من رنده کن یا بر من جور کن قال ابو نصر الدبوسی روح
 یصبر کاغذ

یصبر کافرا با لله کذا فی مثلونی با ضعیفان: **رجل قال لا خیر و روح کو فقال** دروغ از هر چه هست
از هر چه بگویند کفر فی الحال و لو قبل له اطلب و ماء الله فقال مرا نمی باید او قال اگر ندای مرا
در بهشت کند غارت کنم او قبل لا تنص الله فان الله لا یحبک فقال من می خورم و خای دوست دارد
نمی اندیشم او قبل لا تأکل الكثير فان الله لا یحبک فقال من می خورم و خای دوست دارد
و خای دشمن کفر بهذا کلمه و كذلك لو قبل له بسیار بخند او بسیار خشمب فقال چند آن خورم
و چند آن خشمب و چند آن خندم که خود بخوام یکفر و رجل قال لا خیر گناه کن بفرای بسیار
است فقال من عذاب بیکه ست بردارم یکفر و لو قبل له مادر و پدر میازار فقال لیس لها
حق لا یکفر و لکن یصبر صاحب: **رجل قال لا یلیس ای ابلیس کار من بسان تان هر چه**
تو فرمای بکنم مادر و پدر میازارم و هر چه نفرمای بکنم یکفر کذا فی التا تاریخا نية ناقلا من التخصییر:
لو قال اگر ندای دو جهان گردی حق خویش از تو بستانم یکفر کذا فی العیاضة: **رجل**
قال قولا کذا یسمع رجل و قال ندای من این دروغ ترا راست گردانایا گوید ندای بد این
دروغ تو برکت کند و قال بعضهم هذا قریب من الکفر و فی مصباح الدین رجل کذب فقال
خیرة بارک الله فی کذبک یکفر و مثل نجم الدین ممن قال فلان باتور است نمی رود
فقال ندای تعالی نیز بادی راست نرود هل یکفر قال نعم و فی التخصییر سألت
صدر الاسلام جمال الدین من رجل قال ندای زود دوست می دارد و ما ندانم است
قال ان قصد بهذا الکلام اضافة البطل الیه یکفر اما بمجرد قوله یحب الذهب
لا یکفر کذا فی التا تاریخا نية: **لو قال** انشاء الله این کار بکنی فقال من بی انشاء الله بکنم یکفر
کذا فی خزنة المفتین: **قال** المظلوم هذا یتقدر الله تعالی فقال الطالم انا فعلت بغیر تقدیر الله
سبحانه کفر کذا فی الفصول العیاضة: **لو قال** ای ندای رحمت خویش از من دریغ مدار
فهم من الفاظ الکفر کذا فی السراجیة: **اذ** اطالت المشاجرة بین الزوجین فقال الرجل لا مرأته
خافی الله تعالی و اتقیه فقال المرأة محببة له لا اخافه قال الشیخ الامام ابو بکر محمد بن الفضل
ان کان الزوج حاتبا علی المعصیة الطاهرة و یحرفها من الله تعالی فاجابته بهذا تصیر مرتدة
و تبین من زوجها و ان کان الذی اتبها فیة امر لا یحاف فیة من الله تعالی لم تکفر الا ان توید
بذلك الاستحفاف فبین من زوجها: **رجل اراد ان یعرب غیره** فقال له ذلک الرجل

لا یتعاف الله تعالى فقال لا رجوع عن محمد روح انه سيئ من هذا فقال لا يكفر لانه ان يقول النفي
 فيما فعل * واما رأي رجلاني بنصية وقال له اخبرني بالتعاف الله فقال لا يصير كافرا لانه
 لا يمكن التوبة وكذا اذا اقبله لرجل الا تعفى الله تعالى فقال في حاله الغضب لا يصير كافرا
 كذا في فتاوى علي بن ابي طالب * ولو قال تاسي شوم جبري ابي تاسي شوم بد تاسي شوم نيكوتر
 تاسي تاسي شوم نيكوتر يكفر كذا في الخلاصة * وفي العتابة اگر حکم خداي را يا شريعت
 پيغمبر را بغير علم من خداي بگويد پس خداي و ما رزن حال کرده است گويد من اين حکم را
 نمی شناسم لهذا يكفر كذا في التارخاية * واذ قالت المرأة لابنها لماذا فعلت كذا فقال الابن
 والله ما فعلت فقالت المرأة مضطربة فترداه اختلاف المشايخ في كفرها كذا في المحيط * من قال
 خداي مزدجن باشد و هیچ پيغمبر باشد فانه يكفر كذا في الظهيرية * ولو قال خداي حق من هر يكوي
 کرده است پس از من است فقد كفر كذا في المحيط * قبل لرجل باري باز من بس
 نيامد معي فقال خداي باز من بس نيامد بس آيم بكفر كذا في الفتاوية * ولو قال
 از خداي مي بخشم و اندي تو را خداي اميد دارم و بتوفيق اقبيل ولو قال از خداي مي بينم و سب
 ترايد انم فهو محض كذا في خزائن المغنين * اذا طلب يمين خصمه فقال الخصم احلف بالله
 فقال الطالب لا اريد اليمين بالله ولا يدا اليمين بالطلاق او العتاق فقد كفر وند بعض اصحابنا وعاتمتهم
 على انه لا يكفر وحي تعيس الناصري وهو الاصح ولو قال سوگند تو همان است و تر فرمان
 فقد كفر ولو قال اغير فخره حتى داند که پيوسته ترايد ما يدا سوارم فقد اختلف المشايخ في كفره
 ولو قال من هم اهل الجنة افرح ليخبره و آيم فقد كفر كذا في التارخاية * رجل
 قال لا مرأه تره حتى هستايه نمی بايد فضالت لا فقال ترا حق شوي نمی بايد فقالت لا فقال
 ترا حق خداي بايد فقالت لا فلعن كفت * رجل قال في موضعه وصيق حبشه باري خداي
 که خداي تعالی مرا بر آفرید ۲۵ است چون از لفظ تاسي و نيامد مبیح نیست فقد قبل لا يكفر ولكن هذا
 الكلام خطأ عظیم * رجل قال ان الله بعدك بمساويك وقال ذلك الاخره ايرافنا انه که
 تا خداي هم از آن که تو مي گویی يكفر كذا في المحيط * وفي التفسيره ايد تواند کرد چیزی دیگر نواند
 بجز دوزخ فقد كفر ومثله رجل قال في حواري اقبيل فقال ريش کار نمانده است خداي که چنین آفریده
 کفر * فقهر قال في حقه فقره قلان هم بنده است يا چند ان نعمت و من هم بنده و در چند بن رنج

باري ابن جنين دل باشد كفره رجل قال لا خزانة هي تر من ظلال ليلتي كبريت يكفر
وكذا لو قال ينمير ورمو رست او قال حلمه ابي ثم رست او قال المذوم ليس بمعلوم
الله يكفر كذا في التارخانية يكفر باء حال الكافي في آخر الله عند نداء من استغاث الله ابن كان
عالم على الاصح ويتصير الحالق معدا ان كان عالما هكذا في البحر الرائق في قوله لا خزانة هي برذل قوله
به بنمايد برذل من في ان معنى به الاستغناء عن الرحمة فقد كفروا ان معنى انه ان قلبي ثابت
بانبات الله تعالى غير مضطرب لا يكفر صبي يبكي ويطلب اباه وان يصلي فقال لخصي رجل
مكره كبري كبري تو اعدى كنه فهذا ليس بكفر لان معناه كنه من كنه كذا في المحيط * رجل
واي اعمى او مريضا فقال له خذ اتراد و مراديه ورا ايمان آخر مراديه كنه الصميم انه
لا يكفر كذا في الخلاصة * ولو قال بخداي وبك يا اي تو يكفر ولو قال بخداي وبجان و سرتو
فيه اختلاف المشايخ وح كذا في الغزيرة منها ما يتعلق بالانبياء عليهم الصلوة والسلام
من لم يقرب بعض الانبياء عليهم الصلوة والسلام ولم يرض يستقم من المؤمنين فقد كفر
ومثل ابن مقاتل ممن انكر نبوة الخضر وذى الكفل قال كل من لم يجتمع الامة على نبوته
لا يضره ان جحد نبوته ولو قال لو كان فلان نبيا لم اؤمن به فقد كفر كذا في المحيط *
من جعفر فمن يقول آمنت بجميع انبيائه ولا اعلم ان آدم نبي ام لا يكفر كذا في العنانية *
مثل ممن ينسب الى الانبياء الفواحش كعزهم الى الزنا ونحوه الذي يقولون المشوية
في يوسف عليه السلام قال بكفر لانه شتم لهم واستخفاف بهم قال ابوذر من قال ان كل مصيبة
كفر وقال مع ذلك ان الانبياء عليهم السلام عصوا فكافروا لانه شاتم ولو قال لم يصووا حال
النبوة ولا قبلها كفروا لانه رد النصوص سمعت بعضهم يقول اذا لم يعرف الرجل ان محمدا
صلى الله عليه وسلم آخر الانبياء عليهم وعلى نبينا السلام فليس بمسلم كذا في اليتيمة * قال
ابو حفص الكبير كل من اراد بقلبه بغض نبي كفر وكذا لك من قال لو كان فلان نبيا
لم ارض به ولو قال اني لا ينمير بردي من بردي كنه من قال ان اراد به لو كان فلان
رسول الله لم اؤمن به كفر كما لو قال لو امرني الله بما امرني لافعل وفي الجا مع الا صغر
اذا وقع بين رجل وبين صهره خلاف فقال ان بشروني بالله لم اثمر به مرة لا يكفر
ولو قال ان كان ما قاله الانبياء صدقا وعلانا نجونا كفر وكذا لك لو قال ان رسول الله

! وقال بالغا رسمية من بني هاشم يريد به من يكفر ولو انه حينئذ قال هذه الهداية طلبه
غير ومنه اجماع في ان يكفر الطالب ولو اخرج من المشايخ قالوا ان كان غرض الطالب تعميده واتصافه
لا يكفر ولو قال لشيعر النبي صلى الله عليه وسلم شعير يكفر عندكم معهم وعند الكافرين لا الا ان قال بطريق
الاجابة ومن قال لا لا بد من ان النبي صلى الله عليه وسلم كان انما هو يفتي بكفر كذا في الفصول العبادية *
ولو قال انك لا تكفر استحق حق غيبش انك لا تكفر كذا في فتاوى قاضي خان *
ولو قال لا يكفر من روى شكك لو اذ قال جاء به غير يمينك كـ لو اذ قال قد كان طويلا الطفر نقد قبل
يكفر مطلقا وقد قيل يكفر اذا قال على وجه الاجابة ولو قال للنبي صلى الله عليه وسلم ذلك الرجل
قال كذا وكذا فقد قيل انه يكفر ولو شتم رجلا اسمه محمدا واحمدا وكنيته ابو القاسم وقال له يا ابن الزانية
وهو كذا ايها يا بني اسم او يمين كنية بنده است فقد ذكر في بعض المواضع ان اذا كان ذلك النبي
صلى الله عليه وسلم يكفر كذا في المحيط * ولو قال كل معصية كبيرة الا معاصي الانبياء فانها صفات
لم يكفر ومن قال ان كل معصية كبيرة فاعلمه فاسق وقال مع ذلك ان معاصي الانبياء كان معصاة فقد كفر
لانهم ومن قال لم يكن معاصي الانبياء معصاة فليس يكفر كذا في التهمة * الرافضي اذا كان يوجب
الشعير ويضمنها العيان بالله فهو كافر وان كان يفضل عليها كرم الله تعالى وجهه على ابي بكر رضي
الله تعالى عنه لا يكره كذا في الاثمة مبتدع والمعتزلي مبتدع الا اذا قال باستحالة الرؤفة فهو كفر كذا في
الخلاصة * ولو قد في مائشة رضي الله عنها بالزنا كفر بالله ولو قد في مائشة رضي الله عنها
عليه وسلم لا يكفر ويستحق اللعنة ولو قال عمرو عثمان وعلى رضي الله عنهم لم يكونوا اصحابا
لا يكفر ويستحق اللعنة كذا في خزنة اللفظ * من انكر امامة ابي بكر الصديق رضي الله عنه
فهو كافر على قول بعضهم وقال بعضهم هو مبتدع وليس بكافر والصحيح انه كافر وكذا من انكر
خلافة عمر رضي الله عنه في اصح الاقوال كذا في الظهيرية * ويجب اكفارهم با كفار عثمان وعلى وطائفة
وويوم مائشة رضي الله عنهم ويجب اكفار الزيدية منهم في انتظار نبي من المعجم ينمخ دين نبينا وسيدنا
محمد صلى الله عليه وسلم كذا في الوجيز للكردي * ويجب اكفار الروافض في قولهم
بوجعة الاصولات الى الدنيا ويتنامح الارواح وبانتقال روح الآله الى الآخرة ويقولهم في خروج
امام باطن ويطلبهم الامرو النبي الى ان يهرج الامام الباطن ويقولهم ان جبريل
عليه السلام

عليه السلام غلط في الوحي إلى محمد صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب رضي الله عنه
وهؤلاء القوم خارجون عن ملة الإسلام * وأحكامهم أحكام المرتدين كذا في الظهيرية *
في إكراه الأصل إذا أكره الرجل علي أن يشتم محمد صلى الله عليه وسلم فله أن يشتم
أوجه أحداهن بقول لم يضر بي شيء وإنما شتمت محمد كما طلبوا مني وأنا خير وأخ
بذلك ففي هذا الوجه لا يكفر وكان كما لو أكره علي أن يتكلم بالكفر فتكلم به وقلبه مطمئن
بالإيمان الوجه الثاني أن يقول خطري في رجل من النصاري أسلمه محمد فارت بالشتيم
ذلك النصرائي وفي هذا الوجه لا يكفر أيضا الوجه الثالث أن يقول خطري بي إلى رجل من النصاري
أسلمه محمد فلم أشتم ذلك النصرائي وإنما شتمت محمدا صلى الله عليه وسلم وفي هذا الوجه
يكفر في العقباء وفيما بينه وبين ربه * ومن قال جن النبي صلى الله عليه وسلم يكفر ومن قال
أخشي على النبي عليه السلام لا يكفر كذا في المحيط * ولو قال الرجل لولم يأت كل آدم الصنطة لمصرنا
أشقياء يكفر كذا في الخلاصة * من أنكر المنكر أو فقد كفر ومن أنكر المشرك يكفر عند البعض
وقال ميسرة بن أبان يضل ولا يكفر وهو الصحيح ومن أنكر خبر الواحد لا يكفر جاحدا
غير أنه يأثم بترك العبور كذا في الظهيرية * إذا نمت الرجل لبني من الألبان أن لا يكون
نبيا قالوا أن لو أدبه أنه لولم يبعث نبيا لا يكون خارجا من الجماعة لا يكفر وإن أراد به الاستغنى في
والعداوة كان كافرا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال الكافر يا محمد خير مني فله أن يرد
خواتمه فله أن لا يكفر ولو قال يا زعماء لا يكفر كذا في الظهيرية * ولو قال رجل لجمع غيره
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب كذا بل قال متلا كما في مصنفه القوي فقال ذلك العير
أنا لا أحب هذا كفرن وهذا روى عن النبي يوسف ربح أيضا وبعض المتأخرين يقولون إن ذلك
علي وجه الإيهام بأن كفره أو بعبودته لا يكون كفرا * رجل قال مع غيره ليعلمهم عليه السلام
نسخ الكربة من بين ما به جوده يسكان فاشم هذا كفر * رجل قال لغيره كلما كان يا كل
رسول الله صلى الله عليه وسلم يلخص أصابعه الثلاث فقال ذلك الرجل ما بين يدي است
فهذا كفر إذا قال به بغيره يسسى است ويقان ركة طعام خور غدا وسنته رشيد قال لو كان قهاونا

قد وجد هذا اللفظ في جميع النسخ العاصرة والظاهر أنه زائد

بالسنة يكفر ولو قال ايديهم رسم است جعلت بصف كودون دستار بزرگوار آوردن فان قال ذلك على سبيل الطعن في صفة رسول الله صلعم فقد كفر كذا في المحيط * اگر در روز عاشورا یکی را گویند که سره کن که سره که بپوشد و درین روز صنت است او را گویند که ز نان و خشتان بود کافر گردد * وفي التفسير رجل تكلم بكلام فقال له اخوه دوع جی گوید اگر بدینغمبر است يلزمه الكفر وكذلك لو قال سحره و على نكره ام اگر بدینغمبر است * رجل قال لا خير كان عوى است اگر بدینغمبر است او قال انك متهم است یا هر فرشته مقرب است که ان جان است كفر في السال * رجل اراد ان يضرب صده فقل له رجل لا تضربه فقال اگر صدمه معطی گوید من نهم او قال اگر از آسمان باگم آید که من هم بزنم يلزمه الكفر قال رض مالت صدر الاسلام جمال الله بين ممن قرأ حديثنا من احاديث النبي صلى الله عليه وسلم فقال رجل هر روز خستما خواند قال ان اصاب ذلك الى القاري لا الى النبي صلى الله عليه وسلم ينظر ان كان حديثنا يتعلق بالدين واحكام الشرع يكفرون كان حديثنا لا يتعلق به لا يكفر ويحصل مقاله على ان ارادته قراءة غيره أولى * رجل قال بخرت جو انك مر بي يعني النبي صلى الله عليه وسلم يكفر * رجل قال بغيرم دقتی بود که بغيرم بود و دقتی بود که نبو و او قال انا لا ادرى ان النبي صلى الله عليه وسلم في العبر مؤمن ام كافر يكفر * وفي فرار المعاني جعل ممن قال لزوجه خلاف كونه قالت المرأة بغيرم ان خلاف گفته قال كرا كرا است تو به كند و كرا ناز كند كذا في التنا و رخاينة * اذا قال لغيره و يبقى اياي كرويه سلك الموت فهذا خطاء مطيع وهل يكفر هذا الغائل فيه اختلاف المشائخ بعضهم قالوا يكفروا اكثرهم على انه لا يكفر كذا في المحيط * وفي العانية وقال بعضهم ان قال ذلك لعداوة ملكه الموت يصير كافرا وان قال لعداوة الموت لا يصير كافرا ولو قال روى فلان دشمن سيد ارم چون روى ملك الموت اكثر المشائخ على انه يكفر * وفي التفسير لو قال لا اجمع شهادة فلان وان كان جبرئيل ومكائيل يكفر * رجل عاب ملكا من الملائكة كفر * رجل قال اعطني الف درهم يعني ابعث سلك الموت ليرفع روح فلان ليقبض على كونه هذا الغائل قال رضي الله عنه قال ابو نر الا يتعصاف بالملك كفر * رجل قال لا خير من فرشته تو ام في موضع كذا اعيذك على امرك بعد قيل انه لا يكفر وكذا اذا قال مطلقا انا ملك بخلاف ما اذا قال انا نبي كذا في التنا و رخاينة * رجل تزوج امرأة ولم يحضر الشهود قال نه ابراه و رسول را گواه كردم

او قال خدای را در فرشتگان را گواه کردم کفر و لو قال و فرشته دست راست را گواه کردند و فرشته دست چپ را گواه کردم لایکفر کذا فی الفصول العبادیه • ومنها ما يتعلق بالقرآن من قال بخلق القرآن فهو کافر کذا فی الفصول العبادیه • اذ انکر آید من القرآن او مسح بر آیه من القرآن و فی المیزان او ماب کفر کذا فی التاتارخانیة • اذ انکر الرجل کون المؤمنین من القرآن لایکفر و قال بعض المتأخرین یکفر لا یعتقد الاجماع بعدا لصدر الاول علی انها من القرآن والصحیح هو الاول لان الاجماع المتأخر لا یرفع الاختلاف المتقدم کذا فی الظهیریة • اذ انقرأ القرآن علی ضرب الدف والقصب فقد کفر • رجله یقرأ القرآن فقال رجل این بر یا تک طو فان است فهذا کفر کذا فی المحيط • و لوقال قرأت القرآن کثیرا غما و نسی البصایة من کفر کذا فی الخلاصة • من قال لغيره قل هو الله احدوا یوست باز کردی او قال الم نشرح را اگر بیان گرفته او قال لمن یقرأیس عند المریض پس در دهن مروه منه او قال لغيره ای کونا نه ترا از انا مطمئنا ک او قال لمن یقرأ القرآن ولا یتذکر کلمة والتفت الساق بالناق او ملأ قدحا وجاء به وقال کاسا دهاقا وقال نکانت سرا با بطریق المزاج او قال عند الکیل والوزن واذ کالوهم او وزنوهم بخمر وین بطریق المزاج او قال لغيره و سائر الم نشرح بستر یعنی ابدیت العلم او جمع اهل موضع و قال فجمعناهم جمعا او قال وحشرناهم فلم نناد منهم احدا او قال لغيره کیف تقرأ و التارخات نزما بنصب النون و یوفعها و اراد به الطنزا و قال لرجل اقرع اشتمک فان الله تعالی قال کلا بل ان اودی الی الصلوة بالجماعة فقال انا اصلي وحدي ان الله تعالی قال ان الصلوة لا تنهی او قال لغيره تفشیلہ بجوز و تملی التفشیل یذهب بالریح قال الله تعالی ولا تنازعوا فتفشلوا و تذهب ریضکم کفر فی هذه الصو و کلها و اذ قال لغيره خانه چنان پاس کرده که چون و السماء والطارق تیل یکفر و قال الامام ابو بکر بن اسحق روح ان کان القائل جاهلا لایکفر وان کان عالما لیکفر و اذ قال قاعاصه صفا شہ است ففهمه محاطة مطیمة و اذ قال لباقی القدر و البانیات الصالحات فهذه محاطة مطیمة ايضا و اذ قال القرطبی اجمعی کفر و لو قال فی القرآن کلمة مجمیة ففی امره ظهور کذا کذا و القاسم المفسر روح کذا فی الفصول العبادیه فی خزائن الفقه لو قیل لم لا تقرأ القرآن فقال یزید شہ م ا قرآن یکفر و فی رسالة صدر الصدور و رسالة قاسم القضاة کمال الملة و الدین اگر مردی سورتی از قرآن یاد دارد و آن سورته بسیار می خواند دیگری گوید که این سورته را نبون گرفته کافر گردد و فی التمهید رجل نظم القرآن

بالفارسیہ نقل لایہ کا نوکذافی التناثر خانہ * وملتہا متعلق بالصلوۃ والصوم والزکوۃ لوقال لم یرض
صل فقال والله لا اصلح ابدا لم یصل حتی ماتہ یکفر ویقول الرجل لا اصلی بمتمیل اربعۃ اوجہ
احیفاً لا اصلی لانی یصلی ثلاث والثانی لا اصلی بامرک فہذا یرونی بها من هو خیر منک والثالث
لا اصلی غصفاً حیثا یقف فہذا الثلثہ لیست بکفر والارابع لا اصلی ان لیس یجب علی الصلوۃ
ولم یرہ فیہا عینک والواطلاق وقال لا اصلی لا یکفر لاحتمال ہذا الوجہ اذا قیل لدل صل فقال
قتبان لولی کہ انہ کذبہ وکار بزوجہ یشتہ وانہ کذبہ او ظالم یراست کربیکار نکروہام او قالی کہ تو اند
لیریکار بقربرہ او قال کزوہ منہ وکار ہی نیابد کہ بسر تو اند برہ او قال مرد من انہ برہای کند
او قال نازی کتم چیز ہی بر سر منی آید او قال تو ناز کردی بر سر آرد وی او قال ناز کر انہم
مادر و پدر من مردہ اند او قالی ناز کروہ وناکہ وہیکی است او قال چندان ناز کردم کہ مادر
بکرشتہ او خان ناز چیز ہی نیست کہ اگر باند گنہہ شوم فہذا کلمہ کفر کذا فی خزائن المفتین *
ارگنجی را گویند بیا ناز کنیم بر کسی آن حاجت ہں او گوید من بسیار ناز کردم ہی حاجت من
عفا تشہد آن برہ جا مستغنیات وخریدہ کار کردہ کذا فی التناثر خانہ * ووقال فاسق للمصلین
بیایید مسلمانی برہ بیفید ویمیر الی مجلس الفسق یکفر اذا قال فخرش کار ہی است ہی نازی
فہو کفر وکذا اذا لظال رجل صل حتی یجد حلاوة الطاعة او قال بالفارسیہ ناز کن تا عاوت
ناز کردی یا ہی فقال بلہ ذلک الرجل تو کن تا عاوت ہی ناز ہی برہ بنی یکفر وان
قیل لبعد صل فقال لا اصلی فان التوب یصون للموت یکفر وانہا قیل لرجل صل فقال
ان الله نقص لہی اسمالی فانما انقص من سعۃ فہو کفر رجل یصلی فی رمضان لا غیر ویقول
این خود بنسبیار است او یقول زیادت ہی آید لان کل صلوۃ فی رمضان عاوی تسبیبین صلوۃ
یکفر ان اصلی الی غیر القبلۃ محمد بن علی قال ابو حنیفہ رج ہوتا فروبہ احد الفقہ
ابو الخلیف رج کذا اذا اصلی فی غیر ظہار اوصلی مع التوب التمس ولوصلی غیر وضوء متعمدا
یکفر قال الصیرفیہید رج عوبہ تالمخ وکی کتابہ التمس ہی اذا امر ہی ووقف تحریرہ علی جہتہ ترک
تلك الجہتہ واصلی الی جہتہ الاخری زوی من اخی حقیقہ رج انہ قال اخطی علیہ الکفر
لامرأۃ من الفقہ واصلی التمس رج فی کفرۃ علی شہس الائمة الصلوۃ الی الاظهر انہ اذا اصلی
الی غیر

[illegible]

ولیو قال ہند یہی عہد ہو مصلی آمد آئی ہا گمان او غلط جاء الضیف الثقیل بکفر اذا قال عند دخول
رجب جمعہا اندو اندا دیم لہی قال ذلک تھا ونا با لشہر الخلفہ بکفر وان اراد بہا لتعب لنفسہ
لا بکفر وینفی ان یکون الجواب فی المسئلۃ الاولی علی لغت الوجہ ہر چل قال روزہ ماہ رمضان
دو دیگر اید نقد قبل انہ بکفر وقال الحاکم عبد الرحمن لا بکفر ولو قال چند ازین روزہ کہ مراد لہ گرفت
فہذا کفر ولو قال ہذا الطاعات جعلها اللہ عذابا علینا ان تا ول ذلک لا بکفر وكذا
لو قال لو لم يفرض الله هذه الطاعات كان خيرا لنا لا بکفر ان تأول ذلک کذا فی المحيط
اگر کو بہ مانا نہ ہی سا زو یا حال بنی سا زو یا مانا از ہر چہ کہم کہ زہن دارم و پندارم
یا کو بہ ناز از بر طاق نہام بکفر فی جمیع ہذا الصور کذا فی خزائن المغنی و منها ما يتعلق
بالعلم والعلما فی النصاب من ابغض ما لما من غیر حبب طاهر خیف علیہ الکفر واذ قال لرجل
بجملہ دیدہ از وی نزد من چنان است کہ دیدہ اندو کہم بخل علیہ الکفر کذا فی الخلاصۃ
و یضاف علیہ الکفر ان اشتهم علما او فقہا من غیر حبب و بکفر بقولہ لعالم ذکر الصبار فی امت
خلفک برید جلم الدین کذا فی البصر الرائق جاہلی قال انہا کہ علم ہی آموزند و استنباط است
نہی آموزند او قال با د است آنچہ می گویند او قال نزدیک است او قال من علم عید را نہ کریم
ہذا کلمہ کفر کذا فی المحيط رجل بجلس علی مکان مرتفع و یسألون عنہ مسائل بطریق
الاستہزاء ثم یضربونہ بالوسائد و ہم یضربون بکفرون جمیعاً و کذا الولم بجلس علی مکان
المرتفع رجل رجع عن مجلس العلم فقال لمرجل آخر از کشت آمد ہی بکفر و کذا الوال
را با مجلس علم چکار او قال من یعد زعمی اداء ما یقولون بکفر کذا فی الخلاصۃ اگر کو بہ
علم را در کاسہ دود کہستہ توان کہ دیا گوید علم را کہم مرا سبب باید بچیب اندر بکفر کذا
فی العنایۃ و لو قال مرا چند ان مشغولی نہن سو فرزند هست کہ مجلس علم نمی رسم فہذا
صحا طرہ مطیعان لرا بدعا التہاون بالعلم و فی مجموع التوازل واذ قال لعالم شو علم را کاسہ
اندر بخشک بکفر واذ کان الفقہ یقتصر شیاً من العلم او یروی حدیثاً صحیحاً فقال آخر این
ہی نیست ہر چہ او قال این سخن یہ کار آمد درم باید کہ امروز ہشت مردم را است علم
کہ اکابر آمدہ فہذا کفر اذ قال مساکوہ در اندو انہ شمس ہی گردن فہذا کفر امرأۃ قالت لغت
نہر شوی دانشمند ہا و بکفر و جل قال فعل دانشمند ان ہاں است و فعل کا فران ہاں بکفر قیل

هذا اذا اريد به جميع الافعال فمكون فصوله بين الحق والباطل واذ ابا خالص هم فيها في العادة
وبين الفقيه له وجهها شرعيا فقليل في ذلك المعاد منها بين هذا النسب من ذي كبريا من الرتبة في تصنيفه
الكفر اذا قال لغيبه اي هو الشبهة ك او قال في قوله يكفر لا يكفر ان لم يكن فلهذا ولا يستحق
بالدين حكى ان فقيهها وضع كتابا في دكان رجل واذ هو لم مر على ذلك الدكان فقال له
صاحب الدكان وستره فرأى من كرهى فقال الفقيه مره كان لو كذا كتب است وستره في فقال
صاحب الدكان وروى دگر به وستره بوب بي روى شمس كتاب خلق مروان وكنى
الفقيه في ذلك الى الشيخ الامام ابى بكر محمد بن الفضل فامر بقتل ذلك الرجل كذا
في المحيط * مثل مبدأ الكريم وابو على السفدى ممن كان يفيض امرأته ويدعو الى طاعة
الله وينهاها من معصيتها فقالت من ندامى به دانه و علم به دانه خویش را به و زرع خاذه ام
فدا لا كفرت كذا في الفصول العمادية * رجل قيل له طلاب العلم بمشون على اجنته الا انك فقال
اين بارى وروغ است كفر * رجل قال قياس ابي حنيفة روع حق نیست بکفر کذا فی التاتارخانیة *
رجل قال قصه من فرید خیر من العلم کفر و لو قال خیر من الله لا یکفر کذا فی الفصول العمادية * رجل
قال لخصمه اذهب معى الى الشرع او قال بالفلسفة باسن بشرع روى وقال خصمه يا ديه بيار لمروم
بی جبر ورم یکفر لانه ما ند الشرع و لو قال باسن بضافى روى باقى المسئلة باها لا یکفر و لو قال
باسن شریعت و این میل با سودا روى او قال پیش نرو و او قال مراد بوس هست شریعتی که کنم
فهذا كله كفر و لو قال بان وقت که سیم سندی شریعت و قاضی کما بود و یکفر ایضا و من المتأخرین
من قال ان منی به قاضی البلدة لا یکفر و اذا قال الرجل لغيره حکم الشرع علی هذه العادة
کذا فقال ذلك الغير من هو صم کار میکنم نه بشرع بکفر مند بعض المشائخ روح و فی مجموع النوازل
قال و رجل لامرأته ما تقولین ایش حکم الشرع فنهشت جشاء مالیا فقالت ایش حکم شرع را فقد کفرت
وبهنت من زوجها کذا فی المحيط * رجل مرض مائة خصمه فتوى بالائمة فوفا وقال به بار بار
فوى او روى قيل یکفر لانه رد حکم الشرع و کذا لو لم یقل شیئا لکن الفی الفتوى علی الارض
وقال این به شرع است کفر * رجل استفتی ما لانی طلاق امرأته فنهت بها بالوقوع فقال المستفتی
من طلاق طلق به دانه ما به رجحان با به که غانه من بود اثنی الغاضی الامام علی السفدی
بکفر و کذا فی الفصول العمادية * اذا جاء احد الخصمین الى صاحبه بفتوى الائمة فقال صاحبه

ليس كما افنوا اوقال لانهم في هذا على صلية التعزير كذا في الذخيرة * منها ما يتعلق بالحلال والحرام وكلام الفسقة والغبار وغير ذلك * من امتنع الحرام حلالا على القلب يكفرا ما لو قال لحرام هذا حلال لترويح السلعة لا يحكم الجهل لا يكون كفرا وفي الامتنان هذا اذا كان حراما لعينه وهو يعتقد حلالا لا شئ يكون كفرا اما اذا كان حراما للغير فلا ونحوها اذا كان حراما لعينه انما يكفر اذا كانت الهزيمة ثابتة بدليل مقطوع به اما انما كانت باخار الاحاد لا يكفر كذا في الخلاصة *

فيل ارجل خلال واحدا حب اليك ام حرامان قال فيهما الصريح وصولا يخاف عليه الكفر وكذلك اذا قال اكل ما به غوا طلال غوا حرام ولو قال نأمرام يا بهم كرم طلال كرم لا يكفر ولو تصدق بفقير شئ من مال الحرام ويرى حوالثواب يكفر ولو علم الفقير بذلك فداه واثن المعطى فقد كفر قيل لرجل كل من الحلال فقال ذلك الرجل الحرام احب اليكفرو لو قال مجيبا له دهرن جهمان يكس طلال غوا ريارنا اور اسجد كنم يكفر قال لغيره كل الحلال قال نأمرام شايه يكفر كذا في المحيط * ولدنا سقى شرب الخمر فجاء اثاربه ونشرو الدعواهم عليه كفرو ولو لم ينشروا لكان قالوا مبررهم ما كفروا ايضا ولو قال حرمة الخمر لم تثبت بالقرآن يكفر * رجل قال ثبتت ومع ذلك تشرب الخمر لماذا لا تنوب قال كسى از شير ما در شكيبه لا يكفر لان هذا استفهام او تعوية بين الخمر واللبن في التحب وفي كتاب الحيض للامام السرخسي لو امتحل وطئ امرأته العائض يكفر وكذا لو امتحل الفواطة من امرأته وفي النوادر من محمد ربح لا يكفر في المستثنين هو الصحيح *

رجل شرب الخمر فقال شايه مرآه است كبر شايه ماشا است وكما است مرآه كبر شايه ماشا ويست يكون كفرا كذا في فتاوى قاضي خان * واذا شرع في الفساد وقال لا صحابه يباين تامكي خوش بريم يكفر وكذا لو اشتغل بالشرب وقال مسلمانى اشعار اميكنم اوقال مسلمانى اشكارا شه يكفر قال واحد من الفسقة اگر از من خمر ياره بريزد جبرئيل عليه السلام بهر خوش برداروش يكفر * قيل لفايق انك تصبح كل يوم تؤذى الله وخلق الله قال خوش بريم يكفر قال للمعاضى اين بيزرايى است وند بهي يكفر كذا في المحيط * وفي تجنيس الناطقى والاصح انه لا يكفر كذا في ائنا تارخانه * رجل ارتكب شئ من الصفا ثم قيل له تب الى الله فقال من چه كرده ام ناخواه بايد كرده يكفر كذا في المحيط * من اكل طعاما حراما وقال عند الاكل بسم الله حكى الامام

حكي الامام المعروف بمشتملى انه يكفر ولو قال هند القراغ الحمد لله خالف بعض المتأخرين
لا يكفر واقتضى است اكر قد تكلم و بسم الله كجور و نحو رد كافر كردد و بعضه يوجب فيها شرب
زنا يا بوقت نذر كهشني بگيرد و بگويت بسم الله كافر شود و كذا في النصول العبادية * و لو ان رجلا
نشا جرافال احد هما (ا حول و لا قوة الا بالله) فقال ا حول يكافر نيست او قال لا حول و اچه كنم
او قال لا حول لا يغني من جوع او قال ا حول و ايكاسه انه بر شويد خيال كن و او قال ا حول بياي
نان سه و نه ارد و كوفي هذه الوجوه كلها كذا في الطهريه * كذلك اذا قال عند التسبيح و التهليل
و كذلك اذا قال (سبحان الله) فقال الاخر سبحان الله و اتو آب بردي او قال بويست باز كردي
فهذا كفر * اذا قال لا حول (لا اله الا الله) فقال لا اقول فقال بعض المشايخ هو يكفر و قال بعضهم
ان معنى به اني لا اقول باهوك لا يكفر و قال بعضهم يكفر مطلقا و لو قال بكنس اين كاسه بر سر
آورد ي تاسم گويم يكفر و جل طمس مرات فقال له رجل بحضرته يرحمك الله مرة بعد مرة
فطمس مرة اخرى فقال له ذلك الرجل بان آدم از بين بر محك الله كفتي و قال دل شك شه
بار او قال ملول شه يم فقد قيل لا يكفر في الجواب الصحيح كذا في البصير * و ملطبان طمس
فقال له آخر يرحمك الله فقال له الاخر لا تقل للملطان هكذا يكفر هذا القائل كذا في النصول العبادية *
و مهاها يتعلق بيوم القيمة و ما فيها * من انكر القية او الجنة او النار او الجزاين او الصراط
او الصوائف المكتوبة فيها اعمال العباد يكفر و لو انكر البعث فكذلك و لو انكر بعث يوم القيمة
لا يكفر كذا ذكر الشيخ الامام الزهد ابو اسحق الكليني في كذا في الطهريه * و من كذب سلام روح
في من يقول لا اسلم ان اليهود و النصارى اذا بعثوا اهل يعقوب بالثباتي جميعا و ما فيها و ما فيها
بلخ بانه يكفر كذا في الصابية * يكفر بكار رؤيه الملائكة عز وجل بعدي دخول الجنة و بانكار
حداب القبر و بانكار حشر بني آدم لافترهم و لا بقوله ان الجناب و المعاصي الروح فطير كذا
في البصر الرايق * و رجل قال لا حول كذا بكن جمانه ديگر هست فقال له ا حول جمانه كخردا دكفر *
رجل لم دين علي آخر فقال بكن بدي قياست و ا بستانم فقال قياست بر ي تاجه بن قال تهاونا
بيوم القيمة يكفر * و رجل ظلم علي رجل فقال المظلم آخر قياست بكن فقال الظالم فان فرديا هست
آدم يكفر كذا في التباين و خانية * و رجل قال لعدوته ابط و ا همي في ا لدا نيا فانه لا درهم في القيمة
فقال و ديگر ي سن ده و بان جمان باز خواهد باز دهم يكفر هكذا اجاب الفضلي و كثير

من اصحابنا راجع وهو الاصح ولو قال مرا باجماعه كذا او قال لا اخاف القيمة يكفر كذا
في الخلاصة * اذا قال اعصموا عنكم حتى في الجحيم قال خصمه تور ان انبوي مرا كما ياني
فقد اختلف المشايخ في كفره وذكر في فتاوى ابي الليث انه لا يكفر كذا في المحيط * ولو قال
هر يكومجي بد ين جهان بايد به اين جهان هر چه خواهي باش يكفر كذا في الفصول العبادية *
قال رجل لاهدني من نار جهنم ان سويقتي قال اكثر اهل العلم انه يكفر * قيل لرجل
اترك الدنيا لاجل الآخرة قال انا لا اترك النقد بالنسيئة قال يكفر في نسخة الصحواني قال هر كه
باين جهان بي مرد بود باين جهان چون كسيه در يده بود قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح
هذا طنز وهزل باصر الآخرة فيوجب كفرا القاتل كذا في المحيط * لو قال با تو درد و زخم روم ليكن اغد نيام
كفر كذا في الخلاصة * اگر گوید در قیاست نامجزی بر رضوان نبوی در هشت نشاید کافر گردد و کذا
في العنایة * رجل قال للکمر المعروف چه عوفا آمد ان قال ذلك على وجه الرد والانكار يخاف عليه
الكفر * رجل قال لکفر خانه قلان رد و اور الامر صرف کن فقال ذاك الرجل مرا او چه کرده است
او قال مرا از چه در از اراست او قال من عافيت گریه ام مرا باين فضولى چه کار فنهذه الالفاظ
كلها يكفر كذا في الفصول العبادية * اذا قال قلان را معيبت رسيد او قال للمعزي بزرگ معيبي
رسيد ترا بعض مشايخ بلخ رح قالوا يكفر القاتل وبعض المشايخ رح قالوا انه ليس بكفر لكنه خطأ عظيم
وبعضهم قالوا ليس بكفر ولا خطأ واليه مال الحاكم عبد الرحمن والقاضي الامام ابو على النعماني
وعليه الفتوى * ولو قال للعيزي بره از جان وي بگاست بر جان تو زيادت باد بخشي
القاتل الكفر او قال زيادت كذا وهذا خطأ وجهل وكذلك از جان قلان بگاست و جان تو بپوست
ولو قال وي مرد و جان تو بسيرو يكفر * رجل بر امن مرضه فقال رجل آخر قلان خرابا ز رستاد
فهذا يكفر واذا مرض الرجل واشتد مرضه وداه فقال المريض ان شئت توفني مسلما
وان شئت توفني كافر يصير كافر بالليمة تداه من دينه وكذا الرجل اذا ابتلي بمصيبات متتوعة
فقال لحييت مالي واخذت ولدي واخذت كذا وكذا فقال اذا تفعل وما ذابقي لم تفعله وما اشته
هنا من الا لفاظ فقد كفر كذا في المحيط * ومنها ما يتعلق بتلقين الكفر والامر بالارتداد وتعليمه
والنهي بالكفر وغيره من الاقراء رخصت كناية * اذا لقن الرجل كلمة الكفر فانه يصير
كافرا وان كان على وجه اللعب وكذا اذا امر رجل امرأة الغيران ثرت وتبين من زوجها

يصبر هو كافر وكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله عن أبي حنيفة رحمه الله أن من أمر رجلا أن يكفر كان الأمر
 كفرا وكفر المأمور ولم يكفر قال أبو الليث إذا علم الرجل رجلا كلمة الكفر يصبر ككفرا إذا علمه
 وأمره بالارتداد وكذا في من علم المرأة كلمة الكفر إنما يصبر هو كافر إذا أمرها بالارتداد وكذا
 في فتاوى قاضيهان * قال محمد رحمه الله إذا أكره الرجل أن يتلفظ بالكفر بوصيد تلقى أو ما أشبه
 ذلك فتلفظ به هذا على وجه الأول أن يتكلم بالكفر وقلبه مطمئن بالإيمان ولم يخطر بباله شيء
 سوى ما أكره عليه من إنشاء الكفر وفي هذا الوجه لا يحكم بكفروه لاني القضاء ولا فيما بينه وبين ربه *
 الوجه الثاني أن يقول خطر بي إلى أن أخبر عن الكفر في الماضي كذا فاردت ذلك وما اردت
 كفرا مستقبلا جوبا لكلامهم وفي هذا الوجه يحكم بكفروه قضاء حتى يفرق القاضي بينه وبين
 امرأته * الوجه الثالث إذا قال خطر بي إلى أن أخبر عن الكفر في الماضي كذا فاردت ما اردت
 ذلك يعني الأخبار عن الكفر في الماضي كذا فاردت كفرا مستقبلا جوبا لكلامهم
 وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه * وإذا أكره أن يصلني إلى هذا الصليب فصلى
 فهو على ثلاثة أوجه أما أن قال لم يخطر بباله شيء وقد صليت إلى الصليب مكرها وفي هذا الوجه
 لا يكفر لاني القضاء ولا فيما بينه وبين ربه وأما أن يقول خطر بي إلى أن أصلي لله ولم أصل للصليب
 وفي هذا الوجه لا يكفر أيضا لاني القضاء ولا فيما بينه وبين ربه وأما أن قال خطر بي إلى أن أصلي لله
 فتركت ذلك وصليت للصليب وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه وكذا
 في المحيط * ولو قيل لمسلم أحمد الملك والافتلناك فالانفصل أن لا يسجد كذا في الفصول العبادية *
 إذا أطلق الرجل كلمة الكفر عند الكفر لم يعتقد الكفر قال بعض أصحابنا لا يكفر وقال بعضهم
 يكفروا هو الصحيح مندى كذا في البحر الرائق * من أتى بلفظة الكفر وهو لم يعلم أنها
 كفرا لا أنه أتى بها من اختيار يكفر عند عامة العلماء خلافا للبعض ولا يبعد أن لا يحتمل
 كذا في الخلاصة * ألهازل والمستهزئ إذا تكلم بكفرا مستهزئا أو مستهزئا ومزاحا
 يكون كفرا عند أهل العلم وإن كان استهزاء خلاف ذلك * العاطي إذا أخرجني على لسانه
 كلمة الكفر خطأ بغير أن يريد أن يتكلم بما ليس بكفر فخرجني على لسانه كلمة الكفر خطأ لم يكن
 ذلك كفرا عند الكل كذا في فتاوى قاضيهان * يكفر بوضع قلنسوة الجوس على رأسه
 على الصحيح الا لضرورة دفع الحر والبرد وبشد الزنار في وسطه إلا إذا فعل ذلك خذ يده

في الحرب وطلبة المسلمين ويقولون الجوس خير مما انا فيه يعني فكله ويقولون النصرانية خير
من الجوسية لا يقولون الجوسية شر من النصرانية ويقولون النصرانية خير من اليهودية ويقولون
لما مل الكفر خير مما ائتت بفعل عند بعضهم سطلوا وقيدهم الفقيه ابو الليث بان قصد تصحيح الكفر
لا تنبيه معانفتهم ^{بعضهم} ووجهه الى نير وز الجوس لمواضعهم فيما يفعلون في ذلك اليوم وبشرائه
يوم النور ووجهها لم يكن بشرية قبل ذلك تعظيما للنير وز لا لاكل والغرب وهدائه ذلك اليوم
للمشركين وقويضة تعظيما لذلك لا باجابه موصى خلق رأس ولده وبصحين امرا الكفار
اثقا حتى قالوا لو قال ترك الكلام عند اكل الطعام حسن من الجوس او ترك المضاجعة حالة
التحيش منهم حسن فهو كافر كذا في البحر الرائق * رجل ذبح لوجه انسان في وقت الخلعة
او اتخذ الجوزات وما اشبه ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر ربح هو كافر والمذبح ميتة لا يؤكل
قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد اذ ذبح البقر لوالا بل في الجوزات لقدوم الحاج اول الغزاة
كأن جماعة من العلماء يكونون كفرا كذا في فتاوى قاضي عيان * امرأة شدت على ومطها
خبيلا وقالت هذا زنا تركه كذا في الخلاصة * رجل قال لغيره بالفارسية كبري بر ازين كار
كبري يعني قالوا ان اراد تنقيب ذلك الفعل لا يكفر كذا في فتاوى قاضي خان * رجل قال
بكا فري كردن بر ارنجياست كردن اكثر العلماء على انه بكفر كذا في المحيط * وبه افشي ابو القاسم
الصفار ربح كذا في الخلاصة * رجل ضرب امرأة فقالت المرأة لست بمسلم فقال الرجل
هب اني لست بمسلم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح لا يصير كافرا بذلك وقد
حكى عن بعض اصحابنا ان رجلا لو قيل له لست بمسلم فقال لا يكون ذلك كفرا كذا في فتاوى
قاضي عيان * قالت امرأة لزوجها اليس لك حبيبة ولان من الاسلام توفيني بخلوتي مع الاجانب فقال
الزوج ليس لي حبيبة ولان من الاسلام فقد قبلت انه بكفر * رجل قال لامرأته يا كافرة يا يهودية يا مجوسية
فما لست به منهن او قالت لست به منهن للاق ذمها او قالت اكره منهن نبي ما تو با شمن او قالت
اكره منهن لا ينجي ما تو سميت نه ارضي او قالت لو لم اذم ارضي كفرت ولو قال اكره منهن ما اذم
لا يكفر وقد قبل بكفرا ايضا وانما اول الحسنة كان يفتي القاضي الامام جمال الدين ربح
وعلى هذا انما قالت المرأة لزوجها يا كافرا يا يهوديا يا مجوسيا فقال الزوج به منهن من
بغيره اني

يرون آي اوقال اگر همجنين نبی ترا نداری عقد کفر و لو قال اگر چنینم یا من ساهی فهو علی
الاختلاف والصحيح انه لا يكفر ولو قال يكراهم چنینم یا من ساهی قال لا يظن انه يكفر وقد
قيل بخلافه ايهما ولو قال لاجنبی یا كافر یا يهودی فقال همجنينم یا من ساهی بمقتضى ما روي اوقال
اگر همجنين نبی با تو صحبت نداری الى آخر ما ذكرنا من الالفاظ فهو علی ما قلنا بين الزوجين
كذا في المصيط * رجل أراد ان يفعل فعلا فقالت له امرأة اگر آن کار کنی کافر باشی ففعل ذلك
الفعل ولم يلتفت اليها لا يكفر ولو قال لامرأة یا كافرة فقالت المرأة لا بل انت اوقالت لزوجها
یا كافر فقال الزوج بل انت لم يقع بينهما فرقة هكذا ذكر الفقيه ابو الليث روح في غناؤه قالت
لزوجها جرح بخنث آگنده شد فقال الزوج پس چنینم گاه یا مع باشید اوقال یا مع برا
باشید فهذا من الزوج كفر ولو قال الزوج لها یا مغرانی فقالت پس چنینم گاه مغرانی را داشته
اوقالت مغرانی را چرا داشته هذا كفر منها ولو قال لمسلم اجنبی یا كافر او لاجنبیة یا كافرة
ولم يقل مخاطب شيئا اوقال لامرأة یا كافرة ولم تقل للمراة شيئا اوقالت المرأة لزوجها یا كافر
ولم يقل الزوج شيئا كان الفقيه ابو بكر الامش البصري يقول يكفر هذا المثل وقال غيره
من مشايخ بلخ روح لا يكفر والمختار للعتوى في جنس هذه المسائل ان القائل بمنكر هذه المثلات
ان كان اراد الشتم ولا يعتقد كفر الاكفر وان كان يعتقد كافرا لمخاطبه بهذا بناء على ما تقدم
انه كافر يكفر كذا في الذخيرة * امرأة قالت لولدها ای مرغی ای مرغی کافریم ای مرغی
قال اكثر العلماء لا يكون هذا كفر اوقال بعضهم يكون كفر اوقال الرجل هذه الالفاظ لولده
اختلفوا فيه ايها والاصح انه لا يكفر ان لم يرد بها كفر نفسه كذا في فتاوى قاضي خراسان * ولو قال
لداة ای کافرند او لا يكفر بالاتفاق واذا قال لعمرو یا كافر یا يهودی یا مسیحی فقال له بك
يكفر وكذلك اذا قال آری همجنينم كبر يكفر ولو قال تویی غمرو اولم يقل شيئا مكبر لا يكفر
اذا قال لعمرو یم بود که کافر شدی اوقال خشيت ان لا يكفر لا يكفر ولو قيل لداة ان مرغی
که کافر خواستم شدن يكفر * رجل قال لایرجو زکامه میلانی در زیر من نیستیم و گاه کافری است
قبل يكفر قال صاحب المصيط وانه ليس بصواب مندی وروی ولفظها في مسلم ومجوسى
في موضع فدا رجل المجوسى فقال یا مجوسى غا جابه لمسلم قال ان يكافاني مهل والمهد
لذلك الباعى منهم المسلم انه يدموه لاجل ذلك العمل لم يلزمه الكفر وان لم يكونا في محل واحد

حيف عليه الكفر * مسلم قال في المجلد يكره لولي قال ما علمت انه كافر ولا يظن بهذا * رجل تكلم
 بكلمة وعلم ان من يكره والي يكره على العقوبة فقبل بالعرفت وطلعت امرأتك فقال كافر شه.
 كبر وزن هان في شدة كبره وكبر وتبين منه فخره كذا في الفصول للعامة * وفي القيمة سألت
 والدي عن رجل قال انما يعرفون او ليس نعم يكره كذا في التاليفات * رجل وسط فاستأذنه
 الى التوبة فقال ليس اين يكره كاهن يكرهه يكرهه قالت امرأته لزوجهما كافر دون يكرهه
 بالتحريم يكرهه * انما قال يكرهه مستلاني كرهه ام يكرهه كافران واومر ان يكرهه كرهه كرهه كرهه
 لا يكرهه ولا يلزمه كذا في الميمين * امرأة قالت كافر ام ان يكرهه كرهه كرهه كرهه كرهه كرهه
 ان يكرهه محمد بن الفضل ربح يكرهه وتبين من زوجها الحال وقال القاضي الامام على السعدى هذا
 تعليق ويمن وليس يكرهه * ولو قالت لزوجهما ان جفوتني بعد هذا او قالت ان لم تشر لي كذا
 ليكرهت كفرت في الحال كذا في الفصول العامة * رجل قال كنت مجوسيا الا ان اسلمت
 على ميل النسيب ولم يعتقد ذلك حكم يكرهه قاله شمس الائمة العلواني رحمه الله انما اسلمت
 مجوسية لا يكرهه كذا في المراجحة * وفي العزاة لو قال اسلمت على عروجل مستلاني ان يكرهه
 وقال الاخر امين يكرهه ان جميعا * رجل آذني رجلا فقال من مسلم من امر بجان فقال المؤذي
 نحو اي مسلم يكرهه في اي كافر يكرهه وكذا لو قال ان يكرهه كرهه كرهه كرهه كرهه كرهه
 كذا في التاليفات * كرهه اسلم وامطاء الناس اشياء مفعول مسلم كاشكي دي كافر يكرهه كرهه كرهه كرهه كرهه كرهه
 حدي وروان او راجزي وادي او تمنى ذلك بقلبه فانه يكرهه كذا في بعض المشايخ
 رجل تمنى ان لم يحرم الله الخمر لا يكرهه ولو تمنى ان لم يحرم الله الخمر والزنا وقتل النفس
 بغير الحق فقد كفر لان هذه الاشياء لم تكن حلالا في وقت منفي في الفصل الاول تمنى ما ليس
 بمستحيل وفي الفصل الثاني تمنى ما هو مستحيل وعلى هذا الوتمنى ان لم يكن لنا كلمة بين الامم
 والافئ حراما لا يكرهه لان تمنى ما ليس بمستحيل فانه كان حلالا في الا ابتداء والاعمال
 ان يكرهه حلالا في زمان ثم صار حراما فتمنى ان لم يكن حراما لم يكرهه * يعلم ان في نصراية
 معينة تمنى ان يكون هو نصيرا ليا تمنى وزوجهما يكرهه كذا في المحيط * رجل قال ليكرهه
 من الارواح * قال في ذلك العزاة في اي يكرهه كرهه كرهه كرهه كرهه كرهه كرهه كرهه كرهه كرهه كرهه كرهه
 في الفصول العامة * رجل قال لم ينارعه احد من اهل بيته من الطين لولم يقر

من الطين فان عني ^{من} حيث الحلقه يكفر وانه عني ^{به} تضعفه لا يكفر * وقعت في زماننا من هذا الجنس واقعة ان وصفا قد قال قد خلقت هذه الشجرة فانفق الجودية للفتي ان لا يكفر لانه يواد بالخلق في هذا المقام مادة الغرس حتى لو عني حقيقة الحلقه يكفر * قال رجل ربي دار كار كنيم و آزاد و رنوريم فقد قيل هذا خطأ من الكلام وهو كلام من يرى الرزق من كسبه اذا ثالي تالان برع است ابو قال تالانين بازوي نرين برع است مره و رنوي كم نايه قال بعض مشائخنا يكفر وقال بعضهم يعصى عليه الكفر قال درويش بدخشي است فهو خطاء عظيم قال لا خير يك سجد و نديرا كن ويك سجد مره قيل لا يكفر هذا القائل سئل ابو بكر القاضي عن كان يلعب بالشطرنج فقالت له امراته لا تلعب بالشطرنج فاني صنعت العناء فالتوا من يعمل بالشطرنج فهو من اهداء الله فقال الزوج بالغازمية اي دون كاسن دشمن نديم نكسيم و نيا رامي فقال للمائل هذا امر صعب على قول علما ثانيا ينبغي ان تبني امراته ثم يجدد النكاح وقال غيره لا يكفر مثل مبد الكون من رجل ينازع قوما فقال الرجل من اذوه يغ ستمك و نزم اوقال من اذوه يغ ترم قال لا يكفر وعليه التوبة والامتنعاف * سئل من رجل عجل له ياكدم بره نايه عمارت مسجد مره كنيم يا مسجد حاضر شو بنار فقال من نه مسجد ايم نايه و رهم مره ما يا مسجد بره هو مصر على ذلك قال لا يكفر ولكن يعز و كذا في المحيط * يكفر بقوله عند رؤية الدائرة التي تكون حول القمر يكون مطرا مد عيا ظم الغيب كذا في البحر الرائق * قد اقال نجومى زنت بره نايه است ويعتقد ما قال كفر كذا في الفصول العناد به * لو صاحت الهامة فقال يموت للمريض او قال باركر ان غرايه شدن او صاحب البعق فراجع من المعراختلف المشائخ في كفره كذا في الخلاصة * سئل الامام الفضلي عن رجل قال لا خير يا احمر فقال ذلك الرجل خلقتي اللعن سويق التفاح وخلعتك من الطين والطين ليس كذلك هل يكفر قال نعم وسئل من رجل قال قولا منهيا عنه فقال له رجل ايش صنعت قد لزمك الكفر قال ايش اصنع اذا لومتى الكفر هل يكفر قال نعم سئل عن رجل اترع مقام الصاد وقرأ اصحاب الجنة مقام اصحاب النار قال لا يجوز امامته ولو تعبد يكفر * في الجامع الاصغر قال على الرازي اخاف على من يقول بحدوثي وحدوثك وما اشبه ذلك الكفر واذا قال الرزق من الله ولكن اخبره بجهنم خواجه فقد قيل هذا شرك * رجل قال انا بري من التواب والمقاب فقد قيل

چنانچه آن است که گوشت آنکه آید که بکشد و اگر در آن چیزی که از آن می گویند
 بنام آن آید مورتی کرده اند و آن را ای بر سر است و کفایتی که در آن و سایر چیزها که از آن می گویند
 آن سنگ مرایی که در آن رفته شفا یابد این خود است بدین فعل و بدین اعتقاد که مورتی شوی
 و شوهر آن ایست که بدین فعل رخصت داده نیز که اگر کرده و دیگر از این جنس آن است که بر سر آب
 می ریزند و آن آب برای بر سر است و بنی که دارد که بکشد بر سر آب و می بکشد این بر سر است که آب
 و دج که بکشد که سبب کفر می شود و اگر سبب مردار گردد و خورد و یا خورد و یا بنشین که روز طهارت
 صورت می کنند چنانچه معروف است بدین که آن است آن را می بکشد و در وقت زادن
 که در یک بشنگ زدن نفی می کنند و در وقت می ریزند و آن را بنام می کنند که آن را بنام می خوانند
 می بکشد و مانند این هر چه می کنند که کفر می شود و از شوهر آن خود می بکشد و اگر گوید
 و درین روزگار تا خیانت نکند و در دوزخ نگویم روز نمی گذرد و یا گوید یا هر چه در دوزخ است
 و در دوزخ نگویم تا خیانت نکند و یا یکی را که بدین خیانت می کشد و یا هر چه در دوزخ است
 گوید از این اچاره نیست بدین که نظرها کافر شود و اگر مردی را گویند و در دوزخ نگویم
 او گوید این سخن راست است از کفر لا اله الا الله محمد و رسول الله لا اله الا الله و اگر بکشد
 بخشم شود و بکشد که کفر می باشد از این کار کافر گردد و اگر مردی بخشد که بدین سخن بخشد
 و دیگر گوید بدین گوئی بر تو کفر لازم می گردد و گوید بدین گوئی بر تو کفر لازم می آید که کفر شود
 کذا فی التارخانیة * من خطر قلبه ما یوجب الکفر ان تکلم به و هو کفره لذلک من کلمه حیث
 الا یطعن و اذا ائتم علی الکفر و لو بعد ما عاقبت بکفری فی الحال کذا فی الخلاصه و هو من کفر
 بلناهیة طاعتی و قلبه علی الایمان ینکون حکما و لا ینکون عند الله مؤمنا و کذا فی طهارت و ما فی طهارت
 ماصحان فی کوفه کفر اذ اخلانا فان قال الله یومر بتجدید النکاح و بالتوبه و التوبه من کفر
 بطریق الاحتیاط و ماصحان خطاه من الاطلاق و لا یوجب الکفر نية الله مؤمن علی حاله و لا یومر
 بتجدید النکاح و التوبه من کفر کذا فی الخطب * اذا حکم فی المسائل و وجوب توبه الکفر
 و وجوب واحد و یخرج علی المقتضی ان ینزل الی ذلک الوجه حکم فی الخلاصه * فی البیازة
 الا انما صرح بالزلة و یجب الکفر فلا یغنی التاویل عن کذا فی التوبه و التوبه * ثم ان حکم نية
 الاقل الوجه الذی یمنع التکثیر فهو مسلم وان حکم نية الوجه الذی یوجب التکثیر لا ینفقه

فلا يجوز للمسلمين يومئذ التوجه الى الجورج من غير ان يتجه اليه الكفار ايضا فيكون امره كذا
 في الحقيقة ويتبين للمسلم ان هذه الفكرة الدخيلة ضياعا وطمعاً فانه بسبب العصمة من هذه
 الورطة بعد ان انتهى صلعم والدعاء هذا اللهم اني اقول لك من ان اشرك بك شيئاً وانا اعلم
 واستغفر لك لا اعلم بك في الصلاة * الباب الثاني في الرد على اهل البغى كل فرقة
 لهم من متعة يفتنون ويقاتلون اهل العدل بناويل ويقولون الحق معنا ويدعون الولاية
 فان تطلب منهم من المتعص من اهل المدينة والمال فليستوا بقاء في خزانة الغنم *
 اذا خرج قوم من المسلمين من طاعة الامام وغلبوا على بلد فحاربهم الى العود الى الجماعة
 وكشف من شبهتهم وفضلهم الى التوبة كذا في التلوي * وهذه الدعوة ليست بواجبة وان بلغه انهم
 يشترون السلاح ويتجهون للقتال ينبغي ان يأخذهم ويصحبهم حتى يقطعوا من ذلك ويحدثوا
 توبة دفعا للشر بعدد الامكن كذا في الهداية * يحل للاسلام العدل ان يقاتلهم وان لم يبدوا بقتاله
 وهذا مدحنا وان ثبت انهم يبيعون قتل الفئة الممتعة وان لم يوجد منهم القتال حقيقة يباح قتل المدير اليهم
 ولو فرزهم امام اهل العدل فلا يحل لهم ان يتبعوا النهزمين ان لم يبق لهم فئة يرجعون اليها
 واما اذا بقي لهم فئة يرجعون اليها كان لاهل العدل ان يتبعوا والمنهزمين ومن اصر منهم فليس
 للامام ان يقتله ان لم يكن يعلم انه لو لم يقتله لم يلتحق الى فئة ممتعة اما ان كان يعلم انه لو لم يقتله
 يلتحق الى فئة ممتعة يقتله كذا في الحقيقة * وان شامسبه كذا في الهداية * ولا تجهز على جرحهم
 ان لم يبق لهم فئة واما اذا بقيت بجرح عليهم ولا تسبي نسائهم وذراريهم ولا يملك عليهم
 اهلهم وما اصاب اهل العدل في صغرهم فللبغى من كرام او صلاح او غير ذلك فانه
 لا يرد عليهم في القتال ولكن ان كان اهل العدل يحتاجون الى صلاحهم وكرامهم في قتالهم
 يتبعون بها فالصلاح يوضع في موضع كمال الاموال والكراع يباع وتحتسب نفسه لانه يحتاج
 الى النفقة ولا ينفق اليه الامام من بيت المال ثمانية من الاحسان في البغى ولو اتفق على دينا
 على البغى ان توضع الحرب او زارها واول منعتهم يرد عليهم وما اتفق اهل البغى
 من اموالهم في حال الحرب فانهم لا يضمنون اذا لم يوافقوا معهم وكذا ما اتفق المرتدون
 من اموالهم في حال الحرب فانهم لا يضمنون انما اسلموا وما اتفقوا على القتال من
 اموالهم في حال الحرب فانهم لا يضمنون ولكن ما كان على يدهم على اعتصامه اذا كانوا

نهرهم كسوف ف اهل اليمن والبلخ في وجبه فلا اصابة عليه قضاء ولكن يفتى لو باب الاموال
ان يهدى له في ما بينه وبين الله تعالى ولكن قال مشايخنا لا اصابة عليهم في العراج
ديانة اهدى وكذلك الاموال عليهم ايضا في العراج اهل اليمن يقرأ كذا في غاية البيان *
وبكره بيع السلاح من اهل الفتنة في ما كرمهم ولا يابى بيعه بل الكوفة صير لم يدرا منه من اهل
الفتنة وهذا في نفس السلاح فاما ما لا يقتل به الا بصيغة كالسديد فلا يابى بيعه كذا في الكافي *

كتاب اللقيط

وهو في الحقيقة اسم لشيء مولود طرجه امله خوفا من العيلة او فرارا من قهمة الزينة * مضيقه
آثم وحرره غانم * والالتقاط منسوب اليه وان غلب على طنه فسياسة كان وجد في الماء او بين يدي
مع فواجب * واللقيط حر ووليء السلطان حتى ان المتقط ان ازوجه امرأة لو كانت جارية
فزوجها من آخر لم يهر كذا في خزانة المفتين * ولا ياجذ منه احد ولو دفعه هو الى غيره لمس له
ان يمتد كذا في النسيم * عقله ونفقته في بيت مال المسلمين كذا في المحيط * واذا وجد
مع اللقيط مال مشهود عليه فهو له وكذا اذا كان مشهودا على دابة وهو عليها ولما اذا كان موصوما
بقره لم يحكم له به ويكون لعلة وان وجد اللقيط على دابة فتعفى له كذا في الجوهر النيرة * ونفقته
في ذلك المال يامر القاضي * للملقط ان يتحقق عليه منه وتقبل بنفق بغير امره ايضا وهو مصدق
في نفقة مثله كذا في المحيط * ولاؤه ليست المال حتى الامانات من غير ولوث ولا موالي له تركته
ليست المال كذا في خزانة المفتين * اذا جاء الملقط باللقيط الى القاضي وطلب من القاضي ان يأخذه
منه للقاضي ان لا يصرفه في ذلك يدوي اليه لانه يدمى نفقته ومؤنته في بيت مال المسلمين
ومضى امام البيعة القاضي يقول بينهم من غير خصم حاضر وان قبل القاضي بيعة ان شاء
قبض اللقيط وان شاء لم يقبضه ولكن يوليها تولى ويقول قد التزمت حفيظة فالتزمت بها التزمت
وهذا القول يعلم القاضي جزء من حفيظة والافراق طوعا مالا علم فالاول ان يأخذ من حفيظة
على وجهه ليعلمه فان جاء لطلبه وما ان القاضي ان يرد عليه ما لقى من بال ليعلم ان يرد عليه
وان شاء لم يرد عليه ولا يابى الى القضاة في ان يردون ان يردون من حفيظة المسلم للقاضي يادعه
الى الاول وهو من القضاة ليعلم ان يرد عليه في ذلك قوله والولى يقول للمعيد كذا يملك له هو مدي
بقاى كانه

فلن كان العبد مبيعاً فالفول قول المولى وإن كان مادوناً لفالفول قول المبيد كذا في الظهيرية
 لو أقر اللقيط أنه مبد فلن فإن كذبه فهو حر وإن صدقه فإن لم يجر عليه ما حكم الأحرار على قبول الشهادة
 وضرب فادنه وخير ذلك يصح إقراره والإعلاء كذا في السراجية * ثبتت نكته من واحد إذا عاده
 ولم يدعه المنتقط وقيل يصح في حق النكبة دون إبطال النكبة للتلطظ والامسح الأول وإن عاده
 فدموه المنتقط أولى وإن كان ذمياً والآخر مسلماً كذا في التبيين * ولو كان المذمى ذمياً
 فهو ابنه وهو مسلم ولو ادعاه مسلم ونعمى يقضى للمسلم وإن كانا مسلمين يقضى لمن أقام البينة
 علواً فاما يقضى لهما ولو لم يقيما ولكن وصف أحدهما علامات على جسده فأصاب والآخر
 لم يصب يجعل ابناً للواصف كذا في السراجية * ولو لم يصف كل واحد منهما فانه يجعل ابنتهما كذا
 في خاتمة البيان * ولو وصف أحدهما وأصاب في بعض ما وصف وأخطأ في البعض فهو ابنتهما
 ولو وصفا وأصاب أحدهما دون الآخر يقضى للذي أصاب وكذلك لو قال أحدهما هو غلام
 وقال الآخر هو جارية يقضى للذي أصاب فلو تفرد رجل بالدعوة وقال هو غلام فادعاه جارية وقال
 هو جارية فادعاه غلام لا يقضى له أصلاً كذا في المحيط * إذا ادعى اللقيط رجلاً من أدمى أحد هما أنه
 ابنه والآخر أنه ابنته فادعاه هو خنثى فإن كان مشكلاً يقضى به بينهما وإن لم يكن مشكلاً وحكم بكونه ابناً
 فهو للذي ادعى أنه ابنه كذا في التاتارخانية * ولو كان المذمى أكثر من اثنين فعن أبي حنيفة
 رح أنه يجوز إلى الخمسة كذا في السراجية * امرأة أدمت أنه ابنها فإن صدقها زوجها أو شهدت
 لها القابلة أو فاضت البينة صحبت دهرتها والأفلا وشهادة القابلة إنما يكفي بها إذا كان لها
 زوج منكور الولادة إما إذا لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين كذا في الظهيرية والرائق *
 وإن أدمت أنه ابنها من الرضا يقضى به كذا في السراجية * وإن ادعاه امرأة أن فعلى قول
 أبي يوسف ومحمد رح لا يثبت النكبة من واحدة منهما وأما على قول أبي حنيفة رح فالنسب
 يثبت من المواتين ولو كان له من حبة عند التعارض والتنازع * والحيطة شهادة امرأة
 واحدة على رواية أبي جعفر وعلى رواية أبي سليمان الحجة شهادة رجلين أو رجل وامرأتين
 فإن أقاما فلنكته يثبت النسب ومما لا بد في الحانية وإن أدمت أحدتهما رجلين والأخرى
 امرأتين يجعل ابنة للذي شهد بها رجلان وفي شرح الطحاوي وإن أدمت أحدهما البينة
 دون الأخرى فانه يجعل ابناً للتي قامت لها البينة ولو أدمت امرأة أن اللقيط وكل واحد منهما

لهم البيعة على رجل على منعه من ان يهاوله لقصده قال ابو حنيفة فرح بصغير ولد همام بن الرجلين
 فبيعهما وقال لا يصور ولد صغير لا ولد الرجلين هكذا في التاتارخانية * لو ادعاه رجل انه ابنته
 من هذه المرأة العزراء فليس من اخوانه عندنا وانما البيعة تقضى للغيرى اذ لم ينزله وان ادعى
 احدنا انه ابنته من هذا الولد العزراء والغيرى الكبرياء فهو من ولد الزنا لا معة قضى للذي
 ادعى النسب من المرأة العزراء ولو ادعى كل واحد منهما انها ابنته من هذه العزراء
 فكل واحد منهما مولا * اخرج قضي بالولد بينهما وهل يثبت نسب الولد من المرأة
 بغير قول في ابنة بغير روح يثبت على قولهم لا يثبت كذلك في المحيط * رجلا ان دعاهما نسب اللقيط
 وانما البيعة او كانت ابنة كل واحد منهما يقضى لمن يشهد له من الصبي فان كان من الصبي
 مشبها لم يوافق بلا من التاريخين فعلى قولهما يسقط اعتبار التاريخ ويقضى به بينهما
 بافتقار الروايات واما على قول ابى حنيفة فذكر خواهر زاده روح انه يقضى به بينهما في
 رواية ابى حنيفة وفي رواية اخرى على ما كان يقضى لا قدمهما تاريخا * وفي التاتارخانية انه يقضى به
 بينهما في عامة الروايات وهو الصحيح كذلك في البحر الرائق * وهكذا في المحيط * اذا كان الصبي
 في يد رجل يدعى انه ابنته فقيم على ذلك بينة وقيم رجل آخر بينة انه ابنته قضى لصاحب اليد
 نصبي في نفسه مولا فان دعاه امرأه اخرجت انها بنتها واقامت على ذلك بينة امرأه وان دعت التي
 في يدها الصبي انها بنتها واقامت على ذلك بينة يقضى للتي في يدها ولو شهدت لصاحب اليد
 امرأة وعهد للمخارجة رجلا ان يقضى للمخارجة نصبي في يد رجل وحررتهم جميعا فام بينة
 انه ابنته من امرأته هذه واقام الذي في يدها بينة انها ابنته الا انه لم ينسب الى امه فانه يقضى
 بالولد للمدعى * ونثبت منه من ذم على ان دعاه ويكون اللقيط مسلما ان لم يكن في مكان
 رجل الذم في هذا الموضع كذا في التبيين * وابن الذم في اللقيط انما يكون مسلما اذا لم يقم
 به ثلثة ابنة فان برهن بمحمد مسلمين فليس له به وصار ثلثة في يد يتوهم ان ام بينة من اهل الذمة
 لا يكون من غير هذا هكذا في البحر الرائق * والغيرى هو المكنان وقد اختلف المشايخ فيه فاجابنا
 ان هذا القول على اربعة اقسام فاحد هذه ان يلدته مسلم في مكان المسلمين كالمسلمة والغيرية
 او المسلم للغيرية يكون مسلما والثاني ان يلدته كافرا في مكان اهل الكفر كالمسلمة والكيسة
 وقرية من قراهم فيكون كافرا والثالث ان يلدته كافرا في مكان المسلمين والرابع ان يلدته مسلم

في مكان الكافرين يعني هذين الفصلين اختلاف الرواية ففي كتاب اللقيط العبد المملوك
هكذا في التبيين * وعليه جرى القدوري وفوقه في الرواية كذا في التلخيص الثاني * لو كان يترك
اللقيط كافرا ان كان الملتقط وجده في مصر من الحضارة المسلمين فانه يحبس ويجبر على الاسلام
وهو الصحيح كذا في خزانة المفتين * كل من حكم باطلاقه ثبعا ان ابلغ كافرا يجبر على الاسلام
ولكن لا يقتل استحسانا كذا في المحيط * ونسبت نسيب من عبدا اذا اخطاه ويكون الولد حرا ولو
قال العبد هو ولدي من زوجتي وهي امه فصده مولا ثبت نسيبه ويكون حرا عند محمد بن
والمعلم احمق من الذي عند التنازع اذا كان حرا وان كان عبدا اما اذ مى اولي ولا يرق
اللقيط الا ببينة ويشترط ان يكون الشهود مسلمين الا اذا احتج كافرا بوجوه في موضع
اهل الدمة وكذا اذا صدقه اللقيط قبل البلوغ لا يسمع تصديقه بخلاف ما اذا كان صغيرا في بدرجل
فاد مى انه عبده وصدقه الفلام فانه يكون عبدا له وان لم يدركه وان صدقه بعد لا يراكه
ينظر فان كان بعد ما اجرى عليه شيء من احكام الاحرار من قبول شهادته وحد ذاته
لا يصح اقراره بالرق كذا في التبيين * لو كان اللقيط اموا فاقرب بالرق لرجل عبده فذلك
الرجل كانت امه له الا انها اذا كانت تحت زوج لا يقبل قوله في ابطال النكاح بطلانها
اقرت انها بنت امي الزوج فصدها ابو الزوج فانه ثبت النكاح وبطل النكاح فان احبها
المعروفه هي تحت زوج لم يكن لها خيار العتق ولو كان الزوج طلقها واحدة فاعترفت بالرق
يصير طلقا فنتبين لا يملك الزوج عليها الا طلقه واحدة ولو كان طلقها ننتين ثم اقرت بالرق
كان له ان يراجعها وكذلك في حكم العدة اذا اقرت بالرق بعد ما عصت به نيتين كان له
ان يراجعها في الحيضة الثالثة * لو ادعى الملتقط ان اللقيط عبده بعد صرفه لقيط لا يقبل قوله
الا يستحق ان مات اللقيط وترك مالا اولم يترك فاد مى رجل بعد موته ان لا يصدق الا
بشجة كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الذخيرة حصى في يدى رجل لا يذهب اعطيت امراة بيتا انها
ولده ولم يسم ابلوا فامر رجل بيته انه اجتهولدى فراشه ولم يسم له فانه يصدق ان هذا الرجل
من هذه الرقة ويجعل كانه ولد له فراشه وكذلك لو كان الصبي في يد هذا الرجل او يدهه المرأة
وباقى المسئلة بماله فانه يسم ان يبي هذا الرجل من هذه المرأة لا يعتبر ترجيح باليد * ثبت
في يدى رجل من اهل الدمة يد مى انه ابنه وجاء رجل من الغلمين واقام بيته من المسلمين

أمره ورضا أو شدة أو حمارا أو بطلا أو فرسا أو ابلا وهذا إذا كان في الصنم أو علفا كان في القرية
 وترك العاطف أفضل * وإذا رجع اللقطة يعرفها فيقول فيلقط اللقطة أو وجدت فيلانة أو جندي
 شيء فمن سمعوا يطلبه له * في كذا في كذا وفي كذا في كذا * ويعرفها باللقطة
 في الأسواق والشوارع مدة يفلب على ظنه أن صاحبها لا يراها بعد ذلك هو الصحيح كذا
 في مجمع البحرين * ولقطة الحل والحرم مواه كذا في خزانة الغني * ثم بعد تعريف اللقطة
 الخ كورة اللقطة مخبر بهم أن يحفظها حبة وبين أن يتصدق بها فإن جاء صاحبها فامضى
 الصدقة يكون له ثوابها وإن لم يمضها من اللقطة أو المسكين بأن شاء عليه ليكت في يده فإن
 ضمن اللقطة لا يرجع على الفقير وإن ضمن القبول لا يرجع على اللقطة ولله في كذا
 في يد اللقطة أو المسكين قائمة أخذها منه كذا في شرح مجمع البحرين * كان لقطة يعلم أنها كانت
 لذمي لا ينبغي أن يتصدق ولكن يهبه إلى يستد المال لنوايب المعلمين كذا في السراجية
 ثم ما يحده الرجل نومان نوع يعلم أن صاحبه لا يطلبه كالنواة في مياض متفرقة وقبور
 الرمان في مواضع متفرقة وفي هذا الوجه له أن يأخذها وينتفع بها إلا أن صاحبها إذا وجدها
 في يده بعد ما جمعها فله أن يأخذها ولا يصير ملكا للأخذ هكذا في شرح الأعلام في جزأين
 وشمس الأئمة السرخسي رح في شرح كتاب اللقطة وهكذا في شرح الدورى في شرحه * ونوع
 آخر يعلم أن صاحبه يطلبه كالذهب والفضة وصائر العروض وأشباهها وفي هذا الوجه له
 أن يأخذها ويحفظها ويعرفها حتى يوصلها إلى صاحبها * وقبور الرمان والنباح إذا كانت
 محتمة نهى من النوع الثاني * وفي فصب النوازل إذا وجد جوزة ثم أخبر على حتى بلغت
 عشرا وصار لها قيمة فإن وجدها في موضع واحد نهى من النوع الثاني بالاختلاف وإن وجدها
 في مواضع متفرقة فقد اختلف المشايخ فيقتل الصدر الشهيد رح والاختار أنها من الثاني * وفي فتاوى
 أهل مصر قند العطب الذي يوجد في الماء لا بأس بأخذه والانتفاع به وإن كان له قيمة وكذلك
 التفاح والكمثرى إذا وجد في نهر جبال لا بأس بأخذه والانتفاع به وإن كان في يوم الصيف بنمار
 صافطة تحت الأشجار فهذه المسئلة هي وجوه من كان ذلك في الأصل ولا يجمعها تناول منها إلا أن يعلم
 أن صاحبها قد أباح ذلك ما لصا أو لالة بالعادة وإن كان في الحائط أو التما ربما يبقى كالجوز ونحوه
 لا يسمه أن يأخذه ما لم يعلم أن صاحبها قد أباح ذلك ومنهم من قال لا بأس به ما لم يعلم النهي

اها صورا او دلالة وهو المختار وان كان ذلك في الوجه الثاني الذي يقال بالفلسفة هو امته وكن ذلك
 من الثمار التي تمنى لا يسمي لا يجد الا اذا علم الاذن وان كان ذلك من الثمار التي لا تبقى بضعه الاخذ
 بلا خلاف ما لم يعلم النبي ^{صلى الله عليه وسلم} الذي فكوا كله اذا كانت الثمار صافطة نعمت الاشجار فاما اذا كانت
 على الاشجار فلا فصل اين لا ياخذ في موضع ما الا باذن المالك الا اذا كان موضعا كثيرا لثمار
 يعلم انه لا يبق عليه ذلك فبعضه الاكل ولا يسمي لاصح كذا في المحيط * وان كانت اللقطة شيا
 اذا مضى عليها يوم او يومان فيموت فان كان قليلا لم يصب العنب ومثلها باكلها من مصلته فاما كان
 او فقيرا وان كان كبيرا يبيعها بامر القاضي ويحفظ ثمنها وان كانت اللقطة مما يحتاج الى النفقة
 ان كان شيا يمكن لاجارته يؤجره بامر القاضي وينفق عليها من الاجر كذا في فتاوى قاضي خان *
 وان لم يكن له منفعة او لم يجد من يستأجرها وخاف ان يستغرق النفقة قيمتها باكلها وامر بحفظ ثمنها
 كذا في فتح القدير * واذ اجاب صاحبها وطلبها منها باحضري هو في النفقة التي انفق عليها كذا في التبيين *
 وما انفق المنتقط على اللقطة بغير اذن الحاكم فهو تبرع كذا في الكافي * وبان القاضي يكون ديننا
 وصورة اذن القاضي ان يقول له انفق على ان تجميع فلو امر به ولم يقل على ان ترجع لا يكون ديننا
 وهو الاصح كذا في البحر الرائق * ولا يامره بالانفاق حتى يقيم البيعة انها لقطة عنده في الصحيح
 وان مجز من اقامة البيعة بامره لانفاق عليها مقيدا بان يقول بين جماعة من الثقات ان هذا
 امرى ان هذه لقطة ولا ادري احوسا دق او كاذب وطلب ان امره بالانفاق عليها ما شهد وا
 انى امرته بالانفاق عليها ان كان الامر كما يقول وانما يامره بالانفاق عليها يومين او ثلثة بقدر
 ما يقع عنده انه لو كان المالك حاصر الظهر كذا في التبيين * فاذا لم يظهر يومين معها واذا بها
 اعطى المنتقط ما انفق في يومين او ثلثة كذا في فتح القدير * ان باع القاضي اللقطة او اعطى المنتقط
 بامر القاضي ثم حضر صاحبها لم يكن له الا الثمن وان باعها بغير امر القاضي ثم حضر صاحبها وهي
 قائمة في بدا المشتري كل صاحبها الخيل ^{لها} شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شاء ابطل البيع واخذ
 مدين ماله وان كانت قد هلكت فالمالك بالخيار ان شاء ضمن البائع وعند ذلك ينفذ البيع
 من جهة البائع في ظاهر الرواية وبه اخذ جماعة المشائخ كذا في المحيط * وينصدق بمأزاد على القيمة
 كذا في فتح القدير * وان شاء ضمن المشتري قيمتها ورجع بالثمن على البائع كذا في المحيط *
 رجل اخذ شاة او بعيرا فامر القاضي ان ينفق عليها ثم هلكت الدابة كل له ان يرجع على صاحبها

نما اتفق عليها كذا في فتاوى قاضي خان * أن كان الملتقط محتاجا فله أن يصرف اللقطة إلى نفسه بعد التعريف كذا في المحيط * وأن كان الملتقط غنيا لا يضرها إلى نفسه بل يتصدق على أجنبي أو أبويه أو ولده أو زوجته إذا كانوا فقراء كذا في الفتاوى * لا يتقاع باللقطة بعد الداء إذا نزل لغنى بادن الإجماع على وجه يكون فرضا كذا في غاية البيان * من وجد لقطة مرضا أو نحوه فلم يجد صاحبها وهو محتاج إليه لمباها وانفق ثمنها على نفسه ثم أصاب مالا لم يجب عليه أن يتصدق على الفقراء بمثل ما انفق هو المختار كذا في الطهيرة * اللقطة أمانة إذا شهد الملتقط أن يأخذها ليصطفها فيبردها على صاحبها فلو هلكت بغير صنع منه لأضمن عليه وكذا إذا أصدته المالك في قوله إنه أخذها ليردها ولو أقر أنه أخذها لنفقه ضمنها بالإجماع وإن لم يشهد وقال اتخذتها للرد للمالك وكذبه المالك بضمنه مندوب حنيفة وممدوح كذا في فتح القدير * أن لم يجد أحدا يشهد عند الرفع أو خاف أنه لو أشهد عند الرفع يأخذه منه ظالم فترك الأشهاد لا يكون ضامنا وإن وجد من يشهد فلم يشهد حتى جاوزه ضمن لأنه ترك الأشهاد مع القدرة عليه كذا في فتاوى قاضي خان * أن أشهد أنه التقط لقطة أو ضالته أو قال عندى لقطة فمن سمعتموه يطلب لقطة فدلوه على فلما جاء صاحبها قال قد هلكت فهو مصدق ولا ضمان عليه ولو وجد لقطتين أو ثلثة وقال من سمعتموه يريد لقطة فدلوه على فهذا تعريف للكل ولا ضمان إن هلكت الكل منده في فتاوى أهل سمرقند إذا وجد لقطة في طريق أو مغارة ولم يجد أحدا أن يشهد عليه عند الأخذ قال يشهد إذا ظفر لمن يشهد عليه فإذا فعل ذلك لا يضمن كذا في المحيط * ولا يضمن الملتقط إلا بالتعدي عليها أو بالمنع عند الطلب كذا في فتاوى قاضي خان * إذا قال الرجل وجدت لقطة وضاعت في يدي وقد كنت أخذتها لأردها على المالك واشهدت بذلك وصاحبها يقول ما كانت لقطة وإنما وضعتها بنفسى لا رجوع وأخذه فإن كان للوضع الكفى وجدها فيه ليس بعربه أحد أو كان في الطريق فالقول قول الملتقط إذا حلف أنها ضاعت منده وإن كان لا يدري ما قصتها ضمن الملتقط وإن قال الملتقط أخذتها من الطريق وقال صاحبها أخذتها من منزلي ضمن كذا في خزانة المفتين * وأن وجدها في دار قوم أو دلهيزهم أو في دار فارغة ضمن إذا قال صاحبها وضعتها لا رجوع وأخذها وفي الأصل إذا قال المالك أخذت مالى غصبا وقال الملتقط كانت لقطة وقد أخذتها لك فالملتقط ضامن من غير تفصيل وإذا كانت اللقطة في يدي

مسلم ناد ما حارجل واتام عليه البينة واقرأ الملتقط بذلك او لم يقرأ ولكن مثل لاردها عليك
 الامتدافاضى غله ذلك وان مات في يده عند ذلك فلا ضمان واذا كانت اللقطة في يدي مسلم
 ناد ما حارجل واتام على ذلك شاهدين كافرين لا تقبل هذه الشهادة وان كانت في يدي كافرو بائني
 المسئلة بسالها فكذلك قياسا وفي الاستصمان تقبل الشهادة وان كانت في يد كافرو مسلم يجوز
 شهادتهما على احد منهما قيا سا وفي الاستصمان جازت الشهادة على الكافر وقضى بما في يد الكافر
 كذا في المحيط * اذا اقر بلفظة لرجل وقام رجل آخر البينة انها له يقضي بها لصاحب البينة كذا
 في فتاوى قاضي خان * لو ادعى اللقطة رجل واتى بالعلامات فالملتقط بالخيار ان شاء دفع اليه
 واخذ كفيلا وان شاء يطلب منه البينة كذا في السراجية * فلو دفعها اليه بالحمية ثم جاء آخر
 فاقام البينة انها له فان كانت اللقطة قائمة في يدي الاول ياخذها صاحبها منه اذا قدر ولا شيء
 على احد وان كانت هالكة او لم يقدر على اخذها فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن الآخر وان شاء
 ضمن الدافع وذكر في الكتاب ان كان الملتقط دفع بقضاء قاض لا ضمان عليه وان كان الدافع
 بغير قضاء ضمن كذا في فتاوى قاضي خان * لو اقر الملتقط باللقطة لرجل ودفعها بغير قضاء
 ثم اقام آخر البينة انها له ضمن ايها شاء وان كان الدافع بقضاء في رواية لا يضمن قيل هو قول
 ابي يوسف رح وعليه الفتوى كذا في السراجية * رجل النقط لقطعة ليعرفها ثم اعادها الى المكان الذي
 وجدها فيه ذكر في الكتاب انه يبرأ من الضمان ولم يفصل بين ما اذا تحول من ذلك المكان ثم اعادها
 اليه وبين ما اذا اعادها قبل ان يتحول قال الفقيه ابو جعفر رح انما يبرأ اذا اعادها قبل التحول
 اما اذا اعادها بعد ما تحول يكون ضامنا واليه اشار الحاكم الشهيد رح في المختصر هذا اذا اخذ اللقطة
 ليعرفها فان كان اخذها لياكلها لم يبرأ من الضمان ما لم يدفع الى صاحبها وهو كما لو كانت دابة
 فركبها ثم نزل عنها وتركها في مكانها على قول ابي يوسف رح يكون ضامنا ومنها اذا كانت اللقطة
 ثوبا فلبسه ثم نزع واعاده الى مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا اذا لبس كما يلبس الثوب مادة
 اما اذا كان قهقهة صافضة على ما تقع ثم اعاده الى مكانه لا يكون ضامنا وكذا الاختلاف في الخاتم في
 ما اذا لبسه في الخنصر يحتوى في اليمنى واليسرى اما اذا لبسه في اصبع اخرى ثم اعاده الى مكانه
 لا يكون ضامنا في قولهم وان لبسه في خنصرة على خاتم على ان الرجل معروفا يتختم بخاتمين
 فهو على

فهو على هذا السطوح ولا يلا يكون ضامنا في قولهم اذا اعادة الى مكانه قبل التحول ومنها اذا تقلد
بسيوفهم لزمه واعاده الى مكانه فهو على هذا السطوح كذلك اذا كان متقلدا بسيوفه فقلد بهذا السطوح
كان ذلك استعما لا وان كان متقلدا بسيوفه فقلد بهذا السطوح ايضا ثم اعادة الى مكانه لا يكون
ضامنا في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان * **أما** كان في الملقب يعطى يجوز للرجل ان يحتلب
منها وهذا اذا كان يا بسا ما اذا كان رطباً فيكره واذا سقط في الطريق في ايام يصنع القزورق
شجر التوت فليس له ان ياخذ وان اخذ ضمنه لانه ملك منتفع وان كان شجره الا ينتفع بورقه له
ان ياخذ رجل القن شاة ميتة على الطريق فجاء آخر واخذ صوفها كان له ان ينتفع به ولو جاء
صاحب الشاة بعد ذلك كان له ان ياخذ الصوف منه ولو حلقها ودبغ جلد ها جاء صاحب
الشاة بعد ذلك كان له ان ياخذ الجلد ويرد ما زاد الدباغ فيه كذا في خزائن المفتين * **مبطل**
بقيت فيها البطاطس فانتهى الناس قال الفقيه ابو بكر اذا تركها اهلها ياخذ من شاء من ذلك
غلاباً من كذا في التاتارخانية * **سكران** هو ذاهب العقل نام في الطريق فوقع ثوبه في الطريق
فجاء رجل واخذ ثوبه ليحفظه لاضمان عليه لان ذلك الثوب بمنزلة اللطفة وان اخذ الثوب
من تحت رأسه او الخاتم من يده او كيسا من وسطه او درهما من كمه فهو يخاف الضياع ما جاز
ليحفظه كان ضامنا * ان الاجتماع في الطائفة من دفاق الطعن قال بعضهم يكون لصاحب الطائفة
وقال بعضهم ليس له ذلك وهذا الحق ويكون ذلك لمن سبقت يده اليه بالرفع وما يجتمع
عند الدانين في اناتهم من الدهن يقطر من الاوقية فهو في وجههم ان كان الدهن يسيل من
خارج الاوقية فذلك يكون للدهان لان ذلك ليس بمبيع وان كان الدهن يسيل من داخل
الاوقية او من الداخل والخارج او لا يعلم فان زاد الدهان لكل مخرجاً لم يمتدح يكون
للدهان وان لم يزد لا يطيب وينصدق به ولا ينتفع به الا ان يكون مبيعاً قوم اصنافاً بغير
مذبحوا في طريق البادية ان وقع في طينهم ان صاحبه اياه له الناس لا بأس من ذلك * **وانك**
رجل ذبح بغيره واذن بالفتح انها الجارية * **رجل** نشره في موضع في البحر رجل فاخته رجل
آخر منه جائز له ان ياخذ له الم يمسح صاحب البحر من السجل فيقع فيه السكران كان فتح
ليقع فيه السكر فاخته بغيره لا يكون الم يمسح * **وانك** رجلاً له راحم وامر ان ينفذ
في مرس او نوره فنوره ليس له ان يلتقط ولو وقع للممرور الى غيره لينثره ثم يكن للممرور ان ينفذ

التي فيه ولا ان يحبس منه شيئا لنفسه وفي المكر له ان يحبس وله ان يدفع الى غيره لبشره وبعد
 ما نشر الثاني كان للأمر أن يلتقط كذا في فتاوى فاضليان * وضع طستا على سطح فاجتمع
 فيه ماء المطر فجاء رجل ورفعه ذلك فتنازعا ان وضع صاحب الطست الطست لذلك فهو له
 لانه امرزه وان لم يضعه لذلك فهو للرافع لانه مباح غير محذور رجلان لاكلوا احد منهما مثلجة
 فاخذ احدهما من مثلجة صاحبة ثلجا وجعله في مثلجة نفسه فان كان الماخوذ منه قد اتخذ موصعا
 يجتمع فيه الثلج من غير ان يحتاج الى ان يجتمع فيه فللما اخذ منه ان ياخذ من مثلجة الآخر
 ان لم يكن خالطه الغد بغيره او ياخذ قيمته يوم خالطه ان خالطه بغيره وان كان الماخوذ منه
 لم يتخذ موصعا ليجمع فيه الثلج بل كان موصعا يجمع فيه الثلج فاخذ الآخر من الحيز الذي
 في حصا حبه لامن الثلجة فهو له وان اخذه من الثلجة كان غاصبا ورد على الماخوذ منه
 من ثلجة ان لم يكن له خط بمثلجته او قيمته ان كان خالطه كذا في الفتاوى الكبرى * رجل
 دخل ارض اقوام يجمع الحرقين والشوك لا باس به وكذا من دخل ارض رجل للاحتشاش
 او لالتقاط العنبلة ان تركها صاحبها فصار تركه كالا باحة فليل له ان كانت الارض لليتامى
 ان كان لو استاجر على ذلك اجرا يبقى للصبي بعد مؤونة الاجر شيء ظاهر فلا يجوز تركه وان كان
 لا يفضل منه او فضل شيء قليل مما لا يقصد اليه فلا باس بتركه ولا باس لغيره ان يلتقط ما حقه
 ببضاء بطرح فيها اصحاب السكة طرحوها على معنى الرمي لها وكان صاحب الساحة هيا الساحة
 كذلك فهي له وان كان لم يتهيأ الساحة لذلك فهي لمن سبق عليها بالرفع * حمام برى
 دخل دار رجل ففرخ فيها فجاء آخر واخذه فان كان صاحب الدار والباب ومد الكوة فهو
 لصاحب الدار وان لم يفعل صاحب الدار ذلك فهو لمن اخذه ولو كان له حمام فجاء حمام
 آخر ففرخ فلصاحب الانثى فرخها بكرة امساك الحمامات ان كان يضربا لناس ومن اتخذ
 برج الحمام في قرية ينبغي ان يحفظها ويعلقها ولا يتركها بغير حلف حتى لا يتضرر به الناس
 فان اختلط بها حمام اهلى لغيره لا ينبغي له ان ياخذها وان اخذه يطلب صاحبه فان لم ياخذ
 وفرخ منه فلن كانت الام فريبة لا تعرض لفرخه فانه لغيره وان كانت الام لصاحب البرج
 والدب ذك فالتف له لان الفرح والبيض لصاحب الام فان لم يعلم ان في برجه فربا

لا شيء عليه كذا في خزائن المفتين * من أحد بازيا أو شبهه في مواد أو صروفي رجله تبر وجلائل وهو يعرف انه اهلي فعليه ان يعرف ليرده على اهله وكذا ان اخذ طيبا في منقبة فلادة كذا في المحيط * رجل قاطع دار اثنين معلومة فمكنتها واجتمع فيها مرقين كثيرة وقد جمعها المقاطع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يكون العرفين لمن هيا مكانه فان لم يفعل ذلك واخذ منها فبى لمن سبق برفعها وقال القاضي الامام ابو على السفدى رحى لمن سبق يده اليها وان لم يهيا مكابا حتى قال لو ان رجلا ضرب حائطا وجعل موضعا يجتمع فيه الدواب فصرق فيها لمن سبق يده اليها * رجل له دار يؤجرها فجاء انسان باطل واناخ في داره واجتمع من ذلك بعد كثير قالوا ان ترك صاحب الدار على وجه الاباحة ولم يكن من رأيه ان يجتمع فكل من اخذه فهو اولي به لانه مباح وان كان من رأى صاحب الدار ان يجتمع العرفين والبصر فصاحب الدار اولي امرأة وضعت ملاء لها فجاءت امرأة اخرى وضعت ملاءها ثم جاءت الاولى واخذت ملاء الثانية وذهبت لا ينبغي للثانية ان ينتفع بملاء الاولى لانه انتفاع بملك الغير فان ارادت ان تنتفع بها قالوا ينبغي ان تصدق هي بهذه الملاء على ابنتها ان كانت فقيرة على نية ان يكون ثواب الصدقة لصاحبها ان وضعت ثم تهب الابنة الملاء منها فيسحبها الا انتفاع بها لانها بمنزلة اللقطة وان كانت غنية لا يحل الا انتفاع بها وكذا الجواب في الكعب ان مرق وترك له موض * رجل التقط لقطة فضاقت منه فوجدها في يد غيره فلا خصومة بينهم وبين ذلك الرجل رجل فريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلف ما يساوى خمسة دراهم وصاحب الدار فقير لم يكن له ان يتصدق بهذا المال على نفسه لانه ليس بمنزلة اللقطة رجل غاب وجعل داره في يد رجل ليعمرها ودفع اليه مالا ليحفظه ثم قد الدافع فلما ان يحفظ المال وليس له ان يعمر الدار الا بان الحاكم كذا في فتاوى قاضيان * ذكر ابو الليث في العيون رجل سبب دابته فاخذها انسان فاصلحها ثم جاء صاحبها فان قال عند التسييب جعلتها لمن اخذها فلا مبيع لصاحبها عليها وان لم يقل بذلك لئلا يأخذها وكذا كذا في من ارسل صيدا له فكذا ذكره بعض مشائخنا وان اختلفا فالقول قول صاحبها مع ميمته كذا في محيط المرخمى *

كتاب الاباق

وأجدا لا بق ان اقدر على الاخذ فلا اخذ والى وا فضل كذا في المزاينة * ثم له الخيار ان شاء

حفظه بنفسيه ان كان يقدر عليه وان شاء دفعه الى الامام فاذا دفعه اليه لا يقبله منه الا باقائه البيعة
 من حجة الامام تعزير وهو ينفق عليه من بيت المال كذا في التبيين * ان لم يات به الى السلطان
 وامسك بنفسه بما اقصى الخياري في ذلك كما قال بعض مشايخنا راجع وانفق عليه من ماله يرجع
 على ماله ان اعتذر ان انفق عليه بما راقى والا فلا وهو اختار كذا في العيانية * واختلوا
 في الضال فقبلوا وخلوا افضل وقيل تركوا افضل واذا رفع الى الامام لا يحسنه وان كان له منفعة
 آجره وانفق عليه فقبلوا جره كذا في التبيين * ولا يبيعه كذا في خزائن المغنين * قال الحاكم الشهيد
 في الكافي رواية ان ابي الربيع بالبعد فآخذ السلطان نفسه فاداه رجل واقام البيعة انه مبد
 قال يستحلفه ما بعته ولا وقبته ثم يدفعه اليه ولا احب ان يأخذ منه كفيلا وان اخذ منه القاضي كفيلا
 لم يكن مسيا كذا في غاية البيان * ولم يذكر صاحب راجع ان القاضي هل ينصب له خصما قال
 شمس الائمة الحلواني رح اختلف المشايخ رح فيه بعضهم قالوا القاضي ينصب خصما ثم يقبل
 هذه البيعة وبعضهم قالوا يقبل القاضي هذه البيعة من غير ان ينصب منه خصما كذا في التاتارخانية *
 وان لم يكن للمدعي ينفقوا امر العبد انه مبد قال يدفعه اليه ويأخذ منه كفيلا وان لم يجز
 للطبيب لب قال ان اطلق ذلك به الامام وامسك حتى يجي طالبه ويقوم البيعة بان العبد مبد
 قيد فع الشن ولا ينقص بيع الا بظلمه ينفق عليه الامام في مدة حجة من بيت المال ثم يأخذ
 من صاحبه ان يحضر ومن نسيه ان ياهه كذا في غاية البيان * ولا يؤاجر الا بق خوف الا باقى كذا
 في خزائن المغنين * ان دفعه الا بق بعير امر القاضي باقرار العبد او بذكر العلامه ثم استحقه الاخر
 ضمن الدافع ورح على المدفع البعير كذا في التاتارخانية * وان الا بق يستحق الجعل استصاها من ادنا
 كذا في الكافي * من رد الا بق حتى مدة سفره ومسيره ثلثة ايام فله ان يعاون دهرها وان كانت
 قيمته اقل من اربعين درهما لم يمسحوا به ويوسف رح صكها في التبيين * ان اخذ في المصر
 او خارج المصر قبل مجي محبوه ففيه ينصب له الجعل على قدر المعاء والمكان والصحيح انه
 يجب الرضخ كذا في الفتاوى العمانية * ثم افادوا بحسب الواضح ان اضطلع الرادو المزدود عليه
 على شرطه فلا بد في ذلك وان اخذها من يد العاني لا يرضخ على قدر المكان هكذا
 قاله بعض مشايخنا راجع وتعزير انه يجب الرادو محبوه ثلثة ايام من درهما فيكون بازاء كل يوم
 ثلثة عشر

ثلاثة مفرد ورحماو ثلث درهم فيقتضى بذلك ان رد من مسيرة يوم واليه اشار في الكتاب وفي النبايع
وبه نأخذو بعضهم قالوا يفرض الى رأي الامام وهذا يصر بالامتناع وفي الامانة وهو الصحيح
وفي العتابة عليه الغفران كذا في التارخانية * قال مسعودي في الاصل والحكم في رد الصغير
كالهكم في رد الكبير ان رد من مسيرة السفر فله ان يهود ورحماو ان رد بهما دون مسيرة السفر
فله الرضخ و يرضخ في الصغير ا كثر مما يرضخ في الصغير ان كان الصغير اشد هما وونة قالوا
وما ذكر من الجواب في الصغير مسعودي على ما اذا كان صغيرا يعقل لا يباقي اما اذا كان
صغيرا لا يعقل الا باق فهو ضال وراذ الفضال لا يستحق الجعل ولو رد جارية معها ولد صغير يكون
تبعا لامة فلا يزداد على الجعل شيء وان كان مرا هقا يجب ان نون وها كذا في النبيين *
ان كان الابن بين رجلين فالجعل لهما على قدر انصبا لهما فان كان احدا المولى يمسح خيرا
والآخر غائبا فليس للآخر ان يأخذه حتى يعطيه جعله كغيره اذا عطاء لم يكن منطوقا وان كان
الابن لرجل والآخر لرجلان فالجعل بينهما على المولى مكن في المصيط * ولو كان العبد واحد والعبد
اثنين فعليه جعلان كذا في شرح الطحاوي * ان كان الابن وها فالجعل على المرحم والمرد
في حيوة الراهن وبعده سواء وهذا اذا كانت قيمته مثل الدين لو اقل منه فان كانت اكثر فيقدر الجعل
عليه والباقي على الراهن كذا في الهداية * وجعل المصوب اذا ابق من يد العاصب على العاصب
وان كان الابن خدمته لرجل ورثته لآخر فالجعل على صاحب الخدمة فاذا انقضت مدة الخدمة
يرجع صاحب الخدمة بالجعل على صاحب الرقبة لو يباع العبد فيموت جاء بالعبد الابن ان يمسكه
حتى يستوفي الجعل وان هلك في يده بعدما قضى القاضي له بالامساك به بالجعل لو قبل المرافعة
الى القاضي فلا ضمان ولا جعل وان اصابه الذي جاء بالابن مع مولاه من الجعل على عشرين
درهما جاز وان صالح ما بين خمسين درهما وولا يعلم ان الجعل او يوفى جاز بقدر اربعين
وبطل الفضل كذا في المصيط * ان كان موهوبا على الموهوب فعوان رجعا لو اهب في دينه
بعد ما رد العبد الراد الى الموهوب له كذا في الكافي * يجب الجعل في رد المدبر وام الولد اذا كان
في حيوة المولى فاذا مات المولى قبل ان يصل بهما فلا شيء وهو يجب الجعل في رد المأذون *
وان ابق المكاتب فرد رجل على مولاه فلا شيء له كذا في الجوهرية النيرة * في
جامع الجوامع رجلا ان تبا به فاقام احدهما له اخذه من مسيرة ثلثة ايام والثاني انه من مميروا

يومين فعلى المولى اتمام جليل اليوم الاول والثانى بينهما وفى التنا بيع وان كان العبد
جانبا بنظر الى اختيار مولاه ان اختار التذاع فاجعل عليه وان اختار الذنع فاجعل على
ولى الجناية وان كان لا يتي ما دوناه فى التجارة وهو مستغرق بالدين فاجعل على مولاه
فان امتنع من ذلك بيع العبد فى الجعل فافضل بصرف الى العراء وفى الجمع ابق من المودع
فادى الجعل كان متبرعا وفيه ابقى فقتل ممدا اول حقه دين فجاهمه رجل وفى يده لاجعل له
وفيه جنين فى يد الاخذ وتلف مالا لاجعل له ان قتل او دفع ويوم وفيه جنين عند الاخذ خطاء
لو اتلف مالا ثم المولى دفع الجعل ولم يعلم ثم دفع بالجناية ويوم فاجعل له ان كان قد قيمته
مثل ارش الجناية وان كانت اكثر من الارش يرجع من الجعل حصتها ادى من ثمنه او دينه
او جنايته كذا فى التنا رخصة * لورد عبد ابيه او اخيه او سائر اقربائه لا يجب له الجعل اذا كان
فى عيال المولى ولو لم يكن فى عياله يجب الجعل له الا الابن اذا ارد عبد ابيه او لحد الزوجين
و عبد الاخر فايهما لا يجب لهما الجعل مطلقا وكذا الوصى اذا رد عبد اليتيم لا يستحق الجعل
كذا فى التبيين * السلطان اذا اخذ العبد الابقى كرهه الى مولاه من مسيرة ثلثة ايام فلا جعل له
قال الفقيه وبه نأخذ وكذا زوجه ونحوه وان اذا اخذ وال المال من قطاع الطريق وردوا
على المالك كذا فى الغيبة * اذا جاء الوارث بالابق من مسيرة ثلثة ايام فالوارث لا يجعل له
ولده او لم يكن ولكن كان فى عياله او لم يكن ولده ولم يكن فى عياله ان لم يكن ولده ولم يكن فى عياله
اجمعوا انه لو اخذه فى حيوة المورث ورده فى حال حيوة المورث بحصة الجعل له واجمعوا لو اخذه
بعد وفاة المورث ورده لاجعل له وما اذا اخذه فى حال حيوة المورث وجاء به الى المصر فى
حيوته ايضا الا انه سلمه بعد موته قال ابو حنيفة ومحمد رح يجب الجعل له فى حصة شركائه
وان كان البراد ولدا له او لم يكن ولكن كان فى عياله لا يستحق الجعل على كل حال كذا
فى الظهيرية * رجل قال لبيد بن ربيعة فادى فاني فاني وجدته فعذه فقال الما مورثهم فاخذ
المورث ثلثة مسيرة ثلثة ايام وجا به الى المولى فلا جعل له * اخذ ابقا من مسيرة سفر وجاء به
ليرده على مولاه فلما ادخله المولى من ثمنه قبل ان ينتهى الى مولاه فاخذه رجل فى المصر
ورده على المولى فلا شيء الاول ورضع الثانى على قدر رعايته وان اخذاه بعد ذلك فى المصر
او من مسيرة يوم مالا نصف الجعل تاما ورضع الثانى على قدر رعايته وفى التنا جاء بالابق

من معيرة ثلثة ايام ليرده على المولى فاخذ منه غاصيب وجاء به الفاضل الى المولى ثم جاء
 الآخذ الاول واقام بيته انه اخذه من معيرة ثلثة ايام اخذ الجعل ثانيا من المولى ورجع المولى
 على الفاضل بما اخذ منه وفيه ايضا اخذ آبقا من معيرة ثلثة ايام وجاء يوما ثم ابقى العبد منه
 وسار يوما نحو المصرا الذي فيه المولى وهو لا يريد الرجوع الى المولى ثم ان ذلك الرجل
 اخذه ثانيا وجاء به اليوم الثالث ورفع الى المولى فله جعل اليوم الاول والثالث وهو ثلثا
 الجعل ولو كان العبد حين ابق من الذي اخذه فوجد مولاه واخذه او ابقى من الذي اخذه
 ثم بدأه فرجع الى مولاه فلا جعل للذي اخذه ولو كان العبد فارق الذي اخذ وجاء متوجها
 الى مولاه لا يريد الالباق فللاول جعل يوم وفيه ايضا اخذ عبدا آبقا ودفعه الى رجل وامره
 ان يأتي به الى مولاه ويأخذ منه الجعل فيكون له * في الاصل عبدا ببق الى بعض البلدان
 فاخذه رجل فاشتراه منه رجل آخرو جاء به الى مولاه لا جعل له فان كان حين اشتراه
 اشهد انه انما اشتراه ليرده على صاحبه فله الجعل ولا يرجع على المولى بما ادى من الثمن
 قل وكثروا ان وهب له او وصى له به او ورثه فالجواب فيه كالجواب في الشرا فلا يستحق الجعل
 اخذ عبدا آبقا وجاء به ليرده على المولى فلما نظر اليه المولى امتنع فمابق من بدا ليخذه من الجعل
 ولو كان دبره والمسئلة بحالها فلا جعل له ولو كان الآخذ حين سار ثلثة ايام ابقى منه قبل ان ياتي
 الى المولى ثم ابقى المولى لم يصرفا بضامن بدا ليخذه ولجاء به الى مولاه فقبضه ثم وهبه منه
 فعليه الجعل ولو وهبه منه قبل ان يقبضه فلا جعل له ولو باعه منه قبل ان يقبضه فالجعل عليه
 قل شمس الائمة الحلواني رح الراد انما يستحق الجعل اذا اشهد عند الآخذ انه انما اخذه ليرده
 على المالك اما اذا ترك الاشهاد لا يستحق الجعل وان رده على المالك كان في المحيط *
 اذا مات الباق عند الآخذ او ابقى منه قبل ان يرد على المولى فان كان حين اخذ اشهد به
 انما اخذه ليرده على صاحبه فلا ضمان عليه وكذلك ان قال وقت الاختفاء ابقى قد اخذته
 فمن وجد له طالبا لميلده على فهذا اشهاد ولا ضمان عليه قال شمس الائمة الحلواني ليس
 من شرط الاشهاد ان يكرر ذلك والرة تكفي بحيث لا يقدر على ان يكتم اذا مثل وهكذا
 في اللفظة واما اذا ترك الاشهاد وكان الاشهاد ممكنا كان عليه الضمان فند ابى جنيقة ومحمد
 رح وهذا اذا علم كونه آبقا وان باكر المولى ان يكون عبدا آبقا فالقول قوله والاخذ ضامن

بالإجماع كذا في الخبر: إذا أخذ عبداً أبقاء ما د رجل وأقر له العبد فنه فعه إليه
 بغير أمر القاضي فهلك منه ثم استحقه آخر بالبينة فله أن يضم إليه ما د فان ضمن الدافع
 يرجع به على القابض وإن كان لم يدفع إلى الأول حتى شهد عنده شاهدان أنه عبده
 فدفعه إليه بغير حكم ثم أقام الآخر بالبينة أنه له قضى به للثاني فان أamad الأول بينة لم يلزم أيها
 وإذا أخذ عبداً أبقاء وباعه بغير أمر القاضي حتى لم يصح البيع وهلك العبد في يدي المشتري ثم جاء
 رجل وأدعى ما د قائم البينة أنه عبده فالمستحق بالبيع إن شاء ضمن المشتري وهذا كذلك يرجع المشتري
 بالنهي على البائع وإن شاء ضمن البائع قيمته وعند ذلك نفذ البيع من جهة البائع ويكون
 الثمن له وينتدق بما فضل على القيمة من الثمن إذا انكر المولى أن يكون عبده أبقاء فلا جعل للزاد
 إلا أن يشهد الشهود أنه أبى من مولاه أو على إقرار المولى بأبائه وإذا أبى العبد وذ هب بما ل
 المولى فجاء به رجل وقال لم تجد معه شيئاً فالقول قوله ولا شيء عليه ببيع الأبق من اجنبي
 لو من ابن صغيره لا يجوز وبيعه ممن في يده يجوز وهبته من الاجنبي لا يجوز وإن وهبه من ابن
 صغيره ان كان متردداً في دار الاسلام يجوز وإن أبى إلى دار الحرب اختلف فيه المشايخ رح
 وروى القاضي الحرمين من ابى حنيفه رح أنه لا يجوز ويجوز اعتاقه من كفارة طهاره ولو وكل
 المولى رجلاً بطلب الأبق واصابه الوكيل ثم باعه المولى من انسان ولا يعلم البائع والمشتري ان الوكيل
 اصابه فالبيع باطل حتى يعلم ان الوكيل اصابه ولو اخذ الأبق رجل وأجره إلا خذفاً لا جرة له
 وينتدق بها فان دفعها إلى المولى مع العبد وقال هذه غلة عبدي وقد سلمت لك فهو للمولى
 ولا يحل للمولى اكلها قيا ما وسجل استحصانا كذا في المحيط *

كتاب المفقود

هو الذي غاب من اهله أو ولده أو اسره العدو ولا يدري احيى هو او ميت ولا يعلم له مكان
 ويقضي على ذلك زمان فهو معدوم بهذا الاعتبار وحكمه أنه حتى في حق نفسه لا تزوج امرأته
 ولا يقسم ماله ولا تنسخ اجارته وهو ميت في حق غيره لا يرث ممن مات حال غيبته كذا
 في خزائن المفهمين * وينصب القاضي من يحفظ ماله ويقوم عليه ويقضي غلاته والديون التي
 اقربها من ماله ولا يحصم في دينه لم يقربه الغريم ولا في نصيب له في مرض أو عقال في يد غيره لانه

ليس بما لك ولا تأليب منه وانما هو وكيل بالقبض من جهة القاضي وانه لا يملك التصرف
 بهالاتفاق لانه من تضمن الحكم على الغالب فاذا كان يتضمن الحكم على الغالب لا يجوز عندنا
 غلو قضي به فاض يبرح ذلك جاز لانه فصل مجتهد غية فينقد قضاؤه بالاتفاق ثم الوكيل الذي
 نصبه القاضي بخاصم في دين وجب بعقده بالاخلاف ويبيع ما يخاف عليه الفساد من ماله كذا
 في التبيين * ولا يبيع مالا يتمارح اليه لفساد في نفقة ولا في غيرها منقولا كان او عقارا كذا في
 غاية البيان * ينفق من ماله على من يجب نفقته حال حضرته بغير قضاء كزوجته واولاده وابويه
 وكل من لا يستحقها بحضرتها الا بقضاء غانه لا ينفق عليه كالانكاح والاخت والتولع وما معنى قولنا
 من ماله النقد ان كذا في حرة الملتين * والتبر بمنزلة النقدين في هذا الحكم وهذا اذا كان المال
 في يد القاضي وان كان يود يعاود بنا فينفق عليهم منها اذا كان المودع والمديون مقرين بالوديعة
 والدين والنسب والنكاح اذا لم يكونا ظاهرين عند القاضي وان كانا ظاهرين فلا حاجة الى اقرارهما
 وان كان احدهما ظاهرا والآخر يشترط الاقرار باليس بظاهره في الصحيح وان دفع المودع بنفسه
 او من عليه الدين بغير امر القاضي فالمودع يضمن والمديون لا يبرأ وان جحد المودع والمديون
 اصلا او جحد الزوجية والنسب لم ينتصب احد من يستحق النفقة خصما في ذلك * لا يفرق بينه
 وبين امرأته حكم بموته بمعنى تسعين منه وعليه الفتوى وفي ظاهر الرواية بقدر موت امرأته
 فاذا لم يبق احد من افراده حي احكم بموته يعتبر موت افراد في اهل بلدة كذا في الكافي * والاختار
 انه يفرض الى رأى الامام كذا في التبيين * وانما حكم بموته امتدت امرأته هذه الوفاة
 من ذلك الوقت وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت ومن تلك قبل ذلك
 لم يرث منه كذا في الهداية * فانما تزوجها بعد مضي الدعة فهاحق بها وان تزوجت
 فلا سبيل له عليها ويقتصر عينا في ماله يوم تمت الدعة وفي مال الغير يعتبر كاعتناك يوم نقد كذا
 في التنا تاريخية * ولا يرث المغرور احدا مات في حال فقده ومعه قولي لا يبرك المغرور احدا
 ان تصيب المغرور من الغير ان لا يصير ملكا للمغرور اما نصيب المغرور من الإرث يتوقف بان ظهر
 حيا لم انه كان حيا وقتما وان لم يظهر حيا حتى بلغ تسعين سنة فتاوى لا يرد على ورثة
 صاحب المال يوم مات صاحب المال كذا في الكافي * وانما آؤمضى له توقف الموصى به
 ان يرضى ان يحكم بموته فاذا حكم بموته يرد للمال الموصى به الى ورثة الموصى كذا في التبيين *

لذا فقد اُخذت فلم يعلم الحق جزاء العرب أم لا فإنه يوقف ميراثه حتى يتبين له ما به بدار العرب
وإن مات أحد من ولد المرتد بقسم ميراثه بين ورثته ولم يوقف للمفقود شيء كذا في الطهيرية
لو كان مع المفقود وارث لا يحجب به ولكنه ينقص حقه به يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي
وإن كان معقودا لم يحجب به لم يعط أصلا بآثاره لمات من يمتين وابن مفقود وابن ابن
وبنت ابن والمثل في يد اجنبي وقصدوا على الابن المفقود وطلبت البنات الارث دفع النصف
أقل النصيبين اليهما ولا يدفع الى ولد الابن ولا يترفع من يد الاجنبي الا اذا ظهرت منه خيانة
فلا يجوز من عليه فاذا منعت المدة وحكم بموت المفقود يعطى سدس آخر للبننتين ليتم لهما الثلثان
ويعطى الباقي لولد الابن ونظيره العمل فإنه يوقف له نصيبه ابن واحد باختيار الفتوى ولو كان معه
وارث آخر لا يسقط بحال ولا ينفرد بالعمل كل نصيبه وإن كان ممن يتخير به يعطى أقل النصيبين
كذا في الكافي * إذا مات المفقود بالهاربة لمصاحبة ان يتبع حماره ومثله يعمل الدراهم الى
اعله وإن ادعى رجل على المفقود حقا من دين او وصية او شركة في عقار او طلاق او صداق
او نكاح او رد بعيب او مطالبة باستحقاق لم يلتفت الى ذلك مواء ولم يقبل منه البيعة ولم يكن
هذا الوكيل ولا أحد من الورثة خصمه له وإن رأى القاضي سماع البيعة وحكم نفذ حكمه
بالاجتناب كذا في التائرا خاتمة *

كتاب الشركة

وفيه ستة أبواب الباب الأول في بيان أنواع الشركة وأركانها وشراؤها وأحكامها وما يتعلق بها
وفيها فصول الفصل الأول في بيان أنواع الشركة * الشركة نوعان شركة ملك وهي أن يملك
رجلان شيئاً من غير عقد الشركة بينهما كذا في التنديب * وشركة مقدو هي أن يقول أحدهما
شاركك في كذا ويقول الآخر قبلت هكذا في كتز الدقائق * وشركة الملك نوعان شركة بصيرة وشركة
اختيار بشركة الجبر أن يحتاط المالكان لرجلين بغير اختيار لما ليس خطأ لا يمكن التمييز بينهما
حقيقة بأن كان الجنس واحداً ويمكن التمييز بغير كلفة ومشقة نحو أن يحتاطا لصنعة بالخبير
أو برثامالا * وشركة الاختيار أن يوجب لهما مال أو يملك مالا باستيلاء أو احتفاظاً بهما كذا في
الذخيرة * أو يملك مالا بالشراء أو بالصدقة كذا في تناوين قاضي خان * أو يوصي لهما فيقبلان
كذا في الاختيار عرج المختار * وزكاتها جتماع النصيبين وحكمها وقوم الزبائن على الشركة

كتاب الشركة (٢٠٧) في الالفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح

بقدر الملك ولا يجوز لاحد ان يتصرف في نصيب الآخر الا باذنه وكذا لو ائتمن كل واحد منهما كالاختصاص في نصيب صاحبه ويجوز بيع احدهما نصيبه من شركته في جميع الصور ومن غير شرط في بيعه بغير اذنه الا في صورة الخلط والاختلاط كذا في الكافي * اما شركة العقود فانواع ثلثة شركة بالمال وشركة بالوجوه وشركة بالاعمال وكل ذلك على وجهين مغايرة وحان كذا في شرحه * وركبتها الاجاب والقبول وهوان يقول احدهما عاركتك في كذا وكذا ويقول الآخر قبلت كذا في الكافي * ويندب الاشهاد عليها كذا في النهر الفائق * وشرط جواز هذه الشركات ان يكون العقود عليه مقدار الشركة فباللواك كذا في المحيط * وان يكون الربح معلوم المقدران كان مجزوا لا يفسد الشركة وان يكون الربح جزءا ثانيا الجملة لا معينا فان مينا عشرة او مائة او نحو ذلك كانت الشركة فاصدة كذا في البدائع * وحكم شركة القصد صيرورة العقود عليه وما يستفاد به مشتركا بينهما كذا في محيط المرحضى * اما الشركة بالمال فهو ان يشترك اثنان في رأس مال فيقولوا اشتراكا فيه على ان نشترى ونبيع معا وشرى او اطلقا على ان ما رزق الله مزوجا من ربح فهو بيننا على شرط كذا او يقول احدهما ذلك ويقول الآخر نعم كذا في البدائع * الفصل الثاني في الالفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح قال محمد بن ابي اذ ا اشتراكا بغير مال على ان ما اشترى اليوم فهو بينهما وخصاصتها او عملا او لم يخصا فهو جائز وكذلك اذا قال احدهما الشهر وكذلك اذا لم يذكر الشركة وقتا بان اشتراكا على ان ما اشترى فهو بينهما كذا في المحيط * وان وقتا هل يتوقت بالوقت المذكور روى بشر عن ابي بصير من ابي بصير رحمه الله متوقت والطحاوي ضعف هذه الرواية وصحها غيره من الملائكة وهو الصحيح اذا لم يذكر اللفظ الشركة ولكن قال احدهما للأخر ما اشترى اليوم من شيء فهو بيني وبينك ووافقه الاخر هل يكون شركة لم يذكره محمد بن ابي الاصل وروى ابو سليمان من محمد بن ابي بصير انه يجوز وينبت الشركة بهذا القدر الا في شيء انهما لم يذكر الشراء من الجانبين يجوز وان لم يذكر اللفظ الشركة باعتبار ذكر حكمها كذا هذا وهو الصحيح وهذه الشركة جائزة في الشراء وليس لاحد منهما ان يبيع حصته الاخر مما يشترى الا بان صاحبه كذا في الغياية * ان قال رجل بغيره ما اشترى من شيء فبيني وبينك او قال فبيننا وقال الاخر نعم فان اراد بذلك ان يكونا بمعنى شريكي التجارة كان شركة

[illegible]

ما حدث به عيبا لومات لم يقبل قوله الا ان يصدق به الا مركزا في التادار خاتمة * رجل قال لآخر
اشترى مبد فلان بيني وبينك فقال نعم فذهب ليشتري فقال له لآخر اشترى ذلك بيني وبينك فقال نعم
فاشتروا فهو لهما من كذا في الخلاصة * قالوا هذا اذا قبل الوكالة من الثاني بغير مفسر من الاول
واما اذا قبل الوكالة بمفسر من الاول يكون العبد بين الامر الثاني وبين المأمور نصفين
مكة في المحيط * ولو لقيه ثالث فامر بذلك فاشترى المأمور بعد امر الثلاثة ينظر ان قال للثالث
نعم بغير مفسر الاولين فالعبد بينهما ولا شيء للثالث والمشتري وان قال نعم بمفسر هاتين العبد
بين الثالث والمشتري نصفان كذا في محيط المرخمي * وفي المتن قال ههنا ما لست سمعنا راج
ما نقول في رجل امر رجلا ان يشتري ثوبا موصوفا بعشرين درهما بيني وبينه على ان اقتدا
الدراهم قال فهو جائز وهو بينهما والشرط باطل وفيه ايضا ابراهيم من مسمد رح رجل قال لرجل
اشترى جارية فلان بيني وبينك على ان ابيعها انا قال الشرط فاسد والشركة جائزة قال وكذلك
كل شرط فاسد في الشركة ولو قال على ان تبيعها كان هذا جائزا وهي مشتركة بينهما ببيعها لها على تجارتهما
كذا في المحيط * لو قال رجل لآخر ايتنا اشتري هذا العبد اشترى صايبه او فصاحبه فيه شريك
له فهو جائز فابيعا اشتراهما كان مشتريا نصفه لنفسه ونصفه لصاحبه فاذا قبضه فهو مشتركهما
حتى لو مات كان من مالهما فان اشترى معا او اشترى احدهما نصفه قبل صاحبه ثم اشترى
صاحبه النصف الآخر كان بينهما ولو نقد احدهما كل الشئ في هذه الصورة ولو بغير امر
صاحبه رجع بنصفه عليه كذا في فتح القدير * فان اذن كل واحد منهما لصاحبه في بيعه
فباع احدهما من رجل على ان له نصفه فهو باع نصيب شريكه بنصف الشئ وان باعه الا نصفه
فجميع الشئ ونصف العبد بينهما نصفان عندنا في حنيقة راج ونعنيهما البيع نصيب كل نصيب
البائع خاصة كذا في محيط المرخمي * في المتن قال هشام ميمون بن ابي بصير راجع يقول في رجل
قال لآخر ليس لم شيء فبذل فمعي عشرة آلاف فعذاها شركة بيني وبينك فقال هو جائز والربح
والوضعة عليهما كذا في المحيط * رجل اشترى مبد او قبضه على رجل آخر من الشركة فيه فاشترى
فيه فله نصفه بنصف الشئ الذي اشترى به بناء على ان مطلق الشئ يقع في النسبة الا ان يبين
خلاله كذا في فتح القدير * وكذا لو اشترى رجل رجلا يصير بينهما شركا كذا في فتاوى قاضي خان *
رجل اشترى مبد او قبضه فقال له رجل اشركني فيه ففعل ثم لقيه آخر فقال مثل ذلك فان كان الثاني

كتاب الشركة (٢١٠) في الالفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح

يعلم بمشركة الاول فلغزيع العبد وان كان لا يعلم فللثاني نصف العبد والاول النصف وخرج
المشتري من البين كذا في المحيط * وكذلك لو اشترى عبدا فقال له رجل اشركني فيه فاشركه ثم
استحق نصف العبد فللشريك نصف العبد وخرج المشتري من البين كذا في محيط الرخصى *
وانما اشترى نصف العبد فقبضه فقال له رجل اشركني فيه وهو يرى انه اشترى الكل ففعل فله
جميع النصف القطعي اشترى المشتري وان كان يعلم انه اشترى النصف فله نصفه كذا في المحيط *
وانما اشترى لرجل شيئا فقال له رجل اخر اشركني فيه فاشركه فهذا البيع فان كان قبل
قبض الذي اشترى لم يصح ولوا شركه بعد القبض ولم يصله اليه حتى هلك لم يلزمه فمن وعلم
انه لا بد من قبول الذي اشركه لان لفظ اشركك صار ايجابا للبيع هكذا في فتح القدير * وذكر في
التتقى لو قبض النصف دون النصف ثم اشرك آخر فيه شائعا من المقبوض وغير المقبوض يصح في
المقبوض ولما اعيار لتفرق الصفقة عليه كذا في محيط الرخصى * ولو كان رجل في بيته حنطة يد بها
كاهها فاشرك رجلا في نصفها فلم يقبض حتى احترق نصفها مان شاء المشترك اخذ نصف ما بقي
وان شاء ترك وكذا البيع في هذا الوجه وان استحق نصف الطعام اختلفت الشركة والبيع
وكان البيع على النصف الباقي وكان في الاشتراك النصف بينهما وللشرك العيار كذا
في المراج الوهاج * ولو اشترى رجلا عبدا فاشركه فيه آخر بنظر ان اشركه على التعاقب
فله النصف ولهما النصف كذا في محيط الرخصى * وان اشركه معا بان فالأجملة اشركناك
في هذا العبد كان للرجل ثلث العبد استحسا ناكذا في المحيط * ولو اشركه احدهما في نصيبه
ونصيب صاحبه فلجاء صاحبه فلله النصف وللشريك نصفه كذا في محيط الرخصى * وان لم يجز
فله نصف نصيب الشرك وهو الربع كذا في المحيط * ولو اشركه باذن شريكه كان بينهما اثلاثا كذا
في المحيط * وان قال اشركني معك ومع شريكك في هذا العبد ففعل فان اجاز شريكه فله الثلث
وان لم يجز فله السدس كذا في محيط الرخصى * ولو قال احدهما اشركك في نصف هذا
العبد قلد زوى ابن سامة من ابني يوسف ربح كان مملكا جميع نصيبه منه بمنزلة قوله
قد اشركك بنصفه لا يرى ان المشتري لو كان واحدا فقال لرجل اشركك في نصفه كان له
نصف العبد كقولك اشركك بنصفه بخلاف ما لو قال اشركك في نصيبى فانه لا يمكن ان يجعل
بهذا اللفظ مملكا جميع نصيبه باقامة حرف في مقام حرف الباء فانه لو قال اشركك بنصيبى

كان باطلا فلذا كان له نصف نصيبه كذا في فتح القدير * اشترى عبدا بالرب درهم وقبضه ثم قال لرجل قد اشركتك فيه فلم يقل الرجل شيئا حتى قال لا خراشركتك فيه ثم قال قد قبلنا العبد بينهما لكل واحد منهما النصف وخرج المشتري من البين كذا في المحيط * ولو قال لرجل اشركني فيه فاشركه فلم يقل الرجل تبلى حتى قال لا خراشركتك فيه ثم قبلنا لشيء وللثاني النصف وكذلك لو قال لا خراشركتك فيه ثم قال لا خراشركتك ثم قال مثله للثالث ولم يقبل واحد منهم فهو بينه وبين الآخرين قبل وان قال قد اشرككم جميعا فقبل احد هم فله الربع كذا في محيط المرخسي *

قال في مشرة دنا نير فادفع الى ذهابا شترى بالكل سلعة بالشركة ولم يقبل مقداره فدفع اليه خمسة واشترى بالخمسة عشر سلعة يكون اثنان اثنان قال اشترى بالخمسة عشر سلعة بالشركة ولو قال ذلك يكون اثنان اثنان كذا في المحيط الشركة يحتمل شركة الاملاك ثم قال وهذا اذا مابين السائل جنس السلعة كالحنطة ونحوها فاما اذا لم يعين فالكل للمشتري وعليه الخمسة لعدم صحة التوكيل للجهالة كذا في القنية * وقال ابو حنيفة ربح في رجل قال لا خراشرك هذا العبد واشركني فيه فقال نعم ثم اشتراه فهو بينهما وكذلك قال ابو يوسف ربح وهو استعصم كذا في المحيط * اشترى بقرعة عشرة دنانير فقبضها ثم قال لا خراشركت فيها بدينا ربح فقبل كان له خمس البقرة كذا في محيط المرخسي * باع قايلا بجمعين دينا وانه قال البائع اكون لك شريكا فيه فقال المشتري نعم فسكتا على ذلك فكان البائع يبيع بالباطن والمشتري يبيعه في السوق على هذا حتى نفذت لا يصير شريكا فيه كذا في القنية * اشترى حنطة فامطى على ثلثيها درهمان ثم امطى على خبزها درهمان فاشرك رجلا في الخبز اعطاه الشريك نصف ثمن الحنطة ونصف النفقة وكذلك هذا في القطن وخزله وحيا كنهه والسمسم ومصره واذا كان هو الذي طحن وخبز وغزل ونسج ولم يعط اليه اجرا والمسئلة بعمالها فعليه نصف الثمن لا غير ولا شيء عليه بعمله كذا في المحيط * ولو قال له رجل ما اشتريت اليوم فبيني وبينك فقال نعم ثم قال له اخراشترى هذا العبد بيني وبينك فقال نعم ثم اشترى العبد فنصفه للآخر ونصفه بينه وبين الاول ولو قال الاول اشترى هذا العبد بيني وبينك وقال آخرما اشتريت فبيننا ثم اشترى العبد فلاول نصفه ونصفه بينه وبين الآخر كذا في محيط المرخسي *

القصل الثالث فيما يصلح ان يكون راس المال وما لا يصلح الشركة اذا كانت بالمال لا تجوز منا تا كان او معاوضة الا اذا كان راس مالهما من الايمان التي

فهما يصلح ان يكون راس المال وما لا يصلح

لا تتمين في عقود المبادلات نحو العرايم والدنانير فاما ما يتعين في عقود المبادلات نحو العروض
والحيوان فلا تصح الشركة بهما سواء كان ذلك راس مالهما او راس مال احدهما كذا في المحيط
ويشترط حضوره عند العقد او عند الشراء كذا في خزنة المفتين * وهكذا في فتاوى قاضي خان *
حتى لو دفع الف درهم الى رجل وقال اخرج مثلها واشتر بها وبيع فاخرج صحت الشركة كذا
في الصغرى * ولا يصح بمال غائب او دين في الحالين كذا في محيط الرضى * اما العلم بمقدار
راس المال وقت العقد فليس بشرط مندنا كذا في البدائع * ولا يشترط تسليم المالكين ولا خلطهما كذا
في خزنة المفتين * ولو كان لا حدهما الف درهم ولا خم مائة دينار ولا حدهما درهم بيض ولا آخر
درهم مودنا مشتركا جازت الشركة كذا في محيط الرضى * التبر من الذهب والفضة
بمنزلة العروض في طاهر الرواية لا يصلح راس مال الشركة كذا في فتاوى قاضي خان *
والصحيح ان كانوا يتعاملون بها يجوز والا فلا كذا في التهذيب * والمصوغ منهما بمنزلة العروض
في الروايات كلها كذا في فتاوى قاضي خان * اما الفلوس فان كانت كاسدة
فلا يجوز الشركة والمضاربة بها لانها عروض وان كانت نافعة وكذلك في الرواية المشهورة
عن ابي حنيفة وابي يوسف رح وعند محمد رح يجوز كذا في البدائع * ومليه الفتوى كذا
في السراجية والمضمرات * وفي المبسوط الصحيح ان عقد الشركة على الفلوس يجوز ملين
قول الكل كذا في الكافي * اما الشركة بالمكيلات والموزونات قبل الخلط في جنس واحد وفي
جنسين مختلفين قبل الخلط وبعده لا يجوز بالاتفق كذا في المحيط * ولكواحد منهما متاعه
وله ربحه ومليه وصيعته كذا في الكافي * وان خلطا وهو جنس واحد فشركة العتد فاسدة وشركة
الملك ثابتة وما ربحا فلها والوصيعة عليهما كذا في محيط الرضى * وهو طاهر الرواية كذا في
الكافي * ثم عند اختلاف الجنس اذا باع المخلوط فالثلث بينهما على قدر قيمة متاع كل واحد منهما
يوم خلطاه فخلوط كذا في المبسوط * قال مامة مشايخنا الصحيح ان يقال يوم باعاه كذا في محيط
الرضي * وان كان احدهما يزيد الخلط خيرا فانه يضرب بقيمة يوم يقيمون فيه فخلوط كذا في
المحيط * وهكذا في فتح القدير * اشترى بعتا ما بكر حنطة وكبر شعير فقال احدهما الحنطة والاخر الشعير
ثم باعاهما ذلك بدرهمين فلهما النسي على قيمة الحنطة والشعير يوم يقيمان كذا في محيط الرضى *
وفي شرا

وفي شرط الربح يعتبر قيمة رأس مال كل واحد منهما وقت عقد الشركة وفي وقوع الملك للمشتري يعتبر قيمة رأس مالهما وقت الشركة وفي ظهور الربح في نصيبهما أو في نصيب أحدهما يعتبر وقت القسمة لانه مالم يظهر رأس المال لا يظهر الربح كذا في القنية * والحقلة في جواز الشركة في العروض وكل ما يتعين بالتعيين ان يبيع كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال صاحبه حتى يصير مال كل واحد منهما نصفين ويحصل شركة ملك بينهما ثم يعقدان بعد ذلك عقد الشركة فيجوز وبلا خلاف كذا في البدائع * ولو كان بينهما تفاوت بأن يكون قيمة عرض أحدهما مائة وقيمة عرض صاحبه اربع مائة يبيع صاحب الأقل اربعة اخماس عرضه بخمس عرض الآخر فصار النافع كله اخماسه كذا في الكافي * وكذلك اذا كان لاحدهما دراهم وللآخر عرض ينبغي ان يبيع صاحب العرض نصف عرضه بنصف دراهم صاحبه ويتقا بضآن ثم يشتركان ان شاء اموافصة وان شاء امنانا كذا في المحيط * وفي المنتقى هشام بن محمد ربح عبد بن رجلين اشتراكا في شركة عنان او مفاوضة جاز كذا في الذخيرة * وفي المنتقى رجلان لكلوا حاد طعاما فاشتركا عليهما وخطأهما واحد هما اجود من الآخر فالشركة بجائزة والثلث بينهما نصفان لان هذا شبه البيع حين خطأه على انه بينهما وقال في موضع آخر نص في هذا الكتاب انه يقسم الثلث بينهما على قيمة الجيد وقيمة الردي يوم ما كذا في محيط العرخي * والثاني بالقواعد اليق كذا في النهر الفائق * الباب الثاني في المفاوضة * وفيه ثمانية فصول الفصل الاول في تفسيرها وشرائطها * اما تفسيرها فهي ان يشترك الرجلان فيهما وان في مالهما وتصرفهما ودينهما ويكون كل واحد منهما كغيلة من الاخر في كل ما يلزمه من هبة ما يشتره كما انه وكيل عنه كذا في فتح القدير * فيجوز بين الحرمين الكبيرين مسلمين او ذميين كذا في الهداية * وان كان احدهما كتابيا والاخر مجوسيا كذا في محيط العرخي * ولا يجوز بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والبالغ كذا في النافع * ولا بين الحر والمكاتب كذا في الجوهر النيرة * وكذا لا يصح بين المجنون والمعتل كذا في العمى شرح الكنز * ولا يصح بين العبد والابن المصليين ولا بين المكاتبين كذا في خزانة المفتين * وان فاض المسلم الحر مرتدا او مرتدة او ذميا لا يصح المفاوضة فان اسلم المرتد قبل الحكم بالحكم بلحاقه صنعت المفاوضة كذا في فتاوى قاضيه ان * ومقتورة شركة المفاوضة ان يشترك اثنان ويقولوا شاركنا شركة مفاوضة في كل قليل وكثير على ان نشترى ونبيع جميعا وشئنا بالنقد

والنسبة ويعمل كل واحد منا برأيه على ان ما رزق الله تعالى من الربح فهو بيننا ولو سبعة على المال نكوه في المبسوط مصدر الاملام كذا في المصمرات * واما شرطها فمنها التنصيص على المفاوضة كذا في المحيط * وان معد ما من يعرف معناها فاستوفى المعنى في العقد صحت بغير لفظ المفاوضة كذا في المصمرات * وان يكون كل واحد منهما من اهل الكفاية بان يكونا بالعين حريين عاقلين متفقين في التعيين كذا في الذخيرة * وان تكون عامة في محوم التجارات كذا في المحيط * وان يكون رأس مالهما على السواء من حيث القدر اذ كان من جنس واحد ونوع واحد وان كانا من جنسين مختلفين بخلافهما وان كانا من جنس واحد لانه اختلف نوعها نحو الكرمور مع الصمغ يشترط مع ذلك التساوي في القيمة كذا في الذخيرة * وان لا يكون لكل واحد منهما من المال الذي يجوز عليه عقد الشركة سوى رأس المال الذي شارك به صاحبه ابتداء وانتهاء كذا في المحيط * اذ كان المالان على السواء عند الشركة حتى صحت المفاوضة ثم صار في احدهما فضل قبل ان يشتريان زاد قيمة احد التقدين بعد عقد المفاوضة قبل الشراء انتقضت المفاوضة وصارت هنانا وكذا ان اشترى باحد المالين وزاد الآخر وان حصل الفضل بعد الشراء بالمالين فالفاوضة على حالها كذا في خزائن المفتين * وان تفاضلا في الاموال التي لا يصح فيها الشركة كالعروض والعقارات والدور جازت المفاوضة وكذا المال الغائب كذا في البدائع * ولو كان لاحدهما وديعة نقد لم يصح ولو كان له دين صحت الى ان يقضه فان اقبضه فسدت وصارت هنانا وكذا يعتبر التساوي في التصرف فانه لو ملك احدهما تصرفا لم يملكه الاخر فالتساوي كذا في فتح القدير * الفصل الثاني في احكام المفاوضة * ما يشترطه كل واحد من المتفاوضين يكون على الشركة الا طعام اهله وكسوتهم وكذا كسوته وكذا الادام وهو استسمل كذا في الهداية * وكذا المتعة والنفقة كذا في عتايى فاضيل * وكذا الاستنجار والسكنى والركوب الحاجة كالسج وغيره كذا في النبيين * فيخص بالمشترى ومع ذلك يكون الاخر كفيلا عنه حتى يكون لبايع الطعام والكسوة له ولعائلته وان امهم ان يطالب الاخر ويرجع الاخر بما ادنى على الشريك الاخرى كذا في فتح القدير * وان ادنى المشتري يرجع عليه شريكه بنصف ذلك كذا في محيط السرخسى * وليس له ان يشتري جارية للوطى او للخدمة بغير اذن الشريك فان اشترى ليس له ان يطأها ولا لشريكه لانهما قد عطف على الشركة بعضا من بينهما كذا في البدائع * وان اشترى للوطى

بأن شريكه نهى له خاصة وللبلع أن يأخذ أيها شاء ويرجع شريكه بنصف الثمن بينهما
وعند ائتمنة روح لا يرجع ذكره في الهامع الصغير كذا في محيط العرضي * فإن اشترى جارية
للوطن بأذن شريكه واستولدها ثم استعنت طفلي الواطن العر بأخذ المستحق بالعر أيها شاء
كذا في البدائع * ولا يشارك في ما يرث من مهرات ولا جائزة يجهزها السلطان ولا الهبة ولا الصدقة
كذا في فتاوى خاضيجان * ولا الهدية هكذا في المبسوط * والملك إذا وقع لأحد الشريكين
بسبب سابق على الشركة لا يشاركه الآخر فيه كما لو اشترى عبدا بشرط الخيار للباقي ثم فاض المشتري
رجلانه أسقط الخيار وأنه لا يكون لشريكه في العبد شرك كذا في الكافي * وكل ودعة كانت
مند أحد هاتين مئذنتها جميعا فإن مات المستودع قبل أن يبين لزمها جميعا فإن قال الحي
ضامت في بدلت قبل موته لم يصدق وإن كان الحي هو المستودع صدق كذا في المبسوط *
وإن قال المستودع أكلتها قبل موت صاحبي لزمه الضمان خاصة الآن يقيم البينة على ما قال
فيكون الضمان عليهما كذا في محيط العرضي * ولو كان مند أحدهما مضاربة فعمل بها أو ودعة
فخالف فيها كان الرمي لهما كذا في المبسوط * الفصل الثالث فيما يلزم كل واحد
من المتفاوضين بحكم الكفالة من صاحبه * إن اقرا أحد المتفاوضين بمال لمن تقبل شهادته له يؤخذ به
صاحبه وصاحب الحق صحيح في مطالبة كل واحد منهما على حدة وعلى سهل الاجتماع
كذا في المضمرات * ولو اقرا أحد المتفاوضين لمن لا تقبل شهادته له يدين بأن اقرا بهما ولا يدين
أولاهما أو ما أشبه ذلك لم يصح إقراره في حق شريكه حتى لا يؤخذ به شريكه في قول ائتمنة روح
وهو الأظهر هكذا في المحيط * وكذلك لو اقرا مرأته وهي بائنة معننة منه كذا في المبسوط *
فإن تزوج تزويجا فادخل بها واقربها لم يلزم شريكه وبدين آخر يملهما كذا
في محيط العرضي * ويجوز إقراره عليهما جميعا لامرأته وولدها من غيره اعتبارا لا إقرار
بالشهادة ولا يجوز إقرار المرأة المفاوضة بالدين لزوجها على شريكها كما لا يجوز شهادتها
وجوز إقرارها بالدين لأبوي زوجها وولده من غيرها عليها وعلى شريكها كما يجوز
شهادتها كذا في المبسوط * اعتق أم ولده ثم اقراها بدين يلزمها وإن كانت في مدته كذا
في محيط العرضي * كل دين يلزم أحدهما بالتجارة كالبيع والحوار والاجارة أو بما يشبهها
كالغصب والاستهلاك والكفالة بالمال بالأمرو الإجارة والرهن والأخر ملحق له ولو كفل بمال

بغير امر الكل من قبلهم يوخذ به شريكه انما فاكذا في الكافي • وظن ذلك البيوع الفاسدة
 كذا في المحيط • وصاحب الحق معبر في مطالبة كل واحد منهما على حدة وعلى سبيل الاجتماع
 كذا في القصرات • الا ان حاصل الضمان يكون على التامل خاصة حتى لو ادى الآخر
 من مال الشركة يرجع عليه بنصفه كذا في المبسوط • بخلاف الشري الفاسد فان هناك اقرار
 الضمان لا يكتفون على الشري خاصة بل يكون عليهما ولو شكك احدهما بنفسه لا يؤخذ
 بذلك شره في قولهم جميعا ولو كفل احدا لثنا ومن من رجل بمهرا وارش جنايته فهو
 بمنزلة كفالته بدين كذا في المحيط • اذا وطئ احدهما الجارية المشتركة ثم استحق فله مستحق
 ان يأخذ بالعقر ايها شاء كذا في فتاوى قاضيهان • ولو كسق احدهما ضمان لا يقبض ضمان
 التجار لا يؤخذ به شريكه كدور الجنائيات والبر والنفقة وبدل العلم والصلح من القصاص
 وعلى هذا ليس له ان يخلو الشريك على العلم اذا انكر الشريك الجنائي بخلاف ما لو ادى
 على احدهما بيع خادم فأكذرت للخدمى ان يخلو المدعى عليه على البتة وشريكه على العلم
 لان كل واحد لو اقربا اذ ما للدمى يلزمهما بغلات الجناية لو اقر احدهما لا يلزم الآخر كذا
 في فتح القدير • وكذا لك كل ما كان من اعمال التجارة اذا اذ ما رجل على احدهما
 وحلف القاضي المدعى عليه على ذلك كان للدمى ان يخلو الآخر كذا في المحيط •
 فان اذ من شيئا من ذلك عليهما جميعا كان له ان يستلحق كل واحد منهما البتة واهما بكل
 من اليمين أمضى الامر عليهما وان اذ من ذلك على احدهما وهو فائب كل ان يستلحق
 الحاضر على عليه فان حلف ثم قدم القائب كان له ان يستلحق البتة كما لو كانا حاضرين
 كذا في المبسوط • وان كان احدا المتفاوضين اذ من شيئا من اعمال التجارة على رجل واحد
 المدعى عليه وحلف القاضي على ذلك ثم اراد المتفاوض الآخر ان يخلو على ذلك فليس له
 ذلك كذا في المحيط • وان اذ من على احدا المتفاوضين ما لا يحلف عليه وحلفه عليه فله
 ان يخلو شريكه عليه ايضا في قول ابي حنيفة رخص كذا في المبسوط • وان باع احد المتفاوضين
 شيئا وان رجل او كفل له رجل بدين او فصب منه ما لا يخلو عليه الاخران يطالب به كذا
 في فتاوى قاضيهان • ولو اجر احد المتفاوضين مبدلا فلا خير احدا الاخر وللشريك مطالبة
 اياه

بتسليم العبد ولو أجره مجزأ له من ميراثه أو شأله خاصة ليس لشريكه اخذ الاجر ولا للمستاجر
مطالبة بتسليم الاجر كذا في محيط السرخسي * وكذا كل شيء هو له خاصة بأجرة ثم يكن
لشريكه ان يطالب بالثمن ولا للمشتري ان يطالب الشريك بتسليم المبيع كذا في فتاوى
قاضيخان * اذا اقبض للتفاوضان ثم قال أحدهما كتبت كاتبت هذا العبد في الشركة لم يصدق
على ذلك في حق الشريك ولكن يصدق في حق نفسه ويجعل في حق الشريك كايه انشاء الكتابة
للحال ولشريكه ان يبرره كذا في المحيط * ولو أجر أحد المتفاوضين نفسه كسقط شيء أو خياطة ثوب
أو عمل من الأعمال فلا جر بينهما وكذلك كل كسب اكتسبه أحدهما فلا جر بينهما ولو أجر
نفسه للخدمة فلا جر له خاصة كذا في الشارحانية * ولو استأجر أحد المتفاوضين أجيرا أو دابة
فلمواجران يأخذ بينهما بأجرة الا أنه لو استأجر لأحدهما أو إلى مئة للآخر يرجع شريكه
بما أدى منه كذا في محيط السرخسي * الفصل الرابع فيما يبطل به الفارعة وما لا يبطل به لاستناد
أحد المتفاوضين مما لا يجوز عليه عقد الشركة بآب أو هبة أو وصية أو نحوه فكذلك وصل إليه بطلت
الفارعة وصارت شركتهما كذا في المزاجية * وأن ورث مروضا أو يورث لا يبطل الفارعة
مالم يقبض الديون كذا في محيط السرخسي * وكذا العفارة كذا في الهداية * وإذا اشترى بأحد المالكين شيئا
ففي المياس يبطل الفارعة وفي الاستمسان لا تبطل وإذا كان راس مالهما على الجواز يوم الشركة
حتى صحت الفارعة ثم صار في أحدهما فضل قبل ان يشتري بأكثر من ثمة أحدا لتقديس
عقد الفارعة قبل الشراء انتقضت الفارعة قال محمد ربح وكذا إذا اشترى بأحد المالكين وزاد
الأخر كذا في المحيط * وإذا اشترى أحدهما بما للعوزاد المشتري في قيمته فالقياس ان يبطل وفي
الاستمسان لا تبطل كذا في المضمرات * وأن حصل الفضل بعد الشراء بالمالكين فالفارعة على
حالتها وكذا إذا وقع الشراء بأحد المالكين وزاد الذي وقع الشراء به بعد ذلك لا ينتقض الفارعة
كذا في الظهيرية * ولو قال أحد المتفاوضين لغيرهما بلي در هبة فوهبه وسلمه إليه بطلت الفارعة
وإن كان شريكه قائما وهذا هو الصواب لا أحد المتفاوضين أنه إذا لم يسمع الشركة حال غيبة صاحبه
كذا في الذخيرة * ولو أجر أحدهما عبدا له خاصة أو باع لم يبطل الفارعة مالم يقبض الآخر كذا
في المحيط * إذا اشترى أحد المتفاوضين نفسه انتقضت الفارعة ويحكم في جميع الشركات
كذا كذا في الظهيرية * وما عسدت به شركة العنان يفسد به شركة الفارعة كذا في البدائع *

[illegible]

كتاب التفرقة في (١١١) في الفارضة • في تصرف أحد المتكافئين
 ولو باع أحد المتكافئين شيئا من جنسهما لم يكن لو أخذ منهما إلى يدهما بقول من
 ذلك قبل اشتغال الشئ كذا في لا يوجب التفرقة ولو باع أحد المتكافئين شيئا من جنسهما
 ليس لصاحبه أن يفسد به فإن أحدهما المشتري نص في المتن بيمينه كذا في نسخة المتن
 ولو باع أحد المتكافئين شيئا من جنسهما لم يوجب التفرقة ولو باع أحد المتكافئين شيئا من جنسهما
 ويضمن لصاحبه ما أخذه كذا في المتن بيمينه • وإن كان أحدهما قد باع أو جاز أو تملك
 ولم يجر في نصيب صاحبه شيئا ما كذا في المتن • وإن كان أحدهما قد باع أو جاز أو تملك
 لهما جازا خير في النصيبين أجماعا كذا في الظهيرة • وجبة الدين بقدر الوفر
 أو بقدر ما أخذه أو بقدر ما كان على المتكافئين • وإن كان أحدهما قد باع أو جاز أو تملك
 أحدهما الأقبل بطلان العمل لهما جازا • ولو باع أحد المتكافئين شيئا من جنسهما لم يضمن
 على الآخر من شيء يوجب روحه كذا في المتن • ولو باع أحد المتكافئين شيئا من جنسهما
 منها يبرء أن جعسا من المال كذا في المتن • حقوق معتقولة • أحدهما قد باع أو جاز أو تملك
 حتى أن أحدهما لو باع شيئا من جنسهما لم يضمن لصاحبه كذا في المتن • ولو باع أحد المتكافئين
 غير البايع التمن من المشتري فيجنس المشتري بيمينه كذا في المتن • ولو باع أحد المتكافئين
 كذا في التنازل الثانية • ولو اشتري أحد المتكافئين شيئا من جنسهما لم يضمن لصاحبه
 كذا في السراج الرابع • وإن كان يتبع البيع كما للمشتري ولو جازى المشتري فتمت عليه البيع
 فلصاحبه أن يرد بالعيب كما للمشتري كذا في البدائع • وإذا اشتري أحد المتكافئين شيئا من جنسهما
 فوجد الخردة فيها كان له أن يرد كذا في المتن • ولو اشتري البيع من لكتوا أحد المتكافئين
 بالتمن على البايع كذا في السراج الرابع • والمشتري من أحد المتكافئين من جنسهما
 وجد بالعيب يبرء لأن يرد بالعيب على البايع كذا في الظهيرة • وكذا إذا اشتري
 فله أن يرد بالعيب على البايع في البتات • وفيه لفرقة على العلم ولو أن أحد المتكافئين قد باع
 وشريكه ولو باع كل واحد منهما نصفه من شيء من جنسهما لم يضمن لصاحبه كذا في المتن
 كنهها على النصف الذي باعه على البتات وعلى النصف الذي باعه شريكه على العلم بيمين
 واحدة في قول محمد روح وقال أبو يوسف روح يعلق كل واحد منهما على البتات فيما باع وبسط
 فمن كل واحد منهما يمين على العلم كذا في البدائع • وإذا باع أحد المتكافئين شيئا من جنسهما

كتاب الشركة (٢٢٢) في المفاوضة * في اختلاف المفاوضين

صفايا او شهدوا المفاوضة على المال من شركته في الذين الرجوع لا يجمع دعواه ولا يقبل بينته
وان كان شهودهم على المفاوضة شهدوا المفاوضة على المال في يد محمد او غيره او انهما وعة
ولم يزدوا على ذلك فجمع دعواه ولا يقبل بينته من محمد ولا يجمع دعواه ولا يقبل بينته عليه
اد من شيئا مما في يده بطريق التلقي من احدى من يجمع دعواه ولا يقبل بينته في الرجوع على كل
كذا في الظهيرة * واذا لد علي انه شريك معا وعة واقربه الدمى على وعلى عليه مال في يده
ثم اد من شيئا مما في يده ميراثا او ميراثا قام البينة تقبل كذا في صحيح السرخسي * ولو كان المال
في يد رجلين واما مقرران بالمفاوضة فاد من احدى ما من ذلك المال فانه ميراث من ابنة
ولقام البينة قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيهان * واذا مات احد المتفاوضين والمال في يد الباقي
منهما فاد من ورثة الميت المتفاوض ضيق محمد ذلك الحي فاقاموا البينة ابن اباهم كان شريك في شركة
مفاوضة لم يقض لهم بشي مما في يده الحي الا ان يقيموا البينة انه كان في يد في حصة الميت
او انه من شركة ما بينهما فح يقض لهم بنصفه كذا في البصوط * فان اقام الحي البينة انه ميراث له
من ابيه يعد القضاء عليه لا تقبلوا اذا شهدوا ان المال من شركتهما وان شهدوا ابن هذا المال
كان في يده وقت الشركة فعند ابي يوسف رح لا تقبل بينة الحي ومن محمد مد رح تقبل كذا
في محيط السرخسي * ولو كان المال في يد الورثة وجمعوا الشركة فاقام الحي البينة على المفاوضة
واقاموا ان اباهم مات وترك هذا ميراثا من غير ما بينهما لم تقبل منهم وصح شهود الائمة
ابن هذا قولهم جميعا ولو قالوا مات جدنا وترك ميراثا لا يبنوا فاقاموا البينة على هذا لا تقبل
في قول ابي يوسف رح وتقبل في قول محمد رح كذا في فتح القدير * وان كانت الاشياء في يد
احدهما محمد المفاوضة فقد وقعت الفرقة بجموعه وهو ما من لنصف جميع ما في يده اذا قامت البينة
على المفاوضة لانه كان امينا فبالجموعه يصيرها منا وكذلك اذا جحد و ارثه بعد موته فان ماتا
واوصي كل واحد منهما الى رجل فوصي كل واحد منهما بطلب بما في موصيه مبايعه
فاذا قبضت الاضيان عليه في ذلك ولا على الورثة بعد ان يكون مقر بين بالمفاوضة كذا لو كان
الوصي قبض نفسه وهو مقر بالمفاوضة كان امينا في نصيب حصة كذا في البصوط * متفاوضان
اد من احد هان صاحب شريك بالثلث وادعي المدعي عليه الثلثين وكلاهما يقولان بالمفاوضة
فجميع المال من العاقر وغيره يكون بينهما نصفين حكما للمفاوضة الا ما كان من ثياب الكسوة

كتاب الشركة (٢١٠) في الفارضة * في اختلاف المتفاوضين

مشكل الحال هو قوله في الحديث * ولو أقر أحد الشركتين رجلين بشريين بعد ما هما
وبسعى بينهما في الشراء ما اشترى به ولا اشترى الشراومان من الشركة قال الأقر غير
بعض المتزوجين في قوله وقال الأقر غير ما قبل الشراء غير ما كان القول قول الأقر
يمينه واليمين في الأقران أقام البينة ولا حول شهادة الوكيلين كذا في رواية في حاشي * وإن قال
الشريكان لا تدري معنى الشراء ما قبل الأقر غير ما قبل في حاشي الشريحي * وإن قال الأقر غير ما
قبل الفرقة وقال الأقر غير ما بعد الفرقة فالقول قول الآخر واليمين في الأقران في الحاشي *
أنه أحق أحد المتفاوضين بعد أن شركتهما فالقول قول الأقر في حاشي المتفاوضين وإذا
اختلف المتفاوضان ثم قال أحدهما كنت كذا في الشركة لم يصدق في ذلك
لكن إقراره في نصيب نفسه صحيح ولشريكه ان يرد له الضرر من نفسه بعد ما سلف في
علمه وكذلك ان إقراره اعتقه في الفرقة معناه ان إقراره يصح في نصيب نفسه خاصة ولا يشغل
بالاستلاف الآخر هنا بخلاف الكتابة فكذا في البسوط * وأما فرق المتفاوضين وأشهد كل واحد
على صاحبه بالبراءة من كل شركة ثم قال أحدهما كنت أعتقت هذا العبد في الشركة قد حل
نصف قيمته فيما برأت إليك منه فصدقه الآخر في منته وقال كنت أعتقت هذا العبد في الشركة
لمن لم يصدق مع يمينه ولم يصدق العبد عند أبي حنيفة روح دون الشريك وإن قال أعتقت هذا العبد
بري من التضامن بالبراءة ولا شيء على العبد وإن قال ما أعتقت هذا العبد ان يضمن المبتدئون
الشريكتين كذا في حاشي الشريحي * وإن أقام المقر البينة أنه كان قد اختار ضمانه فحل الثابت
بالبينة كما ثبتت بالمعاينة فيمنع من ذلك ولا شيء على العبد وإن قال الشريك لم يصدق بعد الفرقة
كان القول قوله أيضا فإن أقام المقر البينة أنه اعتقه في المعاينة ومنع من نصيب البينة وأقام الآخر
البينة أنه اعتقه بعد الفرقة واختار ضمانه العبد فالبينة العتق ويرجع حركه العبد من نصف
قيمته كذا في البسوط * ولو أقر أحدهما أنه كاتب عبدا في الشركة على أبي حنيفة لم يصدق العبد
قد حصل في البراءة وقال الآخر كاذب بعد الفرقة فالقول لمن لم يصدق وإن كان العبد ترك حاشي
فقال الكاتب كاذب بعد الفرقة ولا يوارده وقال الآخر في الحاشي * وأما الكاتب والمكاتب
لم يورس شيئا فالقول قول من لم يصدق كذا في حاشي الشريحي * وإذا أورد مع أحد المتفاوضين
من حاشي البينة متدرج حل فادعى المبتدع أنه قد ردها إليه أو إلى ضاميه فالقول قولهم بيمينه

كتاب الشركة - (٢٢٦) في المفارضة في وجوب الضمان على المتفاوضين

كذا في المبسوط * فان جعل الذي اذعن عليه ذلك لم يضمن لشريكه بغير ان المودع ولكن يحلف
بالله ما قبضه كذا في الضبط * وكذلك لو كانت الشركة المودعة المدعى الى الميت ويستسلم
الورثة على العلم وان ادعى المدعى ان ورثة الميت وعائلته لم يقبلوا الا يضمن حصصه التي هو بين
الحى وورثة الميت كذا في المحيط المرحسى * ولو قال دفعت المال الذي اودعني بعد موت الذي
لم يودعني وشكك في ذلك فهو بزي من الضمان ولا يصدق على الورثة الحى شيئا بعد ان يحلف
ما قبضه كذا في المبسوط * وان مات المودع قبل التسليم دفعت الى الحى تصفوا الى ورثة
الميت تصفوا بزي من الضمان اذا اختلف فان المورثين يقرين بقبض النصف شركة المخرجه
ضد الحى محيط المرحسى * وان كانا حيين فقل المودع دفعت المال اليهما فمرا حدهما
بذلك وجهد الآخر المستودع بزي ولا يمين عليه وان اقر ظم قال المستودع دفعته الى الذي
اودعني فهو بزي * وان قال دفعته الى الآخر وكذا به ذلك ضمن نصف ذلك المال الذي اودعه
ثم ما يقبضه المودع يكون بينهما تصفين وان صدق الشريك بذلك فالمودع بالخيار ان شاء
ضمن نصيبه شريكه وان شاء ضمن المودع كذا في المبسوط *

القسم الثاني من في وجوب الضمان على المتفاوضين * امتعازا احد المتفاوضين
دابة لتركها الى مكان معلوم فتركها شركة قطعت فمماضا منان كذا في المحيط * ولو استعار
احدهما دابة ليعمل عليها لعماله خاصة فحمل عليها شركة طعا مامل ذلك او اخفى لا يضمن
كذا في محيط الشرحى * ثم في مسألة الركوب اذا وجب الضمان وادى الراكب ذلك
من مال الشركة فليرجع عليه شريكه بنصف ما ادى ينظر ان كان قد تركها لتخرجتهما فلا رجوع
وان كان قد تركها في حاجة خاصة له الرجوع بنصف ما ادى واصحاب الدابة ان يطلب ضمان
والدابة ايها شاء كذا في المحيط * وكذلك احد المتفاوضين ان استعارها ليحمل عليها عدل
زكفي فحمل عليها شريكه مثل ذلك القدر لم يضمن ولو حمل عليها فليأخذها او كسبه كان
ضامنا لا يختلف الجنس والتفاوت في الضرر على الدابة ولو حمل الصغير عليها لم يكن ضامن
فكذلك شركة الا ان كان ذلك من تجارتهما فالضمان عليهما وان كان منهما مندا لغير
حمل فالضمان عليه لان الذي حمل فاصتب ولا يفر عنه كقول طائفة من يوم يرجع الشريك
على الذي حمل بنصف ذلك ان كان يضمن مال لشركة كذا في المبسوط * ولو استعار احداهما

ليعمل عليها مشورة جميعهم بحسب مقتضى الحال على ما يشترطه مشورته معائنه وشهوده من شركته لا يضمن
وكذا لو كانا شركتين شركتهما من فاما بينهما فليجوزا لهما ان يقررا في كل باب في الاول
كذا في فتاوى قاضي خان * ان قال احد القديريين لصاحبه لا تجوز بيعا انما وزو هاتين المال
ضمن كذا في المراجعة * اقامات اجد الميثاق ومبصر ولم يبين حال الذي كان في يده فانه
لا يضمن لشريكه نصيبه كذا في فتح القدير * الباب الثالث في شركة العنان * وفيه ثلثة فصول
الفصل الاول في تفسيرها وشروطها واحكامها * اما غير كل العنان فليس ان يشترك اثنين
في نوع من التجارات بزو طعام او شراب في عموم التجارات ولا يذكر ان الكفاية خاصة كذا
في فتح القدير * وصورتها ان يشترك اثنان في نوع خاص من التجارات او يشتركا في عموم
التجارات ولا يذكر ان الكفاية والمفاوضة فيها فتضمنت معنى الكفاية وبذلك الكفاية حتى يجوز
هذه الشركة بين كل من كان اهل التجارة فكذا في محيط المرخسي * ويجوز هذه الشركة بين الرجال
والنساء والبالغ والصبي الماذون والحر والعبد الماذون في التجارة والسلم والترك كذا في فتاوى
قاضي خان * وفي التجريد والمالك تبكها في التهذيب * ولو ذكر الكفاية وكانت باقية بشرط المفاوضة
متوفرة انعقدت مفاوضة وان لم تكن متوفرة ينبغي ان يتعقد صلتا هكذا في فتح القدير * واساس شرط
جوازها فكون رأس المال مينا حاصرا او قابلا من مجلس العقد لكن مشارا اليه والمجاور في راس
المال ليس بشرط ويجوز التفاضل في الربح مع تماويلها في راس المال كذا في محيط المرخسي *
ذكر صاحب شرح كيفية كتابتها فقال هذا ما اشترك عليه فلان وفلان اشتركا على تعوي اللهم اداء الامانة
ثم يبين قدر رأس مال كل منهما ويقول وذلك كل في ايدهما يشتركان بغير بيعان بجمعها وشحن
ويعمل كل واحد منهما برأيه وبيع بالبند والنسيئة ثم يقول فما كان من ربح فهو بينهما على قدر رؤس
اموالهما وما كان من خسارة او بعة فكذلك فلان كانا اشتركا في التفاوض في بيع كذا وكذا ويقول
اشتركا على ذلك في يوم كذا في شرك كذا في فتح القدير * والما حكما في مبصر ودية كل واحد
منهما وكذا بين صاحب في موه التجارات ولا يصير كل واحد منهما صاحبا في استيفاء
ما وجب بعقد صاحبه كذا في المحيط * ولا يكون في شركة العنان كل واحد منهما كفيلا
من صاحبه اذا لم يذكر الكفاية كذا في فتاوى قاضي خان الفصل الرابع في الشركة في شرط الربح
والخسارة وهذا كمال المال * لو كان المال بينهما في شركة العنان والعمل على اجد هما

كتاب الشركة (٢٢٨) في شركة العنان * وشرط الوصي والمصلحة للمال

لأن شرط الربح على قدر رأس المال جائز ويجوز أن يشترط فيه ما يشاء من شرط الربح
للمعامل كمن ومن رأس مالهما في الشركة ويجوز أن يشترط فيه ما يشاء من شرط الربح
ولو شرط الربح للمدافع أكثر من رأس مالهما يصح للشرط ويجوز أن يشترط فيه ما يشاء من شرط الربح
بما متوكلوا أحد منهم بأن ماله كذا في العوامة * ولو شرط الربح بينهما جميعا صححت الشركة
وإن قل رأس مال أحدهما وكثر رأس مال الآخر واشترط الربح بينهما على العوامة أو على التفاضل
فلن الربح بينهما على الشرط والوصية ابتداء على قدر رأس مالهما كذا في المراجع الوفاق *
وإن قيل لو قدموا ولم يعمل الآخر بفرض أو بفرض مقرر صار كعملهما معا كذا في التضمينات * ولو شرط
كل الربح لأحدهما فانه لا يجوز كذا في النهر الفائق * أشتركا فيما أحدهما باللف والآخر
بالفهم على أن الربح والوصية نصفان فليقتضيا أن الشرط في حق الوصية باطل فإن عملا
وربما فالربح على ما شرطوا وإن خسرما فالخسران على قدر رأس مالهما كذا في مصيبت المرحضى *
ويجوز أن يحدد شركة العنان كواحد منهما ببعض ماله من البعض كذا في العتامة * وإذا هلك
مال الشركة أو أحد المالكين قبل أن يشتريا طلبت الشركة كذا في التهمة * وإي المالكين هلك
قبل الشراء هلك على صاحبه هلك في يده أو يد صاحبه كذا في النعيط * وإذا جاء كل واحد منهما
بمال درهم فاشترط لهما أو خلطهما كان ما هلك منهما كالحال كما ينبغي فهو بينهما إلا أن يعرف شيء
من المال أو الباقي من ماله أحدهما بعينه فيكون ذلك له وعليه كذا في المبسوط * وأما شترين
أحدهما بما له هلك مال الآخر فالشترين بينهما على ما شرطوا كذا في السهوية النيرة * وإن لم يصرحا
بالوكالة عند المقدكة في التضمينات * ويرجع على صاحبه حصته من الثمن كذا في الاختيار
شرح المختار * ثم هذه الشركة في المشتري شركة مقددة عند محمد بن حنبل فمنها أن يتصرف
غية كذا في النهر الفائق * وهو المصحيح هكذا في مصيبت المرحضى * هذا إذا هلك أحد المالكين
بعد شراء أحدهما فلو هلك قبل الشراء ثم اشترى الآخر بماله ينظر فإن كانا صريحا بالوكالة
في عقد الشركة فالمشتري مشترك بينهما بحكم الوكالة الفردية ويرجع عليه حصته من الثمن
وإن ذكرنا صيغة المرحضة ولم يذكر في عقد الشركة الوكالة فالمشتري يكون للمشتري حصة
في التبيين في التوادد دفع الطلب لرجل الحب درهم على أن يشتري بها على أن الربح للمعامل
والوصية

كتاب المحرر في ١٠ (١٠٦٩) في شركة العنان * وشرط الزوج والزوج في ذلك المال
 والموضوعة عليه هي كالتالي قبل الشراء بينهما اتفاق بان كل واحد منهما من يملك المال عند خضوع
 الزوجين يتناول الوضعية بينهما بكونه كذا وان كان المال في ملكه قبل التقد كعلي الاخر خضوع
 وعلى طول الزوجين مزوج لا يمتنع عليه وان اشترى بالمال في ملكه قبل التقد كعلي الاخر خضوع
 نصف المال وعلى المحترى مثل ذلك كذا في المحرر * وان كان برأس مال احد هاتين رهن
 ورأس مال الآخر واخير وضعية الثاني مثل في الدوام فلهما في صاحب الدوام بالاضافة
 فلا ما واشترى مما حقه العنان في الدوام جارئة ونقد الثاني في ذلك في صفتين فذلك
 العلام والجارئة في ايديهما رجع كل واحد منهما على صاحبه بنصف رأس مالهما ولو اشترى احدهما
 صفقة واحدة وباقي المصلحة لهما لا يرجع احد هاتين على صاحبه بشيء كذا في الظهيرة *
 وان اشترى كل واحد منهما متاعا فلهما بعدة بالذمة نير متاعا فوعدا في احد هاتين في الاخر فالرجع
 والوضعية لهما على قدر ملكيهما في المشتري يوم الشراء وهو الصحيح كذا في مخطوط المحرر
 وهكذا في المبسوط * واذا اشترى بالعرض او التكيل واشترى بذلك فلكل واحد منهما ما اشترى
 قدر قيمة متاعه فان باع المشتري بعد ذلك ثم اراد القسمة فان كانت الشركة وقعت بمثل ما اشترى
 قيمته يوم الشراء وان كانت له مثل من التكيل والموزون والعقد في التقارب فقد ذكر في الاصل
 انه يعتبر القليلة يوم القسمة ولا يحكي الا ملاء انه يعتبر القيمة يوم الشراء قال القدر
 وهو الصحيح كذا في الظهيرة * ولكل واحد من شريكي العنان ان يبيع بالتقد والنسبة وكذا لكون
 يجوز يبعده بما هو وان عندا بي حنيقة روح هكذا في المزاج الوهاج * ويحبل ويحبال ويؤجر كذا
 في التمهيد * وليس له ان يشارك غيره اذا لم يشترط في عقد الشركة ان يعمل كل واحد منهما برأيا
 نصا فوالصحيح كذا في الذخيرة * ولو شارك احد هاتين شركة عنان لهما الشراء الشريك
 الثالث كان النصف للمشتري ونصفه بين الشريكين الا انهما اشترى الشريك الذي
 لم يشارك به في الشركة ونصيبه نصيبه ولا شيء منه للشريك الثالث كذا في فتاوى قاضي خان *
 وروى عن المحققين في راجع بين احد شريكي العنان ان اشترك في شركة معاوضة بمحض من شركته
 يضمن للمواظفة ويبطل الشركة مع الاول وان كان بغير محضر من الشريك لم يصح كذا في الظهيرة *
 ولتين لاحد هاتين ان يشارك في الشركة بالثلاث كذا في المبسوط ولا ان يعق على مال سواء
 كان امثلا برأيه او لا وليس له ان يزوجه من تجارتهما في قولهم جميعا وكذا ان تزويج الاعا

في شركة العنان * وشروط الربح والوفاء وطول المال (٢٢٠)

في قول المصنف * فيه روح كذا في البدائع * وان الشركة من اجل ان في الشركة انما الرجل
لم يجر انوار في نصيبه فربما وان كان قال ما سبقت من انك كذا في فتاوى قاضي خان *
ولا يجر من احد منهما شيئا من الشركة بحد من عليه الا ان يكون في حصة المرحومي *
ولا يجر من احد منهما شيئا من الشركة بحد من عليه الا يجوز ويكون في حصة المرحومي كذا في فتاوى قاضي خان *
الا ان يكون حوالا في موجب الدين او بامره شركة بحد لك كذا في المراج الوهاج *
وكذا لا يجوز ان يكون من الشركة في نصيبه شركة الا اذا ولي عقد او يامر من يولي فان هلك
للزمن في يده وقسمته والتين سواء ذهب نصف الدين وهو حصة المرحومي ولشركة العنان شاء
يرجع على المديون بنصف دينه ويرجع المديون على المرحومي بنصف قيمة الرهن وان شاء اخذ
من شركة حصته منا اقتضى كذا في محيط المرحومي * وان اقر بالرهن او بالارتفاق فان كان
ولي العقد بنفسه جاز وان كان لم يزل العقد لم يجر كذا في المراج الوهاج * وان اقر احد شريكي
العنان بالزمن او الارتهان بعد ما تناقضا الشركة لا يصح اقراره اذا كذبته شركة كذا في المحيط *
والواحد يقرض احد شريكي العنان مالا للتجارة والزمهما كذا في فتاوى قاضي خان * وهكذا في البدائع
ومحيط المرحومي * وفي شرح القدوري اذا قال كل واحد منهما لصاحبه اعمل في ذلك برأيك
جاز لكل واحد منهما ان يعمل ما يقع في التجارة من الرهن والارتفاق والماله والمخلط
المشاركة مع الغير واقام الهبة والغرض وما كان اقلا للمال وتعليقا بغير عوض فان ذلك لا يجوز
له الا ان ينص عليه وقال في هذا الموضع ايضا اذا لم يقل الشريك له اعمل برأيك ليس لعنان يخلط
مال الشركة بماله خاصة كذا في الذخيرة * ولشريك العنان والمذبح والمضارب والمودع
ان يمازروا بالمال هو الصحيح من مذهب المصنف ومحمد بن كذا في الخلاصة * ولو كان بينهما
شركة في مال خطأ ليس لواحد منهما ان يمازروا بالمال بغير اذن الشريك فان ما غره فهلك
ان كان قد رآه حمل ومؤونة فمن وان لم يكن له حمل ومؤونة لا ينص كذا في فتاوى قاضي خان *
فاذا سافرا أحدهما بالمال وقد اذن له شركة بالسفر او قيل له اعمل برأيك او عند اطلاق الشركة
على الرواية الصحيحة من المصنف ومحمد بن كذا ان يتفق من جملة المال على نفسه في كراهه
ونفقته وطعامه وادامته من المال روي ذلك النسخ من المصنف ومحمد بن كذا
وهذا احتسب كذا في البدائع * فان زعم شخص النفقة من الرهن وان لم يجره كانت النفقة

من راس المال كذا في خزانة المقتنين * ولو خرج إلى موضع يمكنه ان يبيت بأجله لا تصيب
من مال الشركة كذا في المذهب * الفصل الثالث في تصرف شريك العنان في مال
الشركة وفي مقدما حبه وفيما وجب بعددتها حبه وما يتصل بذلك * ولكل واحد منهما
ان يוכל بالبيع والشراء والاستيجار ولا خزان يخرج من الوكالة وان وكل احد هما بتداني
مادينه فليس لأخر اخرجه كذا في الظهيره * ولما قد ان يוכל وكذا بعض الثمن والمبيع
في ما اشترى وباع كذا في البدائع * وفيما سوى هذه التصرفات احد شريكي العنان كاحد
شريكي المغاومة ما يملكه احد شريكي المغاومة يملكه احد شريكي العنان كذا في المحيط * وكل
ما كان لاحدهما ان يعمل اذا نهاء شريكه عنه لم يكن له عمله فان عمله ضمن نصيب شريكه ولهذا
لو قال احدهما اخرج إلى دمياط ولا تجاوزها فجاوز فهلك المال ضمن حصه شريكه وكذا لو نهاء
من بيع النسيئة بعدما كان اذن له فيه كذا في فتح القدير * في القدرى اذا اقال احدهما في بيع
بأعه الاخر جازت الاقالة كذا في المحيط * ولو باع احدهما متاعا فرد عليه بغضب فقبله بغير قضاء
جاز عليهما وكذا لو حط من ثمنه او اخر لاجل العيب كذا في الخلاصة * وان حط من غير ثمنه
او من غير امر يضاف منه جاز في حصته ولم يحز في حصه صاحبه كذا في البدائع * وكذا لو وجب له
كذا في السراج الوهاج * ولو اقر ببيع في متاع جاز عليه وعلى صاحبه كذا في فتاوى قاضيهان *
شريكان شركة عنان على العموم اسلم احدهما إلى صاحبه في كره حنطة على الشركة لا يصح
كذا في القنية * ولو باع احدهما حالا واجله الاخر لا يصح تأجيله في النصيبين جميعا الا ان يكون
كل واحد منهما قال لصاحبه اتفل ما رأيت وهذا عند ابي حنيفة رح وقال لا يصح في نصيبه خاصة
ولو اجله الذي ولي البيع جاز في النصيبين بالاجماع كذا في المضمرات * بما اذا اجتمعا
فاداناهم اخو واحد هما فتاخير عند ابي حنيفة رح لا يجوز في نصيب شريكه ولا في نصيب نفسه
وعندهما يجوز تلخير في نصيبه ولا يجوز في نصيب شريكه واما اذا مدد احدهما ثم اخر العاقد
فتاخير جاز عند ابي حنيفة ومحمد رح في النصيبين جميعا كذا في السراج الوهاج * وبالاجماع
كذا في المضمرات * وفي كل موضع صح التأخير لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان *
وان اقر احدهما بدين في تجارتهما وانكرا الاخر لزوم المقر جميعا اليه ان كان اقرانه ولي المقدر
بان قال لشريكت من فلان هذا يكذا كذا في المحيط * فاما اذا اقرانها وليا لزمه نصفه وان اقر

ين صاحبه ولآه ذكر في جميع نسخ كتاب الاقوال انه لا يلزمه شيء وهو المصحيح كذا في الظهيرية *
 أحد شريكي العنان اذا اقران بينهما موقوف الى شئ من المولود بالاجل في نصيبه عندهم خديما
 وكذا لو اقران احدهما صحيح ايقوده من نصيبه كذا في فتاوى قاضيها * ولو اقران عارية في يده
 من تجارتهما انما لرجل لم يجزا قراره في نصيب شريكه وجاز في نصيبه كذا في الودائع *
 أحد شريكي العنان اذا اقرانه استقرض من فلان الف درهم لتجارتهما لزمه خاصة كذا
 في المحيط * وفي العيون الا ان يقوم البينة فلان اقام البينة فالمقرض يأخذ من المستقرض ثم
 يرجع المقرض على شريكه كذا في التاثير خاتمة * فلان اقران احدهما صاحب بالاستدانة عليه ازمه
 بخاتمة حتى كان المقرض ان يخذ منه وليس له ان يرجع على شريكه وهو المصحيح كذا في المضمرات *
 وهكذا في المحيط وفتاوى قاضيها * وحقوق مقد تولاه احدهما يرجع على العاقد حتى لو باع
 احدهما لم يكن للأخر ان يقيض شيئا من الثمن وكذلك كل دين لازم انما نأ به عقوله احدهما
 ليس للأخر قبضه وللمدين ان يمتنع من دفعه اليه كالمشتري من الوكيل بالبيع له ان يمتنع
 من دفع الثمن الى الموكل فان دفع الى الشريك من غير توكيل بريء من حصته ولم يبرأ
 من حصته الدائن وهذا استحسن كذا في البدائع * وان اشترى احدهما شيئا من تجارتهما
 لم يوجد به ميبال لم يكن للأخر ان يرد به بالعيب كذا في المبسوط * وكذا لو باع احدهما شيئا من تجارتهما
 لم يكن للمشتري ان يرد به على الآخر كذا في الظهيرية * وليس لواحد منهما ان يخاصم
 فيما ادانه الاخر او باعه والخصومة للذي باعه وعليه وليس على الذي لم يل من ذاك شيء
 ولا تسمع عليه بينة فيجوز الاستئناف وهو الاجنبى في هذا ما عكس كذا في المراج الوهاج * واذا
 استاجر أحد شريكي العنان شيئا ليس للأخر ان يطالب الشريك الآخر بالاخر كذا في المحيط *
 فان ادعى العاقد من مال الشركة رجوع شريكه بنصف ذلك عليه انما كان استاجرة لخاصة نفسه
 وان كان استاجرة لتجارتهما وادى الآخر من خالص ماله يرجع على شريكه بنصفه ولو كانت للشركة
 بينهما في شيء خاص شركة ملك لم يرجع على صاحبه شيء كذا في المبسوط * وكذا اذا آجر احدهما شيئا
 من تجارتهما فليس للشريك الآخر ان يطالب المحتاجر بالاخر كذا في المحيط * رجلان اشترى
 شركة عنان في تجارة على ان يشتريا ويبيعا بالنقد والتمتية فاشترى لخصه شيئا من غير تأكل التجارة
 كان له

كتاب الشركة (٢٢٣) في شركة العنان * في تصرف شركتي العنان

كان له خاصة فاملى في هذه النوع من التجارة فبيع كل واحد منهما وشراؤه بالنقد والسياسة ينفذ على صاحبه فلا اذا اشترى احد هما بالنسيئة بالمعجل او الموزون او النقود فان كان في يده من ذلك الجنس من مال الشركة جاز شراؤه في الشركة وان لم يكن كان مشترا بالنسيئة وان كان مال الشركة في يده نزاهة فاشترى بالدائير تسيئة في القياس يكون مشترا بالنسيئة وفي الاستحسان يكون مشترا على الشركة كذا في فتاوى قاضي خان * احد شركتي العنان اذا اجر نفسه في عمل كان من تجارتهما كان الاجر بينهما ولو اجر نفسه في عمل لم يكن من تجارتهما او اجر مبداله كان الاجر له خاصة هكذا في الذخيرة * ولو اخذ احد هما مالا لمقاربة فالربح له خاصة اطلق الجواب في الكتاب وهو على التفصيل ان اخذ مالا مقبلا لم يتصرف فيما ليس من تجارتهما فالربح له خاصة وكذلك ان اخذ المالا مضاربة بعشرة صاحبه لم يتصرف فيما هو من تجارتهما وامان اخذ المالا مضاربة لم يتصرف فيما كان من تجارتهما او مطلقا حال ضيقة شريكه يكون الربح مشتركا بينهما كذا في محيط المرحومي * وفي المنتقى ان اطلق لغيره اشركك فيما اشترى من الرقيق في هذه السنة ثم اراد ان يشتري مبد الكفارة فله ان يشترى ذلك واشهد وقت الشراء انه يشتري لنفسه خاصة لم يجر ذلك وللشريك نصيبه الا اذا اذن له شريكه بذلك وكذلك لو اشترى طعاما لنفسه وقد اشرك غيره فيما يشتري من الطعام كذا في المحيط * وكل وصيعة لعت احد هما من غير شركتهما فهي عليه خاصة وعلى هذا الوشيد اخذها لصاحبها بشهادة من غير شركتهما فهو جائز كذا في المبسوط * في المنتقى قال ابو يوسف وح في شريكين شركة منان وامس مالهما مواء كل واحد منهما بعمل برائة ويبيع ويشترى وحده ماله وعلى صاحبه فباع احدهما حصته من مناع واشهد على ذلك فالبيع من حصته وحصته شريكه وكذلك لو باع حصته شريكه كذا في المحيط * وما ضاع من مال الشركة في يد احدهما فلا ضمان عليه في نصيب شريكه ويقبل قول كل واحد منهما في مناع ضاع مع بيينة كذا في التبعات * اذا فقص شريك العنان عينا واشتعلته لم يؤخذ به صاحبه وان اشترى عينا شراء فاسد انهلك منه ضمن ويرجع على صاحبه بصفته كذا في المبسوط * مات احد شركتي العنان والمال في يده ولم يبين فهو ما من كذا في المحيط * لو امتعا واحد شريك العنان في العمل ماله خاصة فحجل عليها شريكه طعاما لنفسه مثل ذلك واخفى بضمن كذا في محيط المرحومي * ولو امتعا

أخذ شريكي العنان دابة لعمل يحملها طعاما من تجارتهما فعمل عليه شركتهما مثل ذلك الطعام من تجارتهما وهلكت الدابة لأحدهما عليه فالعامل الاشتغاره من أحد شريكي العنان كانت منفعة العارية راجعة إلى المستغير خاصة ليست كالأمتعة فيها والاستغارة من أحد شريكي العنان إذا كانت منفعة العارية راجعة إليهما كالأمتعة منهما صكدا في السبط • فريكان شركة منان اشتريا أمتعة ثم قال أحدهما لصاحبه لا أجعل معك بالشركة فخاب فعمل الآخر بالأمتعة فما اجتمع كان للهامل وهو ضامن بعينه نصيب شركة كذا في فتاوى قاضي خان • الباب الرابع في شركة الوجوه وشركة الأموال • إما شركة الوجوه • وهوان يشتركا وليس لهما مال لكن لهما وجاهة عند الناس فيقولوا اشتركنا على أن نشترى بالتمينة ونبيع بالنقد على أن مارزق الله سبحانه وتعالى من ربح فهو بيننا على شرط كذا كذا في البدائع • وهكذا في المضمرات • وتكون مفاوضة بأن يكونا من أهل الكفاية والمشتري بينهما نصفين وعلى كل واحد منهما نصف ثمنه ويتساويان في الربح وينتظما بالمفاوضة أو يذكر مقتضياتها فيتحقق الوكالة والكفاية في الأمان والمبيعات وأن فات عينة منها كانت مباحة كذا في فتح القدير • وإن أطلعت كانت مباحة كذا في الظهيرية • والعنان منهما يجوز مع اشتراط التفاضل في ملك المشتري وينبغي أن يشترط الربح في هذه الشركة على قدر اشتراط الملك في المشتري حتى لو تفاضلا في ملك المشتري واشترط التساوي في الربح بينهما أو كان على العكس لا يجوز هذا الشرط ويكون الربح بينهما على قدر ما اشتراط الملك بينهما كذا في السبط • قال محمد ربح وإذا اشتراكا شركة منان بأموالهما وجوهما فاشترى أحدهما متاعا فقال الشريك الذي لم يشتر المتاع من شركتنا وقال المشتري حولى وأنا اشتريته بما لي ولتقمى فإن كان المشتري يدعى الشراء لنفسه بعد الشركة فهو بينهما على الشركة إذا كان المتاع من جنس تجارتهما وإن كان يدعى الشراء لنفسه قبل الشركة وقال الآخر لا بل اشتريته بعد مقدما الشركة يظهر أن علم تاريخ الشراء وتاريخ الشركة أن كان تاريخ الشراء سابق فهو للمشتري مع يمينته بالله ما هو من شركتنا وإن كان تاريخ الشركة سابق فهو على الشركة وإن علم تاريخ الشراء أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشركة فهو للمشتري خاصة وإن علم تاريخ الشركة أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشراء أصلا فهو على الشركة وإن لم يعلم للشركة أو لشراء تاريخ • فهو للمشتري مع يمينته بالله ما هو من شركتنا لأنه إذا لم يعلم

فأرغبها بعمل كليهما ومما جعلها ولو بما معا فالشركان لا يكون على الشركة كذا في المحيط
 وأن قال أحدهما اشتريت متاعا فملكك نصفه فبطلت وكذا في الشركة فان كانت الطلعة قائمة القول
 قوله وإن كنت مالكة لا يصدق وكذا لك لو أنجزت به فبطلت فاشترى واشترى واشترى واشترى واشترى
 على العلم وإن أقام البينة على الشراء والقض فالقول قوله مع بينة على الهلاك كذا في
 محيط المرحضى * في المنتقى إذا أراد الرجلان أن يشتركا شركة مفادعة ولا أحدهما دار
 وخادم أو مروض وليس للأخرى * فاشتركا شركة مفادعة يعملان في ذلك بوجوهها ولم يصيبا
 شيئا من المروض التي لأحدهما في شركتهما كانت الشركة جائزة وهي مفادعة والعروض
 لأصاحبها خاصة وهذه شركة وجوه وكذلك إذا كان لأحدهما تبرؤ غير مضمونة والباني
 بحالها كذا في المحيط * وأما شركة الاعمال كالحياطين والصباغين أو أحدهما خياط والآخر
 صباغ أو مسكاف يشتركان من غير مال على أن يتقبلا الاعمال فيكون الكسب بينهما يوزن لك
 كذا في المضمرات * وحكم هذه الشركة أن يصير كل واحد منهما وكلا من صاحبه في تقبل الاعمال *
 والتوكيل بتقبل الاعمال جائز كان الوكيل يحسن مباشرة العمل أو لا يحسن كذا في الظهيرية *
 ثم هي قد تكون مفادعة وقد تكون منافع فان ذكر في الشركة لفظ المفادعة أو معنى المفادعة
 بأن شرط الصانعان على أن يتقبلا جميعا الاعمال وأن يضمنا الاعمال جميعا على التمازي
 وأن يتساويا في الربح والضيعة وأن يكون كل واحد كقيل من صاحبه فيما له من نصيب الشركة
 فهو مفادعة وأن شرط التفاضل في العمل والأجر بأن لا على أحدهما الثلثان من العمل
 وعلى الآخر الثلث والأجر والوضيعة بينهما على قدر ذلك فهي شركة منافع وهكذا إذا
 ذكر اللفظ العنان وكذا إذا أطلقا الشركة فهي منافع كذا في محيط المرحضى * ثم إذا لم يتفادعا
 ولكن اشتركا شركة مطلقة تعتبر منافع في حق بعض الأحكام حتى لو أقر أحدهما بدين من ثمن صابون
 أو أشتان مستهلك أو عمل من أعمال النقلة أو أقر أجرة أو يستلذه مضمت لم يصدق على
 صاحبه إلا ببين أو بقرينة خاصة وتعتبر مفادعة في حق بعض الأحكام حتى لو أقر رجل إلى أحدهما
 أو إليهما عملا فله أن يأخذ بذلك العمل أيهما شاء ولو لكل واحد منهما أن يطالب بأجرة العمل
 وإلى أيهما منع يرجع وعلى أيهما وجب ضمان العمل كان له أن يطالب بالآخرى نفدا اعتبار
 هذه الشركة بالمفادعة في حق هذه الأحكام متحكما وإن لم تعتبر بمفادعة في غير هذا الوجه

الشريك الآخر بالجملة كذا في الظاهر ^{في} ونكر في النوازل قال ابن القمامة في شرح الشريعة
 على أحد ما يؤيد مندهما فخره أحدهما وظلم الآخر جازا قراره على الآخر ويذبح الثوب
 ويأخذ الأجر استحقاقا كذا في مصبط المرحضين ^{في} ولو كذلك أن كان في الثوب خرق أو أضرار فلهما
 من الدق وجهد الآخر أن يكون الثوب للطالين وقال هو لنا عند ذلك المقر على ذلك لأنني أصدق
 على الثوب أنه للمقر له ولو أن المنكر أقربا للثوب لكانوا معه بعد انكساره الأول على الاعتراض له قرارا
 للأول في الثوب ولا يصدق الآخر على الثوب ويصدق على نفسه الضمان ولا يرجع على صاحبه بشيء
 من ذلك وإيهما أقرب ثوب مستهلك يتعلمها لرحل والآخر ضكرنا لثمنه على المقر خاصة
 وكذا لك إذا أقر أحد ما يدين من ثمن صابون أو أضرار مستهلك أو أجرا جبر
 أو أجرة بيت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه الأمانة ويلزم المقر خاصة وإن كانت الأجر لم تمض
 والمبيع لم يستهلك لزمها وبغذا قرأ المدعى على صاحبه إلا أن يدعى أنه لهما بغير شراء فالقول قوله
 كذا في المحيط • فيجان اشتراك في نقل كتب الساج على أن مارز فهما الله تعالى في ثمنيهما نصفاً فلهما
 الشركة جائزة كذا في الفقيه • معلمان اشتراكا لحفظ الصبيان وتعليم الكتبة وتعليم القرآن قال
 الصدر الشهيد رح المختار أنه يجوز كذا في الخلاصة • وكذا لو اشتراك في تعليم الفقه كذا في التمهيد الثاني •
 اشتراك في عمل هو حرام لا يصح الشركة كذا في خزائن الغناوى • ولا يجوز شركة الدالين في عملهم
 ولا شركة القراء في القراءة بالزمزمة في المجلس والتمازى كذا في الفقيه • ابن سامة من أصحابنا رح
 في ثلثة نفر من الكيالين اشتراكوا بينهم على أن يتقبلوا الطعام ويكيلوه فما أصابوا من شيء كان
 بينهم فقبلوا طعاما باجر معلوم فمعرض رجل منهم وتبطل وعمل الآخران قال الأجر بينهم أثلاثا
 ولو أنه عشرين مرض أحدهم وكذا الآخران أن يعملوا معه ففنا قضا الشركة بمحض مرضه أو قالا أشهدوا
 أنا قد ناقضنا الشركة ثم قالوا الطعام كله فلهما ثلثا الأجر ولا جبر لهما في الثلث البتة وقما متطوعان
 في كيله ولا يشتركن في الثلث فهما أخذوا من الأجر وكذا لك ثلثة نفر فقبلوا من رجل عمل بينهم
 وليموا بشركاء ثم عمل أحدهم ذلك العمل بالقرآن فله ثلث الأجر وهو متطوع في الثلثين
 من قبل أن صانعت العمل ليس له أن يأخذ أحدهم بجميع ذلك العمل كذا في الظهيرية •
 ثلثة لم يعقدوا شركة فقبلوا متطوعا عملهم جاء أحدهم فعمله كله فله ثلث الأجر ولا شيء للآخرين
 كذا في مصبط المرحضين • خطأ وتلميذه اشتراكا في الخطاطة على أن يقطع الامتياز بينهما

ويعتد التاميد والاجزأ بينهما الشيطان هو المالكين على أن يبايعا على هذه القول المصحح أو عسبة
 الآخر ينبغي أن يصح هذه الشركة بينهما لو اشتركا في مباح كذا في القنية * وأن العدد الصانع
 معه رجلا في مكانه يطلع حذوة الطبل بالفتق نجاز استعد في الخلاصة * فعلى هذا قالوا
 لو قبل التلميذ جلا ولو عمل ما حطب العنان جاز حتى لو كان صاحب الدكان أنا اتقبل
 ولا تتقبل أنتي ولا يخرج عليك تعمل بالتصنف لا يجوز كذا في محيط السرخسي *
 الباب الثاني من في الشركة العامة * وهي التي غالبا شرط من شرائط الصحة كذا في البدائع *
 لا يصح الشركة في الاحتطاب والاصطياد والاستمعاء كذا في الكافي * وكذا الاحتشاش
 والتكدي ومؤال الناس وما اصطاد كل واحد منهما أو احتطبه أو أصابه من التكدي فهو له دون
 صاحبه وعلى هذا الاشتراك في كل مباح كالخدا الكلاء والثمار من الجبال كالجوز والتمين والفتق وغيرها
 وكذا في ثقل الطين وبيع من أرض مباحة أو الجص أو الملح أو النالج أو الكحل أو المعدن
 أو الكنوز الجاهلة وكذا إذا اشتركا في أن يبنيا من طين فهو مملوك أو يطبخا أجرة كذا في فتح القدير *
 فإن كان الطين والنور أو مهلة الزجاج مملوكا واشتركا على أن يشتريا ويطبخا ويبيعا جاز
 وهي شركة الوجوه كذا في الخلاصة * ولكل واحد ما استولى عليه كذا في محيط السرخسي *
 فإن اخذا معا فهو بينهما نصفان وإن اخذه أحدهما ولم يعمل الآخر شيئا فهو للمعامل كذا في الكافي *
 فإن أمانه الآخر عليه بهيء له أجر مثله لا يجاوز به نصف الثمن عند أبي يوسف رحمه الله وصدايق حنيفة
 ومحمد رحمه الله بالغاما بلغ كذا في محيط السرخسي * ولو أمانه بنصب الشراك ونحوه فلم يصيبا شيئا له
 قيمة كان له أجر مثله بثلثا ما بلغ بلا خلاف كذا في المراج الوهاج * ولو خالطاه فهو بينهما على ما اتفقا
 عليه فإن لم يتفقا على شيء فالقول قول كل واحد منهما مع بيته على أن يكون في شاذية إلى تمام النصف
 كذا في المقصرات * وإن خالطاه وبأمانه فإن كان مديكا ليوثرن قسم الثمن على قدر الكيل
 والوزن الذي لكل واحد منهما وإن كان من غيرهما قسم على قيمة كل واحد منهما كذا
 في الجوهرة النيرة * وإن لم يعلم الكيل والوزن والقيمة يصدق كل واحد منهما فيما يدعيه إلى النصف
 من ذلك مع البيتين على دعوى صاحبه كذا في البدائع * ولا يصدق فيما زاد إلا ببينة كذا
 في التهر القاطي * وإذا اشتركا في الاصطياد ولهما كلب أو رصاة أو نصبا فيك فالصيد بينهما كذا
 في المحيط * ولو كان الكلب لاحدهما وهو في يد الآخر رصاة جميعا كان ما أخذ لصاحب الكلب

الاذا جعلت شراكة بين اثنين من غير ان يكونا من جنس واحد او من نفس القبيلة او من نفس
 المرزعيه فان كان كل واحد منهما صاحب مال في نفسه او في غيره او كان بينهما
 نصيبين فان احدهما كان له نصيب في مال مشترك بينهما كذا في المراج الواسع والواسع
 اصاب احدهما عيبا فانه تعينه ثم جاء الآخر فانه في مال مشترك بينهما كذا في المراج الواسع والواسع
 انعنه حتى جاء الآخر فانه تعينه ثم جاء الآخر فانه في مال مشترك بينهما كذا في المراج الواسع والواسع
 ولا خلاف ان يستقضى عليه الماله والكسب بينهما لم يصح الشراكة فان كان كل واحد منهما
 احر مثل الراوية ان كان العامل صاحب البغل وان كان صاحب الراوية فلهما اجر مثل البغل كذا
 في الهداية * ولو اشتركا في احد هما بغل وللآخر بغير على ان يواجرهما والاجر بينهما لا يصح
 فان اجرهما قسم الاجر بينهما على مثل اجر البغل ومثل اجر البعير كذا في مسيطر الميراثي *
 وكذا لو اجر البغل بعينه كان الاجر لصاحب البغل دون صاحب البعير وان كان الاجر امانة
 على الحموله والنقل كان للذي امان اجر مثله لا يحاوزه نصف الاجر الذي اجره في قول
 ابي يوسف رجع وقال محمد رجع له اجر مثله بالمال ما بلغ كذا في المراج الواسع والواسع
 عملهما مع الدابة نحو لسوق والحمل وفرد لك قسم الاجر على مثل اجر دابتهما وعلى كل واحد
 عملهما كذا في المحيط * ولو تغلب حمولة معلومة باجر معلوم ولم يواجر البغل والبعير وحدهما على
 البغل والبعير الذين اضا فانه عقد الشراكة بينهما كان الاجر بينهما نصيبين لان مسيطر جوهر الميراثي
 تقبل العمل وقد استوفوا في ذلك ولو تغلب العمل وحدهما على امانتهما كان الاجر بينهما نصيبين
 ولا يكون مضمونا على يد اجر البتل كذا لك ههنا كذا في فتاوى قاضيهان ههنا *
 راجلان ولا بعد ههنا دابة وللآخر اكاف وجوالق على ان يواجر الدابة على ان يواجر الاخر بينهما
 نصيبان ههنا * شراكة فائدة كذا في المسروط * فان اجر الدابة لعمل طعام في كل موضع معلوم
 لم تغلبه تلك الدابة فانه بينهما كان الاجر كله لصاحب الدابة لا ينقسم على اجر مثل الدابة
 واخر مثل الاكاف والموالق ولو كانا اشتركا على ان يتغلبا على الطعام على ان يعمل هذا
 بأدائه وهذا بدائه فالاجر بينهما نصيبان ولا اجر احد بهما ولا لاداة كذا في المحيط * لو دفع
 دابته الى رجل لياجرها على ان الاخر بينهما كانت الشراكة فانه فان اجر الدابة كان جميع
 الاجر لصاحب الدابة وللآخر اجر مثل عمله ولو دفع دابة الى رجل ليعمل بها والاعمال

على من الربح بينهما كانت الشركة فاسدة بمقتضى الشرع لا بالعرفان ولذا لم يثبت على الزوج لصاحب
الطعام والبر والصاحب الثاني الجوز مثلها والبيت والحنطة في هذا كالدابة هكذا في فتاوى قاضيهان *
وكذلك لو دفع شبكة ليصيدها المحك بينهما نصفان بالصيد للصائد ولصاحب الشبكة اجر مثلها
كذا في محيط المخرجي * ولو ان قصار رآه آداة القصارين وقصار رآه بيت اشتركا على ان يعملوا
بآداة هذا في بيته هذا على ان الكسب بينهما نصفان كان ذلك جائزا كذا في السراج الوهاج *
وكذلك كل حرفة كذا في فتاوى قاضيهان * ولو كان من احدهما آداة القصارين ومن الآخر
العمل فاشتركا على هذا في شركة فاسدة ويجب على العامل اجر مثل الآداة والربح للعامل
كذا في الخلاصة * وفي التينة مثل على ابن احمد من ثلثة من العمالين او خمسة يشتركون
على ان يصل بعضهم الجوالق وبعضهم يحمل الحنطة الى بيت صاحب الحنطة وبعضهم ياخذ
من فم الجوالق ويعمله على ظهره على ان ما ياخذون من هذا على السواء هل يكون هذه الشركة
صحيفة فقال لا تصح كذا في انا تاريخانية * قال محمد بن حسن رح اذا كان دود القز من واحد
وورق الثوت منه والعمل من آخر على ان القز بينهما نصفان او اقل او اكثر لم يجز وكذا
لو كان العمل بينهما وانما يجوز ان لو كان البيض منهما والعمل عليهما فان لم يعمل صاحب الوراق
لا يضره كذا في التينة * في الفتاوى اعطى بذر الفيلق رجلا ليقوم عليه ويعلفه يا لوراق على
ابن ما حصل فهو بينهما فقام عليه ذلك الرجل حتى ادرك فالفيلق لصاحب البذر وللرجل الذي
قام عليه قيمة الوراق واجر مثله على صاحب البذر كذا في المحيط * ولو كان من احدهما
البذر والوراق ومن الآخر العمل فالفيلق لصاحب البذر وللعامل اجر مثل عمله كذا في الصراغة
* وكذلك لو كان العمل منهما وانما يجوز ان لو كان البيض منهما والعمل عليهما وان لم يعمل
صاحب الوراق لا يضره وفيه نص الشيخين كذا في التينة * وعلى هذا اذا دفع البقرة الى
اثنان بالعلف ليكون الحادث بينهما نصفين فما حدث فهو لصاحب البقرة ولذلك الرجل مثل
الطغ الذي ملفها واجر مثله فيما قام عليها على هذا اذا دفع جاجة الى رجل بالعلف ليكون
البيض بينهما نصفين والحقبة في ذلك ان يبيع نصف البقرة من ذلك الرجل ونصف الدجاجة
ونصف بذر الفيلق بشمن معلوم حتى يصير البقرة واجناسهما مشتركة بينهما فيكون الحادث

منها على الشركة كذا في الظهيرية * وكل شركة فاسقة فالربح فيها على قدر رأس المال كاليف لاحدهما مع الفين فالربح بينهما التلا ولو ان كلا شرط الربح بينهما لتنفين بطل ذلك الشرط ولو كان لكل مثل ما للأخر وشرط الربح التلا فبطل شرط التفاضل وانقسم نصفين بينهما لان الربح في وجوده تابع للمال كذا في فتح القدير * الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة ولا تبطل بالبعض حتى لو اشترطا التفاضل في الصنعة لا تبطل وتبطل باعتراف طرف مقرر لاحدهما ولو ان كان كلاهما شرطا فاصدا كذا في الذخيرة * وتبطل الشركة بموت احدهما علم به الشريك او لا ولو كان لم يمت حكميا بان قضى لمصاحبه مرتدا فان لم يقض به توقف انقطاعها اجما ما فان ما قبل الحكم بقيت وان مات او قتل انقطعت كذا في النهر الفائق * ولو لم يلحق بدا والسحب انقطعت بالمفاوضة على سبيل التوقف فان لم يقض القاضي بالبطلان حتى اسلم مادت المفاوضة فان مات بطلت من وقت الردة واذا انقطعت المفاوضة على سبيل التوقف هل تصير منا ناهدا امي حنيف فروح لا ومندهما تبقي منا ناهدا ذكره الوالوي الجي كذا في فتح القدير * ولو لم يمت لكس فسخ احدهما الشركة ولو لم يعلم شريكه لا يفسخ الشركة ولو علم ان كان رأس مال الشركة د رهم او دنانير انفسخت الشركة ولو كان مروضا وقت الفسخ ذكر الطحاوي انها لا تنفسخ كذا في الخلاصة * وبعض المشايخ قالوا تنفسخ الشركة وان كان المال مروضا وهو المختار كذا في فتح القدير * واذا انكرا احد الشريكين الشركة كمال الشركة امتد كان هذا نسحا للشركة كذا في الظهيرية * ولو كان الشراكا ثلاثة مات واحدهم حتى انفسخت الشركة في حقه لا تنفسخ في حق الباقيين كذا في المحيط * واذا قال احدا لشريكين لصاحبه لا اصل معك بالشركة فهو بمنزلة قوله فامحنتك الشركة كذا في الذخيرة * ثلاثة نفر متفاوضون غاب احد هم وازاد الاخران ان يتناظرا ليس لهما ذلك بدوي القائب ولا ينقض البعض دون البعض كذا في الظهيرية * الباب السادس في المتفرقات * ليس لاحدا لشريكين ان يؤدي زكاة مال الاخر الا باذنه كذا في الاختيار وشرح المختار * فان اذن كل واحد منهما لصاحبه ان يؤدي الزكاة فاذنهما معا من كل واحد منهما نصيب صاحبه فمعلم او لم يعلم عندا بخصيصة فروح كذا في الباقي * ولو اذنا ادا متعاقبا سمن الثاني علم باذنه فليصفا لم لا عندا لا مامرض كذا في النهر الفائق * وعلى هذا الخلاف لو كبل باداء الزكاة او الكفارات اذا ادى الآمر بنفسه مع المامور او قبله كذا في التبيين * واما المامور بدينه مالا حصار اذا نهي بعد مزال الا حصار

وجميع المرافقة لا يضمن المأمور علم أوله يعلم اجبا ما كذا في السراج الوهاج * كذلك دين وجب
للانئين على واحد بسبب واحد حقيقة وحكما كما به الدين مشترك بينهما فاذا قبض هيا منه
كان للأخران يشاركه في المقبوض كذا في المحيط * إذا كان دين بين رجلين على رجل من
ثمن عبد بينهما بأماه أو الف بينهما اقرباه أو استهلك لهما ثوبا أو ورثا بنا لرجل عليه
قبض واحد هيا نصيبه أو بعضه فللآخران يشاركه في اخذ منه نصف ما قبضه بعينه سواء كان وجود
من الدين بوجهه أو أراد كذا في السراج الوهاج * وإن أراد القابض ان يعطيه من مال آخر لا يكون
له ذلك الا ان يرضى الساكت وكذلك لو اراد الساكت ان يأخذ من القابض مثلها لا يكون
له ذلك الا برضى القابض كذا في الذخيرة * وإن شاء الساكت سلم المقبوض للقابض واتبع الغريم
نصيبه فاذا اتبع الغريم لا يرجع على شريكه بنصف ما قبض ما لم يبق ما بقي على الغريم كذا في
محيط الرضحي * فإن توى الدين على الغريم فله ان يرجع على الشريك الا انه ليس له ان يرجع
في حين تلك الدراهم وللقابض ان يعطيه مثلها كذا في المحيط * فإن هلك ما قبض الشريك
فلا ضمان عليه ويكون مستوفيا وما بقي على الغريم لشريكه كذا في التقنية * وكذا لو وكل غيره
بألقبض فقبض الوكيل في يد الموكل يهلك على الموكل ولو كان قائما لشريكه ان يشاركه فيه كذا في
الذخيرة * ولو أخرج القابض ما قبضه من يده بأن وهبه أو قضا في دين عليه أو استهلكه على
وجه من الوجوه فلشريكه ان يضمه نصف ما قبض وليس له ان يأخذه من يده الذي هو في يده
إذا كان في يده قائما موجودا كذا في السراج الوهاج * وما قبض الشريك من شريكه يكون قدر
ذلك للقابض ينال على الغريم ويكون ما على الغريم بينهما على قدر ذلك من الدين حتى لو كان
الدين ألف درهم بينهما فقبض واحد هيا خمس مائة فجاء الشريك فآخذ نصفها كان للقابض نصف
بما بقي على الغريم وذلك ما تان وضمنون وتكون الشركة باقية في الدين كما كانت كذا في البدائع * وكل
دين وجب لانيين بسببين مختلفين حقيقة وحكما أو حكما لا حقيقة لا يكون مشتركا حتى اذا قبض
احدهما شيئا ليس للآخران يشاركه فيه كذا في المحيط * رجلان با ما عدا بينهما بثمن معلوم
فقبض احدهما من الثمن شيئا كان للآخران يشاركه فيه ولو سمي كل واحد منهما نصيبه ثمنا
على حدة فقبض احدهما شيئا من الثمن لم يكن للآخران يشاركه في طهر البرائة كذا في الظهيرية *
رجلان لاحد هيا عبدا وللآخر امة با ما هيا بالثمن اشتركا فيما يقضيان كذا في السراجية * ولو سمي

كلوا حد منهم للملكة فكذا لم يكن لأخوانه يشاركوا في القبض في طاهر الرواية كذا
 في خزائن المفتن * ولو أن رجل ورجلين أن يهتريا له جائزة فاشترى بها ونقد الثمن من مال مشترك
 بينهما أو من مال مشترك لم يشتركا فيما يقبضان من المال كذا في المحيط * ولو كان على رجل ألف
 درهم لرجل فكفل من الغريم ورجلان أو أدنى ياتن بعض أحد الكفيلين من الغريم شيئا يكون للأخر حق
 المشاركة إن ادعى من مال مشترك كذا في خزائن المفتن * وهكذا في الظهيرة * ولو لم يقبض أحدهما
 شيئا لكن اشترى بنصيبه ثوبا فللشريك أن يضمه نصف الثوب ولا يجبل له على الثوب فإن
 اجتمعا جميعا على الشركة في الثوب فذلك جائز كذا في المراج الوهاج * فإن لم يشتر حصته
 ثوبا ولكن صالحه من حقه على ثوب وقبضه ثم طالبه شريكه بما قبض فإن القابض بالحيار إن شاء
 يسلم إليه نصف الثوب وإن شاء أعطاه مثل نصف حقه من الدين كذا في البدائع * وإن أراد
 أحدهما أن يأخذ من مال المدين شيئا ولا يشاركه صاحبه فيما أخذ فالصالح في ذلك أن يهب المدينين
 منه مقدار حصته من الدين ويسلم إليه ثم هو يبرئ الغريم من حصته من الدين فلا يكون لشريكه
 حق المشاركة فيما أخذ بطريق الهبة كذا في فتاوى قاضي خان * ورجلان لهما على آخر ألف درهم
 أراد أحدهما أن يأخذ نصيبه ولا شركة للأخريه قال فمير يهب الغريم خمسين مائة درهم
 ويقبض ثم يبرئ الغريم من حصته قال أبو بكر يبيع من الغريم كفا من زبيب مثلا بمثل مائة
 عليه ويسلم إليه الزبيب ثم يبرئه مما كان له عليه ثم طالبه بثلث الزبيب لبالدين كذا في المحيط *
 ولو وهب أحدهما نصيبه من الغريم أو أبرأه منه لم يضم لشريكه شيئا ولو أبرأه أحدهما من مائة
 والدين ألف ثم خرج شيء من الدين اتصفا بينهما فدرحقهما على الغريم وذلك تسعة للماكت
 خمسة وللبرئ أربعة كذا في محيط المرخسي * وفي التجريد وكذا لك أن كانت البراءة بعد
 القبض قبل القسمة ولو اتصفا بالمقبوض نصفين ثم أبرأه أحدهما من شيء فالقسمة ماضية لا تنتقض
 كذا في التاتارخانية * فإن أبرأ أحدهما نصيبه لم يجوز تأخيره في تحويل أبي حنيفة ربح ولا خلاف
 في أنه لا يجوز تأخيره في نصيب شريكه كذا في البدائع * فزعم على قولهما فقال إذا قبض الشريك
 الذي لم يؤخر لم يكن للذي يؤخر أن يشاركه فيما قبض حتى يحل دينه فإذا حل دينه شاركه كل
 قائما وإن كان مستهلكا غمته حصته كذا في الظهيرة * فإن لم يقبض إلا أخريه حتى حل دينه
 لأجل عاد الكمر إلى ما كان مما قبض أحدهما من شيء وشركه الآخر فيه كذا في البدائع * فلو أن الغريم

محل للمدى اخر حصته بأية درهم من حصته فلشركه ان يأخذ منه نصف ولكل واحد منكم
 واذا اخذ منه ذلك كان الذي جعل له المأية ان يرجع على الغريم يتكفل بما اخذ منه وذلك
 خمسون من حصته الذي لهم بؤخره من قبله الذي له بؤخره اذا اخذ من الآخر صارا لهما من
 حصته مثل ذلك الا ان يرى ان الغريم لم يجعل للمؤخر جميع حصته وذلك بخمس مائة فخذ الذي
 لم يؤخر من ذلك نصفه كان للمؤخر ان يرجع على الغريم بما اخذ من حصته شريكه نكذ لنا
 كذا في الظهيرة * فانما اخذوا ما اقسماها وشريكه على عشرة ايهام لشريكه تسعة وله سهم كذا
 في الظهيرة * رجلا نطما دين مؤجل على الآخر فعجل بصيب احدهما فاقسمه بينهما
 والباقي لهما الى الاجل كذا في المراجعة * ولو تزوج احد هما المرأة التي عليها الدين على
 حصته لا يرجع عليه شريكه شيء كذا في مصيط السرخسي * ومن مصيط رج انه لو تزوجها على
 خمس مائة مرسة كان شريكه ان يأخذ منه نصف خمس مائة كذا في المصيط * اما اذا استاجر
 احد الغريمين بنصيبه فان شريكه يرجع عليه في قولهم كذا في المراج الوفاق * ولو كان للمطلوب
 على احد الطرفين دين بصيب قبل ان يجيب لهما عليه وصار قضا ما بذلك لم يكن لشريكه
 ان يرجع عليه بشيء ولو كان دين بصيب بعد ان يجيب لهما عليه وصار قضا ما فلشريكه ان يرجع
 عليه كذا في الظهيرة * ولو اقر احد هما انه كان للمطلوب مثل نصيبه قبل دينهما برعي المطلوب
 من حصته ولا شيء لشريكه عليه وكذلك لو جنى عليه جناية يكون بار شيا خمس مأية لا يكون
 لشريكه شيء كذا في مصيط السرخسي * روى اخر من ابي يوسف رج ان احد الطرفين اذا عجز
 المطلوب موضة ممددا فصاح على حصته لا يلزمه شيء لشريكه لا نعيم يعلم انه ما يمكن
 المشا ركة فيه كذا في البدائع * وفي القدر روى لو استهلك احد الطرفين على المطلوب
 مالا وصارت قيمته قضا ما فلشريكه ان يرجع عليه وفي المنتقى من ابي يوسف رج لو اقر
 احد الطرفين الدين ائتمد على المطلوب متاعه او قتل مدينه او مدينه وصار ماله قضا ما
 بذلك لم يكن لشريكه ان يرجع عليه كذا في المصيط * ولو اخذت امة او فسيه فلشريكه ان يرجع
 عليه بالاجماع وكذلك لو قبض بغيره فباعه او اقره او اقره بغيره ولو اقره بغيره
 بخصته فلكل جند فليشريكه ان يضمنه كذا في مصيط السرخسي * ولو ذمبت احدى العتق

وأنه ساء وبقي في مكانه الغضب إلى هذا المشتري الذي فاسد أولي هذا المزمن لم يفسد لشريكه
كذا في الظهيرة * وقد كثر بين جماعة في نواحي هذه القرى المشعة ربح لوان أخذ القريتين اللذنين
لهما المال قتل مبدأ المطلوب فوجب عليه الفدية فصا لهذا المطلوب على مقتضى ما ذكره
كان ذلك جازا وبقي من حقه القاتل من الذنين فكان العزيب القاتل ان يفكره فياخذ
منه نصف خمسمائة كذا في البدائع * في المشتري من أبي يوسف ربح لو فسد من أحد المطالبين
للمطلوب مالا من رجل صارت حصته فضا صابه ولا شيء للعزيب فليكن القاتل من المكول منه
ذلك المال لم يكن لشريكه ان يرجع عليه أيضا بشاركة في ذلك كذا في المحیط * ولو ان
المطلوب أعطى أحد الشريكين كفيلا بخصته أو لعله به ذلك على رجل بها امتلاك هذا الشريك
من الكفيل أو العويل فلا خرا ان يشاركه فيه كذا في الذخير * رجلان لهما على رجل
الف درهم فصالح أحدهما المديون من الألف كلها على مائة درهم وقبضها فجاز لا يخرج جميع
ما صنع فهو جاز وله نصف المائة بان قال القابض قد فعلت فهو مؤتمن ولا ضمان عليه وقد برهن
الغريم وان أجاز الصلح ولم يقل أجزت ما صنع فإنه يرجع على الغريم بصحيح * ولو لم يجمع الغريم
على القابض بخمس من قبل ان أجاز الصلح ليست أجازة القبض * رجلان لهما في بعض
رجل غلام أو دأر صا لهما مائة على مائة قال أبو يوسف ربح ان كانا في القابض
في يديه الغلام معروفا بالغلام فإنه لا يشاركه في المائة وان كان جازا له شاركة فيها وقال صاحب
هما سواء لا يشاركه فيهما إلا ان يكون الغلام منه لكذا في الظهيرة * وفي المشتري من أبي يوسف ربح
رجلان اشتريا من رجل جازية اشتري أحدهما نصفها بالي درهم واشتري الآخر نصفها
بالف درهم ثم وبعد بها شيئا ورد إداها قبض أحدهما حصته من الثمن لا يشاركه ضا خبة فيما قبض
دفع الثمن معطلان لا بداء أو دفع كل واحد منهما الثمن على حدة وكذلك ان استصحت
الجارية فإن وجدت التجارية حر * وقد دفع الثمن معطلان كان فلا خرا ان يشارك القابض
فيما قبض وفيه أيضا من أبي يوسف ربح أقران لهما مائة على مائة درهم من رجل جازية معروفا
منها فقال لهما ما صنعت وقال الآخر كذب وقال الآخر كذب وقال الآخر كذب وقال الآخر كذب
في حق عليك من ثمن فبرأه من ثمنه لم أن الغريم فليكن هذا مقتضى ما ذكره
لأن يشاركه فيما قبض ولا صدق الغريم على أنه بينهما كذا في المحیط * شريكان في ألف درهم

[illegible]

ان في شاة مبيعة اليه كذا في التمرين كذا في التمرين باضحيان * في الفتاوى طوام اودراد
 من اثنين غلب احدهما واحتلج الآخر بالغير واخذ منه نصفه فليست بينهما ربح او خسر لا با مر
 بهما في التبعيه لغيره لا يشترطه فاعذا كذا في الفتاوى الغائية * وفي الكمال والمزور ان يعل
 حصته بنصفه شريكه ولا شيء عليه ان سلم له الثاني وان ملك كل واحد منهما كذا في التبع الفائق *
 في اربعين حاضروا نائب مقسومة ونصيب كل واحد منهما من ربحه لا حدان يمكن
 في نصيب العائب ولا ان يواجره بغير امره لباقي في القاضى * في ربح او خسران يعرب
 لو لم يمكن احدو يملك الاجر للعائب كذا في خزانه المفتين * في اربعين اخوين واختين
 ولهما زوجات والاختين زوجان فلا خيرة ان يمتعا ازوج الاختين من الاختين لهما اذالم يكونوا
 محررين لزوجاتهما ولو كانت بين اثنين يسكان فيها ليس لاحدهما ان يمتنع صاحبه من الصعود
 على سطحها لانه تصرف فماله حق كذا في القنية * مكية فيرد غنة بين عشرة لكل منهم مائة درهم ان
 لا يجدهم دارا في سكة اخرى لا طريق لها الى هذه السكة ليس له ان يفتح بابا الى هذه السكة
 به افتى ابو القاسم والفقهاء ابو جعفر وابو الليث وهو الصحيح كذا في الفتاوى الغائية * طاحونة
 مشتركة بين اثنين انفق احدهما في عمارته لم يكن متطوعا بخلاف ما اذا انفق على عبد مشترك
 او اودع في خراج كرم مشترك حيث يكون متطوعا كذا في الحراجية * في اربعين اثنين غلب لبيدهما
 واخرهما الآخر واخذ الاجرة فللعائب ان يشاركه في الاجر كذا في القنية * وقال ابو القاسم في
 ارض مشاعة بين قوم نزرع بعضهم بعض هذه الارض ببخرة وصاق اليه من الماء المشترك بينهم
 واشترك الارض ملين بغير اذن شركائه قال ان حصل له بعد المهاداة من نصيبه هذا القدر
 وكان يتمايون قبل ذلك لا يؤمنان عليه ولا شركة لشركائه في ما مشترك كذا في المالنا ركانية *
 يوما كان على المزارعين اذ ابا المزارعين بغير اذن الراهن يكون متطوعا وكذا لو ادعى الراهن
 ما يجب على المزارعين وان ادعى احدهما ان كان على صاحبه بامره او با من القاضى يرجع عليه
 ومن ابي يوسف وابو حنيفة ربح اذا كان الراهن غائبا فانفق المزارعي في امر القاضى يرجع
 عليه ولو كان حاضرا لا يرجع عليه في الفتوى * في ان الراهن لو كان حاضرا وانفق ان ينفق
 فامر القاضى بالحق وان لا ينفق فانه ينفق من ربح المزارعين والراهن وجعل الشركة ينبغي ان تكون
 على هذا القياس كذا في الفتاوى القاضى * قال محمد بن جعفر في الجامع رجل عليه الف درهم

لرجل فاحر رجلين بلاء الاولين عليه كاريه لم يرفع التمسك على الميراثين منه فمما به
 فان ادبها من مال مشترك بينهما كان لصاحبه ان ينفقها وكيفية وان لم يكن ما ادبها مشتركا
 بينهما بل كان نصيب كل واحد منهما مما زاد من نصيبه من حصة حصة الا انهما ادبها جميعا
 فان احدهما لا ينفقها ولا ينفقها لصاحبه فيما قبض كذا في الكافي * وكذا لو اعا او اجر عبد الهذا او امة
 لهذا صفة واشتد كذا قبض احدهما شركة الاخر كذا في الكافي * وفي الجامع ايضا ما هذان شهدا
 على رجل ان له كاتب عبده الله بالفى درهم الى سنة وقيمة العبد الف درهم ثم رجع الشاهدان
 عن جهته انهما كان للمولى الضياء وان شاء ضمن الشاهدان قيمة العبد الف درهم حالة وان شاء
 اتبع للكاتب ببدل الكتابة الفى درهم فان ضمن الشاهدان قيمته حالة قام الشاهدان مقام المولى
 في ملك بدل الكتابة فاذا استوفى ذلك من الكاتب طاب لهما احد الاثنين ولزمه التصديق
 باللاقى الاخر ويعتق الكاتب ويكون ولاء الكاتب للمولى فان ادب الكاتب الى احد الشاهدان
 تلف درهم لا يعتق وهل لصاحبه ان يشاركه فيما قبض قال ليس له ذلك قال في الكتاب ويستوى
 في هذا ان ادب القيمة من مال مشترك او غير مشترك وكذلك البيع * ان شهد شاهدان
 على رجل انه باع عبده هذا من فلان بالفى درهم الى سنة وقيمة العبد الف درهم والمشتري
 يدعى ذلك والبائع يصدقني به ثم رجع الشاهدان من شهادتهما فان للمولى الخيار ان شاء
 اتبع المشتري بالتمن الى اجل وان شاء ضمن الشاهدان قيمة حالة فان اختار تضمين الشهود
 فاما مقام البائع في تلك التمسك على ملك العبد فيطيب لهما احد الاثنين ويتصدقان بالالف الاخر
 فان قبض احدهما شيئا لا يشا ركة صاحبه كذا في المحيط * ولو عجز الكاتب وانفجعت الكتابة
 او انقضى البيع رد المبدى على الشاهدان ما قبض منهما من الضمان ورجع المولى بما قبضا
 من المكاتب ورجع المشتري ايضا بما قبضا من التمسك كذا في الكافي * جارية مشتركة باعها فاصيب
 فاستوفىها المشتري فقبض القاضي القاضى للمصنوع بين الجارية والعرق وقيمة الولد مما اشتركا فيما قبضه
 احد منهما الى دفع القضاء لهما متفرقا اشتركا في قيمة الجارية والعرق وقيمة الولد حتى لو قبض
 احدهما فغنيبه عن قيمة الولد لا يشاركه الاخر في قيمة وان اختار احدهما تضمين البائع والاخر
 تضمين المشتري لم يشتركا في مولا فقبض لا احد منهما بنصف قيمة الولد ثم مات الولد
 ثم حضر

المقتول اثنين لم يشترك احد الوليين الاخر فيما قبضه فلو وقع القبض فمعهما او متفرقا كذا في محيط السرخسي * ولو كان الجاني مدبرا اشتراكا معا وقع القبض معا وصغر قاولو كان الجاني مبدوا للمقتول وليان واشارتا السيد دفع نصيب الجاني الوفداه الى اخذ وليي الدم الواحد فهو اختيا وحق الاخر واشتركا في المقبوض ولو قتل رجلين فدفع النصف الى احد هما او فدى النصف لم يشركه الاخر فلو قتل رجلا ممددا وله وليان فصالح المولى مع احدهما على الف لم يشتركا لان هكهما في الاصل الفصاض وانما تحول الى الالف بالصلم وانه مختلف حتى لو صالحا جملة اشتركا كذا في الكافي * مبد بين رجلين فغصب احدهما من صاحبه فباعه بثلث درهم ودفعه الى المشتري جاز البيع في حصته فان لم يقبض الثمن حتى اجاز صاحبه جاز للبايع ان يقبض الثمن كله فان قبض شيئا كان مشتركا بينهما حتى لو هلك هلك عليهما بخلاف واحد من الشريكين ان قبض حصته من الدين المشترك بحيث يصح القبض في نصيبه حتى لو هلك قبل مشاركة صاحبه اياه كل الهالك على القابض كذا في المحيط ناقل من المشتري * ولو غصب رجل آخر نصيب احدهما وباعه مع الغريبك الاخر صفقة واحدة ثم اجاز المالك فمما قبض احدهما شركه الاخر فلو اجاز بعد قبض المالك قطعه لم يشترك كذا في الكافي * وكذا لك الرجلان ان ابا عابدا على انهما بالخيار ثلثة ايام فاجاز احدهما ثم اجاز الاخر ثم قبض احدهما شيئا من الثمن شاركة صاحبه فيه ولو ان الذي اجاز لو لا قبض نصيبه ثم اجاز الاخر لم يشركه مما قبض كذا في المحيط * في التوازل مثل ابوا القاسم من رجل دفع الى رجل ما لا يعمل به على ان الربح بينهما وقال لا ارضى بان تعمل في شركه فغيري فان جعلت في شركة فغيري فاني اريد منه الحصة وتراضيا على ذلك فعلم المدفوع اليه في شركة آخر ورجح قال ليس لرب المال شركة في ربح مامله مضاربة في غير المال الذي دفع اليه كذا في التواريخ * لو تصرف احد الورثة في التركة المشتركة ورجح فالربح للمصرف وحده كذا في الفتاوى القياسية * وان امرا احدا المتفاوضين رجلا بشراء عبد بالف ولم يدفع اليه الثمن فنعما قلنا المتفاوضة وفاوض كل واحد منهما رجلا آخر ثم اشترى الما مورعدها وهو يعلم بمقاومتها اولا فالشراء للغير خاسرة ولا يكون للشريك الاول منه شيء لان نفاذ توكيله عليه ثبت ضمنا للمفاوضة فبطل بطلان المتضمن بالاضطرار علم لانه مزل حكى ولا الثاني لان الملك

في المشتري انما يقع للأمر بسبب سابق وهو التوكيل السابق واولا ذلك التوكيل لما وقع الملك له في العبد والملك ان وقع لاحد الغير يمكن بسبب سابق على الشركة لا يشاركه الاخر فيه كما لو اشترى عبدا بشرط الخيار للبائع ثم قاوض المشتري وجعلناهما مطلقا الخيارا انه لا يكون لشريكه في العبد شريكه ويصوبون ان يرجع على الكمر او على شريكه الثاني ثم يرجع شريكه عليه كذا في الكافي * ولو دفع الأمر اليه كمر من طعام وامر بان يشتري له عبدا والمثله بهاها فاشترى الوكيل بغير مثله فالقياس ان يكون مخالفا وفي الاستحسان لا يكون فاني كان علم بمنافستها ثم اشترى فهذا الاول سواء وان لم يعلم والعبد بين الأمر وشريكه القديم كذا في محيط الرخصي * التوازل مثل ابوالقاسم من شركيين اشترى كعسل احدهما وغاب الاخر فلما حضر الغائب اعطاه الحاضر نصيبه ثم غاب الحاضر وجعل الغائب بعدما حضر وربح وابى ان يدفع حصة شريكه من الربح قال ان كانت الشركة بينهما على الصحة واسترطا ان يعملا جميعا وشتى فما كان من تجارتهما من الربح فهو بينهما على ما شرطا ما حصل كل واحد على حدة وما عملا جميعا ومثل من رجلين اشترى كاهن ان يبيعا ويشترى الربح بينهما نصفان ولكلوا احدهما دراهم من غير هذه التجارة فقال احد الشريكين لصاحبه نقاسم المال ونقطع الشركة لانه لا منفعة لي فيها فقامم للتاج ثم باع احدهما نصيبه كله للاخر وقبض بعض الدراهم واخذني عمل آخر ولم يقولوا فثنا وقال الكلمة المتقدمة ان نقطع الشركة مع البيع المتأخر يكون قطعا للشركة كذا في التاتار خانية * اشترك اثنين في الغزل على ان يمدى الكرباس من احدهما واللمعة من الآخر فنسجما ثوبا فالتوب بينهما على قدر قيمة السدي واللمعة كذلك في المحيط * قال الخجندی ويجوز للاب والوصى ان يشتركا بعمل انفسهما مع مال الصغير ولو كان رأس مال الصغير اكثر من رأس مالهما فان اشهدا يكون الربح على الشرط وان لم يشهدا يجعل فيما بينهما وبين الله تعالى لكن القاسي لا يصدقهما ويجعل الربح على قدر رأس المال كذا في الميراج الوجاه * في المتنقي من البيسوف رح مقاوض وهب لرجل لا تجوز لصاحبه ان يخذ من الموهوب له نصف الهبة فاذا اخذ كان ذلك بينهما نصفين وينتقض الهبة فيما بقي ويرجع اليهما نصفين وفيه ايضا وفي شريك العنان اذا كان احدهما يبيع والآخر فاستلذذ دينان ناقض صاحبه الشركة واراد قبض نصف المتاع وقال اذا اخذ الدين منك يارجع علي ليس له ذلك كذا في المحيط * اشترى ثمار كرم ثم قال لا خير اشركك فيه

في الثالث فهي فائدة أن كان ذلك قبل إدراك الثمرة كذا في القنية * إذا قال لهبره اعترضني الغا
 التجربها ويكون الربح بيننا فأعرضة ألقوا تجرعا لربهم كذا للمستقر من لا شركة المقترض فيه كذا في
 الذخيرة * مثل علي بن أحمد من رجل استقرض من رجل مائة دينار ودفعا اليه ثم أخرج
 لمقرض مائة دينار وخطب لهما جميعا وقال له المقرض أذهب بهذا المال فاجره على الشركة
 فعل ذلك وربح كيف الحكم فيه قال هو محتل بأقصى لا يضمن زيادة شرط حتى يصح الشركة
 ومثل أيضا حميد بن لودع من آخر حنطة وقال له إخطب هذه الحنطة في حنطتك فادفعها ثم دفعتها ثم سرق
 منها الثلاثين ثم جاء صاحب الحنطة فودع له ادفع لي الحنطة ثم ادعى بعد ذلك الدائن وقال
 إخطبني نصيب من هذه الحنطة هل لذلك فقال أنه إخطبها بأمره ومرت ما لم يرو في حقه يكون
 على الشركة من النصيبين جميعا كذا في التا فإجابة قال من النيمة * إذا كان بين الرجلين
 حنطة وكشعير ولم يأمرا أحدهما صاحبه ببيعه فاستعرا أحدهما دابة ليحمل حنطة فحمل
 عليها الخمر الشعير بفيرا مرة كان ضا من الدابة ولحصة صاحبه من الشعير وليس هذا كشرى
 العنان والمفاوض كذا في المبسوط * في الفتاوى مثل لهو بكر من شريكين من أحدهما وعمل
 الآخر بالمال حتى ربح أو وضع قال الشركة بينهما قائمة على أن يتم أطباق الجنون عليه فإذا قضى
 ذلك ينفع الشركة بينهما فإن أعمل بالمال بعد ذلك فالربح كله للعامل والرضيعة عليه وهو كالمص
 بمال الجنون فيطيب له من الربح حصته ما لولا بطيب له الربح من مال الجنون فينصديق به
 كذا في المحيط هو يد الشريك في المال الذي في يده لشركة يدامة فلو ادعى من دفعه لشريكه وانكر
 حلف وكذا المضارب معرب المال كذا في البزارية * ولو ادعى ما بعد موته قال في البحر طاهرا
 في الولائية من الوكالة يفيد أنه كذلك وقال وقعت حادثة بين الأهل في البيع نصيبه
 فباع فاجبت بنفاده في حصصه توقف في حصته شريكه فإن أجاز قسم الربح بينهما الثانية بناء
 من الأخرى ثم ربح فلجبت بانه فاصب حصته شريكه بالأخرى فينبغي أن لا يكون الربح
 على الشرط انتهى ومقتضاه فساد الشركة وتفرغ على كونه إما أنه أيضا كذا في فتاوى
 قاري الهداية مثل من شريك طلب من شريكه أو من ما مل في المضاربة حساب ما باعه
 وأصره فقال لا أعلم هل يلزم بعمل صحابته فاجاب بان القول قول الشريك والمضارب
 في حقه أو

في مقدار الروبم والخمران مع ثمينته ولا يلزمه ان يذكرا الامر بمقتضى القول قوله في الضياع
والرد الى شريكه كذا في النهر الفائق * قال الشريك * ربحت عشرة ثم قال لا بل ربحت ثلثه والله
ان يحلفه بان لم يربح عشرة كذا في القنية * ثم كذا لنا طي رح ان الامانات تتقلب مضمومة
بالموت من تجهيل الا في ثلث احدتها متولى المسجد اذا اخذت ثلث المسجودات من غير بيان
لا يكون ضامنا والثانية السلطان اذا اخرج الى المزور وغنموا واودع بعض الغنمة عند بعض العائمين
ومات ولم يبين عند من اودع لاضمان عليه والثالثة القامى اذا اخذ مال اليتيم واودع عند غيره
لم مات ولم يبين عند من اودع لاضمان عليه واما احد المتفاوتين اذا كان المال عندده ولم يبين
حال المال الذي كان عنده فمات ذكر بعض الفقهاء انه لا يضمن واحاله الى شركة الاصل وذلك غلط
بل الصحيح انه يضمن نصيب صاحبه كذا في فتاوى ناضى خان من كتاب الوقف * وبه تبين ان ما
في فتح القدير وغيره من الفتاوى ضعيف وان الشريك يكون ضامنا بالموت هنا ما وافقوا ضمة كذا
في البحر الرائق * الشريك مات ومال الشركة ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهلا يضمن
كما لو مات مجهلا للعين كذا في القنية * مفاروض اشترى من رجل مينا بالف درهم فلم يقبضه حتى
لقى البائع صاحبه فاشتراه منه بالف وخمس مائة فانه يكون القراء لنا نى والا ول ينقص
والمنفواضان بمنزلة شخص واحد كذا في المحيط * رجلان اشترى ابدا بالف وكفل كل واحد منهما من
صاحبه لم يرجع واحد منهما على صاحبه حتى يؤدي اكثر من النصف * رجلان كفلا من رجل مال
على ان كل واحد منهما كفيل من صاحبه يريد به اذا كفل كل واحد منهما بالمال كله من الاصيل ثم
من صاحبه ايضا فكل شيء اداءه احدهما يرجع على صاحبه بنصف ذلك وان شاء للودي يرجع
على الاصيل بجميع ما ادى ولو ارب المال احدهما اخذ الاخر بجميع الدين بحكم الكفالة
من الاصيل * مكاتبان كتابا واحدة كفلا كل واحد منهما بالمال كله من صاحبه فكل شيء اداءه احدهما
رجع على صاحبه بنصفه فان لم يؤدي شيئا حتى اعنت المولى احدهما جاز العتق ويرثان النصف
والمولى ان اخذ بصفتهما يهما شاء اما العتق بحكم الكفالة والاخر بحكم الاصل فان اخذ العتق
بحكم الكفالة يرجع على صاحبه ولو اخذ الاخر لم يرجع على العتق بشيء كذا في الجامع الصغير *
اعتلدا بة مشتركة واحدا لشريكين فاقب وقال البيطارون لا بد من كيهما فكروا ما السافر
فهلك لا يضمن ولو كان بينهما منع على دابة في الطريق سقطت فاكترى احدهما دابة مع

عوبة الآخر هو الملقب بالملك، وأنتصرت جنة زهير جمع إلى شريكته بسعة كذا في
اللقية. أحمد المعروف بـ... قال لصاحبه: لثأره أريد أن يفتقر إلى الجارية لنفسه خاصة
فصكت الشريك فباعتها ولا يكون له مالم يقل خديكته نعم ففكتها في الجارية. في المتن اشتراك
بجملته على أن لا يتصورها. جوكل تقرر معرفة دراهم ليس من حال الحركة فالتشوية جائزة والشرط
باطل لا في الشيء بل في العنصر على انحدالنا وفيه مطابقة كذا في التهذيب. أحد
شريك في الفقه. إذا دعى شيئا من شركته ما على رجل وحلف المدعي عليه لم يكن الشريك الآخر
من الخلف المدعي عليه. إنما كذا في تناويع قاضي خان. العيون ابن سامة من مصدر ح في
تفعا. ونحو: اشتري بيدي بالف درهم غلم يقبضه حتى لقي صاحبه البائع فاستاجر منه بالف
وخمسائة فانه جائزة وانتقض الشراء الأول سواء عرف العبد ولم يعرف كذا في التاتارخانية.

کتاب الوقف

أو قوم من قبله على أربعة عشر باباً الباب الأول في تعريفه وكيفية سببه وحكمته وشرايطه وفي الألفاظ التي
 يُقصد بها الوقف وما لا يتم بهه أما تعريفه فهو في المشرع عند أبي حنيفة روح حبس العين
 على تلك المواقف أو المصلقات بالمنفعة على الفقراء أو على وجه من وجوه الخير بمنزلة العواري
 لكذا في الكافي فلا يكون لازماً أنه يرجع ويبيع كذا في المصبرات * ولا يلزم إلا طريقتين
 أحدهما قضاء القاضي بلزومه والثاني أن يخرج ويخرج الوصية فيقول أوصيت ببلعة دارى هذه
 فتح يلزم الوقف كذا في النهاية ويحدهما حبس العين على حكم ملك الله تعالى على وجه يعود
 منفعته إلى العباد فيلزم ولا يطلع ولا يذهب ولا يورث كذا في الهداية * وفي العموم واليتيمة
 أن الفروع على قولها كذا في شرح الشيخ أبي المكارم للبقية * وإنما يزول ملك الواقف
 من الوقف عند أبي حنيفة روح بالقضاء وطريقه أن يسلم الواقف ما وقفه إلى المتوفى ثم يرجع محتجاً
 بعدم الزوال فيبقي الباقي بالزوم ويلزم ولي حكما فيحكم الحاكم بلزوم الوقف فالصحيح
 أنه لا يرجع إلى الواقف كذا في الكافي * ولو وقف في الواقف إبطال وقفه ولم يتيسر له القضاء بهذا
 في صفات الواقف أن إجله فاضل ولو كان عهداً للعرض ما صلها ولا يمنع ما فيها وصية مني تمام
 ونقصه في بطلانها على الفقهاء أن القصاصات إلى العواري فلا يفيد للوارث الرفع إلى القاضي وإبطاله
 والوقف من قبل النعمان على البشير لا كذا في الصلاة * بل خمس الآثمة السرخسي والذي جرحه الرسم به

في زماننا منهم يكسبون المال الوفير لئلا يفسدوا في القضاة فيسبوا بزلوم هذا الوقت فذاك ليس
بشيء ومن المتأخرين من المفسدات من قبل فلو كتب في آخر العترة وقد قضى بصفحة هذا
الوقت ولزومه فاق من القضاء السليم ولم يجرم القاضي يجوز قال رضي الله عنه والصحيح
ما قاله شمس الأئمة الموصى هكذا في فتاوى القاضي عياض * والصحيح ان في تعليمه بالموت لا يورث
ملكه الا انه يلزم بالاجماع ولكن متدبر يكون رقبته اقل للورثة اوله وقد هذا لا يكون ملكتا لا يجرى
كما في الامتياز والمجدي كذا في الكفاية * ولو علق الوقت بموته بان قال اذا ميت فموت وقت دارى
على كذا ثم مات صح ولزم اذا خرج من الثلث وان لم يخرج من الثلث يجوز بقدر الثلث
وبقي الباقي الى ان يظهر له مال آخر ويجوز الورثة ان لم يظهر له مال آخر ولم يجز الورثة
يقسم الغلة بينهما الا فائضه للوقوف والثلثان للورثة ولو علقه بالموت وهو عرض مرض الموت
فكذلك الحكم وان نجح الوقف في المرض فهو بمنزلة المعلق بالموت فمات ذكره الطحاوى
والصحيح انه بمنزلة النجوى الصفة عندا بصيغة فراح فلا يلزم منه ما يلزم من الثلث كذا
في التبيين * واذا كان الملك يزول منه ما يزول بالقول منه ابي يوسف راح وهو قول الاثنية
الثلاثة وهو قول اكثر اهل العلم وعلى هذا ما نفع بلغ وفي الخيرة وعليه الفتوى كذا في فتح القدير *
وعليه الفتوى كذا في السراج الثماني * وقال محمد راح لا يزول حتى يجعل الادنى ولما
وبسلم اليه وعليه الفتوى كذا في المراجعة * ويقول محمد راح يقتضى كذا في الخلاصة * نص
عند ابي يوسف راح وقف الشارع خلافا لمحمد راح وكذا جعل الولاية لنفسه يصح عند ابي يوسف راح
وهو ظاهر المذهب ولم يصح عند محمد راح وكذا شرط التوافق الا من ادعى ان مال من اخرى
اذا شاء عند ابي يوسف راح امتحان كذا في الخلاصة * وحكيه الفتوى كذا في التلويح ابي المكارم
للثقة * واذا اخرج من ملك التواقف بالقضاء مند * وبمسجد الوقف طاعة ابي يوسف راح
وبالوقف والتسليم عند محمد راح لا يدخل في ملك الموقوف طاعة كذا في الكافي * وهو المختار كذا
في فتح القدير * ما ذكره في الاطلاق الخاصة المدونة عليه كذا في السراج الثماني * وما عليه
طلب التوقيف كذا في الحاشية * وما حكمه عندنا زوال العين عن ملكه الى الله تعالى
وقد ايدى بصيغة فراح حكمه ميرور العين معبودة على ملكه بحيث لا يعقل النقل من ملك
الى ملك وانصدق بالاعلة المدونة حتى يصح التوقيف بان قال جعلت ارضي هذه صدقة

تكتاتبا التوقى (٢٠٩) في تعريفه وركبه وتجبته وحكمته وشراطة

خوفا مؤبدا أو أوعيت أنه بعد موتى لانه يصح على الأئمة بيعة ولا يوارى بيعة لكن ينظر
أن خرج من التفت يهو زوايا وقى فيه بقدر التفت كذا في حنيفة الشريفة وأما شرطه
فمنها العقل والبلوغ فلا يصح التوقى من الصبي والمجنون وكذا في البدائع صبي مجنون عليه
وقف أو ماله فقال الفقهاء بوجوه ثلاثة بطلان الأول أن الألفى بوالقاسم وقلة
باطل والثاني أن الألفى قنى لانه تبرع كذا في المحيط ومنها التبرع بما لا سلام ليس بشرط
فلو وقف على مولى ولد أو منقول جعل آخره للفقراء كين جاز ونحوه وإن يعطى المساكين
المسلمين وأهل الذمة ولا وإن خص في وقته مساكين أهل الذمة بجاز ويفرق على اليهودي
والنصارى والمجوس منهم إلا أن خص صنفا منهم فلو دفع القيم إلى غيرهم كان ضامنا وإن قلنا
أن الكفر ملقوا حدة ولو وقف على ولده ونسله ثم للفقراء على أن من أسلم من ولده فهو خارج
من الصدقة لزم شرطه وكذا أن قال من أنزل إلى فقرا النصرانية فهو خارج اعتبر نص على ذلك
الخصم كذا في فتح القدير وفي فتاوى أبى التفت نصراني وقف ضيعة له على أولاده
وأولاد أولاده أبدأ ماتا سلوا وجعل آخره للفقراء كما هو الرسم فاستلم بعض أولاده يعطى له
كذا في المحيط ومنها أن يكون قربة في ذاته وعند التصرف فلا يصح وقف المسلم الذمي على
البيعة والكنيسة أو على فقراء أهل العرب كذا في النهر الفائق ولو وقف الذمي داره على بيعة
أو كنيسة أو بيت نازحه أو بطل كذا في المحيط وكذا على صلاحها ودفع من سزاها ولو قال
يعرج به بيت المقدس أو يجعل في مروة بيت المقدس جاز وإن قال يشترى به عبيد فيعتق
في كل سنة جاز على ما شرط كذا في الحاوي ولو قال تجري غلثها على بيعة كذا فإن خربت
هذه البيعة كانت الملة للفقراء أو المساكين فانه تجري غلثها على الفقراء أو المساكين ولا ينفق
على البيعة شيء كذا في المحيط فان وقف على أبواب البر أو أبواب البرمكة متارة التبع
ويؤت النيران والصدقة على المساكين فما جيز من ذلك التصدق أو بطل فقرا كذا في الحاوي
وان قال يجري غلثها في نهر أو بركة جيران منقولين أو غيرهم نصارى ويهود ومجوس وجعل
آخره للفقراء أو على جيران يفرق قلة الوقف في جيران المسلمين والنصارى وغيرهم وإن قال الذمي
يجعل غلثها في آفان الموتى أو في حفر القبور فهو جائز ويصرف الملة في آفان موتاهم وحفر

قبور غير لهم كذا في المحيط * ولو جعل ذمى دار مسجد المسلمين وبناء كبريتي المسلمين
 وادان لهم بالصلوة فيه فصلوا عنهم مات بعضهم في دارهم ثم وجدوا في جواهر الاخلاط *
 ولو جعل الذمى دارا بيعة او كسبة او بيت بار في مسجد ثم مات بعضهم من ابناء كذا في المحيط
 في وقفه وكذا ذكر مسجد راج في الزيات كذا في المحيط * ولو جعل دار الاسلام بامان ووقف
 جاز من ذلك ما يجوز من الذمى كذا في الجاهلي * ومنها المأشور في الوقف حتى لو مضى
 ارضا فوقفها ثم اشترى ارضا من مالها او من مال غيره فعمل له لا يكون في وقف كذا
 في البحر الرائق * رجل وقف ارضا لرجل آخر في بر صفا ثم ملكه الارض لم يجز ان اجاز المالك
 جاز مبدنا كذا في فتاوى قاضيهان * ولو اوصى لرجل ارضا فوقفها الموصي له بها في الحال
 ثم مات الموصى لا يكون في وقف كذا في فتح القدير * لو اشترى مولى ان البايع بالبيع فيها فوقفها
 ثم اجاز البايع البيع لم يجز الوقف كذا في البحر الرائق * اشترى ارضا مولى انا بالبيع
 ثم امسك الباع صرح ولو وقف الموهوب له الارض قبل قبضها ثم قبضها لا يصح الوقف كذا في
 فتح القدير * ولو وجبت له ارض حقة فامسك قبضها ثم وقفها صرح عليه قيمتها كذا في البحر الرائق *
 ولو اشترى رجل دارا ثم ارضا فامسك قبضها ثم وقفها على الفقراء والمساكين جاز ويصح وقفا
 على ما وقف عليه مولى قيمتها للبايع كذا في فتاوى قاضي خان * ولو وقفها قبل ان يقبضها
 لا يجوز كذا في المحيط * رجل اشترى ارضا بيمين جائز او وقفها قبل القبض وقبضها فلا يجر
 موقوف فان ادى الثمن وقبضها فالوقف جائز وان مات ولم يترك مالا باع الارض وبطل الوقف
 قال القعية ابو الليث وبها أخذ كذا في الذخيرة * ولو اشترى رجل ارضا فوقفها على رجل
 بعد وقف المشتري بطل كذا في النهر الفائق * وينتزع مولى ارضا عن الملك ان لا يجوز
 وقف الاطلاعات الا اذا كانت الارض مواتا او كانت ملكا للامام فانقطع الاصل وجلاؤه لا يجوز
 وقف ارض الجوز للامام لانه ليس بمالك لها وتفسير ارض الجوز ارض مجز صاحبها من
 زراعتها واداء خراجها فدمها الى الامام ليكون منافعا جدا للخراج كذا في البحر الرائق *
 وكذا عدم جواز وقف المرتد نص في ذلك على ذلك اوصيات لان ملكه يزول بهما والامور
 كذا في النهر الفائق * وكذا اذا اشترى بداد الحرب وحكم القاضي بفساخه كذا في المحيط *
 وانما سلم صرح كذا في البحر الرائق * ولو اراد الملم بطل وقفه ذكره المصنف كذا في النهر الفائق *

ويصير ميراثا جوازا قبل على يده ولو مات إمام إلى الإسلام إلى أن إعاد الوقف بعد مودع إلى الإسلام كما أوضحه الخصاص في آخر الكتاب ويصح وقف البرية لأنها لا تقتل كذا في البصائر الرائق * ولو وقف على نبله من على المساكين ثم ارتد بطل الوقف لأن جهة المساكين تبطل ويصير صدقة على ولده من غير أن جعل آخره للمساكين كذا في الجاوي * وإما من يتعلق بحق الغير كالرهن والإجارة فليس بشرط فلو أجازها من فوضها قبل مضيا لزم الوقف بشرطه ولا يبطل بغيره إلا جازة فإذا انقضت المدة رجعت الأرض إلى ما جعلها له من الجهات وكذا لو رهن أرضه ثم وقفها قبل أن يفتكها لزم الوقف ولا يخرج من البر من يذ لك بقدر ما يفتك به افتك ولزم الوقف وإن لم يترك وفاء بيعت وبطل الوقف في الملا جازة إذا مات أحد المتأجرين تبطل ويصير وقفا كذا في فتح القدير * ومنها أن لا يكون مسجورا عليه لسفه أو دين كذا أطلقه الخصاص كذا في النهر الفائق * وينبغي أنه إذا وقف في الحجر للسفه على نفسه لم يجز ولا يتطوع إن يصح على قول أبي يوسف رح وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل إذا حكم به الحاكم كذا في فتح القدير * ومنها مدم إليها فلا وقف من أرضه شيئا ولم يسمه كان باطلا ولو وقف جميع حصته من هذه الدار ولم يسم إليها مجازا استحسانا ولو وقف هذه الأرض بوجه الأرض وبين وجه الصرف كان باطلا كذا في البصائر الرائق * قال الخصاص إذا قال جعلت هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا أو على قرابتي فالوقف باطل لأنه جعل ذلك على شك وكذا لو قال جعلتها صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على زيد أو على عمر ومن بعد ذلك على المساكين فهو أيضا باطل كذا في المحيط * رجل وقف أرضا فيها أشجار واستثنى الأشجار لا يجوز الوقف لأنه صار مستثنى للأشجار وما وضعها فبصرفها إلى غير نية الوقف مجعولا كذا في محيط الحرمي * ومنها أن يكون منجزا غير معلق فلو قال ابن آدم ولدي صدقة موقوفة على المساكين فجاء ولده لا يصير وقفا كذا في فتح القدير * ذكر الخصاص في وقفه إن كان غدا فإرضى هذه صدقة موقوفة فهو باطل كذا في المحيط * ولم يقل إرضى هذه صدقة موقوفة إن شئت أو هويت أو رضيت كل الوقف باطلا كذا في محيط الحرمي * ولو قال إن شئت ثم قال شئت كان باطلا أما لو قال شئت وجعلتها صدقة موقوفة صح بهذا الكلام المنصل كذا في فتح القدير *

ولو قال ارضي هذه صدقة ان اطلق وقال فلان قد تمت موقوفتي على كذا في المحيط * ولو ان رجلا قال ان كانت هذه الدار في ملكي فهي موقوفة موقوفة فانه ينظر ان كانت في ملكه وقت التكلم صح الوقف لان التعليق بشرط كائن متجهرا كذا في فتاوى قاضي خان * رجل ذهب فنته المال وقال ان وجدتة فلانة على ان اتف ارضي فوجده عليه ان يقع ارضه على من يجوز دفع الزكاة اليه فان وقف على من لا يجوز اعطاء الزكاة له صح الوقف ولا يخرج من جهة النذر كذا في المراجعة * ولو قال اذا قدم فلان او اذا كلمت فلانا فارضي هذه صدقة فان هذا يلزمه وهو بمنزلة البنين والنذر اذا وجد الشرط وجب عليه ان يتصدق بالارض ولا يكون وفقا كذا في المحيط * رجل قال ان ميت من مريضني هذا فقد وقفت ارضي هذه لا يصح بوجه او مات وان قال ان ميت من مريضني هذا فاجعلوا ارضي وفقا جاز والفرق ان هذا تعليق التوكيل بالشرط وذلك يجوز كذا في الجوهرة النيرة * ومنها ان لا يذكر معه اشتراط بيعه وصرف الثمن الى حاجته فان قاله لم يصح الوقف في المختار كما في البزازية كذا في النهر الفائق * ومنها ان لا يلتحق به خيار شرط فلو وقف على انه بالخيار لم يصح عند محمد رح معلوما كان الوقت او مجهولا واختاره هلال كذا في البحر الرائق * ويصح شرط الخيار للوقف ثلثة ايام عند ابي يوسف رح كذا في شرح آبي الكارم للنفاية * وان قال اطلت الخيار لا ينقلب الوقف جائزا عند محمد رح ذكره هلال في الوقف كذا في الذخيرة * وفي التوازل واتفقوا على انه لو اتخذ مسجدا على انه بالخيار جاز للخيار والشرط باطل كذا في التاتارخانية * ومنها التابيد وهو شرط على قول الكل ولكن ذكره ليس بشرط عند ابي يوسف رح وهو الصحيح هكذا في الكافي * رجل وقف داره يوما او شهرا او وقتا معلوما ولم يزد على ذلك جاز الوقف ويكون الوقف مؤبدا ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة شهرا فاذا مضى شهر فالوقف باطل كان الوقف باطلا في الحال في قول هلال لان الوقف لا يجوز الا مؤبدا فاذا كان التابيد شرطا لا يجوز موقفا كذا في فتاوى قاضي خان * ان قال ارضي هذه صدقة موقوفة بعد موتي منه ولم يزد عليه جاز الوقف مؤبدا على القبر اه لان فيه معنى الوصية كذا في محيط السرخسي * ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على فلان منه بعد موتي فاذا مضت السنة فالوقف باطل كان وصية فلان بعد موته * ثم يصير وصية للمساكين فيصرف فلانها الى المساكين ولو قال ارضي موقوفة على فلان منه بعد موتي ولم يزد على ذلك

: كتاب الوقف : (٢١٦) في تعريفه الم في الالفاظ التي يتم بها الوقف ومالا
 فان الفلة تكون لفلان منه ثم اوجه الصدقة تكون للورثة كلتي في الموقوف فاضيعان * ومنها ان يصير
 الاجرة لجهة لا تنقطع ابدا عند ابي حنيفة ومحمد وح وان لم يذكرك ذلك لم يصح عندهما
 وعند ابي يوسف رج ذكره في الميراث بغيره على نفسه وان سمي جهة تنقطع ويكون بعد ما للفقراء
 وان لم يصحهم لان قيله الواقف ان يكون اجرة للفقراء وان لم يصحهم فكان تسمية هذا الشرط
 ثابتا لانه كلف في البدائع * ومنها ان يكون المحل مقارا او دارا فلا يصح وقف المنقول الا
 في الكراخ والاسلاح كذا في النهاية * فصل في الالفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها *
 ان اقل ارضى هذه صدقة مبررة مؤبدة حال حيوتي وبعد وفاتي او قال ارضى هذه صدقة
 موقوفة مبررة مؤبدة حال حيوتي وبعد وفاتي او قال ارضى هذه صدقة مبررة مؤبدة
 حال حيوتي وبعد وفاتي يصير وقفا جازا لا لازما على الفقراء عند الكل كذا في المحيط *
 اما على قول ابي حنيفة رج مما دام حيا كل ذلك منه نذر بالتصدق بالفلان عليه ان يفي بذلك وله
 الرجوع من معنى الوصية وهو قوله من بعد وفاتي لكنه ان لم يرجع جاز ذلك من الثلث
 كذا في الظهيرية * ولو قال صدقة موقوفة مؤبدة جاز عند عامة العلماء الا ان عند محمد رج
 يقتضي ان لا يصير وقف على قول ابي حنيفة رج يكون نذرا بالصدقة بغلة الارض ويبقى ملك الواقف
 على حاله لو مات يكون ميراثا منه كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال ارضى هذه صدقة
 موقوفة او صدقة مبررة او حبيسة ولم يقل مؤبدة فانه يصير وقفا على قول عامة من يجيز الوقف
 لان الصدقة تثبت مؤبدة لا تشمل الفسخ وقال المحصاف واهل البصرة لا يصير وقفا لان
 جواز الوقف يتعلق بالتأيد ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على فلان جاز يصير وقفا
 بالاجماع لان ذكر الحاكمين ذكر للتأيد كذا في المحيط * قال ارضى هذه صدقة موقوفة على
 وجه البراءة على وجه العبر والوجوه العبر والبر يكون وقفا جازا كذا في الوجيز * ولو لم يذكر
 الصدقة لكن ذكر الوقف وقال ارضى هذا وقف او جعلت ارضى هذه وقفا او موقوفة
 فانه يشترط وقفا على الفقراء عند ابي يوسف رج وقال الصدر الشهيد ومشايعه يلحق بفتون
 بقول ابن خزيمة رج ونحن نفتي بقوله ايضا لان العرف هو اذا لم يذكر الفقراء اما اذا
 ذكر فقال ارضى هذه موقوفة على الفقراء وكذا في الالفاظ الثلاثة يكون وقفا عند ابي يوسف رج
 وكذا

كتاب الوصية . . . (٢١٢) فيما يجوز وقفه وما لا يجوز وفي وقف المشاع

وعنه ان خرجت من الثلث وعين المسجد والا فلا كذا في الفتية * ولو قال جعلت صغيري
هذه لدهن مراج المسجد ولم يرد على ذلك قال القبة ابو جعفر يصير الحبرة وقفاً على المسجد
اذا سلمها الى المتولي ولعله الفتوى كذا في فتاوى قاضي نغان * رجل قال في منزله اشترى
من غلة دارى عبد الله شهر بعشرة دراهم خبزاً وافرغوا على المأكلين صارت الطهيروفا
كذا في الفتوى القرطبي * وفي النوازل جعلت نزل كرمي وقفاً فيه ثمر ولا يصير الكرم
وقفاً ولا كذا في النوازل جعلت غلة وقفاً كذا في فتح القدير * ولو قال وقفت بعد موتى او اوصى
ان يموت بعد موته لم يصح ويكون من الثلث كذا في التهذيب * وفي وقف هلال اذا اوصى
ان يوقف ثلث ارضه بعد وفاته لله ابدان كان وصية بالوقف على الفقراء كذا في المحيط *
ولو قال ثلث مالي وقف ولم يزد قال ابو نصران كان ماله نقد اقباطاً وان كان مباحاً
غيره لزم على الفقراء وتبيل الفتوى على انه لا يجوز بلا بيان المصروف كذا في الوجيز * وفي الفتاوى
موجز على ان ارضى هذا صدقة كان نذراً بالتصدق حتى لو تصدق بعينها او بقيمتها على الفقراء جاز
وكذا في الخلاصة * ولو قال تصدقت بارضى هذه على المساكين لا يكون وقفاً بل نذراً يوجب التصديق
بقيمتها او بقيمتها فان قلل مخرج من هذه النذر والاورث منه كذا في فتح القدير * ولا يصير القاضي
على الصدقة لان هذه بمنزلة النذر كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال ارضى هذه صدقة
على وجهه لا يصير بالعلم بكن ذلك وقفاً بل نذراً كذا في الطهيرية * رجل قال جعلت غلة
دارى هذه للمساكين يكون نذراً بالتصدق بالمسكين على المداير * واذا قال جعلت
اهذه الدار للمساكين فهو نذراً بالتصدق بالمداير على المساكين مرافاً كذا في الفتاوى الصغرى *
ولو قال صدقة لاتباع يكون نذراً بالصدقة لا وقفاً ولو زاد ولا تهب ولا تورث صارت وقفاً على المساكين
وكذا في البصر الراقي * الباب الثاني فيما يجوز وقفه وما لا يجوز وفي وقف المشاع * يجوز وقف
المساكين في الارض والمعمور ولا يصح كذا في الحلبي * وكذا يجوز وقف كل ما كان
فيما لم يصر في المأكل كالموقف الرطاب مع العبيد والميراث والالآت للمحرث كذا في محيط المنرخي *
في ذكر البصاف في الوقف ارسلوا جميعاً في بيعه قولاً فيها ينبغي ان يسمى الرقيق ويبيّن مددهم
وكذلك في ذلك بقران يسمى البكر ويبيّن مددهم وينبغي ان يشترط في الصدقة ان
نفعه الرقيق والبكر من غلة الارض وان لم يشترط نفقتهم فان نفقتهم في غلة الارض كذا في ذخيرة *

فيما يجوز وقفه ولا يجوز في وقف الشارع

وفي الإجماع لو شرط نفقته من غلبتها ثم عرض بعضهم بمتعلق التعلق على الجهرى عليهم
تفقا لهم من غلبتها أبدا ما كانوا أحياء وإن قال بعضهم لا يجرى على من الغلبة على من تعلق
منهم من العمل كذا في البصر الرائق * فإن صحف الزقوق من العمل فإن له أن يبيعوه ويشتروا بمنه
غلا ما منه فإنه لم يوجب من غلا ما منه فإن أراد أن يزيد في ملكه من غلا الأرض فلا بأس بذلك
وكذلك أصحابهم في الدواب وآلات الزراعة أو قفصاتهم أو قفصاتهم أو قفصاتهم أو قفصاتهم
ذلك كذا في الذخيرة * ولو قيل لا أخذ به فعلى القيم أن يشتروا بها أجر كذا في فتح القدير *
وفي الأصناف أن جنى أحد منهم فعلى المتولى ما هو الأصح * أن الدفع والغلبة ولو فداها أكثر
من الأرض كان متطوعا في الزائد فيمنع من ماله وإن فداها أهل الوقف كانها متطوعا
ويبقى العبد على ما كان عليه من العمل في الصدقة كذا في البصر الرائق * وأما وقف المتوفى
متصودا أن كان كراما أو ملاحا يجوز وفيما سوى ذلك أن كان شيئا لم يجز التعارف بوقفه
كالنبايا والحيوان لا يجوز عندنا وإن كان متعلقا كالغاس والعدوم والجنابة والنبايا
وما يحتاج إليه من الأواني والعدوى في عمل الموتى والمصاحف قال أبو يوسف ربح أهلا يجوز وقال
محمد ربح يجوز واليه ذهب عامة المشائخ ربح منهم الإمام السرخسي كذا في الخلاصة * وهو المختار
والفتوى على قول محمد ربح كذا قال شمس الأئمة العلواني كذا في مختار الفتاوى وهو المختار
جنازة وملاحة ومقتضاهما قال بالفارسية حوض مسين وفاقا في مجلة فملت أهلها كلهم لا يرد إلى
الورثة بل يعمل إلى مكان آخر أقرب إلى هذه المجلة كذا في الخلاصة * ثم في وقف المصحف
إذا وقف على أهل المسجد يقرؤونه أو يحضرونه يجوز وإن وقف على المسجد يجوز ويقدر في هذا
المسجد وذكر في بعض المواضع لا يكون مقصورا على هذا المسجد كذا في الوجوه للضكون رى *
واختلف الناس في وقف الكتب جوزه الفقهاء أبو الليث عليه الفتوى كذا في مختار الفتاوى فافهم
إذا جعل ظهره أبته أو غلة مبدية في المباكين لا يصح في قول طلبة فيما كذا في المجتبى * رجل وقف
بقرة على ابنه ما يجزى من لبنها وجبنها وشيرازها على ابنه العليل أن كان ذلك في موضع
تعارفوا ذلك جاز كما يجوز ماء السقاية كذا في الطهارة * ولا يجوز وقف فضل البقر وضيقه لينزو
كذا في الفقيه * وفي الواقيات ذكر هلال البصري في وقفه في فضل الجنازة من غير وقف إلا عليه
لم يجوز وهو الصحيح وكذلك وقف الكروار بدون وقف الأصل لا يجوز وهو المختار كذا في المصنف

[illegible]

كتاب الوقف (٢٦٠) فيما يجوز وقفه وما لا يجوز في وقف المضاف

ارضى هذه صدقة موقوفة بطريقها ونصبت ما فيها أو منها وفيها نعمة دائمة يوم الوقف قال هلال
في الاستحسان يلزمه أن يصدق بالتمرة الثالثة على الفقراء والمساكين لا على وجه الوقف
بل على وجه الثمرة وما يحدث من الثمرة لهذا الوقف فانه يصرف إلى الوجوه التي هي
في الوقف كذا في فتاوى قاضي خان «ولو قال إرضى عبد الله موقوفاً فبغيره وناتى في الوقف
ما أخرج الله تعالى من غلاتها فهو لعبد الله فمات الواقف وقبض الثمرة فبئس قال لا يكون الموقوف
لعبد الله لانه الآن وجب له الوقف نصاركاته وقف الأرض وفيها الموقوف فله فضل الثمرة الوجوه
في الوصية بالوقف ثم ذكر صاحب الكتاب أن هناك في القياس الثمرة القائمة للورثة وفي الاستحسان
ينصدق بها على الفقراء والاستحسان باخذ قال الفقيه أبو جعفر إن كان لفظ الوقف بهذا القدر الذي
ذكرنا ينبغي أن يكون للورثة على كل حال في القياس والاستحسان من قبل انه بالوقف
على ما بعد الوفاة والأرض في حال حيوته لم تصروقاً وإذا كان كذلك عدت هذه الثمرة
على ملك الميت فيكون ملكاً لورثته كذا في الظهيرية * وقف أرضاً وفيها زرع لا يدخل للزراع
في الوقف سواء كان له قيمة أو لم تكن كذا في المضمرات * وقال الفقيه أبو الليث «بعضنا قد كذا
في الذخيرة * قال المحقق ولو كان فيها بقل أو رباحين لا يدخل في الوقف ولو كان فيها قطيب
وفيها أو خلاف فما كان يقطع في كل سنة لا يدخل في الوقف وما كان يقطع في كل سنتين أو ثلث
يدخل كذا في المحيط * وكذا ما يثمر في المستقبل كذا في فتاوى قاضي خان * ولا ملك لوطا به
فما كان من رغبة قد طلعت فهي للواقف وما كان من اصول فذلك فهي لا تدخل في الوقف
وكذا لك الباد نجان والقطن إلا أن يكون شجرة القطن تجزى في كل سنة كذا في الظهيرية *
بصل العبهر والزعفران يدخل في الوقف وتصب المكرو لا يدخل وشجرة التوت والياسمين
يدخل في وقف الأرض كذا في الذخيرة * والورد وورق السقاء والياسمين يكون للواقف كذا
في فتاوى قاضي خان * والرحى في الضيقة يدخل في وقف تلك الضيقة وحتى الماء ورعى اليم
في ذلك سواء وكذلك الدواهب تدخل والدوالي لا تدخل كذا في المحيط * ويدخل
في وقف الحمام القدر وملقى مرغية ورماة ولا يدخل حشيش ماء في الأرض المملوكة والطريق
كذا في فتح القدير * رجل قال إرضى صدقة موقوفة على الفقراء أو لم يذكر الشرب والطريق
فانه يدخل الشرب والطريق استحساناً لأن الأرض لا توقف إلا للاستعمال وذلك لا يكون إلا بالماء

[illegible]

كتاب الوقف (٢٦٧) فيما يجوز وقفه وما لا يجوز * في وقف المشاع

نصفها شائعاً وقضى القاضي للمعتق بالنصف ويقدر النصف الباقي وقفاً على ما لم يعتق أي يومئذ
روح كان للواقف أن يقاسم المستحق كذا في المحيط * ثم على قول مسدد روح لو كانت الأرض بين
رجلين فتصد قاربها صدقة موقوفة على المالكين أو على وجه من وجوه الأئمة التي يجوز الوقف
عليها ودفعها إلى قيم يقوم عليها كل جلتز إلا أن على قول مسدد روح لما منع من الجواز فلو اشترى
وقت القبض لا وقت العقد وهنالك يوجد الفروع وقت العقد لأن ما قصدت بالارض جملة
ولا وقت القبض لانها سلمت الارض جملة كذا في التباين فلا يفتن * ولو كذلك ان تصدق
كل واحد بنصيبه صدقة موقوفة على المالكين ونصباً فيما واحد فقبض نصيبهما لجدعاً او منفرداً
كذا في محيط الرضخى * وكذلك لو جعل التولية التي رجلين معاً كذا في التوجيه *
وكذلك لو اختلف جهة الوقف بان وقف احدهما على ولده وولد ولده ابداً ما تنا سلفاً فلا ينافي
انقرصوا كانت غلتها للمالكين والاخر في السج يسج بها في كل سنة وعلما على رجل واحد جاز
وكذا لو كان الواقف واحداً وجعل نصف الارض وقفاً على الفقراء والفقراء نصيباً من شاعها
والنصف الآخر على امرأ آخر جاز كذا في فتاوى قاضي خان * وان قبض نصيب احدهما
ولم يقبض نصيب الآخر لا يصح الوقف جني كان للذي قبض نصيبه ان يرجع منه ويبيع كفا
في محيط الرضخى * ولو تصدق كل واحد منهما بنصف الارض مشاعاً صدقة موقوفة على رجلين
كل واحد منهما لوقفه متولياً على حدة لا يجوز لوجود الشروع وقت العقد لان كل واحد منهما
باشر مقداً على حدة ويمكن الشروع وقت القبض ايضاً لان كل واحد من المتولين يقبض انصفاً
شائعاً فان قال كل واحد منهما للذي جعله متولياً في نصيبه ان يقبض نصيبه مع نصيبه لجدعاً جاز
وهذا كله قول مسدد روح وما على قول أبي يوسف روح يجوز الوقف في جدعاً لثمة * الوجه
لان منه يجوز الوقف غير مقبوض فيجوز غير مقبوض كذا في فتاوى قاضي خان * ولو وقف
من داره او أرضه الف ذراع جاز عند أبي يوسف روح ثم يزرع الف ذراع في الدوزقان كانت الف ذراع
واقل كان كل واحد وان كانت الف ذراع كان الوقف منها النصف والباقي الف ذراعاً من كل التوقف
منها الثلثين وان كان في بعضها فضيل وبعضها لا فضيل فيها يكتسب للوقف حصّة من الفضيل كذا
في المحيط * رجل وقف جريباً جريباً من ارضه ثم وقعت القطعة على نصيب الوقف اقل من جريبه
بجودة هذه الطائفة التي وقعت في الوقف في جريب في دولته الطائفة الاخرى او على المكمن

في المصارف * فيما يكون مضمرا للوقف

بما ذكرنا في الظهيرة * ولو قلل جيلت نصيب من هذه العترة فغا وهو ثلث جميع الدار فوجد من حصته نصف الدار فوالتى العترة كل جميع ذلك وغا كذا في يتلوى فا ضيضان * ولو كانت له ارضون ودورين في ارض فوقف نصيبه ثم ابدان بقامه شريكه ويجمع الوقف كله في ارض واحدة او دار واحدة فليكن هذا جائز في قوام قول ابي يوسف وهازل وح كذا في الظهيرة * ولو كان بين يمينها ارض فوقف احدهما نصيبه جاز في قول ابي يوسف رح فلو ان الواقف مع شريكه اشتهى اذ خلا في القسمة درهم معدومة معلومة ان كان الواقف هو الذي ياخذ الدرهم مع شريكه من الارض لا يجوز لان الواقف يصير بائعا شيا من الوقف بالدرهم وذلك فاسد لان مكان الواقف هو الذي اعطى الدرهم جاز ويصير كانه اخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بالدرهم فيجوز ثم حصه الواقف وقف وما اشترى بالدرهم لذلك ملك له كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان في القسمة فضل درهم فان كان احد الشريكين اجود من الآخر وجعل بازاء الجوده درهم فان كان الاخذ الدرهم هو الواقف لا يجوز وان كان الاخذ شريكه جاز كذا في فتح القدير * حاثوت بين شريكين وقف احدهما نصيبه واراد ان يضرب لوح الوقف على باب منعه الشريك الآخر ليس له الضرب الا اذا اذن له القاضي بملك صيانة للوقف وهذه المسئلة تاتى على قول ابي يوسف رح على ما اختار مشايخ بلخ رح كذا في المضمرات * قرية بعضها وقف وبعضها ملكه وبعضها ملك اراد واقفة بعضها ليعملوها معبره ليس لهم ذلك وان اراد واقفة الكل جاز كذا في الوجيز * الباب الثالث في المصارف * وهو مشتمل على ثمانية فصول * الفصل الاول فيما يكون مضمرا للوقف ومن يكون مضمرا فاقصم الوقف عليه ومن لا يكون فلا يصح عليه * الذي يبدأ من ارتفاع الوقف صلاته بمرط الواقف لم لا يتم الى ما هو اقرب الى العماره وامم للمصلحة كالامام للمسجد والمدرس للمعروف يصرف اليهم بقدر كفايتهم ثم السراج والبسط كذلك الى آخر المصالح هذا اذا لم يكن معينا على الوقف معينا على شيء يصرف اليه بعد صلاته البناء كذا في الساوي للقدس * ان قال جعلت فلانا لثلث سنه او سنتين ثم بعدة للفقراء وشرط العماره من العترة فباخر العماره من حق صاحب العترة الا ان يغفل بها خراج العماره فسرر بين على الوقف فم يبدأ بالعماره كذا في الساوي * ويطلع

ويقطع الجهات الموقوف عليها بها الآن لم يتفق غير من قال خياف قدّم غامداً بالانفراد كانه
المشروط له من الوقف فهو كاحد المستحقين قالوا اعطوا للعامة قطع الا ان يعمل فياخذ قدر
اجرته وان لم يعمل لا يأخذ شيئاً كذا في فتح القدير * ان كان الوقف على الفقراء لا يطبق عليهم
واقرب امولهم هذه الغلة فتجب فيها كذا في الهداية * وان كان الوقف على رجل
بعينه او رجال وآخره للفقراء فهو في ماله اى مال شاء في حقه فانه مات فمن الغلة
ثم العمارة المستحقة عليه انما هي بقدر ما يبقى الموقوف بها على الطائفة التي وقف عليها
واما الزيادة فليست بمستحقة فلا تصرف في العمارة الا بقرضه ولو كان الوقف على الفقراء
فعند البعض لا تزداد على الصفة التي كان عليها وهو الاصح كذا في فتح القدير * والوقف يدار
على سكنى ولده فالعمارة على من له السكنى فان امتنع من ذلك او كان عقوباً آخر هذا الحكم
وممرها باجرتها واذا عمرها ردها الى من له السكنى ولا يجبر المستنعم على العمارة ولا يصح اجاره
من له السكنى كذا في الهداية * فان اتفق صاحب السكنى من خالص ماله في عمارة الوقف
فما كان من العمارة شيئاً قائماً بعينه هو لورثته ولهم ان يأخذوا ان لم يصرف ذلك الوقف كذا
في الحاوى * ويقال لورثته ان يعمره او يبيعوا وان ملكوه الموقوف عليه بعد
ذلك بالقيمة جاز بتراضيهم وان ابى احد الغريقين ذلك لا يجبر عليه كذا في الحاوى *
وما لا يكون شيئاً قائماً بعينه فلا شيء لورثته كذا في الحاوى * وان كان المشروط له السكنى
آزر حيطان الدار الموقوفة بالآجر وجصصها او ادخل فيها اجذا ما تم مات ولا يمكن غرضه
من ذلك الا بضررها لبناء فليس للورثة اخذ شيء من ذلك ولكن يقال للمهر وظل السكنى
بعده اضمن لورثة الميت قيمة البناء ولك السكنى فان ابى اوجزت الدار وصرفت الغلة
الى ورثة الميت بقدر قيمة البناء واذا قدمت عليه بقيمة البناء عينه السكنى الى من له السكنى
وليس لصاحب السكنى ان يرضى بقلع ذلك وهدمه كذا في الظهير بقية * وما انهم من بناء
الوقف وآلته صرفه الحاكم في عمارة الوقف ان احتاج اليه وان ايتقن منه مسكه حتى يحتاج
الى موارده فيطرح فيها وان تعذر اعادة مئته الى موضعه يبيع ويصرف ثمنه الى الورثة ولا
يجوز ان يصرّف ثمنه في غير الوقف كذا في الهداية * ان اسقط بعض حقوق الرعايا لهدم
حائطه واراد ارباب الوقف ان يتفقوا به ليس لهم ذلك الا اذا وقع الياس من موارده قبل لهم

ذلك ان كانوا مستأجرين وهو قايض قول ابي يوسف رحمه الله يرجع الى ورثة الوافق وهو قايض
قول محمد رحمه الله كذا في التهذيب * رباط على بابة قنطرة على نهر كبير لا يمكن الامتناع بالرباط الا
بمجازرة القنطرة ولحين للقنطرة غلة يجوز ان يصرف من غلة الرباط على مزارعة القنطرة
ان كان الواقف شرط في الوقف انه يصرف غلته الى ما فيه مصلحة للرباط وان لم يشترط ذلك
بل ذكر مر مثالا فلهذا لا يجوز لان هذا ليس من مرمية الرباط حتى لو كان الرباط بحال لو لم يصرف
الغلة الى مزارعة القنطرة لعرب الرباط استصنوا انه يجوز كذا في محيط المرخسي * والوقف
على خرباء الرمول عليه السلام ذكر في مختصر الفتاوى يجوز وبه اثنى السيد الامام ابو القاسم
هكذا في المراجعة * والمختار انه يجوز الوقف عليهم كذا في النهاية * لا يجوز لوقف
على الاغنياء وحدهم ولو وقف على الاغنياء وهم يحصون ثم بعدهم على الفقراء يجوز ويكون
الحق للاغنياء ثم الفقراء كذا في محيط المرخسي * والوقف على ابناء السبيل يجوز ويكون
لفقراء ثم دون اغنياءهم كذا في الخلاصة * ولو قال على ان يحج بفلتة كل سنة او يعمر بها عني
او يقضي ديني فهو جائز واذا وقف على اعمال البر فقال فيها يشتري حباب بصب فيها الماء
او يجهز بها الارامل واليتامى او يشتري بها اكمية للفقراء او يتصدق بها كل سنة مكان ذبوي التي
فرطت فيها فهو جائز اذا جعل آخره مالا يتا بد للفقراء وان وقف ارضا على ان يحج منه كل سنة
بمئة الف درهم حجة ومبلغ نفقة الحج للراكب الف درهم صرف الف درهم الى الحج والباقي
الى المساكين كذا في الحاوي * اذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة على الجهاد والعراة وفي
الكفان الموتى او في حفرة القبور او غير ذلك مما يشبهها فذلك جائز كذا في الذخيرة * ذكر الخصاص
في باب الوقف الذي لا يجوز اذا قال ارضي صدقة موقوفة لله تعالى على الناس ابدا فالوقف
باطل وكذا اذا قال على بني آدم او على اهل بغداد فاذا انقرضوا فهو على المساكين فالوقف
باطل وكذلك لو قال على الزمنى والعميان فالوقف باطل وذكر الخصاص بمثلة العميان
والزمنى في موضع آخر وقال الغلة للمساكين ولا يكون للعميان والزمنى وكذلك لو وقف على
فقراء القرآن او على الفقهاء فهو باطل وفي وقف هلال ان الوقف على الزمنى والمنقطع صحيح
ويكون للفقراء منهم دون الاغنياء قال مشائخنا الوقف على معلم المسجد يعلم الصبيان فيه
لا يجوز وبعض مشائخنا قالوا لا يجوز قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني كان القاضي

الامام الامتداد النحفي يقول وعلى هذا العباس ان اوقف على طلبة علم كورة كذا يجوز وان لم يشترط فقراء هم قال الشيخ الامام شمس الائمة النور خفي في شرح كتاب الوقف الحاصل في جنس هذه المسائل انه متى ذكر مصروفاته تنصيص على الفقراء والاحياء فالوقف صحيح سواء كانوا يصحون او لا يصحون ومتى ذكر مصروفا يستوى فيه الغنى والفقير فان كانوا يصحون فذلك صحيح لهم باعتبار اعيانهم بزيديته انه يصح بطريق التملك منهم وان كانوا لا يصحون فهو باطل قال الا ان يكون في لفظه ما يدل على الصلابة استعمالا فيما بين الناس لا باعتبار حقيقة اللفظ كالتي تسمى فتح ان كانوا يصحون فالأغنياء والفقراء فيهم سواء وان كانوا لا يصحون فالوقف صحيح ويصرف الى فقراهم دون اغنيائهم كذا في الظهيرية * ولو وقف على اصحاب الحديث لا يدخل في الوقف شافعي المذهب اذالم يكن في طلب الحديث ويدخل النحفي اذ كان في طلب الحديث كذا في الخلاصة * رجل جعل ارضه او منزله وقفا على كل مؤذن يؤذن او امام يؤم في مسجد بعينه قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد لا يجوز هذا الوقف وان كان المؤذن فقيرا لا يجوز ايضا والصلابة في ذلك ان يكتب في مك الوقف وقفت هذا المنزل على كل مؤذن يؤذن فقير يكون في هذا المسجد والصلابة فاذا خرب المسجد خوي من اهله تصرف الفلانة بعد ذلك الى فقراء المسلمين ومساويهم فيجوز اما اذا قال وقفت على كل مؤذن فقير فهو مجهول كذا في الظهيرية * وقف ضبعة على من يقرأ عند قبره لا يصح كذا في القنية * مثل ابو بكر ممن وقف ارضا على مصاحف موقوفة ان يصلح ما يدرس منه قال الوقف باطل كذا في الذخيرة * وقف على الصوفية فقيل لا يجوز وقيل يجوز ويصرف الى الفقراء منهم وهو الاصح كذا في القنية * الفصل الثاني في الوقف على نفسه واولاده ونسله * رجل قال ارضي صدقة موقوفة على نفسي يجوز هذا الوقف على المختار كذا في خزائن المفتين * ولو قال وقفت على نفسي ثم من بعدى على فلان ثم على الفقراء جاز عندنا بيبوسف رح كذا في الصاوي * ولو قال ارضي موقوفة على فلان ومن بعدى على او قال على وعلى فلان وعلى مبدى وعلى فلان المختار انه يصح كذا في الغبائية * اذا وقف الرجل ارضه على ولده ومن بعدى على المالكين وقفا صحيحا فاما يدخل تحت الوقف الولد للوجود يوم وجود الفلانة سواء كان موجودا يوم الوقف او وجد بعد ذلك هذا قول هلال رح وبه اخذ مشايخ بلخ رح كذا في الجبیط * وهو المختار كذا في الدنياية *

وهذا الزوال على ولدي وعلى من يحدث لي من الولد فاذا انقرضوا فعلى الساكنين
 فكذا في المحيط * ولو قال اوصى هذه صدقة موقوفة على من يحدث لي من الولد وليس له
 ولد يصح هذا الوقف فاذا ادركت الغلة قسم على الفقراء فان حدث له ولد بعد القسمة يصرف
 الغلة التي توجد بعده تلك الى هذا الولد ما يبقى هذا الولد فان لم يبق له ولد صرفت الغلة
 الى الفقراء كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال وقفت على اولادي دخل فيه الذكر
 والانثى والمعتق ولو وقف على البنين لم يدخل فيه المعتق وان وقف على البنات لم يدخل
 ليعمل لئلا لانعلم ما هو وان وقف على البنين والبنات دخل المعتق كذا في السراج الوهاج *
 ثم في كل موضع ينبت الحق للاولاد فانما يدخل في ذلك من كان معروف النجب فاما من
 لم يكن معروف النجب وانما يعرف ذلك بقول الواقف فلا يدخل في الاستحقاق معهم
 ومثال ذلك اذا قال وقفت ارضي هذه على ولدي ثم جاءت جارية له بولد لاقل من ستة
 اشهر حتى وقت الغلة فادماه الواقف ينبت نحبه ولا حصه له من الغلة ولو جاءت امرأة او ام
 ولدها لاقل من ستة اشهر من وقت الغلة كانت له الحصه من الواقف كذا في الحاوي *
 وان جاءت به لسته اشهر فصا هذا لم بشرهم كذا في المحيط * فان مات الواقف مائة جاءت
 الغلة فجاءت امرأته بولد ما بينها وبين سنتين من المائة التي ادركت فيها الغلة فان هذا
 الولد يشارك الولد الاول في الغلة وكذلك لو كان مكان الموت طلاق بائن ولم تقربا نقضاء
 للعدة فهو على هذا ولو كان الطلاق رجعي فالجواب فيه كالجواب في المنكحة كذا في الطهيرة *
 وان عاش الواقف بعد وجود الغلة من الوقف يمكنه الوصول اليها ثم مات فجاءت امرأته
 بولد ما بينها وبين سنتين من وقت وجود الغلة لاحق لهذا الولد في هذه الغلة لتوهم مخلوق هذا
 الولد بعد مجيء الغلة الا ان يكون الولادة لاقل من ستة اشهر من وقت وجود الغلة فيشارك
 للولد الاول ولو كان موت الواقف قبل مجيء الغلة بيوم او يومين ثم جاءت امرأته بولد ما بينها
 وبين السنتين من وقت الموت كان لهذا الولد حصه من هذه الغلة كذا في فتاوى قاضيهان *
 ثم تكلموا في معزقة اليوم الذي يجب الحق في الغلة ذكره هلال زح هو اليوم الذي صارت
 للغلة قيمة ولم يشترط الفضل من الموزن وقيل هو اليوم الذي صارت لها قيمة بحيث يفضل
 من الموزن

كتاب الوقف . (٢٧٢) . في المصارف * في الوقف على نفعتهم وأولاده

من المؤمنين والمخارج والنوائب القاهرة كالدَيْن الواجب في الغلة كذا في محيط المرخي *
وهو اختيار المتأخرين من مشايخ بكار رح كذا في الحاوي * ولو قال ارضى صدقة مؤقته
على ولدي الموار والعميان كان الوقف لهم بغيرهم ويعتبر العرو والعمى من ولده يوم الوقف
لا يوم الغلة ولو قال ارضى صدقة موقوفة على اصغر ولدي كان الوقف على الصغار خاصة
ويعتبر في الاستحقاق من كان صغيرا عند الوقف لا عند وجود الغلة كذا في الظهيرية * ولو قال ارضى
صدقة موقوفة على ولدي الذين يسكنون البصرة فالغلة لما كفى البصرة بدون غيرهم ويعتبر
ما كانوا بالبصرة يوم وجود الغلة كذا في فتاوى قاضي خان * والحاصل ان الاستحقاق اذا كان ثابتا
بصفة لا تزول او تزول ولكنها لا تعود بعدا لزال يعتبر في الاستحقاق قيام تلك الصفة
وقت الوقف واذا كان الاستحقاق ثابتا بصفة تزول وتعود بعد الزوال يعتبر في الاستحقاق قيام
تلك الصفة وقت مجي الغلة كذا في المحيط * لو وقف ارضه على ولده الذكور يدخل فيه الذكور
دون الاناث لانه وصف الولد بصفة لا تزول كذا في محيط المرخي * ولو قال على الذكور
من ولدي وولد الذكور من ولدي فهو على ما شرط يدخل فيه الموجودون يملك الصفة
يوم الوقف كذا في الحاوي ولو قال وقفت على من يحلم من ولدي او على من يتزوج
من ولدي يدخل فيه كل من اسلم ويتزوج بعد الوقف لامن كان مسلما او متزوجا يوم الوقف
كذا في محيط المرخي * ولو قال على الفقراء من ولده ولم يزد على ذلك يدخل من كل
فقير اوقت حدوث الغلة كذا في الحاوي * ولو قال على من افتقر من ولدي قال محمد رح
يكون الغلة لمن كان غنيا ثم افتقر وقال غيره يدخل كل من كان فقيرا وقت وجود الغلة سواء كان
غنيا ثم افتقر او لم يكن غنيا اصلا كذا في فتاوى قاضي خان * وهو الصحيح كذا في فتح القدير *
ولو قال على من احتاج من ولدي يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة وقت حدوث الغلة كذا في
الحاوي * وقف ضيعة على اولاده الفقهاء واولاد اولاده ان كلوا فقهاء ثم مات احدهم منه
ابن صغير نفقه بعد سنين لا يوقف نصيبه ولا يستحق قبل حصول تلك الصفة كذا في القنية *
رجل قال لم يمس هذه صدقة موقوفة على وادي كانت الغلة لولد صليبه بسنوي فيه الذكر والانثى
واذا جاز هذا الوقف فمادم يوجد واحد من ولد الصليب كانت الغلة له لا غير فان لم يبق واحد
من البطن الاول تصرف الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى واد الولد شيء وان لم يكن لموقت الوقف

ولد لصلبه وله ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشاركه في ذلك من دونه من البطون ويكون
 ولدا لابن مندم ولد الصليب بمنزلة ولد الصليب ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية
 وبه أخذ هلال ربح والصحيح ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان * فان حدث له ولد لصلبه
 بعد ذلك صرفت الغلة المستقبلية الى الولد لصلبه كذا في الذخيرة * ولو مدم البطن الاول
 والثاني ووجه البطن الثالث والرابع ومن دونه اشترك البطن الثالث ومن دونه من البطون
 وان كثرتهم كذا في المحيط * وكل جواز صرفته في الوقف على ولد فهو الجواب
 في الوقف على ولد فلان كذا في الذخيرة * لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدي
 وولد ولدي يدخل فيه ولده لصلبه وولد ولده الموجود يوم الوقف ومن حدث بعده وبشترك
 بالبطنان في الغلة ولا يدخل فيه من اسفل هذين البطنين ولا يدخل فيه اولاد البنات في ظاهر الرواية
 وعليه الفتوى كذا في محيط المرحومي * وان قال على ولدي وولد ولدي وولد ولد
 ولدي فيكر البطن الثالث فانه يصرف الغلة الى اولاده ابدا ما تنازلوا ولا يصرف الى الفقراء
 ما يجي احد يكون الوقف عليهم وعلى من اسفل منهم الا قرب والا بعد فيه سواء الا ان يذكر
 الواقف في وقفه الا قرب فالقرب او يقول على ولدي ثم بعد هم على ولد ولدي او يقول بطن
 بعد بطن فمبدأ الواقف كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال ارضى هذه صدقة
 موقوفة على اولادي يدخل فيه البطون كلها لعموم اسم الاولاد ولكن يكون الكل للبطن الاول
 ما دام باقيا فاذا انقرض يكون للثاني فاذا انقرض يكون للثالث والرابع والخامس فيشترك هذه البطون
 في العسمة والا قرب والا بعد فيه سواء كذا في محيط المرحومي * ولو قال وقفت على اولادي وله ولد
 واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء كذا في فتاوى قاضي خان * اذا قال
 هذه صدقة موقوفة على ولد وله ولد واحد فالوقف كل له وكذا لو كان له اولاد فانقرضوا لم يبق
 الا لولد كذا في الحاوي * وقف ضيعته بلفظ الصدقة على ولديه فاذا انقرضا فعلى اولادهما
 واولاد اولادهما ابدا ما تنازلوا فانقرض احد الولدين وخلف واحد يصرف نصف الغلة
 الى الولد الباقي والنصف للفقراء فاذا مات الولد الثاني من ولدي الواقف صرفت الغلة
 كلها الى اولادهما واولاد اولادهما كذا في الواقعات المحامية * ولو قال هذه الضيقة موقوفة
 على المحتاجين من ولدي وليس لعلي وله الا محتاج واحد يصرف نصف الغلة الى هذا

المحتاج والنصف إلى الفقراء كذا في خزانة المفتين * ولوقال أرمسى هذا صدقة مؤقوفة على بنى وله ابنان أو أكثر كانت الغلة لهم وإن لم يكن له إلا ابن واحد وقوت وجود الغلة وحدوثها كان نصف الغلة له ونصف الغلة للفقراء ولو كان له بنون وبنات قال لعل كانت الغلة لهم بالنسبة وهو الصحيح وهو كما لو قال أرمسى مؤقوفة على اخوتي وله أخوة وأخوات اشتركا جميعا هكذا في الظهيرية * ولوقال مؤقوفة على بنى فلان وله بنون وبنات روى أبو يوسف عن ابن أبي شبة رح أنه على الذكور من ولد هرون الأناث وروى يوسف بن خالد الضمى عن ابن أبي شبة رح أنهم يدخلون جميعا فإن كان بنو فلان قبيلة لا يحسمون يكون ذلك على الذكور والأنثى جميعا في الروايات كلها كذا في فتاوى قاضيان * ولوقال على بنى ولهم له بنون وله بنات فالغلة للفقراء وكذا لو قال على بناتى وله بنون فالغلة للفقراء ولا شيء للبني كذا في الوجيز * ولو وقف ضيعة له على ابن له وأولاده وأولاد أولاده ابدان ماتوا استوفى الغلة بينهم على من كان ولدا بنته على عدد الرؤوس يستوى فيه الذكور والأنثى وأولاد الأنثى تدخل في أولاد البنين كذا في خزانة المفتين ناقلا من النوازل * ولو وقف على نخله أو زريقته دخل فيه أولاد البنين وأولاد البنات قريبا وبعدوا ولو وقف على هترته قال ابن الأعرابي وتعلب العترة الذي يقو قال العيني هم العشيرة ولو وقف على من ينسب إليه لم يدخل فيه أولاد البنات كذا في الصراج للوفاء * رجل قال أرمسى صدقة مؤقوفة على ولدى ونحلى فالوقف صحيح يدخل فيه الذكور والأنثى من ولده وولدولده ومن تربت ولادته ومن بعدت ويستوى فيه ولد البنين والبنات أحرارا كانوا أو مملوكين وخاصة المملوك تكون لمولاه وكذا لو قال على نسلى وذريتى فهو جائز وهو مثال الأول كذا في الصاوى * ولوقال وقفت على ولدى ونحلى وله ولدت ولدت لهم حدث له ولد الصلب بعد الوقف دخلوا في الاستحقاق وكذا لو قال على ولدى المخلوقين ونسلى يدخل الولد الحادث بلفظ النسل كذا في فتاوى قاضيان * ولوقال أرمسى هذا صدقة مؤقوفة على ولدى المخلوقين ونحلمهم يدخل فيه المخلوقون من ولده ونحلمهم موافكا للنمل مخلوقا أم لا ولا يدخل فيه غير المخلوقين من ولده ولا نحلمهم كذا في منبسط الرخسى * وكذا لو قال على ولدى المخلوقين وعلى أولادهم وحدث له ولد لصلبه لأنه يكون الولد الحادث على كذا في فتاوى قاضيان * ولوقال على ولدى المخلوقين ولولاد أولادهم ونحلمهم دخل

والاولاد المخلوقون منه واولادهم واولاد اولادهم ابداء ما تناحلوا ولو قال علي ولدي المخلوقين واولاد اولادهم وصكت لم يكني لولد ولده شي كذا في المحيط * ولو قال علي ولدي المخلوقين ونسلمهم ونسل من بعدث من ولدي لم يدخل فيه اولاده لصلبه المحدثون ويدخل فيه اولادهم فان قال علي ولدي واولادهم واولاد اولادهم ماتوا الدوا وكان له اولاد قبل ان وقف ما توا وخلقوا اولادهم لم يدخلوا في الوقف ولو قال علي ولدي وولد ولدي واولادهم دخلوا فيه كذا في العاوي * اذا قال في صحنه جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابداء علي ولدي وولدي ولدي واولاد اولادهم ونسلمهم ابداء ما تناحلوا فانه يدخل في غلة هذه الصدقة كل ولد كان له يوم وقف هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث الغلة وولد الولد ابداء ومن مات منهم قبل حدوث الغلة يسقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق مهمه ويكون ذلك لورثته والبطن الاعلى والبطن الاسفل في ذلك على السواء الا اذا قال في وقفه علي ان يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى منهم ثم بالبطن الذي يلونهم فان قال علي هذا الوجه مات البطن الاعلى الا واحد اكانت الغلة كلها لهذا الباقي وحده دون البطن الذي يليه وان قال علي ان يبدأ بالبطن الاعلى ثم الذين يلونهم علي ان يكون ذلك بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فماتت الغلة والبطن الاعلى ذكورا وانثى معهم او اناث ولا ذكور معهم فذلك كله بينهم على السواء كذا في الذخيرة والمحيط * ولو قال علي ولدي وولد ولدي ابداء ما تناحلوا ولم يقل بطنا بعد بطن لكن قال كلما مات احد كان نصيبه من هذه الغلة لولده فالحكم قبل موت بعضهم ما ذكرنا ان الغلة لجميع ولده وولد ولده ونحله بينهم على الصيغة فان مات بعض ولد الواقف لصلبه وترك ولدا ثم جاءت الغلة فان الغلة تقسم على عدد القوم على الولد وولد الولد وان سفلوا وعلى الذي مات من واد الصلب مما اصاب الميت من الغلة كان ذلك لولده ويصير لولد هذا الميت مهمه الذي جعله الواقف ومهم والده كذا في الخلاصة * ولو قال علي ولدي وولد ولدي ونسلمهم واولادهم ابداء ما تناحلوا علي ان يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى منهم ثم بالبطن الذي يلونهم الخ بطنا بعد بطن وكلما حدث الموت علي واحد منهم وترك ولدا كان نصيبه من الغلة لولده وولد ولده ونحله ابداء ما تناحلوا علي ان يقدم البطن الاعلى وكلما حدث الموت علي واحد منهم ولم يترك

في ذلك نصيب كذا في الحاوي ^{وإنما} قال ارضى هذه صدقة موقوفة على المساكين على ان يبدأ
 بولدي الصلي فيجري خلفه في الوقف عليهم ثم بعدهم على اولادهم ونسلهم فانه يكون الغلة
 لولده وولد ولده على ما يشاء ثم على المساكين وكذلك اذا قال غلة صدقتي هذه للمساكين
 لا يخرج منهم وقال مع هذا وعلى ان تجري غلة هذه الصدقة على قرابتي ما بقي منهم احد
 فله غلة هذه الصدقة تكون قرابته ابدانهم من بعدهم على المساكين ولو قال على ان يكون غلتها
 لعبد القيس ^{يظهر} وولد زيد ابدا ما بقي منهم احد فاذا انقضوا فهي على المساكين فان الغلة تقسم
 على ^{بين} ولد زيد وعلى عبد الله فان كان ولد زيد خمسة تقسم على ستة منهم كذا في المحيط * ولو قال
 ارضى هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولد ولدي ونسلهم ثم مات فالوقف على ولده
 لصلبه لا يجوز وعلى ولد ولده يجوز لكن لا يكون الكل لهم مادام ولد الصلب حيا فنقسم الغلة في كل
 سنة على عدد رؤوسهم فما اصاب ولد الولد منهم وقف وما اصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع
 الورثة على مشاركتهم الزوج والزوجة وغيرهما فان مات بعض ولد الصلب فالغلة تقسم على عدد
 الورثة ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصلب فما اصاب الباقي من ولد الصلب يكون
 بين جميع الورثة الاحياء والاموات كل من كان حيا عند موت الواقف كذا في الخلاصة *
 في وقف هلال ربح وقف على بعض اولاده وذكر فبه وقف في حيوته وبعد وفاته وقوله بعد وفاته
 لا يوجب الفساد في الاصح ولا يجعله وصية للوارث وانما يحمل ذلك على التأييد كذا في الوجيز *
 الفصل الثالث في الوقف على القرابة وبيان معرفة القرابة * قال ابو يوسف ومحمد رح
 هي كل من يناسبه الى اقصى اب له في الامام من قبل ابيه او من قبل امه المحرم وغير المحرم
 والقرين والعم والجد والجمع والفرع في ذلك سواء فاذا وقف على قرابته او على ذوى قرابته
 فيخل قولاه تحت الوقف معدهما وقال ابو حنيفة رح ان حصل بلفظ الواحد ان نحو قوله على
 قرابتي على ذى قرابتي دخل تحت الوقف من كان اقرب الى الواقف من محارمه
 وان حصل بلفظ الجمع بنحو قوله على ذوى قرابتي على اقربائي يعتبر مع ما ذكرنا الجمع
 حتى ينصرف اللفظ الى المنهي بهما دونكم المشائخ رح في معنى قولهما اقصى اب له في الاسلام
 قال بعضهم معناه اقصى اب اسلم وقال بعضهم معناه اقصى اب ادرك الاسلام اسلم اولم يسلم
 ونمرة الاختلاف يظهر في العلوي اذا وقف على قرابته فعلى الثاني يدخل اولاد مقبل وجعفر و

على الاول اولاد على خصمب واذا كان للواقف عيال وان وقد حصل الابقان باللفظ الجتمع
 فعلى قول ابي حنيفة روح الغلة للعمين لانه يعتبر بالاقرب فالاقرب وعند هذه الغلة للعمين والخالين
 اربا ما لا ينهما لا يعتبران الاقرب ولو كان له من واحد واحد خالان فعلى قول ابي حنيفة روح للعم
 نصف الغلة والنصف بين الخالين نصفين كذا في المحيط * ويحتوى في الاستحقاق بالقرابة على
 قولهم جميعا الذكور والانثى والمسلم والكافر والمحرر والمملوك الا ان ما يجب للمملوك يكون للمولى
 الذى يملكه يوم يخلق الغلة والقبول الى اعبه دون المولى وبعد الفتح يكون له كذا في الحاوى *
 وفي الوقف على المقرب يقيم الغلة على الرؤوس الصغير والكبير والمذكر والانثى
 والفقير والغنى سواء اكل كل الى الاسم كذا في الوجيز * ولا يدخل ابو الواقف ولا اولاده
 لصلبه وفي دخول الجدر وايتان وفي طاهر الرواية لا يدخل كذا في فتح القدير * وجعل وقف
 وقف على اهل الحاجة من قرابته ومات الواقف هل يكون لتقيم ان يعطى من الواقف
 ان كان فقيرا فعلى قول ابي حنيفة وابيوسف روح لا يعطى لان ولد الولد مندهما ليس من
 القرابة هكذا في فتاوى قاضى خان * والذى ذكرنا في قوله لا قربا له ولذوى قرابته فكذا في
 قوله لا رحا معولذوى ارحا معولا نسا بهولذوى انسا بهكذا في المحيط * ولو قال لذى قرابتي
 فالقياس ان يقع هذا على واحد حتى لو كان له هم وخالان يكون الجميع للعم لان اللفظ قد يعنى
 وفي الاستحسان هم سواء لانه براد به الجنس كذا في الحاوى * ولو كان وقف على ذوى قرابته
 او اقربا له او انسا به او ارحا معولا لا قرب فالاقرب فانه يدخل تحت الوقف الاقرب ولا يعتبر
 الجميع بلا خلاف كذا في الذخيرة * ولو قال ارضى صدقة موقوفة في البراءة والحقى القرابة
 ولم يقل قرابتي قال هما سواء ويكون ذلك لقرابته وكذا لو قال لا اقرب او لا فصاحبه اوله وروى
 الارحام ولم يصف الى نفسه يكون ذلك الا مر على قرابته لكان العرف كذا في المحيط * وقول
 على قرابتي من قبل ابي وامى او من قبل امى فهو على ما قال فيقسم الغلة عليهم على مدد
 رؤوسهم ولو قال على قرابتي من قبل ابي وامى وقرابتي من قبل ابي او على قرابتي من قبل
 ابي وامى وعلى قرابتي من قبل امى فالغلة تقسم على مدد رؤوسهم يستوى فيه من كان من قبل
 ابيه وامه ومن كان من قبل ابيه او من كان من قبل امه ولا يترجم قرابته من قبل ابيه وامه ولو قال
 بين قرابتي من قبل ابي وبين قرابتي من قبل امى فنصف الغلة يكون لقرابته من قبل ابيه

وإنما يكون لقرابته من قبل أمه كذا في الذخير * إذا حال أرشنى هذا عند من عرفت على
عرا بنى الأقرب فالأقرب وجعل العلة الأقرب قرابته إليه فان كان الأقرب واحداً فجميع العلة
له وإن زاد على ما نرى درهمين أو ثلثاً جماعة فعمت بينهم بالموافقة بضمي فيه الذكر
والأنثى فإذا تعرض هؤلاء فالعلة لمن عليهم في الأقرب حتى نصير إلى أبعد هم قرابة وهذا
قول محمد بن روح فإنه ذهب لفلان روح وقال أبو يوسف روح يكون العلة الأقربهم وأبعد هم إلى
الواقف فيهم بالموت وكذا لو قال علي قرابتي الأدنى غلاد نبي فان قال بعضهم لا قبل سبط
صبيه وكانت العلة للباقيين كذا في العاوي * ولو قال علي ان ما أخرج الله تعالى من فلاتها
يعطى الأقرب فالأقرب يعطى الأقرب جميع العلة كذا في المحيط * إذا وقف أرضاً على
عرايته فاد من رجل أنه من القرابة كلف إقامة البينة ولا يقبل بينته إلا على خصم والخصم
هو الواقف إن كان حياً فإن مات فالوصي الذي الأرض في يده هو الخصم فان أقر الوصي
بما أحده بأنه من قرابة الميت لم يصح إنراؤه وإنما خصم في إقامة البينة عليه كذا في العاوي *
فان كان له وصيان أو أكثر فاد مني المدعي على أحد هم جاز ولا يشترط اجتماعهم كذا
في الذخير * ولا يكون وارث للبيب خصماً للمدعي في ذلك إلا ان يكون متولياً وكذلك
أولاد الواقف لا يكونون خصماً للمدعي كذا في المحيط * فان برهن على المتولي بأنه قريب
الواقف ولا يقبل على يبرهن على نسب معلوم كالأخوة لأبوين أو لأب أو لأم ولا يقبل على
الأخوة المطلقة وكذا العمة فمن قالوا لا تعلم له وارثاً أخطأه وإن لم يقولوا ذلك
لا ينافي زماناً لم يقع إليه كذا في الوجيز * ولا يؤخذ منه كفيل متدايب حتى يفرح كما في الميراث
كذا في المحيط * فان قلل الشهود له قرابة طيب فالقاضي يفرز أعيانه هم فان قال الشهود
لا ندري عددهم كم هم بمعنى القاضي ان يقول لهم احتاطوا ولا تشهدوا إلا بما تيقنوا فقولوا
ولا تكلم له قرابة أخرى سوى كذا كذا في الذخير * فان برهن على ان حاكم بلدة
حكم حكمه بقرابة الواقف قال فلان روح يسأل عن الحاكم من القرابة التي حكم بها ان ذكر
القرابة يسحق بها الوقف أخطأه والألا فان غاب أو مات الشهود قبل التفسير يحال المدعي
فان ذكر قرابة يستحق بها الخطأ والألا لا يكون نقضاً لنقض الحاكم الأول لانه حكم بأنه
قريب

قريب وكل قريب لا يستحق الوقف حتى لو كان منكم بغير شيء من العلة أو بانه الوقف عليه
يمضيه ويعطيه أيضا كذا في الوجيز * وإن لم يفكر الموصي القرابة أو كان فيها قال جلال القاضي
يعطيه العلة ويجعل قضاء القاضي الأول على الصفة وعلى أنه قضى بقرابة يستحق بها كذا
في المحيط * وجل أثبت قرابته منذ القاضي وقضى بهائه ثم جاءه آخرون من أن قريب الوقف
فلم يجد القاضي فإراد أن يصمم المقتضى له فإن كان قد أخذ شيئا من العلة فهو خصم للثاني
وإن لم يكن أخذ شيئا من العلة لم يكن خصما سواء قدمه الموصي الذي قضى به للأول
أو قدمه إلى قاض آخر وهذا استصمان ذهب إليه جلال رح هكذا في الذخيرة * وإذا أثبت
واحد من الأقرباء قرابته فاقامها لا خرا لبيته أنه ابن الذي أثبت قرابته وابن ابنه كفى
بعدم احتياج إلى تفسير القرابة التي احتاج الأول إليها وكذا إذا قام البيته بأخوة لآبائه
وأمه كذا في الساوي * وكذلك لو كان المقتضى له الأول امرأة وبني المحلة بها كذا في الذخيرة
وإن أقام الثاني بيته فإنه أخو المقتضى له الأول لآبائه فالقاضي أن قضى للأول بقرابته من قبل أبيه في
الثاني وإن قضى للأول بقرابته من قبل أمه كان الثاني اجنبيا عن الوقف وعلى ذلك يصرح جنس
المعامل كذا في المحيط * وشهادة ابني الواقف أن هذا الرجل قريب والدنا مع تفسير القرابة
مقبولة كذا في الذخيرة * وأن شهد اثنان لاثنين بالقرابة وشهد ذلك الإثنان ليدعيان شهد
بعضهم لبعض لم تقبل كذا في الساوي * وإن كان القاضي يقتضي بشهادة الشاهدين الأولين
ثم شهد المقتضى لهما للشاهدين لا يقبل شهادتهما للشاهدين الأولين وشهادة الشاهدين الأولين
ما مضى على حالها كذا في الذخيرة * لو شهد رجلان من القرابة لواحد من الواقف فلم يجد
شاركهما فيما في أيديهما من غلة الوقف كذا في الساوي * وإن واقف بقرابته في الوقف
رجل واحد من قرابته واقف الواقف بذلك ونصر القرابة وقال هذا من وقف عليه
فإن كان الواقف قرابة معروفون لا يصح إقراره وهذا إذا كان لأب من الواقف بعد عقد الواقف
فإذا أقر بذلك في عقد الوقف بأن قال في عقد الوقف هذا من وقف عليه قبل ذلك منه
إما إذا لم يكن له قرابة معروفون في الاستصمان أن يقبل قوله كذا في المحيط * أن شهدوا
على إقرار الواقف لواحد من قرابته وله قرابة معروفون لم يقبل ذلك فإن لم يكن له قرابة
معروفون استصمنت أن أعطيه العلة إذا أقرروا إقرارا أثبت بذلك كذا في الساوي * وإذا

وقف على ولده ونسله ثم اقر لرجل انه ابنه فلا يصدق في العلل الماضية ويصدق في الغلات
المسماة نفع كذا في الذخيرة * وان اوقف على قرابته وجاء رجل يدعى انه من قرابته واقام
بينه وشهدوا ان ابوا فيه كان يعطيه مع القرابة في كل سنة شيئا لا يستحق بهذه الشهادة شيئا
وكذلك لو شهدوا ان ابوا فيه فلا تاكيد يدفع اليه مع القرابة في كل سنة شيئا كذا في المحيط *
ان اوقف على اقرب الناس منه ومن بعده على المساكين وله ابن او اب دخل تحت الوقف
ولو كان الوقف على اقرب الناس من قرابته لا يدخلان تحت الوقف وان كان له ابن وابوان
فالغلة لابن واحد وكذلك الابنة وان مات الابن والابنة كانت الغلة للمساكين ولا تكون للابوين
وان كان له ابوان لا غير كانت الغلة بينهما نصفين فان مات احدهما كان للحي النصف والنصف
للآخر للمساكين وكذلك الاولاد ان كانوا عشرة فمات احدهم كانت حصته للمساكين وان كانت
للواقف ام وابنة كانت الغلة للام دون الاخوة وكذلك اذا كان لعبد وام فالام اقرب من العبد
ومن الاخوة والاب ايضا اقرب * وان كان له جد ابوالاب وابنة فالغلة للعبد في قول من يرى العبد
مقتضى الاب وفي قول الآخر للاخوة دون العبد كذا في الذخيرة * فان كان له اخوان احدهما لاب
وام والآخر لاب اولام فالذي من قبل الاب والام اولي وكذلك اولاد الاخوة والاخوات
والامهات والعمات والاخوال والعالات من كان من قبل الاب والام فهو اولي من الذي يكون
من قبل الاب او من قبل الام فان كان ثلثة اخوال متفرقين وهم لاب يبدأ بالخال من قبل الاب
والام فان كان اخ لابن وام فالذي من قبل الاب والام على قول ابى حنيفة رح الاول
والثاني القول الآخر وهو قولهما سواء وعلى هذا جميع الاقارب كل من كان من قبل الاب
فهو اولي من الذي من قبل الام في قول ابى حنيفة رح الاول وفي قوله الآخر وقولهما سواء
كذلك في العمات * ولو كان له اب وابن ابن فالغلة للاب دون ابن الابن وان كان له اخ لابنة وامه
وابنة لابن كانت الغلة لابن الابن وان كانت له بنت بنت وله ابن ابن اسفل من
هذه كانت الغلة لبنت البنت وكذلك الموصية في هذا كله ولو كان له اخ بنت لاب وام وبنت بنت
فبنت بنت بنت البنت اولي كذا في المحيط * فالعاصل انه يبدأ بولد الولد ثم بولد الاب
ثم بولد الامهات فان كان له اب وام وبنت الاخ لام او لاب وام فعند ابى حنيفة زرع العبد اولي
وحدهما بنت الاخ اولي ولو كان مكان بنت الاخ بنت ابنت فهو اولي بالاتفاق ولو كان له

كتاب الوقف (٢٨٣) في المصارف * في الوقف على فقراء قرابته

ابن ابي لاب وام واح لآب اولاد فالعلة للاخ كذا في التفسير * وابن الاخ من الام اولاد من العم من قبل الاب كذا في الحاوي * ولو وقف على اقارب الميتين في بلد آخر لفقرادان كانوا بمصون فوطفتهم تدور معهم اينما داروا وان كانوا المصون فكل من انتقل الى بلد آخر حرم وان لم يبق احد منهم يصرف الى الفقراء وان ما من منهم ماتت وطبقته في المستقبل لا في الماضي كذا في الفتاوى العنابية * وقف ضيعته وامران يعطيان اقباءه * كذا فيهم وهم قوم غير متقنين ان لم يذكر الاولاد يبطل اولاد الاقرباء واولاد اولادهم لا فيهم من اقربائه وان ذكر فقال ثم بعدهم لا اولادهم لا يدخلون حال حيوا الآباء ثم حد الكفاية قدر الحاجة لنفسه وان يكون من اهله وولده وخادم واحد كذا في المضمرات * وقف كان في يد الواقف وكان الواف بفرق الانزال على اقربائه ومواليه ويفضل البعض على البعض ويضع فيما شاء فمات الواقف واوصى الى آخره لم يبين كيف كان مبيع الوقف قالوا بان الوصى يصرف الى من كان يصرف اليه وان اشكل على الثاني ان الاول الى من كان يصرف الزيادة من اقربائه ومواليه فهو يصرف الى الفقراء كذا في فتاوى قاضي خان * الفصل الرابع في الوقف على فقراء قرابته * اذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة على فقراء قرابتي او قال على فقراء قرابتي ومن بعدهم على المساكين فهذا الوقف صحيح والمستحق للعلة من كان فقيرا يوم يعطى كذا عند هلال رح وبه نأخذ كذا في المضمرات * وعليه الفتوى ولو قال ارضني صدقة كذا لفقراء على المساكين من قرابتي او على المحتاجين من قرابتي كان الجواب فيه ما عوفى قوله على فقراء قرابتي ولو قال ارضي صدقة موقوفة لفقراء قرابتي او في فقراء قرابتي فهو كما لو قال على فقراء قرابتي لان حروف الصلوات تقام بعضها مقام بعض ولو قال على ايتام قرابتي فكذلك لان احتلام الغلام بعد مجيء العلة حصته من هذه العلة فان وقعت بينه وبين غيره من المستحقين خصومة في هذه العلة فقال غيره من المستحقين انما احتلته قبل مجيء العلة فلا خصمة لك وقال هو انما احتلته بعد مجيء العلة كان القول قوله مع اليمين وكذا في خيضة الجارية * وان مات واحد من القرابة بعد مجيء العلة وترك اولادا صغارا لا يكون لهؤلاء الا ولادة حصته في هذه العلة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو وقف على المحتاجين من قرابته واخره للفقراء لم ينفذ وله ابن فقير قال ابو يوسف رح لا يدخل تحت اسم القرابة وهو المصم كذا في الفتاوى العنابية *

في كتابه الوقف (٢٨٢) في المصارف * في الوقف على فقراء قرابته

إذا قال على الصلحاء من فقراء قواعي غلب الصالح من كان محتورا مستقيم الطريقة سليم الناحية
كما من الأدنى قليل الشر ومن يمتنعك ولا صاحب زينة ولا تقذف للمحصنات ولا معروف الكذب
فهذا من أهل الصلاح ولو قال على أهل العفاف أو أهل العبر أو أهل الفضل فهذا وقوله
من أهل الصلاح سواء كذا في الحاوي * وإذا وقف على فقراء قرابته وله قرابة فقراء من غير
أهل البلد الذي الوقف فيه لا يبعث إلى تلك البلدة ولكن يعطى على فقرائهم في هذه البلدة
وإن بعث إليهم إلى تلك البلدة فلا ضمان كذا في المحيط * ولو قال على فقراء قرابتي يبدأ
بالأقرب والأقرب بمعنى حصلت الغلة يبدأ بأقربهم إلى الوقف فيعطى ما تتي درهم لايزاد عليها
ثم الذي يليه في القرب يعطى ما تتي درهم وهكذا إلى آخرهم فإن كانت الغلة ثلثمائة درهم
أعطى الأول ما تتي درهم والذي يليه مائة درهم فإن ضاع بعض الغلة فانه يبدأ بالبطن الأقرب
وما ضاع يكون حصته من يلهم كذا في الحاوي * فإن أعطى كل واحد منهم ما تتي درهم وبقي
عبر الغلة شيء ففي الاستحسان يقيم بينهم بالمعوية هكذا في المحيط * ولو قال على فقراء قرابتي
على أن يبدأ أعطى جميع الغلة الأقرب فالأقرب يعطى الأقرب كل الغلة ولو قال على فقراء قرابتي
يعطى منها لا ترب فالأقرب يعطى ما تتي درهم ولا يعطى جميع الغلة كذا في التنا تارخانية *
والفقير في هذا الباب من يعد فقيرا في باب الزكاة هذا هو المشهور كذا في الحاوي * من له المسكن
لا غير أو كان له مسكن وخادم فهو فقير في حق الزكاة والوقف وكذلك إذا كان له مع ذلك ثياب
كفاف ولا فضل فيها وكذلك إذا كان له مع ذلك متاع البيت ما لا غناء منه كذا في الذخيرة *
ولو كان له مائتا درهم أو عشرون مثقال ذهب فلاحظ له من الوقف كذا في المحيط * وإن كان له
فضل من متاع البيت أو الثياب وذلك الفضل يساوي ما تتي درهم فهو غني لأجل له الزكاة
وأخذ الوقف كذا في فتاوى قاضيهان * وإن كان له مسكنان أو خادمان والمسكن الفاضل
والخادم الفاضل يساوي ما تتي درهم فهو غني في حق حرمته أخذ الزكاة والوقف وإن
لم يكن غنيا في حق وجوب الزكاة وهذا مذهب اصحابنا راجع كذا في المحيط * وإن كان له فضل
من الثياب وفضل من متاع البيت وفضل ممكن وفضل كل صنف بانفراد لا يساوي ما تتي
درهم وإنما اجتمعت بلغت ما تتي درهم كان غنيا كذا في فتاوى قاضيهان * وإن كان له أرض
تساوي

تساوي ما تتي زهم ولا يخرج قلتها ما يكفيه فهو غني على المختار كذا في خزانة المفتين *
 وإن كان له مال كثير غائب أو ماله يكون ديناً على الناس لا يقدر على أخذه يعطى له من الوقف
 والزكاة جميعاً لأنه بمنزلة ابن السبيل وإن كان ماله غائباً عنه أو كان ديناً على الناس لا يقدر على أخذه
 إلا أنه يقدر على الاستقراض كل الاستقراض خيراً من قبول الصدقة فلو أنه لم يستقرض وأخذ الزكاة
 فلا بأس به ويعطى الوقف للفقير الكموب ولا بأس به ويكره له أخذ الزكاة كذا في فتاوى قاضية خان *
 وإن كان له دين على مفلس فهو فقير وإن كان على ملي وهو مقترضة فهو غني وإن كان متصلاً
 وله بيتة فكذلك وإن لم تكن له بيتة فهو فقير كذا في الذخيرة * وقف أرملة على حقدته من
 كان منهم فقيراً وله من الصدقة من عهده فربما كان أمسك الفرس للجهاد أو لركوبه لما كان به
 زمانة يعطى له وإن أمسك الفرس تشرافه لا يعطى إذا كان الفرس يساوي ما تتي زهم ولا يحسن
 عليه دين ولا مهر كذا في المضمرات * كل من وجبت نفقته في مال إنسان وله أن يأخذ ذلك
 من غير قضاء ولا رضاء ويقضى القاضي بالنفقة في ماله حال غيبته ومنافع الأملاك متصلة بينهما
 حتى لا يقبل شهادة أحدهما لصاحبه بعد غنياً بغني المنفق في حق حكم الوقف وذلك
 كالوالدين والمولودين والأجداد وكل من وجبت نفقته في مال غيره يغرض القاضي
 ولا يأخذ النفقة من ماله إلا بقضاء أو رضاء والاضى لا يقضى بالنفقة في ماله حال غيبته ومنافع
 الأملاك متميزة حتى تقبل شهادة أحدهما لصاحبه لا بعد غنياً بغني المنفق في حكم الوقف
 وذلك كالأخوة والأخوات ومائراً الحارم وعلى هذا الأصل تدور المسائل كذا في المحيط *
 إذا وقف أرضه على فقراء قرابته وله قريب غني ولهذا الغني أولاد فقراء فإن كانوا أصغاراً
 ذكوراً وأنثى أو كانوا كباراً وأنثى لا تزالوا زوجاً لهم أو ذكراً زمناً أو محابيين فلا حظ لهم في هذا الوقف
 وإن كان لهذا الغني أخوة أو أخوات فقراء أو ولد له كبير فقير مكتسب فلهم حظ في هذا الوقف
 كذا في المحيط السرخسي * وإذا كانت امرأة فقيرة ولها زوج غني لا يعطى من الوقف والزوج
 إذا كان فقيراً يعطى من الوقف وإن كانت امرأة غنية وإذا كان لغيره ولد كبير لازمته به
 وهو فقير ولهذا الولد أولاد صغار فقراء فإنه لا يعطى أولاد الولد من الوقف لأن الأرض نفقتهم
 من مال جدهم وأما أبوهم وهو ولد القريب لصلبه فله حظ في الوقف لأنه لا نفقة له على الأب
 لأنه كبير لا زمانة به وإذا كان للرجل ابن غني وهو فقير لا يعطى من الوقف كذا في الذخيرة *

فيه ليس بشيء من المصنفين هو خير ولو قالوا ان لا يعلم اجداء بحسب نفقته عليه كفا ولا يحتاج الى ان يقولوا بالقطع ليس بمصدق عليه كما في المهرات في الوجيز * واذا اراد الرجل اثبات قراءته وقراءه في الوقف فله ذلك ان كان صغيرا بخلاف الكبار فانهم يثبتون فقرهم بانفسهم ووصى الاب في هذا بمنزلة الاب فان لم يكن لهم اب ولا وصى الاب ولهم ام واخا وعم او خال فلهؤلاء اثبات قراءته الصغير وفقره ان كان الصغير في حجره استحصانا ثم ان كان الام او العم او الاخ موصيا لوصع الغلة في ايديهم فما يصيب الصغير يبقى الغلة يدفع اليهم ويؤمرون بالانفاق عليه وان لم يكن موصيا لذلك يوضع في يدي رجل تقوا ومؤخر بالتفتق عليه كما في المصنف * رجل وقف مائة على فقراء اقربا ثم فاراد بعض الفقراء من اقربائه ان يعلق اليهم اعيانهم ان ادوا عليهم دعوى صحيحة بان ادوا عليهم مالا يصيرون به اعيانهم ان لهم ان يعالجوهم فان كان القيم يميل اليهم فاراد هؤلاء ان يعلقوا القيم بالمال ما تعلم انهم اعيانهم ليس لهم ذلك كذا في الوقفات السامية * واذا برهن عند حاكم على قراءته وفقره لم جاء بهد الحكم بالقراءة والفقر يطلب من وقف آخر على الفقراء القريب لا يحتاج الى اعادة البينة لان من كان فقيرا في وقف فهو فقير في كل وقف وكذا لو برهن على قراءته من الواقف وحكم به حاكم ثم جاء بطلب وقف اخى الواقف لا يبرهن على قراءته ولا يحتاج الى اعادة البينة وكذا لو جاء اخو المقتضى له لا يبرهن كذا في الوجيز * ولو قام رجل بينة عند القاضي ان الذي كان قبله قضى بقراءته وفقره قبل هذه المدة استحق الغلة وان طال المدة في القياس لكننا استحسننا قلنا ان القاضي يقرأ له اعادة البينة اذا طال المدة على انه فقير وانما يعتبر الفقير في كل سنة عند حدوث الغلة فمن كان فقيرا قبله استحق تلك الغلة ومن افتقر بعد ذلك لا يستحق من تلك الغلة انما يستحق من غلة اخرى فاذا قضى القاضي انه فقير ثم جاء بعد ذلك يطلب الغلة هو غنى وقالنا استغنيت بعد حدوث الغلة وقال شركاؤه لا بل استغنيت قبل حدوث الغلة فالقياس ان يكون القول قوله وفي الاستحصان القول قول الشركاء ولو لم يكن القاضي قضى بقراءته فقرا يطلب الغلة وهو غنى وقالنا استغنيت بعد مجيء الغلة لا يقبل قوله قياما واستحصانا وان جاء بطلب الغلة فله ان يبرهن انه فقير وقال الفقهاء انه غنى وارادوا استصلافة منهم ذلك ويختلف القاضي بالمال ما هو اليوم غني من الدخول في هذا الوقف مع فقرائهم ومن اخذ شي من غلته وان اشهدا لشهود على فقره

يكون ذلك بعد حدوث الغلة لم يدخل في تلك الغلة وإنما يدخل في الغلة الثانية إلا أن يوتوا
 فرة وكان الوفاق قبل حدوث الغلة فم يثبت حقه في تلك الغلة كذا في المحيط * وإذا شهد
 القراة بعضهم لبعض في الوفاق بالفقر لا بعل إذا شهد كل فريق لصاحبه وإن كان اليهود
 غنفاء وشهدوا لرجل من قرايتهم بقرايته وفرة ذكر العصفاء في وقفه في باب الوفاق على قراة
 لقراة إنهم إن لم يجرؤوا إلى أنفسهم منفعة بشهادتهم ولم يدعوا من أنفسهم بذلك فرة
 نبئت شهادتهم وذكر هو في باب قبل هذا الباب متصل به لو شهد رجلان ممن صححت
 تراجمهما لرجل انهم قراة الواقف ونسروا غرايته إن ذلك جائز فإن لم يعدل شهادتهما
 بود القاضي شهادتهما فللذي شهد له بقراة الواقف أن يدخل معهما فيما يصل اليهما من مال
 الوفاق ويشاركهما في ذلك كذا في الذخيرة * وذكر هلال رح في وقفه إذا شهد رجلان
 اجنبيان بقراة رجل من الواقف وشهد رجلان قريبان بفرة قبلت شهادتهما من غير تفصيل
 قال هلال رح في وقفه لو قرر رجل من القراة أنه كان غنيا ثم جاء يطلب الوفاق فقال أنا فقير
 وإنما افتقرت قبل حدوث الغلة لا قبل قوله وإن كان فقير الحال وإن شهد الشهود أنه اتلف
 ما له قبل حدوث الغلة استحق الغلة فإن قالوا الجاء واتهمه القاضي بالتلجئة لا يعطى إلا إذا كان
 ما يلجئه يصل يده إليه كذا في المحيط * الفصل الخامس في الوفاق على جيرانه * وقف
 على جيرانه نفى القياس يصرف إلى الملاصق وفي الاستحسان يصرف إلى من يجمعه وإياهم
 مسجد الملة كذا في الوجيز * وهو المختار كذا في الغياية * ثم في طاهر مذهب البصينة رح
 الغرض السكنى ما لا كان الساكن أو غير مالك هو الصحيح كذا في المحيط * وإن كان الساكن غير المالك
 على الوفاق للساكن دون المالك كذا في فتاوى قاضيهان * ويدخل فيه الهامس لمساكن أو كافر إذا كان
 أو انثنى حرًا كان أو مكاتبًا صغيرًا كان أو كبيرًا ويقسم المال على عدد رؤسهم فإن فضل الوصى
 بعضهم على بعض ضمن كذا في الحاوى * ولا يدخل فيه أمهات الأولاد والمدهبون والمبيد
 كذا في الخلاصة * وكذا المديون الذي حبس في محبته بدين كذا في الوجيز * ولا يدخل فيه
 ولد الواقف وأبوه ووجهه وزوجه كذا في الحاوى * وولد الولد إذا كان جارا لا يدخل امتهمانا
 كذا في خزائن المفتين * وأخوه وصيه وخاله يدخلون كذا في الظهيرية والمحيط * ولو كان للواقف

مكتتاب المؤلف: . . . (٨٩٠) في المصارف في الوقف على أهل البيت وآل

جبران فانقل من نفسه الى زوجة اخرى وبما هو الاول والآخر فانقل من نفسه الى زوجة اخرى والى زوجة اخرى والى زوجة اخرى
الى جواره فالعبرة فيه ان كل جارية وفيه خمسة اقسام الا في حواشي فاصبعان * ولو وقف على
جبرانه وله دار وهو فيها ساكن فانقل منها الى دار اخرى * ومكة بها الجزاء الى ابن مائة فالفلة
لجبران الدار والى الفلن التي فيها ومات فيها كذا في المحيط * ولو وقف على جبرانه ثم هجر الى مكة
ومات فيها ان كان اتخذ دارا فالفلة لجبرانه بمكة وان هجر الى حجاز او مصر فالفلة لجبرانه بمكة
كذا في الظهيرية * ولو كان لداران وهو يسكن في احدهما والآخر في الفلانة فالفلة لجبران الدار التي
يسكن فيها كذا في المحيط * ولو كان له داران وفي كل داره زوجة فالفلة لجبران الدارين وان مات
في احدهما كذا في الحواشي * وكذا لو كانت احدي الدارين بالبرص والآخرى بالكونة
وله في كل واحد منهما زوجة كذا في المحيط * ولو وقف على فقراء جبرانه ومات منهم ورثته
فلك الدار وانتقلوا الى ناحية اخرى فالفلة لجبرانه يوم مات ولا يلتفت الى بيع الورثة كذا
في خزائن المفتين ناقلا من العميد * ولو وقف على فقراء الجبران ولم يصف الجبران الى نفسه
بان لم يقل على فقراء جبراني فهذا هو الموقوف على فقراء جبرانه سواء كان في الظهيرية *
وان كان حين مرض حوله ابنه الى محلة اخرى او قرية ثم مات فالفلة لجبرانه الاولين وليس
هذا بانتقال كذا في المحيط * امرأة كانت تسكن دارا وقت على جبرانها وقفا ثم تزوجت وتزقت
الى بيت زوجها وماتت فيه فجبرانها جبران زوجها وكذا لو تزوج الرجل امرأة وانتقل اليها
انتقل جواره الاول كذا في الظهيرية * قالوا ان كان متاعه في داره الاولى فالفلة للاولين
كذا في المحيط * وان لم يحصل وكان يختلف اليها فجبرانه جبران داره دون دار امرائه
كذا في الحواشي * واذا وقف على فقراء جبرانه فالارملة تدخل اذا كانت حارة وذات البعل
لا تدخل كذا في الظهيرية * وان لم يعلم من جبرانه لم يقسم الفلة حتى يشهدا لشهود
على المنزل الذي توفي فيه فيعطى جبران ذلك المنزل وان ادعى جواره فقير ولم يعرف
كف ان يقيم البينة على فقره ولو قال الواقف والوصي اطابت الفلة فقراء الجبران فالقول
قوله مع يمينه وان جدد لك الجبران كذا في الحواشي * الفصل السادس
في الوقف على اهل البيت والال والجنس والعقب * اذا وقف ارضه على اهل بيته دخل
تحت الوقف كل من ينصل به من قبل آبائه الى اقصى اب له في الاسلام يحتوى فيه المعلم

والكفر والذكور والأنثى والمحرم وغير المحرم والقريب والبعيد ولا يدخل الأب والأنثى ويدخل فيه والد الواقف وولده ولا يدخل أولاد البنات وأولاد الأخوات وكذلك لا يدخل أولاد من سواهن من الأثاث إلا إذا كان أزواجهن من بنى إمام الواقف كذا في الظهيرية * وذكر شمس الأئمة العرخصي رح في شرح مير الكبير إذا ذكر أهل البيت في الوقف والوصية يرجع إلى مراده إن أراد بيت السكنى فاهل بيته من يعوله وينفق عليه في بيته وإن لم يكن بينهما قرابة وإن أراد بيت النسب فاهل بيته جميع أولاد أبيه المعروفين به وذكر القاضي الإمام على الصفدي أن الواقف إن كان لبيت نسب مثل بيوت العرب فاهل بيته جميع أولاد أبيه وإن لم يكونوا في حياله وإن لم يكن له بيت نسب فاهل بيته من يعوله في بيته وينفق عليه ولا يدخل غيرهم فيه وإن كان بينهما قرابة والمختار هذا كذا في الغيائية * وإذا وقف على أهل بيته دخل تحت الوقف من كان موجودا من أهل بيته ومن يأتي بعد هؤلاء من أولادهم وأولاد أولادهم كذا في المحيط * وقوله على آلى وجنسى كاهل بيته ولا يخص الفقراء إلا أن خصهم وقوله على الفقراء منهم وعلى من افتقر سواهم حيث يكون لمن يكون فقيرا وقت الغلة وإن كان غنيا وقت الوقف ولا يتقيد بمن كان غنيا فافتقر على الصحيح كذا في متم القدير * وأن وقفت امرأة على أهل بيتها أو على جنسها لا يدخل والدتها وولدها كذا في خزائن المفتين * ولو قال على أهل عبد الله فهو على امرأته خاصة فندابى حنيفة رح وقال هلال رح ولكننا نستحسن فنجعل الوقف على جميع من يعوله ممن يجمعه بيته من الأحرار كذا في الحاوى * وهو المختار كذا في الغيائية * ولا يدخل تحت الوقف مما ليكه كذا في المحيط * ولا يدخل عبد الله فيه وكذا من يعوله في بيت آخر كذا في الحاوى * والعيال كل من يكون في نفقة إمام سواهم في منزله أو في غيره منزله والحشم بمنزلة العيال كذا في خزائن المفتين * وإذا وقف على مقب فلان فاعلم بأن مقب الإنسان كل من يرجع بأبائه إليه ولا يدخل فيه ولد البنات إلا إذا كان أزواج البنات من ولد فلان وكذلك أولاد من سواهن من الإناث لا يدخل في هذا الوقف إلا إذا كان أزواجهن من ولد فلان ولو وقف على زيد ومقبه وزيد أولاد وزيد على لا يكون لأولاده شيء لأن ولد الرجل لا يسمى مقبه إلا بعد موته كذا في المحيط * الفصل السابع في الوقف على المولى والمديرين وأمهات الأولاد * إذا قال رجل حر الأصل أرضي هذه صدقة موقوفة على مولى ثم على الفقراء

ولم يزد على هذا وله موالى متافقة بصرف الغلة اليهم ويدخل في ذلك من امتنهم قبل الوقف ومن يعتقدون من قبله بعد الوقف ومن يعتق بموته من امهات اولاده ومدبريه ومن يعتق بموته بوصيته مع من كان او كان اذ كان او انتهى ويدخل فيه اولاد مواليه لانه لا مولى لهم فهو الواقف كذا في الحاوي * واولاد المولى ان كانوا يرجعون بولاء ابائهم الى الواقف يدخلون وان كان ولاد ابائهم الى قوم آخرين لم يدخلوا كذا في خزنة المفتين * ولا يدخل فيه موالى مواليه فان مات مواليه بصرف الغلة الى موالى مواليه استحقاقا فان كان له مولى واحد فله نصف الغلة والنصف الآخر للفقراء ولا يكون لموالى مواليه شىء فان كان له مولى اثنان صرف الغلة اليهما كذا في الحاوي * ولو كان له موال ومولات كانت الغلة لهم بالسيوة ولو كان له مولات ليس معهن رجل كان للمولات كل الغلة كذا في فتاوى قاضيان * وان كان له موالى موالاة وموالى متافقة فالغلة لموالى العتاقة وان لم يكن له الاموالى موالاة صرف الغلة اليهم استحقاقا كذا في المحيط * وان كان له موال ولا بنت موال وقد ورث هؤلاء هم من ابية فالغلة لمواليه ولا يكون لموالى ابنته شىء واذا لم يكن له الاموالى ابنته فعن ابيهم مخرج وهو قول هلال رح انه بصرف الغلة الى موالى ابنته وانه استحقاقا كذا في الظهيرية * ولو قال مولى وموالى والدى لم يدخل معتق جده فيه ولو قال على موالى اهل بينى لم يعط موالى امرأته واخواته الا ان يكونوا من اهل بينه ولو قال على موالى آل عباس لم يعط موالى موالىهم كذا في الحاوي * قال على موالى واولادهم ونسلهم يدخل في ذلك مواليه واولادهم واولاد اولادهم الذكور والاناث جميعا ويدخل في ذلك ابن بنت مواله وان كان ولادهم هم لقوم آخرين وكذلك لو كان امه من مواليه وابوه من العرب لانهم اولاد مواليه والنسل ولد الذكور والاناث فان ماتت امرأة منهم وتركته ولد اولم يكن الواقف شرط ان مات واحد منهم رد نصيبه الى ولده رد نصيب الموالاة الى جميعهم هكذا فتى ابو القاسم فان قال على موالى واولادهم ونسلهم الذين يرجع ولادهم الى لم يدخل فيه من كان مولى لقوم آخرين من اولاد البنات فان قال على مولى الذين امتنهم وانهم العتق منى لم يدخل ولد المولى قبله كذا في الحاوي * رجل وقف داره اوضيعته على الموالى واولادهم فولد ولد ففى غلة الدار لهذا الولد نصيب فيما مضى قبل الولادة لافل من ستة اشهر ولا نصيب له فيما مضى من ذلك الوقت وفي غلة

الضيعة له نصيب فيما حدث من الغلة قبل الولادة لأقل من ستة أشهر كذا في الوقفات الحسامية
ولو قال على موالى وقد اعتق «وواخوه» بعد ما لم يدخل في الوقف ولو كان قال على
من يرجع ولأولادى إلى ولد كان اعتق أبوه عبد المورثه هو واخوه يدخل في الوقف ولو قال
على الموالى الذين يلزمون ولدى فمن لزمهم دخل في الوقف ومن ترك اللزوم فلا حق له فان
عاد ما دونه كذا في الحاوى * ولو قال على موالى وموالى موالى موالى موالى
دخل الفريق الرابع ومن هو أفضل منهم على قياس مسئلة الولد كذا في المحيط * أليمة مثل
علي بن أحمد ومن وقف ماله على موالىة وأولادهم بطنا بعد بطن وعلى أولاد رجل وأولاد أولاده
فمات واحد من الفريق الآخر وبقي منه أولاد فنصيب المتوفى لمن يكون لأولاده وللذى يكون
من البطن الأول فبالأولاد إن يصرف نصيب الميت إلى أولاده كذا في التاتارخانية *
ولو أقر الواقف لرجل مجهول النسب أنه مولاه وصدق المقر له وليس للمقر له نسب معروف ولا ولد
مفروق كان له الوقف كذا في فتاوى قاضيهان * وما ذكر من الجواب مستقيم في الغلة الجائبة
هي مستقيم في الغلات الماضية والغلات التي حدثت قبل هذا الأثر كذا في المحيط * فان كان
لواقف موالى اعتقه وموالى اعتقه لا يعطى الفريقان من الغلة شيئاً كذا في الظهيرية * ويعطى الغلة
للمفترء كذا في المحيط * وإن قال هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدأ على أمهات أولاده ومدبراته
فالوقف جائز وعكس هذا المعتقد على مال والمكاتبون وإذا أصبح الوقف استحق الغلة من كان
منهم هذه وإن كان قد تزوجهم وأما من اعتق من أمهات أولاده في حال حيوته قبل حصول
هذا الوقف فلا حق لهم فيه لأنهم قد انفردوا باسمه هو الولاء فيقال مولياته فلا يدخلن في شيء
من ذلك عني بين كذا في السراج الوهاج * وإن لم يكن له أم ولد إلا وقد اعتقت في حيوته
فالغلة لها كذا في الحاوى * وإن قال على أمهات أولاد زيد وعلى مولياته ولزید أمهات أولاد
قد كان اعتقهن وأمهات أولاد لم يعتقهن فعمت الغلة بين أمهات أولاده وبين مولياته
ويحل للأنثى كان اعتقهن في مولياته كذا في المحيط * ولو قال أرى هذه صدقة موقوفة
بعد وفاتى على موالى فانه يعطى من الوقف لأمهات أولاده ومدبريه كذا في فتاوى قاضيهان *
رجل قال أرى هذه صدقة موقوفة على ماله مملوك يزيد فبهاه زيد فالغلة لسا لم تدور معه
والقبول

ولما اذا وقف على لا فقرا لا فقر من قرأته فهو لا يعطى الكل انما يعطى اقل من مائتي درهم كذا في الذخيرة * فلما يعطى القاصي بعض القراية يعني وقف الفقراء فهذا على وجهين ان اعطاهم ولم يقض بذلك الجبرية لكن نسب الجواب على ما لم يخفى على القاصي الذي يعني بعده ان ينقض ذلك فلا يعطاهم الا ما لا ول قد نصي بذلك فقال للمقيم حكمت بذلك وجعلته راتبه لهم في الوقف على الوقف من ما نرا الفقراء وليس للقاصي الذي يعني بعده ان ينقض ذلك كذا في الصحاح على هذا الوقف لوضعه على الناس بصفتي فلما للمساكين ونصفها للفقراء من قرأته فاحتاج قراية من الذي يسمى لهم لا يكفونهم اعطاهم ما جعل للفقراء لفقراءهم قال لالرح لا وهو قول يوسف بن خالد الشافعي عرج وقال ابراهيم بن يوسف البجلي وعلي بن احمد الفارسي والفقير ابو جعفر الخزازي يراجع يعطون من نصيب الفقراء لانهم فقراء قرأته يجتمعون بالجهتين جميعا كمن وافق بقرض على قرأته وارضاه على جبرانه وبعض الجبرانه قريبة فانهم يستحقون من الوقفين ما لو صفين ومن ابي يوسف رح ان الواقف ان شرط في الوقف ان لفقراء قرأته كذا او للمساكين والفقراء كذا يعطى فقراء القراية من نصيب الفقراء وان شرط ان لفقراء قرأته كذا لفقراء لا يعطى فقراء القراية من نصيب الفقراء وبه اخذ محمد بن سلمة واثبتوا نصيبهم من السلام البجلي كذا في الذخيرة * ولو كان الواقف جعل الغلة للفقراء او لبناء الخليل او في سبيل الفاء والحج او في الرقاب فاحتاج بعض ولده او قرأته الى ذلك لم يعط شيئا الا ان يكون الولد للمقرب منهم فيكون فارما او من ابناء السبيل فحينئذ يعطاهم كذا في الصحاح * ولو وقف ارضه على فقراء قرأته وارضاه لغيره على الفقراء والمساكين ووقف القراية لا يكفهم فان كان ذلك في معدن من مختلفين فالقراية يعطون من الوقف الاخر ما يكفهم وان كان ذلك في معدن واحد لا يعطون ويجب ان يكون ما ذكر من الجواب فيما اذا كان العقود احدا على قول لالرح يوسف بن خالد كذا في المحيط * واذا اعطى واحدا من فقراء القراية اقل من مائتي درهم فانفقه وتعد بقى من الغلة اعطى ثانيا اذا لم يكن انفقها في الفساد كذا في الصحاح * وما يتصل بهذا الفصل * اذا قال جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة ابدى على زيد وولده وولد ولده ابدى ما تاملوا ومن بعدهم على المساكين على انه ان احتاج قرأته رده عليهم هذا الوقف وكان فلته لهم وكانت قرأته جماعة فاحتاج بعضهم وبعضهم اغنياء يرد هذا الوقف على من احتاج من قرأته

وكذلك لو قال ان احتاج مالي فاحتاج بعضهم ولو قال علي ولد زيد ان ماتوا ردت غلة هذا الوقف علي عمر وفات بعض ولد زيد يعني البعض لم يرد الغلة حتى يموت كل ولد زيد هكذا ذكر المصنف هكذا في الذخيرة * قال هلال رح في وقفه اذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة بعد موتي علي الفقراء فمن احتاج من ولدي وولد ولدي اعطني ما يكفيه كان كما قال فان احتاج احد من ولدي له ينظر الي ما يكفيه فيكون ذلك ميراثا بين جميع الورثة وان احتاج بعض ولدا لولدا اعطني ما يكفيه وان احتاج ولدا الصلب ولدا لولدا اعطي اثم ما يصيب ولد الصلب يكون بين الورثة وما يصيب ولد الولد يكون له فان احتاجوا جميعا يقسم علي عدد الورث ورس ثم الحكم ما ذكرنا من الارث والوقف وان استغنى المحتاج لا يعطي له وهذا ظاهر وان قضيت الغلة من صمى لكل فقير وكان يكفي لاحدهما فانه يبدأ بولد التواد كذا في المحيط * ان باب الرابع فيما يتعلق بالشرط في الوقف في الذخيرة اذا وقف ارضا او شيئا آخر وشرط الكن لنفسه او شرط البعض لنفسه ما دام حيا وبعد للفقراء قال ابو يوسف رح الوقف صحيح ومشايع بل يخ رج اخذوا يقولون ابيومرف رح وماله الفتوى ترغيبا للناس في الوقف وهكذا في الصغرى والنصاب كذا في المصنفات * ومن صور الاشتراط لنفسه ما لو قال علي ان يقضى دينه من غلته وكذا اذا قال اذا حدثت علي الموت وحيي ديني يبدأ من غلته هذا الوقف بقضاء ما علي فما ضل فعلي سبيله كل ذلك جائز وكذا ان قال اذا حدثت علي فلان الموت يعني الواقف نفسه اخرج من غلته هذا الوقف في كل سنة من عشرة اسهم مثل اسهم تجعل في الحج منه او في كفارات ايمانها وفي كذا وكذا وصمى اشياء او قال اخرج من هذه الصدقة في كل سنة كذا وكذا ادرهما ليصرف في هذه الوجوه ويصرف الباقي في كذا وكذا علي ما سبيله كذا في فتح القدير * ولو قال صدقة موقوفة لله تعالى يجري غلتها علي ما مشيت ولم يزد علي ذلك جائز وان امانات يكون للفقراء ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة يجري غلتها علي ما مشيت ثم بعدى علي ولدي وولد ولدي ونسلم ابد امانتنا سلوا فان انقرضوا انهي علي المساكين جائز ذلك كذا في خزانة المفتين * ولو شرط ان ان ينفق علي نفسه ولده ويقضى دينه من غلته فاذا حدثت به الموت كانت غلته هذه الخبيعة لفلان بن فلان ولده وولد ولده ونسله ومقبه او بدأ بها جعل لفلان واخر ما جعل لنفسه قال المصنف تقديمه في اخره سواء علي من ذهب ابيومرف رح وهو جائز علي ما اشترط كذا في المحيط * وقف وقف علي الفقراء وشرط فيه ان له

من ياكل ويولّد مادام حيا فلذا غلبت كان اولده وكذا لك لو ولد ولدك اذا مات تبا مقلو * جاز الوقف
 على هذا الشرط كذا في المصمّرات * وبه اتخذ الشيخ الامام الحلواني وحسام الدين روح
 كذا في الحراجية * ولو شرط بعض الفلّة لاهبات اولاده حال وقته ومن يحدث منهن بعد وقسط
 لكل منهن في كل عام قسطا حال حيوته وماتت جاز بلا خلاف كذا في الوجيز * وهكذا في المبسوط
 والد خيرة وفتاوى قاضيهان * وهو الاصح كذا في فتح القدير * وكذلك اذا سمى ذلك
 بديرية كذا في المبسوط * ولو شرط الفلّة لاماته او لمبيته فهو كاشترائها لنفسه فيجوز عند ابويوسف روح
 خلافا للمكدم روح كذا في الكافي * اذا وقف وقفا موبدا واستثنى لنفسه ان ينفق من فلة هذا الوقف
 على نفسه وعياله وحشمه مادام حيا حتى جازا الوقف والشرط جميعا عند ابويوسف روح فاذا
 باقرضوا صارت الفلّة للمالكين كذا في الذخيرة * ولو وقف وقفا واستثنى لنفسه ان ياكل منه
 مادام حيا ثم مات وعنده من هذا الوقف معا لبق او عنب او زبيب فذلك كله مردود الى الوقف
 ولو كان عنده خبز من بر ذلك الوقف كان مبرئا لان ذلك ليس من الوقف حقيقة كذا في الظهيرية *
 وفي وقف الخصافي اذا شرط ان ينفق على نفسه وولده وحشمه وعياله من فلة هذا الوقف فجاءت
 غلته بياها وقبض ثمنها ثم مات قبل ان ينفق ذلك هل يكون ذلك لورثته اولاهل الوقف قال
 يكون لورثته لانه قد حصل ذلك وكان له كذا في فتح القدير * وقف ضبعة على امراته واولاده
 فماتت المرأة لم يكن نصيبها لانهما خاصة اذا لم يكن الواقف شرط ان مات واحد منهم رد نصيبه
 الى اولاده فيكون نصيبها مردودا الى الجميع كذا في الكبرى * وقف مائة لثمنها على امراته
 ونصفها على ولد بعينه على انه ان ماتت امراته صرف نصيبها الى اولاده واخره للفقراء ثم ماتت
 المرأة يكون للابن الموقوف عليه من نصيبها نصيب كذا في المصمّرات * وقف ضبعة على رجل
 على ان يعطى له كفايته كل شهر وليس له عيال فصار له عيال يعطى له ولعياله كفايتهم كذا
 في الكبرى * ولو وقف ارضا على رجل على ان يقرضه دراهم جازا الوقف ويبطل الشرط
 كذا في فتاوى قاضيهان * اذا شرط في اصل الوقف ان يستبدل به ارضا اخرى اذا شاء ذلك
 فيكون وقفا مكانها فالوقف والشرط جائزان عند ابويوسف روح وكذا الوشرط ان يبيعها ويستبدل
 بغيرها مكانها وفي واقعات القاضي الامام فخر الدين قول هلال روح مع ابويوسف روح وعليه
 الفتوى

الفتوى كذا في الخلاصة * وليس له بعد استبداله مرة أخرى يستبدل ثانيا لا انتهاء الشرط بمرة
 الا ان يذكر عبارة تفيد له ذلك دائما كذا في فتح القدير * وان كان الرافع قال في اصل
 الوقف على ابيها بما بد الى من التمس من قليل او كثير او قال على ابيها واشترى
 بثمنها بعد اوقاف ابيها ولم يزد على ذلك قال هلال رح هذا الشرط فاصد بغيره بالوقف كذا
 في فتاوى قاضي خان * ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة ابد اعلين ان لم يجد ان يستبدل بها
 اخرى يكون الوقف جائزا استعمالها اذا كان الشري يتم الاول كذا في محيط العرخصي *
 وكما لو اشترى الثانية تصير الثانية وقفا بشرائط الاولى دائمة مقام الاولى ولا يحتاج الى مباشرة
 الوقف بشرطه في الثانية كذا في فتاوى قاضي خان * ولو شرط الاستبدال ولم يذكر اربعا ولا دارا
 وباع الاول ان يستبدلها بجنس العقار ما شاء من دار او ارض وكذا لو لم يقيد بالبلد ان
 ان يستبدلها بما يملكه كذا في الخلاصة * واذا قال على ان استبدل ارضا اخرى ليس له
 ان يجعل البدل دارا وكذا عليه العكس كذا في فتح القدير * وله ان يشتري بثمنها ارض الخراج
 كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال بارض من البصرة ليس له ان يستبدل من غيرها وينسب
 ان كانت احسن ان يجوز لانه خلافه الى خير كذا في فتح القدير * وفي الفتية ما يدل على ان
 الوقف بدار اخر انما تجوز اذا كانت في محلة واحدة ويكون المصلحة للملكة خير من محلة
 الموقوفة وعلى ماله لا يجوز كذا في البحر الرائق * ولو شرط لنفسه ان يستبدل فكل به جاز
 ولو اوصى به عند موته لم يكن للوصي ذلك ولو شرط الاستبدال لنفسه مع اخوان يستبدل ما
 تفرد ذلك الرجل لا يجوز ولو تفرد الواقف جاز كذا في فتح القدير * ولو شرط الواقف في الوقف
 الاستبدال لكل من ولي هذا الوقف صح ذلك ويكون لكل من ولي الوقف ولاية الاستبدال
 اما اذا قال الواقف على ان لفلان ولاية الاستبدال فمات الواقف لا يكون لعلان ولاية
 الاستبدال بعد موت الواقف الا ان يشترط الولاية بعد وفاته كذا في فتاوى قاضي خان * وليس للقيم
 ولاية الاستبدال الا ان ينص له بذلك ولو شرط للقيم ولم يشترط لنفسه كان له ان يستبدل بنفسه
 كذا في فتح القدير * ثم اذا جاز الوقف وشرط البيع والاستبدال بالتمس فبانه بما يتغابن الناس
 فيه فالبيع جائز وان باعه بما لا يتغابن الناس فيه فالبيع باطل كذا في المحيط * ولو باعها بعروض
 نفى قياس قول الامام صح ثم يبيعها بعقا وقال ابو يوسف وهلال رح لا يملكه الا بالنقد كذا

في البحر الرائق • أو بأرض يكون وفقاً لمكانها كذا في فتح القدير • ولو باع أرض الوقف وقبض
النفس ثم مات ولم يبيع حال النسيان كان النسيان ديناً في تركته كذا في فتاوى قاضي خان • وكذا
لو استهلكه كذا في فتح القدير • وإن باع الآخر في وضاع النسيان من يده لا يضمن ويطلق الوقف
كذا في محيط المحرمين • ولو اشترى بالنسيان عرضاً ما لا يكون وفقاً فهو له والدين عليه
ولو رده من المشتري صحت الهبة ويضمنه في قول أبي حنيفة رحمه الله أبو يوسف رحم
أما لو قبض النسيان ثم رده فالهبة باطلة اتفاقاً كذا في فتح القدير • ولو باع الوقف ثم عاد إليه بما هو مخرج
من يملك حقه كان له أن يبيعها ثانية وإن عادت بعقد جديد لا يملك بيعها إلا أن يكون مخرج
لنفسه الاستبدال ولو ردت بعيب بقضاء أو غير قضاء بعد القبض أو قبل القبض بقضاء مات
وفقاً وكذا إذا قال المشتري قبل القبض أو بعده كذا في فتح القدير • وليس له أن يبيع الأرض
بعد الإقالة إلا أن يكون اشترط ذلك في الوقف كذا في المحيط • ولو باع أرض الوقف واشترى
بمنها أرضاً أخرى ثم ردت الأولى عليه بعيب بقضاء فاض كان له أن يصنع بالأرض الأخرى
ما شاء والأرض الأولى تعود وفقاً ولو ردت الأولى عليه بعيب بغير قضاء لم ينفذ البيع في الأولى
فعميت الثانية بدلاً من الأولى فلا يطل الوقفية في الثانية ويصير مشترياً للأولى لنفسه ولا يصير
مشترياً للأرض الثانية ووافقاً لنفسه كذا في فتاوى قاضي خان • وإن باع الأولى واشترى الثانية
ثم استخفت الأولى فالعيب لا ينتقض الوقف في الأرض الثانية وفي الاستحسان لا يكون الثانية
وفقاً كذا في محيط المحرمين • ولو كان الوقف مرصداً لم يذكر فيه شرط الاستبدال لم يكن له
أن يبيعها ويستبدل بها وإن كان أرض الوقف مبيعة لا ينتفع بها والمعتمد أنه يجوز للقاضي بشرط أن يخرج من
اختلاف كلام قاضيهما في موضع جوزه للقاضي بلا شروط الواقف حيث رأى المصلحة فيه وفي
موضع منعه منه ولو صارت الأرض بحال لا ينتفع بها والمعتمد أنه يجوز للقاضي بشرط أن يخرج من
الانقياد بالحكمة وإن لا يكون هناك ربح للوقف بعمره وإن لا يكون البيع بعين فاحش كذا في البحر الرائق •
وشرط في الإحجاف أن يكون المستبدل قاضي اللجنة المفسر بذى العلم والعمل كذا في النهر النائق •
وسئل شمس الأئمة محمود الأوزجني عن وقف على أولاده وقال لهم أن عجزتم من أمساكه
فيهموه قال لو كان هذا شرطاً في الوقف كان باطلاً وهذا يجب أن يكون قول محمد رحمه الله على قول
أبي يوسف رحمه الله يجوز الرقب ويطلق العرق ولو قال أوصى صدقة موقوفة على ابن أوصلي إلى أبيه أنه

لا يزول ملكي من اصلها وعلى ان ابيعها اصلها تصديق بتمنيتها فان الوقف باطلا كذا
 في فتاوى قاضي خان * ولو شرط ان يبيعه ويقتل ثمته في وقف انصل لن رأي الحاكم ببيعه
 اذن له فيه كذا في الوجيز * وذكر الخصاف في وقفه لو شرط ان يبيعها وبصرف ثمنها الى ما رأى
 من ابواب الخير فالوقف باطل وان شرط في اصل الوقف ان يبيعه ولم يبيعه لا يجوز لمن وليه بعده
 ان يبيعه كذا في النخبة * لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ان لي ابطالها فالوقف باطل
 عند هلال رح وعند بوصف بن خالد رح جائز والشرط باطل ولا رواية لا يمسح رح فلما نل
 ان يقول الوقف جائز لان هذا بمنزلة اشتراط الخيار ولما نل ان يقول بان له خير جائز منه كذا
 في محيط الرخسي * ذكر الخصاف في وقفه مما نل على قول ابي يوسف رح فقال اذا كتب
 في صك الوقف لا يباع ولا يوهب ولا يملك ثم قال وعلى ان لفلان بيع ذلك والاستبدال بتمنه
 ما يكون وفقا له ان يبيع ويستبدل وان قال في اول الكتاب على ان لفلان بيع ذلك والاستبدال
 به ثم قال في آخر الكتاب وعلى انه ليس لفلان بيع ذلك فليس له ان يبيعه كذا في الذخيرة *
 ولو شرط لنفسه ان ينقص من الماعيم اذ شاء ويبدو يخرج من شاء ويستبدل به على له ذلك وليس
 لقيمه الا ان يجعله له كذا في فتح القدير * قال الخصاف في وقفه اذا فعل ذلك مرة فليس له ان يغير
 بعد ذلك فان اراد ان يكون له ذلك ابداء ما شاء يزيد وينقص ويبدل ويخرج مرة بعد مرة
 قال يشترط ذلك وان اشترط الواقف هذه الاشياء لا تمان مادام حيا فله ذلك كذا في المحيط *
 ولو شرط لنفسه مادام حيا ثم للمتولى من بعده صحح ولوجعله للمتولى مادام الواقف حيا
 ملكه مدحه حيوته فاذا مات الواقف بطل وليس للشرط له ذلك ان يجعل لغيره او يوصي به له
 كذا في البحر الرائق * اذا قال ارضي صدقة موقوفة لله تعالى ابداء على ان اضع غلتها حيث
 شئت جاز وله ان يضع غلتها حيث شاء فان وضع في المساكين او في الحج الوفي انسان بتمنه
 فليس له ان يرجع منه وكذلك لو قال جعلتها لفلان او اعطينها فلانا فلا يرجع عنه ولو وضع في غريق
 بعد فريق جاز ولو وضعها في نفسه بطل الوقف وهذا انما يتأتى على قول هلال رح بخلاف ما لو قال
 على ان اعطي غلتها من شئت او ادفع الي من شئت ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ان لي
 ان اعطي غلتها من شئت من ولدي فالوقف صحيح وله ان يعطي من شاء من ولده كذا
 في المحيط * اذا وقف ارضه على ان يعطي غلتها من شاء جاز الوقف وله المشيئة في صرف الغلة

الى من شاء واذا مات انقضت مشيئته كذا في محيط المرضي * وليس للواقف ان يأكل من غلته
 كذا في الساوي * وان مات الواقف قبل ان يجعل الغلة لواحد من الناس كانت الغلة للفقراء
 كذا في المحيط * واذا شرط ان يعطى غلته من شاء او قال على ان يعطى حيث شاء غلته ان يعطى
 الاغنياء كذا في الفتية * ولو شاء ان يصرفها الى رجل غنى بعينه جازت المشيئة ولو شاء ان يصرفها
 الى فقير بعينه جازت المشيئة والغلة له مادام حيا وليس له ان يحولها منه الى غيره فاذا مات
 غلته ان يعطى غيره ممن شاء وان صرفها الى الاغنياء دون الفقراء فالمشيئة بالغة وان شاء صرفها
 الى الفقراء دون الاغنياء جازت المشيئة وان شاء صرفها الى الاغنياء والفقراء جميعا يبطل الوقف
 حينئذ ولا يبطل الوقف استحصانا ويبطل مشيئته فصارت الغلة للفقراء هكذا في محيط المرضي *
 ولو جعل غلته لفلان سنة جاز ولعمري يجعلها بعد ذلك لمن شاء وان جعل غلته الرجلين فالغلة بينهما
 ما عاشا فان مات احدهما فللمحي نصف الغلة ولو قال جعلت غلته للوالدين صح كما لو وقف غلته
 في الابتداء كذا في المحيط * ولو جعلت غلته لولد جاز كذا في الساوي * رجل وقف مائة وشرط الواقف
 ان يعطى القيم غلته من شاء جاز وللقيم ان يعطى الاغنياء والفقراء كذا في تناوي قاضي خان *
 ولو وقف في مرضه على ان يعطى فلان غلته من شاء فاختار الوصي ان يضع ذلك في ولد الميت
 لا يجوز ويبطل الوقف قياسا وفي الاستحصان الوقف على الصحة لان اصله وقع صحيحا للفقراء
 الا ان الواقف جعل لفلان المشيئة فان شاء ما يصح به الوقف يصح والا يبطل مشيئته كذا
 في المحيط * ولو قال على ان يعطى فلان غلته من شاء فهو جاز وله ان يعطى من شاء في
 حياة الواقف وبعد وفاته فكأنه قال يعطى في حيوتي وبعد وفاتي والقياس ان لا يعطى
 بعد وفات الواقف فان مات الذي جعل اليه المشيئة فالغلة للفقراء وان جعل اليه المشيئة ان يعطى
 ولده ونسله ويعطى ولد الواقف ونسله وليس له ان يعطى نفسه ولا يعرج المشيئة من يده بقوله
 اعطيت نفسي فان جعل غلته للواقف بطل الوقف على قول من لا يجيز وقف الرجل على نفسه
 وكذلك لو جعل غلته للواقف مستكذبا في الساوي * بخلاف ما اذا جعل الواقف المشيئة الى نفسه
 في اعطى الغلة فان لم يعطى نفسه حبس لا يبطل الوقف ولو قال فلان جعلتها للاغنياء بطل الوقف كذا
 في المحيط * ولو وقف في مرضه على ان يعطى فلان على ان لي ان اعطى غلته من شئت بشاء صرفها
 الى واحد

الى واحد من بنى فلان بعينه جازت مشيئته وان شاء صرفها الى جميعهم جاز وبصرف الملة اليهم جميعهم بالعوية لان قوته من شئت كلمة مامة تنعم الكل ولو شاء صرفها الى غير بنى فلان بطلت المشيئة كذا في محيط الرخسى * اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على بنى فلان على ان اعطى فلنهما من شئت منهم فله ان يعطى من شاء منهم فان قال لا شاء ان اعطى احدا منهم فالملة لهم وقد ابطال مشيئته فصار كأنه لم بشرط لنفسه مشيئة ولو قال صدقة موقوفة على بنى فلان وسكت وكذلك لو مات الواقف فالصدقة لبنى فلان فان قال جعلت الملة لابن فلان دون اخوته جاز ولم يكن له ان يحولها ولان يفضل بعضهم على بعض وان يحرم بعضهم ولان يعطى جميع بنى فلان في الاستحسان فان مات الذى جعل الملة له فمشيئته ثابتة بعد ذلك كذا في الحاوى * واوشاء كلهم بطلت ويكون الفقراء هنذا بيمينه قيا ما وصدهما جازت ويكون لبنى فلان استحسانا بناه على ان كلمة من للتبعض صندة وللبيان عندهما كذا في البحر الرائق * فلو شاء الواقف بعضهم ثم مات الواقف ومات ذلك البعض منهم فنصيبهم يصرف الى الفقراء ولو شاء غير بنى فلان فالمشيئة باطلة كذا في محيط الرخسى * فان قال وصفتها بنى فلان ونسلمهم جازت مشيئته في بنى فلان وليس لاولادهم ونسلمهم شىء كذا في الحاوى * اذا قال ارضى صدقة موقوفة على بنى فلان على ان اعطى من شئت منهم كان ذلك جائزا ويكفون له ان يفضل من شاء ولورد المشيئة فقال لا شاء او مات كان الملة بين بنى فلان بالعوية ولو حرم بعضهم ليس له ذلك وكذلك لو وقف على بنى فلان على ان لفلان ان يفضل من شاء منهم كان لفلان ان يفضل من شاء منهم كذا في المحيط * ولو جعل نصف الملة لواحد بعينه والنصف الاخر للباقيين جاز ويكون النصف لهذا الواحد والنصف الاخر بينه وبين الباقيين بالعوية لانه خصه بفضل النصف والتفضيل بالنصف يقتضى اشتراكه في النصف الباقي ولو قال ان اخص بفلنهما من شئت فخص واحدا بالنصف جاز ولا شركة له في الباقي ولو شاء جميعهم جازت المشيئة هكذا في محيط الرخسى * ولو قال ارضى صدقة موقوفة على ان اعطى من شئت منهم فلو كان له ان يخص من شاء منهم ولو دفع الكل الى واحد منهم جاز ولو دفع الكل الى الكل القياس ان لا يجوز عملا بكلمة من وفي الاستحسان يجوز ولو قال لا اخص واحدا منهم هذه الحنة جاز وكان بينهم بالعوية كذا في المحيط * ولو قال ان احرم من شئت منهم فحرمهم الا جاز وليس له

ان يحرمهم جميعا في الغياص وفي الاستحسان له ذلك وليس له ان يرد ما عليهم وصارا لوقف
 للفقراء ولو قال حرمتهم فله هذه السنة فليس لهم حق في غلة تلك السنوة هي للفقراء والمشيئة
 ثابتة له فيما بعد ذلك فان مات قبل ان يحرم احداهم فله الغلة بينهم جميعا ولو قال على ان لي
 ان اخرج من شئت منهم فاخرج واحدا او الجميع جاز وصارت الغلة للفقراء وان اخرج
 واحدا ثم اراد ان يدخله لم يكن له ذلك وصار الوقف على الباقي لان له المشيئة في الاخراج
 ومن الادخال كذا في الحاوي * ثم ان كان في الوقف غلة وقت الاخراج ذكر هلال رح انه
 يخرج منها خاصة وعلى قياس ما ذكر في وصايا الاصل والجامع الصغير انه يخرج من الغلة
 بهذا فانه لو وصي بغلة بمائة نفق في البستان غلة يوم موت الموصي فله الغلة الموجودة وما يحدث
 في المستقبل ابداه على رواية هلال رح له الغلة الموجودة دون ما يحدث وهو الصحيح من بعض
 اصحابنا كذا في مصيصة السرخسي * وان اخرج بان قال اخرجت فلانا وفلانا جاز والبيان
 اليه فان لم يبين حتى مات فله الغلة تقسم على رؤوس الباقيين فيضرب لهما من اهلها فان اطلقها
 لغيره بينهما وان اياها او ابي احدهما وقف الا مرحتي اصطلاحا كذا في البحر الرائق *
 ولو قال اخرجت فلانا لفلان فلا تخرج جميعا ولو قال على ان ادخل من شئت فله ان يدخل
 من احب ولو لم يكن له ان يخرج منهم احدا فان مات قبل ان يدخل احدا فله الغلة لهم فان قال
 ادخلت فلانا في غلتي ابداهو كما قال ولو قال على ولد عبد الله على ان ادخل فيه
 ولد زيد لم يكن له ان يدخل فيها غير ولد زيد وله ان يدخل ولعز يدكهم ويكونوا اربعة
 لو ولد عبد الله فان قال لا شاء من ادخلهم بعد ان قطعت مشيئته فيهم والوقف لو ولد عبد الله كذا
 في الحاوي * رجل وقف وقفا على امهات اولاده الا من تزوج فانغلاشي لها فتزوجت منهم ثم
 طلقها فهذا على وجهين اما ان لم يشترط الواقف في الوقف ان من تزوجت فطلقها زوجها
 بطلت له في الشرط ففي الاول لا شيء لها لانه استثنى من تزوج وفي الوجه الثاني لها ذلك
 لانه استثنى من هذا المستثنى من طلقها زوجها والمستثنى من النفي اثبات وكذا لو وقف
 على بني فلان الا من خرج من البلد فخرج بعضهم ثم ما دوك ذلك لو وقف على بني فلان ممن
 يتعلم العلم وترك بعضهم ثم اشتمل فهو على هذين الوجهين ايضا كذا في الوقفات
 الحسنية * وفي وقف الخصا قبلوا ن رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة على ولده وسله وجقبه

ابدا ما تناصوا ولو من بعدهم على الفقراء والمساكين وشرط في الوقف ان كل من انتقل من مذهب
 ابي حنيفة رح الى مذهب الشافعي رح خرج من الوقف فهو على ما شرط فلو خرج واحد منهم
 الى مذهب الشافعي رح خرج من الوقف ولو ادعى بعضهم على بعض اننا انتقل من مذهب
 ابي حنيفة رح الى مذهب الشافعي رح وانكر ذلك المدعى عليه فاقول في ذلك قوله
 وعلى المدعى بيئته على ذلك كذا في الذخيرة * ولو وقف على ا ولادة وشرط ان من انتقل
 الى مذهب المعتزلة صار خارجا فان انتقل منهم واحد صار خارجا وكذا لو كان الوقف
 من المعتزلة وشرط ان من انتقل الى مذهب اهل السنة صار خارجا اعتبر شرطه وواو شرط
 ان من انتقل من مذهب اهل السنة الى غيره فصار خارجا او انضيا خرج فلما وجدوا العيان
 بالله تعالى من الاسلام خرج * المرأة والرجل سواء فلو شرط ان من خرج من مذهب الانبياء
 الى غيره خرج فعرج واحد ثم عاد الى مذهب الانبياء لا يعود الى الوقف الا بالشرط
 وكذلك لو عصى الواقف مذهبها من المذاهب وشرط انه من انتقل منه خرج اعتبر شرطه وكذلك
 لو شرط ان من انتقل من قربانته من بغداد لاحق له اعتبر لكن هنا اذا عاد الى بغداد ود الى الوقف
 كذا في البحر الرائق * اذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابدا على زيد وصبر وما شئت
 ومن بعدهما على المساكين على ان يبدأ بزيد فيعطى من غلته في كل سنة الف درهم ويعطى صبر و
 قوته لئلا يفتقر على ما قال فان فصل بعد ذلك من الغلة شيء كان بينهما وان لم يكن غلة
 سنة الا الف درهم يعطى ذلك زيد او كذلك اذا كان اقل من الف فذلك كلها لزيد فلان مات زيد
 ثم جاءت غلة لئلا يعطى صبر وقوته لئلا كانت الغلة ثلثة آلاف درهم وقوت صبر وثلثة الف درهم
 دفع اليه الف درهم ويكون له تمام نصف الغلة وذلك خمسمائة يكون الف درهم وخمسمائة
 للمساكين فان لم يمت زيد ومات صبر واعطى زيد الف درهم مسمى له وتمام نصف الغلة
 ويكون الباقي للمساكين ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على زيد وخاله وصبر ويزيد ابني يكون له
 غلة هذه الصدقة ابدا ما عاش ثم لصبر وفيكون له غلة هذه الصدقة ابدا ما عاش ثم لخاله فيكون له
 غلة هذه الصدقة ابدا ما عاش ثم ينفذ ذلك على ما ذكر من تقديم بعضهم فاذا تعرضوا لكانت
 الغلة للفقراء كذا في المحيط * في سير النيون حبس فرسا في سبيل الله مشربين ثم هي مردودة
 على صاحبها فهو باطل ومن يوسف بن خالد الشنقي استاذ هلال رح ان الوقف جائز والشرط

باطل كذا في النخبة * ولجعل فريسة في الجهاد اوفى السبيل على ان يمسكه مادام حيا صحيح لانه لو لم يشترط كان له ذلك والجعل في السبيل ان يجاهد عليه فان اراد ان ينتفع به في غير ذلك ليس له ذلك واجره لا يصح الا اذا احتاج الى النفقة كذا في الوجيز * ومن الشروط المعتبرة ما صرح به المحصاف لوضرطان لا يواجر المتولى الارض فان آجرها فاجرتها باطله وكذا اذا اشترط ان لا يعامل على ما فيها من نخل او اشجار وكذا اذا شرط ان المتولى اذا آجرها فهو خارج من التولية فاذا خالف المتولى صار خارجا ويوليها القاضي من يثق بامانه وكذا اذا شرط انه ان احدث احد من اهل هذا الوقف حدثا في الوقف يريد ابطاله كان خارجا منتهوا عن نازع البعض وقال اردت تصحيح الوقف وقال سائر اهل الوقف انما اردت ابطاله نظر القاضي في القوم الذين تنازعوا فان كانوا يريدون تصحيحه فله ذلك وان كانوا يريدون ابطاله اخبرهم واشهد على اخراجهم ولو شرط ان من نازع القيم وتعرض له ولم يقل باطله فنازعه البعض وقال منعني حتى صار خارجا ولو كان طالبا بحقه انما مال للشرط كما لو شرط ان من طالبه بحقه فللمتولي اخراجه وليس له امارته بدون الشرط كذا في البحر الرائق * الباب الخامس في ولاية الوقف وتصرف القيم في الاوقاف وفي كيفية قسمة الغلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض او مات البعض والبعض حتى الصالح للنظر من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف هكذا في فتح القدير * وفي الاسعاف لا يولي الامين قادر بنفسه او بناؤه ويستوي فيه الذكر والانثى وكذا الامم والبصير وكذا المحدود في قذف اذا تاب ويشترط للصحة بلوغه وعقله كذا في البحر الرائق * وان جعل ولاية الى من يحلف من ولده ولي القاضي امر الوقف رجلا يحلف ولده ويكون موصيا للولاية فيكون الولاية اليه وهذا مستحسان وكذا لك لو اوصى الى صبي في وقفه فهو باطل في القياس ولكن استحسن ان يكون الولاية اليه ان اكبر واذا جعل الى غائب نصب القاضي رجلا حتى اذا حضر الغائب رجع عليه كذا في الحاوي * ولا يشترط الحرية والاسلام للصحة لما في الاسعاف ولو كان عبدا يجهز قياسا واستحسانا والذمي في الحكم كالعبد فلو اخرجهما القاضي ثم امتق العبد او اسلم الذمي لا يعود الولاية اليهما كذا في البحر الرائق * وفي فتاوى محمد بن الفضل نقل عن شرط في اصل الوقف الولاية لنفسه ولاولاده قال يجوز بالاجماع كذا في التا تاريخانية * رجل وقف

وقعا ولم يذكر الولاية لاحد قبل الولاية للواقف وهذا على قول ابي يوسف وح لان هذه التعليم ليس بشرط اما عند محمد رح لا يصح هذا الوقف وبه يقتضي كذا في السراجية * وقف ضيعة له واخرجها من يده الى قيم ثم اراد ان يأخذها من يده فان كان شرط لنفسه في الوقف ان له العزل والاخراج من يد القيم كان له ذلك وان لم يكن شرط ذلك فعلى قول محمد رح ليس له ذلك وعلى قول ابي يوسف رح له ذلك ومشائخ بلخ رحمهم الله يقولون بقول ابي يوسف رح وبهذا اخذ الفقيه ابو الليث رح ومشائخ بغار يقولون بمحمد رح وبه يقتضي كذا في المضمرات *

ولو ان الواقف شرط الولاية لنفسه وكان الواقف غير مأ موم على الوقف فللقاضي ان ينزها من يده كذا في الهداية * ولو ترك العمارة وفي يده من فلتته ما يمكنه ان يعمره فالقاضي يجبر على العمارة فان فعل والا اخرج من يده كذا في المحيط * ولو ان الواقف شرط الولاية لنفسه وشرطا ان ليس لسلطان او قاض منزله فان لم يكن هو مأ مونا في ولاية الوقف كان الشرط باطلا وللقاضي ان يعزله ويولي غيره كذا في فتاوى قاضي خان * للقاضي ان يعزل الذي نصبه الواقف اذا كان خير للوقف كذا في النصول المصدايق * ان شرط ان يليه فلان وليس لي اخراجه فالتولية جائزة وشرط منع الاخراج باطل كذا في محيط المرخصى * ولو جعل اليه الولاية في حال حيوته وبعد وفاته كان جائزا وكان وكيليا في حالة العبرة وصيا بعد الموت ولو قال وليتك هذا الوقف فانما له الولاية حال حيوته لا بعد وفاته ولو قال وكلتك بصديقتي هذه في حيوتي وبعد وفاتي فهو جائز وهو وكيل في حيوته ومسيع بعد وفاته كذا في الذخيرة * ولو لم يجعل له قيما حتى حضرته الوفاة فاوصى الى رجل يكون وصيا في اموالهما في اوقافه ولو اوصى الى آخر بعد ذلك يكون الثاني وصيا ولا يكون قيما ولو لم يجعل وصلا حتى نصيبه القاضي قيما وقضى بقوامته لم يملك الواقف اخراجه لينزله بنفسه كذا في المختار في العناية *

لو اوصى اليه في الوقف خاصته فهو وصي في الاشياء كلها في قول المشيخة وابي يوسف رح في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في النهاية * وعلى هذا لو اوصى الى رجل في الوقف واوصى الى آخر في ولده او وصي الى رجل في وقف بعينه واوصى الى آخر في وقف اخر بعينه كانا وصيين فهما جميعا كذا في الذخيرة * ولو وقف ارضه وجعلها لابنائه وولده وجعلها لحيوتهم وبعد وفاته فلما حضرته الوفاة اوصى الى رجل فذكر هلال من مصدر رح انه

الرصى يشارك القيم في امر الوقف كانه جعل ولاية الوقف اليهما كذا في المحبط * ولو وقف ارضين وجعل لكل متوليا لا يشارك احدهما الآخر ولو جعل ولاية وقف لرجل ثم جعل رجلا آخر وصيا يكون شريكا للمتولى في امر الوقف الا ان يقول وقت ارضى على كذا وكذا وجعلت ولايتها لفلان وجعلت فلانا وصيا في تركاى وجميع امورى ثم يتفرد كل منهما بما فوض اليه كذا في البحر الرائق نا قلا عن الاسعاف * وان شرط ان يليه فلان بعد موته ثم بعده يليه فلان ثم بعده يليه فلان فهذا الشرط جائز كذا في محيط الرضى * واذ قال اوصيت الى فلان ورجعت من كل وصية الى كانت ولاية الوقف اليه وخرج المتولى من ان يكون متوليا وان اجعل الواقف الولاية الى اثنين اوصارت الولاية الى الرصى والمتولى لم يكن لاحدهما بيع غلة الوقف وينبى على قول المحققين رح ان يكون له ذلك فان باع احدهما واجاز الآخر او كل احدهما صاحبه به جاز كذا في الحاوى * وان اوصى الى رجلين وقفه واشترط عليه انه ليس له ان يوصى الى غيره جاز الشرط كذا في الظهيرية * وان مات احدا الوصيين واوصى الى جماعة لم يتفرد واحد بالتصرف ويجعل نصف الغلة في يدى الجماعة الذين قاموا مقام الرصى الها لك كذا في الحاوى * ولو ان الواقف جعل ولاية الوقف الى رجلين بعد موته ثم ان احدا الرجلين اوصى الى صاحبه في امر الوقف ومات جاز تصرف الرصى منهما في جميع الوقف كذا في فتاوى قاضى خان * ولو اوصى الى رجلين فقبل احدهما وابى الآخر فالقاضى يقيم مكانه رجلا آخر حتى يجتمع رأى الرجلين كما فصد الواقف ولو فوض القاضى الولاية تمامها الى هذا الذى قبل جاز وهذا يجب ان يكون بخلاف كذا في الظهيرية * وان اوصى الى رجل وصى اقام القاضى بدل الصبى رجلا كذا في الحاوى * ولو جعل لفلان الى ان يدرك ولدى فانما امره ان يتركه لا يجوز ما جعله لابنه في زوية الحسن وقال ابو يوسف رح يجوز ولو اوصى الى رجل بان يشتري بحال مائة ارضا ويجعلها وقف على وجه ماله واشهد على وصيته جاز * يكون متوليا وبه الايباء به لغيره وان نصب متوليا على وقف ثم وقف وقف آخر ولم يجعل له متوليا لا يكون المتولى لاول متوليا على الثانى الا ان يقول انت وصى كذا في البحر الرائق * لو شرط الولاية لولده على ان يليها الافضل والافضل من ولده يكون الولاية الى افضل اولاده فان صار افضلهم فاساقا فالولاية لمن يليه في الفضل فان ترك الافضل لمعنى وصا را عدل وافضل من الثانى فالولاية تنتقل اليه

في ظاهر الرواية كذا في محيط المرحضى * ولو قال الواقف ولاية هذا الوقف الى الافضل فلا فضل من ولدى وابي الافضل القبول في الاستحسان الولاية لمن يملكه في الافضل لان ابا الافضل بمنزلة ممرته كذا في المحيط * ولو جعل الولاية لافضل اولاده وكانوا في الفضل سواء يكون لأكبرهم منا ذكرا كان او انثى ولو لم يكن فيهم احد اهلا لها فالقاضي يقيم اجنبيا الى ان يصير احد منهم اهلا لها فيرد اليه ولو جعلها لاثنيين من اولاده وكان منهم ذكر وانثى صالحين للولاية تشارك فيها لصديق الولد عليهما ايضا بخلاف ما لو قال لرجلين من اولادي فانه لا حق لهما في البحر الرائق * ولو ولي القاضي افضلهم ثم صار في ولده من هو افضل منه فالولاية اليه واذا استوى الاثنان في الصلاح فلا علم بامر الوقف اولي ولو كان احدهما اكثر ورعا وصلا حاولا خرا علم بامر الوقف فلا علم اولي بعد ان يكون بحال يؤمن به كذا في الذخيرة * في الحاوي وفي نوادر ابن سماعة من ممدوح اذا وصى الى ابنة الصغير جعل القاضي له وصيا فاذا بلغ لم يكن له ان يخرج الوصي الا بامر القاضي كذا في التاتارخانية * ولو جعل الولاية الى عبدا لله حتى يقدم زيد فهو كما قال فاذا قدم زيد فلا هو واليان عند ابي حنيفة كذا في الظهيرية * الا ان يقول فاذا قدم فلان فالولاية اليه نعم لا يكون للحاضر ولاية اذا قدم الغائب وقال ابو يوسف وهلال رح الولاية تنتقل الى القادم وزالت ولاية الحاضر كذا في محيط المرحضى * ولو قال ولايتها الى عبد الله مادام بالبصرة فهو على ما شرط وكذلك لو قال الى امرأتي ما لم تتزوج فاذا تزوجت فلا ولاية لها ولو قال الولاية الى عبد الله ومن بعده الى زيد فمات عبد الله واوصى الى رجل كانت الولاية لزيد كذا في الحاوي * اذا مات المتولي والواقف حي فالرأي في نصب قيم آخر الى الواقف لا الى القاضي وان كان الواقف ميتا فوصيته الى من القاضي فان لم يكن اوصى الى احد فالرأي في ذلك الى القاضي كذا في الفتاوى الصغرى * وفي الاصل الحاكم لا يجعل القيم من الاجانب مادام من اهل بيت الواقف من يصلح لذلك وان لم يجد منهم من يصلح ونصب غيرهم ثم وجد منهم من يصلح صرفه منه الى اهل بيت الواقف كذا في الوجيز * وفي الحاوي ذكر الانصاري في وقفه ان اخرج الوالي وصى الواقف من ولاية الصدقة لعهده فصل بعد ذلك اتري ان يرد الى ولايته قال نعم فان لم يكن من يتولا من جيران الواقف وقرباؤه لا يبرزق ويفعل واحد من غيرهم بغير رزق قال ذلك الى القاضي ينظر في ذلك ما هو الافضل لاهل الوقف واصلم

للمصلحة كذا في التاتارخانية * قال في جامع الفصولين لو شرط ا لواقف ان يكون المتولي من اولاده واولاد اولاده هل للقاضي ان يولي غيره بلا خيانة ولو ولد له يكون متوليا قال شيخ الاسلام برهان الدين في فوائد لا كذا في النهر الفائق * لو مات القاضي او عزل يبقى من نصبه على حاله كذا في الفتية * وللمتولي ان يفرع لغيره مندوته كالوصي له ان يوصي الى غيره الا انه كان الواقف جعل لذلك المتولي مالا محصيا لم يكن ذلك ملط اوصى اليه بل يرفع الامر الى القاضي ان اجتمع بعمله ليفرض له اجر مثله الا ان يكون الواقف جعل ذلك لكل متول ولليس للقاضي ان يجعل للذي كان ادخله ما كان ا لواقف جعله للذي كان ادخله كذا في فتح القدير * واذا اراد المتولي ان يقيم غيره مقام نفسه في حيوته وصحته لا يجوز الا اذا كان لتفويض اليه على سبيل التعميم كذا في المحيط * لو كان الوقف على ارباب معلومين يحصى عدد هم نصبوا متوليا لهم بدون امر القاضي تكلموا به كثيرا قال الصدر الشهيد حمام الدين المختار انه لا يصح التولية منهم ومن شيخ الاسلام ابي الحسن انه قال كان مشاخصا راح يجهيرون انهم اذا نصبوا متوليا يصير متوليا كما لو اذن القاضي بذلك ثم اتفق المتأخرون ولاستاذ طهراي بن ان افضل ان ينصبوا متوليا ولا يعلم القاضي به لما عرفوا من اطماهم في الاوقاف قال العبد هذا في زماننا وقد تحقق بالوقوع ما كان محتملا للفساد فوجب الاخذ بفتوى المتأخرين كذا في الفيتاية * وقف صحيح على مسجد بعينه وله قيم فمات القيم فاجتمع اهل المسجد وجعلوا رجلا متوليا بغير امر القاضي فقام هذا المتولي بعمارة المسجد من غلات وقف المسجد اختلف المشايخ في هذه التولية والاصح انها لا تنصم ويكون نصب القيم الى القاضي ولا يكون هذا المتولي ضامنا لما انفق في العمارة من غلات الوقف ان كان هذا المتولي آجر الوقف اجر العلة وانفق لانه اذا لم يصح التولية يصير فاصبا والغاصب اذا آجر الفصب كان الاجر له كذا في فتاوى قاضي خان * وانت تعلم ان الفتى به تضمنين فاصب الاوقاف كذا في فتح القدير * واذا وقف على اولاده وهم في بلدة اخرى فلما ضي بلدهم ان ينصب قهما وجعل له شيا معلوما يأخذ كل سنة حل له قدرا جر مثله وان لم يشترط الواقف ذلك كذا في المراجعة * ولو ان قيمين في الوقف اقام كل قيم قاضي بلدة غير قاضي بلدة اخرى هل يجوز

كتاب الوقف (٥٠١) في ولاية الوقف وتصرف القيم في الاوقاف

فل يجوز لكل واحد منهما ان يتصرف بدين الا خوف ان الشئخ الامام اسمعيل الزاهد بنفسي ان يجوز تصرف كل واحد منهما لولن واحد من هذين القاضيين او ان يعزل القيم الذي اقامه القاضي الآخر قال ان رأى القاضي المعاصي في منزل الآخر كان له ذلك ولا خلاف في فتاوى قاضي بيان *
نصب القاضي فيما آخر لا ينزع الا الاول ان كان منصوب الواقف وان كان منصوبه ويعلمه عند نصب الثاني ينزع * فتاوى صاعد متولى الوقف باع شيئاً منه او رهن فهو ضايع فيعزل او يضم اليه ثقة ولو قال متول من جهة الواقف مزلت نفسى لا ينزع الا ان يقول له او للقاضي فيحرمه كذا في الغنية * اجر القيم ثم عزل ونصب قيم آخر فقبل اخذ الاجر للمعزول والاصح انه للمنصوب لان المعزول اجره للوقف لانفسه ولو باع القيم دارا اشتراها بمال الوقف فله ان يعيل البيع مع المشتري اذا لم يكن البيع باكثر من ثمن المثل وكذا اذا عزل ونصب غيره فللمنصوب اقالته بخلاف كذا في البحر الرائق * الواقف جعل للوقف قيمة لمومات القيم لعم ان ينصب آخر ويعدمه للقاضي ان ينصب والا فضل ان ينصب من اولاد الموقوف عليه او اقل به مادام يوجد منه احد يصلح لذلك كذا في التهذيب * وان كان في الارض الموقوفة محل وخاف القيم هلاكها كان للقيم ان يشتري من فلة الوقف قصيلاً بغيره كيلا ينقطع كذا في فتاوى قاضي خن * وهو نظير الدار الموقوفة يؤمر بادخال خشبة او لبنه ونحوهما حتى لا تعرب كذا في الفخيرة * فان كانت قطعة من هذه الارض مبيعة لا تنبت شيئاً فيحتاج الى كسح وجهها واصلاحها حتى تنبت كان للقيم ان يبدأ من ذلك بمجملته الارض بمؤونة اصلاح تلك القطعة كذا في المحيط * ثم اعلم ان النعمير انما يكون من فلة الوقف اذا لم يكن الخراب يصنع الحد ولذا قال في الوالوجية رجل اجر دارا موقوفة فجعل المحتاجر رواقها مبطاير بط فيها الدواب وخربها يضمن كذا في البحر الرائق * واذا اراد القيم ان يبنى فيها قبة ليكثر اهلها وحفاظها ويحرق فيها الفلة لحاجته الى ذلك كان لعم يفعل ذلك وهذا كالعمان الموقوف على الفقراء ان احتج فيه الى خادم يكسح السطح ويفتح الباب ويحرق فيسلم المتولى بيتاً من بيوتهم الى رجل بطريق الاجرة له ليقوم بذلك فهو جائز كذا في الظهيرية * ولو كانت الارض متصلة ببيوت المصر يرضب الناس في استيجار بيوتها او يكون فلة ذلك لفوق فلة الررم والنخيل كان للقيم ان يبنى فيها بيوتاً فيؤجرها بخلاف ما اذا كانت الارض الموقوفة بعيدة من بيوت المصر فان لم لا يكون للقيم ان يبنى فيها بيوتاً يؤجرها كذا في فتاوى قاضي بيان *

فان كان الموقوف له غلة الارض جماعة رضى بعضهم بان يرمه للمتولى من مال الوقف وابتى البعض فمن اراد العمارة عمر للمتولى حصته بخصته ومن ابى يواجر حصته ويصرف غلتها الى العمارة الى ان يحصل العمارة ثم تعاد اليه كذا في خزائن المفتين * وهكذا في الحاوى * ذكر في فتاوى ابى الليث حانوت هو وقف على الفقراء وله قيم بنى رجل في هذا الحانوت بناء بغير اذن القيم ليس له ان يرجع بذلك على القيم فبعد ذلك ينظر ان كان امكنه رفع ما بنى من غير ان يضر بالبناء القديم فله رفعه وان لم يمكنه رفع ما بنى من غير ان يضر بالبناء القديم فليس له رفعه ولكن يترخص الى ان يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذها ان لم يضر هو بملك القيم البناء للوقف با لقيمة وان اصاب مع الوصى على ان يجعل البناء للوقف يبدل يجوز لكن ينظر الى قيمته مبنيا والى قيمته منزوها فابهما كان اقل لا يجاوز ذلك كذا في المحيط * واذا وقف رجل داره على ان يمكنها فلان مدة حيواته او عشرين او اكثر ثم بعد ذلك للمساكين فهو جائز وليس له ان يواجرها وله ان يسكن فيها بنفسه وعياله ووصيفه فان كان الموقوف عليهم جماعة فاراد بعضهم ان يسكنها واراد بعضهم ان يواجرها امره الحاكم بالنها يؤتم من اراد ان يسكن سكن ومن اراد ان يواجرها آجر كذا في الحاوى * وان شرط الواقف ان غلتها له فلا رواية فيه من المتقدمين واختلف المتأخرون في الموصى له بغلة الدار اذا اراد ان يحكمها قيل ليس له ذلك فالاختلاف في الوصية بالغلة يكون اختلافا في الوقف دلالة وقيل الاحتياط ان يواجر القيم من غير الموقوف عليه وبأخذ الاجرة ويورث اليه كذا في محيط المرخصى * فان قال الواقف على ان يعتلواها وليس لهم ان يحكموها فهو من شرط كذا في الحاوى * وليس للقيم ان يأخذ ما فضل من وجه عمارة المدرسة دينا ليصرفها الى الفقراء وان احتاجوا اليه كذا في القنية * اذا اجتمع من غلة ارض الوقف في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر والوقف يحتاج الى اصلاح والعمارة ايضا وبخاف القيم انه لو صرف الغلة الى المدرسة يغوته ذلك البر فانه ينظر ان لم يكن في تأخير اصلاح الارض وعمرته الى الغلة الثانية ضرر من بخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر المدرسة الى الغلة الثانية وان كان في تأخير المدرسة ضرر بين فانه يصرف الغلة الى مرمتها فان فضل شيء يصرفه الى ذلك البر والمراد من وجه البر ههنا وجهه تصديق بالغلة على نوع من الفقراء نحووك اسارى المحملين او امانة الغازى المنقطع

فاما مارة مسجد او رباط او نحو ذلك مما ليس باهل للتمليك لا يجوز صرف الغلة اليه كذا في فتاوى قاضي خان * ولو صرف المتولي على المستحقين وهناك عمارة لا يجوز تأخيرها وانه يكون ضامنا فاذا ضمن ينبغي ان لا يرجع على المستحقين بما دفعه اليهم في هذه الحالة قياسا على مودع الابن اذا انفق على الابوين بهير اذنه او بغير اذن القاضي فانهم قالوا يضمن ولا رجوع له على الابوين كذا في البحر الرائق * حانوت من الوقف مال على حانوت لرجل ومال الثاني على الثالث وتعطلت وابى القيم ان يعمر الوقف قالوا ان كان للوقف غلة يمكن عمارة الحانوت بتلك الغلة كان لصاحبي الحانوتين ان يأخذ القيم باقامة المائل ورده الى موضعه من الوقف وازالة الشاغل من ملكهما وان لم يكن للوقف غلة يمكن عمارة المائل بتلك الغلة كان للمالكين ان يرعوا الاموالى القاضي فيما مر القاضي القيم بالاستدانة كذا في فتاوى قاضي خان * متولي وقف بنى في مرصعة الوقف فهو للوقف ان بناء من مال الوقف او من مال نفسه نواة للوقف او لم ينوشيا وان بنى لنفسه واشهد عليه كان له والا جنبي اذا بنى ولم ينو غلة ذلك وكذا الغرس كذا في الغنية * لو انفق دراهم الوقف في حاجته ثم انفق مثلها في مرصعة الوقف يبرأ من الضمان قيم وقف ادخل جذعا في دار الوقف ليرفع من غلته له ذلك * المتولي لو انفق على الوقف من ماله وشرط الرجوع له الرجوع كذا في السراجية * اذا قال القيم او المالك لستأجرها اذنت انك في معارفها فعمرها باذنه يرجع على القيم والمالك وهذا اذا كان يرجع معظم منفعة الى المالك اما اذا رجع الى المستأجر وفيه ضرر بالدار كالبالوعة او شغل بعضها كما لتنور فلا يرجع ما لم يشترط الرجوع كذا في الغنية * البنية مثل ابوالفضل من الوقف اذا كان ربع غلته الى العمارة وثلاثة اربابها الى الفقراء فلم يحتج المدرسة في تلك السنة هل يجوز للقيم ان يصرف من ذلك الى الفقهاء على وجه الدين ويأخذ ذلك من غلته من السنة الثانية اذا احتاج اليها فقال لا مثل ابو حامد فاجاب بمثله كذا في التاتارخانية * وقف ضيعة على فقراء قرابته وقرينته وجعل آخره للمساكين جاز يحصون اولوا ان اراد القيم ان يفضل البعض فالمسئلة على وجوه ان كان الوقف على فقراء قرابته وقرينته وهم لا يحصون او يحصون او احد الفريقين يحصون والاخر لا يحصون ففي الوجه الاول للقيم ان يجعل نصف الغلة لفقراء قرابته ونصفها لفقراء القرينة ثم يعطى من كل فريق من شاء منهم ويفضل البعض كما يشاء لان قصده الصدقة وفي الصدقة الحكم كذلك وفي الوجه الثاني

يصرف الى الفريقين بعدد ما ليس له ان يفضل البعض على البعض لان قصده الوصية وفي الوجبة الحكم كذلك وفي الثالث يجعل الغلة بين الفريقين او لا يصرف الى الذين يحصون بعدهم والى الذين لا يحصون سهم واحد ثم يعطى هذا السهم من الذين لا يحصون من شامو يفضل البعض في هذا السهم كما بينا وهذا التفرع على قولهما ما على قول محمد رج لا يتأني كذا في الوجيز ولو وقف على فقراء اهل هذه البلدة فان كانوا لا يحصون اعطى القيم ايهم شاء ولين كانوا يحصون ثم على عدد رؤسهم على السواء يستوي فيه الذكر والانثى ولو صرف القيم بنصيب واحد منهم الى نفقة ان شاء ضمنه وان شاء اتبع شراكة فان شرط كل واحد قوته يعطى ما يمكنه من الطعام والكسوة والسكن ثم ان كان الوقف ضبعة يعطى كل واحد قوت سنة والمستغلات قوت كل شهر كذا في الفتاوى العتابية * وادأخرب ارض الوقف واراد القيم ان يبيع بعضها ليرم الباقي بثمن ما باع ليس له ذلك فان باع القيم شيئا من البناء لم يهدم ليهدم او تحلة جنة ليقطع فالبيع باطل فان هدم المشتري البناء او صرم النخل ينغى للقاضي ان يخرج القيم من هذا الوقف لانه صار خائنا ثم القاضي ان شاء ضمن قيمته ذلك البائع وان شاء ضمن المشتري فان ضمن البائع نفذ بيعه وان ضمن المشتري يبطل بيعه كذا في الذخيرة ارض وقف خاف القيم من وارث الواقف او من طاله له يبيعه ويتصدق بالثمن كذا ذكر في النوازل والتنوي على انه لا يجوز كذا في السراجية * الاشجار الموقوفة ان كانت مثمرة لم يجر بيعها الا بعد القلع وان كانت الاشجار غير مثمرة جاز بيعها قبل القلع كذا في المصمات * اما بيع اشجار الوقف ينظر ان كانت لا ينتقص ثمرة الكرم بظلم لا يجوز بيعها وان كانت ينتقص ثمرة الكرم بظلم ينظر ان كانت ثمرة الشجر تزيد على ثمرة الكرم ليس له ان يبيعها ويقطعها وان كانت تنتقص من ثمرة الكرم فله ان يبيعها وان كانت اشجارا غير مثمرة وينتقص ثمرة الكرم بظلم فله ان يبيعها ويقطعها وان لم ينتقص ثمرة الكرم بظلم فليس له ان يبيعها ويقطعها وان كانت اشجار الدلب والخلاف ونحوه جاز بيعها لانها بمنزلة الغلة والثمرة لان الخلاف والدلب اذا قطع ينبت ثانيا وثالثا وكذا لو باع ورق اشجار التوت جاز فلو اراد المشتري قطع فوائم هذه الاشجار يمنع ولو امتنع المتولي من منع المشتري من قطع القوائم ثم كان ذلك خيانة كذا في محيط المرخسي * شجرة جوز في دار وقف فخرت الدار لم يبع القيم الشجرة لاجل صارة

حجارة الوقف لكن يكرى الدار ويعمرها ويستعين بالجزء على العمارة لا بنفس الشجرة كذا في السراجية * متولى المسجد اذا اشترى بمال المسجد حائوتا او دارا ثم باعها جاز اذا كانت له ولاية الشراء هذه المسئلة بناء على مسئلة اخرى ان متولى المسجد اذا اشترى من غلة المسجد دارا او حائوتا فهذه الدار وهذه الحائوت هل تلتحق بالحوائت الموقوفة على المسجد ومعناه انه هل يصبر وقفها خلتى المشايخ رح قال الصدر الشهيد المختار انه لا يلتحق ولكن يصبر مشغلا للمسجد كذا في المضمرات * ولو اشترى بعلته ثوبا ودفعه الى المالكين يضمن ما نقد من مال الوقف لوقوع الشراء له كذا في البحر الرائق ناقلا من الاسعاف * اذا وقف داره على الفقراء فالقيم يؤجرها ويبدأ من فلتها بعمارتها وليس للقيم ان يسكن فيها احدا بغير اجر كذا في المحيط * جامع الجوامع انهدم وبني ثانيا فما كنوه احق الا انه اذا انهدم بحيث لم يبق بيت كذا في التا تاريخه * وان مات القيم بعد ما اجر لا يبطل الاجارة وان كان الوقف هو الذى اجر ثم مات ففيه قياس واستحسان القياس ان يبطل الاجارة وبه اخذا بوبكر الاسكاف وفي الاستحسان ان لا ينقض الاجارة كذا في الذخيرة * في فتاوى محمد بن الفضل متول اجر الوقف ومات المتولى والمستاجر قبل انقضاء المدة فالزرع لورثة المستاجر الذى زرع ببذره وعليلهم ما نقصت الارض من المزارعة وبصرف ذلك الى مصالح ارض الوقف دون الموقوف عليهم كذا في الحاوى للصيرى * والناضى اذا اجر الدار الموقوفة ثم غزل قبل انقضاء المدة لا يبطل الاجارة كذا في المضمرات * فان كان الموقوف عليه هو المتولى ايضا فاجر ثم مات لم ينتقض الاجارة وان كانت الغلة له كذا في الحاوى * وكذا لو مات بعض الموقوف عليهم قبل تمام المدة لا يبطل الاجارة ثم ما وجب من الغلة الى ان مات هذا الموقوف عليه يصرف الى كل واحد منهم حصته وحصته الميت يصرف الى وارثه وما وجب من الغلة بعد موت هذا فهي تكون لمن بقى وكذا لو مات بعضهم بعد موت الاول بمدة فهي على هذا القياس كذا في فتاوى قاضى خان * فان مجلت الاجارة واقتسمها الموقوف عليهم ثم مات احدهم القياس ان تنقض القسمة ويكون للذى مات حصته من الاجارة مقدار ما عاش ولكننا نستحسن ولا ننقض القسمة وكذلك على هذا لو شرط تعجيل الاجارة كذا في الظهيرية * قال اذا اجر دار الوقف سنة بمائة درهم والموقوف عليهم ثلثة نفر ثم مات احدهم بعد مضي ثلث سنة ومات الآخر بعد مضي ثلث آخر من السنة

وبقي الثالث فان الثلث الاول من الاجرة بين ورثة الميت الاول وبين ورثة الميت الثاني وبين الباقي نصفان والثلث الثالث كله للباقي
فمخرج المسئلة من ثمانية عشر كذا في المحيط * في جامع الفتاوى اذا مات الواقف من وصي
نصبه للوصي ان يؤجره وان كان آجرها فاسدة فعلى المستأجر اجر مثلها فيما اذا استعملها
لايزاد على ما رضى به الوصي كذا في التاتارخانية * متولى الوقف ان آجر دارا موقوفة على
الفقراء والمساكين اكثر من سنة لا يجوز وان لم يشترط فالمختار ان يقضى بالجواز في الضياع
في ثلث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضياع يقضى بعدم الجواز اذا زاد
على السنة الواحدة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا شيء يختلف باختلاف الموضع والزمان
كذا في الحراجية * وهو المختار للفتاوى وكذلك المزارعة والمعاملة كذا في محيط السرخسي * وكان
القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله يقول بان المتولى لا ينبغي له ان يؤجر اكثر من ثلث سنين
ولو آجر جازت الاجارة وهذا قريب بما هو المختار لان عمله يدل على رؤية المصلحة كذا في
البيان * فان كان الواقف شرط ان لا يؤجر اكثر من سنة والناس لا يرغبون استيجارها سنة
وكان لجارتها اكثر من سنة ادعى الوقف وانفع للفقراء فليس للقيم ان يعالف شرطه ويؤجرها
اكثر من سنة الا انه يرجع الامر الى القاضي حتى يؤجرها القاضي اكثر من سنة فان كان الواقف
ذكر في صك الوقف ان لا يؤجر اكثر من سنة الا اذا كان ذلك انفع للفقراء كان للقيم ان يؤجرها
بنفسه اكثر من سنة اذا رأى ذلك خيرا ولا يحتاج الى الموافقة الى القاضي هكذا في فتاوى قاضي بيان *
في دار مريض بيت وقف ولا يستاجر ثلثه الا باجارة طويلة ان كان له مسلك الى الطريق الا عظم
لا يؤجر بالطويلة ولا يؤجر كذا في الوجيز * ولا يجوز اجارة الوقف الا باجر المثل كذا في
محيط السرخسي * استأجرها نوت وقف باجر مثل فجاء آخر وزاد الاجرة لم تقسح الا على كذا
في الحراجية * واذا استأجر ارض وقف ثلث سنين باجرة معلومة هي اجر المثل حتى جازت الاجارة
فرخصت اجرتها لتفسح الاجارة كذا في المحيط * في الكبرى رجل استأجر ارض وقف ثلث سنين
باجرة معلومة هي اجر المثل فلما دخل السنة الثانية كثرت الرضبات وزاد اجرة الارض ليس للمتولى
ان ينقص الاجارة لنقصان اجر المثل كذا في المضمرات * حانوت لرجل في ارض وقف فابى
صاحبه ان يستأجر الارض باجر المثل فان كانت العمارة بحال لورفعت يستأجر باكثر مما يستأجره

فانه يؤمر برفع العمارة والافتك في يده بذلك الاجر كذا في العراجية * استأجر مرصعة موقوفة من المتولى مدة باجر المثل وبني عليها باذن المتولى فلما مضت المدة زاد آخر على اجرتك المدة للعدة المنتقلة فرضي صاحب المكنى بتلك الزيادة هل هو اولى اجيب بانه نعم اولى كذا في الفصول العمادية * في وقف الخصاف الواقف اذا آجر الوقف اجارة طويلة ان كان يحاف على رقبته التلغ بعبب هذه الاجارة فللحاكم ان يبطل الاجارة كذا في الذخيرة * وفي فتاوى اهل مصر قندخان او رباط سبيل اراد ان يعرب يؤاجر وينفق عليه فاذا صار معمورا لا يؤاجر كذا في المحيط * اذا عرب الوقف وعجز المتولى من عماره آجرها القاسى وصرفها من اجرتها فاذا صار معمورا يرد ها الى المتولى كذا في التهذيب * لو استأجر المتولى اجبر ابدراهم ودايق واجر مثله درهم فاستعمله في عمارة الوقف ونفذ الاجرة من مال الوقف بضمن جميع ما نقد كذا في الظهيرية * ولا يجوز اعمارة الوقف والاسكان فيه كذا في محيط الرخسى * متولى الوقف اذا امكن رجلا بغير اجرة ذكر دلالة رح انه لا شيء على الساكن ومائة المتأخرين من المشائخ رحان عليه اجرا المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال او لم تكن صيانة للوقف وعليه الفتوى وكذا قالوا فيمن سكن دار الوقف بغير امر القيم كان عليه اجرا المثل بالغاما بلغ كذا في المضمرات * المتولى اذا رهن الوقف بدين لا يصح وكذا اهل الجماعة اذا رهنوا وقف المسجد او واحد منهم فلو سكن المرتهن فعليه اجرا المثل بالغاما بلغ مائة كانت للاستغلال او لم تكن قالوا لصدر الشهيد حسام الدين رح هو المختار للفتوى كذا في الغياثة * متولى المسجد اذا باع منزلا موقوفا على المسجد فسكنه المشتري ثم عزل هذا المتولى وولى غيره فادعى الثانى المنزل على المشتري وبطل القاضي بيع المتولى وسلم الدار الى المتولى الثانى فعلى المشتري اجرا المثل كذا في فتاوى قاضي خان * ولو آجر القيم الدار باقل من اجرا المثل قدومالا يتغابن الناس فيه حتى لم تجز مسكنها المحتاجر كان عليه اجرا المثل بالغاما بلغ على ما اختاره المتأخرون وكذا اذا آجره لجارة فائدة كذا في الفصول العمادية * واذا آجر العائم بامر الوقف ارض الوقف اجارة فغلب عليه الماء سقط الاجر فان قبضها المحتاجر فلم يزرها فعليه الاجر وان كانت الاجارة فائدة فقبضها المحتاجر ولم يزرع الارض او لم يسكن الدار فلا شيء عليه وافتى بعض المشائخ بوجوب اجرا المثل

في الوقف بميرقد كذا في الحاوي * وفي جامع الفصولين المتولي لو آجر دارا الوقف من ابنه البا لغاويه لم يجوز عند ابي حنيفة رح الا باكثر من اجر المثل وكذا متول آجر من نفسه لو خيرا صحيح والا لا وبه يفتي كذا في البحر الرائق * ولو آجر القيم دار الوقف بعرض جاز عند ابي حنيفة رح قال بعض المشائخ انما يجوز في الوقف ما تعارفه الناس امنا واجرة من العروض في البياعات والاجارات مثل الحنطة والشعير فاما الثياب والعبيد ونحوها فلا يجوز بالاجماع كذا في الغنيانية * ثم اذا جاز اجارة الوقف بالعرض على قول من قال بالجواز فالقيم يبيع العرض الذي هو آجره ويجعل ثمنه في سبيل الوقف كذا في المحيط * وللقائم بامر الوقف ان يزرعها بنفسه ويستاجر فيها الاجراء ويؤدى الاجر من الغلة كذا في الحاوي * اذا آجر القيم الوقف وشرط المرمية على المستاجر بطلت الاجارة الا ان يسمي دراهم معلومة وبامره بان يصرفها في المرمية كذا في الذخيرة * ولا يجوز لمستأجر السبيل ان يبني فيه غرفة لنفسه الا ان يزيد في الاجرة ولا يضر بالبناء وان كان معطلا فالباء ولا يرغب المستاجر الا على هذا الوجه جاز من غير زيادة في الاجرة كذا في القنية * رجل وقف داره على قوم باصيانهم وجعل آخره للفقراء فأجر المتولى الدار من الموقوف عليهم جازت الاجارة كذا في المضمرات * الا انه يسقط حق المستاجر كذا في المحيط * وكذا فقير يمكن في الوقف للفقراء باجر فترك ما وجب عليه بحساب ما له يجوز لان الرواية محفوظة من علمنا ان من له حق في مال بيت المال فترك عليه خراج ارضه لمكان حقه في بيت المال يجوز كذا هناك كذا في محيط السرخسي * الموقوف عليه اذا آجر الوقف قال الفقيه ابو جعفر رح في كل موضع يكون كل الاجر له بان لم يكن الوقف محتاجا الى العمارة ولم يكن معه شريك في الوقف كان له ان يؤجر الدور والحوانيت وان كان الوقف ارضا ان كان الوقف شرط البداية بالخراج والعشر وجعل للموقوف عليه ما نضل من العمارة والمؤونة لم يكن للموقوف عليه ان يؤجر كذا في فتاوى قاضي خان * واما اذا لم يشترط بداية الخراج والمؤون يجب ان يجوز اجارته ويكون الخراج والمؤونة عليه كذا في الذخيرة * لو كان الموقوف عليهم في ارض الوقف اثنين او ثلثا فنها يؤروا واخذ كل واحد ارضا ليزرعها لنفسه لا يجوز ومن ابي يوسف رح ان كانت الارض مشربة جازت ما ياتهم وان كانت خراجية لا تجوز كذا في فتاوى قاضي خان * وحكي من الفقيه ابي جعفر

ابي جعفر الهندي واني رح انه قال وقد احتال بعض الصاكين في زماننا في الصكوك في اجارة الوقف لما كان الفتوى على ان اجارة الوقف لا تجوز في المنين الكثيرة فذكروا في الصك ان الواقف وكل فلانا باجارة هذه القيمة من فلان كل سنة بكذا ومثما اخرجه من الوكالة فهو وكيله وارا دوا بذلك بقاء الوقف في يد المستاجر اكن من سنة قال الفقيه ابو جعفر رح الا انا بطل هذه الوكالة في الوقف وان كان القياس يجوز تحريما مناصلا في الوقف كما بطل الاجارة الطويلة ولما جاز ابطال الوكالة صيانة للوقف يجوز ابطال هذه العقود المختلفة ايضا صيانة للوقف وعليه الفتوى كذا في المصبرات * رجل استاجر ارضا موقوفة وبني فيها نخا نوتا وسكنها فلان غيره ان يزيد في الغلة ويخرج من النانوت ينظر ان كان آجره مشاهرة فاذا جاء رأى الشهر كان للقيم فتح الاجارة فبعد ذلك رفع البناء ان كان لا يضربها لوقف فللباني رفعه وان كان يصير ليس له رفعه فبعد ذلك ان رضى المستاجر ان يتملكه القيم بقيمته مبنيا ومنزوها ايها كان اقل ثمنها والا فليترك الى ان يتخاص ملكه كذا في السراجية * وهذا اذا كان البناء من الباني بغير اذن المتولي فاما اذا كان البناء بامر المتولي كان البناء للوقف ويرجع الباني الى المتولي بما انفق كذا في الذخيرة * وذكر في مجموع النوازل مثل نجم الدين النفسي من ارض وقف عليها بناء مملوك وكان صاحب المكنى قد استاجر الارض باجرة معلومة هي اجر مثلها يومئذ وبعد زمان تبدل صاحب البناء والمتولي ويريد صاحب البناء ان يؤدي مثل تلك الاجرة التي كانت في الماضي والمتولي الجديد لا يرضى الا باجرة المثل الآن هل للمتولي ذلك قال نعم كذا في الفصول العمادية * متولى الوقف اذا آجر دارا لوقف كان له ان يحتال بالغلة على مديون المستاجر اذا كان المديون مليا وان اخذ كغيبلا با لاجر فهو اولي بالجر او كذا في فتاوى قاضي خان * في آخر اجارات فتاوى ابي الليث المتولي اذا باع الاشجار التي في ارض الوقف ثم آجر منه الارض فان باع الاشجار بعروها دون الارض يجوز اذا لم يكن الاجارة طويلة وان باع الاشجار من وجه الارض لا يجوز اجارة الارض وان كان قد دفع الاشجار منه معاملة سنة او سنتين وما اشبه ذلك ثم آجر الارض منه باجر المثل فعلى قول ابي حنيفة رح لا يجوز وعند ابي يوسف ومحمد رح المعاملة جائزة فجازت الاجارة والاحتياط ان يبيع الاشجار بعروها ثم يؤجر الارض ليكون متفقا عليه كذا في المحيط وللقائم بما مر الوقف ان يستاجر الاجراء في محلها وحفر سواقيها وسائر ما يرجع الى مصالحها اذا كانت

تحتاج اليه كذا في الحاقى * واذا دفع ارض الوقف مزارعة يجوز اذالم يكن فيه محاباة
 قدر ما لا يتغابن الناس فيها وكذلك لو دفع ما فيها من النخيل معاملة بجوز فان مات القيم
 قبل انقضاء مدة المزارعة والمعاملة لا تبطل المزارعة والمعاملة وان مات المزارع والمعامل
 فان المزارعة والمعاملة تبطلان وان دفع القيم ارض الوقف مزارعة سنين معلومة فهو جائز
 ان اكل ذلك النفع واصلى في حق الفقراء فقد جوز المزارعة سنين معلومة من غير التقدير
 بالثلث وانه صحيح والمعنى الذى لاجله استحسن المشايخ ان لا يجوز الاجارة الطويلة على الوقف
 وهوان لا يؤدى الى ابطال الوقف معنى لا يتأتى في المزارعة واذا دفع ارض الوقف مزارعة
 او دفع نخيل الوقف معاملة ولا حظ فيه للوقف لا يجوز على الوقف ويصير فاصبا للارض فان
 ملكت الارض من النقصان فلا ضهان وان نقصت فالضمان واجب ان شاء على الدافع وان شاء
 على الآخذ ولا شئ للموقوف عليهم من الخارج من الارض واما الثمار فهي للموقوف عليهم
 ولا شئ للمدفع اليه من الثمار انما حقه في اجر مثل عمله على الدافع في ماله خاصة ولا يرجع
 به على الآخذ كذا في الذخيرة * ارض وقف بناحية استاجرها رجل من حاكمها بدرهم
 معلومة فزرها فلما حصلت الغلة طلب المتولى الحصنة من الغلة كما جرى العرف في المزارعة
 على النصف او على الثلث وقال الرجل على الاجرة ان للمتولى ان ياخذ الحصنة كذا
 في خزائن المفتين * وهكذا في فتاوى قاضيخان * قال ارض الوقف اذا كانت مشربة دفعا
 القيم مزارعة او معاملة فعشر جميع الخارج في نصيب الدافع وهذا على قول ابي حنيفة رح
 فان عنده في الاجارة بالدرهم العشر على الآجير كالحراج وعندهما يجب في الخارج فكذلك
 في المزارعة كذا في المحيط * قال هلال رح في وقفه اذا استرمت الصدقة وليس في يد القيم
 مايرمها فليس له ان يستدين عليها ومن الفقيه ابي جعفر رح ان القياس هذا لكن يترك القياس
 فيما فيه ضرورة نحو ان يكون في ارض الوقف زرع ياكله الجراد ويحتاج القيم الى النفقة
 او طالبه السلطان بالخراج جازله الامتدانة والاحوط في هذه الضرورات ان يستدين بامر
 الحاكم الا ان يكون بعيدا منه ولا يمكنه الحضور فح لا بأس بان يستدين بنفسه كذا في الظهيرية *
 هذا اذا لم يكن في تلك السنة غلة فاما اذا كانت تفرق القيمة الغلة على المساكين ولم يسك
 للخراج شئ فانه يضمن حصص الخراج كذا في الذخيرة * ثم وقف طلب منه الخراج والجبايات

وليس في يديه شيء من مال الوقف فإراد أن يستدين قال إن أمر الواقف بالاستدانة له ذلك وإن لم يأمره نكلموا ولا يصح أنه إن لم يكن له به منته يرفع الأمر إلى القاضي حتى يأمر بالاستدانة كذا قال الفقيه رح ثم يرجع في الغلة كذا في المصبرات * والعمارة لا بد منها فيستدين بأمر القاضي وأما غير العمارة فإن كان تصرفاً على المستحقين لا يجوز الاستدانة ولو بأذن القاضي كذا في البحر الرائق * ولو استدأن على الوقف لجعل ذلك في ثمن البذر بأمر القاضي يجوز بالإجماع وإن فعل لا بأمره ففيه روايتان كذا في الفائية * وهكذا في الذخيرة * المتولي إذا أراد أن يستدين على الوقف لجعل ذلك في ثمن الرهن فإن كان بأمر القاضي يملك ذلك والأفلا كذا في المراجبة * وتفسير الاستدانة أن لا يكون للوقف غلة فيحتاج إلى القرض والاستدانة أما إذا كان للوقف غلة فأنفق من مال نفسه لأصلاح الوقف كان له أن يرجع ذلك في غلة الوقف كذا في فتاوى قاضيهان * أرض موقوفة في يدى أكاروكلن فيها فطن فسرق القطن فوجده الأكار في منزل رجل فأخذ صاحب المنزل وخاصة فقال صاحب المنزل ضمنت لك أن أعطيك مائة من من القطن ليحمل للقيم أن يأخذ ذلك منه فهذا على ثلاثة أوجه أما أن يعلم أن صاحب المنزل يعطى خوفاً من هتك الستر أو يعلم أنه سرق ذلك المقدار أو أكثر أو قريب ذلك أو علم أنه سرق لكن أقل مما يعطى ففي الوجه الأول لا يجوز له أن يأخذ وفي الوجه الثاني جاز وفي الوجه الثالث لا يجوز إلا مقداره ما يعلم بقينا أنه سرق كذا في المحيط * أكار تناول من مال الوقف فصالحه المتولي على شيء أن وجد المتولي بينة على ما ادعى أو كان الأكار مقرراً يملك المتولي أن يحيط شيئاً منه أن كان الأكار غنياً وإن كان محتاجاً جاز ذلك إذا لم يكن ما على الأكار ضماً فاحشاً كذا في فتاوى قاضيهان * أذا جعل الواقف للقائم بأمر الوقف ما لا معلوماً كل سنة للقيام بأمر الوقف جاز ويكلف القائم ما يفعله مثله وجاءت العادة به من صيانة الوقف واستغلاله ورنه غلاته وتفريقها في وجوه الوقف كذا في الحاوي * ولا ينبغي أن يقصر في ذلك وإما ما كان يفعله الوكلاء أو الأجراء فليس له ذلك كذا في المحيط * حتى لو جعل الولاية إلى امرأة وجعل لها أجر معلوماً لا تكلف إلا مثل ما تنفع له النساء عرفاً ولو نازع أهل الوقف القيم وقالوا للمحاكم إن الواقف إنما جعل «ذاتي» مقابلته العمل ولا يعمل شيئاً لا يكلفه المحاكم من العمل إلا يفعله الولاية هكذا في البحر الرائق * وإن حدث للمتولي أنه مثل الجنون

او العمی او الحرص فان امكنه مع ذلك الامر والنهي فالاجر قائم وان لم يمكنه ذلك لم يكن له من الاجر شي فان طعن في الوالي طامن لم يخرج العاصي من الولاية الا بحیانة ظاهرة فان اخرجته قطع منه الاجر الذي جعل له الواقف لقيامه وان صلح من اخرجته القاضي رد عليه ولاية الوقف كذا في الحاوی * وان رأى ان يدخل معه آخر ويكون بعض هذا المال له فلا بأس بذلك وان كان هذا المال الذي سمي قليلا ضيعا فرأى الحاكم ان يجعل للرجل الذي ادخل معه رزقا من غلة الوقف فلا بأس بذلك فان كان الواقف جعل له للقيام بامر هذا الوقف مالا معلوما في كل سنة وكان المال الذي سماه الواقف لهذا الرجل اكثر من اجر مثله على القيام به فهو جائز ولا ينظر في هذا الى اجر مثله ولنا طران يوكل من يقوم بما كان اليه من اموال الوقف ويجعل له من عمله شيئا وله ان يعزله ويستبدل به كذا في فتح القدير * واذا جعل الواقف لقيم بامر الوقف مالا فنصب القيم قیما وجعل ذلك المال له لم يجز ذلك الا ان يكون الواقف جعل ذلك اليه كذا في الحاوی * ولو وُكل هذا القيم وكبلا في الوقف او وصى به الى رجل وجعل له كل المعلوم او بعضه ثم جن جنونا مطبقا يبطل توكيله وصيته وما جعل للوصي او الوكيل من المال ويرجع الى غلة الوقف الا ان يكون الواقف عينه لجهة اخرى عند انقطاعه من القيم فينفق فيها كذا في البحر الرائق نا فلا من الاعراف * ويرجع الى القاضي في النصب كذا في فتح القدير * والجنون المطبق سنة كذا في الحاوی * ولو زال مثله سنة وعجز من القيام به ثم رجع اليه عقله وصح يعود الى ما كان من القيام بامر هذا الوقف كذا في المحيط * وان صح عند الحاكم ان هذا القيم لا يصلح للقيام بامر هذا الوقف فاخرجه وجعل مكانه آخر ثم جاء حاكم آخر فادعى ان الحاكم الذي كان قبلك انما اخرجني من القيام بامر هذا الوقف من غير ان صح على منده شي * استحق به اخراجي من ذلك لا يقبل قوله ولا دعواه ولكن يقول له صح عندی انك موضع للقيام بامر هذا الوقف حتى اردك القيام بذلك فان صح عند هذا الحاكم انه موضع لذلك رده واجرى ذلك المال له من غلة هذا الوقف كذا في الذخيرة * وكذا لو اخرجته لفسق وخيانته بعد مدة تاب الى الله واقام بينة انه صار اهلا لذلك فانه يعيده كذا في فتح القدير * ولو ان القاضي اخرج هذا القيم بوجه من الوجوه واقام غيره مقامه فينبغي للقاضي

للعاقبي ان يجري لهذا الرجل شياً بالعرف ويرد الباقي الى غلة الوقف كذا في المحيط *
وان قال الواقف يجري للقيم هذا المسمى وان اخرجته القاضى من الوقف اذ قال يجري
على ذلك لاولاده ولاولاد اولاده اذا مات صمى الشرط كذا في الحاوي * رجل وقف ضبعة
على موابيه وفقاً صحيحاً فمات الواقف وجعل القاضى الوقف في يد قيم وجعل للقيم عشر الغلات
وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لاحاجة فيها الى القيم واصحاب هذه الطاحونة يتقبضون
غلته لا يجب للقيم عشر غلة هذه الطاحونة كذا في فتاوي قاضى خان * منزل القاضى فادعى القيم
انه قد جرى له كذا مشاهرة او مساندة تصدقه المعزول فيه لا تقبل الابينة ثم ان كان ما عينه اجر
منزل عمله او دونه يعطيه الثاني والاصح الزيادة ويعطيه الباقي القيم يستحق اجر مثل صعيه مواء
شرط القاضى او اهل المحلة اجرا ولا لانه لا يقبل القوامه طاهرا الا باجرو المعهود كالمشروط كذا
في القنية * وفي مجموع النوازل المتوالي من جهة القاضى اذا امتنع من العمل في ذلك بنفسه
ولم يرفع الامر الى القاضى ليعزله ويقيم غيره مقامه هل يخرج من كونه متولياً قال نجم الدين
لا وان امتنع من تقاضى ما على المتقبليين زمانا هل يأثم بذلك قال نجم الدين لا فان هرب
بعض المتقبليين بعد ما اجتمع عليه مال كثير بحق القبالة هل يضمن المتولى قال نجم الدين لا كذا
في الظهيرية * متولى الوقف اذا اخذ الغلة ومات فلم يبين ما اذ صنع لم يضمن كذا في المصدرات *
ولو جعل ارضه صدقة موقوفة على عبد الله وزيد فالغلة لهما ولو ما كانت الغلة كلها للفقراء
وان مات احدهما كان النصف للفقراء وان سمى جماعة قسمت الغلة بينهم على عدد رؤوسهم
فان مات احدهم فحصة للفقراء وما بقى لمن بقى منهم ولو قال على ولد عبد الله ولم يسم عدد انما بقى
من ولد عبد الله احد لم يكن للفقراء شيء كذا في الظهيرية * ولو سمى زيدا وصمى واوجعل النصف لزيد
والثلثين لعمر وسكت فانه يقسم على سبعة على طريق العول لزيد ثلثة ولعمر واربعة ولو قال لزيد النصف
ولعمر الثلث وسكت يعطى كل واحد مسمى والباقي بينهما نصفان كذا في خزانة المفتين * اذا قال
ارضى هذه صدقة موقوفة على زيد وصمى ولعمر ومنه الثلث او قال لعمر ومنها مائة درهم فللعمر ومسمى
والباقي لمن سكت منه وهكذا السبيل في كل شيء يسميه يعطى صاحب التسمية مسمى له والباقي
للذى لم يسم له فان قال لزيد منها مائة ولعمر ومنها مائتان فنقصت الغلة فعم الحاصل بينهما اثلاثا
فان زادت الغلة على المسمى كان الزائد بينهما نصفين يقسم على عدد رؤوسهم لا على المسمى فان قال

هي صدقة موقوفة لزيد منها مائة درهم ولعمرو مائتان اعطى كل واحد منهما ما سمي له
والباقي للفقراء كذا في الحاوي * ولو قال صدقة موقوفة على ان لزيد مائة ولعمرو ما بقي
علم يكن الغلة الا مائة لم يكن لعمرو شي * وكذلك اذا قال لزيد مائة ولم يسم شي لعمرو فان
الغلة مائة فلا شي لعمرو ولو قال صدقة موقوفة لعبد الله نصفها ولزيد منها مائة يعطى عبد الله نصفها
ويعطى زيد من النصف الباقي مائة والفضل للفقراء ولو لم يكن الغلة الا مائة فالغلة كلها لزيد ولا شي
لعبد الله ولو كانت الغلة مائتي درهم فللعبد الله مائة ولزيد مائة ولا شي للفقراء ولو كانت الغلة مائة
وخمسين فلزيد مائة وما بقي للعبد الله كذا في المحيط * ولو قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء
قرا بني يعطى كل واحد منهم في طعامه وكسوته ما يكفيه بالمعروف ويتحاصرون في ذلك بضرب
كل واحد منهم بما يكفيه وان وقت الغلة بكفايتهم يعطى كل واحد منهم كفايته وان نقصت يتصارفون
بذلك وان ضلت الغلة على الكفاية كان الفضل بينهم على عدد رؤوسهم كذا في الظهيرية *
ولو قال ارضي صدقة موقوفة فما اخرج الله تعالى من غلاتها اعطى من ذلك كل فقير
من قرايته في كل سنة ما يكفيه من طعامه وكسوته بالمعروف وفصلت الغلة على ذلك فالفضل
يكون للفقراء كذا في خزائن المفتين * ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة فما يخرج من غلاتها
فلزيد وعبد الله الف درهم لعبد الله من ذلك مائة فخرج من غلاتها الف درهم كان
لعبد الله مائة والباقي لزيد فان خرجت خمسمائة قسمت الخمسة المائة بينهم على عشرة اقسام
ولو قال ما اخرج الله تعالى من غلاتها يخرج منها كل سنة الف درهم يعطى منها عبد الله
مائة ولزيد ما بقي فنقصت الغلة من الف يبدأ بعبد الله فيعطى منها مائة فان بقي شي كان لزيد
وان لم يبق شي فلا شي لزيد كذا في المحيط * فان قال لعبد الله وللمساكين فنصف لعبد الله
ونصف للمساكين كذا في الحاوي * وان قال ارضي صدقة موقوفة فما اخرج الله تعالى من غلاتها
فهى لعبد الله والفقراء والمساكين فعلى قول ابي يوسف رح وهو قول هلال رح النصف لعبد الله
والنصف للفقراء والمساكين واما على قول ابي حنيفة رح فنلت الغلة لعبد الله والثلث للفقراء والثلث
للمساكين واما عند محمد رح فالغلة تكون على خمسة اقسامهم لعبد الله وسهمان للفقراء وسهمان
للمساكين ونظيره في الجا مع في كتاب الوصايا كذا في الظهيرية * ولو قال لقرايتي وجيراني
وموالي والمساكين يضرب كل واحد من الفقراء وكل واحد من الجيران وكل واحد من الموالى

بهم والمساكين بأسرهم بهم كذا في خزانة المفتين * ولو قال لقرايتي وللمساكين ضرب كل واحد من القرابة بهم وللمساكين بهم كذا في الحاوي * ولو قال للفقراء والغارمين وفي سبيل الله وفي الرقاب يضرب كل فريق من هؤلاء بهمين عند محمد رح وعند أبي يوسف رح بهم كذا في المحيط * ولو قال صدقة موقوفة في وجوه الصدقات فوجوه الصدقات الاصناف المذكورة في كتاب الله تعالى في آية الزكاة الا ان في الوقف لا يعطى العاملون والمولفة ثلوبهم قد ذهبوا فيقسم الآن على ما عدا هم كذا في الظهيرية * فان قال على وجوه الصدقات وجوه البر يضرب للفقراء والمساكين بهم وللرقاب بهم وللغارمين بهم ولعبيد الله بهم وابن السبيل بهم ولوجوه البر ثلثة اسهم فان قال للفقراء والغارمين وفي سبيل الله والحج وصمى لكل وجه درهم محمالة فزادت الغلة تسمى على عدد الوجوه كذا في الحاوي * رجل وقف صبعة على رجل وشرطان يعطى كفايته كل شهر وليس له مبال نصا وله مبال فانه يعطى له ولعباله كفايتهم كذا في فتاوى قاضي خان * اذا وقف على قوم فلم يقبلوا فهذا على وجهين اما ان يرد كلهم او بعضهم فان رد كلهم كان الوقف جائزا ويكون الغلة للفقراء واذا رد البعض فان كان الاسم ينطلق على الباقيين فالغلة كلها يكون للباقيين وان كان الاسم لا ينطلق على الباقيين فنصيب الذي لم يقبل يصرف الى الفقراء وببانه انه اذا قال لولد عبد الله فرد بعضهم كان جميع الغلة للباقيين ولو قال لزيد وصبر فلم يقبل زيد صرف نصيبه الى الفقراء كذا في الحاوي * ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ولد عبد الله ونسله فلم يقبلوا جملة وكانت الغلة للفقراء فحدثت الغلة بعد ذلك فقبلوا كانت الغلة لهم هكذا في الظهيرية * ولو حدث له ولد بعد ذلك فقبل كانت الغلة له كذا في المحيط * فان اخذ الغلة سنة ثم قال لا قبل ليس له ذلك ولا يعمل رده قال الفقيه ابو جعفر رح هذا الجواب صحيح في حق الغلة المأخوذة لانها صارت ملكا له فلا يملك رده واما الغلة التي تحدث بعد هذا فلا ملك له فيها انما الثابت فيها مجرد الضيق ومجرد الحق يقبل الرد كذا في الذخيرة * ولو قال الموقوف عليه وعلى نسله من بعده لا قبل لنفسي ولانسلي جاز رده في حقه ولم يجز في حق نسله ولده وان كان الولد صغيرا كذا في الحاوي * وان قال اقبل سنة ولا اقبل فيما سوى ذلك فهو كما قال وعمل قبوله في تلك السنة وحدها وكذلك اذا قال لا اقبل سنة واقبل فيما سوى ذلك فهو كما قال كذا في الذخيرة * وكذا لو قال اقبل نصف الغلة ولا اقبل النصف فان قال على زيد وعبد الله ما عدا شاة مات اهدهما فالنصف الآخر بحاله

وقوله ما ما شالا يبطل حصه الباقي فان قال لعبد الله ومن بعده لزيد فابى مبد الله ان يقبل فهو لزيد فان قال مبد الله قبلت وقال زيدا اقبل فهو لعبد الله واذا مات مبد الله كان للفقراء كذا في الحاربي * الباب السادس في الدعوى والشهادة * وفيه فصلان الفصل الاول في الدعوى * ومن باع ارضا ثم قال كنت وقفها او قال هي وقف على لم يقيم بينة على ذلك واراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك لان سبق الدعوى للصحة شرط التحليف وقد انعدم لمكان التناقض منه وان اقام البينة فالمختار ان تسمع لان الدعوى ان بطلت للتناقض بقيت الشهادة وهي مقبولة على الوقف من غير دعوى كذا في الغبائية * ومنى قبلت ينتقض البيع كذا في الوقوعات الحسامية * في فتاوى النسفى رح فقد ذكر ان الشهادة على الوقف صحيحة بدون الدعوى مطلقا وهذا الجواب على الاطلاق غير صحيح انما الصحيح ان كل وقف هو حق الله تعالى فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل وقف هو حق العباد فالشهادة عليه لا تصح بدون الدعوى كذا في الذخيرة وذكر شيد الدارين رح هذا التفصيل وقال هكذا فصل الامام الفضلى وهو المختار وهو فتاوى الامام ابى الفضل الكرمانى كذا في الفصول العبادية * وليس للمشتري ان يحبس الارض بالثمن كذا في النابات رمانية باقلا من التجنيس * لو ادعى البائع انها وقف في مسجد كذا وبرهن يقبل وينتقض البيع وبه نأخذ وقيل لا يكون البائع متناقضا والاول اصح كذا في الوجيز * ولو لم يقل هي وقف على ذكر النسفى في فتاواه انه لا تسمع هذه الدعوى اصلا كذا في الخلاصة * واذا قال لغيره هذه الضيقة وقف عليك ثم ادماه بعد ذلك لنفسه لا تسمع دماه كذا في الذخيرة * ان مدعى ان هذه الضيقة ملكى ورثت من ابى ثم ادعى ان ابى وقف على لا يسمع لمكان التناقض ولو قبل التولية في دار موقوفة او قبل الوصاية في تركه بعد العلم والتيقن ان هذا تركه او وقف فلو ادعى لنفسه لا تقبل ولو ادعى الوقف او لا ثم ادعى الميراث لا تقبل ايضا الا اذا وقف وقال وقف ابى لكن لم يقع لازما فمات ابى نعم يقبل ولو ادعى المحدود لنفسه ثم ادعى انه وقف الصحيح من الجواب ان كان دعوى الوقفية بسبب التولية بمقتضى التوفيق لان في العادة يضاف اليه باعتبار ولاية التصرف والخصوصية اذا ادعى الدار ملكا لنفسه ثم ادعى انه وقف وقفه فلان على مسجد كذا لا تجمع دعوى الوقف كذا

كذا في خزائن المغنين * وهكذا في الفصول العمادية * وفي فتاوى النسفي ان من يشتري الارض على بائعه ان هذه الارض وقف وقد بعثنا منى ايها البائع من غير حق قال ليس له هذه المخاصمة انما ذلك الى المتولي وان لم يكن ثمة متول فالقاضي ينصب متوليا فيجاء صممه ويثبت الوقفية فاذا ثبت ذلك ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من بائعه كذا في المحيط * ادعى متول على المشتري ان هذه الدار وقف على اولاد فلان واثبت الاستحقاق على المشتري فاراد المشتري ان يرجع بالثمن على بائعه فقال البائع بل كان وقف فلان على اولاد فلان لكن لما مات الواقر ربح ورثته الا مرا الى القاضي حتى قضى بطلان الوقف وكنت وارثا للواقف فقمنا التركة وقعت الدار في نصيبي ويبيى وقع صحيحا يندفع بهذا دموي الوقف ويبقى في يد المشتري كذا في الفصول العمادية * وان ادعى واقفا او شهد الشهود على وقف ولم يذكر الواقف ذكر الخصاف رح في ادب القاضي في باب قبض المحاضر من ديوان القاضي المعزول على ان دموي الوقف والشهادة على الوقف تصح من غير بيان الواقف كذا في فتاوى قاضيهان * رجل ادعى ان هذه الارض وقف عليه لا تسمع وانما تسمع لدموي من المتولي وفي الفتاوى قال تصح والفتوى على الاول كذا في الخلاصة * وذكر رشيد الدين في الفتاوى ان دموي الموقوف عليه ان هذا وقف عليه ان كان دموا باذن القاضي صححت بالاتفاق وبغير ان فيه روايتان والا صحح انها لا تصح لان له حقا في الغلة لا غير فلا يكون خصما في شيء آخر ولو كان الموقوف عليهم جماعة فادعى احدهم انه وقف بدون اذن القاضي لا تصح رواية واحدة وذكر فيها ايضا ان مستحق غلة الوقف لا يملك دموي غلة الوقف وانما يملك المتولي ذاك كذا في الفصول العمادية * صاحب الاوقاف اذا اراد ان يجمع الديموي في امر الاوقاف ويقضى بالبينة او بالنكول بنظران ولاء السلطان ذلك نصا او عرف دالة جاز والا فلا كذا في الواقعات الحسامية * ضبعة في يد حاضر وضبعة اخرى في يد غائب فادعى رجل على الحاضر ان هاتين الضيعتين وقف عليه وقفهما جده على اولاده واولاده قال الفقيه ابو جعفر رح ان شهد الشهود على ان هاتين الضيعتين كانتا للواقف وقفهما جميعا وقفا واحدا يقضى بوقف الضيعتين جميعا وان شهدا على وقفين متفرقين لا يقضى الا بوقفية الضبعة التي في يد الحاضر كذا في فتاوى قاضيهان * وقف بين اخوين مات احدهما وبقي في يد الهى واولاد الميت

ثم الحى اقام بيته على واحد من اولاد الاخ ان الوقف بطنا بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد والوقف واحد تقبل وينتصب خصما من الباقيين ولو اقام اولاد الاخ بيته ان الوقف مطلق ملينا وملك فبيته مدمى الوقف بطنا بعد بطن اولى كذا في الفتية * آدمى كرم ما في يد رجل فاقر المدعى عليه انه وقف الكرم بشرائط ولا بيته للمدعى فاراد تحليفه ان اراد تحليفه لياخذ الكرم لو نكل فليس له عليه يمين وان اراد تحليفه لياخذ القيمة ان نكل له عليه يمين كذا في المضمرات * بيت فوقه بيت وهو متصل بالمسجد يتصل صف المسجد بصف البيت الاسفل ويصل في البيت الاسفل في الصيف والشتاء اختلف اهل المسجد وارباب البيت الذين يسهكون العلوق الارباب ان ذلك ميراث لنا فالقول قولهم كذا في المحيط * آدمى دار في يدي رجل انها ملكه باصلها وبنائها وانكر المدعى عليه ذلك وادعى انها وقف على مصالح مسجد كذا فاقام المدعى بيته على دمواء وقضى له بذلك وكتب له السجل ثم ان المدعى اقر ان اصل الدار ووقف والبناء له بطل دمواء والحكم والسجل هكذا ان كرفي فتاوى اهل مصر قد كذا في الذخيرة * رجل ادعى دارا وقضى له بها ثم ادعى المتولى ان العرصة وقف واقام البيته ان كان ادعى المدعى الدار بنائها لا تقبل بيته المتولى وان كان لم يدع الدار بنائها بقي العرصة وفتاوى ان كان ادعى دارا وقضى ثم ان المتولى استحق العرصة يبقى البناء على ملك المدعى كذا في الفصول العمادية * دار موقوفة على اخوين غاب احدهما وقبض الحاضر فلتها تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصيا ثم حضرا لغائب وطالب الوصى بنصيبه من الغلة قال الفتية ابو جعفر روح ان كان الحاضر الذى قبض الغلة هو القيم لهذا الوقف كان للغائب ان يرجع في تركة الميت بحصته من الغلة وان لم يكن الحاضر فيما لهذا الوقف الا ان الاخوين اجرا جميعا فكذا وان اجره الحاضر كانت الغلة كلها للحاضر في الحكم ولا يطيب له بل يتصدق بما قبض من حصته الغائب كذا في فتاوى قاضى خان * رجل في يديه نصف دار ادعى رجل انها وقفها وكانت له واقام البيته بوقف جميع الدار تقبل لان المدعى ادعى وقف جميع الدار فغير انه اقام البيته على ما في يده فهو كذا في يده كذا في المضمرات * ولو ادعى انسان في الوقف لا يسمع الدعوى على ارباب الوقف وانما يسمع على القيم او على الواقف كذا في الفتاوى المعنوية * لو اقام المتولى بيته على الوقف واقام المدعى بيته على الملك وفواليد

هو المتولى لا يسمع بينة ذى اليد ويقضى ببينة الخارج فلما قام المتولى بعد ذلك بينة على الوقف
لا تسمع وصداى يوسف رح يقبل بينة ذى اليد على الوقف ولا يقبل بينة الخارج على الملك
والغنى على قولهما كذا في الفصول العمادية ناقلا من فتاوى رشيد الدين * رجل آدمى الملك
في دار والد ارفى بدا المتولى يقول وقفها زيد على مسجد كذا وقضى القاضي للمدعى فلو جاء
متول آخر وادعى على هذا المدعى انها وقف على مسجد كذا من جهة عمه وتقبل والقاضي
لو امر انسانا ان يؤجر دار الوقف مشاعة فهو ليس بخصم وكذا لا يصح الدعوى على اكار الوقف
وغير الوقف وكذا على غلة دارا لوقف اذا ثبت له اكارا وغلة داره كذا في خزائن المفتين *
الفصل الثانى في الشهادة * اذا شهد شاهدان على رجل انه وقف ارضه ولم يحدها الشاهدان
فالشهادة باطلة وكذلك ان احدهما دون الآخر كانت الشهادة باطلة وكذلك لو شهدا
انه وقف ارضه التى في موضع كذا وقالوا لم يحدها لنا فالشهادة باطلة قال الخصاص الا ان تكون
ارضا مشهورة بغنى شهرتها من تحديدها فان كان كذلك قضيت بانها وقف وان حداها احد من
المشهور من اصحابنا انه لا يقبل وان حداها بثلاثة حدود قبلت الشهادة عند علماءنا الثلاثة كذا
في المحيط * وان حداها بثلاثة حدود وقالوا انما اقرلنا بهذا الثلاثة جازت الشهادة كذا في الحاوى *
مثل الخصاف فقيل اذا قبلنا هذه الشهادة بثلاثة حدود كيف نحكم بالحد الرابع قال اجعل الحد
الرابع بازاء الحد الثالث حتى ينتهي الى مبداء الحد الاول اى بازاء الحد الاول كذا في المحيط *
وان شهدا انه وقف ارضه التى في موضع كذا وحدنا لانا نحن ائمة لا نقبل شهادتهما كذا
في الذخيرة * وان شهد شاهدان على رجل انه وقف ارضه ولم يحدها لنا ولكننا نعرف الحدود ذكر
هلال رح ان القاضي لا يقبل شهادتهما قل القاضي الامام ابو زيد الشروطي رح تاويل هذا انهما
لم يبينوا للقاضي اما ان ابينا ومرفا يقبل ذلك وذكر الخصاف انى اجيز الشهادة وانضى بالارض بعدودها
يقا واقول للشهود سمو الحدود ما قضى بما يسمون كذا في الظهيرية * وهكذا في المحيط
الذخيرة * قال هلال رح وكذلك لو قالوا له يكن له في المصر الا تلك الارض لم تقبل كذا في المحيط *
ولو شهد شاهدان انه وقف ارضه ولم يحدها لنا ولكننا نعرف ارضه لا تقبل شهادتهما لعل للوقف
ارضا اخرى سوى التى يعرف الشاهدان وكذا لو قالوا نعرف له ارضا اخرى لم تقبل شهادتهما
لعل له ارضا اخرى وهذان لا يعلمان كذا في فتاوى قاضى خان * ولو قالوا شهدنا انه وقف

ارضه التى هو فيها ولم يذ كر حدودها جازت شهادتهما كذا في الوجيز * قال الامام رح تاويل
هذا اذا بينا للقاضى ومرفا ما اذا لم يبيننا لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة * وان شهدا انه
حد ها لنا ولكننا لا نذكر الحدود التى حدھا لنا فالشهادة باطلة كذا في المحيط * ولو شهدا ان الواقف
وقف ارضه وذكر حدود الارض ولكننا لانعرف تلك الارض في اى مكان هى جازت شهادتهما
ويكلف المدعى اقامة البينة ان الارض التى يدعىها هذه الارض كذا في فتاوى قاضى خان *
وكذا لو قال ادارنا على حدودها ولم يعم لنا فانه يقبل فان شهدا على الحدود وقالوا لانعرف فالشهادة
جائزة ويكلف المدعى الوقف ان ياتى بشهود يعرفون تلك الحدود كذا في الحاوى * وان شهدا
انه اقرندهما انه جعل حصته من هذه الارض التى في موضع كذا ا حدودها كذا صدقة موقوفة
لله تبارك وتعالى وهى ثلث جميع هذه الارض على كذا وجعل آخرها للمساكين فنظر الحاكم
فوجد حصته من هذه الارض اكثر من الثلث قال الخصاص يجعل جميع حصته وقال على الوجه الذى
سبيلها كذا في الظهيرية * وان جعل فله ذلك على قوم سماهم ومن بعدهم على المساكين فصدقة
القوم الذين وقف عليهم وقالوا انما قصد وقف الثلث ملينا قال الخصاص تصد بقمهم ومكوتهم
في ذلك سواء ويقضى بجميع حقه وقفا واجعل للقوم الذين هم باعيا نهم فله الثلث من ذلك
واجعل فضل ما بين الثلث الى النصف للمساكين كذا في الذخيرة * اذا شهدا انه وقف
حصته من هذه الدار او ما ورث من ابيه من هذه الدار ولا يدريان ما هى لم يجز الشهادة قياسا
وجازا نسخا ناكذا في الحاوى * وان شهدوا على الواقف با قراره ولم يعرفوا ما له من الارض
او من الدار اخذ القاضى بان يسمى ماله من ذلك فماسمى من شيء فالقول قوله فيه ويحكم عليه
بوقفية ذلك وان كان الواقف قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك فما اقر به من ذلك لزمه الى
ان يصح عند القاضى غير ذلك فيحكم بما يصح منه منه كذا في الفصول العمدية * واذا شهدا
على رجل انه وقف ارضه واختلفا فيما بينهما فشهدا احدهما انه وقف ارضه في موضع كذا
فشهدا الآخر انه وقف ارضه في موضع كذا وصحى موضعا آخر لا تقبل الشهادة ولو شهد احدهما
انه وقف تلك الارض وحدها وشهد الآخر انه وقف تلك الارض وارضاً اخرى قبلت الشهادة
على ما اتفقا عليه ولو شهد احدهما انه وقف هذه الارض كلها وشهدا الآخر انه وقف نصفها
قبلت

قبلت الشهادة على النصف وقضى بوقف نصف هذه الارض هكذا ذكر طلال والحصاف شرح ولوشهد
 ا جدهما انه جعل له ثلث الغلة وشهد الآخر انه جعل له نصفها قبلت الشهادة على الثلث مندهما
 كذا في المحيط * وان شهد احدهما انه وقف نصفها مشاعا وشهد الآخر انه وقف نصفها مفرزا منفرزا
 فالشهادة باطلة كذا في الظهيرية * وان شهد احدهما انه وقف يوم الجمعة وشهد الآخر انه وقف
 يوم الخميس او قال احدهما وقف بالكوفة وقال الآخر وقف بالبصرة فالشهادة جائزة كذا
 في الحاوي * ولو شهد احدهما انه جعل ارضه موقوفة بعد وفاته وشهد الآخر انه وقفها وقفا صحيحا
 بان كانت الشهادة باطلة ولو شهد احدهما انه وقفها في مسعته وشهد الآخر انه وقفها في مريضه جازت
 شهادتهما كذا في فتاوى فاضى خان * ولو شهد احدهما انه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء
 وشهد الآخر انه جعلها صدقة موقوفة على المساكين قبلت الشهادة والحاصل انهما اذا اتفقا
 على كونها صدقة موقوفة وتفرق احدهما زيادة شيء لا يثبت الزيادة ويثبت ما اتفقا عليه وهو
 كونها وقفا على الفقراء ومن هذا قلنا اذا شهد احدهما انه جعلها صدقة موقوفة على عبد الله
 وشهد الآخر انه جعلها صدقة موقوفة على زيد يكون وقفا على الفقراء كذا في اللخمي * ولو شهد
 احدهما انه جعلها وقفا على عبد الله ولده من بعده وشهد الآخر انه جعلها وقفا على قتيبه والله
 جعلها وقفا على عبد الله كذا في الظهيرية * ذكرنا الحصاف في وقفه اذا شهد احدهما انه جعلها
 صدقة موقوفة على عبد الله وزيد وشهد الآخر انه جعلها على عبد الله خاصة نصيننا بالنصف
 لعبد الله والنصف الآخر للفقراء قال مشائخنا وما ذكر من الجواب انه يقضى لعبد الله بالنصف
 يجب ان يكون قول الكل كذا في المحيط * ولو شهد احدهما انه وقف على الفقراء وشهد الآخر انه
 وقف على اعمال البرجاءت الشهادة والغلة للفقراء كذا في الحاوي * قال الحصاف في وقفه
 لو شهد احدهما انه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وشهد الآخر انه جعلها صدقة
 موقوفة على الفقراء والمساكين وابواب البريقيل هذه الشهادة قال ولو شهدا جدهما انه جعل
 ارضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وشهد الآخر انه جعل ارضه صدقة موقوفة على الفقراء
 والمساكين وفقراء قرابته قال هذا لا يشبه ابواب البرلان الذي شهد لفقراء قرابته لم يشهد
 بجميع الغلة للفقراء والمساكين كذا في المحيط * وانما شهدا به وقف عليهما او على احدهما او على
 اولادهما او على نياتهما او على ابويهما او على قرابته واما القرابة او على آل عباس وحماتها

من آل عباس أو على مواله وهما من الموالي فالشهادة باطلة ولو شهدا أنه وقف عليهما وعلى قوم آخرين فالشهادة كلها باطلة فان قالوا لا نقبل ما جعل لنا فيها ائمة فاشهادتهما جائزة للباقيين يعطون بما ممي لهم ويجعل حصته الشاهدين للفقراء كذا في الحاوي * ولو شهد القرابة الواقف وهما من قرابته وقالوا لم نقبل ذلك لم تقبل شهادتهما وان لم يكن لهما اولاد هكذا في الذخيرة * ولو وقعت الخصومة في الوقف فشهد شاهدان انها صدقة موقوفة على فقراء جيرانه والشاهدان من فقراء جيرانه جازت شهادتهما ولو شهد شاهدان في مبيعة انها صدقة موقوفة على فقراء قرابته وهما من فقراء قرابته لا تقبل شهادتهما كذا في فتاوى قاضي خان * ولو شهدا أنه وقف على فقراء قرابته وهما فنيان من القرابة يوم شهدا لم تجز الشهادة لانهما لو افتقرا كان لهما حصصة كذا في الحاوي * ولو شهدا أنه وقفها على فقراء مسجد وهما من فقراء مسجد جازت شهادتهما وكذلك لو شهدا هل المدرسة بوقف المدرسة نقبل شهادتهم ولو وقف رجل كرامة على مسجد لقرائة القرآن وعلى اهل المسجد وشهد اهل ذلك المسجد على وقف الكرامة فهذه المسئلة نظير شهادة اهل المدرسة على وقف تلك المدرسة وشهادة اهل المحلة على وقف تلك المحلة * للشانح رح فصلوا الجواب فيها فقالوا في شهادة اهل المدرسة ان كانوا ياخذون الوظائف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا لا ياخذون تقبل وكذا قالوا في اهل المحلة هكذا وكذلك الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب لا تقبل وقيل في هذه المسائل كلها نقبل وهو الصحيح كذا في الفصول العمدية * اذا ادعى رجل على رجل انه وقف هذه الارض على المساكين وهو يبعد ذلك وقام بينة على اقراره بذلك حكمت عليه بالوقف للمساكين واخرجت الارض من يده كذا في المحيط * جامع افتاوى وقف صحيح على مكتب ومعلم في القرية فغصبه رجل فشهد من اهل القرية من لا ولد له في المكتب ان هذا وقف وقف فلان بن فلان على كذا فصحت شهادتهم كذا في اتنا تاريخية * شاهدان شهدا على ارض ان نلانا جعلها مسجدا او مقبرة او خانة للامة ثم رجعا للمشهود به وقف على حاله ويضمن الشاهدان قيمة الارض للمشهود عليه يوم قصى القاضي عليه وكذا لو شهدا أنه وقفها على المساكين او على فلان ثم على المساكين ثم رجعا كذا في الحاوي * الشهادة على الوقف بالشيعة تجوز وعلى شرائطه لا وعليه الفتوى كذا في السراجية * وكان الشيخ الامام مظهر الدين المرفيناني يقول لا بد من بيان الجهة بان يشهد ابا بن هذا وقف على المسجد وعلى المقبرة وما اشبه

ذلك حتى لو لم يذكر واذاك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم ومعنى قول المشايخ لا تقبل الشهادة على شرائطه ان بعدما بينوا الجهة وقالوا هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم ان يشهدوا انه يبدأ من غلته يصرف الى كذا ثم الى كذا ولزكروا ذلك لا تقبل شهادتهم كذا في الذخيرة * وتقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا شهادة النساء مع الرجال كذا في الظهيرية * وكذا الشهادة بالتسامع فلو انهما شهدا بالتسامع وقالا نشهد بالتسامع تقبل شهادتهما وان صرحا به لان الشاهد ربما يكون منه عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتيقن القاضي ان الشاهد يشهد بالتسامع لا بالبيان فاذن لا فرق بين السكوت والافصاح اشارة لظهير الدين المرغيناني الى هذا المعنى وهذا بخلافها يجوز فيه الشهادة بالتسامع فانها اذا صرحا انهما شهدا بالتسامع لا تقبل كذا في الفصول العمادية * النوازل اذ سئل ابو بكر من صدقة موقوفة استولى عليها لم وانكر الوقف هل يجب على اهل القرية ان يشهدوا انه للفقراء قال من صمغ من الواقف لئلا يشهد ومن لا يصمغ لا يجوز كذا في التارخانية * ارض في بدرجل يدعى انها لعمام قوم البينة ان فلانا وقفها عليهم لم يستحقوا شيئا لانه قد بقى مالا يملك وكذا لو شهد الشهود انه وقفها وكانت في يده لان الشيء قد يكون في يده ودفعه وفصلوا ان شهدوا ان فلانا وقفها عليهم وهو يملكها قضى بها ولا يحتاج الى اجزاء وارث الواقف ولا وصية كذا في الحاوي * ومما يتصل بذلك رجل جاء الى قاضي بلدة وقال اني كنت امينا للقاضي الذي كان قبلك هنا وفي يدي صدقة كانت لرجل يقال له فلان بن فلان وقفها على قوم معلومين سماهم قبل قوله اذ لم يكن للواقف ورثة ولم يعلم من امر هذه الصدقة غير ما اقربه هذا الرجل وان كان له ورثة فقال هو ميراث بيننا وليس هو وقف فالقول قولهم ويكون ميراثا بينهم وان قالت الورثة هي وقف علينا وعلى نسلنا ومن بعد ذلك على المالكين وقال الذي في يده الضيعة هي وقف على الفقراء والمساكين دونكم فالقول قول الورثة وان قال الذي في يده الضيعة هي وقف على الفقراء والمساكين ولم يقل وقفها فلان وقال قوم هو وقف علينا وعلى نسلنا وقفها ابونا فالقاضي يقضى بالوقف ولا ينظر الى طول الورثة هذه الجملة في اجناس الناطقي كذا في المحيط * الوقوف التي تقادمت امرها ومات وارثها ومات الشهود الذين يشهدون عليها فان كان لها رسوم في دواوين القضاة يعمل عليها فاذا تنازع اهله فيها اجريت على الرسوم الموجودة في دواينهم وان لم يكن لها رسوم في دواوين القضاة يعمل عليها تجعل موقوفة فمن اثبت

في ذلك حقا قضى له هذا كله اذ لم يبق ورنه الواقف فان بقي وتنازع يوم يرجع الخ ورنه الواقف في الوجهين جميعا فانما اقروا بشي ويؤخذ باقرارهم فان تعذر يرجع الي الرسوم فان تعذر تجعل موقوفة الى قيام الدليل كذا في البصيراة * فان اصطالحوا وارادوا اخذ ذلك كان للقاضي في الاستحسان ان يقسم ذلك بينهم كذا في فتاوى قاضي خان * وان كانت الارض في يدرحل وهو يقول انها كانت لفلان وقفها على كذا وقالت الورثة بل وقفها الميت علينا وعلى نسلنا من بعدنا على المساكين والذي قالته الورثة خلاف ما قاله الرجل فان القاضي يرضيه على ما اقربه الورثة اذ لم يجد القاضي في ديوان الحكيم الذي قبله كتابا من الصك فيها رسوم الوقف ولم يكن الوقف في يد الامناء بل وجد اقرار من في يده واما اذا كانت الوقف في يد الامناء ولها رسوم في ديوان من قبله فانه لا يقبل قول الورثة مما ليس في ايديهم كذا في النخبة * سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور اشبهت مصارفة وقدر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان ان قوامها كيف يعملون فيه والى من يصرفون وهم يعطون فيضي على ذلك كذا في المحيط * في تناوي الفضلي وقف في يد صاحب الاوقاف فوجد في صك ذلك الوقف ان الفاضل من نفقته يصرف الى فقراء اهل السكة التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين يصرف الفاضل الى اعيان فقراء السكة الموجودين يوم الوقف يضرب لكل واحد منهم بحسب ولسائر الفقراء بحسب وكل من مات منهم سقط سهمه وقسم بين الباقيين منهم على ما وصفت فاذا انقرض فقراء السكة الموجودين يوم الوقف كان فقراء اهل السكة ومن جوارهم من فقراء المسلمين في ذلك سواء كان في الذخيرة * في وقف الخصاف رجل وقف جمعية له فقال قد جعلت ضيعتي المعروفة بكذا اوهي مشهورة مستغنية بشهرتها عن تهديدها بصفة موقوفة على وجه مجابها وجعل آخرها للمساكين جاز فان ادعى الواقف ان قراها منها لم يدخل في هذا الوقف قال ان كانت حدود هذه الضيعة مشهورة معروفة وكان هذا المقراج اخلافي حدودها فهو داخل في الوقف وكذا ان كانت هذه الضيعة معروفة عند الصليحاء من جيرانها وكان هذا المقراج منسوب اليها ومعروفها فهو داخل في الوقف فان لم يكن الامر على ما بينا في القول قول الواقف ولا يكون هذا المقراج داخل في الوقف كذا في المحيط * الباب السابع في المسائل التي تتعاقب بالصك

سئل شيخ الاسلام عن ذكر وقف كان فيه وقف فلان كذا على مواليه ومدرس مدرسة معلومة وكان فيه بيان المقادير وشروط الصفة وجعل آخره للفقراء فاجاب انه غير صحيح كذا في النخبة * رجل وقف ضيعة له وكتب عنكواشهدشهودا عليه بذلك ثم قال الراقف اني وقفت على ان يكون بيعي فيمجاوز ولم امل ان الكاتب يكتب اوله يكتب في الصك هذا الشرط ان كان الواقف رجلا فصيحيا يستحسن العربية وقرئ عليه الصك وكتب في الصك وقف صحيح واقروه بجميع ما فيه لا يقبل قوله وان كان الواقف امميا لا يفهم العربية فان شهد الشهود انه قرئ عليه بالفارسية واقروه بجميع ما فيه لا يقبل قوله ايضا وان لم يشهد لا يقبل قوله كذا في المضمرات * وهذا شيء لا يختص بصك الوقف بل يعم الصكوك باسرها كذا في الظهيرية * وفي فتاوى امي الليث سئل الفقيه ابو جعفر عن امرأة قال لها جيرانها اجعلي هذه الدار وقفا على انك متى احتجت الى بيعها تبيعها فكتبوا صكاً بغير هذا الشرط وقالوا قد فعلنا واشهدت عليه وقال ان قرئ الصك عليها بالفارسية وهي تجمع واشهدت على ذلك صارت الدار وقفا وان لم يقرأ عليها لا يصير الدار وقفا وما ذكر من الجواب في المستاتين امايتان على قول محمد رح اما لايتان على قول ابي يوسف رح كذا في المحيط * وقف ضيعة له وامر بكتابة صك الوقف فغلطوا لكاتب في حدين واصاب في حدين فان كان الحدان اللذان غلط فيهما في تلك النواحي لكن بينهما وبين المحدود ارض او كرم او دار للغير يصح الوقف وان كان الحدان اللذان غلط فيهما لا يوجدان في ذلك الموضع فالوقف باطل الا اذا كانت الضيعة مشهورة متعينة مستغنية عن التحديد لشهرتها فيجوز الوقف كذا في الوجيز * رجل اراد ان يوقف جميع ضيعة له في قرية من القرى على قوم وامر بكتابة الصك في مرضه فسمى الكاتب ان يكتب بعض اقربته من الاراضي والكروم ثم قرئ الصك على الواقف وكان المكتوب ان فلان بن فلان وقف جميع ضيعة له في هذه القرية وهو كذا وكذا قراها على فلان بن فلان وبين حدودها ولم يقرأ عليه القراح الذي نسي الكاتب فاقر الواقف بجميع ذلك قال ابو نصير رح ان كان الوقف في صحته واخبر الواقف انه اراد به جميع ماله في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة ذلك على الجميع الذي اراده وكذلك لو مات الواقف وقد اخبر الواقف من نفسه قبل الموت فاما امر كما تكلم كذا في فتاوى القاضي خان * اذا كتب صك المنولي والوصى ولم يذكر فيه جهة وصايته وتوليته لا يصح هذا الصك فان كتب انه وصى من جهة الحاكم ومتول من جهة الحاكم ولم يعم القاضي الذي نصبه والذي ولاه جاز كذا

في الواتعات الحسامية * وهكذا في فتاوى قاضيخان * في فتاوى أهل مصر قندا ستاجر رجل من متولي وقف أرضا هي وقف على أبواب معلومين وكتب في الصك استأجر فلان بن فلان من فلان بن فلان المتولي في الأوقاف المنحوبة إلى فلان المعروف بكذا ولم يكتب اسم أبي الواقف وجده ولم يعرف جاز لانه لو كتب من فلان بن فلان المتولي في كذا وهو وقف على أبواب معلومين جاز وان لم يذكر الواقف فهذا الحق كذا في الذخيرة * رجل في يده ضيعة جاء رجل واحد من أهلها وقف وجاء بصك فيه خطوط مدول وقضاة قد انقروا وطلب من القاضي القضاء به ليس للقاضي ان يقضى بذلك الصك كذا في الخلاصة * وكذا لك لو كان لوح مضروب على باب دار ينطلق بالوقف لا يقضى بها ما لم يشهد الشهود بالوقف كذا في المحيط * الباب الثاني في الأقرار * قول من الأرض في يديه هذه الأرض وقف أقرار بالوقف وليس بائتمام وقف حتى لا يشترط له شرائط الوقف كذا في المحيط * إذا أقر بواقفية أرض في يده ولم يعم واقفها ولا مستحقها صح إقراره وصارت الأرض وقفاً على الفقراء ولا جعل المقر هو الواقف له ولا غيره إلا ان يشهد الشهود ان هذه الأرض كانت لهذا المقر عين أقر فيجعل المقر واقفاً كذا في محيط المرخمي * وهكذا في فتاوى قاضيخان * والولاية للمقر استحصانا حتى يعم الغلة بين الفقراء ولكن ليس له ان يوصي إلى غيره كذا في الذخيرة * وفتاوى بل قبول هذه البينة جاء رجل غير المقر واحد من انه هو الواقف واراد ان يأخذ من يد المقر فاقام المقر بينة انه هو الواقف فيدفع خصومة المدعى ويثبت لنفسه ولاية لا يردها عليها العزل ولو ان هذا المقر بعد هذا الأقرار أقر ان الواقف فلان لا يقبل ذلك منه ولو قال انا واقف قبل قوله كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أقر بالوقف وصمى واقفه ولم يعم مستحقه بان قال هذه الأرض صدقة موقوفة من أبي وأبوه ميت فان كان على ابنه دين يباع فيه وان كان له وصية ينفذ وصيته من ثلثه وما فضل منهما يكون وقفاً على الفقراء ان لم يكن معه وارث آخرون ان كان معه وارث آخر جاز كذا في محيط المرخمي * ثم ينظر ان لم يدع الولاية لنفسه فلا ولاية له وللقاضي ان يولي امره من شاء وان ادعى الولاية قبل قوله استحصانا حمل الامر على الصلاح كذا في المحيط * وان كان مع المقر وارث آخر يجحد ذلك كان نصيب الجاحد من هذه الأرض للجاحد يفعل ما يشاء ونصيب المقر يكون وقفاً على ما أقر به كذا في فتاوى قاضيخان * وكذا إذا قال هي موقوفة من جدي ولو قال هذه الأرض موقوفة من أبي فان هذا لا يكون إقراراً بالملك

لابية ولا يجوز الوقف سواء كان على الاب دين اوله وصية او معه وارث آخر او لم يكن شيء من ذلك كذا في الحارمى * ولا يجعل الواقف هو ولا غيره وكان الولاية له استحسانا كذا في المحيط * واما اذا اضاف الوقف الى رجل اجنبى فان ذكر رجلا معروفا مما به عينه وكانت الاضافة بحرف من فان كان ذلك الرجل في الاحياء وكان حاضرا يرجع اليه لانه اقربا للملك له وشهد عليه بالوقف فان صدقته في جميع ذلك ثبتت جميع ذلك بتصادقهما وان صدقته في الملك وكذبه في الوقف يثبت الملك بتصادقهما ولم يثبت الوقف لكون الشاهد واحد وان كان ميتا فالامر الى ورثته في التصديق والتكذيب على ما ذكرنا فان صدقه البعض في جميع ذلك وكذبه البعض في الوقفية فنصيب المصدق وقف ونصيب المجاحد ملك له يتصرف فيه ما شاء كذا في المحيط * فان صدقوه جميعا فالولاية له فان صدقته البعض دون البعض فلا ولاية له قياسا وقال هلال رح وبالقياص ناخذ وكذلك اذا صدقوه في الوقف وكذبه البعض في الولاية فلا ولاية له قياسا كذا في الظهيرية * قال الا ان يشهد شاهدان بالولاية على المجاحدين وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كذا في المحيط * وان كانت الاضافة بحرف من فهذا ليس باقرار بالملك لفلان كذا في خزائن المفتين * وان لم يسمه بعينه بان قال هذه الارض صدقة موقوفة من محمد او من محمد صارت وقفا كذا في الظهيرية * فان سمى بعد ذلك رجلا لم يصدق اذا كان مفصولا وكانت الاضافة بحرف من وان كانت الاضافة بحرف من صدق كذا في المحيط * ولو سمى الواقف والمستحق فالحكم فيه ان يرجع فيه الى ذلك الواقف ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا فان صدقته او صدقوه في الوقفية وفي الشروط كان الامر على ما اقربه وان كذبه او كذبوا لا يثبت الوقف ولا الشروط كذا في الحارمى للقدسى * ولو اقر بالوقفية ولم يسم وقفه وسمى مستحقه بان قال هذه الارض موقوفة على نفسى وعلى ولدى ونسلى فانه يقبل اقراره كذا في محيط المرخصى * والولاية اليه في الاستحسان دون القياص فان ادعى آخرانه وقف عليه وصدقه المقر صدق في حصته دون حصته ولده ونسله كذا في الحارمى * ولو اقر رجل بارض في يده اياها وقف على يقوم معلومين ساء لهم ثم يقر بعد ذلك ان الوقف على غيرهم او زان معهم او نقص عنهم لا يلتفت الى قوله الاخر ويعمل بقوله الاول كذا في فتاوى قاضى بجان * ولو اقر انها صدقة موتوفة على وجه ساء لهم بين وجهها آخر بعد ذلك لا يقبل قوله الثانى قياسا واستحسانا ويكون على ما بين اول كذا في المحيط * ولو اقر بارض

في يده انها وقف وسكت ثم قال انها وقف على فلان وفلان وسمى مددا معلوما في القياس
لا يقبل قوله الاخر وفي الاستحسان لا يقبل كذا في فتاوى قاضي خان * لو قال على فلان بعينه ثم قال
مفصولا يبدأ أولا بفلان بعينه لا يقبل ولو قال ذلك موصولا مند محمدا رح يقبل وعند أبي يوسف رح
لا يقبل قوله الثاني كذا في المحيط المرخى * ولو اقر بارض في يده ان القاصي فلانا ولا
هذه الارض وهي صدقة موقوفة في القياس لا يقبل قوله في التولية وفي الاستحسان يتلوم القاضي
زما نانا لم يظهر عنده غير ما اقر به جوزا قراره على سبيل ما اقر كذا في فتاوى قاضيخان *
ولو قال هذه الارض ولاها للقاضي والدي ثم توفي والدي واوصى الى وهي صدقة موقوفة
على كذا لا يقبل قوله وكذلك لو قال هذه الارض كانت في يد والدي او قال كانت في يد
فلان فاوصى الى وهي صدقة موقوفة لا يقبل قوله وكذلك لو قال كانت في يد فلان وقد
اوصى بها الى لا يقبل قوله ويؤمر بالتسليم الى وارث فلان الذي اقر انها كانت في يده واوصى
الى الذي اوصى الى كذا في المحيط * لو قال لارض غيره هذه صدقة موقوفة ثم ملكها صاروقفا
كذا في الفتاوى العنابية * ارض في يدورثة اقر ان اباهم وقفها وسمى كلوا حد منهم وجهها
غير ما سمى صاحبه فان القاضي يقبل اقرارهم ويصرف غلة حصه كل واحد منهم الى الوجه الذي
اقر ويكون ولاية هذا الوقف للقاضي بوليها من شاء كذا في فتاوى قاضي خان * فان كان
في الورثة صغير او فائب وقف نصيب الصغير حتى يدرك ونصيب الفائب حتى يعود فان
اقر بعض الورثة ان والدهم وقف على اولادهم ونسلهم وانكر بعضهم فنصيب من اقر للوقف
على ما اقر به ونصيب الجاحدين ملك لهم ولا يدخل الجاحدين نصيب المقر من الغلة فان باع
الجاحدون بعض حصصهم رجعوا الى تصديق المقرين صدقوا فيما بقي في ايديهم ولا يقبل
قولهم فيما باعوا الا ان يصدقهم المشتري وان كذبهم فزم الباع قيمة ما باعوا ويشتري ارض
فتكون موقوفة مع الباقي على ما اقر وابه فان كان بعض الباع دخل مع الباقي في غلة الوقف
لانهم اتروا به ورجعوا الى تصديقهم فلا يصير المقدم من الغلة قصاصا بما لزمه من القيمة
كذا في الحاوي * قال المحصاف في وقفة لوان رجلا قال ارمي هذه صدقة موقوفة على
زيد بن عبد الله وولده وولد نسله وعقبه ابدانا تاسلوا ومن بعدهم على المساكين فقال زيد
ان الوائف

ان الواقف جعل هذا الوقف علي وعلى ولدي وولد ولدي وعلى ضرره فانه يصدق على نفسه ولا يصدق على غيره ينظر الى الغلة عند قسمها فيقسم على زيد وعلى من كان موجودا من ولده وولد ولده ونسله فما اصاب زيدا منها دخل عمر ومعه في ذلك فيكون حصته زيد بين زيد وبين عمرو ابدا ما كان زيد في الاحياء فاذا مات زيد بطل اقراره ولم يكن لعمرو حق في هذه الصدقة وكذلك لو كان الواقف وقفها على زيد ثم من بعده على الساكنين فاقر زيد لعمر وعلى نحو ما بينا كان لعمر وان يشارك زيدا في غلة الوقف مادام زيد في الاحياء فاذا مات كانت الغلة كلها للمساكين كذا في المحيط * مات وترك ابنين في يد احدهما ضيقة زعم ان الواقف عليه من ابيه والابن الآخر يقول هي وقف علينا كن القول قوله وهي وقف عليها هو المختار كذا في المضمرات * قال الخصاص في وقته رجل في يده ارض او دار او ما خارجا عند القاضي انها له والذي في يده يقول هذه الارض وقف وقفها رجل من المسلمين على المساكين ودفعها الى فان القاضي يجعل الارض وقفها على ما اقربه ولكن لا يندفع المحصورة من صاحب اليد بذلك حتى ان المدمي لو قال للقاضي حلفه ما هذه الارض لي فان القاضي يحلفه فان نكل من اليمين او اقر انها لهذا الرجل فالقاضي يضمه قيمة الارض ولا يبطل ما قضى به من الوقف كذا في الذخيرة فان اقام المدمي البيعة انها له وبطل الاقرار بالوقف فان اقر بان رجلا معروفا وقفها وحضر ذلك الرجل فاقر بالوقف كان خصما للمدمي فان سمى صاحب اليد قوما وقال هي وقف عليهم كانوا خصما للمدمي فان اقر القوم للمدمي بانها ملك له قبل اقرارهم على انفسهم في الغلة فاذا ماتوا كانت الغلة للمساكين دون المدمي فان كانت الارض في يد قيم او لمسئلة على حالها فهو خصم للمدمي يسمع بيعة عليه ولا يستحلف القيم لانها لو لم يصح وكذلك من القاضي كذا في الحاوي * فلو ان الذي في يديه الدار بعد ما اقر انها وقف على فلان وفلان واولادهم ومن بعدهم على المساكين اقر ان الدار للمدمي ثم ان هؤلاء المسلمين حضروا وكذبوا صاحب اليد في اقراره بالدار للمدمي وقالوا هذه الدار وقف علينا فهم الخصماء للمدمي فيما يدعي فان اقام المدمي بيعة على ملكية الدار قضى بالدار له وبطل اقرار الذي كانت الدار في يده انها وقف وان لم تكن له بيعة على ما ادعى كان له ان يستحلف هؤلاء المسلمين على دواهم فان اقروا بالدار للمدمي او نكلوا من اليمين كان اقرارهم جائزا على انفسهم

ذون اولاد هم واولاد اولادهم والمساكين وكذا لا يجوز اقرارهم على الغير فيه كذا في المحيط *
 اقرب وقف صحيح واقرائه اخرجته من يده ووارثه يعلم انه لم يكن اخرجته من يده قالوا اقراءه
 على نفسه انزل وليس للورثة ان ياخذوه ولا يسمع دعواهم في القضاء كذا في فتاوى فاضيل *
 الفتاوى رجل وقف ضيعته على الفقراء في صحته ثم مات فجاء ائتمان واحد من ان الضيعة له
 واقرائورثة بذلك لم يطل الوقف فيضمنون قيمة الضيعة من تركه الميت في تول محمد رح وقال الفقيه
 يجب ائتمان بالخلاف وهو الصواب فان انكر الورثة ذلك فاراد تحليفهم ان اراد اخذ الضيعة
 فلا يمين عليهم وان اراد اخذ القيمة لم نكلوا فله ذلك كذا في محيط المرخى * رجل في يده
 د اربع مائة في يده الدار اب هذه الدار وقف وقفها رجل من المسلمين في ابواب الخير
 والمساكين ودفعها اليه وولاه القيام بها ثم جاء رجل وتقدم صاحب اليد الى القاضي وقال انا
 وقفت هذا الوقف على هذه الوجوه والسبيل ودفعته الى هذه اوليته لقيام بما مرها و اراد
 ان يقبضها من يدي الذي على يده بنظر ان كان الذي في يده هذه الارض صدقة انه هو الذي
 وقفها فله ان يقبضها منه ولو قال انما دفعتها اليه ودعته وصاحب اليد يقول انها كانت له الا انه
 وقفها على هذه الوجوه التي ذكرنا فان القاضي لا يقبل قول صاحب اليد ان هذه الدار وهذه الارض
 لهذا المدعى كذا في الذخيرة * ارض في يد رجل شهدا هذان على اقراره انها موقوفة
 على فلان بن فلان ونسبه وشهد آخران انه اقراها موقوفة على فلان بن فلان ذكر في الكتاب
 ان صرح بى الاقراءين كان اول جاز الاول ويطل الثاني فان لم يعرف الاول من الآخر
 يذهب بجميع ذلك ويكون العبلة بين الفريقين نصفين كذا في فتاوى فاضيل * دعى في يده
 ارضها ثمران مسلخا وقفها على المساكين اوفى الحج اوفى الغزوا وسمى وجها آخر مما يتقرب
 به المسلمون الى الله تعالى جاز اقراره ويجرى على الوجوه التي سماها وان اقرا المسلم وقفها
 على البهيح او سمي وجها لا يتقرب به المسلمون بطل اقراره واخرجت الارض من يده وجعلت
 بيت مال للمسلمين كذا في المساوى * الباب التاسع في فصب الوقف * رجل وقف ارضا

وقى نسخة بعد قوله فله ان يقبضها وان كان هذا الرجل الذي جاء قال انا مالك هذه الارض
 وما وقفها فله ان يقبضها منه *

اود ار او دفعها الى رجل وولاه القيام بذلك فمجدد المدفوع اليه فهو فاضب يخرج الارض من يده والخصم فيه الواقف فان كان الواقف ميتا وجاء اهل الوقف بطالبون به نصب القاضي فيما يخصهم فيه فان كان دخلها نقص ضمن ما كان من نقصان بعد وجوده ويعمر به ما انهدم منه ولو فسخها من الواقف او من واليها فاضب فعليه ان يرد ها الى الواقف فان ابي وثبت فسخه عند القاضي حبه حتى رد فان كان دخل الوقف نقص غرم النقصان ويصرف الى مرممة الوقف ويعمر به ما انهدم منه ولا يقسم بين اهل الوقف كذا في الحاوي * فان كان الفاضب زاد في الارض من عنده ان لم يكن الزيادة مالا متقوما بان كرب الارض او حفر النهر او القى في ذلك السر فغيره واختلط ذلك بالتراب و صار بمنزلة المستهلك فان التيم يمتددا الارض من الفاضب بغير شيء وان كانت الزيادة مالا متقوما كالبناء والشجر يؤمر الفاضب برفع البناء وقلع الاشجار ورد الارض ان لم يضر ذلك بالوقف وان كان اضر بالوقف بان ضرب الارض بقلع الاشجار والدار برفع البناء لم يكن للفاضب ان يرفع البناء او يقطع الشجر الا ان القيم يضمن قيمة الغرض مقلومة وقيمة البناء مرفوعة ان كان للوقف غلة في يد المتولي يكفي لذلك الضمان وان لم يكن للوقف غلة يؤاجر الوقف فيعطى الضمان من ذلك كذا في فتاوى قاضيهان * وان اراد الفاضب قطع الاشجار من اقصى موضع لا يجرب الارض كان له ذلك ثم يضمن القيم له قيمة ما بقي في الارض الموقوفة ان كان له قيمة كذا في المحيط * فان صالح المتولي من الغرض على شيء جاز اذا كان فيه صلاح الوقف وكذا في العمار كذا في الحاوي * وان فسخ الارض الموقوفة رجل قيمتها الف درهم ثم فسخها من الفاضب رجل آخر بعد ما صار قيمتها الف درهم فالقيم لا يتبع الفاضب الاول انما يتبع الثاني اذا كان الثاني ملابرا يده اذا فسخها رجل آخر من الفاضب الثاني وتعدرا مترودا هامن يدالسا لث وان كان الاول املي من الثاني يتبع الاول واذا اتبع القيم احدهما بالضمان برى الاخر وانما اخذ القيمة من احدهما يشتري بها ارضا اخرى فيقفلها مكانها كذا في الذخيرة * فان اخذ القيمة من احدهما ثم ردت عليه الارض رد القيمة وكان الارض وقفا على حالها وليس للفاضب حبسها الى ان يصل اليه القيمة كذا في المحيط * فان اخذ القيمة من الفاضب فصاحت من يده لا شيء عليه والعول قوله مع يمينه كذا في الحاوي * وان صاحت القيمة في يد القيم قبل ان يشتري بها ارضا اخرى ثم ردت ارض الوقف عليه كانت وقفا على ما كانت ومن القيم القيمة التي اخذها من مال نفعه ثم رجع القيم بذلك

في غلات الوقف استحقا نا ولكن يرجع في غلة الوقف ولا يرجع على الموقوف عليهم في اموالهم سوى غلة الوقف كذا في الذخيرة * ولو كان القيم حين اخذ القيمة اشترى بها ارضا اخرى للوقف ثم ردت الارض الاولى على كذا كانت وقفا على حالها وخرجت الارض من الوقفية كان للقيم ان يبيعها ويوفي من ثمنها القيمة التي قبضها فان كان فيها نقصان كان ذلك على القيم في ماله ولا يرجع بذلك في غلات الوقف قياسا واستحسانا ولو كان الوقف شرطا الاستبدال بها فباعها القيم وقبض الثمن نفعا ثم ردت الدار الاولى عليه ببيع ببيع بقضاء قاض ضمن القيم الثمن من مال نفسه ثم يبيع ارض الوقف التي ردت عليه بالثمن الذي غرم كذا في المحيط * واذ اغصب الدار الموقوفة والارض الموقوفة فهدم بناء الدار وقلع الاشجار كان للقيم ان يضمه قيمة الاشجار والنخيل والبناء اذا لم يقدر الفاصب على ردّها ويضمن قيمة البناء مبنيا وقيمة الاشجار والنخيل ثابتا في الارض فان ضمن الفاصب قيمة ذلك ثم ظهرت الدار والارض والنقص والاشجار ومعنى قوله ظهرت الدار قدر الفاصب على رد الدار والنقص والاشجار فالفاصل يرد العرضة على الوقف واما النقص والشجر فيكون للفاصل ويرد القيم على الفاضل حصّة العرضة كذا في الذخيرة والمحيط وقارئ قاضي خان * وان جنى على اشجار والبناء في يد الفاضل جان واخذ الفاضل منه قيمته والفاصل معدم لم يكن للمتولى ان يضم الجاني فان كان الفاضل يزرع الارض فالزرع له وعليه نقصان الارض يجعل في مزارعتها كذا في الحارثي * واذ كان في ارض الوقف نخيل واشجار متغلها الفاضل سنين يعني الاشجار والنخيل ثم اراد رد ارض والنخيل والاشجار رد الغلة معها ان كانت قائمة بعينها وان كانت مستهلكة ضمن مثلها كذا في الذخيرة * وما اخذ من الفاضل من بطل الغلة فرق في الوجوه التي سبها عليها كذا في المحيط * فصّب ارض الوقف وفيها نخيل واشجار فقلع الاشجار والنخيل رجل من يد الفاضل والقيم بالخيار ان شاء ضمن الفاضل قيمة الاشجار والنخيل ثابتا في الارض وان شاء ضمن الفاضل ذلك فان ضمن الفاضل يرجع بذلك على الفاعل وان ضمن الفاعل لم يرجع بذلك على الفاضل وان لم يضمن القيم احد ما حثي ضمن الفاضل الفاعل واخذ منه قيمة ما نفع نجاء القيم واراد تضمين الفاعل اخص لذلك كذا في الذخيرة * رجل فصب صيغة موقوفة فحاصم المصوب منه واقام البينة

واقام البينة قبلت بينته وترد عليه الضيعة اجماها كذا في الظهيرية * ولو فصب الوقف احد
لا يكون لاحد من الموقوف عليه حق الخصومة بدون اذن القاضي كذا في الفصول العبادية *
وقف على نفر استولى عليه ظالم لا يمكن انزاعه من يده فادعى الموقوف عليهم على واحد منهم
انه باع من هذا الظالم وعلمه اليه وهو منكر فاردوا تحليفه فلم ذلك فاذا انكر يستحلف فان نكل
قضى عليه بقيمتها وكذلك لو قامت لهم بينة لان الفتوى في فصب الدور والعقار الموقوفة بالضمان
نظر اللوقف كما ان الفتوى في فصب منافع الوقف بالضمان نظرا للوقف وهو اختيار مشايخنا
ومتى قضى عليه بالقيمة يؤخذ منه القيمة فيشتري بها ضيعة اخرى فيكون وقفا كذا في محيط السرخسي
* وقف موصفا في حيوته وصحته واخرجه من يده فاستولى فاصاب بحال بينه وبينه يؤخذ من
الفاصل قيمته ويشتري بها موضع آخر فيوقف على شرائطه لان الفاصل لما جدد صار مستهلكا الشيء
المسبل اذا صار محتبكا وجب الاستبدال به كالفرس المسبل في سبيل الله اذا قتل فهذا استحسان
اخذ به المشايخ كذا في المضمرات * رجل وقف ضيعة له ثم ان الواقف زرعها وانفق فيها واخرجت
زرعا والبذر من قبل الواقف فقال انا زرعها لنفسي يبذري وقال اهل الوقف زرعها للوقف
فالقول قول الواقف الزارع والزرع له فان سال اهل الوقف من القاضي ان يخرجها من يده
وقد زرعها لنفسه ولم يكن له ذلك لا يخرجها من يده ولكن يتقدم في زراعتها للوقف فان اجتمع
بانه ليس للوقف عنده مال ولا بذر قال له القاضي استند على الوقف واجعل ماتستدين به في
البذر والنفقة على الزرع فان قال لا يمكنني قال لاهل الوقف استدينوا انتم ماتشتررون بها البذر وما يكون
في النفقة على ذلك حتى تأخذوا ذلك مما يجيء به من الغلة فان قالوا لا تأمن ان نؤتى من نحن
ونشتري البذر وما صار في يد الواقف جدد ذلك لكن نحن نزرع فانه لا ينبغي ان يطلق لهم
ذلك لان الذي وقف احق بالقيام الا ان يكون مخوفا عليه لايؤمن ان يتلفه فان زرع الواقف الارض
وانفق عليه فاصاب الزرع آفة من غرق او غير ذلك ونهب الزرع فقال الواقف استندت
وزرعت هذا الزرع الذي عطب للوقف وجاء غلة اخرى فارد ان ياخذ من هذه الغلة ما ذكرانه
استدانه لذلك وقال اهل الوقف انما زرع ذلك لنفسه فالقول في ذلك قول الواقف وله ان ياخذ
من هذه الغلة ما استدان لهذا الزرع فان قال الواقف الزارع استندت الف درهم واشترت بها
بذرا وانفقت عليه وقال اهل الوقف انما انفقت من نمس البذر والنفقة على الزرع خمسمائة

قال يصدق الوقف في مقدار ما ينفق على مثل ذلك فان اختلف والى الوقف يعنى القيم
واهل الوقف في الزرع فقال الوالى زرعتها لنفسي ببذرى ونفقتى وقال اهل الوقف
بل زرعتها لنا فالقول قول الوالى كذا في المحيط * الباب العاشر في وقف المريض *
مريض وقف دارا في مرض موته فهو جائز اذا كان يخرج من ثلث المال وان لم يخرج
فاجازت الورثة فكذلك وان لم يجزوا بطل فيما زاد على الثلث وان اجاز البعض دون البعض
جاز بقدر ما اجازوا وبطل الباقي الا ان يظهر للميت مال غير ذلك فينفذ الوقف في الكل كذا
في فتاوى قاضي خان * فان ابطال القاضي الوقف في الثلثين ثم ظهر له مال يخرج الكل من الثلث
فان كان قائما بعينه في يد الورثة يصير كلها وقفا وان لم يكن بان باع الوارث لا ينقض بيعه لكن يؤخذ
منه قدر ما باع ويشترى بها ارضا اخرى فيوقف مكانها كذا في محيط السرخسي * ولو حصل
للميت مال بان قتل عمد اثم ان الورثة صالحوا القاتل على مال لا ينقض البيع بالاتفاق ولو باع
بعض الورثة دون البعض فما لم يبع يعود وقفا وما يبع يشتري بقيمته ارض وتوقف كذا في الذخيرة *
وكذا الوباغ القاضي الارض في الدين ثم ظهر للميت مال فيه وفاء بالدين يخرج الارض من ثلثه
لا ينقض البيع ولكن يرفع من مال الميت مقدار من الارض وتشتري به ارض اخرى وتوقف
على الفقراء كذا في محيط السرخسي * واذا جعل ارضه صدقة موقوفة لله تعالى اهدا على ولده
وولد ولده ونسله ابدانا مسلوا ومن بعدهم على المساكين فان كانت هذه الارض تخرج من الثلث
صارت موقوفة تستغل ثم تقسم فانها على جميع ورثته على سهام الميراث حتى انه اذا كانت
له زوجة واولاد تعطى الزوجة الثلث وان كان له ابوان واولاد فالابوان يعطيان السدس
ويقسم الباقي بين اولاده للذكر مثل حظ الانثيين وهذا اذا كان له اولاد صلبية ولم يكن معهم
اولاد الاولاد فان كان معهم اولاد الاولاد وباقي الحصة بها لها فانه يقسم الغلة على عدد رؤوس
الاولاد الصلبية وعلى عدد رؤوس اولاد الاولاد فما اصاب اولاد الصلبة من ذلك قسم
بين ورثته على فرائض الله تعالى وما اصاب اولاد الاولاد يقسم بينهم بالسوية فاذا انقرض
اولاد الصلب قسمت الغلة على اولاد اولاده ونسله فلا يكون لزوجته ولا بويه من ذلك شيء كذا
في الطهيري * وان كانت هذه الارض لا تخرج من الثلث فان اجازت الورثة بالوقف جاز
ويكون الغلة بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الانثى ولا يكون للابوين والزوجة من ذلك شيء

وان لم يميز واوقف جاز الوقف من الثلث نصار ثلث الرقبة وقفا للفقراء ويقسم الغلة بين جملة الورثة على فرائض الله تعالى وهذا الذي ذكرنا قول هلال والقاضي ابي بكر الخصاف والفقيه ابي بكر الامش والفقيه ابي بكر الاسكاف رح كذا في الذخيرة * وان وقف ارضه على قرابته فان كانت قرابته ورثة له وهذا وما لو كان الوقف على الولد سواء وان لم يكونوا ورثة له جاز الوقف عليهم ويستحقون الغلة بجهة الوقفية وان وقف على بعض ورثته دون البعض فان لجاز ولجاز وان لم يميز واصار الارض وقفا للفقراء من الثلث ويكون الغلة على قول هلال ومن تابعه للورثة على قدر مواريتهم فان مات الوارث الموقوف عليه كانت الغلة للفقراء وان مات بعض ورثة الواقف الا ان الوارث الموقوف عليه حي فالغلة لجميع الورثة ومن مات فنصيبه بصير ميراثا لورثته كذا في المحيط * ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي ولدي ونسلي وآخره للفقراء او اوصى بذلك والارض تخرج من ثلث المال فان اجاز واقسمت الغلة بين الوارث وولد الولد على عدد رؤوسهم وان لم يميز واقسمت الغلة على ولد الصلب وولد الولد على عدد رؤوسهم ثم ما اصاب ولد الولد يقسم بينهم بالسوية وما اصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة فان هلك بعض ولد الصلب وبعض ولد الولد وحدت بعض ولد الولد ينظر الى عدد هم يوم يحدث الغلة ثم ما اصاب ولد الصلب يقسم على جميع ورثة الواقف يوم مات الواقف على قدر ميراثهم ثم حصه الميت منهم تكون لورثته فان انقرض ولد الصلب كلهم فالغلة لولد الولد والنسل ولا شيء لسائر الورثة كذا في الظهيرية * ولو قال المريض ارضي هذه صدقة موقوفة على من احتاج من ولدي ونسلي يعطى كل واحد ما يسع نفقته وان لم يكن في ولده ونسله فقير فالغلة كلها للفقراء فان كان ولده ونسله فقراء قسمت الغلة بينهم على عدد رؤوسهم بقدر كل واحد منهم ما يكفي نفقته ونفقة ولده وامراته وخادمه بالمعروف اطعامهم وادامهم وكسوة سنة ثم ما اصاب ولده لصلبه يقسم بينهم وبين جميع ورثة الواقف على فرائض الله تعالى فاذا اخذ منه بعض ما اصابه والباقي لا يكفي لم يكن له ان يرجع فيما اصاب ولد الولد وان كان فيهم اغنياء لا يعطى من كل غنيا من ولده ونسله شيئا ويقسم بين الفقراء منهم على عدد رؤوسهم كذا في الحاوي * ولو وقف ارضه في مرض موته واوصى بوصايا قسم ثلث ماله بين الوقف وبين مائر الوصايا فيضرب لاهل الوصايا بوصاياهم ولا لاهل الوقف بقيمة هذه الارض فما اصاب اهل الوصايا اخذوه وما اصاب بقيمة ارض

الوقف اخرج من الارض بذلك المقدار فصا ذلك وقفا على من وقف عليهم ولا يكون الوقف المنفذ اولى كذا في الذخيرة * وليس الوقف كالعتق والتدبير حيث يبدأ بهما كذا في الصاوي للقدمي * ولو قال ارضي هذه يعطى غلتها بعد وفاتي لولد عبد الله ونسله يكون وصية بالغلة وكذلك اذا قال احبسوها بعد وفاتي على ولد عبد الله وكذلك اذا قال ارضي بعد وفاتي موقوفة على فلان ونسله لا تباع فهذا كله سواء تكون وصية بالغلة ولو قال ارضي بعد وفاتي موقوفة على المساكين او حبس على المساكين فهذا وقف جائز كذا في الظهيرية * واذا جعل ارضه صدقة موقوفة على قوم ومن بعدهم جعل الغلة للورثة فالغلة تكون للقوم الذين جعل لهم فاذا انقرضوا كانت للورثة على قدر موارثهم فاذا ماتوا كانت الغلة للفقراء كذا في خزائن المفتين والمحيط * اذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ونسلي فمن هلك من ولدي الصلبي فما كان نصيبه بالارث فهو وقف على ولد ولدي فهو جائز ويقسم الغلة على عدد رؤوس ولد الولد وعلى عدد رؤوس ولد الصلب الاحياء ومن هلك بعد موت الواقف فما اصاب الولد من ولد الصلب يكون وقفاً على ولد الولد ثم ما يصيب الاحياء يقسم بينهم وبين الاموات وما اصاب الاموات يكون لورثتهم بالارث منهم فان اراد الواقف ان يجعل ذلك وقفاً على ولد الولد ونسله فتال وما يصيب الميت منهم من حصه ولدى الاحياء فهو وقف على ولد ولدي فهذا لا يجوز كذا في المحيط * واذا وقف ارضه في مرضه على ولده وولد ولده ولامال له سوى الارض ثلث الارض وقف على ولد الولد اجازت الورثة اولم تجيز واو اما الثلثان فان لم يجز الورثة ذاك فذاك ملك الورثة فان اجازوا فذاك بين ولد الصلب وبين ولد الولد لكان التسمية كذا في الظهيرية * وقف ارضه في مرضه وهي تخرج من الثلث فتلف المال قبل موته وصارت لا تخرج من الثلث او تلف المال بعد موته قبل ان يصل الى الورثة قتلها وقف وثلاثها للورثة كذا في البحر الرائق ناقلاً من البرازية * ولو اوصى بان يوقف ارضه بعد موته على فقراء المسلمين فان خرجت من الثلث لو لم تخرج ولكن اجازت الورثة فانها توقف كلها وان لم يجز الورثة فمقدار الثلث يوقفها وان خرجت كلها من ثلثه وبها تحيل فانمرت بعد الموت قبل وقف الارض منحت الثمرة في الوقف وان اثمرت قبل الموت فتلك الثمرة تكون ميراثاً كذا في محيط المرضى * ولو وقف الارض

ولو وقف الأرض في مرضه وقفا صحيحا وحدث فيها ثمرة قبل وفاته فان الثمرة تكون وقفا مع الأرض ولو كان فيها ثمرة يوم وقفها وهو مريض فالثمرة مراث لورثته كذا في المحيط * وأذا قال المريض جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى اهدأ على زيد وعلى ولده وولد ولده اهدأ ما تأسوا ومن بعدهم على المساكين فان احتاج ولدي أو ولد ولدي كانت غلة هذه الأرض لهم دون غيرهم وكانوا أحق بهما كانوا محايي إليها فاحتاج إليها ولده لصلبه بعد وفاته فانه يرد جميع الغلة إليهم وان مات بعض ورثة الوقف ثم احتاج إليها ولده لصلبه ردت الغلة إليهم وقسمت الغلة بين المحتاجين من ولده وبين من كان باقيا من الورثة ولا ينظر إلى من مات منهم كذا في الظهيرية * وان كان قال فان احتاج أحد من ولدي لصلبي أجرى على من احتاج منهم من غلة هذه الصدقة بقدر ما يصعه لنفقتة بالمعروف وكان الباقي من غلة هذه الصدقة مقسوما بين أهل الوقف فهو جائز فان احتاج خمسة أنفس من ولده نظرا إلى ما يصعبهم لنفقتهم لئلا يدرك الغلة المستقبلة فان بلغ ذلك مثلاً ما قد ينار يقسم هذه المائنة الدينار بينهم وبين ما تروثه الوقف فان اقصينا ذلك اصاب المحتاجين منهم أقل ما يصعبهم بنفقة سنة فيرد عليهم من غلة هذا الوقف ما يصيبهم من ذلك مقدرا وما قد ينار كذا في المحيط * الباب الحادي عشر في المسجد وما يتعلق به * وفيه فصلان * الفصل الأول فيما يصير به مسجدا في أحكامه وحكام ما فيه * من بنى مسجدا لم يزل ملكه منه حتى يفرزه من ملكه بطريقه ويأذن بالصلوة فيه ما لا فراز فلا نه لا يحصل لله تعالى إلا به كذا في الهداية * فلو جعل وسط داره مسجدا واذن للناس في الدخول والصلوة فيه ان شرط معه الطريق صار مسجدا في قولهم والا فلا عندنا بيمينه فخرج وقال يصير مسجدا يصير الطريق من حقه من غير شرط كذا في القنية * وفي السبنا في ولو مزل بابه إلى الطريق الاظم يصير مسجدا كذا ذكره الامام قاضيان كذا في لنا تاريخه * ومن جعل مسجدا تحته مرداب أو فوقه بيت وجعل باب المسجد إلى الطريق ومزله فله ان يبيعه وان مات يورث عنه ولو كان المرداب لمصالح المسجد جاز كما في مسجد بيت المقدس كذا في الهداية * اذا اراد انسان ان يتخذ تحت المسجد حوائث غلة لمرمة المسجد أو فوقه ليس له ذلك كذا في الذخيرة * واما الصلوة فلا نه لا بد من التسليم عندا بيمينه فخرج كذا في البحر الرائق * التسليم في المسجد ان يصلي فيها لجماعة بان نه ومن ايمينه فخرج به روايتان

في رواية الحسن منه يشترط اداء الصلوة فيه بالجماعة بان نه اثنان فصا هذا كما قال محمد رح
والصحيح رواية الحسن كذا في فتاوى قاضيخان * ويشترط مع ذلك ان يكون الصلوة باذان
واقامة جهر الا مراحتي لو صلى جماعة بغير اذان واقامة صر الا جهر الا يصير مسجدا مندهما
كذا في المحيط والكفاية * ولو جعل رجلا واحدا مؤذنا وما فاذن واقام وصلى وحده صار
مسجدا بالاتفاق كذا في الكفاية والهداية وفتح القدير * واذا سلم المسجد الى متول يقوم
بمصالحه يجوز وان لم يصل فيه وهو الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار * وهو الاصح كذا
في محيط السرخسي * وكذا اذا سلمه الى القاضي او نائبه كذا في البحر الرائق * والامانة
الى ما بعد الموت والوصية ليست بشرط لصيرورة المكان مسجدا صحة ولو ما مندا بمحنية رح
بخلاف ما ذكره الا وقف على مذهبه كذا في الذخيرة * وذكرنا لصدر الشهيد رح في الوقفات
في باب العين من كتاب الهبة والصدقة رجل نه ساحة لانياء فيها امر قوما ان يصلوا فيها بجماعة
فهذا على ثلثة اوجه احدها اما ان امرهم بالصلوة فيها ابدا نصا بان قال صلوا فيها ابدا او امرهم
بالصلوة مطلقا ونوى الا بد ففي هذين الوجهين صارت الساحة مسجدا لو مات لا يورث منه
واما ان وقت الا مر باليوم او الشهر او السنة ففي هذا الوجه لا يصير الساحة مسجدا لو مات
يورث منه كذا في الذخيرة * وهكذا في فتاوى قاضيخان * متولى مسجد جعل منزلا وقوفا
على المسجد مسجدا وصلى الناس فيه سنين ثم ترك الناس الصلوة فيه فاعيد منزلا مستعلا جاز
لانه لم يصح جعل المتولى اياه مسجدا كذا في الوقفات الحسامية * مريض جعل داره مسجدا
ومات ولم يخرج من الثلث ولم يجز الورثة صار كله ميراثا وبطل جعله مسجدا لان الورثة فيه
حقا فلم يكن مفرزا من حقوق العباد فقد جعل المسجد جزءا شائعا يبطل كما الوجه لانه مسجدا
ثم استحق شخص منها شائعا يعود الباقي الى ملكه بخلاف ما لو وصى بان يجعل ثلث داره
مسجدا حيث يصح لان هناك وجد الا فرزا لان الدار تقسم ويفرز الثلث ثم يجعل مسجدا كذا
في محيط العرخسي * المتخذ للصلوة الجنائز حكمه حكم المسجد حتى يجنب ما يجنب المسجد
كذا اختاره الفقيه وفيه اختلاف المشايخ رح واما المتخذ للصلوة العيد المختار انه مسجدا في حق جواز
الاقتداء وان انفصل الصغوف وفيما عد ذلك فلا رقاب الناس كذا في الخلاصة * ولو ضاق المسجد
على الناس وجنبه ارض لرجل يوخذ ارضه بالقيمة كرها كذا في فتاوى قاضي خان *

ارض وقف على مسجد والارض يجنب ذلك المسجد وأرادوا ان يزدوا في المسجد شيئا من الارض جاز لكن يرفعون الاموال الى القاضي ليدان لهم ومستغل الوقف كالدار والحنوت على هذا كذا في الخلاصة * في الكبرى مسجد أراد اهله ان يجعل الرحبة مسجدا والمسجد رحبة وأرادوا ان يعدنوا له بابا وأرادوا ان يحولوا الباب من موضعه فلم ذلك فان اختلفوا نظر ائمتهم اكثر وافضل فلم ذلك كذا في المصبرات * ذكر في المنتقى من محمد راجح في الطريق الواسع بنى فيه اهل المحلة مسجدا وذلك لا يضر بالطريق فمنهم رجل فلما سمع ان يبنوا كذا في الحواشي * وفي الاجناس وفي نواردهشام قال سألت محمد بن الحسن عن نهر قرية كثيرة الاهل لا يحصى عددهم وهونهر قناة ونهر واد لهم خاصة وأراد قوم ان يعمره وبعض هذا النهر وبنوا عليه مسجدا ولا يضر ذلك بالنهر ولا يتعصب لهم احد من اهل النهر قال محمد راجح يعمهم ان يبنوا ذلك المسجد للعامة والمحلة كذا في المحيط * قوم بنوا مسجدا واحتاجوا الى مكان ليسع المسجد واخذوا من الطريق وادخلوه في المسجد ان كان يضر باصحاب الطريق لا يجوز وان كان لا يضر لهم رجوت ان لا يكون به باسا كذا في المصبرات * وهم المختار كذا في خزائن المفتين * ان أرادوا ان يجعلوا شيئا من المسجد طريقا للمسلمين فقد قيل ليس لهم ذلك وانهم صحيح كذا في المحيط * اذا جعل في المسجد ممرافا نه يجوز لتعارف اهل الامصار في الجوامع وجاز لكل واحد ان يمر فيه حتى لا يفر الا الجنب والعاقر والنساء وليس لهم ان يدخلوا فيه الدواب كذا في التبيين * سلطان ان لقوم ان يجعلوا ارضا من ارض البلدة حوانيت موقوفة على مسجد وامرهم ان يزدوا في مساجدهم بنظر ان كانت البلدة فتحت منوة يجوز امره ان اذا كان لا يضر بالماراة لان البلدة اذا فتحت منوة صارت ملكا للفراسة فجاز امر السلطان فيها وان فتحت صلحا بقيت البلدة على ملكهم فلم يجوز امر السلطان فيها كذا في محيط المرخسي * ولو كان مسجد في محلة ضاق على اهله ولا يسعهم ان يزدوا فيه فعلم لهم بعض الجيران ان يجعلوا ذلك المسجد له ليدخل هو في داره ويعطيهم مكانهم موصافا هو خير له فيسعى فيه اهل المحلة قال محمد راجح لا يسعهم ذلك كذا في الذخيرة * في الكبرى مسجد مبنى أراد رجل ان ينقصه ويبنيه ثانيا احكم من البناء الاول ليس له ذلك لانه لا ولاية له كذا في المصبرات * وفي التنازل الا ان يحاف ان يهدم ان لم يهدم كذا في التنازل خانية * وتاويله ان الم يكن الباني من اهل تلك المحلة او اهل المحلة

ان يهد مواويج دوا بناءه ، ويفرشوا الحصى ويعلقوا القناديل لكن من مال انفعهم ا مامن مال المسجد فليس لهم ذلك الا بما مر القاضي كذا في الخلاصة * وكذا لهم ان يضعوا فيه حباب الماء للشرب والوضوء اذا لم يعرف للمسجد بان فان عرف فالباني او ولي كذا في الوجيز * ذكر ابن جماعة من محمد ربح في رجل بنى مسجدا ثم مات فاراد اهل المسجد ان ينقضوه ويزيدوا فيه فلهم ذلك وليس لورثة الميت منعهم وان ارادوا ان يزيدوا من الطريق لم اذن لهم كذا في محيط السرخسي * اذا جعل ارضه مسجدا او شرط من ذلك شيئا لنفسه لا يصح بالا جماع كذا في المحيط * واتفقوا على انه لو اتخذ مسجدا على انه بالخيار جاز الوقف وبطل الشرط كذا في مختار الفتاوى * في وقف الخصاف اذا جعل ارضه مسجدا وبناءه واشهد ان له ابطاله وبيعه فهو شرط باطل ويكون مسجدا كما لو بنى مسجدا الا هل مطلقا قال جعلت هذا المسجد لاهل هذه المحلة خاصة كان لغيرا هل تلك المحلة ان يصلى فيه هكذا في الذخيرة * واذا خرب المسجد واستغنى اهلها وصار بحيث لا يصلى فيه عاد ملكا لو فقه اولورثته حتى جاز لهم ان يبيعوه او يبنوه دارا وقيل هو مسجد ابداه والاصح كذا في خزائن المفتين * في فتاوى الحجة وصار احد المسجدين قد يمازجها من الى الخراب فاراد اهل السكة بيع القديم وصرفه في المسجد الجديد فانه لا يجوز اما على قول ابي يوسف رح فلان المسجد ان خرب واستغنى عنه اهلها لا يعود الى ملك الباني واما على قول محمد رح وان هاد بعد الاستغناء ولكن الى ملك الباني وورثته فلا يكون لاهل المسجد على كلا القولين ولاية البيع والفتوى على قول ابي يوسف رح انه لا يعود الى ملك مالك ابدأ كذا في المضمرات ناقلا من فتاوى الحجة * الحاوي مثل ابو بكر الا مكاف بمن بنى لنفسه مسجدا على باب داره ووقف ارضه على مزارته فمات هو وخرب المسجد واستغنى الورثة في بيعها فافتوا بالبيع ثم ان اقاموا بنوا ذلك المسجد فطالبوا تلك الاراضي قال ليس لهم حق المطالبة كذا في التاثير خاتمة * رجل بسط من ماله حصيرا في المسجد فحرب المسجد وقع الاستغناء منه فان ذلك يكون له ان كان حيا ولو ارثه ان كان ميتا وصدا بنى يوسف رح بياح ويصرف ثمنه الى حوائج المسجد فان استغنى عنه هذا المسجد يحول الى مسجد آخر والفتوى على قول محمد رح ولو كفن ميتا فاقرمه صعب فان الكفن يكون للمكفن ان كان حيا ولو ارثه ان كان ميتا كذا في فتاوى قاضيجان

في فتاوى قاضيخان * وذكر أبو الليث في نواز له حصر المسجد إذ اصارت خلقا وامتنع اهل المسجد منها وقد طرحها انسان ان كان اطارح حيا فهو له وان كان ميتا ولم يدع له وارثا ارجوان لا باس بان يدفع اهل المسجد الى فقير او ينتفعوا به في شراء حصيد آخر للمسجد والمختار ان لا يجوز لهم ان يفعلوا ذلك بغير امر القاضي كذا في محيط المرخصي * وفي المنتقى بوارى المسجد اذا خلقت نصارت لا ينتفع بها فاراد الذي بسطها ان ياخذها ويتصدق بها او اشترى مكانها اخرى فله ذلك وان كان هو غائبا فاراد اهل المحلة ان ياخذوا البوارى ويتصدقوا بها بعدما خلقت لم يكن لهم ذلك اذا كانت لها قيمة وان لم يكن لها قيمة لا باس بذلك كذا في الذخيرة * حشيش المسجد اذا اخرج من المسجد ايام الربيع ان لم يكن له قيمة لا باس بطرحه خارج المسجد ولم يرفعها ان ينتفع كذا في الوقعات الحمامية * حشيش المسجد اذا كان له قيمة فلا هل المسجد ان يبيعه وان رفعوا الى الهاكم فهو احب ثم يبيعه بامر هو المختار كذا في جواهر الاخلاطى * لو رفع انسان من حشيش المسجد وجعله طعاما قطعيا بالمواد قالوا عليه ضمانا لان له قيمة حتى ان الشيخ ابا حنص السفر كدرى اوصى في آخر ممره بحميمين درهما بحشيش المسجد كذا في الوقعات الحمامية * جنازة او نعل مسجد فسد فباعه اهل المسجد قالوا الاول ان يكون البيع بامر القاضي والصحيح ان يبيعه لا يصح بغير امر القاضي كذا في فتاوى قاضي خان * ديباح الكعبة اذا صار خلقا لا يجوز اخذه لكن يبيعه السلطان ويستعين به على امر الكعبة كذا في المراجعية * ولو وقف على دهن السراج للمسجد لا يجوز وضعه جميع الليل بل لقدر حاجة المصلين ويجوز الى ثلث الليل او نصفه اذا احتيج اليه للصلاة فيه كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز ان يترك فيه كل الليل الا في موضع جرت العادة فيه بذلك كمسجد بيت المقدس ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الحرام او شرط الواقف تركه فيه كل الليل كما جرت العادة به في زماننا كذا في البحر الرائق * ان ارد انسان ان يدرس الكتاب لسراج المسجد ان كان سراج المسجد موضوعا في المسجد للصلاة قيل لا باس به وان كان موضوعا في المسجد للصلاة بان فرغ القوم من صلواتهم وذهبوا الى بيوتهم وبقي السراج في المسجد قالوا لا باس بان يدرس به

هذا القيد لم يوجد في كتاب من كتب الفقه الحاضرة والمنقول منه ليس بحاضر والنسخ العالم كبرية
هنا مختلفة ففي بعضها بالمواد وفي بعضها بالسواد والله اعلم بحقيقة الحال *

إلى ثلث الليل وفيما زاد على الثلث لا يكون له حق التدريس كذا في فتاوى قاضي خان *
 انفصل الثاني في الوقف على المسجد وتصرف القيم وغيره في مال الوقف عليه * ولو أراد
 أن يقف أرضه على المسجد ومارة المسجد وما يحتاج إليه من الدمن والحصير وغير ذلك على
 وجه لا يرد عليه الأبطال يقول وقفت أرضي هذه ويضمن حدودها بحقوقها ومراقبتها وقفا
 مؤبداً في حيوتي وبعد وراثتي على أن يستغل ويبدأ من غلاتها بما فيه من مزارعتها وجور القوام عليها
 وأداء مؤنتها فما فضل من ذلك يصرف إلى مارة المسجد ودمنه وحصيره وما فيه مصلحة المسجد
 على أن للقيم أن يصرف في ذلك على ما يرى وإذا استغنى هذا المسجد يصرف إلى فقراء المسلمين
 فيجوز ذلك كذا في الظهيرية * رجل وقف أرضاً له على مسجد ولم يجعل آخره للمساكين
 تكلم المشايخ فيه والمختار أنه يجوز في قولهم جميعاً كذا في الواقعات الحسامية * ولو كان الأرض
 وقفاً على مارة المساجد أو على ممر المأبرج أو كذا فتاوى قاضي خان * وقف عقاراً على
 مسجد أو مدرسة وهياً مكاناً لبنائها قبل أن يبنيتها اختلف المتأخرون والصحيح الجواز يصرف
 غلتها إلى الفقراء إلى أن تبنى فإذا بنيت ردت إليها الغلة كذا في فتح القدير * ذكرنا لصدور الشهيد رح
 في باب الواو إذا تصدق بداره على مسجد أو على طريق المسلمين تكلموا فيه والمختار أنه يجوز
 كالوقف كذا في الذخيرة * رجل أعطى درهماً في مارة المسجد أو نفقة المسجد أو مصلح المسجد صح
 لأنه إن كان لا يمكن تصحيحه وقفاً يمكن تصحيحه تمليكاً بالهبة للمسجد أو بالملك المسجد على
 هذا الوجه صحيح فيتم بالقبض كذا في الواقعات الحسامية * ولو قال أو صيت بثلث مالي للمسجد
 لا يجوز إلا أن يقول ينفق على المسجد كذا في خزانة المفتين * وفي نوادر ابن سماعة من محمد رح
 إذا قال أو صيت بثلث مالي لبراج المسجد لا يجوز حتى يقول يعرج به في المسجد كذا في الذخيرة *
 ولو قال وهبت داري للمسجد أو أعطيتها له صح ويكفي تمليكاً ويشترط التعليم كما لو قال
 وقفت هذه المأنة للمسجد يصح بطريق التملك إذا سلمه للقيم كذا في الفتاوى العتابية * لو قال
 هذه الشجرة للمسجد لا يصير للمسجد حتى تسلم إلى قيم المسجد كذا في المحيط * ولو وقف ضيعة على
 مسجد على أن ما فضل من العمارة فهو للفقراء فاجتمع من الغلة مقدار ما يحتاج إلى العمارة للحال هل
 تصرف تلك الغلة إلى الفقراء أو ينفقها في غير ذلك لو اجتمع من الغلة مقدار ما يحتاج المسجد والضيعة
 إلى العمارة يمكن العمارة منها وزيادة صرفت الزيادة إلى الفقراء ليكون جمعاً بين شرط الواقف

وصيانة الوقف كذا في محيط الحرمي * مسجد انهدم وقد اجتمع من غلته ما يحصل به البناء قال الخصاف لا ينق الغلة في البناء لان الواقف وقفه على مرمتها ولم يأمروا ببناء هذا المسجد والغنوى على انه يجوز البناء بتلك الغلة كذا في فتاوى قاضي خان * مثل ابو بكر ممن اوصى بثلث ماله لامال البرهل يجوز ان يبرج في المسجد قال يجوز قال ولا يجوز ان يزداد على مرارج المسجد سواء كان في شهر رمضان او غيره قال ولا يزين به المسجد كذا في المحيط * مسجد بابه على مهبط الريح فيصيب المطر باب المسجد فيفسد الباب ويشق على الناس الدخول في المسجد كان للقيم ان يتخذ ظلة على باب المسجد من غلة الوقف اذ لم يكن في ذلك ضرر لاهل الطريق كذا في المرجعية * مثل الفقيه ابو القاسم من قيم مسجد جعله القاضي قيسا على فلانها وجعل له شيا معلوما ياخذ كل سنة حل له الاخذ ان مقدار اجر مثله كذا في المحيط * ولو نصب القاضي خادما للمسجد ان كان الواقف شرط ذلك في وقفه جاز وهل له الاخذ وان لم يشترط لا يجوز كذا في المراج الوهاج نافلا من الواقعات * وللمتولى ان يستاجر من يعبد المسجد يكفه ونحو ذلك باجر مثله او زيادة يتغابن فيها فان كان اكثر فالاجارة له وعليه الدفع من مال نفسه ويضمن لودفع من مال الواقف وان علم الاجيران ما اخذه من مال الوقف لا يعمل له كذا في فتح القدير * ومتولى المسجد اذا تعذر عليه الحساب بسبب انه امي فاستاجر من يكتب له ذلك بمال المسجد لا يجوز له كذا في الذخيرة * مسجد لمستغلات واقواف اراد المتولى ان يشتري من غلة الوقف للمسجد هنا وحصيرا وحشيشا او آجرا او جصا لغرض المسجد او حصصا قالوا ان وسع الواقف ذلك للقيم وقال تفعل ما تري من مصلحة المسجد كان له ان يشتري للمسجد ما شاء وان لم وسع ولكنه وقف لبناء المسجد وعمارة المسجد ليس للقيم ان يشتري ما ذكرنا وان لم يعرف شرط الواقف في ذلك بنظر هذا القيم الى من كان قبله فان كانوا يشترون من اوقاف المسجد الدهن والحصير والحشيش والآجر وما ذكرنا كان للقيم ان يفعل ذلك والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو وقف على عمارته يصرف الى بنائه وتطعيمه دون تزيينه ولو قال على مصالحه يجوز في دهنه وبنائه ايضا كذا في خزائن المفتين * ليس للقيم ان يتخذ من الوقف على عمارة المسجد شرفا من ذلك ولو فعل يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الفتاوى الصغرى المتولى اذا انفق على بناء المسجد من وقف المسجد جاز كذا في الخلاصة * ولو كان الوقف على

ضمارة المسجد هل للقيم ان يشتري سلما ليرثني على المطم لكنس المطم وتطيينه او يعطي من غلة المسجد اجر من يكنس المطم ويطرح التلج ويخرج التراب المجتمع من المسجد قال ابو نصر للقيم ان يفعل ما في تركه خراب المسجد كذا في فتاوى قاضي خان * ويجوز ان يبني منارة من غلة وقف المسجد ان احتاج اليها ليكون اسمع للجيران وان كانوا يصمعون الا ان بدون المنارة فلا كذا في خزائن المفتين * مسجد بجانبه فارقين يضرب حائط المسجد ضررا بينا ف اراد القيم واهل المسجد ان يتخذ من مال المسجد حصنا بجانب حائط المسجد ليمنع الضرر من المسجد قالوا ان كان الوقف على مصالح المسجد جاز للقيم ذلك لان هذا من مصالح المسجد وان كان الوقف على مزارعة المسجد لا يجوز لان هذا ليس من مزارعة المسجد كذا في فتاوى قاضي خان * والاصح ما قال الامام ظهير الدين ان الوقف على مزارعة المسجد على مصالح المسجد سواء كذا في فتح القدير * متولي المسجد ليس له ان يحمل مرآج المسجد الى بيته وله ان يصعله من البيت الى المسجد كذا في فتاوى قاضي خان * ليس للقيم المسجد ان يشتري جنازة وان ذكر الواف ان القيم يشتري جنازة كذا في العراجية * ولو اشترى القيم بغلة المسجد نوبا ودفع الى المحاكين لا يجوز وعليه ضمان ما نقد من مال الوقف كذا في فتاوى قاضي خان * القيم اذا اشترى من غلة المسجد حائوتا او دارا ان يستغل ويبيع عند الحاجة جاز ان كان له ولاية الشراء وان اجاز له ان يبيعه كذا في العراجية * قيم المسجد لا يجوز له ان يبني حوانيت في حد المسجد وفي فناءه لان المسجد اذا جعل حائوتا ومسكنا يسقط حرمة وهذا لا يجوز والقضاء تبع المسجد فيكون حكمه حكم المسجد كذا في محيط المرفعي * متولي المسجد اذا اشترى با لغلة التي اجتمعت عنده من الوقف منزلا ودفع المنزل الى المؤذن ليسكن فيه ان علم المؤذن ذلك كره لان يسكن في ذلك المنزل لان هذا المنزل من ممتلكات الوقف ويكره للامام والمؤذن ان يسكن في ذلك المنزل كذا في فتاوى قاضي خان * وان اراد ان يصرف شيئا من ذلك الى امام المسجد او الى مؤذن المسجد فليس له ذلك الا ان كان الوقف شرط ذلك في الوقف كذا في الذخيرة * ولو شرط الوقف في الوقف الصرف الى امام المسجد وبين قدره بصرف اليه ان كان فقيرا وان كان غنيا لا يحل وكذا الوقف على الفقهاء المؤذنين كذا في الخلاصة * اهل المسجد لو باعوا غلة المسجد او نقض المسجد

بغير إذن القاضي الاصح انه لا يجوز كذا في المرجعية * مسجد انكسر حائطه من ماء بجانب المسجد في الشارع وهو ماء الشفة او انكسرت صفته هل يصرف من غلة المسجد الى عمارة النهر ومرمته قال الفقيه ابو جعفر وروح ان كان ما يصرف الى عمارة النهر ومرمته لا يزيد على عمارة القائمة فيه جاز ولا هل المسجد ان يمنعوا اهل النهر من الانتفاع بالنهر ومرمته حتى يعطيه قيمة العمارة فيصرف ذلك الى عمارة المسجد وان شاء اهل المسجد تقدموا الى اهل النهر باصلاح النهر فان لم يصلحوا حتى انهدم حائط المسجد وانكسر ضمنوا قيمة ما انهدم كذا في فتاوى قاضيهان * وذكر الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رح في نفاذته من مشايخ بلخ ان المسجد اذا كان له اوقاف ولم يكن له امتول فقام واحد من اهل المحلة في جميع الاوقاف وانفق على المسجد فيما يحتاج اليه من الصبر والسقيش ونحو ذلك لاضمان عليه فيما نزل استحسانا فمما بينه وبين الله فاما اذا اخبر الحاكم بذلك واقرب به عنده ضمنه الحاكم كذا في الذخيرة * الفاضل من وقف المسجد هل يصرف الى الفقراء قيل لا يصرف وانه صحيح ولكن يشترى به مستغلا للمسجد كذا في المحيط * مثل القاضي الامام شمس الاسلام محمود الاوزجندی رح عن اهل المسجد تصريف الوقف على المسجد يعني آجروا المستغل وله متول قال لا يصح تصرفهم ولكن الحاكم يمسح مائة مصلية المسجد قبل هل يفرق المال بين ان يكون التصرف واحدا او اثنين قال لا بد ان يكون المتصرف من الاماثل رئيس المحلة ومتصرفا كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى النحفية مثل من اهل المحلة باعوا وقف المسجد لاجل عمارة المسجد قال لا يجوز باعوا لقاضي وغيره كذا في الذخيرة * وفي فوائد نجم الدين النحفي رح اهل مسجد اشترى اسقارا بغلة المسجد ثم باعوا العمارة واختلف المشايخ في جواز بيعهم والصحيح انه يجوز كذا في الغيانية * ولو ان قوما بنوا مسجدا ونفيل من خشبهم شيء قالوا يصرف الفاضل في بنائه ولا يصرف الى الدهن والصبر هذا اذا كان الموقوف الى المولى لبنى به المسجد والى كون الفاضل لهم يصنعون به ما شاؤا كذا في البصير الرائق فلا غل الاصفاء * ارض وقف على مسجد صارت بحال لا تزرع فجعلها رجل حوضا للامة لا يجوز للمسلمين انتفاع بماء ذلك الحوض كذا في الفنية * مال موقوف على مبيع الخبز وعلى الفقراء بغير اعيانهم ومال موقوف على المسجد الجامع واجتنبت من فلتها ثم نابت الاسلام فائبة مثل حادثة الروم واجتنب الى النفقة في تلك الحادثة اما المال الموقوف على المسجد الجامع ان لم يكن للمسجد

هاجة للحال فللقاضي ان يصرف في ذلك لكن على وجه القرض فيكون ديناً في مال الفيء
واما المال الموقوف على الفقراء فهذا على ثلاثة اوجه اما ان يصرف الى المحتاجين او الى الاغنياء
من ابناء السبيل او الى الاغنياء من غير ابناء السبيل ففي الوجه الاول والثاني جاز
لا على وجه القرض وفي الوجه الثالث المشقة على فقيرين اما ان رأى قاض من قضاء المسلمين
جواز ذلك اولم يرهق القوم الاول جاز الصرف لا بطريق القرض وفي القوم الثاني يصرف
على وجه القرض فيصير ديناً في مال الفيء كذا في الوقاعات الحامية * الباب الثاني مشرف الرباطات
والمقابر والعنات والحياض والطرق والسقايات وفي المسائل التي تعود الى الاشجار التي في المقبرة
واراضى الوقف وغير ذلك * من بنى سقاية للمسلمين او خاناً يسكنه بنو الحبل وارباطاً او جعل
ارضه مقبرة لم يزل ملكه من ذلك حتى يحكم به الحاكم هندابى حنيفة رح كذا في الهداية * والاضافة
الى ما بعد الموت لتكون وصية فيلزم بعد الموت وله ان يرجع عنه قبل موته على ما مر في الوقف
على الفقراء كذا في فتح القدير * وهندابى يوسف رح يزول ملكه بالقول كما هو اصله ومنذ محمد
رح انما استقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفنوا في المقبرة زال الملك ويكتفى بالواحد
ليغفر فعل الجنس كله وعلى هذا البثروا حوض ولو سلم الى المتولى صح التسليم في هذه الوجوه
كذا في الهداية * ذكر في المبسوط ان الفتوى على قولهما في هذه المسائل وعليه اجماع الامة
كذا في المختصرات * ولا بأس بان يشرب من البثروا الحوض ويسقى دابته وبعبارة ويتوضأ منه كذا
في الظهيرية * واذا جعل السقاية للشرب فاراد ان يتوضأ منها اختلف المشايخ فيه وان وقف
للووضوء لا يجوز الشرب منه وكل ما اعد للشرب حتى الحياض لا يجوز منها التوضي كذا
في خزانة المفتين * وكذلك اذا جعل داره مسكناً للمساكين ودفعها الى وال يقوم بذلك فليس له
ان يرجع فيها وكذلك الرجل يكون له الدار بمكة فجعلها مسكناً للمحتاج والمعتارين ودفعها الى وال
يقوم عليها ويسكن فيها من رأى فليس له ان يرجع فيها وكذلك اذا جعل داره في ثغر مسكناً للفرقة
والمرابطين ودفعها الى وال يقوم عليها فليس له ان يرجع فيها وان مات لم يكن ميراثاً عنه
وان لم يسكنها احد كذا في المحيط * ثم لا فرق في الانتفاع في مثل هذه الاشياء بين العني والفقير
حتى جاز لكل النزول في الخان والرباط والشرب من السقاية والدفن في المقبرة كذا في التبيين *
وغلة الدار والارض اذا جعلت للفرقة لا ياخذ منها الا من هو في عداد المجاورين كذا في خزانة المفتين

وفتاوى قاضي خان * قال الخصاص في وقفه اذا جعل الرجل داره سكنى للفرقة فسكن بعض الفرقة بعض الدلو والبعض فارغ لا يسكنها احد يعفى للقيم بامر هذا الوقف ان يكرى من هذه الدار ما لا يحتاج الى السكناء ويجعل اجرة ذلك في عارة هذه الدار فما فضل بعد ذلك بصرته على الفقراء والمساكين كذا في المحيط * وفي النوادر ان ابني خانا واحتاج الى المرمرة روى من محمد رح انه عزل منها ناحية بينا اوبيتين نحو اجرة وينفق من غلتها عليهما روى من محمد رح رواية اخرى انه يؤذن الناس بالنزول منه ويؤجره سنة اخرى وجزم من اجرة وهكذا اذا جعل مزرعة حبيبا فان كان يركب عليه مجاهد يركبه وينفق عليه وان لم يركبه اهدى لاجرة وينفق عليه من اجرة كذا في الذخيرة * وفي المنتقى فان لم يوجد من يستاجر مزرعة لا يبيع الا امام ووقف ثمنه حتى اذا احتيج الى طهر يشتري بثمنه ثم ما يفرى عليه كذا في المحيط * قال الخصاص في وقفه اذا جعل داره سكنى للحاج فليس للمجاورين ان يسكنوها واذا مضى يوم الموم يؤجرها وانفق غلتها في مرمتها وما فضل من ذلك يرق على المساكين كذا في الظهيرية * في فتاوى ابني الطيثر رح رجل بنى رباطا للمسلمين على ان يكون في يده ما دام حيا فليس لاحد ان يخرج من المالم يظهر منه امر يستوجب الاخراج من يده كشرب الخمر فيه او ما اشبه ذلك من الفسق الذي ليس فيه رضا الله تعالى كذا في الذخيرة * ارض لاهل قرية جعلوها مقبرة واقبروا فيها ثم ان واحد من اهل القرية بنى فيها بناء لوضع اللبن وآلات الغبر واجلس فيها من يحفظ المتاع بغير رضا اهل القرية وورضى بعضهم بذلك قالوا ان كان في المقبرة سعة بحيث لا يحتاج الى ذلك المكن فلا بأس به وبعدم ابلى لو احتاجوا الى ذلك المكن رفع البناء حتى يقبر فيه كذا في فتاوى قاضي خان * رجل اوصى بان يخرج من ماله ثلث ويعطى ربع الثلث لفلان وثلثة ارباعه لفلانة وللفقراء ثم قال لا تنكحوا حظ الرباطيين وهم فقراء الساكنين في رباط بعينه فهذا على وجهين اما ان كانت القرية يحصون اولا يحصون نفى الوجه الاول جعل مد كل واحد منهم جزء والفقراء جزء والرباطيين جزء حتى لو كانت القرية عشر نفر جعل ثلثة ارباع الثلث على اثنين مشرهما عشرة للقرابة وواحد للفقراء وواحد للرباطيين وفي الوجه الثاني جعل ثلثة ارباع الثلث على ثلثة لكل فروع سهم كذا في الواتعات الحمامية * وانا اشتري الرجل مزرعة وجعلها طريقا للمسلمين واشهد عليه فانه يصح ويشترط لتمامه مرورا حدى المسلمين على قول من يشترط التسليم في البلاواقف كذا في الظهيرية *

حكمة النبي ﷺ في بناء الرباط * في ٦ (٥٠) في الرباط والمقابر والمنازل والقبور
 قال لعل الروح وكنايتا القنطرة يتصل بها الرباط فيكون من نورها ولا يكون من نورها
 ميرا نال نور نقود سيل وشفقة قلب من بنى الرباط في القنطرة لعل الرباط فيها كفا في الذخيرة *
 وحكى من الحكام المعروفين وبنوا القنطرة قبل توحيد بني العباس من الرباط في القنطرة في القنطرة
 المقبرة والطريق كمال الجوارح والجمود وكذا القنطرة في القنطرة في القنطرة في القنطرة في القنطرة
 ولا يكون بنى الرباط في القنطرة في القنطرة في القنطرة في القنطرة في القنطرة في القنطرة في القنطرة
 القنطرة في القنطرة في القنطرة في القنطرة في القنطرة في القنطرة في القنطرة في القنطرة
 دليل على جواز وقف البناء بدون الاصل مع ان وقف البناء بدون اصل الدار لا يجوز كذا في
 فتاوى القاضي عياض * مقبرة كانت للمشركيين ارادوا ان يجعلوها مقبرة للمسلمين فان كانت
 آثارهم قد انقضت فلا بأس بذلك وان بقيت آثارهم بان بقي من عظامهم شيء ينبش ويقبر ثم
 يجعل مقبرة للمسلمين لان موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت مقبرة
 للمشركيين فنبشت واتخذها مسجدا كذا في المصنوعات * رجل جاء الى المفتي فقال اني اريد
 ان اتقرب الى الله تعالى ابني رباطا للمسلمين او متق العبيد او اراد ان يقرب الى الله تعالى بداره
 فقل ابيعها واتصدق بثلثها او اشترى بثلثها عبدا فاصنعها رباطا للمسلمين اى ذلك يكون
 افضل قالوا يقل له ان يبيت رباطا وتغوا مستغلا لعمارتها فالرباط افضل لانها دومة واهم
 تغوا وان لم تجعل للرباط وتغوا مستغلا للعمارة فالأفضل ان يبيعه وتصدق بثلثه على المساكين كذا
 في فتاوى القاضي عياض * ودون ذلك في الفضل ان يشتري بثلثها عبدا فيعتقه كذا في الظهيرية *
 وفي الترازيق وقف الصيغة او الى من يبيعها والتصدق بثلثها كذا في البحر الرائق * الميت بعد ما من
 مدة طويلة تغوا قامة لا يسمع اخراجه من قبره ويزجر اخراجه بالعذر والعذر ان يظهر ان الارض
 مغمورة او اخذها الشفع بالشفقة كذا في الوانعات الحسامية * رباط كثر دوابه ومظمت مؤنها
 هل للقيم ان يبيع شيئا منها وينفق ثمنها في هلفها او مرمية الرباط فهذا على وجهين ان بلغ من البعض
 الى حد لا يصلح لما ربطت له فله ذلك وما لا فلا ولكن يحكم في هذا الرباط مقدرا وما يحتاج اليها
 ويربط ما زاد على ذلك في ادنى الرباط الى هذا الرباط كذا في الذخيرة * مثل القاضي الامام
 شمس لا ثمة محمود الاوز جندی من مسجد لم يبق له قوم وخرب ما حوله واستغنى الناس منه
 هل

فهل يجوز جعله مقبرة قتل لا وصل هو ايضا من المقبرة في العري اذا اندرست ولم يبق فيها اثر الموتى
ولا العظم ولا غيره هل يجوز زرعها واستعملها قالا لا ولها حكم للمقبرة كذا في المحيط * فلو كان فيها
خشيش يحسب وصل الى الدواب ولا تحمل الحيوان فيها كذا في البحر الرائق * رجل جعل
لرضه مقبرا او خانة للغة او مسكنا سقط الحراج عنه ان كانت خراجية وهو الصحيح هكذا
في فتاوى قاضيخان * امرأة جعلت قطعة ارض لها مقبرة واخرجتها من يدها ونقشت فيها ابنها
وتلك القطعة لاتصلح للمقبرة لقلبة الماء عندها فيصيبها فساد فلوات في بيعها الى كانت الارض بحال
لا يرضى الناس من حق الموتى لقلبة الفساد ليس لها البيع وان كانت برغبة الناس من حق الموتى
فيها الكثرة الفساد فلها البيع قالا باعها فليحتمى ان يامر برفع ابنها منها كذا في المضمرات
ناقلا من الكبرى * رجل حفر لنفسه قبرا في مقبرة هل يكون لغيره ان يقبر فيه ميتة قالوا ان كان
في المقبرة معة فالمحتجب له ان لا يوحش الذي حفروا ان لم يكن في المكان معة كان لغيره
ان يدفن ميتة وهو كرجل بسط المصلى في المسجد او نزل في الرباط فجاء آخر فان كان في المكان معة
لا يوحش الاول ولو ان الثاني دفن ميتة في هذا القبر قال ابو نصر لا يكره ذلك كذا في الظهيرية *
ميت دفن في ارض ائمان بغير اذن مالكها كان المالك بالحيات ان شاء رعى بذلك وان شاء امر
بأخراج الميت وان شاء موى الارض وزرع فوقها واذا احفر الرجل قبرا في المقبرة اتى بياح
له أحفر فدفن فيه غيره ميتا لا ينبش القبر ولكن يضمن قيمة حفره ليكون جمعا بين الحقين
كذا في خزائن المفتين * وهكذا في المحيط * * قوم حفروا ارض موات على قط جميعون
وكان السلطان ياخذ العشر منهم ويقرب ذلك رباط فقام متولي الرباط الى السلطان والى السلطان
له ذلك العشر هل يكون للمتولي ان يصرف ذلك العشر الى مؤذن يؤذن في هذا الرباط يستعين
بهذا في طعامه وكسوته هل يكون للمؤذن ان ياخذ ذلك العشر الذي اباح السلطان قال الغني
ابو جعفر رح لو كان المؤذن محتاجا يطهب له ولا ينبغي له ان يصرف ذلك العشر الى معارة الرباط
وانما يصرف الى الفقراء لا غير ولو صرف الى المحتاجين ثم انهم انفقوا في معارة الرباط جاز
ويكون ذلك حسنا كذا في فتاوى قاضيخان * وكذلك من غلة الزكوة لو اراد صرفها الى بناء المسجد
او القنطرة لا يجوز فان اراد الصيلة فالصيلة ان يتصدق المتولي على الفقراء ثم الفقراء يدفعوه
الى المتولي ثم المتولي يصرف الى ذلك كذا في الذخيرة * رباط فيه نماز يجوز للنازلين فيها

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

في الزبائط والمقامير والمطالعات والهيئات

هذا المجرى في غناه ذاراه كذا في المحيط وقوف شجرة يتفرع بها وروثها لو بانها رها لوبا صلبا
فالوقوف بها تزلتم الباطل ولا يقطع اصلها الا ان لا يقطع الا بالصلح اليها بان تفسد اقصانها او كان
في الاصل لا يتفرع الا بصلحها فيقطعها ايضا ويتصلق وانما كان يتفرع بشجارها او بانها لا تقطع
كذا في المصنوعات وكذلك لو وقف شجرة بالصلح على منجد فبسمت او بسم بعضها يقطع
اليمن ويعرك الباقى كذا في محيط الخرخسى * اراى مؤخره على الفقراء احتاجها
من المتولى رجل وطرح فيه السرقين وفسد الشجار ثم مات المحتاج ثم هذه الاشجار ميراث
للورثة ويؤخذون بقلعها فلواراد الورثة ان يزجروا في الوقف بما زاد المسترفين في الاراضى
ليس لهم ذلك كذا في الذخيرة * رجل غرس شجرة في الشارع فمات الغارس وتركه
ابنبن جعل احد ما حصته للمسجد لا يكون للمسجد كذا في الوقفات الحسامية * رجل مبن
اشجاره في ضيعته وقال لامراته في حصته لما اذا مات فبيعى هذه الاشجار واصرى ثمنها في كفى
وثنم العيز للفقراء وثنم الدهن لسواج المسجد الذي في كذا ثم مات وترك امرأته هذه وورثة
كبارا فاشترى الورثة الكفن من الميوات وجزوه تباع الاشجار ويحط من ثمن الاشجار
مقدار الكفن وتصرف المرأة الباقى الى العيز وذهن الجراج كذا في المحيط * رجل وقف
بيته على جهة معلومة او على قوم معلومين ثم بن الوقف غرس فيها شجرا قالوا ان غرس
من غلة الوقف او من مال نفسه لكن ذكرانه قوس للوقوف يكون للوقف وان لم يذ كر شيئا
وقد غرس من مال نفسه يكون له ولورثته بعده ولا يكون وقفا كذا في فتاوى قاضى خان *
مثل نجم الدين في مقبرة فيها اشجار هل يجوز صرفها الى عمارة المسجد قال نعم ان لم يكن وقفه
على وجه آخر قيل له ان تصامت حيطان المقبرة الى الخراب يصرف اليها لوالى المسجد قال لا
ماهى وقف عليه ان عرف وان لم يكن للمسجد متول ولا للمقبرة فليس للعامة التصرف فيها بدون
اذن القاضى كذا في الظهيرية * مثل نجم الدين من رجل غرس قال في مسجد فكبرت بعد سنين
فاراد متولى المسجد ان يصرف هذه الشجرة الى عمارة بشرى هذه الحجة والغارس يقول هي لى فاننى
ملوقتها على المسجد قال اطاهر ان الغارس جعلها للمسجد فلا يجوز صرفها الى البعول ولا يجوز
للغارس صرفها الى حاجة نفسه كذا في المحيط * في فتاوى اهل صمد قند مسجد فيه شجرة تناح بباح
للقوم ان يقطعوا بهذا التفاح قال الصدر الشهيد رح المختار انه لا يباح كذا في الذخيرة * شجرة على طريق المارة

جعلت وقفا على المارة يبالغ تناول ثمرها للمارة ويحتوى فيه الفنى والفقير وكذلك الماء الموضوع
 في القلوات وماء الحفاية وحريز الحفاية وبابها ومصنف الوقف يستوى القليل والفقير
 هذه الاشياء كذا في فتاوى قاضي خان « الباب الثالث مشرفه الاوقاف التي يمتنئ منها
 وما يتصل به من شروط الاوقاف الى وجوه اخرى وفي وقف التكفاره لو قاف على قنطرة
 فيبس الوادي الجديد هل يجوز صرف الماء الى شعب اخرى من ارض تلك المحلة واحتج على مارة قنطرة
 هذا الوادي الجديد هل يجوز صرف الماء الى الثاني منظران كانت القنطرة الثانية
 للعامة وليس هناك قنطرة اخرى للعامة اقرب اليها لمصرف الماء اليها كذا في الوقفات الصامية
 مثل شمس الائمة السلواتي من مسجد اوحوض خرب ولا يحتاج اليه لتفريق الناس هل للقاضي
 ابن بصرف اوقافه الى مسجد اخر او حوض اخر قال نعم ولولم يفرق الناس ولكن احتشى الحوض
 من العمارة وهناك مسجد محتاج الى العمارة او على العكس هل يجوز للقاضي صرف وقف
 على اثنين من العمارة الى حارة اخرى محتاج الى العمارة قال لا كذا في المحيط « وبما يستغنى منه وله
 في حارة اخرى بغيره برباط صرفت الملة الى ذلك الرباط وان لم يكن بغيره وبما يرجع الى بركة الذي
 يمتنئ الرباط هكذا ذكر المسئلة في فتاوى امي الليث راج قال الصدر الشهيد رح في واقعاته وفيه
 يظهرنا مل عند الفتوى كذا في الذخيرة « في فتاوى النسخي مثل شيخ الاسلام من اهل قرية
 « بقرى قوا وتدا من مسجد القرية الى العراب وبعض المتغلبة يحتلون على خشب المسجد وينقلون
 اليه ديارهم هل لواحد من اهل القرية ان يبيع الخشب بما مر للقاضي وبمسك النمن ليصرفه
 الى بعض للمجد او الى هذا المسجد قال نعم كذا في المحيط « رجل ربط دابة او صيفا في رباط
 بوقفا على « عراب وخرع الرباط يستغنى الناس منها يربط في رباط آخر هو اقرب الرباط اليه كذا
 في الذخيرة « انوا در ملو وقف انهدم وليس له من الفلة ما يمكن مارة الملوي بطل الوقف
 وعاد حق البناء الى الوقف ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا كذا في محيط الحرمي «
 حوض في محلة خرب فصار بحيث لا يمكن مارة واستغنى اهل المحلة منه ان كان يعرف
 واقفه يصكون له ان كان حيا ولورثته ان كان ميتا وان كان لا يعرف واقفه فهو كالقطة في ايديهم
 يستحقون به على فقير ثم يبعه الفقير فيستغنى بالثمن ومن هذا الجنس حانوت هو وقف صحيح
 احترق

باحتراق الموق والخاصة وصار بحال لا ينتفع به ولا يستاجر بشئ البتة يخرج من الوقفية ومن
هذا الجنس الزكاة لا يحترق يبطل الوقف ويصير موقفا ومن هذا الجنس منزل موقوف وقفا
مستجيبا على موقوف لا يملكه المستوفى هذا المنزل وصار بحال لا ينتفع به فبما رجل ومدة وبني فيه بناء
من ماله بغير إذن في أحد الأصل لورثة الواقف والبناء لورثة الباني كذا في المفصلات . وكذلك وقف
صحيح على أقوام متضمن خرب ولا ينتفع به وهو بعيد من القرية لا يرضى له في مزارعه ولا يستاجر
أطعمه يبطل الوقف ويجوز بيعه وإن كان أصله يحتاج بشئ قليل يفي بالغرض وقفا كذا في فتاوى
فاضليان . وهذا الجواب صحيح على قول محمد رح فاما عند أبي يوسف رح ففيه نظر لأن الوقف
بعد ما صح بضرطه لا يبطل إلا في مواضع مخصوصة كذا في محيط الصرخى . في تناوئ إلى الليث
رح رجل جمع مالا من الناس لينفقه في بناء المسجد فالتفق من تلك الدراهم في حاجته ثم رد بها في
خفية المسجد لا يبعد أن يفعل ذلك فإن عرف صاحب ذلك المال رد عليه أو أنه تجديدا لأن
فيه وإن لم يعرف صاحب المال استأنى الحاكم فيما يستعمله وإن تعذر عليه ذلك رجعت له في
الاستحسان أن يتفق مثل ذلك من ماله على المسجد فيجوز لكن هذا واستيثار الحاكم بحسب ما كان
في رفع الوبال أما الضمان فواجب كذا في الذخيرة . ويتنبى على هذا مسائل ابتدئ بها أهل العلم
والصلحاء منها العالم أن أسأل للفقراء شياً واختلف بعضها بعض يصير ضمانا لجميع ذلك وإن أدى
صار مؤديا من مال نفسه ويصير ضمانا لهم ولا يجوز لهم من زكوتهم فيجب أن يستأنى الفقير ليأخذ له
بالقبض فيصير ضمانا له بحاله كذا في المحيط . ومنها ما يرد إذا قام ومال للفقير شياً القبض وهو ما يرد
فإن اختلف مال البعض بمال البعض يصير مؤديا من مال نفسه ويصير ضمانا لهم ولا يجوز لهم من زكوتهم
فيجب أن يرد أمره الفقير ولا بد من ذلك لأنه إن أصرار وكيله بقبضه والتصرف له فيصير ضمانا له بما العكس في
المضمرة . الباب الرابع عشر في المتفرقات . رجل أراد أن يجعل ماله بوجه القرية فبناه الرباط للمسلمين
أفضل من عتق الرقاب لأنه أمد وقيل التصديق على المساكين قلت وقد كنا قلنا إن أراد ذلك بأن
يشترى الكتب ويضع في دار الكتب ليكتب العلم لأنه أمد وفانه يبقى إلى آخر الدهر فكان أفضل من غيره
ولو أراد أن يتخذ دار الوقف على الفقراء فالصدق بثمنها أفضل ولو كان مكن الدار ضيقة فالوقف أفضل
أراد أن يشتري للمسجد دهنًا أو حصيرا فإن كان المسجد مستغنيا من الدهن محتاجا إلى الحصير
فالحصير أفضل وإن كان على العكس وشراء الدهن أفضل وإن كانا سواء فهما في الفضل سواء فينظر

في الفضيلة ونقصها وزيادة على حاجتها وقوتها وضعفها ودوامها فعلى هذا الصنف إلى المتعلم ووجوه التعلم من الفقه وكتابه وجمعه وأولى من الاشتغال بأداء العبادات من الأنواع وكذا الحديث والتفسير وأولى لأن نفع هذه الأشياء أدام وتكاثر وأولى كذا في المضمرة * وقف وقفا صحيحا على ساكني مدينة كذا من طلبة العلم فسكن فيها انعم لكن لا يبيت فيها ويشغل بالحراسة لئلا يحرم من ذلك أن كان بأوى إلى بيت من بيوت أولئك السكني لأنه بعد ما يكن هذا الموضع كذا في المضمرة * ولو اشتغل بالليل بالحراسة والنهار يقصر في التعلم بنظر أن اشتغل في النهار بعمل آخر حتى لا يعد من جملة طلبة العلم لا وظيفة له وإن لم يشتغل حتى يعد من جملة طلبة العلم فله الوظيفة كذا في محيط السرخسي * هذا إذا قال على ما كنى مدرسة كذا من طلبة العلم أما إذا قال على ما كنى مدرسة كذا ولم يقل من طلبة العلم فكذلك الجواب حتى لا يكون لما كنى المدرسة من غير طلبة العلم شيء من الوظيفة لأنه هو المفهوم كذا في فتاوى قاضي خان * المتعلم إذا كان لا يختلف إلى الفقهاء للتعلم فإن كان في المصر وقد اشتغل بكتابة شيء من الفقه لنفسه مما يحتاج إليه لا بأس له أن يأخذ الوظيفة وإن كان في المصر وقد اشتغل بغير ذلك لا يأخذ كذا في المضمرة * أن غاب المتعلم من البلد بما أتم رجوع وطلب فإن خرج مسيرة سفر ليس له طلب ما مضى وكذا إذا خرج وأقام خمسة عشر يوما وإن كان أقل من ذلك لا مرأى له كطلب القوت والرزق فهو محروم ولا يعمل لميرة أن يأخذ حجرة وهو وظيفة على حالها إذا كانت غيبته مقدار شهر إلى ثلاثة أشهر فإن زاد كان لغیره أن يأخذ حجرة وهو وظيفة كذا في البحر الرائق * قال الفقيه من يأخذ الأجر من طلبية العلم في يوم لا درس فيه أرجو أن يكون جائزا كذا في المحيط * غاب المتعلم شهر أو شهرين يصير عليه أخذ الرسوم بلا خلاف إن كان مشاهرة وإن كان مسانها فهو حشر وقت القسمة وقد أقام أكثر السنة يعمل كذا في القنية * سئل الفقيه أبو بكر عن الوقف على العلوية الساكنين بإبناح قال من غاب عنهم ولم يبيع مكنه ولم يتخذ مكنه آخر فهو من سكان إبناح ولم يطل وظيفته ولا وقفه كذا في الذخيرة * ولو اشترى أرضا شراها فسادا فقبضها واتخذها مسجدا وصلى الناس فيه ذكر هلال رح في وقته أنه مسجد وعلى المشتري قيمتها ولا يرد إلى البايع قال هلال رح هذا قول اصحابنا في المسجد والوقف على قیامه وذكر في كتاب الشفعة إذا اشترى أرضا شرا فسادا واتخذها مسجدا وبني فيها بناء أنه يضمن قيمتها عند أبي حنيفة رح ويصير مستهلكا بالبناء

ومعدهما ينقض البناء ويرد الارض على البايع فاشتراط البناء على رواية كتاب الشفعة ليل على انه اذا لم يبق لا يصير مسجدا بمجرد اتخاذه مسجدا بلا خلاف وعدم اشتراط البناء في رواية هلال رح ليل ملين انه يصير مسجدا بلا خلاف بدون البناء قال الحاكم الشهيد رواية محمد رح في كتاب الشفعة اصح من رواية هلال رح ولوا شترى ارضا شراء صحيحا وقبها ووقفها على الفقراء ثم وجد بها ميلا لا يردن ها ولكن يرجع بنتصان بخلاف ما اذا اشترى ارضا وانخذها مسجدا ثم وجد بها عيبا فانه لا يرجع بنقصان العيب كذا في المحيط * واذا تباعد اربعة عقود تقابضا فوقف الدار ثم استحق العبد فالوقف جائز وعلى المشتري قيمة الارض يوم قبضها البايع كذا في الحاوي * ولو وجد العبد حرا بطل الوقف كذا في المحيط * قيم وقف جمع الغلة وقسمها على اربابها وحرم واحد منهم وصرف نصيبه الى حاجة نفسه فلما خرجت الغلة الثانية راد المردوم ان ياخذ من الغلة الثانية نصيبه في السنة الاولى وان اختار تضمين القيم ليس له ان ياخذ من الغلة الثانية ذلك وان اختار اتباع الشركاء والعركة فيما اخذوا فله ذلك من انصباهم من الغلة الثانية مثل ذلك فمضى اخذ رجعا جميعا على العيم بما استهلك من حصة المردوم في السنة الاولى كذا في المختصرات * امام المسجد رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه غلة بعض السنة والعبرة بوقت الحصاد فان كان يوم ما في المسجد وقت الحصاد يستحق كذا في الوجيز * وهل يحل للامام كل حصة ما بقي من السنة ان كان فقيرا يحل وكذا الحكم في طلبه العلم يعطون في كل سنة شيئا مقدارا من الغلة وقت الادراك فاخذوا احد منهم قسطه وقت الادراك فتحول من تلك المدرسة كذا في المحيط * رجل اوصى بان يوقف من ماله كذا كذا درهمين لعين يظهر على الفوصية باطله وقتنا اولم يوقت فخاف ان رأى الفوصى ذلك الا ان يوقف ذلك من ثلث ماله لانه لما قال ان رأى الوصى ذلك فانه قال يعطى الوصى ذلك القدر من شاء ولو نص على هذا اصح كذا في الوقعات الحسامية * رجل في يده ارض وماء للفقراء وفضل الماء في النهر من الارض لا يعطى احدا بل يرسله في النهر ليصل الى الفقراء او الى كل من يضل * مريض قال اني كنت متولى حانوت وقف على الفقراء وكنت استهلك من غلته او قال لم اؤد زكوتي فادوا ذلك من مالي بعد موتي فان صدقه الورثة في ذلك يعطى الوقف من جميع المال والزكوة من الثلث وان كذب الورثة يعطى الوقف والزكوة من الثلث وللوصى ان يحلف الورثة على العلم يريد بالوصى قيم الوقف بالله ما تعلمون ان ما اقربه حق فان حلفوا جعل ذلك كله من الثلث

كما قبل الحلف وان نكلوا جعل الزكاة من الثلث والوقف من الجميع كما لو اقر به الورثة ابتداء كذا في المحيط * جامع الجوامع ومن ابى العاصم وقف في الصحة واخرج من يده فقال عند الموت لوصيه امط من فلبته فلان خمسين ولفلان مائة ومات وله ابن محتاج وقد قال للوصي افعل ما رأيت فالذبح الى الابن انضبطه دون هؤلاء واذا لم يشترط في الوقف ان يعطي من هاهنا فللفقره كذا في التاتار خانية * ميربض قال اخرجوا نصيبى من مالى ولم يزد على هذا يخرج الثلث من ماله لان ذلك نصيبه قال عليه السلام ان الله تعالى تصدق عليكم بثلاث اموالكم في آخر اعماركم زيادة على اموالكم كذا في الواضحات الحامية * في الجامع الكسائي اذا جعلت امرأة مصحفا حبسا في سبيل الله وتحرق المصحف وبقيت الفضة التي عليه دفع ذلك الى القاضي حتى يبيعه ويشتري به مصحفا مستقبلا فيجعله حبسا ولو جعل فرسا حبسا في مهبل الله فاصابه صيب لا يقدر على ان يغزى عليه لا باس للوكيل ان يبيعه بر يده القم ثم يشتري بثمنه فرسا آخر يغزى عليه بيع الوكيل جائز في ذلك بغير امر القاضي وهو بمنزلة المسجد اذا خرب القرية كان لصاحبه ان يأخذ ويبيعه فهرج على مسئلة المصحف لو صار المصحف لا يعطى بثمنه مصحف يرد ذلك على الورثة فانهموه على فرائض الله تعالى قال الكسائي وهو قول ابي يوسف ومحمد رح وفي الوصايا امانى رواية بشر بن الوليد اذا جعل ارضه صدقة موقوفة بما فيه من الرقيق والبقر والآلة فتغير من حاله حتى لا ينتفع به في الصدقة ليس لهم بيعه الا بامر القاضي كذا في المحيط * حائط بين دارين احدهما وقف انهم الحائط فبنى صاحب الدار في حديق الوقف كان للقيم ان يامر بالنعش فان اراد القيم ان يعطيه قيمة البناء ليكون البناء للوقف لا يكون للقيم ان يجبره على اخذ القيمة وكذا لو عطاء قيمة البناء برضاه لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان * رجل له ضيعة تساوى مشربين الف درهم وعليه ديون وقف الضيعة وشرط صرف فلانها الى نفسه فصدا منه الى الماطلة وشهد الشهود على انفسه جازا الوقف والشهادة فان فضل من قوته شئ من هذه الغلات فللفقره ان يأخذوا ذلك منه كذا في المصبرات * اذا اطلق القاضي واجاز بيع وقف غير مسجد هل يوجب نقض الوقف اجاب الشيخ الامام الاجل الامتداد طهيرا الدين انه ان اطلق لوا رث الوقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان اطلق لغير الوارث ما لا اذا بيع الوقف نقض القاضي بصفة البيع

كان حكماً ببطلان الوقف كذا في الخلاصة * مثل شمس الاسلام محمود الارزجندی ممن باع
محدوداً قد وقفه وكتب القاضي الشهادة على الصك لايكون ذلك قضاء بصحة البيع وهذا صحيح
ظاهر كذا في المحيط * قال القاضي الامام ان كتب القاضي الشهادة على وجه لا يدل على صحة البيع
بان كتب اقرب البائع بالبيع اما اذا كتب شهد بذلك وفي الصك باع بيما جائزاً صحيحاً كان حكماً
ببطلان البيع كذا في الخلاصة * اراد المتولي ان يقرض ما فضل من غلة الوقف ذكر في وصايا
فتاوى ابي الليث رح رجوت ان يكون ذلك واسعاً اذا كان ذلك اصلاحاً والحرى للغلة من اصماك
الغلة ولو اراد ان يصرف فضل الغلة الى حوائجه على ان يردده اذا احتجج الى العماره فليس له
ذلك وينبغي ان ينزه غاية التنزه فان فعل مع ذلك ثم انفق مثل ذلك في العماره اجرت ان يكون
ذلك تبرئاً له مما وجب عليه وفي الفتاوى الفضلى انه يبرأ من الضمان مطلقاً كذا في المحيط *
ولو جاء بمثل ما انفق وخطها بد راعه الوقف ضمن الكل الا ان اصرف الكل الى العماره فيبرأ
من الضمان او يرفع الامر الى القاضي فيامر رجلاً يقبض الكل منهم يدفع اليه كذا في الفائية *
ولا يجوز تغيير الوقف من هيئته فلا يجعل الدار مستاناً ولا الخان حماماً ولا الرباط كذا الا اذا جعل الوقف
الى الناظر ما يرى فيه مصلحة الوقف كذا في الحراج الوهاج * مثل شمس الاسلام محمود الارزجندی رح
ممن وقف ثم افتقر واراد ان يرجع فيه قال برفع الامر الى القاضي حتى يفسخ القاضي الوقف كذا
في النخبة * جامع الفتاوى اذا باع كرمانيه مسجد تدبم فان كان المسجد ما رفسد البيع في الباقي
وان كان خراباً لا يفسد كذا في التاتارخانية * وذكر الخصاص في وقفه ان اوقف بيتاً من دار فان وقفه بطريقة
جاء الوقف وان لم يقفه بطريقة لم يجز الوقف كذا في المحيط * رجل بنى مسجد واتخذ ارضه مقبرة وابنى
خاناً ينزل فيه الناس فادعى رجل دهرى فيه والبانى فائب فتمنى قضى على بعض اهل المسجد
فقد قضى على جميع اهل المسجد واما الخان فلا حتى يحضر بانيه او نائبه كذا في الفصول العمدية *
ومن الملتقط رجل حفر بئراً في مسجد وفيه نفع ولا ضرر فيه لاحد له ذلك ويجوز كذا في الحمادية *

ص	ص	غ	ص	ص	ص	غ	ص	ص
١٢	١٦	خضمانه	خضمانه	١٦٣	٧	بذو	بذو	ص
٢٢	١٦	قبلت	قبلت في النصف	١٩٥	١٠	مأنة	مأنة	ص
٢٥	١	اذ	اذا	٢٠٢	١٨	فائبة	فائبة	ص
٥٣	٨	صببت	صببت	٢٠٥	٢١	الرخل	الرجل	ص
٥٥	٩	قياس	قياس قول	٢١٢	٥	شبهة	شبهة	ص
٦٩	١	منها	منهما	٢٢٢	٢٢	لا يلتفت	لا يلتفت	ص
٧٢	٢٢	الها	الهاء	٢٣٥	١٥	التابيد	التابيد	ص
٨١	١٦	يمنا	يمينا	٢٣٨	٢٣	الموصوس	الموصوس	ص
ايضا ٢٢	٢٢	يد ر فتم	يد ر فتم	٢٢٩	١٢	صواكان	صواكان	ص
٨٢	١٨	فيمينيه	فيمينيه	٢٥٥	١١	بحيت	بحيت	ص
٩٢	٢٥	نصف	نصف صاع	٢٦١	١٢	كانت	كانت	ص
٩٣	٢٢	اليمن	اليمن	ايضا ٢٢	٢٢	الامام	الامام	ص
١٠٦	٦	متاعة	متاعة	٢٦٦	٢	قلته	قلته	ص
١٠٩	١٦	لا يرفقه	لا يرافقه	٢٦٨	٥	راد	اراد	ص
١١٩	١٢	الرفيث	الرفيف	ايضا ٨	٨	يخره	يخرج	ص
ايضا ١٧	١٧	الرفيث	الرفيف	٢٧١	١٨	انقضت	انقضت	ص
١٢٣	١٩	اللكردري	اللكردري	٢٧٥	١٧	وكذا	كذا	ص
١٢٦	٥	رجس	رجل	٢٧٩	١٥	الخبر	الخبر	ص
١٢٧	١٢	تم	تم	٢٨٢	٢٢	اولاهم	اولادهم	ص
١٣٨	٩	يكون	لا يكون	٢٨٩	٢٠	على ن	على ان	ص
١٣٨	١٨	بمزلة	بمنزلة	٣٠٥	١٥	ضمانا	ضامنا	ص
١٥٨	٦	فحيثنذ	فحيثنذ	٣٠٦	١٥	للمسلمين	للمسلمين	ص
١٦٢	٢١	يلبن	يلبن	٣٣٠	١	لم يقموا	لم يقموا	ص
١٦٢	٢٢	مقصود	مقصودا	٣٣٥	١٦	وديعته	وديعته	ص

ص	ص	فح	ص	ص	فح	ص	ص
١٠ ٣٦٢	١٠ ٣٦٢	هفكره	هفكره	١٢ ٣٧٢	الواقف	فح	ص
٨ ٣٧٠	٨ ٣٧٠	ماله	ماله	١ ٣٧٣	كانت	كانت	ص
٩ ٣٧٠	٩ ٣٧٠	خویش	خویش	١٣ ٣٧٥	وتغلب	وتغلب	ص
١٦ ٣٧٨	١٦ ٣٧٨	للمعزي	للمعزي	٥ ٣٧٦	الوقت	الوقت	ص
١٦ ٣٨٥	١٦ ٣٨٥	التارخانية	التارخانية	٢٢ ٣٧٩	ن	من	ص
٢ ٣٠٧	٢ ٣٠٧	ذخيرة	ذخيرة	٢٣ ٣٨٣	العلقة	العلقة	ص
١١ ٣١٢	١١ ٣١٢	الروایات	الروایات	١٨ ٣٨٤	البيت	البيت	ص
١٥ ايضا	١٥ ايضا	الموزونات	الموزونات	٢٠ ٥٠٢	استثنى	استثنى	ص
٢ ٣١٩	٢ ٣١٩	يمك	يمك	١٢ ٥٠٣	الواقف	الواقف	ص
٢ ايضا	٢ ايضا	يمك	يمك	١٨ ٥٠٤	هذ	هذ	ص
١٦ ٣٢٣	١٦ ٣٢٣	لاينا	لاينا	١٩ ٥٠٦	روية	رواية	ص
٥ ٣٢٨	٥ ٣٢٨	الرب	الرب	١٥ ٥١٣	غزل	غزل	ص
٢٣ ٣٣٢	٢٣ ٣٣٢	تارد	تارد	٢ ٥١٧	لوكالة	الوكالة	ص
٢٢ ايضا	٢٢ ايضا	تارد	تارد	١٥ ٥٢٧	حنى	حنى	ص
٦ ٣٣٦	٦ ٣٣٦	ماقر	ماقر	٣ ٥٣٠	كان	وكان	ص
٢٢ ٣٣٩	٢٢ ٣٣٩	لبز	لبز	١٨ ٥٣٢	قتلف	قتلف	ص
٢١ ٣٤١	٢١ ٣٤١	اوالم	اوالم	٨ ٥٣٧	اراراد	اراد	ص
١٣ ٣٦٢	١٣ ٣٦٢	لايجبر	لايجبر	١٤ ٥٥٠	اوو	او	ص
٨ ٣٦٦	٨ ٣٦٦	للبيت والعمل	للبيت	٧ ٥٦٣	قمية	قيمة	ص

